

لجنة التأليف

# فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل  
البخاري شيخ الإسلام قاضي القضاة الخافض  
أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن  
محمد بن حجر العسقلاني الشافعي  
نزيل القاهرة رحمه الله

الزمام عبد الرحمن محمد

مبنيان الجامع الأزهر بمصر

سنة ١٣٤٨ هجرية

الطبعة الثانية للشيخ المصنف صاحبها عبد الرحمن محمد

الطبعة الثانية سنة ١٣٤٨ هجرية

ور

أحمد والقرآن الكريم

بيروت

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**بابُ الْحَصْرِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى . فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ، وَقَالَ عَطَاءُ : الْإِحْصَارُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ بِحَيْثُ**

**﴿ باب المحصر وجزاء الصيد ﴾**

نَحْتُ الْبَسْمَةَ لِلْجَمِيعِ وَذَكَرَ أَبُو ذَرٍّ أَبْوَابَ بَلْقَظِ الْجَمْعِ وَالْبَاقِينَ بِأَبْوَابِ الْفَرَادِ (قوله وقول الله تعالى فان احصرتم ) اي وتفسير المراد من قوله فان احصرتم واما قوله ولا تحلقوا رؤسكم فسيأتي في الباب الذي يليه وفي اقتضائه على تفسير عطاء اشارة الى أنه اختار القول بتعميم الاحصار وهي مسألة اختلف بين الصحابة وغيرهم فقال كثير منهم الاحصار من كل حابس حبس الحاج من عدو ومرض وغير ذلك حتى أفتى ابن مسعود رجلا لدغ بانه يحصر اخرج به بن جرير باستاد صحيح عنه وقال النخعي والكوفيون الحصر الكسر والمرض والخوف واحتجوا بحديث حجاج بن عمر والذي سنده في آخر الباب وارتعاه المشار اليه ووصله عبد بن حميد عن أبي نعيم عن الثوري عن ابن جريج عنه قال في قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي قال الاحصار من كل شيء يحبس وكذا روينا في تفسير الثوري رواية أبي حنيفة عنه وروي ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه ولفظه فان احصرتم قال من أحرم بحج أو عمرة ثم حبس عن البيت بمرض بجهده أو عدو يحبس فعليه نزع ما استيسر من الهدي فان كانت حجة للاسلام فعليه قضاءها وان كانت حجة بعد الفريضة فلا قضاء عليه وقال آخرون لا يحصر الا بالعدو وصح ذلك عن ابن عباس اخرجه عبد الرزاق عن معمر وأخرجه الشافعي عن ابن عينة كلاهما عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال لا يحصر الا من حبسه عدو فيحل بعمرة وليس عليه حج ولا عمرة وروى مالك في الموطأ والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال من حبس ذون البيت بالمرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وروى مالك عن أبيوب عن رجل من أهل البصر قال خرجت الي مكة حتى اذا كنت بالطريق كسرت فخذي فارسلت الي مكة وبها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس فلم يرخص لي أحد في ان احل فاقت على ذلك الماء تسعة أشهر ثم حلت بعمرة واخرجه ابن جرير من طريق حمى الرجل يزيد بن عبد الله بن الشخير وبه قال مالك والشافعي ثم احدث قال الشافعي جعل الله على الناس اتمام الحج والعمرة وجعل التحلل للمحصر بخصه وكانت الآية في شأن منع العدو فلم نعد بالرخصة موضعها وفي المسئلة قول

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حُصُورًا لَا يَأْتِي النَّسَاءُ **بَابُ** إِذَا أَحْصَرَ الْمُعْتَمِرُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ

ثَلَاثَ حِكَاةٍ ابْنُ جَرِيرٍ وَغَيْرُهُ وَهُوَ أَنَّهُ لَا حَصْرَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَرَوَى مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ الْحَرَمِ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ أَخْرَجَهُ فِي بَابِ مَا يَفْعَلُ مِنْ أَحْصَرَ بَعْدَ عَدْوٍ وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عَائِشَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ قَالَتْ لَا أَعْلَمُ الْحَرَمَ يَحِلُّ بِشَيْءٍ دُونَ الْبَيْتِ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ قَالَ لَا احْصَارَ الْيَوْمَ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَالسَّبَبُ فِي اخْتِلَافِهِمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافُهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْاحْصَارِ فَالْمَشْهُورُ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ اللَّفْظِ أَنَّهُمُ الْإِحْصَارُ وَالْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَابْنُ السَّكَيْتِ وَتَعْلَبُ وَابْنُ قَتَيْبَةَ وَغَيْرُهُمْ أَنَّ الْإِحْصَارَ إِذَا كَانَ يَكُونُ بِالْمَرَضِ وَأَمَّا بِالْعَدْوِ فَهُوَ الْحَصْرُ وَهَذَا قَطْعُ النَّحَاسِ وَأَثَبَتْ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَحْصَرَ وَحَصْرٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ يُقَالُ فِي جَمِيعِ مَا مَعَ الْإِنْسَانِ مِنَ التَّصَرُّفِ قَالَ تَعَالَى لِلْفَرَّاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ وَأَمَّا كَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ مِنْ مَنَعَ الْعَدُوَّ أَيَّامًا وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ فَجَعَلَهُمْ فِي أَنَّ الْإِحْصَارَ إِلَّا بِالْعَدْوِ اتَّفَقَ أَهْلُ النُّقْلِ عَلَى أَنَّ الْآيَاتِ نَزَلَتْ فِي قِصَّةِ الْحُدُوبِ حِينَ صَدَّ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْبَيْتِ فَسَمِيَ اللَّهُ صَدَّ الْعَدُوَّ احْصَارًا وَاحِدَةً الْآخَرِينَ التَّمَسُّكُ بِمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ (قَوْلُهُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حُصُورًا لَا يَأْتِي النَّسَاءُ) هَكَذَا ثَبَتَ هَذَا التَّفْسِيرُ هُنَا فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَعْلَى خَاصَّةً وَتَقْلَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَعَطَاءٍ وَجَاهِدٍ وَقَدْ حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي الْمَجَازِ وَقَالَ إِنَّ لَهُ مَعَانِيَ أُخْرَى فَذَكَرَهَا وَهُوَ بِمَعْنَى عَمُورٍ لِأَنَّهُ مَنَعَ بِمَا يَكُونُ مِنَ الرِّجَالِ وَقَدْ وَرَدَ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَثِيرًا وَكَانَ الْبُخَارِيُّ أَرَادَ بِذِكْرِ هَذِهِ الْآيَةِ الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ الْمَادَّةَ وَاحِدَةً وَالْجَامِعَ بَيْنَ مَعَانِيهَا الْمَنَعُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ \* (قَوْلُهُ بَابُ إِذَا أَحْصَرَ الْمُعْتَمِرُ) قِيلَ غَرَضُ الْمُصَنِّفِ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ التَّحْلِيلَ بِالْإِحْصَارِ خَاصَّ بِالْحَاجِّ بِخِلَافِ الْمُعْتَمِرِ فَلَا يَحْتَلُّ بِذَلِكَ بَلْ يَسْتَمِرُّ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ لِأَنَّ السَّنَةَ كُلَّهَا وَقْتُ لِلْعَمْرَةِ فَلَا يَخْشَى فَوَاتُهَا بِخِلَافِ الْحَجِّ وَهُوَ عَمَكِي عَنْ مَالِكٍ وَاحْتِجَّ لَهُ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي بِمَا أَخْرَجَهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ قَالَ خَرَجْتُ مُعْتَمِرًا فَوَقَعْتُ عَنْ رَاكِبِي فَانْكَسَرَتْ فَارَسَلْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ فَقَالَا لَيْسَ لَهَا وَقْتُ كَالْحَجِّ يَكُونُ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْبَيْتِ (قَوْلُهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِرًا فِي الْفَتْنَةِ) هَذَا السِّيَاقُ يُشْعِرُ بِأَنَّهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ لَكِنْ رِوَايَةُ جَوَابِيَّةٌ الَّتِي بَعْدَهُ تَقْتَضِي أَنَّ نَافِعًا حَلَّ ذَلِكَ عَنْ سَالِمٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِمَا حَيْثُ قَالَ فِيهَا عَنْ جَوَابِيَّةٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا كَلِمَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَذَكَرَ الْقِصَّةَ وَالْحَدِيثَ هَكَذَا قَالَ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ وَوَأَقْفَهُ الْحَسَنُ بْنُ سَفْيَانَ وَأَبُو يَحْيَى كَلَامَهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْهُمَا وَتَابَعَهُمْ مَعَاذُ اللَّهِ عَنِ الثَّعْلَبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ لَكِنْ فِي رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَوَابِيَّةٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ بَعْضَ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ لَهُ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَظَاهَرَهُ أَنَّهُ لِنَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ وَقَدْ عَقِبَ الْبُخَارِيُّ رِوَايَةَ عَبْدِ اللَّهِ بِرِوَايَةِ مُوسَى لِإِبْنِهِ عَلَى الْإِخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ وَاتَّقَصَرَ فِي رِوَايَةِ مُوسَى هُنَا عَلَى الْإِسْنَادِ وَسَاقَهُ فِي الْمَغَازِي بِتَأَمُّهِ وَقَدْ رَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ كَذَلِكَ وَلَفْظُهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَسَالِمُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ كَلِمَا عَبْدَ اللَّهِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَغَازِي عَنْ مُسَدَّدٍ عَنْ يَحْيَى خُضْرَاءَ قَالَ فِيهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَهْلٌ فَذَكَرَ بَعْضَ الْحَدِيثِ وَفِي قَوْلِهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ نَافِعٍ وَابْنِ عُمَرَ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ سِيَاقِ مُسْلِمٍ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ كَمَا سَيَأْتِي بَعْدَ بَابٍ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ مِثْلَ سِيَاقِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ سِوَاهُ وَأَخْرَجَهُ فِي الْمَغَازِي مِنْ طَرِيقِ فُلَيْحٍ وَفِيهَا مَضَى مِنَ الْحَجِّ مِنْ طَرِيقِ أُبُوبِ وَالِثَّ كُلَّهُمْ عَنْ نَافِعٍ وَأَعْرَضَ مُسْلِمٌ عَنْ تَخْرِيجِ طَرِيقِ جَوَابِيَّةٍ وَوَافَقَ عَلَى طَرِيقِ تَخْرِيجِ الْوَلِيِّ وَأُجِبَ

مُسْتَمِرًا فِي الْفِتْنَةِ . قَالَ إِنْ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْتُ كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلُ بَعْرَةَ  
 مِنْ أَجْلِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَهْلُ بَعْرَةَ عَامَ الْحَدِيثَةِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسَاءَ  
 حَدَّثَنَا جَوَيْرِيَّةُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَامَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا كَلَّمَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ  
 عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَيْلَى نَزَلَ الْجَيْشُ بَابَ الزَّيْرِ فَقَالَا لَا يَصْرُكُ أَنْ لَا تَحْجُجَ الْقَامَ وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يُحَالَ  
 بَيْتُكَ وَيَبْنَ الْبَيْتُ فَحَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَحَالَ كَثَارُ قُرَيْشٍ دُونَ الْبَيْتِ فَفَحَرَ النَّبِيُّ  
 ﷺ هَدْيَهُ وَحَلَقَ رَأْسَهُ

عن عبيد الله بن عمرو وكذا أخرجه النسائي من طريق أبيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية كلهم عن ابن  
 عمر بغير واسطة والذي يرجح في نقدي أن ابني عبد الله أخبرا نافعًا بما كُله أباهما وأشار عليه بهمن التأخير ذلك  
 العام ولما هي القصة فتشاهدنا نافع وسمعهما ابن عمر للملازمة إياه فالقصود إياه من الحديث موصول وعلى تقدير  
 أن يكون نافع لم يسمع شيء من ذلك من ابن عمر فقد عرف الواسطة بينهما وهي ولدا عبد الله بن عمر سالم وعبد  
 الله وهما تفتان لاعمطن فيهما ولم أر من به على ذلك من شراح البخاري ووقع في رواية جويرية المذكورة عبيد الله  
 ابن عبد الله بالتصغير وفي رواية يحيى القطان المذكورة عبد الله بالتكبير وكذا في رواية عمر بن عبد الله عن نافع  
 قال البجلي عبد الله يعني مكبرًا أصح قلت وليس بمستبعد أن يكون كل منهما كالم أباه في ذلك ولعل نافعًا حضر  
 كلام عبد الله المكبر مع أخيه سالم ولم يحضر كلام عبيد الله المصغر مع أخيه سالم أيضًا بل أخبره بذلك فقص  
 عن كل ما انتهى إليه علمه (قوله محتمرًا) في المواطن هذا الوجه خرج إلى مكة يريد الحج فقال انصدت فذكره  
 ولا اختلاف فانه خرج أولًا يريد الحج فلما ذكروا له أمر الفتنة أحرم بالعمرة ثم قال ماشأناهما إلا واحدًا فاضاف  
 إليها الحج فصارا (قوله في الفتنة) بينه في رواية جويرية فقال ليلالى نزل الجيش بآب الزير وقد مضى في باب  
 طواف القارن من طريق الليث عن نافع بلفظ حين نزل الحجاج بآب الزير ولمسلم في رواية يحيى القطان المذكورة  
 حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير وقد تقدم في باب من اشترى هديه من الطريق من رواية موسى بن عقبة عن نافع  
 أراد ابن عمر الحج عام حج الحارورة وتقدم طريق الجمع بينه وبين رواية الباب (قوله ان صدت عن البيت)  
 هذا الكلام قاله جوابًا لقول من قال له انا نخاف أن يحال بينك وبين البيت كما أوضحته الرواية التي بعده هذه  
 (قوله كما صنعنا مع رسول الله ﷺ) في رواية موسى بن عقبة فقال لقد كان لكم في رسول الله أسوة  
 حسنة اذن اصنع كما صنع زاد في رواية الليث عن نافع في باب طواف القارن كما صنع رسول الله ﷺ ونحوه  
 في رواية أبيوب عن نافع في باب طواف القارن (قوله فاهل) يعني ابن عمر والمراد أنه رفع صوته بالاهلال والتلبية  
 زاد في رواية جويرية التي بعد هذه فقال خرجنا مع النبي ﷺ فحال كثار قر يش دون البيت فنحرن النبي ﷺ  
 هديه وحلق رأسه (قوله من أجل أن النبي ﷺ كان أهل بعرة عام الحديث) قال النووي معناه أنه أراد أن  
 صددت عن البيت واحصرت تحملت من العمرة كما تحلل النبي ﷺ من العمرة وقال عياض يحتمل أن المراد أهل  
 بعرة كما أهل النبي ﷺ بعرة ويحتمل أنه أراد الأمرين أي من الاهلال والاحلال وهو الاظهر وتعقبه  
 النووي وليس هو بمرود (قوله بعرة) زاد في رواية جويرية من ذى الحليفة وفي رواية أبيوب الماضية فاهل بالعمرة  
 من الدار والمراد بالدار المنزل الذي نزل به ذى الحليفة ويحتمل أن يحمل على الدار التي بالمدينة ويجمع بأنه أهل  
 بالعمرة من داخل بيته ثم أعلن بها وأظهرها بعد أن استقر بذي الحليفة (قوله عام الحديث) سيأتي بيان ذلك  
 وشرحه في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى وأورده المصنف بعد ما بين عن إسماعيل وهو ابن أبي أويس عن



وَأَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجِبْتُ الْعُمْرَةَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَطْلُقَ فَإِنْ خُلِيَ بَيْنِي وَبَيْنَ الْبَيْتِ طَلُفْتُ. وَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ قَعَلْتُ كَمَا قَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ فَأَهْلُ بِالْعُمْرَةِ مِنْ ذِي الْحَيْلَةِ ثُمَّ سَارَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ إِنَّمَا شَأْنُهُمَا وَاحِدٌ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجِبْتُ حَجَّةَ مَعَ عُمَرَى فَلَمْ يَحِلْ مِنْهُمَا حَتَّى دَخَلَ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَهْدَى، وَكَانَ يَقُولُ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافًا وَاحِدًا يَوْمَ يَدْخُلُ مَكَّةَ **حَدَّثَنِي** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُورِي عَنْ نَافِعٍ أَنَّ بَعْضَ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَهُ لَوْ أَقَمْتُ يَهَذَا **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَالِحٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ

مالك فزاد فيه ثم ان عبد الله بن عمر نظر في أمره فقال ما أمرها الا واحد أي الحج والعمرة فما يتعلق بالاحصار والاحلال فالتفت الى أصحابه فذكر القصة وبين في رواية جورية ان ذلك وقع بعد ان سار ساعة وهو يؤيد الاحتمال الاول الماضي في ان المراد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة ووقع في رواية الليث اشهدكم اني قد اوجبت عمرة ثم خرج حتى اذا كان بظاهر البداء قال ما شأن الحج والعمرة الا واحد (١) ولو كان ايجابه العمرة من داره التي بالمدينة لسكان ما بينها وبين ظاهر البداء اكثر من ساعة قوله في رواية جورية فلم يحل منهما حتى دخل يوم النحر زاد في رواية الليث فنحر وحلق ورأى ان قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الاول وهذا ظاهره انه اكتفى بطواف القدوم عن طواف الافاضة وهو مشكل ووقع في رواية اسمعيل المذكورة ثم طاف لهما طوافا واحدا ورأى ان ذلك مجزى عنه وقد تقدم اليحيى في ذلك في آخر باب طواف القارن (قوله في رواية جورية اشهدكم اني قد اوجبت) اى الزمت تقضى ذلك وكأنه اراد تعليم من يريد الاقتداء به والا فالتلفظ ليس بشرط (قوله وان حيل بيني وبينه) أي البيت أي منعت من الوصول اليه لا طواف تحلل بعمل العمرة وهذا بين ان المراد بقوله ما أمرها الا واحد يعني الحج والعمرة في جواز التحلل منهما بالاحصار وفي إمكان الاحصار عن كل منهما ويؤيد الثاني قوله في رواية يحيى القطان المذكورة بعد قوله ما أمرها الا واحد ان حيل بيني وبين العمرة حيل بيني وبين الحج فكانه رأى اولان الاحصار عن الحج أشد من الاحصار عن العمرة لطول زمن الحج وكثرة اعماله فاختر الاحلال بالعمرة ثم رأى ان الاحصار بالحج يفيد التحلل عنه بعمل العمرة فقال ما أمرها الا واحد وفيه ان الصحابة كانوا يستعملون القياس ويحتجون به وفي هذا الحديث من القوائد ان من أحصر بالعدو بان منعه عن المضى في نسكه حبا كان أو عمرة جازله التحلل بان ينوى ذلك وينحر هديه ويحلق رأسه أو يقصر منه وفيه جواز ادخال الحج على العمرة وهو قول الجمهور لكن شرطه عند الأكثر ان يكون قبل الشروع في طواف العمرة وقيل ان كان قبل مضى أربعة أشواط صح وهو قول الحنفية وقيل بعد تمام الطواف وهو قول المالكية وهمل ابن عبد البر ان أبانور شذف عن ادخال الحج على العمرة قياسا على منع ادخال العمرة على الحج وفيه ان القارن يقتصر على طواف واحد وقد تقدم البحث فيه في باب وفيه ان القارن هدى وشذ ان حزم فقال لاهدى على القارن وفيه جواز الخروج الى النسك في الطريق المظنون خوفا اذا رجع السلامة قاله ابن عبد البر (قوله في رواية موسى بن اسمعيل ان بعض بني عبد الله) قد تقدم اسمه في الرواية التي قبلها وانه سالم بن عبد الله وأخوه عبيد الله وأبو عبد الله ولم يظهر لي من الذي تولى مخاطبته منهم (تنبيه) وقع في رواية القعني عن مالك في أول أحاديث الباب في آخر قصة ابن عمر زيادة وهي وأهدى شاة قال ابن عبد البر هي زيادة غير محفوظة لان ابن عمر كان يفسر ما يستيسر من الهدى بانه بدنة دون بدنة أو بقره دون بقره فكيف يهدي شاة (قوله في حديث ابن عباس في آخر الباب حدثنا محمد) كذا في جميع الروايات غير منسوب لحزم الحاكم بانه محمد بن يحيى الذهلي وأبو مسعود بانه محمد بن مسلم بن واره وذكر الكلاباذي عن ابن أبي

(١) قوله ما شأنهما الا واحد كذا في جميع النسخ ينصب واحدا على تقدير صححتها فلعلها خير يكون محذوفة وحرراه

عن عكرمة قال قال ابن عباس رضي الله عنهما قد أخبر رسول الله ﷺ فقال رأته وجامع رأته  
ومخره هدية حتى اعتصر عماما قبالا باب الإحصار في الحج **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد  
الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني سالم قال كان ابن عمر رضي الله عنهما يقول

سعداًه أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي وذكر انه رآه في اصل عتيق ويؤيده ان الحديث وجد من حديثه عن يحيى بن صالح المذكور كذلك أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق أبي حاتم ورواية البخاري عنه في طب الذئب فانه روى عنه البخاري ( قلت ) ويحتمل أن يكون هو محمد بن اسحق الصفاني فقد وجدت الحديث من روايته عن يحيى بن صالح كما سأذكره ( قوله عن عكرمة قال فقال ابن عباس ) هكذا رأيت في جميع النسخ وهو يقتضي سبق كلامه بقبوله قوله فقال ابن عباس ولم ينبه عليه أحد من شراح هذا الكتاب ولا بينه الاسماعيلي ولا أبو نعيم لانهما اقتصراما عن الحديث على ما أخرجه البخاري وقد بحثت عنه الى أن يسر الله بالوقوف عليه فقرأت في كتاب الصحابة لابن السكن قال حدثني هرون بن عيسى حدثنا الصفاني هو محمد بن اسحق أحد شيوخ مسلم حدثنا يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير قال سألت عكرمة فقال قال عبدالله بن رافع مولى أم سلمة انها سألت الحجاج بن عمر والانصاري عن حماد بن عيسى وهو محرم فقال قال رسول الله ﷺ من عرج أوكسر أو حبس فليجزئ مثلهما وهو في حل قال حدثت به إِبَاهِرَةٌ فقال صدق وحديثه ابن عباس فقال قد احمر رسول الله ﷺ فليخلف ونحو هذه وجامع نساء حتى اعتمر ما قاما بالاعرف بهذا السياق القدر الذي حذفه البخاري من هذا الحديث والسبب في حذفه ان الزائد ليس على شرطه لأنه قد اختلف في حديث الحجاج بن عمر وعلي يحيى بن أبي كثير عن عكرمة مع كون عبدالله بن رافع ليس من شرط البخاري فاخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة والدارقطني والحاكم من طرق عن الحجاج الصواف عن يحيى بن عكرمة عن الحجاج به وقال في آخره قال عكرمة فسألت إِبَاهِرَةَ وابن عباس فقالا صدق ووقع في رواية يحيى القطان وغيره في سياقه سمعت الحجاج وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق معمر بن يحيى عن عكرمة عن عبدالله بن رافع عن الحجاج قال الترمذي وتابع معمر على زيادة عبدالله بن رافع معاوية بن سلام وسمعت محمداً بن يحيى البخاري يقول رواية معمر ومعاوية اصح انتهى فاقتصر البخاري على ما هو من شرط كتابه مع ان الذي حذفه ليس بعيداً من الصحة فانه ان كان عكرمة سمعه من الحجاج ابن عمر وفذلك والا قالوا سطة بينهما وهو عبدالله بن رافع ثقة وان كان البخاري لم يخرج له وبهذا الحديث احتج من قال لافرق بين الاحصاء بالعدو وغيره كما تقدمت الاشارة اليه واستدل به على ان من تحلل بالاحصاء وجب عليه قضاء ما تحلل منه وهو ظاهر الحديث وقال الجمهور لا يجب وبه قال الحنفية وعند أحمد روايتان وسيأتي البحث فيه بعد باين ان شاء الله تعالى \* ( قوله باب الاحصاء في الحج ) قال ابن المنير في الحاشية أشار البخاري الى أن الاحصاء في عهد النبي ﷺ انما وقع في العمرة فاقاس العلماء الحج على ذلك وهو من الاخلاق بنو الفارق وهو من أقوى الاقبسة ( قلت ) وهذا ينبغي على أن فهم ادا بن عمر بقوله سنة نبكم قياس من يحصل له الاحصاء وهو حاج على من يحصل له في الاعتبار لان الذي وقع للنبي ﷺ هو الاحصاء عن العمرة ويحتمل أن يكون ابن عمر اراد بقوله سنة نبكم وما يثنيه بعد ذلك شيئاً سمعهم من النبي ﷺ في حق من لم يحصل (١) لذلك وهو حاج والله اعلم ( قوله أخبرنا عبدالله ) هو ابن المبارك وبنسب هو ابن زيد وقد عقب المصنف هذا الحديث بان قال وعن عبدالله أخبرنا معمر عن الزهري نحوه وهو معطوف على الاسناد الاول فكأن ابن المبارك كان يتحدث به تارة عن بنسب وتارة عن معمر وليس هو بمعلق كما ادعاه بعضهم وقد أخرجه الترمذي عن أبي كريب عن ابن المبارك عن معمر ولفظه انه يشكر الاشتراط ويقول ليس

(١) قوله في حق من لم يحصل العلم كذا بالنسخ التي بأيدينا ولعل الاولى حذف لم تأمل اه مصححه

أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ حُسِبَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحُجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَالصَّغَا وَالْمَرْوَةَ  
ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَحْجَّ عَامًا قَالَا قِيْهُدِي أَوْ يَصُومُ إِنْ لَمْ يَحِدْ هَذَا \* وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ  
عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ

حسبكم سنة نبيكم وهكذا أخرجه الدارقطني من طريق الحسن بن عرفة والاسماعيلي من طريقه ومن طريق احمد  
ابن منيع وغيره كلهم عن ابن المبارك وكذا أخرجه عبد الرزاق وأحمد عنه عن معمر مقتصرًا على هذا القدر وأخرجه  
الاسماعيلي من وجه آخر عن عبد الرزاق بن مائه وكذا أخرجه النسائي، وأما انكار ابن عمر الاشتراط ثابت في رواية  
يونس أيضا إلا أنه حذف في رواية البخاري هذه فأخرجه البيهقي من طريق السراج عن أبي كريب عن ابن المبارك  
عن يونس وأخرجه النسائي والاسماعيلي من طريق ابن وهب عن يونس وأما ابن عمر بانكار الاشتراط إلى  
ما كان ينبغي به ابن عباس قال البيهقي لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة في الاشتراط لقال به وقد أخرجه الشافعي عن  
ابن عينة عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ مضباعة بنت الزبير فقال لما تريدن الحج فقالت  
إني شاكية فقال لها حيي واشترطي أن علي حيث حبستني قال الشافعي لو ثبت حديث عروة لم أعده إلى غيره لأنه لا يخل  
عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ قال البيهقي قد ثبت هذا الحديث من أوجه عن النبي ﷺ ثم ساقه من  
طريق عبد الجبار بن العلاء عن ابن عينة موصولا بذكر عائشة فيه وقال وقد وصله عبد الجبار وهو ثقة قال وقد  
وصله أبو اسامة ومعمر كلاهما عن هشام ثم ساقه من طريق أبي اسامة وقال أخرجه الشيخان من طريق أبي  
اسامة (قلت) وطريق أبي اسامة أخرجه البخاري في كتاب النكاح ولم يخرجها في الحج بل حذف منه ذكر  
الاشتراط أصلا اثباتا كما في حديث عائشة وثقيا كما في حديث ابن عمر وأما رواية معمر التي أشار إليها البيهقي فأخرجها  
أحمد عن عبد الرزاق ومسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن هشام والزهرى فرقما كلاهما عن عروة عن عائشة  
ولقصة ضباعة شواهد منها حديث ابن عباس أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب آتت رسول الله ﷺ  
فقلت إني امرأة ثقيلة أي في الضعف وإني أريد الحج فما تأمرني قال أهلي بالحج واشترطي أن علي حيث تحبسي  
قال فأدرت أخرجه مسلم وأصحاب السنن والبيهقي من طرق عن ابن عباس قال التزمذي وفي الباب عن جابر وأسماء  
بنت أبي بكر (قلت) وعن ضباعة نفسها وعن سعدى بنت عوف وأسانيدها كلها قوية وصح القول بالاشتراط عن  
عمر وعثمان وعلي وعمار وابن مسعود وعائشة وأم سلمة وغيرهم من الصحابة ولم يصح انكاره عن أحد من الصحابة  
الآخين ابن عمرو وافقه جماعة من التابعين ومن بعدهم من الحنفية والمالكية رحمك عياض عن الأصملي قال لا يثبت في  
الاشتراط استناد صحيح قال عياض وقد قال النسائي لا أعلم استند عن الزهرى غير معمر وتعبه النووي بأن الذي قاله  
غلط فاحش لأن الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة انتهى وقول النسائي لا يلزم منه تضعيف طريق الزهرى  
التي تنرد بهام معمر فضلا عن بقية الطرق لأن معمر ثقة حافظ فلا يضره التفرد كيف وقد وجبنا رواه شواهد كثيرة  
(قوله أليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ إن حسب أحدكم عن الحج طاف) قال عياض ضباعة نساء بالنصب على  
الاختصاص أو على أفعال فعل أي تمسكوا وشبهه وخبر حسبكم في قوله طاف بالبيت ويصح الرفع على أن سنة خبر  
حسبكم أو لفعل بمعنى الفعل فيه ويكون ما بعدها تفسيرا للسنة وقال السهلي من نصب سنة فإنه باضار الأمر كله كأنه قال  
الزموا سنة نبيكم وقد قدمت البحث فيه (قوله طاف بالبيت) أي إذا أمكنه ذلك وقد وقع في رواية عبد الرزاق أن  
حسب أحدنا منكم حاسب عن البيت فإذا وصل إليه طاف به الحديث والذي تحصل من الاشتراط في الحج والعمره  
أقوال أحدها مشروعية ثم اختلف من قال به فقبل واجب لظاهر الأمر وهو قول الظاهرة وقبل مستحب وهو  
قول أحمد وغلط من حكى عنه انكاره وقيل جائز وهو المشهور عند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد والحق أن

**باب** التَّحَرُّ قَبْلَ الْخَلْقِ فِي الْحَصْرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْنَرٌ عَنْ  
 الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمْرَةَ عَنِ الْمُسَوِّدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَحَرَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ  
 بِذَلِكَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا أَبُو بَدْرٍ شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُمَرِيِّ قَالَ  
 وَحَدَّثَ نَافِعٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَسَلَّمَ كُلَّمَا عَبَدَ اللَّهُ بَنَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ  
 مُتَمَرِّينَ فَحَالَ كَهْمَا قُرَيْشِي دُونَ أَنْ يَبْتَ قَتَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ وَخَلَقَ رَأْسَهُ **بَاب** مَنْ  
 قَالَ لَيْسَ عَلَى الْحَصْرِ بَدَلٌ . وَقَالَ رَوْحٌ عَنْ شَيْبَلٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّمَا الْبَدَلُ عَلَى مَنْ قَضَى حَجَّهُ بِاللَّدُنْ فَأَمَّا مَنْ حَبَسَهُ عَذْرٌ أَوْ قَبِرَ ذَلِكَ فَهُوَ يَحِلُّ وَلَا يَرْجِعُ  
 وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ وَهُوَ مُحْصَرٌ تَحَرَّهْ إِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَبْتَ وَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَبْتَ بِهِ لَمْ يَحِلَّ

الثَّانِي ضَعْفُ الْقَوْلِ فِي الْقَدِيمِ وَعَلَى الْقَوْلِ بِصِحَّتِهِ فِي الْجَدِيدِ فَصَارَ الصَّحِيحُ عَنْهُ الْقَوْلُ بِهِ وَبِذَلِكَ جُزِمَ التَّمَذُّ  
 عَنْهُوَ أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي عَلَى الْقَوْلِ بِهَا عَلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَقَدْ جُمِعَتْ فِي كِتَابٍ مُفْرَدٍ مَعَ الْكَلَامِ عَلَى تِلْكَ الْأَحَادِيثِ  
 وَالَّذِينَ انْكَرُوا مَشْرُوعِيَّةَ الْأَشْرَاطِ أَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ ضَبَاعَةَ بِاجْوَابَةٍ مِنْهَا أَنَّهُ خَاضَ ضَبَاعَةُ حِكَاةَ الْخَطَايَا ثُمَّ الْوَيَانِي  
 مِنَ الشَّافِعِيَّةِ قَالَ النَّوَوِيُّ وَهُوَ تَائِلٌ بِالْبَاطِلِ وَقِيلَ مَعْنَاهُ عَلَى حَيْثُ حَبَسْتِ الْمَوْتَ إِذَا أَدْرَكْتِ الْوَفَاةَ اقْطَعِي أَحْرَامِي حِكَاةَ  
 أَلَمِ الْحَرَمَيْنِ وَانْكَرَ النَّوَوِيُّ وَقَالَ أَنَّهُ ظَاهِرُ الْقِسَادِ وَقِيلَ إِنَّ الشَّرْطَ خَاصٌّ بِالْحُجَلِّ مِنَ الْعِمْرَةِ لَا مِنَ الْحَجِّ حِكَاةَ الْحَبِّ  
 الطَّبْرِيِّ وَقِصَّةُ ضَبَاعَةَ تَرَدَّدَتْ مِنْ سِيَاقِ مُسْلِمٍ وَقَدْ أَطْنَبَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الصَّغَبِ عَلَى مَنْ انْكَرَ الْأَشْرَاطَ بِمَا لَمْ يَدِ  
 عَلَيْهِ وَسَيَّاقِي الْكَلَامِ عَلَى قِيَّةِ حَدِيثِ ضَبَاعَةَ فِي الْأَشْرَاطِ حَيْثُ ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى \*  
 (قَوْلُهُ بِبَابِ التَّحَرُّ قَبْلَ الْخَلْقِ فِي الْحَصْرِ) ذَكَرْنَاهُ فِي حَدِيثِ الْمُسَوِّدِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَحَرَّقَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ  
 بِذَلِكَ وَهَذَا مِنْ طَرَفٍ مِنَ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْمَصْنُفُ فِي الشَّرْطِ مِنَ الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ هُنَا وَلَقَدْ ظَهَرَ فِي أَوَاخِرِ  
 الْحَدِيثِ ظُهُورُ فَرْغٍ مِنْ قَضِيَّةِ الْكِتَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ قَوْمُوا فَأَنْعَمُوا وَأَمَّا حَلْقُ وَافِدٍ كَرَبِيَّةِ الْحَدِيثِ فِيهِ  
 قَوْلُ أُمِّ سَلَمَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَخْرَجْتُمْ لَنَاكُمْ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً حَتَّى تَنْحَرُوا بِذَلِكَ فَخَرَجَ فَتَحَرَّ بِذَنِّهِ وَطَاعَ حَلْقَهُ وَخَلَقَهُ وَعَرَفَ  
 بِهَذَا أَنَّ الْمَصْنُفَ أَوْرَدَ الْقَدْرَ الْمَذْكُورَ هُنَا بِالْمَعْنَى وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ فِي التَّرْجُمَةِ فِي الْحَصْرِ إِلَى أَنَّ هَذَا التَّرْتِيبَ يَخْتَصُّ بِحَالٍ مِنْ  
 أَحْصَرُ وَقَدْ تَعَدَّدَ أَنْ لَا يَجِبُ فِي حَالِ الْإِخْيَارِ فِي بَابِ إِذَا رَمَى بِدَمَامَتِي أَوْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ وَلَا يَجُزُّ بِعَرَضِ الْمَصْنُفِ لَمْ  
 يَجِبْ عَلَى مَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرُ وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَقْلَمَةَ قَالَ عَلَيْهِ دَمٌ قَالَ  
 إِبْرَاهِيمُ وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ ثُمَّ أَوْرَدَ الْمَصْنُفُ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ الْمَاضِي قَبْلَ بَيَانِ تَخَصُّصِ فِيهِ  
 فَتَحَرَّ بِذَنِّهِ وَخَلَقَ رَأْسَهُ وَقَدْ أَوْرَدَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَدْرٍ شُجَاعِ بْنِ الْوَلِيدِ وَهُوَ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ  
 بِإِسْنَادِهِ الْمَذْكُورِ وَلَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَاسْمُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَلَّمَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لِيَأْتِيَ نَزْلَ الْحِجَاجِ بَابِ الْإِزِيرِ وَقَالَ  
 لَا يَضُرُّكَ إِنْ لَمْ يَصِلْ الْعَامُ أَنْ تَخَافَ أَنْ يَحَالَ يَنْتَكُو بَيْنَ الْبَيْتِ فَقَالَ خَرَجْنَا فَذَكَرَ مِثْلَ سِيَاقِ الْبُخَارِيِّ وَزَادَ فِي آخِرِهِ ثُمَّ  
 رَجَعَ وَكَذَلِكَ سَاقَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَدْرٍ إِلَّا أَنَّهُ يَذْكُرُ الْقِصَّةَ الَّتِي فِي أَوَّلِهِ وَسَاقَهُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي بَدْرٍ  
 أَيْضًا فَقَالَ فِيهَا عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الْإِسْمَاعِيلِيَّ بْنَ أَبِي حَنِظَلٍ بَيْنِي وَبَيْنَ الْبَيْتِ فَعَلْتُ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ فَاهْلُ بِالْعِمْرَةِ  
 الْحَدِيثُ قَالَ ابْنُ التَّيْمِيَّةِ ذَهَبَ مَا لَكَ إِلَى أَنَّهُ لَا هَدْيَ عَلَى الْحَصْرِ وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ لِأَنَّهُ قَتَلَ فِيهِ حَكْمَ رَسَبِ  
 قَالِبِ الْحَصْرِ وَالْحَكْمُ التَّحَرُّ فَاقْتَضَى الظَّاهِرُ تَطْلُقَ الْحَكْمِ بِذَلِكَ السَّبَبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ \* (قَوْلُهُ بِابْنِ عُمَرَ قَالَ لَيْسَ عَلَى  
 الْحَصْرِ بَدَلٌ) يَنْتَهِجُ الْمَوْحِدَةُ وَالْمُهْمَلَةُ أَيْ قِضَاءُ مَا لِحَصْرِ فِيهِ مِنْ حَجٍّ أَوْ عِمْرَةٍ وَهَذَا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ كَمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا (قَوْلُهُ  
 وَقَالَ رَوْحٌ) يَعْنِي ابْنَ عَبَادَةَ وَهَذَا التَّطْلُقُ وَصَلَهُ اسْحَقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْأَسَدِ وَهُوَ مُوقُوفٌ

حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ وَقَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ يَنْحَرُ هَدْيَهُ وَيَحْلِقُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لِأَنَّ  
 النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ بِالْحَدْيِ يَنْحَرُوا وَحَلَقُوا وَحَلَقُوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ الطَّوَافِ وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْهَدْيُ  
 إِلَى الْبَيْتِ . ثُمَّ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا وَلَا يَمُودُوا لَهُ وَالْحَدْيِيَّةُ خَارِجٌ مِنَ  
 الْحَرَمِ **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ** حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ حِينَ  
 خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِرًا فِي الْفِتْنَةِ لَمَّا صَدَدْتُ مِنَ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلًا  
 بِمَعْرَةٍ مِنْ أَهْلِ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ كَانَ أَهْلُ بَعْمُرَةَ عَامَ الْحَدْيِ يَنْحَرُونَ ثُمَّ لَمَّا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ نَظَرَ فِي أَمْرِهِ فَقَالَ  
 مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ . فَاتَّفَقَتْ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجِبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ

على ابن عباس ومراذه بالتلذذ وهو بمعجمتين الجماع وقوله حبسه عن كذا لاكثر بضم المهملة وسكون الحجة  
 بعدها راء ولا ين ذر حبسه عدو يفتح أوله وفي آخره واو . وقوله وأغبر ذلك أى من مرض او غدا ثقة وقد ورد عن  
 ابن عباس نحو هذا بإسناد آخر أخرجه ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عنه وفيه قال كانت حجة الاسلام  
 فعليه قضاؤها وان كانت غير التريضة فلا قضاء عليه وقوله وان استطاع ان يبعث به لم يحل حتى يبلغ الهدى عليه هذه  
 مسألة اختلاف بين الصحابة ومن بعدهم فقال الجمهور يذبح المحصر الهدى حيث يحل سواء كان في الحل أو في الحرم  
 وقال أبو حنيفة لا يذبحه الا في الحرم وفصل آخرون كما قاله ابن عباس هنا وهو العتمد وسبب اختلافهم في ذلك هل يحل  
 النبي ﷺ الهدى بالحديبية في الحل أو في الحرم وكان عطاء يقول لم ينحر يوم الحديبية الا في الحرم وواقعه ابن اسحق  
 وقال غيره من أهل المغازي انما يحرفي الحل وروى يعقوب بن سفيان من طريق مجمع بن يعقوب عن أبيه قال لما حبس  
 رسول الله ﷺ وأصحابه بنحروا بالحديبية وحلقوا وبعث الله ريحاً فحلت شعورهم فاقفها في الحرم قال ابن عبد البر  
 في الاستذكار فهذا يدل على أنهم حلقوا في الحل ( قلت ) ولا يخفى ما فيه فانه لا يلزم من كونهم ماحلقوا في الحرم لمنهم  
 من دخوله ان لا يكونوا ارسلوا الهدى مع من نحروه في الحرم وقد ورد ذلك في حديث ناجية بن جندب الاسلمي قلت  
 يا رسول الله ابث متى بالهدى حتى انحره في الحرم ففعل أخرجه النسائي من طريق اسرائيل عن مجزأة بن زاهر عن  
 ناجية وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن اسرائيل لكن قال عن ناجية عن أبيه لكن لا يلزم من وقوع هذا وجوبه  
 بل ظاهر القصة ان أكثرهم نحروا في مكانه وكانوا في الحل وذلك دال على الجواز والله أعلم ( قوله وقال مالك وغيره )  
 هو مذكور في الموطأ ولفظه انه بلغه ان رسول الله ﷺ حل هو وأصحابه بالحديبية فنحروا الهدى وحلقوا رؤسهم  
 وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبیت وقبل أن يصل اليه الهدى ثم لم نعلم أن رسول الله ﷺ أمر أحداهم أصحابه  
 ولا من كان معه أن يقضوا شيئاً ولا أن يعودوا الشيء وسئل مالك عن أحصر بعدو فقال يحل من كل شيء وينحر هديه  
 ويحلق رأسه حيث حبس وليس عليه قضاء وأما قول البخاري وغيره فالذي يظهر لي أنه عنيه الشافعي لان قوله في  
 آخره والحديبية خارج الحرم هو من كلام الشافعي في الام وعنه أن بعضها في الحل وبعضها في الحرم لكن انما نحروا  
 رسول الله ﷺ في الحل استدلالاً بقوله تعالى وصدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوا أن يبلغ محله قال وعمل  
 الهدي عند أهل العلم الحرم وقد أخبر الله تعالى انهم صدوكم عن ذلك قال فحيث ما احصر ذبح وحل ولا قضاء عليه من  
 قبل ان الله تعالى لم يذكر قضاء والذي أعقله في اخبار أهل المغازي شبيه بما ذكرته لا ناعلمنا من متواطئ أحاديثهم  
 انه كان معه عام الحديبية رجال معروفون ثم اعتمر عمره القضية فتخلف بعضهم بالبدنة من غير ضرورة في نفس ولأمال  
 ولولزمهم القضاء لامرهم بان لا يتخلفوا عنه وقال في موضع آخر انما سميت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي وقت

أَتَمَّ خَلْقَ نَسَا طَوْلِكَ وَأَجِدَا وَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ مُجْزِئًا عَنْهُ وَأَهْدَى بَابَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى . فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ مِنْ رَأْسِهِ قَعْدِيَةٌ مِنْ مَيِّمِهِ . أَوْ ضَعْفٌ أَوْ نُسْكٌ . وَهُوَ مُخْبِرٌ ، فَأَمَّا الصَّوْمُ فَتَلَاذُلٌ أَيْلَامٍ .

**حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدٍ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كُتَيْبِ بْنِ حُبَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

بن أبي شيبة رحمته الله وابن قريش لا على أنهم وجب عليهم قضاء تلك العمرة التي وقدرى الواقدي في المغازي من طريق الزهري  
 ومن طريق أبي عمرو وغيرهما قالوا أمر رسول الله ﷺ أصحابه أن يصوموا فلم يصوم منهم إلا من قتل بغير إمام ومات وخرج معه  
 جماعة من بني من لم يشهد الحديبية وكانت عندهم النعم وبمكنا الجبل بين هذا ان صحح بن الذي قبله بان الامر كان على طريق  
 الاستصحاب لان الشافعي جازم بان جماعة تخلفوا بغير عذر وقدرى الواقدي ايضا من حديث ابن عمر قال لم تكن هذه العمرة  
 قضاء ولكن كان شرط على قريش ان يصوم المسلمون من قاتل في الشهر الذي صدم المشركون فيه (قوله ثم طاف لها) أي  
الحج والعمرة وهذا يخالف قول الكوفيين انه يجب لها طوافان (قوله ورأى ان ذلك مجزئ عنه) كذا لان ذرو غيره بالرفع على  
 الضمخ وان وقع في رواية كرمية عز فيقول هو على لقمته ينصب بأن المبتدأ أو الجواب هو خبر كان المحذوف والذي  
 عندي انه من خطأ الكاتب فان اصحاب الموطأ اتفقوا على روايته بالرفع على الصواب \* (قوله باب قول الله تعالى فمن  
 كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك وهو غير فالما الصوم ثلاثة أيام ) أي باب  
 تفسير قوله تعالى كذا وقوله غير من كلام المصنف استفادة من أو المكررة وقد أشار الى ذلك في أول باب كفارات  
 الإيمان فقال وقد خیر النبي ﷺ كفايا للفدية وبذ كر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القرآن أو فصاحبه  
 بإخبار وسياقي ذكر من وصل هذه الآثار هناك وأقر ما وقت عليه من طرق حديث الباب الى التصريح ما أخرجه  
 أبو داود من طريق الشعبي عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة ان النبي ﷺ قال له ان شئت فانسك نسكة وان شئت  
 صم ثلاثة أيام وان شئت فاطم الحديث وفي رواية مالك في الموطأ عن عبد الكريم بن اسناده في آخر الحديث أي ذلك  
 ضلت أجزاء وسياقي البحث في ذلك ان شاء الله تعالى وقوله فالما الصوم في رواية الكشميهني الصيام والصيام المطلق في  
 الآية مفيد بما ثبت في الحديث بثلاث قال ابن التين وغيره جعل الشارع هنا صوم يوم معاد لا بصاع وفي النظر  
 رمضان عدل مد وكذا في الظهار والجساع في رمضان وفي كفارة العین ثلاثة أمداد وثك وفي ذلك أقوى دليل  
 على ان القياس لا يدخل في الحدود والتقديرات وقسم قوله فالما الصوم محذوف تقديره واما الصدقة فهي اطعام ستة  
 مساكين وقد أفرد ذلك بترجمة (قوله عن حميد بن قيس ) في رواية أشهب عن مالك ان حميد بن قيس حذو أخرجه  
 الدارقطني في الموطأ (قوله مجاهد عن عبد الرحمن ) صرح سيف عن مجاهد بسأعه من عبد الرحمن وبأن كعبا  
 حدث عبد الرحمن كافي الباب الذي يليه قال ابن عبد البر في رواية حميد بن قيس هذه كذا رواه الا كثر عن مالك ورواه  
 ابن وهب وابن القاسم وابن عفر عن مالك باسقاط عبد الرحمن بين مجاهد وكعب بن عجرة (قلت ) ومالك فيه اسنادان  
 آخران في الموطأ أحدهما عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد وفي ساقه ما ليس في سياق حميد بن قيس وقد اختلف  
 فيه على مالك أيضا على العكس مما اختلف فيه على طريق حميد بن قيس قال الدارقطني رواه اصحاب الموطأ عن مالك  
 عن عبد الكريم عن عبد الرحمن لم يذكروا مجاهدا حتى قال الشافعي ان مالكا وهم فيه أو جاب ابن عبد البر بان ابن  
 القاسم وابن وهب في الموطأ واما مجاهدا عن مالك خارج الموطأ منهم بشر بن عمر الزهري (١) وعبد الرحمن بن مهدي  
 وابراهيم بن طهمان والوليد بن مسلم انتبوا مجاهدا بينهما وهذا الجواب لا يريد على الشافعي وطريق ابن القاسم المشار

(۱) قوله الزهراني في بعض النسخ الزهري اه

أبُوهَا عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَطَرِيقُ ابْنِ وَهْبٍ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ وَطَرِيقُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عِنْدَ أَحَدٍ وَسَاطَرُهَا عِنْدَ الدَّارِ قُطْنِي فِي الْغُرَابِ وَالْإِسْنَادُ الثَّلَاثُ لَمَّا كَانَ فِيهِ عَطَاءُ الْحَرَّاسِيُّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ عَنْ كُتَيْبِ بْنِ عَجْرَةَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنْ يَكُونَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ أَحَدٍ مِنْ صَالِحِ الْمَصْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي كُتَيْبُ بْنُ عَجْرَةَ فِي الْقَدِيدَةِ سَنَةً مَعْمُولٌ بِهَا لَمْ يَرَوْهَا مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرُهُ وَلَا رِوَاةُهَا عَنْهُ إِلَّا ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَابْنُ مَعْقِلٍ قَالَ وَهُوَ سَنَةٌ أَخَذَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ عَنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ قَالَ الزُّهْرِيُّ سَأَلْتُ عَنْهَا عُلَمَاءَنَا كُلَّهُمْ حَتَّى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ فَلَمْ يَبِينُوا كَمْ عِدَدُ الْمَسَاكِينِ (قُلْتُ) فَمَا أَطْلَقَهُ ابْنُ صَالِحٍ نَظَرَ فَقَدْ جَاءَتْ هَذِهِ السَّنَةُ مِنْ رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرِ كُتَيْبٍ مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ وَالطَّبْرَانِيِّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ وَابْنُ عُمَرَ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ وَفَضَالَةُ الْإِنصَارِيُّ عَنْ لَابِتِهِمْ مِنْ قَوْمِهِ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ أَيْضًا وَرِوَاةُ عَنْ كُتَيْبِ بْنِ عَجْرَةَ غَيْرِ الْمَذْكُورِينَ أَبُو وَائِلٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَحَدَّثَنِي كُتَيْبُ الْقُرْظِيُّ عَنْ ابْنِ مَاجَةَ وَبُخَيْرِ بْنِ جَعْدَةَ عَنْ أَحْمَدَ وَعَطَاءُ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ وَجَاءَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالثَّعْلَبِيِّ أَيْضًا عَنْ كُتَيْبٍ وَرِوَايَتُهُمَا عَنْ أَحْمَدَ لَكِنِ الصَّوَابُ أَنَّ بَيْنَهُمَا وَسَاطَةً وَهُوَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَلَى الصَّحِيحِ وَقَدْ أورد البُخَارِيُّ حَدِيثَ كُتَيْبٍ هَذَا فِي أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ مُتَوَالِيَةٍ وَأوردَهُ أَيْضًا فِي الْمَغَازِي وَالطَّبِ وَكُفَرَاتِ الْإِيمَانِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى مَدَارِ الْجَمْعِ عَلَى ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَابْنِ مَعْقِلٍ فَيَقْدِرُ الْإِسْنَادُ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ بِالصَّحَابَةِ فَإِنَّ قِيَمَةَ الطَّرِيقِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا لَا تَخْلُوعُ مَقَالِ الْأَطْرِيقِ أَبِي وَائِلٍ وَسَأَذْكَرُ مَا فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ مِنْ فَائِدَةٍ زَائِدَةٍ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَمَّا كَانَ) فِي رِوَايَةِ أَشْهَبِ الْمَقْدَمِ ذَكَرَهَا ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَأَذَاهُ الْقَمَلُ وَفِي رِوَايَةِ سَيْفِ بْنِ أَبِي عَالِيَةَ وَفِي رِوَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِ وَرَأْسِي يَهْتَافُ قَلِيلًا فَقَالَ يُؤْذِيكَ هَوَامُكَ قُلْتُ نِمَ قَالَ فَاحْلُقْ رَأْسَكَ الْحَدِيثُ وَفِيهِ قَالَ فِي نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فَمِنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي لَزَّيْزٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ أَنَّهُ أَهْلُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَفِي رِوَايَةِ مُغِيرَةَ عَنْ مُجَاهِدٍ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ أَنَّهُ لَقِيَهُ وَهُوَ عِنْدَ الشَّجَرَةِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي يُونُسَ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي الْمَغَازِي إِنِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا أَوْقَدَ تَحْتِ بَرْمَةٍ وَالْقَمَلُ يَنْتَارِعُ عَلَى رَأْسِي زَادَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي الْكُفَرَاتِ فَقَالَ ادْنُ فَدَنَوْتُ فَقَالَ يُؤْذِيكَ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ بَشَرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِيهِ قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِ وَنَحْنُ مُحَرَّمُونَ وَقَدْ حَصَرَ نَالُ الْمُشْرُوكِ وَكَانَتْ لِي وَفَرَةٌ فَجَعَلْتُ الْهُوَامَ تَسْقُطُ عَلَى وَجْهِهِ فَقَالَ يُؤْذِيكَ هَوَامُكَ قُلْتُ نِمَ فَانْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي وَائِلٍ عَنْ كُتَيْبٍ أَحْرَمْتُ فَكَثُرَ قَلْ رَأْسِي فَبَلَغَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاتَانِي وَأَنَا أَطْبِخُ قَدْرًا لِصَحَابِي وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ بَعْدَ ابْنِ رَافٍ وَأَنَّهُ لَيْسَ يَقْطَعُ الْقَمَلَ عَلَى وَجْهِهِ فَقَالَ يُؤْذِيكَ هَوَامُكَ قَالَ نِمَ فَامَرَ أَنْ يَحْلُقَ وَهُوَ بِالْحَدِيثِ وَلَمْ يَبَيِّنْ لَهُمْ أَنَّهُمْ يَحْلُقُونَ وَهُوَ عَلَى طَمَعٍ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ فَانْزَلَ اللَّهُ الْقَدِيدَ وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ كَثِيرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ وَلاَ حَمْدُ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي قِلَابَةَ قُلْتُ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ رَأْسِي فِيهَا الْقَمَلُ مِنْ أَصْلَابِهَا إِلَى فَرْعِهَا زَادَ سَعِيدٌ وَكُنْتُ حَسَنَ الشَّعْرِ وَأَوَّلُ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ بَعْدَ ابْنِ جُلَيْسٍ إِلَى كُتَيْبِ ابْنِ عَجْرَةَ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْقَدِيدَةِ فَقَالَ نَزَلَتْ فِي خَاصَّةٍ وَهِيَ لِكُلِّ عَامَةٍ حَمَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يَنْتَارِعُ عَلَى وَجْهِهِ فَقَالَ مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجْعَ بَلَغَ بِكَ مَا رَأَيْتُ زَادَ مُسْلِمٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ فَقَدِيَتْ مِنْ صِيَامِ الْآيَةِ وَلاَ أَحَدٌ مِنْ وَجْهِه أَخْرَفَ هَذِهِ الطَّرِيقَ وَقَعَ الْقَمَلُ فِي رَأْسِي وَلَحِيتِي حَتَّى حَاجَجِي وَشَارِبِي فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَارْسَلَنِي فِدَمَانِي فَلَمَّا رَأَيْتُ أَنَّ لَقْدَ أَصَابَكَ بَلَاءٌ وَنَحْنُ لَا نَشْعُرُ أَدْعِي إِلَى الْحِجَامِ خَلْفَتِي وَابْنُ دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كُتَيْبٍ أَصَابَنِي هَوَامٌ حَتَّى تَخَوَّفْتُ عَلَى بَصَرِي وَفِي رِوَايَةِ أَبِي وَائِلٍ عَنْ كُتَيْبٍ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ (١) خُفَّ رَأْسِي بِأَصْبَعِهِ فَانْتَشَرَ مِنْهُ الْقَمَلُ زَادَ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ أَنَّ هَذَا الْأَذَى قُلْتُ شَدِيدُ بَارِئِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْجَمْعُ بَيْنَ

لَكَ أَذَلِكَ هُوَ أَتَمُّكَ قُلْ نَمَّ يَارَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْلِقْ رَأْسَكَ وَمَنْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ  
أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسْكِينٍ أَوْ أَنْسِكَ بِشَاةٍ

هذا الاختلاف في قول ابن أبي ليل عن كعب ان النبي ﷺ مر به فراه وفي قول عبدالله بن معقل ان النبي ﷺ أرسل اليه فراه ان يقال مر به أولا فراه على تلك الصورة فاستدعى به اليه فطأ به وحلق راسه بحضرة فنقل كل واحد منهما فلم ينقله الآخر ويوضحه قوله في رواية ابن عون السابقة حيث قال فيها فقال ادن فدوت فالظاهر ان هذا الاستدعاء كان عقب رؤيته اياه اذ مر به وهو وقد نحت القدر (قوله لعلك اذالك هوامك) قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التي تربط عليها الحكم فلما اخبره بالمشقة التي نالته خفف عنه والهوام بشد يد الميم جمع هامة وهي ما يبد من الاحتشاش والمراذبا ما يلزم جسد الانسان غالبا اذا طال عهده بالانتظف وقد عين في كثير من الروايات انها القمل واستدل به على ان القدية مرتبة على قتل القمل وتعقب بذكر الحلق فالظاهر ان القدية مرتبة عليه وهو جبان عند الشافية يظهر اثر الخلاف في الحلق ولم يقتل قلا (قوله احلق رأسك وصم) قال ابن قدامة لا تعلم خلافا في الحلق لالزلة بالحلق سواء كان عومي أو مقص أو نورة أو غير ذلك واغرب ابن حزم فأخرج التنف عن ذلك فقال يلحق جميع الازالات بالحلق الا التنف (قوله او اطعم) ليس في هذه الرواية بيان قدر الاطعام وسأني البحث فيه بدباب وهو ظاهر في التخير بين الصوم والاطعام وكذا قوله أو أنسك بشاة ووقع في رواية الكشيخي شاة بغير موحدة والاول تقديره قرب بشاة ولذلك عده بالباء والثاني تقديره اذبح شاة والنسك يطلق على العبادة وعلى الذبح المخصوص وسياق رواية الباب موافق للآية وقد تقدم أن كعبا قال انها نزلت بهذا البيت وقدمت في اول الباب ان رواية عبد الكريم صريحة في التخير حيث قال أي ذلك فقلت أجزأ وكذا رواية أبي داود التي فيها ان شئت وان شئت وواقفتها رواية عبيد الوارث عن ابن أبي نجيح أخرجه مسدد في مسنده ومن طريقه الطبراني لكن رواية عبدالله بن معقل الآتية بدباب تقتضي ان التخير انما هو بين الاطعام والصيام لمن لم يجد النسك ولفظه قال اتجد شاة قال لا قال فصم أو اطعم ولا في داود في رواية أخرى امك دم قال لا قال فان شئت فصم ونحوه للطبراني من طريق عطاء عن كعب وواقفهم أبو الوائز عن مجاهد عند الطبراني وزاد بعد قوله ما وجد هديا قال فاطم قال ما وجد قال صم ولهذا قال أبو عوانة في صحيحه فيه دليل على أن من وجد نسكالا يصوم يعني ولا يطعم لكن لا عرف من قال بذلك من العلماء الامارواه الطبري وغيره عن سعيد بن جبيرة قال النسك شاة فان لم يجد قوموا الشاة دراهم والدرهم طعاما فتصدق به أو صام لكل نصف صاع يوما أخرجه من طريق الاعمش منه قال فذكرته لابرهم فقال سمعت علقمة مثله حينئذ يحتاج الى الجمع بين الروايتين وقد جمع بينهما بأوجه منها ما قال ابن عبد البر ان فيه للاشارة الى ترجيح الترتيب للايجابه ومنها ما قال النووي ليس المراد ان الصيام أو الاطعام لا يجزىء الا لافاد المهدى بل المراد انه استخبره هل معه هدى أولا فان كان واجده اعلمه انه خير بينه وبين الصيام والاطعام وان لم يجده اعلمه انه خير بينهما ومحصله انه لا يلزم من سؤاله عن وجدان الذبح تعيينه لاحتمال انه لو اعلمه انه يجده لاخبره بالتخير بينه وبين الاطعام والصوم ومنها ما قال غيرها يحتمل ان يكون النبي ﷺ لما نذله في حلق رأسه بسبب الاذى اخاه بان يكفر بالذبح على سبيل الاجتهاد منه ﷺ أو يوحى غير متلو فلما اعلمه انه لا يجد نزلت الآية بالتخير بين الذبح والاطعام والصيام بخبره حينئذ بين الصيام والاطعام لعلمه بأنه لا ذبح معه فصام لكونه لم يكن معه ما يطعمه ويوضح ذلك رواية مسلم في حديث عبدالله بن معقل المذكور حيث قال اتجد شاة قلت لا فنزلت هذه الآية فقدمت من صيام أو صدقة أنسك فقال صم ثلاثة أيام أو اطعم وفي رواية عطاء الخراساني قال صم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين قال وكان قد علم انه ليس عندي ما أنسك به ونحوه في رواية مجدي بن كعب القرظي



**باب قول الله تعالى : أو صدقة وهي إطعام ستة مساكين** **حدثنا أبو نعيم** **حدثنا سيف**  
**قال** **حدثني مجاهد** **قال** سمعت **عبد الرحمن بن أبي ليلى** أن **كعب بن عجرة** **حدثه** **قال** **وقف** **على**  
**رسول الله ﷺ** **بالمدينة** ورأى **يتفأفأ** **فملاً** **فقال** **يؤذيك** **هو أمك** **قلت** **نعم** **قال** **فأحلق رأسك**  
**أو أحلق** **قال** **في** **نزلت** **هذه الآية** **فمن** **كان** **منكم** **مريضاً** **أو به** **أذى** **من** **رأسه** **إلى** **آخرها** **فقال**  
**النبي ﷺ** **ممن** **ثلاثة أيام** **أو تصدق** **فرق** **بين** **سبعة** **أو أنسك** **بما تيسر** **باب الإطعام في الفدية**  
**نصف صاع** **حدثنا أبو الوليد** **حدثنا** **شعبة** **عن** **عبد الرحمن بن الأصبهاني** **عن** **عبد الله بن معقل** **قال**

عن **كعب** وسياق الآية يشعر بتقديم الصيام على غيره وليس ذلك لكونه أفضل في هذا المقام من غيره بل السرفه  
 أن الصحابة الذين خطبوا شفاهاً بذلك كان أكثرهم يقدر على الصيام أكثر مما يقدر على الذبح والإطعام وعرف  
 من رواية **أبي الزبير** أن **كعباً** **أخذي** **بالصيام** **ووقع** **في** **رواية** **ابن أسحق** ما يشعر بأنه أخذي بالذبح لأن لفظه ص  
 أو اطعم أو أنسك شاة قال خلقت رأسي ونسكت وروي الطبراني من طريق ضعيفة عن عطاء عن **كعب** في آخر هذا  
 الحديث فقلت يا رسول الله خرتي قال اطعم ستة مساكين وسياق البحث فيه في الباب الآخر وفي بقية مباحث هذا  
 الحديث إن شاء الله تعالى \* (قوله باب قول الله عز وجل أو صدقة وهي إطعام ستة مساكين) يشير بهذا إلى أن  
 الصدقة في الآية مهمة فسرته السنة وبهذا قال جمهور العلماء وروى **سعيد بن منصور** بإسناد صحيح عن الحسن  
 قال الصوم عشرة أيام والصدقة على عشرة مساكين وروى **الطبري** عن **عكرمة** **ونافع** نحوه قال **ابن عبد البر**  
 لم يقل بذلك أحد من فقهاء الأمصار (قوله حدثنا سيف) هو **ابن سليمان** أو **ابن أبي سليمان** (قوله يتفأفأ)  
 بالفاء أي يتساقط شيئاً فشيئاً (قوله فأحلق رأسك أو احلق) بمحذف المقول وهو شك من الراوي (قوله  
 فرق) بفتح الفاء والراء وقد تسكن قاله **ابن فارس** وقال **الزهري** كلام العرب بالفتح والمحدثون قد يسكنونه  
 وآخره **قاف** **مكيال** معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلاً ووقع في رواية **ابن عينة** عن **ابن أبي نجيح** عند  
**أحمد** وغيره والفرق ثلاثة أصع واسلم من طريق **أبي قلابة** عن **ابن أبي ليلى** أو اطعم ثلاثة أصع من تمر على  
 ستة مساكين وإذا ثبت أن الفرق ثلاثة أصع اقتضي أن الصاع خمسة أرطال وثلاث أخلافتين قال أن الصاع ثمانية  
 أرطال (قوله أو أنسك بما تيسر) كذا لا يذروا ولا أكثر وفي رواية كريمة أو أنسك بما تيسر بصيغة الأمر وبالموحدة  
 وهي المناسبة لما قبلها وتقدير الأول أو أنسك بنسك والمراد به الذبح \* (قوله باب الإطعام في الفدية نصف صاع) أي  
 لكل مسكين من كل شيء يشير بذلك إلى الرد على من فرق في ذلك بين الفصح وغيره قال **ابن عبد البر** قال أبو حنيفة  
 والكوفيون نصف صاع من قمح وصاع من تمر وغيره وعن **أحمد** رواية تضاهي قولهم قال عياض وهذا الحديث  
 يرد عليهم (قوله عن عبد الرحمن بن الأصبهاني) هو **ابن عبد الله** مرفوعاً في الجائز وأنه كوفي ثقة ولشعبة في هذا الحديث  
 إسناد آخر أخرجه **الطبراني** من طريق **حفص بن عمر** عنه عن **أبي بشر** عن **مجاهد** عن **ابن أبي ليلى** عن **كعب** (قوله  
 عن عبد الله بن معقل) في رواية **أحمد** سمعت **عبد الله بن معقل** أخرجه عن **غان** وعن **هز** فرقهما عن **شعبة** **حدثنا**  
**عبد الرحمن** وهو يفتح الميم وسكون المهملة وكسر القاف هو **ابن مرقن** بالقاف وزنجد لكن بكسر الراء لا يهه صبية  
 وهو من ثقات التابعين بالكوفة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر عن **عدى بن حاتم** مات سنة ثمان  
 وثمانين من الهجرة يلتبس بعبد الله بن معقل بالعين المعجمة وزنجدو بجمعهم في أن كلا منهما مرفوع لكن يفرقان  
 بأن الراوي عن **كعب** تابعي والآخرون صحابي وفي التابعين من اتفق مع الراوي عن **كعب** في اسمه واسم أبيه ثلاثة  
 أحدهم يروي عن عائشة وهو **حارث بن أبي أنس** في المسح على العمامة وحديثه عن **أبي داود** والثالث

جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْفِدْيَةِ ، فَقَالَ تَزَكَّتْ فِي خَاصَّةٍ وَهِيَ لَكُمْ  
عَامَةٌ حُجَّتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يُدْنَاؤُهُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَقَالَ مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجْعَ بَلَغَ إِلَيْكَ مَا أَرَى  
أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الْجَهْدَ بَلَغَ إِلَيْكَ مَا أَرَى يُجِدُ شَاةً ، فَقُلْتُ لَأَقَالَ فَصَمُّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعِمُ سِتَّةَ مَسْكِينٍ  
لِكُلِّ مَسْكِينٍ نَصْفَ صَاعٍ **بَابُ النَّسْكِ شَاةً**

أصغر منهما أخرجه ابن ماجه ( قوله جلست الى كعب بن عجرة ) زاد مسلم في روايته من طريق غندر عن شعبة  
وهو في المسجد ولاحد عن يمين فعدت الى كعب بن عجرة في هذا المسجد وزاد في رواية سليمان بن قرم عن ابن  
الاصهباني يعني مسجد الكوفة وفيه الجلوس في المسجد وهذا كره العلم والاعتناء بسبب التزول لما يترتب عليه  
من معرفة الحكم وتفسير القرآن ( قوله ما كنت ارى الوجع بلغ بك ما ارى ) في رواية المستملى والحولى يبلغ بك  
وارى الاول بضم الهزة اي اظن وارى الثانية بفتح الهزة من الرؤية وكذا في قوله او ما كنت ارى الجهد بلغ  
بك وهوشك من الراوي هل قال الوجع او الجهد والجهد بالفتح المشقة قال النووى والضم لفة في المشقة ايضا  
وكذا حكاها عياض عن ابن دريد وقال صاحب العين بالضم الطاقة وبالفتح المشقة فيعين الفتح هنا بخلاف لفظ  
الجهد الماضي في حديثه الوحي حيث قال حتى بلغ مني الجهد فانه يحتمل للمعين ( قوله فقلت لا ) زاد مسلم واحمد  
فترت هذه الآية فقدمت من صيام أو صدقة أو نسك قال صوم ثلاثا أيام الحديث ( قوله لكل مسكين نصف صاع )  
كرها مرتين (١) وللطبري عن أحمد بن محمد الخزازي عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه لكل مسكين نصف صاع  
نعم ولاحد عن يمين عن شعبة نصف صاع طعام ولشمر بن عمر عن شعبة نصف صاع حنطة ورواية الحكم عن  
ابن أبي ليلى تقتضي انه نصف صاع من زبيب فانه قال يطعم فرقا من زبيب بين ستة مساكين قال ابن حزم لا بد من  
ترجيح احدي هذه الروايات لانها قصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد ( قلت ) المحفوظ عن شعبة  
انه قال في الحديث نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه تمرا أو حنطة لعله من تصرف الرواة وأما الزبيب  
فلم اراه الا في رواية الحكم وقد أخرجه أبو داود وفي أسنادها ابن أسحق وهو حجة في المغازي لافي الاحكام اذا  
خالف والمحفوظ رواية الترمذي وقد وقع بها عند مسلم من طريق أبي قلابة كما تقدم ولم يختلف فيه على أبي قلابة  
وكذا أخرجه الطبري من طريق الشعبي عن كعب وأحمد من طريق سليمان بن قرم عن ابن الاصهباني ومن  
طريق أشعث وداود عن الشعبي عن كعب وكذا في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني وعرف بذلك قول  
من قال لا فرق في ذلك بين التمر والحنطة وان الواجب ثلاثة أصنع لكل مسكين نصف صاع ولمسلم عن ابن أبي  
عمر عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح وغيره عن مجاهد في هذا الحديث وأطعم فرقا بين ستة مساكين والفرق  
ثلاثة أصنع وأخرجه الطبري من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة فقال فيه قال سفيان والفرق ثلاثة أصنع  
فاشعر بان تفسير الفرق مدرج لكنه مقتضى الروايات الاخرى في رواية سليمان بن قرم عن ابن الاصهباني عند أحمد  
لكل مسكين نصف صاع وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحمد ايضا وأطعم ستة مساكين مدين مدين وأما ما وقع في  
جنس النسخ عند مسلم من رواية زكريا عن ابن الاصهباني او يطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع فهو تحريف من  
دون مسلم والصواب ما في النسخ الصحيحة لكل مسكينين بالثنية وكذا أخرجه مسدد في مسنده عن أبي عوانة عن  
ابن الاصهباني على الصواب \* ( قوله باب النسك شاة ) اي النسك المذكور في الآية حيث قال أو نسك وروى الطبري

(١) قوله كرها مرتين كذا في نسخ الشرح التي بأيدينا وليس في نسخ البخاري التي وقفنا عليها تكرار وفي

الفسطاطاني مانعه زاد مسلم نصف صاع كرها مرتين ١ هـ مصححه

**حدثنا** إسحق **حدثنا** روح **حدثنا** شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال **حدثني** عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ رآه وأنه يسقط على وجهه فقال أبو ذيك هو أمك قال نعم فأمرة أن يخلق وهو بالحدبية ولم يتيبن لهم أتمهم يحلون بها وهم على طمع أن يدخلوا مكة فأنزل الله الفدية فأمرو رسول الله ﷺ أن يطعم قرايين ستة أو يهدي شاة أو يصوم ثلاثة أيام \* وعن محمد بن يوسف **حدثنا** ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أخبرنا عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ رآه وقمله يسقط على وجهه مثله

من طريق مغيرة عن مجاهد في آخر هذا الحديث فأنزل الله فدية من صيام أو صدقة أو نسك والنسك شاة ومن طريق مجاهد عن كعب القرظي عن كعب امرئ أن أحلق واتدى بشاة قال عياض ومن تبعه تبعه لابي عمر كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسرا فانما ذكروا شاة وهو امر لا خلاف فيه بين العلماء (قلت) يحكر عليه ما أخرجه أبو داود من طريق نافع عن رجل من الانصار عن كعب بن عجرة أنه أصابه أذى خلق فأمره النبي ﷺ أن يهدي بقرة والطبراني من طريق عبد الوهاب بن نخت عن نافع عن ابن عمر قال خلق كعب بن عجرة رأسه فأمره رسول الله ﷺ أن يفتدي فأتى بقرة ولعبد بن حميد من طريق أبي معشر عن نافع عن ابن عمر قال اتدى كعب من أذى كان برأسه خلقه ببقرة قلدها وأشعرها ولسعيد بن منصور من طريق ابن أبي ليلى عن نافع عن سليمان بن يسار قيل لابن كعب بن عجرة ما صنع أبوك حين أصابه الأذى في رأسه قال ذبح بقرة فهداه الطرق كلها تدور على نافع وقد اختلف عليه في الواسطة الذي بينه وبين كعب وقد عارضها ما هو أصح منها من أن الذي أصابه كعب وفعله في النسك إنما هو شاة وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد من طريق المقبري عن أبي هريرة أن كعب بن عجرة ذبح شاة لأذى كان أصابه وهذا أصوب من الذي قبله واعتمد ابن بطل على رواية نافع عن سليمان بن يسار فقال أخذ كعب بأرفع الكفارات ولم يخالف النبي ﷺ فيما أمره به من ذبح الشاة بل وافق وزاد فقيهان من اتقى بإيسر الأشياء فله أن يأخذ بأرفعها كما فعل كعب (قلت) هو فروع ثبوت الحديث ولم يثبت لما قدمته والله أعلم (قوله حدثنا إسحق) هو ابن إبراهيم المعروف بابن راهويه كاجزم به أبو نعيم وروح هو ابن عبادة وشبل هو ابن عباد المكي (قوله رآه وأنه يسقط) كذا للاكثر ولابن السكن وأبو زر ليسقط بزيادة لام والفاعل محذوف والمراد القمل وثبت كذلك في بعض الروايات ورواه ابن خزيمة عن مجاهد عن معمر عن روح بلقظ رآه وقمله يسقط على وجهه وللإسماعيلي من طريق أبي حذيفة عن شبل رأي قمه يسقط على وجهه (قوله فأمره أن يخلق وهو بالحدبية ولم يتيبن لهم أنهم يحلون الخ) هذه الزيادة ذكرها الراوى ليان أن الحلق كان استباحة عظوم بسبب الأذى لا لقصد التحلل بالحصر وهو واضح قال ابن المنذر يؤخذ منه أن من كان على رجاء من الوصول إلى البيت أن عليه أن يقيم حتى يأس من الوصول فيحل واتفقوا على أن من شئ من الوصول وجاز له أن يحل فمضى على إحرامه ثم أمكنه أن يصل أن عليه أن يمشى إلى البيت ليم نسكه وقال المهلب وغيره مامعنه يستفاد من قوله ولم يتيبن لهم أنهم يحلون أن المرأة التي تعرف أو أن حيضها والمرضى الذي يعرف أو أن حماء بالعادة فيها إذا أفطرا في رمضان مثلا في أول النهار ثم ينكشف الأمر بالحيض والحج في ذلك النهار أن عليهما قضاء ذلك اليوم لأن الذي كان في علم الله أنهم يحلون بالحدبية بمسقط عن كعب الكفارة التي وجبت عليه بالحلق قبل أن ينكشف الأمر لم وذلك لأنه يجوز أن يختلف ما عرفه بالعادة فيجب القضاء عليهما لذلك (قوله فأنزل الله الفدية) قال عياض ظاهره أن النزول بعد الحكم وفي رواية عبد الله بن معقل أن النزول قبل الحكم قال فيحتمل أن يكون حكمه بالكفارة وحى لا جلي ثم نزول القرآن ببيان ذلك (قلت) وهو يؤيد الجمع المتقدم (قوله وعن مجاهد بن يوسف) الظاهر أنه عطف على حدثنا

**بابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا رَفْعَ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَنْسُقْ رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ** **بابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَنْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**

روح فيكون اسحق قد رواه عن روح باسناده وعن محمد بن يوسف وهو القرياني باسناده وكذا هو في تفسير اسحق ويحتمل أن تكون العنقة للبخاري فيكون أوردته عن شيخه القرياني بالعنقة كما يروي تارة بالحدوث وبلطف قال وغير ذلك وعلى هذا فيكون شبيهاً بالعليق وقد أوردته الاسماعيلي وأبو نعيم من طريق هاشم بن سعيد عن محمد بن يوسف القرياني ولفظه مثل سياق روح في أكثره وكذا هو في تفسير القرياني بهذا الاسناد وفي حديث كعب بن عجرة عن الفوائد ما هدم أن السنة مينة لجلل الكتاب لاطلاق القدية في القرآن وتقيدها بالسنة وتحريم حلق الرأس على الحرم والرخصة له في حلقها إذا أذاه القمل أو غيره من الأوجاع وفيه تظلف الكبير بإحبابه وعنايته بأحوالهم وتقديده لهم وإذا رأى يعض اتباعه ضرراً سأل عنه وأرشده إلى المخرج منه وأستنبط منه بعض المالكية إيجاب القدية على من عمّد حلق رأسه بغير عذر فإن إيجابها على المذمور من التنبيه بالادنى على الاعلى لكن لا يلزم من ذلك التسوية بين المذمور وغيره ومن ثم قال الشافعي والجمهور لا يتخير العائد بل يلزمه الدم وخالف في ذلك أكثر المالكية واحتج لم القرطبي بقوله في حديث كعب وأذبح نسكاً قال فهذا يدل على أنه ليس بهدي قال فعلى هذا يجوز أن يذبحها حيث شاء (قلت) لا دلالة فيه أن لا يلزم من تسميتها نسكاً أو نسكية أن تسمى هدياً أولاً تعطى حكم الهدى وقد وقع تسميتها هدياً في الباب الأخير حيث قال أو تهدي شاة وفي رواية مسلم وأهدى هدياً وفي رواية الطبري هل لك هدى قلت لا أجد فظفر أن ذلك من تصرف الرواة ويؤيده قوله في رواية مسلم وأذبح شاة واستدل به علي أن القدية لا تعين لها مكان وبه قال أكثر التابعين وقال الحسن تعين مكة وقال مجاهد النسك بمكة ومعنى الأضحية بمكة والصيام حيث شاء وقريب منه قول الشافعي وأبي حنيفة الدم والأضحية لاهل الحرم والصيام حيث شاء إذا لم تنفع فيه لاهل الحرم والحق بعض أصحاب أبي حنيفة وأبو بكر بن الجهم من المالكية الأضحية بالصيام واستدل به علي أن الحج على التراخي لأن حديث كعب يدل على أن تزول قوله تعالى وأنتموا الحج والعمرة لله كان بالحدودية وهي سنة ست وفيه بحث والله أعلم \* (قوله باب قول الله عز وجل فلا رفث) ذكر فيه حديث أبي هريرة من حج البيت فلم يرفث وأوردته من طريق شعبة عن منصور عن أبي حازم عنه ثم قال باب قول الله عز وجل ولا فسوق ولا جدال في الحج وذكر الحديث بينه لكن من طريق سفيان وهو الثوري عن منصور بهذا السند وليس بين السياقين اختلاف إلا في قوله في رواية شعبة كما ولدته أمه وفي رواية سفيان كيوم ولدته أمه وأبو حازم المذكور في الموضعين هو سليمان مولى عزة الاشجعية وصرح منصور من سماعه في رواية أبي حازم في رواية شعبة فانتفى بذلك تعليل من أعله بالاختلاف على منصور لأن البيهقي أوردته من طريق إبراهيم بن طهمان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبي حازم زاد فيه رجلاً قال كان إبراهيم حنظلة فعلم منصور عن هلال ثم لم يأبأ حازم فسمعه منه فحدث به على الوجهين وصرح أبو حازم بسماعه من أبي هريرة كما هدم في أوائل الحج من طريق شعبة أيضاً عن يسار عن أبي حازم وقوله كما ولدته أمه أي هارياً من الذنوب وللتزمذي من طريق ابن عينة عن منصور غفر له ما تقدم من ذنبه وسلم من رواية جرير عن منصور من أتى هذا البيت وهو أعم من قوله في حجة الروايات من حج ويجوز حمل لفظ حج على ما هو أعم من الحج والعمرة قساً وفي رواية من أتى من حيث أن الغالب

**باب** جزاء الصيد ونحوه وقول الله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاؤه مثل ما تقتل من النعم إلى قوله وأتقوا الله الذي يبين فحشون **باب** إذا صاد الحلال فأهدى للحرم الصيد أكله . ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأساً وهو غير الصيد نحو الإبل والنم والبقير والدجاج والخيل يقال عدل مثل ، فإذا كثرت عدل فهو زنة ذلك

ان اتيانها انما هو للحرمة وقد تقدمت بقية ما حثه في باب فضل الحج المبرور في أوائل كتاب الحج وتقدم تفسير الرفث وما ذكره في آخر حديث ابن عباس المذكور في باب قول الله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (قوله باب جزاء الصيد ونحوه وقول الله تعالى لا تقتلوا الصيد) كذا في رواية أبي ذر وأثبت قبل ذلك البسملة وتغير باب قول الله تعالى إلى آخره بخذف ما قبله قيل السبب في نزول هذه الآية أن أبا اليسر بفتح التحتانية المهمل قتل حمار وحش وهو محرم في عمرة الحديبية فنزلت حكمه مقاتل في تفسيره ولم يذكر المصنف في رواية أبي ذر في هذه الترجمة حديثاً ولعله أشار إلى أنه لم يثبت على شرطه في جزاء الصيد حديث مرفوع قال ابن بطال اتفق ائمة الفتوى من أهل الحجاز والعراق وغيرهم على أن المحرم إذا قتل الصيد عمداً أو خطأ فعليه الجزاء وخالف أهل الظاهر وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية في الخطأ وتسمكوا بقوله تعالى معتمداً فان مفهومه أن الخطيئ بخلافه وهو إحدى الروايتين عن أحمد وعكس الحسن ومجاهد فقال لا يجب الجزاء في الخطأ دون عمد فيختص الجزاء بالخطأ والنعمة بالعمد وغنما يجب الجزاء على العمد أول مرة فان عاد كان أعظم لآثمه وعليه النعمة لا الجزاء قال الموفق في المغني لا تعلم أحداً خالف في وجوب الجزاء على العمد غيرهما واختلفوا في الكفارة فقال الأكثر هو مخير كما هو ظاهر الآية وقال الثوري يقدم المثل فان لم يجد اطعم فان لم يجد صام وقال سعيد بن جبير انما الطعام والصيام فيما لا يبلغ ثمن الصيد واتفق الأكثر على تحريم اكل ما صاده المحرم وقال الحسن والثوري وأبو ثور طائفة يجوز أكله وهو كذبيحة السارق وهو وجه للشافعية وقال الأكثر أيضاً إن الحكم في ذلك ما حكم به السلف لا يتجاوز ذلك وما لم يحكموا فيه يستأنف فيه الحكم وما اختلفوا فيه يجتهد فيه وقال الثوري الاختيار في ذلك للحكمين في كل زمن وقال مالك يستأنف الحكم والخيار إلى المحكوم عليه وله أن يقول للحكمين لا تحكما على إلا بالطعام وقال الأكثر الواجب في الجزاء نفي الصيد من النعم وقال أبو حنيفة الواجب القيمة ويجوز صرفها في المثل وقال الأكثر في التكبير كبير وفي الصغير صغير وفي الصحيح صحيح وفي الكبير كبير وخالف مالك فقال في الكبير والصغير كبير وفي الصحيح والميب صحيح واتفقوا على أن المراد بالصيد ما يجوز أكله للحلال من الحيوان الوحشي وأن لا شيء فيما يجوز قتله واختلفوا في المتولد فالحقه الأكثر بالأكول ومسائل هذا الباب وفروعه كثيرة جداً فلنقتصر على هذا القدر هنا \* (قوله باب إذا صاد الحلال فأهدى للحرم الصيد أكله) كذا ثبت لابي ذر وسقط للباقين فجعله من جملة الباب الذي قبله (قوله ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأساً وهو غير الصيد نحو الإبل والنم والبقير والدجاج والخيل) المراد بالذبح ما يذبح المحرم والامر ظاهره العموم لكن المصنف خصصه بما ذكر تفقها فان الصحيح أن حكم ما ذبحه المحرم من الصيد حكم البتة وقيل يصح مع الحرمة حتى يجوز نفي المحرم أكله وبه قال الحسن البصري وأثر ابن عباس وصلة عبد الرزاق من طريق عكرمة أن ابن عباس امره أن يذبح جزراً وهو محرم وأما أثر أنس فوصله ابن أبي شعبة من طريق الصباح البجلي سألت أنس بن مالك عن المحرم يذبح قال نعم وقوله وهو أي المذبوح الخ من كلام المصنف قاله تفقها وهو متفق عليه فيما عدا الخيل فانه مخصوص بمن يبيع أكلها (قوله يقال عدل مثل فاذا كثرت عدل فهو زنة ذلك) أما تفسير العدل بالفتح بالمثل والكسر بالزنة فهو قول أبي عبيدة في الحجاز وغيره وقال الطبري العدل

قِيَامًا قَوْمًا يَدْرُونَ. يَحْمِلُونَ لَهُ عَدْلًا حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ قُضَيْلَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ أُنْطَلِقُ إِلَى حَامِ الْحَدِيثِ. فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ وَلَمْ يُحْرَمُوا، وَحَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ عَمْرُوًا يَزُورُهُ فَاَنْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ

في كلام العرب بالفتح هو قدر الشيء من غير جنسه والعدل بالكسر قدره من لجنسه قال وذهب بعض أهل العلم بكلام العرب إلى أن العدل مصدر من قول القائل عدلت هذا بهذا وقال بعضهم العدل هو القسط في الحق والعدل بالكسر المثل انتهى وقد تقدم شيء من هذا في الزكاة (قوله قياما قواما) هو قول أبي عبيدة أيضا وقال الطبري أصله الواو فحولت عين الفتح ياء كما قالوا في الصوم صياما وأصله صواما قال الشاعر «قيام دينا وقوام دين» فردّه إلى أصله قال الطبري قالني جعل الله الكعبة بمنزلة الرئيس الذي يقوم به أمر أتباعه يقال فلان قيام البيت وقوامه الذي يقيم شأنهم (قوله يدلون يجعلون له عدلا) هو متفق عليه بين أهل التفسير ومناسبة إرادته هنا ذكر لفظ العدل في قوله أو عدل ذلك صياما وفي قوله يدلون فاشار إلى أنهما من مادة واحدة وقوله يجعلون له عدلا أي مثلاتعالى لله عن قولهم (قوله حدّثنا هشام) هو الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير (قوله عن عبد الله بن أبي قتادة) في رواية معاوية بن سلام عن يحيى عند مسلم أخبرني عبد الله بن أبي قتادة (قوله انطلق إلى حام الحديث) هكذا ساقدمر سلا وكذا أخرجه مسلم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه وأخرجه أحمد عن ابن علية عن هشام لكن أخرجه أبو داود الطيالسي عن هشام عن يحيى فقال عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أنه انطلق مع النبي ﷺ وفي رواية على بن المبارك عن يحيى المذكورة في الباب الذي يليه أن أباه حدّثه وقوله بالحديث أصبح من رواية الواقدى من وجه آخر عن عبد الله بن أبي قتادة أن ذلك كان في عمرة القضية (قوله فأحرم أصحابه ولم يحرم) الضمير لا في قتادة بينه مسلم أحرم أصحابي ولم أحرم وفي رواية على بن المبارك وأبنا بعدو بغية فتوجعنا نحوهم وفي هذا السياق حذف بيته رواية عثمان بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة وهي بعد ما بين بلفظ أن رسول الله ﷺ خرج حاجا فخرجوا معه فصرف طاعة منهم فيهم أبو قتادة فقال خذوا ساحل البحر حتى نلتقي فاخذوا ساحل البحر فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبا قتادة وسيأتي الجمع هناك بين قوله في هذه الرواية خرج حاجوا بين قوله في حديث الباب حام الحديث أن شاء الله تعالى وبين المطلب عن أبي قتادة عن سعيد بن منصور مكان صرفهم ولفظه خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا بلغنا الروحاء (قوله وحدث) بضم أوله على البناء للمجهول وقوله بغية أي في غيبة وهو بفتح العين المعجمة بعدها ياء ساكنة ثم قاف مفتوحة ثم هاء قال السكوني هو ماء لبنى غفار بين مكة والمدينة وقال يعقوب هو قلب لبنى ثعلبة يصب فيه ماء رضوى ويصب هو في البحر وحاصل القصة أن النبي ﷺ لما خرج في عمرة الحديث فبلغ الروحاء وهي من ذى الحليفة على أربعة وثلاثين ميلا أخبروه بأن عدوا من المشركين بوادي غيبة ينشئ منهم أن يقصدوا غرته فخير طاعة من أصحابه فيهم أبو قتادة إلى جهنم ليأمن شرهم فلما آمنوا ذلك لحق أبو قتادة وأصحابه بالنبي ﷺ فأحرموا إلا هو فاستمر هو حلالا لأنه أمان لم يجاوز الميقات وأما لم يقصد العمرة وبهذا يرتفع الاشكال الذي ذكره أبو بكر الأمام قال كنت اسمع أصحابنا يتعجبون من هذا الحديث ويقولون كيف جاز لا في قتادة أن يجاوز الميقات وهو غير محرم ولا يدرون ما وجهه قال حتى وجدته في رواية من حديث أبي سعيد فيها خرجنا مع رسول الله ﷺ فأحرمنا فلما كنا بمكان كذا إذا نحن بأبي قتادة وكان النبي ﷺ بيته في وجه الحديث قال فإذا أبو قتادة أمانا جاز له ذلك لأنه لم يخرج يريد مكة (قلت) وهذه الرواية التي أشار إليها تقتضي أن أبا قتادة لم يخرج مع النبي ﷺ من المدينة وليس كذلك لا بيناهم وجدت في صحيح ابن حبان والبخاري من طريق عياض بن عبد الله عن أبي سعيد

قَبِينَا أَبِي مَسْعُودٍ أَصْحَابِهِ يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَنَظَرْتُ فَإِذَا أَنَا بِحِمَارٍ وَحْشٍ فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ

قال بعث رسول الله ﷺ أبا قتادة على الصدقة وخرج رسول الله ﷺ وأصحابه وهم محرمون حتى تزلوا بعسفان فهذا سبب آخر ويحمل جمعهما والذي يظهر أن أبا قتادة إنما أخر الأحرام لأنه لم يتحقق أنه يدخل مكة فساغ له التأخير وقد استدل بقصة أبي قتادة على جواز دخول الحرم بغير أحرام لمن لم يرد حجا ولا عمرة وقيل كانت هذه القصة قبل أن يؤقت النبي ﷺ المواقيت وأما قول عياض ومن تبعه أن أبا قتادة لم يكن خرج مع النبي ﷺ من المدينة وإنما بعثه أهل المدينة إلى النبي ﷺ يعلمونه أن بعض العرب قصدوا الغارة على المدينة فهو ضعيف مخالف لما ثبت في هذه الطريق الصحيحة طريق عثمان بن موهب الآتية بعد ما بين كماشرت إليها قبل (قوله قَبِينَا أَبِي مَسْعُودٍ أَصْحَابِهِ يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ) في رواية علي بن المبارك فصرح أصحابي بحمار وحش فجعل بعضهم يضحك إلى بعض زاد في رواية أبي حازم وأبو الوانئ ابصرته هكذا في جميع الطرق والروايات ووقع في رواية العذري في مسلم فجعل بعضهم يضحك إلى فشدت إليهم من إلى قال عياض وهو خطأ وتصحيف وإنما سقط عليه لفظه بعض ثم أحجج لضعفها بأنهم لو ضحكوا إليه لكانت أكبر إشارة وقد قال لهم النبي ﷺ هل منكم أحد امرأه أو أشار إليه قالوا لا وإذا دل الحرم الحلال على الصيد لم يأكل منه اتفاقا وإنما اختلفوا في وجوب الجزاء انتهى وتعبه النووي بأنه لا يمكن رد هذا الرواية لصحتها وصحة الرواية الأخرى وليس في واحدة منها دلالة ولا إشارة فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة قال بعض العلماء وإنما ضحكوا تعجبا من عروض الصيد لهم ولا قدرة لهم عليه (قلت) قوله فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة صحيح ولكن لا يكفي في رد دعوى القاضي فإن قوله يضحك بعضهم إلى بعض هو مجرد ضحك وقوله يضحك بعضهم إلى فيه مزيد أمر على مجرد الضحك والفرق بين الموضعين أنهم اشتروا في رؤيته فاستروا في ضحك بعضهم إلى بعض وأبو قتادة لم يكن رآه فيكون ضحك بعضهم إليه بغير سبب بأعنا له على التفتن إلى رؤيته ويؤيد ما قال القاضي ما وقع في رواية أبي النضر عن مولى أبي قتادة كاسياني في الصيد بلفظ إذا رأيت الناس مشغوفين شيء فذهب انظر فإذا هو حمار وحش فقلت ما هذا فقالوا لا ندري فقلت هو حمار وحش فقالوا هذا ما رأيت ووقع في حديث أبي سعيد عند البزار والطحاوي وابن حبان في هذه القصة وجاء أبو قتادة وهو وحل فنكسوا رؤسهم كراهية أن يحدوا أبصارهم له فيفتن فيراه اه فكيف يظن بهم مع ذلك أنهم ضحكوا إليه قَبِينَا ان الصواب ما قال القاضي وفي قول الشيخ قد صحت الرواية نظر لان الاختلاف في اثبات هذه اللفظة وحذفها لم يقع في طريقين مختلفين وإنما وقع في سياق اسناد واحد مما عند مسلم فكان مع من أثبت لفظ بعض زيادة علم سالمة من الاشكال فهي مقدمة وبين محمد بن جعفر في روايته عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كاسياني في الهبة ان قصة صيده للحمار كانت بعد ان اجتمعوا بالنبي ﷺ وأصحابه وتزلوا في بعض المنازل ولفظه كنت يوما جالسا مع رجال من أصحاب النبي ﷺ في منزل في طريق مكة ورسول الله ﷺ نازل أمامنا والقوم محرمون وأنا غير محرم وبين في هذه الرواية السبب الموجب لرؤيتهم إياه دون أبي قتادة بقوله فابصر واحمارا وحشيا وأنا مشغول اخضعف نعلي فلم يؤذوني به وادجوا لوانئ ابصرته والتفت فابصرته ووقع في حديث أبي سعيد المذكور ان ذلك وقع وهم بعسفان وفيه نظر والصحيح ما سياتي بعد باب من طريق صالح بن كيسان عن أبي حمدة مولى أبي قتادة عنه قال كنا مع النبي ﷺ بالقاحه ومنا الحرم وغير محرم فرأيت أصحابي يترامن شيئا فنظرت فإذا حمار وحش الحديث والقاحه بقاء ومهملة خفيفة بعد الالف موضع قريب من السقي كاسياني (قوله فنظرت) هذا فيه التفتان فالسياق الماضي يقتضي ان يقول فنظر لقوله قَبِينَا اني مع أصحابي فالتقدير قال اني فنظرت وهذا يؤيد الرواية الموصولة (قوله فإذا أنا بحمار وحش) قد تقدم ان رؤيته له كانت متأخرة عن رؤية أصحابه وصرح بذلك فضيل بن سليمان في روايته عن أبي حازم كاسياني في الجهاد ولفظه فرأوا حمارا وحشيا قبل أن يراه أبو قتادة فلما رآه تركوه حتى رآه فركب (قوله حملت عليه) في رواية محمد بن جعفر فمقت إلى الفرس فأسرجه ثم ركب

فَلَمَّا قَامَتْ وَأَسْتَسْتِ بِهِمْ فَأَبَوْا أَنْ يُبَيِّنُوا فَاكَلْنَا مِنْ لَحْمِهِ وَخَشِينَا أَنْ تُقْتَلَ قَلْبَتُ النَّبِيِّ  
 وَارْفَعُ أَرْفَعُ فَرَسِي شَاوًا وَأَسِيرُ شَاوًا فَلَقِيْتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ قُلْتُ أَيْنَ تَرَكْتَ النَّبِيَّ  
 قُلْتُ تَرَكْتُهُ يَتَمَنَّ وَهُوَ قَابِلُ الشَّقِيَاءِ

وسيت السوط والرع قتلهم ناولوني السوط والرع فقالوا لا نعينك عليه بشيء فغضبت فزلت فاخذتهما  
 فمركت وفي رواية فضيل بن سليمان فركب فرسالة يقال له الجرادة فسأله ان ينالوه سوطه فأبوا فتناولوه وفي رواية  
 أبي النضر وكنت سبت سوطي قتلهم ناولوني سوطي فقالوا لا نعينك عليه فزلت فاخذته ووقع عند النساء من  
 طريق شعبة عن عثمان بن موهب وعند ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن رفيع واخرج مسلم أسنادهما كلاهما عن أبي  
 قتادة قاطن من بعضهم سوطا والرواية الأولى أقوى ويمكن ان يجمع بينهما بأنه رأي في سوط نفسه قصير فاخذ  
 سوط غيره واحتاج الى اختلاسه لانه لو طلبه منه اختيارا لا تمتنع (قوله فطعته فأنته) بالثقة ثم المنة  
 أي جلسته ثانيا في مكانه لا حراك به وفي رواية أبي حازم فشددت على الحمار فخرته ثم جثت به وقدمات وفي رواية أبي  
 النضر حتى عثره قاتبت اليهم قتلهم قوما قاحلوا فقالوا لا نمسه فحملته حتى جثتم به (قوله فأكلنا من لحمه) في  
 رواية فضيل عن أبي حازم قالوا فندموا وفي رواية محمد بن جعفر عن أبي حازم فوقوا بأكله من لحمه ثم انهم شكوا في  
 أكلهم إياه ومحم حرم فرحنا وخأت العذمي وفي رواية مالك عن أبي النضر فأكل منه بعضهم وأبي بعضهم وفي حديث  
 أبي سعيد غطوا يسعون منه وفي رواية المطلب عن أبي قتادة عن سعيد بن منصور فظلمنا فأكل منه ماشئا طيحا وشوآ  
 ثم زد دامت (قوله وخشينا ان تقطع) أي نصير مقطوعين عن النبي ﷺ منفصلين عنه لكونه سبقهم وكذا  
 قوله بهذا وخشوا ان يقطعوا دونك وبين ذلك رواية علي بن المبارك عن يحيى عن أبي عوانة بلفظ وخشينا ان يقطعنا  
 العدو وفيها عند للصنف وانهم خشوا ان يقطعهم العدو وذلك وهذا يشعر بان سبب اسراع أبي قتادة لادراك النبي ﷺ  
 خشية على صحابه ان ينالهم بعض أعدائهم وفي رواية أبي النضر الآية في الصيد فابي بعضهم أن يأكل كل قتل أنا  
 استوقف لكم النبي ﷺ فادركته فحدثته الحديث ففي هذا ان سبب ادراكه ان يستغني عن قصة أكل الحمار ويمكن  
 الجمع بان يكون ذلك سبب الامرين (قوله ارفع) بالتخفيف والتشديد أي اكلفه السير وشأوا باليمن المعجمة بعدها  
 همزة ساكنة أي تارة والمراد انه ركضه تارة ويسير بسهولة أخرى (قوله فلقيت رجلا من بني غفار) لم اقف على  
 اسمه (قوله تركته جهم) وهو قاتل السقيا (السقيا بضم المهملة واسكان القاف بعدها تحتانية مقصورة قرية جامعة  
 بين مكة والمدينة وتعين بكسر المنة وفتحها بعدها عين مهملة ساكنة ثم هاء مكسورة ثم نون ورواية الاكثر بالكسر  
 وبه قيدها البكري في معجم البلاد ووقع عند الكشميين بكسر أوله وثالثه وفتحها ففتحها وحكي أبوذر الهروي انه  
 سمعها من العرب بذلك المكان بفتح الهاء ومنهم من يضم التاء ويفتح العين ويكسر الهاء قيل وهو من تغييراتهم  
 والصواب الاول وأغرب أبو موسى المدني فضبطه ضم أوله وثانيه بتشديد الهاء قال ومنهم من يكسر التاء ويحباب  
 الحديث يسكنون السين ووقع في رواية الاسماعيل بدع عن بالبدال المهملة بدل المنة وقوله قاتل قال النووي روى  
 بوجهين اسمها وأشهرها همزة بين الالف واللام من القليلة أي تركته في الليل جهم وعزمه ان يقبل بالسقيا ففني  
 قوله وهو قاتل أي سيقيل والوجه الثاني انه قابل بالباء الموحدة وهو غريب وكانه تصحيف فان صح فمناه ان تعين  
 موضع قابل للسقيا ففني الاول الضمير في قوله وهو لني ﷺ وعلى الثاني الضمير للموضع وهو تعين ولاشك ان الاول  
 أصوب واكثر قاتله وأغرب القرطبي فقال قوله وهو قاتل اسم فاعل من القول أو من القاتلة والاول هو المراد هنا السقيا  
 فضول به فعل مضمر وكأنه كان جهم وهو يقول لا صحابه اقصدوا السقيا ووقع عند الاسماعيل من طريق ابن علي  
 عن هشام وهو قائم بالسقيا فقبل اللام في قاتل ميا وزاد الباء في السقيا قال الاسماعيل الصحيح قاتل باللام (قلت)



قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَهْلَكَ يَقْرُونَ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ إِلَيْهِمْ قَدْ خَشُوا أَنْ يَقْطَعُوا دُونَكَ  
فَانْتَظَرْتُهُمْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَبْتُ حِمَارًا وَحَشٍ وَعِنْدِي مِنْهُ فَاضِلَةٌ فَقَالَ لِلْقَوْمِ كُلُّوْا وَهُمْ يَخْرُمُونَ  
**بَابُ** إِذَا رَأَى الْحُرْمُونَ صَيْدًا فَضَحِكُوا قَطْنِ الْحَلَالِ **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ الرَّيِّسِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ  
الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ أَنْطَلَقْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ  
فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ وَلَمْ أَحْرَمْ فَأَنْدَبْنَا بِعَدُوٍّ بَصِيفَةٍ فَتَوَحَّجْنَا بِحَوْمِهِمْ فَبَصُرَ أَصْحَابِي بِحِمَارٍ وَحَشٍ فَجَعَلَ  
بَعْضُهُمْ يَضْحَكُ إِلَى بَعْضٍ فَتَنَظَّرْتُ فَرَأَيْتُهُ فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ الْفَرَسَ فَطَعْنْتُهُ فَأَثْبَتَهُ فَاسْتَمْتَنَهُمْ فَأَبَوْا أَنْ  
يُيْمِنُونِي فَأَكَلْنَاهُمُ ثُمَّ لَحَقْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَشِينَا أَنْ يَقْطَعَ أَرْعَ قَرْسَى شَاوًا وَأَسِيرٌ عَلَيْهِ شَاوًا  
فَلَقِيتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ قُلْتُ أَيْنَ تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ تَرَكْتُهُ يَتَمَنَّى  
وَهُوَ قَائِلُ السَّقِيَا فَلَحَقْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَيْتُهُ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَصْحَابَكَ أُرْسَلُوا يَقْرَءُونَ  
عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَإِلَيْهِمْ قَدْ خَشُوا أَنْ يَقْطَعَهُمُ الْعَدُوُّ دُونَكَ فَاظْطَرُّهُمْ فَقَالَ  
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا أَصَدْنَا حِمَارًا وَحَشٍ وَإِنَّ عِنْدَنَا فَاضِلَةً فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ كُلُّوْا وَهُمْ  
يُخْرِمُونَ **بَابُ** لَا يَمِينُ الْحُرْمُ الْحَلَالُ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ  
حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ تَمِيمِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَاحَةِ  
مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثٍ

وزيادة الباء توهي الاحمال الاخير المذكور (قوله فقلت) في السياق حذف تقديره فدرت فادركته فقلت وبوضحه رواية  
على بن المبارك في الباب الذي يليه بلفظ فالحقت برسول الله ﷺ حتى أتيت به فقلت يا رسول الله (قوله ان اهلك  
يقرون عليك السلام) المراد بالاهل هنا الاصحاب بدليل رواية مسلم واحد وغيرهما من هذا الوجه بلفظ ان اصحابك  
(قوله فانتظروهم) بصيغة فعل الامر من الانتظار زاد مسلم من هذا الوجه فانتظروهم بصيغة الفعل الماضي منه ومثله لاحد  
عن ابن علية وفي رواية على بن المبارك فانتظروهم ففعل (قوله اصبت حمار وحش وعندي منه فاضلة) كذا لاكثر  
بضاد معجمة أى فضلة قال الخطابي قطعة فضلت منه فهي فاضلة أى باقية (قوله فقال للقوم كلوا) سياق الكلام عليه  
وعلى ما في الحديث من القوائد بعد ما بين (قوله باب اذا راى الحرمون صيدا فضحكوا قطن الحلال) أى لا يكون  
ذلك منهم إشارة له الى الصيد فيجعل لهم كل الصيد ويجوز كسر الطاء من فطن وفطحها (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير  
(قوله وانبتنا) بضم أوله أي اخبرنا (قوله فبصر) بفتح الموحدة وضم المهملة وفي رواية الكشميبي فتنظروهم بضم  
مشالة وعلى هذا فدخل الباء في قوله بحمار وحش مشكل الا ان يقال ضمن نظر معنى بصر والباء بمعنى الى على مذهب من  
يقول انها تنابوب (قوله اننا اصدنا) بتشديد المهملة والدال لاكثر بالادغام واصله اصطدنا فابدلت الطاء متاعا ثم ادغمت  
ولبعضهم بتخفيف الصاد وسكون الدال أي اتران من الاصداد وهو الاتارة ولبعضهم صدنا بغير الف (قوله باب  
لا يمين الحرم الحلال في قتل الصيد) أي بفعل ولا قول قيل أراد بهذه الترجمة الرد على من فرق من أهل الرأي بين  
الاعانة التي لا يمت الصيد الا بها فتحرم وبين الاعانة التي يتم الصيد بدونها فلا تحرم (قوله حدثنا عبدالله) هو ابن محمد  
الجعفي المسندي وسفيان هو ابن عيينة (قوله عن صالح) في رواية كريمة وغيرها حدثنا صالح (قوله بالقاحه) بالقاف  
والمهملة واد على نحو ميل من السقيا الى جهة المدينة ويقال لواديه وادى العبايد وقد بين المصنف في الطريق الاول

ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ  
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقَاحَةِ وَمِنَّا الْحَرَمُ وَمِنَّا غَيْرُ الْحَرَمِ. فَأَبَتْ أَصْحَابِي يَدْرَأُونَنَا شَيْئًا فَفَنَظَرْتُ فَأَدَا حِمَارٌ  
وَحَشْرِيٍّ وَفَعَّ سَوْطُهُ فَهَاقُوا لَا تَمِينُكَ عَلَيْهِ يَشْتَبِيهِ إِنَّا نَحْرَمُونَ فَتَنَاقَلْتُهُ فَأَخَذْتُهُ ثُمَّ أَتَيْتُ الْحِمَارَيْنِ وَرَأَى  
أَكْبَرُهُمَا فَتَبَتَّ بِهِ أَصْحَابِي فَقَالَ بَعْضُهُمْ كُلُّوا وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا تَأْكُلُوا فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ  
أَمْسَكَتُهَا ثُمَّ قَالَ كُلُّهُ حَلَالٌ قَالَ لَنَا عَمْرُو إِذْ هَبُوا إِلَى صَالِحٍ فَسَلُّوهُ عَنْ هَذَا وَغَيْرِهِ وَقَدِمَ عَلَيْنَا هَاهُنَا

اتهمن للعدية على ثلاث أي ثلاث مراحل قال عياض رواه الناس بالقاف الالقاسي فضبطوه عنه بالقاف وهو  
تصحيح (قلت) ووقع عند الجوزي من طريق عبدالرحمن بن بشر عن سفيان بالصفاح بدل القاحه والصفاح بكسر  
المهجمة بعدها فامو آخره مهملة وهو تصحيح فان الصفاح موضع بالروحاء وبين الروحاء وبين السقيا مسافة طويلة  
وقد تقدم ان الروحاء هو المكان الذي ذهب أبو قتادة وأصحابه منه الى جهة البحر ثم التقوا بالقاحه وبها وقع له الصيد  
لذلك كور وكانه تأخروا ورفقه للراحة أو غيرها وتقدمهم النبي ﷺ الى السقيا حتى لحقه (قوله) وحدتنا على بن  
عبد الله (هو ابن المديني هكذا حول المصنف الاسناد الى رواية على للتصريح فيه عن سفيان بقوله حدثنا صالح بن  
كيسان وقد اعتبرته فوجدته ساق المتن على لفظ على خاصة وهذه عادة المصنف غالبا اذا تحول الى اسناد ساق المتن على  
لفظ الثاني (قوله) عن أبي عدم هو نافع مولى أبي قتادة الذي روي عنه أبو النضر وسيأتي في كتاب الصيد من طريق  
مالك وغيره عنه ووقع عند مسلم عن ابن عمر عن سفيان عن صالح سمعت أبا عبد مولى أبي قتادة وكذا وقع هنا في رواية  
كرمة ولاحد من طريق سعد بن ابراهيم سمعت رجلا كان يقال له مولى أبي قتادة ولم يكن مولى أي لابي قتادة وفي  
رواية ابن اسحق عن عبد الله بن أبي سلمة أن ناعما مولى بني غفار فحصل من ذلك أنهم لم يكن مولى لابي قتادة حقيقة  
وقد صرح بذلك ابن حبان فقال هو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية وكان يقال له مولى أبي قتادة نسب اليوم لم يكن  
مولاه (قلت) فيحتمل أنه نسب اليه لكونه كان زوج مولاته أو للزومه اياه أو نحو ذلك كما وقع لقسم مولى ابن عباس  
وغیره والله أعلم (قوله) يترأون (قوله) يترأون من الرؤية (قوله) فاذا حمار وحش يعني وقع سوطه فقالوا لا تمينك (كذا  
وقع هنا والشك فيه من البخاري فقد رواه أبو عوانة عن أبي الدارقطني عن أبي داود الخزازي عن علي بن المديني باللفظ  
فاذا حمار وحش فركبت فرسي وأخذت الرع والسوط فسقط مني السوط فقلت لولائي فقالوا ليس نعينك عليه بشيء  
انما نمرمون وفي قوله انما نمرمون دلالة على انهم كانوا قد علموا أنه يحرم على الحرم الامانة على قتل الصيد (قوله) فتناوله  
(١) زاد أبو عوانة بشيء وهذا يندفع اشكال من قال ذكر التناول بعد الاخذ تكرارا ومعناه تكلفت الاخذ فاخذته  
(قوله) من وراء الكمة (فتح) هي التل من حجروا وحدهم ذكرها في الاستسقاء (قوله) فقال بعضهم كلوا  
قد تقدم من عدة أوجه انهم اكلوا والظاهر انهم اكلوا اول ما تأم بهم ثم طرا عليهم الشك كما في لفظ عثمان بن موهب في  
الباب الذي يليها قلنا انما نل من لحم صيد ونحن محرمون وصرح من ذلك رواية أبي حازم في الهبة بلفظ  
تمجعت به فوقعوا فيه يا كلون ثم انهم شكوا في أكلهم اياه وهم حرم وفي حديث أبي سعيد خنيس يشون منه ثم قالوا  
رسول الله بين أظهرنا وكان تقدمهم فلحقوه فسالوه (قوله) وهو امامنا (فتح) اوله (قوله) فقال كلوه حلال (كذا وقع  
بخلف المبتدأ وبين ذلك أبو عوانة فقال كلوه فهو حلال وفي رواية مسلم فقال هو حلال فكلوه (قوله) قال لنا عمرو  
أي ابن دينار وصرح به أبو عوانة في روايته والقائل سفيان والغرض بذلك تأكيد ضبطه له وسامعه له من صالح وهو  
ابن كيسان وقوله مهنا يعني مكة والحاصل ان صالح بن كيسان كان مدينا فقدم مكة فدل عمرو بن دينار أصحابه

(١) قوله زاد أبو عوانة في نسخة زاد أبو داود اه مصححه

**باب** لَا يَشِيرُ الْحَرَمُ إِلَى الصَّيْدِ لِكَيْ يَصْطَادَهُ الْحَلَالُ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ هُوَ ابْنُ مَوْهَبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ حَاجًّا فَخَرَجُوا مَعَهُ فَصَرَفَ طَائِفَةً مِنْهُمْ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ فَقَالَ خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى نَلْتَقِيَ . فَاخْذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ . فَلَمَّا انْصَرَفُوا أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمْ فَبَيَّنَاهُمْ يَسِيرُونَ لِذِكْرِ أَوْحَرٍ وَخَشَى

عليه ليسمعوا منه وقرأت بخط بعض من تكلم على هذا الحديث مانصه في قول سفيان قال لنا عمر وإلى آخره اشكال فان سفيان روى ذلك عن صالح فكيف يقول له عمرو ولمن معه اذهبوا الى صالح فيحتمل انه قال ذلك تأكيدا في تجديد سماع سفيان ذلك منه مرة بعد أخرى ويؤخذ منه ان سفيان حدث بذلك عن صالح في حال حياته انتهى وهو احتمال بعيد جدا وزعم ان عمرو بن دينار قال لهم ذلك حين قدم عليهم الكوفة قال وكأنه سمع سفيان يحدث به عن صالح فصدقه وأكده بما قال وقوله اذهبوا اليه أي الى صالح بالمدينة اه وهذا ابعدهم الاول وما سمعه سفيان من صالح الابكة ولم يقدم عمر والكوفة وانما قال ذلك لسفيان وهما ابكة وماحدث به سفيان لعلي الا بعد موت صالح وعمرو بمدة طويلة وأراد بقوله قال لنا عمر واذهبوا الى آخره كيفية عمله من صالح وانه بدلالة عمرو والله أعلم \* ( قوله باب لا يشير الحرم الى الصيد لكي يصطاده الحلال ) أشار المصنف الى تحريم ذلك ولم يتعرض لوجوب الجزاء في ذلك وهي مسألة خلاف فاتفقوا كما تقدم على تحريم الإشارة الى الصيد ليصطاد وعلى سائر وجوه الدلالات على الحرم لكر قيده أبو حنيفة بما اذا لم يمكن الاستطابا بدونها واختلفوا في وجوب الجزاء على الحرم اذا دل الحلال على الصيد بإشارة أو غيرها أو أوعان عليه فقال الكوفيون وأحمد واسحق يضمن الحرم ذلك وقال مالك والشافعي لا ضمان عليه كالودل الحلال جللا لأعلى قتل صيد في الحرم قالوا ولا حاجة في حديث الباب لأن السؤال عن الإغاة والإشارة إنما وقع ليعين لهم هل يحل لهم أكله أو لا ولم يتعرض لذكر الجزاء واحتج الموفق بأنه قول علي وابن عباس ولا نعلم لها مخالفا من الصحابة واجيب بأنه اختلف فيه علي ابن عباس وفي ثبوت عن علي نظر ولأن القائل اشترط قتله باختياره مع اتصال الدال عنه فصار كمن دل محرما أو صائغا على امرأة فوطئها فإنه يأثم بالدلالة ولا يلزمه كفارة ولا يخطر بذلك ( قوله حدثنا عثمان هو ابن موهب ) ففتح الحاء وهو جده وهو عثمان بن عبد الله التيمي مدني تابعي ثقة روى هنا عن أبيه أكبر منه قليلا ( قوله خرج حاجا ) قال الاسماعيلي هذا غلط فان القصة كانت في عمرة وأما الخروج الى الحج فكان في خلق كثير وكان كلهم على الجادة لأعلى ساحل البحر ولعل الراوي اراد خرج محرما فعبر عن الاحرام بالحج غلطا ( قلت ) لا غلط في ذلك بل هو من المجاز السائغ وأيضا فالجح في الاصل قصد البيت فكانه قال خرج قاصدا للبيت ولهذا يقال للعمرة الحج الاصغر ثم وجدت الحديث من رواية محمد بن أبي بكر الملقب بـعبد الله عن أبي عوانة بلفظ خرج حاجا أو معتبرا أخرجه البيهقي فتبين أن الشك فيه من أبي عوانة وقد جزم يحيى بن أبي كثير بأن ذلك كان في عمرة الحديبية وهذا هو المعتبر ( قوله الا باقتادة ) كذا للكشيميني وغيره الا بوقادة بالرغم ووقع بالنصب عند مسلم وغيره من هذا الوجه قال ابن مالك في التوضيح حق المستثنى بالامن كلام تام موجب ان ينصب مفردا كان أو مكثرا معناه بما بعده فللمرد نحو قوله تعالى الاخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو الا المتقين والمكمل نحو انما المنجوم أجمعين الا امرأته قدرنا انها من الفارين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء مع ثبوت الخبر ومع حذفه فمن امثلة الثابت الخبر قول أبي قتادة احرموا كلهم الا بوقادة لم يحرم فلا يعني لكن وأبوقادة مبتدأ ولم يحرم خبره ونظيره من كتاب الله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك انه مصيبتها ما صابهم فانه لا يصح أن يجعل امرأتك بدلا من أحد لانها لم تسر معهم فيتضمنها ضمير المخاطبين وتكلف بعضهم بأنه وان لم يسر بها لكنها شعرت بالعذاب فتبعهم ثم التفتت فهاكت قال وهذا على تدبير صحت لا يوجب دخولها في المخاطبين ومن امثلة المحذوف

فَعَلَّ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى الْحَرَمِ فَصَرَ مِنْهَا أَنَاكَ قَتَرُوا فَأَكَلُوا مِنْ لَحْمِهَا وَقَالُوا أَنَا كُلُّ لَحْمٍ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحَرَّمُونَ  
فَصَلَدَ مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ الْأَتَانِ فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا أَحْرَمًا وَقَدْ كَانَ أَبُو  
قَتَادَةَ لَمْ يَحْرُمْ قَرَأَيْنَا حُرْمَ وَحَشَى فَصَحَّلَ عَلَيْهِمَا أَبُو قَتَادَةَ فَصَرَ مِنْهَا أَنَاكَ قَتَرْنَا فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا ثُمَّ  
قُلْنَا أَنَا كُلُّ لَحْمٍ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحَرَّمُونَ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا قَالَ أَمِنْكُمْ أَحَدُ امْرَأَةٍ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ  
أَشَارَ إِلَيْهَا قَالُوا لَا قُلْ فَكَلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا

الحبر قوله ﷺ كل امتي معاق الا المجاهرون أى لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعاقبون ومنه من كتاب الله تعالى قوله  
فشرروا منه الا قليل منهم أي لكن قليل منهم لم يشربوا قال وللكوفيين في هذا الثاني مذهب آخر وهو ان يجعلوا  
الإحرف عطف وما بعده ما معطوف على ما قبلها أه وفي نسبة الكلام المذكور لابن أبي قتادة دون أبي قتادة نظر فان  
سياق الحديث ظاهر في ان قوله قول أبي قتادة حيث قال ان اباه اخبره ان رسول الله ﷺ خرج خاجا فخرجوا معه  
فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة الى ان قال احرموا كلهم الا أبو قتادة وقول أبي قتادة فيهم أبو قتادة من باب التجريد  
وكذا قوله الا أبو قتادة ولا حاجة الى جعله من قول ابنه لانه يستلزم أن يكون الحديث مرسلًا ومن توجيه الرواية المذكورة  
وهي قوله الا أبو قتادة أن يكون على مذهب من يقول على بن أبي طالب (قوله فحمل أبو قتادة على الحبر فقصرها انانا) في  
هذا السياق زيادة على جميع الروايات لانها متفقة على افراد الحار بالرؤية وأفادت هذه الرواية انه من جملة المجاهرين المقتول  
كان انانا أي اني فعل هذا في اطلاق الحار عليها تجوز (قوله فحملنا ما بقي من لحم الاتان) في رواية أبي حازم  
الآية للصف في الهبة فرحنا وخبأت العضد ممي وفيه معكم منه شيء فنأولته العضد فاكلها حتى ترقبها وله في  
الجهاد قال معنا رجله فآخذها فاكلها وفي رواية المطلب قدر فمناك الذراع فاكل منها (قوله قال امنكم أحدا صره  
أن يحمل عليها أو أشار إليها قالوا لا) وفي رواية مسلم هل منكم أحدا صره أو أشار إليه بشيء وله من طريق شعبة  
عن عثمان هل أشرتم أو أعرتم أو اصطدمتم ولا بي عوانة من هذا الوجه أشرتم أو اصطدمتم أو قتلتم (قوله قال فكلوا ما بقي  
من لحمها) صيغة الامر هنا للإباحة لا للوجوب لانها وقعت جوابا عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب فوقت الصيغة  
على مقتضى السؤال ولما ذكر في هذه الرواية انه ﷺ أكل من لحمها وذكره في روايتي أبي حازم عن عبد الله بن أبي  
قتادة كما رآه ولم يذكر ذلك أحد من الرواة عن عبد الله بن أبي قتادة غيره ووافقه صالح بن حسان عند أحمد وأبي  
داود الطيالسي وأبي عوانة ونقله فقال كلوا وأطعموني وكذا لم يذكرها أحد من الرواة عن أبي قتادة نفسه الا  
للمطلب عن سعيد بن منصور ووقع لنا من رواية أبي جعد وعطاء بن يسار وأبي صالح كاسياني في الصيد ومن رواية  
أبي سلمة بن عبد الرحمن عند أسحق ومن رواية عباد بن ثعمر وسعد بن إبراهيم عند أحمد وثورد معمر عن يحيى بن أبي  
كثير بن زيادة مضادة لروايي أبي حازم كما أخرجه أسحق وابن خزيمة والدارقطني من طريقه وقال في آخره  
فذكرت شأنه لرسول الله ﷺ وقلت انما اصطدته لك فأمر أصحابه فاكلوه ولم يأكل منه حين أخبرته اني اصطدته له  
قال ابن خزيمة وأبو بكر النيسابوري والدارقطني والجوزقي ثورد بهذه الزيادة معمر قال ابن خزيمة ان كانت هذه  
الزيادة محضوطة احتمل أن يكون ﷺ أكل من لحم ذلك الحمار قبل أن يعلمه أبو قتادة انه اصطاده من أجله فلما أعلمه امتنع  
أه وفيه نظر لانه لو كان حراما لأمر النبي ﷺ على الاكل منه الى ان أعلمه أبو قتادة بأنه صاده لاجله ويحتمل أن  
يكون ذلك ليان الجواز فان الذي يحرم على الحرم انما هو الذي يعلم انه صيد من أجله وأما إذا أتى بلحم لا يدري اللحم  
صيد أولا فحمل على أصل الإباحة فاكل منه لم يكن ذلك حراما على الآكل وعندى بعد ذلك فيه وقفة فان الروايات  
المتضعة ظاهرة في أن الذي تأخروا العضد وانه ﷺ أكلها حتى ترقبها أي لم يبق منها الا العظم ووقع عند البخاري

**باب** إِذَا أَهْدَى لِلْحَرَمِ حِمَارًا وَحْشِيًّا حَيًّا لَمْ يَقْبَلْ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّغْبَرِيِّ بْنِ جَبَلَةَ الشَّيْثِيِّ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًّا وَهُوَ

في الهبة حتى نفدها أي فرغها فأشياء بقي منها حينئذ حتى يأمر أصحابه بأكله لكن رواية أبي عبد الله في الصيد بقي معكم شيء منه قلت نعم قال كلوا فوطعمة أطعمكموها الله فاشعر بأنه بقي منها غير العصد والله أعلم وسأني البحث في حكم ما يصيده الحلال بالنسبة إلى الحرم في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى وفي حديث أبي قتادة من الفوائد أن نهي الحرم أن يقع من الحلال الصيد ليأكل الحرم منه لا يقدح في إحرامه وإن الحلال إذا صاده لنفسه جاز للحرم الأكل من صيده وهذا يقوى من حمل الصيد في قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر على الاصطيد وفيه الاستنباط من الاصطيد وقبول الهدية من الصديق وقال عياض عندي أن النبي ﷺ طلب من أبي قتادة ذلك تطييبا لقلب من أكل منه بيانًا للجواز بالقول والفعل لازالة الشبهة التي حصلت لهم وفيه تسمية الفرس والحق المصنف به الحمار فترجم له في الجهاد وقال ابن العربي قالوا تجوز التسمية لما لا يعقل وإن كان لا يتفطن له ولا يجب إذا نودي مع أن بعض الحيوانات ربما أدمن على ذلك بحيث يصير بميزاسمه إذا دعي به وفيه إمساك نصيب الرفيق الغائب ممن يتبعه احترامه أو ترجى بركته أو يتوقع منه ظهور حكم تلك المسئلة بخصوصها وفيه تتريق الإمام أصحابه للمصلحة واستعمال الطليعة في الغزو وتبليغ السلام عن قرب وعن بعد وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام من بلغه لأنه يحتمل أن يكون وقع وليس في الخبر ما ينفيه وفيه أن عقر الصيد ذكاته وجواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ قال بن العربي هو اجتهد بالقرب من النبي ﷺ لافى حضرته وفيه العمل بما أدي إليه الاجتهاد ولو تضاد المجتهدان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله فلم يجب ذلك علينا وكان الآكل تملك بأصل الإباحة والممتنع نظر إلى الأمر الطاريء وفيه الرجوع إلى النص عند تعارض الأدلة وركض الفرس في الاصطيد والتصديق في الأماكن الوعرة والاستعانة بالفارس وحمل الزاد في السفر والرفق بالأصحاب والرفقاء في السير واستعمال الكناية في الفعل كما تستعمل في القول لانهم استعملوا الضحك في موضع الإشارة لما اعتقدوه من أن الإشارة لا تحل وفيه جواز سوق الفرس للحاجة والرفق به مع ذلك لقوله وأسيرشأوا وتزول المسافر وقت القائلة وفيه ذكر الحكم مع الحكمة في قوله أتمأى طعمة أطعمكموها الله ﷻ تكملة لا يجوز للمحرم قتل الصيد إلا أن صال عليه فقتله دفعا فيجوز ولا ضمان عليه والله أعلم \* (قوله باب إذا أهدى) أي الحلال (للمحرم حمارا وحشيا حيا لم يقبل) كذا قيده في الترجمة بكونه حيا وفيه إشارة إلى أن الرواية التي تدل على أنه كان مذبوحا موهمة وسأني ما في ذلك إن شاء الله تعالى (قوله عن ابن شهاب الخ) لم يختلف على مالك في سياقه معناه وإنه من مسند الصعب الاما وقع في موطن ابن وهب فإنه قال في روايته عن ابن عباس أن الصعب بن جثامة أهدى فعله من مسند ابن عباس نبه على ذلك الدارقطني في الموطأ وكذا أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال أهدى الصعب والمخنف في حديث مالك الأول وسأني للمصنف في الهبة من طريق شعيب عن الزهري قال أخبرني عبدالله أن ابن عباس أخبره أنه سمع الصعب وكان من أصحاب النبي ﷺ يخبرانه أهدى الصعب بفتح الصاد وسكون العين المهملتين بعدها موحدة وأبوه جثامة بفتح الجيم وتنقيل المثناة وهوم بن ليث بن بكر بن عبدمناة بن كنانة وكان ابن أخت أبي سفيان بن حرب أمه زينب بنت حرب ابن أمية وكان النسب ﷺ أخيه بينه وبين عوف بن مالك (قوله حمارا وحشيا) لم تختلف الرواة عن مالك في ذلك وتابعه عامة الرواة عن الزهري وخالفه ابن عيينة عن الزهري فقال لحم حمار وحش أخرجه مسلم لكن بين الحميدي صاحب سفيان أنه كان يقول في هذا الحديث حمار وحش ثم صار

يَحُولُ لَحْمَ حِمَارٍ وَحَشٍ فَدُلَّ عَلَى اضْطِرَابِهِ فِيهِ وَقَدْ تَوَبَّعَ عَلَى قَوْلِهِ لَحْمَ حِمَارٍ وَحَشٍ مِنْ أَوْجِهٍ فِيهَا مَقَالٌ مِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ لَكِنْ اسْتَدَاهُ ضَعِيفٌ وَقَالَ اسْتَقْبَلَهُ فِي مُسْنَدِهِ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ عَبْدِ بْنِ عَمْرٍو وَبْنِ عُلَيْمَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ فَقَالَ لَحْمَ حِمَارٍ وَقَدْ خَالَفَهُ خَالِدُ الْوَاسِطِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَارٍ وَحَشٍ كَلَّا كَثُرَ وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَسْحَقَ عَنِ الزَّهْرِيِّ فَقَالَ رَجُلٌ حِمَارٍ وَحَشٍ وَابْنُ أَسْحَقَ حَسَنٌ لِلْمَدِيثِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِذَا خَالَفَ وَبَدَلَ عَلَى وَجْهِهِ عَنْ الزَّهْرِيِّ ذَلِكَ ابْنُ جَرِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِلزَّهْرِيِّ الْخَمَارُ عَقِيرٌ قَالَ لَا أَدْرِي أَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِمَا وَقَدْ جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ أَنَّ الَّذِي أَهْدَاهُ الصَّبَّ لَحْمَ حِمَارٍ فَخَرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ الْحَاكِمِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَهْدَى الصَّبَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ حِمَارٍ وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ عَزَّ وَحَشٍ يَقْطُرُ دَمًا وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ تَارَةَ حِمَارٍ وَحَشٍ وَتَارَةَ شَيْءٍ حِمَارٍ وَيَقْوِي ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَعْمُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَذْكُرُهُ كَيْفَ أَخْبَرْتَنِي عَنْ لَحْمِ صَيْدٍ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ حَرَامٌ قَالَ أَمْ دِيْلُهُ عَضُو مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ فَرَدَهُ وَقَالَ أَنَا لَا أَكُلُهُ أَنَا حَرَامٌ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ حِبَّانٍ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ يَزِيدُ بْنُ أَرْقَمٍ هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَهُ وَانْقَضَتْ الرِّوَايَاتُ كُلُّهَا عَلَى أَنَّهُ رَدَهُ عَلَيْهِ الْإِمَارُوهُ ابْنُ وَهْبٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةٍ أَنَّ الصَّبَّ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ عَزَّ وَحَشٍ وَهُوَ بِالْجَنَفَةِ فَكُلَّ مِنْهُ وَأَكَلَ الْقَوْمُ قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ إِنَّ هَذَا مَحْضُوطٌ فَلَهُ رَدُّ الْحَيِّ وَقَبْلَ اللَّحْمِ قُلْتُ وَفِي هَذَا الْجَمْعِ نَظَرْتُ لِمَا يَسْتَدَاهُ فَكَانَتْ الطَّرِيقُ كُلُّهَا مَحْضُوطَةً فَلَعَلَّهُ رَدَهُ حَيًّا لِيَكُونَ صَيْدًا لَجَلَّةٍ وَرَدَّ اللَّحْمَ تَارَةً ذَلِكَ وَقِيلَ تَارَةً أُخْرَى حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَصْلُدْ لَجَلَّةٍ وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْإِمَامِ أَنَّ كَانَ الصَّبَّ أَهْدَى لَهُ حِمَارًا فَلَيْسَ لِلْحَرَمِ أَنْ يَذْبَحَ حِمَارًا وَحَشٍ حَيًّا وَإِنْ كَانَ أَهْدَى لَهُ لَحْمًا فَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلِمَ أَنَّهُ صَيْدٌ لَهُ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ رَدَهُ لَظَنَهُ أَنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِ فَرَدِهِ عَلَى وَجْهِ التَّنْزِيهِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْمَلَ الْقَبُولَ الْمَذْكُورَ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةٍ عَلَى وَقْتٍ آخَرَ وَهُوَ حَالُ رَجُوعِهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ جَازِمٌ فِيهِ بِوُقُوعِ ذَلِكَ بِالْجَنَفَةِ وَفِي غَيْرِهَا مِنَ الرِّوَايَاتِ بِالْبَوَاءِ أَوْ يَوْذَانَ وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الصَّبَّ أَحْضَرَ الْحِمَارَ مَذْبُوحًا ثُمَّ قَطَعَ مِنْهُ عَضْوًا بِمَحْضَرَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَدِمَهُ لَهُ فَمِنْ قَالَ أَهْدَى حِمَارًا وَأَرَادَ بِهَامِهِ مَذْبُوحًا لِأَحْيَا وَمِنْ قَالَ لَحْمَ حِمَارٍ أَرَادَ مَا قَدِمَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَالَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَالَ حِمَارًا أَطْلُقُ وَأَرَادَ بِهَامِهِ جَازًا قَالَ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَهْدَاهُ لَهُ حَيًّا فَلَمَّا رَدَّهُ عَلَيْهِ ذَكَرَ أَنَّهُ بَعْضُ مَوْتِهِ ظَنَّا أَنَّهُ إِنَّمَا رَدَّهُ عَلَيْهِ لِمَنْ يَخْتَصُّ بِمَحْلَتِهِ فَأَعْلَمَهُ بِامْتِنَاعِهِ أَنْ يَحْكُمَ الْجُزْءَ مِنَ الصَّدْيِ حَكْمَ الْكُلِّ قَالَ وَالْجَمْعُ مِمَّا أَمَكَّنَ أَوَّلِي مَنْ تَوَهَّبَ بَعْضُ الرِّوَايَاتِ وَقَالَ النَّوَوِيُّ تَرْجَمَ الْبَغَارِيُّ بِكَوْنِ الْحِمَارِ حَيًّا وَلَيْسَ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ تَصْرِيحٌ بِذَلِكَ وَكَفَى قَوْلُهُ هَذَا التَّأْوِيلُ عَلَى مَنْ مَالَهُ وَهُوَ بَاطِلٌ لِأَنَّ الرِّوَايَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّهُ مَذْبُوحٌ أَتَى وَإِذَا تَأَمَّلْتَ مَا قَدِمَ لِمَنْ مَحْسَنٌ أَطْلَقَهُ بَطْلَانُ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ وَلَا سِجَا فِي رِوَايَةِ الزَّهْرِيِّ الَّتِي هِيَ عُمْدَةُ هَذَا الْبَابِ وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْإِمَامِ حَدِيثُ مَا لَكَ أَنَّ الصَّبَّ أَهْدَى حِمَارًا أَثَبْتَ مِنْ حَدِيثٍ مِنْ رِوَايَةِ أَنَّهُ أَهْدَى لَحْمَ حِمَارٍ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ رَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ الزَّهْرِيِّ فِي حَدِيثِ الصَّبَّ لَحْمَ حِمَارٍ وَحَشٍ وَهُوَ غَيْرُ مَحْضُوطٍ (قَوْلُهُ بِالْبَوَاءِ) يَفْتَحُ الْهَمْزَ وَسُكُونُ الْمُوحِدَةِ وَبِالْمَجْلِ مِنْ عَمَلِ الْفَرْعِ بِضَمِّ الْفَاءِ وَالرَّاءِ بَعْدَهَا مَهْمَلَةٌ قِيلَ سَمِيَ الْإِبْرَاءُ لَوِيَامِهِ عَلَى الْقَلْبِ وَقِيلَ لِأَنَّ السَّيْلَ تَبَوَّأَهُ أَيْ نَحَلَ (قَوْلُهُ أَوْ يَوْذَانَ) شَكٌّ مِنَ الرَّوْيِ وَهُوَ يَفْتَحُ الْوَاوَ وَتَشْدِيدُ الدَّالِ وَآخِرُهَا نُونٌ مَوْضِعُ قُرْبِ الْجَنَفَةِ وَقَدْ سَبَقَ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةٍ أَنَّهُ كَانَ بِالْجَنَفَةِ وَوَدَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْجَنَفَةِ مِنَ الْإِبْرَاءِ فَانْ مِنَ الْإِبْرَاءِ إِلَى الْجَنَفَةِ لِأَنَّ مِنَ الْمَدِينَةِ ثَلَاثَةَ عَشْرَ وَمِائَةً وَوَدَانَ إِلَى الْجَنَفَةِ ثَمَانِيَةَ أَمْيَالٍ وَبِالشَّكِّ جُزْمٌ أَكْثَرُ الرَّوَاةِ وَجُزْمٌ

فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ إِنَّا لَمْ نَزِدْهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنْحَرُمُ بَابُ مَا يَقْتُلُ الْحَرَمُ مِنَ الدُّوَابِّ حَدَّثَنَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ

ابن اسحق وصالح بن كيسان عن الزهري ودان وجوم معمر وعبد الرحمن بن اسحق وعبد بن عمرو والبراءة والذي يظهر لي أن الشك فيه من ابن عباس لأن الطبراني أخرجه الحديث من طريق عطاء عنه على الشك أيضا (قوله فلما رأى ما في وجهه) في رواية شعيب فلما عرف في وجهي رده هديتي وفي رواية الليث عن الزهري عند الترمذي فلما رأي ما في وجهه من الكراهية وكذا لا يمين خزيمة من طريق ابن جريج المذكورة (قوله أنا لم نزده) عليك في رواية شعيب وابن جريج ليس بنار عليك وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عند الطبراني أنا لم نزده عليك كراهية له ولكننا حرم قال عياض ضبطناه في الروايات لم نزده بفتح الدال وإني ذلك المحققون من أهل العربية وقالوا الصواب أنه بضم الدال لأن المضاعف من الحزوم يراعى فيه الواو التي توجبها له ضمة الهاء بعدها قال وليس الفتح بملط بل ذكره نعلب في الفصحى نعم تعقبوه عليه بأنه ضعيف وأوهم صنعه أنه فصيح وإجازة أيضا الكسر وهو اضعف الأوجه (قلت) ووقع في رواية الكشميهني بفك الادغام لم نزده بضم الاو ولي وسكون الثانية ولا إشكال فيه (قوله الا أنا حرم) زاد صالح بن كيسان عند النسائي لأننا كل الصيد وفي رواية سعيد عن ابن عباس لولا أنا لم نحرّمون لقبلكم منك واستدل بهذا الحديث على تحريم الأكل من لحم الصيد على المحرم مطلقا لأنه اقتصر في التعليل على كونه محرما فدل على أنه سبب الامتناع خاصة وهو قول علي وابن عباس وابن عمر والليث والثوري واسحق لحديث الصعب هذا ولا أخرجه أبو داود وغيره من حديث علي أنه قال لناس من أشجع اتعلمون أن رسول الله ﷺ أهدى له رجل حمار وحش وهو محرم فاني أن يأكله قالوا نعم لكن يعارض هذا الظاهر ما أخرجه مسلم أيضا من حديث طلحة أنه أهدى له لحم طير وهو محرم فوقف من أكله وقال أكلناه مع رسول الله ﷺ وحديث أبي قتادة المذکور في الباب قبله وحديث عمر بن سلمة أن الهزلي أهدى للنبي ﷺ ظبيا وهو محرم فأمره بأكراه أن يقسمه بين الرفاق أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره وبالجواز مطلقا قال الكوفيون وطائفة من السلف وجع الجمهور بين ما اختلف من ذلك بان احاديث القبول محمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي منه للحرّم وأحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لأجل المحرم قالوا والسبب في الاقتصر على الاحرام عند الاعتذار للصعب أن الصيد لا يحرم على المرء إذا صيده الا اذا كان محرما فبين الشرط الاصيل وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه وقد بينه في الاحاديث الاخر ويؤيد هذا الجمع حديث جابر مرفوعا صيد البر لك حلال ما لم تصيده أو يصاد لك أخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة (قلت) وقد تقدم أن عند النسائي من رواية صالح بن كيسان أنا حرم لأننا أكل الصيد فين العتقين جميعا وجاء عن مالك تفصيل آخر بين ما صيد للحرّم قبل أحرامه يجوز له الأكل منه أو بعد أحرامه فلا وعن عثمان التفصيل بين ما يصاد لأجله من الحرّمين فيمتنع عليه ولا يمتنع على محرم آخر وقال ابن المنير في الحاشية حديث الصعب يشكل على مالك لأنه يقول ما صيد من أجل المحرم يحرم على المحرم وعلى غير المحرم فيمكن أن يقال قوله فردّه عليه لا يستلزم أنه أباح له أكله بل يجوز أن يكون أمره بإرساله إن كان حيا وطرحه إن كان مذبوحا فان السكوت عن الحكم لا يدل على الحكم بضده وتعقب بأنه وقت البيان قول لم يجوز له الانتفاع به لم يرد عليه أصلا إذ لا اختصاص له به وفي حديث الصعب الحكم بالعلامة لقوله فلما رأي ما في وجهي وفيه جواز رد الهدية لعله وترجم له المصنف من رد الهدية لعله وفيه الاعتذار عن رد الهدية تطييبا لقلب المهدي وأن الهبة لا تدخل في الملك الا بالقبول وأن قدرته على تملكها لا تصيرها ملكا لها وأن علي المحرم أن يرسل ما في يده من الصيد الممتنع عليه اصطفاة \* (قوله) باب ما يقتل المحرم من الدواب أي مما لا يجب عليه فيه الجزاء وذكر المصنف فيه ثلاثة احاديث الاول منها اختلف فيه

حَسَنٌ مِنَ الدُّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْحَرَمِ فِي قَتْلِهِ جُنَاحٌ \* وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَوَانَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ حَدَّثَنِي أَحَدُ نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَقْتُلُ الْحَرَمُ حَدَّثَنَا أَصْبَغُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ حَفْصَةُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

على ابن عمر فسأله المصنف على الاختلاف كما سأينته (قوله خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلهن جناح) هذا أورده مختصراً وأحال به على طريق سالم وهو في الموطأ وبما هو في القرب والفارة والكلب العقور (قوله وعن عبد الله بن دينار) هو مطوف على الطريق الأولى وهو في الموطأ كذلك عن نافع عن ابن عمر وعن عبدالله بن دينار عن ابن عمر وقد أورده المصنف في بدء الخلق عن القعني عن مالك وساق لفظه مثله سواء وكذا أخرجه مسلم من طريق اسمعيل ابن جعفر عن عبد الله بن دينار وأخرجه أحمد من طريق شعبة عن عبدالله بن دينار فقال الحبة بدل القرب (قوله عن زيد بن جبير) هو الطائي الكوفي ليس له في الصحيح رواية عن غير ابن عمر ولا فيه إلا هذا الحديث وآخر تقدم في المواقيت وقد خالف نافعاً وعبدالله بن دينار في ادخال الواسطة بين ابن عمر وبين النبي ﷺ في هذا الحديث ووافق سالم إلا أن زيداً أهما وسالما هما (قوله حدثني احدي نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ عن النبي ﷺ قال يقتل الحرم) كذا ساق منه هذا القدر وأحال به على الطريق التي بعده وفيه إشارة منه الى تفسير المهمة فيه بأنها المسماة في الرواية الاخرى فقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي خليفة عن مسدد بأسناد البخاري وبقيته كرواية حفصة الآن فيه قدما وتأخرا في بعض الاسماء وأخرجه مسلم عن شيان عن ابن عوانة فزاد فيه أشياء ولفظه سألت رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم فقال حدثني احدي نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ انه كان يأمر بقتل الكلب العقور والفارة والقرب والحداة والغراب والحية قال وفي الصلاة أيضاً فلم يقل في أوله خمساً وزاد الحية وزاد في آخره ذكر الصلاة لينة بذلك على جواز قتل المذكورات في جميع الاحوال وسأذ كر البحث في ذلك ولم أره من زيادة في غير هذه الطريق فقد أخرجه مسلم من طريق زهير بن معاوية والاسماعيلي من طريق اسراييل كلاهما عن زيد بن جبير بدونهما (قوله عن يونس) هو ابن زيد (قوله عن سالم) في رواية مسلم اخبرني سالم أخرجه عن حرمة عن ابن وهب (قوله قال عبد الله) في رواية مسلم قال لي عبدالله وفي رواية الاسماعيلي عن سالم عن أبيه أخرجه من طريق ابراهيم بن المنذر عن ابن وهب (قوله قالت حفصة) في رواية الاسماعيلي عن حفصة وهذا والذي قبله قد يوم أن عبد الله بن عمر مسمع هذا الحديث من النبي ﷺ ولكن وقع في بعض طرق نافع عنه سمعت النبي ﷺ أخرجه مسلم من طريق بن جريج قال اخبرني نافع وقال مسلم بعده لم يقل أحد عن نافع عن ابن عمر سمعت الابن جريج وتابعه عبد بن اسحق ثم ساقه من طريق ابن اسحق عن نافع كذلك قال الظاهران ابن عمر سمعه من اخيه حفصة عن النبي ﷺ وسمعه أيضاً من النبي ﷺ يحدث به حين سئل عنه فقد وقع عند أحمد من طريق ابي بصير نافع عن ابن عمر قال نأدي رجل ولاي عوانة في المستخرج من هذا الوجه أن اعرابياً نادى رسول الله ﷺ ما يقتل من الدواب اذا احرمنا والظاهران المهمة في رواية زيد بن جبير هي حفصة ويحتمل أن تكون عائشة وقد رواه ابن عينة عن ابن شهاب فاسقط حفصة من الاسناد والصواب انباتها في رواية سالم والله أعلم الحديث الثاني حديث عائشة في المعنى (قوله اخبرني يونس) هو ابن زيد أيضاً وظهر بهذا أن لابن وهب عنه عن الزهري فيه اسناد بن سالم عن أبيه (١) قوله بالهامش أن رسول الله ﷺ قال مقوله محذوف وهو في مسلم وأنظر القسطلاني اه مصححه



تَحْسُنُ مِنَ الدَّوَابِّ لَأَحْرَجَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ الْغُرَابُ وَالْحِدَّةُ وَالْفَارَةُ وَالْقَرْبُ وَالْكَلْبُ الْعُورُ  
**حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ** قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ تَحْسُنُ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ

عن حفصة وعروة عن عائشة وقد كان ابن عينة ينسك طريق الزهري عن عروة قال الحميدي عن سفيان حدثنا والله الزهري  
 عن سالم عن أبيه فقيل له أن معمر ابن وهب عن الزهري عن عروة عن عائشة فقال حدثنا والله الزهري لم يذكر عروة (قلت)  
 وطريق معمر المشار إليها أورد هاهنا المصنف في بدء الخلق من طريق يزيد بن زريع عنده وهاهنا النسائي من طريق  
 عبد الرزاق قال عبد الرزاق ذكر بعض أصحابنا أن معمرًا كان يذكره عن الزهري عن سالم عن أبيه وعن عروة عن  
 عائشة وطريق الزهري عن عروة (١) رواها أيضًا سعيد بن أبي حمزة عند أحمد وأبان بن صالح عند النسائي ومن حفظ  
 حجة على من لم يحفظ وقد تابع الزهري عن عروة هشام بن عروة أيضًا مسلم (قوله خمس) التيسيد بالخمس وإن كان  
 مفهومه اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهوم عدده وليس بحجة عند الأكثر وعلى تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون  
 قاله ﷺ أولًا ثم بين بعد ذلك أن غير الخمس يشترك معها في الحكم فقد ورد في بعض طرق عائشة لم يطرأ به وفي بعض  
 طرقها بلقط ست فاما طريق أربع فاخرجها مسلم من طريق القاسم عنها فاسقط العقرب واما طريق ست فاخرجها أبو عوانة  
 في المستخرج من طريق الحارثي عن هشام عن أبيه عنها فاثبتها وزاد الحية ويشدها طريق شيبان التي تقدمت من عند  
 مسلم وإن كانت خالية عن العدد وأعرب عياض فقال وفي غير كتاب مسلم ذكر الافي فصارت سبعة وتعقب بأن الافي  
 داخلة في مسمى الحية والحديث الذي ذكرت فيه أخرجها أبو عوانة في المستخرج من طريق ابن عون عن نافع في آخر  
 حديث الباب قال قلت لنافع فالافي قال ومن يشك في الافي اه وقد وقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود بخبر رواية  
 شيبان وزاد السبع العاري فصارت سبعة وفي حديث أبي هريرة عند أبي خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب والخمر من تفسير الراوي للكلب  
 المشهورة فتصير بهذا الاعتبار تسعا سكن افاد ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب والخمر من تفسير الراوي للكلب  
 العور ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجها ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب  
 عن النبي ﷺ قال يقتل المحرم الحية والذئب ورجاله ثقات وأخرج أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن  
 عمر قال أمر رسول الله ﷺ بقتل الذئب للمحرم وحجاج ضعيف وخالفه مسعر عن وبرة فرواه موقوفًا أخرج  
 ابن أبي شيبة فهذا جميع ما وقعت عليه في الأحاديث المرفوعة زيادة على الخمس المشهورة ولا يخلو شي من ذلك فمن مقال والله  
 أعلم (قوله من الدواب) يشدد بالموحدة جمع دابة وهو ما دب من الحيوان وقد أخرج بعضهم منها لقوله تعالى وما من دابة  
 في الأرض إلا طائر يطير بجناحيه الآية وهذا الحديث يرد عليه فإنه ذكر في الدواب الخمس الغراب والحداة ويدل على  
 دخول الطير أيضًا عموم قوله تعالى وما من دابة في الأرض إلا على الله زكاه وقوله تعالى وكان من دابة لأحمل زكاه الآية  
 وفي حديث أبي هريرة عند مسلم في صفة بدء الخلق وخلق الدواب يوم الخميس ولم يفرّد الطير بذلك وقد تصرف أهل العرف  
 في الدابة فمنهم من يخصصها بالبحار ومنهم من يخصصها بالفرس وفائدة ذلك تظهر في الحلف (قوله كلهن فاسق يقتلن) قيل فاسق  
 صفة لكل وفي يقتلن ضمير راجع إلى معنى كل ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه كلها فاسق وفي رواية معمر التي في بدء  
 الخلق خمس فواسق قال النووي هو باضائة خمس لا بتوينه وجوز ابن دقيق العيد الوجهين وأشار إلى ترجيح الثاني  
 فإنه قال رواية الإضافة تشعر بالتخصيص فيحذف غيرها في الحكم من طريق المفهوم ورواية التوئين تقتضي وصف  
 الخمس بالفسق من جهة المعنى فيشعر بأن الحكم المرتب على ذلك وهو القتل معال بما جعل وصفًا وهو الفسق فيدخل فيه  
 كل فاسق من الدواب ويؤيده رواية يونس التي في حديث الباب قال النووي وغيره تسمية هذه الخمس فواسق تسمية

(١) قوله رواها أيضًا سعيد بن أبي حمزة في نسخة شعيب بن أبي حمزة اه مصححه

## يَتَكَلَّمُونَ فِي الْحَرَمِ الْغَرَابِ

مصلحة جارية على وفق اللغة فان أصل النسق لغة الحرم ومنه فسدت الرتبة اذا خرجت عن قشرها وقوله تعالى فسق عن أمره أي خرج وسمي الرجل فاسقا لخروج وجهه عن طاعة ربه فهو خرج وخرج مخصوص وزعم ابن الاعراب انه لا يعرف في كلام الجاهلية ولا شعرهم فاسق يعني بالغي الشرعي وأما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالنسق فقيل لخروجها عن حكم غير هامن الحيوان في محرم قتله وقيل في حل أكله لقوله تعالى أو فسقا أهل لغير الله به وقوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه فسق وقيل لخروجها عن حكم غيرها بالابذاء والافساد وعدم الانتفاع ومن ثم اختلف أهل الفتوى فمن قال بالاول الحق بالنسك كل ما جاز قتله للحلال في الحرم وفي الحل ومن قال بالثاني الحق فلا يؤكل الا ما نهى عن قتله وهذا قد يجامع الاول ومن قال بالثالث يخص الالحاق بما يحصل منه الفساد ووقع في حديث أبي سعيد عند ابن ماجه قيل له قيل للفارة فوسقه فقال لان النبي ﷺ استيقظ لها وقد أخذت الفتيلة لتحرق بها البيت فهذا بوي إلى أن سبب تسمية الخس بذلك لكون فعلها يشبه فعل الفساق وهو يرجع القول الاخير والله أعلم ( قوله يقتل في الحرم ) تقدم في رواية الخلف بلفظ ليس على الحرم في قتلهم جناح وعرف بذلك أن لا اثم في قتلها على الحرم ولا في الحرم ويؤخذ منه جواز ذلك الحلال وفي الحل من باب الاول وقدم في ذكر الحل صريحاً عند مسلم من طريق معمر عن الزهري عن عروة بلفظ يقتل في الحل والحرم ويعرف حكم الحلال بكونه لم يحم به مانع وهو الاحرام فهو الجواز أولى ثم انه ليس في نفي الجناح وكذا المخرج في طريق سالم دلالة على أرجحية الفعل على الترك لكن ورد في طريق زيد بن جبير عند مسلم بلفظ أمر وكذا في طريق معمر ولا ينعى عن طريق ابن نمير عن هشام عن أبيه بلفظ يقتل الحرم وظاهر الامر الوجوب ويحتمل الندب والاباحة وروى الزايم بن طريق أبي رافع قال ينارسول الله ﷺ في صلته اذ ضرب شيا فاذى عقر بقتلها وأمر بقتل العقر والحية والفأرة والحدأة للمحرم لكن هذا الامر وزد بعد الحظر لعوم نهى الحرم عن القتل فلا يكون للوجوب والندب ويؤيد ذلك رواية الليث عن نافع بلفظ اذن أخرجه مسلم والنسائي عن قتبية عنه لكن لم يسق مسلم لفظه وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره خمس قتلن حلال للمحرم ( قوله الغراب ) زاد في رواية سعيد بن المسيب عن عائشة عند مسلم الأبقع وهو الذي ظهره أو بطنه يابض وأخذ بهذا القيد بعض أصحاب الحديث كما حكاه ابن المنذر وغيره ثم وجدت ابن خزيمة قد صرح باختياره وهو قضية حمل المطلق على المقيد وأجاب ابن بطال بان هذه الزيادة لا تصح لانها من رواية ثمانية عن سعيد وهو مدلس وقد شد بذلك وقال ابن عبد البر لا ثبت هذه الزيادة وقال ابن قدامة الروايات المطلقة أصح وفي جميع هذا التعليل نظر أماد عوى التدليس فردوده بان شعبة لا يروى عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع لهم وهذا من رواية شعبة بل صرح النسائي في روايته من طريق النضر بن شميل عن شعبة بسامع قتادة وأما نفي الثبوت فردود باخراج مسلم وأما الترجيح فليس من شرط قبول الزيادة بل الزيادة مقبولة من الثقة الحافظ وهو كذلك هنا نعم قال ابن قدامة يتحقق بلا يقع ما شاركه في الابداء ونحوه الاكل وقد أنفق العلماء على اخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع ويقال له الزارع واذا تجاوز أكله بقي ما عداه من الغربان ملتصقا بالابقع ومنها الغداف على الصحيح في الروضة بخلاف تصحيح الرافي وسمي ابن قدامة الغداف غراب البين والمعروف عند أهل اللغة أنه الأبقع قيل سمي غراب البين لأنه بان عن نوح لما أرسله من السفينة ليكشف خير الأرض فلقى جيفة فوقع عليها ولم يرجع إلى نوح وكان أهل الجاهلية يشاءون به فكانوا اذا نعب مرتين قالوا آذن بشر واذا نعب ثلاثا قالوا آذن بخير فابطل الاسلام ذلك وكان ابن عباس اذا سمع الغراب قال اللهم لا طير الاطيرك ولا خير الاخيرك ولا الغيرك وقال صاحب الهداية المراد بالغراب في الحديث الغداف والأبقع لانهما يأكلان الحيف وأما غراب الزرع فلا وكذا استثناء ابن قدامة وما أنظر فيه خلافا وعليه يحمل ما جاء في حديث أبي سعيد عند أبي داود ان صح حيث قال فيه ويرى الغراب

وَالْحَدَّثُ وَالْقُرْبُ وَالْفَارَةُ وَالْكَلْبُ الْعَمُورُ **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا  
الْأَعْمَشُ قَالَ

ولا يقتله وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن علي ومجاهد قال ابن المنذر أباخ كل من يحفظ عنه العلم قتل الغراب في الاحرام  
الاماماه عن عطاء قال في محرم كسر قرن غراب فقال ان ادماه فعليه الجزاء وقال الخطابي لم يباح أحد عطاء على هذا  
اتمى ويحتمل أن يكون مراده غراب الزرع وعند المالكية اختلاف آخر في الغراب والحدا هل يقيد جواز قتلها  
بأن يبتدأ بالاذى وهل يختص ذلك بكبارها والمشهور عنهم كما قال ابن شاس لافرق وفاقا للجمهور ومن أنواع الغراب  
الاعصم وهو الذي في رجله أوفى جناحيه أو بطنه يابض أو حمرة وله ذكر في قصة حفر عبدالمطلب لزمن وحكه  
حكم الايقع ومنها المقق وهو قدر الحمامة على شكل الغراب قيل سمي بذلك لانه يعق فراخه فيتركها بلاطم وهذا يظهر  
أنه نوع من الغراب والعرب تشاءم به أيضا ووقع في فتاوى قاضيخان الحنفى من خرج لسفر فسمع صوت المقق  
فخرج كفرو وحكه حكم الايقع على الصحيح وقيل حكم غراب الزرع وقال احمد أن كل الجيف والا فلا بأس به  
(قوله والحدا) بكسر أوله وفتح ثانيه بعدها مائة غير مدوحى صاحب الحكم المذنبه ندوا ووقع في رواية الكشيبي  
في حديث عائشة الحدا بزيادة هاء بلفظ الواحدة وليست للثاني بل هي كالهاء في التمرة وحكى الازهرى فيها حدوة  
بواو بدل الهمزة وسيأتي في بدء الخلق من حديثها بلفظ الحدا يابض أوله وتشديد التحتانية مقصور ومثله سلم في رواية  
هشام بن عروة عن أبيه قال قال قاسم بن ثابت الوجه فيه الهمزة وكأنه سهل ثم ادغم وقيل هي لغة حجازية وغيره  
يقول حدوة وقد تقدم ذكرها في الكلام على الغراب ومن خواص الحدا انها تقف في الطيران ويقال انها لا تختطف  
الامن جبة العين وقد مضى لها ذكر في الصلاة في قصة صاحبة الوشاح **تنبه** ليتبس بالحدا الحدا بفتح أوله  
فاس له راسان (قوله والعرب) هذا اللفظ للذكر والانثى وقد يقال عقربة وعقرباء وليس منها العقر بان بل هي  
دوية طويلة كثيرة القوام قال صاحب المحكم ويقال ان عينها في ظهرها وانها لا تضرب ميتا ولا تأكل ما حتى يتحرك ويقال  
لدغته العقر بالعين المعجمة ولسمته بالملمتين وقد تقدم اختلاف الرواة في ذكر الحية بدلها في حديث الباب ومن  
جمعها والذي يظهر لي انه **عليه السلام** نيه باحداها على الاخرى عند الاقتصار وبين حكمها معاجيث جمع قال ابن المنذر  
لانهم اختلفوا في جواز قتل العقر وقال نافع لما قيل له فالحية قال لا تختلف فيها وفي رواية ومن يشك فيها وتقبه ابن  
عبدالبر بما أخرجه ابن أبي شبة من طريق شعبة أنه سأل الحكم وحادا فقال لا يقتل المحرم الحية ولا العقر قال ومن  
حجبتها أنهما من هوام الارض فيلزم من اباح قتلها مثل ذلك في سائر الهوام وهذا اعتلال لا معنى له نعم عند المالكية  
خلاف في قتل صغير الحية والعقر التي لا يتمكن من الاذى (قوله والفار) بهمة ساكنة وبحوز فيها التسهيل ولم  
يختلف العلماء في جواز قتلها للمحرم الا ما حكى عن ابراهيم النخعي فانه قال فيها جزاء اذا قتلها المحرم اخرجه ابن المنذر  
وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم وروى البيهقي باسناد صحيح عن حماد بن زيد قال لا ذكروا هذا القول  
ما كان بالكوفة الخش ردا للامان عن ابراهيم النخعي لقلة مسمع منها ولا أحسن اتباعا لها من الشعبي لكثرة مسمع ونقل  
ابن شاس عن المالكية خلافا في جواز قتل الصغير منها الذي لا يتمكن من الاذى والفار أنواع منها الجرد بالجيم وزن  
عمرو الخلد بضم المعجمة وسكون اللام وفارة الابل وفارة المسك وفارة القيط وحكها في تحريم الاكل وجواز القتل  
سواء وسيأتي في الادب اطلاق القوسقة عليهما من حديث جابر وتقدم سبب تسميتها بذلك من حديث أنى سعيد وقيل  
انما سميت بذلك لانها قطعت حبال سفينة نوح والله أعلم (قوله والكلب العقور) الكلب معروف والانثى كلبة والجمع  
كلب وكلاب وكلب بالفتح كأعبد وعباد وعبيد وفي الكلب بهيمة وسبعة كأنه مركب وفيه منافع للحراسة والصيد  
كما سيأتي في باب وفيه من اقتفاء الأثر وشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول الصلح ما ليس لغيره رقبيل أن  
أول من اتخذ للحراسة نوح عليه السلام وقد سبق البحث في نجاسته في كتاب الطهارة وسيأتي في بدء الخلق جملة من

خصاً هو الخطف العلماء في المراد به هنا وهل لوصفه بكونه عقوراً مفهوم أو لا تروى سعيد بن منصور بإسناد حسن  
 عن أبي هريرة قال قال الكلب العقور الاسد وعن سفيان عن زيد بن اسلم انهم سألوه عن الكلب العقور فقال وای كلب اعقر  
 من الحية وقال زفر المراد بالكلب العقور هنا الذئب خاصة وقال مالك في الموطأ كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم  
 مثل الاسد والنمر والثعلب والذئب هو العقور وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور وقال أبو حنيفة المراد  
 بالكلب هنا الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب واحتج أبو عبيد للجمهور بقوله وَاللَّهُ اللهم سلط  
 عليه كيلاً من كلالك فقتله الاسد وهو حديث حسن أخرجه الحاكم من طريق أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه واحتج  
 بقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكيين فاشتقها من اسم الكلب فلها قيل لكل جراح عقور واحتج الطحاوي  
 للحنفية بأن العلماء اتفقوا على تحريم قتل البازي والصقر وهما من سباع الطير فدل ذلك على اختصاص الصحرى بالتحريم بالغراب  
 والحداق وكذلك يخص الصحرى بالكلب وما شاركه في صفته وهو الذئب وتعقب برد الاتفاق فإن غا لفهم أجازوا قتل كل  
 ما عداواقرس فيدخل فيه الصقر وغيره بل معظمهم قال يلتحق بالخنس كل ما نهى عن أكله الامامى عن قتله واختلف  
 العلماء في غير العقور مما لم يؤمر باقتناؤه فصرح بصحرى قتله القاضيان حسين والمأوردى وغيرهما ووقع في الام للشافى  
 الجواز واختلف كلام النووي فقال في البيع من شرح المذهب لاختلاف بين أصحابنا في أنه يحترم لا يجوز قتله وقال في  
 التيمم والنصب أنه غير محترم وقال في الحج يكره قتله كراهة تنزيه وهذا اختلاف شديد وعلى كراهة قتله اقتصر الرافى  
 وتبعه في الروضة وزاد أنها كراهة تنزيه واقفه أعلم وذهب الجمهور كما تقدم الى الحاق غير الخنس به في هذا الحكم الا أنهم  
 اختلفوا في المعنى قيل لكونها مؤذية فيجوز قتل كل مؤذ هذا قضية مذهب مالك وقيل لكونها مما لا يؤكل فعلى هذا  
 كن ما يجوز قتله لا فدية على الحرم فيه وهذا قضية مذهب الشافى وقد قسم هو وأصحابه الحيوان بالنسبة للمحرم الى  
 ثلاثة أقسام قسم يستحب كالحنس وما في معناها مما يؤذى وقسم يجوز كسائر ما لا يؤكل لحمه وهو قسمان ما يحصل منه  
 نفع وضر ريفاح لما فيه من منفعة الاصطياد ولا يكره لما فيه من العدوان وقسم ليس فيه نفع ولا ضرر فيكره قتله ولا  
 يحرم والقسم الثالث ما يباح أكله وانهي عن قتله فلا يجوز فيه الجزاء اذا قتله المحرم وخالف الحنفية فاقصروا على الخنس  
 الا أنهم اخفوا بها الحية لثبوت الخمر والذئب لشاركتها للكلب في الكلية والحوايد ذلك من ابتداء بالعدوان والاذى من  
 غيرها وتعقب بظهور المعنى في الخنس وهو الاذى الطبيعي والعدوان المركب والمعنى اذا ظهر في المنصوص عليه تعدى الحكم  
 الى كل ما وجد فيه ذلك المعنى كما وافقوا عليه في مسائل الر با قال ابن دقيق العيد والتعدي بمعنى الاذى الى كل مؤذ قوي  
 بالإضافة الى تصرف أهل الفياس فانه ظاهر من جهة الايمان بالتعليل بالنسب وهو الخروج عن الحد أو ما التعليل بحرمة الاكل  
 فيه ابطال لما دل عليه ايمان النص من التعليل بالنسب انتهى وقال غيره هو راجع الى تفسير الفسق فمن فسره بأنه  
 الخروج عن بقية الحيوان بالاذى علله به ومن قال بجواز القتل وتحريم الاكل علله به وقال من علل بالاذى انواع  
 الاذى مختلفة وكأنه به بالمعرب على ما يشاركها في الاذى باللسع ونحوه من ذوات السموم كالخية والزبور وبالقارة  
 على ما يشاركها في الاذى بالنقب والقرص كأن عرس وبالغراب والحداق على ما يشاركها بالاخطاف كالصقر وبالكلب  
 العقور على ما يشاركها في الاذى بالعدوان والعقر كالأسد والثعلب وقال من علل بتحريم الاكل وجواز القتل انما اقتصر  
 على الخنس لكثرة ملاسها للناس بحيث يعم أذاها والتخصيص بالغلبة لا مفهوم له ﴿ نكته ﴾ نقل الرافى عن الامام  
 ان هذه النواحي لا ملاك فيها لاحد ولا اختصاص ولا يجب ردها على صاحبها ولابد كرم مثل ذلك في غير الخنس مما يلتحق  
 به في المعنى فليتأمل واستدل به على جواز قتل من لجأ الى الحرم ممن وجب عليه القتل لان اباحة قتل هذه الاشياء  
 معلى بالنسب والقاتل فسق فيقتل بل هو أولى لان فسق المذكورات طبيعي والمكاف اذا ارتكب الفسق هاتك الحرمه  
 تنهيه أولى باقامة مقتضى الفسق عليه وأشار ابن دقيق العيد الى أنه بحث قابل للتراع وسيأتى بسط القول فيه في

حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارٍ  
يَمْنَى إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْمُرْسَلَاتُ وَإِنَّهُ لَيَتْلُوها وَإِنِّي لَأَتَلَقَاهَا مِنْ فَيْسٍ وَإِنْ فَأُ رَطْبَةً بِهَا إِذْ وَثَبَتْ عَلَيْنَا  
حَيَّةٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَقْتُلُوهَا فَأَتَدْرَأُهَا فَذَهَبَتْ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَيْتُمْ شَرَّكُمْ كَمَا وَقَيْتُمْ شَرَّهَا  
**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا  
زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلزُّوْغِ فَوَيْسِقٌ وَلَمْ أَسْمَعْهُ أَمَرَ يَقْتُلْهُ **بَابُ لَا يَبْعُضُ**  
شَجَرِ الْحَرَمِ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَبْعُضُ شَوْكُهُ **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ**  
**حَدَّثَنَا** الْإِثْبُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُدَيْرِيِّ عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْعَدَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ

الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى ( الحديث الثالث ) حديث ابن مسعود ( قوله حدثني ابراهيم ) هو ابن زيد  
النخعي والاسود هو النخعي خاله وعبد الله هو ابن مسعود وقد اختلف على الاعمش في اسناد هذا الحديث كما سيأتي  
بيانه في بدء الخلق ( قوله في غار يمني ) وقع عند الاسماعيلي من طريق ابن خنيس عن حفص بن غياث ان ذلك كان ليلة  
عرفة وبذلك يتم الاحتجاج به على مقصود الباب من جواز قتل الحية للمحرم كادل قوله يمني عن ان ذلك كان في الحرم  
وعرف بذلك الرد على من قال ليس في حديث عبد الله ما يدل على انه امر بقتل الحية في حال الاحرام لاحتمال ان يكون  
ذلك بعد طواف الافاضة وقد رواه مسلم وابن خزيمة واللفظ له عن أبي كريب عن حفص بن غياث مختصرا ولفظه ان  
النبي ﷺ امر محرمًا بقتل حية في الحرم يمني ووقع في رواية أبي الوقت عقب حديث الباب قال أبو عبد الله وهو المصنف  
انما اردنا بهذا ان مني من الحرم وانهم لم يروا بقتل الحية يعني فيه بأسا ووقع هذا الكلام عند أبي زر في آخر الباب وعمله  
عقب حديث ابن مسعود ( قوله رطبة ) أي لم يجف ريقه بها ( قوله كما وقيتم شرها ) بالنصب لانه مفعول ثان وكذلك  
قوله وقيت شركم أي ان الله سلسها منكم كما سلسكم منها وهو من مجاز المقابلة قال ابن المنذر اجمع من يحفظ عنه من أهل العلم  
على ان للحرم قتل الحية وتعقب بما تقدم عن الحكم وحماد وبما عند المالكية من استثناء ما صغر منها بحيث لا يتمكن  
من الاذي \* الحديث الرابع ( قوله حدثنا اسمعيل ) هو ابن أبي أويس ( قوله قال الوزغ فويسق ) اللام يمني  
عن والمعنى أنه ساء فويسقا وهو تصغير تحقير مبالغة في الذم ( قوله ولم أسمعته أمر يقتله ) هو مفعول عن عائشة والضمير  
لنبي ﷺ وقضية تسميته إياه فويسقان يكون قتله مباحا وكونها لم تسمعه لا يدل على منع ذلك فقد سمعه غيرها كما  
سيأتي في بدء الخلق عن سعد بن أبي وقاص وغيره وقتل ابن عبد البر الاتفاق على جواز قتله في الحل والحرم لكن نقل  
ابن عبد الحكم وغيره عن مالك لا يقتل الحرم الوزغ زاد ابن القاسم وان قتله يتصدق لانه ليس من الخمس المأمور  
بقتلها وروى ابن أبي شيبة ان عطاء سئل عن قتل الوزغ في الحرم فقال اذا ذاك فلا بأس بقتله وهذا ينهم توقف  
قتله على اذاه \* ( قوله باب لا يبعض شجر الحرم ) بضم أوله وفتح الضاد المعجمة أي لا يقطع ( قوله وقال ابن  
عباس عن النبي ﷺ لا يبعض شوكه ) سيأتي موصولا بعد باب و يأتي البحث فيه هناك ( قوله عن سعيد ) في رواية  
عبد الله بن يوسف عن الليث حدثني سعيد كما تقدم في العلم ( قوله عن أبي شريح العدوي ) كذا وقع هنا وفي نظر  
لانه خزانة من بني كعب بن ربيعة بن لحي بطن من خزاعة ولهذا يقال له الكعبى أيضا وليس هو من بني عدى لاعدى  
قريش ولا عدى مصر فلهذا كان حليفا لبني عدى بن كعب من قریش وقيل في خزاعة بطن يقال لهم بنو عدي وقد  
وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد سمعت أبا شريح أخرجه احمد واختلف في اسمه فالشهور انه خويلد بن عمرو  
وقيل ابن صخر وقيل هاني بن عمرو وقيل عبد الرحمن وقيل كعب وقيل عمرو ابن خويلد وقيل مطر اسلم قبل الفتح  
وحمل بعض الوبة قومه وسكن المدينة ومات بها سنة ثمان وستين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديثين

لَمَسْرُوبِ بْنِ سَعِيدٍ وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُيُوتَ إِلَى مَكَّةَ أَفْذَنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ أَحَدُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
 لِقَائِهِ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ فَسَمِعْتُهُ أَذْنًا . وَوَعَاةُ قَلْبِي . وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنًا حِينَ تَكَلَّمْتُ بِهِ . إِنَّهُ حَمْدُ اللَّهِ وَأَنْفَى  
 عَلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ

آخَرُونَ (قوله لمعروب بن سعيد) أي ابن أبي العاص بن سعيد ابن العاص بن أمية المعروف بالاشدق وقد تقدم ذلك  
 مع شرح بعض الحديث في باب تبليغ العلم من كتاب العلم ووقع عند أحمد من طريق ابن اسحق عن سعيد المقبري  
 زيادة في أوله توضيح المقصود وهي لما بعث عمرو بن سعيد إلى مكة بعثته لغزو ابن الزبير أتاه أبو شريح فكلّمه وأخبره  
 بما سمع من رسول الله ﷺ ثم خرج إلى نادي قومه فجلس فيه فقامت إليه جلست معه فحدث قومه قال قلت له  
 يا هذا أنا كأمع رسول الله ﷺ حين افتتح مكة فلما كان القد من يوم الفتح عدت خزاعة على رجل من هذيل  
 فقتلوه وهو مشرك فقام فينا رسول الله ﷺ خطيباً فذكر الحديث وأخرج أحمد أيضاً من طريق الزهري عن مسلم  
 ابن زيد القيني عن أبي شريح الخزاعي أنه سمعه يقول أذن لنا رسول الله ﷺ يوم الفتح في قتال بني بكر حتى أصابنا  
 منهم ثاراً وهو مكة ثم أمر رسول الله ﷺ بوضع السيف فلقى القدر رهط منا رجلاً من هذيل في الحرم يريد رسول  
 الله ﷺ وقد كان وترهم في الجاهلية وكانوا يطلبونه فقتلوه فلما بلغ ذلك رسول الله ﷺ غضب غضباً شديداً  
 ما رأيت غضب غضباً أشد منه فلما صلى قام فاني على الله عما هو أهله ثم قال ما بعد فإن الله حرم مكة انتهى وقد  
 ذكر أبو حرة في حديثه هذه القصة مختصرة وتقدم الكلام عليها في باب كتابة العلم من كتاب العلم وذكرنا أن عمرو  
 ابن سعيد كان أميراً على المدينة من قبل يزيد بن معاوية وأنه جهز إلى مكة جيشاً لغزو وعبد الله بن الزبير بمكة وقد ذكر  
 الطبري القصة عن مشايخه فقالوا كان قد قدم عمرو بن سعيد والياً على المدينة من قبل يزيد بن معاوية في ذي القعدة  
 ستة ستين وقيل قدما في رمضان منها وهي السنة التي ولي فيها يزيد بالخلافة فامتنع ابن الزبير من بيعته وأقام بمكة فجهز  
 إليه عمرو بن سعيد جيشاً وأمر عليهم عمرو بن الزبير وكان معاذياً لأخيه عبد الله وكان عمرو بن سعيد قد ولاه شرطته  
 ثم أرسله إلى قتال أخيه فجاء مروان إلى عمرو بن سعيد فنهاه فامتنع وجاء أبو شريح فذكر القصة فلما نزل الجيش ذا  
 طوى خرج إليهم جماعة من أهل مكة فزعمهم وأسر عمرو بن الزبير فسيجنه أخوه بسجن عارم وكان عمرو بن الزبير  
 قد ضرب جماعة من أهل المدينة ممن اتهم بالميل إلى أخيه فأقادم عبد الله منه حتى مات عمرو من ذلك الضرب (تنبيه)  
 وقع في السيرة لابن اسحق ومغازي الواقدي أن المراجعة المذكورة وقعت بين أبي شريح وبين عمرو بن الزبير فإن  
 كان محفوظاً احتمل أن يكون أبو شريح راجعاً إلى الباعث والمبعوث والله أعلم (قوله وهو يبعث البيوت) هي جمع بعث  
 بمعنى يبعث وهو من تسمية المفعول بالمصدر والمراد به الجيش المجهز للقتال (قوله أيذن) أصله أذنن بهمزين فقلبت  
 الثانية ياء لكونها وانكسار ما قبلها (قوله أيها الأمير) الأصل فيه يا أيها الأمير فحذف حرف النداء ويستفاد  
 منه حسن التلطف في مخاطبة السلطان ليكون ادعى لقبوهم النصيحة وإن السلطان لا يخاطب إلا بعد استئذانه ولا  
 سيما إذا كان في أمر يجترس به عليه فترك ذلك والغلظة له قد يكون سبباً لاثارة نفسه ومعاذته من مخاطبته وسأني  
 في الحدود قول والد الصيغ واللفظ لي (قوله قام به) صفة للقول والمقول هو حمد الله تعالى إلى آخره وقوله  
 القد بالنصب أي فاني يوم الفتح وقد تقدم بيانه (قوله سمعته أذنًا) الخ (في إشارة إلى بيان حفظه له من جميع  
 الوجوه فقوله سمعته أي جعلته عنه بغير واسطة وذكرنا الذين للتأكيد وقوله ووعاء قلبي تحقيق لهمه وتبته وقوله  
 وأبصرته عينا زيادة في تحقيق ذلك وإن سماعه منه ليس اعتماداً على الصوت فقط بل مع المشاهدة وقوله حين  
 تكلم به أي بالقول المذكور ويؤخذ من قوله ووعاء قلبي أن العقل محل القلب (قوله أنه حمد الله) هو بيان لقوله تكلم  
 ويؤخذ منه استحباب البناء بين يدي تعليم العلم وتبيين الأحكام والمطابقة في الأمور المهمة وقد تقدم من رواية ابن اسحق

إِنْ مَكَّهَ حَرَمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ فَلَا يَحِلُّ لِإِمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَمْضِدَ بِهَا شَجَرَةً فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُولُوا لَهُ إِنَّ اللَّهَ أَدْنَىٰ لِرَسُولِهِ ﷺ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ

أَنَّهُ قَالَ فِيهَا مَا بَعْدَ (قوله إن الله حرم مكة) أي حكم بصر بمها وقضاها وظاهره أن حكم الله تعالى في مكة أن لا يقتل أهلها ويؤمن من استجار بها ولا يعرض له وهو أحد أقوال المفسرين في قوله تعالى ومن دخله كان آمنا وقوله وألم يروا أنا جعلنا حرما آمنا وسياتي بعد باب في حديث ابن عباس يلفظ هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض ولا معارضة بين هذا وبين قوله الآتي في الجهاد وغيره من حديث أنس أن إبراهيم حرم مكة لأن المعنى أن إبراهيم حرم مكة بأمر الله تعالى لاجتهاده لو أن الله قضى يوم خلق السموات والأرض أن إبراهيم سيحرم مكة أو المعنى أن إبراهيم أول من أظهر تحريمها بين الناس وكانت قبل ذلك عند الله حرما أو أول من أظهره بعد الطوفان وقال القرطبي معناه أن الله حرم مكة ابتداء من غير سبب ينسب لاحد ولا حادثة مدخل قال ولاجل هذا أكد المعنى بقوله ولم يحرمها الناس والمراد بقوله ولم يحرمها الناس أن تحريمها ثابت بالشرع لا مدخل للعقل فيه أو المراد أنها من محرمات الله فيجب امتثال ذلك وليس من محرمات الناس يعني في الجاهلية كاحرموا أشياء من عند أنفسهم فلا يسوغ الاجتهاد في تركه وقيل معناه أن حرمتها مستمرة من أول الخلق وليس مما اخصت به شريعة النبي ﷺ (قوله فلا يحل الخ) فيه تنبيه على الامتنال لأن من آمن بالله لزمته طاعته ومن آمن باليوم الآخر لزمه امتثال ما أمر به واجتناب ما نهى عنه خوف الحساب عليه وقد تعلق به من قال إن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة والصحيح عند الأكثر خلافه وجوابهم بأن المؤمن هو الذي يتقاد للاحكام ويزجر عن المحرمات فجعل الكلام معه وليس فيه نفى غيره وقال ابن دقيق العيد الذي أراه أنه من خطاب التوبيخ نحو قوله تعالى وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين فالعنى أن استحلال هذا المنهى عنه لا يليق بمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل ينافية فهذا هو المقتضى لذكر هذا الوصف ولو قيل لا يحل لاحد مطلقا لم يحصل منه هذا الغرض وإن افاد التحريم (قوله وإن يسفك بهادما) تقدم ضبطه في العلم واستدل به على تحريم القتل والقتال بمكة وسياتي البحث فيه بعد باب في الكلام على حديث ابن عباس (قوله ولا يعضد بها شجرة) أي لا يقطع قال ابن الجوزي أصحاب الحديث يقولون بعضد بضم الضاد وقال لنا ابن الحشاش هو بكسرهما والمعضد بكسر أوله الآلة التي يقطع بها قال الخليل المعضد الممتن من السيف في قطع الشجر وقال الطبري أصله من عضد الرجل إذا أصابه بسوء في عضده ووقع في رواية لمعمر بن شبة بلفظ لا يعضد بالخاء المعجمة بدل العين المهملة وهو راجع الى معناه فان أصل الخضد الكسر ويستعمل في القطع قال القرطبي خص الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينبت الله تعالى من غير صنع آدمي فاما ما ينبت بمعالجة آدمي فاختلف فيه والجمهور على الجواز وقال الشافعي في الجميع الجزاء ورجحه ابن قدامة واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الاول فقال مالك لا جزاء فيه بل يأثم وقال عطاء يستغفر وقال أبو حنيفة يؤخذ بقيمتة هدى وقال الشافعي في العظيمة بقرة وفيما دونها شاة واحتج الطبري بالقياس على جزاء الصيد وتعبه ابن القصار بأنه كان يلزمه أن يجعل الجزاء على الحرم إذا قطع شيئا من شجر الحلال ولا قاله وقال ابن العربي اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم إلا أن الشافعي أجاز قطع السواك من فروع الشجرة كذا نقله أبو ثور عنه وأجاز أيضا أخذ الورق والتمر إذا كان لا يضرها ولا يهلكها وهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤذى بطبعه فاشبهه القواسم ومنعه الجمهور كاسياني في حديث ابن عباس بعد باب بلفظ ولا يعضد شوكه وصححه النووي من الشافعية واجابوا بان القياس المذكور في مقابلة النص فلا يعتبر به حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك لكان في تحريم قطع الشجر دليل على تحريم قطع الشوك لأن غالب شجر الحرم كذلك ولقيام الفارق أيضا فان القواسم المذكورة تقصد بالآذي بخلاف الشجر قال ابن قدامة ولا بأس بالانتفاع بما انكسر من الأغصان واقطع من الشجر بغير صنع آدمي ولا بما يسقط من الورق نص عليه أحمد ولا نعلم فيه خلافا (قوله فان أحد) هو فاعل

وَمَا أَقْنَى سَاعَةٍ مِنْ نَهَارٍ وَقَدْ حَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ . وَتَبْلُغُ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ . قِيلَ  
لَا يَشْرَحُ مَا قُلْتَ عَنْهُ وَقَالَ أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ يَا بَشِيرُ نَحْنُ إِنَّا الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا وَلَا فَارًا يَدِيمًا  
وَلَا ظُلْمًا يَحْرَبُ خُرْبَةً بَكِيَّةً

بصل مضمرة مضمرة ما بعد قوله ترخص مشتق من الرخصة وفي رواية ابن أبي ذئب عند أحمد كان ترخص مترخص  
فقال احلت لرسول الله ﷺ فان الله أحلها لي ولم يحلها للناس وفي مرسل عطاء بن يزيد عند سعيد بن منصور  
فلا يست في أحد يقول قتل فيها رسول الله ﷺ ( قوله وإنما اذن لي ) فتح أوله والفاعل الله و يروى بضمه على  
البناء للمفعول ( قوله ساعة من نهار ) تخدم في العلم أن مقدارها ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر ولفظ الحديث  
عند أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لما صنعت مكة قال كفوا السلاح الا خراعة عن بني بكر فاذا  
لم حتى صلى العصر ثم قال كفوا السلاح فقتل رجل من خزاعة رجلا من بني بكر من غيلة فقتله فبلغ ذلك  
رسول الله ﷺ فقام خيليا فقتل وراجه مستند اظهره الى الكعبة فذكر الحديث ويستفاد منه أن قتل من اذن  
لنبي ﷺ في قتله كإذن خطي وقع في الوقت الذي أبيض للنبي ﷺ فيه القتال خلافا لما حمل قوله ساعة من  
النهار على ظاهره فاحتاج الى الجواب عن قصة ابن خطي ( قوله وقد عادت حرمتها ) أي الحكم الذي في مقابلة اباحة  
القتال للمساعدة من لفظ الاذن وقوله اليوم المراد به الزمن الحاضر وقد بين غايته في رواية ابن أبي ذئب المذكورة  
بقوله ثم يحرم في يوم القيامة وكذا في حديث ابن عباس الآتي بعد باب بقوله فهي حرام بحرمه الله الى يوم القيامة  
( قوله طليح الشاهد الغائب ) قال ابن جرير في دليل على جواز قبول خبر الواحد لانه معلوم أن كل من شهد الخطبة  
قد لزمه الا بلاغ وان لم يأمرهم ببلاغ الغائب عنهم الا وهو لازم له فرض العمل بما أبلغه كالذي لزم السامع سواء  
واللا يمكن للأمر بالبليغ قائمة ( قوله فقيل لابن شريح ) لم أعرف اسم القائل وظاهر رواية ابن أسحق أن بعض  
قوم من خزاعة ( قوله لا يجز ) بالذال المعجمة أي لا يجز ولا يصح ( قوله ولا قاترا ) بالفاء وتثني الراء أي هاربا  
والمراد من وجب عليه حد القتل فهرب الى مكة مستجير بالحرم وهي مشكلة خلاف بين العلماء واغرب عمرو بن  
سعيد في سياقه الحكم مساق الدليل وفي تخصيصه العموم بالاستئذ ( قوله بخربة ) تقدم تفسيره في العلم وأشار  
ابن العربي الى ضبطه بكسر أوله وبالزاي بدل الراء والتحتانية بدل الموحدة جعله من الخزي والمعني صحيح لكن  
لأنه ساعد عليه الرواية وأغرب الكرمانى لما حكى هذا الوجه فابدل الخاء المعجمة جيماء جعله من الجزية وذكر الجزية  
وكذا للدم بعد ذكر العصيان من الخاص جدا العام ( قوله خربة بلي ) هو تفسير من الراوى والظاهر انه المصنف  
فقد وقع في المنازعة في آخره قال أبو عبد الله الخربة الباية وسبق في العلم في آخره يعني السرقة وهي أحد ما قيل في  
تأويلها وأصلها سرقة الابل ثم استعملت في كل سرقة وعن الخليل الخربة الفساد في الابل وقيل العيب وقيل بضم  
أوله للمعرة وقيل للفساد وفتحه الفعلة الواحدة من الخربة وهي السرقة وقدم عن عدكلام عمرو بن سعيد هذا  
حديثا واحدا مضمنا كلامه قال ابن حزم لا كرامة للطيم الشيطان يكون أعلم من صاحب رسول الله ﷺ  
وأغرب ابن طلال فرعم أن سكوت ابن شريح عن جواب عمرو بن سعيد دال على أنه رجع اليه في التفصيل المذكور  
ويحكر عليه ما وقع في رواية أحمد أنه قال في آخره قال أبو شريح فقلت لعمر وقد كنت شاهدا وكنت غائبا وقد  
أمرنا أن يبلغ شاهدنا غائبا وقد بلغت فها يشعر بأنه لم يوافقه وإنما ترك مشاققته لعجزه عنه لما كان فيه من  
قوة الشوكه وقال ابن طلال أيضا ليس في قول عمرو وجوبا لابي شريح لانه يختلف معه في أن من أصاب حدا في غير  
الحرم نهالها اليه انه يجوز إقامة الحد عليه في الحرم فان شريح انكر بث عمرو الجيش الى مكة ونصب الحرب عليها  
فاحسن في استلاله بالحديث وحاد عمرو عن جوابه واجابه عن غير سؤاله وتقبيط الطيب بأنه لم يجد في جوابه وإنما اجاب بما



**باب لَا يُنْفَرُ صِيْدُ الْحَرَمِ حَدِيثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ فَلَمْ يَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ لَا يَحْتَلِي خَلَاَهَا وَلَا يُقْصَدُ شَجَرُهَا وَلَا يُنْفَرُ صِيْدُهَا . وَلَا تُلْطَقُ لُقُطَتُهَا إِلَّا بِعَرَفٍ ، وَقَالَ الْعَبَّاسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخِرَ لِصَاعَتِنَا وَقُبُورُنَا فَقَالَ إِذَا الْإِذْخِرَ وَعَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ هَلْ تَدْرِي مَا لَا يُنْفَرُ صِيْدُهَا هُوَ أَنْ يُنْحِيَهُ مِنَ الظِّلِّ يَنْزِلُ مَكَانَهُ

يقضي القول بالموجب كانه قال له صح سماعك وحفظك لكن المعنى المراد من الحديث الذي ذكرته خلاف ما فهمته منه فان ذلك الترخص كان بسبب الفتح وليس بسبب قتل من استحق القتل خارج الحرم ثم استجار بالحرم والذي انا فيه من القبيل الثاني ( قلت ) لكنهما دعوى من عمر وغيره دليل لان ابن الزبير لم يجب عليه حد فعاد بالحرم فرارامنه حتى يصح جواب عمر ونعم كان عمر ويرى وجوب طاعة ابن الزبير الذي استنابه وكان يزيد امر ابن الزبير ان يابعه بالخلافة ويحضر اليه في جامعة يعني مغنولا فامتنع ابن الزبير وعاد بالحرم فكان يقال له بذلك عائداً لله وكان عمر وحتقدا نه عاص بامتناعه من امتثال امر يزيد ولهذا صدر كلامه بقوله أن الحرم لا يهد عاصيا ثم ذكر بقية ما ذكر استطرادا فهذه شبهة وعمر وهي واهية وهذه المسئلة التي وقع فيها الاختلاف بين أبي شريح وعمر وفيها اختلاف بين العلماء أيضا كما سيأتي بعذاب في الكلام على حديث ابن عباس وفي حديث أبي شريح من القوائد غير ما تقدم جوازاً لخيار المرء عن نفسه بما يقتضي ثقته وضبطه لما سمعه ونحو ذلك وأنكار العالم على الحاكم ما يفرضه من امر الدين والموعظة بلطف وتدرج الاقتصاد في الانسكار على اللسان اذا لم يستطع باليد وقوع التأكيذ في الكلام التبليغ وجواز المجادلة في الامور الدينية وجواز النسخ وأن مسائل الاجتهاد لا يكون فيها مجتهد حجة على مجتهد وفيه الخروج عن عهدة التبليغ والصبر على المكارم لا يستطيع بدا من ذلك وتسلكه من قال أن مكة فتحت عنوة قال النووي تأول من قال فتحت صلحا بان القتال كان جائزا له لوفعه لكن لم ينجح اليه وتغلب بأنه خلاف الواقع وسيأتي البحث فيه في المغازي وقد تقدمت تسمية القاتل والمقتول في قصة أبي شريح في الكلام على حديث أبي هريرة \* ( قوله باب لا ينفر صيد الحرم ) بضم أوله وتشديد الفاء المفتوحة قيل هو كناية عن الاصطياد وقيل هو على ظاهره كما سيأتي قال النووي يحرم التنفير وهو الازعاج عن موضعه فان نهره عصى سواء تلف أو لا فان تلف في نهاره قبل سكونه ضمن والا فلا قال العلماء يستفاد من النهي عن التنفير تحريم الاتلاف بالاولى ( قوله حدثنا عبد الوهاب ) هو الثقفى وخالد هو الحذاء ( قوله أن الله حرم مكة فلم يحل لأحد بعدى ) في رواية الكشميني فتحمل وهو الائق بقصد الامر الآتى وقد ذكره في الباب بعده بلفظ وأنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي وهو عند المصنف في اوائل البيع من طريق خالد الطحان عن خالد الحذاء بلفظ فلم يحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى ومثله لأحمد من طريق وهيب عن خالد قال ابن بطلال المراد بقوله ولا تحل لأحد بعدى الاخبار عن الحكم في ذلك لا الاخبار بما سيقع لوقوع خلاف ذلك في الشاهد كما وقع من الحجاج وغيره انتهى ومحصله انه خبر بمعنى النهي بخلاف قوله فلم يحل لأحد قبلي فإنه خبر محض أو معنى قوله ولا تحل لأحد بعدى أى لا يحلها الله بعدى لان النسخ ينقطع بعده لكونه خاتم النبيين ( قوله وعن خالد ) هو بالاستناد المذكور وسيأتي في اوائل البيوع باوضح ما هنا ( قوله هل تدري ما لا ينفر صيدها ) الخ قيل به عكرمة بذلك على المنع من الاتلاف وسائر أنواع الاذى تنبها بالادنى على الاعلى وقد خالف عكرمة عطاء ومجاهد فقالا لا بأس بطرده مالم يفض الى قتله أخرجه ابن أبي شيبة وروى ابن أبي شيبة أيضا من طريق الحكم عن شيخ من أهل مكة أن حاما كان على البيت فذرق على يد عمر فأشار عمر يده فطار فوق علي بعض بيوت مكة فجاءت حية فأكلته فحكم عمر علي نفسه بشاة وروى من طريق أخرى عن عثمان نحوه

**باب** لا يحل القتال بمكة . وقال أبو شريح رضي الله عنه عن النبي ﷺ لا يسفك بها دماً  
حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس  
رضي الله عنهم قال قال النبي ﷺ يوم أفتتح مكة لأهجرة ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم  
فأنهروا فإن هذا بلد حرم الله يوم خلق السموات والأرض وهو حرام يحرمه الله إلى يوم القيامة

**(قوله لا يحل القتال بمكة)** هكذا ترجم لفظ القتال وهو الواقع عند مسلم في حديث الباب ووقع عند مسلم في رواية  
كذلك وفي أخرى بلفظ القتل بدل القتال وللمعاني في كل منهما اختلاف سند كره (قوله وقال أبو شريح إلى آخره)  
تقدم موصلاً قبل باب ووجه الاستدلال به لتحريم القتال من جهة أن القتال يفضي إلى القتل فقد ورد تحريم سفك  
دمهم بها بلفظ الشكر في سياق النبي فيم (قوله عن مجاهد عن طاوس) كذا رواه منصور موصلاً وخالفه الأعمش  
رواه عن مجاهد عن النبي ﷺ مرسلًا أخرجه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عنه وأخرجه أيضاً عن سفيان عن داود  
بن شاذان عن مجاهد مرسلًا ومنصور ثقة حافظ فالحكم لو صله (قوله يوم أفتتح مكة) هو ظرف للقول المذكور  
(قوله لأهجرة) أي بعد الفتح وأصبح بذلك في رواية على ابن المديني عن جرير في كتاب الجهاد (قوله ولكن جهاد  
ونية) المعنى أن وجوب الهجرة من مكة انقطع بفتحها إذ صارت دار الإسلام ولكن بقي وجوب الجهاد على حاله  
عند الاحتياج إليه وفسره بقوله فاذا استنفرتم فأنهروا أي إذا دعيتم إلى الفز فأجيئوا قال الطبري قوله ولكن جهاد  
عطف على مدخول لأهجرة أي الهجرة أما فرار من الكفار وأما إلى الجهاد وأما إلى تحوط العلم وقد انقطعت الأولى  
فاختصموا الآخر بين وقضن الحديث بشارته من النبي ﷺ بأن مكة تستمر دار إسلام وسيأتي البحث في ذلك مستوفي  
في كتاب الجهاد أن شاء الله تعالى (قوله فإن هذا بلد حرم) الفاء جواب شرط محذوف تقديره إذا علمت ذلك فاعلموا  
أن هذا بلد حرام وكان وجه المناسبة أنه لما كان نصب القتال عليه حراماً كان التنفير يقع منه لآله ولما روى مسلم  
هذا الحديث عن أسحق عن جرير فصل الكلام الأول من الثاني بقوله وقال يوم الفتح أن الله حرم إلى آخره فحمله  
حديثاً آخر مستقلاً وهو مقتضى صنيع من اقتصر على الكلام الأول كعلي بن المديني عن جرير كما سيأتي في الجهاد  
(قوله حرمه الله) سبق مشروفاً في حديث ابن شريح ووقع في رواية غير الكشميين حرم الله بمحمد الهاء (قوله  
وهو حرام بمجرة لله) أي بحرمه وقيل الحزمة الحق أي حرام بالحق المانع من تحليله وأستدل به على تحريم القتل  
والقتال بالحرم فأما القتل فنقل بعضهم الاتهام على جواز إقامة حدا القتل فيها على من أوقعه فيها وخص الخلاف  
بين قتل في الحل ثم لما إلى الحرم وبين قتل الأجاج على ذلك ابن الجوزي وأحجج بعضهم بقتل ابن خطل بها ولا  
حجة فيه لأن ذلك كان في الوقت الذي أخلت فيه للنبي ﷺ كما تقدم وزعم ابن حزم أن مقتضى قول ابن عمر وابن  
عباس وغيرهما أنه لا يجوز القتل فيها مطلقاً ونقل التفصيل عن مجاهد وعطاء وقال أبو حنيفة لا يقتل في الحرم حتى يخرج  
إلى الحل باخيلره ولكن لا يجالس ولا يكلم ويوعظ ويذكر حتى يخرج وقال أبو يوسف يخرج مضطراً إلى الحل  
وفعله ابن الزبير وروى ابن أبي شيبة عن طريق طاوس عن ابن عباس من أصاب حداً ثم دخل الحرم لم يجلس  
وإن يبيع وعن مالك والشافعي يجوز إقامة الحد مطلقاً فيها لأن المأوى هناك حرمة نفسه فأبطل ما جعل الله له من  
الأمن ولما للقتال فقال لما ورد من خصائص مكة أن لا يحارب أهلها فلو بغوا على أهل العدل فإن أمكن ردعهم بغير  
قتال لم يجوز وإن لم يمكن إلا بالقتال فقال الجمهور بها تلون لأن قتال البغاة من حقوق الله تعالى فلا يجوز إضعافها وقال  
آخرون لا يجوز قتالهم بل يضيق عليهم إلى أن يرجعوا إلى الطاعة قال النووي والأول نص عليه الشافعي وأجاب  
اصحابه عن الحديث بحمله على تحريم نصب القتال بما يعي إذا كان متجنيب بخلاف ما لو تحصن الكفار في بلدانه يجوز  
قتالهم على كل وجه وعن الشافعي قول آخر بالتحريم اختياره القفال وجزم به في شرح التلخيص وقال به جماعة

وَاللَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ . فَهُوَ حَرَامٌ يَحْرُمُهُ اللَّهُ لِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُضَدُّ شَوْكُهُ وَلَا يُنْفَرُ صِنْدُهُ وَلَا يَلْتَقِطُ لَقِطَتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا وَلَا يُخْتَلَى خَلَاءًا . قَالَ الْعَبَّاسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخِرَ فَإِنَّهُ لَيَقِينُهُمْ وَيُؤَيِّنُهُمْ قَالَ قَالَ إِلَّا الْإِذْخِرَ \*

من علماء الشافعية والماكية قال الطبري من أتى حدافي الحل وأستجار بالحرم فلام الجأؤه إلى الخروج منه وليس للامام أن ينصب عليه الحرب بل يحاصره و يضيّق عليه حتى يذعن للطاعة لقوله ﷺ وأما حلت لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس فعلم أنها لا تحل لأحدهما بالمعنى الذي حلت له به وهو عارة أهلها والقتل فيها ومال ابن العربي إلى هذا وقال ابن المنير قد أكد النبي التحريم بقوله حرمه الله ثم قال فهو حرام محرمه الله ثم قال ولم يحل لي إلا الساعة من نهار وكان إذا أراد التأكيذ كراشي فلا تأقا قال فهذا نص لا يحتمل التأويل وقال القرطبي ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه ﷺ بالقتال لا اعتذاره عما يبيح له من ذلك مع أن أهل مكة كانوا إذ ذاك مستحقين للقتال والقتل لصدم عن المسجد الحرام وأخرجهم أهله منه وكفرهم وهذا الذي فهمه أبو شريح كاهدم وقال به غير واحد من أهل العلم وقال ابن دقيق العيد كما كذا القول بالتحريم بأن الحديث دال على أن المأذون للنبي ﷺ فيه لم يؤذن لغيره فيه والذي وقع له إنما هو مطلق القتال لا القتال الخاص بما يعي كالجنين فكيف يسوغ التأويل المذكور وأيضا فسياق الحديث يدل على أن التحريم لاظهار حرمة البقعة بتحريم سفك الدماء فيها وذلك لا يخص بما يستأصل وأستدل به على اشتراط الاحرام على من دخل الحرم قال القرطبي معنى قوله حرمه الله أى يحرم على غير الحرم دخوله حتى يحرم ويجرى هذا مجرى قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم أي وطؤهن وحرمت عليكم الميتة أي أكلها فصرف الاستعمال يدل على تعيين المحذوف قال وقد دل على صحة هذا المعنى اعتذاره عن دخوله مكة غير حرم مقاتلا بقوله لم يحل لي إلا الساعة من نهار الحديث قال وهذا أخذ مالك والشافعي في أحد قوليهما ومن تبعهما في ذلك فقالوا لا يجوز لأحد أن يدخل مكة إلا إذا كان ممن يكثر السكران ( قلت ) وسياقي بسط القول في ذلك بعد سبعة أبواب ( قوله وأنه لا يحل القتال ) الهاء في أنه ضمير الشأن ووقع في رواية الكشميهني لم يحل بلفظ لم يدل لا وهى أشبه لقوله قبلى ( قوله لا يعترضه شوكه ) تقدم البحث فيه في حديث أبي شريح ( قوله ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها ) سيأتي البحث فيه في كتاب اللقطة إن شاء الله تعالى ( قوله ولا يختل خلأها ) بالغاء المعجمة والخلأ مقصور وذكر ابن التين أنه وقع في رواية القاسمى بالمديوهو الرطب من الثياب واختلاؤه قطعه واحتشاشه واستدل به على تحريم رعيه لكونه أشد من الاحتشاش وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري وقال الشافعي لا بأس بالزنى لمصلحة البهائم وهو عمل الناس بخلاف الاحتشاش فإنه المنهى عنه فلا يتعدى ذلك إلى غيره وفي تخصيص التحريم بالرطب إشارة إلى جواز رعي الياض واختلاؤه وهو أصبح الوجهين للشافعية لأن الثبت الياض كالصيد الميت قال ابن قدامة لكن في استثناء الإذخر إشارة إلى تحريم الياض من الحشيش وبدل عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة ولا يحش حشيشها قال واجمعوا على إباحة أخذ ما استنبته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم فلا بأس برعيه واختلاؤه ( قوله فقال العباس ) أى ابن عبد المطلب كما وقع مبيتا في المغازي من وجه آخر ( قوله إلا الإذخر ) يجوز فيه الرفع والنصب أما الرفع فعلى البدل مما قبله وبما للنصب فلكونه استثناء واقعا بعد النبي وقال ابن مالك اختار النصب لكون الاستثناء وقع متراجعا عن المستثنى منه فبعدت المشاكلة بالبدلية ولكون الاستثناء أيضا عرض في آخر الكلام ولم يكن مقصودا والإذخر بنت معروف عند أهل مكة طبيب الرح له أصل مندفي وقضبان دقاق نبت في السهل والحزن وبالغرب صنف منه فيقاله ابن الطيار قال والذي بمكة أجوده وأهل مكة يسقون به البيوت بين الحشيش ويسدون به الخلل بين البنات في القبور ويستعملونه بدلًا من الحلفاء في الوقود ولهذا قال العباس فإنه لقيتهم وهو بفتح القاف وسكون

**بابُ الْحَيْضَةِ لِلْعُجْرِمِ وَكَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ وَبَدَأَ أَوَى مَالِمٌ يَكُنْ فِيهِ طَيْبٌ حَدَّثَنَا**  
**عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ قَالَ تَعْرُ وَأَوَى شَيْءٌ تَحْتَهُ عَطَاةٌ يَقُولُ تَحْتَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ**  
**عَنْهُمَا يَقُولُ احْتَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**

بِالْحَتَايَةِ جَعَدَا نَوْنُ أَيِّ الْمَعَادِ وَقَالَ الطَّبْرِيُّ الْقَيْنُ عِنْدَ الْعَرَبِ كُلُّ ذِي صِنَاعَةٍ بِجَالِهَا بِنَفْسِهِ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْمَغَازِي  
 قَاتِلًا لِدَعْمَةِ الْقَيْنِ وَالْيُوتِ وَفِي الرِّوَايَةِ الَّتِي فِي الْبَابِ قَبْلَهُ قَاتِلُهُ لَصَاحَتُهُ وَقُبُورُهُ وَوَقَعَ فِي مَرْسَلٍ جَاهِدَ عَنِ عُمَرَ بْنِ شَيْبَةَ  
 الْجَمْعُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَوَقَعَ عِنْدَهُ أَيْضًا فَقَالَ الْعَبَّاسُ يَارَسُولَ اللَّهِ أَنْ أَهْلَ مَكَّةَ لَا صَبْرَ لَهُمْ عَنِ الْآخِرِ لَقِيَهُمْ وَيُوتَهُمْ وَهَذَا  
 يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِنَاءَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ لِمُرْدِهِ أَنْ يَسْتَنِي هُوَ وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ أَنْ يُلْقِنَ النَّبِيَّ ﷺ الْإِسْتِنَاءَ وَقَوْلُهُ ﷺ  
 فِي جَوَابِهِ لِلْآخِرِ هُوَ اسْتِنَاءٌ بَعْضُ مَنْ كُلِّ لِدَخُولِ الْآخِرِ فِي عَمُومٍ مَا يَحْتَطَى وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ النَّسْخِ قَبْلَ الْفِعْلِ  
 وَلَيْسَ وَاضِحٌ وَعَلَى جَوَازِ الْفَصْلِ بَيْنَ السُّنَنِ وَالْمُسْتَنِي وَمِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ مَا يَحْتَطَى وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ النَّسْخِ قَبْلَ الْفِعْلِ  
 الْفَصْلُ الْخَامِسُ مِثْلًا وَقَدْ اشْتَرَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْجَوَازَ مُطْلَقًا وَيُمْكِنُ أَنْ يَحْتَجَّ بِهِ بِظَاهِرِ هَذِهِ الْقِصَّةِ وَأَجَابُوا عَنْ ذَلِكَ  
 بِأَنَّ هَذَا الْإِسْتِنَاءَ فِي حُكْمِ التَّصَلُّ لِحُكْمِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ الْآخِرُ فَشَغَلَهُ الْعَبَّاسُ بِكَلَامِهِ فَوَصَلَ  
 كَلَامَهُ بِكَلَامِ قِسْمِهِ فَقَالَ الْآخِرُ وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ يَجُوزُ الْفَصْلُ مَعَ أَضْطِرَّ الْإِسْتِنَاءِ مُتَّصِلًا بِالْمُسْتَنِي مِنْهُ وَاسْتَخْلَفُوا  
 هَلْ كَانَ قَوْلُهُ ﷺ الْآخِرُ بِاجْتِهَادٍ أَوْ وَحْيٍ وَقِيلَ كَانَ اللَّهُ فَوْضَ لَهُ الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُطْلَقًا وَقِيلَ أَوْحَى إِلَيْهِ  
 قَبْلَ ذَلِكَ أَنَّهُ طَلَبَ أَحَدُ اسْتِنَاءِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَاجِبُ سَوْأَلِهِ وَقَالَ الطَّبْرِيُّ سَأَلَ الْعَبَّاسُ أَنْ يَسْتَنِي الْآخِرَ لِأَنَّهُ  
 احْتَمَلَ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِتَحْرِيمِ مَكَّةَ تَحْرِيمَ الْقِتَالِ دُونَ مَا ذَكَرَ مِنْ تَحْرِيمِ الْإِحْتِلَاءِ فَانَّهُ مِنْ تَحْرِيمِ الرِّسُولِ  
 بِاجْتِهَادٍ مِمَّا سَأَلَ عَنْهُ اسْتِنَاءَ الْآخِرِ وَهَذَا مِمَّا يَنْبَغِي عَلَى أَنَّ الرِّسُولَ كَانَ لَهُ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي الْأَحْكَامِ وَلَيْسَ مَا قَالَهُ بِالْإِجْمَاعِ  
 فِي تَحْرِيمِ ﷺ الْعَبَّاسُ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَخْصِصِ الْعَامِ وَحِكْمِ ابْنِ بَطَّالٍ عَنِ الْمُهَلَّبِ أَنَّ الْإِسْتِنَاءَ هُنَا لِلضَّرُورَةِ  
 كَحُكْمِ أَكْلِ الْبَيْتِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَقَدِ ابْنُ الْعَبَّاسِ ذَلِكَ أَنَّ الْآخِرَ لَا غِنَى لَهُ عَنْ مَكَّةَ عَنْهُ وَتَقْبِيهِ ابْنُ الْمُنْبَرِّ أَنَّ الَّذِي يَبَاحُ  
 لِلضَّرُورَةِ يَشْتَرِطُ حُصُولَهَا فِيهِ فَلَوْ كَانَ الْآخِرُ مِثْلَ الْبَيْتِ لَمَنْعَ اسْتِعْمَالِهِ الْإِفْعَامِ تَحَقُّقَتْ ضَرُورَتُهُ إِلَيْهِ وَالْإِجْمَاعُ  
 عَلَى أَنَّهُ مَبَاحٌ مُطْلَقٌ بِغَيْرِ قَيْدٍ لِلضَّرُورَةِ أَنْتَهَى وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُ الْمُهَلَّبِ بِأَنَّ أَصْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَتْ لِلضَّرُورَةِ وَسَبْطُهَا  
 لِأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَمْقِدَ بِهَا قَالَ ابْنُ الْمُنْبَرِّ وَالْحَقُّ أَنَّ سَوْأَلَ الْعَبَّاسِ كَانَ عَلَى مَعْنَى الضَّرَاعَةِ وَتَرْخِصِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ تَبْلِيغًا  
 عَنْ اللَّهِ أَمَا بِطَرِيقِ الْإِلْهَامِ أَوْ بِطَرِيقِ الْوَحْيِ وَمِنْ ادِّعَائِهِ أَنْ زَوَّلَ الْوَحْيَ بِحَتَّاجٍ إِلَى أَمْدَمْتَسَعٍ فَقَدُومُ وَفِي الْحَدِيثِ  
 يَأْنِ خُصُوصِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ وَجَوَازِ مَرَاجَعَةِ الْعَالَمِ فِي الْمَصَالِحِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْمُبَادَرَةِ إِلَى ذَلِكَ فِي  
 الْجَمَاعِ وَالْمُشَاهَدَةِ عَظِيمِ مِثْلِهِ الْعَبَّاسُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنَاتُهُ بِأَمْرِ مَكَّةَ لَسُكُونِهِ بِهَا أَصْلُهُ وَمِنْ شَوْءٍ وَفِيهِ رَفْعٌ وَجُوبُ  
 الْمَجْرَةِ عَنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَإِقْبَاءُ حُكْمِهَا مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَأَنَّ الْجَاهِدَ يَشْتَرِطُ أَنْ يَقْصِدَ بِهِ الْإِخْلَاصَ  
 وَجُوبُ التَّغْيِيرِ مَعَ الْإِلَاحَةِ (قَوْلُهُ بِابْنِ الْحَجَامَةِ لِلْمُحْرَمِ) أَيْ هَلْ يَنْتَعِ مِنْهَا وَتَبَاحٌ لَهُ مُطْلَقًا وَلِلضَّرُورَةِ وَالْمُرَادُ فِي ذَلِكَ  
 كَلَامُ الْحُجُومِ لِلْإِلَاحَةِ (قَوْلُهُ وَكَوَى ابْنُ عُمَرَ ابْنَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ) هَذَا الْإِبْنُ اسْمُهُ وَأَقْدَمَ وَصَلَ ذَلِكَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ  
 طَرِيقِ جَاهِدٍ قَالَ أَصَابَ وَأَقْدَمَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِوَسَامٍ فِي الطَّرِيقِ وَهُوَ مُتَوَجِّهُ إِلَى مَكَّةَ فَكُفَّاهُ ابْنُ عُمَرَ فَإِنَّ ذَلِكَ  
 كَانَ لِلضَّرُورَةِ (قَوْلُهُ وَجَدَا أَوَى مَالِمٌ يَكُنْ فِيهِ طَيْبٌ) هَذَا مِنْ تِمْنَةِ التَّرْجَمَةِ وَلَيْسَ فِي أَثَرِ ابْنِ عُمَرَ كَمَا تَرَى وَأَمَّا قَوْلُ  
 السُّكْرَمَانِيِّ فَاعْلَمْ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ فَكَلَامُ مَنْ لَمْ يَهْفُ عَلَى أَثَرِ ابْنِ عُمَرَ وَقَدْ سَبَقَ فِي أَوَائِلِ الْحُجِّ فِي بَابِ الطَّيِّبِ عِنْدَ  
 لِاحْرَامِ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَدَا أَوَى مَالِمٌ يَكُنْ فِيهِ طَيْبٌ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِهَذَا وَالْجَمَاعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْحُجَامَةِ عَمُومِ التَّدَاوِي  
 وَرَوَى الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ قَالَ أَنْ أَصَابَ الْحَرَمَ شَجَّةٌ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْخُذَ مَا حَوْلَهَا مِنَ الشَّعْرِ ثُمَّ يَدَاوِيهَا  
 بِمَا لَيْسَ فِيهِ طَيْبٌ (قَوْلُهُ قَالَ لَنَا عَمْرُو وَأَوَى شَيْءٌ) أَيْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فِي رِوَايَةِ الْحَجْدِيِّ عَنْ سَفْيَانَ حَدَّثَنَا عَمْرُو وَهُوَ ابْنُ دِينَارٍ  
 أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ وَأَبُو عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِهِ (قَوْلُهُ ثُمَّ سَمِعْتُهُ) هُوَ مَقُولُ سَفْيَانَ وَالضَّمِيرُ لِعَمْرُو وَكَذَا قَوْلُهُ قُلْتُ لَهُ لَمْ يَسْمَعْهُ

وهو محرم. ثم تفعته يقول حدثني طاوس عن ابن عباس. فقلت لله سيمه منهما **حدثنا خالد بن مخالد**  
**حدثنا سليمان بن بلال عن علقمة بن أبي علقمة عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن بحنة رضي الله عنه**  
**قال أحسنهم النبي ﷺ وهو محرم يلحى جل في وسط رأسه باب تزويج المحرم حدثنا**

وقد بين ذلك الحميدي عن سفيان فقال حدثنا بهذا الحديث عمرو مرتين فذكره لكن قال فلا أدري اسمعه منهما  
 أو كانت إحدى الروايتين وهما زاد أبو عوانة قال سفيان ذكر لي أنه سمعه منهما جميعاً وأخرجه ابن خزيمة عن عبد الحار  
 ابن العلاء عن ابن عينة بن حور واية على بن عبد الله وقال في آخره فظننت أنه رواه عنهما جميعاً وقد أخرجه الانساب  
 من طريق سليمان بن أيوب عن سفيان قال عن عمرو بن عطاء فذكره قال ثم حدثنا عمرو عن طاوس به فقلت لعمرو  
 إنما كنت حدثت عن عطاء قال اسكت يا صبي لم اغلط كلاهما حدثني (قلت) فإن كان هذا محفوظاً فعل سفيان  
 بردد في كون عمرو سمعه منهما لما خشي من كون ذلك صدر منه حالة الغضب على أنه قد حدث به فجمعهما قال  
 أحمد في مسنده حدثنا سفيان قال قال عمرو أولاً لحفظناه قال طاوس عن ابن عباس فذكره فقال أحمد وقد حدثنا به  
 سفيان فقال قال عمرو عن عطاء وطاوس عن ابن عباس (قلت) وكذا جمعهما عن سفيان مسدد عند المصنف في  
 الطب وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو خيثمة وإسحق بن راهويه عند مسلم وحبشية عند الترمذي والنسائي وتابع سفيان  
 على روايته له عن عمرو لكن عن طاوس وحده ذكرنا بن إسحاق أخرجه أحمد وأبو عوانة وابن خزيمة وأحمد بن حنبل  
 أصل عن عطاء أيضاً أخرجه أحمد والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير ومن طريق ابن جريج كلاهما عنه **تنبيه**  
 زعم الكرماني أن مراد البخاري بالسباق المذکور أن عمر أحدث به سفيان أولاً عن عطاء عن ابن عباس وبغير واسطة ثم حدثه  
 به ثانياً عن عطاء بواسطة طاوس (قلت) وهو كلام من لم يقف على طريق مسدد التي في الكتاب الذي شرح فيه فضلاء عن  
 بقية الطرق التي ذكرناها ولا يعرف مع ذلك لفظاً عن طاوس رواية أصلاً والله المستعان **قوله** وهو محرم زاد ابن جريج  
 عن عطاء صام (يلحى جل) وزاد ذكرنا على رأسه وستأتي رواية عكرمة في الصوم وهذه الزادات موافقة لحديث ابن بحنة  
 تأتي حديث الباب دون ذلك الصيام **قوله** عن علقمة بن أبي علقمة (في رواية النسائي من طريق محمد بن خالد عن سليمان  
 أخبرني علقمة واسم أبي علقمة بلال وهو مدني تابعي صغير سمع انساً وهو علقمة بن أم علقمة واسمها رجاء وليس  
 له في البخاري سوى هذا الحديث **قوله** عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن بحنة (في رواية المصنف في الطب  
 عن اسمعيل وهو ابن أبي أويس عن سليمان عن علقمة أنه سمع عبد الرحمن الأعرج أنه سمع عبد الله بن بحنة  
**قوله** يلحى جل) بفتح اللام وحكي كسرهما وتسكون المهملة وفتح الجيم موضع بطريق مكة وقد وقع مبيناً في رواية  
 اسمعيل المذكورة يلحى جل من طريق مكة ذكر الكيركي في معجمه في رسم العقيق قال في بعض النسخ التي وردت كراهي حديث  
 أن جهم يعني الماضي في التيمم وقال غيره هي عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقياء ووقع في رواية ابن ذر يلحى جل بصيغة  
 الثنية ولغيره بالافراد وهم من ظنه فكي الجبل الحيوان المعروف وأنه كان آلة الجهم وجزم الحارثي وغيره بأن ذلك كان في  
 حجة الوداع وسيأتي البحث في أنه هل كان صاماً في كتاب الصيام **قوله** في وسط (بفتح المهملة أي متوسطة وهو ما  
 فوق اليافوخ فيما بين أعلى القرنين قال الليث كانت هذه الحجاماة في فأس الرأس وأما التي في أعلاه فلا نهار بما أعمت وسيأتي  
 تحقيق ذلك في كتاب الطب إن شاء الله تعالى قال النووي إذا أراد المحرم الحجاماة لغير حاجة فإن تضمنت قطع شعره في  
 حرام لقطع الشعر وإن لم تضمنه جازت عند الجمهور ورواها مالك وعن الحسن فيها القدية وإن لم يقطع شعره وإن كان لضرورة  
 جاز قطع الشعر ونجس القدية وخس أهل الظاهر القدية بشعر الرأس وقال الداودي إذا أمكن مسك المحجام بغير حلق لم يجز  
 الحلق واستدل بهذا الحديث على جواز القص بدم الجرح والدمل وقطع العرق وقطع الضرس وغير ذلك من وجوه التدابير  
 إذا لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى عنه المحرم من تناول الطيب وقطع الشعر ولا فدية عليه في شيء من ذلك والله أعلم **قوله**  
 باب تزويج المحرم (أورد فيه حديث ابن عباس في تزويج ميمونة وظاهر صنيته أنه لم يثبت عنده النهي عن ذلك ولأن

أَبُو الْمُنِيرَةِ عَبْدِ الْقُدُّوسِ بْنِ الْحَبَّاجِ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ بِأَبِ مَانِيَةَ مِنَ الطَّيِّبِ لِلْمُحْرَمِ وَالْمُحْرَمَةُ وَقَعَتْ حَائِثَةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَا تَلْبَسُ الْحَرَمَةَ ثَوْبًا يُوْزَنُ أَوْ زَعْفَرَانٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنَا لَيْثٌ حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَاذَا تَأْمُرُنَا أَنْ نَلْبَسَ مِنَ الثِّيَابِ فِي الْأَحْرَامِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا تَلْبَسُوا الْقَيْمِصَ وَلَا السَّرَّوِيلَاتِ وَلَا النِّعَامَ وَلَا الْبُرْأْسَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ لَيْسَتْ لَهُ ثَلَاثُ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ وَلْيَقَطْعْ أَسْفَلَ مِنَ الْكُمَيْمِ وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِمَّا زَعَفَرَانٌ وَلَا الْوَرْسُ وَلَا تَلْبَسِ الْمَرْأَةُ الْحَرَمَةَ وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَّازِينَ \* تَابَهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَاسْمَعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ وَجُورِيَّةُ وَأَبْنُ إِسْحَقَ فِي الثَّقَابِ وَالْقَفَّازِينَ .

ذلك من الخاص وقد ترجم في النكاح باب نكاح المحرم ولم يزد على إيراد هذا الحديث ومراعاة النكاح الزوجي للاجماع على إفساد المحرم والعمره بالجماع وقد اختلف في تزويج ميمونة فالشهور عن ابن عباس أن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم وصح نحوه عن عائشة وأبي هريرة وجاء عن ميمونة نفسها أنه كان حلالا وعن أبي رافع مثله وأنه كان الرسول إليها وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في باب عمرة القضاء من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى واختلف العلماء في هذه المسئلة فالجمهور على المنع لحديث عثمان لا ينكح المحرم ولا ينكح أخرجه مسلم وأجابوا عن حديث ميمونة بأن اختلف في الواقعة كيف كانت ولا قوم بها المحبة ولا أنها تحتمل الخصوصية فكان الحديث في النهي عن ذلك أولى بأن يؤخذ به وقال عطاء وعكرمة وأهل الكوفة يجوز للحرم أن يزوج كما يجوز له أن يشتري الجارية للموطأ وتعقب بأنه قياس في معارضة السنة فلا يستبر به رأيا تأويلهم حديث عثمان بأن المراد به الوطء فتعقب بالتصريح فيه بقوله ولا ينكح بضم أوله وقوله فيه ولا يخطب \* (قوله باب مانيه) أي عنه (من الطيب للمحرم والمحرمه) أي أنهما في ذلك سواء ولم يختلف العلماء في ذلك وإنما اختلفوا في أشياء هل تعد طيبا أولا والحكمة في منع المحرم من الطيب أنه من دواعي الجماع ومقدماه التي تفسد الأحرام وبأنه يتأفي حال المحرم فإن المحرم أشعث غير (قوله وقالت عائشة لا تلبس المحرمه ثوبا يوزن أو زعفران) وصله البيهقي من طريق معاذة عن عائشة قالت المحرمه تلبس من الثياب ما شاءت إلا ثوبا من ورس أو زعفران ولا تبرقع ولا تلثم وتستدل الثوب على وجهها إن شاء الله تعالى وقد تقدم في أوائل الباب أن المرأة كالرجل في منع الطيب اجماعا وروى أحمد وأبو داود والحاكم أصل حديث الباب من طريق ابن إسحاق حدثني نافع عن ابن عمر بلفظ أنه سمع رسول الله ﷺ ينهي النساء في أحرامهن عن القفازين والثقاب وما من الورس والزعفران من الثياب وللبس بعد ذلك ما أحب من ألوان الثياب ثم لورده المصنف حديث ابن عمر قام رجل فقال يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس الحديث وقد تقدم في أوائل المحرم مع سائر ما حقه في باب ما لبس المحرم من الثياب وزاد فيه هنا ولا تتقب المرأة المحرمه ولا تلبس القفازين وذكر الاختلاف في رفع هذه الزيادة ووقفها ونسأ في ما في ذلك إن شاء الله تعالى (قوله تابه موسى بن عقبة) وصله النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عنه عن نافع في آخر الزيادة المذكورة قبل (قوله واسمعيل بن إبراهيم) أي ابن عقبة وهو ابن أخي موسى المذكور قبله وقدر وبناء من طريقه موصولا في فوائد على بن محمد المصري من رواية السلفي عن السقفي عن ابن بشران عنه عن يوسف بن يزيد عن يعقوب بن أبي عباد عن اسماعيل عن نافع به (قوله وجوريه) أي ابن اسماء وصله أبو يعلى عن عبد الله بن محمد بن اسماء عنه عن نافع وفيه الزيادة (قوله وابن إسحاق) وصله أحمد وغيره كما تقدم في أول الباب (قوله في الثقاب والقفازين) أي في ذكرهما في الحديث المرفوع والقفاز بضم القاف وتشديد الفاء وبعد الالف زاي ما لبسه المرأة في بدنها فيطيل أصابعها وكنمها عند مائة الشيء تعزل ونحوه وهو ليد كالحنف للرجل والثقاب الحمار الذي يشد على الالف

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ وَلَا وَرْسٌ وَكَانَ يَقُولُ لَا تَنْتَقِبِ الْحَرَمَةَ وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَازِينَ . وَقَالَ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ لَا تَنْتَقِبِ الْحَرَمَةَ • وَتَابِعَهُ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ وَقَعَتْ بِرَجُلٍ مُحْرَمٍ نَافِقَةٌ فَقُلْتُهُ فَأَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَغْسِلُوهُ وَكَفِّنُوهُ وَلَا تَطُفُوا رَأْسَهُ وَلَا تُقْرِبُوهُ طَبِيبًا فَإِنَّهُ يَبْثُ بِهِلًا

وتحت المحاجر وظاهره اختصاص ذلك بالمرأة ولكن الرجل في القفاز مثلها لكونه في معنى الخف فان كلامهما محبط بجزء من البدن وأما النقاب فلا يحرم على الرجل من جهة الاحرام لانه لا يحرم عليه تغطية وجهه على الرجح كما سيأتي الكلام عليه في حديث ابن عباس في هذا الباب ( قوله وقال عبيد الله ) يعني ابن عمر العمري ( ولا ورس ) وكان يقول لا تنتقب الحرمة ولا تلبس القفازين يعني أن عبيد الله المذكور خالف المذكورين قبل في رواية هذا الحديث عن نافع فوافقهم على رفعه الى قوله زعفران ولا ورس وفضل بقية الحديث فجعله من قول ابن عمر وهذا التعليق عن عبيد الله وصله اسحق بن راهويه في مسنده عن محمد بن بشر وحماد بن مسعدة وابن خزيمة من طريق بشر بن الفضل نالهم عن عبيد الله بن عمر عن نافع فساق الحديث الى قوله ولا ورس قال وكان عبد الله يعني ابن عمر يقول ولا تنتقب الحرمة ولا تلبس القفازين ورواه يحيى القطان عند النسائي وحفص بن غياث عند الدارقطني كلاهما عن عبيد الله فاقتصر على المتفق على رفعه ( قوله وقال مالك الخ ) هو في الموطأ كما قال والغرض أن مالكا اقتصر على الموقوف فقط وفي ذلك تحوية لرأية عبيد الله وظهر الادراج في رواية غيره وقد استشكل ابن دقيق العيد الحكم بالادراج في هذا الحديث لورود النهي عن النقاب والقفاز مفردا مرفوعا ولا ابتداء بالنهي عنهما في رواية ابن اسحق المرفوعة المقدم ذكرها وقال في الاقتراح دعوى الادراج في أول المتن ضعيفة وأجيب بان الثقات اذا اختلفوا وكان مع أحدهم زيادة قدمت ولاسيان كان احفظ والامر هنا كذلك فان عبيد الله بن عمر في نافع احفظ من جميع من خالفه وقد فصل المرفوع من الموقوف وأما الذي اقتصر على الموقوف فرفعاه فقد شد بذلك وهو ضعيف وأما الذي ابتدأ في المرفوع بالموقوف فانه من التصرف في الرواية بالمعنى وكأنه رأى أشياء متعاطفة فقدم وأخر لجواز ذلك عنده ومع الذي فصل زيادة علم فهو أولي أشارا الى ذلك شيخنا في شرح الزمذمي وقال الكرماني فان قلت فلم قال بلفظ قال وتابيا بلفظ كان يقول قلت لعله قال ذلك مرة وهذا كان يقوله دائما مكررا والفرق بين المر وبين أمام من جهة حذف المرأة وأمام من جهة أن الأول بلفظ لا تنتقب من التفعّل والثاني من الاتّعمال وأمام من جهة أن الثاني بضم الباء على سبيل النفي لا غير والأول بالضم والكسر نيا ونهيا انتهى كلامه ولا يخفى تكلفه ( قوله وتابعه ليث بن أبي سلمة ) أي تابع مالكا في وقعه وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من طريق فضيل بن غزوان عن نافع موقوفا على ابن عمر ومعنى قوله ولا تنتقب أي لا تسير وجهها كما تقدم واختلف العلماء في ذلك فمنع الجمهور وأجازة الحنفية وهو رواية عند الشافعية ومالكية ولم يحتجوا في منعها من ستر وجهها وكفنها بما سوى النقاب والقفازين ( قوله مسه ورس الخ ) مضمومه جواز ما ليس فيه ورس ولا زعفران لكن الحق العلماء بذلك أنواع الطيب للاشتراك في الحكم واختلفوا في المصبوغ بغير الزعفران والورس وقد تقدم ذلك والورس نبات البهيم قاله جماعة وجزم بذلك ابن العربي وغيره وقال ابن البطارفي مفرداته الورس يؤتى به من اليمن والهند والصين وليس بنبات بل يشبه زهر العصفور ونبته شيء يشبه البنفسج ويقال أن الكرم عروقه ( قوله عن منصور ) هو ابن المعتمر والحكم هو ابن عتيبة ( قوله وقصت ) بفتح القاف والصاد المهملة تقدم تفسيره في باب كفن الحرم ويأتي في باب الحرم يموت بعرفة بيان اختلاف في هذه اللفظة والمراد هنا قوله ولا تقربوه طيبا وهي بتشديد الراء وسيأتي قريبا بلفظ ولا يحنطوه وهو من الحنوط بالمهملة والنون وهو الطيب الذي يصنع للميم وقوله يميم ملبي أي على هيئته التي مات عليها واستدل بذلك على بقاء احرامه خلافا للمالكية والحنفية وقد تمسكوا من هذا الحديث بلفظة اختلف في ثبوتها وهي قوله ولا يحنموا وجهه فقالوا لا يجوز للحرم تغطية وجهه مع انهم لا يقولون بظاهر هذا الحديث فيمن مات محرما

## بابُ الْإِعْتِسَالِ لِلْحَرَمِ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَدْخُلُ الْحَرَمُ الْحَمَامُ .

وأما الجمهور فاختصوا بظاهر الحديث وقالوا إن في ثبوت ذكر الوجه مقالا وتردد ابن المنذر في صحته وقال البيهقي ذكر الوجه غريب وهو مروي من بعض رواته وفي كل ذلك نظر فإن الحديث ظاهره الصحة ولفظه عند مسلم من طريق إسرائيل عن منصور وأبي الزبير كلاهما عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس فذكر الحديث قال منصور ولا تغطوا وجهه وقال أبو الزبير ولا تكشفوا وجهه وأخرجته النسائي من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبيرة بلفظ ولا تخمروا وجهه ولا رأسه وأخرجته مسلم أيضا من حديث شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبيرة بلفظ ولا يمس طيبا خارج رأسه قال شعبة ثم حدثني به بعد ذلك فقال خارج رأسه ووجهه انتهى وهذه الرواية تتعلق بالطيب لا بالكشف والتغطية وشعبة أحفظ من كل من روى هذا الحديث ففعل بعض رواه أنه أقل ذهنه من الطيب إلى التغطية وقال أهل الظاهر يجوز للحرم الحى تغطية وجهه ولا يجوز للحرم الذي يموت عملا بالظاهر في الموضعين وقال آخرون هي واقعة عين لا محرم فيها لأنه على ذلك بقوله لا يمس يوم القيامة مليا وهذا الأمر لا يصدق وجوده في غيره فيكون خاصا بذلك الرجل ولو استمر بقاؤه على إحرامه لأمر بقضاء مناسكه وسيأتي ترجمة المصنف بنفي ذلك وقال أبو الحسن بن القصار لو أريد تعميم هذا الحكم في كل محرم لقال فإن المحرم كما جاء أن الشهيد يمس وجهه ويحمله وأجيب بأن الحديث ظاهره في أن الملة في الأمر المذكور كونه كان في النسك وهي عامة في كل محرم والأصل أن كل ما ثبت لواحد في زمن النبي ﷺ ثبت لغيره حتى يوضح التخصيص واختلف في الصائم يموت هل يبطل صومه بالموت حتى يجب قضاء صوم ذلك اليوم عنه أولا يبطل وقال النووي يتناول هذا الحديث على أن النهي عن تغطية وجهه ليس لكون المحرم لا يجوز تغطية وجهه بل هو صيانة للرأس فانهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطي رأسه اه وروى سعيد بن منصور من طريق عطاء قال يبطل المحرم من وجهه ما دون الحاجبين أي من أعلى وفي رواية ما دون عينيه وكأنه أراد من بدل الاحتياط لكشف الرأس والله أعلم ثم تكلم في كان وقوع المحرم المذكور عند الصخرات من عرفه وفي الحديث إطلاق الواقف على الرابك واستجاب دوام التلبية في الإحرام وانما لا تنقطع بالتوجه لرفة وجواز غسل المحرم بالسدر ونحوه مالا يعد طيبا وحكي المنزى عن الشافعي أنه استدلل على جواز قطع سدر المحرم بهذا الحديث لقوله فيه واغسلوه بماء وسدر والله أعلم ثم أتى في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية المحرم المذكور وقدوم بعض المتأخرين فزعم أن اسمه واقدين عبدالله وعزاه لابن قتيبة في ترجمة عمر من كتاب المغازي وسبب الوهم أن ابن قتيبة لما ذكر ترجمة عمر ذكر أولاده ومنهم عبدالله بن عمر ثم ذكر أولاد عبدالله بن عمر فذكر فيهم واقدين عبدالله بن عمر فقال وقع عن بعيره وهو محرم فهلك فظن هذا المتأخر أن واقدين عبدالله بن عمر محبة وأنه صاحب القصة التي وقعت في زمن النبي ﷺ وليس كما ظن فإن واقدا المذكور لا محبة له فإن أمه صفية بنت أبي عبيد أمته تزوجها أبوه في خلافة أبيه عمر واختلف في صحته وذكرها السجستاني وغيره في التابعين ووجدت في الصحابة واقدين عبدالله بن عمر فبطل تسميتهم له بأنه واقدين عبدالله بن عمر وقع عن بعيره فهلك بل ذكر غير واحد منهم ابن أسعد أنه مات في خلافة عمر فبطل تسميتهم له بأنه واقدين عبدالله بن عمر من كل وجه ( قوله باب الاعتسال للمحرم ) أي ترفها وتنظفها ونظفها من الجنبات قال ابن المنذر اجمعوا على أن للمحرم أن يختل من الجنابة واختلفوا فيما عدا ذلك وكان المصنف أشار إلى ما روى عن مالك أنه كره للمحرم أن يغطي رأسه في الماء وروي في الموطن نافع أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من احتلام ( قوله وقال ابن عباس يدخل المحرم الحمام ) وصله الدارقطني والبيهقي من طريق أبيوب عن عكرمة عنه قال المحرم يدخل الحمام ويترجضه وإذا انكسر ظفره طرحه يقول امطوا عنكم الذي فإن الله لا يصنع باذاكم شيئا وروي البيهقي من وجه آخر عن ابن عباس أنه دخل حماما بالحنطة وهو محرم وقال إن الله لا يعبأ بأوساخكم شيئا وروى ابن أبي شيبة كراهة ذلك عن



ولم ير ابن عمر وعائشة بالملك بأساً **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه أن عبد الله بن العباس والمصور بن حمرمة اختلفا بالأبواء فقال عبد الله بن عباس يغسل المحرم رأسه . وقال المصور لا يغسل المحرم رأسه . فأرسلني عبد الله بن العباس إلى أبي أيوب الأنصاري فوجدته يغتسل بين القريتين . وهو يسئرت يتوب فقلت عليه . فقال من هذا فقلت أنا عبد الله بن حنين أرسلني إليك عبد الله بن العباس أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم . فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأه حتى بدى إلى رأسه . ثم قال لا إنسان يصب عليه أصب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأذبر . وقال هكذا رأيته ﷺ يفعل

الحسن وعطاء ( قوله ولم ير ابن عمر وعائشة بالملك بأساً ) أما أثر ابن عمر فوصله البيهقي من طريق أبي مجلز قال رأيت ابن عمر يحك رأسه وهو محرم فقطنت له فإذا هو يحك باطراف أنامله وأما أثر عائشة فوصله مالك عن عقلمة عن أمه وأسما امرجانة سمعت عائشة تسأل عن المحرم يحك جسده قال نعم وليشدد ( ١ ) وقالت عائشة لوربطت يداي ولم أجد إلا أن أحك برجلي لحككتاه ومناسبة أثر ابن عمر وعائشة للترجمة بجامع ما بين الغسل والحك من إزالة الأذى ( قوله عن زيد بن أسلم عن إبراهيم ) كذا في جميع الموطآت وأغرب يحيى الأندلسي فأدخل بين زيد وإبراهيم ناصاً قال ابن عبد البر وذلك معدود من خطئه ( قوله عن إبراهيم ) في رواية ابن عينة عن زيد أخبرني إبراهيم أخرجه أحمد واسحق والمحمدي في مسانيدهم عنه وفي رواية ابن جريج عند أحمد عن زيد بن أسلم أن إبراهيم بن عبد الله بن حنين مولى ابن عباس أخبره كذا قال مولى ابن عباس وقد اختلف في ذلك والمشهور أن حنيناً كان مولى للعباس ووجه له النبي ﷺ فأولاده موال له ( قوله أن ابن عباس ) في رواية ابن جريج عند أبي عوانة كنت مع ابن عباس والمصور ( قوله بالأبواء ) أي وهما نازلان بها وفي رواية ابن عينة بالعرج وهو بفتح أوله واسكان ثانيه قرية جامعة قريبة من الأبواء ( قوله إلى أبي أيوب ) زاد ابن جريج فقال قل له يقرأ عليك السلام ابن أخيك عبد الله بن عباس ويسألك ( قوله بين القريتين ) أي قرنى البر وكذا هو لبعض رواة الموطأ وكذا في رواية ابن عينة وهما العودان أي العمودان المنتصبان لاجل عود البكرة ( قوله أرسلني إليك عبد الله بن عباس يسألك كيف كان الخ ) قال ابن عبد البر الظاهر أن ابن عباس كان عنده في ذلك نص عن النبي ﷺ أخذه عن أبي أيوب أو غيره ولهذا قال عبد الله بن حنين لابي أيوب يسألك كيف كان يغسل رأسه ولم يقل هل كان يغسل رأسه أولاً على حسب ما وقع فيه اختلاف بين المصور وابن عباس ( قلت ) ويحتمل أن يكون عبد الله بن حنين تصرف في السؤال لفطنته كأنه لما قال له سل هل يغتسل المحرم أولاً لحاه فوجده يغتسل فهم من ذلك أنه يغتسل فأحب أن لا يرجع الابطالة فسأله عن كيفية الغسل وكانه خص الرأس بالسؤال لأنها موضع الاشتكال في هذه المسئلة لأنها محل الشر الذي يخشى انتفاه بخلاف بقية البدن غالباً ( قوله فطأه ) أي أزاله عن رأسه وفي رواية ابن عينة جمع ثيابه إلى صدره حتى نظرت اليهودي رواية ابن جريج حتى رأيت رأسه ووجهه ( قوله لا إنسان ) لم أقف على اسمه ثم قال أي أيوب هكذا رأيته أي النبي ﷺ يفعل زاد ابن عينة فرجعت إليهما فأخبرتهما فقال المصور لابن عباس لا أمارك أبداً أي لا أجادلك وأصل المراء استخراج ما عند الإنسان يقال امرأ فلان فلان إذا استخرج ما عنده قاله ابن الأباري وأطلق ذلك في المجادلة لأن كلاما المتجادلين يستخرج ما عند الآخر من الحججة وفي هذا الحديث من التوائد مناظرة الصحابة في الاحكام ورجوعهم

( ١ ) قوله وليشدد هكذا في النسخ التي بأيدينا بالشين المعجمة ولتحرر الرواية والمعنى اه مصححه

**باب** لَيْسَ الْخُفَّيْنِ لِلْحَرَمِ إِذَا لَمْ يَجِدِ التَّمْلِينَ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي  
عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ حَدَّثَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ  
يَرْفَعُ مَنْ لَمْ يَجِدِ التَّمْلِينَ فَلَيْلَسَ الْخُفَّيْنِ وَمَنْ لَمْ يَجِدِ إِزَارًا فَلَيْلَسَ السَّرَاوِيلَ لِلْحَرَمِ **حَدَّثَنَا**  
أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا إِسْرَافِيلُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعْتُ رَسُولَ  
اللَّهِ ﷺ مَا يَلْبَسُ لِلْحَرَمِ مِنَ الثِّيَابِ ، فَقَالَ لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْتَمَامَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرْسَ  
وَلَا خُفَّيْنِ مَعَهُ وَغَرَّانَ وَلَا وَرْسَ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَمْلِينَ فَلَيْلَسَ الْخُفَّيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ  
الْكُمَيْتَيْنِ **باب** إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ فَلَيْلَسَ السَّرَاوِيلَ **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَمْرُو  
بْنُ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَرْفَعُ فَقَالَ مَنْ لَمْ  
يَجِدِ الْإِزَارَ فَلَيْلَسَ السَّرَاوِيلَ وَمَنْ لَمْ يَجِدِ التَّمْلِينَ فَلَيْلَسَ الْخُفَّيْنِ

لِي التَّصَوُّصِ وَقِيْلَمْ الْخَيْرَ الْوَاحِدُ لَوْ كَانَ بَاحِيَا وَأَنْ قَوْلَ بَعْضِهِمْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى بَعْضِ قَالِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ لَوْ كَانَ مَعْنَى  
الْإِقْتِدَاءِ فِي قَوْلِهِ ﷺ أَهْمَانِي كَالنَّجْوَمِ بِرَادَةِ الْقَتْلِ لَمَّا احتاج ابن عباس إلى إقامة البينة على دعواه بل كان يقول  
للسور أنا نجيم وأنت نجم فبأينا اقتدي من بعدنا كفاه ولكن معناه كما قال المزي وغيره من أهل النظر أنه في النقل  
لأن جميع عدول وفيه اعتراف للفاضل بفضلِهِ وانصاف الصحابة بعضهم بعضا وفيه استنار الفاسل عند الفصل  
والاستعانة في الطهارة وجواز الكلام والسلام حالة الطهارة وجواز غسل الحرم وتشريبه شعره بالماء ودلكه يده  
إذا أمن تناثره واستدل به القرطبي على وجوب ذلك في الفصل قال لأن الفصل لو كان يتم بدونه لكان الحرم أحق  
بأن يجوز له تركه ولا يخفى ما فيه واستدل به على أن تخليل شعر اللحية في الوضوء باق على استحبابه خلافاً لمن قال يكره  
كأهلولى من الشافعية خشية انتفاء الشعر لأن الحديث ثم حرك رأسه يده ولا فرق بين شعر الرأس واللحية إلا أن  
يقال إن شعر الرأس أصلب والتحقيق أنه خلاف الأولى في حق بعض دون بعض قاله السبكي الكبير والله أعلم به  
(قوله باب ليس الخفين للحرم إذا لم يجد التملين) أي هل يشترط قطعهما أولاً وأورد فيه حديث ابن عمر في ذلك  
وحديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في باب ما لا يلبس الحرم من الثياب ووقع في رواية أبي زيد المروزي عن  
سالم بن عبد الله بن عمر سئل رسول الله ﷺ قال الجياني الضوابع ما رواه ابن السكن وغيره فقالوا عن سالم عن  
ابن عمر قلت تصحفت عن قصارت ابن وقوله في حديث ابن عباس ومن لم يجد إزاراً فليلبس السراويل للحرم  
أي هذا الحكم للحرم لا للخلاف فلا يوقف جواز لبسه السراويل على فقد الإزار قال القرطبي أخذ بظاهر هذا  
الحديث أحمداً فجاز لبس الخف والسراويل للحرم الذي لا يجد التملين والإزار على ما هما واشترط الجمهور قطع  
الخف وفتح السراويل فلو لبس شيئاً منهما على حاله لزمته التدبيرة والدليل لهم قوله في حديث ابن عمر وليقطعهما حتى  
يكونا أسفل من الكمين فيحمل المطلق على المقيد ويلحق النظر لاستوائهما في الحكم وقال ابن قدامة الأولى  
قطعهما عملاً بالحديث الصحيح وخروجاً من الخلاف انتهى والاصح عند الشافعية ولا أكثر لبس السراويل بغير  
فتح كقول أحمد واشترط الفتى مجدين الحسن وإمام الحرمين وطائفة وعن أبي حنيفة منع السراويل للحرم مطلقاً  
ومثله عن مالك وكان حديث ابن عباس لم يبلغه في الموطن أنه سئل عنه فقال لم اسمع بهذا الحديث وقال الرازي من  
الخفية يجوز لبسه وعليه التدبيرة كما قاله أصحابهم في الخفين ومن أجاز لبس السراويل على حاله قيده بأن لا يكون  
في حالة لو خفه لكان إزاراً لأنه في تلك الحالة يكون واجداً لإزاراً (قوله باب إذا لم يجد الإزار فليلبس السراويل)

**باب لبس السلاح للمعتمر** ، وقال عكرمة إذا خشي العدو ليس السلاح وأفتدى ولم يتابع عليه في القدية **حدثنا** هبة الله عن إسرائيل عن أبي إسحق عن البراء رضي الله عنه أعتصر النبي ﷺ في ذي القعدة فأبى أهل مكة أن يدعوه يَدْخُلُ مكة حتى قاضم لا يَدْخُلُ مكة سِلَاحًا إِلَّا فِي التَّرَابِ **باب** دخول الحرم ومكة بغير إحرام ودخل ابن عمر وإنما أمر النبي ﷺ بالاهلال لمن أراد الحج والعمرة ، ولم يذكر الخطأين وغيرهم **حدثنا** مسلم **حدثنا** هبة الله **حدثنا** ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قَتَلَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَلَأَهْلَ تَحْدِ قَرْنَ الْمَنَازِلِ وَلَأَهْلَ الْبَيْتِ يَلْمُ مَنْ لَمْ يَكُنْ آتَى عَلَى عَيْنَيْنِ مِنْ غَيْرِهِمْ مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَكَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَتَى حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب

أورد فيه حديث ابن عباس وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله وجزم المصنف بالحكم في هذه المسئلة دون التي قبلها لقوة دليلها وتصريح المخالف بأن الحديث لم يلفه فيعتن على من بلغه العمل به \* ( قوله باب لبس السلاح للمعتمر ) أي إذا احتاج إلى ذلك ( قوله وقال عكرمة إذا خشي العدو لبس السلاح وأفتدى ) أي وجبت عليه القدية ولم أقف على أثر عكرمة هذا موصولا وقوله ولم يتابع عليه في القدية يقتضي أنه توبع على جواز لبس السلاح عند الخشية وخولف في وجوب القدية وقد نقل ابن المنذر عن الحسن أنه كره أن يتخذ الحرم السيف وقد تقدم في العيد بن قول ابن عمر للحجاج أنت أمرت بحمل السلاح في الحرم وقوله وادخلت السلاح في الحرم ولم يكن السلاح يدخل فيه وفي رواية أمرت بحمل السلاح في يوم لا يحمل فيه حمله وتقدم الكلام على ذلك مستوفي في باب من كره حمل السلاح في العيد وذكر من روى ذلك مرفوعا ثم أورد المصنف في الباب حديث البراء في عمرة القضاء مختصرا وسيأتي بتمامه في كتاب الصلح عن عبيد الله بن موسى بإسناده هذا وروى المزني في الأطراف فزع أن البخاري أخرجه في الحج بطوله وليس كذلك \* ( قوله باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام ) هو من عطف الخاص على العام لأن المراد بمكة هنا البلد فيكون الحرم أعم ( قوله دخل ابن عمر ) وصله مالك في الموطأ عن نافع قال أقبل عبد الله بن عمر من مكة حتى إذا كان بقديد يعني بضم القاف جاء خبر عن الفتنة فرجع فدخل مكة بغير إحرام ( قوله وإنما أمر النبي ﷺ بالاهلال لمن أراد الحج والعمرة ولم يذكر الخطأين وغيرهم ) هو من كلام المصنف وحاصله أنه خص الأحرام بمن أراد الحج والعمرة واستدل بمفهوم قوله في حديث ابن عباس ممن أراد الحج والعمرة ففهموه أن المتردد إلى مكة لغير قصد الحج والعمرة لا يلزمه الإحرام وقد اختلف العلماء في هذا فالمشهور من مذهب الشافعي عدم الوجوب مطلقا وفي قول يجب مطلقا وفيمن يتكرر دخوله خلاف مرتب وأولي بعدم الوجوب والمشهور عن الأئمة الثلاثة الوجوب وفي رواية عن كل منهم لا يجب وهو قول ابن عمر والزهري والحسن وأهل الظاهر وجزم الحنابلة باستثناء ذوي الحاجات المشكورة واستثنى الحنفية من كان داخل الميقات وزعم ابن عبد البر أن أكثر الصحابة والتابعين على القول بالوجوب ثم أورد المصنف في الباب حديثين أحدهما حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت الثاني حديث أنس في المنقر وقد اشتر عن الزهري عنه ووقع لي من رواية يزيد القزاشي عن أنس في فؤد أبي الحسن الفراء الموصلي وفي الاسناد الذي يزيد مع ضعفه ضعف وقيل إن مالكا نفرد به عن الزهري ومن جزم بذلك ابن الصلاح في علوم الحديث له في الكلام على الشاذ وتعقبه شيخنا الحافظ أبو الفضل العراقي بأنه ورد من طريق ابن أخي الزهري وأبي أويس ومعمر والاوزاعي وقال إن رواية ابن أخي الزهري عند البراء ورواية أبي أويس

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْخِطْمُ ، فَلَمَّا نَزَعَهُ  
جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ إِنَّ بَنِي خَطْلٍ مُتَمَلِّقُونَ بَأْسَآرَ الْكُفَّةِ فَقَالَ أَقْتُلُوهُ

عند ابن سعد وأبو عبد الله وابن ربيعة معمر ذكرها ابن عدي وابن ربيعة الأوزاعي وذكرها الزني لم يذكر شيخنا  
من أخرجه رواهها وقويحت رواية معمر في فوائد ابن المقرئ ورواية الأوزاعي في فوائد تمام ثم نقل شيخنا  
عن ابن مسدي أن ابن العربي قال حين قيل له لم يروه إلا مالك قدروا به من ثلاثة عشر طريقا غير طريق مالك وأنه  
وعبد الخراج ذلك ولم يخرج شيئا وأطال ابن مسدي في هذه القصة وأنشد فيها شعرا وحاصلها أنهم اتهموا ابن العربي  
في ذلك ونسبوه إلى المجازفة ثم شرع ابن مسدي يهدح في أصل القصة ولم يصب في ذلك فراوي القصة عدل  
محقن والذين اتهموا ابن العربي في ذلك هم الذين اخطأوا لقلة اطلاعهم وكأنه بخل عليهم باخراج ذلك لما ظهر له  
من انكارهم وتحتهم وقد تبعت طريقه حتى وقفت على أكثر من العدد الذي ذكره ابن العربي والله الحمد فوجدته من  
رواية اثني عشر نفسا غير الاربعة التي ذكرها شيخنا وهم عقيلي في معجم ابن جميع ويونس بن زيد في الارشاد  
للخليلي وابن أبي حفص في الرواة عن مالك للخطيب وابن عيينة في مسند أبي يعلى واسامة بن زيد في تاريخ نيسابور  
وابن أبي ذئب في الحلية ومجدين عبد الرحمن بن أبي الموالى في افراد الدارقطني وعبد الرحمن وعبد ابن عبد العزيز  
الانصاريان في فوائد عبد الله بن أسحق الخراساني وابن أسحق في مسند مالك لابن عدي وبحر السقاء ذكره  
جعفر الاندلسي في تخرجه الجيزي بالجيم والرازي وصالح بن أبي الاخضر ذكره أبوذر الهروي عقب حديث يحيى  
بن قرعة عن مالك والمخرج عند البخاري في المغازي فبين بذلك ان اطلاق ابن الصلاح متعقب وان قول ابن العربي  
صحیح وان كلام من اتهمه مردود ولكن ليس في طريقه شيء على شرط الصحيح الا طريق مالك وأقربها  
رواية ابن أخي الزهري فقد أخرجا النسائي في مسند مالك وأبو عوانة في صحيحه وتلها رواية أبي أويس أخرجا  
أبو عوانة أيضا وقالوا انه كان رفيق مالك في السباع عن الزهري فيحمل قول من قال انه ربه مالك أي بشرط الصحة  
وقول من قال تو بع أي في الجملة وبعبارة الترمذي سالمة من الاعتراض فانه قال بعد تخرجه حسن صحيح غريب لا يعرف  
كثيرا أحاد رواه غير مالك عن الزهري فقله كثير يشير إلى انه تو بع في الجملة (قوله عن أنس) في رواية أويس عند ابن  
سعدان أنس بن مالك حدثه (قوله عام الفتح وعلى رأسه المغفر) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء زرد ينسج من  
من الدرر ع على قدر الرأس وقيل هو ردف البيضة قاله في الحكم وفي المشارق هو ما يجعل من فضل دروع الحد يد على  
الرأس مثل القلنسوة وفي رواية زيد بن الحباب عن مالك يوم الفتح وعليه مغفر من حديد أخرجه الدارقطني في الغرائب  
والحاكم في الاكليل وكذا هو في رواية أبي أويس (قوله فلما نزعناه رجلا) لم أقف على اسمه الا انه يحتمل أن يكون  
هو الذي بشر قطه وقد جزم الفاكهي في شرح العمدة بان الذي جاء بذلك هو أبو برزة الاسلمي وكان لما رجح عنده انه هو  
الذي قتله رأى انه هو الذي جاء خبرا بقتله وبوشحه قوله في رواية يحيى بن قرعة في المغازي فقال اقبله بصيفة الافراد على  
انه اختلط في اسم قاتله في حديث سعيد بن ربيع عند الدارقطني والحاكم انه عليه السلام قال أر بعلا أو منهم لاني حل ولا حرم  
الحويث بن قبيد بانون والقاف مصغر وهلال بن خطل ومقيس بن صباية وعبد الله بن ابي سرح قال فأما  
هلال بن خطل فقتله الزبير الحديث وفي حديث سعد بن ابى وقاص عند البزار والحاكم والبيهقي في الدلائل  
نحوه لكن قال اربعة نفر وامرأتين فقال اقلوهم وان وجدتموه متعلقين باستار الكعبة فذكروهم لكن قال عبد  
الله بن خطل بدل هلال وقال عكرمة بدل الحويث ولم يسم المرأتين وقال فأما عبد الله بن خطل فادرك وهو  
متعلق باستار الكعبة فاستبق اليه سعيد بن حريث وهما بن ياسر فسبق سعيد عمارا وكان اشب الرجلين فقتله  
الحديث وفي زيادات يونس بن بكير في المغازي من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده نحوه وروى ابن

ابن شبة والبيهقي في الأدلّ من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن انس امين رسول الله ﷺ الناس يوم فتح مكة الاربعة من الناس عبد العزى ابن خطل ومقبس بن صباة الكنانى وعبد الله بن ابي سرح وام سارة فاما عبد العزى بن خطل فقتل وهو متعلق بأستار الكعبة وروى ابن ابي شبة عن طريق ابي عثمان الهندي ان ابا برزة الاسلمى قتل ابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة واستاده صحيح مع ارساله وله شاهد عند ابن المبارك في البر والصلة من حديث ابي برزة شسه ورواه احمد من وجه آخر وهو اصح ماورد في تعيين قاتله وبه جزم البلاذرى وغيره من اهل العلم بالاخبار وتحمل بقية الروايات على انهم اجدروا قتله فكان المباشر له منهم ابو برزة ويحتمل ان يكون غيره شاركة فيه فقد جزم ابن هاشم في السيرة بأن سعيد بن حريث و ابا برزة الاسلمى اشتركا في قتله ومنهم من سمي قاتله سعيد بن ذؤيب وحكي الحب الطبرى ان الزبير بن العوام هو الذى قتل بن خطل وروى الحاكم من طريق ابي معشر عن يوسف بن يعقوب عن السائب بن يزيد قال فاخذ عبد الله بن خطل من تحت استار الكعبة فقتل بين المقام وزمزم وقد جمع الواقدي عن شيوخه اسماء من لم يؤمن يوم الفتح وامر بقتله عشرة أنفس ستة رجال وارج نسوة والسبب في قتل ابن خطل وعدم دخوله في قوله من دخل المسجد فهو آمن ماروي ابن اسحق في المغازى حدثني عبد الله بن ابي بكر وغيره ان رسول الله ﷺ حين دخل مكة قال لا يقتل احدا من قاتل الاقر سمام فقال اقلوهم وان وجدتموهم تحت استار الكعبة منهم عبد الله بن خطل وعبد الله بن سعد وانما امر بقتل ابن خطل لانه كان مسلما فيمنه رسول الله ﷺ مصداق ما بعث مع جلا من الانصار وكان معه مولى يخدمه وكان مسلما فقتل منزلا فامر المولى ان يذبح نيسا ويصنع له طعاما فانما واستيقظ ولم يصنع له شيئا فعدى عليه فقتله ثم ارد مشركا وكانت له قيتان تغنيان بهجاء رسول الله ﷺ وروى التاكمي من طريق ابن جريج قال قال مولى ابن عباس بعث رسول الله ﷺ رجلا من الانصار ورجلا من منبذة وابن خطل وقال اطعوا الانصارى حتى ترجعوا فقتل ابن خطل الانصارى وهرب بالزنى وكان ممن اهدر النبي ﷺ دمه يوم الفتح ومن الثغراء الذين كان اهدر دمهم النبي ﷺ قبل الفتح غيرهم تقدم ذكره هبار بن الاسود وعكرمة ابن ابي جهل وكعب بن زهير ووحشي بن حرب واسيد بن اياس بن ابي زبيم وقيتا ابن خطل وهند بنت عتبة والجمع بين ما اختلف فيه من اسمه انه كان يسمى عبد العزى فلما اسلم سمي عبد الله واما من قال هلال فاقبس عليه بأخ له اسمه هلال بين ذلك الكلبي في النسب وقيل هو عبد الله بن هلال بن خطل وقيل غالب بن عبد الله بن خطل واسم خطل عبد مناف من بني تميم فنهز بن غالب وهذا الحديث ظاهره انه ﷺ لما دخل مكة يوم الفتح لم يكن محرمًا وقد صرح بذلك مالك راوي الحديث كما ذكره المصنف في المغازى عن يحيى بن قزعة عن مالك عقب هذا الحديث قال مالك ولم يكن النبي ﷺ فيما نرى والله اعلم يومئذ محرمًا اه وقول مالك هذا رواه عبد الرحمن بن مهد عن مالك جازم به اخرجه الدارقطني في الثرائب ووقع في الموطأ من رواية ابي مصعب وغيره قال مالك قال ابن شهاب ولم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرمًا وهذا امر سهل ويشهد له ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء غير احرام وروى ابن ابي شبة باسناد صحيح عن طاوس قال لم يدخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة الا محرمًا الا يوم فتح مكة وزعم الحاكم في الكليل ان بين حديث انس في المغفر وبين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة وتقويه باحتمال ان يكون اول دخوله كان على راسه المغفر ثم ازاله وليس العمامة بعد ذلك فخسى كل منهما ما رواه ويؤيده ان حديث عمرو بن حريث انه خطب الناس وعليه عمامة سوداء اخرجه مسلم ايضا وكانت الخطبة عند باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول وهذا الجمع ليعاض وقال غيره يجمع بان العمامة السوداء كانت ملفوفة فوق المغفر وكانت تحت المغفر وقاية لراسه من صدا الحديد فأراد انس بذكر المغفر كونه دخل متبيلًا للحرب واراد جابر بذكر العمامة كونه دخل غير محرم وهذا يتدفع اشكال من قال لادلالة في الحديث على جواز دخول مكة بغير احرام لاحتمال ان يكون رسول الله ﷺ كان محرمًا ولكنه غطى راسه لعذر فقد اندفع ذلك بتصريح جابر بأنه لم يكن محرمًا

## باب إِذَا أَحْرَمَ جَاهِلًا وَعَلَيْهِ قَيْصٌ

لكن فيه اشكال من وجه آخر لانه صلى الله عليه وسلم كان متأهبا للقتال ومن كان كذلك جازله الدخول بغير احرام عند الشافعية وان كان عياض محل الاتحاق على مقابله وامام قال من الشافعية كابن القاص دخول مكة بغير احرام من خصائص النبي ﷺ فيه نظر لان الخصوصية لاثبت الابدليل لكن زعم الطحاوي ان دليل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن شريح وغيره انها لم تحل له الا ساعة من نهار وان المراد بذلك جواز دخوله لا بغير احرام لان الحرم القتل والقتال فيها لانهم اجمعوا على ان المشركين لو غلبوا والعباد بالله تعالى على مكة حل للمسلمين قتلهم وقتلهم فيها وقد عكس استئلاله النووي فقال في الحديث دلالة على ان مكة تبقى دار اسلام الى يوم القيامة فبطل ماصوره الطحاوي وفي دعواه الاجماع نظر فان الخلاف ثابت بما تقدم وقد حكاها القفال والماوردي وغيرهما واستدل بحديث الباب على انه صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة واجاب النووي بانه صلى الله عليه وسلم كان صالحهم لكن لما لم يأمن غدرهم دخل متاهبا وهذا جواب قوى الا ان الشأن في ثبوت كونه صالحهم فانه لا يعرف في شيء من الاخبار صريحا كما سيأتي ايضا حقه في الكلام على فتح مكة من المغازي ان شاء الله تعالى واستدل بقصة ابن خطل على جواز اقامة الحدود والخصاص في حرم مكة قال ابن عبد البر كان قتل بن خطل قودا من قتله المسلم وقال السهيلي فيه ان الكعبة لا تميز عاصيا ولا تمتنع من اقامة حدود واجاب وقال النووي تأول من قال لا يقتل فيها على انه ﷺ قتله في الساعة التي ايجت لمواجب عنه اصحابا بناتها انما ايجت له ساعة الدخول حتى استول عليها واذعن اهلهما وانما قتل ابن خطل بعد ذلك انتهى وتجب بما تقدم في الكلام على حديث ابن شريح ان المراد بالساعة التي احتلها ما بين اول النهار ودخول وقت العصر وقتل ابن خطل كان قبل ذلك قطعا لانه قيد في الحديث بانه كان عند نزعه المغفر وذلك عند استقراره بمكة وقد قال ابن خزيمة المراد بقوله في حديث ابن عباس ما احل الله لاحد فيه القتل غيري اي قتل النفر الذين قتلوا يومئذ ابن خطل ومن ذكر معه قال وكان الله قد اباح له القتال والقتل معاني تلك الساعة وقتل ابن خطل وغيره بعد هتضى القتال واستند به على جواز قتل الذمي اذا سب رسول الله ﷺ وفيه نظر كما قاله ابن عبد البر لان ابن خطل كان حريا ولم يدخله رسول الله صلى الله عليه وسلم في امانه لاهل مكة بل استثناه مع من استثنى وخرج امره بقتله مع امانه لغيره خرجا واحدا فلا دلالة فيه لما ذكره انتهى ويمكن ان يتمسك به في جواز قتل من فعل ذلك بغير استتابة من غير هتيد بكونه ذميا لكن ابن خطل عمل بموجبات القتل فلم يتحتم ان سبب قتله السب واستدل به على جواز قتل الاسير صير الان القدرة على ابن خطل صيرته كالا سيري يد الامام وهو غير فيه بين القتل وغيره لكن قال الخطابي انه ﷺ قطعه بما جناه في الاسلام وقال ابن عبد البر قتله قودا من دم المسلم الذي غدر به وقتله ثم اردت كما تقدم واستدل به على جواز قتل الاسير من غيابة عن عرض عليه الاسلام ترجع بذلك ابوداود وفيه مشروعية لبس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو وانه لا ينافي التوكل وقد تقدم في باب متى يحل للمستمتر من ابواب العمرة من حديث عبد الله بن ابي اوفى احترم رسول الله ﷺ فلما دخل مكة طاف وطفا معه ومنه من يسره من اهل مكة ان يرميه احد الحديث وانما احتاج الى ذلك لانه كان حينئذ محمرا غشي الصحابة ان يرميه بعض سفهاء المشركين بشيء يؤذي فكانوا حوله يسرون رأسه ويحفظونه من ذلك وفيه جواز رفع اخبار اهل الفساد الى ولاية الامر ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا النجاسة (قوله باب اذا احرم جاهلا وعليه قيس) أي هل يلزمه قدية أولا وانما لم يجزم بالحكم لان حديث الباب لا يصرح فيه باسقاط القدية ومن ثم استظهر المصنف للراجح بقول عطاء راوى الحديث كأنه يشير الى أنه لو كانت القدية واجبة لا خيت عن عطاء وهو راوى الحديث قال ابن بطال وغيره وجه الدلالة منه أنه لو لم يمت القدية لينها ﷺ لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وفرق مالك فيمن تطيب أو لبس ناسيا بين من يادر فزع وغسل وبين من تهادى والشافعي اشد موافقة للحديث لان السائل في حديث الباب كان غير عارف بالحكم وقد تهادى

وَقَالَ عطاءُ إِذَا تَطَيَّبَ أَهْلًا أَوْ نَاسِيًا فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا  
 عطاءُ قَالَ حَدَّثَنِي صفوانُ بْنُ يعلَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جَبَّةٌ  
 فِيهِ أَثْرُ صُفْرَةٍ أَوْ تَحْوُهُ كَانَ عُمَرُ يَقُولُ لِي نَحِبُ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ أَنْ تَرَاهُ فَنَزَلَ عَلَيْهِ ثُمَّ سَرَى عَنْهُ  
 فَقَالَ أَصْنَعْ فِي عَمْرِكَ مَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ، وَعَضَّ رَجُلٌ يَدَ رَجُلٍ، يَعْني فَأَنْزَعَ نَتِيتَهُ فَأَبْطَلَهُ النَّبِيُّ  
 ﷺ **بابُ** الْحَرَمِ يَمُوتُ بِمِرْقَةٍ وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُؤَدَّى عَنْهُ بَقِيَّةُ الْحَجِّ **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ  
 بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
 قَالَ بَيْنَا رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمِرْقَةٍ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَأْسِهِ فَوَقَصَتْهُ أَوْ قَالَ فَأَقَصَتْهُ فَقَالَ  
 النَّبِيُّ ﷺ أَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكُفُّوهُ فِي ثَوْبَيْنِ أَوْ قَالَ تَوْبَيْنِ وَلَا تَحْنَطُوهُ وَلَا تَحْمُرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّ اللَّهَ  
 يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَلْبَى **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ  
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ بَيْنَا رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمِرْقَةٍ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَأْسِهِ  
 فَوَقَصَتْهُ أَوْ قَالَ فَأَقَصَتْهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكُفُّوهُ فِي ثَوْبَيْنِ وَلَا تَحْمُرُوا  
 رَأْسَهُ وَلَا تَحْنَطُوهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا **بابُ** سُنَّةِ الْحَرَمِ إِذَا مَاتَ **حَدَّثَنَا** يَعْقُوبُ  
 ابْنُ إِسْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا  
 كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَمَاتَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكُفُّوهُ فِي  
 ثَوْبَيْنِ وَلَا تَحْمُرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا

ومع ذلك لم يؤمر بالقدية وقول مالك فيه احتياط وأما قول الكوفيين والمزني مخالف هذا الحديث وأجاب ابن المنير في  
 الحاشية بأن الوقت الذي أحرم فيه الرجل في الجبة كان قبل نزول الحكم ولهذا انتظر النبي ﷺ الوحي قال ولا خلاف  
 أن التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم فلذلك لم يؤمر الرجل بقدية مما مضى بخلاف من لبس الآن جاهلا فانه جهل  
 حكا استقر وقصر في علم ما كان عليه ان يتعلمه لكونه مكلفا به وقد تمكن من تعلمه (قوله وقال عطاء الخ) ذكره ابن  
 المنير في الارسط ووصله الطبراني في الكبير واما حديث يعلى فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب غسل الخلوف  
 في أوائل الحج قوله في الاستناد صفوان بن يعلى بن أمية قال كنت مع النبي ﷺ هذا وقع في رواية أن ذروهو  
 تصحيح والصواب ما ثبت في رواية غيره صفوان بن يعلى عن أبيه فتصحفت عن نصارت ابن أبيه فصارت أمية  
 أو سقطن السند عن أبيه وليست لصفوان صحبة ولا رواية (قوله وعوض رجل بدرجل) هذا حديث آخر وسيأتي  
 مبسوطا مع الكلام عليه في أبواب الدية ان شاء الله تعالى \* (قوله باب الحرم يموت بعرفة ولم يأمر النبي ﷺ ان  
 يؤدي عنه بقية الحج) يعنى لم ينقل ذلك وذكر فيه حديث ابن عباس في الرجل المحرم الذي وقع عن بعرة بعرفة  
 فمات وقد تقدم التنبية عليه في باب ما ينهى عن الطيب للمحرم وأورده المصنف من حديث حماد بن زيد عن عمرو  
 ابن دينار وعن أيوب فرقمها كلاهما عن سعيد بن جبيرة ووقع في رواية عمر فوقصته وفي رواية أيوب فوقصته وكلها بمعنى  
 وزاد في رواية أيوب ولا تمسوه طيبا والباقي سواء وقد وقع عند مسلم من رواية اسمعيل بن علي في هذا الحديث عن أيوب  
 قال نبئت عن سعيد بن جبيرة قاله أعلم \* (قوله باب سنة الحرم اذا مات) ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور من وجه آخر

**باب الحج** والنذور عن الميت والرجل يحج عن المرأة **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** أبو عروبة  
عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة من جينة جاءت إلى النبي ﷺ  
فقلت إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت فأحج عنها قل نعم حتى عنها أريت لو كان على أمك دين

عن سعيد بن جبير وقد سبق ( قوله باب الحج والنذور عن الميت ) كذا ثبت للاكثر بلفظ الجمع وفي رواية النسق  
التدوير ( قوله والرجل يحج عن المرأة ) يعني أن حديث الباب يستدل به على الحكمين وفيه على الحكم الثاني نظر  
لأن لفظ الحديث أن امرأة سألت عن نذر كان على أبيها فكان حق الترجمة أن يقول والمرأة تحج عن الرجل وأجاب ابن  
بطال بن النبي ﷺ مخاطب المرأة بخطاب دخل فيه الرجال والنساء وهو قوله أقضوا الله قال ولا خلاف في جواز حج  
الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل ولم يخالف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل إلا الحسن بن صالح انتهى  
ولذي يظهر لي أن البخاري أشار بالترجمة إلى رواية شعبة عن أبي بشر في هذا الحديث فإنه قال فيها أن رجلا أتى النبي ﷺ  
فقال إن أختي نذرت أن تحج الحديث وفيه فاقض الله فهو أحق بالقضاء أخرجه المصنف في كتاب النذور وكذا أخرجه  
أحمد والنسائي من طريق شعبة ( قوله أن امرأة من جينة ) لم أقف على اسمها ولا على اسم أبيها لكن روى ابن وهب  
عن عثمان بن عطاء الخمراسي عن أبيه أن غائية أمت النبي ﷺ قالت إن أمي ماتت وعليها نذران فمشى إلى الكعبة  
فقال أقض عنها أخرجه ابن منده في حرف الفين المسجدة من الصحاح يات وتردد هل هي بتقديم المثناة التحتانية على  
المثناة أو بالعكس وجزم ابن طاهر في المهمات بأنه اسم الجينية المذكورة في حديث الباب وقدر وي النسائي وابن  
خزيمة وأحمد من طريق موسى بن سلمة الهذلي عن ابن عباس قال امرأت امرأة سنان بن عبد الله الجني أن سأل رسول  
الله ﷺ عن أمها توفيت ولم تحج الحديث لفظ أحمد ووقع عند النسائي سنان بن سلمة والاول أصبح وهذا لا يفسر به المجهول  
في حديث الباب أن المرأة سألت بنفسها وفي هذا أن زوجها سألها ويمكن الجمع بأن يكون نسبة السؤال إليها جارية وإنما  
الذي توفى السؤال زوجها وغائية أنه في هذه الرواية لم يصرح بأن الحجة المسؤول عنها كانت نذرا وأما ما روي ابن ماجه  
من طريق مجدي كريب عن أبيه عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجني أن عمته حدثته أنها أتت النبي ﷺ فقالت  
أن أمي توفيت وعليها مشى إلى الكعبة نذرا الحديث فإن كان محفوظا حمل على واقعيتين بأن تكون امرأة سألت على لسانه  
عن حجة أمها المقرضة وبأن تكون عمته سألت بنفسها عن حجة أمها المنذورة و يفسر من في حديث الباب بأنها عمه  
سنان واسمها غائية كما تقدم ولم تسم المرأة ولا العمة ولا أم واحدة منهما ( قوله أن أمي نذرت أن تحج ) كذا رواه أبو بشر  
عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من رواية أبي عوانة عنه وسيأتي في النذور من طريق شعبة عن أبي بشر بلفظ أتى رجلا  
النبي ﷺ فقال له أن أختي نذرت أن تحج وانها ماتت فإن كان محفوظا أحتمل أن يكون كل من الأخ سأل عن أخيه والبنت  
سألت عن أمها وسيأتي في الصيام من طريق أخرى عن سعيد بن جبير بلفظ قالت امرأة أن أمي ماتت وعليها صوم شهر  
وسيأتي بلفظ القول فيه هناك وزعم بعض المخالفين أنه اضطراب بل به الحديث وليس كما قال فإنه محمول على أن المرأة  
سألت عن كل من الصوم والحج ويذل عليه ما رواه مسلم عن يزيد أن امرأة قالت يا رسول الله أني تصدقت على أمي بمجارية  
وانها ماتت قال وجب أجرك ورمها عليك الميراث قالت أنه كان عليها صوم شهر فأصوم عنها قال صومي عنها قالت انها لم  
تحج فأحج عنها قال حجى عنها للسؤال عن قصة الحج من حديث ابن عباس أصل آخر أخرجه النسائي من طريق  
سليمان بن يسار عنه وله شاهد من حديث أنس عند البزار والطبراني والدارقطني واستدل به على صحة نذر الحج لمن لم يحج  
فإذا حج أجزاءه عن حجة الاسلام عند الجمهور وعليه الحج عن النذر وقيل يجوز من النذر ثم يحج حجة الاسلام وقيل  
يجزئ عنها ( قوله قال نعم حجى عنها ) في رواية موسى بن سلمة أي يجزئ عنها أن أحج عنها قال نعم ( قوله  
أريت الخ ) فيه مشروعية القياس وضرب النثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب إلى سرعة فهمه



أَكُنْتُ قَاضِيَتَهُ أَفْضُوا اللَّهَ فَاللهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ بِأَبِ الْحَجِّ عَنْ لَيْسَ طَعِيعُ الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ  
**حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ** عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ  
 ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَمْرَأَةً حَدَّثَتْنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَتْنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ  
 حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ جَاءَتْ أَمْرَأَةٌ مِنْ خَثَمٍ

وفيه تشبيه ماختلف فيه واشكل بما اتفق عليه وفيه أنه يستحب للمفتي التنبيه على وجه الدليل إذا ترتب  
 على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المستفتى وادعى لادعائه وفيه أن وفاة الدين المألى عن الميت كان  
 معلوما عندهم مقررًا ولهذا حسن الإلحاق به وفيه أجزاء الحج عن الميت وفيه اختلاف فروى سعيد  
 ابن منصور وغيره عن ابن عمر بإسناد صحيح لا يبيح أحد عن أحد ونحوه عن مالك والليث وعن مالك أيضا أن  
 أوصي بذلك فليحج عنه والافلاوسيانى البحث في ذلك في الباب الذي يليه (قوله اكنت قاضيته) كذا للاكثر  
 بضمير يعود على الدين وللكشميهني قاضية بوزن فاعلة على حذف المفعول وفيه أن مات وعليه حج وجب على  
 وليه أن يجزئ من حج عنه من رأس ماله كما أن عليه قضاء ديونه فقد أجمعوا على أن دين الأدمى من رأس المال فكذلك  
 ما شبه به في القضاء ويلحق بالحج كل حق ثبت في ذمته من كفارة أو نذر أو زكاة وغير ذلك وفي قوله فالله أحق بالوفاة  
 دليل على أنه مقدم على دين الأدمى وهو أحد أقوال الشافعي وقيل بالعكس وقيل لها سواء قال الطيب في الحديث  
 أشعار بأن المسؤل عنه خلف مالا فآخيره النبي ﷺ أن حق الله مقدم على حق العباد وأوجب عليه الحج عنه والجامع  
 علة المالية (قلت) ولم يصح في الجواب المذكور أن يكون خلف مالا كما زعم لأن قوله اكنت قاضيته أعم من أن يكون  
 المراد مالا خلفه أو تبرعا \* (قوله باب الحج عن لا يستطيع الثبوت على الراحلة) أى من الأحياء خلافا لما لك في ذلك  
 ولن قال لا يبيح أحد عن أحد مطلقا كابن عمر وقيل ابن المنذر وغيره الإجماع على أنه لا يجوز أن يستتبع من يقدر  
 عن الحج بنفسه في الحج الواجب وأما النفل فيجوز عندنا حنيعة خلافا للشافعي وعن أحمد روايتان (قوله عن  
 ابن شهاب عن سليمان) في رواية الترمذي من طريق روح عن ابن جريج اخبرني ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار  
 (قوله عن ابن عباس) في رواية شعيب الآتية في الاستئذان عن ابن شهاب اخبرني سليمان اخبرني عبد الله بن عباس (قوله  
 عن الفضل بن عباس) كذا قال ابن جريج وتابعه معمر وخالقهما مالك وأكثر الراوة عن الزهري فلم يقولوا فيه  
 عن الفضل وروي ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس اخبرني حصين بن عوف الخثعمي قال  
 قلت يارسول الله أن ابني أدركه الحج ولا يستطيع أن يحج الحديث قال الترمذي سألت مجاهد بن عبد الله البخاري عن هذا فقال  
 أصبح شيء فيه ما روى ابن عباس عن الفضل قال فيحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل ومن غيره ثم رواه  
 بغير واسطة اه وانما رجح البخاري الرواية عن الفضل لأنه كان ردف النبي ﷺ حينئذ وكان ابن عباس قد تقدم  
 من مزدلفة الى منى مع الضعفة كاسيأتي بعدياب وقد سبق في باب التلبية والتكبير من طريق عطاء عن ابن عباس أن  
 النبي ﷺ اردف الفضل فأخبر الفضل أنه لم يزل يلي حتى رمى الجمرة فكان الفضل حدث اخاه بما شاهد في تلك الحالة  
 ويحتمل أن يكون سؤال الخثعمية وقع بعد رمي جمره العقبة فحضره ابن عباس فقلعه تارة عن أخيه لكونه صاحب  
 القصة وتارة عما شاهدوه يؤيد ذلك ما وقع عند الترمذي وأحمد وأبنة عبد الله والطبري من حديث علي بن مبادي عن أبي السؤال  
 المذكور وقع عند المنحر بعد الفراغ من الرمي وأن العباس كان شاهدا ولقط أحمد عندهم من طريق عبيد الله بن  
 أبي رافع عن علي قال وقف رسول الله ﷺ بعرفة فقال هذه عرفة وهو الموقف فذكر الحديث وفيه ثم أتى الجمره  
 فرماها ثم أتى المنحر فقال هذا المنحر وكل مني منحر واستفتته وفي رواية عبد الله ثم جاءه جارية شابة من خثعم فقالت  
 أن ابني شيخ كبير قد أدركته فريضة الله في الحج أفيجزى أن أحج عنه قال حجي عن أهلك قال ولوى عن الفضل

عَلِمَ حَبَّةَ الْوَدَّاعِ قَالَتْ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَعْلِيحُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الرَّاحِلَةِ قَوْلُ يَنْفِي عَنْهُ أَنْ أَحْجُ عَنْهُ قَالَ نَسَمُ بِأَبٍ حَجَّ الْمَرْأَةَ عَنِ الرَّجُلِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَتْ أَمْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِهِ فَجَبَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ لِإِبْنِهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ فَجَبَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِصَرَفِ وَجْهِ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ فَقَالَتْ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ أَذْرَكَتْ أَبِي

قَالَ الْعَبَّاسُ يَارَسُولَ اللَّهِ لَوِيتُ عَنَّا ابْنَ عَمِّكَ قَالَ رَأَيْتُ شَابَا وَشَابَةَ فَلَمْ أَمْنِ عَلَيْهِمَا الشَّيْطَانُ وَظَاهَرَ هَذَا أَنَّ الْعَبَّاسَ كَانَ حَاضِرًا لِقَوْلِكَ فَلَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ أَيْضًا كَانَ مَعَهُ (تَنْبِيهُ) لَمْ يَسْقِ الْمَصْنَفُ لِقَوْلِ رَوَاةِ ابْنِ جَرِيرٍ بَلْ تَحْوِلُ إِلَى اسْتِثْنَاءِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ وَسَاقِ الْحَدِيثِ عَلَى لَفْظِهِ كَمَا دَنَى وَبَقِيَّةُ حَدِيثِ ابْنِ جَرِيرٍ أَنَّ أَمْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ أَنْ أَبَى أَدْرَكَتُ الْحَجَّ وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَرْكَبَ الْعَبْرَ فَأَحْجَجَ عَنْهُ قَالَ حَجَّيْ عَنْهُ أَخْرَجَهُ أَبُو مُسْلَمٍ الْكَلْبِيُّ عَنْ أَبِي حَاصِمٍ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ وَالطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَبِي مُسْلَمٍ كَذَلِكَ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ فَقَالَ أَنَّ أَمْرَأَةً مِنْ خَتَمِ قَالَتْ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ عَلَيْهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ الْحَدِيثِ (قَوْلُهُ طَلَمَ حَبَّةَ الْوَدَّاعِ) فِي رَوَاةِ شُعَيْبِ الْآتِيَةِ فِي الْاسْتِثْنَاءِ يَوْمَ النُّحْرِ وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ غَدَاةَ جَمْعٍ وَسَيَّاتِي هَيْكَلَهُ عَلَيْهِ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ \* (قَوْلُهُ بِأَبٍ حَجَّ الْمَرْأَةَ عَنِ الرَّجُلِ) تَقْدِمُ قَوْلَ الْخَلَّافِ فِيهِ قَبْلَ بَابِ (قَوْلُهُ كَانَ الْفَضْلُ) يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ وَهُوَ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ وَكَانَ أَكْبَرَ وَلَدِ الْعَبَّاسِ وَبِهِ كَانَ يَكْنَى (قَوْلُهُ رَدِيفٌ) زَادَ شُعَيْبٌ عَلَى عَجْزِ رَاحِلَتِهِ (قَوْلُهُ غَدَاةَ أَمْرَأَةٍ مِنْ خَتَمٍ) يَفْتَحُ الْمَجْمُوعَةَ وَسُكُونُ الْمَثَلَةِ قَبِيلَةٌ مَشْهُورَةٌ (قَوْلُهُ جَبَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا) فِي رَوَاةِ شُعَيْبٍ وَكَانَ الْفَضْلُ رَجُلًا وَضِيًّا أَيْ جَمِيلًا وَأَقْبَلَتْ أَمْرَأَةٌ مِنْ خَتَمٍ وَضِيْفَةٌ فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَاعْجَبَهُ حُسْنُهَا (قَوْلُهُ بِصَرَفِ وَجْهِ الْفَضْلِ) فِي رَوَاةِ شُعَيْبٍ فَاتَّفَقَتِ النَّبِيُّ ﷺ وَالْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا فَأَخْلَفَ يَدَهُ فَأَخَذَ بِذِقَنِ الْفَضْلِ قَدَفَ وَجْهَهُ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهَا وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثٍ عَلَى غُلُوِي عَنَّا الْفَضْلُ وَوَقَعَ فِي رَوَاةِ الطَّبْرِيِّ فِي حَدِيثٍ عَلَى وَكَانَ الْفَضْلُ غُلَامًا جَمِيلًا فَذَا جَاءَتْ الْجَارِيَةُ مِنْ هَذَا الشَّقِّ صَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ فَذَا جَاءَتْ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ صَرَفَ وَجْهَهُ عَنْهُ وَقَالَ فِي آخِرِهِ رَأَيْتُ غُلَامًا حَدَّثَا وَجَارِيَةً حَدَّثَتْ نَفْسِي أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَهُمَا الشَّيْطَانُ (قَوْلُهُ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا) فِي رَوَاةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَشُعَيْبٍ أَنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ وَفِي رَوَاةِ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي اسْحَقَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ ابْنَ أَدْرَكَتُ الْحَجَّ وَاتَّفَقَتِ الرِّوَايَاتُ كُلُّهَا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَلَى أَنَّ السَّائِلَةَ كَانَتْ أَمْرَأَةً وَأَنَّهَا سَأَلَتْ عَنْ إِبْنِهَا وَخَالَفَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي اسْحَقَ عَنْ سُلَيْمَانَ فَاتَّفَقَ الرِّوَاةُ عَنْهُ عَلَى أَنَّ السَّائِلَ رَجُلٌ ثُمَّ اخْتَلَفُوا عَلَيْهِ فِي اسْتِثْنَاءِ وَهَنِهِ لِمَا اسْتَدَّاهُ فَقَالَ هَشِيمٌ عَنْهُ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَ جَدُّ بْنُ سِيرٍ عَنْهُ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنِ الْفَضْلِ أَخْرَجَهُمَا النَّسَائِيُّ وَقَالَ ابْنُ عُلْيَةَ عَنْهُ عَنْ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ أَمَّا الْفَضْلُ وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ فَخَرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَمَّا ابْنُ قَالَ هَشِيمٌ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ فَقَالَ إِنَّ أَيْمَاتٍ وَقَالَ ابْنُ سِيرٍ بَيْنَ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ إِنَّ أَيْمَةً عَجُوزَ كَبِيرَةٍ وَقَالَ ابْنُ عُلْيَةَ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ إِنَّ ابْنَ أَوْ أَيْمَةً وَخَالَفَ الْجَمِيعَ مَعَهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي اسْحَقَ فَقَالَ فِي رَوَاةِ أَنَّ أَمْرَأَةً سَأَلَتْ عَنْ أَمْرِهَا وَهَذَا لِاخْتِلَافِ كُلِّهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ فَاجْتَبَيْنَا أَنْ نَنْظُرَ فِي سِيَاقِ غَيْرِهِ فَذَا كَرِبَ قَدْ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ حَصِينِ بْنِ عَوْفٍ الْخُثَمِيُّ قَالَ قُلْتُ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَى أَدْرَكَتُ الْحَجَّ وَإِذَا عَطَا الْخُرْسَانِي قَدَرِي عَنْ أَبِي الْغَوْثِ بْنِ حَصِينِ الْخُثَمِيِّ أَنَّهُ اسْتَفْتَى النَّبِيَّ ﷺ عَنْ حَبَّةٍ كَانَتْ عَلَى إِيَّاهِ أَخْرَجَهُمَا ابْنُ مَاجَةَ وَالرَّوَاةُ الْأُولَى أَقْوَى اسْتَدَّاهُ وَهَذَا وَافَقَ رَوَاةَ هَشِيمٍ فِي أَنَّ السَّائِلَ عَنْ ذَلِكَ رَجُلٌ سَأَلَ عَنْ أَيْمَةٍ وَوَأَفَقَهُ مَا رَوَى الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ عَنِ الْفَضْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَى شَيْخٌ كَبِيرٌ وَوَأَفَقَهُمَا مَرَّسِلَ الْحَسَنِ عِنْدَ ابْنِ خَزِيمَةَ فَانْخَرَجَهُ

شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَنْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ أَفَأَحْجَ عَنْهُ قَالَ نَعَمْ وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ

من طريق عوف عن الحسن قال بلغني أن رسول الله ﷺ أتاه رجل فقال إن أبي شيخ كبير أدرك الإسلام لم يحج الحديث ثم ساقه من طريق عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قاله مثله إلا أنه قال أن السائل سأل عن أمه (قلت) وهذا يوافق رواية ابن سيرين أيضا عن يحيى بن أبي اسحق كما تقدم والذي يظهر لي من مجموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت أيضا المسؤول عنه أبو الرجل وأمهم جميعا ويقرب ذلك ما رواه أبو يعلب بإسناد قوي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال كنت ردفت النبي ﷺ وأعرابي معه بنت له حسناء فجعل الأعرابي يعرضوها لرسول الله ﷺ رجاء أن يتزوجها وجعلت التفت إليها وتأخذ النبي ﷺ براسي فلوبه فكان يلي حتى رمى حجرة العقبة فعلى هذا فقول الشابة أن أبي لها أراد أن يتزوجها فلما لم يرضها سأل أبوها عن أبيه ولا مانع أن يسأل أيضا عن أمه وتحصل من هذه الروايات أن اسم الرجل حصين بن عوف الخثعمي وأما ما وقع في الرواية الأخرى أنه أبو الغوث بن حصين فإن أسنادها ضعيف ولعله كان فيه عن أبي الغوث حصين فزيد في الرواية ابن أوان أبا الغوث أيضا كان مع أبيه حصين فسأل كما سأل أبوه وأخته والله أعلم ووقع السؤال عن هذه المسئلة من شخص آخر وهو أبو رزين ففتح الزاء وكسر الزاي العقيلي بالتصغير واسمه لقيط بن عامر ففي السنن وصحيح ابن خزيمة وغيرهما من حديثه أنه قال يارسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة قال حج عن أهلك واعتمر وهذه قصة أخرى ومن وحديثها وبين حديث الخثعمي فقد احدثت كلف (قوله شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة) قال الطبري شيخا حال ولا يثبت صفة له ويحتمل أن يكون حالا أيضا ويكون من الأحوال المتداخلة والمعنى أنه وجب عليه الحج بان أسلم وهو بهذه الصفة وقوله لا يثبت وقع في رواية عبد العزيز وشعيب لا يستطيع أن يستوي وفي رواية ابن عينة لا يستمسك على الرحل وفي رواية يحيى ابن أبي اسحق من الزيادة وأن شدته خشيت أن يموت وكذا في مرسل الحسن وحديث أبي هريرة عن عبد ابن خزيمة يلفظ وأن شدته بالجل على الراحلة خشيت أن أقتله وهذا يفهم منه أن قدر على غير هذين الأمرين من الثبوت على الراحلة أو الأمان عليه من الأذى لوربط لم يرخص له في الحج عنه كمن يقدر على حمل موطأ الخلفه (قوله أفأحج عنه) أي يجوز لي أن أتوب عنه فأحج عنه لأن ما بعد التاء الداخلة عليها الهزمة معطوف على مقدر وفي رواية عبد العزيز وشعيب فهل يقضى عنه وفي حديث علي هل يجزئ عنه (قوله قال نعم) في حديث أبي هريرة فقال أحجج عن أهلك وفي هذا الحديث من الفوائد جواز الحج عن الغير واستدل الكوفيون بعمومه على جواز حجة حج من لم يحج نياة عن غيره ومخالفتهم الجمهور فخصوه بمن حج عن نفسه واستدلوا بما في السنن وصحيح ابن خزيمة وغيره من حديث ابن عباس أيضا أن النبي ﷺ رأى رجلا يلي عن شربة فقال أحججت عن نفسك فقال لا قال هذ عن نفسك ثم أحجج عن شربة واستدل به على الاستطاعة تكون بالغير كما تكون بالنفس وعكس بعض المالكية فقال من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب وأجابوا عن حديث الباب بأن ذلك وقع من السائل على جهة التبرع وليس في شيء من طرقه تصريح بالوجوب وبأنها عبادة بدنية فلا تصح النية فيها كالصلاة وقد نقل الطبري وغيره الإجماع على أن النية لا تدخل في الصلاة قالوا ولأن العبادات فرضت على جهة الابتلاء وهو لا يوجد في العبادات البدنية إلا بتأهب البدن فيه يظهر الانقياد والتفوق بخلاف الزكاة فإن الابتلاء فيها ينقص المال وهو حاصل بالنفس والغير وأجيب بان قياس الحج على الصلاة لا يصح لأن عبادة الحج مالية بدنية معافلا يترجح إحاقها بالصلاة على إلحاقها بالزكاة ولهذا قال المازري من غلب حكم البدن في الحج الحق به بالصلاة ومن غلب حكم المال الحق به بالصدقة وقد أجاز المالكية الحج عن الغير إذا أوصى به ولم يجزوا ذلك في الصلاة وبأن حصر الابتلاء في المباشرة ممنوع لانه لا يوجد في الأمر من بذله المال في الأجرة وقال عياض لأحجة للسخاف في حديث الباب لأن قوله إن فرضة الله على عباده ألغى معناه أن

## باب حَجِّ الصَّيَّانِ حَدَّثَنَا أَبُو الثَّمَنَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ قَالَ سَمِعْتُ

الزَّاهِدَ عَمَّادَهُ بِالْحَجِّ الَّذِي وَقَعَ بِشَرْطِ الْإِسْتِطَاعَةِ صَادَفَ أَيَّ بَصْفَةٍ مِنْ لَا يَسْتَطِيعُ قَهْلَ أَحَجِّ عَنْهُ أَى هَلْ يَجُوزُ لِي ذَلِكَ أَوْ هَلْ فِيهِ أَجْرٌ وَمَعْنَى قَالَتْ نَمَّ وَتَقَبَّ بِأَن فِي بَعْضِ طُرُقِهِ التَّصَرُّعُ بِالسُّؤَالِ عَنِ الْأَجْزَاءِ فَيَتِمُّ الْإِسْتِدْلَالُ وَتَقْدِمُ فِي بَعْضِ طُرُقِ مُسْلِمٍ أَنَّ عَلَيْهِ فَرِيضَةَ اللَّهِ فِي الْحَجِّ وَلَا حُدُودَ فِي رَوَايَةِ الْحَجِّ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ وَادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ مَخْتَصَةٌ بِالْخُصْمَةِ كَمَا خُصَّ سَالِمُ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ بِمَجَازِ أَرْضَاعِ الْكَبِيرِ حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَتَقَبَّ بِأَن الْأَصْلَ عَدَمُ الْخُصُومَةِ وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بِإِرْوَاةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ صَاحِبِ الْوَأَضَحَةِ بِاسْتِنَادَيْنِ مِنْ مَرْسَلَيْنِ فَزَادَ فِي الْحَدِيثِ حَجَّ عَنْهُ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ وَلَا حُجَّةٌ فِيهِ لِنُصْفِ الْإِسْنَادَيْنِ مَعَ أَرْسَالِهِمَا وَقَدْ عَارَضَهُ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الْجَهَنِيَةِ الْمَاضِي فِي الْبَابِ أَقْبَضُوا إِلَهُ قَاتِلَهُ أَحَقُّ بِالْوَقَاةِ وَادَّعَى آخَرُونَ مِنْهُمْ أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالْأَبْنَاءِ بِحُجِّ عَنْ أَبِيهِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ جُودٌ وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَأَيْتُ مَا أَنَّ ظَاهَرَ حَدِيثِ الْخُصْمَةِ غَالَفَ لظَاهَرِ الْقُرْآنِ فَرَحَّحَ ظَاهَرَ الْقُرْآنِ وَلَا شَكَّ فِي تَرْجِيحِهِ مِنْ جِهَةِ تَوَاتُرِهِ مِنْ جِهَةِ الْقَوْلِ الَّذِي كُرِّرَ قَوْلُ امْرَأَةٍ ظَلَمْتُ لَنَا قَالُ وَلَا يُقَالُ قَدْ أَجَابَهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى سُؤَالِهَا وَلَوْ كَانَ ظَنُّهَا غُلَطًا لَيُنَبِّئُهَا لَهَا لَهَا قَوْلُهَا عَنِ الْإِجَابَةِ عَنْ قَوْلِهَا أَنَا حَجَّ عَنْهُ قَالَ حَجَّي عَنْهُ لَأَرَى مِنْ حُرْصَةٍ عَلَى إِصْلَاحِ الْخَيْرِ وَالتَّوَابِ لَا يَبْهَاهُ وَتَقَبَّ بِأَن فِي تَحْرِيرِ النَّبِيِّ ﷺ لِمَا عُلِّقَ ذَلِكَ حِجَّةٌ ظَاهِرَةٌ وَأَمَّا إِرْوَاةُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَزَادَ فِي الْحَدِيثِ حَجَّ عَنْ أَبِيكَ قَالَتْ لَمْ يَزِدْهُ خَيْرًا لَمْ يَزِدْهُ شَرًّا قَدْ جُزِمَ الْخَفَاطُ بِأَنَّهَا رَوَايَةُ شَاذَةٌ وَعَلَى تَقْدِيرِ مَحْتَمَلِهَا حُجَّةٌ فِيهَا لِلْمُخَالَفِ وَمِنْ فُرُوعِ الْمَسْئَلَةِ أَنَّ لِفِرْقٍ بَيْنَ مَنْ اسْتَقْرَأَ الْوُجُوبَ فِي ذِمَّتِهِ قَبْلَ الْعُضْبِ أَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِعُضْبِهِ وَلِلْجُمْهُورِ ظَاهِرُ قِصَّةِ الْخُصْمَةِ وَأَنَّ مَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ وَقَعَ الْحَجُّ عَنِ الْمُسْتَنْتَبِ خِلَافًا لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ فَقَالَ يَهْجُ عَنْ الْمُبَاشَرِ وَلِلْمُحْجُوجِ عَنْهُ أَجْرٌ لِقَعْدَةِ وَخُفُوفِهَا إِذَا عَوِيَ الْمُضْطَرُّ فَقَالَ الْجُمْهُورُ لَا يَجُزُّهُ لَأنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ يُمْكِنُ مِيؤَسَامَتُهُ وَقَالَ أَحْمَدُ وَاسْتَحَقَّ لَا تَزِمُهُ الْأَعَادَةُ لِتَلَايُفِ الْغَضَى إِلَى إِيْجَابِ حُجَّتَيْنِ وَاتَّفَقَ مِنْ إِيْجَازِ النَّبَايَةِ فِي الْحَجِّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَجُزُّ فِي الْفَرْضِ الْآخِرِ مَوْتِ أَوْ عُسْبٍ فَلَا يَدْخُلُ الْمَرِيضُ لِأَنَّهُ يَرْجَى رَوْهُ وَلَا الْمَجْنُونُ لِأَنَّهُ يَرْجَى أَفَاقَتَهُ وَلَا الْمَجْبُوسُ لِأَنَّهُ يَرْجَى خُلَاصَتَهُ وَلَا التَّعَقُّرُ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ اسْتِفْنَاؤُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَائِدِ أَيْضًا جَوَازُ الْإِرْتِدَافِ وَسَيَأْتِي مَبْسُوطًا قَبِيلُ كِتَابِ الْأَدَبِ وَارْتِدَافُ الْمَرْأَةِ بِالرَّجُلِ وَتَوَاضُعُ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْزِلَةُ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ مَعَهُ يَأْنِ مَارَكٌ فِي الْآدَمِيِّ مِنَ الشُّهُورِ تَوَجَّهَتْ طِبَاعُهُ عَلَيْهِ مِنَ النَّظَرِ إِلَى الصُّورِ الْحَسَنَةِ وَفِيهِ مَنَعَ النَّظَرَ إِلَى الْأَجْنِيَّاتِ وَغَضَّ الْبَصَرَ قَالَ عِيَاضُ وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ الْإِعْتِدَاسُ بِالْفَتْنَةِ قَالَ وَعِنْدِي أَنَّهُ فَعَلَهُ ﷺ إِذْ غَطَّى وَجْهَهُ الْفَضْلُ الْبَلْغَمُ مِنَ الْقَوْلِ ثُمَّ قَالَ لَمَّا لَمَّا الْفَضْلُ لَمْ يَنْظُرْ نَظَرَ ابْنِ كَرٍ بَلْ خَشِيَ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَلَّ إِلَى ذَلِكَ أَوْ كَانَ قَبْلَ زَوَلِ الْأَمْرِ بِأَدَاءِ الْجَلَابِيبِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ التَّضَرُّعُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ خَشْيَةُ الْفَتْنَةِ وَجَوَازُ كَلَامِ الْمَرْأَةِ وَسَمَاعُ صَوْتِهَا لِلْإِجَابَةِ عِنْدَ الْضَّرُورَةِ كَالِاسْتِفْتَاءِ عَنِ الْعِلْمِ وَالتَّضَرُّعِ فِي الْحُكْمِ وَالْعَامَلَةِ وَفِيهِ أَنْ أَحْرَامَ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهٍهَا فَيَجُوزُ لَهَا كَشْفُهُ فِي الْأَحْرَامِ وَرَوَى أَحْمَدُ وَابْنُ خَزِيمَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْفَضْلِ حِينَ غَطَّى وَجْهَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ هَذَا يَوْمٌ مِنْ مَلِكٍ فِيهِ سَمِعُهُ وَبَصَرُهُ وَلِسَانُهُ وَقَرَلُهُ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا النَّبَايَةُ فِي السُّؤَالِ عَنِ الْعِلْمِ حَتَّى مِنَ الْمَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ وَأَنَّ الْمَرْأَةَ تَحْجُّ بِغَيْرِ حَرَمٍ وَأَنَّ الْحَرَمَ لَيْسَ مِنَ السَّبِيلِ الْمَشْتَرَطِ فِي الْحَجِّ لَكِنِ الَّذِي تَقْدُمُ مِنْ أَنَّهَا كَانَتْ مَعَ أَبِهَا قَدِيرِدَ عَلَى ذَلِكَ وَفِيهِ رِوَايَاتُ الْوَالِدَيْنِ وَالْإِعْتِمَادُ بِإِمْرَأَتِهَا وَالْقِيَامُ بِمَا لِحَمَاهَا مِنْ قَضَاءِ دِينٍ وَخِدْمَةِ وَهَقَّةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا وَاسْتَدْلَلَ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمَرْغُورَ وَاجِبَةٌ لَكُونِ الْخُصْمَةِ لَمْ تَذْكُرْهَا وَلَا حُجَّةٌ فِيهِ لِأَنَّ مَجْرَدَ تَرْكِ السُّؤَالِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ لِاسْتِفَادَةِ ذَلِكَ مِنْ حُكْمِ الْحَجِّ وَلَا حَتَّى أَنْ يَكُونَ أَبُوهَا قَدْ اعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ عَلَى أَنَّ السُّؤَالَ عَنِ الْحَجِّ وَالْعَمَرَةِ قَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي زَيْدٍ كَمَا قَدَّمَ وَقَالَ ابْنُ الْعَرِيِّ حَدِيثُ الْخُصْمَةِ أَصْلٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صَحَّتِهِ فِي الْحَجِّ خَارِجٌ عَنِ الْقَاعِدَةِ الْمُسْتَقَرَّةِ فِي الشَّرْعِ مِنْ أَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ الْإِمَاسِي رَقْمَانِ اللَّهُ فِي اسْتِدْرَاكِ مَا فَرَّقَ فِيهِ الْمَرْءُ بَوْلَهُ وَمَالَهُ وَتَقَعْبَانَهُ يُمْكِنُ أَنْ يَدْخُلَ فِي هَوْمِ السَّحْيِ وَبِأَنِّ عَوْمِ السَّحْيِ فِي الْآيَةِ مَخْصُوصٌ أَتَقَا \* (قَوْلُهُ بِأَبِ حَجِّ الصَّيَّانِ) أَيِ مَشْرُوعِيَّتِهِ وَكَانَ

ابن عباس رضي الله عنهما يقول بعثني النبي ﷺ في الثقل من نعمه ليبلغنا حديثنا اسحق أخبرنا  
يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن عمة أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن  
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال أقبلت وقد ناهزت الحلم أسير على أتان لي ورسول الله ﷺ قائم  
يُصَلِّيُ عِنْدِي حَقَّ سِرِّتٍ يَنْ يَدِي بَعْضُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ نَزَلْتُ عَنْهَا فَرَمَتُ فَصَنَّتْ مَعَ النَّاسِ وَرَأَى  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عِنْدِي فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ  
حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ حَجَّ بِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
وَأَنَا ابْنُ سَعْدٍ سَمِعْنَا حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ الْجَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ  
سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ لِلْسَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ وَكَانَ قَدْ حَجَّ بِي فِي تَقْلِي النَّبِيِّ ﷺ

الحديث الصريح فيه ليس على شرط المصنف وهو ما رواه مسلم من طريق كريب عن ابن عباس قال رفعت امرأة  
صبيها فقالت يا رسول الله ألهذا حج قال نعم ولك أجر قال ابن بطال أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي  
حتى يبلغ إلا أنه إذا حج به كان له تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح إحرامه ولا يلزمه شيء بفعل شيء من  
محظورات الإحرام وإنما يحج به على جهة التدريب وشذ بعضهم فقال إذا حج الصبي أجزاء ذلك عن حجة الإسلام  
لظاهر قوله نعم في جواب ألهذا حج وقال الطحاوي لأحجة فيه لذلك بل فيه حجة علي من زعم أنه لا حج له  
لأن ابن عباس رأى الحديث قال إنما غلام حج به أهله ثم بلغ فعله حجة أخرى ثم ساقه بإسناد صحيح  
ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث (أحدها) حديث ابن عباس قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم  
في الثقل بفتح المثلثة والقاف ويجوز اسكانها أي الامتعة وقد تقدم الكلام عليه في باب من قدم ضبعة أهله  
ووجه الدلالة منه هنا أن ابن عباس كان دون البلوغ ولهذا التنكية أردفه المصنف بحديثه الآخر المصرح فيه بأنه  
كان حينئذ قد قارب الاحتلام ثم بين بالطريق المعلقة أن ذلك وقع في حجة الوداع وقد تقدم الكلام عليه في باب متى  
يصح سماع الصغير من كتاب العلم وفي باب ستره المصلي من كتاب الصلاة وقوله فيه حدثنا اسحق بن عيسى وابن  
السكن بن منصور وقد أخرجه اسحق بن راهويه في مسنده عن يعقوب أيضا ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج  
لكن رجح كونه ابن منصور ابن راهويه لا يعبر عن مشايخه إلا بصيغة أخبرنا ورواية يونس المعلقة وصلها مسلم  
من طريق ابن وهب عنه ولفظه أنه أقبل يسير على حمار ورسول الله ﷺ يصلي عني في حجة الوداع الحديث  
وهو الثاني في الحديث الثالث (قوله عن محمد بن يوسف) في رواية الاسماعيلي حدثنا عبد بن يوسف وهو الكندي  
حفيد شيخه السائب وقيل سبطه وقيل ابن أخيه عبد الله بن يزيد والسائب بن يزيد بن عبد الله بن سعيد بن ثمامة بن الأسود  
الكندي حليف بني عبد شمس ويعرف بابن اخت النمر والنمر رجل حضرمي (قوله حج بي) كذا الأكثر يضم أوله  
على البناء لسلام يسم فاعله وقال ابن سعد عن الواقدي عن حاتم حجت بي أي ولما كهي من وجه آخر عن محمد بن  
يوسف عن السائب حج بي أبي ويجمع بينهما بأنه كان مع أبويه زاد الترمذي عن قتيبة عن حاتم في حجة الوداع (قوله  
عن الجعيد) بالجيم مصفرا والقاسم بن مالك هو الزني (قوله سمعت عمر بن عبد العزيز يقول للسائب بن يزيد وكان  
السائب قد حج به في ثقل النبي ﷺ) لم يذكر مقول عمر ولا جواب السائب وكان قد سأله عن قدر المذنب فسأني  
في الكفارات عن عثمان بن أبي شيبة عن القاسم بن مالك بهذا الإسناد كان الصاع على عهد رسول الله ﷺ مد وتلنا  
فزيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز زاد الاسماعيلي من هذا الوجه قال السائب وقد حج بي في ثقل النبي ﷺ وأنا  
غلام وقال الكرماني اللام في قوله للسائب للتعليل أي سمعت عمر يقول لأجل السائب والمقول وكان السائب الخ كذا

**باب حَجِّ الْكِنَاءِ وَقَالَ ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَذِينَ عَنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
لِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا قَبِمَتْ مَعَهُنَّ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ**

قَالَ وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ وَسَيَأْتِي لِسَابِ تَرْجَمَةِ الْكَلَامِ عَلَى خَاتَمِ النَّبُوَّةِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى \* (قوله باب حج النساء) أي هل  
يشترط فيه قدر زائد على حج الرجال أولانهم أورد المصنف فيه عدة أحاديث \* (قوله وقال لي أحمد بن محمد  
حدثنا إبراهيم عن أبيه عن جده قالوا ذن عمر) أي ابن الخطاب (لأزواج النبي ﷺ) في آخر حجة حجبها فبمت  
صحن عثمان بن عفان وعبد الرحمن (كذا أورد مختصرا ولم يستخرجه الأساعيلي ولا أبو نعيم ونقل الحميدي عن البرقاني  
أن إبراهيم هو ابن عبد الرحمن بن عوف قال الحميدي وفيه نظر ولم يذكره أبو مسعود انتهى والحديث معروف وقد ساقه  
ابن سعد والبيهقي مطولا وجعل مغلطاي تنظير الحميدي راجعا إلى نسبة إبراهيم فقال مراد البرقاني بإبراهيم جدار إبراهيم  
للبهم في رواية البخاري فظن الحميدي أنه عين إبراهيم الأول وليس كذلك بل هو جده لأنه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم  
ابن عبد الرحمن بن عوف وقوله وقال لي أحمد بن محمد أي ابن الوليد الأزرق وقوله اذن عمر ظاهره أنه من رواية إبراهيم  
ابن عبد الرحمن بن عوف عن عمر ومن ذكر معه وأدراكه لذلك ممكن لأن عمره آنذاك كان أكثر من عشر سنين وقد  
انت سماعه من عمر يقرب بن أبي شيبة وغيره لكن روى ابن سعد هذا الحديث عن الواقدي عن إبراهيم بن سعد  
عن أبيه عن جده عن عبد الرحمن بن عوف قال أرسلني عمر لكن الواقدي لا يحتاج به فقد رواه البيهقي من طريق  
عبدان وابن سعد أيضا عن الوليد بن عطاء بن الأغر المكي كلاهما عن إبراهيم بن سعد مثل ما قال الأزرق ويحتمل  
أن يكون إبراهيم حفظ أصل القصة وحمل تفاصيلها عن أبيه فلا تتخالف الروايتان ولعل هذا هو التكتة في اقتصار  
البخاري على أصل القصة دون بقية (قوله وعبد الرحمن) زاد عبدان عبد الرحمن بن عوف وكان عثمان ينادي  
الألاد بنو أحد منهم ولا ينظر اليه ومن في الهوادج على الأبل فاذا نزلن انزلن بصدر الشعب فلم يصعد اليه  
أحد ونزل عبد الرحمن وعثمان بذنب الشعب وفي رواية لابن سعد فكان عثمان يسير امامهم وعبد الرحمن خلفهم وفي  
رواية له على هوداجين الطيالة المخضر في أسناده الواقدي وروى ابن سعد أيضا بإسناد صحيح من طريق أبي  
اسحق السبيعي قال رأيت نساء النبي ﷺ حججن في هوداج عليها الطيالة زمن المغيرة أي ابن شعبة والظاهر  
أنه أراد بذلك زمن ولاية المغيرة على الكوفة لما وية وكان ذلك سنة خمس مئتين وأقبلها ولا بن سعد أيضا من حديث أم عبد  
الخرزاعية قالت رأيت عثمان وعبد الرحمن في خلافة عمر حجا بنساء النبي ﷺ فنزلن بقدي فدخلت عليهن وهن ثمان  
وله من حديث عائشة أنهن استأذن عثمان في الحج فقال أنا أحج بكن حج بنا جميعا إلا زينت كانت ماتت والأسودة  
قائما لم تخرج من بيتها بعد النبي ﷺ وروي أبو داود وأحمد بن محمد بن طريق واقد بن أبي واقد الليثي عن أبيه أن النبي  
ﷺ قال لئنسانه في حجة الوداع هذه ثم ظهور الحضر زادا بن سعد من حديث أبي هريرة فكن نساء النبي ﷺ  
بحجبن الأسودة وزينت فقالا لا نخرج كنادية بعد رسول الله ﷺ وإسناد حديث أبي واقد صحيح واغرب المهاب  
فرغم أنهن وضع الرافضة لقصد دم أم المؤمنين عائشة في خروجها إلى العراق للإصلاح بين الناس في قصة وقعة  
الحل وهو أقدم منه على الأحاديث الصحيحة بخير دليل والعذر عن عائشة أنها تأملت الحديث المذكور كما تأوله  
عمرها من صوابها على أن المراد بذلك أنه لا يجب عليهن غير تلك الحجة وتأيد ذلك عندها بقوله ﷺ لكن  
أفضل الجهاد الحج والعمرة ومن ثم عقبه المصنف بهذا الحديث في هذا الباب وكان عمر رضي الله عنه كان متوافقا في  
ذلك ثم ظهر له الجواز فاذن لمن وتبعه على ذلك من ذكر من الصحابة ومن في عصره من غير تكبر وروى ابن سعد  
من مرسل أبي جعفر الباقر قال منع عمر وأج النبي ﷺ الحج والعمرة ومن طريق أمدة عن عائشة قالت منعنا  
عمر الحج والعمرة حتى إذا كان آخر عام فاذن لنا وهو موافق لحديث الباب وفيه زيادة على ما في مرسل أبي جعفر وهو

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاحِدِ حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا تَنْزَوُا وَتُجَاهِدُ مَعَكُمْ فَقَالَ لَكِنَّ أَحْسَنَ الْجِهَادِ وَأَجْمَلَ الْحُجِّ حَجٌّ مَبْرُورٌ قَالَتْ عَائِشَةُ ، فَلَا أَدْعُ الْحُجَّ بَعْدَ إِذْ سَيِّفْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُمَرَ

محول على ما ذكرناه واستدل به على جواز حج المرأة بغير محرم وسيأتى البحث فيه في الكلام على الحديث الثالث ﴿ تكملة ﴾ روى عمر بن شبة هذا الحديث عن سليمان بن داود الهاشمي عن إبراهيم بن سعد بإسناد آخر فقال عن الزهري عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن أم كلثوم بنت أبي بكر عن عائشة أن عمر أذن لأزواج النبي ﷺ فخرجن في آخر حجة حجهما عمر فلما راحل عمر من الحصبية من آخر الليل أقبل رجل فسلم وقال أين كان أمير المؤمنين ينزل فقال له قائل وأنا سمع هذا كان منزله فأنافخ في منزل عمر ثم رفع عقبيه بغنى عليك سلام من أمير وباركت \* بدالله في ذلك الادب الممزق

الآيات قالت عائشة فقلت لهم اعلموا لي علم هذا الرجل فذهبوا فلم يروا أحدا فكانت عائشة تقول اني لاحسبه من الجن \* الحديث الثاني ( قوله حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد ( قوله عن عائشة ) في رواية زائدة عن حبيب عند الاسماعيلي حدثني عائشة ( قوله الانزوا أو يجاهد ) هذا شك من الراوى وهو مسدد شيخ البخاري وقد رواه أبو كامل عن أبي عوانة شيخ مسدد بلفظ الانزوا معكم أخرجه الاسماعيلي وأغرب السكراني فقال ليس الغزو والجهاد بمعنى واحد فالغزو القصد الي القتال والجهاد بذل النفس في القتال قال أوز كرانى تأكيذا للاول اه وكأنه ظن ان الالف تعلق بغزو فشرح على ان الجهاد معطوف على الغزو بالواو أو جعل أو بمعنى الواو وقد أخرجه النسائي من طريق جرير عن حبيب بلفظ الانخرج فنجاهدمعك ولا بن خزيمة من طريق زائدة عن حبيب مثله زاد فانا نجهد الجهاد أفضل الاعمال وللإسماعيلي من طريق أبي بكر بن عياش عن حبيب لوجاهدنا معك قال لا جاهد ولكن حج مبرور وقد تقدم في أوائل الحج من طريق خالد عن حبيب بلفظ نرى الجهاد أفضل العمل فظهر ان التباين بين اللفظين من الرواة فيقوي ان اول الشك ( قوله لكن احسن الجهاد ) تقدم نقل الخلاف في توجيهه في أوائل الحج وهل هو بلفظ الاستثناء أو بلفظ خطاب النسوة ( قوله الحج حج مبرور ) في رواية جرير حج البيت وسيأتى في الجهاد من وجه آخر عن عائشة بنت طلحة بلفظ استأذنه نساءه في الجهاد فقال يكفيك الحج ولا بن ماجه من طريق محمد بن فضيل عن حبيب قلت يا رسول الله على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة قال ابن بطال زعم بعض من ينقص عائشة في قصة الجبل أن قوله تعالى وقرن في يوتيكن يقتضى تحريم السفر عليهن قال وهذا الحديث يرد عليهم لانه قال لكن أفضل الجهاد فدل على أنهن جهاد غير الحج والحج أفضل منه اه ويحتمل أن يكون المراد بقوله لا في جواب قوله الانخرج فنجاهدمعك اى ليس ذلك واجبا عليكن كما وجب على الرجال ولم يرد بذلك تحريم عليهن فقد ثبت في حديث أم عطية انهن كن يخرجن فيداوين الجرحى وفهمت عائشة ومن وافقها من هذا الترغيب في الحج اباحة تكرر الجهاد وخص به عموم قوله هذه ثم ظهور الحصر وقوله تعالى وقرن في يوتيكن وكان عمر كان متوقفا في ذلك ثم ظهر له قوة دللها فاذن لهن في آخر خلافته ثم كان عثمان بعده يحج بهن في خلافته أيضا وقد وقف بعضهم عند ظاهر النهى كما تقدم وقال البيهقي في حديث عائشة هذا دليل على أن المراد بحديث أبي واقد وجوب الحج مرة واحدة كالرجال لا النفع من الزيادة وفيه دليل على أن الامر بالقرار في البيوت ليس على سبيل الوجوب واستدل بحديث عائشة هذا على جواز حج المرأة مع من تثق به ولو لم يكن زوجها ولا محرما كما سيأتى في البحث فيه في الذي يليه \* الحديث الثالث ( قوله عن عمرو ) هو ابن دينار

عن أبي سبيرة مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي ﷺ لا تسافر المرأة

(قوله عن أبي سبيرة) كذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج وابن عينة كلاهما عن عمرو بن أبي معبد ولمعرو بهذا الاسناد حديث آخر أخرجه عبد الرزاق وغيره عن ابن عينة عنه عن عكرمة قال جاء رجل الى المدينة فقال لرسول الله ﷺ أين تركت قال على فلاة قال أغلقت عليها بابك مرتين لا تخجن امرأة الا ومعها زوج محرم ورواه عبد الرزاق أيضا عن ابن جريج عن عمرو وأخبرني عكرمة وأبو معبد عن ابن عباس (قلت) والمخفوظ في هذا مرسل عكرمة وفي الآخر رواية أبي معبد عن ابن عباس (قوله لا تسافر المرأة) كذا اطلق السفر وقيدته في حديث أبي سعيد الآتي في الباب فقال مسيرة وبمين ومضى في الصلاة حديث أبي هريرة مقيد بمسيرة يوم وليلة وعنه روايات أخرى وحديث ابن عمر فيه مقيدا بثلاثة أيام وعنه روايت أخرى أيضا وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالمطلق لا اختلاف التقييدات وقال النووي ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة منية عنه الا بالحرم وانما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه وقال ابن المنير وقع الاختلاف في مواطن بحسب السائلين وقال المنذرى يحتمل أن يقال أن اليوم المفرد والليلة المفردة بمعنى اليوم يعني فن اطلق يوما أراد بيلته أو ليلة أراد بيومها وان يكون عند جمعها اشار الى مدة الذهاب والرجوع وعند أفرادها اشار الى قدر ما يقضى فيه الحاجة قال ويحتمل أن يكون هذا كله تمثيلا لاول الاعداد فالיום أول العدد والاثنتان أول الكثير والثلاث أول الجمع وكأنه أشار الى أن مثل هذا في قلة الزمن لا يحل فيه السفر فكيف بما زاد ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قيل ذكر ما دونها فيؤخذ باقل ما ورد في ذلك واقوله الرواية التي فيها ذكر البر بدفعي هذا يتناول السفر طويل السير وقصره ولا يتوقف امتناع سير المرأة على مسافة القصر خلافا للحنيفة وحجتهم أن المنع المقيد بالثلاث متحقق وما عداها مشكوك فيه فيؤخذ بالتيقن ونوقض بان الرواية المطلقة شاملة لكل سفر فينبغي الأخذ بها وطرح ما عداها فانه مشكوك فيه ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص وترك حمل المطلق على المقيد وقد خالفوا ذلك هنا والاختلاف انما وقع في الاحاديث التي وقع فيها التقييد بخلاف حديث الباب فانه لم يختلف على ابن عباس فيه وقرئ سفيان الثوري بين المسافة البعيدة فمنها دون القرية وتمسك احمد بعموم الحديث فقال اذا لم تجد زوجا ومحرمًا لا يجب عليها الحج هذا هو المشهور عنه وعنه رواية أخرى كقول مالك وهو تخصيص الحديث بغير سفر القرية قالوا وهو مخصوص بالاجماع قال البغوي لم يختلفوا في أنه ليس للمرأة السفر في غير الفرض الا مع زوج أو محرم الا كافرة أسأت في دار الحرب أو سيرة تخلصت وزاد غيره وأمرأة انقطعت من الرفقة فوجدتها رجل مامون فانه يجوز له أن يصحبها حتى يلحقها الرفقة قالوا واذا كانت عمومته مخصوصا بالانفاق فليخص منه حجة القرية وأجاب صاحب المغني بانه سفر الضرورة فلا يقاس عليه حالة الاختيار ولا نها تدفع ضراعتنا بحمل ضررتهم ولا كذلك السفر للحج وقد روى الدارقطني وصححه أبو عوانة حديث الباب من طريق ابن جريج عن عمرو وبن دينار بلفظ لا تخجن امرأة الا ومعها زوج محرم فنص في نفس الحديث على منع الحج فكيف يخص من بقية الاسفار والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات وفي قول نكي امرأة واحدة هقة وفي قول قله الكرابيسي وصححه في المذهب تسافر وحدها اذا كان الطريق آمنا وهذا كله في الواجب من حج أو عمره وأغرب الفقهاء فطرده في الاسفار كلها واستحسنه الروائي قال الا انه خلاف النص قلت وهو يعكر على خلاف الذي قلته البغوي آقا واختلفوا هل المحرم وما ذكر معه شرط في وجوب الحج عليها أو شرط في التمكن فلا يمنع الوجوب والاستقرار في الذمة وبعبارة أبي الطيب الطبري منهم الشرائط التي يجب بها الحج على الرجل يجبها على المرأة فاذا أرادت أن تؤديه فلا يجوز لهم الا مع محرم أو زوج أو نسوة ثقات ومن الأدلة على جواز سفر المرأة مع النسوة الثقات اذا أمن الطريق أول احاديث الباب لاهاق عمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف ونساء النبي ﷺ على ذلك وعدم تكثير غيرهم من الصحابة عليهن في ذلك ومن أبي ذلك من أمهات المؤمنين فانما أباه من جهة



الَامْعَ ذِي حَرَمٍ وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا وَمَعَهَا حَرَمٌ قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُخْرَجَ فِي جَيْشٍ كَذَا وَكَذَا وَأَمْرًا نِي تُرِيدُ الْحَيَّ قَالَ

خاصة كما تقدم لامن جهة توقف السفر على الحرم ولعل هذا هو النكتة في إيراد البخاري الحديثين أحدهما عقب الآخر ولم يختلفوا ان النساء كلهن في ذلك سواء الاماهله عن أبي الوليد الباجي انه خصه بشير الجوز التي لا تشهى وكأنه نقله من المشهور في شهود المرأة صلاة الجماعة قال ابن دقيق العيد الذي قاله الباجي تخصيص للعموم بالنظر الي المعنى يعني مع مراعاة الامر الاغلب وتعقبوه بان لكل ساقطة لاقطة والمتعقب راعى الامر النادر وهو الاحباط قال والمتعقب على الباجي يرى جواز سفر المرأة في الامن وحدها فقد نظرا بضاً الى المعنى يعني فليس له أن ينكر على الباجي وأشار بذلك الى الوجه المتقدم والاصح خلافه وقد احتج له بحديث عدي بن حاتم مرفوعاً يوشك ان تخرج الطعنة من الحبرة تؤم البيت لازوج معها الحديث وهو في البخاري وتعقب بأنه بدل على وجود ذلك لاعلى جوازه واجيب بأنه خبر في سياق المدح ورفع منار الاسلام فيحمل على الجواز ومن المستطرف ان المشهور من مذهب من لم يشترط المحرم ان الحج على التراخي ومن مذهب من يشترطه انه حج على الفور وكان المناسب لهذا قول هذا وبالعكس وامامه النوي في شرح حديث جبريل في بيان الامان والاسلام عند قوله ان تدا لامة ربها فليس فيه دلالة على اباحة بيع امهات الاولاد ولا منع بيعهن خلافاً لمن استدل به في كل منهما لانه ليس في كل شيء أخبر النبي ﷺ بأنه يسقي يكون محرماً ولا جائزاً انتهى وهو كما قال لكن القرينة المذكورة تقوى الاستدلال به على الجواز قال ابن دقيق العيد هذه المسئلة تتعلق بالمعنيين اذا تعارضاً فان قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً عام في الرجال والنساء ففقتضاه ان الاستطاعة على السفر اذا وجدت وجب الحج على الجميع وقوله ﷺ لا تسافر المرأة الا مع حرم عام في كل سفر فيدخل فيه الحج فمن أخرجه عنه خص الحديث بعموم الآية ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فيحتاج الى الترجيح من خارج وقد رجح المذهب الثاني بعموم قوله ﷺ لا تمنعوا اماء الله مساجد الله وليس ذلك بمجيد لكونه عاماً في المساجد فيخرج عنه المسجد الذي يحتاج الى السفر بحديث النهي (قوله الامع ذي حرم) أى فيجمل ولم يصرح بذكر الزوج وسيأتى في حديث أبي سعيد في هذا الباب بلفظ ليس معها زوجها أو ذو حرم منها وضابط المحرم عند العلماء من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب مباح لحرمها فخرج بالتأييد أخت الزوجة وعمتها وبالمباح أم الموطوءة بشبهة وبناتها وبمحرماتها الملاعنة واستثنى أحد من حرمت على التأييد مسلمة لها اب كتابي فقال لا يكون محرماً لانه لا يؤمن ان يفتنها عن دينها اذا خلاها ومن قال ان عبد المرأة حرم لها يحتاج ان يزيد في هذا الضابط ما يدخله وقدروى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعاً سفر المرأة مع عبدها ضيعة لكن في أسناده ضعف وقد احتج به أحمد وغيره وينبغي لمن أجاز ذلك ان يقيد بما اذا كانا في قافلة بخلاف ما اذا كانا وحدهما فلا لهذا الحديث وفي آخر حديث ابن عباس هذا ما يشعر بان الزوج يدخل في مسمى المحرم فانه ما استثنى المحرم فقال القائل ان امرأتى حاجة فكأنه فهم حال الزوج في الحرم ولم يرد عليه ما فهم بل قيل له اخرج معها واستثنى بعض العلماء ابن الزوج فكره السفر معه لغلبة الفساد في الناس قال ابن دقيق العيد هذه الكراهية عن مالك فان كانت للتحريم فقيه بعد مخالفة الحديث وان كانت للترتيب فيتوقف على ان لفظ لا يحل هل يتناول المكروه الكراهة الترتيبية (قوله) ولا يدخل عليها رجل الا ومعها حرم) فيه من الخلو بالاجنبية وهو اجماع لكن اختلفوا هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا كالنسوة الثقات والصحيح الجواز لضعف التهمة به وقال القفال لا بد من المحرم وكذا في النسوة الثقات في سفر الحج لا بد من أن يكون مع احدها من حرم ويؤيده نص الشافعي انه لا يجوز للرجل أن يصلى بنساء مفردات الا ان تكون احدها من عمره (قوله) فقال رجل يا رسول الله اني اريد ان اخرج في جيش كذا وكذا (لم اقف على اسم الرجل ولا امرأته ولا على تعيين الغزوة المذكورة وسياتي في الجهاد بلفظ اني اكتسبت في غزوة كذا أي كتبت

أَخْرَجَ سَهَابُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَدْنَانَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرْعَةَ أَخْبَرَنَا نَاحِيْبُ بْنُ أَلْعَلَمُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَمَّا رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حَجَّتِهِ قَالَ لِمَ سَيَّئَ الْأَنْصَارِيُّ مَا مَنَعَكَ مِنَ الْحَجِّ قَالَتْ أَبُو فُلَيْتٍ مَتَّى زَوْجَهَا كَانَ لَهُ نَاصِحَانِ حَجَّ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَالْآخَرُ يَسْقِي أَرْضًا لَنَا، قَالَ فَإِنْ عُثِرَ فِي رَمَضَانَ فَخُذِي حَجَّتَ مَعِي رَوَاهُ بْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُعْمَرٍ عَنْ قُرْعَةَ مَوْلَى زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَيْدٍ وَقَدْ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ عَزْوَةً قَالَ أَرْبَعٌ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

نفس في أسماء من عين تلك الفزاة قال ابن المنير الظاهر أن ذلك كان في حجة الوداع فيؤخذ منه أن الحج على التراخي  
لا لو كان على الفور لما تأخر الرجل مع رفقة الذين عينوا في تلك الفزاة كذا قال وليس ما ذكره بلازم لاحتمال أن يكونوا  
قد حجوا قبل ذلك مع من حج في سنة تسع مع أبي بكر الصديق أو أن الجهاد قد تعين على المذكورين بتعيين الامام  
كأولو نزل عدو يحرم فانه يحمين عليهم الجهاد ويتأخر الحج اتفاقا ( قوله أخرج معها ) أخذ بظاهرها بعض أهل العلم  
فأوجب على الزوج التسرع امرأته إذا لم يكن لها غيره وبه قال أحد وهو وجه للشافعية والمشهور أنه لا يلزمه كالولي في الحج  
عن المريض فلو امتنع الاباجرة لزما لانه من سبيلها فصار في حقها كالثورة واستدل به على أنه ليس للزوج منع امرأته  
من حج الفرض وبه قال أحد وهو وجه للشافعية والاصح عندهم أن له منها لسكون الحج على التراخي وأما مرواه  
الدارقطني من طريق ابراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر مرفوعا في امرأة لها زوج ولها مال ولا ياذن لها في الحج  
فليس لها أن تطلق الا باذن زوجها فاجب عنه بانه محمول على حج الطلوع عملا بالحدِيث وقيل ابن المنذر الاجماع  
على أن للرجل منع زوجته من الخروج في الاسفار كلها رانما اختلفوا فيما كان واجبا واستنبط منه ابن حزم جواز  
سفر المرأة بغير زوج ولا حرم لكونه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بردها ولا عاب سفرها وتعقب بانه لو لم يكن ذلك  
شرطا لأمر زوجها بالسفر معها وتركه الفزو الذي كتب فيه ولا سيما وقد رواه سعيد بن منصور عن حماد بن زيد بلفظ  
قال رجل يا رسول الله اني نذرت أن أخرج في جيش كذا وكذا فلو لم يكن شرطا ما رخص له في ترك النذر قال  
التوري وفي الحديث تقدم الامم فلام من الامور المتعارضة فانه لما عارض له الفزو والحج رجح الحج لان امرأته  
لا يقوم غير مقامه في السفر معها بخلاف الفزو والله اعلم \* الحديث الرابع وله طريقان موصول ومعلق وآخر معلق  
( قوله حدثنا حبيب الملم ) هو ابى قريية بقاء وموحدة واسم ابى قريية زيد وقيل زائدة وهو غير حبيب  
ابن ابى عمرة المذكور في ثاني احاديث الباب ( قوله قالت ابوفلان حتى زوجها ) وقد تقدم أنه أبوستان وتقدم الحديث  
مشروحا في باب عمرة في رمضان ( قوله رواه ابن جريج عن عطاء الخ ) اراد تقوية طريق حبيب بمتابعة ابن جريج  
له عن عطاء واستفيد منه تصريح عطاء بسامعه له من ابن عباس وقد تقدمت طريق ابن جريج موصولة في الباب المشار  
اليه ( قوله وقال عبيد الله ) بالتصغير هو ابى عمر والرقى عن عبد الكريم وهو ابى مالك الجزرى عن عطاء عن جابر وأراد  
البخارى بهذا ان الاختلاف فيه على عطاء وقد تقدم في باب عمرة في رمضان ان ابن ابى ليلى و يعقوب بن عطاء وانقا حبيبا  
وابن جريج حين شنود رواية عبد الكريم وشذ معلق الجزرى أيضا فقال عن عطاء عن أم سليم وصنيع البخارى  
يقتضى ترجيح رواية ابن جريج وبوى الى أن رواية عبد الكريم ليست مطرحة لاحتمال أن يكون لعطاء فيه  
شيخان ويؤيد ذلك أن رواية عبد الكريم خالية عن القصة مقتصرة على المتن وهو قوله عمرة في رمضان  
تحصل حجة كذلك وصله أحد وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عمرو والله أعلم \* الحديث الخامس حديث ابى سعيد

أَوْ قَالَ مُحَمَّدٌ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فَأَعَجَبَنِي وَأَتَقَنِّي أَنْ لَا تُكَافِرَ امْرَأَةً مَسِيرَةً يَوْمَئِذٍ لَيْسَ مَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو عَرْسٍ وَلَا صَوْمُ يَوْمَيْنِ الْفَطْرِ وَالْأَضْحَى، وَلَا صَلَاةٌ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ، بَعْدَ الْقَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ مَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى **بَابُ مَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى الْكَعْبَةِ حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا الْفَزَارِيُّ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ قَالَ حَدَّثَنِي ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يَهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ قَالَ مَا بَالُ هَذَا قَالُوا نَذَرَ أَنْ يَعْمُرَ قَالَ إِنْ اللَّهُ عَنْ تَعْدِيهِ هَذَا نَفْسَهُ لَمَنِّي**

تقدم الكلام عليه في باب الصلاة في مسجد مكة والمدينة وأنه مشتمل على أربعة أحكام أحداها سفر المرأة وقد تقدم البحث فيه في هذا الباب فإنها منع صوم الفطر والأضحية وسأني في الصيام فإنها منع الصلاة بعد الصبح والعصر وقد تقدم في أواخر الصلاة رابعاً منع شد الرحل إلى غير المساجد الثلاثة وقد تقدم في أواخر الصلاة أيضاً (قوله أو قال محمد بن) وقع عند الكشميني بلفظ أو قال أخذته بالخاء والذال المعجمتين أي حملتهن عنه (قوله وأتقني) بفتح التوين وسكون القاف بوزن أعجبني ومعناه أي الكلمات يقال أتقني الشيء بالمد أي أعجبني وذكر الإعجاب بعده من التأكيد (قوله أو ذو عرس) كذلك أكثر وفي بعض النسخ عن أبي ذر أو ذو عرس محرماً الأول بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه والثاني بوزن عداي عليها \* (قوله باب من نذر المشي إلى الكعبة) أي وغيرها من الأماكن العظيمة هل يجب عليه الوفاء بذلك أولاً وإذا وجب فتركه قادراً أو عاجزاً ما يلزمه وفي كل ذلك اختلاف بين أهل العلم سأني أيضاً حقه في كتاب التنزيل إن شاء الله تعالى (قوله أخبرنا الفزاري) هو مروان بن معاوية كما جزم به أصحاب الأطراف والمستخرجون وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمير عن مروان هذا بهذا الإسناد وقال ابن حزم هو أبو إسحق الفزاري أو مروان (قوله حدثني ثابت) هكذا قال أكثر الرواة عن حميد وهذا الحديث مما صرح به حميد فيه بواسطة بينه وبين أنس وقد حذفه في وقت آخر فأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري والترمذي من طريق ابن أبي عدي كلاهما عن حميد عن أنس وكذا أخرجه أحمد عن ابن أبي عدي ويزيد بن هرون جميعاً عن حميد بلا واسطه ويقال إن غالب رواية حميد عن أنس بواسطة لكن قد أخرج البخاري من حديث حميد عن أنس أشياء كثيرة بغير واسطه مع الاعتناء ببيان سماعه لها من أنس وقد وافق عمران القطان عن حميد الجماعة على ادخال ثابت بينه وبين أنس لكن خالفهم في المتن أخرجه الترمذي من طريقه بلفظ نذرت امرأة أن تمشي إلى بيت الله فسل النبي ﷺ عن ذلك فقال إن الله لغني عن مشيها مروها فترك (قوله رأي شيخنا بهادي) بضم أوله من المهاداة وهو أن تمشي معتداً على غيره وللترمذي من طريق خالد بن الحرث عن حميد بن بهادي بفتح أوله ثم مثناة (قوله بين ابني) لم أقف على اسم هذا الشيخ ولا على اسم ابنيه وقرأت بخطاي الرجل الذي بهادي قال الخطيب هو أبو إسرائيل كذا قال وبعه ابن الملقن وليس ذلك في كتاب الخطيب وإنما أوردته من حديث مالك عن حميد بن قيس وثور انهما أخبراه أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشمس فقال ما باله هذا قالوا نذراً لا يستظل ولا يتكلم ويصوم الحديث قال الخطيب هذا الرجل هو أبو إسرائيل ثم ساق حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يخطف يوم الجمعة فرأى رجلاً يقال له أبو إسرائيل فقال ما باله قالوا نذراً أن يصوم ويقوم في الشمس ولا يتكلم الحديث وهذا الحديث سيأتي في الإيمان والنذور من حديث ابن عباس والمغايرة بينه وبين حديث أنس ظاهرة من عدة أوجه فيحتاج من وحد بين القصة إلى مستند والله المستعان (قوله قال ما باله هذا قالوا نذراً إن يمشي) في حديث أبي هريرة عند مسلم أن الذي أجاب النبي ﷺ عن سؤاله ولد الرجل ولقظه فقال ما شأن هذا الرجل قال ابنه يا رسول الله كان عليه

أَمْرُهُ أَنْ يَرْكَبَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ قَالَ نَذَرْتُ أَخِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَأَمَرْتُ أَنْ أَسْتَقِيَ لَهَا النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَقَيْتُهُ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَمْشِي وَتَرْكَبُ قَالَ وَكَانَ أَبُو الْخَيْرِ لَا يَفَارِقُ عَقْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ عَنْ يَزِيدَ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عَقْبَةَ قَدْ كَرَّ الْحَدِيثُ

نَذَرَ (قوله أمره) في رواية الكشميني وأمره زيادة واو (قوله ان ركب) زاد أحمد عن الانصاري عن حميد فركب وانما في أمره بالوفاء بالنذر لان الحجر اكد افضل من الحج ماشيا فنذر المشي يقتضي التزام ترك الافضل فلا يجب الوفاء به أو لكونه بمنزلة الوفاء بنذره وهذا هو الاظهر (قوله عن عتبة بن عامر) هو الجهمي كذا وقع عند أحمد ومسلم وغيرهما في هذا الحديث من هذا الوجه (قوله نذرت اخي) قال المنذري وابن القسطلاني والقطب الحلبي ومن تبعهم هم أم حبان بنت عامر وهي بكسر الهمزة وتشديد الواو وتشدد الموحدة ونسبوا ذلك لابن مأكولا فوهوا قالت ابن مأكولا انما نقله عن ابن سعد وابن سعد انما ذكر في طبقات النساء أم حبان بنت عامر بن ثابئ بنون وموحدة ابن زيد بن حرام بمهملتين الانصارية قال وهي اخت عتبة بن عامر بن ثابئ شهد بدرا وهي زوج حرام محبسة وكان ذكر قبل عتبة بن عامر بن ثابئ الانصاري وانه شهد بدرا ولا رواية له وهذا كله مغاير للجهمي فان له رواية كثيرة ولم يشهد بدرا وليس أنصاري فعلي هذا لم يعرف اسم أخت عتبة بن عامر الجهمي وقد كنت تتبع في المقدمة من ذكرت ثم رجعت الآن عن ذلك والله التوفيق (قوله أن تمشي الى بيت الله) زاد مسلم من طريق عبد الله بن عياش بإيالة التحتانية والمعجمة عن يزيد حافية ولاحد وأصحاب السنن من طريق عبد الله بن مالك عن عتبة بن عامر الجهمي أن أخته نذرت أن تمشي حافية غير مخمصة وزاد الطبري من طريق أسحق بن سالم عن عتبة بن عامر وهي امرأة ثقيلة والمشي يشق عليها ولابن داود من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن عتبة بن عامر سأل النبي ﷺ فقال أن أخته نذرت أن تمشي الى البيت وشكا اليه ضعفها (قوله فقال ﷺ تمشي وتركب) في روايه عبدالله بن مالك مرها فلتختم ولتركب ولتصم ثلاثة أيام وروى مسلم عقب هذا الحديث حديث عبد الرحمن بن شماسه وهو بكسر المعجمة وتخفيف الميم بكدها مهمله عن أبي الخير عن عتبة بن عامر رفعه كغفارة النذر كغفارة اليمين ولعله مختصر من هذا الحديث فان الامر بصيام ثلاثة أيام هو أحد أوجه كغفارة اليمين لكن وقع في رواية عكرمة المذكورة قال فتركب ولتهد بدنة وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النذر ان شاء الله تعالى (قوله قال وكان أبو الخير لا يفارق عتبة) هو مقول يزيد بن أبي حبيب الراوي عن أبي الخير والمراد بذلك بيان سماع أبي الخير له من عتبة (قوله قال أبو عبدالله) هو المصنف (قوله عن ابن جريج عن يحيى بن أيوب) كذا رواه أبو عاصم ووافقه روح ابن عباد عند مسلم والاسماعيلي جملا شيخنا ابن جريج في هذا الحديث هو يحيى بن أيوب وخالفهما هشام ابن يوسف فجعل شيخ ابن جريج فيه سعيد بن أبي أيوب ورجح الاول الاسماعيلي لاتفاق أبي عاصم وروح على خلافه مقال هشام لكن يعكر عليه أن عبد الرزاق وافق هشاما وهو عند أحمد ومسلم ووافقه محمد ابن بكر عن ابن جريج وحجاج بن محمد النسائي فهؤلاء أربعة حفاظ روه عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب فان كان الترجيح هنا بالا كثرية فروايتهم أولى والذي ظهر لي من صنيع صاحبي الصحيح أن لابن جريج فيه شيخين وقد عبر مغلطاي وتبعه الشيخ سراج الدين عن كلام الاسماعيلي ما لا يفهم منه المراد والله أعلم خاتمة **اشتملت** أبواب المحصر وجزاء الصيد وما مع ذلك الى هنا على أحد وستين حديثا المعلق منها ثلاثة عشر حديثا والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها مضي ثمانية وثلاثون حديثا والخالص ثلاثة وعشرون ووافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في النقاب والقفاز موقوفا ومرفوعا وحديث ابن عباس احتجم وهو محرم وحديثه في التي نذرت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَضَائِلُ الْمَدِينَةِ بَابُ حَرَمِ الْمَدِينَةِ حَدَّثَنَا أَبُو الثَّمَنَانِ حَدَّثَنَا يَتُوبُ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنَا عَصِمٌ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَحْوَلُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا

أَنْ تَحْجَ عَنْ أَهْلِهَا وَحَدِيثُ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ حَجَّ بِهِ وَحَدِيثُ جَابِرِ عَمْرَةَ فِي رَمَضَانَ وَفِيهِ مِنَ الْآثَارِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ اثْنَا عَشَرَ أَثَرًا وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ \* (قَوْلُهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَضَائِلُ الْمَدِينَةِ بَابُ حَرَمِ الْمَدِينَةِ) كَذَا لَا يَنْزِلُ عَنْ الْحَوْصِ وَاسْقُطَ لِلْيَاقِينِ سَوَى قَوْلِهِ بَابُ حَرَمِ الْمَدِينَةِ وَفِي رِوَايَةٍ ابْنُ أَبِي الشَّيْبَةِ بَابُ مَا جَاءَ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ وَالْمَدِينَةِ عِلْمٌ عَلَى الْبَلَدِ الْمَعْرُوفَةِ الَّتِي هَاجَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ وَدُفِنَ فِيهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُونَ لَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ فَاذَا أَطْلَقْتَ تَبَادُرَ إِلَى الْقَهْمِ أَنَّهَا الْمَرَادُ وَإِذَا أُرِيدَ غَيْرُهَا بِلَفْظِ الْمَدِينَةِ فَلَا يَدُ مِنْ قَبْلِ فِيهِ كَالنَّجْمِ لِلرَّايِ كَانَ أَهْمًا قَبْلَ ذَلِكَ يَرْبُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِذَا قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ يَرْبِ وَيَرْبِ اسْمُ لَوْضِعٍ مِنْهَا سَمِيَتْ كُلُّهَا بِهَا قِيلَ سَمِيَتْ يَتَرَبَّابُنَ قَانَةَ مِنْ وَلَدِ أَرَمَ بْنِ سَامِ بْنِ نُوحٍ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ نَزَلَهَا حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ ثُمَّ سَمَّاها النَّبِيُّ ﷺ طَيْبَةً وَطَابَةُ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ مُفْرَدٍ وَكَانَ سُكَّانُهَا الْعَالِيَتِ ثُمَّ نَزَلَهَا طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَبْلَ أَرْسَالِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا أَخْرَجَهُ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ فِي أَخْبَارِ الْمَدِينَةِ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ ثُمَّ نَزَلَهَا الْأَوَّلُ وَالْخَزْرَجُ لَأَتَهَرَقَ أَهْلُ سِيَاءَ بِسَبَبِ سَيْلِ الْعَرَمِ وَسَيَأْتِي أَيْضًا ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْمَغَازِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ ذَكَرَ الْمَصْنُفُ هُنَا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ \* الْأَوَّلُ حَدِيثُ أَنَسٍ (قَوْلُهُ عَنْ أَنَسٍ) فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْوَاحِدِ عَنْ عَصِمٍ قُلْتُ لَأَسْ وَسَيَأْتِي فِي الْإِعْتَصَامِ وَلِيزِيدَ بْنِ هُرُونَ عَنْ عَصِمٍ سَأَلْتُ أَنَسًا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (قَوْلُهُ الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا) هَكَذَا جَاءَ مَبْنِيًّا وَسَيَأْتِي فِي حَدِيثٍ عَلَى رِوَايَةِ أَبِي حَالٍ حَدِيثُ الْبَابِ عَنِ ابْنِ كَذَا فَمِنْ الْأَوَّلِ وَهُوَ بِمَهْمَلَةٍ وَزَنْ فاعِلٌ وَذَكَرَهُ فِي الْجُزْئِ وَغَيْرِهَا بِلَفْظٍ غَيْرِ بِسُكُونِ التَّحْنَاتِيَّةِ وَهُوَ جَبَلُ الْمَدِينَةِ كَمَا سَنُوضِّحُهُ وَأَتَقَفْتُ رِوَايَاتِ الْبَخَّارِيِّ كُلَّهَا عَلَى أَهْلِهَا الْثَانِي وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ إِلَى ثَوْرٍ قَتِيلَ أَنَّ الْبَخَّارِيَّ أَهَمَّهُ عَمْدُ الْمَاقِعِ عِنْدَهُ أَمَّا وَهْمُ وَقَالَ صَاحِبُ الْمَشَارِقِ وَالْمَطَالَعِ أَكْثَرَ رِوَاةِ الْبَخَّارِيِّ ذَكَرُوا عِوَاءَ وَأَمَّا ثَوْرٌ فَهُمْ مِنْ كَيْفٍ عَنْهُ بِكَذَا وَمِنْهُمْ تَرَكَ مَكَانَهُ بِيَاضًا وَالْأَخْضَلُ فِي هَذَا التَّوَقُّفِ قَوْلُ مُصْعَبِ بْنِ بَكْرِ لَيْسَ بِالْمَدِينَةِ عِوَاءَ وَلَا ثَوْرٌ وَابْتِغَاءَ غَيْرِهِ عِوَاءَ وَوَقَّعَهُ عَلَى انْسِكَارِ ثَوْرٍ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ قَوْلُهُ مَا بَيْنَ عِوَاءَ إِلَى ثَوْرٍ هَذِهِ رِوَايَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَأَمَّا أَهْلُ الْمَدِينَةِ فَلَا يَرَوْنَ جَبَلًا عِنْدَهُمْ يَقَالُ لَهُ ثَوْرٌ وَأَمَّا ثَوْرٌ بِمَكَّةَ وَرَأَى أَنَّ أَصْلَ الْحَدِيثِ مَا بَيْنَ عِوَاءَ إِلَى أَحَدٍ (قُلْتُ) وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالطَّبْرَانِيِّ وَقَالَ عِيَاضُ لَأَمَعْنِي لَأَنْسِكَارَ عِوَاءَ بِالْمَدِينَةِ فَانْهَ مَعْرُوفٌ وَقَدْ جَاءَ ذَكَرُهُ فِي أَشْعَارِهِمْ وَأَشْدُّ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ فِي ذَلِكَ عِدَّةُ شَوَاهِدٍ مِنْهَا قَوْلُ الْأَحْوَصِ الْمَدَنِيِّ الشَّاعِرِ الْمَشْهُورِ

فَقُلْتُ لَعَمْرُكَ وَتَلَّكَ يَا عَمْرُ وَنَارَهُ \* تَشَبُّهُمَا عِوَاءَ قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ

وَقَالَ ابْنُ السَّيِّدِ فِي الْمَثَلِ عِوَاءَ جَبَلٌ بِقُرْبِ الْمَدِينَةِ مَعْرُوفٌ وَرَوَى الزُّبَيْرُ فِي أَخْبَارِ الْمَدِينَةِ عَنْ عِيسَى بْنِ مُوسَى قَالَ قَالَ سَعِيدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ لَيْشٍ بِنِ السَّائِبِ أَنْدَرِي لَمْ سُكِّنَا الْعُقْبَةَ قَالَ لَا قَالًا لَا نَاقِلُنَا مِنْكُمْ قَتِيلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَخْرَجْنَا إِلَيْهَا فَقَالَ وَدِدْتُ لَوَانَكُمْ قَتَلْتُمْ مِنَّا آخِرَ وَسُكِّنْتُمْ وَرَاءَ عِوَاءَ بِعِوَاءَ جَبَلًا كَذَا فِي تَقْسِ الْحَبِيرِ وَقَدْ سَلَكَ الْعُلَمَاءُ فِي انْسِكَارِ مُصْعَبِ بْنِ بَكْرِ لَعَمْرُكَ وَثَوْرٍ مَسَالِكُ مِنْهَا مَا تَقَدَّمَ وَمِنْهَا قَوْلُ ابْنِ قَدَامَةَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مَقْدَارَ مَا بَيْنَ عِوَاءَ وَثَوْرٍ لِأَنَّهُمَا بَيْنَهُمَا فِي الْمَدِينَةِ أَوْ سَمِيَّ النَّبِيِّ ﷺ الْجَبَلَيْنِ اللَّذَيْنِ بِطَرَفِي الْمَدِينَةِ عِوَاءَ وَثَوْرًا وَارْتِجَالًا وَحِكْمًا ابْنُ الْأَثَرِ كَلَامُ أَبِي عُبَيْدٍ مَخْتَصَرًا ثُمَّ قَالَ وَقِيلَ إِنَّ عِوَاءَ جَبَلٌ بِمَكَّةَ فَيَكُونُ الْمَرَادُ حَرَمٌ مِنَ الْمَدِينَةِ مَقْدَارَ مَا بَيْنَ عِوَاءَ وَثَوْرٍ بِمَكَّةَ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَوَصْفِ الْمَصْدَرِ الْحَذُوفِ وَقَالَ التَّوَوِيُّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ثَوْرُكَانَ اسْمُ جَبَلٍ هُنَاكَ أَحَدٌ وَأَمَّا غَيْرُهُ وَقَالَ الْحَبِيبُ الطَّبْرِيُّ فِي الْأَحْكَامِ بِحِكَايَةِ كَلَامِ أَبِي عُبَيْدٍ مِنْ تَبَعِهِ قَدْ أَخْبَرَنِي الثَّقَفَةُ الْعَالِمُ أَبُو عَمْدٍ عَبْدِ السَّلَامِ الْبَصْرِيُّ أَنَّ هَذَا أَحَدٌ عَنْ بَسَارَةَ جَانِحًا إِلَى وَرَائِهِ جَبَلٌ صَغِيرٌ يَقَالُ لَهُ ثَوْرٌ وَأَخْبَرَ أَنَّهُ تَكَرَّرَ سُؤَالُهُ عَنْهُ لَطَوَائِفُ مِنَ الْعَرَبِ أَيْ الْعَارِفِينَ بِتِلْكَ الْأَرْضِ وَمَا فِيهَا مِنَ الْجِبَالِ فَكُلُّ أَحَدٍ أَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ الْجَبَلِ اسْمُهُ ثَوْرٌ وَتَوَارَدَ عَلَى ذَلِكَ قَالَ فَضْلَانُ أَنْ ذَكَرَ ثَوْرُفِي

الحديث صحيح وأن عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه قال وهذه فائدة جليلة انتهى وقرأت بخط شيخ  
 شيوخنا القطب الحلي في شرحه حكى لنا شيخنا الإمام أبو محمد عبد السلام بن مزرع البصري أنه خرج رسولاً إلى العراق  
 فلما رجع إلى المدينة كان معه دليل وكان يذكر له الأماكن والجبال قال فلما وصلنا إلى أحد إذا بقربه جبل صغير فأسأله  
 عنه فقال هذا يسمى ثور قال فقلت صحه الرواية (قلت) وكان هذا كل من أسأله عن ذلك وذكر شيخنا أبو بكر بن  
 حسين الرازي في المدينة في مختصر ملاحبار المدينة أن خلف أهل المدينة ينقلون عن سلمهم أن خلف أحد من جهة الشمال  
 جبلاً صغيراً إلى الحمرة يبدو برسي ثوراً قال وقد تحققت بالشاهدة وأما قول ابن التين أن البخاري أهم اسم الجبل عمداً لأنه  
 غلط فهو غلط منه بل إيهامه من بعض رواته فقد أخرجه في الجزية فسماه والله أعلم وما يدل على أن المراد بقوله في حديث  
 أنس من كذا إلى كذا جبلان ما وقع عند مسلم من طريق اسمعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس مرفوعاً اللهم  
 اني أكرم ما بين جبلين لكن عند المصنف في الجهاد وغيره من طريق محمد بن جعفر ويعقوب بن عبد الرحمن ومالك كلهم  
 عن عمرو بن حفص ما بين لاتبها وكذا في حديث أبي هريرة ثلاث أحاديث الباب وسأني بعداً بواب من وجه آخر كذا في حديث  
 رافع بن خديج وأبي سعيد وسعد وجابر وكلها عند مسلم وكذا رواه أحمد من حديث عباد بن رافع والبيهقي من حديث عبد  
 الرحمن بن عوف والطبراني من حديث أبي اليسر وأبي حسين وكعب بن مالك كلهم بلفظ ما بين لاتبها واللابتان جمع  
 لآبة بصيغة الموحدة وهي الحمرة وهي الحجارة السود وقد تكررت ذكرها في الحديث ووقع في حديث جابر عند أحمد وأما  
 الحرم المدينة ما بين حرتيها فادعى بعض الخفية أن الحديث مضطرب لأنه وقع في رواية ما بين جبلين وفي رواية ما بين  
 لاتبها وفي رواية ما بينهما وتعقب بأن الجمع بينهما واضح ومثل هذا التردد الأحاديث الصحيحة فإن الجمع لو تمزجاً ممكن  
 التزجيح ولا شك أن رواية ما بين لاتبها أرجح لتوارد الرواة عليها ورواية جبلين لانتفاها فيكون عند كل لآبة جبل أو  
 لاتبها من جهة الجنوب والشمال وجبلين من جهة الشرق والغرب وتسمية الجبلين في رواية أخرى لاتضر وأما رواية  
 ما بينهما فهي في بعض طرق حديث أبي سعيد والمأزم بكسر الزاي المضيق بين الجبلين وقد يطلق على الجبل نفسه واحتج  
 الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي عمير ما فعل النخيل قال لو كان صيدها حراماً ما جاز حبس الطير واجب باحتمال أن  
 يكون من صيد الحل قال أحمد من صاد من الحل ثم أدخله المدينة لم يلزمه إرساله لحديث أبي عمير وهذا قول الجمهور  
 لكن لا يرد ذلك على الخفية لأن صيد الحل عديم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم ويحتمل أن تكون قصة أبي عمير  
 كانت قبل التحريم واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبناء المسجد ولو كان قطع شجرها حراماً ما فعله  
 ﷺ وتعقب بأن ذلك كان في أول الهجرة كإسياني وضحافي أول المغازي وحديث تحريم المدينة كان بعد رجوعه  
 ﷺ من خيبر كإسياني في حديث عمرو بن أبي عمرو عن أنس في الجهاد وفي غزوة أحد من المغازي وضحافي  
 الطحاوي يحتمل أن يكون سبب النهي عن صيد المدينة وقطع شجرها كون الهجرة كانت إليها فكان بقاء الصيد  
 والشجر ما يزيد في زيتها يدعو إلى الفتها كما روى ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن هدم أطام المدينة فانها من زينة  
 المدينة فلما أهبطت الهجرة زال ذلك وأما قوله ليس بواضح لأن النسخ لا يثبت إلا بدليل وقد ثبت على الفتوى بجرهما  
 سمور زيد بن ثابت وأبو سعيد وغيرهم كما أخرجه مسلم وقال ابن قدامة يحرم صيد المدينة وقطع شجرها وبه قال مالك  
 والشافعي وأكثر أهل العلم وقال أبو حنيفة لا يحرم ثم من فعل مما حرم عليه فيه شياً أتم ولاجزاء عليه في رواية لأحمد  
 وهو قول مالك والشافعي في الجديد وأكثر أهل العلم وفي رواية لأحمد وهو قول الشافعي في القديم وابن أبي ذئب  
 واختاره ابن المنذر وابن نافع من أصحاب مالك وقال القاضى عبد الوهاب أنه لا قبس واختاره جماعة بعدهم فيه الجزء  
 وهو كافي حرم مكة وقيل الجزء في حرم المدينة أخذ السلب لحديث صححه مسلم عن سعد بن أبي وقاص وفي رواية  
 لابن داود من وجد أحداً يصيد في حرم المدينة فليسلبه قال القاضى عياض لم يقل بهذا بعد الصحابة إلا الشافعي في  
 القديم (قلت) واختاره جماعة معه بعده لصحة الخبر فيه ولن قال به اختلاف في كفيته ومصرفه والذي دل عليه

لَا يَقْطَعُ شَجَرَهَا وَلَا يُحْدِثُ فِيهَا حَدَّثٌ مِّنْ أَحَدٍ حَدَّثَ حَدَّثًا فَقَالَهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ  
**حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ  
 الْمَدِينَةَ وَأَمَرَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ فَقَالَ يَا بَنِي النَّجَّارِ قَامِيُونِي فَقَالُوا لَا تَطْلُبْ نَمْنَةً إِلَّا إِلَى اللَّهِ فَا مَرَّ بِمَقْبُورِ الْمَشْرِكِينَ  
 فَتَشَيْتُ ثُمَّ بِالْغَرْبِ فَسَوَّيْتُ وَبِالنَّخْلِ قَطَعْتُ قَصَّوْا النَّخْلَ قَبْلَةَ الْمَسْجِدِ **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ**  
 قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
 قَالَ حُرِّمَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ عَلَى لِسَانِي قَالَ وَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بَنِي حَارِثَةَ فَقَالَ أَرَأَيْكُمْ يَا بَنِي حَارِثَةَ قَدْ  
 خَرَجْتُمْ مِنَ الْحَرَمِ ثُمَّ أَلْتَفَتَ فَقَالَ

صَنِيعٌ سَعْدٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ كَسَبَ الْقَتِيلَ وَأَنَّهُ لَلْسَالِبِ لَكِنَّهُ لَا يَحْتَسِبُ وَأَغْرَبَ بَعْضُ الْحَفِظَةِ فَادْعَى الْإِجْمَاعَ عَلَى  
 تَرْكِ الْإِخْذِ بِحَدِيثِ السَّالِبِ ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِذَلِكَ عَلَى نَسْخِ أَحَادِيثِ نَحْرِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ وَدَعَا الْإِجْمَاعَ مَرْدُودَةً فِطْلَ مَا تَرَبَّ  
 عَلَيْهَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لَوْ صَحَّ حَدِيثُ سَعْدٍ لَمْ يَكُنْ فِي نَسْخِ أَخْذِ السَّالِبِ مَا يَسْقُطُ لِأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَبِحُجُوزِ أَخْذِ الْعَلْفِ  
 لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ فِي مُسْلِمٍ وَلَا يَخْطِطُ فِيهَا شَجَرَةٌ الْإِخْلَافِ وَلَا بَنِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَسَّانٍ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ وَقَالَ الْمُهَلَّبُ  
 فِي حَدِيثِ أَنَسٍ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَنْهِي عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ الْمَاضِي مَقْصُورٌ عَلَى الْقَطْعِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الْإِفْسَادُ فَا مَن يَقْصِدُ  
 الْإِصْلَاحَ كُنْ يَغْرِسُ بَسْتًا نَافِلًا فَلَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ قَطْعُ مَا كَانَ بِتِلْكَ الْأَرْضِ مِنْ شَجَرٍ يَضُرُّ بِقَاوُوهُ قَالَ وَقِيلَ بَلْ فِيهِ دَلَالَةٌ  
 عَلَى أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَى مَا نَهَى اللَّهُ مِنَ الشَّجَرِ مِمَّا لَا صَنْعَ لِلْأَدَمِيِّ فِيهِ كَأَحْلِ عَلَيْهِ النَّهْيَ عَنْ قَطْعِ شَجَرِ مَكَّةَ وَعَلَى  
 هَذَا يَحْمَلُ قَطْعُهُ ﷺ النَّخْلَ وَجَعَلَهُ قَبْلَةَ الْمَسْجِدِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ النِّسْخُ الْمَذْكُورُ (قَوْلُهُ لَا يَقْطَعُ شَجَرَهَا) فِي رِوَايَةِ زَيْدِ  
 بْنِ هُرُونَ لَا يَخْتَلِفُ خِلَافًا وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ لَا يَقْطَعُ عِضَاهَا وَلَا يَصَادُ صَيْدُهَا وَنَحْوَهُ عِنْدَهُ عَنْ سَعْدٍ (قَوْلُهُ مِنْ  
 أَحَدٍ فِيهَا حَدَّثًا) زَادَ شُعْبَةُ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَاصِمٍ عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ أَوْ أَوْى حَدَّثًا وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ صَحِيحَةٌ الْأَنْ  
 حَاصِلُهَا يَسْمَعُهَا مِنْ أَنَسٍ كَمَا سَأَلَنِي بَيَانُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ (قَوْلُهُ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ) فِيهِ جَوَازٌ لِّعَنِ أَهْلِ الْمَعَاصِي  
 وَالْفُسَادِ لَكِنْ لَدَلَالَةٍ فِيهِ عَلَى لَعْنِ الْفَاسِقِ الْغَيْنِ وَفِيهِ أَنَّ الْحَدِيثَ وَالْمُؤَوِّيَ لِلْمَحْدُوثِ فِي الْأَنْسَاءِ وَالْمُرَادُ بِالْحَدَّثِ وَالْحَدَّثِ  
 الظُّلْمُ وَالظُّلَامُ عَلَى مَا قِيلَ أَوْ مَا هُوَ أَعْمُ مِنْ ذَلِكَ قَالَ عِيَّاضٌ وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ فِي الْمَدِينَةِ مِنَ الْكِبَارِ وَالْمُرَادُ  
 بِالْعُنَةِ الْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ الْمَلَائِكَةُ فِي الْإِبْعَادِ عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ قَالَ وَالْمُرَادُ بِاللَّعْنِ هُنَا الْعَذَابُ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ عَلَى ذَنْبِهِ فِي أَوَّلِ  
 الْأَمْرِ وَلَيْسَ هُوَ كُلُّهُنَّ الْكَافِرُ ۖ الْحَدِيثُ الثَّانِي حَدِيثُ أَنَسٍ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ أَوْرَدَ مِنْهُ طَرَفًا وَقَدْ مَضَى فِي الصَّلَاةِ  
 وَسِيَائِي فِي بَنَامِهِ فِي أَوَّلِ الْمَغَازِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَدْ بَيَّنْتُ الْمُرَادَ هُنَا فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ وَهُوَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ  
 قَبْلَ التَّحْرِيمِ ۖ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ۖ الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَأَخُوهُ اسْمُهُ عَبْدُ  
 الْحَمِيدِ وَسُلَيْمَانُ هُوَ ابْنُ بِلَالٍ وَقَدْ سَمِعَ إِسْمَاعِيلُ مِنْهُ وَرَوَى كَثِيرًا عَنْ أَخِيهِ عَنْهُ وَالْإِسْنَادُ كُلُّهُ مَدِينُونَ (قَوْلُهُ عَنْ سَعِيدِ  
 الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ هَكَذَا وَقَالَ عِدَّةٌ مِنْ سُلَيْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ  
 أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ زَادَ فِيهِ عَنْ أَبِيهِ (قَوْلُهُ حَرَمَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ) كَذَا لَا كَثْرَ بَضْمٍ أَوَّلُ حَرَمٍ عَلَى الْبِنَاءِ لِأَنَّ مَسْمُومَ  
 فَاعْلَهُ وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلَى حَرَمَ يَفْتَحُونَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ مَقْدُمِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ الْمُبْتَدَأِ وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ مُحَمَّدِ  
 ابْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِوفِي هَذَا الْحَدِيثِ بَلَقَطَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَمَ عَلَى لِسَانِي مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ وَنَحْوَهُ لِلْإِسْمَاعِيلِيِّ  
 مِنْ طَرِيقِ أَنَسٍ بْنِ عِيَّاضٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي اللَّابَتَيْنِ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ وَجَعَلَ  
 اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا حَوْلَ الْمَدِينَةِ حَتَّى وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ قَالَ قَالَ حَمِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُلُّ نَاحِيَةٍ مِنْ  
 الْمَدِينَةِ بَرِيدًا بَرِيدًا لَا يَخْطِطُ شَجَرُهُ وَلَا يَعْصِدُ إِلَّا مَا يَسَاقُ بِهِ الْجَمَلُ (قَوْلُهُ وَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بَنِي حَارِثَةَ) فِي رِوَايَةِ

بَلْ أَنْتُمْ فِيهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ  
عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ وَهُوَ الصَّحِيفَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا يَنْتَهِ عَالِمٌ إِلَى كَذَا مِنْ أَحَدٍ فِيهَا حَدَّثًا أَوْ آوَى مُخْبِرًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ  
أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ، وَقَالَ

لِلإِسْمَاعِيلِيِّ ثُمَّ جَاءَ بَنُو حَارِثٍ فِي سَنَدِ الْحَرَةِ أَيْ فِي الْجَانِبِ الْمُرْتَقِعِ مِنْهَا وَبَنُو حَارِثَةٍ بِمَهْلَةٍ وَمِثْلَةٍ بَطْنٌ مَشْهُورٌ مِنْ  
الْأَوْسِ وَهُوَ حَارِثَةُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ الْأَوْسِ وَكَانَ بَنُو حَارِثَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَبَنُو عَبْدِ الْأَشْهَلِ  
قَدْ دَلُّوا وَاحِدَةً وَوَقَعَتْ فِيهِمْ الْحَرْبُ فَانْهَزَتْ بَنُو حَارِثَةٍ إِلَى خَيْرٍ فَسَكَنُوهُمْ أَصْطَلَحُوا فَرَجَعَ بَنُو حَارِثَةٍ فَلَمْ يَزَلُوا  
فِي دَارِ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ وَسَكَنُوا فِي دَارِهِمْ هَذِهِ وَهِيَ غَرْبِيَّةٌ مَشْهُودَةٌ (قَوْلُهُ بَلْ أَنْتُمْ فِيهِ) زَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بَلْ أَنْتُمْ فِيهِ  
أَعَادَهَا كَيْدًا وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ الْحَزْمِ بِمَا يَطْلُبُ عَلَى الظَّنِّ وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْيَقِينَ عَلَى خِلَافِهِ رَجَعَ عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثُ  
الرَّاجِعُ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ) هُوَ ابْنُ مَهْدِيٍّ وَسُفْيَانُ هُوَ الثَّوْرِيُّ (قَوْلُهُ عَنْ أَبِيهِ) هُوَ يَزِيدُ بْنُ شَرِيكِ بْنِ طَارِقِ  
الْقَيْسِيِّ وَفِي الْأَسْنَادِ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ كُوفِيُونَ فِي نَسْقٍ وَهَذِهِ رِوَايَةٌ أَكْثَرُ أَصْحَابِ الْأَعْمَشِ عَنْهُ وَخَالَهُمْ شُعْبَةُ فَرَوَاهُ عَنْ  
الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَلِيٍّ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ قَالَ الدَّارِقُطِيُّ فِي الْمُلَلِّ وَالصَّوَابِ  
رِوَايَةُ الثَّوْرِيِّ وَمِنْ بَعْضِهِ (قَوْلُهُ مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ) أَيْ مَكْتُوبٌ وَالْأَفْكَانُ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ مِنَ السَّنَةِ سَوَى الْكِتَابِ أَوْ الْمُنْفِيِّ  
شَيْءٌ إِخْصَاؤُهُ عَنِ النَّاسِ وَسَبَبُ قَوْلِهِ هَذَا يَظْهَرُ بِمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي حَسَنِ الْأَعْرَجِ أَنَّ عَلِيًّا  
كَانَ يَأْمُرُ بِالْأَسْرِ فَيَقَالُ لَهُ قَدْ قُتِلَ نَفْسُهُ يَقُولُ صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَقَالَ لَهُ الْإِسْتِزَانُ هَذَا الَّذِي تَقُولُ أَهْوَى عَنْهُ إِلَيْكَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ شَيْءٌ خَاصَّةً دُونَ النَّاسِ الْأَشْيَاءُ سَمِعْتُهُ مِنْهُ فَوَفِيَّ صَحِيفَةٍ فِي قُرَابِ سِتِينَ فَلَمْ يَزَلُوا بِهِ  
حَتَّى أَخْرَجَ الصَّحِيفَةَ فَذَاتِهَا فِي ذِكْرِ الْحَدِيثِ وَزَادَ فِيهِ الْمُؤْمِنُونَ تَشْكَافًا دُمَاؤُهُمْ وَيَسْعَى بِذَمِّهِمْ إِذَا نَامَ وَهُمْ يَدْعُو مِنْ  
سِوَاهُمْ إِلَّا لَيَقْتُلَنَّ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَيْدٍ فِي عَيْدِهِ وَقَالَ فِيهِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَأَنَّ إِحْرَامَ مَا بَيْنَ جَرْتِهَا وَحِمَاها  
كَلَهُ لَا يَخْلُجُ خِلَافًا وَلَا يَغْرُ صَيْدًا وَلَا تَقْتَطِعُ لِقَطْعَتِهَا وَلَا يَقْطَعُ مِنْهَا شَجَرَةً إِلَّا أَنْ يَلْفَ رَجُلٌ بَعِيرَهُ وَلَا يَحْمِلُ فِيهَا السِّلَاحَ  
لِقِتَالٍ وَالباقِي نَحْوُهُ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي حَسَنِ عَنْ الْأَشْرَعِ عَنْ عَلِيٍّ وَلَا أَحَدٌ وَأَيُّ دَاوُدَ  
وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ قَيْسِ بْنِ عِبَادٍ قَالَ أَتَلَقْتُ أَنَا وَالْأَشْرَعُ عَلَى قَتْلَانَا هَلْ  
عِنْدَ إِلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ لَمْ يَحْدِثْ فِيهِ النَّاسُ عَامَةً قَالَ لَا إِلَّا مَا فِي كِتَابِي هَذَا قَالَ وَكِتَابِي فِي قُرَابِ سِتِينَ فَذَاتِهَا فِيهِ الْمُؤْمِنُونَ  
تَحْكَافًا دُمَاؤُهُمْ فَذَكَرْتُ مَلَّ مَا هَدَمْتُ إِلَى قَوْلِهِ فِي عَيْدِهِ مِنْ أَحَدٍ حَدَّثَنَا إِلَى قَوْلِهِ أَجْمَعِينَ وَلَمْ يَذْكُرْ بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ وَلَسَلَمْ مِنْ  
طَرِيقِ أَبِي الطَّغْيِيلِ كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ فَأَتَانِي رَجُلٌ فَقَالَ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْرُ إِلَيْكَ فَغَضِبْتُ ثُمَّ قَالَ مَا كَانَ يَسْرُ إِلَى شَيْءٍ يَكْتُمُهُ  
عَنِ النَّاسِ غَيْرَ أَنَّهُ حَدَّثَنِي بِكَلِمَاتٍ أَرْبَعٍ وَفِي رِوَايَةٍ لَمْ يَخْصُنَا بِشَيْءٍ لَمْ يَمِمْ بِهِ النَّاسُ كَافَةً إِلَّا مَا كَانَ فِي قُرَابِ سِتِينَ هَذَا أَخْرَجَ  
صَحِيفَةً مَكْتُوبَةً فِيهَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى مَنْ سَرَقَ مَنَارَ الْأَرْضِ وَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى مَنْ لَعْنُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى مَنْ آوَى عِدًّا  
وَقَدْ هَدَمْتُ فِي كِتَابِ الْمَلَمِ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ صَحِيفَةً قُلْتُ لِمَ هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ قَالَ لَا إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ وَفَهْمُ أَعْطَاهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ  
أَوْ مَافِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ قَالَ قُلْتُ وَمَافِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ قَالَ الْعَقْلُ وَفِكَالُ الْأَسْرِ وَلَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَالْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ  
أَنَّ الصَّحِيفَةَ الْمَذْكُورَةَ كَانَتْ مُشْتَمِلَةً عَلَى مَجْمُوعِ مَا ذَكَرْتُ قُلْتُ كُلُّ رَاوٍ بَعْضُهَا وَأَتَمَّهَا سَائِقًا طَرِيقُ أَبِي حَسَنِ كَمَا تَرَى  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ الْمَدِينَةُ حَرَمٌ) كَذَا أَوْرَدَهُ مَخْصَرًا وَسَيَأْتِي فِي الْجُزْئِ بِزِيَادَةٍ فِي أَوَّلِهِ قَالَ فِيهَا الْجِرَاحَاتُ وَأَسْنَانُ الْأَبْلِ  
(قَوْلُهُ مِنْ أَحَدٍ فِيهَا حَدَّثًا) يَقِيدُ بِهِ مُطْلَقًا مَا قَدَّمَ فِي رِوَايَةِ قَيْسِ بْنِ عِبَادٍ وَإِنَّ ذَلِكَ يُخْتَصُّ بِالْمَدِينَةِ لِفَضْلِهَا وَشَرَفِهَا  
(قَوْلُهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ) يَفْتَحُ أَوَّلُهَا وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِهَا فَعِنْدَ الْجُمْهُورِ الصَّرْفُ الْفَرِيقَةُ وَالْعَدْلُ الْبَاقِلَةُ  
وَرَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ بِأَسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ وَعَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ بِالْعَكْسِ وَعَنِ الْأَصْمَعِيِّ الصَّرْفُ التَّوْبَةُ وَالْعَدْلُ الْمَدِينَةُ



ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ قَدْ أَخْفَرْنَا عَنْهَا قَلْبَهُ لَنَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ وَالْمَلَائِكَةَ وَالنَّاسَ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ،  
وَمَنْ تَوَلَّى قَوْمًا يَقْبِرُونَ مَوَالِيَهُ، فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ  
**بابُ فَضْلِ الْمَدِينَةِ وَأَنَّهَا تَنْتَفِي النَّاسُ حَدِيثًا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ  
قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

وعن يونس مثله لكن قال الصرف الا كسباب وعن أبي عبيدة مثله لكن قال العدل الحيلة وقيل المثل وقيل الصرف  
الدية والعدل الزيادة عليها وقيل بالعكس وحكي صاحب المحكم الصرف الوزن والعدل الكيل وقيل الصرف القيمة  
والعدل الاستقامة وقيل الصرف الدية والعدل البديل وقيل الصرف الشفاعة والعدل العدية لانها تعادل الدية وهذا  
الاخير جزم البيضاوي وقيل الصرف الرشوة والعدل الكفيل قاله ابان بن ثعلب وانشد لا تقبل الصرف وهاتوا عدلا  
فخصنا على أكثر من عشرة أقوال وقد وقع في آخر الحديث في رواية المستطلي قال أبو عبد الله عدل فداء وهذا موافق  
لتفسير الاصمعي والله أعلم قال عياض معناه لا يقبل قبول رضا وان قبل قبول جزاء وقيل يكون القبول هنا بمعنى تكفير  
الذنب بهما وقد يكون معنى القدية أن لا يجد يوم القيامة قدى يفتدى به بخلاف غيره من المذنبين بأن يهديه من النار بهوذي  
أو نصراني أو جاهلي أو مسلم من حديث أبي موسى الأشعري وفي الحديث رد لما تدعيه الشيعة بأنه كان عند علي وآل بيته من  
النبي ﷺ أمور كثيرة أعلم بها سرائر تشمل على كثير من قواعد الدين وأموال الأمانة فيه جواز كتابة العلم (قوله ذمة  
المسلمين واحدة) أي ما منهم صحيح فاذا آمن الكافر واحده منهم حرم على غيره التعرض له وللأمان شرطه معروف وقال  
البيضاوي الذمة العهد سمي بها لانه يذم متعاطيا على اضاعتها (١) وقوله يسعى بها أي يتولاها ويذهب ويحيي والمعنى أن ذمة  
المسلمين سواء صدرت من واحد أو أكثر شريف أو وضعيف فاذا آمن أحد من المسلمين كافرا أو أعطاه ذمة لم يكن لاحد  
نقضه فيستوي في ذلك الرجل والمرأة والحر والعبد لان المسلمين كنفس واحدة وسيأتي البحث في ذلك في كتاب  
الجزية والمواذعة وقوله فمن أخفر بالغناء المعجمة والفاء أي قضض العهد يقال خفرت به الف امته واخفرت خفقت  
عهده (قوله ومن يتولى قوما بغيران مواليه) لم يجعل الاذن شرطا لجواز الادعاء وانما هو لتأكيد التحريم لانه اذا  
استأذنتهم في ذلك منعوه وحالوا بينه وبين ذلك قاله الخطابي وغيره ويحتمل أن يكون كني بذلك عن يعه فاذا وقع يعه  
جازله الانتهاء الى مولاة الثاني وهو غير مولاة الاول والمراد مولاة الحلف فاذا أراد الانتقال عنه لا ينتقل الا باذن وقال  
البيضاوي الظاهر أنه أراد به مولاة العتق لعظمه على قوله من أدعى الى غير أبيه والجمع بينهما بالوعد فان العتق من حيث  
أنه لمحة كلمته النسب فاذا نسب الى غير من هو له كان كالدعي الذي تبرأ عن هومنه والحق نفسه بغيره فيستحق به الدعاء  
عليه بالطرد والابعاد عن الرحمة ثم أجاب عن الاذن بنحو ما تقدم وقال ليس هو للتقييد وانما هو للتنبية على  
ما هو المانع وهو ابطال حق مواليه فاورد الكلام على ما هو الغالب وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الفرائض  
ان شاء الله تعالى تنبيه المصنف أحداث الباب ترتيبا حسنا في حديث أنس التصريح بكون المدينة حرما  
وفي حديثه الثاني تخصيص النبي عن قطع الشجر بما لا ينته الآدميون وفي حديث أبي هريرة بيان ما جعل من حد  
حرمها في حديث أنس قال كذا وكذا بين في هذا أنه ما بين الحرتين وفي حديث علي زيادة تأكيد التحريم وبيان حد  
الحرم أيضا (قوله باب فضل المدينة وأنها تنافي الناس) أي الشرار منهم وراعى في الترجمة لفظ الحديث وقرينة  
ارادة الشرار من الناس ظاهرة من التشبيه الواقع في الحديث والمراد بالناس الاخراج ولو كانت الرواية تنافي بالثقاف لجل  
لفظ الناس على عمومهم وقد ترجم المصنف بعد أبواب المدينة تنافي الخبيث (قوله عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري

(١) قوله وقوله يسعى بها الخ لعله وقفت له نسخة نصها ذمة المسلمين واحدة يسعى بها ادانهم فخر الخ أو قل

عبارة البيضاوي على حديث فيه هذه الزيادة اه مصححه

أَمِرتُ بِمَرِيَّةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى يَقُولُونَ يَنْتَرِبُ وَهِيَ الْمَدِينَةُ تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثُ الْحَبِيدِ

وشيعه أبو الحباب بعض المهمة والمحدثين الأولى خفيفة والاستناد كله مدينون الشيخ البخاري قال ابن عبد البر  
 انفق الرواة عن مالك على أسناده الأسحق بن عيسى الطباع فقال عن مالك عن يحيى بن سعيد بن المسيب بدل سعيد بن  
 يسار وهو خطأ (قلت) وتابعه أحمد بن عمر عن خالد السلمي عن مالك وأخرجه الدارقطني في غراب مالك وقال  
 هذلولم والصواب عن يحيى بن سعيد بن يسار (قوله أمرت بقرية) أي امرني ربي بالهجرة إليها وسكنها فالأول  
 محمول على أنه قاله بمكة والثاني على أنه قاله بالمدينة (قوله تأكل القرى) أي تغلبهم وتكني بالكل عن الغلبة لأن الأكل  
 غالب على اللأكل ووقع في موطن ابن وهب قلت لما لك ما تأكل القرى قال تفتح القرى وبسطه ابن بطلال فقال معناه  
 يفتح أهلها القرى فيأكلون أموالهم ويسبون ذرارهم قال وهذا من فصيح الكلام تقول العرب أكلنا بلد كذا إذا  
 ظهروا عليها وسبقه الخطابي إلى معنى ذلك أيضا وقال النووي ذكروا في معناه وجهين أحدهما هذا والآخرون أكلها  
 وميرتها من القرى المستحصنة والها تساق غنائمها وقال ابن المنير في الحاشية يحتمل أن يكون المراد بأكلها القرى غلبة  
 فضلها على فضل غيرها ومعناه أن الفضائل تضمحل في جنب عظيم فضلها حتى تكاد تكون عدما (قلت) والذي ذكره  
 احتمالاً ذكره القاضى عبد الوهاب فقال لا معنى لقوله تأكل القرى الأرجوح فضلها عليها وزادتها على غيرها كذا  
 قال ودعوى المحصر مردودة لما مضى ثم قال ابن المنير وقد سميت مكة أم القرى قال والمذكور للمدينة البالغ منه لأن  
 الأمومة لا تمنحى إذا وجدت ما هي له أم لكن يكون حق الأم أظهر وفضلها أكثر (قوله يقولون يثرب وهى المدينة)  
 أى أن بعض المناقبين يسميها يثرب واسمها الذى يليق بها المدينة وفهم بعض العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب  
 وقالوا موقع في القرآن إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين وروى أحمد من حديث البراء بن عازف رفعه من سمي  
 المدينة يثرب فليستغفر الله هى طابة وروى عمر بن شبة من حديث أبي أوبان رسول الله ﷺ هى أن  
 يقال للمدينة يثرب ولهذا قال عيسى بن دينار من المالكية من سمي المدينة يثرب كتبت عليه خطيئة قال وسبب هذه  
 الكراهة لأن يثرب أمان التثريب الذى هو التوبيخ والملامة أو من التثريب وهو الفساد وكلاهما مستقبح وكان ﷺ  
 يحب الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح وذكر أبو اسحق الزجاج في مختصره وأبو عبيد البكري في معجم ما استمعهم  
 أنها سميت يثرب باسم يثرب بن فانية بن مهلايل بن عيل بن عيص بن أرم بن سام بن نوح لأنه أول من سكنها بعد العرب  
 ووزل أخوه خيبر خير فسميت به وسقط بعض الاسماء من كلام البكري (قوله تنفى الناس) قال عياض وكان هذا  
 محض زعمه لأنه لا يمكن يصير على الهجرة والمقام معها بالامن ثبت إيمانه وقال النووي ليس هذا بظاهر لأن عند مسلم  
 لا هو الساعة حتى تنفى المدينة شرارها كما ينفي الكبير خبث الحديد وهذا والله أعز من الدجال انتهى ويحتمل أن يكون  
 المراد كلام الزميين وكان الأمر في حياته ﷺ كذلك للسبب المذكور يؤيده قصة الأعرابي الآية بعد أبواب فانه  
 ﷺ ذكر هذا الحديث معللا به خروج الأعرابي وسؤاله الأقالة عن البيعة ثم يكون ذلك أيضا في آخر الزمان  
 عندما يزل بها الدجال فريخا بها فلا يبيح منافق ولا كافر الاخرج إليه كما سيأتى بعد أبواب أيضا وأما ما بين  
 ذلك فلا (قوله يائني الكبير) بكسر الكاف وسكون التحتانية وفيه لغة أخرى كور بضم الكاف والمشهور بين  
 الناس أنه الزق الذي يفتح فيه لكن أكثر أهل اللغة على أن المراد بالكبر حناوت الحداد والصانع قال ابن التين وقيل  
 الكبير هو الزق والحناوت هو الكور وقال صاحب المحكم الكبير الزق الذى يفتح فيه الحداد ويؤيد الأول ما رواه  
 عمر بن شبة في أخبار المدينة باسناده إلى أبي مودود قال رأى عمر بن الخطاب كبر حداد في السوق فضر به برجله حتى  
 هدمه وانخبت بفتح المعجمة والموحدة بعدها مثلثة أى وسخه الذي تخرجه النار والمراد أنها لا تترك فيها من في قلبه  
 دغل بل تخرجه عن القلوب الصادقة وتخرجه كما يميز الحداد ردى الحديد من جيده ونسبة التميز للكبر لسكونه السبب  
 الأكبر في اشتغال النار التي يقع التميز بها واستدل بهذا الحديث على أن المدينة أفضل البلاد قال المهلب لأن المدينة هى

**بابُ الْمَدِينَةِ طَابَةُ حَدَّثَنَا** خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ بَيْحٍ عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَمَلٍ بْنِ سَمْدٍ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ تَبَوَّكَ حَتَّى أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ هَذِهِ طَابَةُ **بابُ لَا تَبَى الْمَدِينَةَ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَوِ رَأَيْتُ الطُّبَّاءَ بِالْمَدِينَةِ تَرْتَعُ مَا ذَعَرْتُهَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَا تَبَى حَرَامٌ

التي أدخلت مكة وغيرها من القرى في الاسلام فصارا لجميع في صحائف اهلها ولائها تنفى الخلق وأجيب عن الاول بأن أهل المدينة الذين قصوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للقرىين ولا يلزم من ذلك تفضيل احدى البقيتين وعن الثاني بأن ذلك انما هو في خاص من الناس ومن الزمان بدليل قوله تعالى ومن أهل المدينة مردوا على النفاق والمتناق خبيث بلاشك وقد خرج من المدينة بعد النبي ﷺ معاذوا وبوعيدة وابن مسعود وطائفة ثم على وطليحة والزيبر وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق فدل على ان المراد بالحدث تخصيص ناس دون ناس وقت دون وقت قال ابن حزم لو فتحت بلد من بلد فثبت بذلك الفضل للاولى للزم أن تكون البصرة أفضل من خراسان وسجستان وغيرها مما فتح من جهة البصرة وليس كذلك وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الاعتصام \* (قوله باب المدينة طابة) أى من اسمائها اذ ليس في الحديث أنها لا تسمى بغير ذلك وذكره طرفا من حديث أبي حنيفة الساعدي وقد مضى مطولا في أواخر الزكاة ووقع في بعض طرق طابة وفي بعضها طيبة وروى مسلم من حديث جابر بن سمرة مرفوعا ان الله سمي المدينة طابة ورواه أبو داود والطائفي في مسنده عن شعبة عن سماك بلفظ كانوا يسمون المدينة يثرب فسمها النبي ﷺ طابة وأخرجها أبو عاتق والطاب والطيب لغتان بمعنى واشتقاقهما من الشيء الطيب وقيل لطهارة تربتها وقيل لطيبها لساكنها وقيل من طيب العيش بها وقال بعض أهل العلم وفي طيب تربتها وهوانها دليل شاهد على صحة هذه التسمية لان من أقام بها بجد من تربتها وحيطانها رائحة طيبة لا تسكاد توجد في غيرها وقرأت بخط أبي علي الصديقي في هامش نسخته من صحيح البخارى بخطه قال الحافظ أمر المدينة في طيب تربتها وهوانها بجمده من أقام بها وبجد لطيبها أقوى رائحة ويتضاعف طيبها فيها عن غيرها من البلاد وكذلك العود وسائر أنواع الطيب وللمدينة أسماء غير ما ذكر منها مارواه عمر بن شبة في أخبار المدينة من رواية زيد بن اسلم قال قال النبي ﷺ للمدينة عشرة أسماء هي المدينة وطابة وطيبة والمطية والمسكنة والدار وجابر ومجبور ومنيرة ويثرب ومن طريق محمد بن أبي يحيى قال لم ازل اسمع ان للمدينة عشرة أسماء هي المدينة وطيبة وطابة والمطية والمسكنة والمدرى والجابرة والمجورة والحبية والمحجوبة ورواه الزبير في أخبار المدينة من طريق ابن أبي يحيى مثله وزاد والقاصمة ومن طريق أبي سهل بن مالك عن كعب الاحبار قال نجد في كتاب الله الذي أنزل على موسى ان الله قال للمدينة يا طيبة ويا طابة يا مسكنة لا تقبلى السكون ارفع أجاجيرك علي القرى وروى الزبير في أخبار المدينة من حديث عبد الله بن جعفر قال سمي الله المدينة والدار والايمان ومن طريق عبد العزيز الدراوردي قال بلغني ان لها أربعين اسما \* (قوله باب لا تبى المدينة) ذكر فيه حديث أبي هريرة لورأيت الطباء ترتع أى تسمى أو ترعى بالمدينة ما ذكرتها أى ما قصدت اخذها فاخذتها بذلك وكفى بذلك عن عدم صيدها واستدل أبو هريرة بقوله ﷺ ما بين لا تبى أى المدينة حرام لان المراد بذلك المدينة لا تباين لا تبين شرقية وغربية ولها لا تباين أيضا من الجانبين الآخرين الا انها يرجعان الي الاولين لا تنص لهما بهما والحاصل ان جميع دورها كلها داخل ذلك وقد تقدم شرح الحديث في الباب الاول وقوله ترتع أى ترعى وقيل تنبسط وفي قول أبي هريرة هذا اشارة الى قوله في الحديث الماضي لا يثرب صيدها ونقل ابن خزيمة الاتفاق على ان الاجزاء

**باب من رغب عن المدينة حديثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول "تَرُكُ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا الْوَفَاءَ بِرُيُوعِ الْوَفَايِ السَّابِعِ وَالطَّيْرِ، وَآخِرُ مَنْ يُحْشَرُ رَاعِيَانِ مِنْ مَزِينَةِ بَرِيدَانَ الْمَدِينَةَ يَنْقُانَ بَيْنَهُمَا فَيَجِدَانَهَا وَحْشًا حَتَّى إِذَا بَلَغَا ثَنِيَّةَ الْوَدَاعِ خَرَا عَلَى وَجُوهِهِمَا **حديثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة

في صيد المدينة بخلاف صيد مكة \* (قوله باب من رغب عن المدينة) أي فهو مذموم أو باب حكم من رغب عنها (قوله تكون المدينة) كذا فلاكثر بناء الخطاب والمراد بذلك غير مخاطبين لكم من أهل البلد أو من نسل الخطابين أو من فوجهم وروى يتركون بصحابة ورجعه القرطبي (قوله على خير ما كانت) أي على أحسن حال كانت عليه من قبل قال القرطبي تبعاً ليعاض وقد وجد ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومقصد الناس وملجأهم وحملت إليها خوفاً للأرض وصارت من أعمر البلاد فلما انتقلت الخلافة عنها إلى الشام ثم إلى العراق وتطلبت عليها الأعراب تناولوها فقتلت وخذلت أهلها فقصدها عوافي الطير والسباع والعوافي جمع مافية وهي التي تطلب اقوتها ويقال للذكر ماف قال ابن الجوزي اجتمع في العوافي شيان أحدهما أنها طالبة لأقواتها من قواك عفوت فلاناً اعفوه فأنما عاف والجمع عفاة أي أتيت أطلب معروفة والثاني من الغفاه وهو الموضع الخالي الذي لا ينسب به فان الطير والوحش تقصده لأنها على نفسها فيه وقال النووي اختار أن هذا الترك يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة ويؤيده قصة الراعي فقد وقع عند مسلم بلفظ ثم يحشر راعيان فيهما آخر من يحشر (قلت) ويؤيده ما روى مالك عن ابن حسان بمثلين وتخفيف عن عمه عن أبي هريرة رفته لترك المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الذئب فيعوى على بعض سوارى المساجد وعلى المنبر قالوا فمن تكون تمارها قال للعوافي الطير والسباع أخرجه مع بن عيسى في اللوطان عن مالك ورواه جماعة من الثقات خارج الموطأ ويشهد له أيضاً ما روى أحمد والحاكم وغيرهما من حديث عجب بن الأدرع الأسلمي قال بعني النبي ﷺ لحاجة ثم لقيني وأنا خارج من بعض طرق المدينة فأخذ بيدي حتى أتينا أحداً ثم أقبل على المدينة فقال ويل لها قرية يوم يدعها أهلها كأن يبع ما يكون قلت يا رسول الله من يأكل ثمرها قال مافية الطير والسباع وروى عمر بن شبة بأسناد صحيح عن عوف بن مالك قال دخل رسول الله ﷺ المسجد ثم نظر إلينا فقال أمان الله لا بدعنا أهلها مذلة أرعبنا ما للعوافي اندرون ما للعوافي الطير والسباع (قلت) وهذا لم يقع قطما وقال الملب في هذا الحديث المدينة تسكن إلى يوم القيامة وإن خلت في بعض الاوقات لقصد الراعين بينهما إلى المدينة (قوله) وآخر ما يحشر راعيان من مزينة) هذا يحتمل أن يكون حديثنا آخر مستقلاً لا تعلق له بالذي قبله ويحتمل أن يكون من تمة الحديث الذي قبله وعلى هذين الاحتمالين يترتب الاختلاف الذي حكيت عن القرطبي والنووي والثاني أظهر كما قال النووي (قوله ينقان) بكسر الميملة بعدها قاف البقي زجر الغنم يقال نقي ينقي بكسر اللام ونقها نقياً ونقا ونقاً ونقاً إذا صاح بالغنم وأغرب الداودي فقال معناه يطلب الكلال وكانه فسره بالمقصود من الزجر لانه زجرها عن المرعى الويل إلى المرعى الوسم (قوله فيجدانها وحوشاً) أو يجدانها ذات وحش لم يجدان أهلها قد صاروا وحوشاً وهذا على أن الرواية بفتح الواو أي يجدانها خالية ليس بها أحد والوحش من الأرض الخلاء أو كثيرة الوحش لما خلت من سكانها قال النووي الصحيح أن معناه يجدانها ذات وحش وحوش قال وقد يكون وحشاً يعني وحوش وأصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان وجمعه وحوش وقديعير بواحدة عن جموحى عن ابن الرابطة أن معناه ان غنم الراعي المذكورين تعبر وحوشاً ما بان تنقلب ذاتها واما ان توحش وتفرمها وهي هذا فالضمير في يجدانها يعود على الغنم والظاهر خلافه قال النووي المصواب الاول وقال القرطبي

عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ  
تُفْتَحُ أَلَمِنْ قِيَامِي قَوْمٌ يُسَوُّونَ قِيَمَتَهُمْ وَأَهْلَهُمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ وَالْمَدِينَةَ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتُفْتَحُ  
الشَّامُ قِيَامِي قَوْمٌ

القدرة صالحة لذلك انتهى ويؤيده في بقية الحديث أنهما يخرجان علي وجوههما إذا وصلا إلى ثنية الوداع وذلك  
قبل دخولهما المدينة بلا شك فيدل على أنهما وجدا الوحش المذكور قبل دخول المدينة فتعوي أن الضمير يعود على  
غنمهما وكان ذلك من علامات قيام الساعة ويوضح هذا رواية عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق عطاء بن  
السائب عن رجل من أشجع عن أبي هريرة موقوفا قال آخر من يحشر رجلا رجل من مزينة وآخر من جهينة  
فيقولان أين الناس فيأتیان المدينة فلا يريان إلا الثعالب فيزل إليهما ملكان فيسحبانهما على وجوههما حتى يلحقاهما  
بالناس قوله وآخر من يحشر في رواية مسلم من طريق عقيل عن الزهري ثم يخرج راعيان من مزينة يريدان  
المدينة لم يذكرا في الحديث حشرهما وإنما ذكر مقدمته لأن الحشر إنما يقع بعد الموت فذكر بسبب موتهما والحشر  
يعقبه وقوله على هذا خرا على وجوههما أي سقطا ميتين أو المراد بقوله خرا على وجوههما أي سقطا بن أسقطهما وهو  
الملك كما تقدم في رواية عمر بن شبة وفي رواية العقيلي أنهما كانا يتزلان بجبل وراق وله من حديث حذيفة بن أسيد  
أنهما يفقدان الناس فيقولان تنطلق إلي بني فلان فيأتانهم فلا يجدان أحدا فيقولان تنطلق إلى المدينة فيطلقان  
فلا يجدان بها أحدا فينطلقان إلى البقيع فلا يريان إلا السباع والثعالب وهذا يوضح أحد الاحتمالات المتقدمة وقد  
روى ابن حبان من طريق عروة عن أبي هريرة رفعه أخر قرية في الإسلام خرابا للمدينة وهو يناسب كون آخر  
من يحشر يكون منها (تنبيه) انكرا بن عمر على أبي هريرة تغييره في هذا الحديث بقوله خيرا كانت وقالت أن الصواب  
أعمر ما كانت أخرج ذلك عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق مساحق بن عمر وأنه كان جالسا عند ابن عمر فجاء أبو  
هريرة فقال له لم ترد على حديثي فوالله لقد كنت أنا وأنت في بيت حين قال النبي ﷺ يخرج منها أهلها خيرا كنت فقال ابن  
عمر أجل ولكن لم يقل خيرا ما كانت إنما قال أعمر ما كانت ولو قال خيرا ما كانت لكان ذلك وهو حي وأصحابه فقال أبو هريرة  
صدقت والذي نفسي بيده وروي مسلم من حديث حذيفة أنه لما سأله النبي ﷺ عن يخرج أهل المدينة من المدينة  
ولعمر بن شبة من حديث أبي هريرة قيل بابا هريرة من يخرجهم قال أصراء السوء الحديث الثاني (قوله عن أبيه)  
هو عروة بن الزبير وعبد الله بن الزبير أخوه وفي الأسناد صحابي عن صحابي وتابعي لأن هشاما قد لقي بعض الصحابة  
(قوله عن سفيان بن أبي زهير) كذا للاكثر وراه حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه كذلك وقال آخره قال عروة ثم  
لقيت سفيان بن أبي زهير عندهم فخيرني بهذا الحديث وذكر علي بن المديني أنه اختلف فيه على هشام اختلافا  
آخر فقال وهيب وجماعة كما قال مالك وقال ابن عينة عن هشام بسنده عن سفيان بن العوف وقال أبو  
معاوية عن هشام بسنده عن سفيان بن عبد الله الثقفي قلت قدر واه الحميدي عن سفيان بن عطاء بن الصواب ورواه أبو خيثمة  
عن جرير فقال سفيان بن أبي قلابة كأنه عرف خطأ جرير فكيفني عنه واسم أبي زهير القرد يفتح القاف وكسر الراء بعدها  
مهملة وقيل نير وهو الشنوني من أزد شنوءة يفتح المعجمة وضم النون وبعد الواو همزة مفتوحة وفي النسب كذلك  
وقيل يفتح النون بعدها همزة مكسورة بلا واو وشنوءة هو عبد الله بن كعب بن مالك بن نضر بن الأزد وسمى شنوءة  
لشأنه كان بينه وبين قومه (قوله تفتح الجين) قال ابن عبد البر وغيره افتتحت الجين في أيام النبي ﷺ وفي أيام  
أبي بكر وافتتحت الشام بعدها والعراق بعدها وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة فقد وقع على وفق ما أخبر به  
النبي ﷺ وعلى ترتيبه ووقع هرق الناس في البلاد لما فيها من السعة والرخاء ولو صبروا على الإقامة بالمدينة  
لكان خبرهم وفي هذا الحديث فضل المدينة على البلاد المذكورة وهو أمر مجمع عليه وفيه دليل على أن بعض البقاع

يَسُونُ فَيَسْتَحِلُّونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ۚ وَتَفْتَحُ الْعِرَاقُ قِيَابِي قَوْمٌ  
يَسُونُ فَيَسْتَحِلُّونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ

أفضل من بعض ولم يخطف العلماء أن للمدينة فضلا على غيرها وإنما اختلفوا في الأفضلية بينها وبين مكة (قوله يسون)  
بفتح أوله وموض للوحدو يكرها من يس قال ابن عبد البر في رواية يحيى بكر الموحدة وقيل ابن القاسم رواه  
بضمها قال أبو عبيد معناه سوقون دوابهم والبس سوق الأبل تقول بس بس عند السوق وأرداه السرعة وقال الداودي  
معناه يزجرون دوابهم فيسون ما يطؤون من الأرض من شدة السير فيصير غبارا قال تعالى وبست الجبال بسا أي سالت  
سيلا وقيل معناه سارت سيرا وقال ابن القاسم البس المبالغة في الفت ومنه قيل للدقيق المصنوع بالدهن بسيس  
وانكرو ذلك النووي وقال أنه ضعيف أو باطل قال ابن عبد البر وقيل معنى يسون يسألون عن البلاد ويستقرئون  
أخبارها ليسروا إليها قال وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة وقيل معناه يزنون لأهلهم البلاد التي تفتح ويدعونهم  
إلى سكناها فيستحلون بسبب ذلك من المدينة راحلين إليها ويشهد لهذا حديث أبي هريرة عنده سلم يأتي على الناس  
زمان يدعو الرجل ابن عمه وقرية هلم إلى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وعلى هذا فالذين يستحلون غير الذين  
يسون كان النبي حضر الفتح أعجبه حسن البلد ورأى أنها قد عاقريه إلى الحمى إليها لذلك فيجعل المدعو بأهله وأتباعه  
قال ابن عبد البر وروى يسون بضم أوله وكسر ثانيه من الرابعي من ابن عباس ومعناه يزنون لأهلهم البلد التي  
يقصدونها وأصل الأساس التي تحلب حتى تدربا لابن وهوان يجري يده على وجهها وصفحة عنقها كأنه يزنيها ذلك  
وبحسنة لها إلى هذا ذهب ابن وهب وكنا رواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك يسون من الرابعي وفسره بنحو ما ذكرنا  
وانكرو الأول غاية الانكار وقال النووي الصواب أن معناه الأخبار عن خرج من المدينة متحملا بأهله بأسا في سيره  
مسرا إلى الرخاء والأمصار المستحقة (قلت) ويؤيده رواية ابن خزيمة عن طريق أبي معاوية عن هشام عن عروة  
في هذا الحديث لفظ تفتح الشام فيخرج الناس من المدينة إليها يسون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ووضح ذلك  
ماروى أحمد بن حنبل حديث جابر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول ليا تين على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها إلى الأرياف  
يلتمسون الرخاء فيجدون رخاء ثم يأتون فيستحلون بأهلهم إلى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وفي أسنده ابن  
لهجة ولا بأس به في المتابعات وهو بوضوح ما قلناه والله أعلم وروى أحمد في أول حديث سفيان هذا قصة أخرجهما من  
طريق بشر بن سعيد أنه سمع في مجلس اللتين يذكرون أن سفيان بن أبي زهير أخرجهما أن فرسه أعتيت بالعقيق وهو في  
بحث منهم رسول الله ﷺ فرجع إليه يستحمله فخرج معه يبتغي له بعيرا فلم يجده إلا عند أبي جهم بن حذيفة العدوي  
فسامه لعقال له أوجه لا أبيعكم يا رسول الله ولكن خذ فاحمل عليه من شئت ثم خرج حتى إذا بلغ يثرب أهاب قال يوشك  
البيان أن يأتي هذا المكان ويوشك الشام أن يفتح فيأتيه رجال من أهل هذا البلد فيعجبهم ريعه ورخاؤه والمدينة خير  
لهم الحديث (قوله لو كانوا يعلمون) أي بفضلها من الصلاة في المسجد النبوي وثواب الإقامة فيها وغير ذلك ومحتمل  
أن يكون لو بمعنى ليت فلا يحتاج إلى تقدير وعلى الوجهين ففيه تعجيل لمن فارقها وأثرغها قالوا والمراد به الخارجون  
من المدينة رغبة عنها كراهين لها وأما من خرج لحاجة أو تجارة أو جهاد ونحو ذلك فليس بداخل في معنى الحديث قال  
الطبري الذي يقتضيه هذا المقام أن ينزل مالا يعلمون منزلة اللازم لتفتي عنهم المعرفة بالكلية ولو ذهب مع ذلك إلى  
التي لكان أبلغ لأن التني طلب ما لا يمكن حصوله أي لئتم كانوا من أهل العلم تقليظا وتشديدا وقال البيضاوي  
الحق أنه فتح لئتم فيجب قوما بلادها وعيش أهلها فيحملهم ذلك على المهاجرة إليها بانقسامهم وأهلهم حتى يخرجوا  
من المدينة والحال أن الإقامة في المدينة خير لهم لأنها حرم الرسول وجواره ومهبط الوحي ومنزل البركات لو كانوا يعلمون  
ما في الإقامة بها من الفوائد الدينية بالعوائد الأخروية التي يستحقرونها بمجدونها من الحفظ الغاية العاجلة بسبب  
الإقامة في غيرها وقواه الطبي لتكرير قوم وصفهم بكونهم يسون ثم توكيده بقوله لو كانوا يعلمون لأنه يشعر بأنهم ممن ركن

**باب الإيمان بأرز إلى المدينة حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض قال حدثني عبيد الله عن خبيب بن عبد الرحمن عن حص بن عاصم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها، **باب** أن من كاد أهل المدينة حدثني حنين بن حريث أخبرنا الفضل عن جعبر عن عائشة قالت سمعت سعدا رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول لا يكيد أهل المدينة أحدا إلا أنماح، كما ينماح الملح في الماء **باب** آطام المدينة حدثنا علي حدثنا سفيان حدثنا بن شهاب قال أخبرني عروة سمعت أسامة رضي الله عنه قال**

إلى الحظوظ البهيمية والحطام الفاني وأعرضوا عن الإقامة في جوار الرسول ولذلك كرموا وصفه في كل قرية بقوله يسون استحضار تلك الهيئة القبيحة والله أعلم \* (قوله باب الإيمان بأرز) ففتح أوله وسكون الهمزة وكسر الراء وقد تضم بعدها زاي وحكي ابن التين عن بعضهم فتح الراء وقال إن الكسر هو الصواب وحكي أبو الحسن بن سراج ضم الراء وحكي القاسي الفتح ومعناه يذهب ويجمع (قوله حدثني عبيد الله) هو ابن عمر العمري (قوله عن خبيب) بالمجمة مصغرا وكذا رواه أكثر أصحاب عبيد الله وخبيب هو خال عبيد الله المذكور وقد روى عنه بهذا الاسناد عدة أحاديث وفي رواية يحيى بن سلم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أخرجه ابن حبان والبرار وقال البرار إن يحيى بن سلم أخطأ فيه وهو كما قال وهو ضعيف في عبيد الله بن عمر (قوله عن حص بن عاصم) أي ابن عمر بن الخطاب (قوله كما ناز راحية إلى جحرها) أي أنها كما تنتشر من جحرها في طلب ما تعيش به فإذا راعها شيء رجعت إلى جحرها كذلك الإيمان ينتشر في المدينة وكل مؤمن له من نفسه سائق إلى المدينة ليحتمل في النبي ﷺ فيشمل ذلك جميع الأزمنة لأنه في زمن النبي ﷺ يعلم منه وفي زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم للاقتداء بهيئهم ومن ههنا ذلك لزارة قبره ﷺ والصلاة في مسجده والتبرك في مشاهدته آثاره وآثار أصحابه وقال الداودي كان هذا في حياة النبي ﷺ والقرن الذي كان منهم والذين يلونهم خاصة وقال القرطبي فيه تنبيه على صحة مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع إن علمهم حجة كإرواء مالك أو هذا إن سلم اختص بعصر النبي ﷺ وأخلفاء الراشدين وأما بعد ظهور الفتن وانتشار الصحابة في البلاد ولا سيما في أواخر المائة الثانية وهم جراحوا بالمشاهدة بخلاف ذلك \* (قوله باب أن من كاد أهل المدينة) أي أراد أهلها بسوء أو السكيد المكر والحية في المساء (قوله أخبرنا الفضل) هو ابن موسى والجعيد هو ابن عبد الرحمن وعائشة بنت سعدى ابن أبي وقاص (قالت سمعت سعدا) تعني أباها (قوله إلا أنماح) أي ذاب وفي رواية مسلم بن طريق أي عبد الله القراظ عن أبي هريرة وسعد جميعا فذكر حديثا فيه من أراد أهلها بسوء أذابه الله كما يذوب الملح في الماء وفي هذا الطريق تعقب على القطب الحلبي حيث زعم أن هذا الحديث من أفراد البخاري نعم في أفراد مسلم بن طريق عامر بن سعد عن أبيه في أثناء حديث ولا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أنماح الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح في الماء قال عياض هذه الزيادة تدفع أشكال الأحاديث الأخر وتوضح أن هذا حكمه في الآخرة ويحتمل أن يكون المراد من أرادها في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بسوء أضمحله أمره كما يضمحل الرصاص في النار فيكون في اللفظ تقديم وتأخير يؤيده قوله أو ذوب الملح في الماء ويحتمل أن يكون المراد لمن أرادها في الدنيا بسوء وأنه لا يهمل بل يذهب سلطانه عن قرب كما وقع لسم بن عقبة وغيره فانه عوجل عن قرب وكذلك الذي أرسله قيل ويحتمل أن يكون المراد من كادها اغتالا وطلبا لغرتها في غفلة فلا يتم له امر بخلاف من أتى ذلك جهارا كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره وروى النسائي من حديث السائب بن خالد رفعه من أخاف أهل المدينة ظالمها لهم أخاف الله وكانت عليه لعنة الله الحديث ولابن حبان نحوه من حديث جابر \* (قوله باب آطام المدينة) بالجمع اطم بضم تين وهي الحصون التي

أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَعْلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى إِنِّي لَأَرَى مَوَاقِعَ الْفِتَنِ خِلَالَ  
 يُؤْتِيكُمْ كَمَا وَاقِعَ الْقَطْرِ \* تَابَهُ مَعْمَرٌ وَسُلَيْمَانُ ابْنُ كَثِيرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ **بَابُ لَا يَدْخُلُ الدِّجَالُ**  
**الْمَدِينَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزِيزِ** بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُعْبُ الْمَسِيحِ الدِّجَالُ لَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ  
 عَلَى كُلِّ بَابٍ مَلَكٌ **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَجَرِيِّ عَنْ أَبِي  
 هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ وَلَا  
 الدِّجَالُ **حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ** بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَطَوَهُ الدِّجَالُ إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ لَيْسَ لَهُ مِنْ قَابِهَا قَبْ  
 إِلَّا عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ صَافِينَ يَحْرُسُونَهَا ثُمَّ تَرْجُفُ الْمَدِينَةُ بِأَهْلِهَا ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ فَيُخْرِجُ اللَّهُ كُلَّ كَافِرٍ  
 وَمُنَافِقٍ **حَدَّثَنَا يَحْيَى** بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ  
 بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْأَنْدَلُسِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا طَوِيلًا عَنْ  
 الدِّجَالِ فَكَانَ فِيهَا حَدَّثَنَا بِهِ أَنَّ قَالَ يَا أَيُّهَا الدِّجَالُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ قِابَ الْمَدِينَةِ

تتفي بالحجارة وقيل هو كل بيت مربع مسطح والآطام جمع قلة وجمع الكثرة أطوم والواحدة اطمة كما أنه وقد  
 ذكر الزبير بن بكار في أخبار المدينة ما كان بها من الآطام قبل حلول الأوس والخزرج بها ثم ما كان بها بعد حلولهم  
 وأطال في ذلك (قوله أشرف) أي نظر من مكان مرتفع (قوله مواقع) أي مواضع السقوط وخلال أي نواحيها  
 شبه سقوط الفتن وكثرة المدينة بسقوط القطر في الكثرة والعموم وهذا من علامات النبوة لاخاره بما سيكون  
 وقد ظهر مصداق ذلك من قتل عثمان وهلم جرا ولا سيما يوم الحرة والرؤية المذكورة يحتمل أن تكون بمعنى العلم  
 أو رؤية العين بأن تكون الفتن مثلت له حتى رآها كما مثلت له الجنة والنار في القبلة حتى رآها وهو يصلي (قوله  
 تابه معمر وسليمان بن كثير) أمار واية معمر فوصلها المؤلف في الفتن وأما تابه سليمان بن كثير فوصلها المؤلف  
 في روالدين له خارج الصحيح وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن \* (قوله باب لا يدخل  
 الدجال المدينة) أورد فيه أربعة أحاديث \* الأول حديث أبي بكره وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب  
 الفتن (قوله عن جندته) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (قوله على كل باب) في رواية الكشميهني  
 لكل باب \* الثاني حديث أبي هريرة (قوله على أنقاب المدينة) جمع نقب بفتح النون والقف بعد ما موحدة  
 ووقع في حديث أنس وأبي سعيد الذين بعده على قبابها جمع نقب بالسكون وهما بمعنى قال ابن وهب المراد بها المدخل  
 وقيل الأبواب وأصل النقب الطريق بين الجبلين وقيل الأنقاب الطرق التي يسلكها الناس ومنه قوله تعالى فنبهوا  
 في البلاد (قوله لا يدخلها الطاعون ولا الدجال) سيأتي في الطب بيان من زاد في هذا الحديث مكة \* الثالث حديث  
 أنس (قوله حدثنا أبو عمرو) هو الأوزاعي وإسحق هو ابن عبد الله بن أبي طلحة (قوله ليس من بلد إلا سبطوه الدجال)  
 هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور وشذ ابن حزم فقال المراد لا يدخله بعته وجنوده وكأنه استبعد إمكان دخول  
 الدجال جميع البلاد لقصر مدته وغفل عما ثبت في صحيح مسلم أن بعض أيامه يكون قدر السنة (قوله ثم ترجف المدينة)  
 أي تحصل لها زلزلة بعد أخرى ثم تالفة حتى يخرج منها من ليس مخلصا في إيمانه ويبقى بها المؤمن الخالص فلا يسلط  
 عليه الدجال ولا يعارض هذا ما في حديث أبي بكره الماضي أنه لا يدخل المدينة رعب الدجال لأن المراد بالرعب



بعض السباح التي بالمدينة ، فيخرج إليه يومئذ رجل هو خير الناس أو من خير الناس ، فيقول أشهد أنك  
 الدجال الذي حدثنا عنك رسول الله ﷺ حديثه ، فيقول الدجال أرايت إن قلت هذا أم أحببته هل تشكون  
 في الأمر ، فيقولون لا فيقتله ثم يحويه فيقول حين يحويه والله ما كنت قط أشد بصيرة مني اليوم ، فيقول  
 الدجال أقتله فلا أسلط عليه **باب المدينة تنفي الخبر حدثنا** عمرو بن عباس حدثنا عبد الرحمن  
 حدثنا سفيان عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه جاء أعز أبي النبي ﷺ فبايعه على الإسلام  
 فجاء من الغد مخمومًا ، ألقني فأبى ثلاث مرار ، فقال المدينة كالنكير تنفي خبرها ، وينصع طيبتها **حدثنا**  
 سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد قال سمعت زيد بن ثابت  
 رضي الله عنه يقول لما خرج النبي ﷺ إلى أحد رجع ناس من أصحابه قالت فرقة يقتلهم وقالت  
 فرقة لا تقتلهم فتركت فما لكم في المناقير فتبين وقال النبي ﷺ إنها تنفي

ما يحدث من الفزع من ذكره والخوف من عتوه لا الرجة التي تقع بالزلازل لاخراج من ليس بمخلص وحمل بعض  
 العلماء الحديث الذي فيه أنها تنفي الخبر علي هذه الحالة دون غيرها وقد تقدم ان الصحيح في معناه انه خاص  
 بناس و زمان فلان مانع أن يكون هذا الزمان هو المراد ولا يلزم من كونه مراد انفي غيره \* الحديث الرابع حديث أبي  
 سعيد ( قوله بعض السباح ) بكسر الميم وبالوحدة الخفيفة وآخره معجمة وسيأتي الكلام عليه أيضا في الفتن وحاصل  
 ما في هذه الأحاديث اعلامه ﷺ ان الدجال لا يدخل المدينة ولا الرعب منه كما مضى \* ( قوله باب ) بالنون ( المدينة  
 تنفي الخبر ) أي بأخراجه وإظهاره ( قوله حدثنا عمرو بن عباس ) بالوحدة والميمه وعبد الرحمن هو ابن مهدي  
 وسفيان هو الثوري ( قوله عن جابر ) وقع في الأحكام من وجه آخر عن ابن المنكدر قال سمعت جابرا ( قوله جاء  
 أعز أبي ) لم أقف على اسمه الا ان الزحمرى ذكر في ربيع الاربار انه قيس بن أبي حازم وهو مشكل لانه تابعي كبير  
 مشهور صرحوا بأنه هاجر فوجد النبي ﷺ قد مات فان كان محفوظا فعله آخر وافق اسمه واسم أبيه وفي الذيل لابن  
 موسى في الصحابة قيس بن أبي حازم المنقري فيحتمل أن يكون هو هذا ( قوله فبايعه على الاسلام فجاء من الغد مخمومًا  
 فقال ألقني ) ظاهره انه سأل الاقالة من الاسلام و به جزم عياض وقال غيره انما استقاله من الهجرة والا لكان قتله على  
 الردة وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى ( قوله ثلاث مرار ) يتعلق بألقني ويقال  
 معا (١) ( قوله تنفي خبرها ) تقدم الكلام عليه في أوائل المدينة ( قوله وتنصع ) يفتح أوله وسكون النون بالمهملة من النصوع  
 وهو الخلوص والمعني أنها اذا نفت الخبر تميز الطيب واستقر فيها واما قوله طيبتها فضبطه الاكثر بالنصب على المفعولية ورفي  
 رواية الكشي معني بالتحناية أوله ورفع طيها على الفاعلية وطيبها للجميع بالتشديد وضبطه القزاز بكسر اوله والضعيف  
 ثم استشكله فقال لم ار للنصوع في الطيب ذكر او انما الكلام يتضوع بالضاد المحجمة وزيادة الواو الثقيلة قال و يروى  
 وتنصع بمعجمتين واغرب الزحمرى في الفائق فضبطه بموحدة وضاد معجمة وعين وقال هو من أبيضه بضاعة اذا  
 دفعها اليه يعني ان المدينة تطي طيها لمن سكنها وتعقبه الصغاني بأنه خالف جميع الرواة في ذلك وقال ابن الاثير  
 المشهور بالنون والضاد المهملة ( قوله عن عبد الله بن يزيد ) هو الخطمي وفي الاسناد صحابي ان نصار بن أنس واحد  
 ( قوله رجع ناس من أصحابه ) هم عبد الله بن أبي ومن تبعه وسيأتي الكلام عليه في تفسير سورة النساء والغرض منه  
 (١) قوله ويقال معا كذا في النسخ التي بأيدينا وفي القسطلاني ( ثلاث مرار ) تنازعه الفعلان قبله وهما قوله فقال  
 وقوله فأبى وهو الاظهر اه مصححه

الرَّجَالُ كَمَا تَنَقَّى النَّارَ حَبَّتِ الْمَدِينَةُ **بَابُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا**  
**أَبِي سَمْتٌ يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ اللَّهُمَّ أَجْمَلْ بِالْمَدِينَةِ ضَيْقِي**  
**مَا جَعَلْتَ بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ تَأْتِيهِ عُثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ يُونُسَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ**  
**جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَنَظَرَ إِلَى جُدْرَانِ الْمَدِينَةِ**  
**أَوْضَعَ رَأْسَهُ وَإِنْ كَانَ عَلَى دَابَّةٍ حَرَّكَهَا مِنْ جِئَاءِ**

هنا بيان ابتداء قوله تنقَّى الرجال وأنه كان في أحد (قوله الرجال) كذا للكثر وللشمس الدجال بالبدال وتشديد  
الجيم وهو تصحيف ووقع في غزوة أحد تنقَّى الذنوب وفي تفسير النساء تنقَّى الحبث وأخرجه في هذه المواضع كلها من طريق  
شعبة وقد أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق غندر عن شعبة باللفظ الذي أخرجه في التفسير من طريق غندر  
وغندر أجمع الناس في شعبة وروايته توافق رواية حديث جابر الذي قبله حيث قال فيه تنقَّى حبثها وكذا أخرجه مسلم  
من حديث أبي هريرة بلفظ تخرج الحبث ومضي في أول فضائل المدينة من وجه آخر عن أبي هريرة تنقَّى الناس والرواية  
التي هنا بلفظ تنقَّى الرجال لاتنافي الرواية بلفظ الحبث بل هي مفسرة للرواية المشهورة بخلاف تنقَّى الذنوب وبمحتمل أن  
يكون فيه حذف هديره اهل الذنوب فيلتم مع باقي الروايات \* (قوله باب) كذا للكثر بالترجمة وسقط من رواية أبي  
ذر قشكول وعلى تقدير ثبوته فلا بدله من تعلق بالذي قبله لانه بمنزلة الفصل من الباب وقد أورد فيه حديثين لانس ووجه  
تعلق الاول منهما بترجمة تنقَّى الحبث ان قضية الدعاء بتضعيف البركة وتكثيرها قليل ما يضادها فيناسب ذلك في الحبث  
ووجه تعلق الثاني أن قضية حب الرسول للمدينة أن تكون بالغة في طيب ذاتها وأهلها فيناسب ذلك أيضا وقد تقدم  
الكلام على الثاني في أواخر أبواب العمرة وأما الاول فقوله فيه حدثنا ابن جرير بن حازم ويونس هو ابن يزيد (قوله)  
جعل بالمدينة ضيقي ما جعلت بمكة من البركة (أي من بركة الدنيا بقرينة قوله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في صاعنا  
ومدنا ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك لكن يستحي من ذلك ما خرج بدليل كضعيف الصلاة بمكة على المدينة واستدل  
به عن فضيل المدينة على مكة وهو ظاهر من هذه الجهة لكن لا يلزم من حصول افضلية المقصود في شيء من الاشياء  
ثبوت افضلية له على الاطلاق وأما من يناقض ذلك بأنه يلزم أن يكون الشام واليمن أفضل من مكة لفعله في الحديث  
الآخر اللهم بارك لنا في شامنا وأعاده ثلاثا فقد تعقب بأن التأكيد لا يستلزم التكثير المصرح به في حديث الباب وقال ابن  
حزم لاحجة في حديث الباب لهما لأن تكثير البركة به لا يستلزم الفضل في امور الآخرة ورده عياض بأن البركة أعم من  
أن تكون في امور الدين أو الدنيا لا لأنها بمعنى النماء والزيادة فاما في الامور الدينية فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكاة  
والكفارات ولا سيما في وقوف البركة في الصاع والمد وقال النووي الظاهر أن البركة حصلت في نفس المكيل بحيث يكفي  
المنفعة ما لا يكفي في غيرها وهذا أمر محسوس عند من سكنها وقال القرطبي اذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت  
اجابة الدعوة ولا يستلزم دوامها في كل حين لكل شخص والله أعلم (قوله تابعة عثمان بن عمر عن يونس) أي تابع جرير  
ابن حازم في روايته لهذا الحديث عن يونس بن يزيد عن الزهري عثمان بن عمر بن فارس فرواه عن يونس ابن يزيد ورواية  
عثمان بن عمر موصولة في كتاب عل حديث الزهري جمع محمد بن يحيى الذهلي كذا وجدته بخط بعض المصنفين ولم أقف عليه  
في كتاب الذهلي وقد ضاق أخرجه على الاسماعيلي فاخرجه من طريق عبد الله بن وهب ومن طريق شيب بن سعيد وعلقمة  
من طريق عنبسة بن خالد كلهم عن يونس بن يزيد وساق رواية وهب بن جرير فقال حدثنا أبو يعلى حدثنا زهير أبو  
خثمة وقاسم بن أبي شيبه كلاهما عن وهب بن جرير وصرح في رواية زهير عن وهب بسماع جرير له من يونس ثم  
قال قاسم بن أبي شيبه ليس من شرط هذا الكتاب ونقل مغلطاي كلام الاسماعيلي هذا وتبعه شيخنا ابن الملقن وقال  
في آخره قال الاسماعيلي ابو شيبه ليس من شرط هذا الكتاب وهو سهو كانه أراد أن يكتب قاسم بن أبي شيبه فقال

**باب كراهية النبي ﷺ أن تُعْرَى المدينة حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا الْفَزَارِيُّ عَنْ**  
**حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَرَادَ بَنُو سَلَمَةَ أَنْ يَتَحَوَّلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ . فَكَّرَ**  
**رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُعْرَى الْمَدِينَةُ ، وَقَالَ يَا بَنِي سَلَمَةَ أَلَا تَتَحَسَّبُونَ أَنْتَارَكُمْ فَأَقْلَمُوا بِأَبِ**  
**حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ**  
**عَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ**  
**وَمَنْبَرِي عَلَى حَوْضٍ حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ**  
**رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَعِكَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا**  
**أَخَذَتْهُ الْحُمَى يَقُولُ :**

كُلُّ أَمْرِي مُصَبِّحٌ فِي أَهْلِهِ \* وَالْمَوْتُ أَذْنِي مِنْ شِرَاكِ تَعْلِهِ

وأبو شيبة ثم قال مغلطاي وقال الاسماعيلي قال أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره  
وقال يعني المدينة اه وهذا نظر من لم يطلع على حقيقة الحال فيه إذ الاسماعيلي ذكر رواية الحسن  
عن أنس لهذا الحديث متبعة لرواية يونس عن الزهري عن أنس كما ذكر رواية ابن وهب وشيب بن سعيد  
متبعة لجرير ابن حازم عن يونس وليس كذلك وإنما أورد الاسماعيلي طريق شيب بن سعيد فقال أخبرني الحسن  
يعني ابن سفيان حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا أحمد بن شيب بن سعيد حدثنا أبي عن يونس عن الزهري ثم تحول  
الاسماعيلي إلى طريق ابن وهب قال ابن وهب حدثنا يونس عن ابن شهاب حدثني أنس وساق الحديث على لفظه ثم قال  
بعد فراغه وقال الحسن عن أنس ومراده أن رواية ابن وهب فيها تصريح ابن شهاب وهو الزهري أن أنس أحسنه  
بمخلاف رواية شيب بن سعيد التي أخرجها من طريق الحسن بن سفيان فإنه قال فيها عن أنس \* (قوله باب كراهة  
النبي ﷺ أن تُعْرَى المدينة) ذكر فيه حديث أنس في قصة بني سامة وقد تقدم الكلام عليه في باب احتساب الآثار  
في أوائل صلاة الجمعة (نتيجه) ترجم البخاري بالتعليقين فترجم في الصلاة باحتساب الآثار لقوله صلى الله عليه وسلم  
مكانكم تكتب لكم آثاركم وترجم هنا بما تری لقول الراوي فكره النبي صلى الله عليه وسلم أن تُعْرَى المدينة وكأنه صلى  
الله عليه وسلم اقتصر في مخاطبتهم على التعليل المتعلق بهم لكونه ادعى لهم الموافقة (قوله فيه لا تحسبون) كذا  
للاكثر وفي رواية لا تحسبوا وحذف نون الرفع في مثل هذا لغة مشهورة \* (قوله باب) كذا في جميع النسخ بلا  
ترجمة وهو مشتمل على حديثين واثرو لكل منهما تعلق بالترجمة التي قبله حديث ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض  
الجنة فيه إشارة إلى التزغيب في سكني المدينة وحديث عائشة في قصة وعك ابني بكر وبال فيه دعاؤه صلى الله عليه  
وسلم للمدينة بقوله اللهم صحها وفي ذلك إشارة إلى التزغيب في سكنها أيضا وأثر عمر في دعائه بأن تكون وفاته بها  
ظاهر في ذلك وفي ذلك مناسبة لكراهته صلى الله عليه وسلم أن تُعْرَى المدينة أي تصير خالية فأما الحديث الأول في المنبر  
فقوله ما بين بيتي ومنبري وكذا - للاكثر - وقع في رواية ابن عساکر وحده قهري بدل بيتي وهو خطأ فقد تقدم هذا الحديث  
في كتاب الصلاة قبيل الجائز بهذا الاسناد بلفظ بيتي وكذلك هو في مسند مسدد شيخ البخاري فيه نعم وقع في حديث  
سعد بن أبي وقاص عند الزار بسند رجاله ثقات وعند الطبراني من حديث ابن عمر بلفظ القبر فلي هذا المراد بالبيت  
في قوله بيتي أحاديثه لا كلها وهو بيت عائشة الذي صار فيه قبره وقد ورد الحديث بلفظ ما بين المنبر وبيت عائشة  
روضة من رياض الجنة أخرجه الطبراني في الاوسط (قوله روضة من رياض الجنة) أي كروضة من رياض الجنة  
في نزول الرحمة وحصول السعادة بما يحصل من ملازمة خلق الذكر لاسيا في عهده صلى الله عليه وسلم فيكون تشبها

وكان يلاكل إذا أقبل عليه الخمر يرفع عقبرته يقول :

ألا ليت شجرى هل آيتن ليلة \* يوارى وحولي إذ خرب وجليل  
وهل أردن يوماً مياه بجنة \* وهل يبدون لي شامة طفيل

قال اللهم ان من شعبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة وأميمة بن خلف ، كما أخر جونا من أرضنا إلى أرض  
الربا ثم قال رسول الله ﷺ اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد اللهم بارك لنا في صاعنا وفي  
مدنا وصحنا لنا وأقل حماها إلى الجنة قالت وقدمنا المدينة وهي أربا أرض الله قالت فكان بطحان  
يجري بجلا حتى ماء أجنا حذرنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي  
هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر رضي الله عنه قال اللهم أرزقني شهادة في سبيلك ، وأجل  
موتي في بلد رسولك ﷺ وقال ابن زريع عن روح بن القاسم عن زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة  
بنت عمر رضي الله عنها قالت سمعت عمر نحوه ،

بسرادة أو المعنى أن العبادة فيها تؤدي إلى الجنة فيكون مجازاً أو هو على ظاهره وإن المراد أنه روضة حقيقة بأن ينتقل  
ذلك الموضع بينه في الآخرة إلى الجنة هذا حصل ما لوله العلماء في هذا الحديث وهي على ترتيبها هذا في القوة وأما  
قوله ومن يرى على حوضي أي ينقل يوم القيامة فينصب على الحوض وقال الأكثر المراد منه بهينه الذي قال هذه  
الاهل وهو فوقه وقيل المراد النبر الذي يوضع له يوم القيامة والاول اظهر ويؤيده حديث ابن سعيد المتقدم وقدرناه  
الطبراني في الكبير من حديث ابن واقد الليثي رفعه ان قوائم منبري رواتب في الجنة وقيل مناه أن قصد منه وهو الحضور  
عدم ملازمة الاعمال الصالحة بورد صاحبه إلى الحوض ويقتضي شربه والله أعلم ونقل ابن زبالة ان ذراع ما بين المنبر والبيت  
الذي فيه القبر الآن ثلاث وخمسون ذراعاً وقيل اربع وخمسون وسدس وقيل خمسون الاثني ذراع وهو الآن كذلك  
فكانه قص لما ادخل من الحجر في الجدار واستدل به على أن المدينة افضل من مكة لانه ثبت أن الأرض التي بين البيت  
والمنبر من الجنة وقد قال في الحديث الآخر لقاب قوس أحدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها وتعقب ابن حزم بأن قوله أنها من  
الجنة مجاز ان لو كانت حقيقة لكانت كما وصف الله الجنة انك لا تجوع فيها ولا تعري وإنما المراد ان الصلاة فيها تؤدي إلى  
الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة وكما قال ﷺ الجنة تحت ظلال السيوف ثم قال لو ثبت انه على الحقيقة لما كان  
الفضل الا لتلك البقعة خاصة فان قيل ان ما قرب منها أفضل مما بعد لزعمهم ان يقولوا ان الجنة افضل من مكة ولا قائل به  
وأما حديث عائشة فقوله ذلك بضم أوله أي أصابه الوعك وهو الحمى وقيل مفش الحمى وسيأتي شرح هذا الحديث  
مستوفى في كتاب المغازي أول الهجرة ان شاء الله تعالى (قوله قالت) يعني عائشة والقائل عروة فهو متصل (قوله  
وهي أربا) بالهمز بوزن افضل من الوباء والوباء مقصور ههـ وبير همز هو المرض العام ولا تعارض قدومهم  
عليها وهي بهذه الصفة نبيه ﷺ عن القدوم على الطاعون لأن ذلك كان قبل النهي أو ان النهي يختص بالطاعون  
ونحوه من الموت الذي يبع إلى الأرض ولعم (قوله قالت فكان بطحان) يعني وادى المدينة وقولها (يجري  
نجل حتى ماء أجنا هو من هجر الراوى عنها وغرضها بذلك بيان السبب في كثرة الوباء بالمدينة لأن الماء الذي  
هذه صفة يحدث عنده المرض وقيل النجل الزبون وزاى يقال استنجل الواءى اذا ظهر نزوه ونجل بفتح النون  
وسكون الجيم وقد فتح حكاه ابن اللين وقال ابن فارس النجل بفتح السين سعة العين وليس هو المراد هنا وقال ابن السكيت  
النجل العين حين تظهر وينبع عن الماء وقال الحر بن نجلأى واسما ومنه عين نجلأى أى واسعة وقيل هو القدر الذي  
لا يزال فيه الماء قوله تجني ماء أجنا بفتح الهمزة وكسر الجيم بعدها نون أى متغيراً قال عياض هو خطأ بمن فسر

وَقَالَ هِشَامٌ عَنْ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصَةَ سَمِعَتْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

## ﴿ كتاب الصوم ﴾

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

### بابُ وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ

فليس المراد هنا الماء المتغير ( قلت ) وليس يقال فان عائشة قالت ذلك في مقام التعليل لكون المدينة كانت وبيشة ولا شك أن النخل اذا فسر بكونه الماء الحاصل من أثر فهو بصددان بغير واذا تغير كان استعماله بما يحدث الوباء في العادة وأما أثر عمر فذكر ابن سعد سبب دعائه بذلك وهو ما أخرجه بإسناد صحيح عن عوف بن مالك أنه رأى رؤيا فيها أن عمر شهيد مستشهد فقال لما قصها عليه أنى بالشهادة وأنا بين ظهري جزيرة العرب لست أغزو والناس حولي ثم قال بلى يأتي به الله ان شاء الله وقال ابن زريع عن روح ابن القاسم وصله الاسماعيل عن ابراهيم بن هاشم عن أمية بن سلطان عن زيد بن زريع به وله ظه عن حفصة قالت سمعت عمر يقول اللهم قتلا في سبيلك و وفاة ببلد نبيك قالت فقلت واني يكون هذا قال يأتي به الله اذا شاء ( قوله وقال هشام ) بن سعد ( عن زيد عن أبيه ) أسلم وصله ابن سعد عن محمد بن اسمعيل بن أبي نديك عنه وله ظه عن حفصة أنها سمعت أباها يقول فذكر مثله وفي آخر ان الله يأتي بامرئه ان شاء وأراد البخاري بهذين التعليقين بيان الاختلاف فيه على زيد بن أسلم فاتفق هشام بن سعد وسعد بن أبي هلال على انه عن زيد عن أبيه أسلم عن عمر وقد تابعها حفص بن ميسرة عن زيد عند عمر بن شبة وانفرد روح ابن القاسم عن زيد بقوله عن أمه وقد رواه ابن سعد عن معن بن عيسى عن مالك عن زيد بن أسلم ان عمر فذكره مسرلا وللحديث طريق أخرى أخرجه البخاري في تاريخه من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله القاري عن جده عن أبيه محمد عن أبيه عبد الله أنه سمع عمر يقول ذلك وطريق أخرى أخرجه عمر بن شبة من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر اسنادها صحيح ومن وجه آخر منقطع وزاد فكان الناس يتعجبون من ذلك ولا يدرون ما وجهه حتى طعن أبو أوزة عمر رضى الله عنه ( تنبيه ) تقدم ما يتعلق بفضل الصلاة في المسجد النبوي ومسجد قباء والمسجد الأقصى في أبواب في أواخر كتاب الصلاة ﴿ خاتمة ﴾ اشتمل ذكر المدينة على ستة وعشر بن حديثا المعلق منها أربعة والمكرر منها فيه وفهام في تسعة والخالص سبعة عشر وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في ذكر بني حارثة وحديث أبي بكر في ذكر الدجال وفيه من الآثار أثر واحد وهو أثر عمر الذي ختم به فأخرجه موصولا ومعلقا وفيه إشارة الى حسين الختام فنسأل الله تعالى ان يحتم لنا بالحسن وأن يعين على ختم هذا الشرح ويرفعنا به الى الحل الاسني انه على كل شيء قدير

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب الصوم ﴾

كذا لاكثر وفي رواية النسني كتاب الصيام وثبتت البسملة للجميع والصوم والصيام في اللغة الامساك وفي الشرع امساك مخصوص في زمن مخصوص عن شيء مخصوص بشرائط مخصوصة وقال صاحب الحكم الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح والكلام يقال صام صوما وصياما ورجل صام وصوم وقال الراغب الصوم في الاصل الامساك عن الفعل ولذلك قيل للفرس المسك عن السير صائم وفي الشرع امساك المكلف بالنية عن تناول الطعام والمشرب والاستمنا والاستمنا من الفجر الى المغرب ﴿ قوله باب وجوب صوم رمضان ﴾ كذا لاكثر والنسفي باب وجوب

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَكُمْ حُكْمٌ  
**حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي سَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ طَلْحَةَ  
 ابْنِ عُسَيْدٍ أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَائِرُ الرَّأْسِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي مَاذَا  
 فَرَضَ اللَّهُ عَلَى مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا ، قَالَ أَخْبِرْنِي مَا فَرَضَ  
 اللَّهُ عَلَى مِنَ الصِّيَامِ ، قَالَ شَهْرُ رَمَضَانَ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا ، قَالَ أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى  
 مِنَ الزَّكَاةِ قَالَ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ ، قَالَ وَالَّذِي أُرَاكَ لَا تَطَوَّعُ شَيْئًا وَلَا تَقْصُ  
 جَمَاعَةً فَرَضَ اللَّهُ عَلَى شَيْئًا ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ **حَدَّثَنَا**  
 مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ صَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَاشُورَاءَ  
 وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ فَلَمْ يَفْرُضْ رَمَضَانَ تَرَكْهُ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَصُومُهُ إِلَّا أَنْ يُوافِقَ صَوْمَهُ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ  
 ابْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْقَيْثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ عِرَاكَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَائِشَةَ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصِيَامِهِ حَتَّى  
 فَرَضَ رَمَضَانَ ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ

رمضان وفضله وقد ذكر أبو الخير الطالقاني في كتابه حقاير القدس لرمضان ستين اسما. وذكر بعض الصوفية ان  
 آدم عليه السلام لما كل من الشجرة ثم تاب تأخر قبول توجه مما بقي في جسده من تلك الاكلة ثلاثين يوما فلما صفا  
 جسده منها تيب عليه ففرض على ذرجه صيام ثلاثين يوما وهذا يحتاج الى ثبوت السند فيه الي من يقبل قوله في ذلك  
 وهيات وجدان ذلك (قوله وقول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام الآية) اشار بذلك الى مبدأ فرض  
 الصيام وكأنه لم يثبت عنده على شرطه فيه شيء فأورد ما يشير الى المراد فانه ذكر فيه ثلاثة احاديث حديث طلحة  
 الدال على أنه لا فرض الا لرمضان وحديث ابن عمر وعائشة المتضمن الامر بصيام عاشوراء وكان المصنف اشار  
 الى أن الامر في روايتهما محمول على التنبؤ بدليل حصر الفرض في رمضان وهو ظاهر الآية لانه تعالى قال كتب  
 عليكم الصيام ثم بينه فقال شهر رمضان وقد اختلف السلف هل فرض على الناس صيام قبل رمضان أولا فالجمهور  
 وهو المشهور عندنا الشافعية أنه لم يجب قط صوم قبل صوم رمضان وفي وجه وهو قول الحنفية أول ما فرض صيام عاشوراء  
 فلما نزل رمضان نسخ فمن أدلة الشافعية حديث معاوية مرفوعا لم يكتب الله عليكم صيامه وسيأتي في اواخر الصيام  
 ومن أدلة الحنفية ظاهر حديثي بن عمر وعائشة المذكورين في هذا الباب بلفظ الامر وحديث الربيع بنت معوذ الآتي  
 وهو أيضا عند مسلم من أصبح صائما فليتم صومه قالت فلم تزل نصومه ونصوم صبياننا وهم صغار الحديث وحديث  
 مسلم مرفوعا من أكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم الحديث وينوع على هذا الخلاف هل يشترط في صحة  
 الصوم الواجب نية من الليل أولا وسيأتي البحث فيه بعد عشرين بابا وقد تقدم الكلام على حديث طلحة في كتاب  
 الايمان وقوله فيه عن أبيه هو مالك بن أبي عامر جد مالك بن أنس الامام وقوله عن طلحة قال الديلمي في سماعه  
 من طلحة نظر وتحب بأنه ثبت سماعه من عمر فكيف يكون في سماعه من طلحة نظر وقد تقدم في كتاب الايمان في  
 هذا الحديث ما يدل على أنه سمع منهما جميعا وسيأتي الكلام على حديثي ابن عمر وعائشة في اواخر الصيام ان شاء الله

**بابُ فَضْلِ الصَّوْمِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ الصَّيَّامُ جَنَّةٌ فَلَا يَرِفْتُ وَلَا يَجْهَلُ وَإِنْ أَمَرُوهُ قَاتَلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ فَلْيَقْتُلْ إِنِّي صَائِمٌ مَرَّتَيْنِ**

تعالى \* (قوله باب فضل الصوم) ذكر فيه حديث أبي هريرة من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عنه وهو يشتمل على حديثين أفردهما مالك في الموطأ فمن أوله إلى قوله الصيام جنة حديث ومن ثم إلى آخره حديث جميعهما عنه هكذا القعني وعنه رواه البخاري وناووق عن غير القعني من رواية الموطأ زيادة في آخر الثاني وهي بعد قوله وأنا جزي به والحسنة بعشر أمثالها زادوا إلى سبعة ضعف الصيام فهو لي وأنا جزي به وقد أخرج البخاري هذا الحديث بعد أبواب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة وبين في أوله أنه من قول الله عز وجل كما سأبينه (قوله الصيام جنة) زاد سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد جنة من النار وللنسائي من حديث عائشة مثله وله من حديث عثمان بن أبي العاص الصيام جنة كجنة أحدكم من القتل ولا أحد من طريق أبي يونس عن أبي هريرة جنة وحصن حصن من النار وله من حديث أبي عبيدة بن الجراح الصيام جنة ما لم يخرجها زاد الدارمي بالغيبة وبذلك ترجم له هو وأبو داود والجنة يضم الجيم الوقاية والستر وقد تبين بهذه الروايات متعلق هذا الستر وأنه من النار وهذا جزم ابن عبد البر وأما صاحب النهاية فقال معنى كونه جنة أي يقى صاحبه ما يؤذي به من الشهوات وقال القرطبي جنة أي ستره يعني بحسب مشروعيته فينبغي للصائم أن يصونه بما يفسده وينقص ثوابه وإلى الإشارة بقوله فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث إلى آخره يصح أن يراد أنه ستره بحسب فائدته وهو أضعاف شهوات النفس وإلى الإشارة بقوله يدع شهوته إلى آخره يصح أن يراد أنه ستره بحسب ما يحصل من الثواب وتضعيف الحسنات وقال عياض في الأكمال معناه ستره من الآثام أو من النار أو من جميع ذلك وبالأخير جزم النووي وقال ابن العربي إنما كان الصوم جنة من النار لأنه امتناع عن الشهوات والنار عذوبة بالشهوات فالخاصل أنه إذا كف نفسه عن الشهوات في الدنيا كان ذلك سائرته من النار في الآخرة وفي زيادة أبي عبيدة ابن الجراح إشارة إلى أن الغيبة تضر بالصيام وقد حكى عن عائشة وبه قال الأوزاعي أن الغيبة تقطر للصائم وتوجب عليه قضاء ذلك اليوم وافرط ابن حزم فقال يبطله كل معصية من متعدد لما ذكرنا لصومه سواء كانت فعلا أو قولاً للعموم قوله فلا يرفث ولا يجمل ولقواه في الحديث الآتي بعد أبواب من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه والجمهور وإن حملوا النبي على التحريم لأنهم خصوا الفطر بالاكل والشرب والجماع أشار ابن عبد البر إلى ترجيح الصيام على غيره من العبادات فقال حسبك بكون الصيام جنة من النار فضلا ورى النسائي بسند صحيح عن أبي امامة قال قلت يا رسول الله مرني بأمر آخذة عنك قال عليك بالصوم فإنه لا مثل له وفي رواية لا عدل له والمشهور عند الجمهور ترجيح الصلاة (قوله فلا يرفث) أي الصائم كذا وقع مختصرا وفي الموطأ الصيام جنة فإذا كان أحدكم صائما فلا يرفث الخ ويرث بالضم والكسر ويجوز في ماضيه التثنية والمراد بالرفث هنا وهو بفتح الراء والفاء ثم التثنية الكلام الفاحش وهو يطلق على هذا وعلى الجماع وعلى مقدامته وعلى ذكره مع النساء مطلقا ويحتمل أن يكون لما هو أعم منها (قوله ولا يجمل) أي لا يفعل شيئا من أفعال أهل الجمل كالصباح والسفه ونحو ذلك وسعيد ابن منصور من طريق سهل ابن أبي صالح عن أبيه فلا يرفث ولا يجادل قال القرطبي لا يفهم من هذا أن غير يوم الصوم يباح فيه ما ذكر وأما المراد أن المنع من ذلك يتأكد بالصوم (قوله وإن امرؤ) بتخفيف النون (قائلة أو شاتمه) وفي رواية صالح فإن سابه أحد أوقاته ولا يرفث من طريق سهل عن أبيه وإن شتمه إنسان فلا يكلمه ونحوه في رواية هشام عن أبي هريرة عن أحمد وسعيد بن منصور من طريق سهل فإن سابه أحد أو أماراه أي جادله ولا ينزخه من طريق يحيى بن عجلان مولى نيشعل عن أبي هريرة فإن سبك أحد فقل أني صائم وإن كنت

وَأَقْبَرُ نَفْسٍ يَسِيرُ خَلُوفٍ قَمَرِ الصَّائِمِ أَطِيبُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ

قَاتِمَا فَطَسَى وَلَا حُدَّ وَاتْرَمَدَى مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمَسْبُوحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَإِنْ جَبَلَ عَلَى أَحَدِكُمْ جَاهِلٌ وَهُوَ صَائِمٌ وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثٍ مَا تَشْتَقُونَ أَمْرًا وَجَبَلَ عَلَيْهِ فَلَا يَشْتُمُهُ وَلَا يَسِبُهُ وَاتَّقُوا الرِّيَاسَاتِ كُلَّهَا عَلَيَّ أَنَّهُ يَقُولُ إِنِّي صَائِمٌ مِنْهُمْ مِنْ ذِكْرِهَا مَرْتِينَ وَمِنْهُمْ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى وَاحِدَةٍ وَقَدْ اسْتَشْكَلَ ظَاهِرُهُ بِأَنَّ الْمَفَاعِلَةَ تَحْتَضِي وَقَوْعُ الْفَعْلِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَالصَّائِمُ لَا تَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا ضَمَالٌ الَّتِي رُبَّهَا عَلَى الْبَوَابِ خُصُوصًا الْمَفَاعِلَةُ وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَفَاعِلَةِ التَّهْنِئَةُ أَيْ تَهْنِئَةً أَحَدُهَا لِقَاتِلُهُ أَوْ مِثْلَتَهُ فَلَيْلَ إِنِّي صَائِمٌ فَإِنَّهُ إِذَا قَالَهُ ذَلِكَ أَمَكُنَ أَنْ يَكْفَ عَنْهُ فَإِنْ أَصْرَ دَفَعَهُ بِالْأَخْفِ فَالْأَخْفُ كَالصَّائِلِ هَذَا فِيمَنْ يَرُومُ مَقَاتِلَتَهُ حَقِيقَةً فَإِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ قَاتِلُهُ أَوْ شَأْنُهُ لَأَنَّ الْقَتْلَ يُطْلَقُ عَلَى اللَّعْنِ وَاللَّعْنُ مِنْ جَمَلَةِ السَّبِّ وَيُؤَدِّهِ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْأَهْطَالِ الْمُخْطِئَةِ فَإِنَّ حَاصِلَهَا يَرْجِعُ إِلَى الشَّمِّ فَالْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَحَامِلُهُ بِمِثْلِهِ عَمَلُهُ بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى قَوْلِهِ إِنِّي صَائِمٌ وَأَخْفَى الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فَلَيْلَ إِنِّي صَائِمٌ هَلْ يَخَاطَبُهَا الَّذِي يَكْلَمُهُ بِذَلِكَ أَوْ يَقُولُهَا فِي نَفْسِهِ وَبِالْثَانِي جَزَمَ التَّوَلَّى وَتَقَلَّهَ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْأَئِمَّةِ وَرَجَعَ النَّوَوِيُّ وَالْأَوَّلِيُّ فِي الْأَذْكَارِ وَقَالَ فِي مَرْحِ الْمَذْهَبِ كُلِّ مَنِهَا حَسَنٌ وَالْقَوْلُ بِاللِّسَانِ أَقْوَى وَلَوْ جَمَعَهُمَا لَكُنَّ حَسَنًا وَهَذَا التَّرَدُّدُ إِنِّي الْبُخَارِيُّ فِي تَرْجُمَتِهِ كَأَسْيَأُ بَعْدَ أَبْوَابِ الْإِسْتِفْهَامِ فَقَالَ بَابٌ هَلْ يَقُولُ إِنِّي صَائِمٌ أَذْشَمُ وَقَالَ الرَّوْيَانِيُّ أَنَّ كَلِمَةَ مِضَانٍ لِقِيلُ لِسَانِهِ وَأَنَّ كَانَ غَيْرُهُ فَلَيْقَلَهُ فِي نَفْسِهِ وَادَّعَى ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَنَّ مَوْضِعَ الْخِلَافِ فِي الطَّلُوعِ وَأَمَّا الْقَرَضُ فَيَقُولُهُ لِسَانُهُ قَطْعًا وَأَمَّا تَكْرِيرُ قَوْلِهِ إِنِّي صَائِمٌ فَلَيْتًا كَدَ الْأَنْزَارِ مِنْهُ أَوْ مِمَّنْ يَخَاطَبُهُ بِذَلِكَ وَنَقَلَ الزُّرْكَانِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فَلَيْلَ إِنِّي صَائِمٌ مَرَّتَيْنِ قَوْلُهُ مَرَّةً وَقِيلُهُ مَرَّةً لِسَانُهُ فَيَسْتَفِيدُ بِقَوْلِهِ بِقَلْبِهِ كَفَ لِسَانُهُ عَنْ خُصْمِهِ وَبِقَوْلِهِ لِسَانُهُ كَفَ خُصْمَهُ عَنْهُ وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ الْقَوْلَ حَقِيقَةُ اللَّسَانِ وَاجِبٌ لَا يَنْبَغُ الْحِجَازُ وَقَوْلُهُ قَاتِلُهُ يُمْكِنُ حَلُّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَرَادَ بِالْقَتْلِ لَعْنٌ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الشَّمِّ وَلَا يُمْكِنُ حَمْلُ قَاتِلِهِ وَشَأْنُهُ عَلَى الْمَفَاعِلَةِ لِأَنَّ الصَّائِمَ مَا مُورِبَانِ يَكْفُ نَفْسُهُ عَنْ ذَلِكَ فَكَيْفَ يَقَعُ ذَلِكَ مِنْهُ وَأَمَّا الْمَعْنَى إِذَا جَاءَهُ مُتَعَرِّضًا لِمَقَاتِلَتِهِ أَوْ مِثْلَتَهُ كَأَن يَسْبُدَاهُ بِقَتْلِ أَوْ شَمِّ اقْتَضَتْ الْعَادَةُ أَنْ يَكَاتِفَهُ عَلَيْهِ فَالْمُرَادُ بِالْمَفَاعِلَةِ ارَادَةُ غَيْرِ الصَّائِمِ ذَلِكَ مِنَ الصَّائِمِ وَقَدْ تَطْلُقُ الْمَفَاعِلَةُ عَلَى النَّهْيِ لَهَا دُورُوقُ الْفَعْلِ مِنْ وَاحِدٍ وَقَدْ تَقَعُ الْمَفَاعِلَةُ بِفَعْلِ الْوَاحِدِ كَمَا يَقَالُ لِوَاحِدٍ عَالِجِ الْأَمْرِ وَعَافَاهُ اللَّهُ وَابْعَدَ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ فَقَالَ الْمُرَادُ إِذَا بَدَرْتُ مِنَ الصَّائِمِ مَقَابِلَةَ الشَّمِّ بِشَمِّ عَلَى مَقْتَضِي الطَّبْعِ فَلْيُزَجَرَ عَنْ ذَلِكَ وَيَقُولُ إِنِّي صَائِمٌ وَمَا يَمْدُهُ قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْمَاضِيَةِ فَإِنَّ شَمَّهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَائِدَةُ قَوْلِهِ إِنِّي صَائِمٌ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكْفَ عَنْهُ بِذَلِكَ فَإِنْ أَصْرَ دَفَعَهُ بِالْأَخْفِ فَالْأَخْفُ كَالصَّائِلِ هَذَا فِيمَنْ يَرُومُ مَقَاتِلَتَهُ حَقِيقَةً فَإِنَّ كَانَ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ قَاتِلُهُ شَأْنُهُ فَالْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَحَامِلُهُ بِمِثْلِ عَمَلِهِ بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى قَوْلِهِ إِنِّي صَائِمٌ (قَوْلُهُ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) أَقِمَّ عَلَى ذَلِكَ تَأْكِيدًا (قَوْلُهُ لَخُلُوفٍ) جُزْمٌ لِلجَمْعَةِ وَاللَّامُ وَسُكُونُ الْوَاوِ بَعْدَهَا فَادَّعَى الْقَالَ عِيَاضُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ الصَّحِيحَةُ وَبَعْضُ الشُّيُخِ يَقُولُهُ بِنَفْحِ الْحَاءِ قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَهُوَ خَطَأٌ وَحِكْمِي الْقَابِئِي الْوَجْهَيْنِ وَبِالْخَوَافِ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ فَقَالَ لَا يَجُوزُ فَتْحُ الْحَاءِ وَاحْتِجَ غَيْرُهُ لِذَلِكَ بِأَنَّ الْمَصْدَرِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى فُضُولٍ بِنَفْحِ أَوَّلِهِ قَلِيلَةٌ ذَكَرَهَا سِيبَوَيْهِ وَغَيْرُهُ وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا وَافَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ تَغْيِيرُ رَاحَةِ قَمَرِ الصَّائِمِ بِسَبَبِ الْمَصِيَامِ (قَوْلُهُ قَمَرِ الصَّائِمِ) فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ لِاتَّبَتِ الْمِيمُ فِي الْقَمَرِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ لِأَنَّ خُرُوجَ الشَّعْرِ لَثْبَتُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ (قَوْلُهُ أَطِيبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ) اخْتَلَفَ فِي كَوْنِ الْخُلُوفِ أَطِيبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ مَعَ أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْهُ عَنْ اسْتِطَابَةِ الرِّوَايَةِ إِذَا ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْحَيَوَانِ وَمَعْنَى أَنَّهُ يَعْلَمُ الشَّيْءَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ عَلَيَّ أَوْجَهُ قَالَ الْمَازِرِيُّ هُوَ مَجَازٌ لَا يَجُزُّ لَنَجَرَتِ الْعَادَةُ بِتَمَرُّبِ الرِّوَايَةِ الطَّبِيعِيَّةِ مِمَّا قَامَتْ تَعْيِيرُ ذَلِكَ لِلصُّومِ لِتَقْرِيبِهِ مِنْ اللَّهِ فَالْمَعْنَى أَنَّهُ أَطِيبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ عِنْدَكُمْ أَيْ يَقْرَبُ إِلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ تَقَرُّبِ الْمِسْكِ إِلَيْكُمْ وَالْيَذْكَارُ أَشَارَ ابْنُ عَبْدِ الْوَرَّاقِ وَقِيلَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْمَلَائِكَةِ وَأَنَّهُمْ يَسْتَطِيعُونَ رِيحَ الْخُلُوفِ أَكْثَرُ مِمَّا يَسْتَطِيعُونَ رِيحَ الْمِسْكِ وَقِيلَ الْمَعْنَى أَنَّ حَكْمَ الْخُلُوفِ وَالْمِسْكِ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى ضِدِّ مَا هُوَ عِنْدَكُمْ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ وَقِيلَ الْمُرَادُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَجْزِيهِ فِي الْآخِرَةِ فَتَكُونُ تَهْنِئَتُهُ أَطِيبُ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ كَمَا يَأْتِي الْمَكُومُ وَرِيحُ جَرَحِهِ تَفُوحُ مِسْكَ وَقِيلَ الْمُرَادُ أَنَّ صَاحِبَهُ



ينال من الثواب ما هو أفضل من ربح المسك لاسمها بالإضافة الى الخلف حكاهما عياض وقال الداودي وجماعة المعنى ان الخلف اكثر ثوابا من المسك المندوب اليه في الجمع ومجالس الذكر ورجح النووي هذا الاخير وحاصله حمل معنى الطيب على القبول والرضا فخصنا على سنة وجهه وقد نقل القاضى حسين في تطبيق اللغات يوم القيامة ترجمنا نحو قول فراتحة الصيام فيها بين العبادات كالمسك ويؤيد الثلاثة الاخيرة قوله في رواية مسلم واحمد والنسائي من طريق عطاء عن ابي صالح اطيب عند الله يوم القيامة واخر ج احمد هذه الزيادة من حديث بشير بن الخصاصة وقد ترجم ابن حبان بذلك في صحيحه ثم قال ذكر البيان بان ذلك قد يكون في الدنيا ثم اخرج الرواية التي فيها فهم الصائم حين يخلع من الطعام وهي عنده وعند احمد من طريق الاعمش عن ابي صالح ويمكن أن يحمل قوله حين يخلع على أنه ظرف لوجود الخلف المشهود به لاطيب فيكون سببا للطيب في الحال الثاني فيوافق الرواية الاولى وهي قوله يوم القيامة لكن يؤيد ظاهره وان المراد به في الدنيا ما روي الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر في أثناء حديث مرفوع في فضل هذه الامة في رمضان واما الثانية فان خلف افواههم حين يمسون أطيب عند الله من ربح المسك قال المنذرى اسنده مقارب وهذه المسئلة احدى المسائل التي تنازع فيها ابن عبد السلام وابن الصلاح فذهب ابن عبد السلام الى أن ذلك في الآخرة كما في دم الشهيد واستدل بالرواية التي فيها يوم القيامة وذهب ابن الصلاح الى أن ذلك في الدنيا واستدل بما تقدم وأن جمهور العلماء ذهبوا الى ذلك فقال الخطابي طيبه عند الله رضاه به وثناؤه عليه وقال ابن عبد البر أركب عند الله وأقرب اليه وقال البهوي معناه التناء على الصائم والرضا بفعله وبشحو ذلك قال القدوري من الحنفية والداودي وابن العربي من المالكية وأبو عثمان الصابوني وأبو بكر ابن السمعاني وغيرهم من الشافعية جزموا كلهم بأنه عبارة عن الرضا والقبول واما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلأنه يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخلف في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة طلبا لرضا الله تعالى حيث يؤمر باجتنابها فقيده بيوم القيامة في رواية واطلق في باقي الروايات نظرا الى أن أصل الافضلية ثابت في الدارين وهو قوله ان ربهم بهم يومئذ خير من كل يوم انتهى ويترب على هذا الخلاف المشهور في كرامة ازالة هذا الخلف بالسواك وسيأتى البحث فيه بعد بضعة وعشرين بابا حيث ترجمه المصنف ان شاء الله تعالى ويؤخذ من قوله أطيب من ربح المسك ان الخلف أعظم من دم الشهادة لان دم الشهيد شبه ربحه بربح المسك والخلف وصف بأنه أطيب ولا يلزم من ذلك أن يكون الصيام أفضل من الشهادة لما لا يخفى ولعل سبب ذلك النظر الى أصل كل منهما فان أصل الخلف طاهر وأصل الدم بخلافه فكان ما أصله طاهر اطيب ريحا (قوله يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجل) هكذا وقع هنا وقع في الموطن وانما يذر شهوته الى آخره ولم يصرح بنسبته الى الله لعل به وعدم الاشكال فيه وقد روي احمد هذا الحديث عن اسحق بن الطباع عن مالك فقال بعد قوله من ربح المسك يقول الله عز وجل وانما يذر شهوته الى آخره وكذلك رواه سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن ابي الزناد فقال في أول الحديث يقول الله عز وجل كل عمل ابن آدم هوله الا الصيام فهو لي وأنا اجزي به وانما يذر ابن آدم شهوته وطعامه من أجل الحديث وسيأتى قريبا من طريق عطاء عن ابي صالح بلفظ قال الله عز وجل كل عمل ابن آدم هوله الحديث ويأتى في التوحيد من طريق الاعمش عن ابي صالح بلفظ يقول الله عز وجل الصوم لي وأنا اجزي به الحديث وقد يفهم من الاثنيان بصيغة الحصر في قوله انما يذر اغل التنبيه على الجهة التي بها يستحق الصائم ذلك وهو الاخلاص الخاص به حتى لو كان ترك المذكورات لفرض آخر كالتي لخدمة لا يحصل للصائم الفضل المذكور لكن المدار في هذه الاشياء على الداعي القوي الذي يدور معه الفعل وجودا وعدمه ولا شك ان من لم يرض في خاطره شهوة شيء من الاشياء طول نهاره الى ان افطر ليس هو في الفضل كمن عرض له ذلك فخافه نفسه في تركه والمراد بالشهوة في الحديث شهوة الجماع لعطفا على الطعام والشراب ويحتمل ان يكون من العام بعد الخاص ووقع في رواية

## الصيام لي وأنا اجزي به

الموطأ يقدم الشهوة عليها فيكون من الخاص بعد العام ومثله حديث أبي صالح في التوحيد وكذا جمهور الرواة عن أبي هريرة وفي رواية ابن خزيمة من طريق سهل عن أبي صالح عن أبيه يدع الطعام والشراب من أجل ويدع لذته من أجل وفي رواية أبي قرة من هذا الوجه يدع امرأته وشهوته وطعامه وشرابه من أجل وأصرح من ذلك ما وقع عند الحفاظ سموه في غوائده من طريق المسيب بن رافع عن أبي صالح يترك شهوته من الطعام والشراب والجماع من أجل (قوله الصيام لي وأنا اجزي به) كذا وقع بغير أداة عطف ولا غيرها وفي الموطأ فالصيام بزيادة الفاء وهي للسببية أي سبب كونه لي أنه يترك شهوته لأجلي ووقع في رواية مغيرة عن أبي الزناد عند سعيد بن منصور كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا اجزي به ومثله في رواية عطاء عن أبي صالح الآتية وقد اختلف العلماء في المراد بقوة تعالى الصيام لي وأن اجزي به مع أن الأعمال كلها له وهو الذي يجزي بها على أقوال أحدها أن الصوم لا يقع فيه الرياء كما يقع في غيره حكاه المازري ونقله عياض عن أبي عبيد ولفظ أبي عبيد في غريبه قد علمنا أن أعمال غير كلها لله وهو الذي يجزي بها فترى والله أعلم أنه إنما خص الصيام لأنه ليس يظهر من ابن آدم بفعله إنما هو شيء في القلب ويؤيد هذا التأويل قوله ﷺ ليس في الصيام رياء حديثه شابة عن عقيل عن الزهري فذكره يعني مراسلا قال وذلك لأن الأعمال لا تكون إلا بالحركات إلا الصوم قائما هو بالنية التي تخفى عن الناس هذا وجه الحديث عندي انتهى وقد روى الحديث المذكور البيهقي في الشعب من طريق عقيل وأورده من وجه آخر عن الزهري موصولا عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأسناده ضعيف ولفظه الصيام لارياء فيه قال الله عز وجل هو لي وأنا اجزي به وهذا لو صح لكان قطعاً للنزاع وقال القرطبي لما كانت الأعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطلع عليه بمجرد فعله إلا الله فاضاه الله إلى نفسه ولهذا قال في الحديث يدع شهوته من أجل وقال ابن الجوزي جميع العبادات تظهر بفعلها وقل أن يسلم ما يظهر من شوب بخلاف الصوم وأرخصي هذا الجواب المازري وقرره القرطبي بأن أعمال بني آدم لما كانت يمكن دخول الرياء فيها اضميغت اليهم بخلاف الصوم فإن حال المسك شيء مثل حال المسك تقربا يعني في الصورة الظاهرة قلت معني النفي في قوله لارياء في الصوم أنه لا يدخله الرياء بفعله وإن كان قد يدخله الرياء بالقول كن يصوم ثم يخبر بأنه صائم فقد يدخله الرياء من هذه الحيلة فقد دخول الرياء في الصوم إنما يقع من جهة الاختيار بخلاف بقية الأعمال فإن الرياء قد يدخلها بمجرد فعلها وقد حاول بعض الأئمة إلحاق شيء من العبادات البدنية بالصوم فقال إن الذكر بلاه الله لا الله يمكن أن لا يدخله الرياء لأنه بحركة اللسان خاصة دون غيره من أعضاء الفم فيمكن إذا كان يقولها بحضرة الناس ولا يشعرون منه بذلك ثانيها أن المراد بقوله وأنا اجزي به أنني أفرد به علم مقدار ثوابه وتضعيف حسنة وأما غيره من العبادات فقد أطلع عليها بعض الناس قال القرطبي معناه أن الأعمال قد كشفت مقادير ثوابها للناس وإنما تضاعف من عشرة إلى سبعمائة إلى ما شاء الله إلا الصيام فإن الله يثيب عليه بغير تقدير ويشهد لهذا السياق الرواية الأخرى يعني رواية الموطأ وكذلك رواية الأعمش عن أبي صالح حيث قال كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى ما شاء الله قال الله إلا الصوم فإنه لي وأنا اجزي به أي اجزي عليه جزاء كثيرا من غير تعيين لمقداره وهذا قوله تعالى إنما يوفي الصابرون أجرهم بغير حساب انتهى والصابرون والصائمون في أكثر الأقوال (قلت) وسبق لي هذا أبو عبيد في غريبه فقال بلغني عن ابن عينة أنه قال ذلك واستدل به بأن الصوم هو الصبر لأن الصائم يصبر نفسه عن الشهوات وقد قال الله تعالى إنما يوفي الصابرون أجرهم بغير حساب انتهى ويشهد له رواية المسيب بن رافع عن أبي صالح عند سموه به إلى سبعمائة ضعف إلا الصوم فإنه لا يدري أحد ما فيه ويشهد له أيضا ما رواه ابن رجب في جامعهم عن عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن جده زيد بن مسلول وصله الطبراني والبيهقي في الشعب من طريق آخر عن عمر بن عبد الله بن ميثار عن ابن عمر مرفوعا الأعمال عند الله سبع الحديث وفيه ومحمل لا يعلم

ثواب فاعله الا الله ثم قال واما العمل الذي لا يعلم ثواب مامله الا الله فالصيام ثم قال القرطبي هذا القول ظاهر الحسن قال غير أنه تقدم وبأن في غير ما حديث ان صوم اليوم بعشرة أيام وهي نص في اظهار التضعيف في هذا الجواب بل بطل (قلت) لا يلزم من الذي ذكر بطلانه بل المراد بما أورده أن صيام اليوم الواحد يكتب بعشرة أيام وأما مقدار ثواب ذلك فلا يعلمه الا الله تعالى ويؤيده ايضا العرف المستفاد من قوله أنا اجزي به لان الكرم اذا قال أنا اتولى العطاء بنفسه كان في ذلك اشارة الى تعظيم ذلك العطاء وتضعيمه \* ثانياً معنى قوله الصوم لي أي انه احب العبادات الى والمقدم عندي وقد تقدم قول ابن عبد البر كفى بقوله الصوم لي فضلاً للصيام على سائر العبادات وروى النسائي وغيره من حديث ابي امامة مرفوعاً عليك بالصوم فانه لا مثل له لكن يعكر على هذا الحديث الصحيح واعلموا أن خيراً عما لكم الصلاة \* رابعها الاضافة اضافة تشریف وتعظيم كما يقال بيت الله وان كانت البيوت كلها لله قال الزين بن المنير التخصيص في موضع التعميم في مثل هذا السياق لا يفهم منه الا التعظيم والتشريف \* خامسها ان الاستثناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله فاما تقرب الصائم اليه بما يوافق صفاته اضافة اليه وقال القرطبي معناه أن أعمال العباد مناسبة لحوالهم الا الصيام فانه مناسب لصفة من صفات الحق كانه يقول ان الصائم يقرب الى بامر هو متعلق بصفة من صفاتي \* سادسها ان المعنى كذلك لكن بالنسبة الى الملائكة لان ذلك من صفاتهم \* سابعها انه خالص لله وليس للعبد فيه حظ قال الخطابي هكذا نقله عياض وغيره فان أراد بالحظ ما يحصل من الثناء عليه لاجل العبادة رجع الى المعنى الاول وقد اوضح بذلك ابن الجوزي فقال المعنى ليس لنفس الصائم فيه حظ بخلاف غيره فان له فيه حظاً لئلا يناس عليه لعبادته \* ثامنها سبب الاضافة الى الله ان الصيام لم يعبد به غير الله بخلاف الصلاة والصدقة والطواف ونحو ذلك واعترض على هذا بما يقع من عباد النجوم واصحاب الهياكل والاستخدامات فانهم يتعبدون لها بالصيام واجيب بانهم لا يعتقدون الهية الكواكب وانما يعتقدون انها فاعلة بانفسها وهذا الجواب عندي ليس بطال لانهم طائفتان احدهما كانت تعتقد الهية الكواكب وهم من كان قبل ظهور الاسلام واستمر منهم من استمر على كفره والاخرى من دخل منهم في الاسلام واستمر على تعظيم الكواكب وهم الذين اشير اليهم \* ثاسعها ان جميع العبادات توفى منها مظالم العباد الا الصيام روى ذلك البيهقي من طريق اسحق بن ايوب بن حسان الواسطي عن ابيه عن ابن عينة قال اذا كان يوم القيامة يحاسب الله عبده ويؤدى ما عليه من المظالم من عمله حتى لا يبقى له الا الصوم فيتحمل الله ما بقي عليه من المظالم ويدخله بالصوم الجنة قال القرطبي قد كنت استحسنيت هذا الجواب الى ان فكرت في حديث المقاصة فوجدت فيه ذكر الصوم في جملة الاعمال حيث قال المفسر الذي ياتي يوم القيامة بصلاة وصدقة وصيام وباتي وقد شتم هذا وضرب هذا واكل مال هذا الحديث وفيه فؤخذ لهذا من حسنة فاذا ثبت حسنة قبل ان يقضى ما عليه اخذ من سيئاتهم فطرح عليه ثم طرح في النار فظاهره ان الصيام مشترك مع بقية الاعمال في ذلك (قلت) ان ثبت قول ابن عينة امكن تخصيص الصيام من ذلك فقد يستدل له بما رواه احمد بن طريق حماد بن سامة عن مجاز بن ياد عن أبي هريرة رفعه كل العمل كفارة الا الصوم الصوم لي وانا اجزي به وكذا رواه ابوداود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن مجاز بن ياد لفظه قال ركب تبارك وتعالى كل العمل كفارة الا الصوم ورواه قاسم بن ابيص من طريق اخرى عن شعبة بنظ كل ما يعمله ابن آدم كفارة له الا الصوم وقد أخرجه المصنف في التوحيد عن آدم عن شعبة بنظ يرويه عن ركب قال لكل عمل كفارة والصوم لي انا اجزي به بخلاف الاستثناء وكذا رواه احمد عن غندر عن شعبة لكن قال كل العمل كفارة وهذا الخلف رواية آدم لان معناها ان لكل عمل من المعاصي كفارة من الطاعات ومعنى رواية غندر كل عمل من الطاعات كفارة للعاصي وقد بين الاسماعيلي الاختلاف فيه في ذلك على شعبة واخرجه من طريق غندر بذكر الاستثناء فاختلف فيه أيضاً على غندر والاستثناء المذكور يشهد لما ذهب اليه ابن عينة لكنه وان كان صحيح السند فانه يعارضه حديث حذيفة فتنة الرجل في اهله وماله وولده يكفرها الصلاة والصيام والصدقة ولعل هذا هو السر في تعقيب البخاري لحديث الباب باب الصوم كفارة واورده فيه

وَالْحَسَنَةُ بِشَيْرِ امثالها **بابُ الصَّوْمِ كَفَّارَةُ حَدَثِنَا** عَلَى بَنِّ عَقْبَدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا جَلِيعٌ عَنْ أَبِي وَاكِلٍ عَنْ حَدِيقَةَ قَالَ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنْ يَحْفَظُ حَدِيثَنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ قَالَ حَدِيقَةُ أَنَا تَحْمِيْمُهُ يَقُولُ: فَنَشْتِ الْرَجُلُ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَجَارِهِ تُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّيَامُ وَالصَّدَقَةُ ، قَالَ لَيْسَ أَسْأَلُ عَنْ ذِمِّ لَأَمَّا أَسْأَلُ عَنِ الَّتِي تَنُجُّ كَمَا تَنُجُّ الْبَحْرُ قَالَ وَإِنْ دُونَ ذَلِكَ بَابًا مُفْلَقًا قَالَ فَيَنْتَجِعُ أَوْ تُكْسَرُ قَالَ يُكْسَرُ قَالَ ذَلِكَ أَجْدَرُ أَنْ لَا يَفْلُقَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، فَقُلْنَا لِمَسْرُوفِي سَلِّمْ أَمْ كَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ مِنَ الْكِبَرِ فَكَأَلَهُ هَذَا تَمَّ كَمَا يَعْلَمُ أَنَّ دُونَ غَدِ اللَّيْلَةِ

حدثت حذيفة وسأذكر وجه الجمع بينهما في الكلام على الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى « عاشرها ان الصوم لا يظهر فكيفه الحفظه كما تكتب سائر الاعمال واستند قائله الى حديث واه جدا اورده ابن العربي في السلسلات وقطعه قال الله الاخلاص سر من سرى استودعته قلب من احب لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ويكني في رد هذا القول الحديث الصحيح في كتابة الحسنه ان هم بها وان لم يعملها فهذا ما وقفت عليه من الاجابة وقد بلغني ان بعض السلفاء يلغونها الى اكثر من هذا وهو الطالقاني في حظار القدس له ولم اقف عليه واتفقوا على ان المراد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه من المعاصي قولاً وفعلاً ونقل ابن العربي عن بعض الزهاد انه مخصوص بصيام خواص الخواص فقال ان الصوم على اربعة انواع صيام العوام وهو الصوم عن الاكل والشرب والجماع وصيام خواص العوام وهو هذا مع اجتناب المحرمات من قول اؤفل وصيام الخواص وهو الصوم عن غير ذكر الله وعبادته وصيام خواص الخواص وهو الصوم عن غير الله فلا يفطرهم الى يوم القيامة وهذا مقام عال لكن في حصر المراد من الحديث في هذا النوع نظر لا ينبغي واقرب الاجابة التي ذكرتها في الصواب الاول والثاني يقرب منهما الثامن والتاسع وقال البيضاوي في الكلام في رواية الامم عن ابي صالح التي بينها قبل ما اراد بالعمل الحسنات وضع الحسنه في الخبر موضع الضميرراجع الى المبتدا وقوله الا لصيام مستثنى من كلام غير محكي دل عليه ما قبله والمعنى ان الحسنات يضاعف جزاؤها من عشرة امثالها الى سبعائة ضعف الا الصوم فلا يضاعف الى هذا القدر بل ثوابه لا يقدر قدره ولا يحصىه الا الله تعالى ولذلك يحول الله جزاءه بنفسه ولا يملكه الى غيره قال والسبب في اختصاص الصوم بهذه المزية امران احدهما ان سائر العبادات مما يطلع العباد عليه والصوم سر بين العبد وبين الله تعالى يفعله خالصاً له ويطاعه به طالبا لرضاه والى ذلك الاشارة بقوله فاتني والآخر ان سائر الحسنات راجعة الى صرف المال او استعمال البدن والصوم يتضمن كسر النفس وتحرير البدن للتقوى وفيه الصبر على مضض الجوع والعطش وترك الشهوات والى ذلك اشار بقوله يدع شهوته اجلى قال الطيبري وبيان هذا ان قوله يدع شهوته الى آخره جملة مستأثرة وقعت موقع البيان لموجب الحكم المذكور وما قول البيضاوي ان الاستثناء من كلام غير محكي ففيه نظر فقد يقال هو مستثنى من كل عمل وهو مروي عن الله بقوله في آياته الحديث قال الله تعالى والمم يذكره في صدر الكلام اورده في اثنايه بياناً وقائده به تهميم شأن الكلام وانه ﷺ لا ينطق عن الهوى (قوله والحسنه بعشر امثالها) كذا وقع مختصراً عند البخاري وقد قدمت البيان بان موقع في الموطا ناه وقد رواه ابو نعيم في المستخرج من طريق القسني شيخ البخاري فيه فقال بعد قوله وانا اجزى به كل حسنة يعملها ابن آدم بعشر امثالها الى سبعائة ضعف الا الصيام فاتني وانا اجزى به قاعد قوله وانا اجزى به في آخر الكلام تأكيده وفيه اشارة الى الوجه الثاني ووقع في رواية ابي صالح عن ابي هريرة في آخر هذا الحديث للصائم فرحان وفرحهما الحديث وسيأتي الكلام عليه بدسنة ابواب ان شاء الله تعالى « (قوله باب الصوم كفارة) كذا لا يذير والجمهور يثبتون باب أي الصوم يقع كفارة للذنوب ورأيت هنا بخط القطب في شرحه باب

**باب الريان للصائمين حدثنا** خالد بن مخاض حدثنا سليمان بن بلال قال حدثني أبو حازم عن سهل رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال إن في الجنة باباً يقال له الريان يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل منه أحد غيرهم يقال أين الصائمون فيقومون لا يدخل منه أحد غيرهم فإذا دخلوا أغلق فلم يدخل منه أحد **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال حدثني ميمون قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال

كفارة الصوم أي باب تكفير الصوم للذنوب وقد تقدم في أثناء الصلاة باب الصلاة كفارة وللصائم باب تكفير الصلاة وأورد فيه حديث الباب بعينه من وجه آخر عن أبي وائل وقد تقدم طرف من الكلام على الحديث وباني شرحه مستوفي في علامات النبوة أن شاء الله تعالى وفيه ما ترجم له لكن أطلق في الترجمة والخبر مقيد بفتنة المال وما ذكر معه فقد يقال لا يعارض الحديث السابق في الباب قبله وهو كون الأعمال كفارة الصوم لأنه يحمل في الآيات على كفارة شيء مخصوص وفي النبي على كفارة شيء آخر وقد حمله المصنف على تكفير مطلق الخطيئة فقال في الزكاة باب الصدقة تكفر الخطيئة ثم أورد هذا الحديث بعينه ويؤيد الإطلاق ما ثبت عند مسلم من حديث أبي هريرة أيضاً مرفوعاً الصلوات الخمس ورمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنب الكبائر وقد تقدم البحث فيه في الصلاة ولا بن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعاً من صام رمضان وعرف حدوده كفر ما قبله وسلم من حديث أبي قتادة أن صيام عرفة يكفر ستين وصيام عاشوراء يكفر سنة وعلى هذا قوله كل العمل كفارة إلا الصيام يحتمل أن يكون المراد إلا الصيام فإنه كفارة وزيادة ثواب على الكفارة ويكون المراد بالصيام الذي هذا شأنه ما وقع خلاصاً سالماً من الرياء والشوائب كما تقدم شرحه والله أعلم (قوله باب) بالتين (الريان) بفتح الراء وتشديد التحتانية وزن فعلان من الري اسم علم على باب من أبواب الجنة يختص بدخول الصائمين منه وهو مما وقعت المناسبة فيه بين لفظه ومعناه لأنه مشتق من الري وهو مناسب لحال الصائمين وسيأتي أن من دخله لم يظلم قال القرطبي الكوفي بذكر الرائي عن الشيخ لأنه يدل عليه من حديث أنه يستلزمه (قلت) أول كونه أشق على الصائم من الجوع (قوله حدثني أبو حازم) هو ابن دينار وسهل هو ابن سعد الساعدي (قوله إن في الجنة باباً) قال الزين بن النير إنما قال في الجنة ولم يقل الجنة ليشرح باب الباب المذكور من النعيم والراحة في الجنة فيكون أبلغ في التشويق إليه (قلت) وقد جاء الحديث من وجه آخر بلفظ أن الجنة ثمانية أبواب منها باب يسمى الريان لا يدخله إلا الصائمون أخرجه هكذا الجوزقي من طريق أبي غسان عن أبي حازم وهو البخاري من هذا الوجه في بدء الخلق لكن قال في الجنة ثمانية أبواب (قوله فإذا دخلوا أغلق فلم يدخل منه أحد) كررني دخول غيرهم منه تأكيداً وأما قوله فلم يدخل فهو معطوف على أغلق أي لم يدخل منه غير من دخل ووقع عند مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد شيخ البخاري فيه فإذا دخل آخرهم أغلق هكذا في بعض النسخ من مسلم وفي الكثير منها فإذا دخل أولهم أغلق قال عياض وغيره هو وهم والصواب آخرهم (قلت) وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده وأبو نعيم في مستخرجيه معاً من طريقه وكذا أخرجه الاسماعيلي والجوزقي من طريق عن خالد بن مخلد وكذا أخرجه النسائي وابن خزيمة من طريق سعيد بن عبد الرحمن وغيره وزاد فيه من دخل شرب ومن شرب لا يظلم أبداً وللترمذي من طريق هاشم بن سعد عن أبي حازم نحوه وزاد من دخله لم يظلم أبداً ونحوه للنسائي والاسماعيلي من طريق عبد العزيز بن حازم عن أبيه لكنه وقفه وهو مرفوع قطعاً لأن مثله لا مجال للرأي فيه (قوله عن حميد بن عبد الرحمن) في رواية شعبة عن الزهري الآتية في فضل أبي بكر أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف (قوله عن أبي هريرة) قال ابن عبد البر اتفق الرواة عن مالك على وصله إلا يحيى بن بكير وعبد الله بن يوسف فأنهما أرسلاه ولم يقع عند القعني أصلاً (قلت) هذا أخرجه الدارقطني في الموطأ من طريق

مَنْ أَتَى زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَوَدَّى مِنْ أَيْوَابِ الْجَنَّةِ يَاعْبُدُ اللَّهَ هَذَا خَيْرٌ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ  
دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَ  
مِنْ بَابِ الرِّيَاقِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
بِأَيِّ أَتَيْتُمْ وَأَمَّا يَارَسُولَ اللَّهِ مَا عَلَيَّ مِنْ دُعَى مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ مِنْ ضَرُورَةٍ فَمَنْ يَدْعُو أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ  
كُلُّهَا قَلَّ نَمٌّ وَأَرْجَوَانُ تَكُونُ مِنْهُمْ **بَابُ** هَلْ يُقَالُ رَمَضَانَ أَوْ شَهْرَ رَمَضَانَ وَمَنْ رَأَى كُلَّهُ وَاسِعًا،  
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَقَالَ لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ  
عَنْ أَبِي سَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتَحَتْ  
أَبْوَابُ الْجَنَّةِ **حَدَّثَنِي** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ

يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ مَوْصُولًا فَلَمْ يَلْخُفْ عَلَيْهِ فِيهِ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْقَعْنَبِيِّ فَلَمْ يَحْدُثْ بِهِ خَارِجَ الْمَوَاطِ (قَوْلُهُ  
مَنْ أَتَى زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) زَادَ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي عَنْ أَبِي مَصْعَبٍ عَنْ مَالِكٍ مِنْ مَالِهِ وَأَخْلَفَ فِي الْمَرَادِ بِقَوْلِهِ فِي سَبِيلِ  
اللَّهِ قَتِيلٌ أَرَادَ الْجِهَادَ وَقِيلَ مَا هُوَ أَعْمُ مِنْهُ وَالْمَرَادُ بِالزَّوْجَيْنِ اتِّفَاقُ شَيْئَيْنِ مِنْ أَى صِنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مِنْ نَوْعٍ  
وَاحِدٍ كَمَا سَأَلْتُ فِي إِضَاحِهِ وَقَوْلُهُ هَذَا خَيْرٌ لَيْسَ اسْمُ التَّفْضِيلِ بَلِ الْمَعْنَى هَذَا خَيْرٌ مِنَ الْخَيْرَاتِ وَالتَّنْوِينُ فِيهِ لِلتَّعْظِيمِ وَبِهِ  
ظَهَرَ الْقَائِمَةُ (قَوْلُهُ وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّيَاقِ) فِي رِوَايَةِ عَدْنٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عِنْدَ أَحْمَدَ لِكُلِّ  
أَهْلٍ عَمَلٍ يَدْعُونَ مِنْهُ ذَلِكَ الْعَمَلُ فَلَا هَلْ الصِّيَامُ يَدْعُونَ مِنْهُ يُقَالُ لَهُ الرِّيَاقُ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي مَقْصُودِ التَّرْجُمَةِ وَسَيَأْتِي  
الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ مُتَوَفًى فِي فُضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى \* (قَوْلُهُ بَابُ هَلْ يُقَالُ) كَذَا اللَّامُ كَثُرَ عَلَى الْبِنَاءِ  
لِلْجَهْلِ وَلِلسَّرْخِ وَالْمُسْتَمْلُ هَلْ يَقُولُ أَى الْإِنْسَانِ (قَوْلُهُ ١) وَمَنْ رَأَى كُلَّهُ وَاسِعًا) أَى جَازًا بِالْإِضَافَةِ وَبِغَيْرِ الْإِضَافَةِ  
وَالْكُتْمِيَّةِ وَمَنْ رَأَى بِزِيَادَةِ الضَّمِيرِ وَأَشَارَ الْبُخَارِيُّ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى حَدِيثٍ ضَعِيفٍ رَوَاهُ أَبُو مَعْشَرٍ نَجِيحُ الْمَدَنِيِّ عَنْ  
سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا لَقَوْلُوا رَمَضَانَ فَإِنْ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَلَكِنْ قَوْلُوا شَهْرَ رَمَضَانَ أَخْرَجَهُ  
ابْنُ عَدَى فِي الْكَامِلِ وَضَمَّه بِأَبِي مَعْشَرٍ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ قَدْ رَوَى عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ وَهُوَ أَشْبَهُ وَرَوَى عَنْ  
مُجَاهِدٍ وَالْحَسَنِ مِنْ طَرِيقَيْنِ ضَعِيفَيْنِ وَقَدْ احْتَجَّ الْبُخَارِيُّ لَجَوَازِ ذَلِكَ بَعْدَ أَحَادِيثِ أَتَتْهُ وَقَدْ تَرَجَمَ النَّسَائِيُّ لِذَلِكَ  
أَيْضًا فَقَالَ بَابُ الرِّخْصَةِ فِي أَنْ يُقَالَ لَشَهْرِ رَمَضَانَ رَمَضَانَ ثُمَّ أوردَ حَدِيثَ أَبِي بَكْرَةَ مَرْفُوعًا لَا يَقُولُونَ أَحَدُكُمْ صَمْتَ  
رَمَضَانَ وَلَا قَمْتَهُ كُلَّهُ وَحَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَمْرَةَ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حُجَّةً وَقَدْ تِمَسَّكَ لِلتَّقِيدِ بِالشَّهْرِ بِوُرُودِ الْقُرْآنِ بِهِ حَيْثُ  
قَالَ شَهْرُ رَمَضَانَ مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ حَذْفُ لَفْظِ شَهْرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ مِنْ تَصَرُّفِ الرِّوَاةِ وَكَانَ هَذَا هُوَ السَّرُّ فِي عَدَمِ  
جُزْمِ الْمُنْصَنِّفِ بِالْحُكْمِ وَقَالَ عَنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ الْكِرَاهِيَّةُ وَعَنْ ابْنِ الْبِقَالَانِيِّ مِنْهُمْ وَكثيرين من الشافعية أن كان هناك قرينة  
تصرفه إلى الشهر فلا يكره والمجهور على الجواز واختلف في تسمية هذا الشهر رمضان فقيل لأنه ترمض فيه الذنوب أي  
تخرق لأن الرضا شدة الحر وقيل وافق ابتداء الصوم فيه زمانا حارا والله أعلم (قَوْلُهُ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَقَالَ  
لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ) إِنَّمَا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ فَوَصْلُهُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ وَفِيهِ تَمَامُهُ وَأَمَّا الثَّانِي فَوَصْلُهُ بِعَدْلِكَ عَنْ طَرِيقِ هَاشِمٍ  
عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفُظٍ لَا يَقْدُمُ أَحَدُكُمْ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بَلْفُظٍ  
لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ (قَوْلُهُ عَنْ أَبِي سَيْلٍ) هُوَ تَابِعٌ مِنْ مَالِكِ ابْنِ أَبِي حَاسٍ بِنِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي غِيَمَانَ بِالْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ  
وَالْحَاجَةِ لِأَصْبَحِي عَمَّ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ مِنْ مَالِكٍ وَأَبُوهُ تَابِعِي كَثِيرٌ أَدْرَكَ عَمْرَ (قَوْلُهُ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتَحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ)  
كَذَا أَخْرَجَهُ مُخْتَصَرًا وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ جَمِيعًا مِثْلَ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ الثَّانِيَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْبُخَارِيَّ

(١) قَوْلُهُ وَمَنْ رَأَى كُلَّهُ وَاسِعًا نَسَخَةُ الْقُسْطَلَانِيِّ وَمَنْ رَأَى ذَلِكَ كُلَّهُ فَتَحْصِلُ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ مَصْحُوحَةٍ

حَدَّثَنِي بْنُ أَبِي أَنَسٍ مَوْلَى التَّيْمِيِّ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَتُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَتُغْلَقُ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ وَتُسَلِّطُ الشَّيَاطِينُ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ

جمع المتن بإسنادين وذكر موضع الغابرة وهو أبواب الجنة في رواية اسمعيل بن جعفر وأبواب السماء في رواية الزهري (قوله حدثني ابن أبي أنس) هو أبو سهيل نافع بن أبي أنس مالك بن أبي عامر شيخ اسمعيل بن جعفر وهو من صفار شيوخ الزهري بحيث أدركه تلامذة الزهري وهو أصغر منهم كل اسمعيل بن جعفر وهذا الإسناد يعد من رواية الأقران وقد تأخر أبو سهيل في الوفاة عن الزهري وقدين النسائي إن مراد الزهري بابن أبي أنس نافع هذا فأخرج من وجه آخر عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني أبو سهيل عن أبيه وأخرجه من طريق صالح عن ابن شهاب فقال أخبرني نافع بن أبي أنس وروى هذا الحديث معمر عن الزهري فإرسله وحذف من بينه وبين أبي هريرة ورواه ابن إسحاق عن الزهري عن أويس بن أبي أويس عن عدیل بن تميم عن أنس قال النسائي وهو خطأ (قوله مولى التيمم) أي مولى بني تميم والمراد منهم آل طلحة بن عبيد الله أحد العشرة وكان أبوعامر والد مالك قد قدم مكة فقتلها وحالف عثمان بن عبيد الله أخا طلحة فنسب إليه وكان مالك الفقيه يقول أسنا مولى آل تميم إنما نحن عرب من أسيح ولكن جدى حلقهم (قوله وسلسلت الشياطين) قال الحليسي يحتمل أن يكون المراد أن الشياطين مسترقو السمع منهم وإن تسلمهم يقع في ليالي رمضان دون أيامه لأنهم كانوا منعوا في زمن نزول القرآن من استراق السمع فبدأ التسلسل مبالغة في الحفظ ويحتمل أن يكون المراد أن الشياطين لا يخلصون من افتتان المسلمين إلى ما يخلصون إليه في غيره لاشتغالهم بالصيام الذي فيه تقع الشهوات وبقراءة القرآن والذكر وقال غيره المراد بالشياطين بعضهم وهو المردة بهم وترجم لذلك ابن خزيمة في صحيحه وأورد ما أخرجه هو الترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم من طريق الأحمد عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ إذا كان أول ليلة من رمضان صدف الشياطين ومردة الجن وأخرجه النسائي من طريق أبي قلابة عن أبي هريرة بلفظ وتغل فيه مردة الشياطين زاد أبو صالح في روايته وغلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب وتفتحت أبواب الجنة فلم يغل منها باب ونادي مناديا باغي الخير أقبل وباغي الشر أقصر والله عتقاء من النار وذلك كل ليلة لفظ ابن خزيمة وقوله صدف بالمهمل المضمومة بعدها فاء ثقيلة مكسورة أي شددت بالأصفاء وهو الاغلال وهو بمعنى سلسات ونحوه للبيهقي من حديث ابن مسعود وقال فيه فتحت أبواب الجنة فلم يغل منها باب الشهر كله قال عياض يحتمل أنه على ظاهره وحقيقته وأن ذلك كله علامة لدخول الشهر وتكثير حرمته ومنع الشياطين من أذي المؤمنين ويعتدل أن يكون إشارة إلى كثرة الثواب والعفو وأن الشياطين يقل اغواهم فصيرون كالصنفين قال ويؤيد هذا الاحتمال الثاني قوله في رواية يونس عن ابن شهاب عندهم تسفت أبواب الرحمة قال ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة عبارة عما يفتحه الله لعباده من الطاعات وذلك أسباب لدخول الجنة وغلق أبواب النار عبارة عن صرف الهمة عن المعاصي والآلة باصحابها إلى النار وتصفيد الشياطين عبارة عن تعجزهم عن الاغواء وتربين الشهوات قال الزبير بن المنذر والاول اوجه ولا ضرورة تدعو إلى صرف اللفظ عن ظاهره وأما الرواية التي فيها أبواب الرحمة وأبواب السماء فمن تصرف الرواية والاصل أبواب الجنة بدليل ما يقابله وهو غلق أبواب النار واستبدله على أن الجنة في السماء لأقامة هذا مقام هذه الرواية وفيه نظر وجزم التور بنى شارح المصابيح بالاحتمال الأخير وعبارته فتح أبواب السماء كناية عن نزول الرحمة وإزالة الغلق عن مصاعداً لأعمال العباد تارة بذكر التوفيق وأخرى بحسن القبول وغلق أبواب جهنم كناية عن تنزه النفس الصوام عن رجس الفواحش والتخلص من البواعث عن المعاصي بقمع الشهوات وقال الطبري فائدة فتح أبواب السماء توقيف الملائكة على استحسان فعل الصالحين وأنه من الله

إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُواهُ \* وَقَالَ غَيْرُهُ عَنِ اللَّيْثِ حَدَّثَنِي  
عَقِيلٌ وَبُؤْسٌ لِّلَّهِ لَمَّا كَانَ رَمَضَانَ بَابٌ مِّنْ صَامٍ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا وَنِيَّةً وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَبْعَثُونَ عَلَى نِيَاتِهِمْ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ أَبِي  
سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ  
مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ، وَمَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ

بِخَيْرَةٍ عَظِيمَةٍ وَفِيهِ إِذَا عَلِمَ الْمُكَلَّفُ ذَلِكَ بِأَخْبَارِ الصَّادِقِ مَا يَزِيدُ فِي نَاشِطِهِ وَيُتْلَقُ بِهِ بِأَرْحِيَّةٍ وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ بَعْدَ أَنْ رَجَعَ  
حَدَّثَنَا عَلَى ظَاهِرِهِ فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ نَرَى الشُّرُورَ وَالْمَعَاصِيَ وَاقْعَةُ فِي رَمَضَانَ كَثِيرًا فَلَوْ صَدَقَتِ الشَّيَاطِينُ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ فَالْجَوَابُ  
أَنَّهُمَا قَاتِلٌ عَنِ الصَّائِمِينَ الصُّومَ الَّذِي حَافِظٌ عَلَى شُرُوطِهِ وَرَوَعِيَّتِ آدَابِهِ وَالْمُصَنِّفُ بَعْضَ الشَّيَاطِينِ وَهُمْ الْمُرْدَةُ لَكُلِّهِمْ  
كَأَقْدَمٍ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ وَالْمَقْصُودُ تَقْلِيلُ الشُّرُورِ فِيهِ وَهَذَا أَمْرٌ مُحْسُوسٌ فَإِنْ وَقَّعَ ذَلِكَ فِيهِ أَقَلُّ مِنْ غَيْرِهِ أَذْ لَا يَزِمُ  
مِنْ تَصَدِّقِهِمْ أَنْ لَا يَقَعَ شُرُورٌ وَلَا مَعْصِيَةٌ لِأَنَّ ذَلِكَ أَسْبَابُ غَيْرِ الشَّيَاطِينِ كَالنَّفُوسِ الْخَبِيثَةِ وَالْعَادَاتِ الْفَاسِدَةِ وَالشَّيَاطِينِ  
لِلْأَنَسِيَةِ وَقَالَ غَيْرُهُ تَصَفِيدُ الشَّيَاطِينِ فِي رَمَضَانَ إِشَارَةٌ إِلَى رَفْعِ عَذْرِ الْمُكَلَّفِ كَمَا يَقَالُ لَهُ قَدْ كَفَتْ الشَّيَاطِينُ عَنْكَ فَلَا  
تَحْتَلِبُ بِهِمْ فِي تَرْكِ الطَّاعَةِ وَلَا فَعْلِ الْمَعْصِيَةِ (قَوْلُهُ إِذَا أَرَادَ أَحْمَدُ) أَيِ الْهَلَالِ وَسَيَأْتِي التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ بِعَدْسَةِ أَبْوَابٍ مَعَ  
الْكَلَامِ عَلَى الْحُكْمِ وَكَذَلِكَ مَصْرُوحٌ بِذِكْرِ الْهَلَالِ فِيهِ فِي الرِّوَايَةِ الْمَعْلُوقَةِ وَأَمَّا إِرَادَةُ الْمُصَنِّفِ بِإِرَادَةِ هَذَا الْبَابِ ثُبُوتُ  
ذِكْرِ رَمَضَانَ بِخَيْرِ لَفْظٍ شَهْرٍ وَلَمْ يَقَعْ ذَلِكَ فِي الرِّوَايَةِ الْمَوْصُولَةِ وَأَمَّا وَقَعُ فِي الرِّوَايَةِ الْمَعْلُوقَةِ (قَوْلُهُ وَقَالَ غَيْرُهُ عَنِ اللَّيْثِ أَلِخْ)  
الْمُرَادُ بِالْغَيْرِ الْمَذْكُورِ ابْوَصًا لِحَدِيثِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ كَاتِبِ اللَّيْثِ كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ  
حَدَّثَنِي عَقِيلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ فَذَكَرَهُ بِلَفْظٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَهْلَالُ رَمَضَانَ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَالْحَدِيثُ  
وَوَقَّعَ مِثْلَهُ فِي غَيْرِ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
لَهْلَالُ رَمَضَانَ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا الْحَدِيثُ وَسَيَأْتِي بَيَانُ اخْتِلَافِ الْفَاطِظِ هَذَا الْحَدِيثِ حَيْثُ ذَكَرْتُهُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ  
تَعَالَى \* (قَوْلُهُ بَابٌ مِّنْ صَامٍ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا وَنِيَّةً) قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى حَذَفَ الْجَوَابَ إِجْزَاءً وَاعْتِدَاءً عَلَى مَا فِي  
الْحَدِيثِ وَعُطِفَ قَوْلُهُ نِيَّةً عَلَى قَوْلِهِ احْتِسَابًا لِأَنَّ الصُّومَ إِنَّمَا يَكُونُ لِاجْتِلَاءِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ وَالنِّيَّةُ شَرْطٌ فِي وَقْعِهِ قُرْبَةً  
قَالَ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ مُنْصَوِّبًا عَلَى الْحَالِ وَقَالَ غَيْرُهُ انْتَصَبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ أَوْ تَمَيِّزًا بِأَنَّ الْيَكُونَ الْمَصْدَرُ فِي مَعْنَى  
اسْمِ الْفَاعِلِ أَيِ مُؤْمِنًا مُحْتَسِبًا وَالْمُرَادُ بِالْإِيمَانِ الْإِعْتِقَادُ بِحَقِّ فَرَضِيَّةِ صُومِهِ وَبِالْإِحْتِسَابِ طَلَبُ الثَّوَابِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَقَالَ  
الْخَطَّابِيُّ احْتِسَابًا أَيِ عَزِيمَةً وَهُوَ أَنْ يَصُومَهُ عَلَى مَعْنَى الرِّغْبَةِ فِي تَوَابِ طَبِيعَةِ نَفْسِهِ بِذَلِكَ غَيْرِ مُسْتَقِلٍّ لِّصِيَامِهِ وَلَا مُسْتَطِيلٍ لِأَيَّامِهِ  
(قَوْلُهُ وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَبْعَثُونَ عَلَى نِيَاتِهِمْ) هَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ وَصَلَهُ الْمُصَنِّفُ فِي أَوَائِلِ الْبَيِّنَاتِ مِنْ  
طَرِيقِ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ عَنْهَا وَأَوَّلُهُ يَزِيدُ جَبْرِ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِإِدَاءِ مِنَ الْأَرْضِ خَسَفَ بِهِمْ ثُمَّ يَبْعَثُونَ عَلَى نِيَاتِهِمْ  
يَعْنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَجْهَ الِاسْتِدْلَالِ مِنْهُ هُنَا أَنَّ لِّلْنِيَّةِ تَأْثِيرًا فِي الْعَمَلِ لَا تَقْتَضِيهِ الْخَبَرُ أَنَّ فِي الْجَيْشِ الْمَذْكُورِ الْمَكْرَهَ  
وَالْمُخْتَارَ قَانَهُمْ إِذَا بَحَثُوا عَلَى نِيَاتِهِمْ وَقَفَتِ الْمَوَازِيحُ عَلَى الْمُخْتَارِ وَدُونَ الْمَكْرَهِ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا يَحْيَى) هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ (قَوْلُهُ عَنْ  
ابْنِ سَلَمَةَ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَعَاذِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ جَدِّ نَفْسِي أَبُو سَلَمَةَ وَنَحْوُهُ فِي رِوَايَةِ شَيْبَانَ  
عَنْ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ (قَوْلُهُ مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ) يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْبَابِ الْمَعْقُودِ لَهَا فِي الْوَاقِعِ الصِّيَامِ (قَوْلُهُ وَمَنْ  
صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) زَادَ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ ابْنِ سَلَمَةَ  
وَمَا تَأَخَّرَ وَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ  
ابْنِ سَلَمَةَ بِدُونِهَا أَيْضًا وَقَعَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ أَيْضًا فِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ سَلَمَةَ أَخْرَجَهَا النَّسَائِيُّ عَنْ قَتِيْبَةَ عَنْ سَفْيَانَ  
عَنْ وَتَّاجِهِ حَمْدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَفْيَانَ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّهْدِيدِ وَاسْتَكْرَهَ وَبَلَّغَ مِنْكُمْ فَقَدْ تَابَعَهُ قَتِيْبَةُ كَمَا تَرَى



**باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم بن سعيد أخبرنا ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل وكان جبريل عليه السلام يلقاه كل ليلة في رمضان حتى ينسلخ يرض عليه النبي ﷺ القرآن ، فإذا لقاه جبريل عليه السلام كان أجود بالخير من الرياح المرسلة **باب** من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم **حدثنا** آدم بن أبي إياس حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه

وهشام بن عمار وهو في الجزء الثاني عشر من فوائده والحسين بن الحسن الروزي أخرجه في كتاب الصيام له يوسف بن يعقوب التجاني أخرجه أبو بكر بن المقرئ في فوائده كلهم عن سفيان والمشهور عن الزهري بدونها وقد وقعت هذه الزيادة أيضا في حديث عبادة بن الصامت عند الإمام أحمد من وجهين واسناده حسن وقد استوعبت الكلام على طريقه في كتاب الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة وهذا محصله وقوله من ذنبه اسم جنس مضاف فيتناول جميع الذنوب إلا أنه مخصوص عند الجمهور وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الوضوء في أو ثل كتاب المواقيت قال التكرمانى وكلمة من أمانتة بقوله غير أي غفر من ذنبه ما تقدم فهو منصوب المحل أو هي مبنية لا تقدم وهو مفعول للم يسم فاعله فيكون مرفوع المحل \* (قوله باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان) أورده حديث ابن عباس كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بدء الوحي قال الزين المنبر وجه التشبيه بين أجوديته ﷺ بالخير وبين أجودية الريح المرسلة أن المراد بالرياح ريح الرحمة التي يرسلها الله تعالى لأتزال الغيث العام الذي يكون سببا لاصابة الأرض الميتة وغير الميتة أي فيعم خيرها وبره من هو بصفة الفقر والحاجة ومن هو بصفة الغنى والكفاية أكثر مما يعم الغيث الناشئة عن الرياح المرسلة ﷺ \* (قوله باب من لم يدع) أي يترك (قوله الزور والعمل به) زاد في نسخة الصغاني في الصوم قال الزين بن المنبر حذف الجواب لأنه لو نص على ما في الخبر لطالت الترجمة أولو عبر عنه بحكم معين وقوع في عهده فكان الإيجاز ماضع (قوله حدثنا سعيد المقبري عن أبيه) كذا في أكثر الروايات عن ابن أبي ذئب وقد رواه ابن وهب عن ابن أبي ذئب فاختلف عليه رواه الربيع عنه مثل الجماعة ورواه ابن السراج عنه فلم يقل عن أبيه أخرجه النسائي وأخرجه الاسماعيل من طريق حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب بإسقاطه أيضا واختلف فيه علي بن المبارك فأخرجه ابن حبان من طريقه بالإسقاط وأخرجه النسائي وابن ماجه وابن خزيمة بآبانه وذكر الدارقطني أن يزيد بن هرون ويونس بن يحيى رواه عن ابن أبي ذئب بالإسقاط أيضا وقد أخرجه أحمد عن يزيد فقال فيه عن أبيه والذي يظهر أن ابن أبي ذئب كان تارة لا يقول عن أبيه وفي أكثر الأحوال يقولها وقد رواه أبو قتادة الحراني عن ابن أبي ذئب بإسناد آخر فقال عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة عن أبي هريرة وهو شاذ والمخفوظ الأول (قوله قول الزور والعمل به) زاد المصنف في الأدب عن أحمد بن يونس عن ابن أبي ذئب والجهل وكذا لأحمد عن حجاج ويزيد بن هر و ن كلاهما عن ابن أبي ذئب وفي رواية ابن وهب والجهل في الصوم ولابن ماجه من طريق ابن المبارك من لم يدع قول الزور والجهل والعمل به جعل الضمير فيه يعود على الجهل والأول جعله يعود على قول الزور والمعنى متقارب ولما روي الترمذي حديث أبي هريرة هذا قال وفي الباب عن انس (قلت) وحديث انس أخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ من لم يدع الحياطة والكذب ورجاله ثقات والمراد بقول الزور والكذب والجهل السفه والعمل به أي يقتضاه كما تقدم (قوله فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه)

**باب** هل يقول في صائمه إذا شتم **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف عن ابن جريج قال أخبرني عطاء عن أبي صالح الزيات أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله ﷺ قل الله كل علي ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به والصيام جنة وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب فإن سابه أحد أو قاتله فليقل إني أمرت بالصائم والذي نفس محمد بيده

قال ابن بطال ليس معناه ان يؤمر بان يدع صيامه وانما معناه التحذير من قول الزور وما ذكر معه وهو مثل قوله من باع الخمر فليشقص الخنزير رأي يذبحها ولم يأمره بذبحها واكتفى على التحذير والتعظيم لأنهم باعوا الخمر وما قوله فليس لله حاجة فلا مفهوم له فان الله لا يحتاج الى شيء وانما معناه فليس لله ارادة في صيامه فوضع الحاجة موضع الارادة وقد سبق ابو عمر ابن عبد البر الى شيء من ذلك قال ابن المنير في الحاشية بل هو كناية عن عدم القبول كما يقول المصنف لن رد عليه شيأ طلبه منه فلم يحجمه لاحاجة لي بكذا فالمراد بالصوم المتبلس بالزور وقبول الصوم السالم منه وقرئ من هذا قوله تعالى لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم فان معناه لن يصيب رضاه الذي ينشأ عنه القبول وقال ابن العربي مقتضى هذا الحديث ان من فعل ما ذكر لا يثاب على صيامه ومعناه ان ثواب الصيام لا يقوم في الموازنة بآثم الزور وما ذكر معه وقال البيضاوي ليس المقصود من شرعية الصوم نفس الجوع والعطش بل ما يتبعه من كسر الشهوات وتطويع النفس الامارة للنفس المطمئنة فاذا لم يحصل ذلك لا ينظر الله اليه نظر القبول فقوله ليس لله حاجة مجاز عن عدم القبول فتنبى السبب واراد المسبب والله اعلم واستدل به على ان هذه الافعال تنقص الصوم وتقربها عنها صغائر تكسر بجنتاب الكبائر واجاب السبكي الكبير بان في حديث الباب والذي مضى في اول الصوم دلالة قوية للاول لان الرقت والصخب وقول الزور والعمل به مما علم النهي عنه مطلقا والصوم مأثور به مطلقا فلو كانت هذه الامور اذا حصلت فيه لم يتأثر بها لم يكن لذكرها فيه مشروطة فيه معنى يفهمه فلما ذكرت في هذين الحديثين نهيتا على امرين احدهما زيادة قبحها في الصوم على غيرها والثاني البحث على سلامة الصوم عنها وان سلامته منها صفة كمال فيه وقوة الكلام تقتضي ان يقيح ذلك لاجل الصوم فمقتضى ذلك ان الصوم بكل السلامة عنها قال فاذا لم يسلم عنها نقص ثم قال ولا شك ان التكليف قد ترد بأشياء وينبى بها على اخري بطريق الاشارة وليس المقصود من الصوم العدم المحض كما في المنهيات لانه يشترط له النية بالاجماع ولعل القصد به في الاصل الامساك عن جميع المخالفات لكن لما كان ذلك يشق خفف الله وامر بالامساك عن المفطرات ونهى الغافل بذلك على الامساك عن المخالفات وارشاد الى ذلك ما تضمنته احاديث المبين عن الله مراده فيكون اجتناب المفطرات واجبا واجتناب ما عداها من المخالفات من المكالات والله اعلم وقال شيخنا في شرح الترمذي لا يخرج الترمذي هذا الحديث ترجمه ما جاء في التشديد في النية للصائم وهو مشكل لان النية ليست قول الزور ولا العمل به لانها ان يذكر غيره بما يكره وقول الزور هو الكذب وقد وافق الترمذي بقية اصحاب السنن فترجوا بالنية وذكروا هذا الحديث وكأنهم فهموا من ذكر قول الزور والعمل به الامر بنقض النطق ويمكن ان يكون فيه اشارة الى الزيادة التي وردت في بعض طرقه وهي الجهل فانه يصلح اطلاقا على جميع المعاصي واما قوله والعمل به فيعود على الزور ويحتمل ان يعود ايضا على الجهل اى والعمل بكل منهما وتنبه بقوله فليس لله وقع عند البيهقي في الشعب من طريق يزيد بن هرون عن ابن ابي ذئب فليس به موحدة وهاء ضمير فان لم يكن تحريفا فالضمير للصائم \* (قوله باب هل يقول اني صائم اذا شتم) (اورد فيه حديث ابن جريفة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل ستة ابواب) (قوله فيه ولا يصخب) كذا للاكثر بالمهمل الساكنة بعدها خاء معجمة ولبعضهم بالسين بدل الصاد وهو بمعناه والصخب الخصام والصياح وقد تقدم ان

تُخْلُوفُ قَمَرِ الصَّائِمِ أَطْلَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَيْسِكِ، لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا إِذَا أَفْطَرَ فَرَحٌ وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرَحٌ يَصُومُهُ **بابُ الصَّوْمِ** إِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْعُرْبَةَ **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَزْرَةَ عَنِ الْأَنْعَشِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ بَيْنَا أَنَا أُمَشِّي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَصِيَّ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءُ **بابُ** قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأُفْطِرُوا ، وَقَالَ صَلِّ عَنْ عَمَّارٍ مِنْ صَامٍ يَوْمَ الشُّكِّ

المراد بالنبي عن ذلك تأكيده حالة الصوم والا فغير الصائم منهى عن ذلك ايضا (قوله خلوف) كذا للاكثر وللشكشميني خلف بحذف الواو اكناها صيغة جمع وروي في غير البخاري بلغظ خلفه على الوحدة كتمر وتمره (قوله للصائم فرحتان يفرحهما اذا افطر فرح) زاد مسلم بقطره وقوله يفرحهما اصله يفرحهما فخرهما خلف الجار ووصل الضمير كقوله صام رمضان اى فيه قال القرطبي معناه فرح بزوال جوعه وعطشه حيث ايسر له القطر وهذا الفرح طبعي وهو السابق للهم وقيل ان فرحه بقطره انا هو من حيث انه تمام صومه وخاصة عبادته وتخفيف من ربه ومعوذة على مستقبل صومه (قلت) ولا مانع من الحل على ما هو اعم مما ذكر ففرح كل احب بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك فمنهم من يكون فرحه مباحا وهو الطبيعي ومنهم من يكون مستحبا وهو من يكون سبه شيء مما ذكره (قوله واذا لقي ربه فرح بصومه) اى بجزائه وثوابه وقيل الفرح الذى عند لقاء ربه اما لسروره به به أو بواب ربه على الاحتمالين (قلت) والثاني اظهر اذ لا ينحصر الاول في الصوم بل يفرح حينئذ بقبول صومه وترتب الجزاء الوافر عليه \* (قوله باب الصوم لمن خاف على نفسه العربة) بضم المهملة وسكون الزاى بعدها موحدة كذا لا يذر ولغيره العزوبة بزيادة واو والمراد بالخوف من العزوبة ما ينشأ عنها من ارادة الوقوع في الفتن ثم اورد المصنف في حديث ابن مسعود المشهور وسيأتي الكلام عليه مستوفي في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى والمراد منه هنا قوله فيه ومن لم يستطع اى لم يجد أهبة النكاح (قوله فليصم بالصوم فانه له وجاء) بكسر الواو ويجمع ومد وهو رضى الخصيتين وقيل رضى عن وقها ومن يفعل به ذلك تنقطع شهوته ومقتضاه ان الصوم قانع لشهوة النكاح واستشكل بأن الصوم يزيد في تهيج الحرارة وذلك بما يثير الشهوة لكن ذلك انما يقع بمبدأ الامر فاذا تآدى عليه واعتاده سكن ذلك والله اعلم \* (قوله باب قول النبي ﷺ اذا رأيتم الهلال فصوموا) هذه الترجمة لفظ مسلم من رواية ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد عن ابي هريرة وقد سبق للمصنف في اول الصيام من طريق ابن شهاب عن سالم عن ابيه بلقب اذا رأيتموه وذكر البخاري في الباب احاديث تدل على نفي صوم يوم الشك رتبها ترتيبا حسنا فصدرها بحديث عمار المصريح بمصيان من صامه ثم بحديث ابن عمر من وجهين احدهما بلقب فان غم عليكم فاقدروا له والاخر بلقب فاكثروا العدة ثلاثين وقصد بذلك بيان المراد من قوله فاقدروا له ثم استظهر بحديث ابن عمر ايضا الشهر هكذا وهكذا وحسب الابهام في الثالثة ثم ذكر شاهدا من حديث ابي هريرة لحديث ابن عمر مصرحا بأن عدة الثلاثين المأمور بها تكون من شعبان ثم ذكر شاهدا لحديث ابن عمر في كون الشهر تسعا وعشرين من حديث ام سلمة مصرحا فيه بأن الشهر تسع وعشرون ومن حديث انس كذلك وسألتكم عليها حديثا ثانيا ان شاء الله تعالى (قوله وقال صلة عن عمار الى آخره) اما صلة فهو بكسر المهملة وتخفيف اللام المفتوحة ابن زفر زأى وفاء وزن عمر كوفى عيسى بموحدة ومهملة من كبار التابعين وفضلائهم وهم ابن حزم فزع انه صلة بن اشم والمعر وف انه ابن زفر وكذا وقع مصرحا به عند جمع ممن وصل هذا الحديث وقد وصله ابو داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق عمرو بن قيس عن ابي اسحق عنه ولفظه عندهم كنا عند عمار بن ياسر فأتى

صَدَقُوا يَا أَقْلَمِيَّةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ وَلَا تَقْطُرُوا حَتَّى  
تَرَوْهُ إِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ

بشاة مصلية فقال كلوا فصحى بعض القوم فقال اني صائم فقال عمار من صام يوم الشك وفي رواية ابن خزيمة  
وغیره من صام اليوم الذى يشك فيه وله متابيع باسناد حسن اخرجه ابن ابى شيبه من طريق منصور عن ربي  
ان عمارا واسامه اتوم يسألونهم في اليوم الذى يشك فيه فاعتزلهم رجل فقال له عمار تعال فكل فقال اني صائم فقال  
له عمار ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر فتعال وكل ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن منصور عن ربي عن  
رجل عن عمار وله شاهد من وجه آخر اخرجه اسحق بن راهويه من رواية سماعة عن عكرمة ومنهم من وصله  
بذكر ابن عباس فيه (قوله فقد عصى ابا القاسم ﷺ) استدلل به على تحريم صوم الشك لان الصحابي لا يقول  
ذلك من قبل رأي فيكون من قبل المرفوع قال ابن عبد البر هو مسند عندهم لا يختلفون في ذلك وخالقهم الجوهري  
لئلا يكون فقال هو موقوف والجواب انه موقوف لفظا مرفوع حكاهما قال الطيبي انما اني بالموصول ولم يقل يوم الشك  
مبالغة في ان صوم يوم فيه ادنى شك سبب لعصيان صاحب الشرع فكيف بن صام يوما الشك فيه قائم ثابت  
ونحوه قوله تعالى ولا تركنوا الى الذين ظلموا اي الذين اونس منهم ادنى ظلم فكيف بالظلم المستمر عليه (قلت)  
وقد علمت انه وقع في كثير من الطرق بلقظ يوم الشك وقوله ابا القاسم قيل فائدة تخصيص ذكر هذه الكنية  
الاشارة الى انه هو الذى يقسم بين عباد الله احكامه زمانا ومكانا وغير ذلك وما حديث ابن عمر فائق الرواة عن  
مالك عن نافع فيه على قوله فاقدروا له وجاء من وجه آخر عن نافع بلقظ فاقدروا ثلاثين كذلك اخرجه مسلم  
من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع وهكذا اخرجه عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن نافع قال عبد الرزاق  
واخرجنا عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع به وقال فعدوا ثلاثين واتفق الرواة عن مالك عن عبد الله  
بن دينار ايضا فيه على قوله فاقدروا له وكذلك رواه الزعفراني وغيره عن الشافعي وكذا رواه  
اسحق الجري وغيره في الموطأ عن القعني واخرجه الربيع بن سليمان والزنبي عن الشافعي فقال فيه كما قاله البخاري  
هنا عن القعني فان غم عليكم فأكوا العدة ثلاثين قال البيهقي في المعرفة ان كانت رواية الشافعي والقعني من هذين الوجهين  
مخوفة فيكون مالك قد رواه عن الوجهين (قلت) ومع غرابة هذا اللفظ من هذا الوجه فله متابعات منها ما رواه  
الشافعي ايضا من طريق سالم عن ابن عمر بصين الثلاثين ومنها ما رواه ابن خزيمة من طريق حاصم بن محمد بن زيد  
عن ابيه عن ابن عمر بلقظ فان غم عليكم فكلوا ثلاثين وله شواهد من حديث حذيفة عند ابن خزيمة وابي هريرة وابن  
عباس عند ابي داود والنسائي وغيرها وعن ابي بكرة وطلق بن علي عند البيهقي واخرجه من طرق اخرى عنهم وعن  
غيرهم (قوله لا تصوموا حتى تروا الهلال) ظاهره ايجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلا أو نهارا لكنه محمول  
على صوم اليوم المستقبل وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال وبعده وخالف الشيعة الاجماع فأوجبوه مطلقا وهو  
ظاهر في النهي عن ابتداء صوم رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة النيم وغيره ولو وقع الاختصار على هذه الجملة  
لكفى ذلك بمن تمسك به لكن اللفظ الذي رواه أكثر الرواة أوقع للمخالف شبهة وهو قوله فان غم عليكم فاقدروا له فاحتمل  
أن يكون المراد للفرقة بين حكم الصوم والنيم فيكون التعليق على الرؤية متعلقا بالصبح وأما النيم فله حكم آخر ويحتمل  
ان لا تفرقة ويكون الثاني مؤكدا للاول والى الاول ذهب اكثر الحنابلة والى الثاني ذهب الجمهور فقالوا المراد بقوله  
فاقدروا له أى انظروا في أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين ويرجع هذا التأويل الروايات الاخر المصروفة بالمراد  
وهي ما هم من قوله فأكوا العدة ثلاثين ونحوها واولى ما فسر الحديث بالحديث وقد وقع الاختلاف في حديث ابي هريرة

فأقروا له **حدثنا** عبد الله بن مسكة حدثنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال

في هذه الزيادة أيضا فرواها البخاري كما ترى بلفظ فأكلوا عدة شعبان ثلاثين وهذا أصرح ما ورد في ذلك وقد قيل إن آدم شيخه انفراد بذلك فإن أكثر الرواة عن شعبة قالوا فيه فعدوا ثلاثين أشار إلى ذلك الاسماعيلي وهو عند مسلم وغيره قال فيجو زان يكون آدم أوردته على موقع عنده من تفسير الخبر (قلت) الذي ظنه الاسماعيلي صحيح فقد رواه البيهقي من طريق إبراهيم ابن يزيد عن آدم بلفظ فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما يعني عدوا وشعبان ثلاثين فوقع البخاري إدراج التفسير في نفس الخبر ويؤيده رواية أبي سامة عن أبي هريرة بلفظ لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين فإنه يشعر بأن المأمور بعدده هو شعبان وقد رواه مسلم من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد بلفظ فأكلوا العدد وهو يتناول كل شهر فدخل فيه شعبان وروى الدارقطني وصححه وابن خزيمة في صحيحه من حديث عائشة كان رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان فلا يصحظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان فإن غم عليه عدت ثلاثين يوما ثم صام وأخرجه أبو داود وغيره أيضا وروى أبو داود والنسائي وابن خزيمة من طريق يحيى عن حذيفة مرفوعا لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكلوا العدة أو تكلوا الهلال أو تكلوا العدة وقيل الصواب فيه عن ربي عن رجل من الصحابة مبهم ولا يقدح ذلك في صحته قال ابن الجوزي في التحقيق لاحد في هذه المسئلة وهي ما إذا حال دون مطلع الهلال غم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان ثلاثة أقوال أحدها يجب صومه على أنه من رمضان ثانيها لا يجوز فريضا ولا نفلا مطلقا بل قضاء وكفارة ونذرا وفلا يوافق عادة وبه قال الشافعي وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ثالثا المرجع إلى رأى الامام في الصوم والفطر واحتج الاول بأنه موافق لرأى الصحابي راوي الحديث قال أحمد حدثنا اسماعيل حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث بلفظ فاقدروا له قال نافع فكان ابن عمر اذ مضى من شعبان تسع وعشرون يبعث من ينظر فإن رأى فذاك الوان لم يرم ولم يحمل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطرا وإن حال أصبح صائما واما ما روى الثوري في جامعه عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول لو صمت السنة كلها لفطرت اليوم الذي يشك فيه فالجمع بينهما أنه في الصورة التي اوجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك وهذا هو المشهور عن أحمد أنه خص يوم الشك بما إذا اتقا عد الناس عن رؤية الهلال أو شهد رؤيته من لا يقبل الحاكم شهادته فاما إذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شك واختار كثير من المحققين من أصحابه الثاني قال ابن عبد الهادي في تنقيحه الذي دلت عليه الاحاديث وهو مقتضى القواعد أنه أي شهر غم أكل ثلاثين سواء في ذلك شعبان ورمضان وغيرها فعلى هذا قوله فأكلوا العدة يرجع إلى الجملتين وهو قوله صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكلوا العدة أي غم عليكم في صومكم أو فطرتمكم ببقية الاحاديث نذل عليه فاللام في قوله فأكلوا العدة للشهر أي عدة الشهر ولم يخص ﷺ شهرا دون شهر بالا قال اذا غم فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك اذ لو كان شعبان غير مراد بهذا الكلام لبيته فلا تكون رواية من روى فأكلوا عدة شعبان مخالفة قلن قال فأكلوا العدة بل مبيته لها ويؤيد ذلك قوله في الرواية الاخرى فان حال بينكم وبينه سحاب فأكلوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وأبو يعلى من حديث ابن عباس هكذا ورواه الطيالسي عن هذا الوجه بلفظ ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان وروى النسائي من طريق محمد بن حنين عن ابن عباس بلفظ فإن غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين (قوله فاقدروا له) تقدم أن العلماء فيه تأويلين وذهب آخرون إلى تأويل ثالث قالوا مئاة فاقدروه بحسب المنازل قاله أبو العباس بن سريج من الشافعية ومطرف بن عبد الله من التابعين وابن قتيبة من المحدثين قال ابن عبد البر لا يصح عن مطرف وأما ابن قتيبة فليس هو ممن يرجع عليه في مثل هذا قال ونقل ابن خزيمة متدا عن الشافعي مسئلة ابن سريج والمعروف

عن الشافعي ماعليه الجمهور ونقل ابن العربي عن ابن سريج أن قوله فاقدر واله خطاب لمن خصه الله بهذا العلم وأن قوله فاقدر المدة خطاب للامة قال ابن العربي فصار وجوب رمضان عنده مختلف الحال يجب على قوم بحساب الشمس والقمر وعلى آخرين بحساب البعد قال وهذا جيد عن النبلاء وقال ابن الصلاح معرفة منازل القمر هي معرفة سير الالهة وأما معرفة الحساب فمعرفة دقيق يخص بمعرفة الأحاد قال لمعرفة منازل القمر نذكر بأمر محسوس يدركه من راقب النجوم وهذا هو الذي أراد ابن سريج وقال به في حق العارف بها في خاصة نفسه وقيل الرويان عنه أنه أن لم يقل بوجوب ذلك عليه وإنما قال يجوز فهو اختيار التمام وأبي الطيب وأما أبو اسحق في المذهب فنقل عن ابن سريج لزوم الصوم في هذه الصورة فصل الآله في هذه المسئلة بالنسبة الى خصوص النظر في الحساب والمنازل أحدها الجواز ولا يجزى عن فرض تأنيها يجوز ويجزى تأنيها يجوز للحاسب ويجزى له لا للمنجم رابعا يجوز لها وغيرها تقليد الحاسب دون المنجم خامسا يجوز لها وغيرهما مطلقا وقال ابن الصباغ أما بالحساب فلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا (قلت) ونقل ابن كثير قبله الإجماع على ذلك فقال في الاشراف صوم يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال مع الصوم لا يجب بإجماع الامة وقد صح عن أكثر الصحابة والتابعين كراهته هكذا أطلق ولم يفصل بين حاسب وغيره قرن بينهم كان محجوبا بالإجماع قبله وسيأتي فيه البحث في ذلك بدباب (قوله الشهر تسع وعشرون) ظاهره حصر الشهر في تسع وعشرين مع أنه لا يتحصر فيه بل قد يكون ثلاثين والجواب أن المعنى أن الشهر يكون تسعة وعشرين أو الالام والعهد والمراد شهر بيته أو هو محمول على الأكثر الأغلب لقول ابن مسعود ماصمتا مع النبي ﷺ تسعا وعشرين أكثر ماصمتا ثلاثين أخرجه أبو داود والترمذي ومثله عن عائشة عن أحد باسناد جيد ويؤيد الاول قوله في حديث ام سلمة في الباب أن الشهر يكون تسعة وعشرين يوما وقال ابن العربي قوله الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا الخ معناه حصره من جهة احد طرفيه أى انه يكون تسعا وعشرين وهو أقله ويكون ثلاثين وهو أكثره فلا تأخذوا أنفسكم بصوم لا أكثر احتياطا ولا تنصروا على الأقل تخفيفا ولكن اجعلوا عبادتكم مرتبطة ابتداء وانتهاء باستهلاله (قوله فلا تصوموا حتى تروه) ليس المراد تعليق الصوم بالرؤية في حق كل أحد بل المراد بذلك رؤية بعضهم وهو من ثبت به ذلك اما واحد على رأي الجمهور واوانثان على رأي آخرين ووافق الحنفية على الاول الا أنهم خصوا ذلك بما إذا كان في السماء علة من غيم وغيره والامتي كان صحو لم يقبل الا من جمع كثير يقع العلم بخبرهم وقد تمسك بعلق الصوم بالرؤية من ذهب الى الزام اهل البلد برؤية اهل بلد غيرها ومن لم يذهب الى ذلك قال لان قوله حتى تروه خطاب لانس مخصوصين فلا يلزم غيرهم ولكنه مصر وف عن ظاهره فلا يتوقف الحال عن رؤية كل واحد فلا يقيد بالبلد وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب احدها لاهل كل بلد رؤيتهم وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له وحكاية ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم واسحق وحكاية الترمذي عن اهل العلم ولم يحك هوامو حكاية لما وردى وجهها للشافعية ثانيهما مقابلة اذا رؤى ببيلة لزم اهل البلاد كلها وهو المشهور عند المالكية لكن حكى ابن عبد البر الإجماع على خلافه وقد اجمعوا على انه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلاد كخراسان والاندلس قال القرطبي قد قال شيوخنا اذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة بتوضيح ثم نقل الى غيرهم بشهادة اثنين لزمهم للصوم وقال ابن الماجشون لا يلزمهم بالشهادة الا لاهل البلد الذي ثبت فيه الشهادة الا ان ثبت عند لالام الاعظم فيلزم الناس كلها لاهل البلاد في حقه كالبطل الواحد اذ حكمه نافذ في الجميع وقال بعض الشافعية ان هارت البلاد كان الحكم واحدا وان تابعت فوجها لا يجب عند الأكثر واختار ابو الطيب وطائفة الوجوب وحكاية البخوي عن الشافعي وفي ضبط البعد اوجه احدها اختلاف المطالع قطع به العراقيون والميدلاني

فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْلُوا الْغَدَةَ ثَلَاثِينَ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبْلَةَ بْنِ سَعْدٍ  
 قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ هَكَذَا وَهَكَذَا وَخَسَّ الْإِبْهَامَ  
 فِي الثَّلَاثَةِ حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ صُومُوا لِرُؤْيَايَ وَأَنْطَرُوا لِرُؤْيَايَ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ  
 فَأَكْلُوا غَدَةَ ثَلَاثِينَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفِيٍّ عَنْ  
 عِكْرَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آتَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا فَلَمَّا مَضَى سَعَةً  
 وَعِشْرُونَ يَوْمًا غَدَا أَوْرَاحَ فَقِيلَ لَهُ إِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ شَهْرًا فَقَالَ إِنْ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ  
 يَوْمًا حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَزِينِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 قَالَ آتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ وَكَانَتْ أَنْفَكَتْ رَجُلَهُ فَأَقَامَ فِي مَشْرِيقِهِ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً ثُمَّ نَزَلَ  
 فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ آتَيْتَ شَهْرًا فَقَالَ إِنْ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ بِأَبْسٍ شَهْرًا عِيدَ لَا يَنْتَصِرُ  
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِسْحَقُ وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا فَهُوَ تَمَامٌ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَجْتَمِعَانِ إِلَّا نَاقِصٌ حَدَّثَنَا  
 مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ إِسْحَقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَحَدَّثَنِي  
 مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ

وصححه النووي في الروضة وشرح المذهب بأنها مسافة القصر قطع به الإمام والبعوى وصححه الرافعي في الصغير  
 والنووي في شرح مسلم تأملها الخلاف الاقاليم راجع احكامه السرخسي فقال يلزم كل بلد لا يصور رخاؤه عنهم بلا  
 عارض دون غيرهم خامسها قول ابن الماجشون المتقدم واستدل به على وجوب الصوم والقطر على من رأى الهلال وحده  
 وان لم يثبت بقوله وهو قول الائمة الاربعة في الصوم واختلفوا في القطر فقال الشافعي يطر ويخفيه وقال الاكثر يستمر  
 صائما احتياطا (قوله فان غم عليكم) بضم المعجمة وتشديد الميم أي حال بينكم وبينه غم يقال غمت الشيء اذا غطيته  
 ووقع في حديث ابي هريرة من طريق المستمل فان غم وغمي بتشديد الميم وتخفيفها فهو مغموم الكل بمعنى واما غي فماخوذ  
 الفين المعجمة وتخفيف الموحدة واغمي وغمي بتشديد الميم وتخفيفها فهو مغموم الكل بمعنى واما غي فماخوذ  
 من الغباوة وهي عدم القطنة وهي استعارة لخفاء الهلال ونقل ابن العربي انه روى عن علي بن الميمونة من العمى قال  
 وهو بمعنى لانه ذهاب البصر عن المشاهدات او ذهاب البصيرة عن العقولات (قوله في طريق ابن عمر الثالثة  
 الشهر هكذا وهكذا وخسن الابهام في الثالثة) كذا للاكثر بالمعجمة والنون أي قبض والانتخاس الانقباض قاله  
 الخطابي وفي رواية الكشميهني وحسن الجاه المهمة ثم الموحدة أي منع (قوله عن يحيى بن عبد الله بن صفير) بمهملة  
 وفاء وذن يدي وهو اسم لفظ النسبة ووقع في رواية حجاج عن ابن جريج اخبرني يحيى اخبره مسلم وكذا  
 صرح بالاخبار في بقية الاسناد وسيأتي الكلام على حديث ام سلمة هذا مستوفى في كتاب الطلاق (قوله عن حميد  
 عن انس) سيأتي في الطلاق من وجه آخر عن سليمان عن حميد انه سمع انسا (قوله تسعا وعشرين) كذا للاكثر  
 وللحموي والمستمل تسعة وعشرين وسيأتي بقية الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى \* (قوله باب شهر اعيد  
 لا يتقصان) هكذا ترجم بعض لفظ الحديث وهذا القدر لفظ طريق الحديث الباب عند الترمذي من رواية بشر بن المفضل  
 عن خالد الحذاء (قوله حدثنا مسدد حدثنا معتمر) فساق الاسناد ثم قال وحديثي مسدد قال حدثنا معتمر  
 فساقه باسناد آخر لمسدد وساق المتن على لفظ الرواية الثانية وكان التمكن في كونه لم يجمع الاسنادين معام

انهم لم يثبتوا الا في شيخ معتبر من مسددا حذبه مرة ومعه غيره عن معتبر عن اسحق وحذبه مرة اخرى اما وهو وحده واما بقرائه عليه عن معتبر عن خالد ولسدد فيه شيخ آخر اخرجه ابو داود عنه عن يزيد بن زريع عن خالد وهو محفوظ عن خالد الخذاء من طرق واما قول قاسم في الدلائل سمعت موسى بن هرون يحدث بهذا الحديث عن الياس بن الوليد عن يزيد بن زريع مرفوعا قال موسى وانا اهاب رفعه فان لم يحمل على ان يزيد بن زريع كان رجلا وقته والا تليست لها برفعه معنى واما لفظ اسحق المدوي فاخرجه ابو نعيم في مستخرجه من طريق ابي خليفه بن مسلم الكجي جميعا عن مسدد بهذا الاسناد بلفظ لا ينقص رمضان ولا ينقص ذوالحجة واما الاسماعيلي ايضا الى ان هذا اللفظ لاسحق المدوي لكن اخرجه البيهقي من طريق يحيى بن محمد بن يحيى عن مسدد بلفظ شهر اعيد الا ينقصان كما هو لفظ الترجمة وكان هذا هو السر في اقتصار البخاري على سياق المتن على لفظ خالد دون اسحق لكونه لم يخطف في سياقه عليه وقد اخاف العلماء في معنى هذا الحديث فمنهم من حمله على ظاهره فقال لا يكون رمضان ولا ذوالحجة ابدا الا ثلاثين وهذا قول مردود معاند للوجود المشاهدو يكن في ردده قوله عليه السلام صوموا لرؤيته واضروا لرؤيته فان غم عليكم فاكلوا البدة فانه لو كان رمضان بدا ثلاثين لم يحجج الى هذا ومنهم من تأول لمعنى لا تحا وقال ابو الحسن كان اسحق بن راهويه يقول لا ينقص في الفضيلة ان كانا تسعة وعشرين او ثلاثين انتهى وقيل لا ينقصان مما احدهما تسعا وعشرين جاء للآخر ثلاثين ولا بد وقيل لا ينقصان في ثواب العمل فيهما وهذا القولان مشهوران عن السلف وقد ثبتا منقولين في اكثر الروايات في البخاري وسقط ذلك في رواية النسفي وغيره عقب الترجمة قبل سياق الحديث قال اسحق وان كان ناقصا فهو تمام وقال محمد لا يجتمعان كلاهما ناقص واسحق هذا هو ابن راهويه ومحمد هو البخاري المصنف ووقع عند الترمذي نقل القولين عن اسحق بن راهويه واحد بن حنبل وكان البخاري اخار مقالة احمد فحزم بها او توارد عليها قال الترمذي قال احمد معناه لا ينقصان معافي سنة واحدة انتهى ثم وجدت في نسخة الصغاني مانصه عقب الحديث قال ابو عبد الله قال اسحق تسعة وعشرون يوما تام وقال احمد بن حنبل ان نقص رمضان ثم ذوالحجة وان نقص ذوالحجة ثم رمضان وقال اسحق معناه وان كان تسعا وعشرين فهو تمام غير نقصان قال وعلى مذهب اسحق يجوز ان ينقصا معافي سنة واحدة وروى الحاكم في تاريخه باسناد صحيح ان اسحق بن ابراهيم سئل عن ذلك فقال انكم ترون العدد ثلاثين فاذا كان تسعا وعشرين ترونه قصانا وليس ذلك بنقصان ووافق احمد على اختياره ابو بكر احمد بن عمر والبرار فأوهم مغلطاي انه مراد الترمذي بقوله وقال احمد وليس كذلك وانما ذكره قاسم في الدلائل عن البرار فقال سمعت يقول البرار معناه لا ينقصان جميعا في سنة واحدة قال وبدل عليه رواية زيد بن عتبة عن سمرة بن جندب مرفوعا شهر اعيد لا يكونان ثمانية وخمسين يوما وادعى مغلطاي ايضا ان المراد باسحق اسحق بن سويد المدوي راوى الحديث ولم يأت على ذلك بحجة وذكر ابن حبان لهذا الحديث معنيين احدهما مقاله اسحق والآخر ان المراد انهما في الفضل سواء لقوله في الحديث الآخر مانع ايام العمل فيها افضل من عشرين الحجة وذكر القرطبي ان فيه خمسة أقوال فذكر نحو ما تقدم وزاد ان معناه لا ينقصان في عام بعينه وهو العام الذي قال فيه عليه السلام تلك المقالة وهذا حكاه ابن زينة ومن قبله ابو الوليد بن رشد وقوله الحب الطبري عن ابي بكر بن فورك وقيل المعنى لا ينقصان في الاحكام وبهذا جزم البيهقي وقوله الطحاوي فقال معني لا ينقصان ان الاحكام فيهما وان كان تسعة وعشرين متكاملة غير ناقصة عن حكمها اذا كانا ثلاثين وقيل معناه لا ينقصان في نفس الامر لكن ربما حال دون رؤيته الهلال مانع وهذا اشار اليه ابن حبان ايضا ولا يخفى بعده وقيل معناه لا ينقصان معافي سنة واحدة على طريق الاكثر لا الغلب وان ندر وقوع ذلك وهذا أعدل مما تقدم لانهما وجد وقوعهما ووقوع كل منهما تسعة وعشرين قال الطحاوي لاخذ بظاهره ووجهه على نقص احدهما بدفعه العيان لانا قد وجدنا ينقصان ما في أعوام وقال الزبير بن المنير لا يخلو شيء من هذه الأقوال عن الاعتراض وأقر بها ان المراد



النبي ﷺ قال شهر ان لا ينقصان شهرا عيد رمضان وذو الحجة باب قول النبي ﷺ لا نكتب ولا نحسب حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا الأسود بن قيس حدثنا سعيد بن عمرو أنه سمع بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب

ان النقص الحسي باعتبار العدد يتجبر بان كلامهما شهر عيد عظيم فلا ينبغي وصفهما بالنقصان بخلاف غيرهما من الشهور وحاصله يرجع الى تأييد قول اسحق وقال البيهقي في المعرفة انما خصهما بالذكر لتعلق حكم الصوم والحج بهما وبه جزم النووي وقال انه الصواب المعتبر والمعنى أن كل ما ورد عنهما من الفضائل والاحكام حاصل سواء كان رمضان ثلاثين أو تسعا وعشرين سواء صادف الوقوف اليوم التاسع وغيره ولا يخفى أن محل ذلك ما اذا لم يحصل تقصير في اجزاء الهلال وفائدة الحديث رفع ما يقع في القلوب من شك لمن صام تسعا وعشرين أو وقف في غير يوم عرفة وقد استشكل بعض العلماء امكان الوقوف في الثامن اجتهادا وليس مشكلا لانه ربما ثبت الرؤية بشاهدين أن أول ذي الحجة الخميس مثلا فوقفوا يوم الجمعة ثم بين أنهم ما شهدا زورا وقال الطيبي ظاهر سياق الحديث بيان اختصاص الشهرين بجزية ليست في غيرهما من الشهور وليس المراد أن ثواب الطاعة في غيرها ينقص وانما المراد رفع الحرج عما عسى أن يقع فيه خطأ في الحكم لاختصاصهما بالعيدين وجواز احتمال وقوع الخطأ فيهما ومن ثم قل شهرنا عيد بعد قوله شهران لا ينقصان ولم يقتصر على قوله رمضان وذى الحجة انتهى وفي الحديث حجة لمن قال أن الثواب ليس مرتباً على وجود المشقة دائماً بل أنه أن يفضل بالحق الناقص بالتام في الثواب واستدله بعضهم لما لك في كفافه لرمضان بنية واحدة قال لانه جعل الشهر بجملة عبادة واحدة فاكفى له بالنية وهذا الحديث يقتضى أن التسوية في الثواب بين الشهر الذى يكون تسعا وعشرين وبين الشهر الذى يكون ثلاثين انما هو بالنظر الى جعل الثواب متصفاً بالشهر من حيث الجملة لا من حيث تفصيل الايام وأما ما ذكره البراز من رواية يزيد بن عتبة عن حمزة بن جندب فاستداه ضعيف وقد أخرجه الدارقطني في الافراد والطبراني من هذا الوجه لفظ لايم شهران تسعين يوما وقال الوليد بن رشدان ثبت فعنه لا يكونان ثمانية وخمسين في الاجر والثواب وروى الطبراني حديث الباب من طريق هشيم عن خالد الحذاء بسنده هذا بلفظ كل شهر حرام لا ينقص ثلاثون يوما وثلاثون ليلة وهذا بهذا اللفظ شاذ والمخوف عن خالد ما تقدم وهو الذي توارده عليه الحفاظ من أصحابه كشعبة وحماد بن زيد ويزيد بن زريع وشر بن الفضل وغيرهم وقد ذكر الطحاوي أن عبد الرحمن بن اسحق روى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن ابى بكرة بهذا اللفظ قال الطحاوي وعبد الرحمن بن اسحاق لا يقاوم خالد الحذاء في اللفظ (قلت) فعلي هذا فقد دخل لهشم حديث في حديث لان اللفظ الذي أورده عن خالد هو لفظ عبد الرحمن وقال ابن رشد ان صح فعنه أيضا في الاجر والثواب (قوله رمضان وذو الحجة) اطلق على رمضان أنه شهر عيد لقربه من العيد أو لكون هلال العيد رمازيه في اليوم الاخير من رمضان قاله الاثرم والاول وأولي ونظيره قوله ﷺ المغرب وترا أنهار أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر وصلاة المغرب ليلة جهرية واطلق كونها وتر النهار لقربها منه وفيه إشارة الى أن وقتها يقع أول ما تقرب الشمس تنبيه ليس لاسحق بن سو يدوهو ابن هيرة البصرى العدوى عدى مضروها تابعي صغيرى روى عن تابعي تابعي كبير في البخارى سوى هذا الحديث الواحد وقد أخرجه مقرونا بخالد الحذاء وقد روى بالنصب وذكره ابن العربي في الضعفاء بهذا السبب \* (قوله باب قبول النبي ﷺ لا نكتب ولا نحسب) بالنون فيهما المراد اهل الاسلام الذين يحضرته عند تلك المقالة وهو محمول على اكثرهم أو المراد نفسه ﷺ (قوله الاسود ابن قيس) هو الكوفي تابعي صغير وشيخه سعيد بن عمرو اي ابن سعيد ابن العاص مدني سكن دمشق ثم الكوفة تابعي شهر سمع عائشة وأبا هريرة وجماعة من الصحابة في الاستناد تابعي عن تابعي كالذي قبله (قوله أنا) أى

الشهر هكذا يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين **باب** لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين  
**حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هاشم **حدثنا** يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه  
 عن النبي ﷺ أنه قال لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم ، أو يومين إلا أن يكون رجل كان

العرب وقيل أراد نفسه وقوله أمة بلفظ النسب إلى الأم فقليل أراد أمة العرب لأنها لا تكتب أو منسوب إلى الامهات  
 أي أنهم على أصل ولادة أهم أو منسوب إلى الأم لأن المرأة هذه صفتها غالبا وقيل منسوبون إلى أم القرى  
 وقوله لا تكتب ولا تحسب تفسير لكونهم كذلك وقيل للعرب أميون لأن الكتابة كانت فيهم عزيزة  
 قال الله تعالى هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم ولا يرد على ذلك أنه كان فيهم من يكتب ويحسب لأن  
 الكتابة كانت فيهم قليلة نادرة والمراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسييرها ولم يكونوا يعرفون من  
 ذلك أيضا لا أنزل السير فعلق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير  
 واستمر الحكم في الصوم ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك بل ظاهر السياق يشعر بنفي تعليق الحكم بالحساب  
 أصلا وبوضحه قوله في الحديث الماضي فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين ولم يقل فدلوا أهل الحساب والحكمة  
 فيه كون العدد عند الاغناء يستوى فيه المسكئون فيرتفع الاختلاف والتزاع عنهم وقد ذهب قوم إلى الرجوع  
 إلى أهل التسيير في ذلك وهم الروافض وقيل عن بعض الفقهاء موافقتهم قال الباجي واجماع السلف الصالح حجة  
 عليهم وقال ابن بري وهو مذهب باطل فقد نعت الشريعة عن الخوض في علم النجوم لأنها حدىس وتخمين  
 ليس فيها قطع ولا ظن غالب مع أنه لو ارتبط الأمر بها لضاق اذلا يعرفها الا القليل (قوله الشهر هكذا وهكذا  
 يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين) هكذا ذكره آدم شيخ البخاري تحصرا وفيه اختصار عما رواه  
 غندر عن شعبه أخرجه مسلم عن ابن المني وغيره بلفظ الشهر هكذا وهكذا وعقد الابهام في الثالثة والشهر  
 هكذا وهكذا وهكذا يعني تمام الثلاثين أي أشار أولا بإصابع يديه العشر جميعا مرتين وقبض الابهام  
 في المرة الثالثة وهذا المعبر عنه بقوله تسع وعشرون وأشار مرة أخرى بهما ثلاث مرات وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون  
 وفي رواية جلبة بن سحيم عن ابن عمر في الباب الماضي الشهر هكذا وهكذا وخدس الابهام في الثالثة ووقع  
 من هذا الوجه عند مسلم بلفظ الشهر هكذا وهكذا وصفق يديه مرتين بكل أصابعه وقبض في الصفقة  
 الثالثة أبهام اليمنى أو اليسرى وروى أحمد وابن أبي شيبة واللفظ له من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن  
 ابن عمر رفعه الشهر تسع وعشرون ثم طبق بين كفيه مرتين وطبق الثالثة فقبض الابهام قال فقالت عائشة  
 يخبر الله لا يبي عبد الرحمن إنما هجر النبي ﷺ نساءه شهرا فقل تسع وعشرين فقل له فقال إن الشهر يكون  
 تسعا وعشرين وشهر ثلاثون قال ابن بطال في الحديث رفع لرعاة النجوم بقوانين التغديل وإنما المول رؤية الألهة  
 وقد نهى عن التكلف ولا شك أن في مراعاة ما غمض حتى لا يدركه الباطلون غاية التكلف وفي الحديث مستندل  
 رأى الحكم بالإشارة قلت وسيأتي في كتاب الطلاق \* (قوله باب لا يتقدم) بضم أوله وفتح ثانيه ويجوز فتحهما  
 أي المكلف (قوله لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين) أي لا يتقدم رمضان بصوم يوم يعلم منه بقصد الاحتياط  
 له فإن صومه مرتبط بالرؤية فلا حاجة إلى التكلف واكتفى في الترجمة عن ذلك لتصريح الخبر به (قوله هشام)  
 هو الدستواني (قوله عن أبي سلمة عن أبي هريرة) في رواية خالد بن الحارث عن هشام عند الاسماعيلي حدثني أبو سلمة  
 حدثني أبو هريرة ونحوه لا يبي عوانة من طريق معاوية بن سلام عن يحيى (قوله لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم)  
 رواية أبي داود عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه لا تقدم صوم رمضان بصوم وفي رواية خالد بن الحارث المذكورة  
 لا تقدموا بيدي رمضان بصوم ولا محمد عن روح عن هشام لا تقدموا قبل رمضان بصوم وللتزمذي من طريق  
 علي ابن المبارك عن يحيى لا تقدموا شهر رمضان بصيام قبله (قوله إلا أن يكون رجل كان) تأمه أي الآن يوجد رجل

يَصُومُ صَوْمًا قَلِيلًا ذَلِكَ الْيَوْمُ بِأَبِ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ أَهْلَ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَّاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لهنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ

(قوله يصوم صوما) وفي رواية الكشميني صومه فليصم ذلك اليوم وفي رواية معمر عن يحيى عند أحد الأرجل كان يصوم صياما فيأتي ذلك على صياحه ونحوه لا يبي عوانة من طريق أيوب عن يحيى وفي رواية أحمد عن روح الأرجل كان يصوم صياما قليلا صله به وللمزني وأحمد من طريق عبد بن عمرو عن أبي سلمة الأنا بوافق ذلك صوما كان يصومه أحدكم قال العلماء معنى الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان قال الترمذي لا أخرجه العمل على هذا عند أهل العلم كروا أن يصجل الرجل بصيام قبل دخول رمضان لعني رمضان ٨١ والحكمة فيه التقوى بالقطر لرمضان يدخل فيه بقوه ونشاط وهذا فيه نظر لأن مقتضى الحديث أنه لو تقدمه بصيام ثلاثة أيام أو أربعة جاز وسند كرمانيه قريبا وقيل الحكمة فيه خشية اختلاط النفل بالقرض وفيه نظر أيضا لأنه يجوز لمن له عادة كافي الحديث وقيل لأن الحكم على بالرؤية فمن تقدمه يوم أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم وهذا هو المتمد ومعني الاستثناء أن من كان له ورد فقد أذن له فيه لأنه اعتاده والله وترك المؤلف شديد وليس ذلك من استقبال رمضان في شيء. ويلحق بذلك القضاء والنذر لوجوبهما قال بعض العلماء يستثنى القضاء والنذر بالأدلة القطعية على وجوب الوفاء بهما فلا يطل القطعي بالظن وفي الحديث رد على من يرى بتقديم الصوم على الرؤية كالأرفضة و رد على من قال بجواز صوم النفل المطلق وأحد من قال المراد بالني التقدم بنية رمضان واستدل بلفظ التقدم لأن التقدم على الشيء بالشيء إنما يتحقق إذا كان من جنسه فعلى هذا يجوز الصيام بنية النفل المطلق لكن السياق يأبى هذا التأويل وبدفعه وفيه بيان لعني قوله في الحديث الماضي صوموا الرؤية فإن اللام فيه للتأقبت للتعليل قال ابن دقيق العيد ومع كونها محمولة على التأقبت فلا بد من ارتكاب مجاز لأن وقت الرؤية وهو الليل لا يكون محل الصوم وتعقبه الفاكهي بأن المراد بقوله صوموا أنووا الصيام والليل كله ظرف للنية (قلت) فوقع في المجاز الذي فرمته لأن التأوى ليس صائما حقيقة بدليل أنه يجوز له الأكل والشرب بعد النية إلى أن يطلع الفجر وفيه منع إنشاء الصوم قبل رمضان إذا كان لأجل الاحتياط فإن زاد على ذلك ففهموه الجواز وقيل بمنع المنع لما قبل ذلك وبه قطع كثير من الشافعية وأجابوا عن الحديث بأن المراد منه التقديم بالصوم بحيث وجد منع وإنما اقتصر على يوم أو يومين لأنه الغالب ممن يقصد ذلك وقالوا امتد المنع من أول السادس عشر من شعبان لحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا إذا اختلف شعبان فلا تصوموا أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره وقال الروياني من الشافعية يحرم التقدم يوم أو يومين لحديث الباب ويكره التقدم من نصف شعبان للحديث الآخر وقال جمهور العلماء يجوز الصوم تطوعا بعد النصف من شعبان وضعفوا الحديث الوارد فيه وقال أحمد وابن معين أنه منكر وقد استدلل البيهقي بحديث الباب على ضعفه فقال الرخصة في ذلك بما هو أصح من حديث العلاء وكذا صنع قبله الطحاوي واستظهر بحديث ثابت عن أنس مرفوعا أفضل الصيام بعد رمضان شعبان لكن أسنده ضعيف واستظهر أيضا بحديث عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قال لرجل هل صمت من سر ر شعبان شيئا قال لا قال فاذا انظرت من رمضان فهم يومين ثم جمع بين الحديثين بأن حديث العلاء محمول على من يضعفه الصوم وحديث الباب مخصوص بمن محتاط بزمه لرمضان وهو جمع حسن والله أعلم » (قوله باب قول الله جل ذكره أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) إلى قوله ما كتب الله لكم) كذا في رواية أبي ذر وساق غيره الآية كلها والمراد بهذه الترجمة بيان ما كان الحال عليه قبل نزول هذه الآية ولما كانت هذه الآية منزلة على أسباب تتعلق بالصيام عجل بها المصنف وقد تعرض لها في التفسير أيضا كاسياني ويؤخذ من حاصل ما يستقر عليه الحال من سبب نزولها ابتداء مشروعية السجود وهو المقصود في هذا المكان

عَنْ أَبِي اسْحَقَ عَنِ الرَّاهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ إِذَا كَانَ الْجُلُ صَائِمًا فَحَصَرَ الْإِفْطَارُ  
فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يَفْطُرَ يَأْكُلُ لَيْلَتَهُ وَلَا يَوْمَهُ حَتَّى يُمْسِيَ وَإِنْ قَيْسَ بْنِ صِرْمَةَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ صَائِمًا فَلَمَّا حَصَرَ  
الْإِفْطَارُ أَتَى أَمْرَاتَهُ

لَا يَجْعَلُ هَذِهِ التَّرْجُمةَ مَقْدَمةً لِبَابِ السَّحُورِ (قوله عن أبي اسحق) هو السبيعي واسرائيل هو ابن يونس بن أبي اسحق  
الذي كورود رواه الاسماعيل من طريق يوسف بن موسى وغيره عن عبيد الله بن موسى شيخ البخاري فيه عن اسرائيل  
وزهير هو ابن معاوية كلاهما عن أبي اسحق عن البراءة زاد فيه ذكر زهير وساقه على لفظ اسرائيل وقدر واه الدارمي وعبيد  
ابن حنيفة مستندهما عن عبيد الله ابن موسى فلم يذكر زهير او قد أخرجه النسائي من وجه آخر عن زهير به (قوله كان  
أصحاب محمد ﷺ) أي في أول افتراض الصيام وبين ذلك ابن جرير في روايته من طريق عبد الرحمن بن  
أبي ليلى مرسل (قوله فنام قبل أن يفطر الخ) في رواية زهير كان اذا نام قيل أن يصعش لم يحل له أن يأكل شيئا  
ولا يشرب ليله ويومه حتى تغرب الشمس ولا في الشيخ من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي اسحق كان المسلمون اذا  
أفطروا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا فاذا ناموا لم يفعلوا شيئا من ذلك الى مثلها فانفتحت الروايات في  
حديث البيهقي عن المنع من ذلك كان مقيدا بالنوم وهذا هو المشهور في حديث غيره وقيد المنع من ذلك في حديث ابن  
عباس بصلاة العشاء أخرجه أبو داود بلفظ كان الناس على عهد رسول الله ﷺ اذا صلوا العشاء حرم عليهم الطعام  
والشراب والنساء وصاموا الى القابلة ونحوه في حديث أبي هريرة كما سأذكره قريبا وهذا اخص من حديث البراء من  
وجه آخر ويحتمل أن يكون ذكر صلاة العشاء ليكون ما بعدها مظنة النوم غالبا والتقييد في الحقيقة انما هو بالنوم  
كافي سائر الاحاديث وبين السدي وغيره ان ذلك الحكم كان على وفق ما كتب علي أهل الكتاب كما أخرجه ابن  
جرير عن طريق السدي ولفظه كتب على النصارى الصيام وكتب عليهم أن لا يأكلوا ولا يشربوا ولا ينكحوا بعد النوم  
وكتب على المسلمين أولا مثل ذلك حتى أقبل رجل من الانصار فذكر القصة ومن طريق ابراهيم التيمي كان المسلمون  
في أول الاسلام يفعلون كما يفعل أهل الكتاب اذا نام أحدكم لم يطعم حتى القابلة ويؤيده هذا ما أخرجه مسلم من حديث  
عمر بن الخطاب مرفوعا فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر (قوله وان قيس بن صرمه) بكسر  
الصاد للهمزة وسكون الراء هكذا سمي في هذه الرواية ولم يختلف على اسرائيل فيه الا في رواية أبي احمد الزيري عنه  
فانه قال صرمه بن قيس أخرجه أبو داود ولا ينعيم في المعرفة من طريق الكشي عن أبي صالح عن ابن عباس مثله قال  
وكذا رواه أشعث ابن سوار عن عكرمة عن ابن عباس ووقع عند احمد والنسائي من طريق زهير عن أبي اسحق أنه أبو  
قيس ابن عمرو وفي حديث السدي المذكور حتى أقبل رجل من الانصار يقال له أبو قيس بن صرمه ولا بن جرير من  
طريق ابن اسحق عن محمد بن يحيى بن حبان يفتح المهمة والموحدة الثقيلة مرسلات صرمه بن أبي أنس ولغير ابن جرير من  
هذا الوجه صرمه بن قيس كما قال أبو احمد الزيري ولذلك في الزهريات من مرسل القاسم بن محمد صرمه بن أنس  
ولا بن جرير من مرسل عبد الرحمن بن أبي ليلى صرمه بن مالك والجمع بين هذه الروايات أنه أبو قيس صرمه بن أبي  
أنس قيس بن مالك بن عدي بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار كذا نسبها ابن عبد البر وغيره فن قال قيس بن صرمه قلبه  
كاجزم الداودي والسبلي وغيرها بانه وقع مقلوبا في رواية حديث الباب ومن قال صرمه بن مالك نسبته الى جده ومن  
قال صرمه بن أنس حذف أداة الكنية من أبيه ومن قال أبو قيس بن عمر أصاب كنيته وأخطأ في اسم أبيه وكذا من قال  
أبو قيس بن صرمه وكأنه أراد أن يقول أبو قيس صرمه فزاد فيه ابن وقد صحفه بعضهم فروبناه في جزء ابراهيم بن  
أبي ثابت من طريق عطاء عن أبي هريرة قال قال المسلمون اذا صلوا العشاء حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وان  
صرمه بن أنس الانصاري غلبته عينه الحديث وقد استدرك ابن الاثير في الصحابة صرمه بن أنس في حرف الضاد

قَالَ لَهَا أَعِنْدِكَ طَعَامٌ قَالَتْ لَا وَلَكِنْ أَتَطْلُبُ لَكَ وَكَانَ يَوْمَهُ يُعْمَلُ فَنَلَبِثُهُ عَيْنَاهُ فَبَاءَهُ أَمْرًا ثُمَّ  
فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ خَيْبَةً لَكَ فَلَمَّا انْتَصَفَ النَّهَارُ غَشِيَ عَلَيْهِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ أَحَلَّ  
لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثَ إِلَى نِسَائِكُمْ، فَفَرَحُوا بِهَا فَرَحًا شَدِيدًا وَزَلَّتْ . وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبْتَيْنَ لَكُمْ  
الْخَيْطُ الْأَيْضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ يَا بَقُولَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبْتَيْنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَيْضُ  
مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْآيَةِ

المعجمة على من تقدمه وهو تصحيف ونحوه ولم يتنبه له والصواب صرمة بن أبي أنس كما تقدم والله سبحانه وتعالى  
اعلم بالصواب وصرمة بن أبي أنس مشهور في الصحابة يكنى أبا قيس قال ابن اسحق فيما أخرجه السراج في تاريخه  
من طريقه بإسناد الي عويم بن ساعدة قال قال صرمة بن أبي أنس وهو يذكرون النبي ﷺ  
نوى في قريش بضع عشرة حجة \* يذكرون لي صدقاً ما أتينا

الآيات قال ابن اسحق وصرمة هذا الذي نزل فيه وكُلُوا وَاشْرَبُوا الْآيَةَ قال وحدثني محمد بن جعفر بن الزبير قال كان  
أبو قيس ممن فارق الأولان في الجاهلية فلما قدم النبي ﷺ المدينة أسلم وهو شيخ كبير وهو القائل  
يقول أبو قيس وأصبح غادياً \* إلا ما استطعتم من وصاتي فافعلوا

الآيات (قوله فقال لها عندك) بكسر الكاف (طعام قالت لا ولكن انطلق اطلب لك) ظاهره أنه لم  
يجيء معه بشيء لكن في مرسل السدي أنه أتاها بتمر فقال استبدلي به طحيناً واجعليه سخيناً فان التمر احرق  
جوفى وفيه لعلي آكله سخناً وانها استبدلت له وصنعتة وفي مرسل ابن أبي ليلى فقال لاهله اطعموني فقالت حتى  
أجعل لك شيئاً سخيناً ووصله أبوداود من طريق ابن أبي ليلى فقال حدثنا أصحاب محمد فذكره مختصراً (قوله وكان  
يومه) بالنصب (يعمل) أى فى أرضه وصرح بها أبوداود وروايته وفي مرسل السدي كان يعمل في حيطان المدينة  
بالأجرة فعلى هذا فقوله فى أرضه إضافة اختصاص (قوله فقلبت عيناه) أى نام وللشكسبيني عينه بالأفراد (قوله  
فقال خيبة لك) بالنصب وهو مفعول مطلق محذوف العامل وقيل اذا كان بغير لام يجب نصبه والاباز والخبيبة الحرمان  
يقال خاب غيب اذا لم يزل ما طلب (قوله فلما انتصف النهار غشى عليه) فى رواية أحمد فأصبح صائماً فلما انتصف  
النهار وفى رواية أبوداود فلم ينتصف النهار حتى غشى عليه فيحمل الاول على أن الغشى وقع فى آخر النصف الاول من  
النهار وفى رواية زهير عن أبي اسحق لم يطعم شيئاً وبات حتى أصبح صائماً حتى انتصف النهار فغشى عليه ومرسل  
السدي فابقظته ففكر أن يعصى الله وأنى أن يأكل وفى مرسل محمد بن يحيى فقالت له كل فقال انى قدمت فقالت لم  
تفأني فاصبح جائعاً محبوا (قوله فذكر ذلك للنبي ﷺ) زاد فى رواية ذكره عند أبي الشيخ وأتى عمر امراته وقد نامت  
فذكر ذلك للنبي ﷺ (قوله فزلت هذه الآية أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ففرحوا بها فرحاً شديداً  
وزلت وكُلُوا وَاشْرَبُوا) كذا فى هذه الرواية وشرح الكرماني على ظاهرها فقال لما صار الرفث وهو الجماع هنا  
حلالاً بعد أن كان حراماً كان الاكل والشرب بطريق الاولى فلذلك فرحوا بترونها وفهموا منها الرخصة هذا وجه  
مطابقة ذلك لقصة أبى قيس قال لم يكن حلالاً كان حلماً بطريق المفهوم نزل بعد ذلك وكُلُوا وَاشْرَبُوا ليعلم بالمتوسط تسهيل  
الامر عليهم صريحاً ثم قال أو المراد من الآية هى بتمامها (قلت) وهذا هو المعتمد وبه جزم السهلي وقال ان الآية  
بتمامها زلت فى الامرين معا وقدم ما يتعلق بعمر لفضله (قلت) وقد وقع فى رواية أبى داود فزلت أحل لكم ليلة  
الصيام الى قوله من الفجر فهذا يبين أن عمل قوله ففرحوا بها بعد قوله الخيط الأسود وقضى ذلك صريحاً فى رواية  
ذكرها ابن أبى زائدة ولهذه فزلت أحل لكم الى قوله من الفجر ففرح المسلمون بذلك وسيأتى بيان قصة عمر فى تفسير سورة  
البقرة مع بقية تفسير الآية المذكورة ان شاء الله تعالى \* (قوله باب قول الله عز وجل وكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبْتَيْنَ لَكُمْ)

فِيهِ أَبُو بَكْرٍ النَّبِيُّ ﷺ حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ أَخْبَرَنِي حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ : حَتَّى يَكُونُ كَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ  
الْأَسْوَدِ عَمِدَتُ إِلَى عِثَالٍ أَسْوَدَ وَإِلَى عِثَالٍ أَيْضَ فَجَعَلَتْهُمَا تَحْتِ وَسَادَتْنِي فَجَعَلْتُ أَنْظُرَ فِي اللَّيْلِ فَلَا يَسْتَبِينُ  
لِي فَخَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَيَبَاضُ النَّهَارِ

ساق الى قوله الى الليل أو هذه الترجمة سقت لبيان انتهاء وقت الاكل وغيره الذي أيسح بعد أن كان  
ممتوا واستفيد من حديث سهل الذي في هذا الباب ان ذكر نزول الآية في حديث البراءة أريد به معظما وهو أن  
قوله من الفجر تأخر نزوله عن بقية الآية مع أنه ليس في حديث البراءة التصريح بأن قوله من الفجر نزل أولا فان  
رواية حديث الباب فيها الى قوله الخيط الأسود ورواية أبي داود وأبي الشيخ فيها الى قوله من الفجر فيحمل الثاني  
على أن قوله من الفجر لم يدخل في الغاية ( قوله فيه البراءة عن النبي ﷺ ) يريد الحديث الذي مضى قبله وهو موصول  
كما تقدم ثم أورد المصنف في الباب حديثين الاول ( قوله أخبرني حصين ) روى الطحاوي من طريق اسمعيل بن  
سالم عن هشيم أنا ثابث بن حصين ومجالد وكذا أخرجه الترمذي عن أحمد بن منيع عن هشيم الأثر فرفقا ( قوله عن  
عدي بن حاتم ) في رواية الترمذي أخبرني عدي بن حاتم وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أحمد بن منيع وهكذا  
أورده أبو عوانة من طريق أبي عبيد عن هشيم عن حصين ( قوله لما نزلت حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من  
الخيط الأسود عمدت الخ ) ظاهره أن عديا كان حاضرا لما نزلت هذه الآية وهو يقتضي تقدم اسلامه وليس كذلك  
لان نزول فرض الصوم كان مقدما في أوائل الهجرة واسلام عدي كان في التاسعة او العاشرة كما ذكره ابن أسحق  
 وغيره من أهل المغازي فاما أن يقال ان الآية التي في حديث الباب تأخر نزولها عن نزول فرض الصوم وهو بعيد  
جدا وأما أن يؤول قول عدي هذا على أن المراد بقوله لما نزلت أي لما نزلت على عدي لاسيما أولا بلغنى نزول  
الآية أوفى السياق حذف تقديره لما نزلت الآية ثم قدمت فاسلمت وتعلمت الشرائع عمدت وقدرى أحمد حديثه  
من طريق مجالد عن رسول الله ﷺ الصلاة والصيام فقال صل كذا وصم كذا فاذا غابت الشمس فكل حتى  
يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود قال فاخذت خيطين الحديث ( قوله الى عقال ) بكسر المهملة أي  
حل وفي رواية بمجالد فاخذت خيطين من شعر ( قوله فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي ) في رواية بمجالد فلا  
أستبين الأبيض من الأسود ( قوله فقال إنما ذلك ) زاد أبو عبيد أن وسادك اذا لريض وكذا لاحد عن هشيم  
والاسماعيلي عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم قال فضحك وقال ان كان وسادك اذا لريض وهذه  
الزيادة أوردها المصنف في تفسير البقرة من طريق أبي عوانة عن حصين وزاد ان كان الخيط الأبيض والأسود  
تحت وسادتك وفي رواية ابن ادريس عن حصين عندهم ان وسادك لريض طويل وللمصنف في التفسير من  
طريق جرير عن مطرف عن الشعبي انك لريض القفا ولأبي عوانة من طريق ابراهيم بن طهمان عن مطرف  
فضحك وقال لا يارض القفا قال الخطابي في المعاني في قوله ان وسادك لريض قولان أحدهما يريد أن نومك لكثير  
وكنى بالوسادة عن النوم لان النائم يتوسد أو أراد أن ليك لطويل اذا كنت لاتمسك عن الأكل حتى يتبين لك  
العقال والقول الآخر انه كنى بالوسادة عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على الوسادة اذا نام. والعرب تقول  
فلان عريض القفا اذا كان فيه غبابة وغفلة. وقدرى هذا الحديث من طريق اخري انك عريض القفا وجزم  
الزحشري بالتأويل الثاني فقال إنما عرض النبي ﷺ قفعا عدى لانه غفل عن البيان وعرض القفا مما يستدل  
به على قلة الفطنة واشد في ذلك شعرا وقد انكر ذلك كثير منهم القرطبي فقال حمله بعض الناس على الذم له على ذلك  
لأنهم كانوا يسمونه إلى الجهل والجفاء وعدم الفقه وعضدوا ذلك بقوله انك عريض القفا وليس الامر

**حدثنا سعيد بن أبي مرزيم** حدثنا ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سمير عن حذيفة بن أسيد بن أبي مرزيم حدثنا أبو غسان محمد بن مطرف قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سمير قال أنزلت وكلوا وأشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، ولم ينزل من الفجر ، فكان رجال إذا أرادوا الصوم ربط أحدكم في رجله الخيط الأبيض والخيط الأسود ولم يزل يأكل حتى يتبين له رؤيتهما ، فانزل الله بعد من الفجر

على ما قالوه لأن من حمل اللفظ على حقيقته التي هي اللسانية التي هي الأصل ان لم يبين له دليل التجوز لم يستحق ذما ولا ينسب الي جهل وانما عني والله أعلم ان كان يغطي الخيطين الذين أراد الله فهو اذا عريض واسع ولهذا قال في أثر ذلك انما ذلك سواد الليل وبياض النهار فكأنه قال فكيف يدخلان تحت وسادتك وقوله انك لعريض القفا أي ان الوساد الذي يغطي الليل والنهار لا يرقده عليه الا قفا عريض للمناسبة ( قلت ) وترجم عليه ابن حبان ذكر البيان بان العرب تفاوتت لغاتها وأشار بذلك الى أن عديا لم يكن يعرف في لثته أن سواد الليل وبياض النهار يعبر عنهما بالخيط الاسود والخيط الأبيض وساق هذا الحديث قال ابن المنير في الحاشية في حديث عدي جواز الترويض بالكلام الناسر الذي يسير قصير مثلاً بشرط صحة القصد ووجود الشرط عندنا من الغلو في ذلك فانه موله القسم الا ان عصمه الله تعالى \* الحديث الثاني ( قوله ) حدثنا سعيد بن أبي مرزيم ( ١ ) حدثنا عبدالعزيز ابن أبي حازم عن أبيه حدثنا سعيد بن أبي مرزيم حدثنا أبو غسان حدثني أبو حازم ( كذا أخرجه البخاري عن سعيد عن شيخه ) وأما في التفسير عن سعيد عن أبي غسان وحده وظهر من سياقه ان اللفظ هنا لا يبيّن غسان وقد أخرجه ابن خزيمة عن الذهلي عن سعيد عن شيخه وبين أبو نعيم في المستخرج ان لفظهما واحد وقد أخرجه مسلم وابن أبي حاتم وأبو عوانة والطحاوي في آخرين من طريق سعيد عن أبي غسان وحده ( قوله ) فكان رجال ( لم أقف على تسمية أحد منهم ولا يحسن أن يفسر بعضهم بعدى بن حاتم لأن قصة عدي متأخرة عن ذلك كما سبق ويأتي ) ( قوله ) ربط أحدكم في رجله ( في رواية فضيل بن سليمان عن أبي حازم عندهم لما نزلت هذه الآية جعل الرجل يأخذ خيطاً أبيض وخيطاً أسود فيضعهما تحت وسادته فينظر متى يستبينهما ولا منافاة بينهما لا احتمال أن يكون بعضهم فعل هذا أو يكونوا يجعلونهما تحت الوسادة الى السحرة بطونهما حينئذ في أرجلهم ليسا هذوفا ( قوله ) حتى يتبين ( كذا لاكثر بالتشديد ولكن كشمس بنى حتى يستبين يفتح أوله وسكون المهملة والتخفيف ( قوله ) رؤيتهما ( كذا لا يذروني رواية النفس ريثما يكسر أوله وسكون الهززة وضم التحتانية ولمسلم من هذا الوجه يهما بكسر الراء وتشديد التحتانية قال صاحب المطالع ضبطت هذه اللفظة على ثلاثة اوجه ثالثها يفتح الراء وقد تكسر بعدها همزة مكسورة ثم تحتانية مشددة قال عياض ولا وجه له الا بضرب من التأويل وكأنه رأى بمعنى مرئي والمعروف ان الرئي التابع من الجن فيحتمل ان يكون من هذا الأصل اثرانيه لمن معه من الانس ( قوله ) فانزل الله بعد الفجر ( قال القرطبي حديث عدي يقتضي ان قوله من الفجر نزل متصلاً بقوله من الخيط الاسود بخلاف حديث سهل فانه ظاهر في ان قوله من الفجر نزل بعد ذلك لرفع ما وقع لهم من الاشكال قال وقد قيل انه كان بين نزولهما عام كامل قال فاما عدي فحمل الخيط على حقيقته وفهم من قوله من الفجر من اجل الفجر ففعل ما فعل قال والجمع بينهما ان حديث عدي متأخر عن حديث سهل فكان عديا لم يبلغه ماجري في حديث سهل وانما سمع الآية بمجرد قهقهة

( ١ ) قوله حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم اعطى اختلفت نسخة الشارح والنسخة التي كتب عليها القسطلاني في متن الحديث وعولنا على نسخة القسطلاني بهامشنا هذا في هذا المجلد ١٠٧ مصححه

فَكِرُوا أَنَّهُ إِنَّمَا يُعْنَى اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ

على ما وقع له فينبه له النبي ﷺ ان المراد بقوله من الفجر ان يفصل أحد الخيطين عن الآخر وان قوله من الفجر مطلق بقوله يبين قال ويحتمل ان تكون القصتان في حالة واحدة وان بعض الرواة يعني في قصة عدى تلا الآية تامة كما ثبت في القرآن وان كان حال النزول انما تزلت مفرقة كما ثبت في حديث سهل (قلت) وهذا الثاني ضعيف لأن قصة عدى متأخرة لتأخر اسلامه كما قدمته وقدرى ابن ابي حاتم من طريق ابي اسامة عن مجاهد في حديث عدى ان النبي ﷺ قال لما اخبره بما صنع يا ابن حاتم الم اقل لك من الفجر وللطبراني من وجه آخر عن مجاهد وغيره فقال عدى يا رسول الله كل شيء اوصيتني قد حفظته غير الخيط الايض من الخيط الاسود اني بت البارحة معي خيطان انظر الى هذا والى هذا قال انما هو الذي في السماء فبين ان قصة عدى مغايرة لقصة سهل فاما من ذكر في حديث سهل فعملوا الخيط على ظاهره فلما نزل من الفجر علموا المراد فذلك قال سهل في حديثه فعملوا انما يعني الليل والنهار واما عدى فكانه لم يكن في لغة قومه الخيط للصبح وحمل قوله من الفجر على السببية فظن ان الغاية تنتهي الى ان يظهر تميز احد الخيطين من الآخر بضياء الفجر او نسي قوله من الفجر حتى ذكره بها النبي ﷺ وهذه الاستعارة معروفة عند بعض العرب قال الشاعر  
ولما تبدت لنا سدفه \* ولا ح من الصبح خيط انارا

(قوله فعملوا انه انما يعني الليل والنهار) في رواية الكشميني فعملوا انه يعني وقد وقع في حديث عدى سواد الليل وياض النهار ومعنى الآية حتى يظهر سواد الليل وياض النهار من سواد الليل وهذا البيان يحصل بطول الفجر الصادق فيه دلالة على ان ما بعد الفجر من النهار وقال ابو عبيد المراد بالخيط الاسود الليل وبالخيط الايض الفجر الصادق والخيط اللون وقيل المراد بالايض اول ما يبدو من الفجر المعترض في الافق كالخيط الممدود وبالا سواد ما يتد منه من غيش الليل شيها بالخيط قاله الزخري قال وقوله من الفجر بيان للخيط الايض واكتفى به عن بيان الخيط الاسود لان بيان احدهما بيان للآخر قال ويجوز ان تكون من للتبويض لأنه بعض الفجر وقد اخرجاه قوله من الفجر من الاستعارة الى التشبيه كما ان قولهم رأيت اسدا مجازا فاذا زدت فيه من فلان رجح تشبيها ثم قال كيف جاز تأخير البيان وهو يشبه العيث لانه قبل نزول من الفجر لا ينهم منه الا الحقيقة وهي غير مرادة ثم اجاب بان من لا يجوز له وهم اكثر الفقهاء والمتكلمين لم يصح عندهم حديث سهل واما من يجوز فيقول ليس بعث لان الخطاب يستفيد منه وجوب الخطاب ويزم على فعله اذا استوضح المراد به انتهى ونقله في التجوز عن الاكثر فيه نظر كما سيأتي وجوابه عنهم بعدم صحة الحديث مردود ولم يقل به احد من الفريقين لانه مما اتفق على صحته وتلقته الامة بالقبول ومسئلة تأخير البيان مشهورة في كتب الاصول وفيها خلاف بين العلماء من المتكلمين وغيرهم وقد حكى ابن السمعاني في اصل المسئلة عن الشافعية اربعة اوجه الجواز مطلقا عن ابن سريج والاصطخري وابن ابي هريرة وابن خيران والمنع مطلقا عن ابي اسحق المروزي اضي ابي حامد والصبري في ما الجواز تأخير بيان الجمل دون العام رابعها عكسه وكلاهما عن بعض الشافعية وقال ابن الحاجب تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع الا عند مجوز تكليف مالا يطاق يعني وهم الاشاعرة فيجوزونه واكثرهم يقولون لم يقع قال شارحه والخطاب المحتاج الى البيان ضر بان احدهما ماله ظاهر وقد استعمل في خلافه والثاني مالا ظاهر له فقال طائفة من الحنفية والمالكية واكثر الشافعية يجوز تأخيرهم عن وقت الخطاب واختاره المعز الرازي وابن الحاجب وغيرهم ومال بعض الحنفية والحنابلة كلهم الى امتناعه وقال السرخسي يمتنع في غير الجمل واذا هجر رد ذلك فقد قال النووي تبعا لعياض وانما حمل الخيط الايض والاسمر على ظاهرهما بعض من لاقه عنده من الاعراب كالر جال الذين حكى عنهم سهل وبعض من لم يكن في لغته استعمال الخيط في الصبح



## باب قول النبي ﷺ لا يمتنعكم من سحوركم اذان يلاكل حدثنا عبيد بن ابي عمير عن ابي اسامة عن عبيد الله عن نافع

كهدى وادعى الطحاوى والداودى انه من باب النسخ وان الحكم كان اولاعلى ظاهره المقوم من المحيطين واستدل على ذلك بما قل من حديثه وغيره من جواز الاكل الى الاسفار قال ثم نسخ بعد ذلك بقوله تعالى من الفجر (قلت) ويؤيد ما قاله مارواه عبد الرزاق باسناد رجاله ثقات ان بلالا قال يا رسول الله قد والله أصبحت فقال يرحم الله بلالا لولا بلالا لرجونا او يرخص لنا حتى تطلع الشمس ويستفاد من هذا الحديث كما قال عياض وجوب التوقف عن الالفاظ المشتركة وطلب بيان المراد منها وانها لا تحمل على اظهر وجوها واكثر استعمالها الا عند عدم البيان وقال ابن بري في شرح الاحكام ليس هذا من باب تأخير بيان الجملة لان الصحابة عملوا اولاعلى ماسبق الى افهامهم بمقتضى اللسان فعلى هذا فهو من باب تأخير ما له ظاهر اريد به خلاف ظاهره (قلت) وكلامه يقتضى ان جميع الصحابة فعلوا ما قلعه سهل بن سعد وقبه نظر واستدل بالآية والحديث على ان غاية الاكل والشرب طلوع الفجر فلو طلع الفجر وهو يأكل ويشرب فترحمتم صومه وفيه اختلاف بين العلماء ولو اكل ظانا ان الفجر لم يطلع لم يفسد صومه عند الجمهور لان الآية دلت على الاباحة الى ان يحصل التبين وقد روى عبد الرزاق باسناد صحيح عن ابن عباس قال احل الله لك الاكل والشرب ما شكتك ولان ابي شيبة عن ابي بكر وعمر نحوه وروى ابن ابي شيبة عن طريق ابي الضحى قال سأل رجل ابن عباس عن السحور فقال له رجل من جلسائه كل حتى لا تشك فقال ابن عباس ان هذا لا يقول شيئا كل ما شكتك حتى لا تشك قال ابن المنذر والى هذا القول صار اكثر العلماء وقال مالك يقتضى وقال ابن بري في شرح الاحكام اختلفوا هل يحرم الاكل بطلوع الفجر او يتبينه عند التأخر تمسكا بظاهر الآية واختلفوا هل يجب امساك جزء قبل طلوع الفجر أم لا بناء على الاختلاف المشهور في مقدمة الواجب وسند ذكر بقية هذا البحث في الباب الذى يليه ان شاء الله تعالى \* (قوله باب قول النبي ﷺ لا يمتنعكم) كذا الاكثر وللكتيبين لا يمتنعكم بسكون العين بغير تأكيد قال ابن بطال لم يصح عند البخارى لفظ الترجمة فاستخرج معناه من حديث عائشة وقد روى لفظ الترجمة وكيس من حديث سمرة مرفوعا لا يمتنعكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الاقاف وقال الترمذى هو حديث حسن اه وحديث سمرة عند مسلم ايضا لكن لم يهين في مراد البخارى فانه قد صحح ايضا على حديث ابن مسعود بلفظ لا يمتنع احكم اذان بلال من سحوره فانه يؤذن بليل ليرجع قائمكم الحديث وقد تقدم في ابواب الاذان في باب الاذان قبل الفجر واخرج عنه حديث عبيد الله بن عمر عن شيخه القاسم ونافع كما اخرجوه هنا فالظاهر انه مراده بما ذكره في هذه الترجمة وقد تقدم الكلام على حديث عبيد الله بن عمر هناك وفي حديث سمرة الذى اخرجته مسلم بيان لما ابهم في حديث ابن مسعود وذلك ان في حديث ابن مسعود وليس الفجر ان يقول ورفع باصابعه الى فوق وطأ الى اسفل حتى يقول هكذا وفي حديث سمرة عند مسلم لا يفرنكم من سحورك اذان بلال ولا يياض الاقاف المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا يعني مهترضا وفي رواية ولا هذا البياض حتى يستطير وقد تقدم لفظ رواية الترمذ وله من حديث طلق بن علي كلوا واشربوا ولا يهيدنكم الساطع المصعد وكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الاحمر وقوله يهيدنكم بكسر الهاء أى يزججنكم فتمتنعوا به عن السحور فانه الفجر الكاذب يقال هدته اهيدة اذا أعجزته وأصل الهيد بالكسر الحركة ولا بن شيبة عن ثوبان مرفوعا الفجر غير ان فاما الذى كأنه ذنب السرطان فانه لا يحل شيا ولا يحرمه ولكن المستطير هو الذى يحرم الطعام ويحل الصلاة وهذا موافق



**باب قَدَرَكُمْ بَيْنَ السَّحُورِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ تَسَحَّرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ ، قُلْتُ كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالسَّحُورِ ، قَالَ قَدَرُ خَمْسِينَ آيَةً **باب** بَرَكَةِ السَّحُورِ مِنْ غَيْرِ إِيحَابٍ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ وَاصَلُوا وَلَمْ يَذْكُرِ السَّحُورُ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَاصَلَ قَوْمَ أَصْلَ النَّاسُ فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَتَهَكَّمُوا ، قَالُوا إِنَّكَ تُوَاصِلُ ، قَالَ لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ ، إِنِّي أَظَلُّ أَطْعَمُ وَأُسْقِي ، **حَدَّثَنَا** آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ**

وَاللَّسْفَى وَالْجَهْوَرَانِ أَدْرَكَ السَّجُودَ وَهُوَ الصَّوْبُ وَيُؤْذَنُ فِي الرُّوَايَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي الْمَوَاقِيتِ أَنْ أَدْرَكَ صَلَاةَ الْفَجْرِ وَفِي رِوَايَةِ الْأَسْمَاعِيلِيِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى صَلَاةَ الْعَدَاةِ قَالَ عِيَاضُ مَرَادٍ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ غَايَةَ أَمْرِهِ أَنْ سَحُورُهُ لِقَرْبِهِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ كَانَ يَحْتَثُّ لِيَكَادُ أَنْ يَدْرِكَ صَلَاةَ الصُّبْحِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَشِدَّةُ تَغْلِيصِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالصُّبْحِ وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي الْحَاشِيَةِ الْمُرَادُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَزَاهِمُونَ بِالسَّحُورِ الْفَجْرَ فَيُخْتَصِرُ فِيهِ وَيَسْتَجَاوُونَ خَوْفَ الْغَوَاتِ تَنْبِيهُ كَمَا قَالَ الْمَزْيُ ذَكَرَ خَلْفَ أَنْ الْبُخَارِيُّ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الصُّومِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَتَحْقِيقُهُ كَلَامُهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ وَلَمْ يَجِدْهُ فِي الصَّحِيحِ وَلَا ذَكَرَهُ أَبُو مَسْعُودٍ (قُلْتُ) وَرَأَيْتُ هُنَا غَطَّ الْقُطْبَ وَمَغْلَطَايَ عِدَّ بِنَ عِيِيدٍ بَغِيرِ أَضَافَةٍ وَهُوَ غَلَطُ الصَّوَابِ عِدَّ بِنَ عِيِيدِ اللَّهِ وَهُوَ أَبُو ثَابِتٍ الْمَدَنِيُّ مَشْهُورٌ مِنْ كِبَارِ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ \* (قَوْلُهُ بَابُ قَدَرِكُمْ بَيْنَ السَّحُورِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ) أَيُ انْتِهَاءِ السَّحُورِ وَابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ لِأَنَّ الْمُرَادَ تَقْدِيرَ الزَّمَانِ الَّذِي تَرَكَ فِيهِ الْأَكْلَ وَالْمُرَادُ بِفَعْلِ الصَّلَاةِ أَوَّلَ الشَّرْعِ وَفِيهَا قَالَهُ الزُّبَيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هُوَ الدِّسْتَوَائِيُّ (قَوْلُهُ عَنْ أَنَسٍ) سَبَقَ فِي الْمَوَاقِيتِ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ قُلْتُ لَأَنَسٍ (قَوْلُهُ قُلْتُ كَمْ) هُوَ مَقُولُ أَنَسٍ وَالْمَقُولُ لَهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي الْمَوَاقِيتِ وَأَنْ قَتَادَةُ أَيْضًا سَأَلَ أَنْسَاعَ عَنْ ذَلِكَ وَرَوَاهُ أَحْمَدُ يُضَاعَفُ زَيْدُ بْنُ هَرُونَ عَنْ هَمَامٍ وَفِيهِ أَنْ أَنْسَاعُ قَالَ قُلْتُ لَزَيْدٍ (قَوْلُهُ قَالَ قَدَرُ خَمْسِينَ آيَةً) أَيُ مَتَوَسِّطَةً لَطَوِيلَةً وَلَا قَصِيرَةً لَأَسْرِعَةً وَلَا بَطِيئَةً وَقَدْ بَالَغَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ وَبُحُورُ النَّصَبِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُكَانِ الْمَقْدَرَةِ فِي جَوَابِ زَيْدٍ بِدَلَالَةِ سُؤَالِ أَنَسٍ لِلتَّانِصِرِ كَانِ وَاسْمُهُ مِنْ قَائِلٍ وَالْخَبَرُ مِنْ آخِرِ قَالِ الْمُهَلَّبِ وَغَيْرِهِ فِيهِ تَقْدِيرُ الْأَوْقَاتِ بِأَعْمَالِ الْبَدَنِ وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَقْدُرُ الْأَوْقَاتَ بِالْأَعْمَالِ كَقَوْلِهِمْ قَدَرُ حَلْبِ شَاةٍ وَقَدَرُ خَرْجِ زَوْرٍ وَفَعْدِلُ زَيْدٍ ثَابِتٌ عَنْ ذَلِكَ إِلَى التَّحْدِيدِ بِالْقِرَاءَةِ أَشَارَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ الْوَقْتُ كَانَ وَقْتُ الْعِبَادَةِ بِالتَّلَاوَةِ وَلَوْ كَانُوا يَقْدُرُونَ بِغَيْرِ الْعَمَلِ لَقَالَ مِثْلًا قَدَرُ دَرَجَةٍ أَوْ ثَلَاثَ خَمْسَ سَاعَةٍ وَقَالَ ابْنُ أَبِي جَرَّةٍ فِيهِ أَشَارَةُ إِلَى أَنَّ أَوْقَاتَهُمْ كَانَتْ مُسْتَفْرَقَةً بِالْعِبَادَةِ وَفِيهَا تَأْخِيرُ السَّحُورِ لِسُكُونِهِ أَلْبَلُغُ فِي الْمَقْصُودِ قَالَ ابْنُ أَبِي جَرَّةٍ كَانَ ﷺ يَنْظُرُ مَا هُوَ الْإِرْفَقُ بِأَمْتِهِ فَيَفْعَلُهُ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْخَرْ لَاتَّبَعُوهُ فَيَشُقُّ عَلَى بَعْضِهِمْ وَلَوْ تَسَحَّرَ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ لَشُقَّ أَيْضًا عَلَى بَعْضِهِمْ مِنْ يَغْلِبُ عَلَيْهِ النَّوْمُ فَقَدْ بَغَضَ إِلَى تَرْكِ الصُّبْحِ أَوْ حَتَّاجًا إِلَى الْمَجَاهِدَةِ بِالسَّهْرِ وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا تَقْوِيَةٌ عَلَى الصِّيَامِ لِعُمُومِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الطَّعَامِ وَلَوْ تَرَكَ لَشُقَّ عَلَى بَعْضِهِمْ وَلَا سَهْمًا مِنْ كَانَ صَفَرًا وَافْتَدَى بِغُثَى عَلَيْهِ فَيَفْضِي إِلَى الْإِنْفَاطَارِ فِي رَمَضَانَ قَالَ وَفِي الْحَدِيثِ تَأْنِيسُ الْفَاضِلِ أَصْحَابِهِ بِالْوَأْكِلَةِ وَجَوَازِ الْمَشْيِ بِاللَّيْلِ لِلْحَاجَةِ لِأَنَّ زَيْدِينَ ثَابِتٌ مَا كَانَ بَيْتٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَفِيهِ الْاجْتِمَاعُ عَلَى السَّحُورِ وَفِيهِ حَسَنُ الْأَدَبِ فِي الْعِبَارَةِ لِقَوْلِهِ تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَقُلْ نَحْنُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا يَشْعُرُ لَفْظُ الْمَعْبَةِ بِالتَّبَعِيَّةِ وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْفَرَاغَ مِنَ السَّحُورِ كَانَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَهُوَ مُعَارِضٌ لِقَوْلِ حَذِيفَةَ هُوَ النَّهَارُ إِلَّا أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَطْلُعْ أَنْتَهَى وَالْجَوَابُ أَنَّ لِمُعَارِضَتِهِ بَلْ تَحْمِلُ عَلَى اخْتِلَافِ الْحَالِ فَلَيْسَ فِي رِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ مَاهٍ يَشْعُرُ بِالْمُؤَاطَبَةِ فَتَكُونُ قِصَّةُ حَذِيفَةَ سَابِقَةً وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيَّ مَا يَتَّبَعُ بِإِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الْمَوَاقِيتِ وَكَوْنُهُ مِنْ مُسْنَدِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَوْ مِنْ مُسْنَدِ أَنَسٍ \* (قَوْلُهُ بَابُ بَرَكَةِ السَّحُورِ مِنْ غَيْرِ إِيحَابٍ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ وَاصَلُوا وَلَمْ يَذْكُرِ السَّحُورَ) بَضْمٌ يَذْكُرُ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ

تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَتًا إِذَا تَوَى بِالنَّهَارِ صَوْمًا،

وللكشميني والنسفي ولم يذكر سحور قال الزين بن المنير الاستدلال على الحكم إنما يقتدر اليه اذا ثبت الاختلاف أو كان متوقفاً والسحور إنما هو اكل للشهوة وحفظ القوة لكن لما جاء الامر به احتاج أن يبين أنه ليس علي ظاهره من الإيجاب وكذا النبي عن الوصال يستلزم الامر بالاكل قبل طلوع الفجر انتهى وعقب بأن النبي عن الوصال إنما هو أمر بالفصل بين الصوم والفطر فهو أهم من الاكل آخر الليل فلا يصح السحور وقد نقل ابن المنذر الاجماع على نذية السحور وقال ابن بطال في هذه الترجمة غفلة من البخاري لانه قد أخرج بعد هذا حديث أبي سعيد أيكم أراد أن يواصل فليواصل الى السحر فجعل غاية الوصال السحر وهو وقت السحور قال والمفسر يقضي على الجميل انتهى وقد تلقاه جماعة بعده بالفلسم وتقبه ابن المنير في الحاشية بأن البخاري لم يترجم على عدم مشروعية السحور وإنما ترجم على عدم إيجابه وأخذ من الوصال ان السحور ليس بواجب وحيث ناهى النبي ﷺ عن الوصال لم يكن على سبيل تحريم الوصال وإنما هو نهي ارشاد لتعليه اياه بالاشفاق عليهم وليس في ذلك إيجاب للسحور ولما ثبت أن النبي عن الوصال للكراهة فنفذ نهي الكراهة الاستحباب فثبت استحباب السحور كذا وقال ومسئلة الوصال مختلف فيها والراجح عند الشافعية التحريم والذي يظهر لي أن البخاري أراد بقوله لأن النبي ﷺ وأصحابه وأصلوا الخ الإشارة الى حديث أبي هريرة الآتي بدخسة وعشرين باباقية بعد النبي عن الوصال أنه واصل بهم يوماً يوماً ثم رأوا الهلال فقال لو تأخر لزدتكم فدل ذلك على ان السحور ليس بحتم اذ لو كان حتماً ما واصل بهم فان الوصال يستلزم ترك السحور سواء قلنا الوصال حرام اولاً وسيأتي الكلام على اختلاف العلماء في حكم الوصال وعلى حديث ابن عمر أيضاً في الباب المشار اليه ان شاء الله تعالى وقوله اظن بفتح الهمة والظاء القائمة المعجزة مضارع ظلت اذا علمت بالتهاروسياً هناك بلفظايت وهو دال على ان استعمال اظن هنا ليس مقيداً بالنهار قوله في حديث أنس (تسحروا فان في السحور بركة) هو بفتح السين ويضمها لان المراد بالبركة الاجر والثواب فيناسب الضم لانه مصدر بمعنى التسحر أو البركة لكونه يقوى على الصوم وينشط له ويخفف المشقة فيه فيناسب الفتح لانه ما يتسحر به وقيل البركة ما يتضمن من الاستيقاظ والدعاء في السحر والاولى ان البركة في السحور تحصل بمجاهات متعددة وهي اتباع السنة ومخالفة أهل الكتاب والتقوى به علي العباد والزيادة في النشاط ومدافعة سوء الخلق الذي يثيره الجوع والتسبب بالصدقة على من يسأل اذ ذلك أو يجتمع معه على الاكل والتسبب للذكر والدعاء وقت مظنة الاجابة وتدارك نية الصوم لمن أغفلها قبل ان ينام قال ابن دقيق العيد هذه البركة يجوز ان تعود الى الامور الاخرى فانه اقامة السنة بوجب الاجر وزادته ويحتمل ان تعود الى الامور الدينية كقوة البدن علي الصوم وتيسيره من غير اضرار بالصام قال ومما يعل به استحباب السحور مخالفة لاهل الكتاب لانه ممنوع عندهم وهذا احد الوجوه المقضية للزيادة في الاجور الاخرية وقال أيضاً وقع للمتصوفة في مسئلة السحور كلام من جهة اعتبار حكمة الصوم وهي كسر شهوة البطن والفرج والسحور قد يبين ذلك قال والصواب ان يقال ما زاد في المقدار حتى تنعدم هذه الحكمة بالسكية فليس بمستحب كالذي يصنعه المتزفون من التائق في المسآكل وكثرة الاستعداد لها وما عدا ذلك تختلف مراتبه (تكلي) يحصل السحور باقل ما يتناولوه المره من ما كول ومشروب وقد اخرج هذا الحديث احمد من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ السحور بركة فلا تدعوه ولو ان يجرع احدكم جرعة من ماء فان الله وملائكته يصلون على المستحرين ولسعيد ابن منصور من طريق أخرى مرسلة تسحروا ولو بقلعة (قوله باب اذا نوى بالنهار صوما) أي هل يصح

وَقَالَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ كَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُولُ عِنْدَكُمْ طَعَامٌ فَإِنْ قُلْنَا لَا ، قَالَ فَإِنِّي صَائِمٌ يَوْمِي هَذَا ، وَقَعَلَهُ  
أَبُو طَلْحَةَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَحَدِيثُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ **حَدَّثَنَا أَبُو عَاسِمٍ** عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ

مطلقاً أولاً وللعلماء في ذلك اختلاف فمنهم من فرق بين الترض والنفل ومنهم من خص جواز النفل بما قبل الزوال  
وسياً في بيان ذلك ( قوله ) وقالت أم الدرداء كان أبو الدرداء يقول عندكم طعام فإن قلنا لا قال فاني صائم يومى هذا وصله  
ابن ابى شيبة من طريق ابى قلابة عن أم الدرداء قالت كان أبو الدرداء يخدمنا أحياناً ضحى فيسأل الغداء فربما لم  
يوافقه عندنا فيقول إذا أتانا صائم وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابى ادريس عن أيوب عن ابى  
قلاية عن أم الدرداء وعن معمر عن قتادة أن أبا الدرداء كان إذا أصبح سأل أهله الغداء فلم يكن قال أنا صائم  
وعن ابن جريج عن عطاء عن أم الدرداء عن أبى الدرداء أنه كان يأتي أهله حين ينتصف النهار فذكر نحوه ومن  
طريق شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن ابى الدرداء أنه كان ربما دعا للغداء فلا يجده فيفرض عليه  
الصوم ذلك اليوم ( قوله ) وفعله أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة ) أما اثر ابى طلحة فوصله عبد  
الرزاق من طريق قتادة وابن ابى شيبة من طريق حميد كلاهما عن أنس ولطف قتادة أن أبا طلحة كان يأتي  
أهله فيقول هل من غداء فان قالوا لا صام يومه ذلك قال قتادة وكان معاذ بن جبل يفعله ولطف حميد  
نحوه وزاد وان كان عندهم افطروا لم يذكر قصة معاذ وأما اثر ابى هريرة فوصله البيهقي من طريق ابن ابى ذئب (١)  
عن حمزة عن يحيى عن سعيد بن المسيب قال رأيت أبا هريرة يطوف بالسوق ثم يأتي أهله فيقول عندكم شيء فان قالوا لا  
قال فأنا صائم ورواه عبد الرزاق بسند آخر فيه اقطاع ابن ابا هريرة وابطال طحة فذكر معناه وأما اثر ابن عباس فوصله  
الطحاوي من طريق عمر بن زبني عمرو عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يصبح حتى يظهر ثم يقول والله لقد أصبحت  
ومأريد الصوم وما أكلت من طعام ولا شراب منذ اليوم ولا صوم من يومى هذا وأما حذيفة فوصله عبد الرزاق وابن  
ابى شيبة من طريق سعيد بن عبيدة عن أبى عبد الرحمن السلمى قال قال حذيفة من بداله الصيام بعد ما تزل الشمس  
فليصم وفى رواية ابن ابى شيبة أن حذيفة بداله فى الصوم بعد ما زالت الشمس فصام وقد جاء نحوه ما ذكرنا عن ابى  
الدرداء مرفوعاً من حديث عائشة أخرجه مسلم وأصحاب السنن من طريق طلحة بن يحيى بن طلحة عن عمته عائشة  
بنت طلحة وفى رواية له حدثتني عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت دخل على رسول الله ﷺ ذات  
يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فاني اذا صائم الحديث ورواه النسائي والطائلي من طريق سماك عن عكرمة  
عن عائشة نحوه ولم يسم النسائي عكرمة قال التورى فى هذا الحديث دليل للجمهور فى أن صوم النافلة يجوز بنية  
فى النهار قبل زوال الشمس وتأوله الآخرون على أن سؤاله هل عندكم شيء لكونه كان نوى الصوم من الليل ثم  
ضعف عنه واراد الفطر لذلك قال وهو تأويل قاسد وتكلف بعيد وقال ابن المنذر اختلقوا فمیں أصبح يريد الافطار  
ثم بداله ان يصوم تطوعاً فقالت طائفة له ان يصوم متى بدا له فذكر عن تقدم وزاد ابن مسعود وابى ايوب وغيرهما  
وساق ذلك بأسانيدهم قال وبه قال الشافعى واحمد قال وقال ابن عمر لا يصوم تطوعاً حتى يجمع من الليل او  
يتسحر وقال مالك فى النافلة لا يصوم إلا ان كان يسرد الصوم فلا يحتاج الى التبييت وقال أهل الرأي من أصبح  
مفطراً ثم بداله ان يصوم قبل منتصف النهار اجزاء وأن بداله ذلك بعد الزوال لم يجزه ( قلت ) وهذا هو الاصح عند  
الشافعية والذي نقله ابن المنذر عن الشافعى من الجواز مطلقاً سواء كان قبل الزوال او بعده هو أحد القولين للشافعى  
والذى نص عليه فى معظم كتبه التفرقة والمعروف عن مالك والليث وابن ابى ذئب أنه لا يصح صيام الطلوع الا بنية من

(١) قوله عن حمزة فى نسخة عن عمر بن نجيح وفى أخرى عن عثمان بن نجيح اهـ

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا يُنَادِي فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ أَنْ مَنْ أَكَلَ قَلِيلًا أَوْ قَلْبَصًا وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَا يَأْكُلْ

الليل (قوله عن سلمة بن الأكوع) في رواية يحيى وهو القطان عن يزيد بن أبي عبيد حدثنا سلمة بن الأكوع كما سيأتي في خير الواحد (قوله أن النبي ﷺ بعث رجلاً ينادي في الناس) في رواية يحيى قال لرجل من أسلم أذن في قومك واسم هذا الرجل هذيل بن أسامة بن حارثة الأسلمي له ولأبيه ولعمه هذيل بن حارثة حجة أخرج حديث أحمد وابن أبي خيثمة عن طريق ابن إسحاق حدثني عبد الله بن أبي بكر عن حبيب بن هذيل بن أسامة الأسلمي عن أبيه قال بعثني النبي ﷺ إلى قومي من أسلم فقال صوموك انصوموا هذا اليوم يوم عاشوراء فمن وجدته منهم قدا كل في أول يومه فليصم آخره وروى أحمد أيضاً عن طريق عبد الرحمن بن خزيمة عن يحيى بن هذيل قال وكان هذيل من أصحاب الحديبية وأخوه الذي بعثه رسول الله ﷺ بأمر قومه بالصيام يوم عاشوراء قال حدثني يحيى بن هذيل عن أسامة بن حارثة أن رسول الله ﷺ بعثه فقال صوموك بصيام هذا اليوم قال أرايت أنه وجدته قطعوا فليصموا آخر يومهم (قلت) فيحتمل أن يكون كل من أسامة وولده هذيل أسلاً بذلك ويحتمل أن يكون أطلق في الرواية الأولى على الجد اسم الأب فيكون الحديث من رواية حبيب بن هذيل عن جده أسامة فتصح الروايات والله أعلم واستدل بحديث سلمة هذا على صحة الصيام لمن لم ينو من الليل سواء كان رمضان أو غيره لأنه ﷺ أمر بالصوم في أثناء النهار فدل على أن النية لا تشترط من الليل وأجيب بأن ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجباً والذي يرجح من أقوال العلماء أنه لم يكن فرضاً وعلى التقدير أنه كان فرضاً فقد نسخ بلا رب فنسخ حكمه وشرائطه بدليل قوله ومن أكل فليتم ومن لا يشترط النية من الليل لا يجزئ صيام من أكل من النهار وصرح ابن حبيب في المالكية بأن ترك التبييت لصوم عاشوراء من خصائص عاشوراء وعلى تقدير أن حكمه باق فلا أمر بالامساك لاستئجاز الأجزاء فيحتمل أن يكون أمر بالامساك لحزمة الوقت كما يؤمر من قدم من سفر في رمضان نهاراً وكما يؤمر من أفطر يوم الشك ثم رأى الهلال وكل ذلك لا ينافي أمرهم بالقضاء بل ورد ذلك صريحاً في حديث أخرجه أبو داود والنسائي عن طريق قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمه أن أسلم أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صمتم يومكم هذا قالوا لا قال فأتوا بجة يومكم واقضوه وعلى تقدير أن لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يصح ترك القضاء لأن من لم يدرك اليوم بكامله لا يلزمه القضاء كمن بلغ أو أسلم في أثناء النهار واحتج الجمهور لا بشرط النية في الصوم من الليل بما أخرجه أصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له لفظ النسائي ولأبي داود والترمذي من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له واختلف في رفعه ورجحه الترمذي والنسائي الموقوف بعد أن أطب النسائي في تخرجه طرده وحكي الترمذي في العلل عن البخاري ترجيح وقفه وعمل بظاهر الاسناد جماعة من الأئمة فصحبوا الحديث المذكور منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن حزم وروى له الدارقطني طريقاً آخر وقال رجالها ثقات وأبعد من خصه من الحنفية بصيام القضاء والنذر وأبعد من ذلك تفرقة الطحاوي بين صوم الفرض إذا كان في يوم بعينه كعاشوراء فتجزئ النية في النهار أولاً في يوم بعينه كرمضان فلا تجزئ إلا بالنية من الليل وبين صوم التطوع فيجزئ في الليل وفي النهار وقد عقبه امام الحرمين بأنه كلام غث لا أصل له وقال ابن قدامة تعتبر النية في رمضان لكل يوم في قول الجمهور وعن أحمد أنه يجزئ نية واحدة لجميع الشهر وهو كقول مالك وإسحاق (١) وقال زفر يصح صوم رمضان في حق المقيم الصحيح بشريعة وبه قال عطاء ومجاهد واحتج زفر بأنه لا يصح

(١) قوله وقال زفر الخ بهامش بعض النسخ والذي قاله الكرخي كما في شرح الهداية خلافه فإنه نقل أن مذهب زفر مثل مالك اهـ

**باب الصائم يصبح جنباً حدثنا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نُمَيْتِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ بْنِ الْغُبَرَةِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ كُنْتُ أَنَا وَأَبِي  
حِينَ دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ  
بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ مَرْوَانَ أَنَّ عَائِشَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتَاهُ  
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْرِكُهُ الْفَجْرُ، وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ،

فيه غير صوم رمضان لتعيينه فلا يفتقر إلى نية لأن الزمن معيار له فلا يتصور في يوم واحد الا صوم واحد وقال  
أبو بكر الرازي يلزم قائل هذا أن يصبح صوم المفعى عليه في رمضان إذا لم يأكل ولم يشرب لوجود الامساك  
بغير نية قال فان التزمه كان مستقنعا وقال غيره يلزمه أن من أخر الصلاة حتى لم يبق من وقتها الا قدرها فصلي  
حينئذ تطوعا أنه يجزئه عن الفرض واستدل ابن حزم بحديث سلمة على أن من ثبت له هلال رمضان بالنهار جازت  
له استدراك النية حينئذ ويجزئه و بناء على أن عاشورا أن فرضا أولا وقد أمر وأن يمكسوا في أثناء النهار قال وحكم  
الفرض لا يتغير ولا يخفى ما يرد عليه مما قدمناه والحق بذلك من نسي أن ينوي من الليل لاستواء حكم الجاهل  
والناسي (قوله باب الصائم يصبح جنباً) أي هل يصح صومه أولا وهل يفرق بين العامد والناسي أو بين  
الفرض والتطوع وفي كل ذلك خلاف للسلف والجمهور على الجواز مطلقا والله أعلم (قوله كنت أنا وأبي حتى  
دخلنا على عائشة وأم سلمة) كذا أورده البخاري من رواية مالك مختصراً وعقبه بطريق الزهري عن أبي بكر  
ابن عبد الرحمن فأوهم أن سياقهما واحد لكنه ساق لفظ مالك بعد ما بين وليس فيه ذكر مروان ولا قصة  
أبي هريرة ثم قد أخرجه مالك في الموطأ عن سمي مطولا ومالك فيه شيخ آخر أخرجه في الموطأ عن عبد  
ربه بن سعيد عن أبي بكر بن عبد الرحمن مختصراً وأخرجه مسلم من هذا الوجه أيضاً وأخرجه مسلم أيضاً من  
رواية ابن جريج عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه أتم منه وله طرق أخرى كثيرة أطب الناس  
في تخريجها وفي بيان اختلاف نقلها وسأذكر محصل فوائدها إن شاء الله تعالى (قوله في رواية شعيب أن أباه  
عبد الرحمن أخبر مروان) أي ابن الحكم وأخبار عبد الرحمن بما ذكر مروان كان بعد أن أرسله مروان إلى عائشة  
وأُم سلمة بين ذلك في الموطأ وهو عند مسلم أيضاً من طريقه ولفظه كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم فقال مروان  
اقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبن إلى أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة فلتسألهما عن ذلك قال أبو بكر فذهب عبد الرحمن  
وذهبت فعه حتى دخلنا على عائشة فساق القصة وبين النسائي في رواية له أن عبد الرحمن بن الحارث إنما سمعه من  
ذكووان مولى عائشة عنها ومن نافع مولى أم سلمة عنها فأخرج من طريق عبد ربه بن سعيد عن أبي عياض  
عن عبد الرحمن بن الحارث قال أرسلني مروان إلى عائشة فأتيتها فلقيت غلامها ذكووان فأرسلته إليها فسألها عن  
ذلك فقالت فذكر الحديث مرفوعاً قال فأتيت مروان فخدمته بذلك فأرسلني إلى أم سلمة فأتيتها فلقيت غلامها  
نافعا فأرسلته إليها فسألها عن ذلك فذكر مثله وفي اسناده نظر لأن اباعياض مجبول فان كان محفوظا فيجمع بأن كلا  
من الغلامين كان واسطة بين عبد الرحمن وبين كل منهما في السؤال كما في هذه الرواية وسمع عبد الرحمن وابنه  
أبو بكر كلاهما من وراء الحجاب كما في رواية المصنف وغيره وسأذكره من رواية أبي حازم عن عبد الملك بن  
أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عند النسائي فقيه إن عبد الرحمن جاء إلى عائشة فسلم على الباب فقالت عائشة  
يا عبد الرحمن الحديث (قوله كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم) في رواية مالك  
المشار إليها مكان يصبح جنباً من جماع غير احتلام وفي رواية يونس عن ابن شهاب عن عروة وأبي  
بكر عبد الرحمن عن عائشة كان يدركه الفجر في رمضان جنباً من غير حلم وسأني بعد ما بين والنسائي من

وقال مروان لعبد الرحمن بن الحارث أقسم بالله لتفزعن بها بأهريرة ومروان يومئذ على المدينة فقال أبو بكر  
فكره ذلك عبد الرحمن ثم قدر لنا أن نجتمع بندي الحليفة وكانت لأبي هريرة هزارة هناك أرض فقال عبد  
الرحمن لأبي هريرة

طريق عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عنهما كان يصبح جنباهن غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم وله من  
طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال قال مروان لعبد الرحمن بن الحارث اذهب إلى أم سلمة فسلها فقالت كان  
رسول الله ﷺ يصبح جنباني فيصوم ويأمرني بالصيام قال القرطبي في هذا قاعدتان أحدهما أنه كان يجامع في  
رمضان ويؤخر الفضل إلى بعد طلوع الفجر يأنى للجواز والثاني أن ذلك كان من جماع لامن احتلام لأنه كان لا يعتدل إذا  
لاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه وقال غيره في قولها من غير احتلام إشارة إلى جواز الاحتلام عليه والاسم كان  
للاستثناء معنى ورد بأن الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه واجب بان الاحتلام يطلق على الانزال وقد وقع الانزال  
خير رؤية شيء في المنام وأرادت بالتقيد بالجماع للمبالغة في الرد على من زعم أن فعل ذلك عمدا يفسد وإذا كان فاعل  
ذلك عمدا لا يفسد الذي ينسب الاغتسال أو ينام عنه أو يبدل ذلك قال ابن دقيق العيد لما كان الاحتلام يأتي للمرء على غير  
اختياره فقد جمسك به من يرخص لغير التعمد الجماع فين في هذا الحديث أن ذلك كان من جماع لازالة هذا الاحتمال (قوله)  
وقال مروان لعبد الرحمن بن الحارث أقسم بالله في رواية النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن  
فقال مروان لعبد الرحمن ألق بأهريرة فغضب بهذا فقال أنه لجاري وأنه لا كراهة استقبله بما يكراه فقال اعزم عليك لتأقنبه  
ومن طريق عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه فقال لعبد الرحمن لم وإن غفر الله لك أنه لي صديق ولا أحب أن أرد عليه  
قوله وبين ابن جريج في روايته عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه سبب ذلك فقيه عن أبي بكر بن عبد الرحمن  
قال سمعت بأهريرة يقول في قصصه ومن أدركه الفجر جنباً فلا يصم قال فذكره لعبد الرحمن فانطلق وانطلقت معه  
حتى دخلنا على مروان فذكر القصة أخرجه عبد الرزاق عنه ومن طريق مسلم والنسائي وغيرهما وفي رواية مالك  
عن سفيان عن أبي بكر أن بأهريرة قال من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم وللنسائي من طريق المقرئ كان أبو هريرة يفتي  
الناس أن من أصبح جنباً فلا يصوم ذلك اليوم وله من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه سمع بأهريرة يقول من احتلم من  
الليل أو وقع أهله ثم أدركه الفجر ولم يغتسل فلا يصم ومن طريق أبي قلابة عن عبد الرحمن بن الحارث أن بأهريرة كان يقول  
من أصبح جنباً فليفطر فانفتحت هذه الروايات على أنه كان يفتي بذلك وسيأتي بيان من روى ذلك عنه مرفوعاً في آخر الكلام  
على هذا الحديث (قوله لتفزعن) كذا لاكثر بالفاء والزاى من الفزع وهو الخوف أى لتخيفنه بهذه القصة التي تخالف  
فتواه وللكتشيبي لتفزعن فتفتح قفاف وراه مفتوحة أى تفرع بهذه القصة سمعه يقال قرعت بكذا سمع فلان إذا أعلمته به  
اعلاماً صريحاً (قوله ومروان يومئذ على المدينة) أى أمرهم من جهة معاوية (قوله فكره ذلك عبد الرحمن) قد بينا سبب  
كراهته قيل ويحتمل أن يكون كراهة أيضاً أن يخالف مروان لكونه كان أميراً واجب الطاعة في المعروف وبين أبو حازم عن  
عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه سبب تشديد مروان في ذلك فعند النسائي من هذا الوجه قال كنت عند مروان مع عبد  
الرحمن فذكروا قول أبي هريرة فقال اذهب فأسأل أزواج النبي ﷺ قال فذهبت إلى عائشة فقالت يا عبد الرحمن أما  
لكم في رسول الله أسوة حسنة فذكرت الحديث ثم اتينا أم سلمة كذلك ثم اتينا مروان فاشتد عليه اختلافهم تخوفاً  
أن يكون أبو هريرة يحدث بذلك عن رسول الله ﷺ فقال مروان لعبد الرحمن عزمت عليك لما أتيتك فحدثته (قوله)  
ثم قدر لنا أن نجتمع بندي الحليفة أى المكان المعروف وهو ميقات أهل المدينة وقوله وكان لأبي هريرة هناك أرض  
فيه ربح توهم من ظن أنها اجتمعا في سفر وظاهره أنهما اجتمعا من غير قصد لكن في رواية مالك المذكورة فقال  
مروان لعبد الرحمن أقسمت عليك لتزكبن دابتي فاتها بالباب فلتذهبن إلى أبي هريرة فانه بارضه بالعقيق فلتخبرنه قال



لِي ذَاكَ لَكَ أَمْرًا وَلَوْلَا مَرُؤَانُ أَتَاهُمْ عَلَى فِيهِ لَمْ أَذْكُرْهُ لَكَ فَذَكَرَ قَوْلَ عَائِشَةَ وَأَمَّ سَدَّةَ فَقَالَ تَذَلَّكَ  
 حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ أَعْلَمُ وَقَالَ هَمَّامٌ وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ  
 بِالْفَطْرِ وَالْأَوَّلِ أَسْنَدَ

فركب عبد الرحمن وركبت معه فهذا ظاهر في انه قصد ابهريرة لذلك فيحمل قوله ثم قدر لنا أن نجتمع معه على المعنى  
 الاعم من التقدير لا على معني الاتفاق ولا تخالف بين قوله بذى الخليفة وبين قوله بارضه بالحق لا احتمال ان يكون  
 قصده الى العقيق فلم يجدها ثم وجداه بذى الخليفة وكان له أيضا بها ارض ووقع في رواية معمر عن الزهري عن  
 ابى بكر فقال مروان عذمت عليك كما لذهبتا الى ابى هريرة قال فلقينا ابا هريرة عند باب المسجد والظاهر ان المراد  
 بالمسجد هنا مسجد ابى هريرة بالعقيق لا المسجد النبوى جمعا بين الروايتين أو يجمع بينهما التقيا بالعقيق فذكر له عبد  
 الرحمن القصة مجسلة اولم يذكرها بل شرع فيها ثم لم يتبأله ذكر تفاصيلها وسامع جواب ابى هريرة الا بدان رجعا الى المدينة  
 واراد دخول المسجد النبوى (قوله ان ذا كرك) في رواية الكشميى انى اذكر بصيغة المضارع (قوله لم اذكره  
 لك) في رواية الكشميى لم اذكر ذلك وفيه حسن الادب مع الاكابر وتقدم الا اعتذار قبل بليغ ما يظن المبلغ ان المبلغ  
 يكرهه (قوله لم اقول عائشة وأم سلمة فقال كذلك حدثني الفضل) ظاهره ان الذى حدثه به الفضل مثل الذى ذكره  
 له عبد الرحمن عن عائشة وأم سلمة وليس كذلك لما قدمناه من مخالفة قول ابى هريرة لقول عائشة وأم سلمة والسبب في هذا  
 الابهام ان رواية شعيب في حديث الباب لم يذكر في اولها كلام ابى هريرة كما قدمناه فذلك اشكل امر الاشارة بقوله كذلك  
 ووقع كلام ابى هريرة في رواية معمر وفي رواية ابن جريج كما قدمناه فلذلك قال في آخره سمعت ذلك أى القول الذى  
 كنت أقوله من الفضل وفي رواية مالك عن حمى فقال ابو هريرة لاعملى بذلك وفي رواية معمر عن ابن شهاب تملكون  
 وجه ابى هريرة ثم قال هكذا حدثني الفضل (قوله وهو أعلم) أى بما روي والعهدة عليه في ذلك لاعملى ووقع في رواية  
 النسفى عن البخارى وهن أعلم أى ازواج النبي ﷺ وكذا في رواية معمر وفي رواية ابن جريج فقال ابو هريرة  
 هما قالاه قال نعم قال هما أعلم وهذا يرجح رواية النسفى وللنسائى من طريق عمر بن ابى بكر بن عبد الرحمن عن ابيه عن أى  
 عائشة أعلم برسول الله ﷺ منا وزاد ابن جريج في روايته فرجع ابو هريرة عما كان يقول في ذلك وكذلك وقع  
 في رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن النسائى انه يرجع وروى ابن ابى شعبة من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب ان  
 ابا هريرة رجعا عن قتية من أصبح جنبا فلا صوم له وللنسائى من طريق عكرمة بن خالد ويطى بن عتبة وعراك بن  
 مالك كلهم عن ابى بكر بن عبد الرحمن ان ابا هريرة احال بذلك على الفضل بن عباس لكن عنده من طريق عمر بن  
 ابى بكر عن ابيه ان ابا هريرة قال في هذه القصة انما كان أسامة بن زيد حدثني فيحمل على انه كان عنده عن كل منهما  
 ويؤيده رواية أخرى عند النسائى من طريق أخرى عن عبيد الملك بن ابى بكر عن ابيه قال فيها اما حدثني فلان وفلان  
 وفي رواية مالك المذكورة اخبرني خبر والظاهر ان هذا من تصرف الرواة منهم من ابهم الرجلين ومنهم من اقتصر على  
 أحدهما تارة مبهما وتارة مفسرا ومنهم من لم يذكر عن ابى هريرة أحدا وهو عند النسائى أيضا من طريق ابى قلابة عن  
 عبد الرحمن بن الحارث ففى آخره فقال ابو هريرة هكذا كنت أحسب (قوله وقال همام وابن عبد الله بن عمر عن  
 ابى هريرة كان النبي ﷺ يأمر بالفطر والاول أسند) أما رواية همام فوصلها أحمد وابن حبان من طريق معمر عنه  
 بلقظ قال ﷺ اذا أودى للصلاة صلاتك الصبح واحكم جنب فلا يصم حينئذ وأما رواية ابن عبد الله بن عمر فوصلها  
 عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب عن ابن عبد الله بن عمر عن ابى هريرة به وقد اختلف على الزهري في اسمه فقال شعيب  
 عنه اخبرني عبد الله بن عبد الله بن عمر قال لى ابو هريرة كان رسول الله ﷺ يأمرنا بالفطر اذا أصبح الرجل جنبا اخرجته  
 النسائى والطبرانى في مسند الشاميين وقال عقيل عنه عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر به فاختلف على الزهري هل هو

عبد الله مكبرا أو غيدا الله مصفرا وأما قول المصنف والاول أسند فاستشكله ابن التين قال لان اسناد الخبر رخصة فكانه  
قال ان الطريق الاول أوضح رفعا قال لكن الشيخ ابو الحسن قال معناه ان الاول اظهر اتصالا (قلت) والذي يظهر  
لي ان مراد البخاري ان الرواية الاولى أقوى اسنادا وهي من حيث الرجحان كذلك لان حديث عائشة وأم سلمة في  
ذلك جاءا عنهما من طرق كثيرة جدا بمعنى واحد حتى قال ابن عبد البر انه صحيح وتواتر وأما أبو هريرة فأكثر الزوايات  
عنه أنه كان يفتي به وجاء عنه من طريق هذين أنه كان يرفعه الى النبي ﷺ وكذلك وقع في رواية معمر عن الزهري  
عن ابي بكر بن عبد الرحمن سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ فذكره أخرجه عبد الرزاق والنسائي من  
طريق عكرمة بن خالد عن ابي بكر بن عبد الرحمن قال بلغ مروان أن ابا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ فذكره  
من طريق المقبري قال بنت عائشة الى ابي هريرة لا تحدث بهذا عن رسول الله ﷺ ولا محمد من طريق عبد الله بن  
عمرو القاري سمعت ابا هريرة يقول ورب هذا البيت ما أنا قلت من أدرك الصبح وهو جنب فلا يصح محذور الكعبة  
قاله لكن بين أبو هريرة كما مضى أنه لم يسمع ذلك من النبي ﷺ وانما سمعه بواسطة الفضل وأسامة وكانه كان لشدة  
وثوقه بخبرهما يخلف على ذلك وأما ما أخرجه ابن عبد البر من رواية عطاء بن مينا عن أبي هريرة أنه قال كنت حدثكم  
من أصبح جنبا فقد أنظر وإن ذلك من كيس ابي هريرة فلا يصح ذلك عن أبي هريرة لانه من رواية عمر بن قيس  
وهو متروك ثم قد رجح أبو هريرة عن التتوي بذلك اما لرجحان رواية أم المؤمنين في جواز ذلك صريحا على  
رواية غيرهما مع ما في رواية غيرهما من الاحتمال اذا يمكن أن يحمل الامر بذلك على الاستحباب في غير القرض  
وكذا النهي عن صوم ذلك اليوم وإما لاعتقاده أن يكون خبر أم المؤمنين ناسخا لخبر غيرهما وقد بقي على مقالة  
أبي هريرة هذه بعض التابعين كما نقله الترمذي ثم ارتفع ذلك الخلاف واستقر الاجماع على خلافه كما جزم به  
النووي واما ابن دقيق العيد فقال صار ذلك اجماعا أو كالاجماع لكن من الآخذين بحديث ابي هريرة من فرق  
بين من تعدد الجنابة وبين من أحل كما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه وكذلك أحكاه  
ابن المنذر عن طاوس أيضا قال ابن بطلال وهو أحد قولي أبي هريرة (قلت) ولم يصح عنه فقد أخرج ذلك  
ابن المنذر من طريق أبي المهزم وهو ضعيف عن أبي هريرة ومنهم من قال يتم صومه ذلك اليوم ويقضيه حكا  
ابن المنذر عن الحسن البصري وسالم بن عبد الله بن عمر (قلت) وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أنه سأل عطاء  
عن ذلك فقال اختلف أبو هريرة وعائشة فأرى أن يتم صومه ويقضى اه وكان لم يثبت عنده رجوع أبي هريرة  
عن ذلك وليس ما ذكره صريحا في استحباب القضاء ونقل بعض المتأخرين عن الحسن بن صالح بن حي استحباب  
القضاء أيضا والذي نقله الطحاوي عنه استحبابه ونقل ابن عبد البر عنه وعن النخعي استحباب القضاء في القرض  
والاجزاء في الطحوع ووقع لابن بطلال وابن التين والنووي والفاكهى وغير واحد في نقل هذه المذاهب مغايرات في  
نسبتها لقائلها والمحمد ماحرته ونقل الماوردي أن هذا الاختلاف كله انما هو في حق الجنب واما المحل فاجمعوا على أنه يجزئه  
وهذا النقل معترض بما رواه النسائي باسناد صحيح عن عبيد الله بن عمر أنه احتلم ليلاقى رمضان فاستيقظ قبل أن يطلع الفجر  
ثم نام قبل أن يغسل فلم يستيقظ حتى أصبح قال فاستفتيت أبا هريرة فقال افطر وله من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه  
سمع أبا هريرة يقول من احتلم من الليل أو واقع أهله ثم أدركه الفجر ولم يغسل فلا يصح وهذا صريح في عدم التفرقة  
وحمل القائلون بحساب الجنب حديث عائشة على أنه من الخصائص النبوية أشار الى ذلك الطحاوي بقوله وقال  
آخرون يكون حكم النبي ﷺ على ما ذكرت عائشة وحكم الناس على ما حكى أبو هريرة وأجاب الجمهور بان الخصائص  
لا تثبت الا بدليل وبأنه قد ورد صريحا ما يدل على عدمها وترجم بذلك ابن حبان في صحيحه حيث قال ذكر البيان بان  
هذا الفعل لم يكن المصطفى مضموصا به ثم أورد ما أخرجه هو ومسلم والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من طريق ابي  
يونس مولى عائشة ان رجلا جاء الى النبي ﷺ يستفتيه وهي تسمع من وراء الباب فقال يا رسول الله تدركني الصلاة

أي صلاة الصبح وأما جنب أفصوم فقال النبي ﷺ وأما نذر كني الصلاة وأما جنب فاصوم فقال لست مثلاً يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله أني لأرجو أن أكون أخشاك الله وأعلمكم بما أتى وذكري ابن خزيمة أن بعض العلماء توهّم أن أبا هريرة غلط في هذا الحديث ثم رد عليه بأنه لم يغلط بل أحال على رواية صادق الآن الخبر منسوخ لأن الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام كان منع في ليل الصوم من الأكل والشرب والجماع بعد النوم قال فيحتمل أن يكون خبر الفضل كان حينئذ ثم أباح الله ذلك كله إلى طلوع الفجر فكان للمجتمع أن يستمر إلى طلوعه فيزيم أن يقع اغتساله بعد طلوع الفجر فدل على أن حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل ولم يبلغ الفضل ولا أبا هريرة الناسخ فاستمر أبو هريرة على الفتية ثم رجع عنه بعد ذلك لما بلغه (قلت) ويقويه أن في حديث عائشة هذا الأخير ما يشعر بأن ذلك كان بعد الحديبية لقوله فيها قد غفر الله لك ما تقدم وما تأخر وأشار إلى آية الفتح وهي إنما نزلت عام الحديبية سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية وإلى دعوي النسخ فيه ذهب ابن المنذر والخطابي وغير واحد وقرره ابن دقيق العيد بأن قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم يقتضي إباحة الوطء في ليلة الصوم ومن جعلها الوقت المقارن لطلوع الفجر فيزيم إباحة الجماع فيه ومن ضرورته أن يصيب فاعل ذلك جناباً ولا يفسد صومه فإن إباحة التسبب للشيء إباحة لذلك الشيء (قلت) وهذا أولى من سلوك الترجيح بين الخبرين كما تقدم من قول البخاري والأول أسند وكذا قال بعضهم أن حديث عائشة أرجح لموافقة أم سلمة لها على ذلك ورواية اثنين تقدم على رواية واحد ولا سيما وهما زوجتان وهما أعلم بذلك من الرجال ولأن روايتهما توافقت المنقول وهو ما تقدم من مدلول الآية والمعقول وهو أن الغسل شيء وجب بالانزال وليس في فعله شيء يحرم على صائم فقد يحتمل بالنهار فيجب عليه الغسل ولا يحرم عليه بل يتم صومه أجماعاً فكذلك إذا احتلم ليلاً بل هو من باب الأولى وإنما يمنع الصائم من تعدد الجماع نهاراً وهو شبهه بمنع من التطيب وهو محرم لكن لو تطيب وهو حلال ثم أحرم فبقي عليه لونه أو ريحه لم يحرم ذلك عليه وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الأمر في حديث أبي هريرة أمر إرشاد إلى الأفضل فإن الأفضل أن يغسل قبل الفجر فلو خالف جاز ويحمل حديث عائشة على بيان الجواز ونقل النووي هذا عن أصحاب الشافعي وفيه نظر فإن الذي نقله البيهقي وغيره عن نص الشافعي سلوك الترجيح وعن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ ويحكي على حمله على الإرشاد الصريح في كثير من طرق حديث أبي هريرة بالامر بالقطر والنبه عن الصيام فكيف يصح الحمل المذكور إذا وقع ذلك في رمضان وقيل هو محمول على من أدركه الفجر مجامعا فاستدام بعد طلوعه لما بذلك ويحكي عليه ما رواه النسائي من طريق أبي حازم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه أن أبا هريرة كان يقول من احتلم وعلم باحتلامه ولم يغسل حتى أصبح فلا يصوم وحكي ابن التين عن بعضهم أنه سقط لا من حديث الفضل وكان في الأصل من أصبح جنباً في رمضان فلا يفطر فلما سقط لأصاير فليفطر وهذا باطل لأنه يستلزم عدم الوثوق بكثير من الأحاديث وأنها يطرأ مثل هذا الاحتمال وكان قائله ما وقف على شيء من طرق هذا الحديث الأعلى للفظ المذكور وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم دخول العلماء على الأمراء وهذا كرههم أيامهم بالعلم وفيه فضيلة لمرwan بن الحكم لما سئل عليه الحديث من اهتمامه بالعلم ومسائل الدين وفيه الاستبتيات في النقل والرجوع في المعاني إلى العلم قال الشيء إذا نوزع فيه ردائي من عنده علمه وترجيح مروى النساء فيألهن عليه الاطلاع دون الرجال على مروى الرجال كمكسه وإن المباشر للامر أعلم به من الخبر عنه والاشتماء بالنبي ﷺ في أفعاله ما لم يقدم دليل الخصوصية وإن للفضل إذا سمع من الأفضل خلاف ما عنده من العلم أن يبحث عنه حتى يقف على وجهه وإن الحجة عند الاختلاف في المصير إلى الكتاب والسنة وفيه الحجة بخبر الواحد وإن المرأة في كمال رجل وفيه فضيلة لأبي هريرة لاعتزافه بالحق ورجوعه إليه وفيه استعمال السلف من الصحابة والتابعين الإرسال عن المدول عن غير تكبير بينهم لأن أبا هريرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ مع أنه كان يمكنه أن يرويه عنه بلا واسطة وأما بيننا لمساوق من الاختلاف وفيه الأدب مع العلماء

**بابُ الْمُبَاشَرَةِ لِصَاحِبِهِ وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ فَرَجُهَا حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ**

وَالْمُبَادَرَةُ لِمُتَمَلِّئِ الْأَمْرَادِ كَانَ طَاعَةً وَلَوْ كَانَ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَى الْأُمُورِ ﴿تَكْبِيلٌ﴾ فِي مَعْنَى الْجَنْبِ الْخَاضِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قُطِعَ دَمُهَا لَمْ يَلَا تَمُ طُلُعَ التَّجَرُّ قَبْلَ اغْتِسَالِهَا قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً صَحَّةُ صَوْمِهَا إِلَّا مَا حَكِيَ عَنْ بَعْضِ السُّلَفِ مِمَّا يَلِمْ صَحَّ عَنْهُ أَوْ لَا وَكَانَ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا حَكَا فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ إِبْنِ حَكَّاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ أَيْضًا وَحَكِيَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ أَنَّ فِي الْمَسْئَلَةِ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ قَوْلَانِ وَحَكَاهُ الْقُرْطُبِيُّ عَنْ عَبْدِ بْنِ مُسْلِمَةَ مِنْ أَصْحَابِهِمْ وَوَصَفَ قَوْلَهُ بِالْشَذَوِذِ وَحَكِيَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْمَاجِشُونَ أَنَّهَا إِذَا أُخْرِتْ غَسَلَهَا حَتَّى طُلُعَ التَّجَرُّ فَيَوْمَها يَوْمَ فُطِرَ لَهَا فِي بَعْضِهِ غَيْرُ طَاهِرَةٍ قَالَ وَبِئْسَ كَالَّذِي يَصْبِحُ جَنْبَالَانَ الْإِحْتِلَامَ لَا يَنْقُضُ الصُّومَ وَالْخِيصَ يَنْقُضُهُ \* (قَوْلُهُ بِابِ الْمُبَاشَرَةِ لِلصَّامِ) أَيْ يَبَيِّنُ حُكْمَهَا وَأَصْلُ الْمُبَاشَرَةِ التَّقَاءُ الْبَشَرَيْنِ وَيَسْتَعْمَلُ فِي الْجَمَاعِ سِوَاهُ أَوْجَلِ أَوْ بَوْلِ وَلَا يَسْتَعْمَلُ فِي الْجَمَاعِ مَرَادُ بِهِذِهِ التَّرْجُمَةُ (قَوْلُهُ وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ فَرَجُهَا) وَصَلَهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَرْوَةَ مَوْلَى عَقِيلٍ عَنْ حَكَمِ بْنِ عَقَالٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ مَا يَحْرُمُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ قَالَتْ فَرَجُهَا اسْتِئْذَانُهَا إِلَى حَكْمٍ صَحِيحٍ وَيُؤَدَّى مَعْنَاهُ أَيْضًا مَا رَوَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ مَسْرُوقٍ سَأَلْتُ عَائِشَةَ مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ صَائِمًا قَالَتْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْجَمَاعَ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ شُعْبَةَ) كَذَا لَلْكَثَرِ وَقَعَ لِلْكَثْمَشِيِّ عَنْ سَعِيدِ بَهْمَلَةَ وَآخَرِهِ دَالٌ وَهُوَ غُلَطٌ فَاحِشٌ فَلَيْسَ فِي شَيْخِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ أَحَدٌ اسْمُهُ سَعِيدٌ حَدَّثَهُ عَنِ الْحَكَمِ وَالْحَكَمُ الْمَذْكُورُ هُوَ ابْنُ عَتِيْبَةَ وَإِبْرَاهِيمُ هُوَ النَّخَعِيُّ وَقَدْ وَفَّقَ عِنْدَ الْأَسْمَاعِيِّ عَنْ يَوْسُفَ الْقَاضِي عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ شُعْبَةَ عَلَى الصَّوَابِ لَكِنْ وَقَعَ عِنْدَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ عُلْقَمَةَ وَشَرِيحَ بْنَ رَاطَةَ رَجُلَانِ مِنَ النَّخَعِ كَانَا عِنْدَ عَائِشَةَ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ سَلْهَا عَنْ الْقَبِيلَةِ لِلصَّامِ قَالَ مَا كُنْتُ لَارْفَتَ عِنْدَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ وَيَأْخُذُ بِرَأْسِهِ وَكَانَ أَمْلَكُكُمْ لَارِبَهُ قَالَ الْأَسْمَاعِيُّ رَوَاهُ غَنْدَرُ بْنُ أَبِي عَدَى وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ شُعْبَةَ فَقَالُوا عَنْ عُلْقَمَةَ وَحَدَّثَ بِهِ الْبَخَارِيُّ عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ شُعْبَةَ فَقَالَ عَنْ الْأَسْوَدِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَصَرَحَ أَبُو اسْحَقَ بْنَ حَزْزَةَ فَيَاذُكَ كَرِهَ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ عَنْهُ بِأَنَّهُ خَطَأٌ (قُلْتُ) وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْبَخَارِيِّ فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ كَمَا قَالَ الْبَخَارِيُّ وَكَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَ بِهِ عَلَى الْوَجْهِينِ فَإِنْ كَانَ حِفْظُهُ عَنْ شُعْبَةَ فَلَمْ يَلْ شُعْبَةَ حَدَّثَ بِهِ عَلَى الْوَجْهِينِ وَالْأَفَاكُثُ أَصْحَابُ شُعْبَةَ لَمْ يَقُولُوا فِيهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ الْأَسْوَدِ وَأَمَّا اخْتِلَافُ فَتَنَّهُمْ قَالَ كُرَاوِيَّةُ يَوْسُفَ الْمُتَقَدِّمَةِ وَصُورَتَهَا الْإِسْرَافُ وَكَذَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلْقَمَةَ وَشَرِيحَ وَقَدْ تَرَجَّمُ النَّسَائِيُّ فِي سَنَنِ الْإِخْتِلَافِ فِيهِ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَالْإِخْتِلَافُ عَلَى الْحَكَمِ وَعَلَى الْأَحْمَشِيِّ وَعَلَى مَنْصُورٍ وَعَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ كُلِّهِمْ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَأَوْ رَدَّهُ مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلْقَمَةَ قَالَ خَرَجَ نَهْرٌ مِنَ النَّخَعِ فِيهِمْ رَجُلٌ يَدْعَى سَرِيحًا فَخَدَّثَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ قَالَ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَضْرِبَ بِرَأْسِكَ بِالْقَوْسِ فَقَالَ قَوْلُوه لَهْ فَلْيَكْفِ عَنِّي حَتَّى نَأْتِيَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ فَلَمَّا أَتَوْهَا قَالُوا لَعَلْقَمَةَ سَلْهَا فَقَالَ مَا كُنْتُ لَارْفَتَ عِنْدَهَا الْيَوْمَ فَمَعْنَاهُ فَقَالَتْ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ثُمَّ سَأَلَهُ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدَةَ عَنْ مَنْصُورٍ فَجَعَلَ يَسْأَلُهَا عَنْ الْمُنْكَرِ وَاهِمٌ الَّذِي حَدَّثَ بِذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ ثُمَّ اسْتَوْعَبَ النَّسَائِيُّ طَرِيقَهُ وَعَرَفَ مِنْهَا أَنَّ الْحَدِيثَ كَانَ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ وَمَسْرُوقٍ جَمِيعًا فَلَمْ يَلْ كَانَ يَحْدُثُ بِهِ تَارَةً عَنْ هَذَا وَتَارَةً يَجْمَعُ وَتَارَةً يَفْرُقُ وَقَدْ قَالَ الدَّارِقُطِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ الْإِخْتِلَافِ فِيهِ عَلَى إِبْرَاهِيمَ كُلِّهَا صَحَّاحٌ وَعَرَفَ مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ سَبَبَ تَحْدِيثِ عَائِشَةَ بِذَلِكَ وَاسْتَدْرَكَهَا عَلَى مَنْ حَدَّثَ عَنْهَا بِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ بِقَوْلِهَا وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكُكُمْ لَارِبَهُ فَاشَارَتْ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْإِبَاحَةَ لَمْ يَكُنْ مَالِكًا لِنَفْسِهِ دُونَ مَنْ لَا يَأْمَنُ مِنَ الْوُقُوعِ فِيهَا يَحْرُمُ وَفِي رِوَايَةِ حَمَّادٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ قَالَ الْأَسْوَدُ قُلْتُ لَعَائِشَةَ

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقْبَلُ وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ

أيأشـ الصائم قالت لا قلت كان رسول الله ﷺ يبأشـ وهو صائم قالت انه كان املككم لآربه وظاهر هذا انها اعتقدت خصوصية النبي ﷺ بذلك قال القرطبي قال وهو اجتهاد منها وقول ام سلمة يعني الآتي ذكره اولى ان يؤخذ به لانه نص في الواقعة (قلت قد ثبت عن عائشة صريحاً باحقة ذلك كآقدهم فيجمع بين هذا وبين قولها المتقدم انه يحل لكل شئ الا الجماع بحمل النبي هنا على كراهة التزيه فانها لاتأني الا باحة وقد رويأه في كتاب الصيام ليوسف القاضي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بلفظ سألت عائشة عن المباشـ للصائم فكرهتها وكان هذا هو السر في تصدير البخاري بالآثر الاول عنها لانه يفسر مرادها بالنفي المذكور في طريق حماد وغيره والله أعلم وبدل على انها لا تري بتحريمها ولا بكونها من الخصائص مارواه مالك في الموطأ عن ابي النضر ان عائشة بنت طلحة أخبرته انها كانت عند عائشة فدخل عليها زوجها وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي بكر فقالت له عائشة ما يمنعك ان تدن من اهلك فتلا عنها وهلمها قال اقبلها وانا صائم قالت نعم (قوله كان يقبل ويأشـ وهو صائم) التقييل اخص من المباشرة فهو من ذكر العام بعد الخاص وقد رواه عمرو بن ميمون عن عائشة بلفظ كان يقبل في شهر الصوم أخرجه مسلم والنسائي وفي رواية لمسلم يقبل في رمضان وهو صائم فأشارت بذلك الى عدم التفرقة بين صوم القرض والنفل وقد اختلف في القبلة والمباشرة للصائم فكرها قوم مطلقاً وهو مشهور عندنا لكيفية وروى ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن ابن عمر انه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم نحر بها واحجوا بقوله تعالى قَالَانِ بَاشِرُوهُنَّ الْآيَةَ فَنُفِعَ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ نَهَاراً وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ الْمَيِّمُ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدْ أَبَاحَ الْمُبَاشَرَةَ نَهَاراً فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُبَاشَرَةِ فِي الْآيَةِ الْجَمَاعَ لِأَمَادُونَهُ مِنْ قُبَلَةٍ وَنَحْوِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَمِمَّنْ أَفْنَى بِأَفْطَارِهِمْ قَبْلَ وَهُوَ صَائِمٌ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شُرَيْمَةَ أَحَدُ قَهْقَاهُ الْكُوفَةِ وَنَقْلَهُ الطَّحَاوِيُّ عَنْ قَوْمٍ بِسْمِهِمْ وَالزَّمَّ بْنَ حَزْمٍ أَهْلُ الْقِيَاسِ أَنَّ يُلْحَقُوا الصَّيَامَ بِالْحُجِّ فِي مَنَعِ الْمُبَاشَرَةِ وَمَقْدِمَاتِ النِّكَاحِ لِلاتِّفَاقِ عَلَى إِبْطَالِهَا بِالْجَمَاعِ وَأَبَاحِ الْقِبَلَةِ قَوْمٌ مُطْلَقاً وَهُوَ الْمَنْقُولُ صَحِيحاً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ سَعِيدٌ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَطَائِفَةٌ بَلَّ بِأَخٍ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ فَاسْتَجَبَهَا وَفَرَّقَ آخَرُونَ بَيْنَ الشَّابِّ وَالشَّيْخِ فَكَرَهَا لِلشَّابِّ وَأَبَاحَهَا لِلشَّيْخِ وَهُوَ مَشْهُورٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَاسٍ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَغَيْرُهُمَا وَجَاءَ فِيهِ حَدِيثَانِ مَرْفُوعَانِ فِيهِمَا ضَعْفٌ أَخْرَجَ أَحَدُهُمَا أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالْآخَرُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَفَرَّقَ آخَرُونَ بَيْنَ مَنْ يَمْلِكُ تَقْصُومَ مَنْ لَمْ يَمْلِكْ كَمَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ عَائِشَةُ وَكَأَيُّ تَقْدِيمِ ذَلِكَ فِي مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لِلصَّائِمِ إِذَا مَلَكَ نَفْسَهُ أَنْ يَقْبَلَ وَالْأَفْلاَّ لِيَسْلِمَ لَهُ صَوْمُهُ وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ وَالشَّافِعِيِّ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ وَهُوَ رِيبُ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْبِلُ الصَّائِمَ فَقَالَ سَلِ هَذِهِ لَأَمْ سَلَمَةَ فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ فَقَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ مَا تَقْدِمُ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخُرُ فَقَالَ أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَتَّقَا كَلِمَةَ اللَّهِ وَأَخْشَاهُ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الشَّابَّ وَالشَّيْخَ سَوَاءٌ لَأَنْ عَمْرٍو حِينَئِذٍ كَانَ شَابًّا وَلَعَلَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَا لَبَّاهُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْخَبَائِصِ وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ سَارِعٍ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّهُ قَبْلَ امْرَأَتِهِ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَمَرَ امْرَأَتَهُ أَنْ تَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَسَأَلَتْهُ فَقَالَ إِنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ فَقَالَ زَوْجُهَا يَرْخُصُ اللَّهُ لَنِيهِ فَمَا يَشَاءُ فَرَجَعَتْ فَقَالَ أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِمُحَمَّدٍ وَاللَّهِ وَاتَّقَاكُمْ وَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ لَكِنَّهُ أَرْسَلَهُ قَالَ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ نَحْوَهُ مَطُولًا وَاخْتَلَفَ فِيهَا إِذَا بَاشَرَ أَوْ قَبْلَ أَوْ نَظَرَ قَاتِلًا أَوْ أَمْدَى فَقَالَ السَّكُونِيُّ وَالشَّافِعِيُّ يَقْضَى إِذَا نَزَلَ فِي غَيْرِ النَّظَرِ وَلَا قَضَاءَ فِي الْأَمْدَاءِ وَقَالَ مَالِكٌ وَاسْتَحَقَّ يَقْضَى فِي كُلِّ ذَلِكَ وَيَكْفُرُ إِلَّا فِي الْأَمْدَاءِ فَيَقْضَى قَطْعًا وَاحْتِجَ بِأَنَّ الْأَنْزَالَ أَقْصَى مَا يُطْلَبُ بِالْجَمَاعِ مِنَ الْأَلْتِذَاقِ فِي كُلِّ ذَلِكَ وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ الْأَحْكَامَ عُلِقَتْ بِالْجَمَاعِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَنْزَالَ فَاتَّفَقَا وَرَوَى عُبَيْدُ بْنُ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ وَجُوبُ الْقَضَاءِ فِيمَنْ بَاشَرَ أَوْ قَبْلَ فَاتَّعَظَ وَلَمْ يَدَّ وَلَا

لأزواجه ، وقال قال ابن عباس ما رُبُّ حاجة ، قال طاوسُ أُولَى الْإِرْبَةِ الْأَحَقُّ لَا حَاجَةَ  
 لَهُ فِي النِّسَاءِ **بَابُ الْقَبِيلَةِ لِلصَّامِ** ، وقال جابر بن زيد إن نظر فأمي يم صومه **حدثنا**  
 محمد بن المثنى حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة عن النبي ﷺ وحديثنا عبد الله  
 ابن مسleme عن مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت إن كان رسول الله ﷺ يُقْبَلُ  
 بِبَعْضِ أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ ، ثُمَّ ضَحِكَتْ **حدثنا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ  
 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ بَيْنَمَا  
 أَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَلِيلَةِ إِذْ حِضْتُ فَأَنْتَلْتُ فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حَيْضَتِي فَقَالَ مَالِكُ أَيْفَسَتْ ، قُلْتُ  
 نَعَمْ فَدَخَلْتُ مَعَهُ فِي الْخَلِيلَةِ وَكَانَتْ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ وَكَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ

انزل وانكزه غيره عن مالك والبخاري من ذلك ما روي عبد الرزاق عن حذيفة من تأمل خلق امراته وهو صائم  
 بطل صومه لكن استاده ضعيف وقال ابن قدامة ان قيل فانزل افطر بلا خلاف كذا قال وفيه نظر فقد حكى  
 ابن حزم انه لا يفطر ولو أنزل وقوي ذلك وذهب اليه وسأذكر في الباب الذي يليه زيادة في هذه المسئلة ان شاء الله تعالى (قوله  
 لاربه) بفتح الهمزة والراء وبالوحدة اى حاجته ويرى بكسر الهمزة وسكون الراء اى عضوه والاول اشهر  
 والى ترجيحه اشار البخاري بما اورده من التفسير (قوله وقال ابن عباس ما رُبُّ حاجة) ما رُبُّ بسكون الهمزة  
 وفتح الراء وهذا وصله ابن ابى حاتم من طريق ابن على بن ابى طلحة عن ابن عباس في قوله ولى فيها ما رُبُّ  
 أخرى قال حاجة أخرى كذا فيه وهو تفسير الجمع بالواحد فلعله كان فيها حاجات او حوائج فقد اخرجها ايضا  
 من طريق عكرمة عنه بلفظ ما رُبُّ أخرى قال حوائج أخرى (قوله وقال طاوس غير اولى الارب الا احمق لا حاجة  
 له في النساء) وصله عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن ابن طاوس عن ابيه في قوله غير اولى الارب قال هو  
 الاحمق الذى ليس له في النساء حاجة وقد وقع لنا الاثر بعلو في جزءه محمد بن يحيى الذهلى المروى من طريق  
 السلفي وقد تقدم في الحيض بيان الاختلاف في قوله الارب ورأيت بخط مغلطاي في شرحه هنا قال وقال  
 ابن عباس أى في تفسير اولى الارب المقعد وقال ابن جبير المعتوه وقال عكرمة العنين ولم ار ذلك في شيء من  
 نسخ البخارى وانما اوقعه في ذلك ان القطب لما اخرج اثر طاوس قال بعده وعن ابن عباس المقعد الى آخره  
 ولم يرد القطب ان البخارى ذكر ذلك وانما اورده القطب من قبل نفسه من كلام اهل التفسير (قوله وقال جابر  
 بن زيد ان نظر فأمي يم صومه) وصله ابن ابى شيبة من طريق عمرو بن هرم سئل جابر بن زيد عن رجل  
 نظر الى امراته في رمضان فأمي من شهواتها هل يفطر قال لا و يم صومه وقد تقدم نقل الخلاف فيه قريبا  
 تنبيه وقع هذا الاثر في رواية ابى ذر وحده هنا ووقع في رواية الباقرين في أول الباب الذي بعده وذكره  
 ابن بطال في البابين مما ومناسبته للبابين من جهة التفرقة بين من يقع منه الاثرال باختياره وبين من يقع بغير  
 اختياره كما سيأتي بسط القول ان شاء الله تعالى \* (قوله باب القبلة للصائم) أي بيان حكمها (قوله حدثني يحيى)  
 هو القطان وهشام هو ابن عروة وقد احوال المصنف بالمتن على طريق مالك عن هشام وليس بين لفظهما مخالفة  
 فقد اخرجهم النسائي من طريق يحيى القطان بلفظ كان يقبل بعض أزواجه وهو صائم وزاد الاسماعيلى من  
 طريق عمرو بن على بن يحيى قال هشام قال اني لم أر القبلة تدعو الى خبر ورواه سعيد بن منصور عن يعقوب  
 ابن هبذ الرحمن عن هشام بلفظ كان يقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم ضحكت فقال عروة لم أر القبلة تدعو

**بابُ اغْتِسَالِ الصَّائِمِ** وَبِإِبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَوْبًا فَأَقْلَاهُ عَلَيْهِ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَدَخَلَ الشَّعْبِيُّ الْحَمَّامَ وَهُوَ صَائِمٌ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَطَهَّرَ الْتَوْبَرُ أَوْ الشَّيْءُ

إلى خبر وكذا ذكره مالك في الموطأ عن هشام عقب الحديث لكن لم يقبل فيه ثم ضحكت وقوله ثم ضحكت يحتمل ضحكها التعجب عن خلاف في هذا وقيل تعجب من نفسها إذ تحدث بمثل هذا ما يستحي من ذكر النساء مثله للرجال ولكنها الجأها الضرورة في تبليغ العلم إلى ذكر ذلك وقد يكون الضحك خجلا لاجبارها عن نفسها بذلك أو تنبها على أنها صاحبة القصة ليكون المبلغ في الثقة بها أو سرور بمكانها من النبي ﷺ وبمترئها منه ومحبة لها وقد روى ابن أبي شيبة عن شريك عن هشام في هذا الحديث فضحكت فظننا أنها هي وروى النسائي من طريق طلحة بن عبد الله التيمي عن عائشة قالت أهوى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليقبلني فقلت أني صائمة فقال وأنا صائم فقبلني وهذا يؤيد ما قدمناه أن النظر في ذلك لمن لا يأتى بالبشارة والتبجيل للفرقة بين الشاب والشيخ لأن عائشة كانت شابة نمل كان الشاب مظنة لهيجان الشهوة فرق من فرق وقال المازري يبنى أن حتر حال المقبل فإن انارت منه القبلة الانزال حرمت عليه لأن الانزال يمنع من الصائم فكذلك ما أدى إليه وإن كان عنها المذموم فمن رأى القضاء منه قال يحرم في حقه ومن رأى أن القضاء قال يكره وإن لم تؤدي القبلة إلى شيء فلا معنى للصنع منها إلا على القول بسد الذريعة قال ومن بدع ما روى في ذلك قوله ﷺ للسائل عنها أ رأيت أو تميمضت فاشار إلى فقه بديع وذلك أن المضمضة لا تنقض الصوم وهي أول الشرب ومفتاحه كما أن القبلة من وداعى الجماع ومفتاحه والشرب يفسد الصوم كما يفسده الجماع وكانت عندهم أن أوائل الشرب لا يفسد الصوم فكذلك أوائل الجماع اهـ والحديث الذي أشار إليه أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عمر قال النسائي منكرو وصححه ابن خزيمة وابن حبان والجامع وقد سبق الكلام على حديث أم سلمة في كتاب الحيض والفرض منه هنا قولها وكان يقبلها وهو صائم وقد ذكرنا شاهده من رواية عمر بن أبي سلمة والباب الذي قبله وقال النووي القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته لكن الأولى له تركها وأما من حرك شهوته فهي حرام في حقه على الأصح وقيل مكروهة وروى ابن وهب عن مالك إباحتها في النفل دون الفرض قال النووي ولا خلاف أنها لا تبطل الصوم إلا أن أنزلها ﴿ تنبيه ﴾ روى أبو داود وحده من طريق مصدع بن يحيى عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبلها ويمص لسانها وأسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على من لم يتبلغ ريقه الذي خالط ريقها والله أعلم ﴿ قوله باب اغتسال الصائم ﴾ أي بيان جوازه قال الزين بن المنير أطلق الاغتسال ليشمل الاغتسال المسنونة والواجبة والمباحة وكأنه يشير إلى ضعف ما روى عن علي من النهي عن دخول الصائم الحمام أخرجه عبد الرزاق وفي أسناده ضعف واعتمده الحنفية فكروها الاغتسال للصائم ﴿ قوله ﴾ وبإبن عمر ثوبا قالني عليه وهو صائم ﴿ وفي رواية الكشميهني فألقاه وهذا أوصله المصنف في التاريخ وابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي عثمان أنه رأى ابن عمر يفعل ذلك ومناسبتة للترجمة من جهة أن بلل الثوب إذا طالت أقامته على الجسد حتى جف ينزل ذلك منزلة الدلك بالماء وأورد البخاري بإسناده عن ابن عمر هذا معارضة لما جاء عن إبراهيم النخعي بأقوى منه فإن وكيعا روى عن الحسن بن صالح عن مغيرة عنه أنه كان يكره للصائم بل الثياب ﴿ قوله ﴾ ودخل الشعبي الحمام وهو صائم ﴿ وصله ابن أبي شيبة عن أبي الاحوص عن أبي أسحق قال رأيت الشعبي يدخل الحمام وهو صائم ومناسبتة للترجمة ظاهرة ﴿ قوله ﴾ وقال ابن عباس لا بأس أن يتطعم القدر بكسر القاف أي طعام القدر أو الشيء وصله ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عنه بلفظ لا بأس أن يتطعم القدر وروناه في الجمعيات من هذا الوجه بلفظ لا بأس أن يتطعم الصائم بالشيء يعني المرققة ونحوها ومناسبتة للترجمة من طريق التصوي لانه إذا لم يتألف الصوم ادخل الطعام في الفم وتطعمه وتقريبه من الأزدراذ لم ينافه إصباله الماء إلى بشرة الجسد من باب

وَقَالَ الْحَسَنُ لَا بَأْسَ بِالْمُضْمَضَةِ وَالْتَبَرِ لِلصَّائِمِ وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَصْبِحْ دَهْنًا مَرَّ جَلًّا  
وَقَالَ أَنَسُ بْنُ لَبَرٍ أَنْتُمْ فِيهِ وَأَنَا صَائِمٌ وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَسْتَاكَ وَهُوَ صَائِمٌ وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ يَسْتَاكَ أَوَّلَ  
النَّهَارِ وَآخِرُهُ وَلَا يَكُلُّ رِيْقَهُ وَقَالَ عَطَاءُ بْنُ أَرْذَرٍ رِيْقَهُ لَا أَقُولُ يُفْطِرُ وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ لَا بَأْسَ بِالسَّوَالِكِ الرُّطْبِ  
قِيلَ لَهُ طَعْمٌ قَالَ وَاللَّهِ لَهُ طَعْمٌ وَأَنْتَ تَمْتَضِيضُ بِهِ وَلَمْ يَرِ أَنَسُ وَالْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ بِالْكُحْلِ لِلصَّائِمِ بِأَسَا  
**حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَأَبِي بَكْرِ قَالَتْ  
عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ الْفَجْرَ فِي رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ حِلْمٍ فَيَفْتَنُ وَيَصُومُ **حَدَّثَنَا**  
إِسْحَاقُ بْنُ حَلْفُونٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ بْنِ الْمُفِرَّةِ أَنَّهُ  
سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كُنْتُ أَنَا وَأَبِي قَدْ هَمَيْتُ مَعَهُ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا  
قَالَتْ أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَ لَيُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جِمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ ثُمَّ يَصُومُهُ ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَى  
أُمِّ سَلَمَةَ فَهَاتَتْ مِثْلَ ذَلِكَ

الاولى (قوله) وقال الحسن لا بأس بالمضمضة والتبر للصائم (وصله عبد الرزاق بمعناه) ووقع بعضه في حديث  
مرفوع أخرجه مالك وأبو داود من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال رأيت النبي  
بالعرج يصب الماء على رأسه وهو صائم من العطش أو من الحر ومناسبتة للترجمة ظاهرة وسيأتي الكلام على ما يعلق  
بالمضمضة في الباب الذي بعده (قوله) وقال ابن مسعود إذا كان يوم صوم أحدكم فليصبح دهنًا مترجلاً (قال الزين  
ابن المنير مناسبتة للترجمة من جهة أن الأدهان من الليل يقتضي استحباب أثره في النهار وهو مما يربط الدماغ  
ويقوي النفس فهو ابلغ من الاستعانة ببرد الاغتسال لحظة من النهار ثم يذهب أثره (قلت) وله مناسبة أخرى  
وذلك أن المسامح من الاغتسال له سلك به ميسر استحباب التشف في الصيام كما ورد مثله في الحج والادهان  
والتبرجل في مخالفة التشف كما لاغتسال وقال ابن المنير الكبير أراد البخاري الرد على من كره الاغتسال للصائم  
لأنه إن كرهه خشية وصول الماء خلفه فاعلة باطلة بالمضمضة والسواك وبدوق القدر ونحو ذلك وإن كرهه للرافية  
فقد استحب السلف للصائم الترفه والتجمل بالتبرجل والادهان والكحل ونحو ذلك فذلك ساق هذه الآثار في  
هذه الترجمة (قوله) وقال أنس إن ابن أبا نعيم فيه وأنا صائم (الأبزن بفتح الهمة وسكون الموحدة وفتح الزاي  
بضم نون حجر متقور شبه الحوض وهي كلمة فارسية ولذلك لم يصرفه وانفتح فيه أي أدخل وهذا الأمر وصله  
قاسم بن ثابت في غريب الحديث له من طريق عيسى بن طهمان سمعت أنس بن مالك يقول إن ابن أبا نعيم إذا وجدت  
الحر تصحمت فيه وأنا صائم وكان الأبزن كان ملاماً فكان أنس إذا وجد الحر دخل فيه يتبرد بذلك (قوله) وقال  
ابن عمر يستاك أول النهار وآخره (وصله ابن أبي شيبة عنه بمعناه ولفظه كان ابن عمر يستاك إذا أراد أن يروح  
إلى الظهر وهو صائم ومناسبتة للترجمة قريية ومما تقدم في اثر ابن عباس في تطعم القدر ووقع في نسخة الصغاني بعد قوله  
وآخره ولا يلع ريقه (قوله) وقال ابن سيرين لا بأس بالسواك الرطب قبل له طعم والماء له طعم وأنت تضمض به (وصله  
ابن أبي شيبة عن طريق أبي حمزة المازني قال أنى ابن سيرين رجل فقال ما ترى في السواك للصائم قال لا بأس به قال إنه  
جريد وله طعم قال فذكر مثله (قوله) ولم ير أنس والحسن وإبراهيم بالكحل للصائم بأساً (أما نس فزوا الترمذي  
من طريق أبي مائة عن أنس مرفوعاً وضعفه وأما الحسن فوصله عبد الرزاق بإسناد صحيح عنه قال لا بأس بالكحل  
للصائم وأما إبراهيم فاختلف عنه فروى سعيد بن منصور عن جرير عن القعقاع بن يزيد سألت إبراهيم أيكحل



**بابُ الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا**، وَقَالَ عَطَاءٌ، إِنْ اسْتَنْتَرَفَ فَدَخَلَ الْمَاءُ فِي حَلْقِهِ لَا بَأْسَ إِنْ لَمْ يَمْلُوكْ وَقَالَ الْحَسَنُ إِنْ دَخَلَ حَلْقَهُ الذَّبَابُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَقَالَ الْحَسَنُ وَمُجَاهِدٌ إِنْ جَامَعَ نَاسِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ  
**حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا**

الصائم قال نعم قلت اجد طعم الصبر في حلتي قال ليس بشيء وروي أبو داود عن طريق يحيى بن عيسى عن الاعمش قال ما رأيت أحدا من أصحابنا يكره السكحل للصائم وكان إبراهيم يرخص أن يكسحل الصائم بالصبور وروى ابن أبي شبة عن حفص عن الاعمش عن إبراهيم قال لا بأس بالسكحل للصائم ما لم يجد طعمه ثم أورد المصنف حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يقتسل بعد العجر ويصوم وأورده أيضا من حديث أم سلمة وهو مطابق لما ترجمه وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل ما بين بحمد الله تعالى \* (قوله باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا) أي هل يجب عليه القضاء أولا وهي مسألة خلاف مشهورة فذهب الجمهور إلى عدم الوجوب وعن مالك يطل صومه ويجب عليه القضاء قل عياض هذا هو المشهور عنه وهو قول شيخه يبيع وجميع أصحاب مالك لكن فرقوا بين الفرض والنفل وقال الداودي لعل مالك لم يبلغه الحديث أو أوله على رفع الائم (قوله وقال عطاء ان استنثر فدخل الماء في حلقة لا بأس ان لم يملك) أي دفع الماء بأن غلبه فان ملك دفع الماء فلم يذمه حتى دخل حلقة فطر ووقع في رواية أبي ذر والنسفي لا بأس لم يملك باسقاطا وهي على هذا جملة مستأنفة كالتعليل لقوله لا بأس وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء انسان يستنثر فدخل الماء في حلقة قال لا بأس بذلك قال عبد الرزاق وقاله معمر عن قتادة وقال ابن أبي جريج ان انسانا قال لعطاء امض مض فيدخل الماء في حلتي قال لا بأس لم يملك وهذا يقوي رواية أبي ذر والنسفي (قوله وقال الحسن ان دخل الذباب في حلقة فلا شيء عليه) وصاه ابن أبي شبة من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس في الرجل يدخل في حلقة الذباب وهو صائم قال لا يقطر وعن وكيع عن الربيع عن الحسن قال لا يقطر ومناسبة هذين الاثرين للترجمة من جهة أن المغلوب بدخول الماء حلقة أو الذباب والاختيار في ذلك كالناسي قال ابن المنير في الحاشية ادخل المغلوب في ترجمة الناسي لاجتماعهما في ترك العمد وسلب الاختيار ونقل ابن المنير الاتفاق على ان من دخل في حلقة الذباب وهو صائم أن لا شيء عليه لكن نقل غيره عن أشهب انه قال أحب الى ان يقضى حكاك ابن التين وقال الزين ابن المنير دخول الذباب اقعده بالغلبة وعدم الاختيار من دخول الماء لان الذباب يدخل بنفسه بخلاف الاستنشاق والمضمضة فانما تنشأ عن تسببه وفرق إبراهيم بين من كان ذا كراهية صومه حال المضمضة فوجب عليه القضاء دون الناسي وعن الشعبي ان كان لصلاة فلا قضاء والا ففى (قوله وقال الحسن ومجاهد ان جامع ناسيا فلا شيء عليه) هذان الاثران وصلهما عبد الرزاق قال اخبرنا ابن جريج عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال لو وطئ رجل امرأته وهو صائم ناسيا في رمضان لم يكن عليه فيه شيء وعن الثوري عن رجل عن الحسن قال هو بمنزلة من أكل أو شرب ناسيا وظهر بأثر الحسن هذه المناسبة ذكر هذا الاثر للترجمة وروى أيضا عن ابن جريج انه سأل عطاء عن رجل أصاب امرأته ناسيا في رمضان قال لا ينسئ هذا كله عليه القضاء وتابع عطاء على ذلك الازواى والليت ومالك وأحمد وهو أحد الوجهين للشافعية وقرئ هؤلاء كلهم بين الاكل والجماع وعن أحمد في المشهور عنه تجب عليه الكفارة أيضا وحجتهم قصور حالة الجماع ناسيا عن حالة الاكل والحق به بعض الشافعية من اكل كثير التدور نسيان ذلك قال ابن دقيق العيد ذهب مالك الى إيجاب القضاء على من اكل أو شرب ناسيا وهو القياس فان الصوم قد فات تركه وهو من باب المأمورات والقاعدة ان النسيان لا يؤثر في المأمورات قال وعمدة من لم يوجب القضاء حديث أبي هريرة لانه امر بالانمام وسمى الذي يتبع صوما وظاهره حمله على الحقيقة الشرعية فيتمسك به حتى يدل دليل على ان المراد بالصوم هنا حقيقة اللغو بكونه يشير

هشام حدثنا ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال إذا نسي فأكل وشرب  
فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه

بهذا الى قول ابن القصار ان معنى قوله فليتم صومه أي الذي كان دخل فيه وليس فيه نفي القضاء قال وقوله فإنما أطعمه  
الله وسقاه مما يستدل به على صحة الصوم لاشعاره بأن الفعل الصادر منه مسلوب الإضافة اليه فلولا أن أفطر لاضيف  
الحكم اليه قال وتطيق الحكم بالأكل والشرب للغالب لأن نسيان الجماع نادر بالنسبة اليهما وذكر الغالب لا يقتضي  
مفهوما وقد اختلف فيه القائلون بأن أكل النسي لا يوجب قضاء واختلاف القائلون بالافساد هل يوجب مع القضاء  
الكفارة أو لا مع اتعاقبهم على أن أكل النسي لا يوجبها ومدار كل ذلك على قصور حالة الجماع ناسيا عن حالة الأكل ومن  
أرد الحاق الجماع بالمصوص عليه فإنما طريقه القياس والقياس مع وجود الفارق متعذرا لأن بين القائلين ان الوصف  
الفارق ملغى اه واجاب بعض الشافعية بأن عدم وجوب القضاء عن الجماع ما خوذ من عموم قوله في بعض طرق الحديث  
من أفطر في شهر رمضان لأن الفطر اعم من أن يكون بأكل أو شرب أو جماع وإنما خص الإكل والشرب بالذكر  
في الطريق الأخرى لكونهما اغلب وقوموا لعلم الاستثناء عنهما غالبا (قوله هشام) هو الدستوائي (قوله إذا نسي  
فأكل) في رواية مسلم من طريق اسمعيل عن هشام عن نسي وهو صائم فأكل والبصنف في التذمر من طريق عوف  
عن ابن سيرين من أكل ناسيا وهو صائم ولا يبي داود من طريق حبيب بن الشهيد وأيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة  
جاء رجل فقال يا رسول الله اني أكلت وشربت ناسيا وأنا صائم وهذا الرجل هو أبو هريرة راوي الحديث أخرجه  
الدارقطني باسناد ضعيف (قوله فليتم صومه) في رواية الترمذي من طريق قتادة عن ابن سيرين فلا يضر (قوله  
فإنما أطعمه الله وسقاه) في رواية الترمذي فإنما هو رزق رزقه الله وللدارقطني من طريق ابن علية عن هشام فإنما  
هو رزق ساقه الله تعالى اليه قال ابن العربي تمسك جميع فقهاء الامصار بظاهر هذا الحديث وتعلم مالكا الى المسئلة  
من طريقها فاشرف عليه لان الفطر ضد الصوم والامساك ركن الصوم فاشبهه ما لو نسي ركعة من الصلاة قال وقد روى  
الدارقطني فيه لا قضاء عليك فتأوله علما وأنا على أن معناه لا قضاء عليك الآن وهذا نصف وإنما أقول ليته صح  
فنتبعه بقول بالاعلى اصل مالكا في أن خبر الواحد اذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به فلما جاء الحديث الأول  
الموافق للقاعدة في رفع الائم عملنا به وأما الثاني فلا يوافقها فلم نعمل به وقال القرطبي احتج به من اسقط القضاء  
واجيب بأنه لم يعرض فيه للقضاء فيحتمل على سقوط المؤاخذه لان المطلوب صيام يوم لا خرم فيه لكن رواه الدارقطني  
فيه سقوط القضاء وهو نص لا يقبل الاحتمال لكن الشأن في صحته فان صحح واجب الأخذ به وسقط القضاء اه  
واجاب بعض المالكية بحمل الحديث على صوم التطوع كما حكاه ابن التين عن ابن شعبان وكذا قال ابن  
القصار واعتل بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان فيحمل على التطوع وقال الملب وغيره بذكر في الحديث اثبات  
القضاء فيحمل على سقوط الكفارة عنه واثبات عذره ورفع الائم عنه وبقاء نيته التي بيثا اه والجواب عن ذلك كله  
بما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني من طريق محمد بن عبد الله الانصاري محمد بن عمرو وعن أبي  
سلمة عن أبي هريرة لفظ من أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة فعين رمضان وصرح باسقاط  
القضاء قال الدارقطني شهد به محمد بن مرزوق عن الانصاري وتعقب ابن خزيمة أخرجه أيضا عن إبراهيم بن  
محمد الباهلي وبان الحاكم أخرجه من طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الانصاري فهو المنفرد به كما قال البيهقي وهو  
ثقة والمراد أنه انفراد بذكر اسقاط القضاء فقط لا جميعين رمضان فان النسائي أخرج الحديث من طريق علي بن  
بكار عن محمد بن عمرو ولفظه في الرجل يأكل في شهر رمضان ناسيا فقال الله أطعمه وسقاه وقد ورد اسقاط القضاء  
من وجه آخر عن أبي هريرة أخرجه الدارقطني من رواية محمد بن عيسى بن الطباع عن ابن علية عن هشام عن ابن

**باب** سَوَاكِ الرُّطْبِ وَالْيَاسِ لِلصَّائِمِ وَيَذْكُرُ عَنْ هَامِرِ بْنِ رَيْعَةَ قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ مَا لَا أَحْصِي أَوَاعِدُ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَوْلَا أَنِ اشْتَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمُ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ، وَيُرْوَى نَحْوُهُ عَنْ جَابِرٍ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَخْصُ الصَّائِمَ مِنْ غَيْرِهِ

سير بن رلقظه فانما هو رزق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه وقال بعد تخريج هذا اسنادا صحيحا وكلهم نقات (قلت) لكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن عليه وليس فيه هذه الزيادة وروى الدارقطني أيضا اسقاطا للقضاء من رواية ابن رافع وابن سعيد المقرئ والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة وأخرج أيضا من حديث أبي سعيد رفعه من أكل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه واستاده وأن كان ضعيفا لكنه صالح للتابعة فأقل درجات الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسنا فيصلح للاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ويحتضد أيضا بأنه قد أقي به جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم منهم كإثالة ابن المنذر وابن حزم وغيرها على ابن أبي طالب وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر ثم هو موافق لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم فالنسيان ليس من كسب القلب وموافق للقياس في إبطال الصلاة بعدم الأكل لا بنسيانه فكذلك الصيام وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ورده للحديث مع صحته بكونه خبر واحد خالف القاعدة ليس بمسلم لانه قاعدة مستقلة بالصيام فمن عارضه بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ولو فتح باب رد الاحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث الا القليل وفي الحديث لطف الله بعباده والتيسير عليهم ورفع المشقة والخرج عنهم وقد روى أحمد لهذا الحديث سببا فأخرج من طريق أم حكيم بنت دينار عن مولانا أم اسحق انها كانت عند النبي ﷺ فاني بقصعة من ثريد فاكلت معه ثم ذكرت أنها كانت صائمة فقال لها ذواليد بن الآن بعدما شبع فقال لها النبي ﷺ أتمى صومك فانما هو رزق ساقه الله اليك وفي هذا رد على من فرق بين قليل الأكل وكثيره ومن المستطرفات ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن انسانا جاءه الي ابن هريرة فقال أصبحت صائما فنسيت قطعتم قال لا بأس قال ثم دخلت على انسان فنسيت وطعتم وشربت قال لا بأس الله أطعمك وسقاك ثم قال دخلت على آخر فنسيت قطعتم فقال أبو هريرة أنت انسان لم تنه عن الصيام (قوله باب سواك الرطب والياس للصائم) كذا الأكثر وهو قولهم مسجد الجامع ووقع في رواية الكشميني باب السواك الرطب والياس وأشار بهذه الترجمة الى الرد على من كره للصائم الاستيلاء بالسواك الرطب كالأكية والشجي وقد تقدم قبل باب قياس ابن سير بن السواك الرطب على الماء الذي يمتضمض به ومنه تظهر النكتة في إيراد حديث عثمان في صفة الوضوء في هذا الباب فإن فيه أنه يمتضمض واستنشق وقال فيه من توضأ وضوئي هذا ولم يفرق بين صائم ومفطر ويتأيد ذلك بما ذكر في حديث أبي هريرة في الباب (قوله) ويذكر عن عامر بن ربيعة قال رأيت النبي ﷺ يستاك وهو صائم ما لا أحصي أواعد (وصله أحمد وأبو داود والترمذي من طريق عامر بن عبد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه وقال كنت لا أخرج حديث حاصم ثم نظرت فإذا شعبة والثوري قد رواه عنه وروى يحيى وعبد الرحمن عن الثوري عنه وروى مالك عنه خبرا في غير الموطأ (قلت) وضعه ابن معين والذهلي والبخاري وغير واحد ومناسبته للترجمة أشعاره بملازمة السواك ولم يخص رطبا من ياس وهذا على طريقة المصنف في أن المطلق يسلك به مسلك العموم وإن العام في الأشخاص عام في الأحوال وقد أشار الى ذلك بقوله في أو آخر الترجمة المذكورة ولم يخص صائما من غيره أي ولم يخص أيضا رطبا من ياس وبهذا التقرير تظهر مناسبة جميع ما أورده في هذا الباب للترجمة والجامع لذلك كله قوله في حديث أبي هريرة لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء فإنه يقتضي اباحتها في كل وقت وعلى كل حال قال ابن المنير في الحاشية أخذ البخاري شرعية السواك للصائم بالدليل الخاص ثم انتزع من الأدلة العامة التي تناولت أحوال

وَقَالَتْ عَائِشَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَطْهَرَةٌ لِلْقَمْرِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ ، وَقَالَ عَطَاءٌ وَقَتَادَةُ يَتَّبِعُ رِبْقَةَ حَدَّثَنَا  
عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ يَزِيدَ عَنْ خُرَّانَ قَالَ رَأَيْتُ  
عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثًا ثُمَّ تَمَضَّضَ وَاسْتَنْشَقَ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ  
يَدَهُ الْيُسْرَى إِلَى الْمَرْفِقِ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى إِلَى الْمَرْفِقِ ثَلَاثًا ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ  
الْيُسْرَى ثَلَاثًا ثُمَّ الْيُسْرَى ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ، ثُمَّ قَالَ مَنْ  
تَوَضَّأَ وَضُوءِي هَذَا ، ثُمَّ يَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ لَا يَجِدُثُ فِيهِمَا شَيْءٌ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ بِأَبْ  
قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرِهِ الْمَاءَ وَلَمْ يُخَيِّرْ بَيْنَ الصَّائِمِ وَغَيْرِهِ

متناول السواك وأحوال ما ستاك به ثم ائتم ذلك من أعم من السواك وهو المضمضة اذ هي أبلغ من السواك الرطب  
( قوله وقالت عائشة عن النبي ﷺ السواك مطهرة للقمر مرضاة للرب ) وصله احمد والنسائي وابن خزيمة وابن  
حبان من طريق عبد الرحمن بن عبد الله ابن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن ابيه عنها  
رواه عن عبد الرحمن هذا يزيد بن زريع والداراودي وسليمان بن بلال وغير واحد وخالقهم حماد بن سلمة  
فرواه عن عبد الرحمن بن أبي عتيق عن ابيه عن أبي بكر الصديق أخرجه ابو يعلى والسراج في مسندهما  
عن عبد الاعلى بن حماد عن حماد بن سلمة قال ابو يعلى في روايته قال عبد الاعلى هذا خطأ إنما هو عن  
عائشة ( قوله وقال عطاء وقتادة يتلغ ريقه ) كذا للأكثر وللمستمل ييلغ بغير مثناة وللحموي يتلغ بتقديم المثناة  
بعدها موحدة ثم مشددة فاما قول عطاء فوصله سعيد بن منصور وسيأتي في الباب الذي بعده ما أثر قتادة فوصله عبد  
ابن حميد في التفسير عن عبد الرزاق عن معمر عنه نحوه ومناسيته للترجمة من جهة أن أقصى ما يخشى من السواك الرطب  
أن يصل منه في القم شيء وذلك الشيء كما المضمضة فاذا قذفه من فيه لا يضره بعد ذلك أن يتلغ ريقه ( قوله وقال ابو  
هريرة عن النبي ﷺ لولا أن شق على أمي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء ) وصله النسائي من طريق بشر بن عمر  
عن مالك عن ابن شهاب عن حميد عن ابن هريرة بهذا اللفظ ووقع لنا بعلو في جزء الذهلي وأخرجه ابن خزيمة من طريق  
روح بن عباد عن مالك بلفظ لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء والحديث في الصحيحين بغير هذا اللفظ من غير هذا  
الوجه وقد أخرجه النسائي أيضا من طريق عبد الرحمن السراج عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ لولا أن شق على  
أمي لأمرضت عليهم السواك مع كل وضوء ( قوله وروى نحوه عن جابر وزيد بن خالد عن النبي ﷺ ) أما حديث  
جابر فوصله أبو نعيم في كتاب السواك من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عنه بلفظ مع كل صلاة سواك وعبد الله مختلف  
فيه ووصله ابن عدي من وجه آخر عن جابر بلفظ جعلت السواك عليهم عن أبي سامة ضعيف وأما حديث زيد بن خالد  
فوصله أصحاب السنن وأحمد من طريق محمد بن إسحق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عنه بلفظ عند كل صلاة وحكي  
الترمذي عن البخاري أنه سأله عن رواية محمد بن عمر وعن أبي سلمة عن أبي هريرة رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة  
عن زيد بن خالد فقال رواية محمد بن إبراهيم أصح قال الترمذي كلا الحديثين صحيح عندي ( قلت ) رجح البخاري طريق  
محمد بن إبراهيم لأمرين أحدهما أن فيه قصة وهي قول أبي سامة فكان زيد بن خالد يضع السواك منه موضع القلم من أذن  
الكتاب فكلما قام الي الصلاة استاك ثانياً أنه توبع فأخرج الامام احمد من طريق يحيى بن أبي كثير حدثنا أبو سلمة  
عن يزيد بن خالد فذكر نحوه ( تنبيه ) وقع في رواية غير أبي ذر في سياق هذه الآثار والاحاديث تقديم وتأخير  
والخطب فيه يسير ثم أورد المصنف في الباب حديث عثمان في صفة الوضوء وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الوضوء  
وفي أوائل الصلاة وذكر ما يتعلق بمناسيته للترجمة قبل \* ( قوله باب قول النبي ﷺ إذا تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرِهِ الْمَاءَ )

وقال الحسن لأبأس بالسعوط للصائم إن لم يصل إلى حلقه ويكتحل وقال عطاء إن مضمض ثم أفرغ ما في فيه من الماء لا يضره إن لم يزدرد ريقه وماذا بقي فيه ولا يعض العلك فإن أزدرد ريق العلك لا أقول إنه يقطر ولكن ينهي عنه فإن استنثر قد دخل الماء حلقه لأبأس لم يملك باب إذا جامع في رمضان ، ويذكر عن أبي هريرة رقة من أظفر يومين رمضان من غير عذر ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وإن صامه .

هذا الحديث بهذا اللفظ من الأصول التي لم يصلها البخاري وقد أخرجه مسلم من طريق همام عن أبي هريرة وروناه في مصنف عبد الرزاق في نسخة همام من طريق الطبراني عن اسحق عنه عن معمر عن همام ولفظه إذا توضأ أحدكم فليستشق الماء ثم ليستنثر وقول المصنف ولم يبرأ الصائم من غيره قاله فقها وهو كذلك في أصل الاستنشاق لكن ورد تمييز الصائم من غيره في المبالغة في ذلك كما رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق عاصم ابن لقيط ابن صبرة عن أبيه أن النبي ﷺ قال له بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائما وكان المصنف أشار بإيراد أثر الحسن عقبه إلى هذا التفصيل (قوله وقال الحسن لأبأس بالسعوط للصائم إن لم يصل الماء إلى حلقه) وصله ابن أبي شيبة نحوه وقال الكوفيون والاوزاعي واسحق يجب القضاء على من استعط وقال مالك والشافعي لا يجب إلا أن وصل الماء إلى حلقه وقوله ويكتحل هو من قول الحسن أيضا وقد تقدم ذكره قبل بابين (قوله وقال عطاء الخ) وصله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن ابن جريج قلت لعطاء الصائم بمضمض ثم يزدرد ريقه وهو صائم قال لا يضره وماذا بقي فيه وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج وقع في أصل البخاري وما بقي فيه قال ابن بطال ظاهره إباحة الازدرد لما بقي في الفم من ماء المضمضة وليس كذلك لأن عبد الرزاق رواه باللفظ وماذا بقي فيه وكان ذا سقطت من رواية البخاري انتهى وما على ظاهر ما أورده البخاري موصولة وعلى ما وقع من رواية ابن جريج استهائية وكأنه قال وأى شيء يبقى فيه بعد أن يمج الماء الأثر الماء فإذا بلغ ريقه لا يضره وقوله في الأصل لا يضره وقع في رواية المستمل لا يضره زيادة تحتمية والمعنى واحد (قوله ولا يعض العلك الخ) في رواية المستمل وبمضغ العلك والاول أولى فكذلك أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء يمنع الصائم العلك قال لا قلت أنه يمج ريق العلك ولا يزدرده ولا يعضه قال وقلت له أتسوك الصائم قال نعم قلت له يزدرد ريقه قال لا فقلت ففعل أضره قال لا ولكن ينهي عن ذلك وقد تقدم الخلاف في المضمضة في باب من أكل ناسيا قال ابن المنذر اجمعوا على أنه لا شيء على الصائم فيما يبتلع مما يجرى مع الريق مما بين أسنانه مما لا يقدر على إخراجة وكان أبو حنيفة يقول إذا كان بين أسنانه لحم فأكله متعمدا فلا قضاء عليه وخالفه الجمهور لأنه معدود من الأكل ورخص في مضغ العلك أكثر العلماء إن كان لا يحلب منه شيء فإن تحلب منه شيء فازدرده فالجمهور على أنه يقطر انتهى والملك بكسر الميملة وسكون اللام بعدها كاف كل ما يعضغ ويبيق في الفم كالمصطكي واللبان فإن كان يحلب منه شيء في الفم فيدخل الخوف فهو مفطور والأفوه مخفف ومعضش فيكره من هذه الحيثية \* (قوله باب إذا جامع في رمضان) أي عامدا مائلا وجهت عليه الكفارة (قوله ويذكر عن أبي هريرة رقه من أظفر يومين رمضان من غير عذر ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وإن صامه) وصله أصحاب السنن إلا بضعه وصححه ابن خزيمة من طريق سفيان الثوري وشعبة كلاهما عن حبيب بن أبي ثابت عن عمارة بن عمير عن أبي المطلوس عن أبيه عن أبي هريرة نحوه وفي رواية شعبة في غير رخصة رخصها الله تعالى له لم يقض عنه وإن صام الدهر كله قال الترمذي سألت محمدا يعني البخاري عن هذا الحديث فقال أبو المطلوس اسمه يزيد بن المطلوس لا يعرفه غير هذا الحديث وقال البخاري في التاريخ أيضا تفرد أبو المطلوس بهذا الحديث ولا أدري سمع أبوه من أبي هريرة أم لا (قلت) واختلف فيه على حبيب بن أبي ثابت اختلافا كثيرا فحصلت فيه ثلاث علل الاضطراب والجهل بحال أبي المطلوس والشك في سماع أبيه

وبه قال ابن مسعود ، وقال سعيد بن المسيب والشعبي وابن جبير وإبراهيم وقتادة ومجاهد بن  
يوسف مكانه

من أبي هريرة وهذه الثالثة تختص بطريقة البخاري في اشتراط اللقاء وذكر ابن حزم من طريق العلاء بن  
عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مثله موقوفا قال ابن بطال أشار بهذا الحديث الى ايجاب الكفارة على من أظفر بأكل أو  
شرب قياسا على الجماع والجماع بينهما انتهاك حرمة الشهر بما يفسد الصوم عمدا وقر ذلك الذين بن المنير بأنه ترجم بالجماع لانه  
الذي ورد فيه الحديث المسند وانما ذكر آثار الافطار ليفهم ان الافطار بالاكل والجماع بمعنى واحد انتهى والذي  
يظهر لي ان البخاري اشار بأثار التي ذكرها الي ان ايجاب القضاء يختلف فيه بين السلف وان الفطر بالجماع  
لا بد فيه من الكفارة وأشار بحديث أبي هريرة الى انه لا يصح لكونه لم يجزم به عنه وعلى تقدير صحته فظاهره  
يقوي قول من ذهب الى عدم القضاء في الفطر بالاكل بل يبي ذلك في ذمته زيادة في عقوبته لان مشروعية  
القضاء تقتضي رفع الائم لكن لا يلزم من عدم القضاء عدم الكفارة فيما ورد فيه الامر بها وهو الجماع والفرق  
بين الانتهاك بالجماع والاكل ظاهر فلا يصح القياس المذكور قال ابن المنير في الحاشية ما محصله ان معنى قوله في  
الحديث لم يقض عنه صيام الدهر أي لا سبيل الى استدراك كمال فضيلة الاداء بالقضاء أي في وصفه الخاص وان  
كان يقضى عنه في وصفه العام فلا يلزم من ذلك اهدار القضاء بالكلية انتهى ولا يخفى تكلفه وسياق اثر ابن  
مسعود الآتي برد هذا التأويل وقد سوى بينهما البخاري (قوله) به قال ابن مسعود (أي بما دل عليه حديث  
أبي هريرة وأثر ابن مسعود وصله البيهقي وروناه طائيا في جزئه هلال الحفار من طريق منصور عن واصل  
عن المغيرة بن عبد الله البشكري قال حدثت ان عبدا لله بن مسعود قال من أظفر يوما من رمضان من غير علة  
لم يجزه صيام الدهر حتى يلقي الله فان شاء غفر له وان شاء عذبه وصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة من وجه آخر عن  
واصل عن أنس بن مالك عن ابن مسعود وصله الطبراني والبيهقي ايضا من وجه آخر عن عرفة قال عبد الله  
ابن مسعود من أظفر يوما في رمضان متعمدا من غير علة ثم قضى طول الدهر لم يقبل منه وهذا الاستناد عن علي بن  
وذكر ابن حزم من طريق ابن المبارك استناد له فيه انقطاع ان ابا بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب فإيا وصاه به من  
صام شهر رمضان في غيره لم يقبل منه ولو صام الدهر اجمع (قوله) وقال سعيد بن المسيب والشعبي وسعيد بن جبير  
وابراهيم النخعي وقتادة ومجاهد يقضي يوما مكانه (أي ما سعيد بن المسيب فوصله مسدد وغيره عنه في قصة المجامع  
قال يقضي يوما مكانه ويستغفر الله ولم أر عنه التصريح بذلك في الفطر بالاكل بل روى ابن أبي شيبة من طريق  
عاصم قال كتب ابو قلابة الى سعيد بن المسيب يسأله عن رجل أظفر يوما في رمضان متعمدا قال يصوم شهرا  
قلت فيومين قال صيام شهر قال فعددت أياما قال صيام شهر قال ابن عبد البر كأنه ذهب الى وجوب التتابع في  
رمضان فاذا تحمله فطر يوم عمدا بطل التتابع وجب استئناف صيام شهر كن لزمه صوم شهر متتابع بنذر وغيره  
وقال غيره يحتمل انه اراد عن كل يوم شهر فقوله فيومين قال صيام شهر أي عن كل يوم والاول اظهر وروى  
البرار والدارقطني مقتضي هذا الاحتمال مرفوعا عن انس واستاده ضعيف وأما الشعبي فقال سعيد بن منصور  
حدثنا هشيم حدثنا اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي في رجل أظفر يوما في رمضان عمدا قال يصوم يوما مكانه  
ويستغفر الله عز وجل واماسعيد بن جبير فوصله ابن أبي شيبة من طريق يعلى بن حكيم عنه فذكر مثله وأما ابراهيم  
النخعي فقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم وقال ابن أبي شيبة حدثنا شريك كلاهما عن المغيرة عن ابراهيم فذكر مثله  
واما قتادة فذكره عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وقتادة في قصة المجامع في رمضان وامام حاد وهو ابن ابي سليمان

**حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ تَمَّعَ بِرَيْدِ بْنِ هَارُونَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ أَخْبَرَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ بْنِ خُوَيْلَرَ عَنْ عُبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ إِنَّ رَجُلًا آتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ إِنَّهُ أَحْبَبْتُ قَالَ مَا لَكَ قَالَ أَصَبْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِمَكْتَلٍ يُدْعَى الْغَرَقُ فَقَالَ آيْنُ الْغَرَقِ قَالَ أَنَا ، قَالَ تَصَدَّقْ بِهَذَا **بَابُ** إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهِ فَلْيَكْفُرْ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْإِيْمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فذكره عبد الزراق عن أبي حنيفة عنه (قوله حدثنا يحيى) هو ابن سعيد الانصاري وفي استاده هذا ربعة من التابعين في نسق كلهم من أهل المدينة يحيى وعبد الرحمن تابيان صغيران من طبقة واحدة وفوقهما قليلا محمد بن جعفر واما ابن عمه عبادة فمن اوساط التابعين (قوله ان رجلا) قيل هو سلمة بن صخر البياضي ولا يصح ذلك كما سيأتي (قوله انه احترق) سيأتي في حديث أبي هريرة انه عبر بقوله هلك وترواية الاحتراق تفسر رواية الهلاك وكأنه لما انمر تكب الائم يذب بالنار اطلق على نفسه انه احترق لذلك وقد اثبت النبي ﷺ له هذا الوصف فقال ابن المحرق إشارة الى انه لو أصر على ذلك لاستحق ذلك وفيه دلالة على انه كان عامدا كما سيأتي (قوله تصدق بهذا) هكذا وقع مختصرا وأورده مسلم وأبو داود من طريق عمرو بن الحرث عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه قال أصبت أهلي قال تصدق قال والله مالي شيء قال اجلس فجلس فاقبل رجل يسوق حمرا عليه طعام فقال ابن المحرق آتاه فقام الرجل فقال تصدق بهذا فقال اعلي غيضا فوالله ان الجبايع قال كوه وقد استدله به لما لك حيث جزم في كفارة الجماع في رمضان بالاطعام دون غيره من الصيام والعق ولا حجة فيه لان القصة واحدة وقد حفظها ابو هريرة وقصها على وجهها وأوردتها عائشة مختصرة أشار الى هذا الجواب الطحاوي والظاهر ان الاختصار من بعض الرواة فقد رواه عبد الرحمن بن الحرث عن محمد بن جعفر بن الزبير بهذا الاستاد مفسرا ولفظه كان النبي ﷺ جالسا في ظل فارع عني بالقاه والمهملة فجاء رجل من بني بياضة فقال احترق وقعت امرأتني في رمضان قال اعتق رقبة قال لا أجدها قال اطعم ستين مسكينا قال ليس عندي فذكر الحديث اخرجه ابو داود ولم يسق لفظه وساقه ابن خزيمة في صحيحه والبخاري في تاريخه ومن طريقه البيهقي ولم يقع في هذه الرواية ايضا ذكر صيام شهرين ومن حفظ حجة على من لم يحفظ تنبيهه اختلف الرواة عن مالك في ذلك فالشهور ما تقدم وعنه يكفر في الاكل بالتخير وفي الجماع بالاطعام فقط وعنه التخيير مطلقا وقيل يراعى زمان الحصب والجذب وقيل يعتبر حالة الكفر وقيل غير ذلك (قوله باب اذا جامع في رمضان) أي عامدا عالما (ولم يكن له شيء) يعنى ويطعم ولا يستطعم الصيام (تصدق عليه) أي بقدر ما يجزيه (فليكفر) أي به لانه صار واجدا وفيه إشارة الى ان الاعسار لا يسقط الكفارة عن الذمة (قوله اخرني حيد بن عبد الرحمن) أي ابن عوف هكذا توارده عليه أصحاب الزهري وقد جمعت منهم في جزء مفرد لطرق هذا الحديث أكثر من أربعين نسفا منهم ابن عيينة واليث ومعمر ومنصور عند الشيخين والا و زاعي وشعيب و ابراهيم بن سعد عند البخاري ومالك وابن جرير عند مسلم ويحيى بن سعيد وعراك بن مالك عند النسائي وعبد الجبار بن عمر عند أبي عوانة والجوزقي وعبد الرحمن بن مسافر عند الطحاوي وعقيل عند أبي خزيمة وابن أبي حفصة عند أحمد بن حنبل وحجاج بن ارطاة وصالح بن أبي الاخضر عند الدارقطني ومحمد بن اسحق عند البزار وسأذكر عند كل منهم من زيادة فائدة ان شاء الله تعالى وخالفهم هشام بن سعد فرواه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة اخرجه ابو داود وغيره قال البزار وابن خزيمة وابو عوانة اخطأ فيه هشام بن سعد (قلت) وقد تابعه عبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن





قَالَ مَالِكٌ قَالَ وَقَعْتُ عَلَى أَمْرِ أَبِي وَأَنَا صَائِمٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تَتَّقِيهَا قَالَ لَا قَالَ قَبْلَ  
تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ قَالَ لَا فَقَالَ

وأشار إلى هذه القصة وتوجيهه أن يجنبه مستفتيا يقتضى الندم والتوبة والتعزير إنما جعل للاستصلاح والاستصلاح مع الصلاح وأيضا فلوعقب المستفتي لكان سببا لترك الاستفتاء وهي مفسدة فاقضى ذلك أن لا يعاقب هكذا قرره الشيخ تقي الدين لكن وقع في شرح السنة للبخاري أن من جامع متعمدا في رمضان فسد صومه وعليه القضاء والكفارة ويعزر على سوء صنيعه وهو محمول على من لم يقع منه ما وقع من صاحب هذه القصة من النسيء والتوبة وبناء بعض المالكية على الخلاف في تعزير شاهد الزور (قوله قال مالك) يفتح اللام استفهام عن حاله وفي رواية عقيل ويحكم ماشئاك ولا بن أبي حفصة وما الذي أهلكك ولعمري وماذا في رواية الاوزاعي ويحكم ما صنعت أخرجه المصنف في الادب وترجم باب ما جاء في قول الرجل ويحك ثم قال عقبه تابع يونس عن الزهري عن أبيه في قوله ويحك وقال عبد الرحمن بن خالد عن الزهري ويحك (قلت) وسأذكر من وصلهما هناك إن شاء الله تعالى وقد تابع ابن خالد في قوله ويحك صالح بن أبي الأخضر وتابع الاوزاعي في قوله ويحك عقيل وابن اسحق وحجاج بن ارطاة فهو راجح وهو اللائق بالمقام فان روي كلمة رحمة وويل كلمة عذاب والمقام يقتضى الاول (قوله وقعت على امرأتى) وفي رواية ابن اسحق أصبحت اهلى وفي حديث عائشة وطئت امرأتى ووقع في رواية مالك وابن جريج وغيرها كإسائي يانه بعد قليل في الكلام على الترتيب والتخيير في أول الحديث ان رجلا فطر في رمضان فأمره النبي ﷺ الحديث واستدل به على إيجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقا بأي شيء كان وهو قول المالكية وقد تقدم نقل الخلاف فيه والجمهور حملوا قوله افطرها على القيد في الرواية الأخرى وهو قوله وقعت على أهلى وكأنه قال افطر بجماع وهو أولى من دعوى القرطبي وغيره تعدد القصة واحتج من أوجب الكفارة مطلقا بقياس الآكل على الجامع بجامع ما بينهما من انتهاك حرمة الصوم وإن من أكره على الآكل فسد صومه كإفساد صوم من أكره على الجماع بجامع ما بينهما وسياتى بيان الترجيح بين الروایتين في الكلام على الترتيب وقد وقع في حديث عائشة نظير ما وقع في حديث أبي هريرة فعمط الروايات فيها وطئت ونحو ذلك وفي رواية ساق مسلم استداها وساق أبو عوانة في مستخرجه عنها أنه قال افطرت في رمضان والقصة واحدة ومخرجها متحد فيحمل على أنه أراد افطرت في رمضان بجامع وقد وقع في مرسل ابن المسيب عند سعيد بن منصور أصبت امرأتى ظهرا في رمضان وتعين رمضان معمول بمفهومه وللفرق في وجوب كفارة الجامع في الصوم بين رمضان وغيره من الواجبات كالنذر وفي كلام أبي عوانة في صحيحه إشارة إلى وجوب ذلك على من وقع منه في رمضان نهارا سواء كان الصوم واجبا عليه أو غير واجب (قوله وأنا صائم) جملة حالية من قوله وقعت فيؤخذ منه أنه لا يشترط في إطلاق اسم المشتق بقاء المعنى المشتق منه حقيقة لاستحالة كونه صائما مجامعا في حالة واحدة فعلى هذا قوله وطئت أي شرعت في الوطء أو أراد جامعته بعد إذ أنا صائم ووقع في رواية عبد الجبار بن عمر وقعت على أهلى اليوم وذلك في رمضان (قوله هل تجد رقة تتقيها) وفي رواية منصور وأحمد ما نحو رقة وفي رواية ابن أبي حفصة استطيع أن تعتق رقة وفي رواية إبراهيم بن سعد والاوزاعي فقال اعتق رقة وزاد في رواية مجاهد عن أبي هريرة فقال بشما صنعت اعتق رقة (قوله قال لا) في رواية ابن مسافر فقال لا والله يارسول الله وفي رواية ابن اسحق ليس عندى وفي حديث ابن عمر فقال والذي بعثك بالحق ما ملكت رقة قط واستدل بإطلاق الرقة على جواز اخراج لرقة الكافرة كقول الحنفية وهو يبنى على أن السبب إذا اختلف واتحد الحكم هل يقيد المطلق أولا وهل تقيده بالقياس أولا والأقرب أنه بالقياس ويؤيده التقيد في مواضع أخرى (قوله قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا) وفي رواية إبراهيم بن سعد قال فسم شهرين متتابعين

فَهَلْ يَجِدُ لِطَعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا قَالَ لَا قَالَ

وفي حديث سعد قال لا قدر وفي رواية ابن اسحق وهل لقيت مالقيت الامن الصيام قال ابن دقيق العيد لا اشكال في الاتصال عن الصوم الى الاطعام لكن رواية ابن اسحق هذه اقتضت ان عدم استطاعته لشدة شبقه وعدم صبره عن الوقوع فتشا لشافعية نظر هل يكون ذلك عندنا أى شدة الشبق حتى بعد صاحبه غير مستطيع للصوم أو لا والصحيح عند اعتبار ذلك ويطحق به من مجرد قلة لاغنى به عنها فانه يسوغ له الانتقال الى الصوم مع وجودها لكونه في حكم غير الواجد واما ما رواه الدارقطني من طريق شريك عن ابراهيم بن عامر عن سعيد بن المسيب في هذه القصة مرسل ان قال في جواب قوله هل تستطيع ان تصوم انى لا دع الطعام ساعة فما أطبق ذلك ففي اسناده فقال وعلى تقدير صحته ظله اعتل بالامر من (قوله فهل نجد اطعام ستين مسكينا قال لا) زاد بن مسافر يارسول الله ووقع في رواية أبي سفيان فهل تستطيع اطعام وفي رواية ابراهيم بن سعد وعراك بن مالك فتطم ستين مسكينا قال لا وجد وفي رواية ابن أبي حفصة اقتسطع ان تطعم ستين مسكينا قال لا وذكر الحاجة وفي حديث ابن عمر قال والذي بعثك بالحق ما شيع أهلى قال ابن دقيق العيد اضاف الاطعام الذي هو مصدر اطعم الى ستين فلا يكون ذلك موجودا في حق من اطعم ستة مساكين عشرة أيام مثلا ومن أجاز ذلك فكأنه استنبط من النص معنى يعود عليه بالاطال والمشهور عن الحنفية الاجزاء حتى لو اطعم الجميع مسكينا واحدا في ستين يوما كفى والمراد بالاطعام الاعطاء لا اشتراط حقيقة الاطعام من وضع المطعم في القم بل يكفي الوضع بين يديه بلا خلاف وفي اطلاق الاطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الاطعام من غير اشتراط منة وبخلاف زكاة الفرض فان فيها النص على الاتية وصدة الفطر فان فيها النص على الاداء وفي ذكر الاطعام ما يدل على وجود طاعمين فيخرج الطفل الذي لم يطعم كقول الحنفية ونظر الشافعي الى النوع فقال يسلم لوليه وذكر الستين ليفهم أنه لا يجب ما زاد عليها ومن لم يقل بالمفهوم تمسك بالاجماع على ذلك وذكر في حكمة هذه الخصال من المناسبة ان من انتهك حرمة الصوم بالجماع فقد اهلك نفسه بالمعصية فناسب ان يحق رقبة فيفدي نفسه وقد صح ان من أعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها عضوانه من النار واما الصيام فناسبته ظاهرة لانه كالقاصة بجنس الجنابة وأما كونه شهرين فلا نعلم لامر بمصاهرة النفس في حفظ كل يوم من شهر رمضان على الولا فلما افسد منه يوما كان كمن افسد الشهر كله من حيث انه عبادة واحدة بالنوع فكلف بشهرين مضاعفة على سبيل المبالاة لنقيض قصده واما الاطعام فناسبته ظاهرة لانه مقابلة كل يوم بطعام مسكين ثم ان هذه الخصال جامعة لانتهاها على حق الله وهو الصوم وحق الاحرار بالاطعام وحق الارقاء بالاعتاق وحق الجاني بواب الامتثال وفيه دليل على ايجاب الكفارة بالجماع خلافا لمن شذ فقال لا يجب مستندا الى انه لو كان واجبا لما سقط بالاعسار وتجب بمنع الاسقاط كما سيأتي البحث فيه وقد تقدم في آخر باب الصائم يصبح حنبا هل الخلاف في ايجاب الكفارة بالقبلة والنظر والمباشرة والاناظ واختلفوا أيضا هل يلحق الوطء في الدبر بالوطء في القبل وهل يشترط في ايجاب الكفارة كل وطء في أى فرج كان وفيه دليل على جريان الخصال الثلاث المذكورة في الكفارة ووقع في المدونة ولا يعرف مالك غير الاطعام ولا يأخذ بعنق ولا صيام قال ابن دقيق العيد وهي معضلة لا يهتدى الى توجيها مع مصادمة الحديث الثابت غير ان بعض المحققين من أصحابه حمل هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب في تقديم الطعام على غيره من الخصال ووجبوا ترجيح الطعام على غيره بأن الله ذكره في القرآن رخصة لا فادر ثم نسخ هذا الحكم ولا يلزم منه نسخ الفضيلة في ترجيح الاطعام أيضا لا اختيار الله في حق المقطر بالعرفوكذا أخر بأنه في حق من أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر ولمناسبة ايجاب الاطعام لجبر فوات الصيام الذي هو اسالك عن الطعام ولشمول فقهه للمساكين وكل هذه الوجوه لا تقاوم ماورد في الحديث من تقديم العتق على الصيام ثم الاطعام سواء قلنا الكفارة على الترتيب أو التخيير فان هذه البداءة ان لم تقتض وجوب الترتيب فلا

أقل من ان تقتضى استجابه واحتجوا أيضا بأن حديث عائشة لم يقع فيه سوى الاطعام وقد هدم الجواب عن ذلك قبل وأنه ورد فيه من وجه آخر ذكر العتق أيضا ومن المالكية من وافق على هذا الاستحباب ومنهم من قال ان الكفارة تختلف باختلاف الاوقات ففي وقت الشدة يكون بالاطعام وفي غيرها يكون بالعتق أو الصوم وتقوله عن محقق المتأخرين ومنهم من قال الانظار بالجائع يكفر بالخصال الثلاث وبغيره لا يكفر بالاطعام وهو قول أبي مصعب وقال ابن جرير الطبري هو غير بين العتق والصوم ولا يطعم الا عند العجز عنهما وفي الحديث أنه لا مدخل لغیر هذه الخصال الثلاث في الكفارة وجاء عن بعض المتقدمين اهداء البدنة عند تعذر الرقة وربما أبدى بعضهم بالحاق افساد الصيام بافساد الحج وورد ذكر البدنة في مرسل سعيد بن المسيب عندما كان في الموطن عطاء الخراساني عنه وهو مع ارساله قد رده سعيد بن المسيب وكذب من نقله عنه كبار وى سعيد بن منصور عن ابن علية عن خالد الخذاء عن القاسم بن عاصم قلت لسعيد بن المسيب ما حديث حدثناه عطاء الخراساني عنك في الذي وقع على امرأته في رمضان أنه يعتق رقة أو يهدى بدنة فقال كذب فدكر الحديث وهكذا رواه الليث عن عمرو بن الحارث عن أيوب عن القاسم ابن عاصم وتابعه همام عن قتادة عن سعيد بن كزبان عبد البر ان عطاء لم ينفرد بذلك فقد ورد من طريق مجاهد عن أبي هريرة موصولاً ثم ساقه باسناده لكنهم من رواية ليث بن أبي سلم عن مجاهد وليث ضعيف وقد اضطرب في روايته سنداً ومتناً فلا حاجة فيه وفي الحديث أيضاً ان الكفارة بالخصال الثلاث على الترتيب المذكور قال ابن العربي لان النبي ﷺ نقله من أمر بعد عدمه لامر آخر وليس هذا شأن التخيير ونازع عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن ذلك فقال ان مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير وقرره ابن المنير في الحاشية بأن شخصاً لو حنث فاستفتي فقال له المتي اعتق رقة فقال لا أجد فقال صم ثلاثة أيام الى آخره لم يكن مخالفاً لحقيقة التخيير بل يجعل على ان ارشاده الى العتق لكونه اقرب لتنجز الكفارة وقال الليثي ترتيب الترتيب الثاني بالناء على فقد الاول ثم الثالث بالناء على فقد الثاني يدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فيزيل منزلة الشرط للحكم وسلك الجمهور في ذلك مسلك الترجيح بان الذي روى الترتيب عن الزهري أكثر ثم روى التخيير وتعبه ابن التين بأن الترتيب ابن عيينة ومعمرو والاوزاعي والذين روى التخيير مالك وابن جرير وفليح بن سليمان وعمرو ابن عثمان الخزازي وهو كما قال في الثاني دون الاول فالذين روى الترتيب في البخاري الذي نحن في شرحه أيضاً ابراهيم ابن سعد واليحيى بن سعد وشعيب بن أبي حمزة ومنصور ورواية هذين في هذا الباب الذي نشرحه وفي الذي يليه فكيف غفل ابن التين عن ذلك وهو ينظر فيه بل روى الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفساً أو يزيد ورجح الترتيب أيضاً بان رويه حيي لفظ القصة على وجهها فعمد يادة علم من صورة الواقعة وراوي التخيير حيي لفظ راوي الحديث فدل على أنه من تصرف بعض الرواة أما قصد الاختصار أو لغیر ذلك ويزجج الترتيب أيضاً بأنه احوط لان الاخذ به مجزئ، سواء قلنا بالتخيير أو لا بخلاف العكس وجمع بعضهم بين الروايتين كالمهل والقرطبي المجل على التعدد وهو بعيد لان القصة واحدة والمخرج متحد والاصل عدم التعدد وبعضهم حمل الترتيب على الاولوية والتخيير على الجواز وعكسه بعضهم فقال أوفى الرواية الاخرى ليست للتخيير وانما هي للتفسير والتقدير أمر رجلان يعتق رقة أو يصوم أو يعجز عن العتق أو يطعم أن عجز عنهما وذكر الطحاوي ان سبب اتيان بعض الرواة بالتخيير ان الزهري راوى الحديث قال في آخر حديثه فصارت الكفارة الى عتق رقة أو صيام شهرين أو الاطعام قال فرواه بعضهم مختصراً مقتصر على ما ذكر الزهري انه آل اليه الامر قال وقد قص عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري القصة على وجهها ثم ساقه من طريقه مثل حديث الباب الي قوله أطعمه اهلك قال فصارت الكفارة الى عتق رقة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً (قلت) وكذلك رواه الدارقطني في العلل من طريق صالح بن أبي

فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَبَيْنَمَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ آتَى النَّبِيَّ ﷺ يَرْقِي فِيهَا تَمْرٌ وَالْعَرَقُ الْمِكْتَلُ قَالَ ابْنُ السَّائِلِ قَالَ أَنَا قَالَ.

الاخضر عن الزهري وقال في آخره فصارت سنة عتق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ستين مسكينا (قوله فكث عند النبي ﷺ) كذا هتابلهم والكاف المفتوحة يجوز ضمها والتاء المثناة وفي رواية أبي نعيم في المستخرج من وجهين عن أبي الجان فسكت بالهمزة والكاف المفتوحة والمثناة وكذا في رواية ابن مسافر وابن أبي الاخضر وفي رواية ابن عيينة قال له النبي ﷺ اجلس فجلس (قوله فيتنا نحن على ذلك) في رواية ابن عيينة فيينا هوجالس كذلك قال بعضهم يحتمل ان يكون سبب أمره له بالجلوس انتظار ما يوحى اليه في حقه ويحتمل انه كان عرف انه سيؤتي بشيء بعينه به ويحتمل ان يكون اسقط عنه الكفارة بالعجز وهذا الثالث ليس بقوى لانها لو سقطت ما عادت عليه حيث أمره بها بعد اعطائه آياه المكتل (قوله أني النبي ﷺ) كذا لاكثر بضم أوله على البناء للجهول وهو جواب بينا في هذه الرواية وأما رواية ابن عيينة المشار اليها فقال فيها اذا نال فينا فيينا هوجالس وقد تقدم تقرير ذلك والآتي المذكور لم يسم لكن وقع في رواية معمر كما سيأتي في الكفارات فجاء رجل من الانصار وعند الدار قطني من طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب مرسل فأتى رجل من ثقف فان لم يحمل على أنه كان حليفا للانصار او اطلاق الانصار بالمعنى الاعم والافرواية الصحيح اصح ووقع في رواية ابن اسحق فجاء رجل بصدقته يحملها وفي مرسل الحسن عند سعيد بن منصور بتمر من تمر الصدقة (قوله بعرق) يفتح المهملة والراء بعدها قاف قال ابن التين كذا لاكثر الرواة وفي رواية أبي الحسن يعني القاسي باسكان الراء قال عياض والصواب الفتح وقال ابن التين انكر بعضهم الاسكان لان الذي بالاسكان هو العظم الذي عليه اللحم (قلت) ان كان الانكار من جهة الاشتراك مع العظم فليترك الفتح لانه يشترك مع الماء الذي يتحلب من الجسد نعمراجع من حيث الرواية الفتح ومن حيث اللغة أيضا الآن الاسكان ليس بمنكر بل أنه بفتح بعض أهل اللغة كالقراز (قوله والعرق المكتل) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح المثناة بعدها لام زاد ابن عيينة عند الاسماعيلي وابن خزيمة المكتل الضخم قال الاخفش سمي المكتل عرقا لانه يضفر عرقا فلعرق جمعة عرقا كلعق وعلاقة والعرق الضفيرة من الخوص وقوله والعرق المكتل تفسير من أحذروا له وظاهر هذه الرواية أنه الصحابي لكن في رواية ابن عيينة ما يشعر بأنه الزهري وفي رواية منصور في الباب الذي يلي هذا فأتى بعرق فيه تمر وهو الزبيل وفي رواية ابن أبي حفصة فأتى بزبيل وهو المكتل والزبيل بفتح الزاي وتخفيف الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم لام بوزن رغيف وهو المكتل قال ابن دريد يسمى زبيل الحبل الزبيل فيه وفيه لغة أخرى زنبيل بكسر الزاي أوله وزيادة فون ساكنة وقد تذهب النون فتشدد الباء مع بقاء وزنه وجمعه على اللغات الثلاث زبائل ووقع في بعض طرق عائشة عند مسلم غباهه عرقان والمشهور في غيرها عرق ورجحه البيهقي وجمع غيره بينهما بعدد الواقعة وهو جمع لارتضاء لاتحاد خرج الحديث والاصل عدم التعدد والذي يظهر أن التمر كان قدر عرق لكنه كان في عرقين في حال التحميل على الدابة ليكون أسهل في المحل فحتمل أن الآتي لما وصل أفرغ أحدهما في الآخر فن قال عرقان اراد ابتداء الحال ومن قال عرق أراد ما آل اليه وللقاء أعلم (قوله ابن السائل) زاد ابن مسافر أنما اطلق عليه ذلك لان كلامه متضمن للسؤال فان مراده هل سكت فما يجيبني وما يخلصني مثلا وفي حديث عائشة ابن المحرق أنما وقد تقدم توجيهه ولم يبين في هذه الرواية مقدار في المكتل من التمر بل ولا في شيء من طرق الصحيحين في حديث ابن هريبة ووقع في رواية ابن أبي حفصة فيه خمسة عشر صاعا وفي رواية مؤمل عن سفيان فيه خمسة عشر ونحو ذلك وفي رواية مهران بن أبي هرير عن الثوري عن ابن خزيمة فيه خمسة عشر وعشرون وكذا هو عند مالك وعبد الرزاق في مرسل

سعيد بن المسيب وفي مرسله عند الدارقطني الجزم بعشرين صاعا ووقع حديث عائشة عند ابن خزيمة فإني بعرق فيه عشرون صاعا قال البيهقي قوله عشر ونصا بلاغ بلغ محمد بن جعفر يعني بعض رواته وقد بين ذلك محمد بن اسحق عند فذ كر الحديث وقال في آخره قال محمد بن جعفر لحدثت بهذا أنه كان عشرين صاعا من تمر (قلت) ووقع في مرسل عطاء بن أبي رباح وغيره عند مسدد فأمره ببعضه وهذا يجمع الروايات فمن قال أنه كان عشرين أراد أصل ما كان فيه ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به الكفارة ويبين ذلك حديث علي عند الدارقطني تطعم ستين مسكينا لكل مسكين مد وفيه فأتى بخمسة عشر صاعا فقال اطعمه ستين مسكينا وكذا في رواية حجاج عن الزهري عند الدارقطني في حديث أبي هريرة وفيه رد على الكوفيين في قولهم أن واجبه من القمح ثلاثون صاعا ومن غيره ستون صاعا ولقول عطاء أن أفطر بالاكل أطعم عشرين صاعا وعلى أشبه في قوله لو غدا هم أو عشاءم كفى تصدق الاطعام ولقول الحسن يطعم أربعين مسكينا عشرين صاعا أو بالاجماع أطعم خمسة عشر وفيه رد على الجوهرى حيث قال في الصحاح المكمل يشبه الزيل يسع خمسة عشر صاعا لأنه لا حصر في ذلك وروي عن مالك أنه قال يسع خمسة عشر أو عشرين ولعله قال ذلك في هذه القصة الخاصة فيوافق رواية مهران والاقاظا هو أنه لا حصر في ذلك والله أعلم وأما مواقع في رواية عطاء ومجاهد عن أبي هريرة عند الطبراني في الاوسط أنه أتى بمكمل فيه عشرون صاعا فقال تصدق بهذا وقال قبل ذلك تصدق بعشرين صاعا أو تسع عشرة أو بأحدى وعشرين فلا حاجة فيه لمسا فيه من الشك ولأنه من رواية ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وقد اضطرب فيه وفي الاسناد اليه مع ذلك من لا يحتاج به ووقع بعض طرق حديث عائشة عند مسلم فجاءه عرقان فيها طعام ووجهان كان محمولا ما تقدم قريبا والله أعلم (قوله خذ هذا فتصدق به) كذا لا أكثر ومنهم من ذكره بمعناه وزاد ابن اسحق فتصدق به عن نفسك ويؤيده رواية منصور في الباب الذي يليه بلقطر أطعم هذا عنك ونحوه في مرسل سعيد بن المسيب من رواية داود بن أبي هند عنه عند الدارقطني وعنده من طريق ليث عن مجاهد عن أبي هريرة نحن تصدق به عنك واستدل أفواذه بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة وكذا قوله في المراجعة هل تستطيع وهل تجدد وغير ذلك وهو الأصح من قول الشافعية وبه قال الاوزاعي وقال الجمهور وابو ثور وابن المنذر تجب الكفارة على المرأة أيضا على اختلاف وتفاصيل لهم في الحرية والامة والمطاوعة والمكروه وهل هي عليها وعلى الرجل عنها واستدل الشافعية بسكونه عليه الصلاة والسلام عن أعلام المرأة بوجوب الكفارة مع الحاجة واجيب بمنع وجود الحاجة إذ ذاك لأنها لم تعترف ولم تسأل واعتراف الزوج عليها لا يوجب عليها حكما ما لم تعترف بأنها قضية حال فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لاحتمال أن تكون المرأة لم تكن صائمة لعذر من الاغذار ثم ان بيان الحكم للرجل بيان في حقها لا اشتراكهما في تحريم الفطر وانتهاك حرمة الصوم قائم بأمره بالنسب والتخصيص على الحكم في حق بعض المكلفين كاف عن ذكره في حق الباقيين ويحتمل أن يكون سبب السكوت عن حكم المرأة ما عرفت من كلام زوجها بأنها لا قدرة لها على شيء وقال القرطبي اختلقوا في الكفارة هل هي على الرجل وحده على نفسه فقط أو عليه وعليها أو عليه كفارتان عنه وعليها أو عليه عن نفسه وعليها عنها وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ساكت عن المرأة فيؤخذ بحكمها من دليل آخر مع احتمال أن يكون سبب السكوت أنها كانت غير صائمة واستدل بعضهم بقوله في بعض طرق هذا الحديث هلكت واهلكت وهي زيادة فيها مقال فقال ابن الجوزي في قوله واهلكت تنبيه على أنه أكرها ولولا ذلك لم يكن مملكا لها (قلت) ولا يلزم من ذلك تعدد الكفارة بل لا يلزم من قوله واهلكت إيجاب الكفارة عليها بل يحتمل أن يريد بقوله هلكت أمت واهلكت أى كنت سببا في تأنيب من طاعتني فواقعتها إذ لا ريب في حصول الاتم على المطاوعة

هَكَالِ الرَّجُلِ أَهْلُ أَفْقَرٍ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَوَاللَّهِ مَا يَنْ لَأَبْكِيَهَا يُرِيدُ الْحَرَّتَيْنِ أَهْلُ بَيْتِ أَفْقَرٍ مِنِّي أَهْلُ بَيْتِي  
فَضَحَكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ

ولا يلزم من ذلك اثبات الكفارة ولا فيها أو المعنى هلكت أي حيث وقعت في شيء لا أقدر على كفارته وأهلك  
أي هُنيئ على الذي جر على الأثم وهذا كله بعد ثبوت الزيادة المذكورة وقد ذكر البيهقي أن للحاكم في بطلانها  
علامة أجزاء ومحصل القول فيها أنها وردت من طريق الأوزاعي ومن طريق أبي عيينة أما الأوزاعي فتفرد بها عبد  
ابن المسيب عن عبد السلام بن عبد الحميد عن عمر بن عبد الواحد والوليد بن مسلم وعن محمد بن عقبة عن علقمة عن أبيه  
عنهم عن الأوزاعي قال البيهقي رواه جميع أصحاب الأوزاعي بدونها وكذلك جميع الرواة عن الوليد وعقبة وعمر  
وعبد بن المسيب كان حافظا مكثرا إلا أنه كان في آخر أمره عوى فلعل هذه اللفظة ادخلت عليه وقد رواه أبو علي  
القيس يورى عنه بطونها ويدل على بطلانها ما رواه العباس بن الوليد عن أبيه قال سئل الأوزاعي عن رجل جامع امرأته  
في رمضان قال عليهما كفارة واحدة إلا الصيام قيل له فإن استكرهها قال عليه الصيام وحده وأما ابن عيينة فتفرد بها  
أبو ثور عن معلى بن منصور عنه قال الخطابي المعلى ليس بذلك الحافظ وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يعرف أحد اطعن  
في المعلى وغفل عن قول الامام أحمد أنه كان خطيء كل يوم في حديثين أو ثلاثة فلعله حدث من حفظه هذا فوهم وقد  
قال الحاكم وقت على كتاب الصيام للمعلى بخط موثق به وليست هذه اللفظة فيه وزعم ابن الجوزي أن الدارقطني  
أخرجه من طريق عقيل أيضا وهو غلط منه فإن الدارقطني لم يخرج طريق عقيل في السنن وقد ساقه في العلل  
بالاستاد الذي ذكره عنه ابن الجوزي بدونها (تنبيه) القائل بوجوب كفارة واحدة على الزوج عنه وعن موطنه  
يقول يحتمر حالهما فإن كانا من أهل التمتع اجزأت رقية وإن كانا من أهل الإطعام اطعم ماسبق وإن كان من أهل الصيام  
صاموا جميعا فإن اختلف حالهما ففيه تفرع محله كتب الفروع (قوله فقال الرجل على أفقر مني) أي اتصدق  
به على شخص أفقر مني وهذا يشعر بأنه فهم الإذن له في التصديق على من يتصف بالفقر وقد بين ابن عمر في  
حديثه ذلك فزاد فيه إلى من ادفعه قال إلى أفقر من تعلم أخرجه البراز والطبراني في الأوسط  
وفي رواية إبراهيم بن سعد على أفقر من أهلي ولابن مسافر أعلى أهل بيت أفقر مني وللاوزاعي  
على غير أهلي والمنصور على أحوج منا ولابن أسحق وهل الصدقة إلا على (قوله فوالله ما بين لا بشيء) تنبيه  
لأنه قد قسم شرحها في أواخر كتاب الحج والضمير للمدينة وقوله يريد الحرتين من كلام بعض رواة زاد  
في رواية ابن عيينة ومعدر والذي يثبتك الحق وقع في حديث ابن عمر المذكور ما بين حرتيها وفي رواية الأوزاعي  
الآتية في الأدب والذي قسى يده ما بين طنبي المدينة تنبيه طنب وهو يضم الطاء المهملة بعدها نون والطنب أحد  
أطباء الحمية قاستطاعه الطرف (قوله أهل بيت أفقر من أهل بيتي) زاد يونس من ومن أهل بيتي وفي رواية إبراهيم  
ابن سعد أفقر منا بالنصب على أنها خبر النافية ويجوز الرفع على لغة تميم وفي رواية عقيل ما أحدا حق به من أهلي  
ما أحدا حوج اليماني وفي أحق وأحوج ما أفقر وفي مرسل سعيد من رواية داود عنه والله ما لعلياني من طعام  
وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة ما لنا عشاء ليلة (قوله فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه) في رواية ابن  
أسحق حتى بدت نواجذه ولابن قرة في السنن عن ابن جريج حتى بدت أنيابه ولعلها تصحيف من أنيابه فإن الثنايتين  
بالهمس غالبا وظاهر السياق إرادة الزيادة على التسميم ويجعل ما ورد في صفته ﷺ أن ضحكه كان تبسما على غالب  
أحواله وقيل كان لا يضحك إلا في أمر يعلق بالآخرة فإن كان في أمر الدنيا لمزد على التسميم قيل وهذه القضية تعكر  
عليه وليس كذلك فقد قيل إن سبب ضحكه ﷺ كان من تباين حال الرجل حيث جاء خائفا على نفسه راغبا في  
فلانها مهما أمكنه فلما وجد الرخصة طمع في أن يأكل ما عطيه من الكفارة وقيل ضحك من حال الرجل في مقاطع

كلامه وحسن تانيه وتلطفه في الخطاب وحسن نوسلة في توصله الي مقصوده ( قوله ثم قال أطعمه أهلك ) تايه معمر وابن أبي حفصة وفي رواية لابن عيينة في الكفارات أطعمه عيالك ولا براهيم بن سعد فانهم اذا وقدم على ذلك ذكر الضحك ولا بن قرة عن ابن جريج ثم قال كله ونحوه ايحي بن سعيد وعراك وجمع بينهما ابن أسحق ولفظه خذها وكلها وانفقها على عيالك ونحوه في رواية عبد الجبار وحجاج وهشام بن سعد كلهم عن الزهري ولا بن خزيمه في حديث عائشة عده عليك وعلى أهلك وقال ابن دقيق العيد تباينت في هذه القصة المذاهب فقيل انه دل على سقوط الكفارة بالاعسار المقارن لوجوبها لان الكفارة لا تصرف الى النفس ولا الى العيال ولم يبين النبي ﷺ استقرارها في ذمته الي حين يساره وهو أحد قولي الشافعية وجزم به عيسى بن دينار من المالكية وقال الاوزاعي يستغفر الله ولا يعود ويتأبد ذلك بصدقة الفطر حيث تسقط بالاعسار المقارن لسبب وجوبها وهو هلال الفطر لكن الفرق بينهما ان صدقة الفطر لها امد تنبئ اليه وكفارة الجماع لا امد لها فستغرق في الذمة وليس في الخير ما يدل على اسقاطها بل فيه ما يدل على استمرارها على العاجز وقال الجمهور لا تسقط الكفارة بالاعسار والذي اذنله في التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة ثم اختلفوا فقال الزهري هو خاص بهذا الرجل والي هذا امام الحنفين ورد بان الاصل عدم الخصوصية وقال بعضهم هو منسوخ ولم يبين قائله ناسخه وقيل المراد بالاهل الذين امر بصرفها اليهم من لا تلزمه نفقته من أقاربهم وهو قول بعض الشافعية وضعف بالرواية الاخرى التي فيها عيالك وبالرواية المصرحة بالاذن له في الاكل من ذلك وقيل لما كان عاجزا عن نفقة أهله جازله أن يصرف الكفارة لهم وهذا هو ظاهر الحديث وهو الذي حمل أصحاب الاقوال الماضية على ما قالوه لان المرء لا يأكل من كفارة نفسه قال الشيخ تقي الدين واقوى من ذلك أن يجعل الاعطاء على جهة الكفارة بل على جهة التصديق عليه وعلى أهله بتلك الصدقة لما ظهر من حاجتهم وأما الكفارة فلم تسقط بذلك ولكن ليس استقرارها في ذمته مأخوذا من هذا الحديث وأما ما اعتلوا به من تأخير البيان فلا دلالة فيه لان العلم بالوجوب قد تقدم ولم رد في الحديث ما يدل على الاسقاط لانه لما أخبره بعجزه ثم أمره باخراج العرق دل على ان لا يسقط عن العاجز ولعله اخرج البيان الى وقت الحاجة وهو القدرة او قد ورد ما يدل على اسقاط الكفارة او على اجزاؤها عنه بانفاقها ايها على عياله وهو قوله في حديث على وكله أنت وعيالك فقد كفر الله عنك ولكنه حديث ضعيف لا يصح بما انفرد به والحق انه لما قال له ﷺ خذ هذا فتصدق به لم يقبضه بل اعتذر بانه احوج اليه من غيره فاذن له حينئذ في أكله فلو كان قبضه لملكه ملكا مشروطا بصفة وهو اخراجه عنه في كفارته فينبغي على الخلاف المشهور في التملك ليقيد بشرط لكنه لما لم يقبضه لم يملكه فلما اذن له ﷺ في اطعامه لاهله وأكله منه كان تملكها مطلقا بالنسبة اليه والى أهله واخذهم اياه بصفة الفقر والمشرقة وقد تقدم انه كان من مال الصدقة وتصرف النبي ﷺ فيه تصرف الامام في اخراج مال الصدقة واحتمل انه كان تملكها بالشرط الاول ومن ثم نشأ الاشكال والاول اظهر فلا يكون فيه اسقاط ولا اكل المرء من كفارة نفسه ولا انفاقه على من تلزمه نفقتهم من كفارة نفسه وأما ترجمة البخاري الباب الذي يليه باب الجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة اذا كانوا احوج فليس فيه تصريح بما تضمنته حكم الترجمة وانما أشار الى الاحتمالين المذكورين بآتيان بصيغة الاستفهام والله أعلم واستدل به على جواز اعطاء الصدقة جميعها في صنف واحد وفيه نظر لانه يتعين ان ذلك القدر هو جميع ما يجب على ذلك الرجل الذي احضر المنعرو على سقوط قضاء اليوم الذي افسده لجامع اكتفاء بالكفارة ان لم يقع التصريح في الصحيحين بقضائه وهو محكي في مذهب الشافعي وعن الاوزاعي يقضى ان كفر بخير الصوم وهو وجهه للشافعية أيضا قال ابن العربي اسقاط القضاء لا يشبه منصب الشافعي اذلا كلام في القضاء لكونه افسد العبادة وأما الكفارة فانما هي لاقتوف من الانم قال وأما كلام الاوزاعي فليس بشيء ( نلت ) وقد ورد الامر بالقضاء في هذا الحديث في رواية أبي أويس وعبد

**باب الجامع** في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا محاييج **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** جرير عن منصور عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إن الآخر وقع على امرأتي في رمضان فقال أتجد ما تحرق رقية قال لا قال فاستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال أفتجد ما تطعم به ستين مسكينا قال لا قال فإني النبي ﷺ يبرقي فيه تمر وهو الزبير قال أطعم هذا عنك قال على أخوج ما بين لأبنيها أهل بيت أخوج منا قال فطعمه أهلك **باب الحجامة والتي للصائم \***

الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري وأخرجه البيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري وحديث إبراهيم بن سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة وحديث الليث عن الزهري في الصحيحين بدونها ووقت الزيادة أيضا في مرسل سعيد بن المسيب ونافع بن جبير والحسن ومجد بن كعب وجميع هذه الطرق تعرف أن لهذه الزيادة أصلا ويؤخذ من قوله صم يوما عدم اشتراط الثورية للتكفير في قوله يوما وفي الحديث من التوائد غير ما تقدم السؤال عن حكم ما يفعله المرء مخالفا للشرع والتحدث بذلك لمصلحة معرفة الحكم واستعمال الكفاية فيما يستقبح ظهوره بصرح لفظه لقوله وواقعت واصبت على أنه قد ورد في بعض طرقه كاتقدم وطئت والذي ظهر أنه من تصرف الرواة وفيه الرق بالتعلم والتلطيف في التعلم والتألف على الدين والندم على المعصية واستشعار الخوف وفيه الجلوس في المسجد لغير الصلاة من المصالح الدينية كنشر العلم وفيه جواز الضحك عند وجود سببه وأخبار الرجل بما يقع منه مع أهله للحاجة وفيه الحلف لتأكيد الكلام وقبول قول المكلف بما لا يطلع عليه إلا من قبله لقوله في جواب قوله أقررنا أطعمه أهلك ويحتمل أن يكون هناك قرينة لصدقة وفيه التعاون على العبادة والسعي في إخلاص المسلم وإعطاء الواحد فوق حاجته الراهنة وإعطاء الكفارة أهل بيت واحد وإن المضطر إلى ما يده لا يجب عليه أن يعطيه أو بعضه لمضطر آخر \* (قوله باب الجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا محاييج) يعني أم لا ولا منافاة بين هذه الترجمة والتي قبلها لأن التي قبلها أذنت بان الأعسار بالكفارة لا يسقطها عن الذمة لقوله فيها إذا جامع ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر والثانية تردت هل المأذون له بالتصرف فيه قس الكفارة أم لا وعلى هذا يتنزل لفظ الترجمة (قوله عن منصور) هو ابن المعتز (قوله عن الزهري عن حميد) كذا لا أكثر من أصحاب منصور عنه وكذا رواه مؤهل بن اسمعيل عن الثوري عن منصور وخالفه مهرا بن أبي عمر فرواه عن الثوري بهذا الاسناد فقال عن سعيد بن المسيب بدل حميد بن عبد الرحمن أخرجه ابن خزيمة وهو قول شاذ والمحتوظ الأول (قوله إن الآخر) بهنزة غير ممدودة بعدها خاء معجمة مكسورة تقدم في أوائل الباب الذي قبله وحكي أن القوطية فيه مد الهنزة (قوله أجد ما تحرق رقية) بالنصب على البدل من لفظها وهي مفعول بتجد وحمله قوله أفتجد ما تطعم ستين مسكينا وقد تقدم باقي الكلام عليه مستوفى في الذي قبله وقد عني به بعض المتأخرين ممن أدر كذا شيوخنا فتكلم عليه في مجلدين جمع فيهما ألف فائدة وفائدة ومحصله إن شاء الله تعالى فإنما خلاصته مع زيادات كثيرة عليه فله الحمد على ما أنعم \* (قوله باب الحجامة والتي للصائم) أي هل يفسدانها أو أحدهما الصوم أولا قال الزين بن المنير جمع بين التي والحجامة مع تغيرها وعادته تفرق التراجم إذا نظمتها خير واحد فضلا عن خبرين وإنما صنع ذلك لاتحاد مأخذها لاتهاما خارج لا يقتضي الإفطار وقد أومأ ابن عباس إلى ذلك كإسائي في البحث فيه ولم يذكر المصنف حكم ذلك ولكن إرادته للآثار المذكورة يشعر بأنه يري عدم الإفطار بهما ولذلك عقب حديث أنظر الحاجم والمججم بحديث أنه ﷺ أحجم وهو صائم وقد اختلف السلف في المسألتين



وقال لي يحيى بن صالح حدثنا مارية بن سلام حدثنا يحيى عن عمر بن الحارث بن توفان سمع أبا هريرة رضي الله عنه إذا قام فلا يفطر إنما يخرج ولا يؤسج ويذكر عن أبي هريرة أنه يفطر والأول أصح وقال ابن عباس وعكرمة الصوم مما دخل وليس مما خرج

أما التي فذهب الجمهور الى التفرقة بين من سبقه فلا يفطر وبين من تعمده فيفطر ونقل ابن المنذر الاجماع على بطلان الصوم بتعمد التي. لكن نقل ابن بطلان عن ابن عباس وابن مسعود لا يفطر مطلقا وهي الخدي الروايتين عن مالك واستدل الابهري بإسقاط القضاء عن تقياً عمداً بأنه لا كفارة عليه على الأصح عندنا قال فلو وجب القضاء لوجبت الكفارة وعكس بعضهم فقال هذا يدل على اختصاص الكفارة بالجماع دون غيره من المفطرات وأرتكب عطاء والاوزاعي وأبو ثور فقالوا يقضي ويكفر ونقل ابن المنذر أيضاً بالجماع على ترك القضاء على من ذرعه التي. ولم يعتمد الا في إحدى الروايتين عن الحسن وأما الحجة بالجمهور أيضاً على عدم القطر بها مطلقا وعن علي وعطاء والاوزاعي وأحمد واسحق وأبي ثور يفطر الحاجم والمحجوم وأوجبوا عليهما القضاء وشذ عطاء فأوجب الكفارة أيضاً وقال بقول أحمد بن الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوليد النيسابوري وابن حبان ونقل الترمذي عن الزعفراني أن الشافعي علق القول على صحة الحديث وبذلك قال الداودي من المالكية وحجة الفريقين قد ذكرها المصنف في هذا الباب وسنذكر البحث في ذلك في آخر الباب إن شاء الله تعالى (قوله وقال لي يحيى ابن صالح) هكذا وقع في جميع النسخ من الصحيح وعادة البخاري الاثنيان بهذه الصيغة في الموقوفات اذا أسندها وقوله في الاسناد حدثنا يحيى هو ابن أبي كثير (قوله اذا قام فلا يفطر إنما يخرج ولا يؤسج) كذا لاكثر وللكشميهني أنه يخرج ولا يؤسج قال ابن المنذر في الحاشية يؤخذ من هذا الحديث أن الصحابة كانوا يؤلون الظاهر بالافسية من حيث الجملة وتقض غيره هذا المختصر بالمتي فإنه إنما يخرج وهو موجب للقضاء والكفارة (قوله ويذكر عن أبي هريرة أنه يفطر والاول أصح) كأنه يشير بذلك الى ما رواه هو في التاريخ الكبير قال قال لي مسدد عن عيسى بن يونس حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رفعه قال من ذرعه التي. وهو صائم فليس عليه القضاء وأن استقاء ذليق قال البخاري لم يصح وأما يروى عن عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة وعبد الله ضعيف جدا ورواه الدارمي من طريق عيسى بن يونس ونقل عن عيسى أنه قال زعم أهل البصرة أن هشاماً ومعه فيه وقال أبو داود سمعت أحمد يقول ليس من ذاشيء ورواه أصحاب السنن الاربعة والحاكم من طريق عيسى بن يونس به وقال الترمذي غريب لا تعرفه الا من روى عيسى بن يونس عن هشام وسألت مجداعته فقال لا اراه مخوطا انتهى وقد أخرجه ابن ماجه والحاكم من طريق حفص بن غياث أيضاً عن هشام قال وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة ولا يصح استناده ولكن العمل عليه عند أهل العلم (قلت) ويمكن الجمع بين قول أبي هريرة اذا قام لا يفطر وبين قوله أنه يفطر بمافصل في حديثه هذا المرفوع فيحتمل قوله أنه تعمد التي. واستدعي به وهذا أيضاً يحاول قوله في حديث أبي الدرداء الذي أخرجه أصحاب السنن مصححاً أن النبي ﷺ قال فأفطر أي استقاء عمداً وهو أولى من تأويل من أوله بأن المعني قائ فضعف فأفطر والله أعلم بحكاية الترمذي عن بعض أهل العلم وقال الطحاوي ليس في الحديث أن التي. فطره وإنما فيه أنه قائ فافطر بعد ذلك وتعبه ابن المنذر بأن الحكم اذا عقب بالفاء دل على أنه الهبة كقولهم سها فسيجد (قوله وقال ابن عباس وعكرمة الصوم مما دخل وليس مما خرج) أما قول ابن عباس فوصله ابن أبي شيبة عن وكيع عن الاعمش عن أبي طبيان عن ابن عباس في الحجة للصائم قال القطر مما دخل وليس مما خرج والوضوء مما خرج وليس مما دخل وروى من طريق ابراهيم النخعي أنه سئل عن ذلك فقال قال عبد الله يعني ابن مسعود فذكر مثله وابراهيم لم يلق ابن مسعود وإنما أخذ عن كبار أصحابه وأما

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يحتجج وهو صائم، ثم تركه، فكان يحتجج بالليل واحتجج أبو موسى ليلاً. ويذكر عن سعد وزيد بن أرقم وأم سلمة أحتججوا صياماً وقال بكير عن أم علقمة كنا تحتجج عند عائشة فلا تنهي وبروي عن الحسن عن غير واحد مر فوعاً أفطر الحاجم والمحجوم \*

قول عكرمة فوصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن حصين عن عكرمة مثله (قوله) وكان ابن عمر يحتجج وهو صائم ثم تركه فكان يحتجج بالليل (وصله مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه احتجج وهو صائم ثم ترك ذلك وكان إذا صام لم يحتجج حتى يفطر وروناه في نسخة أحمد بن شبيب عن أبيه عن نوس عن الزهري كان ابن عمر يحتجج وهو صائم في رمضان وغيره ثم تركه لأجل الضعف هكذا وجدته منقطعاً وصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه وكان ابن عمر كثيراً لا احتياط فكانه ترك الحجامة نهائراً لذلك (قوله) واحتجج أبو موسى ليلاً (وصله ابن أبي شيبة من طريق حميد الطويل عن بكر عن عبد الله المزني عن أبي العالقة قال دخلت على موسى وهو أمير البصرة مسياً فوجدته يأكل تمرأ وكأخا وقد احتجج فقلت له ألا تحتجج نهائراً قال أتاكرني أن أهرق دمي وأنا صائم ورواه النسائي، والحاكم من طريق مطر الوراق عن بكر أن أبا رافع قال دخلت على أبي موسى وهو يحتجج ليلاً فقلت الا كان هذا نهائراً فقال أتاكرني أن أهرق دمي وأنا صائم وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول أفطر الحاجم والمحجوم قال الحاكم سمعت أبا علي النيسابوري يقول قلت لعبدان الأهوازي يصح في أفطر الحاجم والمحجوم شيء قال سمعت عباساً العنبري يقول سمعت علي بن المديني يقول قد صح حديث أبي رافع عن أبي موسى (قلت) الا ان مطرا خولف في رفعه قاله أعلم (قوله) ويذكر عن سعد وزيد بن أرقم وأم سلمة أنهم احتججوا صياماً (هكذا أخرجه بصيغة التريض والسبب في ذلك يظهر بالتخريج فأما أثر سعد وهو ابن أبي وقاص فوصله مالك في الموطأ عن أبي شهاب أن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر كانا تحتجمان وهما صائمان وهذا منقطع عن سعد لكن ذكره ابن عبد البر من وجه آخر عن عامر بن سعد عن أبيه وأما أثر زيد بن أرقم فوصله عبد الرزاق عن الثوري عن نوس بن عبد الله الجرمي عن دينار قال حجمت زيد بن أرقم وهو صائم ودينار هو الحاجم مولى جرم فتح الجبل لا يعرف الا في هذا الأثر وقال أبو الفتح الأزدي لا يصح حديثه وأما أثر أم سلمة فوصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري أيضاً عن فرات عن مولى أم سلمة أنه رأي أم سلمة تحتجج وهي صائمة وفرات هو ابن عبد الرحمن ثقة لكن مولى أم سلمة مجهول الحال قال ابن المنذر ومن رخص في الحجامة للصائم أنس وأبو سعيد والحسين بن علي وغيرهم من الصحابة والتابعين ثم ساق ذلك بإسانيده (قوله) وقال بكير عن أم علقمة كنا تحتجج عند عائشة فلا تنهي (أما بكير فهو ابن عبد الله بن الأشج وأما أم علقمة فاسما مرجانة وقد وصله البخاري في تاريخه من طريق خزيمة بن بكير عن أبيه عن أم علقمة قالت كنا تحتجج عند عائشة ونحن صيام وبنو أخي عائشة فلا تنههم (قوله) وبروي عن الحسن عن غير واحد مر فوعاً أفطر الحاجم والمحجوم (وصله النسائي من طرق عن أبي حرة عن الحسن به وقال علي بن المديني روى نوس عن الحسن حديث أفطر الحاجم والمحجوم عن أبي هريرة ورواه قتادة عن الحسن عن ثوبان ورواه عطاء بن السائب عن الحسن عن معقل بن يسار ورواه مطر عن الحسن عن علي ورواه أشعث عن الحسن عن أسامة زاد الدارقطني في العلل أنه اختلف على عطاء بن السائب في الصباحي فقيل معقل بن يسار أنزى وقيل معقل بن سنان الأشجعي وروى عن حاصم عن الحسن عن معقل بن يسار أيضاً وقيل عن مطر عن الحسن عن معاذ واختلف على قتادة عن الحسن في الصباحي فقيل أيضاً على وقيل أبو هريرة (قلت) واختلف على نوس أيضاً كما سأذكره قال وقال أبو حرة عن الحسن عن غير واحد عن النبي ﷺ قال فان كان حفظه

وقال لي عياشٌ حدثنا عبدُ الأعلى حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مِثْلٍ قِيلَ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ نَمُ ثُمَّ قَالَ اللَّهُ أَعْلَمُ حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

صحت الأقوال كلها ( قلت ) لم يشرده أبو حرة كما سألته ( قوله وقال لي عياش ) بجنتانية ومعجمة وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى ( قوله حدثنا يونس ) هو ابن عبيد ( عن الحسن ) مثله أي افطر الحاجم والمحجوم ( قوله قيل له عن النبي ﷺ قال نعم ثم قال الله أعلم ) وهذا ما بع لابي حرة عن الحسن وقد أخرجه البخاري في تاريخه والبيهقي أيضا من طريقه قال حدثني عياش فذكره ورواه عن ابن المديني في العلل والبيهقي أيضا من طريقه قال حدثنا المعتمر هو ابن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن عن غير واحد به ورواية يونس عن الحسن عن ابني هرة عند النسائي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن يونس وأخرجه من طريق بشر بن المفضل عن يونس عن الحسن قوله وذكره الدارقطني من طريق عبيد الله ابن تمام عن يونس عن الحسن عن أسامة والاختلاف على الحسن في هذا الحديث واضح لكن نقل الترمذي في العلل الكبير عن البخاري أنه قال يحتمل أن يكون سمعه عن غير واحد وكذا قال الدارقطني في العلل أن كان قول الحسن عن غير واحد من الصحابة محفوظا صحت الأقوال كلها ( قلت ) يريد بذلك انتفاء الاضطراب والافالحسن لم يسمع من أكثر المذكورين ثم الظاهر من السياق أن الحسن كان يشك في رفعه وكان حاصل له بعد الجزم تردد وحمل الكرماني جزمه على وثوقه بخبر من أخبره به وزدده لكونه خبر واحد فلا يفيد اليقين وهو حمل في غاية البعد ونقل الترمذي أيضا عن البخاري أنه قال ليس في هذا الباب أصح من حديث شداد وثوبان قلت فكيف بما فيها من الاختلاف يعني عن أبي قلابة قال كلاهما عدى صحيح لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة عن ابني اسماء عن ثوبان وعن أبي قلابة عن ابني الأشعث عن شداد روي الحديث جميعا يعني فائتي الاضطراب وتعين الجمع بذلك وكذا قال عثمان الدارمي صحيح حديث افطر الحاجم والمحجوم من طريق ثوبان وشداد قال وصحت أحد يذكر ذلك وقال المروزي قلت لامحمدان يحيى بن معين قال ليس فيه شيء ثبت فقال هذا مجازفة وقال ابن خزيمة صحيح الحديثان جميعا وكذا قال ابن حبان والحاكم وأطرب النسائي في تخریج طرق هذا المتن وبيان الاختلاف فيه فاجاد وافاد وقال أحمد أصح شيء في باب افطر الحاجم والمحجوم حديث رافع ابن خديج ( قلت ) يريد ما أخرجه هو والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبيد الله بن قارظ عن السائب ابن يزيد عن رافع لكن عارض احمد يحيى بن معين في هذا فقال حديث رافع اضعفها وقال البخاري هو غير محفوظ وقال ابو حاتم عن أبيه هو عندي باطل وقال الترمذي سألت اسحق بن أبي منصور عنه فأبى أن يحدثني به عن عبد الرزاق وقال هو غلط قلت ماعلته قال روى هاشم الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بهذا الاسناد حديث مهران بن يحيى خبيث وروى عن يحيى عن أبي قلابة أن ابنا اسماء حدثه أن ثوبان أخبره به فهذا هو المحفوظ عن يحيى فكانه دخل لمعمر حديث في حديث والله أعلم وقال الشافعي في اختلاف الحديث بعد أن أخرج حديث شداد ولفظه كناعم رسول الله ﷺ في زمان الفتح فرأى رجلا يجتمع ثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو أخذ يدي افطر الحاجم والمحجوم ثم ساق حديث ابن عباس أنه ﷺ احتجم وهو ضائم قال وحديث ابن عباس انظما فان توقي احد الحجامة كان أحب الى احتياط والقياس مع حديث ابن عباس والذي أحفظ عن الصحابة والتابعين وتامة أهل العلم أنه لا يفطر أحد بالحجامة ( قلت ) وكان هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث ابن عباس عقب حديث افطر الحاجم والمحجوم وحكي الترمذي عن الزعفراني أن الشافعي علق القول بأن الحجامة تنظر على صحة الحديث قال الترمذي كان الشافعي يقول ذلك بفساد وأما بمصر فال الى الرخصة والله أعلم وأول بعضهم حديث افطر الحاجم والمحجوم أن المراد به أنهما سيفطران كقوله تعالى اني أراني أعصر حمرا أي ماون اليه

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَحْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرَمٌ وَأَحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّازِي حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَحْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ ثَابِتَ الْبُنَاتِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُنْتُ تَكْرَهُهُ مِنَ الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ قَالَ لَا لِأَمِنْ أَجْلِ الضَّعْفِ

ولا يخفى تكلف هذا التأويل ويقر به مقال البغوي في شرح السنة معني قوله افطر الحاجم والمحجوم اى تعرضا للاضطرار أما الحاجم فلانه لا يأمن من وصول شيء من الدم الى جوفه عند المص واما المحجوم فلانه لا يأمن ضعف قوته بخروج الدم فيقول امره الى ان يفطر وقيل معنى افطر افعل ما كرهها هو الحجامة فصار كأنهما غير مطلعين بالعبادة وساذكر بقية كلامهم في الحديث الذى يليه (قوله له ان النبي ﷺ احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم) هكذا أخرجه من طريق وهب عن عكرمة عن ابن عباس وتابعه عبيد الموارث عن أيوب موصولا كإسائي في الطب ورواه ابن عليه ومعمر عن أيوب عن عكرمة مرسلًا واختلف على حماد ابن زيد في وصولة وإرساله وقدين ذلك للنسائي وقال مهنا سالت أحمد عن هذا الحديث فقال ليس فيه صائم إنما هو وهو محرم ثم ساقه من طريق عن ابن عباس لكن ليس فيها طريق أيوب وهذه والحديث صحيح لا مرة فيه قال ابن عبد البر وغيره فيه دليل على أن حديث افطر الحاجم والمحجوم منسوخ لانه جاء في بعض طرقه أن ذلك كان في حجة الوداع وسبق الى ذلك الشافعي واعترض ابن خزيمة بان في هذا الحديث أنه كان صائما محرما مقما قال ولم يكن قط محرما مقما ببلده إنما كان محرما وهو مسافر والمسافر ان كان ناولا للصوم لمضى عليه بعض النهار وهو صائم أبيض له الاكل والشرب على الصحيح فاذا جازله ذلك جازله ان يحتجم وهو مسافر قال فليس في خبر ابن عباس ما يدل على افطار المحجوم فضلا عن الحاجم اه وتجب بان الحديث ما ورد هكذا الا لقائده فاطاها وأنه وجدت منه الحجامة وهو صائم لم يتحل من صومه واستمر وقال ابن خزيمة أيضا جاء بعضهم بأعجوبة فزعم أنه ﷺ انه قال افطر الحاجم والمحجوم كأنهما كانا يغتاضبان قال فاذا قيل له فالغيبه تخطر للصائم قال لا قال فعلى هذا لا يخرج من مخالفة الحديث بلا شبهة انتهى وقد أخرج الحديث انشأه الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في المعرفة وغيرهم من طريق يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الاشعث عن ثوبان ومنهم من أرسله ويزيد بن ربيعة متروك وحكم على بن المديني بأنه حديث باطل وقال ابن حزم صحيح حديث افطر الحاجم والمحجوم بل ريب لكن وجدنا من حديث أنى سعيد أرخص النبي ﷺ في الحجامة للصائم واسناده صحيح فوجب الاخذ به لان الرخصة انما تكون بعد العزيمة فدل على نسخ الفطر بالحجامة سواء كان حائما أو محجوما انتهى والحديث المذكور أخرجه النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات ولكن اختلف في رفعه وقفه وله شاهد من حديث أنس أخرجه المداقطني وله فله أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طاب احتجم وهو صائم فنهى رسول الله ﷺ فقال افطر هذان ثم رخص النبي ﷺ بعد في الحجامة للصائم وكان أنس يحتجم وهو صائم ورواه كلهم من رجال البخاري الا أن في المتن ما ينكر لانه فيه ان ذلك كان في الفتح وجعفر كان قتل قبل ذلك ومن أحسن ما ورد في ذلك ما رواه عبد الرزاق وأبو داود من طريق عبد الرحمن بن عباس عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قال نهى النبي ﷺ عن الحجامة للصائم وعن المواصلة ولم يحرمها ابقاء على أصحابه أسناده صحيح والجهة بالصحابي لا تضر وقوله ابقاه على أصحابه يتعلق بقوله نهى وقدر واد ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري باسناده هذا وله فله عن أصحاب عبد الله ﷺ قالوا انما نهى النبي ﷺ عن الحجامة للصائم وكرها للضعيف أى لكلا بضعف (قوله سمعت ثابا البناي قال سئل أنس بن مالك) كذا في أكثر أصول البخاري سئل بضم أوله على البناء للجهول وفي رواية أن الوقت سأل أنسا وهذا غلط فان شعبة ما حضر سؤال ثابت لانس وقد سقط منه رجل بين شعبة وثابت



أَصُومُ فِي السَّعْرِ ، وَكَانَ كَثِيرَ الصَّيَامِ . فَقَالَ إِنْ شِئْتَ فَصُمْ . وَإِنْ شِئْتَ فَأُفْطِرْ بِأَبٍ إِذَا صَامَ  
 أَيُّهَا مَنْ رَمَضَانَ ثُمَّ سَافَرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ  
 بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ  
 حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ أَفْطَرَ النَّاسُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَالْكَدِيدُ مَا بَيْنَ عُسْفَانَ وَقَدْ بَدَأَ

أَيُّ اتَّجِهَ وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ لَا كَرَاهِيَةَ فِي صِيَامِ الدَّهْرِ وَلَا دَلَالَةً فِيهِ لِأَنَّ التَّابِعَ يَصْدُقُ بِدُونِ صَوْمِ الدَّهْرِ فَإِنْ  
 نَحَثَ لِلتَّهْيِ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ لَمْ يَمَارِضْهُ هَذَا الْأَذْنُ بِالْمَرَدِّ بَلِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَاضِحٌ (قَوْلُهُ أَأَصُومُ فِي السَّفَرِ إِلَى آخِرِهِ)  
 قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ لَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ صَوْمُ رَمَضَانَ فَلَا يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ مَنَعَ صِيَامَ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ (قُلْتُ)  
 وَهُوَ كَمَا قَالَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سِيَاقِ حَدِيثِ الْبَابِ لَكِنْ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَرَاوِحَ الَّتِي ذَكَرْتُهَا عِنْدَ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ يَارَسُولَ  
 اللَّهِ اجْعِدْ قُوَّةَ عَلَى الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ قُلْتُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هِيَ رِخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ فَمَنْ اخْتَذَ بِهَا خَسَنَ وَمَنْ  
 احْتَبَلَ بِصَوْمٍ فَلَا جَنَاحَ عَلَيْهِ وَهَذَا يُشِيرُ بِأَنَّهُ سَأَلَ عَنْ صِيَامِ الْقَرِيبَةِ وَذَلِكَ أَنَّ الرِّخْصَةَ إِنَّمَا تَطْلُقُ فِي مَقَابِلَةِ مَا هُوَ  
 وَاجِبٌ وَأَصْرَحَ مِنْ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ حُزْمَةَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ  
 إِنِّي صَاحِبُ ظَهْرٍ أَطْلُجُهُ أَسَافِرُ عَلَيْهِ وَأَكْرِيهِ وَأَنْهَرُ بِمَا صَادَفَنِي هَذَا الشَّهْرُ يَعْنِي رَمَضَانَ وَأَنَا أَجِدُ الْقُوَّةَ وَاجِدُنِي  
 أَنْ أَصُومَ أَهْوَنَ عَلَى مَنْ أَنْ أُؤْخِرَهُ فَيَكُونُ دَيْنًا عَلَيَّ فَقَالَ أَيُّ ذَلِكَ شِئْتَ بِإِجْمَاعٍ قَوْلُهُ بَابٌ إِذَا صَامَ أَيُّهَا مَنْ رَمَضَانَ  
 ثُمَّ سَافَرَ (أَيُّ هَلْ يَحِلُّ لِحَالِ الْفُطْرِ فِي السَّفَرِ أَوَّلًا وَكَانَهُ أَشَارَ إِلَى تَضْعِيفِ مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَرَاوِي عَنْ غَيْرِهِ  
 فِي ذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ وَقَالَ بِهِ عُبَيْدَةُ بْنُ عَمْرٍو وَأَبُو جُلْزٍ وَغَيْرُهُمَا وَنَقَلَ الثَّوْرِيُّ عَنْ  
 ابْنِ جُلْزٍ وَحْدَهُ وَوَقَعَ فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ أَبُو عُبَيْدَةَ وَهُوَ وَمِثْلُهَا أَنْ مَنْ اسْتَهْلَ عَلَيْهِ رَمَضَانَ فِي الْحَضَرِ ثُمَّ سَافَرَ بَعْدَ  
 ذَلِكَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْطِرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ قَالَ وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا بَلَى مَنْ  
 اسْتَهْلَ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ ثُمَّ سَاقَ ابْنُ الْمُنْذَرِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَوْلُهُ تَعَالَى مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ  
 نَسَخَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَلَا يَتَذَكَّرُ أَلَا إِنَّهُ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَلَا يَتَذَكَّرُ أَلَا إِنَّهُ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ  
 (قَوْلُهُ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ) كَانَ ذَلِكَ فِي غَزَاةٍ فَتَفْتَحُ كَمَا سَأَلَنِي (قَوْلُهُ فَلَا يَبْلُغُ الْكَدِيدَ) يَفْتَحُ الْكَافَّةً وَكَبِيرَ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ  
 مَكَانَ حُرُوفٍ وَقَعَ تَهْسِيرُهُ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ بَيْنَ عُسْفَانَ وَقَدْ بَدَأَ يَعْنِي بَضْمَ الْقَافِ عَلَى التَّصْغِيرِ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ  
 الْمُسْتَمْلَى وَحْدَهُ نِسْبَةُ هَذَا التَّسْهِيرِ لِلْبُخَارِيِّ لَكِنْ سَيَأْتِي فِي الْمَغَازِي مَوْصُولًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ وَسَيَأْتِي  
 قَرِيبًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ حَتَّى يَبْلُغَ عُسْفَانَ بَدَلَ الْكَدِيدِ وَفِيهِ جَمَازُ الْقَرَبِ لَا الْكَدِيدَ أَقْرَبَ إِلَى الْمَدِينَةِ  
 مِنْ عُسْفَانَ وَبَيْنَ الْكَدِيدِ وَمَكَّةَ مَرَحَلَتَانِ قَالَ الْبُكْرِيُّ هُوَ بَيْنَ أُمَيْجٍ وَفَتْحَتَيْنِ وَبَيْنَ عُسْفَانَ وَهُوَ مَا عَلَيْهِ نَحْلٌ كَثِيرٌ  
 وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي حَدِيثٍ جَابِرٌ فَلَمَّا بَلَغَ كِرَاعَ الْغَدَمِ هُوَ بَضْمُ الْكَافِ وَالْفَعْمِ يَفْتَحُ الْمَعْجَمَةَ وَهُوَ اسْمُ وَادٍ أَمَامَ عُسْفَانَ  
 قَالَ عِيَّاضُ أَخَذْتُ الرِّوَايَاتِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَفْطَرَ ﷺ فِيهِ وَالْكَافُ فِي قِصَّةٍ وَاحِدَةٍ وَكُلُّهَا مُتَقَابِرَةٌ وَالْجَمْعُ مِنْ  
 عَمَلِ عِفَّانٍ أَوْ وَسَيَأْتِي فِي الْمَغَازِي مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ سِيَاقُ هَذَا الْحَدِيثِ أَوْضَحُ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ وَلَفْظُ رِوَايَةِ  
 مَعْمَرٍ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَمَضَانَ مِنَ الْمَدِينَةِ وَمَعَهُ عَشْرَةُ آلَافٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَذَلِكَ عَلَى رَأْسِ ثَمَانِ سَنِينَ وَنِصْفٍ مِنْ  
 مَقْدَمِهِ الْمَدِينَةَ فَسَارَ مِنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَصُومُونَ وَيَصُومُونَ حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ فَأَفْطَرَ وَأَفْطَرَ وَقَالَ الزَّهْرِيُّ وَأَنَا مِمَّنْ يُؤْخَذُ  
 بِالْآخِرِ فَلَا خَرَفَ مِنْ أَمْرِهِ ﷺ وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي فِي آخِرِهِ مِنْ قَوْلِ الزَّهْرِيِّ وَقَعَتْ مَدْرَجَةً عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ  
 الْبَيْتِ عَنِ الزَّهْرِيِّ وَلَفْظُهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَدِيدَ أَفْطَرَ قَالَ وَكَانَ مُجَابِبًا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُونَ الْإِحْدَثَ فَلَا حَدَّثَ مِنْ أَمْرِهِ  
 وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ مِثْلُهُ قَالَ سَفْيَانُ لَا أُدْرِي مِنْ قَوْلٍ مِنْهُ هُوَ ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ  
 وَمِنْ طَرِيقِ يُونُسَ كِلَاهُمَا عَنِ الزَّهْرِيِّ وَبَيْنَا أَنَّهُمْ قَوْلُ الزَّهْرِيِّ وَبِذَلِكَ جَزَمَ الْبُخَارِيُّ فِي الْجَمْعِ وَظَاهَرَهُ أَنَّ الزَّهْرِيَّ

**بابُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَزْمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ جَابِرٍ**  
**أَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عُبَيْدٍ حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ**

ذهب الى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك كما سيأتي قريبا وأخرج البخاري في المغازي أيضا من طريق خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال خرج النبي ﷺ في رمضان والناس صائمون ومفطر فلما استوى على راحلته دعا بانه من لبن أو ماء فوضعه على راحلته ثم نظر الناس زاد في رواية أخرى من طريق طاوس عن ابن عباس ثم دعا بما فشرب نهار البراءة الناس وأخرجه الطحاوي من طريق أبي الأسود عن عكرمة أوضح من سياق خالد ولفظه فلما بلغ السكبد بلغه أن الناس يشق عليهم الصيام فدعا بقدر من لبن فأمسكه بيده حتى رآه الناس وهو على راحلته ثم شرب فافطر فتأوله رجال الى جنبه فشرب وأسلم من طريق الدراوردي عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر في هذا الحديث فقيل له أن الناس قد شق عليهم الصيام وأما ينظرون فيما قلت فدعا بقدر من ماء بعد العصر وله من وجه آخر عن جعفر ثم شرب فقيل له بعد ذلك أن بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة واستدل بهذا الحديث على تحتم الفطر في السفر ولا دلالة فيه كما سيأتي واستدل به على أن للمسافر أن يفطر في أثناء النهار ولو استهل رمضان في الحضر والحديث نص في الجواز إذ لا خلاف أنه ﷺ استهل رمضان في عام غزوة الفتح وهو بالمدينة ثم سافر في أثناءه ووقع في رواية ابن اسحق في المغازي عن الزهري في حديث الباب أنه خرج لعشر مضين من رمضان ووقع في مسلم من حديث أبي سعيد اختلاف من الرواة في ضبط ذلك والذي اتفق عليه أهل السير أنه خرج في عاشر رمضان ودخل مكة لتسع عشرة ليلة خلت منه واستدل به على أن للمرء أن يفطر ولو نوى الصيام من الليل وأصبح صائما فله أن يفطر في أثناء النهار وهو قول الجمهور وقطع به أكثر الشافعية وفي وجه إيسره أن يفطر وكان مستندا قائله ما وقع في البويطي من تعليق القول به على صحة حديث ابن عباس هذا وهذا كله فيما لو نوى الصوم في السفر فأما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فهل له أن يفطر في ذلك النهار منعه الجمهور وقال أحمد واسحق بالجواز واختاره المزني محججا بهذا الحديث فقيل له قال كذلك لنا منه أنه ﷺ أفطر في اليوم الذي خرج فيه من المدينة وليس كذلك قال بين المدينة والكعبة عدة أيام وقد وقع في البويطي مثل ما وقع عندنا من فسلم المزني وأبلغ من ذلك ما رواه ابن أبي شيبة والبيهقي عن أنس أنه كان إذا أراد السفر يفطر في الحضر قبل أن يركب ثم لا يفرق عند الهجرين في الفطر بكل مفطر وافرقة أحمد في المشهور عنه بين الفطر بالجماع وغيره فمنعه في الجماع قال فلو جامع فعليه الكفارة إلا أن أفطر بغير الجماع قبل الجماع واعترض بعض المانعين في أصل المسئلة فقال ليس في الحديث دلالة على أنه ﷺ نوى الصيام في ليلة اليوم الذي أفطر فيه فيحتمل أن يكون نوى أن يصبح مفطرا ثم أظهر الإفطار ليفطر الناس لكن سياق الأحداث ظاهر في أنه كان أصبح صائما ثم أفطر وقد روى ابن خزيمة وغيره من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة قال كنا مع النبي ﷺ ببر الظهران فأني بطعام فقال لا يكره وعمر ادنوا فكلوا فقالوا أنا صائمون فقالوا اعملوا لصاحبيكم ارحلوا لصاحبيكم ادنوا فكلوا قال ابن خزيمة فيه دليل على أن الصائم في السفر الفطر بعد مضى بعض النهار (في تنبيهه) قال القاسمي هذا الحديث من مراسلات الصحابة لأن ابن عباس كان في هذه السفرة مقبلا مع أبو بهيمة فشهد هذه القصة فكانت سمعها من غيره من الصحابة \* (قوله باب) كذا الأكثر بغير ترجمة وسقط من رواية النسفي وعلى الحالين لا بد أن يكون لحديث أبي الدرداء المذكور فيه تعليق بالترجمة ووجه ما وقع من إفطار أصحاب النبي ﷺ في رمضان في السفر بمحض منه ولم ينكر عليهم فدل على الجواز وعلى رد قول من قال من سافر في شهر رمضان امتنع عليه الفطر (قوله عن أم الدرداء) في رواية أبي داود من طريق سعيد بن عبد العزيز عن اسماعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر المدني حدثني أم

خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي يَوْمٍ حَارٍّ حَتَّى رَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ وَمَا فِيْنَا صَلِيمٌ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبْنِ رَوَاحَةَ **بَابُ** قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا ظَلَّلَ عَلَيْهِ وَأَشَدَّتْ الْحَرُّ لَيْسَ مِنَ الْإِرْصُومِ فِي السَّفَرِ حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ

الدرء والاسناد كله شاميون سوي شيخ البخاري وقد دخل الشام وأم الدرداء في الصغرى التابعة (قوله خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره) في رواية مسلم من طريق سعيد بن عبد العزيز أيضا خرجنا مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان في حر شديد الحديث وبهذه الزيادة يتم المزارد من الاستدلال ويتوجه الرد بها على أبي محمد بن حزم في زعمه أن حديث أبي الدرداء هذا لا حاجة فيه لاحتمال أن يكون ذلك الصوم تطوعا وقد كنت ظننت أن هذه السفرة غزوة فتصح لما رأيت في الموطأ من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن عن رجل من الصحابة قال رأيت رسول الله ﷺ بالعرج في الحر وهو يصب على رأسه الماء وهو صائم من العطش ومن الحر فلما بلغ السكبد أفطرقاه بدل على أن غزاة الفتح كانت في أيام شدة الحر وقد اتفقت الروايات على أن كلا من السفرتين كان في رمضان لكنني رجعت عن ذلك وعرفت أنه ليس بصواب لأن عبد الله بن رواحة استشهد بمؤنة قبل غزوة الفتح بلا خلاف وإن كانتا جميعا في سنة واحدة وقد استثناء أبو الدرداء في هذه السفرة مع النبي ﷺ فصح أنها كانت سفرة أخرى وأيضا فإن في سياق أحاديث غزوة الفتح أن الذين استمروا من الصحابة صياما كانوا جماعة وفي هذا أنه عبد الله بن رواحة وحده وأخرج الترمذي من حديث عمر غزونا مع النبي ﷺ في رمضان يوم بدر يوم الفتح الحديث ولا يصح حمله أيضا على بدر لأن أبا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم وفي الحديث دليل على أن لا كراهية في الصوم في السفر لمن قوي عليه ولم يصبه منه مشقة شديدة \* (قوله باب قول النبي ﷺ لَمَّا ظَلَّلَ عَلَيْهِ وَأَشَدَّتْ الْحَرُّ لَيْسَ مِنَ الْإِرْصُومِ فِي السَّفَرِ) أشار بهذه الترجمة إلى أن سبب قوله ﷺ ليس من البر الصيام في السفر ما ذكر من المشقة وإن من روى الحديث مجردا فقد اختصر القصة وبما أشار إليه من اعتبار شدة المشقة يجمع بين حديث الباب والذي قبله فالحاصل أن الصوم لمن قوي عليه أفضل من من القطر والنظر وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقالت طائفة لا يجزيه الصوم في السفر عن الفرض بل من صام في السفر وجب عليه قضاؤه في الحضر لظاهر قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولقوله ﷺ ليس من البر الصيام في السفر ومقابلة للبر الاثم وإذا كان آثما بصومه لم يجزئه وهذا قول بعض الظاهر وحكي عن عمر وابن عمرو أني هريرة والزهرى وإبراهيم النخعي وغيرهم واحتجوا بقوله تعالى فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر قالوا ظاهره فعليه عنة أو قال واجب عدة وتأوله الجمهور بأن التقدير فافطر فعدة ومقابل هذا القول قول من قال إن الصوم في السفر لا يجوز لمن خاف على نفسه الهلاك أو المشقة الشديدة حكاها الطبري عن قوم وذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه وقال كثير منهم النظر أفضل عملا بالرخصة وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحق وقال آخرون وهو غير مطلقا وقال آخرون أفضلهما يسرها لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر فان كان النظر اليسر عليه فهو أفضل في حقه وإن كان الصيام يسر لمن يسر عليه حينئذ يشق عليه قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وهو قول عمر بن عبد العزيز واختاره ابن المنذر والذي يترجح قول الجمهور ولكن قد يكون النظر أفضل لمن اشتد عليه الصوم وتضرره وكذلك من ظن به الاعراض عن قبول الرخصة كما تقدم نظيره في المسح على الخفين وسيأتي نظيره في تعجيل الإفطار وقد روى أحد من طريق أبي طعمة قال قال رجل لابن عمراني أقوى على الصوم في السفر فقال له ابن عمر من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الأثم مثل جبال عرفة وهذا محمول على من رغب عن الرخصة لقوله ﷺ من رغب عن سنتي فليس مني وكذلك من خاف على نفسه العجب



أول رايه اذا صام في السفر فقد يكون الفطر أفضل له وقد أشار الى ذلك ابن عمر فروي الطبري من طريق مجاهد قال اذا سافرت فلا تصم فانك ان تصم قال اصحابك اكفوا الصائم ارفعوا الصائم وقاموا بامرهم وقالوا فلان صائم فلا تزال كذلك حتى يذهب أجره ومن طريق مجاهد أيضا عن جنادة ابن أمية عن أبي ذر نحو ذلك وسيأتي في الجهاد من طريق موريق عن أنس نحو هذا مرفوعا حيث قال عليه السلام للفطرين حيث خدموا الصيام ذهب القطرون اليوم بالاجر واحتج من منع الصوم أيضا بما وقع في الحديث الماضي أن ذلك كان آخر الامرين وان الصحابة كانوا يأخذون بالآخر فالآخر من فعله وزعموا ان صومه عليه السلام في السفر منسوخ وتعقب أولا بما تقدم من أن هذه الزيادة مدرجة من قول الزهري وبأنه استند الى ظاهر الخبر من أنه عليه السلام أفطر بعد أن صام ونسب من صام الى العصيان ولا حجة في شيء من ذلك لان مسلما أخرج من حديث أبي سعيد أنه عليه السلام صام بعد هذه القصة في السفر ولفظه سافرنا مع رسول الله عليه السلام الى مكة ونحن صيام فنزلنا منزلا فقال النبي عليه السلام انكم قد نوتم من عدوكم والقطر أقوى لكم فافطروا فكانت رخصة لنا من صام ومنا من أفطر فنزلنا منزلا فقال رسول الله عليه السلام انكم مصبحوا عدوكم فافطروا أقوى لكم فافطروا فكانت عزيمة فأفطرتا ثم رأيتنا نصوم مع رسول الله عليه السلام بعد ذلك في السفر وهذا الحديث نص في المسئلة ومنه يؤخذ الجواب عن نسبه عليه السلام الصائمين الى العصيان لانه عزم عليهم فافطروا وهو شاهد لما قلناه من أن الفطر أفضل لمن شق عليه الصوم ويتأكد ذلك اذا كان محتاجا الى الفطر للتعوي به على لقاء العدو وروى الطبري في تهذيبه من طريق خيمعة سألت أنس ابن مالك عن الصوم في السفر فقال لقد أمرت غلامي أن يصوم قال قلت له فإن هذه الآية فعدة من أيام أخر فقال إنما نزلت ونحن نرحل جياعا ونزل على غيره شبع واما اليوم فترحل شباعا ونزل على شبع فأشار أنس الى الصفة التي يكون فيها الفطر أفضل من الصوم وأما الحديث المشهور للصائم في السفر كالفطر في الحضر فقد أخرجه ابن ماجه مرفوعا من حديث ابن عمر بسند ضعيف وأخرجه الطبري من طريق أبي سلمة عن عائشة مرفوعا أيضا وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف ورواه الاثرم من طريق أبي سلمة عن أبيه مرفوعا والمخووظ عن أبي سلمة عن أبيه موقوفا كذلك أخرجه النسائي وابن المنذر ومعوقفة فهو منقطع لان أبا سلمة لم يسمع من أبيه وعلي تقدير صحته فهو محمول على ما تقدم ولا حيث يكون الفطر أولى من الصوم والله أعلم وأما الجواب عن قوله عليه السلام ليس من البر الصيام في السفر فسلك الجيزون فيه طرقا فقال بعضهم قد خرج علي سبب فيقصر عليه وعلى من كان في مثل حاله والى هذا جنح البخاري في ترجمته ولذا قال الطبري بعد أن ساق نحو حديث الباب من رواية كعب ابن عاصم الاشعري ولفظه سافرنا مع رسول الله عليه السلام ونحن في حر شديد فاذا رجل من القوم قد دخل تحت ظل شجرة وهو مضطجع كضجعة الوجع فقال رسول الله عليه السلام ما لصاحبكم أي وجع به فقالوا ليس به وجع ولكنه صائم وقد اشتد عليه الحر فقال النبي عليه السلام حينئذ ليس البر ان تصوموا في السفر عليكم رخصة الله التي رخصها لكم فكان قوله عليه السلام ذلك لمن كان في مثل ذلك الحال وقال ابن دقيق العيد أخذ من هذه القصة ان كراهة الصوم في السفر مختصة بمن هو في مثل هذه الحالة ممن يجهد الصوم ويشق عليه أو يؤدي به الى ترك ما هو أولى من الصوم من وجوه القرب فينزل قوله ليس من البر الصوم في السفر على مثل هذه الحالة قال والمناضون في السفر يقولون ان اللفظ عام والعبرة بعمومه لا بخصوص السبب قال وينبغي أن ينبه للفرق بين دلالة السبب والسياق والقرائن على تخصيص العام وعلى مراد المتكلم وبين مجرد ورود العام على سبب فان بين العامين فرقا واضحا ومن أجزاها مجرى واحدا لم يصب فان مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي التخصيص به كتروا آية السرقة قصة سرقة رداء صفوان وأما السياق والقرائن الدالة على مراد المتكلم فهي المرشدة لبيان الجملة وتعيين المحملات كما في حديث الباب وقال ابن المنير في الحاشية هذه القصة تشعر بأن من اشق له مثل ما تلقى لذلك الرجل انه يساويه في الحكم وأما من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على أصله والله أعلم وحمل الشافعي نفي البر المذكور في

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَرَأَى زِحَامًا وَرَجُلًا قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ فَقَالَ مَا هَذَا صَاكُوا صَائِمٌ فَقَالَ لَيْسَ مِنَ الْإِبْرَةِ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ

الحديث على أن قبول الرخصة فقال معنى قوله ليس من البر أن يبلغ رجل هذا بنفسه في فريضة صوم ولا فائدة وقد ارجس الله تعالى له أن يفطر وهو صحيح قال ويحتمل أن يكون معناه ليس من البر المتروك الذي من خاتمه ثم وجزم ابن خزيمة وغيره بلغي الأول وقال الطحاوي المراد بالبر هنا البر الكامل الذي هو أعلى مراتب البر وليس المراد به اخراج الصوم في السفر عن أن يكون برا لأن الافطار قد يكون ابر من الصوم اذا كان للتقوى على لقاء العدو مثلا قال وهو نظير قوله ﷺ ليس المسكين بالطواف الحديث قائم لم يرد أخرجه من أسباب المسكنة كلها وأما أراد أن المسكين الكامل المسكنة الذي لا يجد غني يغنيه ويسعى أن يسأل ولا يفتن له (قوله حدثنا محمد بن عبد الرحمن الانصاري) عند مسلم من طريق غندر عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد ولا بن داود عن أبي الوليد عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد بن زرارة (قوله سمعت محمد بن عمرو) (ادخل محمد بن عبد الرحمن بن سعد بينه وبين جابر محمد بن عمرو وابن الحسن في رواية شعبة عنه وأختلف في حديثه علي يحيى بن ابي كثير فأخرجه النسائي من طريق شعيب بن اسحق عن الاوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني جابر بن عبد الله فذكره قال النسائي هذا خطأ ثم ساقه من طريق الثوري عن الاوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني من سمع جابرا ومن طريق علي بن المبارك عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن رجل عن جابر ثم قال ذكر تسمية هذا الرجل المبهم فساق طريق شعبة ثم قال هذا هو الصحيح يعني أدخل رجل بين محمد بن عبد الرحمن وجابر وحقبه المزي فقال ظن النسائي أن محمد بن عبد الرحمن شيخ شعبة في هذا الحديث هو محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى بن ابي كثير فيه وليس كذلك لأن شيخ يحيى هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وشيخ شعبة هو ابن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة اه والذي يرجح في نظري أن الصواب مع النسائي لأن مسلما لما روى الحديث من طريق ابي داود عن شعبة قال في آخره قال شعبة كان بلغني هذا الحديث عن يحيى بن ابي كثير انه كان يزيد في هذا الاسناد في هذا الحديث عليكم رخصة الله التي رخص لكم فلما سأله لم يحفظه اه والضمير في سألت يرجع الي محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى لأن شعبة لم يلق يحيى فدل على أن شعبة اخبرانه كان يبلغه عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو عن جابر في هذا الحديث زيادة ولانه لما لقي محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى ساله عنها فلم يحفظها وأما ما وقع في رواية الاوزاعي عن يحيى انه نسب محمد بن عبد الرحمن فقال فيه ابن ثوبان فهو الذي اعتمد المزي لكن جزم ابو حاتم كما نقله عنه ابنه في العلل بان من قال فيه عن محمد ابن عبد الرحمن بن ثوبان فقد وهم وأما هو ابن عبد الرحمن بن سعد اه وقد اختلف فيه مع ذلك علي الاوزاعي ورجل الرواة عن يحيى بن ابي كثير لم يزدوا على محمد بن عبد الرحمن لا يذكرون جده ولا جد جده والله أعلم (قوله كان رسول الله ﷺ في سفر) تبين من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر انها غزوة الفتح ولا بن خزيمة من طريق حماد بن سلمة عن ابي الزبير عن جابر سافرا مع النبي ﷺ في رمضان فذكره نحوه (قوله ورجلا قد ظلل عليه) في رواية حماد المذكورة فشق على رجل الصوم فجعلت راحلته تهم به تحت الشجرة فأخبر النبي ﷺ بذلك فأمره أن يفطر الحديث ولم أقف على اسم هذا الرجل ولولا ما قدمته من أن عبد الله بن رواحة استشهد قبل غزوة الفتح لمامكن أن يفسر به لقول ابي الدرداء لم يكن من الصحابة في تلك السفر صائما غيره وزعم مغلطاهي انه أبو اسرائيل وعزا ذلك لمبهمة الخطيب ولم يقل الخطيب ذلك في هذه القصة وأما أورد حديث مالك عن حميد بن قيس وغيره أن النبي ﷺ رأى رجلا

**باب** لم يَبْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ بَعْضُ فِي الصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كُنَّا نَسَافِرُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطَرِّ وَلَا الْمُفْطَرُّ عَلَى الصَّائِمِ بِأَسْبَبٍ مَنْ أَفْطَرَ فِي السَّفَرِ إِبْرَاهِيمُ النَّاسِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ جُمَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ عُسْفَانَ ثُمَّ دَعَا بِمَاؤُفَرَةَ فَعُلِيَ يَدُهُ

قَامًا فِي الشَّمْسِ فَقَالُوا نَذَرَانِ لَا يَسْتَظِلُّ وَلَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يَجْلِسُ وَيَصُومُ الْحَدِيثُ ثُمَّ قَالَ هَذَا الرَّجُلُ هُوَ أَبُو إِسْرَائِيلَ الْقُرَشِيُّ الْعَامِرِيُّ ثُمَّ سَأَلَ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي بَرْزَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُخْطَبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَيَنْظُرُ إِلَى رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ يَقَالُ لَهُ أَبُو إِسْرَائِيلَ فَقَالُوا نَذَرَانِ يَصُومُ وَيَقُومُ فِي الشَّمْسِ الْحَدِيثُ فَيَزِدُ الْخُطْبَةَ عَلَى هَذَا وَبَيْنَ الْقَصَتَيْنِ مَغَايِرَاتٌ ظَاهِرَةٌ أَظْهَرَهَا أَنَّهُ كَانَ فِي الْحَضَرِ فِي الْمَسْجِدِ وَصَاحِبُ الْقِصَّةِ فِي حَدِيثِ جَابِرِ كَانَ فِي السَّفَرِ تَحْتَ ظِلَالِ الشَّجَرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَفِي الْحَدِيثِ اسْتِجَابَ التَّمَسُّكِ بِالرَّخْصَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَكَرَاهَةَ تَرْكُهَا عَلَى وَجْهِ التَّشْدِيدِ وَالتَّنَطُّعِ ﴿تَنْبِيهُ﴾ أَوْ هُمْ كَلَامُ صَاحِبِ الْعَمْدَةِ أَنُ قَوْلُهُ ﷺ عَلَيْهِمُ بِرَخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ مِمَّا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِشَرْطِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَأَمَّا هِيَ بَقِيَّةُ فِي الْحَدِيثِ لَمْ يَوْصَلْ إِسْنَادُهَا كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ نَمَّ وَقَعَتْ عِنْدَ النَّسَائِيِّ مَوْصُولَةً فِي حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِإِسْنَادِهِ وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ كُتُبِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ ﴿قَوْلُهُ بَابٌ لَمْ يَبِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ﴾ أَيْ فِي الْأَسْفَارِ وَأَشَارَ بِهَذَا إِلَى تَأْكِيدِ مَا اعْتَمَدَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ وَأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ بَلَغَ جِلَالَه يَجْهَدُ بِهَا وَأَنْ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ لَا يَبِاعُ عَلَيْهِ الصِّيَامُ وَلَا الْفُطْرُ ﴿قَوْلُهُ عَنْ أَنَسٍ﴾ فِي رَوَايَةٍ آخِي خَالِدٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ عَنْ حَمِيدِ التَّصْرِيجِ بِالْأَخْبَارِ بَيْنَ حَمِيدٍ وَأَنَسٍ وَلَفْظُهُ عَنْ حَمِيدٍ خَرَجَتْ فَصَمْتُ فَقَالُوا أَلِي أَعَدَّ فَقُلْتُ أَنَا أَنَا أَخْبَرْتُ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَسَافِرُونَ فَلَا يَبِاعُ الصَّائِمُ عَلَى الْفُطْرِ وَلَا الْمُفْطَرُّ عَلَى الصَّائِمِ قَالَ حَمِيدٌ فَلَقِيتُ ابْنَ أَبِي مَلِيكَةَ فَأَخْبَرَنِي عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ ﴿قَوْلُهُ كُنَّا نَسَافِرُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ﴾ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ كُنَّا نَفَرُ وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا يَجِدُ الصَّائِمُ عَلَى الْفُطْرِ وَالْمُفْطَرُّ عَلَى الصَّائِمِ بَرُونَ أَنَّ مَنْ وَجَدَ قُوَّةَ فَصَامَ فَإِنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ وَمَنْ وَجَدَ ضَعْفًا فَأَفْطَرَ أَنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ وَهَذَا التَّفْصِيلُ هُوَ الْمَعْتَمَدُ وَهُوَ نَصُّ رَافِعٍ لِلزَّعْمِ كَمَا تَقَدَّمَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿تَنْبِيهُ﴾ ثَقُلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَضَّاحٍ أَنَّ مَالِكًا تَرَدَّدَ بِسِيَاقِ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ وَتَعَقَّبَهُ بِأَنَّهُ أَبَاسُحَقُ الْقَزَارِيُّ وَأَبَا ضَمْرَةَ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَغَيْرُهُمْ رَوَوْهُ عَنْ حَمِيدِ بْنِ مَالِكٍ ﴿قَوْلُهُ بَابٌ مَنْ أَفْطَرَ فِي السَّفَرِ إِبْرَاهِيمُ النَّاسِ﴾ أَيْ إِذَا كَانَ مَنْ يَقْتَدِي بِهِ وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ أَفْضَلِيَّةَ الْفُطْرِ لَا تَخْتَصُّ بِمَنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ أَوْ خَشِيَ الْعَجَبَ وَالرَّيَاءَ أَوْ ظَنَّنَ بِهِ الرِّغْبَةَ عَنِ الرَّخْصَةِ بَلْ يَلْحَقُ بِذَلِكَ مَنْ يَقْتَدِي بِهِ لِيَتَابِعَهُ مِنْ وَقَعَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ وَيَكُونُ الْفُطْرُ فِي حَقِّهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ أَفْضَلُ لِتَفْضِيلِ الْبَيَانِ ﴿قَوْلُهُ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ﴾ كَذَا عِنْدَهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَوَانَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ وَكَذَا أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ جَرِيرٍ عَنْ مَنْصُورٍ فِي الْمَغَازِي وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ مَنْصُورٍ فَمَذَكَرَ طَاوُسًا فِي الْأَسْنَادِ وَكَذَا أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ مُجَاهِدٌ أَخَذَهُ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ثُمَّ إِنِّي ابْنُ عَبَّاسٍ خَفِلَهُ عَنْهُ أَوْ سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَثَبَتَ فِيهِ طَاوُسٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قِصَّةِ الْجَرِيدَتَيْنِ عَلَى الْقَبْرِ فِي الطَّهَارَةِ ﴿قَوْلُهُ فَرَفَعَهُ إِلَى يَدِهِ﴾ كَذَا فِي الْأَصُولِ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَيْهَا مِنَ الْبُخَارِيِّ وَهُوَ مُشْكَلٌ لِأَنَّ الرِّفْعَ إِنَّمَا يَكُونُ بِإِذْنِ وَاجِبِ الْكُوفَاتِ بِأَنَّ الْمَعْنَى يَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ رَفَعَهُ إِلَى أَغْصَى

لِإِيرَاهُ النَّاسَ فَأُفْطِرَ حَتَّى قَدِمَ مَسَكَةً ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ قَدْ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأُفْطِرَ فَمَنْ شَاءَ صَامَ وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ **بَابُ** وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَسَلَّمَ بَنُ الْأَوْكَعِ نَسَخَتْهَا ، شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنَ إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا عَدَاكُمْ وَلَكُمْ تَشْكُرُونَ \* وَقَالَ ابْنُ نُجَيْمٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْثَدَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ نَزَلَ رَمَضَانُ فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَكَانَ مَنْ أَطْعَمَ كُلَّ يَوْمٍ مِسْكِينًا تَرَكَ الصَّوْمَ مَنْ يُطِيقُهُ . وَرُخِصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ فَنَسَخَتْهَا . وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ . فَأَمَرُوا بِالصَّوْمِ **حَدَّثَنَا** غِيَاثُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَرَأَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مَا كَانَ قَالَ هِيَ مَنْسُوخَةٌ

طول بده أى انتهى الرغ الى اقصى غايها (قلت) وقد وقع عند ابى داود عن مسدد عن ابى عوانة بالاسناد المذكور في البخاري فرفعه الى فيه وهذا أوضح ولعل الكلمة تصحفت وقد تقدم ما يؤيد ذلك في سياق الفاظ الرواة لهذا الحديث عن ابن عباس وغيره مع بقية مباحث المتن (قوله ليراه الناس) كذا للاكثر والناس بالرفع على التفاعلية وفي رواية المستعلي ليريه بضم أوله وكسر الراء وفتح الصحاوية والناس بالنصب على المععولة ويحتمل أن يكون الناس كتب ليراه الناس بالياء فلا يكون بين الراي وبين اختلاف (قوله فكان ابن عباس يقول الخ) فهم ابن عباس من فعله ﷺ ذلك أنه لبيان الجواز لا للأولوية وقد تقدم في حديث أبى سعيد وجابر عند مسلم ما يوضح المراد والله أعلم (قوله باب قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عمر وسلمة بن الأكوع نسختها شهر رمضان الذي أنزل فيه الى قوله على ما عداكم ولعلكم تشكرون) أما حديث ابن عمر فوصله في آخر الباب عن عياش وهو بصحانية ومعجمة وقد أخرجه عنه أيضا في التفسير وزاد أنه ابن الوليد وهو الرقام وشيخه عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى البصري السامي بالمهملة ولكن لم يعين الناسخ وقد أخرجه الطبري من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر بلفظ نسخت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه التي بعدها فمن شهد منكم الشهر فليصمه وعلى هذا قوله في الترجمة وفي حديث سلمة نسختها شهر رمضان أى الآية التي أولها شهر رمضان لاشأها على موضع النسخ وقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وأما حديث سلمة فوصله في تفسير البقرة بلفظ لما تزلت وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين كان من أراد أن يفطر أو يفطر واقتدي حتى تزلت الآية التي بعدها فنسختها (قوله وقال ابن نعيم الخ) وصله أبو نعيم في المستخرج والبيهقي من طريقه ولفظ البيهقي قدم النبي ﷺ المدينة ولا عهد لهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل شهر رمضان فاستكثروا ذلك وشق عليهم فكان من أطعم مسكينا كل يوم ترك الصيام ممن يطيقه ورخص لهم في ذلك ثم نسخته وان تصوموا خير لكم فأمروا بالصيام وهذا الحديث أخرجه أبو داود من طريق شعبة والمسعودي عن الأعشى مطولا في الاذان والقبلة والصيام واختلف في اسناده اختلافا كثيرا وطريق ابن نعيم هذه أرجحها وإذا تقرر أن الافطار والاطعام كان رخصة ثم نسخ لزم أن يصير الصيام حائجا واجبا فكيف يلتم مع قوله تعالى وان تصوموا خير لكم والخيرية لا تدل على الوجوب

**باب** مَتَى يَقْضَى قَضَاءُ رَمَضَانَ ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا بَأْسَ أَنْ يُفَرَّقَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى . قِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ،  
وَقَالَ سَيِّدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ فِي صَوْمِ الْعَشْرِ لَا يَصْلُحُ حَتَّى يَبْدَأَ بِرَمَضَانَ ،

بل المشاركة في أصل الخبر أجاب السكراني بأن المعنى فالصوم خير من التطوع بالقدية والتطوع بها كان سنة والخير من السنة لا يكون الا واجبا أى لا يكون شئ خيرا من السنة الا الواجب كذا قال ولا يخفى بحقه ونكفاه ودعوى الوجوب في خصوص العيام في هذه الآية ليست بظاهرة بل هو واجب خير من شاء صام ومن شاء أفطر وأطعم فنصت الآية على أن الصوم أفضل وكون بعض الواجب الخير أفضل من بعض الاشكال فيه واتفقت هذه الاخبار على أن قوله وعلى الذين يطبقونه فدية منسوخ وخالف في ذلك ابن عباس فذهب الى أنها عكمة لكنها خصوصية بالشيخ الكبير ونحوه وسأيت بيان ذلك والبحث فيه في كتاب التفسير ان شاء الله تعالى حيث ذكرنا المصنف من تفسير البقرة » (قوله باب متى يقضى قضاء رمضان ) أى متى تصام الايام التي تقضى عن فوات رمضان وليس المراد قضاء القضاء على ما هو ظاهر اللفظ والمراد الاستفهام هل يصح قضاءه هل يصح قضاءه متبعا أو يجوز متفرقا وهل يصح على الفور أو يجوز على التراخي قال الزين بن المنير جعل المصنف الترجمة استغما لتعارض الأدلة لأن ظاهر قوله تعالى فدية من أيام أخر يقتضى التفريق لصدق أيام أخر سواء كانت متباعدة أو متفرقة والقياس يقتضى التتابع الحاقا بصفة القضاء بصفة الاداء وظاهر صريح عائشة يقتضى إثارة المبادرة الى القضاء لولا ما منعها من الشغل فيشعر بأن من كان غير عنز لا ينبغي له التأخير (قلت) ظاهر صريح البخارى يقتضى جواز التراخي والتفريق لما أودعه في الترجمة من الآثار كعادته وهو قول الجمهور ونقل ابن المنذر وغيره عن علي وعائشة وجوب التتابع وهو قول بعض أهل الظاهر وروى عبد الرزاق بسنده عن ابن عمر قال يقضيه تباعا وعن عائشة نزلت فدية من أيام أخر متباعات فسقطت متباعات وفي الموطأ انها قرأة أبي بن كعب وهذا نص صحيح بدم وجوب التتابع فكانه كان أولا واجبا ثم نسخ ولا يختلف المجيزون للتفریق أن التابع أولى (قوله) وقال ابن عباس لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى فدية من أيام أخر (وصله مالك عن الزهري ان ابن عباس وأبا هريرة اختلفا في قضاء رمضان فقال أحدهما يفرق وقال الآخر لا يفرق هكذا أخرجه منقطعا بهما وصله عبد الرزاق معينا عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس فيمن عليه قضاء من رمضان قال يقضيه مفرقا قال الله تعالى فدية من أيام أخر وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن معمر بسنده قال صممه كيف شئت وروياته في فوائد احمد بن شبيب من روايته عن ابيه عن يونس عن الزهري بلفظ لا يضرك كيف قضيتها انما هي عدة من أيام أخر فأحصه وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس وأبا هريرة قالوا فرقه اذا احصيته وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابي هريرة نحو قول ابن عمر وكأنه اختلف فيه عن ابي هريرة وروى ابن أبي شيبة ايضا من طريق معاذ بن جبل اذا احصى العدة فليصم كيف شاء ومن طريق أبي عبيدة بن الجراح ورافع بن خديج نحوه وروى سعيد بن منصور عن انس نحوه (قوله) وقال سعيد ابن المسيب في صوم العشر لا يصلح حتى يبدأ برمضان (وصله ابن أبي شيبة عنه نحوه ولفظه لا بأس ان يقضى رمضان في العشر وظاهر قوله جواز التطوع بالصوم بان عليه دين من رمضان الا ان الاول له ان يصوم الدين أولا لقوله لا يصلح فانه ظاهر في الارشاد الى البداء بالامم والاكد وقد روى عبد الرزاق عن ابي هريرة ان رجلا قال له ان علي اياما من رمضان أفصوم العشر تطوعا قال لا بدأ بحق الله ثم تطوع ماشئت وعن عائشة نحوه وروى ابن المنذر عن علي انه نهى عن قضاء رمضان في عشر ذي الحجة واستاده ضعيف قال وروى باسناد صحيح نحوه عن الحسن والزهري وليس مع احد منهم حجة على ذلك وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن

وقال إبراهيم إذا فرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما ولم يرَ عليهما طعاماً ويذكرُ عن أبي هريرة مرسلاً  
وعن ابن عباس أنه يطمع . ولم يذكر الله إلا طعاماً إنما قال فصدته من أيام آخر حدثنا أحمد بن  
يونس حدثنا زهير عن يحيى

عمر أنه كان يستحب ذلك (قوله وقال إبراهيم) أي التخي (إذا فرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما ولم يرَ عليه اطعاماً)  
وقع في رواية الكشميني حتى جازى بذي بدل الهزمة من الجواز وفي نسخة حان بمهملة ونون من الحين وصله سعيد  
ابن منصور من طريق يونس عن الحسن ومن طريق الحرث الصكلي عن إبراهيم قال إذا تباح عليه رمضان  
صامهما فإن صح بينهما فلم يقض الأول فيصم فليستغفر الله وليصم (قوله ويذكر عن أبي هريرة مرسلاً وعن  
ابن عباس أنه يطمع) أما أثر أبي هريرة فوجدته عنه من طرق موصولة فأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني  
عطاء عن أبي هريرة قال أي إنسان مرض في رمضان ثم صح فلم يقضه حتى أدركه رمضان آخر فليصم الذي حدث  
ثم يقض الآخر ويطعم مع كل يوم مسكينا قلت لعطاء كم بلك يطعم قال مدازعوا وأخرجه عبد الرزاق أيضاً عن  
معمر عن أبي اسحق عن مجاهد عن أبي هريرة نحوه وقال فيه واطعم عن كل يوم نصف صاع من قمح وأخرجه الدارقطني  
من طريق مطرف عن أبي اسحق نحوه من طريق رقية وهو ابن مصقلة قال زعم عطاء أنه سمع أبا هريرة يقول في  
المرض يمرض ولا يصوم رمضان ثم يترك حتى يدركه رمضان آخر قال يصوم الذي حضره ثم يصوم الآخر  
ويطعم لكل يوم مسكيناً ومن طريق ابن جريج وقيس بن سعد عن عطاء نحوه وأما قول ابن عباس فوصله سعيد  
ابن منصور عن هشيم والدارقطني من طريق ابن عينة كلاهما عن يونس عن أبي اسحق عن مجاهد عن ابن  
عباس قال من فرط في صيام رمضان حتى أدركه رمضان آخر فليصم هذا الذي أدركه ثم ليصم ما فاته  
ويطعم مع كل يوم مسكيناً وأخرجه عبد الرزاق من طريق جعفر بن برقان وسعيد بن منصور من طريق  
حجاج والبيهقي من طريق شعبة عن الحكم كله عن ميمون بن مهران عن ابن عباس نحوه (قوله ولم يذكر الله تعالى  
الاطعام إنما قال فصدته من أيام آخر) هذا من كلام المصنف قاله تفقها وظن الزين بن المنير أنه بقية كلام إبراهيم  
التخي وليس كما ظن فانه مفصول من كلامه بأثر أبي هريرة وابن عباس لكن إنما يقوي ما احتج به إذا لم يصح في السنة  
دليل الاطعام فلا يلزم من عدم ذكره في الكتاب أن لا يثبت بالسنة ولم يثبت فيه شيء مرفوع وإنما جاء فيه عن  
جماعة من الصحابة منهم من ذكر ومنهم عمر عند عبد الرزاق ونقل الطحاوي عن يحيى بن اكرم قال وجدته عن  
سنة من الصحابة لا أعلم لهم فيه مخالفا انتهى وهو قول الجمهور وخالف في ذلك إبراهيم التخي وأبو حنيفة وأصحابه  
ومال الطحاوي إلى قول الجمهور في ذلك ومن قال بالاطعام ابن عمر لكنه بالغ في ذلك فقال لا يطعم ولا يصوم فروي  
عبد الرزاق وابن المنذر وغيرها من طرق صحيحة عن نافع عن ابن عمر قال من تأخر رمضان وهو مريض لم يصم  
بينهما قضى الآخر منهما بصيام وقضى الأول منهما باطعام مدام حنطة كل يوم ولم يصم لفظ عبد الرزاق عن معمر  
عن أيوب عن نافع قال الطحاوي نهر دابن عمر بذلك (قلت) لكن عند عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد  
قال بلغني مثل ذلك عن عمر لكن المشهور عن عمر خلافة فروي عبد الرزاق أيضاً من طريق عوف بن مالك  
سمعت عمر يقول من صام يوماً من غير رمضان وأطعم مسكيناً فانه يعد لأن يوماً من رمضان ونقله ابن المنذر عن ابن  
عباس وعن قتادة وأقره ابن وهب بقوله من أفطر يوماً في قضاء رمضان وجب عليه لكل يوم صوم يومين (قوله  
حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجعفي أبو خثيمة (قوله عن يحيى) هو ابن سعيد الانصاري ووم الكرماني تعالى ابن  
العين فقال هو يحيى بن أبي كثير وغفل عما أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه فقال في نفس السند  
عن يحيى بن سعيد ويحيى بن سعيد هذا هو الانصاري وزعل منطلأى فنقل عن المحافظ الغيابة انه القطان وليس

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ تَمِثْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ كَانَ يَكُونُ عَلَى الصَّوْمِ مِنْ رَمَضَانَ فَمَا اسْتَطِيعَ أَنْ أَقْضِيَهُ إِلَّا فِي شَعْبَانَ . قَالَ يَحْيَى الشَّغْلُ مِنَ النَّبِيِّ . أَوْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ **بَابُ الْحَائِضِ تَرْكُ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ** ، وَقَالَ أَبُو الزِّنَادِ إِنَّ الشُّنْنَ وَوُجُوهَ الْحَقِّ لَتَأْتِي كَثِيرًا عَلَى خِلَافِ الرَّأْيِ . فَمَا يَجِدُ الْمُتْلُونَ بُدْءًا مِنْ أَتْبَاعِهَا مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الصَّيَّامَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ **حَدَّثَنَا** أَبُو أَبِي مَرْثَمٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ حَدَّثَنِي زَيْدٌ عَنْ عِيَّاضٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تَصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ فَذَلِكَ نَقْصَانُ دِينِهَا

كما قال فان الضياء حكى قول من قال انه يحيى بن ابي كثير ثم رده وجزم بانه يحيى بن سعيد ولم يقل القطان ولا جاز ان يكون القطان لانه لم يدرك أباسلمة وليست لزهير بن معاوية عنه رواية وانما هو بروي عن زهير (قوله عن ابي سلمة) في رواية الاسماعيل من طريق ابي خالد عن يحيى بن سعيد سمعت أباسلمة (قوله فما استطيع أن اقضيه الا في شعبان) استدله على أن عائشة كانت لا تطوع بشئ من الصيام لافي عشر ذي الحجة ولا في عاشوراء ولا غير ذلك وهو مبني على أنها كانت لا تري جواز صيام التطوع لمن عليه دين من رمضان ومن ابن لقائه ذلك (قوله قال يحيى) أى الراوى المذكور بالسند المذكور اليه فهو موصول (قوله الشغل من النبي أو النبي ﷺ) هو خبر مبتدا معدوف تقديره المانع لها الشغل أو هو مبتدا محذوف الخبر تقديره الشغل هو المانع لها وفي قوله قال يحيى هذا تفصيل لكلام عائشة من كلام غيرها ووقع في رواية مسلم المذكورة مدرجا لم يقل فيه قال يحيى فصار كأنه من كلام عائشة أو من روى عنها وكذا أخرجه أبو عوانة من وجه آخر عن زهير وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى مدرجا أيضا ولفظه وذلك لكان رسول الله ﷺ وأخرجه من طريق ابن جريج عن يحيى فيبن أدرجه ولفظه فظننت ان ذلك لمكانها من رسول الله ﷺ يحيى بقوله وأخرجه أبو داود من طريق مالك والنسائي من طريق يحيى القطان وسعيد بن منصور عن ابن شهاب وسفيان والاسماعيلي من طريق ابي خالد كلهم عن يحيى بدون الزيادة وأخرجه مسلم من طريق محمد بن ابراهيم التيمي عن ابي سلمة بدون الزيادة لكن فيه ما يشعر بها فانه قال فيه ما معناه فما استطيع قضاءها مع رسول الله ﷺ ويحتمل أن يكون المراد بالمعية الزمان أي أن ذلك كان خاصا بزمانه وللتزمذى وابن خزيمة من طريق عبد الله البهي عن عائشة ما قضيت شيئا مما يكون على من رمضان الا في شعبان حتى قص رسول الله ﷺ وما يدل على ضعف الزيادة انه ﷺ كان يقسم لنفسه ما فعل وكان يدنو من المرأة في غير نوبتها فيقبل ويابس من غير جماع فليس في شغلها بشئ من ذلك ما يمنع الصوم اللهم الا أن يقال أنها كانت لا تصوم الا بإذنه ولم يكن يأذن لاحتمال احتياجها اليها فاذا ضاق الوقت اذن لها وكان هو ﷺ يكثر الصوم في شعبان كما سيأتي بعد أبواب فلذلك كانت لا يتبها لها القضاء الا في شعبان وفي الحديث دلالة على جواز تأخير قضاء رمضان مطلقا سواء كان لعذر أو لغير عذر لان الزيادة كما بيناه مدرجة فلم تكن مرفوعة لكان الجواز مقيدا بالضرورة لان الحديث حكم الرفع لان الظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك مع توفر دواى أزواجه على السؤال منه عن أمر الشرع فلو لا أن ذلك كان جائزا لم تواظب عائشة عليه ويؤخذ من حرصها على ذلك في شعبان أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان آخر وأما الاطعام فليس فيه ما يشته ولا ينفية وقد تقدم البحث فيه \* (قوله باب الحائض ترك الصوم والصلاة) قال الزبير بن المنير ما معصله أن الترجمة لم تتضمن حكم القضاء لتطابق حديث الباب فانه ليس فيه تعرض لذلك قال وأما تعبيره بالترك فلاشارة الى انه ممكن حسا وأما تركه اختيارا لمنع الشرع لها من مباشرة (قوله وقال أبو الزناد الخ)

**باب مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ وَقَالَ الْحَسَنُ إِنَّ صَامَ عَنْهُ ثَلَاثُونَ رَجُلًا يَوْمًا وَاحِدًا جَازَ حَدَثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو وَابْنُ الْحَارِثِ عَنْ مُعْيَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُ عَنْ عَمْرٍو عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ \***

قال ابن أبي عمير بن المثير نظر أبو الزناد إلى الحيض فوجده مانعا من هاتين العبادتين وماسبب الالهية أستحال أن يتوجه به خطاب الاحتضاء وما يمنع صحة الفحل يمنع الوجوب فلذلك استبعد الفرق بين الصلاة والصوم فأحال بذلك على اتباع السنة والجد المحض وقد تقدم في كتاب الحيض سؤال معاذة من عائشة عن الفرق المذكور وأنكرت عليها عائشة السؤال وخشيت عليها أن تكون تلقته من الخوارج الذين جرت عادتهم باعتراض السنن بأرائهم ولم تردّها على الحواطة على النص وكأنها قلت لها دعي السؤال عن العلة إلى ما هو أهم من معرفتها وهو الاعتقاد إلى الشارع وقد تكلم بعض الفقهاء في الفرق المذكور واعتمد كثير منهم على أن الحكمة فيه أن الصلاة تكرر فيشقى قضاءها بخلاف الصوم الذي لا يقع في السنة الامرة وأختار أمام الحرمين أن التسع في ذلك هو النص وأن كل شيء ذكره من الفرق ضعيف والله أعلم وزعم المذهب أن السبب في منع الحائض من الصوم أن خروج الدم يحدث ضعفا في النفس غالبا فاستعمل هذا الغالب في جميع الاحوال فلما كان الضعف يبيح القطر ويوجب القضاء كان كذلك الحيض ولا يخفى ضعف هذا التأخذ فان المريض لو تحامل فصام صح صومه بخلاف الحائض وأن المستحاضة في نزف الدم أشد من الحائض وقد أصبح لها الصوم وقول أبي الزناد أن السنن لتأتي كثيرا على خلاف الرأي كأنه يشير إلى قول علي لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخلف أحق بالمسح من أعلاه أخرجه احمد وأبو داود والدارقطني ورجال اسناده ثقات ونظائر ذلك في الشرعيات كثير وما يفرق فيه بين الصوم والصلاة في حق الحائض انها لو طهرت قبل الطهر وتوت صح صومها في قول الجمهور ولا يتوقف على الغسل بخلاف الصلاة ثم أورد المصنف طرفا من حديث أبي سعيد اللخمي في كتاب الحيض مقتصر على قوله ليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ تمكث الليالي ماتصلى وتطهر في رمضان فهذا قصصان الدين الحديث \* (قوله باب من مات وعليه صوم) أي هل يشرع قضاءه عنه أم لا واذا شرع هل يختص بصيام دون صيام أو يطعم كل صيام وهل يتعين الصوم أو يجزئ الاطعام وهل يختص الولي بذلك أو يصح منه ومن غيره والخلاف في ذلك مشهور للعلماء كما سنبينه (قوله وقال الحسن أن صام عنه ثلاثون رجلا يوما واحدا جاز) في رواية الكشميني في يوم واحد والمراد من مات وعليه صيام شهر وهذا الأروصله الدارقطني في كتاب الذم من طريق عبد الله بن المبارك عن سعيد بن عامر وهو الضعيف عن اشعث عن الحسن فيمن مات وعليه صوم ثلاثين يوما فجمع له ثلاثون رجلا فصاموا عنه يوما واحدا أجزأ عنه قال النووي في شرح المذهب هذه المسئلة لم ارفها ههنا في المذهب وقياس المذهب الاجزاء (قلت) لكن الجواز مقيد بصوم لم يجب فيه التابع لفقد التابع في الصورة المذكورة (قوله حدثنا محمد بن خالد) أي ابن خلي بمسجمة ووزن على كاجزم به أبو نعيم في المستخرج وجزم الجمهور في بانه الذهلي فانه أخرجه عن أبي حامد بن الشرقي عنه وقال أخرجه البخاري عن محمد بن يحيى وبذلك جزم الكلاباذي وصنيع المزي يوافقه وهو الراجح وعلى هذا فقد نسب البخاري ههنا إلى جديده لانه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد وشيخه محمد بن موسى بن اعيان أدركه البخاري لكنه لم يرو عنه الا بواسطة وكأنه لم يلقه وعمر وابن الحرث هو المصري (قوله من مات) عام في المكلفين لقرينة وعليه صيام وقوله صام عنه وليه خير يعني الامر بتدبيره فليصم عنه وليه وليس هذا الامر للوجوب عند الجمهور وبالغ أمام الحرمين ومن تبعه قاعدوا الاجماع على ذلك وفيه نظر لان بعض أهل الظاهر أوجب فعله لم يتعد بخلافه على قاعدته وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فأجاز الصيام عن الميت أصحاب الحديث وعلق الشافعي في القديم القول به على صحة الحديث كما



تَابَهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو وَرَوَاهُ بَحْيُ بْنُ أَبِي يُوبَ عَنْ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا  
مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ

نقله البيهقي في المعرفة وهو قول أبي نوري جماعة من محدثي الشافعية وقال البيهقي في الخلافات هذه المسئلة ناجية لا أعلم  
خلافاً بين أهل الحديث في صحتها فوجب العمل بها ثم ساق بسنده إلى الشافعي قال كل ما قلت وصح عن النبي ﷺ  
خلافه نخذوا بالحديث ولا تهلدوني وقال الشافعي في الجديد ومالك وأبو حنيفة لا يصام عن الميت وقال الليث وأحمد  
واسحق وأبو عبيد لا يصام عنه إلا التذرع للعموم الذي في حديث عائشة على المقيد في حديث ابن عباس وليس بينهما  
تعارض حتى يجمع بينهما فحدث ابن عباس صورة مستقلة سأل عنها من وقعت له وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة  
عامة وقد وقعت الإشارة في حديث ابن عباس إلى نحو هذا العموم حيث قيل في آخره فدين الله أحق أن يقضى وأما  
رمضان فيطعم عنه فأما المالكية فاجابوا عن حديث الباب بدعوى عمل أهل المدينة كعادتهم وادعى القرطبي فيما  
ليعباض أن الحديث مضطرب وهذا لا يتأتى إلا في حديث ابن عباس فاني حديثي الباب وليس الاضطراب فيه مسلماً  
كما سيأتي وأما حديث عائشة فلا اضطراب فيه واحتج القرطبي بزيادة ابن لهيعة المذكورة لأنها تدل على عدم الوجوب  
وتعقب بأن معظم المجيزين لم يوجبوه وإنما قالوا يتخير الولى بين الصيام والأطعام وأجاب المساوردي عن  
الجديد بأن المراد بقوله يصام عنه وليه أى فعل عنه وليه ما يقوم مقام الصوم وهو الأكل أو ما قال وهو نظير قوله التراب وضوء  
المسلم إذا لم يجد الماء قال فسمى البدل باسم البدل فكذلك هنا وتعقب بأنه صرف للفظ عن ظاهره بغير دليل وأما الحنفية  
فاعتدوا بعدم القول بهذين الحديثين بمساروي عن عائشة أنها سئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم قالت يطعم عنها وعن  
عائشة قالت لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم أخرجه البيهقي ومساروي عن ابن عباس قال في رجل مات وعليه  
رمضان قال يطعم عنه ثلاثون مسكيناً أخرجه عبد الرزاق وروى النسائي عن ابن عباس قال لا يصوم أحد عن أحد  
قالوا فلما أتى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه دل ذلك على أن العمل على خلاف ما روياه وهذه قاعدة لهم معرفة ألا  
أن الآثار المذكورة عن عائشة وعن ابن عباس فيها مقال وليس فيها ما يمنع الصيام إلا الأثر الذي عن عائشة وهو ضعيف  
جداً والراجح أن المعتر مارواه لا مآراه لا احتمال أن يخالف ذلك الاجتهاد ومستنده فيه لم يحقق ولا يزم من ذلك ضعف  
الحديث عنده وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك الحق للمظنون والمسئلة مشهورة في الأصول واختلف المجيزون في  
المراد بقوله وليه فقيل كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل عصيته والاول أرجح والثاني قريب ورد الثالث قصة  
المرأة التي سألت عن نذر أمها واختلقوا أيضاً هل يختص ذلك بالولي لأن الأصل عدم النيابة في العبادة البدنية ولأنها  
عبادة لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك في الموت الأموارد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد فيه ويبقى الباقي على الأصل  
وهذا هو الأرجح وقيل يختص بالولي فلو أمراً اجنبياً بان يصوم عنه اجزأ كما في الحج وقيل يصح استقلال الاجنبي بذلك  
وذكر الولي لسكونه الغالب وظاهر صنيع البخاري اختيار هذا الأخير به جزم أبو الطيب الطبري وقواه بتشبيهه ﷺ  
ذلك بالدين والدين لا يختص بالقرب (قوله تابعه ابن وهب عن عمرو) يعني ابن الحرث المذكور بسنده وهذه المتابعة  
وصلها مسلم وأبو داود وغيرهما بلفظه (قوله ودواه ببحي بن أيوب) يعني المصري عن عبيد الله بن أبي جعفر بسنده  
الذكر وروايته هذه عند أبي عوانة والدارقطني من طريق عمرو بن الربيع وابن خزيمة من طريق سعيد بن أبي مرزوق  
كلاهما عن يحيى بن أيوب والفاظهم متوافقة ورواه البزار من طريق أبي لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر فزاد في آخر  
المتن ان شاء (قوله حدثنا عبد الرحمن بن عبد الرحمن) هو الحافظ المعروف بصاغة ومعاوية بن عمرو هو الأزدي ويعرف  
بأن السكراني من قدامه شيوخ البخاري حدث عنه بغير واسطة في أواخر كتاب الجمعة وحدث عنه هنا وفي الجهاد في  
الصلاة بواسطة وكان طلب معاوية المذكور للحديث وهو كبير والافلو كان طلبه وهو على قدرسته لكان من أعلى

عَنْ مُسْلِمٍ الْبَطِينِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٌ أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا قَالَ تَعْتَمِدُ فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يَقْضَى • قَالَ سُلَيْمَانُ فَقَالَ الْحَكَمُ وَسَلَّمَ وَتَحْنُ جَمِيعًا جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثَ • فَلَا سَمْعًا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ الْحَكَمِ وَمُسْلِمٍ الْبَطِينِ وَسَلَّمَ ابْنِ كَيْلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٌ وَمُجَاهِدٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَتْ أُمُّ أَرْوَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّ أُخْتِي مَاتَتْ

شيوخ البخاري وزائدة شيخه هو ابن قدامة التقي مشهور قد لقي البخاري جماعة من أصحابه (قوله عن مسلم البطين) بفتح الواو وكسر المهملة ثم تحانية ساكنة ثم نون وسياق أن الحديث جاء من رواية شعبة عن الأعمش عن مسلم المذكور وشعبة لا يحدث عن شيوخه الذين ربما دلسوا إلا بما تحقق أنهم سمعوه (قوله جاء رجل) في رواية غير زائدة جاءت امرأة وقد تقدم القول في تسميتها في كتاب الحج (قوله جاء رجل) لم أقف على اسمه واتفق من عدا زائدة وعمر بن القاسم على أن السائل امرأة وزاد أبو حريز في روايته أنها ختمية (قوله أن أمي) خالف أبو حامد جميع من رواه فقال أن أختي واختلف على أبي بشر عن سعيد بن جبير فقال هشيم عن عذات قرابة لها وقال شعبة عنه أن أختها أخرجهما أحمد وقال حماد عنه ذات قرابة لها ما أختها وأما بنتها وهذا يشعر بأن التردد فيه من سعيد بن جبير (قوله وعليها صوم شهر) هكذا في أكثر الروايات وفي رواية أبي حريز خمسة عشر يوما وفي رواية أبي خالد شهرين متتابعين وروايته تقتضي أن لا يكون الذي عليها صوم شهر رمضان بخلاف رواية غيره فإنها محتملة للارواية زيد بن أبي أنيسة فقال أن عليها صوم نذر وهذا واضح في أنه غير رمضان وبين أبو بشر في روايته سبب النذر فروى أحمد من طريق شعبة عن أبي بشر أن امرأة كتبت البحر فنذرت أن تصوم شهرًا فأتت قبل أن تصوم فأتت أختها النبي ﷺ الحديث ورواه أيضا عن هشيم عن أبي بشر نحوه وأخرجه البيهقي من حديث حماد بن سلمة وقد ادعى بعضهم أن هذا الحديث اضطرب فيه الرواة عن سعيد بن جبير ففهم من قال أن السائل امرأة ومنهم من قال رجل ومنهم من قال أن السؤال وقع عن نذر فمنهم من فسره بالصوم ومنهم من فسره بالحج لما تقدم في أو آخر الحج والذي يظهر أنهما قصتان ويؤيده أن السائلة في نذر الصوم ختمية بما في رواية أبي حريز المعلقة والسائلة عن نذر الحج جهنية كما تقدم في موضعه وقد قدمنا في أو آخر الحج أن مسلما روى من حديث يزيد أن امرأة سألت عن الحج وعن الصوم معا وأما الاختلاف في كون السائل رجلا أو امرأة والمسؤل عنه أختا أو أما فلا يقدح في موضع الاستدلال من الحديث لأن الفرض منه مشروعية الصوم أو الحج عن الميت ولا اضطراب في ذلك وقد تقدمت الإشارة إلى كيفية الجمع بين مختلف الروايات فيه عن الأعمش وغيره والله أعلم (قوله فدين الله أحق أن يقضى) تقدمت مباحثه في أو آخر الحج قبيل فضل المدينة مستوفى (قوله قال سليمان) هو الأعمش يعني بالاسناد المذكور وألا إليه (قوله فقال الحكم) أي ابن عتبة وسلمة أي ابن كليل والواصل أن الأعمش سمع هذا الحديث من ثلاثة أنفس في مجلس واحد من مسلم البطين أولا من سعيد ابن جبير ثم من الحكم وسلمة عن مجاهد وقد خالف زائدة في ذلك أبو خالد الأحمر بكاسياني (قوله ويذكر عن أبي خالد حدثنا الأعمش الخ) حصله أن أبا خالد جمع بين شيوخ الأعمش الثلاثة فحدث به عنه عنهم عن شيوخ ثلاثة وظهر أنه عند كل منهم عن كل منهم ويحتمل أن يكون أراد به ألف والنشر بغير ترتيب فيكون شيخ الحكم عطاء وشيخ البطين سعيد ابن جبير وشيخ سلمة مجاهدًا ويؤيده أن النسائي أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مفرا عن الأعمش مفصلا هكذا وهو ما يهوى رواية أبي خالد وقد وصلها مسلم لكن لم يسق المتن بل أحال به على رواية زائدة وهو معرض لأن بينهما مخالفة سياق بينهما ووصلها أيضا الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني من طريق أبي خالد

\* وَقَالَ يَحْيَى وَأَبُو معاويةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَتْ أَمْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ \* وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَتْ أَمْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذَرٌ \* وَقَالَ أَبُو حَرِيرَةَ حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَتْ أَمْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ مَاتَتْ أُمَّي وَعَلَيْهَا صَوْمٌ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا **بَاب** مَتَى يَحِلُّ فِطْرُ الصَّائِمِ . وَأَفْطَرَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ حِينَ غَابَ قُرْصُ الشَّمْسِ **حَدَّثَنَا** الْحَمْدِيُّ حَدَّثَنَا سُبَيْحَانُ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ سَمِعْتُ عاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا وَأَذْبَرَ النَّهَارَ مِنْ هَاهُنَا وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ

(قوله وقال يحيى) أي ابن سعيد (قوله وأبو معاوية عن الأعمش الخ) وانقازائدة على أن شيخ مسلم البطين فيه سعيد بن جبيرة وكذلك رواه شعبه وعبد الله ابن نعيم وعمر بن القاسم وعبيدة بن حميد وآخرون عن الأعمش وطريقهم عند النسائي وأحمد وغيرهما (قوله وقال عبد الله بن عمرو) أي الرقي (عن زيد بن أبي أنيسة الخ) هذا بخلاف رواية عبد الرحمن بن مغراء من حيث أن شيخ الحكم فيها عطاء وفي هذه شيخه سعيد ويحتمل أن يكون سمعه من كل منهما وطريق عبد الله هذه وصلها مسلم أيضا (قوله وقال أبو حريز) بالهمزة والراء والزاوي وهو عبد الله بن الحسين قاضي سجستان وطريقه هذه وصلها ابن خزيمة والحسن بن سفيان ومن جهة البيهقي \* (قوله باب متى يحل فطر الصائم) غرض هذه الترجمة الإشارة إلى أنه هل يجب إمساك جزء من الليل لتحقيق مضي النهار أم لا وظاهر صنيعة يقتضي ترجيح الثاني لذكره لأثر أبي سعيد في الترجمة لكن محله إذا ما حصل تحقق غروب الشمس (قوله وأفطر أبو سعيد الخدري حين غاب قرص الشمس) وصله سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عبد الواحد بن أمين عن أبيه قال دخلنا على أبي سعيد فأفطر ونحن نرى أن الشمس لم تقرب ووجه الدلالة منه أن أبا سعيد لما تحقق غروب الشمس لم يطلب مزيدا على ذلك ولا التفت إلى الواقعة من عنده على ذلك فلو كان يجب عنده إمساك جزء من الليل لاشتراك الجميع في معرفة ذلك والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب حديثين \* أحدهما حديث عمر (قوله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة ولا سند كله حجازيون الحميدي وسفيان مكيان والباقون مدنيون وفيه رواية البناء عن الآباء ورواية تابعي صغير عن تابعي كبير هشام عن أبيه وصحابي صغير عن صحابي كبير حاصم عن أبيه وكان مولده حاصم في عهد النبي ﷺ لكن لم يسمع منه شيئا (قوله قال رسول الله ﷺ) في رواية ابن خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام قال لي (قوله إذا أقبل الليل من ههنا) أي من جهة المشرق كما في الحديث الذي يليه والمراد به وجود الظلمة حسا وذكر في هذا الحديث ثلاثة أمور لانهما لو كانت متلازمة في الأصل لكنهما قد تكون في الظاهر غير متلازمة فقد يظن إقبال الليل من جهة المشرق ولا يكون إقبال حقيقة بل وجود أمر يغطي ضوء الشمس إشارة إلى اشتراط تحقق الإقبال والادبار وانهما بواسطة غروب الشمس لا بسبب آخر ولم يذكر ذلك في الحديث الثاني فيحتمل أن يترك على حالين أما حيث ذكرها ففي حال النعم مثلا وأما حيث لم يذكرها ففي حال الصحو ويحتمل أن يكونا في حالة واحدة وحفظ أحد الراويين ما لم ينفذ الآخر وانما ذكر الآباء والادبار ما لمكان وجود أحدهما مع عدم تحقق الغروب قاله القاضي عياض وقال شيخنا في شرح الترمذي الظاهر الاكتفاء بأحدى الثلاثة لانه يعرف انقضاء النهار بأحدهما ويؤيده الاختصار في رواية ابن أبي أوفى على إقبال الليل (قوله فقد أفطر الصائم) أي دخل في وقت الفطر كما يقال انجد إذا أقام بتجدواهم إذا أقام بتهامة ويحتمل أن يكون معناه فقد صار مفطرا في الحكم لكون الليل ليس نظرا للصيام الشرعي وتغيير دأب خزيمة هذا الاحتمال وأومأ إلى ترجيح الأول فقال قوله فقد أفطر الصائم لفظ خبر ومعناه الأمر أي فليفطر الصائم ولو كان المراد فقد صار مفطرا كان فطر جميع الصوماء واحدا ولم

فَوَاسِطُ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْنَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ وَهُوَ صَلِّىٌّ فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ قَالَ لِبَعْضِ الْقَوْمِ يَافْلَانَ قُمْ فَاجْدَحْ لَنَا فَقَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَمْسَيْتَ قَالَ أَنْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ فَلَوْ أَمْسَيْتَ قَالَ أَنْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا قَالَ إِنْ عَلَيْكَ نَهَارًا قَالَ أَنْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا فَتَرَكْنَا فَجَدَحَ لَكُمْ فَشَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ إِذَا رَأَيْتُمْ الْإِذْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ **بَابُ يَطْفِرُ بِمَا تَيْسَّرُ مِنَ الْمَاءِ أَوْ غَيْرِهِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ**

يَكُنْ لِلتَّرْعِيبِ فِي تَجْبِيلِ الْإِفْطَارِ مَعْنَى أَنَّهُ وَقَدْ يَجِبُ أَنْ الْمَرَادُ قِلَ الْإِفْطَارِ حَسَبَ الْوَاقِفِ الْأَمْرَ الشَّرْعِي وَلَا شَكَّ أَنْ لِلْأَوَّلِ أَرْجَحَ وَلَوْ كَانَ الثَّانِي مُعْتَمَدًا لَكَانَ مِنْ حَلْفٍ أَنْ لَا يَفْطِرُ فَصَامَ فَدَخَلَ اللَّيْلُ حَتَّى يَجْرِدَ دَخُولُهُ وَلَوْ كُنْ يَتَنَاوَلُ شَيْئًا وَيُمْكِنُ الْإِقْصَالُ عَنْ ذَلِكَ بَأَنَّ الْأَيَّامَانَ مَبْنِيَّةً عَلَى الْعَرَفِ وَبِذَلِكَ أَفْتَى الشَّيْخُ أَبُو اسْحَقَ الشِّرَازِيُّ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَهُمَا مِثْلُ هَذَا لَوْ قَالَ إِنْ أَفْطَرْتَ طَالَتْ فَصَادَفَ يَوْمَ الْعِيدِ لَمْ تَنْطَلِقْ حَتَّى يَتَنَاوَلَ مَا يَفْطِرُ بِهِ وَقَدْ ارْتَكَبَ بَعْضُهُمُ الشُّطْطَ فَقَالَ يَحْتَسِبُ وَبَرَّجَ الْأَوَّلُ أَيْضًا رَوَايَةً شُعْبَةً أَيْضًا بِإِلْفَظٍ فَقَدْ حُلَّ الْإِفْطَارُ وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ وَسَيَأْتِي ذَلِكَ مِنْ مَزِيدٍ بَيَانٍ فِي بَابِ الْوَصَالِ بِمَدِّ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ الْحَدِيثُ الثَّانِي حَدَّثَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ وَالشَّيْبَانِيُّ هُوَ أَبُو اسْحَقَ (قَوْلُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى) سَيَأْتِي فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي اسْحَقَ سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى (قَوْلُهُ كَتَامَعُ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ) هَذَا السَّفَرُ يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ سَفَرُ غَزْوَةِ الْفَتْحِ وَيُؤَيِّدُهُ رَوَايَةُ هَشِيمٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَقَدْ قَدَّمَ أَنْ سَفَرَهُ فِي رَمَضَانَ مُنْهَضٍ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ وَغَزْوَةِ الْفَتْحِ فَانْتَبَهْتُ فَلَمْ يَشْهَدْ ابْنُ أَبِي أَوْفَى بِدَرَا فَعَيَّنَتْ غَزْوَةَ الْفَتْحِ (قَوْلُهُ فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ) فِي رَوَايَةِ الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَهِيَ تَقْدِمُ مَعْنَى أَزِيدُ مِنْ مَعْنَى غَابَتْ (قَوْلُهُ قَالَ لِبَعْضِ الْقَوْمِ يَافْلَانَ) فِي رَوَايَةِ شُعْبَةٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عِنْدَ أَحْمَدَ فَصَاحِبُ شَرَاهِ بِشَرَابٍ فَقَالَ لَوْ أَمْسَيْتَ وَسَآذُكَرٌ مِنْ سَهَابٍ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ (قَوْلُهُ فَاجْدَحْ) بِالْجِمِّ ثُمَّ الْحَاءُ الْمَهْمَلَةُ وَالْجَدْحُ تَحْرِيكُ السُّوَيْقِ وَنَحْوُهُ بِالْمَاءِ يَعُودُ يُقَالُ لَهُ الْمَجْدَحُ يَجْحَحُ الرَّأْسُ وَزَعَمَ الدَّوْدِيُّ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ اجْدَحْ لِي أَيُّ احْلُبْ وَغَلْطُوهُ فِي ذَلِكَ (قَوْلُهُ أَنْ عَلَيْكَ نَهَارًا) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُورُ كَانَ يَرَى كَثْرَةَ الضُّوْءِ مِنْ شِدَّةِ الصُّبْحِ فَيُظَنُّ أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَقْرُبْ وَيَقُولُ لَهَا لَهَا غَطَا هَاشِيَةً مِنْ جَبَلٍ وَنَحْوِهِ وَأَنَّ هُنَاكَ غَيْمٌ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ غُرُوبُ الشَّمْسِ وَأَمَّا قَوْلُ الرَّائِي وَغَابَتِ الشَّمْسُ فَاجْزَأَ مِنْهُ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَالْأَفْطَرُ يَحْتَقِقُ الصَّحَابِيُّ أَنَّ الشَّمْسَ غَرَبَتْ مَا تَوَقَّفَ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُعَادَاوَةً وَمَا تَوَقَّفَ احْتِطَاءً وَاسْتِكْشَافًا عَنْ حُكْمِ الْمَسْئَلَةِ قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَازُ الْاسْتِفْسَارِ عَنِ الظُّوْهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُرَادُ إِصْرَافَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا وَكَأَنَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ تَهَرُّبِهِ ﷺ الصَّحَابِيُّ عَلَى تَرْكِ الْمُبَادَرَةِ إِلَى الْإِمْتِتَالِ وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا اسْتِجَابَ تَجْبِيلِ الْفَطْرِ وَهُوَ لَا يَجِبُ إِسْلَاقُ جِزَاءٍ مِنَ اللَّيْلِ مُطْلَقًا مَتَى تَحَقَّقَ غُرُوبُ الشَّمْسِ حُلُّ الْفَطْرِ وَفِيهِ تَذَكُّرُ الْعَالَمِ بِمَا يَخْشَى أَنْ يَكُونَ نِسْيُهُ تَرْكُ الْمَرَاجِعَةِ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَقَدْ اخْتَلَفَ الرُّوَايَاتُ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ فِي ذَلِكَ فَأَكْثَرُ مَا وَقَعَ فِيهَا أَنْ الْمَرَاجِعَةَ وَقَعَتْ ثَلَاثًا وَفِي بَعْضِهَا مَرَّتَيْنِ وَفِي بَعْضِهَا مَرَّةً وَاحِدَةً وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الرُّوَاةِ اخْتَصَرَ الْقِصَّةَ وَرَوَايَةُ خَالِدٍ الْمَذْكُورَةُ فِي هَذَا الْبَابِ أَهَمُّ سِيَاقًا وَهُوَ حَافِظٌ فَيُؤَيِّدُهُ مَقْبُولَةٌ وَقَدْ جَاءَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَرْجِعُ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حُدْرَةَ فِي حَدِيثٍ أَوَّلُهُ كَانَ لِيَهُودِي عَلَيْهِ دِينَ وَفِي حَدِيثِي الْبَابِ مِنَ الْقَوَائِدِ بَيَانُ وَقْتِ الصُّومِ وَأَنَّ الْغُرُوبَ مَتَى تَحَقَّقَ كُنِيَ وَفِيهِ إِيمَاءٌ إِلَى الزَّجْرِ عَنْ مَتَابَعَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَاهُمْ يُؤَخِّرُونَ الْفَطْرَ عَنِ الْغُرُوبِ وَفِيهِ أَنَّ الْأَمْرَ الشَّرْعِيَّ الْمَطْلُوعُ مِنَ الْخَفِيِّ وَإِنَّ الْعَقْلَ لَا يَقْضِي عَلَى الشَّرْعِ وَفِيهِ الْبَيَانُ بِذِكْرِ الْإِزْمِ وَالْمَسْلُومِ جَمِيعًا زِيَادَةُ الْإِبْضَاحِ \* (قَوْلُهُ بَابُ يَفْطِرُ بِمَا تَيْسَّرُ مِنَ الْمَاءِ أَوْ غَيْرِهِ) أَيْ سِوَاهُ كَانَ وَحْدَهُ أَوْ غُلُوطًا وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ ذَرٍّ عَنْ غَيْرِ الْكُشْمِينِيِّ بِالْمَاءِ وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ أَبِي أَوْفَى وَهُوَ ظَاهِرٌ فَيُتَرَجَّمُ لَهُ وَلَهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْمَرْمُ فِي قَوْلِهِ مَنْ وَجَدْتُمَا فَلْيَفْطِرْ عَلَيْهِ وَمَنْ لَا فَلْيَفْطِرْ عَلَى

حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ أَنْزِلْ فَأَجَدَحَ أَنَا قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَسَمَيْتَ قَالَ أَنْزِلْ فَأَجَدَحَ لَنَا قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا قَالَ أَنْزِلْ فَأَجَدَحَ لَنَا فَتَزَلَّ فَجَدَحَ ثُمَّ قَالَ إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ أَقْبَلْ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، وَاشَارَ بِإِصْبَعِهِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ **بَابُ تَجْعِيلِ الْإِفْطَارِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يَزَالُ النَّاسُ يُخَيِّرُ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنْتُ

الماء ليس على الوجوب وهو حديث أخرجه الحاكم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس مرفوعاً وصححه الترمذي وابن حبان من حديث سلمان بن عامر وقد شد ابن حزم فأوجب الفطر على التمر والأضغى للماء (قوله) برنا مع رسول الله ﷺ وهو صائم فلما غربت الشمس قال أنزل فأجدح لنا لم يسم المأمور بذلك وقد أخرجه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه ساء ولفظه فقال بإللال أنزل وأخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم من طرق عن عبد الواحد وهو ابن زياد شيخ مسدد فيهما تفقير وأبتم على قوله بإفلال فلعلها تصحفت ولعل هذا هو السرف في حذف البخاري لها وقد سبق الحديث في الباب الذي قبله من رواية خالد بن الشيباني بلفظ بإفلال وذكرنا أن في حديث عمر عند ابن خزيمة قال قال لي النبي ﷺ إذا أقبل الليل الخ فيحتمل أن يكون المخاطب بذلك عمر فان الحديث واحد فلما كان عمر هو المقول له إذا أقبل الليل الخ أحتمل أن يكون هو المقول له أولاً أجدح لكن يؤيد كونه بلا قوله في رواية شعبة المذكورة قبل فدلما صاحب شرا به فان بلاها هو المعروف بخدمة النبي ﷺ \* (قوله) باب تعجيل الإفطار قال ابن عبد البر أحاديث تعجيل الإفطار وتأخير السحور صحاح متواترة وعند عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح من عمرو بن ميمونة الأولي قال كان أصحاب محمد ﷺ أسرع الناس إفطاراً وبطأهم سحوراً (قوله) عن أبي حازم (قوله) لا يزال الناس بخير (في حديث) أبي هريرة لا يزال الدين ظاهراً وظهور الدين مستلزم لدوام الخير (قوله) ما عجلوا الفطر زاد أبو ذر في حديثه وأخروا السحور أخرجه أحمد وما ظهر فيه أي مدة فظلم ذلك امتثالاً للسنة وأقبح عند حداثها غير منتظمين بقولهم ما يخبر قواعدها زاد أبو هريرة في حديثه لأن اليهود والنصارى يؤخرون أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما وتأخير أهل الكتاب له أفسد وهو ظهور النجوم وقد روي ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضاً بلفظ لا تزال أمي على سننك مالم تنتظر بفطرها التجوم وفيه بيان العلة في ذلك قال المهلب والحاكمة في ذلك أن لا يزال الدين ظاهراً في الليل ولا نه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة واتفق العلماء على أن عمل ذلك إذا تحقق غروب الشمس بالزينة أو بإخبار عدلين وكذا عدل واحد في الإرجح قال ابن دقيق العيد في هذا الحديث رد على الشيعة في تأخيرهم الفطر إلى ظهور النجوم ولعل هذا هو السبب في وجود الخير بتعجيل الفطر لأن الذي يؤخره يدخل في فعل خلاف السنة اه وما تقدم من الزيادة عند أبي داود أولى بأن يكون سبب هذا الحديث فإن الشيعة لم يكونوا موجودين عند تحديشه ﷺ بذلك قال الشافعي في الام تعجيل الفطر مستحب ولا يكره تأخيرها إلا لمن تعمد وراي الفضل فيه ومقتضاه ان التأخير لا يكره مطلقاً وهو كذلك ألا يلزم من كون الشيء مستحباً ان يكون قبيحاً مكرهاً مطلقاً واستدل به بعض المالكية على عدم استحباب ستة شوال للتأنيط الجاهل انها ملتحقة برمضان وهو ضعيف ولا يخفى الفرق بينه وبين البدع المنكورة ما حدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر بنحو ثلث ساعة في رمضان وإطفاء المصابيح التي جعلت علامة لتحريم الأكل والشرب على من يريد الصيام زعماً من أحدثه انه لا احتياط في العبادة ولا يعلم بذلك إلا آحاد الناس وقد جرم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذون إلا بعد الغروب بدرجة لتمكين الوقت زعموا فآخروا الفطر وعجلوا السحور وخالفوا السنة فلذلك قل عنهم الخير وكثر فيهم الشر والله المستعان (قوله) حدثنا أبو بكر (قوله) ابن عباس

مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ صَامَ حَتَّى أَمْسَى قَالَ لِرَجُلٍ أَنْزِلْ فَاجِدْخَ لِي قَالَ لَوْ أَنْتَظَرْتُ حَتَّى تُنْمِيَ قَالَ أَنْزِلْ  
 طَجِدْخَ لِي إِذَا رَأَيْتَ الْإِيلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا قَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ **بَابُ** إِذَا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ طَلَعَتِ  
 الشَّمْسُ **حَدَّثَنِي** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ فَاطِمَةَ عَنْ أَنَسٍ  
 بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَتْ أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ غَيْمٍ ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ قِيلَ  
 لِهِشَامٍ فَأَمَرُوا بِالْقَضَاءِ قَالَ بَدَيْنَ قَضَاءً وَقَالَ مَمَرٌ نَحْنُ هِشَامًا لَا أَدْرِي أَقَضَوْا أَمْ لَا **بَابُ** صَوْمِ الصَّبِيَّانِ

عن سليمان هو ابواسحق الشيباني وقد تقدم الكلام على حديث ابن أبي أو في قريبا \* (قوله باب اذا افطر في رمضان) أي  
 طائغروب الشمس (ثم طلعت الشمس) أي يجب عليه قضاء ذلك اليوم اولاهي مسألة خلافة واختلاف قول عمر  
 فيها كآبأق والمراد بالطلوع الظهور وكان تراعى لفظ الخبر في ذلك وايضا فانه يشعر بأن قرص الشمس كله ظهر  
 مرصا ولو غير ظهر لم يفتد ذلك (قوله عن هشام بن عروة) في رواية أبي داود من وجه آخر عن أبي اسامة حدثنا هشام  
 ابن عروة (قوله عن فاطمة) زاد أبو داود بنت المنذر وهي ابنة عم هشام وزوجت واسماء جدتهما جميعا (قوله يوم غيم)  
 كذا الاكثر فيه بنصب يوم على الظرفية وفي رواية أبي داود وابن خزيمة في يوم غيم (قوله قيل لهشام) في رواية أبي داود  
 قال أبو اسامة قلت لهشام وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه واحد في مسنده عن أبي اسامة (قوله بدمن قضاء)  
 هو استغفار انكار محذوف الاداة والمعنى لا بدمن قضاء ووقع في رواية أبي ذر لا بدمن القضاء (قوله وقال ممر سمعت  
 هشاما يقول لا ادري اقضوا ام لا) هذا التعليق وصله عبد بن حميد قال أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ممر سمعت هشام  
 ابن عروة ذكر الحديث وفي آخره فقال انسان لهشام اقضوا ام لا فقال لا ادري وظاهر هذه الرواية تعارض التي قبلها  
 لكن يجمع بان جزمه بالقضاء محمول على أنه استند فيه الى دليل آخر وما حديث اسماء فلا يحفظ فيه اثبات القضاء  
 ولا فيه وقد اختلف في هذه المسئلة فذهب الجمهور الى ايجاب القضاء واختلف عن عمر فروى ابن أبي شيبة وغيره من  
 طريق يزيد بن وهب عنه ترك القضاء ولفظ ممر عن الاعمش عن زيد فقال عمر نقض والله ما يجاها (١) الاثم وروى  
 مالك من وجه آخر عن عمر انه قال افطر ثم طلعت الشمس الخطب يسير وقد اجتهدنا وزاد عبد الرزاق في روايته  
 من هذا الوجه نقض يوما وله من طريق علي بن حنظلة عن ابيه نحوه ورواه سعيد بن منصور وفيه فقال من افطر منك  
 فليصم يوما مكانه وروى سعيد بن منصور من طريق أخرى عن عمر نحوه وجاء ترك القضاء عن مجاهد والحسن  
 وبه قال اسحق واحد في رواية واختاره ابن خزيمة فقال قول هشام لا بدمن القضاء لم يستند ولم يبين عندي ان عليهم  
 قضاء ويرجح الاول أنه لو غم هلال رمضان قاصحوا مفطرين ثم تبين ان ذلك اليوم من رمضان فالقضاء واجب بالاتفاق  
 فكذلك هذا وقال ابن التين لم يوجب مالك القضاء اذا كان في صوم نذر قال ابن المنير في الحاشية في هذا الحديث ان  
 المسكتين انما خوطبوا بالظاهر فاذا اجتهدوا فاقطعوا فلا حرج عليهم في ذلك \* (قوله باب صوم الصبيان) أي هل يشرع  
 ام لا والجمهور على أنه لا يجب على من دون البلوغ واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري وقال به الشافعي  
 انهم يؤمرون به للتمرين عليه اذا اطاقوه وحده اصحابه بالسبع والعشر كالصلاة وحده اسحق باثني عشرة سنة  
 واحد في رواية بشر بن سمير وقال الازاعي اذا اطاق صوم ثلاثة ايام تباه لا يضعف فيهن حمل على الصوم والاول  
 قول الجمهور والمشهور عن المالكية أنه لا يشرع في حق الصبيان ولقد تطف المصنف في التعقب عليهم ما يراه أثر عمر  
 في صدر الترجمة لان أقصى ما يعتمدونه في معارضة الاحاديث دعوى عمل اهل المدينة على خلافها ولا عمل يستند اليه اقوى  
 من العمل في عهد عمر مع شدة تحريمه وفور الصحابة في زمانه وقد قال للذي افطر في رمضان موخا له كيف تقطر  
 وصبياننا صيام وأغرب ابن الماجشون من المالكية فقال اذا طاق الصبيان الصيام الزموا فان افطروا لغير عذر

(١) قوله ما يجاها قال في النهاية في شرح هذا الحديث ما يجاها الاثم أي لم يمل فيه لارتكاب الاثم اه من هامش الاصل

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِنَشْوَانٍ فِي رَمَضَانَ وَفَلَكَ وَصِيْبَانَا صِيَامَ قَصْرَبَهُ حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ دُرَّكَانَ عَنِ الرَّبِيعِ بَنَتْ مَعُودُ قَالَتْ أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَاةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قُرَى الْأَنْصَارِ مَنْ أَصْبَحَ مَطْرًا فَلْيَسِمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ وَمَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَلْيُمْ قَالَتْ فَكُنَّا نَصُومُهُ بَعْدَ نَصُومِ صِيَانَا وَنَجْعَلُ لَهْمَ الْأَمَةِ مِنَ الْعَمَلِ فَإِذَا بَكَى أَحَدُهُمْ عَلَى الطَّعَامِ أَعْطَيْنَاهُ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونُ عِنْدَ الْإِفْطَارِ **بَابُ الْوَصَالِ** وَمَنْ قَلَّ لَيْسَ فِي اللَّيْلِ صِيَامَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ

فملهم القضاء (قوله) وقال عمر لنشوان (الخ) أي لا نسان نشوان وهو يفتح النون وسكون المعجمة كسكون وزنا ومعنى جمعه نشاوى كسكاري قال ابن خالويه سكر الرجل وانثى وتل ونزف بجني وقال صاحب المحكم شى الرجل وانثى وتنشى كله سكر ووقع عند ابن التين النشوان السكران حقيقا وهذا الأمر وصله سعيد بن منصور والبقوى في الجعديات من طريق عبد الله بن أبي الهذيل أن عمر بن الخطاب أتى برجل شرب الخمر في رمضان فلما دنا منه جعل يقول للمخزومين والعفو في رواية البقوى فلما رفع اليه عثر فقال عمر على وجهك وبحك وصيانتنا صيام ثم أمر به فضرب ثمانين سوطا ثم سيره إلى الشام وفي رواية البقوى فضر به الحد وكان إذا غضب على إنسان سيره إلى الشام فسيره إلى الشام (قوله) عن خالد بن دكران) هو أبو الحسين المدنى نزيل البصرة وهو تابعي صغير وليس له من الصحابة سماع من سوى الربيع بنت معوذى من صفار الصحابة ولم يخرج البخارى من حديثه عن غيرها (قوله) عن الربيع في رواية مسلم ومن وجه آخر عن خالد سألت الربيع وهى بتشديد الياء مضغرا أو أبوها بكسر الواو والتشديد بوزن معل وهو ابن عوف ويعرف بابن عفراء أتى ذكره في وقعة بدر من المغازى أن شاء الله تعالى (قوله) أرسل النبي ﷺ غداة عاشوراء إلى قري الأنصارى) زاد مسلم التي حول المدينة وقد تقدم تسمية الرسول بذلك في باب إذا أتى بالتهار صوما (قوله) صيانتنا) زاد مسلم الصفار ونذهب بهم إلى المسجد (قوله) من العمن) أى الصوف وقد سمره المصنف في رواية المستملى في آخر الحديث وقيل العمن الصوف المصبوغ (قوله) أعطيناه ذلك حتى يكون عند الإفطار) هكذا رواه ابن خزيمة وابن حبان ووقع في رواية مسلم أعطيناه إياه عند الإفطار وهو مشكل ورواية البخارى توضح أنه سقط منه شيء وقد رواه مسلم من وجه آخر عن خالد بن دكران فقال فيه فإذا سألونا الطعام أعطيناهم اللعبة تلهمهم حتى يتواصومهم وهو يوضح صحة رواية البخارى ووقع لسلك في تقييده الصبيان بالصغار وهو ثابت في صحيح ابن خزيمة وغيره وتقييده بالصغار لا يخرج الكبار بل يدخلهم من باب الأولى والبلغ من ذلك ما جاء في حديث رزينة بفتح الراء وكسر الزاى أن النبي ﷺ كان يأمر مرضعته في عاشوراء ورضعها فاطمة فيتغل في أفواههم ويأمر أمهاتهم أن لا يرضعن إلى الليل أخرجه ابن خزيمة وتوقف في صحته واستاده لأبأس به واستدل بهذا الحديث على أن عاشوراء كان فرضا قبل أن يفرض رمضان وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أول كتاب الصيام وسيأتي الكلام على صيام عاشوراء بعد عشرين بابا وفي الحديث حجة على مشروعية تمرين الصبيان على الصيام كما تقدم لأن من كان في مثل السن الذى ذكر في هذا الحديث فهو غير مكلف وإنما صنع لهم ذلك للتمرين وأغرب القرطبي فقال لعل النبي ﷺ لم يعلم بذلك ويعبدان يكون أمر بذلك لأنه تعذيب صغير بعبادة غير متكررة في السنة ومادة دمنه من حديث رزينة برده عليه مع أن الصحيح عند أهل الحديث وأهل الأصول أن الصحابي إذا قاتل قلنا كذا في عهد رسول الله ﷺ كان حكمه الرفع لأن الظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك وتقريرهم عليه مع توفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام مع أن هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه فنافهوا الاجتيف والله اعلم (قوله) باب الوصال) هو التل في ليل الصيام لما يفطر بالتهار بالقصد فيخرج من امسك اتفاقا يدخل من امسك جميع الليل أو بعضه ولم يجزم المصنف بحكمه لشبهة الاختلاف فيه (قوله) من قال ليس في الليل صيام لقوله عز وجل ثم آتوا الصيام إلى الليل) كأنه يشير إلى حديث أبي

وَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ رَحْمَةً لَّهُمْ وَإِبْقَاءَهُ عَلَيْهِمْ وَمَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنِي  
بُخَيْرٌ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا تَوَاصِلُوا قَالُوا إِنَّكَ تَوَاصِلُ  
قَالَ لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقِي أَوْ إِنِّي أَبَيْتُ أَطْعَمُ وَأَسْقِي حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ أَخْبَرَنَا

سعيد الخير وهو حديث ذكره الترمذي في الجامع ووصله في الملل المفرد وأخرجه ابن السكن وغيره في الصحابة والدولابي وغيره في الكشي كلهم من طريق أبي هريرة والراهي عن معقل الكندي عن عباد بن نسي عنه وله لفظان مرفوعا أن الله لم يكتب الصيام بالليل فمن صام فقد تقي ولا أجر له قال ابن منده غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وقال الترمذي سألت البخاري عنه فقال ما رأيت عبادا سمع من أبي سعيد الخير وفي المعنى حديث بشير بن الحصاصية وقد أخرجه أحمد والطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن أبي حاتم في تفسيرها بإسناد صحيح إلى ليلى امرأة بشير بن الحصاصية قالت أردت أن أصوم يومين مواصلة فنعني بشير وقال أن النبي ﷺ نهى عن هذا وقال يفعل ذلك النصارى ولكن صوموا كما أمركم الله تعالى أتوا الصيام إلى الليل فإذا كان الليل فافطروا لفظ ابن أبي حاتم وروي هو وابن أبي شيبة من طريق أبي العالقة التاجي أنه سئل عن الوصال في الصيام فقال قال الله تعالى ثم أتوا الصيام إلى الليل فإذا جاء الليل فهو مفطور وروى الطبراني في الأوسط من طريق علي بن أبي طلحة عن عبد الملك عن أبي ذر رفعه قال لا صيام بعد الليل أي بعد دخول الليل ذكره في أثناء حديث وعبد الملك ما عرفت فلا يصح وإن كان بقية رجائه ثبات ومعارضه أصبح منه كما سأذكره ولو صححت هذه الأحاديث لم يكن للوصال معنى أصلا ولا كان في فعله قرينة وهذا خلاف ما تقتضيه الأحاديث الصحيحة من فعل النبي ﷺ وإن كان الراجح أنه من أخصائه (قوله نهى النبي ﷺ) أي أصحابه (عنه) أي عن الوصال (رحمة لهم وإبقائه عليهم) وهذا الحديث قد وصله المصنف في آخر الباب من حديث عائشة بلفظ نهى النبي ﷺ عن الوصال رحمة لهم وأما قوله وإبقائه عليهم فكانه أشار إلى ما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة قال نهى النبي ﷺ عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمهما إبقاء على أصحابه وإسناده صحيح كما تقدم التنبيه عليه في باب الحجامة للصائم وهو جارح حديث أبي ذر المذكور قبل (قوله وما يكره من التعمق) هذا من كلام المصنف معطوف على قوله الوصال أي باب ذكر ما يكره من التعمق والتعمق المبالغة في تكليف ما لم يكلف به وعمق الوادي قرعته كأنه يشير إلى ما أخرجه في كتاب التمني من طريق ثابت عن أنس في قصة الوصال فقال ﷺ لومدين الشهر لو اواصلت وصلا يدع المتعمقون تعمقهم وسيأتي في الباب الذي بعده في آخر حديث أبي هريرة أكلت من العمل ما تطيقون ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث أحدها حديث أنس من طريق قتادة عنه وبخيري المذكور في الاستاد هو القطان (قوله لا تواصلوا) في رواية ابن خزيمة من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم عن شعبة هذا الاستاد أياكم والوصال ولأحمد من طريق همام عن قتادة نهى النبي ﷺ عن الوصال (قوله قالوا لك تواصل) كذا في أكثر الأحاديث وفي رواية أبي هريرة الآية في أول الباب الذي يليه فقال رجل من المسلمين وكان القائل واحدون نسب القول إلى الجميع لرضاهم به ولم أقف على تسمية القائل في شيء من الطرق (قوله لست كأحد منكم) في رواية الكشميهني كأحدكم وفي حديث ابن عمر لست مثلكم وفي حديث أبي سعيد لست كهيئتكم وفي حديث أبي زرعة عن أبي هريرة عند مسلم لستم في ذلك مثلي ونحوه في مرسل الحسن عند سعيد بن منصور وروى حديث أبي هريرة في الباب بعده وأياكم مثلي وهذا الاستفهام يفيد التوبيخ المشعرا بالاستبعاد وقوله مثل علي صفتي أو مثلي من ربي (قوله إني أطعم وأسقي) إني أبيت أطعم وأسقي هذا الشك من شعبة وقد رواه أحمد عن بهز عنه بلفظ إني أظل أو قال إني أبيت وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ إن ربي يطعمني ويسقيني أخرجه



مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال نهي رسول الله ﷺ عن الوصال قالوا إنك تواصل قال إني لست بملككم إني أطعم وأسقي **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا ابن الهادي عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول لا تواصلوا فأيكم إذا أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر قالوا إنك تواصل يا رسول الله قال إني لست كهنتكم إني أبيت لي مطعمي يطعمني وسقي يسقي <sup>(١)</sup> **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة ومحمد قالوا أخبرنا عبدة عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت نهي رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم فقالوا إنك تواصل قال إني لست كهنتكم إني يطعمني ربي ويسقيني لم يذكر عثمان رحمة لهم

الترمذي وقدره ثابت عن أنس كما سيأتي في باب التمني بلفظ إني أطل يطعمني ربي ويسقيني وبين فرواينه سبب الحديث وهو أنه ﷺ تواصل آخر الشهر فواصل ناس من أصحابه فبلغه ذلك وسيأتي نحوه في الكلام على حديث ابن عمر \* ثاني الأحاديث حديث ابن عمر أخرجه من طريق مالك عن نافع عنه (قوله نهي رسول الله ﷺ عن الوصال) تقدم في باب بركة السحور من غير إيجاب من طريق جويرية عن نافع ذكر السبب أيضا ولفظه أن النبي ﷺ تواصل فواصل الناس فشق عليهم فنهام وكذا رواه أبو قرة عن موسى بن عقبة عن نافع وأخرجه مسلم من طريق ابن عمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع مثله وزاد في رمضان لكن لم يقل فشق عليهم (قوله إني أطعم وأسقي) في رواية جويرية المذكورة إني أطل أطعم وأسقي \* ثالثها حديث أبي سعيد وسيأتي بعد باب وفيه فايكم أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر رابعها حديث عائشة (قوله فيه عبدة) هو ابن سليمان (قوله رحمة لهم) فيه إشارة إلى بيان السبب أيضا ويؤيد ذلك ذكر المشقة في الرواية التي قبلها (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف لم يذكر عثمان أي ابن أبي شيبة شخه في الحديث المذكور قوله (رحمة لهم) فدل على أنها من رواية محمد بن سلام وحده وقد أخرجه مسلم عن اسحق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة جميعا وفيه رحمة لهم ولم يبين أنها ليست في رواية عثمان وقد أخرجه أبو يعلى والحسن بن سفيان في مسندهما عن عثمان وليس فيه رحمة لهم وأخرجه الاسماعيلي عنهما كذلك وأخرجه الجوزقي من طريق محمد بن حاتم عن عثمان وفيه رحمة لهم فيحتمل أن يكون عثمان كان تارة يذكرها وتارة يحذفها وقدرها الاسماعيلي عن جعفر الثريائي عن عثمان فجعل ذلك من قول النبي ﷺ ولفظه قالوا إنك تواصل قال إنما هي رحمة رحمة الله بها إني لست كهنتكم الحديث واستدل بجموع هذه الأحاديث على أن الوصال من خصائصه ﷺ وعلى أن غيره ممنوع عنه لما وقع فيه الترخيص من الأذن فيه إلى السحر ثم اختلف في المنع المذكور فقيل على سبيل التحريم وقيل على سبيل الكراهة وقيل بحرم على من شق عليه ويساح لمن يشق عليه وقد اختلف السلف في ذلك فنقل التفصيل عن عبد الله بن الزبير وروي ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه أن كان تواصل خمسة عشر يوما وذهب إليه من الصحابة أيضا اختأبى سعيد ومن التابعين عبد الرحمن ابن أبي نعيم وعاصم بن عبد الله بن الزبير وإبراهيم بن يزيد التيمي وأبو الجوزاء كما نقله أبو نعيم في ترجمته في الحلية وغيرهم رواه الطبري وغيره ومن حجتهم ما سيأتي في الباب الذي بعده أنه ﷺ تواصل بأصحابه بعد النبي فلو كان النهي للتحريم لما أقرهم على فعله فعلم أنه أراد بالنهي الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به عائشة في حديثها وهذا مثل ما نهى عن قيام الليل خشية أن يفرض عليهم ولم ينكر على من بلغه أنه فعله ممن لم يشق عليه وسيأتي نظير ذلك في صيام الدهر فمن لم يشق عليه ولم يقصد موافقة أهل الكتاب ولا رغب عن السنة في تسجيل

(١) قوله يسقيني يحذف الباء في الفرع كالمنصف العثماني في الشعراء وفي بعض الأصول يسقيني باتبائها كقراءة يعقوب الحضرمي في الآية وكذا فيها سيأتي انظر القسطلاني اه مصححه

## باب التشكيل لمن أكثر الوصال

فقط لم يمنع من الوصال وذهب الأكثرون الى تحريم الوصال وعن الشافعية في ذلك وجهان التحريم والكراهة  
 هكذا اقتصر عليه النووي وقد نص الشافعي في الام على أنه محظور وأغرب القرطبي فنقل التحريم عن بعض أهل  
 الظاهر على شك منه في ذلك ولا يصح لشك قد صرح ابن حزم بتحريره وصححه ابن العربي من المالكية وذهب احمد  
 واسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السحر لحديث أبي سعيد المذکور وهذا  
 الوصال لا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره الا أنه في الحقيقة بمنزلة عشاءه الا انه يؤخره لان الصائم له في اليوم  
 واليلة اكلة فاذا اكلها السحر قد نقلها من أول الليل الى آخره وكان أخف لجسمه في قيام الليل ولا يخفى  
 أن محل ذلك ما لم يشق على الصائم والا فلا يكون قربة وانفصل أكثر الشافعية عن ذلك بأن الامساك الى السحر  
 ليس وصلا بل الوصال أن يمسك في الليل جميعه كما يمسك في النهار وإنما اطلق على الامساك الى السحر وصلا  
 لمشابهة الوصال في الصورة ويحتاج الى ثبوت الدعوى بأن الوصال إنما هو حقيقة في امساك جميع الليل  
 وقد ورد أن النبي ﷺ كان واصل من سحر الى سحر أخرجه احمد وعبد الرزاق من حديث علي  
 والطبراني من حديث جابر وأخرجه سعيد بن منصور ومرسلا من طريق ابن أبي نجیح عن أبيه ومن طريق  
 أبي قتابة وأخرجه عبد الرزاق من طريق عطاء واحتجوا للتحريم بقوله في الحديث المتقدم اذا قبل الليل من  
 هنا وادبر النهار من هنا فقد أفطر الصائم اذ لم يجعل الليل عللا لسوى الفطر فالصوم فيه عاقلة لوضعه كيوم الفطر  
 وأجابوا أيضا بأن قوله رحمة لهم لا يمنع التحريم فان من رحمة لهم ان حرمة عليهم وأما وصلته بهم بعد نهيهم فلم يكن  
 تقريرا بل تقريرا وتنكيلا فاحتمل منهم ذلك لاجل مصلحة النبي في تأكيد زجرهم لانهم اذا بشروه ظهرت لهم  
 حكمة النهي وكان ذلك ادعى الى قلوبهم لا يترتب عليهم من الملل في العبادة والتقصير فيها واهم منه وارجح من وظائف  
 الصلاة والقراءة وغير ذلك والجرع الشديد ينافي ذلك وقد صرح بان الوصال ينحصر به لقوله لست في ذلك مثلكم  
 وقوله لست كيتشكم هذا مع ما انضم الى ذلك من استحباب تعجيل الفطر كما تقدم في باب ( قلت ) ويدل على انه ليس  
 بمحرم حديث أبي داود الذي قدمت التنبيه عليه في أوائل الباب فان الصحابي صرح فيه بانه ﷺ لم يحرم الوصال  
 وروى البزار والطبراني من حديث سمرة نهى النبي ﷺ عن الوصال وليس بالغزاة واما ما رواه الطبراني في  
 الاوسط من حديث أبي ذر ان جرير قال للنبي ﷺ ان الله قد قبل وصالك ولا يحل لاحد بعدك فليس استناده  
 بصحيح فلا حاجة فيه ومن ادلة الجواز اقدام الصحابة على الوصال بعد النهي فدل على أنهم فهموا أن النهي للتنزيه لا للتحريم  
 والامساك اقدم واعليه ويؤيد انه ليس بمحرم أيضا انه ﷺ في حديث يشير الى الخصوصية الذي ذكرته في أول الباب  
 سوى في علة النهي بين الوصال وبين تأخير الفطر حيث قال في كل منهما انه فعل اهل الكتاب ولم يقل أحد بتحرير  
 تأخير الفطر سوى بعض من لا يعتد به من أهل الظاهر ومن حيث المعنى ما فيه من فطم النفس وشهواتها وقمعها عن  
 ملذذاتها فلذا استمر على القول بجوازه مطلقا أو مقيدا من تقدم ذكره والله أعلم وفي احاديث الباب من القوائد  
 استواء المسلمين في الاحكام وان كل حكم ثبت في حق النبي ﷺ ثبت في حق أمته الا ما استثنى بدليل وفيه جواز  
 معارضة المقتضى فيما فيه اذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتى بسر الخاتمة وفيه الاستكشاف عن حكمة النهي وفيه  
 ثبوت خصائصه ﷺ وان عموم قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اية حسنة مخصوص وفيه ان الصحابة  
 كانوا يرجعون الى فعله المعلوم صفته ويبادرون الى الاتساع به الا فيما نهاهم عنه وفيه ان خصائصه لا يأتسبى به في  
 جميعها وقد توقف في ذلك امام الحرمين وقال أبو شامة ليس لاحد التشبه به في المباح كالزيادة على أربع نسوة ويستحب  
 التنزه عن المحرم عليه والتشبه به في الواجب عليه كالضحى واما المستحب فلم يعرض له والوصال منه فيحتمل ان يقال  
 ان لم ينه عنه لم يمنع الاتساع به فيه والله أعلم وفيه بيان قدرة الله تعالى على ايجاد السبب المعاديات من غير سبب ظاهر  
 كسبائي البحث فيه في الباب الذي بعده \* ( قوله باب التشكيل لمن أكثر الوصال ) التقييد بالاكثر قد فهم منه ان من

رَوَاهُ أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْبَلَاءِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ فِي الصَّوْمِ . قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِنَّكَ تَوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ وَأَيْسُكُمْ مِنِّي إِيَّيْ أَبَيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِين . فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوِصَالِ وَاصَلُوا بَيْنَهُمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَكَ . فَقَالُوا تَوَاصِلُوا تَأْخِرُ لَزِدْتُمْ كَمَا تَنْتَكِلُونَ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا **أَحَدُنَا** يُخْبِي حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِيَّاكُمْ وَالْوِصَالَ مَرَّتَيْنِ قِيلَ إِنَّكَ تَوَاصِلُ قَالَ إِيَّيْ أَبَيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِين

قلل منه لا تكال عليه لأن التقليل منه مظنة لعدم المشقة لكن لا يلزم من عدم التنكيل ثبوت الجواز (قوله ر واه انس عن النبي ﷺ) وصله في كتاب التمني من طريق حيد عن ثابت عنه كما تقدمت الإشارة اليه في الباب الذي قبله (قوله اخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن) هكذا رواه شعيب عن الزهري وتابعه عقيل عن الزهري كإسائي في باب التعزير ومعمر كإسائي في كتاب التمني وبونس عند مسلم وآخرون وخالفهم عبد الرحمن بن خالد بن مسافر فرواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة علقه المصنف في المحار بين وفي التمني وليس اختلافا ضارا فقد أخرجه الدارقطني في العلل من طريق عبد الرحمن بن خالد هذا عن الزهري عنهما جميعا وكذلك رواه عبد الرحمن بن نمر عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة جميعا عن أبي هريرة وأخرجه الاسماعيلي وكذا ذكر الدارقطني ان الزبيدي تابع ابن نعيم على الجمع بينهما (قوله فقال لرجل) كذا للاكثر وفي رواية عقيل المذكورة فقال لرجل (قوله عن الوصال) في رواية الكشمي من الوصال (قوله واصلهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلاك) ظاهرا ان قدر المواصلتهم كانت يومين وقد صرح بذلك في رواية معمر المشار اليها (قوله لو تأخر) أي الشهر (لزدتكم) استدلل به على جواز قول لو وحل النبي الوارد في ذلك على مالا يتعلق بالامور الشرعية كإسائي بيانه في كتاب التمني في اواخر الكتاب ان شاء الله تعالى والمراد بقوله لو تأخر لزدتكم أي في الوصال الى ان تعجز واعنه قسأوا التخفيف عنكم بتركه وهذا كما أشار عليهم ان يرجعوا من حصار الطائف فلم يعجبهم فامرهم بمباكرة القتال من الغد فأصابهم جراح وشدة واحبوا الرجوع فأصبح راجعا بهم فأعجبهم ذلك وإسائي ذكره موضحا في كتاب المغازی ان شاء الله تعالى (قوله كالتنكيل لهم) في رواية معمر كالتنكيل لهم ووقع فيها عند المستمل كالتنكير بالراء وسكون النون من الانكار والحموي كالتنكي بحتانية ساكنة قبلها كاف مكسورة خفيفة من التنكية والاول هو الذي نظافت به الر وايات خارج هذا الكتاب والتنكيل المعاقبة (قوله حدثنا يحيى) كذا للاكثر غير منسوب ولا في ذكر حدثنا يحيى بن موسى (قوله أياكم والوصال مرتين) في رواية أحمد عن عبد الرزاق بهذا الاسناد اياكم والوصال اياكم والوصال فدل على ان قوله مرتين اختصار من البخاري وأشيخه وأخرجه مالك عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة كما قال أحمد ورواه ابن أبي شيبة من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة بلفظ اياكم والوصال ثلاث مرات واسناده صحيح وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه بدون قوله ثلاث مرات (قوله اني آيت يطعمني ربي ويسقيني) كذا في الطريقتين عن أبي هريرة في هذا الباب وقد تقدم في الباب الذي قبله من رواية في حديث أنس بلفظ اظل وكذا في حديث عائشة عند الاسماعيلي وهي محمولة على مطلق الكون لا على حقيقة اللفظ لان المتحدث عنه هو الامساك ليل لا نهارا وأكثر الايات انما هي آيت وكان بعض الرواة عبر عنها باظلل نظر الى اشتراكهما في مطلق الكون يقولون كثيرا أضحى فلان كذا مثلا ولا يريدون تخصيص ذلك بدقت الضحى ومنه قوله تعالى واذا بشر أحدكم بالا نبي ظل وجهه مسودا فان المراد به مطلق الوقت ولا اختصاص

لذلك بنهار دون ليل وقدر واه أحمد وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة كلهم عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة يقظ أني أظن عذري في طعمي ويسقي وكذا رواه أحمد أيضا عن ابن نعيم وأبو نعيم في المستخرج من طريق إبراهيم بن سعيد عن ابن نعيم عن الأعمش وأخرجه أبو عوانة عن علي بن حرب عن أبي معاوية وكذا وأخرجه هو وابن خزيمة من طريق عبيدة بن حديد عن الأعمش كذلك ووقع لسم في شيء غريب فانه أخرجه عن ابن نعيم عن أبيه فقال مثل حديث عمارة عن أبي زرعة ولفظ عمارة المذكور عنده أني أبيت بطعمي ربي ويسقي وقد عرفت أن رواية ابن نعيم عند أحمد فيها عذري وليس ذلك في شيء من الطرق عن أبي هريرة إلا في رواية أبي صالح ولم يغردها الأعمش فقد أخرجها أحمد أيضا من طريق حاصم بن أبي التجود عن أبي صالح ووقعت في حديث غير أبي هريرة وأخرجها الأسماعيلي في حديث عائشة أيضا عن الحسن بن سفيان عن عثان بن أبي شيبة بسنده الماضي في الباب التي قبل هذا بلفظ أظن عند الله بطعمي ويسقي وعن عمران بن موسى عن عثان بلفظ عذري ووقعت أيضا كذلك عند سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من مرسل الحسن بلفظ أني أبيت عذري واختلف في معنى قوله بطعمي ويسقي فليل هو على حقيقته وانه عليه السلام كان يؤتي طعام وشراب من عند الله كرامة له في ليالي صيامه وتعبه ابن هلال ومن تبعه بأنه لو كان كذلك لم يكن مواصلا وبأن قوله يظل يدل على وقوع ذلك بالنهار فلو كان للأكل والشرب حقيقة لم يكن صائما وأجيب بأن الراجح من الروايات لفظ أبيت دون أظن وعلى تقدير الثبوت فليس حمل الطعام والشراب على المجاز بأولى له من حمل لفظ أظن على المجاز وعلى التزل فلا يضر شيء من ذلك لأن ما يأتي به الرسول على سبيل الصكاهة من طعام الجنة وشرابها لا تجري عليه أحكام المكثفين فيه كما غسل صدره عليه السلام في طست الذهب مع أن استعمال أواني الذهب والدينية حرام وقال ابن المنير في الحاشية الذي يفطر شرما إنما هو الطعام المعتاد وأما الخارق للعادة كالمحضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تماطيه من جنس الأعمال وإنما هو من جنس الثواب كاكل أهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العبادة وقال غير ما مانع من حمل الطعام والشراب على حقيقتها ولا يلزم شيء مما تقدم ذكره بل الرواية الصحيحة أبيت واكله وشربه في الليل مما يؤتي به من الجنة لا يقطع وصاله خصوصية له بذلك فكأنه قال لساقيل له انك تواصل فقال اني لست في ذلك كبيتكم أي على صفتكم في أن من أكل منكم أو شرب انقطع وصاله بل إنما يطعمني ربي ويسقي ولا تنقطع بذلك مواصلي فطعامي وشرابي على غير طعامكم وشرابكم صورة ومعنى وقال الزين بن المنير هو محمول على أن اكلهم وشربه في تلك الحالة كحال النائم الذي يحصل له الشبع والري بالاكل والشرب ويستمر له ذلك حتى يستيقظ ولا يبطل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص أجره وحاصله أنه يحصل ذلك على حالة استغراقه عليه السلام في أحواله الشرفة حتى لا يؤثر فيه حينئذ شيء من الأحوال البشرية وقال الجمهور قوله يطعمني ويسقي مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة فكأنه قال يعطيني قوة الأكل والشارب ويفيض على ما يسد مسد الطعام والشراب ويقوى على أنواع الطاعة من غير ضعف في القوة ولا كلال في الاحساس والمعنى أن الله يخلق فيه من الشبع والري ما يغنيه عن الطعام والشراب فلا يحس بجوع ولا عطش والفرق بينه وبين الأول أنه على الأول يعطى القوة من غير شبع ولا ري مع الجوع والظمأ وعلى الثاني يعطى القوة مع الشبع والري ورجح الأول بأن الثاني يتأني حال الصائم ويقوت المقصود من الصيام والواصل لأن الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها قال القرطبي ويعده أيضا النظر إلى حاله عليه السلام فانه كان يجوع أكثر مما يشبع ويربط على بطنه الحجارة من الجوع (قلت) وتسك ابن حبان بظاهر الحال فاستدل بهذا الحديث على تضعيف الأحاديث الواردة بأنه عليه السلام كان يجوع ويشد الحجر على بطنه من الجوع قال لأن الله تعالى كان يطعم رسوله ويسقيه إذا واصل فكيف يتركه جائعا حتى يحتاج إلى شد الحجر على بطنه ثم قال وماذا يخفى الحجر من الجوع ثم ادعى أن ذلك تصحيح عن رواه وإنما هو المجزأ بإزاي جمع حجة وقبلا كثيرا للناس من

فَاكْفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تَطِيقُونَ **بَابُ الْوَصَالِ إِلَى السَّحَرِ حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَزْرَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ بَرِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَا تَوَاصِلُوا فَايُكُم أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُؤْصِلْ حَتَّى السَّحَرِ . قَالُوا فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ لَسْتُ كَمَنْ يَتَّبِعُكُمْ إِنِّي أَيْتُ لِي مُعَلِّمٌ يُطْعِمُنِي وَسَاقِي يَسْقِينِي **بَابُ** مَنْ أَقْسَمَ عَلَى أَخِيهِ لِيَقْطُرَ فِي النَّطْوَعِ وَلَمْ يَرَ عَلَيْهِ قَضَاءَ إِذَا كَانَ أَوْفَقَ لَهُ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ

الرد عليه في جميع ذلك والبلغ ما رده عليه به أنه أخرج في صحيحه من حديث ابن عباس قال خرج النبي ﷺ بالهاجرة فرأى أبا بكر وعمر فقال ما أخرجكما قال ما أخرجنا إلا الجوع فقال وأنا والذي تسمى بيده ما أخرجني إلا الجوع الحديث فهذا الحديث يرد ما تمسك به وأما قوله وما يخفى الحجر من الجوع فجوابه أنه يقيم الصلب لأن البطن إذا خلا ربما ضعف صاحبه عن القيام لا إنشاء بطنه عليه فإذا ربط عليه الحجر اشتد وقوى صاحبه على القيام حتى قال بعض من وقع له ذلك كنت أظن الرجلين يحملان البطن فإذا البطن يحمل الرجلين ويحتمل أن يكون المراد بقوله يطعمني ويسقيني أي يشغلي بالتفكير في عظمتها والتفكر في عظمته والتفكر في عظمته والتفكر في عظمته والاستغراق في مناجاته والاقبال عليه عن الطعام والشراب وإلى هذا جنح ابن القاسم وقال قد يكون هذا القضاء أعظم من غذاء الأجساد ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما الفرح المسرور بطلوبه الذي قوت عنه بمحبوبه (قوله اكفوا) (١) بسكون الكاف وضم اللام أي أحلوا المشقة في ذلك يقال كلفت بكذا إذا ولت به وحكي عياض أن بعضهم قاله بهمة قطع وكسر اللام قال ولا يصح لفة (قوله ما تطيقون) في رواية أحمد بما لا يحسنه طاقة وكذا مسلم من طريق أبي الزناد عن الأعرج \* (قوله باب الوصال إلى السحر) أي جوازهم وقد تقدم أنه قول أحمد وطائفة من أصحاب الحديث وقد تم توجيهه وإن من الشافعية من قال أنه ليس بوصال حقيقة (قوله حدثني ابن أبي حازم) هو عبد العزيز وشيخه يزيد هو ابن عبد الله بن المهدي شيخ الليث في الباب الذي قبله في هذا الحديث بينه وبين عبد الله بن خباب بمجموعة وموحدتين الأولى مثقلة مدني من موالى الانصار ما رآه رواية إلا عن أبي سعيد الخدري وقد أخرج له المصنف سبعة أحاديث هذا ثانيها وتوقف الجوزي في معرفة حاله ووثقه أبو حاتم الرازي وغيره وقد وافقه على رواية حديث الوصال عن أبي سعيد بشر بن حرب أخرجه عبد الرزاق من طريقه (تليبه) وقع عند ابن خزيمة في حديث أبي صالح عن أبي هريرة من طريق عبيدة بن حميد عن الأعمش عنه تقييد وصال النبي ﷺ بأنه إلى السحر ولفظه كان رسول الله ﷺ يواصل إلى السحر ففعل بعض أصحابه ذلك فهاه قال يا رسول الله ألك تفعل ذلك الحديث وظاهره يارض حديث أبي سعيد هذا فإن مقتضى حديث أبي صالح النبي عن الوصال إلى السحر وصرح حديث أبي سعيد الأذن بالوصال إلى السحر والحفوظ في حديث أبي صالح إطلاق النبي عن الوصال بغير تقييد بالسحر ولذلك اتفق عليه جميع الرواة عن أبي هريرة فرواية عبيدة بن حميد هذه شاذة وقد خالفه أبو معاوية وهو اضبط أصحاب الأعمش فلم يذكر ذلك أخرجه أحمد وغيره عن أبي معاوية وتابعه عبد الله بن نعيم عن الأعمش كما تقدم وعلى تقدير أن تكون رواية عبيدة بن حميد محفوظة فقد أشار ابن خزيمة إلى الجمع بينهما بأنه يحتمل أن يكون النبي ﷺ عن الوصال أولا مطلقا سواء جميع الليل أو بعضه وعلى هذا يحمل حديث أبي صالح ثم خص النبي بجميع الليل فأباح الوصال إلى السحر وعلى هذا يحمل حديث أبي سعيد أو يحمل النبي في حديث أبي صالح على كراهة التزبه والنهي في حديث أبي سعيد على ما فوق السحر على كراهة التحريم والله أعلم \* (قوله باب من أقسم على أخيه ليقطر) (١)

(١) قوله وضم اللام هكذا في النسخ التي بأيدينا وفي القسطلاني أنه يفتح اللام من باب علم فليحمر

حَدَّثَنَا أَبُو الْعَمَيْسِ عَنْ عَوْنِ ابْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَخَى النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ .  
فَرَأَى سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ . فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَذِّلَةً . فَقَالَ لَهَا مَا شَأْنُكَ قَالَتْ أَخْرَكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ

فِي الصَّلَاحِ وَلَمْ يَرْوِ عَلَيْهِ قَضَاءُ إِذَا كَانَ أَوْفَى لَهُ ) ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ فِي قِصَّةِ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَسَلْمَانَ فَإِذَا ذَكَرَ  
النَّصْمَ ظَمَّ جَمْعُ فِي الطَّرِيقِ إِلَى سَاقِهَا كَمَا سَأَيْتَهُ وَأَمَّا الْقَضَاءُ فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرَفِهِ إِلَّا أَنْ أَلَصَّ عِندَهُ وَقَدَّافَهُ  
الشَّارِعَ عَوَّلُوا عَلَى الْقَضَاءِ وَاجِبًا لَيْتَهُ لَمْ يَجْعَلْهُ إِلَى الْيَمَانِ وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ صَنَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ  
طَعَامًا مَلُوضِعًا قَالَ رَجُلٌ أَنَا صَائِمٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَمَاكَ أَخْوُكَ وَتَكَلَّفَ لَكَ أَفْطَرَ وَصَمَّ مَكَانَهُ أَنْ شَفَتَ رَوَاهُ  
إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ الْمُسَكِّدِ عَنْهُ وَاسْتَدَاهُ حَسَنٌ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَهُوَ دَالٌ عَلَى عَدَمِ الْإِيجَابِ وَقَوْلُهُ  
إِذَا كَانَ أَوْفَى لَمْ يَقْدِرْهُمْ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْجَوَازَ وَعَدَمَ الْقَضَاءِ لَمْ يَكُنْ مَعْدُورًا لَمْ يَفْطَرْهُ لَأَنَّهُ تَعَمَّدَ بِغَيْرِ سَبَبٍ تَنْبِيهُ  
قَوْلَهُ أَوْفَى لَهُ رَوَى بِالْوَالِوَالِ سَاكِنَةً وَبِالْوَالِوَالِ الْمَعْنَى صَحِيحٌ فِيهِمَا ( قَوْلُهُ حَدَّثَنَا أَبُو الْعَمَيْسِ ) بِمَهْلَتَيْنِ مُصَغَّرِ  
اسْمِهِ عَجَبٌ وَلَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا ابْنُ رَوَاهُ عَنْ عَوْنِ ابْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ وَلَا رَأَيْتُ لَهُ رَوَايَةً إِلَّا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ وَالْيُتْرَدِيُّ  
بِذَلِكَ أَشَارَ الْبَزَّازُ ( قَوْلُهُ أَخَى النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ) ذَكَرَ أَصْحَابُ الْمَغَازِي أَنَّ الْمُوَاخَاةَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ  
وَقَصَّتْ مِنْ الْأَوَّلِيِّ قَبْلَ الْهَجْرَةِ وَبَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ خَاصَّةً عَلَى الْمَوَاسَةِ وَالْمَنَاصَرَةِ فَكَانَ مِنْ ذَلِكَ أَخُو قُزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ  
وَحِزَّةُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلُبِ ثُمَّ أَخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ بَعْدَ أَنْ هَاجَرَ وَذَلِكَ بَعْدَ قُدُومِهِ الْمَدِينَةَ وَسَيَأْتِي  
فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْبَيْعِ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ لَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ أَخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنِي وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّيِّعِ وَذَكَرَ  
الْوَاقدِي أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ قُدُومِهِ ﷺ بِخَمْسَةِ أَشْهُرٍ وَالْمَسْجِدَ بَيْنِي وَقَدَّسَ ابْنُ إِسْحَاقَ مِنْهُمْ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ أَبُو ذَرٍّ  
وَالْمُنْذَرُ ابْنُ عَمْرِو قَابُوزٍ مَهَاجِرِيٍّ وَالْمُنْذَرُ أَنْصَارِيٌّ وَانْكُرَهُ الْوَاقدِي لِأَنَّهُ يَذَرُّ مَا كَانَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ بَعْدَ وَأَمَّا قَدَمُهَا  
بَعْدَ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَذَكَرَ ابْنُ إِسْحَاقَ أَيْضًا الْأَخُوَّةَ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ كَالَّذِي هُنَا وَتَعْقِبُهُ الْوَاقدِي أَيْضًا فِيمَا  
حَكَاهُ ابْنُ سَعْدَانَ سَلْمَانَ أَمَّا أَسْلَمٌ بَعْدَ وَقْعَةِ أَحَدٍ وَأَوَّلُ مَشَاهِدِهِ الْخَنْدَقِ وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ أَنَّ التَّارِيخَ الْمَذْكُورَ  
لِلْهَجْرَةِ الثَّانِيَةِ هُوَ ابْتِدَاءُ الْأَخُوَّةِ ثُمَّ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَخِيهِ مِنْ يَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ وَهَلْ جَرَا وَلَيْسَ بِاللَّزَامِ أَنْ تَكُونَ  
لِلْمُوَاخَاةِ وَقَعَتْ دَفْعَةً وَاحِدَةً حَتَّى يَرُدَّ هَذَا التَّعْقِيبُ فَصَحَّ مَا قَالَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ وَيُؤَيِّدُهُ هَذَا الْخَبَرُ الَّذِي فِي الصَّحِيحِ وَارْتَفَعَ  
الْإِشْكَالُ بِهَذَا التَّغْيِيرِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَاعْتَرَضَ الْوَاقدِي مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَرَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَنْكُرُ كُلَّ مُوَاخَاةٍ وَقَعَتْ بَعْدَ  
بَدْرٍ وَيَقُولُ قَطَعْتَ بِدَرِّ الْمَوَارِيثِ ( قُلْتُ ) وَهَذَا لَا يَدْفَعُ الْمُوَاخَاةَ مِنْ أَصْلِهَا وَأَمَّا يَدْفَعُ الْمُوَاخَاةَ الْمَخْصُوصَةَ الَّتِي كَانَتْ  
عَقْدَتْ بَيْنَهُمْ لِيَتَوَارَثُوا بِهَا فَلَا يُلْزَمُ مِنْ نَسْخِ التَّوَارِثِ الْمَذْكُورِ أَنْ لَا تَقَعَ الْمُوَاخَاةُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الْمَوَاسَةِ وَتُحْذَرُ وَقَدْ  
جَاءَ ذِكْرُ الْمُوَاخَاةِ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ مِنْ طَرَفٍ صَحِيحَةٍ غَيْرِ هَذِهِ وَذَكَرَ الْبَغَوِيُّ فِي مَعْجَمِ الصَّحَابَةِ مِنْ طَرَفٍ  
جَعْفَرُ بْنُ سَلْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ أَخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَسَلْمَانَ فَذَكَرَ قِصَّةَ لَهَا غَيْرَ الْمَذْكُورَةِ  
هُنَا وَرَوَى ابْنُ سَعْدَانَ مِنْ طَرَفٍ حَمِيدُ بْنُ هَلَالٍ قَالَ أَخَى بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ فَزَلَّ سَلْمَانَ الْكُوفَةَ وَزَلَّ أَبُو  
الدَّرْدَاءِ الشَّامَ وَرَجَلَهُ تَمَاتَ ( قَوْلُهُ فَرَأَى سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ ) يَعْنِي فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَوَجَدَ أَبَا الدَّرْدَاءِ غَائِبًا ( قَوْلُهُ  
مُتَبَذِّلَةً ) بَفَتْحِ التَّشَادُغِ وَالْمُؤَحَّدَةِ وَتَشْدِيدِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ الْمَكْسُورَةِ أَيْ لِبَاسَةِ ثِيَابِ الْبَذَلَةِ بِكُمَرِ الْمُؤَحَّدَةِ وَسُكُونِ  
الذَّالِ وَهِيَ الْمَهْنَةُ وَزَنَا وَمَعْنَى وَلِلرَّادِ أَنَّهَا تَارِكَةٌ لِلْبَسِ ثِيَابِ الزَّيْنَةِ وَلِلتَّكْسِيمِ مِثْلَ مُتَبَذِّلَةٍ بِتَقْدِيمِ الْمُؤَحَّدَةِ وَالتَّخْفِيفِ  
وَزَيْنِ مُنْتَعِلَةٍ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ وَفِي تَرْجُمَةِ سَلْمَانَ مِنَ الْخَلِيلَةِ لَا بِي نَعِمٌ بِإِسْتِدَاءِ آخَرِ إِلَى أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّ  
سَلْمَانَ دَخَلَ عَلَيْهِ فَرَأَى أَمْرًا لَهُ رَتَّةٌ الْهَيْئَةِ فَذَكَرَ الْقِصَّةَ مُخْتَصَرَةً وَأَمَّ الدَّرْدَاءِ هَذِهِ هِيَ خَيْرَةٌ بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ  
التَّحَاثِيَةِ بَنْتِ ابْنِ حُدْرٍ الْأَسْلَمِيَّةَ صَحَابِيَّةً بَنْتَ صَحَابِيٍّ وَحَدَّثَهَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسْنَدِ أَحَدٍ وَغَيْرِهِ وَمَاتَتْ أُمُّ  
الدَّرْدَاءِ هَذِهِ قَبْلَ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَابْنُ الدَّرْدَاءِ أَيْضًا أَمْرَةٌ أُخْرَى يُقَالُ لَهَا أُمُّ الدَّرْدَاءِ تَابِعِيَّةٌ أَسْمَاهُ هَيْجَمَةُ عَاشَتْ بَعْدَهُ  
دَهْرًا وَرَوَتْ عَنْهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ( قَوْلُهُ فَقَالَ لَهَا مَا شَأْنُكَ ) زَادَ التِّرْمِذِيُّ فِي رَوَايَةٍ مِنْ عَبْدِ بْنِ

لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا . فَجَاءَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا فَقَالَ كُلْ . قَالَ فَأَنِي صَائِمٌ . قَالَ مَا أَنَا بِأَكْلِي  
 حَتَّى تَأْكُلَ . قَالَ فَأَكُلْ . فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ . قَالَ تَمْ قَدْ تَمْ ذَهَبَ يَقُومُ فَقَالَ تَمْ .  
 فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ سَلْمَانُ قُمْ الْآنَ فَصَلِّ يَا سَلْمَانُ : لِمَنْ رَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ  
 حَقًّا . وَلَا هَٰئِكَ عَلَيْكَ حَقًّا . فَأَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ . فَأَنَّى النَّبِيُّ ﷺ قَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ  
 صَدَقَ سَلْمَانُ

بشار شيخ البخارى فيه بام الدرداء متبذلة ( قوله ليس له حاجة في الدنيا ) في رواية الدارقطني من وجه آخر  
 عن جعفر بن عون في نساء الدنيا وزاد فيه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى عن جعفر بن عون يصوم النهار ويقوم  
 الليل ( قوله جاء أبو الدرداء فصنع له ) زاد الترمذي فرحب بسلمان وقرب اليه طعاما ( قوله فقال له كل قال فاني صائم )  
 كذا في رواية أبي ذر والقائل كل هو سلمان والمقول له أبو الدرداء وهو المحبب باني صائم وفي رواية الترمذي فقال كل  
 فاني صائم وعلى هذا فالقائل أبو الدرداء والمقول له سلمان وكلاهما محتمل والحاصل ان سلمان وهو الضيف أبي  
 ان يأكل من طعام أبي الدرداء حتى يأكل معه وغرضه أن يصرفه عن رايه فيما يصنع من جهد نفسه في العبادة  
 وغير ذلك مما شكته اليه امرأته ( قوله قال ما أنا بأكل حتى تأكل ) في رواية البراز عن محمد بن بشار شيخ البخارى  
 فيه فقال أقسمت عليك لتفطرن وكذا رواه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى والدارقطني من طريق علي بن مسلم  
 وغيره والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان ابني ابي شيبة والعباس بن عبد العظيم وابن حبان من طريق ابي  
 خيثمة كلهم عن جعفر بن عون به فكان محمد بن بشار لم يذكر هذه الجملة لما حدث به البخارى وبلغ البخارى ذلك  
 من غيره فاستعمل هذه الزيادة في الترجمة مشيرا الى صحته وان لم تقع في روايته وقد أعاده البخارى في كتاب الادب  
 عن محمد بن بشار بهذا الاستناد ولم يذكرها ايضا وأغنى بذلك عن قول بعض الشراح كابن المثيران القسم في هذا السياق  
 مقدر قبل لفظ ما أنا بأكل كما قدر في قوله تعالى وان منكم الاواردها وترجم المصنف في الادب باب صنع الطعام  
 والتكلف للضيف وأشار بذلك الى حديث بروي عن سلمان في النهي عن التكلف للضيف أخرجه أحمد وغيره بسندين  
 والجمع بينهما أنه يقرب للضيفه ما عنده ولا يتكلف ما ليس عنده فان لم يكن عنده شيء فبسوق حينئذ التكلف بالطبخ  
 ونحوه ( قوله فلما كان الليل ) أي في أوله وفي رواية ابن خزيمة وغيره ثم بات عنده ( قوله يقوم فقال تَمْ ) في رواية الترمذي  
 وغيره فقال له سلمان تَمْ زاد ابن سعد من وجه آخر مرسل فقال له ابو الدرداء اتمتعني ان أصوم لربى وأصلي لربى  
 ( قوله فلما كان في آخر الليل ) أي عند السحر وكذا هو في رواية ابن خزيمة وعند الترمذي فلما كان عند الصبح والدارقطني  
 فلما كان في وجه الصبح ( قوله فصليا ) في رواية الطبراني فقاما فتوضأ ثم ركعاهم خرجا الى الصلاة ( قوله ولا هلك عليك  
 حقا ) زاد الترمذي وابن خزيمة ولضيفك عليك حقا زاد الدارقطني فصم وافطر وصل ونم واثت اهلك ( قوله فاني  
 النبي ﷺ ) في رواية الترمذي فأتيا بالثنية وفي رواية الدارقطني ثم خرجا الى الصلاة فدنا أبو الدرداء ليخبر  
 النبي صلى الله عليه وسلم بالذي قال له سلمان فقال له يا أبا الدرداء ان الجسدك عليك حقا مثل ما قال سلمان ففي  
 هذه الرواية ان النبي صلى الله عليه وسلم أشار اليهما بانه عم طريق الوحي ما دار بينهما وليس ذلك في رواية محمد بن بشار  
 فيحتمل الجمع بين الأمرين أنه كاشفهما بذلك أولان لم أطلعهم أبو الدرداء على صورة الحال فقال له صدق سلمان وروي  
 هذا الحديث الطبراني من وجه آخر عن محمد بن سيرين مرسلان في الليلة التي بات سلمان فيها عند أبي الدرداء ولقظه قال  
 كان أبو الدرداء يحبي ليلة الجمعة ويصوم يومها فاتاه سلمان فذكر القصص مختصرة وزاد في آخرها فقال النبي ﷺ عويعر  
 سلمان أقمه منك انتهى وعويعر اسم أبي الدرداء وفي رواية أبي نعيم المذكورة أنها فقال النبي ﷺ لقد أوتي سلمان  
 من العلم وفي رواية ابن سعد المذكورة لقد أشبع سلمان علما وفي هذا الحديث من التوائد مشروعية المؤاخات في الله

وزيرة الاخوان والليت عندهم وجواز مخاطبة الاجنبية للحاجة والسؤال عما يترتب عليه المصلحة وان كان في الظاهر  
لا يصح بالسائل وفيه التصحح للسلم وتبينه من أغفل وفيه فضل قيام آخر الليل وفيه مشروعية زين المرأة لزوجها  
وثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة وقد يؤخذ منه ثبوت حقها في الوطء لقوله ولما لك عليك حقاً ثم قال واثبت  
المعصية التي صلى الله عليه وسلم على ذلك وفيه جواز النهي عن المستحبات اذا خشي أن ذلك يفضي الى السلامة والمثل وتقويت  
الحقوق المطلوبة الواجبة والندوة الراجح فعل المستحب المذكور وانما الوعيد الوارد على من نهى مصلياً عن الصلاة  
مخصوص بمن نهى ظلماً وعدواناً وفيه كراهية الحمل على النفس في العبادة وسيأتي مزيد بيان لذلك في الكلام على  
حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفيه جواز الفطر من صوم التطوع كما ترجم له المصنف وهو قول الجمهور ولم يجعلوا  
عليه القضاء الا انه يستحب له ذلك وروي عبد الرزاق عن ابن عباس انه ضرب بذلك مثلاً لمن ذهب بمال ليتصدق  
به ثم رجع ولم يصديق به أو تصديق ببعضه وامسك ببقية من حجته حديث أم هانئ انها دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم  
وهي صائمة فعدا شراب فشربت ثم ناولها فشربت ثم سأله عن ذلك فقال اكنث تقضين يوماً من رمضان قالت  
لا قل فلا بأس وفي رواية ان كان من قضاء فصوى مكانه وان كان تطوعاً فان شئت فاقضه وان شئت فلا تقضه  
أخرجه أحد الترمذي والنسائي وله شاهد من حديث أبي سعيد تقدم ذكره في أول الباب وعن مالك الجواز وعدم  
القضاء بعذر والمتع وثابت القضاء بخير عذر وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقاً ذكره الطحاوي وغيره وشبهه بمن  
افسد حج التطوع فان عليه قضاءه اهما قاطعاً عقبان الحج امتاز بأحكام لا يقاس غيره عليه فيها فمن ذلك ان الحج  
يؤمر مفسده بالضي في فاسده والصيام لا يؤمر مفسده بالمشي فيه فافتراقاً ولانه قياس في مقابلة النص فلا يعتبر به  
واغرب ابن عبد البر فنقل الاجماع على عدم وجوب القضاء عن افسد صومه بعذر واحتج من أوجب القضاء بما روى  
الترمذي والنسائي من طريق جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كنت أنا وحفصة صائمتين فمرض  
لنا طعام اشبعناهما فأكلنا منه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني اليه حفصة وكانت بيت ابينا فقال يا رسول الله قد كرت  
ذلك فقال اقضيا يوماً آخر مكانه قال الترمذي رواه ابن ابي حفصة وصالح بن ابي الاخضر عن الزهري مثل هذا ورواه  
مالك ومعمروزياد بن سعد وابن عيينة وغيرهم من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسل وهو الاصح لان ابن جريج  
ذكر أنه سأل الزهري عنه فقال لم أسمع من عروة في هذا شيئاً ولكن سمعت من ناس عن بعض من سأل عائشة فذكره ثم  
أسند كذلك وقال النسائي هذا خطأ وقال ابن عيينة في روايته سئل الزهري عنه اهو عن عروة فقال لا وقال الخلال  
اتفق الثقات على ارساله وشذ من وصله وتوارد الحفاظ على الحكم بضعف حديث عائشة هذا وقد رواه من لا يوثق  
بمعن مالك موصولاً ذكره الدارقطني في غرائب مالك وبين مالك في روايته فقال ان صيامهما كان تطوعاً وله من طريق  
أخرى عند أبي دلو من طريق زميل وعلى تقدير ان يكون محفوظاً فقد صح عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر من صوم التطوع  
كما تقدمت الإشارة اليه في باب من نوى بالها صوماً وزاد فيه بعضهم فاكل ثم قال لكن اصوم يوماً مكانه وقد ضاعف النسائي  
هذه الزيادة وحكم بحفظها وعلى تقدير الصحة فيجمع بينهما بحمل الامر بالقضاء على التنبه واما قول القرطبي بحاج  
عن حديث أبي جحيفة بان افطار أبي الدرداء كان لقسم سليمان ولعذر الضيافة فيتوقف على ان هذا العذر من  
الاعذار التي تبيح الانظار وقد قل ابن التين عن مذهب مالك انه لا يفطر لضيف نزل به ولا لمن حلف عليه  
بالطلاق والحق وكذا لو حلف هو بالله ليفطرن كفر ولا يفطر وسيأتي بعد أبواب من حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
ما زار لم سلم لم يفطر وكان صائماً تطوعاً وقد أنصف ابن المنير في الحاشية فقال ليس في تحريم الاكل في صورة النفل  
من غير عذر الا دلالة العامة كقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ان الخاص يقدم على العام كحديث سليمان وقول  
البيهقي ان أبي الدرداء افطر متأولاً ويحبها فيكون معذوراً فلا قضاء عليه لا ينطبق على مذهب مالك فلا يفطر احد  
بمثل عذر أبي الدرداء عنده لوجب عليه القضاء ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم صوب فعل أبي الدرداء فترقي عن



**باب صَوْمِ شَعْبَانَ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ لَا يَطِيرُ وَيَطِيرُ حَتَّى يَقُولَ لَا يَصُومُ فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرِ الْأَرْمَضَانِ . وَمَا رَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ **حَدَّثَنَا** مَعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُ قَالَتْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ شَهْرًا أَكْثَرَ مِنْ شَعْبَانَ فَإِنَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ وَكَانَ يَقُولُ خُذُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا . وَأَحَبُّ الْعَمَلَةِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَا وَرَمَ

مذهب الصبحاني إلى نص الرسول ﷺ وقد قال ابن عبد البر ومن أحجج في هذا بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فهو جاهل بأقوال أهل العلم فإن الأكثر على أن المراد بذلك النهي عن الرياء كأنه قال لا تبطلوا أعمالكم بالرياء بل اخلصوها لله وقال آخرون لا تبطلوا أعمالكم بارتكاب الكبائر ولو كان المراد بذلك النهي عن إبطال ما لم يفرضه الله عليه ولا واجب على نفسه بنذر وغيره لا تمتنع عليه الا بظنار الإجماع بين الفقهاء من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك والله أعلم ( تنبيه ) هذه الترجمة التي فرغنا منها الآن أول أبواب التطوع يبدأ المصنف منها بحكم صوم التطوع هل يلزم تمامه بالدخول فيه أم لا ثم أورد بقية أبوابه على ما اختاره من الترتيب \* ( قوله باب صوم شعبان ) أي استحبابه وكأنه لم يصرح بذلك لما في عمومته من التخصيص وفي مطلقه من التقيد كما سيأتي بيانه وسعى شعبان لتشبههم في طلب المياه أو في الغارات بعد أن يخرج شهر رجب الحرام وهذا أولى من الذي قبله وقيل فيه غير ذلك ( قوله عن أبي النضر ) هو سالم المدني زاد مسلم مولى عمر بن عبد الله وفي رواية ابن وهب عند النسائي والدارقطني في الغرائب عن مالك عن أبي النضر أنه حدثهم ( قوله عن عائشة ) في رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن عائشة حدثته وهو في ثاني حديثي الباب وقوله فيه عن يحيى عن أبي سلمة في رواية مسلم عن يحيى بن أبي كثير وانفق أبو النضر ويحيى ووافقهما جدهن إبراهيم وزيد بن أبي عتاب عند النسائي ومجد بن عمرو عند الترمذي على روايتهم إياه عن أبي سلمة عن عائشة وخالفهم يحيى بن سعيد وسالم بن أبي الجعد فروياه عن أبي سلمة عن أم سلمة أخرجهما النسائي وقال الترمذي عقب طريق سالم بن أبي الجعد هذا اسناد صحيح ويحتمل أن يكون أبو سلمة رواه عن كل من عائشة وأم سلمة ( قلت ) ويؤيده أن مجدين إبراهيم التيمي رواه عن أبي سلمة عن عائشة تارة وعن أم سلمة تارة أخرى أخرجهما النسائي ( قوله أكثر صياما ) كذا الأكثر الرواة بالنصب وحكي السهيلي أنه روى بالخفض وهو وهم ولعل بعضهم كتب صياما بغير ألف على رأى من يقف على المنصب بغير ألف فتوم مخفوضا وإن بعض الرواة ظن أنه مضاف لأن صيغة أفضل تضاف كثيرا فتومها مضافا وذلك لا يصح هنا قطعا وقوله أكثر بالنصب وهو ثاني مفعولي رأيت وقوله في شعبان يتعلق بصياما والمعنى كان يصوم في شعبان وغيره وكان صيامه في شعبان تطوعا أكثر من صيامه فيما سواه ( قوله من شعبان ) زاد في حديث يحيى بن أبي كثير فإنه كان يصوم شعبان كله زاد ابن أبي ليلى عن أبي سلمة عن عائشة عند مسلم كان يصوم شعبان الأقليل ورواه الشافعي من هذا الوجه بلفظ بل كان يصوم إلى آخره وهذا يبين أن المراد بقوله في حديث أم سلمة عند أبي داود وغيره أنه كان لا يصوم من السنة شهرا تاما إلا شعبان يصومه رمضان أي كان يصوم معظمه ونقل الترمذي عن ابن المبارك أنه قال جاز في كلام العرب إذا صام أكثر الشهر أن يقول صام الشهر كله ويقال قام فلان ليلته أجمع ولعله قد تشبه واشتغل ببعض أمره قال الترمذي كأن ابن المبارك جمع بين الحاديئين بذلك وحاصله أن الرواية الأولى مفسرة للثانية خصصة لأن المراد بالكل الأكثر وهو جاز قليل الاستعمال واستبعده الطيبي قال لأن الكل تأكيد لإرادة الشمول ودفع العجز تفسيره ببعض مناف له قال فيحمل على أنه كان يصوم شعبان كله

عَلَيْهِ وَبَن قُلْتُ وَكَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةَ دَاوَمَ عَلَيْهَا **بَابُ مَا يُذَكَّرُ مِنْ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَافْطَارِهِ**  
**حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ**

لَكَرُو يَصُومُ مَعْظَمُهُ أُخْرَى ثَلَاثِيَوْمَ أَنَّهُ وَاجِبُ كُلِّهِ كَرَمَضَانَ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهَا كُلُّهُ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ مِنْ أَوَّلِهِ تَارَةً  
 وَمِنْ آخِرِهِ أُخْرَى وَمِنْ أَثْنَاءِ طَوَارِفِهَا يَحْتَلِي شَيْئَانَهُ مِنْ صِيَامٍ وَلَا يَخْصُ بِيَعْضِهِ صِيَامٍ دُونَ بَعْضٍ وَقَالَ الزَّيْنُ بْنُ  
 الْمُثَنَّى إِمَامَانِ يَحْمِلُ قَوْلَ عَائِشَةَ عَلَى الْإِثْبَاتِ وَالْمُرَادُ الْأَكْثَرُ وَأَمَّا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ قَوْلِهَا الثَّانِي مَتَأَخَّرَ عَنْ قَوْلِهَا الْأَوَّلِ فَاخْتَارَ  
 عَنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ أَكْثَرَ شَعْبَانَ وَاخْتَارَ ثَانِيًا عَنْ آخِرِ أَمْرِهِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُهُ كُلَّهُ وَلَا يَخْفَى تَكْلُفُهُ وَالْأَوَّلُ  
 هُوَ الصَّوَابُ وَيُؤَيِّدُهُ رَوَايَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ عَائِشَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَسَعْدِ بْنِ هِشَامٍ عَنْهَا عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَلَقِظَهُ وَلَا صَامَ  
 شَهْرًا كَامِلًا قَطُّ مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ غَيْرَ رَمَضَانَ وَهُوَ مِثْلُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا وَاخْتَلَفَ  
 فِي الْحِكْمَةِ فِي أَكْثَارِهِ ﷺ مِنْ صَوْمِ شَعْبَانَ فَقِيلَ كَانَ يَشْتَغِلُ عَنْ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ لِسَفَرٍ أَوْ غَيْرِهِ فَتَجَمَّعَ  
 فِيْقَضِيهَا فِي شَعْبَانَ إِشَارًا إِلَى ذَلِكَ ابْنُ بَطَالٍ وَفِيهِ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي  
 لَيْلَى عَنْ أَخِيهِ عَيْسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ فَرُبَّمَا آخِرُ ذَلِكَ حَتَّى  
 يَجْتَمِعَ عَلَيْهِ صَوْمُ السَّنَةِ فَيَصُومُ شَعْبَانَ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ضَعِيفٌ وَحَدِيثُ الْبَابِ وَالَّذِي بَعْدَهُ دَالٌ عَلَى ضَعْفِ مَارَوَاهُ  
 وَقِيلَ كَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ لِتَعْظِيمِ رَمَضَانَ وَرَدِّهِ حَدِيثٌ آخَرُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ صَدَقَةَ بْنِ مُوسَى عَنْ ثَابِتٍ  
 عَنْ أَنَسٍ قَالَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الصُّوْمِ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ قَالَ شَعْبَانَ لِتَعْظِيمِ رَمَضَانَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثٌ غَرِيبٌ  
 وَصَدَقَهُ عَنْهُمْ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ (قُلْتُ) وَيَعَارِضُهُ مَارَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا أَفْضَلُ الصُّوْمِ بَعْدَ  
 رَمَضَانَ صَوْمُ الْحَرَمِ وَقِيلَ الْحِكْمَةُ فِي أَكْثَارِهِ مِنْ الصِّيَامِ فِي شَعْبَانَ دُونَ غَيْرِهِ أَنْ نَسَاءَهُ كُنْ يَقْضِيْنَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ رَمَضَانَ  
 فِي شَعْبَانَ وَهَذَا عَكْسُ مَا تَقْدِمُ فِي الْحِكْمَةِ فِي كَوْنِهِمْ كُنْ يُؤَخَّرُونَ قَضَاءَ رَمَضَانَ إِلَى شَعْبَانَ لِأَنَّهُ وَرَدِّهِ أَنْ ذَلِكَ لِكُونِهِمْ  
 كُنْ يُشْتَغِلُونَ مَعَهُ ﷺ عَنْ الصُّوْمِ وَقِيلَ الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ يَحْقِقُ رَمَضَانَ وَصَوْمُهُ مَفْتَرَضٌ وَكَانَ يَكْثُرُ مِنَ الصُّوْمِ فِي  
 شَعْبَانَ قَدَرًا يَصُومُ فِي شَهْرَيْنِ غَيْرِهِ لِمَا يَفُوتُهُ مِنَ التَّطَوُّعِ بِذَلِكَ فِي أَيَّامِ رَمَضَانَ وَالْأَوَّلِيُّ فِي ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَصْحَابِ  
 مِمَّا مَضَى أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّاحُهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ أَرَكُ تَصُومُ مِنْ  
 شَهْرٍ مِنَ الشُّهُورِ مَا تَصُومُ مِنْ شَعْبَانَ قَالَ ذَلِكَ شَهْرٌ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ بَيْنَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ وَهُوَ شَهْرٌ تَرَفَعُ فِيهِ الْأَعْمَالُ  
 إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ فَاجِبٌ أَنْ يَرْفَعَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ وَنَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ أَبِي بَعْلَى لَكِنْ قَالَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ يَكْتُبُ كُلَّ  
 نَفْسٍ مِائَةَ ثَلَاثِينَ فَاجِبٌ أَنْ يَأْتِيَ أَجْلِي وَأَنَا صَائِمٌ وَلَا تَعَارِضُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا تَقْدِمُ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي النَّبِيِّ عَنْ  
 تَقْدِيمِ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ وَكَذَا مَا جَاءَ مِنَ النَّبِيِّ عَنْ صَوْمِ نِصْفِ شَعْبَانَ الثَّانِي فَإِنْ أُلْجِعَ بَيْنَهُمَا ظَاهِرًا يَحْمِلُ  
 النَّبِيُّ عَلَى مَنْ لَمْ يَدْخُلْ ذَلِكَ الْأَيَّامَ فِي صِيَامِ اعْتَادَهُ وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ الصُّوْمِ فِي شَعْبَانَ وَاجِبٌ النَّوْوَی عَنْ  
 كَوْنِهِ لَمْ يَكْثُرْ مِنَ الصُّوْمِ فِي الْحَرَمِ مَعَ قَوْلِهِ أَنْ أَفْضَلَ الصِّيَامِ مَا يَقَعُ فِيهِ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَا عَمِلَ ذَلِكَ الْإِنْفِ آخِرَ عَمْرِهِ  
 فَلَمْ يَتِمَّكَ مِنْ كَثْرَةِ الصُّوْمِ فِي الْحَرَمِ وَأَتَقَى لَهُ فِيهِ مِنَ الْأَعْذَارِ بِالسَّفَرِ وَالْمَرَضِ مِثْلًا مَا مَنَعَهُ مِنْ كَثْرَةِ الصُّوْمِ فِيهِ وَقَدْ  
 تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ لَا يَمْلِكُ اللَّهُ حَتَّى تَمْلَأُوا عَلَى بَقِيَةِ الْحَدِيثِ فِي بَابِ أَحِبِّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهُ وَهُوَ فِي آخِرِ كِتَابِ الْإِيمَانِ  
 وَمُنَاسِبَةٌ ذَلِكَ لِلْحَدِيثِ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ صِيَامَهُ ﷺ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ بِهِ فِيهِ الْأَمْنُ أَطَاقُ مَا كَانَ يَطْبِقُ وَإِنْ مِنْ أَحْجَدٍ نَفْسُهُ  
 فِي شَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَةِ خَشِيَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْلِكُ فِيغْضَى إِلَى تَرْكِهِ وَالْمَدَاوِمَةُ عَلَى الْعِبَادَةِ وَأَنْ قُلْتُ أَوَّلَى مِنْ جَهْدِ النَّفْسِ فِي كَثْرَتِهَا  
 إِذَا اقْطَعْتَ قَالِقِيلَ الدَّائِمِ أَفْضَلُ مِنَ الْكَثِيرِ الْمُنْقَطِعِ غَالِبًا وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَدَاوِمَتِهِ ﷺ عَلَى صَلَاةِ  
 الطَّوْحِ فِي بَابِهَا \* (قَوْلُهُ بَابُ مَا يُذَكَّرُ مِنْ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ) أَيُّ التَّطَوُّعِ (وَافْطَارُهُ) أَيُّ فِي خِلَلِ صِيَامِهِ  
 قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى لَمْ يَضِفْ الْمُسْتَفْتَى التَّرْجُمَةَ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَطْلَقَهَا لِيَفْهَمُ التَّرْغِيبُ لِلَامَةِ فِي الْإِقْتِدَاءِ بِهِ فِي  
 أَكْثَارِ الصُّوْمِ فِي شَعْبَانَ وَقَصْدُهُ هَذَا مَوْجُودٌ فِي حَالِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ \* الْأَوَّلُ حَدِيثُ

عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ مَاصِمُ النَّبِيِّ ﷺ شَهْرًا كَامِلًا قَطْعًا غَيْرَ رَمَضَانَ. وَيَصُومُ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيُفْطِرُ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا يَصُومُ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى نَظُنَّ أَنْ لَا يَصُومَ مِنْهُ وَيَصُومُ حَتَّى نَظُنَّ أَنْ لَا يُفْطِرُ مِنْهُ شَيْئًا. وَكَانَ لَا تَشَاهُ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّيًا إِلَّا رَأَيْتُهُ وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ \* وَقَالَ سُلَيْمَانُ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسًا فِي الصَّوْمِ حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ مَا كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ أَرَاهُ مِنَ الشَّهْرِ صَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ وَلَا مُفْطِرًا إِلَّا رَأَيْتُهُ وَلَا مِنَ اللَّيْلِ قَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ وَلَا مَسْتُ خَزَةَ وَلَا حَرِيرَةَ أَلْبَنَ مِنْ كَثَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا شِمْتَ مِسْكَةً وَلَا عَبِيرَةَ أَطْيَبَ رَائِحَةً مِنْ رَائِحَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

ابن عباس (قوله عن أبي بشر) هو جعفر بن أبي وحشية (قوله عن سعيد بن جبير) في رواية شعبة عن أبي بشر حدثني سعيد بن جبير أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه ولمسلم من طريق عثمان بن حكيم سألت سعيد بن جبير عن صيام رجب فقال سمعت ابن عباس (قوله ماصم النبي ﷺ شهرا كاملا قطع غير رمضان) في رواية شعبة عند مسلم ماصم شهرا متابعا وفي رواية أبي داود الطيالسي شهرا تاما منذ قدم المدينة غير رمضان (قوله ويصوم) في رواية مسلم من الطريق التي أخرجه البخاري وكان يصوم (قوله حتى يقول القائل لا والله لا يفطر) في رواية شعبة حتى يقولوا ما يريدان يفطر \* الحديث الثاني حديث أنس (قوله حدثني محمد بن جعفر) أي ابن أبي كثير المدني وحيد هو الطويل (قوله حتى: نظن) بنون الجمع والتحتانية على البناء للمجهول ويجوز بالثانية على المخاطبة يؤيده قوله بعد ذلك الأرائية فانه روي بالضم والفتح معا (قوله ان لا يصوم) بفتح الهمزة ويجوز في يصوم النصب والرفع (قوله حدثني محمد) كذا للاكثر ولأبي ذر هو ابن سلام (قوله وقال سليمان عن حميد أنه سأل أنس في الصوم) كنت أظن أن سليمان هذا هو ابن بلال لكن لم أراه بعد التبع التام من حديثه فظهر لي أنه سليمان بن جبان أبو خالد الأحمر وقد وصل المصنف حديثه عقب هذا وفيه سألت أنس عن صيام النبي ﷺ فذكر الحديث ثم من طريق محمد بن جعفر لكن تقدم بعض هذا الحديث في الصلاة وقال فيه تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر فهذا يدل على التعدد ويحتمل أن تكون الواو مزيدة كما تقدمت الإشارة إليه (قوله ما كنت أحب أن أراه من الشهر صائما إلا رآيته) يعني أن حاله في التطوع بالصيام والقيام كان يختلف فكان تارة يقوم من أول الليل وتارة في وسطه وتارة من آخره كما كان يصوم تارة من أول الشهر وتارة من وسطه وتارة من آخره فكان من أراد أن يراه في وقت من أوقات الليل قائما أو في وقت من أوقات الشهر صائما فراقبه المرة بعد المرة فلا بد أن يصادفه قام أو صام على وفق ما أراد أن يراه هذا معنى الخبر وليس المراد أنه كان يسرد الصوم ولأنه كان يستوعب الليل قياما ولا يشكل على هذا قول عائشة في الباب قبله وكان إذا صلى صلاة داوم عليها وقوله في الرواية الأخرى الآية بعد أبواب كان عمله ديمة لأن المراد بذلك ما اتخذناه تابعا لا مطلق النافذة فهذا وجه الجمع بين الحديثين والافظاها التعارض والله أعلم (قوله ولا مست) بكسر المهملة الأولى على الإفصح وكذا شمت بكسر الميم الأولى وفتحها لغة حكاهما الفراء ويقال في مضارعه اسمه واسمه بالفتح فيها على الإفصح والضم على اللغة المذكورة (قوله من رائحة) كذا للاكثر وللشمسين من ريح رسول ﷺ وفيه أنه ﷺ كان على أكل الصفات خلقا وخلقافه وكل الكمال وجل الجلال وجملة الجمال عليه أفضل الصلاة والسلام وسيأتي شرح ما تضمنه هذا الحديث في باب صفة النبي ﷺ في أوائل السيرة النبوية إن شاء الله تعالى مستوفى وفي حديثي الباب استحباب

**بابُ حَقِّ الضَّيْفِ فِي الصَّوْمِ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ يَحْيَى إِنَّ لِرُؤُوكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَإِنَّ لِرُؤُوكِ عَلَيْكَ حَقًّا فَقُلْتُ وَمَا صَوْمٌ ذَاوُدُ قَالَ يَصِفُ الدَّهْرُ **بابُ حَقِّ الْجِسْمِ فِي الصَّوْمِ حَدَّثَنَا** ابْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا عَبْدَ اللَّهِ أَلَمْ أَخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ**

التَّغْلُ بِالصَّوْمِ فِي كُلِّ شَهْرٍ وَإِنْ صَوَّمَ النَّفْلَ الْمَطْلُوعَ لَمْ يَخْتَصْ بِزَمَانِ الْأَمَانِيِّ عَنْهُ وَانَّهُ ﷺ لَمْ يَصُمْ الدَّهْرَ وَلَا قَامَ الْبَيْتَ كُلَّهُ وَكَانَهُ تَرْكُ ذَلِكَ لِلتَّلَاقُتِ بِهِ فَبَشَقَ عَلَى الْأَمَةِ وَإِنْ كَانَ قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الْقُوَّةِ مَا لَوْ تَزَمَّ ذَلِكَ لَأَقْتَدَرَ عَلَيْهِ وَلَكِنَّهُ سَلَّمَ مِنَ الْعِبَادَةِ طَرِيقَةَ الْوَسْطِيِّ فَنَصَامُ وَأَفْطَرُ وَقَامُ وَإِنَّمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْمُهْلِكِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْخَلْفِ عَلَى الشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِنْ تَكْرَرِهِ مِثْلُهُ فِي تَأْكِيدِهِ فِي نَفْسِ السَّامِعِ \* (قَوْلُهُ بِأَبِ حَقِّ الضَّيْفِ فِي الصَّوْمِ) قَالَ ابْنُ الزَّيْنِ بْنِ الْمُنِيرِ لَوْ قَالَ حَقِّ الضَّيْفِ فِي الْفِطْرِ لَكَانَ أَوْضَحَ لَكِنَّهُ كَانَ لَا يَفْهَمُ مِنْهُ تَعْيِينَ الصَّوْمِ فَيَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ مِنَ الصَّوْمِ وَكَأَنَّ مَاتَرَجَمَ بِهِ أَخْصَرَ وَأَوْجَزَ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيْبَانِيُّ لَمْ يَنْسَبْ إِسْحَقُ هَذَا عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُمْ (قُلْتُ) لَكِنْ جَزَمَ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَدْرَجِ بِأَنَّهُ ابْنُ رَاهُو بِهِ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ مِنْ مَسْنَدِهِ ثُمَّ قَالَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ إِسْحَقَ وَيُؤَيِّدُهُ ابْنُ رَاهُو بِهِ لِأَقُولُ فِي الرَّوَاةِ عَنْ شَيْخِهِ الْأَصِيفَةِ الْأَخْبَارَ وَكَذَلِكَ هُوَ هُنَا وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ شَيْخُهُ هُوَ الْخَزَّازُ كَانَ لَجَرَّاصِدُ وَقَالَ لَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثٍ آخَرَ فِي الْإِعْتِكَافِ كَلَامَهُمْ رَوَاهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ وَقَدْ أَخْرَجَ كَلَامَ الْحَدِيثَيْنِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقَةٍ وَيَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ (قَوْلُهُ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فَذَكَرَ الْحَدِيثَ (هَكَذَا أَرَدَهُ خَصْرًا وَفَسَّرَ الْبُخَارِيُّ الْمُرَادَ مِنْهُ بِقَوْلِهِ يَحْيَى أَنَّ لِرُؤُوكَ عَلَيْكَ حَقًّا إِلَى أَخْرَافِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحَدِيثِ وَهُوَ عَلَى طَرِيقَةِ الْبُخَارِيِّ فِي جَوَازِ اخْتِصَارِ الْحَدِيثِ وَقَدْ أَوْرَدَهُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَوْرَدَهُ فِي الْأَدَبِ مِنْ طَرِيقِ حُسَيْنِ الْمَعْلَمِ كَلَامَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَأَوْرَدَهُ قَرِيبًا مِنْ طَرِيقِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّحِ وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْأَنْعَمِيِّ مِنْ وَجْهَيْنِ وَمِنْ طَرِيقِ جَاهِدٍ وَأَبِي الْمَلِيحِ كُلَّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ بِالْحَدِيثِ مَطُولًا وَخَصْرًا وَرَوَاهُ جَمَاعَةُ السُّكُوفِيِّينَ وَالْبَصَرِيِّينَ وَالشَّامِيِّينَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَمَطُولًا وَخَصْرًا فَتَنَبَّهْ مِنْهُمْ عَلَى قِصَّةِ الصَّلَاةِ وَمِنْهُمْ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى قِصَّةِ الصِّيَامِ وَمِنْهُمْ مَنْ سَاقَ الْقِصَّةَ كُلَّهَا وَلَمْ أَرَهُ مِنْ رَوَاةِ أَحَدٍ مِنَ الْمَصْرِغِيِّينَ عَنْهُمْ مَعَ كَثَرَةِ رَوَايَتِهِمْ عَنْهُ وَسَأَذْكُرُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ وَابْنُهُ عَلَى مَا قَرَأَ وَابْنُهُ كُلُّ مَنْهُمْ مِنْ فَائِدَةٍ زَائِدَةٍ سِوَى مَا تَقَدَّمَ شَرْحَهُ فِي أَبْوَابِ التَّهَجُّدِ وَسَيَأْتِي مَا يَمْلِكُ بِحَقِّ الضَّيْفِ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ \* (قَوْلُهُ بِأَبِ حَقِّ الْجِسْمِ فِي الصَّوْمِ) أَيُّ عَلَى الْمَطْلُوعِ وَالْمُرَادُ بِالْحَقِّ هُنَا الْمَطْلُوبُ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَدْبِرًا قَالُوا الْوَاجِبُ فَيَخْتَصُّ بِمَا إِذَا خَافَ التَّلَفَ وَلَيْسَ مُرَادًا هُنَا (قَوْلُهُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ (قَوْلُهُ أَلَمْ أَخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ وَهُوَ اللَّيْلُ) زَادَ مُسْلِمٌ مِنْ رَوَاةِ عَمْرٍو بْنِ عَمَارٍ عَنْ يَحْيَى فَقُلْتُ بَلَى يَا أَبَا اللَّهِ وَلَمْ أَرَدْ بِذَلِكَ الْخَبْرَ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَقُولُ وَاللَّهِ لَا صَوْمَ فِي النَّهَارِ وَلَا قَوْمَ فِي اللَّيْلِ مَاعَشْتُ وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَإِبْنُ أَخِي أَنِّي قَدْ كُنْتُ أَجْمَعْتُ عَلَى أَنْ أَجْتَهِدَ اجْتِهَادًا شَدِيدًا حَتَّى قُلْتُ لَا صَوْمَ فِي الدَّهْرِ وَلَا قَرَأَنَ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ وَيَأْتِي فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ مِنْ طَرِيقِ جَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ أَتُكْنِى أَبُو امْرَأَةٍ ذَاتِ حَسَبٍ وَكَانَ يَتَعَاهَدُهَا فَنَسَاهَا عَنْ بَعْضِهَا فَقَالَ تَنِمُ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فَرَأَا شَا وَلَمْ يَنْهَشْ لَنَا كُنْهًا مِنْذُ اتَّبَعْتَهُ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لِي الْفَنَى فَلَقِيْتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ كَرَّ الْحَدِيثُ زَادَ النَّسَائِيُّ وَابْنُ



وَلَا تَزِدْ عَلَيْهِ . قُلْتُ : وَمَا كَانَ صِيَامُ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ . قَالَ : يَصُومُ الدَّهْرُ . فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ بَسْمَ مَا كَبِرَ يَالْتَنِي قِيلْتُ رَخِصَةَ النَّبِيِّ ﷺ **بَابُ صَوْمِ الدَّهْرِ حَدَّثَنَا أَبُو الْبَابِ** أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو قَالَ أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَقُولُ وَاللَّهِ لَا صُومَ النَّهَارِ وَلَا قَوْمَنَ اللَّيْلِ مَاعِشْتُ . قُلْتُ لَهُ قَدْ قُلْتَهُ بَابِي أَنْتَ وَأُمِّي . قَالَ فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ فَصُمْ وَأَفْطِرْ وَقُمْ وَتَمَّ

وقد استشكل قوله صم من كل عشرة أيام يوما ولك أجر ما بقي مع قوله صم من كل عشرة أيام يومين ولك أجر ما بقي اعلم لانه يقتضى الزيادة في العمل والتقص من الاجر وبذلك ترجم له النسائي واجيب بان المراد لك أجر ما بقي بالنسبة الى الضعيف قال عياض قال بعضهم معنى صم يوما ولك أجر ما بقي أي من العشرة وقوله صم يومين ولك أجر ما بقي أي من العشرين وفي الثلاثة ما بقي من الشهر وحمله على ذلك استبعاد كثرة العمل وقلة الاجر وتعقبه عياض بان الاجر إنما اتحد في كل ذلك لانه كان نيته ان يصوم جميع الشهر فلما منعه ﷺ من ذلك ابقاء عليه لما ذكر بقي اجر نيته على حاله سواء صام منه قليلا أو كثيرا كما تأوله في حديث نية المؤمن خيرا من عمله أي أن أجره في نيته أكثر من أجر عمله لا امتداد نيته بما لا يقدر على عمله انتهى والحديث المذكور ضعيف وهو في مستند الشهاب والتأويل المذكور لا بأس به ويحتمل أيضا الجراء الحديث على ظاهره والسبب فيه أنه كلما ازداد من الصوم ازداد من المشقة الحاصلة بسببه المقتضية لتفويت بعض الاجر الحاصل من العبادات التي قد يفوتها مشقة الصوم فينقص الاجر باعتبار ذلك على أن قوله في نفس الخبر صم أربعة أيام ولك أجر ما بقي برد الجمل الاول فانه يلزم منه على سياق التأويل المذكور ان يكون التقدير ولك أجر أربعين وقد قيده في نفس الحديث بالشهر والشهر لا يكون أربعين وكذلك قوله في رواية اخرى للنسائي من طريق ابن أبي ربيعة عن عبد الله بن عمرو بلفظ صم من كل عشرة أيام يوما ولك أجر تلك التسعة ثم قال فيه من كل تسعة أيام يوما ولك اجر تلك الثمانية ثم قال من كل ثمانية أيام يوما ولك اجر السبعة قال فلم يزل حتى قال صم يوما وأفطر يوما ولهم من طريق شعيب بن عبد بن عبد الله بن عمرو عن جده بلفظ صم يوما ولك اجر عشرة قلت زدني قال صم يومين ولك اجر تسعة قلت زدني قال صم ثلاثة ولك اجر ثمانية فهذا يدفع في صدر ذلك التأويل الاول والله أعلم (قوله ولا ترد عليه) أي على صوم داود زادا حمد وغيره من رواية مجاهد قلت قد قبلت (قوله وكان عبد الله بن عمرو يقول بعد ما كبر ياليتني قلت رخصة رسول الله ﷺ) قال النووي معناه انه كبر وعجز عن المحافظة على ما التزمه ووظفه على نفسه عند رسول الله ﷺ فشق عليه فعله لعجزه ولم يجبه ان يتركه لالتزامه له فنهى ان لو قبل الرخصة فاخذ بالأخف قلت ومع عجزه وتمنيه الاخذ بالرخصة لم يترك العمل بما التزمه بل صار يعطى فيه نوع تخفيف كما في رواية حصين المذكورة وكان عبد الله حين ضعف وكبر يصوم تلك الايام كذلك يصل بعضها الى بعض ثم يفطر بعد ذلك الايام فيقوى بذلك وكان يقول لان اكون قبلت الرخصة أحب الى مما عدل به لكنني فارقته على امرأته ان اخالته الى غيره \* (قوله باب صوم الدهر) أي هل يشرع اولا قال الزين بن المنذر لم ينص على الحكم لتعارض الأدلة واحتمال أن يكون عبد الله بن عمرو خص بالنسخ لما اطلع النبي ﷺ عليه من مستقبل حاله فيلتحق به من في معناه ممن يضرر ببرد الصوم و يبقى غيره على حكم الجواز لعموم الترغيب في مطلق الصوم كما سيأتي في الجهاد من حديث أبي سعيد مرغوا من صام يوما في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار (قوله فانك لا تستطيع ذلك) يحتمل أن يريد به الحالة الراهنة لا علمه الذي ﷺ من أنه يكلف ذلك ويدخل به على نفسه المشقة ويفوت به ما هو أهم من ذلك ويحتمل أن يريد به ماسيأتي بعد اذا كبر وعجز كما اتفق له سواء وكره ان يوظف على نفسه شيئا من العبادة ثم يعجز عنه فيترك لما

وصم من الشهر ثلاثة أيام فإن الحسنة يشر أنثامها . وذلك منيل صيام الدهر . قلت إني أطيق أفضل من ذلك . قال فصم يوماً وأفطر يوماً . قلت إني أطيق أفضل من ذلك . قال فصم يوماً وأفطر يوماً فذلك صيام داود عليه السلام وهو أفضل الصيام . قلت إني أطيق أفضل من ذلك قال النبي ﷺ لا أفضل من ذلك **باب** حق الأهل في الصوم رواه أبو جحيفة عن النبي ﷺ **حدثنا** عمرو بن علي أخبرنا أبو عاصم عن ابن جريج سمعت عطاء بن أبي العباس الشامي أخبره أنه سمع عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما بلغ النبي ﷺ أني أسرد الصوم . وأصلي الليل . فإما أرسل لي وإما ليته فقال ألم أخبر أنك تصوم ولا تفطر وتصل وتصم وأفطر وتم . فإن لم ينك عليك خطاً وإن لم ينك خطاً وأهلك عليك خطاً . قال إني لأقوى لذلك قال فصم صيام داود عليه السلام . قال وكيف . قال كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ولا يفر إذا لا في قال من لي بهذه يائي الله قال عطاء لأدري كيف ذكر صيام

تقرر من ذم من فعل ذلك ( قوله وصم من الشهر ثلاثة أيام ) بعد قوله فصم وأفطر يانما اجل من ذلك وتقرر له على ظاهره اذا اطلاق يقتضي المساواة ( قوله مثل صيام الدهر ) يقتضي ان المثلية لا تستلزم التساوي من كل جهة لان المراهبه هنا اصل التضعيف دون التضعيف الحاصل من الفعل ولكن يصدق على فاعل ذلك انه صام الدهر مجازا ( قوله بعد ذكر صيام داود لا افضل من ذلك ) ليس فيه نفي المساواة صريحا لكن قوله في الرواية الماضية في قيام الليل من طريق عمرو بن اوس عن عبد الله بن عمرو احب الصيام الى الله صيام داود يقتضي ثبوت الافضلية مطلقا رواه الترمذي من وجه آخر عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو ولفظ أفضل الصيام صيام داود وكذلك رواه مسلم من طريق أبي عياض عن عبد الله ومقتضاه أن تكون الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة وسأذكر بسط ذلك في الباب الذي بعده ان شاء الله \* ( قوله باب حق الاهل في الصوم رواه أبو جحيفة عن النبي ﷺ ) يعني حديث أبي جحيفة في قصة سلمان وابي الدراء التي تقدمت قبل خمسة ابواب وفيها قول سلمان لابي الدراء وان لاهلك عليك حقا واقره النبي ﷺ على ذلك وقد تقدم الكلام عليه قبل ( قوله حدثنا عمرو بن علي ) هو القلاس وابوعاصم هو الضحاك بن غنبل النبيل وهو من شيوخ البخاري الذين اكثر عنهم وربما روى عنه بواسطة ما قاله منه في هذا الموضع وكأنه اختار الزول من طريقه هذه لوقوع التصريح فيها بسماح ابن جريج له من عطاء وهوان ابن رباح وابو العباس يائي القول فيه بعد باب ( قوله بلغ النبي ﷺ اني أسرد الصوم ) سبقت تسمية الذي بلغ النبي ﷺ ذلك وانه عمرو بن العاص والد عبد الله ( قوله وتصل ) في رواية مسلم من وجه آخر عن ابن جريج وتصل الليل فلا تفعل ( قوله فان لم ينك ) في رواية السرخسي والكشميني لمينك بالافراد ( قوله عليك خطا ) كذا في بعض الموضعين بالظاء المعجمة وكذا لمسلم وعند الاسماعيلي حقا بالاقاف وعنده وعند مسلم من الزيادة وصم من كل عشرة ايام يوما ولك اجر التسعة ( قوله اني لأقوى لذلك ) أي لسرد الصيام دائما وفي رواية مسلم اني اجدني اقوى من ذلك يائي الله ( قوله قال وكيف ) في رواية مسلم وكيف كان داود يصوم يائي الله ( قوله ولا يفر اذا لاقى ) زاد النسائي من طريق عبد بن ابراهيم عن ابني سلمة واذا وعلم يخلف ولم اراه من غير هذا الوجه ولها مناسبة بالمقام واسارة الى أن سبب النهي خشية ان يحجز عن الذي يلزمه فيكون كن وعدا خلف كان في قوله ولا يفر اذا لاقى اشارة الى حكمة الصوم يوم وافطر يوم قال الخطابي محصل قصة عبادة بن عمرو ان الله تعالى لم يتعب عبده بالصوم خاصة بل تعبده بأنواع من العبادات فلو استفرغ جهده لقصر في غيره فلا ولى الاقتصاد فيه ليستتقي بعض القوة لغيره وقد اشير الى ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام وكان لا يفر اذا لاقى لانه كان يقوى بالقطر لاجل الجهاد ( قوله قال عطاء ) أي بالاسناد المذكور ( قوله لا أدري كيف ذكر صيام الابد اعلم )

## الْأَيْدِ قُلُوبُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَصَامٍ مِنْ صَامِ الْأَبَدِ مَرَّتَيْنِ

أَيُّ لَنْ عَطَاءُ لَمْ يَحْفَظْ كَيْفَ جَاءَ ذِكْرُ صِيَامِ الْإِبْدَى هَذِهِ الْقِصَّةُ الْإِثْنَانِ حَفِظَ أَنْ فِيهَا أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِأَصَامٍ مِنْ صَامِ الْإِبْدَى وَقَدْ رَوَى أَحَدُ وَالتَّسَالِي هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَحَدَّثَنَا مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ وَسَيَأْتِي بِمَدْبَابٍ بَقِطُ لَأَصَامٍ مِنْ صَامِ الدَّهْرِ (قَوْلُهُ لَأَصَامٍ مِنْ صَامِ الْإِبْدَى مَرَّتَيْنِ) فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ قَالَ عَطَاءُ فَلَا أَدْرِي كَيْفَ ذَكَرَ صِيَامَ الْإِبْدَى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَأَصَامٍ مِنْ صَامِ الْإِبْدَى لَأَصَامٍ مِنْ صَامِ الْإِبْدَى وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا عَلَى كَرَاهِيَةِ صَوْمِ الدَّهْرِ قَالَ ابْنُ التَّيْنِ اسْتَدَلَّ عَلَى كَرَاهِيَتِهِ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ مِنْ لَوْجِهِ نَبِيهِ ﷺ عَنْ الزُّيْدَةِ وَأَمْرِهِ بِأَنْ يَصُومَ أَوْ يَفْطَرَ وَقَوْلُهُ لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ وَدَعَاؤُهُ عَلَى مَنْ صَامَ الْإِبْدَى قِيلَ مَعْنَى قَوْلِهِ لَأَصَامٍ النَّبِيُّ أَيُّ مَصَامٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فَلَا صَدَقَ وَلَا صُلِيَ وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَقَدْ سَأَلَ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ لَأَصَامٍ وَلَا أَفْطَرَ وَمَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ فِي رَوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَفْطَرَ وَهُوَ شَوْكٌ مِنْ أَحَدِ رَوَاتِهِ وَمَقْتَضَاهُ أَنَّهُمَا يَمْنَعَانِ وَاحِدَ وَالْمَعْنَى بِالنَّبِيِّ أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ أَجْرُ الصَّوْمِ لِمَا لَقِيتَهُ وَلَمْ يَفْطَرَ لِأَنَّهُ أَمْسَكَ وَالْي كَرَاهَةِ صَوْمِ الدَّهْرِ مُطْلَقًا فَهَبَ اسْتَحَقَّ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ وَهِيَ رَوَايَةُ عَنْ أَحَدٍ وَشَدَّاءُ بْنُ حَزَمٍ فَقَالَ يَحْرَمُ وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَالتَّيْنَانِ قَالَ يُلَاحِظُ عَمْرَانُ رَجُلًا يَصُومُ الدَّهْرَ فَاتَاهُ فَمَلَأَهُ بِالذَّرَّةِ وَجَعَلَ يَقُولُ كُلُّ يَادِهِ وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي لَسْحِقٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي نَعِيمٍ كَانَ يَصُومُ الدَّهْرَ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ لَوْ رَأَى هَذَا أَصْحَابُ مَجْدَلِ جُوهٍ وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى رَفَعَهُ مِنْ صَامِ الدَّهْرِ ضَيِّقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمَ وَعَقَدَ يَدَهُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتَّيْنَانِ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانٍ وَظَاهِرُهُ أَنَّهَا تَضْيِيقٌ عَلَيْهِ حَصْرًا لَهُ فِيهَا لَتَشْدِيدُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَحَمْلُهُ عَلَيْهَا وَرَغْبَتُهُ عَنْ سَنَةِ نَبِيِّهِ ﷺ وَاعْتِقَادُهُ أَنَّ غَيْرَ سَنَتِهِ أَفْضَلُ مِنْهَا وَهَذَا يَحْتَضِرُ الْعَوِيدَ الشَّدِيدَ فَيَكُونُ حَرَامًا وَالْي كَرَاهَةِ مُطْلَقًا ذَهَبَ ابْنُ الْعَرِيِّ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ فَقَالَ قَوْلُهُ لَأَصَامٍ مِنْ صَامِ الْإِبْدَى أَنْ كَانَ مَعْنَاهُ الدَّعَاءُ فَيَاوِجُ مِنْ أَصَابِهِ دَعَاؤُهُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنْ كَانَ مَعْنَاهُ الْخَيْرُ فَيَاوِجُ مِنْ أَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَصُمْ وَإِذَا لَمْ يَصُمْ شَرَعًا لَمْ يَكْتُبْ لَهُ الثَّوَابُ لَوْ جُوبَ صَدَقَ قَوْلُهُ ﷺ لِأَنَّهُ نَفَى عَنْهُ الصَّوْمَ وَقَدْ نَفَى عَنْهُ الْفَضْلُ كَمَا تَقَدَّمَ فَكَيْفَ يَطْلُبُ الْفَضْلَ فِيهَا تَهَاهُ النَّبِيُّ ﷺ وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى جَوَازِ صِيَامِ الدَّهْرِ وَحَمَلُوا إِخْبَارَ النَّبِيِّ عَلَى مَنْ صَامَهُ حَقِيقَةً فَانَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ مَا حَرَّمَ صَوْمُهُ كَالْعَبِيدِ وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ الْمُنْذَرِ وَطَائِفَةٌ وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ جَوَابًا لِمَنْ سَأَلَهُ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ لَأَصَامٍ وَلَا أَفْطَرَ وَهُوَ يُؤْذَنُ بِأَنَّهُ مَا جَرَّ وَلَا أَمَّ وَمَنْ صَامَ الْإِيَّامَ الْحَرَمَةَ لَا يَقَالُ فِيهِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عِنْدَ مَنْ أَجَازَ صَوْمَ الدَّهْرِ إِلَّا الْإِيَّامَ الْحَرَمَةَ يَكُونُ قَدْ فَعَلَ مَسْحُوبًا وَحَرَامًا وَأَيْضًا فَإِنَّ أَيَّامَ التَّحْرِيمِ مُسْتَثْنَاةٌ بِالشَّرْعِ غَيْرَ قَابِلَةٌ لِلصَّوْمِ شَرْعًا فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ اللَّيْلِ وَأَيَّامِ الْحَيْضِ فَلَمْ تَدْخُلْ فِي السُّؤَالِ عِنْدَ مَنْ عَلَّمَ تَحْرِيمَهَا وَلَا يَصْلُحُ الْجَوَابُ بِقَوْلِهِ لَأَصَامٍ وَلَا أَفْطَرَ لَنْ لَمْ يَطْعَمْ تَحْرِيمَهَا وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى اسْتِحْبَابِ صِيَامِ الدَّهْرِ لَنْ قَوَى عَلَيْهِ وَبَقِيَتْ فِيهِ حَقًّا وَالْي ذَلِكَ ذَهَبَ الْمُجْمُوعُونَ إِلَى السَّيِّئِ أَطْلَقَ أَصْحَابُنَا كَرَاهَةَ صَوْمِ الدَّهْرِ لَنْ قَوَى حَقًّا وَلَمْ يَوْجِهُوا هَلْ الْمُرَادُ الْحَقُّ الْوَاجِبُ أَوِ الْمُنْدُوبُ وَجِبَ أَنْ يَقَالَ لَنْ عِلْمُ أَنَّهُ يَفُوتُ حَقًّا وَاجِبًا حَرَمَ وَأَنْ عِلْمُ أَنَّهُ يَفُوتُ حَقًّا مَنُودًا بِأَوَّلِي مِنَ الصِّيَامِ كَرِهَ وَأَنْ كَانَ يَقُومُ مَقَامَهُ فَلَا وَالْي ذَلِكَ أَشَارَ ابْنُ خُزَيْمَةَ فَتَرْجِمُ ذِكْرَ الْعِلَّةِ الَّتِي بِهَا زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ وَسَأَلَ الْحَدِيثَ الَّذِي فِيهِ إِذَا فُتِلَ ذَلِكَ هَجَمَتْ عَيْنُكَ وَهَتَتْ نَفْسُكَ وَمَنْ حَجَبَهُمْ حَدِيثُ حِزَّةِ بْنِ عَمْرِو الَّذِي مَضَى فَإِنْ فِي بَعْضِ طَرِيقِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْرَدُ الصَّوْمَ فَحَمَلُوا قَوْلَهُ ﷺ لَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَلَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ أَيُّ فِي حَقِّكَ فَلْيُحْطِ بِمَعْنَاهُ مِمَّنْ يَدْخُلُ فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ مَشْقَةٌ أَوْ يَفُوتُ حَقًّا وَلِذَلِكَ لَمْ يَنْتَهَ حِزَّةُ بْنُ عَمْرِو عَنْ السَّرْدِ فَلَوْ كَانَ السَّرْدُ مَحْتَمَلًا لَيَنْتَهَ لَهُ لِأَنَّهُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ قَالَهُ النَّوَوِيُّ وَتَعَبُّ بِأَنْ سَأَلَ حِزَّةُ أَمَّا كَانَ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ فِي السَّرْدِ لَعَنَ صَوْمَ الدَّهْرِ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ سَرْدِ الصِّيَامِ صَوْمُ الدَّهْرِ فَقَدْ قَالَ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدَانَ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَسْرُدُ الصَّوْمَ يَقَالُ لَا يَفْطَرَ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَصُومُ الدَّهْرَ فَلَا يُلْزَمُ مِنْ ذِكْرِ



## باب صَوْمِ يَوْمٍ وَافْطَارِ يَوْمٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُعِينَةَ قَالَ

السرد صيام الدهر واجابوا عن حديث أبي موسى المقدم ذكره بأن معناه ضيقت عليه فلا يدخلها فعلي هذا تكون على معنى عن أي ضيقت عنه وهذا التأويل حكاه الأثر عن مسدد وحكي رده عن أحمد وقال ابن خزيمة سألت المزني عن هذا الحديث فقال يشبه أن يكون معناه ضيقت عنه فلا يدخلها ولا يشبه أن يكون على ظاهره لأن من ازداد لله عملا وطاعة ازداد عند الله رفعة وعلمه كرامة ورجح هذا التأويل جماعة منهم الغزالي فقالوا له مناسبة من جهة أن الصائم لما ضيق على نفسه مسالك الشهوات بالصوم ضيق الله عليه النار فلا يبقى له فيها مكان لأنه ضيق طريقها بالعبادة وتعقب بأنه ليس كل عمل صالح إذا ازداد العبد منه ازداد إلى الله تقربا بل رب عمل صالح إذا ازداد منه ازداد بعدا كالصلاة في الاوقات المكرهة والاولى اجراء الحديث على ظاهره وحمله على من فوت حقا واجبا بذلك فإنه يوجهه إليه الوعيد ولا يخالف القاعدة التي أشار إليها المزني ومن حجتهم أيضا قوله عليه السلام في بعض طرق حديث الباب كما تقدم في الطريقتين الماضيتين فإن الحسنة بعشرة أمثالها وذلك مثل صيام الدهر وقوله فيها رواه مسلم من صام رمضان واتبه سنة من شوال فكأنما صام الدهر قالوا فدل ذلك على أن صوم الدهر أفضل مما شبه به وأنه أمر مطلوب وتعقب بأن التشبيه في الأمر المهدر لا يقتضي جواز فضله عن استحبابه وإنما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلثائة وستين يوما ومن المعلوم أن المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على أفضلية المشبه به من كل وجه واختلف الحيزون لصوم الدهر بالشرط المتقدم هل هو أفضل أو صيام يوم وافتطار يوم أفضل فصرح جماعة من العلماء بأن صوم الدهر أفضل لأنه أكثر عملا فيكون أكثر اجرا وما كان أكثر اجرا كان أكثر ثوابا وبذلك جزم الغزالي أولا وقيده بشرط أن لا يصوم الايام المنهي عنها وان لا يرغب عن السنة بأن يجعل الصوم حجرا على نفسه فاذا من من ذلك فالصوم من أفضل الاعمال فالاستكثار منه زيادة في الفضل وتعقبه ابن دقيق العيد بأن الاعمال متعارضة المصالح والمفاسد ومقدار كل منها في الحث والمنع غير متحقق فزيادة الاجر بزيادة العمل في شيء يعارضه اقتضاء العادة التصغير في حقوق أخرى يعارضها العمل المذكور ومقدار القاتل من ذلك مع مقدار الحاصل غير متحقق فالاولى التصغير الى حكم الشارع ولا دل عليه ظاهر قوله لا يفضل من ذلك وقوله أنه أحب الصيام الى الله تعالى وذهب جماعة منهم المتولي من الشافعية الى أن صيام داود أفضل وهو ظاهر الحديث بل صريحه ويرجح من حيث المعنى أيضا بأن صيام الدهر قد يفوت بعض الحقوق كما تقدم وبأن من اعتاده فإنه لا يكاد يشق عليه بل تضعف شهوته عن الاكل وتقل حاجته الى الطعام والشراب نهارا أو ليل تناوله في الليل بحيث يجد له طبع زائد بخلاف من يصوم يوما ويأكل يوما فإنه ينتقل من فطر الى صوم ومن صوم الى فطر وقد نقل الترمذي عن بعض أهل العلم أنه اشق الصيام ويأمن مع ذلك غالبا من نفوت الحقوق كما تقدمت الإشارة اليه فيما تقدم قريبا في حق داود عليه السلام ولا يفر اذا لاقى لأن من اسباب القرار ضعف الجسد ولا شك أن سرد الصوم ينهكه وعلى ذلك يحمل قول ابن مسعود في رواه سعيد بن منصور باسناد صحيح عنه أنه قيل له أنك لتقل الصيام فقال اني أخاف أن يضعني عن القراءة والقراءة أحب الى من الصيام ثم ان فرض أن شخصا لا يفوته شيء من الاعمال الصالحة بالصيام أصلا ولا يفوت حقا من الحقوق التي خطب بها لم يعد أن يكون في حقه أرجح وإلى ذلك أشار ابن خزيمة فتخرج الدليل على أن صيام داود إنما كان أعدل الصيام وأحبه الى الله لأن فاعله يؤدي حق نفسه وأهله وزايله أيام فطره بخلاف من يتابع الصوم وهذا يشعر بأن من لا يتضرر في نفسه ولا يفوت حقا أن يكون أرجح وعلى هذا فيختلف ذلك باختلاف الأشخاص والاحوال فمن يقتضى حاله الاستكثار من الصوم أكثر منه ومن يقتضى حاله الاستكثار من الافطار أكثر منه ومن يقتضى حاله المزج فعليه حتى أن الشخص الواحد قد يختلف عليه الاحوال في ذلك وإلى ذلك أشار الغزالي أخيرا والله أعلم بالصواب (قوله باب صوم يوم وافتطار يوم) ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو عن طريق شعبة

سَمِعْتُ مُحَمَّدًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ صُمُّ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قَالَ  
 أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ غَزَاوَالِ حَتَّى قَالَ صُمْ يَوْمًا وَافْطِرْ يَوْمًا قَالَ أَفَرَأَيْتَ أَنْ فِي كُلِّ شَهْرٍ قَالَ إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ  
 ذَلِكَ غَزَاوَالِ حَتَّى قَالَ فِي ثَلَاثِ بَابٍ صَوْمِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ  
 أَبِي قَابِثٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا نُبَيْسٍ الْمَكِّيَّ وَكَانَ شَاعِرًا وَكَانَ لَا يَنْتَهُمُ فِي حَدِيثِهِ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّكَ لَتَصُومُ الدَّهْرَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ إِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ  
 ذَلِكَ هَجَعْتَ لَهُ الْعَيْنُ وَنَهَتْ لَهُ النَّفْسُ لَا صَامَ مَنْ صَامَ الدَّهْرَ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلِّهِ . قُلْتُ  
 فَإِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيَفْطِرُ يَوْمًا وَلَا يَبْرُ  
 إِذَا لَأَقَى **حَدَّثَنَا** إِسْحَقُ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الْمَلِيحِ قَالَ  
 دَخَلْتُ مَعَ أَبِيكَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَحَدَّثَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ لَهُ صَوْمِي فَدَخَلَ عَلَيَّ فَأَقْبَنْتُ  
 لَهُ وَسَادَةً مِنْ آدَمَ حَشَوْهَا لَيْفَ فَجَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ وَصَارَتْ الرِّسَادَةُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ . فَقَالَ أَمَا يَكْفِيكَ  
 مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ

عن مغيرة عن مجاهد عنه مختصرا وقد أخرجه في فضائل القرآن من طريق أبي عوانة عن مغيرة مطولا وسيأتي الكلام  
 عليه فيما يتعلق بقراءة القرآن هناك وقد تقدم الكلام على فوائد الزيادة المتعلقة بالصيام قريبا \* (قوله باب صوم داود  
 عليه السلام) أورد فيه حديث عبدالله بن عمرو بن وجين وقد قدمت محصل فوائدها المتعلقة بالصيام قال الزين بن المنير  
 أفرد ترجمة صوم يوم و إفطار يوم بالذكر للتنبيه على افضليته وأفرد صيام داود عليه السلام بالذكر للإشارة إلى الاقتداء  
 به في ذلك (قوله في الطريق الأولى وكان شاعرا وكان لا ينتهم في حديثه) فيه إشارة إلى أن الشاعر بصدد أن ينتهم  
 في حديثه لما تهتضه صناعته من سلوك المبالغة في الأطراء وغيره فاخبر الراوي عنه أنه مع كونه شاعرا كان غير مهتم في  
 حديثه وقوله في حديثه يحتمل مروره من الحديث النبوي ويحتمل فيها هواعم من ذلك والثاني اليق والالكان مرغوبا  
 عنه والواقع أنه حجة عند كل من أخرج الصحيح وأفصح جوثيقه أحمد وابن معين وآخرون وليس له مع ذلك في  
 البخاري سوى هذا الحديث وحديثين أحدهما في الجهاد والآخر في المغازي وأعادهما في الأدب وقد تقدم حديث  
 الباب في التهجيد من وجه آخر (قوله وقمت) بكسر الفاء أى تعبت وكلت ووقع في رواية النسفي ثبت بالثلاثة بدل الفاء  
 وقد استخرجها ابن القيم فقال لا أعرف معناها (قلت) وكأنها أبدلت من الفاء فانها تبدل منها كثيرا في رواية الكشميني  
 بلها ونهكت أي هزلت وضعفت (قوله صوم ثلاثة أيام) أى من كل شهر (صوم الدهر كله) أى بالتضعيف كما تقدم  
 صرحا (قوله في الطريق الثانية أخبرني أبو المالح) هو عاصم وقيل زيد وقيل زياد بن أسامة بن عمير الهزلي لايه صحبة  
 وليس لأبي المالح في البخاري سوى هذا الحديث وأعادته في الاستئذان وآخر تقدم في المواقيت في موضعين من روايته  
 عن يزيد (قوله دخلت مع أبيك) ووقع في الاستئذان مع أبيك يدوهو والد أبي قلابة عبدالله بن زيد بن عمرو وقيل  
 طهر الجرمي (قوله فما أرسل الي والما لقيته) شك من بعض رواته وغلط من قال أنه شك من عبدالله بن عمر ولما تقدم  
 من أنه ﷺ قصد لي بيته فدل على أن لقاءه أيامه كان عن قصد منه اليه (قوله فجلس على الأرض وصارت الوسادة  
 بيني وبينه) فيه بيان ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع وترك الاستئثار على جلسيه وفي كون الوسادة من آدم حشوها  
 ليف بيان ما كان عليه الصحابة في غالب أحوالهم في عهده ﷺ من الضيق إذا لو كان عنده أشرف منها لاكرم بها نبيه

حَسْبًا . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ سَبْعًا . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ ثَلَاثًا . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ إِحْدَى عَشْرَةً .  
 ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَأَصُومَ فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَطْرَ الدَّهْرِ صُمُّ يَوْمًا وَافْطِرَ يَوْمًا بِأَبْ  
 صِيَامِ الْبَيْضِ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعَ عَشْرَةٍ وَخَمْسَ عَشْرَةٍ

ﷺ (قوله خمساً) في رواية الكشميهني خمسة وكذا في الباقين فمن قال خمسة أراد الأيام ومن قال خمساً أراد الليالي وفيه  
 تجوز (قوله قال إحدى عشرة) زاد في رواية عمرو بن عمرو قلت يا رسول الله (قوله شطر الدهر) بالرفع على القطع ويجوز  
 النصب على الضمار فعل والجر على البذل من صوم داود (قوله صم يوماً وافتطر يوماً) في رواية عمرو بن عمرو يوم  
 وافتطار يوم ويجوز فيه الحركات أيضاً وفي قصة عبد الله بن عمرو هذه من التواتر غير ما تقدم هنا وفي أبواب التهجيد يانرفق  
 رسول الله ﷺ بأمنه وشفقته عليهم وأرشاده إياهم إلى ما يصلحهم وحنه إياهم على ما يطيقون الدوام عليه ونههم عن  
 التعمق في العبادة لما يخشى من إفضاءه إلى الملل المقضى إلى الترك أو ترك البعض وقدم الله تعالى قولاً لا زعموا العبادة  
 ثم فرطوا فيها وفيه التدب إلى الدوام على ما وظفه الإنسان على نفسه من العبادة وفيه جواز الاختيار عن الأعمال الصالحة  
 والأرواد ومحاسن الأعمال ولا يخفى أن محل ذلك عندنا من الرياء وفيه جواز القسم على التزام العبادة وقائمه الاستعانة  
 بالعين على النشاط لها وإن ذلك لا يخل بصحة النية والاخلاص فيها وإن العين على ذلك لا يلحقها بالنذر الذي  
 يجب الوفاء به وفيه جواز الحلف من غير استحلاف فيها وإن النفل المطلق لا ينبغي تعديده بل يختلف الحال باختلاف  
 الأشخاص والأوقات والأحوال وفيه جواز التفدية بالآب والام وفيه الإشارة إلى الاقتداء بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام  
 في أنواع العبادات وفيه أن طاعة الوالد لا تجب في ترك العبادة ولهذا احتاج عمرو إلى شكوى ولده عبد الله ولم ينكر  
 عليه النبي ﷺ ترك طاعته لآبيه وفيه زيارة الفاضل للمنضول في بيته وإكرام الضيف بالقاء القروش ونحوها تحته  
 وتواضع الزائر بجلوسه دون ما يغرش له وإن لا حرج عليه في ذلك إذا كان على سبيل التواضع والإكرام للمزوره (قوله)  
 باب صيام البيض ثلاثة عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة (كذا للأكثر ولكشميهني صيام أيام البيض ثلاث عشرة الخ  
 قيل المراد بالبيض الليالي وهي التي يكون فيها القمر من أول الليل إلى آخره حتى قال الجواليقي من قال الأيام البيض  
 فجعل البيض صفة الأيام فقد أخطأ وفيه نظر لأن اليوم الكامل هو النهار بليته وليس في الشهر يوم أبيض كله إلا هذه  
 الأيام لأن ليلاً أبيض ونهارها أبيض أفصح قول الأيام البيض على الوصف وحكي ابن بزينة في تسميتها أيضاً أقوالاً  
 أخر مستندة إلى أقوال وأهية قال الاسماعيلي وابن بطال وغيرهما ليس في الحديث الذي أورده البخاري في هذا الباب  
 ما يطابق الترجمة لأن الحديث مطلق في ثلاثة أيام من كل شهر والبيض مقيدة بما ذكر واجيب بأن البخاري جرى على  
 عادته في الإيلاء إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وهو ما رواه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق موسى  
 ابن طلحة عن أبي هريرة قال جاء أعرابي إلى النبي ﷺ يارب قد شواها فأمرهم أن يأكلوا وامسك الأعرابي فقال  
 ما منعك أن تأكل فقال إني أصوم ثلاثة أيام من كل شهر قال إن كنت صائماً فصم الغرأى البيض وهذا الحديث  
 اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافاً كثيراً بينه الدارقطني وفي بعض طرقه عند النسائي إن كنت صائماً فما فصم  
 البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وجاء تقيدها أيضاً في حديث قتادة بن ملحان ويقال ابن منهل عند  
 أصحاب السنن بلفظ كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وقال هي  
 كهيئة الدهر والنسائي من حديث جرير مرفوعاً صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر أيام البيض صبيحة ثلاث عشرة  
 الحديث وإسناده صحيح وكان البخاري أشار بالترجمة إلى أن وصية أبي هريرة بذلك لا تختص به وأما ما رواه أصحاب  
 السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر وما روي أبو  
 داود والنسائي من حديث حفصة كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر أيام الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الأخرى

**حَدَّثَنَا أَبُو مَسَرٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَاسِجَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عُمَانٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ صِيَامٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَرَكْعَتَيْنِ الضُّحَى وَأَنْ أَوْزِقَ أَنْ أَنَامَ بِأَبٍ مَنْ زَادَ قَوْمًا فَلَمْ يَفْطُرْ عَنْهُمْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ**

قد جمع بينهما وما قبلهما البيهقي بما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ما ياتي من أي الشهر صام قال فكل من رآه فعل نواذ كره ومائسة رات جميع ذلك وغيره فاطلقت والذي يظهر أن الذي أمر به وحث عليه ووصى به أولي من غيره وأما هو فله كان يعرض له ما يشغل عن مراعاة ذلك أو كان يعمل ذلك ليان للموازاة وكل ذلك في حقه أفضل وترجع اليه بكونها وسط الشهر ووسط الشيء أعدله ولأن الكسوف غالباً يقع فيها وقد ورد الأمر بجزء العبادة إذا وقع فإذا اتفق الكسوف صادف الذي يعتاد صيام البيض صائغاً فيها لأن يجمع بين أنواع العبادات من الصيام والصلاة والصدقة بخلاف من لم يصمها فإنه لا يأتي له استدراك صيامها ولا عتد من يجوز صيام التطوع بغيرية من الليل الآن صادف الكسوف من أول النهار ورجح بعضهم صيام الثلاثة في أول الشهر لأن المرء لا يدري ما يعرض له من الموانع وقال بعضهم يصوم من أول كل عشرة أيام يوماً وهو وجه في النظر وقيل ذلك عن أبي الدرداء وهو يوافق ما تقدم في رواية النسائي في حديث عبد الله بن عمر وصم من كل عشرة أيام يوماً وروى الترمذي من طريق خزيمة عن عائشة أنه ﷺ كان يصوم من الشهر السبت والاحد والماتين ومن الآخر الثلاثاء والاربعاء والخميس وروى موقفاً وهو شبه وكان الغرض به أن يستوعب غالب أيام الأسبوع بالصيام واختار إبراهيم النخعي أن يصومها آخر الشهر ليكون كفارة لما مضى وسيأتي ما يؤيده في الكلام على حديث عمران بن حصين في الأمر بصيام سرار الشهر وقال الروياني صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب فإن اتفقت أيام البيض كان أحب وفي كلام غير واحد من العلماء أيضاً أن استحباب صيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر (قوله حدثنا أبو معمر) هو عبد الله ابن عمرو والاسناد كله بصريون وأبو عثمان هو الهندي وقد روي عن أبي هريرة جماعة كل منهم أبو عثمان لكن لم يقع في البخاري حديث موصول من رواية أبي عثمان عن أبي هريرة إلا من رواية الهندي وليس له عند البخاري سوى هذا وآخر في الاطعمة ووقع عند مسلم عن شيبان عن عبد الوارث بهذا الاسناد فقال فيه حدثني أبو عثمان الهندي وتقدم هذا الحديث في ابواب التطوع من طريق أخرى عن أبي عثمان الهندي وقد تقدم الكلام هناك على بقية فوائد ما تقدم منها ما به عليه أبو عبد بن أبي جرعة في قول أبي هريرة أوصاني خليلي قال في افراد هذه الوصية إلى أن القدر الموصى به هو اللاتق بمحاله وفي قوله خليلي إشارة إلى موافقته له في إثبات الاشتغال بالعبادة على الاشتغال بالدنيا لأن أبا هريرة صبر على الجوع في ملازمته النبي ﷺ كسباني في أوائل البيوع من حديثه حيث قال أما أخواني فقال فكان يشغلهم الصنق بالأسواق وكنت أزم رسول الله ﷺ فشا به حال النبي ﷺ في إثاره الفقر على الثني والعبودية على الملك قال ويؤخذ منه الافتخار بصحبة الأكابر إذا كان ذلك على معنى التحدث بالنعمة والشكر لله لا على وجه المباهاة والله أعلم وقال شيخنا في شرح الترمذي حاصل الخلاف في تعيين البيض تسعة اقوال أحدها لاتعين بل يكره تعيينها وهذا عن مالك الثاني أول ثلاثة من الشهر قاله الحسن البصري الثالث أولها الثاني عشر الرابع أولها الثالث عشر الخامس أولها أول سبت من أول الشهر ثم من أول الثلاثة من الشهر الذي يليه وهكذا وهو عن عائشة السادس أول خميس ثم اثنين ثم خميس السابع أول اثنين ثم خميس ثم اثنين الثامن أول يوم والعاشر والعشرون عن أبي الدرداء التاسع أول كل عشر عن ابن شعبان المالك (قلت) في قول آخر وهو آخر ثلاثة من الشهر عن النخعي ثمت عشر (قوله باب من زار قوما فلم يفتطع عندهم) أي في التطوع هذه الترجمة تقابل الترجمة الماضية وهي من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع وموقعها أن لا يظن أن فطر المرء من صيام التطوع لتطبيب خاطر أخيه حتم

حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ سُلَيْمٍ فَأَتَتْهُ بِتَمْرٍ وَسَنٍ . قَالَ أَعِيدُوا سَمَنَكُمْ فِي سِقَائِهِ . وَتَمَرَكُمْ فِي وِعَائِهِ فَلَا تَنِي صَائِمٌ . ثُمَّ قَامَ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ النِّبَتِ فَصَلَّى غَيْرَ الْمَكْتُوبَةِ فَعَدَا لِأُمِّ سُلَيْمٍ وَأَهْلِ بَيْتِهَا . فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي خَوِصَّةً ، قَالَ مَا هِيَ قَالَتْ خَادِمُكَ أَنَسٌ فَمَا تَرَكْتَ خَيْرَ آخِرَةٍ وَلَا دُنْيَا إِلَّا دَعَا لِي بِهِ . قَالَ اللَّهُمَّ ارْزُقْهُ مَالًا وَوَلَدًا وَبَارِكْ لَهُ فَإِنِّي لَكِن أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ مَالًا وَحَدَّثَنِي ابْنَتِي أُمَيْمَةُ أَنَّهُ دُفِنَ لِصَلِيِّ مُقَدِّمِ حَاجَاجِ الْبَصْرَةِ

عليه بل المرجع في ذلك الى من علم من حاله من كل منهما انه يشق عليه الصيام ففي عرف ان ذلك لا يشق عليه كان الاولى ان يستمر على صومه (قوله) حدثني خالد هو ابن الحرث كذا في الاصل و بيان اسم ابيه من المصنف كأن شيخه قال حدثنا خالد فقط فاراد بالبيان رفع الابهام لاشتراك من يسمى خالد في الرواية عن حميد ممن يمكن عديد المثنى ان يروى عنه ولم يطرد للمصنف هذا فانه كثير اما يقع له ولشا يخفه مثل هذا الابهام ولا يعني بيانه ورجال اسناد هذا الحديث كلهم بصريون (قوله) دخل النبي ﷺ على ام سليم هي والدة انس المذكور ووقع لاحد من طريق حماد عن ثابت عن انس ان النبي ﷺ دخل على ام حرام وهي خالة انس لكن في بقية الحديث ما يدل على انها معا كما تجمعتين (قوله) فأتته بتمر وسمن (اي على سبيل الضيافة وفي قوله اعيدوا سمنكم في سقائه ما يشعر بأنه كان ذاتيا وليس بلازم (قوله) ثم قام الى ناحية من البيت فصلي غير المكتوبة في رواية أحمد عن ابن ابى عدي عن حميد فصلي ركعتين وصلينا معه وكان هذه القصة غير القصة الماضية في ابواب الصلاة التي صلى فيها على الحصى واقام انس خلفه وام سليم من ورائه لكن وقع عند أحمد في رواية ثابت المذكورة وهو لمسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت نحوه ثم صلى ركعتين نطوا فقام ام حرام وام سام خلفنا واقامني عن يمينه ويحتمل التعدد لان القصة الماضية لا ذكر فيها لام حرام ويدل على التعدد ايضا انه هنالما يأكل وهناك اكل (قوله) ان لي خويصة تشديد العباد وبخفيها تصغير خاصة وهو بما اغتفر فيه التقاء الساكنين وقوله خادمك انس هو عطف بيان او بدل والخبر محذوف تقديره اطلب منك الدماء له ووقع في رواية ثابت المذكورة عند أحمد ان لي خويصة خو يدملك انس ادع الله (قوله) خير آخرة (اي خيرات الآخرة (قوله) الادعالي به اللهم ارزقه مالا) كذا في الاصل وعند أحمد من رواية عبيدة بن حميد الادعالي به وكان من قوله اللهم الى آخره (قوله) وبارك له في رواية الكشميهني وبارك له فيه بالافراد نظر الى اللفظ ولا حيد فهم نظرا الى المعنى ويأتي في الدعاوات من طريق قتادة عن انس وبارك له فيما اعطيته وفي رواية ثابت عند مسلم فدعالي بكل خير وكان آخر ما دعالي ان قال اللهم اكثر ماله وولده وبارك له فيه ولم يقع في هذه الرواية التصريح بما دعاه من خير الآخرة لان المال والولد من خير الدنيا وكان بعض الرواة اختصره ووقع لمسلم في رواية الحميد عن انس فدعالي بثلاث دعوات قد رايت منها اثنتين في الدنيا وانا ارجو الثالثة في الآخرة ولم يبينها وهي المغفرة كما بينها سنان ابن ربيعة بزيادة وذلك فيما رواه ابن سعد باسناد صحيح عنه عن انس قال اللهم اكثر ماله وولده واطل عمره واغفر ذنوبه (قوله) فاني لمن اكثر الانصار مالا زاد أحمد في رواية ابن ابى عدي وذكر انه لا يملك ذهباً ولا فضة غير خاتمه يعني ان ماله كان من غير التقدين وفي روايه ثابت عند أحمد قال انس وما أصبح رجل من الانصار اكثر مني مالا قال يا ثابت وما ملك صفرام ولا يضاء الاخاني وللزمذني من طريق ابى خلدة قال ابو العالية كان لانس بستان يحمل في السنة مرتين وكان فيه ربحان يجي منه ربح المسك ولا يني نعيم في الحلية من طريق حفصة بنت سيرين عن انس قال وان ارضى لشمر في السنة مرتين وما في البلد شيء يشمر مرتين غيرها (قوله) وحدثنني ابنتي اميمة بالنون تصغير امية (انه دفن لصلبي) اي من ولده دون اسباطه واحفاده (قوله) مقدم الحاجج البصرة (بالعصب على زرع الحافض أي من اول مامات لعين الاولاد الى ان قدمها الحاجج ووقع

بضع وعشرون ومائة قال ابن أبي مريم أخبرنا يحيى قال حدثني حفيد قعيم أنس رضى الله عنه عن النبي **باب الصوم من آخر الشهر حدثنا الصلت بن محمد** حدثنا مهدي عن غيلان وحدثنا أبو الحسن حدثنا مهدي بن ميسون حدثنا غيلان بن جرير عن مطرف عن عمران بن حصين رضى الله عنهم عن النبي **أنه سأل أو سأل رجلاً وعمران يسمع فقال يا أبا فلان أما صمت سرر هذا الشهر**

ذلك صريحاً في رواية ابن أبي عدي المذكورة ولفظه وذكر أن ابنته الكبرى أمانة أخبرته أنه دفن لصلبه إلى مقدم الحجاج البصرة وكان قد قدم الحجاج البصرة سنة خمس وسبعين وعمر أنس حينئذ ثمانون سنة وقدم أنس بعد ذلك إلى ستة ثلاث ويقال اثنين ويقال احدى وتسعين وقد قارب المائة (قوله بضع وعشرون ومائة) في رواية ابن أبي عدي ينف على عشرين ومائة وفي رواية الانصاري عن حميد عند البيهقي في الدلائل تسع وعشرون ومائة وهو عند الطيب في رواية الآباء عن الأبناء من هذا الوجه بلفظ ثلاث وعشرون ومائة وفي حفصة بنت سيرين ولقد دقت من صلي سوي ولولدي خمسة وعشرين ومائة وفي الحلية ايضاً من طريق عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال دقت مائة لا سقطاً ولا ولولدي ولعل هذا الاختلاف سبب العدول إلى البضع والتيف وفي ذكر هذا دلالة على كثرة ملابسه من الولد فإن هذا القدر هو الذي ملأ منهم وأما الذين يوافقون رواية اسحق بن أبي طلحة عن أنس عند مسلم وأن ولدي ولولدي ليتعادون على نحو المائة وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم جواز التصغير على معنى التلطف لا التصغير وتحملة الزائراً بما حضر بغير تكلف وجواز رد الهدية إذا لم يشق ذلك على المهدى وإن أخذ من رد عليه ذلك له ليس من الصدق في الهبة وفي حفظ الطعام وترك التفریط فيه وجبر خاطر المزور إذا لم يؤكل عنده بالدعاء ومشروعية الدعاء عقب الصلاة وتهديم الصلاة أمام طلب الحاجة والدعاء بخير الدنيا والآخرة والدعاء بكثرة المال والولدان ذلك لا ينافي الخير الأخرى وإن فضل الثقل من الدنيا يختلف باختلاف الأشخاص وفيه زيادة الإمام بمصرعيته ودخول بيت الرجل في غيبته لأنه قبل في طرق هذه القصة أن باطلحة كان حاضراً وفيه إثارة الولد على النفس وحسن التلطف في السؤال وإن كثرة الموت في الأريال لا ينافي إجابة الدعاء بطلب كثرتهم ولأطلب البركة فيهم لما يحصل من النصية بموتهم والصبر على ذلك من الثواب وفيه التحدث بنعم الله تعالى وبمحجزات النبي **صلى الله عليه وسلم** لما في إجابة دعوته من امر التندر وهو اجتماع كثرة المال مع كثرة الولد ويكون بستان المدعول صار يشمر مرتين في السنة دون غيره وفيه التاريخ بالأمر الشهير ولا يحوق ذلك على صلاح المؤرخ به وفيه جواز ذكر البضع في زيادة على عقد العشر خلافاً لقصره على ما قبل العشرين (قوله قال ابن أبي مريم) هو بعيد وفائدة ذكر هذه الطريق بأن سماع حميد لهذا الحديث من أنس لما اشتهر من أن حميداً كان يمدلس عن أنس ووقع في رواية كريمة الأصل في هذا الموضع حدثنا ابن أبي مريم فيكون موصولاً (قوله باب الصوم من آخر الشهر) قال الزين بن المنير أطلق الشهر وإن كان الذي يحرر من الحديث أن المراد به شهر مقيد وهو شعبان أشارت إليه إلى أن ذلك لا يختص بشعبان بل يؤخذ من الحديث التدب إلى صيام أو آخر كل شهر ليكون عادة للتكف فلا يضار به النبي عن تقدم رمضان يوم أو يومين لقوله فيه الأرجل كان يصوم صوماً فليصمه (قوله حدثنا الصلت بن محمد) بفتح الصاد المهملة وسكون اللام بعدها مثناة بصرى مشهور وإضافته إليه رواية أبي النعمان وهو عظم لما وقع فيها من تصريح مهدي بالتحدث من غيلان والاستناد كله بصريون (قوله عن مطرف) هو ابن عبد الله بن النخعي (قوله أنه سأل أو سأل رجلاً وعمران يسمع) هذا شك من مطرف فإن ثابتاً رواه عنه بنحوه على الشك أيضاً أخرج مسلم وأخرجه من وجهين آخرين عن مطرف بدون شك على الإبهام أنه قال لرجل زاد أبو عوانة في مستخرجه من أصحابه ورواه أحد من طريق سليمان التيمي به قال لعمران بغير شك (قوله يا فلان) كذلك كثروا نسخة من رواية أبي نزيار يا فلان بأداة الكنية (قوله أما صمت سر هذا الشهر) في رواية مسلم عن شيان عن

قَالَ أَظُنُّهُ قَالَ يُعْنَى رَمَضَانَ قَالَ الرَّجُلُ لَا يَأْسُوهُ اللَّهُ قَالَ فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمَيْنِ لَمْ يَقُلِ الصَّلَاتُ أَظُنُّهُ  
يَعْنَى رَمَضَانَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، وَقَالَ ثَابِتٌ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ عِمْرَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ سَرَرْتُ شَعْبَانَ

مهدي سره بضم المهملة وتشديد الراء بعدها هاء قال النووي تبعه ابن قرقول كذا هو في جميع النسخ انتهى والذي رايته  
في رواية ابي بكر ابن ياسر الجاني ومن خطه نقلت سر هذا الشهر كما في الروايات وفي رواية ثابت المذكورة أصمت  
من سر شعبان شيئاً قال لا ( قوله قال اظنه قال يعني رمضان ) هذا الظن من ابي النعمان لتصريح البخاري وآخره بان  
ذلك لم يقع في رواية ابي الصلت وكان ذلك وقعه من ابي النعمان لما حدث به البخاري والا فقد رواه الجوزقي من  
طريق يوسف السلمي عن ابي النعمان بدون ذلك وهو الصواب ونقل الحميدي عن البخاري انه قال ان شعبان أصبح  
وقيل ان ذلك ثابت في بعض الروايات الصحيح وقال الخطابي ذكر رمضان هنا وهم لان رمضان يمين صوم جمعه  
وكذا قال الداودي وابن الجوزي ورواه مسلم ايضا من طريق ابن اخي مطرف عن مطرف بلفظ صمت من سر هذا  
الشهر شيئاً يعني شعبان ولم يقع ذلك في رواية هبة ولا عبد الله بن محمد بن اسماء ولا قطر بن حماد ولا عفان ولا عبد الصمد  
ولا غيرهم عند أحمد ومسلم والاسماعيل وغيرهم ولا في باقي الروايات عند مسلم ويحتمل ان يكون قوله رمضان في قوله  
يعني رمضان نظراً للقول الصادر منه ﷺ للصيام المخاطب بذلك فيوافق رواية الجري عن مطرف فان فيها عند  
مسلم فقال له فإذا أفطرت من رمضان فصم يومين مكانه ( قوله وقال ثابت الخ ) وصله أحمد ومسلم من طريق حماد بن  
سلمة عنه كذلك ووقع في نسخة الصغاني من الزيادة هنا قال أبو عبد الله وشعبان أصبح والسرر يفتح السين المهملة  
ويجوز كسرهما وضما جمع سرة ويقال أيضاً سرار بفتح اوله وكسره ورجح القراء التفتح وهو من الاستمرار قال ابو  
عبيدوا الجمهور المراد بالسرر هنا آخر الشهر سميت بذلك لاستمرار القمر فيها وهي ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين  
وثلاثين ونقل ابوداود عن الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز ان سرره اوله ونقل الخطابي عن الاوزاعي كجمهور  
وقيل السرر وسط الشهر حكاه ابوداود ايضا ورجحه بعضهم ووجهه بان السرر جمع سرة وسرة الشيء وسطه  
ويؤيده التنب الى صيام البيض وهو وسط الشهر وانه لم يرد في صيام آخر الشهر ندب بل ورد فيه نهى خاص وهو  
آخر شعبان لمن صامه لاجل رمضان ورجحه النووي بان مسلماً أفرد الرواية التي فيها سرة هذا الشهر عن بقية  
الروايات وادف بها الروايات التي بها الحض على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم لكن لم اره في جميع  
طرق الحديث باللفظ الذي ذكره وهو سرة بل هو عند أحمد من وجهين بلفظ سرار وأخرجه من طرق عن سلمان التيمي  
في بعضها سر روي في بعضها سرار وهذا يدل على ان المراد آخر الشهر قال الخطابي قال بعض أهل العلم سؤاله ﷺ عن  
ذلك سؤال زجر وانكار لانه قد نهى ان يستقبل الشهر يوماً أو يومين وتعقب بأنه لو انكر ذلك لم يأمره بقضاء ذلك  
وأجاب الخطابي بحتمال ان يكون الرجل أو جها على نفسه فلذلك أمره بالوفاء وان يقضى ذلك في شوال انتهى وقال  
ابن المنير في الحاشية قوله سؤال انكار فيه تكلف ويدفع في صدره قول المسؤول ليارسول الله فلو كان سؤال انكار  
لكان ﷺ قد أنكر عليه أنه صام والقرض أن الرجل لم يصم فكيف يشكر عليه فعل ما لم يفعله ويحتمل ان يكون الرجل  
كانت له عادة بصيام آخر الشهر فلما سمع منه ﷺ أن يتقدم أحد رمضان بصوم يوم أو يومين ولم يبلغه الاستثناء  
ترك صيام ما كان اعتاده من ذلك فأمره بقضائها لتستمر محافظته على ما وظف على نفسه من العبادة لان أحب العمل  
الى الله تعالى ما دام عليه صاحبه كما تقدم وقال ابن التين يحتمل أن يكون هذا كلاماً جرى من النبي ﷺ جواباً لكلام  
لم ينقل لنا اه ولا يخفى ضعف هذا المأخذ وقال آخرون فيه دليل على ان النهي عن تقدم رمضان يوماً أو يومين إنما هو  
لمن يقصد به التحري لاجل رمضان واما من لم يقصد ذلك فلا يتناوله النهي ولو لم يكن اعتاده وهو خلاف ظاهر  
حديث النهي لانه لم يستثن منه الا من كانت له عادة وأشار القرطبي الى أن الحامل لمن حمل سرر الشهر على غير ظاهره وهو

**باب صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَإِذَا أَصْبَحَ صَائِقًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَّى أَنْ يُفْطَرَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ**  
**ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْحَكِيمِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ شَيْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَبَادٍ قَالَ سَأَلْتُ جَابِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَمَّ عَنْ النَّبِيِّ**  
**ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ قَالَ نَعَمْ**

آخر الشهر الثمانين للمعارضه لنيه عليه السلام عن تقدم رمضان يوم أو يومين وقال الجمع بين الحديث ممكن بحمل النهي على من ليست له عادة بذلك وحمل الامر على من له عادة حملا للمخاطب بذلك على ملازمته عادة الخير حتى لا يقطع قال وفيه إشارة الى فضيلة الصوم في شعبان وأن صوم يوم منه يعدل صوم يومين في غيره اخذاً من قوله في الحديث فصم يومين مكانه يعني مكان اليوم الذي فوته من صيام شعبان (قلت) وهذا لا يتم الا ان كانت عادة المخاطب بذلك ان يصوم من شعبان يوماً واحداً ولا نقوله هل صمت من سر هذا الشهر شيئاً أعم من ان يكون عادة صيام يوم منه أو أكثر ثم وقع في سنن أبي مسلم الكجى فصم مكان ذلك اليوم يومين وفي الحديث مشروعية قضاء التطوع وقد يؤخذ منه قضاء الفرض بطريق لاولي خلافاً لمنع ذلك \* (قوله باب صوم يوم الجمعة وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة فعليه أن يفطر) كذا في اكثر الروايات ووقع في رواية أبي ذر وأبي الوقت زيادة هنا وهي بمعنى اذا لم يصم قبله ولا يريد أن يصوم بعده وهذه الزيادة تشبه أن تكون من الفريرى أو من دونها فانها لم تقع في رواية النسفي عن البخاري وبعد أن يعبر البخاري عما يقوله بلفظ يعني ولو كان ذلك من كلامه لقال أعني بل كان يستغني عنها اصلاً وراسوا هذا التفسير لاد من محل اطلاق الترجمة عليه لانه مستفاد من حديث جويرية أخر أحاديث الباب اذ في الباب ثلاثة أحاديث \* أولها حديث جابر وهو مطلق والتقيدي في تفسير من أحدر رواته كما سنينه \* وثانيها حديث أبي هريرة وهو ظاهر في التقييد وثالثها حديث جويرية وهو اظهرها في ذلك (قوله عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شيبه) أي ابن عثمان بن أبي طلحة الحنظلي في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الحميد أخرجه أحمده عنه ومسلم من طريقه وكذا أخرجه أبو قرة في السنن عن ابن جريج والنسائي من طريق حجاج بن محمد عنه وكان ابن جريج يرواه عن محمد بن عباد نفسه ولم يذكر عبد الحميد كذلك رواه يحيى بن سعيد القطان وحفص بن غياث أخرجه النسائي من طريقهما وكذا للاسماعيلي وزاد فضيل بن سليمان وأخرجه النسائي أيضاً من طريق النضر بن شميل كلهم عن ابن جريج وأوماً الاسماعيلي الى ان في رواية البخاري عن أبي عاصم نظرافاته قال رواه البخاري عن أبي عاصم فذكر اسناده قال وقد رويته من طريق أبي عاصم كما قال يحيى ثم ساقه كذلك قال وقد رواه أبو سعيد الصفا عن ابن جريج كما ساقه البخاري عن أبي عاصم وأبو سعيد ليس ك هؤلاء يعني القطان ومن تابعه (قلت) ولم يصب الاسماعيلي في ذلك فان رواية البخاري مستقيمة وقد وافقه على الزيادة الدارمي في مسنده وأبو مسلم الكجى في سننه فاخرجه عن أبي عاصم كما قال البخاري وكذلك رواه أبو موسى كما أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الصيام له عنه عن أبي عاصم وكذلك أخرجه الجوزقي من طريق محمد بن عجيل بن خويلد عن أبي عاصم كذلك وابن جريج كان ربما دلس ولهذا قال البيهقي أن يحيى بن سعيد قصر في اسناده لكن وقع عند النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج أخبرني محمد بن عباد فيعمل على أنه سمعه من عبد الحميد عن محمد ثم لقي محمداً فسمعه منه وأسمع من محمد واستثبت فيه من عبد الحميد فكان محدثه تارة عن هذا وتارة عن هذا ولعل السر في ذلك انه كان عند أحدهما في التثنية ما ليس عند الآخر كما ستوضحه ان شاء الله تعالى ولم يتفرد أبو سعيد بمناهة أبي عاصم على ذكر عبد الحميد كما يوهمه كلام الاسماعيلي بل تابعهما عبد الرزاق وأبو قرة وحجاج بن محمد كما قدمت ذكره وعبد الحميد أكثر عدداً ممن رواه عنه باسقاطه وعبد الحميد المذكور تابعي صغير روى عن عمته صفية بنت شيبه وهي من صفار الصحابة ووقعه ابن معين وغيره وليس له في البخاري سوى ثلاثة أحاديث هذا وآخر في بدء الخلق وآخر في الادب (قوله عن محمد بن عباد) في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الحميد ان محمد بن عباد أخبره رجال هذا الاسناد مكيون الاشيوخ البخاري فهو بصري والصحابي فهو مدني وقد أقامنا بمكة زماناً (قوله سألت جابراً) في رواية عبد الرزاق المذكورة وكذا في رواية



رَدَّ غَيْرُ أَبِي عَاصِمٍ يَعْنِي أَنْ يَنْقَرَّ بِصَوْمِهِ **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي أُيُوبَ عَنْ جَوْرِيَّةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ فَقَالَ أَصُمْتَ أَمْسِي قَالَتْ لَا قَالَ تَرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا قَالَتْ لَا قَالَ

ابن عيينة عن عبد الحميد عند مسلم وأحمد وغيرهما سألت جابر بن عبد الله وهو يطوف بالبيت وزادوا أيضا في آخره قال نعم ورب هذا البيت وفي رواية النسائي ورب الكعبة وعزاها صاحب المعجمة لمسلم فوم وفيه جواز الحلف من غير استعلاف لنا كيد الامر واطراف الرواية الى المخلوقات المعظمة تنويها بتعظيمها وفيه الاكشاف في الجواب بنهم من غير ذكر الامر المفسر بها (قوله زاد غير أبي عاصم يعني ان ينفرد بصومه) وفي رواية الكشميهني ان ينفرد بصوم وغير المشار اليه جزم البيهقي بأنه يحيى بن سعيد القطان وهو كما قال لكن لم يصرح فقد أخرجه النسائي بالزيادة من طريقه ومن طريق النضر بن شميل وحفص بن غياث ولقضي سمعت رسول الله ﷺ ينهى ان ينفرد يوم الجمعة بصوم قال اي ورب الكعبة ولقضي حفص بنهي رسول الله ﷺ عن صيام يوم الجمعة مفردا ولقضي النضر ان جابرا سئل عن صوم يوم الجمعة فقال نهى رسول الله ﷺ ان ينفرد (قوله في حديث أبي هريرة لا يصوم أحدكم) كذلك كثروا بلفظ النبي والمراد به النبي وفي رواية الكشميهني لا يصوم بلفظ النبي المؤكد (قوله الا يوما قبله أو بعده) تقديره الا ان يصوم يوما قبله لان يوما لا يصح استثنائه من يوم الجمعة وقال الكرماني يجوز ان يكون منصوبا بترجع الخافض تقديره الا اليوم قبله وتكون الباء للمصاحبة وفي رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن اشكاب عن عمر بن حفص شيخ البخاري فيه الا ان تصوموا قبله أو بعده ولمسلم من طريق ابن معاوية عن الاعمش لا يصم أحدكم يوم الجمعة الا ان يصوم يوما قبله أو يصوم بعده والنسائي من هذا الوجه الا ان يصوم قبله يوما أو يصوم بعده يوما ولمسلم من طريق هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة لا تلتصقوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تلتصقوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا ان يكون في صوم يصومه أحدكم ورواه أحمد من طريق عوف عن ابن سيرين بلفظ نهى أن ينفرد يوم الجمعة بصوم وله من طريق أبي الاوبر زياد الحارثي ان رجلا قال لابي هريرة أنت الذي تنهي الناس عن صوم يوم الجمعة قال هاورب الكعبة ثلاثا لقد سمعت محمدا ﷺ يقول لا يصوم أحدكم يوم الجمعة وحده الا في أيام معه وله من طريق ليلى امرأة بشير بن الخصاصية انه سأل النبي ﷺ فقال لا تصم يوم الجمعة الا في أيام هو أحدها وهذه الاحاديث تقيد النهي المطلق في حديث جابر وتؤيد الزيادة التي تقدمت من تقيد الاطلاق بالافراد ويؤخذ من الاستثناء جواز لمن صام قبله أو بعده او اتفق وقوعه في ايام له عادة يصومها كن يصوم أيام البيض أو من له عادة يصوم يوم معين كيوم عرفة فوافق يوم الجمعة ويؤخذ من جواز صومه لمن نذر يوم قدوم زيد مثلا أو يوم شفاء فلان \* الحديث الثالث (قوله وحدني محمد حدثنا غندر) لم ينسب محمد المذكور في شيء من الطرق والذي يظهر انه بندار محمد بن بشار وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج بعد أن أخرجه من طريقه ومن طريق محمد بن المثنى جميعا عن غندر (قوله عن أبي أيوب) في رواية يوسف القاضي في الصيام له من طريق خالد بن الحرث عن شعبة عن قتادة سمعت ابا ايوب ووافقه عام عن قتادة أخرجه أبوداود وقال في روايته عن أبي أيوب العتيكي وهو يفتح المهمة والثناء نسبة الى بطن من الازد ويقال له ايضا المرأعي يفتح الميم والراء ثم يلقب المعجمة ورواه الطحاوي من طريق شعبة وهما وحماد بن سلمة جميعا عن قتادة وليس لجوريرة زوج النبي ﷺ في البخاري من روايتها سوى هذا الحديث وله شاهد من حديث قتادة بن أنس عن أمية عند النسائي باسناد صحيح بمعنى حديث جوريرة واتفق شعبة وهما عن قتادة على هذا الاسناد وخالفهما سعيد بن ابي عروبة فقال

فَأَقْرَأَ، وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ الْجَعْدِ سَمِعَ قَتَادَةَ حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ أَنَّ جَوَيْرِيَةَ حَدَّثَتْهُ فَأَمَرَهَا فَأَقْرَأَتْ

عن قَتَادَةَ عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرٍ عن الْعَاصِ بْنِ النَّبِيِّ رضي الله عنه دخل على جَوَيْرِيَةَ فَذَكَرَهُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالرَّاجِحُ طَرِيقَ شُعْبَةَ لِمَا بَعَثَهُ هَمَامٌ وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ لَهُ وَكَذَا حَمَادُ بْنُ الْجَعْدِ كَمَا سَأَلَنِي وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ طَرِيقُ سَعِيدٍ مَحْفُوظَةً أَيْضًا فَإِنَّ مَعْمَرًا رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَيْضًا لَكِنْ أَرْسَلَهُ (قوله فاقترأ) زَادَ أَبُو نَعِيمٍ فِي رَوَاتِهِ إِذَا (قوله وقال حماد بن الجعد الخ) وَصَلَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي جَمْعِ حَدِيثِ هَدْبَةَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا هَدْبَةُ بِنْتُ حَمَادٍ ابْنُ الْجَعْدِ سَأَلَ قَتَادَةَ عَنْ صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ فَذَكَرَهُ وَقَالَ فِي آخِرِهِ فَأَمَرَهَا فَأَقْرَأَتْ وَحَمَادُ بْنُ الْجَعْدِ فِيهِ لَيْنٌ وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبَخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْمَوْضِعِ وَاسْتَدَلَّ بِأَحَادِيثِ الْبَابِ عَلَى مَنَعَ أَفْرَادِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِالصِّيَامِ وَقَهْلَهُ أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ عَنْ أَحْمَدَ وَابْنِ الْمُنْذَرِ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْمُنْذَرِ نَبَتْ النَّبِيِّ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ كَأَنَّهُ نَبَتْ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ وَزَادَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْأَمْرَ بِفَطْرِ مَنْ أَرَادَ أَفْرَادَهُ بِالصَّوْمِ فَهَذَا قَدْ شِعِرَ بِأَنَّهُ يَرَى صَحِيحَهُ وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ يَفْرُقُ بَيْنَ الْعِيدِ وَالْجُمُعَةِ بِأَنَّ الْجُمُعَةَ مَنَعْدٌ عَلَى تَحْرِيمِ صَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ وَلَوْ صَامَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ يَخْلَافُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَالْإِجْمَاعُ مَنَعْدٌ عَلَى جَوَازِ صَوْمِهِ لِمَنْ صَامَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ وَابْنُ حَزْمٍ مَنَعَ صَوْمَهُ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَالِمَانَ وَابْنِ ذَرٍّ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ لَا نَعْلَمُ لَهُمْ مَخَالَفَةً الصَّحَابَةِ وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ فِيهِ لَتَثَرِيهِ وَعَنْ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ لَا يَكْرَهُ قَالَ مَالِكٌ لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِمَّنْ يَقْتَدِي بِهِ يَنْهَى عَنْهُ قَالَ الدَّوْدِيُّ لَعَلَّ النَّبِيَّ مَا بَلَغَ مَالِكًا وَزَعَمَ عِيَاضُ أَنْ كَلَامَ مَالِكٍ يُؤْخَذُ مِنْهُ النَّبِيُّ عَنْ أَفْرَادِهِ لِأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَخْصُ يَوْمٌ مِنَ الْأَيَّامِ بِالْعِبَادَةِ فَيَكُونُ لَهُ فِي الْمَسْئَلَةِ رَوَاتَانِ وَعَابَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ قَوْلَ عَبْدِ الْوَهَّابِ مِنْهُمْ يَوْمٌ لَا يَكْرَهُ صَوْمَهُ مَعَ غَيْرِهِ فَلَا يَكْرَهُ وَحْدَهُ لَكُونَهُ قِيَاسًا مَعَ جُودِ النَّصِّ وَاسْتَدَلَّ الْحَنَفِيَّةُ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَقَلِمَا كَانَ يَفْطُرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حَسَنَةَ التَّرْمِذِيُّ وَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ كَانَ لَا يَتَعَمَّدُ فَطْرَهُ إِذَا وَقَعَ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي كَانَ يَصُومُهَا وَلَا يَضَادُ ذَلِكَ كَرَاهَةَ أَفْرَادِهِ بِالصَّوْمِ جَمَاعِينَ الْخَدِثِينَ وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّهُ مِنَ الْخُصَائِصِ وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ لِأَنَّهَا لَا تَبْتَدَأُ بِالْإِحْتِمَالِ وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا وَقَهْلُهُمَا أَنَّ الشَّافِعِيَّ إِنَّهُ لَا يَكْرَهُ إِلَّا مَنْ أَضْعَفَهُ صَوْمُهُ عَنْ الْعِبَادَةِ الَّتِي تَقَعُ فِيهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالِدَعَاءِ وَالذِّكْرِ وَالثَّانِي وَهُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ كَقَوْلِ الْجُمْهُورِ وَاخْتَلَفَ فِي سَبَبِ النَّهْيِ عَنْ أَفْرَادِهِ عَلَى أَقْوَالٍ أَحَدُهَا لَكُونُهُ يَوْمَ عِيدٍ وَالْعِيدُ لَا يَصَامُ وَاسْتَشْكَلَ ذَلِكَ مَعَ الْأَذْنِ بِصِيَامِهِ مَعَ غَيْرِهِ وَأَجَابَ ابْنُ الْقَيِّمِ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ شَبَّهَ بِالْعِيدِ لَا يَسْتَلْزِمُ اسْتِثْنَاءَهُ مِنْهُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ وَمَنْ صَامَ مَعَهُ غَيْرُهُ انْتَفَتْ عَنْهُ صَوْرَةُ التَّحْرِيمِ بِالصَّوْمِ نَأْيًا لِلَّهِ يَضْعُفُ عَنْ الْعِبَادَةِ وَهَذَا اخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ وَتَعَقَّبَ بِيَقَافِ الْمَعْنَى الْمَذْكُورَ مَعَ صَوْمِ غَيْرِهِ مَعَهُ وَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَحْصُلُ بِفَضِيلَةِ الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ جَرِمًا يَحْصُلُ يَوْمَ صَوْمِهِ مِنْ تَقْوَرٍ أَوْ قَصِيرٍ فِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ الْجَسِيرَانَ لَا يَنْحَصِرُ فِي الصَّوْمِ بَلْ يَحْصُلُ بِجَمِيعِ أَفْعَالِ الْخَيْرِ قِلْزَمٌ مِنْهُ جَوَازُ أَفْرَادِهِ لِمَنْ عَمِلَ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا يَقُومُ مَقَامَ صِيَامِ يَوْمِ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ كَمَنْ اعْتَقَ فِيهِ رَقَبَةً مِثْلًا وَلَا قَائِلَ بِذَلِكَ وَأَيْضًا فَكَانَ النَّهْيُ يَخْصُصُ بَيْنَ يَخْشَى عَلَيْهِ الضَّعْفُ لِأَنَّ مَنْ يَحْقُقُ الْقُوَّةَ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا بَانَ الْمُنْظَنَةُ أَقِيمَتْ مَقَامَ الْمُنْتَهَا كَمَا فِي جَوَازِ الْفَطْرِ فِي السَّفَرِ لِمَنْ يَشُقُّ عَلَيْهِ نَأْيُهُ خَوْفُ الْمُبَالَغَةِ فِي تَعْظِيمِهِ فَيَفْتَنُ بِهِ كَمَا افْتَنَ الْيَهُودُ بِالسَّبْتِ وَهُوَ مُنْتَقِضٌ بِثَبُوتِ تَعْظِيمِهِ بِغَيْرِ الصِّيَامِ وَأَيْضًا فَالْيَهُودُ لَا يَعْظُمُونَ السَّبْتَ بِالصِّيَامِ فَلَوْ كَانَ الْمَحْظُوظُ تَرْكُ مَوَاقِفَتِهِمْ لَتَحْتَمُّ صَوْمُهُمْ لِأَنَّهُمْ لَا يَصُومُونَهُ وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ مِنَ الْأَيَّامِ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ وَكَانَ يَقُولُ إِنَّهُمَا يَوْمَا عِيدٍ لِلشَّرْكِينَ فَاحْبَبَ أَنْ أَخَالَفَهُمْ رَابِعًا خَوْفَ اعْتِقَادِ وَجُوبِهِ وَهُوَ مُنْتَقِضٌ بِصَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ وَسَيَأْتِي ذِكْرُ مَا وَرَدَ فِيهِمَا فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ خَامِسُهُ خَشْيَةُ أَنْ يَفْرَضَ عَلَيْهِمْ كَمَا خَشِيَ ﷺ مِنْ قِيَامِهِمُ اللَّيْلَ ذَلِكَ قَالَ الْمُهَلَّبُ وَهُوَ مُنْتَقِضٌ بِاجَارَةِ صَوْمِهِ مَعَ غَيْرِهِ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ بَعْدَهُ ﷺ لَارْتِفَاعِ السَّبَبِ لَكِنْ الْمُهَلَّبُ حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ اعْتِقَادَهُ عَدَمَ الْكَرَاهَةِ عَلَى ظَاهِرِ مَذْهَبِهِ سَادِسًا مَخَالَفَةَ النَّصَارَى لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ صَوْمُهُ وَمِنْ

**باب** هل يختص شيتا من الأيام **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة ، قلت لعايشة رضي الله عنها هل كان رسول الله ﷺ يختص من الأيام شيتا

مأمورون بمخالفتهم ثقله القمولي وهو ضعيف وأقوى الأقوال وأولاهما بالصواب أولها وورد فيه صريحا حديثان \* أحدهما رواه الحاكم وغيره من طريق عامر بن لدين عن أبي هريرة مرفوعا يوم الجمعة يوم عيدا فلا تجلوا يوم عيدكم يوم صيامكم الا تصوموا قبله أو بعده والثاني رواه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي بن وهبان قال من كان منك متطوعا من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فانه يوم طعام وشراب وذكر \* (قوله باب هل يختص) ففتح أوله أى المكلف (شيتا من الأيام) وفي رواية النسفي يختص شيء بضم أول يختص على البناء للمجهول شيء من الأيام قال الزبير بن النير وغيره لم يجزم بالحكم لأن ظاهر الحديث إدامته ﷺ العادة ومواظبته على وظائفها وبعارضه ما صح عن عائشة نفسها بما يقتضي نفي المداومة وهو ما أخرجه مسلم من طريق أبي سلمة ومن طريق عبد الله بن شقيق جميعا عن عائشة أنها سألت عن صيام رسول الله ﷺ فقالت كان يصوم حتى يقول قد صام ويفطر حتى يقول قد أفطر وتقدم نحوه قر يبا في البخاري من حديث ابن عباس وغيره فابقي الترجمة على الاستفهام ليرجع أحد الخبرين أو يبين الجمع بينهما ويمكن الجمع بينهما بأن قولها كان عمله ديمة معناه أن اختلاف حاله في الأكتار من الصوم ثم من الفطر كان مستداما مستمرا وأنه ﷺ كان يوظف على نفسه العادة فربما شغله عن بعضها شاغل فيقضيها على التوالي فيشبهه الحال على من يرى ذلك يقول عائشة كان عمله ديمة منزل على التوظيف وقولها كان لا تشاء أن تراه صائما إلا أنه يمتزل على الحال الثاني وقد تقدم نحوه هذا في باب ما يذكر من صوم النبي ﷺ وقيل معناه أنه كان لا يقصد غلا اجتدا في يوم عينه فيصومه بل إذا صام يوما بعينه بالخميس مثلا دوام على صومه (قوله حدثنا يحيى) هو القبطان وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المعتز وإبراهيم هو النخعي وعلقمة خاله وهذا الاستدما يعد من أصح الأسانيد (قوله هل كان يختص من الأيام شيئا قالت لا) قال ابن التين استدلت به بعضهم على كراهة تحري صيام يوم من الأسبوع وأجاب الزبير بن النير بأن السائل في حديث عائشة إنما سأل عن تخصيص يوم من الأيام من حيث كونها أياما وأما ما ورد تخصيصه من الأيام بالصيام فأنما خصص لأمه لا يشاركة فيه بقية الأيام كيوم عرفة ويوم عاشوراء وأيام البيض وجمع ما عين لمعنى خاص وإنما سأل عن تخصيص يوم لكونه مثلا يوم السبت ويشكل على هذا الجواب صوم الاثنين والخميس فقد وردت فيها أحاديث وكانها لم تصلح على شرط البخاري فهذا أنبى الترجمة على الاستفهام فإن ثبت فيها ما يقتضي تخصيصهما استثنى من عموم قول عائشة لا (قلت) ورد في صيام يوم الاثنين والخميس عدة أحاديث صحيحة منها حديث عائشة أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان من طريق ربيعة الجرشي عنها ولفظه أن النبي ﷺ كان يصوم الاثنين والخميس وحديث أسماء رأت رسول الله ﷺ يصوم يوم الاثنين والخميس فسأله فقال أن الأعمال تعرض يوم الاثنين والخميس فأحب أن يرفع عملي وأنصأهم أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة فعلى هذا الجواب عن الإشكال أن يقال لعل المراد بالأيام المسؤول عنها الأيام الثلاثة من كل شهر فكان السائل لاسمع أنه ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام ورغب في أنها تكون أيام البيض سأل عائشة هل كان يخصها بالبيض فقالت لا كان عمله ديمة تعنى لوجعلها البيض لتعين ودوام عليها لأنه كان يحب أن يكون عمله دائما لكن أراد التوسعة بعدم تعيينها فكان لا يباي من أى الشهر صامها كما تقدمت الإشارة إليه في باب صيام البيض وإن مسلما روى من حديث عائشة أنه ﷺ كان يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وما يباي من أى الشهر صام وقد ورد ابن حبان حديث الباب وحديث عائشة في صيام الاثنين والخميس وحديثها كان يصوم يقول لا يفطر وأشار إلى أن بينهما تعاضوا فصح عن كيفية الجمع بينهما وقد فتح الله بذلك فضله (قوله يختص) في رواية جرير عن منصور في الرقاق يخص

قَالَ لَا كَانَ عَمَلُهُ دِيْعَةً وَأَيْضًا يُطِيقُ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُطِيقُ بَابُ صَوْمِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ  
**حَدَّثَنَا** سُدُّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمٌ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مَوْلى أُمِّ الْفَضْلِ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ  
 حَدَّثَتْهُ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُمَرَ مَوْلى  
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ  
 فَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ صَائِمٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ بِصَائِمٍ فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ لَبَنٍ وَهُوَ وَقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ  
 فَشَرِبَهُ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَوْ قُرَيْى عَلَيْهِ ، قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ  
 كُرَيْبٍ عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّاسَ شَكُّوا فِي صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ

بغير متناه (قوله ديمة) بكسر أوله وسكون التحتانية أى إذا ما قال أهل اللغة الديمة مطر يدوم أيا ما تم أطلقت على كل  
 شئ يستمر (قوله وإيكم يطيق) فى رواية جرير يستطيع فى الموضعين والمعنى متقارب \* (قوله باب صوم يوم عرفه)  
 أى ما حكمه وكان لم تثبت الأحاديث الواردة فى التزجيب فى صومه على شرطه وأصحها حديث أبى قتادة أنه يكفر  
 سنة آتية وسنة ماضية أخرجه مسلم وغيره والجمع بينهما وبين حديثي الباب أن يحمل على غير الحاج أوعلى من لم يضعفه  
 صيامه عن الذكر والدعاء المطلوب للحاج كما سيأتى تفصيل ذلك (قوله حديثي سالم) هو أبو النضر المذكور فى الطريق  
 الثانية وهو بكنيته أشهر وربما جاء باسمه وكنيته معا فىقال حدثنا سالم أبو النضر وأما ساق البخارى الطريق الأولى  
 مع نزولها لمافيهما من التصريح بالتحديث فى المواضع التى وقعت بالعتنة فى الطريق الثانية مع علوها وما أكثر ما يجرى  
 البخارى على ذلك فى هذا الكتاب (قوله عمير مولى أم الفضل) هو عمير مولى ابن عباس فمن قال مولى أم الفضل فباختبار  
 أصلهم من قال مولى ابن عباس فباختبار ما آل إليه حاله لأن أم الفضل هى والدة ابن عباس وقد انفصل إلى ابن عباس ولأهله  
 موالى أمه وليس لعمير فى البخارى سوى هذا الحديث وقد أخرجه أيضا فى الحج فى موضعين وفى الأثرية فى ثلاثة  
 مواضع وحديث آخر تقدم فى التيمم (قوله أن ناسا تماروا) أى اختلفوا ووقع عند الدارقطني فى الموطآت من  
 طريق أبى نوح عن مالك اختلاف ناس من أصحاب رسول الله ﷺ (قوله فى صوم النبي ﷺ) هذا يشعر بأن  
 صوم يوم عرفه كان معروفا عندهم معتادا لهم فى الحضر وكان من جزم بأنه صائم استند إلى ما ألقه من العبادة ومن  
 جزم بأنه غير صائم قامت عنده قرينة كونه مسافرا وقد عرف نهيته عن صوم الفرض فى السفر فضلا عن النفل (قوله  
 فأرسلت) سيأتى فى الحديث الذى يليه أن ميمونة بنت الحارث هى التى أرسلت فيحتمل التعدد ويحتمل أنهما معا  
 أرسلتا فنسب ذلك إلى كل منهما لانهما كانا أختين فتكون ميمونة أرسلت بسؤال أم الفضل لها فى ذلك لكشف الحال فى ذاك  
 ويحتمل العكس وسيأتى الإشارة إلى تعيين كون ميمونة هى التى باشرت الإرسال ولم يسم الرسول فى طرق حديث أم الفضل  
 لكن روى النسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك ويقوى ذلك أنه كان  
 ممن جاء عنه أنه أرسل أمامة وأما حاله (قوله وهو واقف على بعيره) زاد أبو نعيم فى المستخرج من طريق يحيى بن  
 سعيد عن مالك وهو يخطب الناس بعرفة وللصنف فى الأثرية من طريق عبد العزيز بن أبى سلمة عن أبى النضر  
 وهو واقف عشية عرفه ولاحد والنسائي من طريق عبدالله بن عباس عن أمه أم الفضل أن رسول الله ﷺ  
 أفطر بعرفة (قوله فشربه) زاد فى حديث ميمونة والناس ينظرون (قوله فى حديث ميمونة أخبرني عمرو) هو ابن  
 الحارث ويكنى هو ابن عبدالله بن الأشج ونصف استاده الأول مربيون والآخرون مديون وقوله بحلاب بكسر المهملة  
 هو الأناة الذى يجعل فيه اللبن وقيل الحلاب اللبن المحلوب وقد يطلق على الأناة ولولم يكن فيه لبن (تنبيه) روى  
 الاسماعيل حديث ابن وهب بثلاثة أسانيد أحدها عنه عن مالك بإسناده والثانى عنه عن عمرو بن الحارث بن سالم ابى

يَلَاب وهو واقف في الموقف ، فثرب منه والناس ينظرون **باب** صوم يوم الفطر حدثنا  
عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزره قال شهدت العيد مع عمر  
ابن الخطاب رضي الله عنه فقال هذان يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما يوم فطركم من  
صيامكم واليوم الآخر تأكلون فيه من تسكيكم

النضر شيخ مالك فيه والثالث عن عمرو بن بكره واقتصر البخاري على أحد أسانيد اكتفاء برواية غيره كما  
سبق واستدل بهذين الحديثين على استحباب الفطر يوم عرفة بعرفة وفيه نظر لأن فعله المجرى لا يدل على نهي  
الاستحباب إذ قد يترك الشيء المستحب لبيان الجواز ويكون في حقه فضل لمصلحة التبليغ ثم روى أبو داود  
والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من طريق عكرمة ابن أبا هريرة عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نهي عن صوم يوم عرفة بعرفة وأخذ بظاهره بعض السلف فجاء عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال يحب فطر  
يوم عرفة للحاج وعن ابن الزبير واسامة بن زيد وعائشة أنهم كانوا يصومونه وكان ذلك يجب الحسن ويحكيه  
عن عثمان وعن قتادة مذهب آخر قال لأبأس به إذا لم يضعف عن الدعاء ونقله البيهقي في المعرفة عن الشافعي  
في القديم واختاره الخطابي والمتولي من الشافعية وقال الجمهور يستحب فطره حتى قال عطاء من أفطره ليقوى به على  
الذكر كان له مثل اجر الصائم وقال الطبري إنما أفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة ليدل على الاختيار للحاج  
بمكة لكي لا يضعف عن الدعاء والذكر المطلوب يوم عرفة وقبل لأنه أفطر لواقته يوم الجمعة وقدمه عن إفراذه بالصوم  
ويبعد سباق أول الحديث وقيل إنما كره صوم يوم عرفة لأنه يوم عيد لاهل الموقف لاجتماعهم فيه يؤيده ما رواه  
أصحاب السنن عن عقبة بن عامر مرفوعاً يوم عرفة يوم النحر وإيام مي عيدنا أهل الاسلام وفي الحديث من القوائد  
أن العيان أقطع للحجة وأنه فوق الخبر وأن الأكل والشرب في الحافل مباح ولا كراهة فيه للضرورة وفيه قول الهدية  
من المرأة من غير استئصال منهاهل هومن مال زوجها أولاً وهل ذلك من القدر الذي لا يقع فيه المشاحة قال الملب  
وفيه نظر لما تقدم من احتمال أنه من بيت ميمونة زوج النبي ﷺ وفيه تأسي الناس بأفعال النبي ﷺ وفيه البحث  
والاجتهاد في حياته ﷺ والمناظرة في العلم بين الرجال والنساء والتحليل على الاطلاع على الحكم غير سؤال وفيه فطنة  
ام الفضل لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة بالاحتمال لأن ذلك كان في يوم حر بعد الظهر قال  
ابن المنير في الحاشية لم ينقل انه ﷺ ناول فضله احدا فلعله علم انها خصته به فيؤخذ منه مسألة التملك المقيد  
انتهى ولا يخفى بعده اه وقد وقع في حديث ميمونة فثرب منه وهو مشرب به لم يستوف شره وقال الزين ابن المنير لعل  
استبقاه لما في القدر كان قصد الاطالة زمن الشرب حتى يحس نظر الناس اليه ليكون أبلغ في البيان وفيه الركوب في حال  
الوقوف وقد تقدمت مباحته في كتاب الحج وترجم له في كتاب الاشارة في الشرب في القدر وشرب الواقف على البئر  
\* (قوله باب صوم يوم الفطر) أي محاكمه قال الزين ابن المنير لعله اشار الى الخلاف فيمن نذر صوم يوم فوافق يوم  
العيد هل يعتد بنذره أم لا وسأذكر ما قيل في ذلك ان شاء الله تعالى (قوله مولى ابن أزره) في رواية الكشميهني مولي  
بني أزره وكذا في رواية مسلم وسأني ذكره في آخر الكلام على الحديث (قوله شهدت العيد) زاد يونس عن الزهري  
في روايته الآتية في الاضاحي يوم الاضحية (قوله هذان) فيه التعليل وذلك أن الحاضر يشار اليه بهذا والغائب يشار  
اليه بذلك فلما أن جمعهما اللفظ قال هذان تعليلاً للحاضر على الغائب (قوله يوم فطركم) برفع يوم أماعلى أنه خبر مبتدا  
محذوف تقديره أحدهما وعلى البذل من قوله يومان وفي رواية يونس المذكورة أما أحدهما فيوم فطركم قيل وقائدة وصف  
اليومين الاشارة الى العلة في وجوب فطرهما وهو الفصل من الصوم واطهار تمامه وحده فطر ما بعده والاخر لاجل  
النسك المتقرب بذبحه ليؤكل منه ولو شرع صومه لم يكن لمشروعية الذبح فيه معنى فغير عن علة التحريم بالاكل من

قال أبو عبد الله قال ابن عيينة من قال مولى ابن أزره فقد أصاب ومن قال مولى عبد الرحمن بن عمرو فقد أصاب **حدثنا** موسى بن إسحاق حدثنا وهيب حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد رضى الله عنه قال نهى النبي ﷺ عن صوم يوم الفطر والنحر وعن السماء وأن يحتسب الرجل في نوب واحد وعن صلاة بعد الصبح **والنصر باب الصوم يوم النحر حدثنا** إبراهيم ابن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار عن عطاء بن مينا قال سمعته يحدث عن أبي هريرة رضى الله عنه قال ينهى عن صيامين ويعتن الفطر والنحر والملازمة والمداينة **حدثنا محمد بن النوفلي**

لأنه يستلزم النحر ويزيد فائدة التنبه على التعليل والمراد بالنسك هنا الذبيحة المتقرب بها قطعاً قيل ويستنبط من هذه العلة تعيين السلام للفصل من الصلاة وفي الحديث تحريم صوم يوم العيد سواء النذر والكفارة والطلوع والقضاء والفتح وهو بالإجماع واختلفوا فيمن قد صام يوم عيد فمن أبي حنيفة ينقذ وخالفه الجمهور فلو نذر صوم يوم قدوم زيد قد قدم يوم العيد فلا كراهة ينقذ النذر وعن الحنفية ينقذو يلزمه القضاء وفي رواية يلزمه الأكل والاعتناء يقضى إلا أن نوى استثناء العيد وعن مالك في رواية يقضى أن نوى القضاء والأفلا وسأني في الباب الذي يليه عن ابن عمر أنه توقف في الجواب عن هذه المسئلة وأصل الخلاف في هذه المسئلة أن النهي هل يقتضي صحة النهي عنه قال الأكثر لا وعن عبد بن الحسن نعم وأصحج بأنه لا يقال للأعمى لا يبصر لأنه تحصيل الحاصل فدل على أن صوم يوم العيد ممكن وإذا أمكن ثبت الصحة وأوجب بان الامكان المذكور على النزاع في الشرعي والمنهى عنه شرماً غير ممكن فعله شرماً ومن حجج الماتنين أن النفل المطلق إذا نهى عن فعله لم ينقذ لأن المنهى مطلوب الترك سواء كان للتحريم أو للتنزيه والنفل مطلوب الفعل فلا يجتمع الضدان والفرق بينه وبين الأمر ذي الوجهين كالصلاة في الدار المغصوبة أن النهي عن الإقامة في المغصوب ليست لذات الصلاة بل للإقامة وطلب الفعل لذات العبادة بخلاف صوم يوم النحر مثلاً فإن النهي فيه لذات الصوم فافترقا والله أعلم (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (قال ابن عيينة من قال مولى ابن أزره فقد أصاب ومن قال مولى عبد الرحمن بن عوف فقد أصاب) انتهى وكلام ابن عيينة هذا حكاه عنه على بن المديني في العلل وقد أخرجه ابن أبي شيبه في مسنده عن ابن عيينة عن الزهري فقال قال ابن عبيد مولى ابن أزره وأخرجه الحميدي في مسنده عن ابن عيينة حدثني الزهري سمعت أبا عبيد فذكر الحديث ولم يصفه بشيء ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري فقال قال ابن عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف وكذا قال جويرية وسعيد الزبيري ومكي بن إبراهيم عن مالك حكاه أبو عمر وذكر أن ابن عيينة أيضاً كان يقول فيه كذلك وقال ابن التين وجه كون القولين صواباً ما روى أنهما اشتهرا في ولايته وقيل يحمل أحدهما على الحقيقة والآخر على المجاز وسبب المجاز ما به كان يكثر ملازمة أحدهما أما خلعها أو الإلحاح عنه أو لا تتنقله من ملك أحدهما إلى ملك الآخر وحزم الزبير بن بكار بأنه كان مولى عبد الرحمن بن عوف فعلى هذا فنسبته إلى ابن أزره هي المجازية ولعلها بسبب انقطاعه إليه بعد موت عبد الرحمن بن عوف واسم ابن أزره أيضاً عبد الرحمن وهو ابن عم عبد الرحمن بن عوف وقيل ابن أخيه وقد تقدم له ذكر في الصلاة في حديث كريب عن أم سلمة وبأن في أواخر المغازي (قوله عن عمرو بن يحيى) هو المازني (قوله وعن الصفاء) بفتح المهملة وتشديد النون (قوله وإن يحتسب الرجل في نوب واحد) زاد الاسماعيل من طريق خالد الطحان عن عمرو بن يحيى لا بوزن فرجه شيء ومن طريق عبد العزيز بن المختار عن عمرو بن يحيى وبين الصفاء شيء وقد سبق الكلام عليه في باب ما يستمر من العورة في أوائل الصلاة وسبق الكلام على بقية الحديث في المواقيت (قوله باب صوم يوم النحر) في رواية الكشمي باب الصوم والقول فيه كقول في الذي قبله (قوله أخبرنا هشام) هو ابن يوسف (قوله ينهى)

حَدَّثَنَا مُعَاذُ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ رَجُلٌ  
نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَالَ أَظْنَهُ قَالَ الْإِثْنَيْنِ فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ عِيدِهِ ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ أَمَرَ اللَّهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ ، وَنَهَى  
النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَوْمِهِ هَذَا الْيَوْمَ . **حَدَّثَنَا** حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
عُمَرَ قَالَ سَمِعْتُ قُرْعَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِنِيفَى عَشْرَةَ  
غَزَوَاتٍ ، قَالَ سَمِعْتُ أَرْبَعًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَعَجَبَنِي قَالَ : لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا  
أَوْ ذُو عَهْدٍ ، وَلَا صَوْمٌ فِي يَوْمَيْنِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى ، وَلَا صَلَاةٌ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَلَا بَعْدَ الْمَصْرِ  
حَتَّى تَقْرُبَ ، وَلَا تُنْذِرُ الْإِحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ . مَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي الْأَقْصَى ، وَمَسْجِدِي هَذَا

كَذَا هُنَا بَعْضُ أَوَّلِهِ عَلَى الْبِنَاءِ الْمَجْمُولِ وَوَقَعَ هَذَا الْحَدِيثُ هُنَا مُخْتَصَرًا وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى تَفْسِيرِ الْمَلَامَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيَوعِ  
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ( قَوْلُهُ حَدَّثَنَا مُعَاذٌ ) هُوَ ابْنُ مُعَاذٍ الصَّنَعِي وَابْنُ عَوْنٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَالْإِسْنَادُ بِصُرُونِ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ  
بِالْجَمْعِ وَالْمَوْحِدَةِ مُصْفًى أَيْ ابْنُ حَبِيبٍ بِالْمُهْلَةِ وَالتَّحْتَانِيَةُ الثَّقِيلَةُ ( قَوْلُهُ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ ) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ وَوَقَعَ  
عِنْدَ أَحَدٍ عَنْ هَشِيمٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ رَأَيْتُ رَجُلًا جَاءَ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَذَكَرَهُ وَأَخْرَجَ ابْنُ جَبَانَ مِنْ  
طَرِيقِ كَرِيمَةَ بَنَتْ سِيرِينَ أَيْ سَأَلَتْ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَتْ جَعَلْتَ عَلَى نَفْسِي أَنْ أَصُومَ كُلَّ يَوْمٍ أَرْبَعًا وَالْيَوْمَ يَوْمَ الْإِرْبَاءِ وَهُوَ  
يَوْمُ التَّحْرِ فَقَالَ أَمَرَ اللَّهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ الْحَدِيثُ وَلَهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يُونُسَ بَسْتَدَ سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ وَهُوَ يَمْشِي بِبَنِي  
( قَوْلُهُ أَظْنَهُ قَالَ الْإِثْنَيْنِ ) وَلَسَلِمَ مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعَ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ يَوْمًا وَهُوَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّينَ مِنْ  
طَرِيقِ النَّضْرِ بْنِ شَيْلٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ كُلَّ إِثْنَيْنِ أَوْ خَمِيسٍ وَمِثْلُهُ لِأَبِي عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ يُونُسَ  
ابْنِ عُبَيْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ لَمْ يَقُلْ أَوْ خَمِيسٍ وَفِي رِوَايَةِ زَيْدِ بْنِ زُرَيْعٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ الْمُصَنِّفِ فِي التَّنْزِيلِ  
أَصُومُ كُلَّ ثَلَاثَةٍ وَارْبَعًا وَمِثْلُهُ لِلدَّارِ قُطَيْبٍ مِنْ رِوَايَةِ هَشِيمٍ الْمَذْكُورَةِ لَكِنْ لَمْ يَذْكُرِ الثَّلَاثَةَ وَالْجَوْزِي مِنْ  
طَرِيقِ ابْنِ قَتَيْبَةَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ يُونُسَ أَنَّهُ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ كُلَّ جُمُعَةٍ وَنَحْوَهُ لِأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ فِي مُسْتَدَرِّقِهِ عَنْ  
شُعْبَةَ ( قَوْلُهُ فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ عِيدِهِ ) لَمْ يَفْسِرِ الْعِيدَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَمَقْطُوعُ ادِّخَالِهِ هَذَا الْحَدِيثَ فِي تَرْجُمَةِ صَوْمِ  
يَوْمِ التَّحْرِ أَنْ يَكُونَ الْمَسْئُولُ عَنْهُ يَوْمُ التَّحْرِ وَهُوَ مَصْرُوحٌ بِهِ فِي رِوَايَةِ زَيْدِ بْنِ زُرَيْعٍ الْمَذْكُورَةِ وَلَقَطَهُ فَوَافَقَ يَوْمَ  
التَّحْرِ وَمِثْلُهُ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ يُونُسَ وَفِي رِوَايَةِ وَكَيْعَ فَوَافَقَ يَوْمَ إِهْجَى وَأَوْفَطَرَ وَلِلْمُصَنِّفِ  
فِي النَّذْرِ مِنْ طَرِيقِ حَكِيمٍ عَنْ ابْنِ حُرَّةٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلُهُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ أَنْ يَكُونَ لِلشَّكِّ أَوَّلَ التَّقْسِيمِ ( قَوْلُهُ أَمَرَ اللَّهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ  
إِلَى آخِرِهِ ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ تَوَرَّعَ ابْنُ عُمَرَ عَنْ قَطْعِ الْفَتَا فِيهِ وَأَمَّا فَهَاءُ الْإِمْبَارِ فَاخْتَلَفُوا ( قُلْتُ ) وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ  
اخْتِلَافِهِمْ قَبْلَ وَتَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قُرْبُ مِمَّنْ هَذَا فِي كِتَابِ الْحَلَجِّ فِي بَابِ مَنْ يَحْتَلِ الْمُتَعَمِّرُ وَأَمْرُهُ فِي التَّوَرُّعِ عَنْ بَتِ  
الْحَكْمِ وَلَا سِيَاعُنْدَ تَعَارُضِ الْأَدَلَةِ مَشْهُورٌ وَقَالَ الزُّيْنِيُّ مِنَ الْمُنِيرِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا دَانَ كَلَامُ الدَّلِيلَيْنِ يَعْمَلُ  
بِهِ فَيَصُومُ يَوْمًا مَكَانَ يَوْمِ النَّذْرِ وَيَتْرَكُ صَوْمَ يَوْمِ الْعِيدِ فَيَكُونُ فِيهِ سَلْفٌ قَالَ بِوَجوبِ الْقَضَاءِ وَزَعَمَ أَخُوهُ ابْنُ الْمُنِيرِ  
فِي الْحَاشِيَةِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ نَبِهَ عَلَى أَنَّ الْوَفَاءَ بِالنَّذْرِ عَامٌ وَالْمَنْعُ مِنْ صَوْمِ الْعِيدِ خَاصٌّ فَكَأَنَّهُ أَفْهَمَهُ أَنَّهُ يَقْضَى بِالْخَاصِّ عَلَى الْعَامِ  
وَتَعَقُّبُهُ أَخُوهُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ يَضَاعُفُ لِلْمُخَاطَبِينَ وَلِكُلِّ عِيدٍ فَلَا يَكُونُ مِنْ حُلِّ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِ وَيَحْتَمِلُ  
أَنْ يَكُونَ ابْنُ عُمَرَ أَشَارَ إِلَى قَاعِدَةٍ أُخْرَى وَهِيَ أَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ إِذَا تَقَيَّا فِي حُلِّ وَاحِدٍ أَيْهَا يَتَقَدَّمُ وَالرَّاجِحُ يَتَقَدَّمُ النَّهْيُ  
فَكَأَنَّهُ قَالَ لَا تَصُمْ قَالَ ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ الْمَلِكُ تَوَقَّفَ ابْنُ عُمَرَ بِشَرْحِ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ صِيَامِهِ لَيْسَ لِعَيْنِهِ وَقَالَ الدَّوَادِي الْمَقْهُومُ مِنْ  
كَلَامِ ابْنِ عُمَرَ تَقَدَّمَ النَّهْيُ لِأَنَّهُ قَدَرَى أَمْرًا مِنْ نَذَرٍ يَمْشِي فِي الْحَلَجِّ بِالرُّكُوبِ فَلَوْ كَانَ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ لَمْ يَأْمُرْهُ بِالرُّكُوبِ  
( قَوْلُهُ سَمِعْتُ قُرْعَةَ ) يَفْتَحُ الْغَافَ وَالزَّأْيَ هُوَ ابْنُ يَحْيَى وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَفْرُقًا مَعَ الْمَرْأَةِ

**باب صيام أيام التشريق** • قال أبو عبد الله قال لي محمد بن المثنى حدثنا يحيى عن هيثم قال أخبرني أبي كانت عائشة رضي الله عنها تصوم أيام بني وكان أبوه يصومها **حدثنا محمد بن بشير** حدثنا غندر حدثنا شعبة سمعت عبد الله بن عيسى عن الزهري عن عروة عن عائشة وعن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال لم يرخص في أيام التشريق أن يصن

في الحج وأما الصلاة بعد الصبح والعصر في المواقيت وأما شد الرحال في أواخر الصلاة وأما الصوم وهو الفرض من إيراد هذا الحديث هنا فقد تقدم حكمه واستدل به على جواز صيام أيام التشريق للاقتصار فيه على ذكر يومي القطر والنحر خاصة وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي يليه • (قوله باب صيام أيام التشريق) أي الأيام التي بعد يوم النحر وقد اختلف في كونها يومين أو ثلاثة وسميت أيام التشريق لأن لحوم الأضاحي تشرق فيها أي تنشر في الشمس وقيل لأن الهدى لا ينحرحى تشرق الشمس وقيل لأن صلاة العيد تقع عند شروق الشمس وقيل التشريق التكبير في كل صلاة وهل تلتحق بيوم النحر في ترك الصيام كما تلتحق به في النحر وغيره من أعمال الحج أو يجوز صيامها مطلقا أو للتمتع خاصة أولا ولن هو في معناه وفي كل ذلك اختلاف للعلماء والراجح عند البخاري جوازها للتمتع فإنه ذكر في الباب حديث عائشة وابن عمر في جواز ذلك ولم يورد غيره وقدر ي ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام وأبي طلحة من الصحابة الجواز مطلقا وعن علي وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقا وهو المشهور عن الشافعي وعن ابن عمر وعائشة وعبد بن عمر في آخرين منعه إلا للتمتع الذي لا يجد الهدى وهو قول مالك والشافعي في القديم وعن الأوزاعي وغيره يصومها أيضا المحصر والقارن وحجة من منع حديث نبيته الهذلي عند مسلم مرفوعا أيام التشريق أيام أكل وشرب وله من حديث كعب بن مالك أيام منى أيام أكل وشرب ومنها حديث عمرو بن العاص أنه قال لابنه عبد الله في أيام التشريق أنها الأيام التي نهى رسول الله ﷺ عن صومهم وأمر بفطرها أخرجه أبو داود وابن المنذر وصححه ابن خزيمة والحاكم (قوله قال لي محمد بن المثنى) كأنه لم يصرح به بالتحديث لكونه موقوفا على عائشة كما عرف من مآذنه بالاستقرار ويحيى المذكور في الاستاد هو القطان وهشام هو ابن عروة (قوله أيام منى) في رواية المستملي أيام التشريق يعني (قوله وكان أبوه يصومها) هو كلام القطان والضمير لهشام بن عروة وفاعل يصومها هو عروة والضمير فيه أيام التشريق ووقع في رواية كريمة وكان أبوها على هذا فالضمير لعائشة وفاعل يصومها هو أبو بكر الصديق (قوله سمعت عبد الله بن عيسى) زاد في رواية الكشميهني ابن أبي ليلى وأبو ليلى جد أبيه فهو عبد الله بن عيسى ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ابن أخي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه المشهور وكان عبد الله أسن من عمه محمد وكان يقال أنه أفضل من عمه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في أحاديث الأنبياء من رواه عن جده عبد الرحمن عن كعب بن عجرة (قوله عن الزهري) في رواية الدارقطني من طريق النضر بن شميل عن شعبة عن عبد الله بن عيسى سمعت الزهري (قوله وعن سالم) هو من رواية الزهري عن سالم فهو موصول (قوله قال لم يرخص) كذا رواه الحفاظ من أصحاب شعبة بضم أوله على البناء لغير معين ووقع في رواية يحيى بن سالم عن شعبة عند الدارقطني والفظله والطحاوي رخص رسول الله ﷺ للتمتع إذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق وقال إن يحيى بن سالم ليس بالقوي ولم يذكر طريق عائشة وأخرجه من وجه آخر ضعيف عن الزهري عن عروة عن عائشة وإذا لم تصح هذه الطرق المصرحة بالرفع بني الأمر على الاحتمال وقد اختلف علماء الحديث في قول الصحابي أمرنا بكذا وهينان كذا هل له حكم الرفع على أقوال ناهيها أن إضافة إلى عهد النبي ﷺ فله حكم الرفع والا فلا واختلف الترجيح فيها إذ لم يضمنه يلتحق به رخص لنا في كذا وعزم علينا أن لا تفعل كذا كل في الحكم سواء من يقول أنه حكم الرفع فناهى ما وقع في رواية يحيى بن سالم أنه روي بالمعنى لكن قال الطحاوي أن قول ابن عمر وعائشة لم



إِلَّا لَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ  
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ الصِّيَامُ لَنْ نَمْتَعَ بِالْمَعْمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ  
عَرَفَةَ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا لَمْ يَصُمْ حَامٍ أَيَّامَ مِنِّي \* وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَابَعَهُ  
إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِأَبْصَحَ صِيَامٍ يَوْمَ عَشُورَاءَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ  
عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

يرخص أخذاه من عموم قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج لان قوله في الحج يوم ما قبل يوم النحر وما بعده فيدخل  
أيام التشريق فعلى هذا فليس بمرفوع بل هو بطريق الاستنباط منهما عما فهماه من عموم الآية وقد ثبت نهي ﷺ عن  
صوم أيام التشريق وهو عام في حق التمتع وغيره وعلى هذا فقد تعارض عموم الآية المشرع بالاذن وعموم الحديث  
المشعر بالهي وفي تخصيص عموم المتواتر بعموم الآحاد نظروا كان الحديث مرفوعا فكيف وفي كونه مرفوعا نظر فعلى  
هذا يترجح القول بالجواز وإلى هذا أخرج البخاري والله أعلم (قوله في طريق عبد الله بن عيسى الألبان لم يجد الهدى)  
في رواية أبي عوانة عن عبد الله بن عيسى عند الطحاوي الالتصاع أو يحصر (قوله في رواية مالك فان لم يجد) في رواية  
الحوى فمن لم يجد وكذا هو في الموطأ (قوله وتابعه إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب) وصله الشافعي قال أخبرني إبراهيم  
ابن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة في التمتع اذ لم يجد هديا لم يصم قبل عرفة فليصم أيام منى وعن سالم عن  
أبيه مثله وصله الطحاوي من وجه آخر عن ابن شهاب بالاسنادين بلطف انهما كانا يرخسان للتمتع فذكر مثله  
لكن قال أيام التشريق وهذا يرجح كونه موقوفا لنسبة الترخيص إليهما فإنه يقوى أحد الاحتمالين في رواية عبد الله  
ابن عيسى حيث قال فيها لم يرخص وأبهم الفاعل فاحتمل أن يكون مرادها من له الشرع فيكون مرفوعا أو من له مقام  
التتوى في الجملة فيحتمل الوقف وقد صرح يحيى بن سلام بنسبة ذلك إلى النبي ﷺ وإبراهيم بن سعد بنسبه ذلك  
إلى ابن عمر وعائشة ويحيى بن عيسى وإبراهيم بن الحافظ فكانت روايته أرجح ويقويه رواية مالك وهو من حفاظ  
أصحاب الزهري فإنه يجوز من عنه بكونه موقوفا والله أعلم واستدل بهذا الحديث على أن أيام التشريق ثلاثة غير يوم عيد  
الاضحى لان يوم العيد لا يصام بالاتفاق وصيام أيام التشريق هي المختلف في جوازها والمستدل بالجواز أخذه من عموم  
الآية كما تقدم فانقضت ذلك أنها ثلاثة لانه القدر الذي تضمنته الآية والله أعلم (قوله باب صيام يوم عاشوراء) أى  
ما حكمه وعاشوراء بالمد على المشهور وحكي فيه القصر وزعم ابن دريد أنه اسم أسلاوى وأنه لا يعرف في الجاهلية ورد  
ذلك عليه ابن دحية بن ابن الأعرابي حكي أنه سمع في كلامهم خابوراء ويقول عائشة أن أهل الجاهلية كانوا يصومونه  
اتمى وهذا الأخير دلالة فيه على رد ما قال ابن دريد واختلف أهل الشرع في تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر قال  
القرطبي عاشوراء معدول عن عاشرة للبالغة والتعظيم وهو في الأصل صفة لليلة العاشرة لانه مأخوذ من العشر  
هو الذي اسم العقد واليوم مضاف إليها فاذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل يوم الليلة العاشرة لأنهم لما عدلوا به  
عن الصفة غلبت عليه الاسمية فاستغنوا عن الموصوف فحذفوا الليلة فنصار هذا اللفظ علم على اليوم العاشر  
وذكر أبو منصور الجواليقي أنه لم يسمع قاعولا الا هذا وضار وراء وسار وراء ود الولاء من الضار  
والسار والمال وعلى هذا فيوم عاشوراء هو العاشر وهذا قول الخليل وغيره وقال الزين بن المنير الأكثر على  
ان عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله الحرام وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية وقيل هو اليوم التاسع  
فعلى الاول فاليوم مضاف لليلة الماضية وعلى الثاني هو مضاف لليلة الآتية وقيل انما سمي يوم التاسع عاشوراء أخذا  
من أورد الأبل كانوا اذا رعو الأبل ثمانية أيام ثم أوردوها في التاسع قالوا أوردنا عشرة بكر العين وكذلك إلى



عَامَ حَجَّ عَلَى الْمَنِيرِ يَقُولُ يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ ابْنَ عَمَّاؤُكُمْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ هَذَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَلَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ وَأَنَا صَائِمٌ فَمَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصَةَ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ

هشام عن أبيه مثله وفيها زيادة أن أهل الجاهلية كانوا يصومونه وإن النبي ﷺ كان يصومه في الجاهلية أي قبل أن يهاجر إلى المدينة وأفادت تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء وقد كان أول قدومه المدينة ولا شك أن قدومه كان في ربيع الأول فحينئذ كان الأمر بذلك في أول السنة الثانية وفي السنة الثانية وفي شهر رمضان فعلى هذا لم يقع الأمر بصيام عاشوراء إلا في سنة واحدة ثم فوض الأمر في صومه إلى رأي المتطوع فعلى تقدير صحة قول من يدعى أنه كان قد فرض فقد نسخ فرضه بهذه الأحاديث الصحيحة ونقل عياض أن بعض السلف كان يرى بقاء فرضية عاشوراء لكن انقرض الفائقون بذلك ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه الآن ليس بفرض والإجماع على أنه مستحب وكان ابن عمر يكره قصده بالصوم ثم انقرض القول بذلك وأما صيام قريش لعاشوراء فلمعلم تلقوه من الشرع السالف ولهذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة فيه وغير ذلك ثم رأيت في المجلس الثالث من مجلس الباغندي الكبير عن عكرمة أنه سئل عن ذلك فقال أذنبت قريش ذنبا في الجاهلية فعظم في صدورهم فقبل لهم صوموا عاشوراء يكفر ذلك هذا وأمعناه \* الحديث الثالث حديث معاوية بن طريق ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أي ابن عوف عنه هكذا رواه مالك وتابعه يونس وصالح بن كيسان وابن عينة وغيرهم وقال الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وقال الثعلبي عن راشد عن الزهري عن السائب بن يزيد كلاهما عن معاوية والمحفوظ رواية الزهري عن حميد بن عبد الرحمن قاله النسائي وغيره ووقع عند مسلم في رواية يونس عن الزهري أخبرني حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية (قوله عام حج على المنير) زاد يونس بالمدينة وقال في روايته في مقدمة قدمها وكأنه تأخر بمكة. أو المدينة في حجته إلى يوم عاشوراء وذكر أبو جعفر الطبري أن أول حجة حجاج معاوية بعد أن استخلف كانت في سنة أربع وأربعين وآخر حجة حجاج سنة سبع وخمسين والذي يظهر أن المراد بها في هذا الحديث الحجة الأخيرة (قوله ابن عمار) في سياق هذه القصة أشعار بأن معاوية لم يلهم اهتماما بصيام عاشوراء فلذلك سأل عن علمائهم أو بلغه عن يكره صيامه أو يوجبه (قوله ولم يكتب الله عليكم صيامه إلى آخره) هو كونه من كلام النبي ﷺ كما بينه النسائي في روايته وقد استدلل به على أنه لم يكن فرضا قطولا دلالة فيه لا احتمال أن يريد ولم يكتب الله عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان وغايته أنه عام خص بالأدلة الدالة على تقدم وجوبه أو الزاد أنه لم يدخل في قوله تعالى كتب عليكم الصيام ما كتب على الذين من قبلكم ثم فسره بأنه شهر رمضان ولا يتأقضى هذا الأمر السابق بصيامه الذي صار منسوخا يؤيد ذلك أن معاوية إنما حجب النبي ﷺ من سنة الفصح والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والتداء بذلك شهوده في السنة الأولى أوائل العام الثاني ويؤخذ من مجموع الأحاديث أنه كان واجبا لثبوت الأمر بصومه ثم تأكد الأمر بذلك ثم زيادة التأكيد بالتداء العام ثم زيادته بأمر من أكل بالاسماك ثم زيادته بأمر الأمهات أن لا يرضعن فيه الأطفال وبقول ابن مسعود الثابت في مسلم لما فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بأنه ما ترك استحبابه بل هو باق فدل على أن المتروك وجوبه وأما قول بعضهم المتروك تأكد استحبابه وبالأبقي مطلق استحبابه فلا يخفى ضعفه بل تأكد استحبابه بابق ولا سيما مع استمرار الإهتمام به حتى في عام وفاته ﷺ حيث يقول لئن عشت لأصومن التاسع والعاشر وترغبه في صومه وأنه يكفر سنة. وأي تأكيد أبلغ من هذا \* الحديث الرابع حديث ابن عباس في سبب صيام عاشوراء (قوله عن أبيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه) وقع في رواية ابن ماجه من وجه آخر عن

قَمِ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ فَرَأَى الْيَهُودَ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ مَا هَذَا قَالُوا هَذَا يَوْمٌ صَالِحٌ هَذَا يَوْمٌ نَجَّى اللَّهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ عَدُوِّهِمْ فَصَامَهُ مُوسَى، قَالَ فَأَنَا أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ فَصَامُوا أَمْرَ بِصِيَامِهِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ أَبِي عُمَيْسٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَلْقِ بْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ تَعْدَهُ الْيَهُودُ عِيدًا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَصُومُوهُ أَنْتُمْ حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ

أَبُو بَعْرِ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ عِنْدَ أَبِي بَرْزَاءٍ وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (قوله قدم النبي ﷺ المدينة فرأى اليهود تصوم) في رواية مسلم فوجد اليهود صياما (قوله فقال ما هذا) في رواية مسلم فقال لهم ما هذا وللمصنف في تفسيره من طريق أبي بشر عن سعد بن جبر فسألهم (قوله هذا يوم صالح هذا يوم نجي الله بني إسرائيل من عدوهم) في رواية مسلم هذا يوم عظيم انجي الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون وقومه (قوله فصامه موسى) زاد مسلم في روايته شكر الله تعالى ففتح نصومه والمصنف في الهجرة في رواية أبي بشر ونحن نصومه تعظياله ولاحمد من طريق شيبان بن عوف عن أبي هريرة نحوه وزاد فيه وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكرا وقد استشكل ظاهر الخبر لاقترانه أنه ﷺ حين قدومه المدينة وجد اليهود صياما يوم عاشوراء وإنما قدم المدينة في ربيع الأول والجواب عن ذلك أن المراد أن أول علمه بذلك وسأله عنه كان بعد أن قدم المدينة لانه قبل أن يقدمها علم ذلك ورغايته أن في الكلام حذف تقديره قدم النبي ﷺ المدينة فقام إلى يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياما ويحتمل أن يكون أولئك اليهود كانوا يحسبون يوم عاشوراء بحساب السنين الشمسية فصادف يوم عاشوراء بحسابهم اليوم الذي قدم فيه ﷺ المدينة وهذا التأويل مما يرجح به أولوية المسلمين وإحقيقهم بموسى عليه الصلاة والسلام لاضلالهم اليوم المذكور وهداية الله للمسلمين له ولكن سياق الأحاديث تدفع هذا التأويل والاعتناء على التأويل الأول ثم وجدت في المعجم الكبير للطبراني ما يؤيد الاحتمال المذكور أولا وهو ما أخرجه في ترجمة زيد بن ثابت من طريق أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال ليس يوم عاشوراء باليوم الذي يقوله الناس إنما كان يوم تستر فيه الكعبة وكان يدور في السنة وكانوا يأتون فلانا اليهودي يعني ليحسب لهم فلما مات أتوا زيد بن ثابت فسألوه وسنده حسن قاله شيخنا الهيتمي في زوائد المسانيد لا أدري ما معنى هذا (قلت) ظفرت بمعناه في كتاب الآثار القديمة لأبي الریحان البيروني فذكر ما حصله أن جهلة اليهود يعتمدون في صيامهم وأعيادهم بحساب النجوم فالسنة عندهم شمسية لا هلالية (قلت) فمن ثم احتاجوا إلى من يعرف الحساب ليعتمدوا عليه في ذلك (قوله وأمر بصيامه) للمصنف في تفسيره يونس من طريق أبي بشر أيضا فقال لأصحابه أنتم أحق بموسى منهم فصوموا واستشكل رجوعه إليهم في ذلك وأجاب المازري باحتمال أن يكون أوحى إليه بصدقهم أو تواتر عنده الخبر بذلك زاد عياض أو أخبره به من أسلم منهم كابن سلام ثم قال ليس في الخبر أنه ابتدأ الأمر بصيامه بل في حديث عائشة التصريح بأنه كان يصومونه قبل ذلك فبأنه ما في القصة أنه لم يحدث له بقول اليهود تعجيد حكم وإنما هي صفة حال وجواب سؤال ولم تختلف الروايات عن ابن عباس في ذلك ولا خلافة بينه وبين حديث عائشة أن أهل الجاهلية كانوا يصوموه كما تقدم إذ لا مانع من توارد الفريقين على صيامه مع اختلاف السبب في ذلك قال القرطبي لعل قريشا كانوا يستندون في صومه إلى شرع من مضى كإبراهيم وصوم رسول الله ﷺ يحتمل أن يكون بحكم الموافقة لهم كافي الحجة أو أذن الله له في صيامه على أنه فعل خير فلما هاجر ووجد اليهود يصومونه وسألهم وصامهم وأمر بصيامه احتمل ذلك أن يكون ذلك استئلا لليهود عما استألفهم باستقبال قلوبهم ويحتمل غير ذلك وعلى كل حال فلا يصمه اقتداء بهم فإنه كان يصوموه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي نجى فيه موافقة أهل الكتاب فيما لم يمتنع عنه وقد أخرج مسلم من طريق أبي غطفان بفتح المعجمة ثم الملهة بعدها فاف

مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى صِيَامَ يَوْمٍ فَضَّلَهُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَهَذَا الشَّهْرُ يَعْنِي شَهْرَ رَمَضَانَ. **حَدَّثَنَا** الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا بَرِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلَيْنِ أَسْلَمَ أَنْ أَدُنَّ فِي النَّاسِ أَنْ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ، فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ

ابن طريف بهمة وزن عظيم سمعت ابن عباس يقول صام رسول الله ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه قالوا انه يوم تعظمه اليهود والنصارى الحديث واستشكل بان التعليل بنجاة موسى وغرق فرعون يختص بموسي واليهود وأجيب باحتمال أن يكون عيسى كان يصومه وهو عالم ينسخ من شريعة موسى لأن كثيرا منها منسخ بشريعة عيسى لقوله تعالى ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم وقال ان كثيرا لاحكام القرعية انما تتلقاها النصارى من التوراة وقد أخرج أحمد من وجه آخر عن ابن عباس زيادة في سبب صيام اليهود وحاصلها ان السفينة استوت على الجودي فيه فصامه نوح وموسي شكرا وقد تقدمت الإشارة لذلك قريبا وكان ذكر موسى دون غيره هنا مشاركته لنوح في النجاة وغرق اعدائهما \* الحديث الخامس حديث أبي موسى وهو الأشعري قال كان يوم عاشوراء تعده اليهود عيداً فقال النبي ﷺ فصوموه انتم وفي رواية مسلم كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود تتخذونه عيداً فظاهره ان الباعث على الامر بصوموه محبة مخالفة لليهود حتى يصام ما يفطرون فيه لأن يوم العيد لا يصام وحديث ابن عباس يدل على ان الباعث على صيامه موافقتهم على السبب وهو شكر الله تعالى على نجاة موسى لكن لا يلزم من تعظيمهم له واعتقادهم بأنه عيد انهم كانوا لا يصومونه فلعلهم كان من جملة تعظيمهم في شرعهم ان يصوموه وقد ورد ذلك صريحا في حديث أبي موسى هذا فإما أخرجه المصنف في الهجرة بلفظ واذا ناس من اليهود يعظمون عاشوراء، ويصومونه ولمن وجه آخر عن قيس ابن مسلم باسناده قال كان أهل خير يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيداً ويلبسون نسائك فيه حلِيم وشارتهم وهو بالشيخين المعجمة أي هيئتهم الحسنة وقوله هذا يوم الإشارة الى نوع اليوم لا الى شخصه ومثله قوله تعالى ولا تقربا هذه الشجرة فيأذركه الفخر الرازي في تفسيره \* الحديث السادس حديث ابن عباس بضمان طريق ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي زيد وقد رواه أحمد عن ابن عيينة قال اخبرني عبيد الله بن أبي زيد متدسعين سنة (قوله ما رأيت اظ) هذا يقتضي أن يوم عاشوراء أفضل الايام للصائم بعد رمضان لكن ابن عباس استند ذلك الى علمه فليس فيه ما يرد علم غيره وقد روى مسلم من حديث أبي قتادة مرفوعا أن صوم عاشوراء يكفر سنة وإن صيام يوم عرفة يكفر سنتين وظاهره ان صيام يوم عرفة أفضل من صيام عاشوراء وقد قيل في الحكمة في ذلك أن يوم عاشوراء منسوب الى موسى عليه السلام ويوم عرفة منسوب الى النبي ﷺ فلذلك كان أفضل (قوله يتحري) أي يقصد (قوله وهذا الشهر يعني شهر رمضان) كذا ثبت في جميع الروايات وكذا هو عند مسلم وغيره وكان ابن عباس اقتصر على قوله وهذا الشهر وأشار بذلك الى شيء مذکور كانه تقدم ذكر رمضان وذكر عاشوراء أو كانت المقالة في احداث الزمانين وذكر الآخر فلذلك قال الراوي عنه يعني رمضان وأخذه الراوي من جهة الحصر في ان الشهر يصام الارضان لما تقدم له عن ابن عباس انه كان يقول لما رآه رسول الله ﷺ صام شهرا كاملا الارضان وانما جمع ابن عباس بين عاشوراء ورمضان وان كان أحدهما واجبا والآخر مندوبا لا اشتراكهما في حصول الثواب لأن معنى يتحري أي يقصد صومه لتحصيل ثوابه والرغبة فيه \* الحديث السابع حديث سلمة بن الأكوع في الامر بصوم عاشوراء وقد تقدم في اثناء الصيام في باب اذا نوى بالتهار صوما وأخرجه عاليا أيضا ثلاثيا وقد تقدم الكلام عليه هناك واستدل به على اجزاء الصوم بغير نية لمن طرأ عليه العلم بوجوب صوم ذلك اليوم كمن ثبت عنده في اثناء النهار انه من رمضان فانه يتم صومه وبجزئه وقد تقدم البحث في ذلك والرد على من ذهب اليه وإن عند أبي داود وغيره امر من كان اكل بقضاء ذلك اليوم مع الامر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب صلاة التراويح

**باب فُضِّلَ مَنْ قَامَ رَمَضَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ أَبَاهُ رِبْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِرَمَضَانَ مِنْ قَامَهُ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ**

بَهْزَاكِهِ وَآلِهِ أَنَّهُ أَعْلَمُ **(خاتمة)** اشتمل كتاب الصيام من أوله إلى هنا على مائة وسبعة وخمسين حديثاً المعلق منها تسعة وثلاثون حديثاً والبقية موصولة والمكر منها ثمانية وستون حديثاً والمخالص تسعة وثمانون حديثاً وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث أبي هريرة من لم يدع قول الزور وحديث عمار في صوم يوم الشك وحديث أنس آلي من نسائه وحديث أبي هريرة في الأمر بفطر الجنب وحديث عامر بن ربيعة في السواك وحديث عائشة السواك مطهرة لقلوبهم وحديث أبي هريرة لولان أشفق على أمي لا مكرتهم بالسواك عند كل وضوء فالذي خرجهم مسلم لم يفظ عند كل صلاة وحديث جابر فيه وحديث زيد بن خالد فيه وحديث أبي هريرة من أفطر في رمضان وحديث الحسن عن غير واحد أفطر الحاجم والمحجوم وجميع ذلك سوى الأول معلقات وحديث ابن عباس احتجم وهو صائم وحديث أنس في كراهة الحجامة للصائم وحديث ابن عمر في نسخ وعلى الذين يطيقونه وحديث سلمة بن الأكوع في ذلك وحديث ابن أبي ليلى عن الصحابي في تحويل الصيام وحديث أبي هريرة في التفريط وحديث النهي عن الوصال إبقاء عليهم وهذه الثلاثة مطلقات وحديث أبي سعيد في النهي عن الوصال وحديث أبي جحيفة في قصة سليمان وأبي الدرداء وحديث أنس في الدخول على أم سلمة وحديث جويرية في صوم يوم الجمعة وحديث ابن عمر في نذر صوم يوم العيد وحديثه في صيام أيام التشريق وحديث عائشة في ذلك على شك في رفعهما وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستون أثراً أكثرها معلق واليسير منها موصول والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \* (قوله كتاب صلاة التراويح)

كذا في رواية المستمل وحده وسقط هو وبسملته من رواية غيره والتراويح جمع تر ويحة وهي المرة الواحدة من الراحة كنسليمته من السلام سميت الصلاة في الجماعة في ليالي رمضان التراويح لأنهم أول ما اجتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليمين وقد عقد محمد بن نصر في قيام الليل بابين لمن استحجب التطوع لنفسه بين كل تر ويحة ومن كره ذلك وحكي فيه عن يحيى بن بكير عن الليث أنهم كانوا يستريحون قدر ما يصل الرجل كذا كذا ركعة \* (قوله باب فضل من قام رمضان) أي قام ليلاً لمعصياً والمراد من قيام الليل ما يحصل به مطلق القيام كإقامته في التهجد سواء ذكر التوروى ان المراد بقيام رمضان صلاة التراويح يعني أنه يحصل بها المطلوب من القيام لأن قيام رمضان لا يكون إلا بها واغرب الكرماني فقال انتقوا على ان المراد بقيام رمضان صلاة التراويح (قوله عن ابن شهاب) في رواية ابن القاسم عند النسائي عن مالك حديث ابن شهاب (قوله اخبرني ابو سلمة) كذا رواه عقيل وتابعه يونس وشيبه وابن أبي ذئب ومعمرو وغيرهم وخالفه مالك فقال عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن ابي سلمة وقد صحح الطريقان عند البخاري فاخرجهما على الولاة وقد اخرج النسائي من طريق جويرية بن أسماء عن مالك عن الزهري عنهما جميعاً وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه وصحح الطريقين وحكى ان اباهما رواه عن ابن عيينة عن الزهري يخالف الجماعة فقال عن سعيد بن المسيب عن ابن هريرة وخالفه اصحاب سفيان ققوا عن ابن سلمة وقد رواه النسائي من طريق سعيد بن ابي هلال عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسل (قوله يقول لرمضان) أي لفضل رمضان وإلا لجل رمضان ويحتمل ان تكون اللام بمعنى عن

ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه، قال ابن شهاب فتوفي رسول الله ﷺ الناس على ذلك، ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر. وصدرنا من خلافة عمر رضي الله عنهما \* وعن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرجل فقال عمر إني أرى لو جمعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل ثم عزم

أي يقول عن رمضان (قوله إيماناً) أي تصديقاً بوعده الله بالتواب عليه احتساباً أي طلباً للاجر لا لتقصداً آخر من ربه أو نحوه (قوله غفر له) ظاهره يتناول الصغار والكبار وبه جزم ابن المنذر وقال النووي المعروف أنه يخص بالصغار وبه جزم امام الحرمين وعزه عياض لاهل السنة قال بعضهم ويجوز أن يخفف من الكبار إذا لم يصادف صغيرة (قوله ما تقدم من ذنبه) زاد قتيبة عن سفيان عند النسائي وماتروكها زادها حامد بن يحيى عند قاسم بن أصبغ والحسين بن الحسن المروزي في كتاب الصيام له وهشام بن عمار في الجزء الثاني عشر من فوائده ويوسف بن يعقوب النجاشي في فوائده كلهم عن ابن عيينة ووردت هذه الزيادة من طريق أبي سلمة من وجه آخر أخرجه إجمد بن طريق حامد بن سلمة عن محمد بن عمرو وعن أبي سلمة عن أبي هريرة وعن ثابت عن الحسن كلاهما عن النبي ﷺ وقعت هذه الزيادة من رواية مالك نفسه أخرجه أبو عبد الله الجرجاني في أماليه من طريق بحر بن نصر عن ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري ولم يتابع بحر بن نصر على ذلك أحد من أصحاب ابن وهب ولا من أصحاب مالك ولا يونس سوى ما قدمناه وقد ورد في غفران ما تقدم وماتأخر من الذنوب عدة احاديث جمعها في كتاب مفرد وقد استشكلت هذه الزيادة من حيث ان المغفرة تستدعي سبق شيء يغفر والتأخر من الذنوب لم يأت فكيف يغفر والجواب عن ذلك يأتي في قوله ﷺ حكاية عن الله عز وجل انه قال في أهل بدر اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وحصل الجواب انه قيل انه كناية عن عظمهم من الكبار فلا تقع منهم كبيرة بعد ذلك وقيل ان معناه ان ذنوبهم تقع مغفورة وبهذا اجاب جماعة منهم الماوردي في الكلام على حديث صيام عرفة وانه يكفر سنتين سنة ماضية وسنة آتية (قوله قال ابن شهاب فتوفي رسول الله ﷺ والناس) في رواية الكشميهني والامر على ذلك أي على ترك الجماعة في التزاورح ولاحد من رواية ابن أبي ذئب عن الزهري في هذا الحديث ولم يكن رسول الله ﷺ جمع الناس على القيام وقد ادرج بعضهم قول ابن شهاب في نفس الخبر أخرجه الترمذي من طريق معمر عن ابن شهاب وامامنا رواه ابن وهب عن أبي هريرة خرج رسول الله ﷺ وإذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال ما هذا فقيل ناس يصلي بهم أبي بن كعب فقال اصابوا وهم ماصعوناد كره ابن عبد البر وفيه مسلم بن خالد وهو ضعيف والمخفوظ ان عمر هو الذي جمع الناس على أبي بن كعب (قوله وعن ابن شهاب) هو موصول بالاسناد المذكور ايضاً وهو في الموطأ بالاسنادين لكن فرقها حديثين وقد ادرج بعض الرواة قصة عمر في الاسناد الاول أخرجه اسحق في مسنده عن عبد الله بن الحرث الخزرجي عن يونس عن الزهري فزاد بعد قوله وصدرنا من خلافة عمر حتى جمعهم عمر على أبي بن كعب فقام بهم في رمضان فكان ذلك اول اجتماع الناس على قاري واحد في رمضان وجزم الذهلي في علل حديث الزهري بانه وهم من عبد الله بن الحرث والمخفوظ رواية مالك ومن تابعه وان قصة عمر عند ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد هو غير اضافة لاعتن أبي سلمة (قوله اوزاع) بسكون الواو بعد ما زاي أي جماعة متفرقون وقوله في الرواية متفرقون تأكيد لفظي وقوله يصلي الرجل لنفسه بيان لما اجل اولاً وحاصله ان بعضهم كان يصلي مفرداً وبعضهم يصلي جماعة قيل يؤخذ منه جواز الالتئام بالمصلي وان لم ينو الامامة (قوله اسئل) قال ابن التين وغيره استبطل عمر ذلك من تقرير النبي ﷺ من صلى معه في تلك الليالي وان كان كره ذلك لهم فلما

فَجَبَّهْمُ عَلَى أَبِي بِنِ كَسْبَرٍ ثُمَّ خَرَجَتْ مَعَهُ لَيْلَةُ أُخْرَى وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِيهِمْ قَالَ «عُرِ نِعَمُ  
الْبِدْعَةِ هَذِهِ وَالَّتِي يَتِمُّونَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ الْقُرَى يَقُومُونَ . يَرِيدُ آخِرَ اللَّيْلِ وَكَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوَّلَهُ

كرهه خشية ان يفرض عليهم وكان هذا هو السرفى ايراد البخاري لحديث عائشة عقب حديث عمر فلما مات النبي  
ﷺ حصل الامن من ذلك ورجع عند عمر ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة ولان الاجتماع على واحد انشط  
لكثير من المصلين والى قول عمر جنع الجمهور وعن مالك في احدى الروايتين وابى يوسف وبعض الشافعية الصلاة  
في البيوت افضل عملا بعموم قوله ﷺ افضل صلاة المراء في بيته الا المكتوبة وهو حديث صحيح اخرجه مسلم من  
حديث ابى هريرة وبان الطحاوى فقال ان صلاة التراويح في الجماعة واجبة على الكفاية وقال ابن بطال قيام رمضان  
سنة لان عمر انما اخذه من فعل النبي ﷺ وانما تركه النبي ﷺ خشية الافتراض وعند الشافعية في اصل  
المسئلة ثلاثة اوجه ثالثها من كان يحفظ القرآن ولا يخاف من السكسل ولا تختل الجماعة في المسجد بخلفه فصلاته في  
الجماعة والبيت سواء فمن فقد بعض ذلك فصلاته في الجماعة افضل (قوله فجمعهم على ابى بن كعب) أى جعله لهم اماما  
وكانه اختاره عملا بقوله ﷺ يؤمهم اقرؤهم لكتاب الله وسيأتي في تفسير البقرة قول عمر اقرؤنا ابى وروى سعيد  
ابن منصور من طريق عروة ان عمر جمع الناس على ابى بن كعب فكان يصلى بالرجال وكان تيم الدارى يصلى بالنساء  
ورواه محمد بن نصر في كتاب قيام الليل له من هذا الوجه فقال سليمان بن ابى حنيفة بدل تيم الدارى ولعل ذلك كان في وقتين  
(قوله فخرج ليلة والناس يصلون بصلاة قارئهم) (١) اى امامهم المذكور وفيه اشعار بان عمر كان لا يواظب على  
الصلاة معهم ولكنه كان يرى ان الصلاة في بيته ولا سيما في آخر الليل افضل وقد روى محمد بن نصر في قيام الليل من طريق  
طاوس عن ابن عباس قال كنت عند عمر في المسجد فسمع هبة الناس فقال ما هذا قيل خرجوا من المسجد وذلك في  
رمضان فقال ما بقي من الليل احب الي ماضى ومن طريق عكرمة عن ابن عباس نحوه من قوله (قوله قال عمر بن  
في بعض الروايات نعمت البدعة بزيادة تاء والبدعة اصلها ما حدث على غير مثال سابق وتطلق في الشرع في مقابل  
السنة فتكون مذمومة والتحقيق انها ان كانت مما تدرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وان كانت مما تدرج  
تحت مستببح في الشرع فهي مستبحة والانفى من قسم المباح وقد تنقسم الى الاحكام الخمسة (قوله والى ينأمون  
عنها افضل) هذا تصريح منه بان الصلاة في آخر الليل افضل من اوله لكن ليس فيه ان الصلاة في قيام الليل فرادي  
افضل من الجميع (تكميل) لم يقع في هذه الرواية عدد الركعات التى كان يصلي بها ابى بن كعب وقد اختلف في ذلك  
فقى الموطن عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد انها احدى عشرة ورواه سعيد بن منصور من وجه آخر وزاد فيه  
وكانوا يقرؤن بالمائتين ويقومون على العصى من طول القيام ورواه محمد بن نصر المروزي من طريق محمد بن اسحق عن  
محمد بن يوسف فقال ثلاث عشرة ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال احدى عشرة بن وروى مالك  
من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عشرة ركعة وهذا محمول على غير الوتر وعن يزيد بن رومان قال كان  
الناس يقومون في زمان عمر ثلاث عشرة بن وروى محمد بن نصر من طريق عطاء قال ادركنهم في رمضان يصلون عشرين  
ركعة وثلاث ركعات الوتر والجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الاحوال ويحتمل ان ذلك الاختلاف بحسب تطويل  
القراءة وتخفيفها حيث يطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس وبذلك جزم الداودى وغيره والعدد الاول موافق  
لحديث عائشة المذكور بعد هذا الحديث في الباب والثانى قريب منه والاختلاف فيما زاد عن العشرين  
راجع الى الاختلاف في الوتر وكانه كان تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث وروى محمد بن نصر من طريق دوداد بن

(١) قوله فخرج ليلة والناس يصلون بصلاة قارئهم هذه الرواية هي التي وقعت للشارح والافرواية التي لا يابدينها  
كإبراهيم بالهامش وهي التي شرح عليها القسطلاني اه مصححه



**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ أَبِي شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ لَيْلَةً مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ وَصَلَّى رِجَالٌ بِصَلَاتِهِ فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا فَأَجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ فَصَلُّوا مَعَهُ فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا فَكُنْتُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ حَتَّى خَرَجَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ فَلَمَّا قَضَى الْعَجْزَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَتَشَهَّدَ . ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ لَمْ يَخَفْ عَلَى مَكَانِكُمْ ، وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَفْتَرِضَ عَلَيْهِمْ فَتَعْمُرُوا عَنْهَا فَتَقُوفِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ فَقَالَتْ مَا كَانَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْلُ عَنْ حُسَيْنٍ وَطُورَيْنِ . ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسَيْنٍ وَطُورَيْنِ

قَبِيصٍ قَالَ ادْرَكَتِ النَّاسَ فِي أَمَارَةِ ابْنِ عُمَانَ وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَعْنِي بِالْمَدِينَةِ يَقُومُونَ بَسْتُ وَثَلَاثِينَ رَكْعَةً وَيُوتِرُونَ ثَلَاثًا وَقَالَ مَالِكٌ هُوَ الْأَمْرُ الْقَدِيمُ عِنْدَنَا وَعَنِ الزُّعْفَرَانِيِّ عَنْ الشَّافِعِيِّ رَأَيْتِ النَّاسَ يَقُومُونَ بِالْمَدِينَةِ تِسْعَ وَثَلَاثِينَ وَبِمَكَّةَ ثَلَاثَ وَعَشْرِينَ وَبِلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ضَيْقٌ وَعَنْهُ قَالَ إِنْ طَالُوا الْقِيَامَ وَقَالُوا السُّجُودَ حَسَنٌ وَإِنْ أَكْثَرُوا السُّجُودَ وَاخْشَوْا الْقِرَاءَةَ فَحَسَنٌ وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيَّ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ أَكْثَرُ مَا قِيلَ فِيهِ أَنَّهَا تَعْمَلُ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ رَكْعَةً يَعْنِي بِالْوُتْرِ كَذَا قَالَ وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ تَعْمَلُ أَرْبَعِينَ وَيُوتِرُ بِسَبْعٍ وَقِيلَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍاءَ عَنْ مَالِكٍ وَهَذَا يُمْكِنُ رَدُّهُ إِلَى الْأَوَّلِ بِإِضْمَارِ ثَلَاثِ الْوُتْرِ لَكِنْ صَرَحَ فِي رَوَايَتِهِ بِأَنَّهُ يُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ فَتَكُونُ أَرْبَعِينَ وَالْوَاحِدَةُ قَالَ مَالِكٌ وَعَلَى هَذَا الْعَمَلِ مِنْذُ بَضْعِ وَمِائَةِ سَنَةٍ وَعَنْ مَالِكٍ سِتِّ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِ الْوُتْرِ وَهَذَا الْمَشْهُورُ عَنْهُ وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنِ الْعَمْرِيِّ عَنْ نَافِعٍ قَالَ لَمْ اَدْرِكْ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ يَصَلُّونَ تِسْعًا وَثَلَاثِينَ يُوتِرُونَ مِنْهَا ثَلَاثًا وَعَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بِهِمْ بِالْبَصْرَةِ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ وَيُوتِرُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ أَرْبَعًا وَعَشْرِينَ وَقِيلَ سِتُّ عَشْرَةَ غَيْرَ الْوُتْرِ وَي عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ وَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ عَنْ جَدِّهِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ كُنَّا نَصَلِّي زَمَنَ عَمْرِو بْنِ رَمَضَانَ ثَلَاثَ عَشْرَةِ قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ وَهَذَا أَثْبَتُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّهَ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ (قَوْلُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ) هَكَذَا أَوْ رَدَّهُ مُقْتَصِرًا عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَوَّلِهِ وَشَيْءٍ مِنْ آخِرِهِ وَقَدْ أَوْرَدَهُ تَامِقًا فِي أَبْوَابِ التَّهَجُّدِ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ذاتَ لَيْلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى قَوْلِهِ خَشِيتُ أَنْ تَفْتَرِضَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ وَفِي رَمَضَانَ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفٍ هُنَاكَ (قَوْلُهُ خَشِيتُ أَنْ تَفْتَرِضَ عَلَيْهِمْ) قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي الْحَاشِيَةِ يُؤْخِذُنِي أَنَّ الشَّرَّعَ مَلْزَمٌ أَذْلا تَنْظُرُ مَنَاسِبَةً بَيْنَ كَوْنِهِمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ وَيَفْرَضُ عَلَيْهِمُ الْإِذْكَالَ أَنْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ الظُّهُورُ اقْتِدَارَهُمْ عَلَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ يَفْرَضُ عَلَيْهِمْ (قَوْلُهُ) فِي آخِرِ طَرِيقِ عُقَيْلٍ فَتَقُوفِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ (هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ كَمَا يَبْتَدِئُ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ) (قَوْلُهُ) مَا كَانَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ (الْخ) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفٍ فِي أَبْوَابِ التَّهَجُّدِ وَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي رَمَضَانَ عَشْرِينَ رَكْعَةً وَالْوُتْرَ فَاسْتَدَاهُ ضَعِيفٌ وَقَدْ عَارَضَهُ

تَمْ يَصِلُ فَلَا تَكَا حَلَّتْ بِرَسُولِ اللَّهِ أَتَيْنَاهُ قَبْلَ أَنْ تُوتِرَ قَالَ يَا عَائِشَةُ إِنَّ عَيْنِي تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي  
**باب فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ.** وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ إِلَى  
 آخِرِ السُّورَةِ قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ مَا كَانَ فِي الْقُرْآنِ مَا أَدْرَاكَ فَقَدْ أَعْلَمَهُ . وَمَا قَالَ وَمَا يُدْرِيكَ فَإِنَّهُ لَمْ يَلْمُهُ  
**حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ حَفِظْنَاهُ وَإِنَّمَا حَفِظَ مِنَ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي  
 هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ . وَمَنْ  
 قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ \* تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ

حديث عائشة هذا الذي في الصحيحين مع كونها أعلم بحال النبي ﷺ ليلان غيرها والله أعلم (قوله باب فضل ليلة  
 القدر وقال الله تعالى انا أنزلناه في ليلة القدر وما أدراك ما ليلة القدر الى آخر السورة) ثبت في رواية أبي ذر قبل الباب  
 بسبعة وثلاثين رواية غيره وقول الله عز وجل أي وتفسير قول الله وساق في رواية كريمة السورة كلها ومناسبة ذلك للترجمة  
 من جهة أن نزول القرآن في زمان بعينه يقتضي فضل ذلك الزمان والضمير في قوله انا أنزلناه للقرآن لقوله تعالى شهر  
 رمضان الذي أنزل فيه القرآن وما تضمنته السورة من فضل ليلة القدر أنزل الملائكة فيها وسياق في التفسير ذكر  
 الاختلاف في سبب نزولها وغير ذلك من تفسيرها واختلف في المراد بالقدر الذي أضيفت اليه الليلة فقيل المراد به التعظيم  
 كقوله تعالى وما قدر والله حق قدره والمعنى أنها ذات قدر لنزول القرآن فيها أولا يقع فيها من تنزل الملائكة أولا  
 ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة وأن الذي يحياها يصير ذات قدر وقيل القدر هنا التضيق كقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه  
 ومعنى التضيق فيها إخفاؤها عن العلم بتعيينها أولا لأن الأرض تضيق فيها عن الملائكة وقيل القدر هنا بمعنى القدر  
 بفتح الدال الذي هو مؤاخي القضاء والمعنى أنه يقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم وبه  
 صدر التنويع كلامه فقال قال العلماء سميت ليلة القدر لما كتبت فيها الملائكة من الأقدار لقوله تعالى فيها يفرق كل  
 أمر حكيم ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد وعكرمة وقتادة وغيرهم وقال الثوري بشي  
 اتماجا القدر بسكون الدال وإن كان الشائع في القدر الذي هو مؤاخي القضاء بفتح الدال ليعلم أنه لم يرد به ذلك وإنما  
 أريد به تخصيص ما جرى به القضاء وإظهاره وتحديد في تلك السنة لتحصيل ما يلي اليهم فيها مقدارا بمقدار (قوله قال  
 ابن عينة الخ) وصله عند بن يحيى بن أبي عمر في كتاب الإيمان له من رواية أبي حاتم الرازي عنه قال حدثنا سفيان بن  
 عيينة فذكره بلفظ كل شيء في القرآن وما أدراك فقد أخبره به وكل شيء فيه وما يدرك فلم يخبره به انتهى وعزاه مغلطاي  
 فإقرأ بخطه لتفسير ابن عينة رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه وقد راجعت منه نسخة بخط الحافظ الضياء فلم أجده  
 فيه ومقصود ابن عينة أنه ﷺ كان يعرف تعيين ليلة القدر وقد تعقب هذا الحصر بقوله تعالى لعله يذكر فإنها زلت  
 في ابن أم مكتوم وقد علم ﷺ بحاله وأنه من ترك وقعته الذكرى (قوله حفظناه من الزهري أيما حفظ) (١)  
 برفع أي وما زائدة وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره حفظ ومن الزهري متعلق بحفظناه وروي بنصب إيماناً أنه  
 مفعول مطلق لحفظنا المقدر (قوله من صام رمضان) تقدم في الباب قبله من رواية مالك عن الزهري بسنده بلفظ قام بدل  
 صام وتقدم الكلام عليه وزاد ابن عينة في رواجه هنا ومن قام ليلة القدر الخ (قوله تابعه سليمان بن كثير عن الزهري)

(١) (قوله حفظناه عن الزهري أيما حفظ) هكذا في نسخ الشرح التي بأيدينا ولعلها الرواية التي وقعت له والافرواية  
 التي بأيدينا بغيرها لما مشى وهو رواية أبي ذر وقد نبه عليه القسطلاني وشرحها والرواية التي شرح عليها القسطلاني  
 أولا نصها قال حفظناه وإنما حفظ من الزهري فتأمل وحرراه مصححه

**باب الخامس ليلة القدر في السبع الأواخر حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر فقال رسول الله ﷺ أرى رؤياكم قد توأطأت في السبع الأواخر فمن كان متحرجاً فليتحرجها في السبع الأواخر **حدثنا** معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال سألت أبا سعيد وكان لي صديقاً فقال أعتكفنا مع النبي ﷺ العشر الأوسط من رمضان

وصله الزهري في الذريات وقد تقدم شرحه في الباب قبله وسنذكر بقية الكلام على ليلة القدر قريباً \* **(قوله باب الخامس ليلة القدر في السبع الأواخر)** في رواية الكشميني التمسوا بصيغة الامر وهذه الترجمة والى بعدها وهي تحرى ليلة القدر معقودتان لبيان ليلة القدر وقد اختلف الناس فيها على مذاهب كثيرة سأذكرها مفصلة بعد الفراغ من شرح أحاديث البابين **(قوله أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ)** لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء **(قوله أروا ليلة القدر)** أروا بضم أوله على البناء للمجهول أي قيل لهم في المنام أنها في السبع الأواخر والظاهر أن المراد به أواخر الشهر وقيل المراد به السبع التي أولها ليلة الثاني والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين فعلى الأول لا تدخل ليلة إحدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين وعلى الثاني تدخل الثانية فقط ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين وقد رواه المصنف في التعبير من طريق الزهري عن سالم عن أبيه أن ناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر وأن ناساً أروا أنها في العشر الأواخر فقال النبي ﷺ التمسوها في السبع الأواخر وكأنه ﷺ نظر إلى المتفق عليهم من الروايتين فأمر به وقدرناه أحمد عن ابن عينة عن الزهري بلفظ رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال النبي ﷺ التمسوها في العشر البواق في الوتر منها ورواه أحمد من حديث علي مرفوعاً عن غلبم فلا تغلبوا في السبع البواق وسلم عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر بلفظ من كان يلمسها فليتمسكها في العشر الأواخر وسلم من طريق عقبة بن حريث عن ابن عمر التمسوها في العشر الأواخر فان ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواق وهذا السياق يرجح الاحتمال الأول من تفسير السبع **(قوله أرى)** بفتح تاء أي أعلم وأرأى بصريحاً **(قوله رؤياكم)** قال عياض كذا جاءه بأفادال ويا والمراد مرائكم لأنها لم تكن رؤيا واحدة وإنما أراد الجنس وقال ابن التين كذا روى توحيد الرؤيا وهو جائز لأنها مصدر قال وأفصح منه رؤيا كم جمع رؤيا ليكون جمعاً في مقابلة جمع **(قوله توأطأت)** بالهمزة أي توافقت وزنا ومعنى وقال ابن التين روى بغير همز والصواب بالهمزة وأصله أن يبطأ الرجل برجله مكان وطء صاحبه وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستناد إليها في الاستدلال على الأمور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد الشرعية وسنذكر بسط القول في أحكام الرؤيا في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى **(قوله حدثنا هشام)** هو الدستواي ويحي هو ابن أبي كثير يأتي في الاعتكاف من طريق علي بن المبارك عن يحيى سمعت أبا سلمة **(قوله سألت أبا سعيد)** وكان لي صديقاً فقال أعتكفنا (لم يذكر السؤال عنه في هذه الطريق وفي رواية على المذكورة سألت أبا سعيد هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر ليلة القدر فقال نعم فذكر الحديث وسلم من طريق معمر عن يحيى تذاكرنا ليلة القدر في شهر من قر يش قانت أبا سعيد فذكره وفي رواية هام عن يحيى في باب السجود في الماء والطين من صفة الصلاة انطلقت إلى أبي سعيد فقلت لا يخرج بنا إلى التخل فتحدثت فخرجت فقلت حدثني ما سمعت من النبي ﷺ في ليلة القدر فأخبرني بيان سبب السؤال وفيه تأنيس الطالب للشيخ في طلب الاختلاف لئتمكن مما يريد من مسأله **(قوله أعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الأوسط)** هكذا وقع في أكثر الروايات والمراد بالعشر الليالي وكان من حقها أن توصف بلفظ التأنيث لكن وصفت بالذكر على إرادة الوقت أو الزمان والتقدير الثالث كأنه قال الليالي العشر التي هي الثلث الأوسط من الشهر ووقع في الموطأ العشر الأوسط بضم الموحا والسين جمع رسطي وروى بفتح السين مثل كبر وكبري

خَرَجَ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ فَخَطَبَنَا وَقَالَ . إِنِّي أَرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ نُمُ أَنْسِيَتْهَا أَوْ نُسِيَتْهَا فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ فِي الْوَتَرِ وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنِّي

ورواه البايعي في الموطن باسكانها على انه جمع واسط كبازل وبزل وهذا يوافق رواية الاوسط ووقع في رواية محمد بن ابراهيم في الباب الذي يليه كان يجاوز العشر التي في وسط الشهر وفي رواية مالك الآتية في أول الاعتكاف كان يعتكف والاعتكاف مجاورة مخصوصة وسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد اعتكف العشر الاوسط من رمضان يلتمس ليلة القدر قبل أن تبان له فلما اقتضين امره بالبناء فقوض ثم أبيت له انها في العشر الاواخر فامر البناء فاعيد وزاد في رواية عمار بن غزوة عن محمد بن ابراهيم انه اعتكف العشر الاول ثم اعتكف العشر الاوسط ثم اعتكف العشر الاواخر ومثله في رواية همام المذكورة وزاد فيها ان جبريل أتاه في المرتين فقال له ان الذي تطلب امامك وهو يفتح الهمة والميم أى قدامك قال الطيبي وصف الاول والاوسط بالمفرد والاخير بالجمع اشارة الى تصوير ليلة القدر في كل ليلة من ليالي العشر الاخير دون الاولين ( قوله غفر صبيحة عشرين غطبتنا ) في رواية مالك المذكورة حتى اذا كان احدي وعشرين وهى الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه وظاهره بخلاف رواية الباب ومقتضاه أن خطبته وقعت في أول اليوم الحادى والعشرين وعلى هذا يكون أول ليالي اعتكافه الاخير ليلة اثنتين وعشرين وهو مغاير لقوله في آخر الحديث فابصرت عنائى رسول الله ﷺ وعلى جبهته أثر الماء والطين من صبح احدي وعشرين فانه ظاهر في ان الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين ووقوع المطر كان في ليلة احدي وعشرين وهو الموافق لبقية الطرق وعلى هذا فكان قوله في رواية مالك المذكورة وهى الليلة التي يخرج من صبيحتها أى من الصبح الذي قبلها ويكون في اضافة الصبح اليها تجوز وقد أطال ابن دحية في تقرير ان الليلة تضاف لليوم الذي قبلها ورد على من منع ذلك ولكن لم يوافق على ذلك فقال ابن حزم رواية ابن أبي حازم والدارودى يعنى رواية حديث الباب مستقيمة ورواية مالك مشككة وأشار الى تأويلها بنحو مما ذكرته ويؤيده ان في رواية الباب الذي يليه فاذا كان حين يسمى من عشرين ليلة تمضى ويستقبل احدي وعشرين رجع الى مسكنه وهذا في غاية الايضاح وافاد ابن عبد البر في الاستدكار ان الرواة عن مالك اختلفوا عليه في لفظ الحديث فقال بعد ذكر الحديث هكذا رواه يحيى ابن يحيى ويحيى بن بكير والشافعى عن مالك يخرج في صبيحتها من اعتكافه رواه ابن القاسم وابن وهب والقعنبي وجماعة عن مالك فقالوا وهى الليلة التي يخرج فيها من اعتكافه قال وقد روى ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك فقال من اعتكف أول الشهر أو وسطه فانه يخرج اذا غابت الشمس من آخر يوم من اعتكافه ومن اعتكف في آخر الشهر فلا ينصرف الى بيته حتى يشهد العبد قال ابن عبد البر ولا خلاف في الاول وانما الخلاف فيمن اعتكف العشر الاخير هل يخرج اذا غابت الشمس أولا يخرج حتى يصبح قال واظن ألوم دخل من وقت خرج المعتكف ( قلت ) وهو بعيد لما قرره هوم بن بيان على الاختلاف وقد وجه شيخنا الامام البلقيني رواية الباب بان معنى قوله حتى اذا كانت ليلة احدي وعشرين أى حتى اذا كان المستقبل من الليالي ليلة احدي وعشرين وقوله وهى الليلة التي يخرج الضمير يعود على الليلة الماضية ويؤيد هذا قوله من كان اعتكف معى فليعتكف العشر الاواخر لانه لا يتم ذلك الا بدخول الليلة الاولى ( قوله أريت ) بضم أوله على البناء لغير معين وهى من الرؤيا أى أعلنتها أو من الرؤية أى أصرتها وانما أرى علامتها وهى السجود في الماء والطين كما وقع في رواية همام المشار اليها بلفظ حتى رأيت أثر الماء والطين على جبهة رسول الله ﷺ تصديق رؤياه ( قوله ثم أنسيتها أو نسيتها ) شك من الراوي هل أنساه غيره اياها أو نسيتها هو من غير واسطة ومنهم من ضبط نسيتها بضم أوله والتشديد فهو بمعنى أنسيتها والمراد أنه أنسى علم حينها في تلك السنة وسيأتى سبب النسيان في هذه القصة في حديث عبادة بن الصامت بعد باب ( قوله انى

أَسْجُدَ فِي مَادُوطَيْنِ قَدْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا جِئَ فَرَجْنَا وَمَا تَرَى فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً  
فَجَاءَتْ سَحَابَةٌ فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ وَأَقِمَتِ الصَّلَاةُ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ  
ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَادُوطَيْنِ حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطُّيْنِ فِي جَبْهَتِهِ **بَابُ تَحَرُّيْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ**

أَسْجُدَ (في رواية الكشيبي ان اسجد) قوله فمن كان اعتكف مع فليرجع (في رواية هلم المذكورة من اعتكف  
مع النبي وفيه التفات) قوله قزعة (يفتح القاف والزاى أي قطعة من سحاب رقيقة) قوله فطرت (بفتح  
البااء الذي يليه من وجه آخر فاستهلت السماء فامطرت) قوله حتى سَالَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ (في رواية مالك فوكف  
المسجد أي قطر الماء من سقفه وكان على عريش أي مثل العريش والا فالعريش هو قس سقفه والمراد أنه كان  
مظلالا بالجريد والمخوص ولم يكن حكم البناء بحيث يكن من المطر الكثير) قوله يسجد في الماء والطين حتى رايت  
أثر الطين في جبهته (وفي رواية مالك على جبهته أثر الماء والطين وفي رواية ابن أبي حازم في الباب الذي يليه  
انصرف من الصبح ووجهه ممتلئ طينا وماء وهذا يشعر بأن قوله أثر الماء والطين لم يرد به محض الاثر وهو ما يتي  
بعد إزالة العين وقد مضى البحث في ذلك في صفة الصلاة وفي حديث أبي سعيد عن القوائد ترك مسح جبهة المصل  
والسجود على الحائط وحله الجمهور على الاثر الخفيف لكن يحكر عليه قوله في بعض طرقه ووجهه ممتلئ طينا وماء  
واجاب النووي بان الامتلاء المذكور لا يستلزم ستر جميع الجبهة وفيه جواز السجود في الطين وقد تقدم أكثر ذلك في  
ابواب الصلاة وفيه الامر بطلب الاولى والارشاد الى تحصيل الافضل وان النسيان جائز على النبي ﷺ ولا يخص  
عليه في ذلك لاسما فيما لم يؤذن له في تبليغه وقد يكون في ذلك مصلحة تتعلق بالتشريع كما في السهو في الصلاة  
أو بالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة لان ليلة القدر لو عرفت في ليلة عينها حصل الاقتصار عليها فانت العبادة  
في غيرها وكان هذا هو المراد بقوله عسى ان يكون خيرا لكم كما سيأتي في حديث عبادة وفيه استعمال رمضان بدون  
شهر واستعجاب الاعتكاف فيه وترجيح اعتكاف العشر الاخير وان من الرؤى ما يقع تبينه مطابقا وترتب الاحكام على  
رؤى الانبياء وفي أول قصة أبي سامة مع أبي سعيد المشي في طلب العلم واثار انواضع الخالية للسؤال واجابة السائل  
لذلك واجتناب المشقة في الاستفادة واجتداء الطالب بالسؤال وتقديم الخطبة على التطيم وتقريب البعيد في الطاعة  
وتسهيل المشقة فيها بحسن التلطف والتدرج الباقيل ويستنبط منه جواز تغير مادة البناء من الاوقاف بما هو اقوي  
منها وأقع \* (قوله تحرى ليلة القدر في الوتر من العشر الاواخر) في هذه الترجمة اشارة الى رجحان كون ليلة القدر  
منحصرة في رمضان ثم في العشر الاخير منه ثم في أوتاره لافي ليلة منه حينها وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الاخبار  
الواردة فيها وقد ورد ليلة القدر علامات أكثرها لا تظهر الا بعد ان تمضي منها في صحيح مسلم عن أبي بن كعب أن الشمس  
تطلع في صبيحتها لاشعاع لها وفي رواية لاحد من حديثه مثل طلست ونحوه لاحد من طريق أبي عون عن ابن مسعود  
وزاد صافية ومن حديث ابن عباس نحوه ولا بن خزيمه من حديثه مرفوعا ليلة القدر طلقة لاحارة لاو باردة تصبح  
الشمس يومها حمراء ضعيفة ولا بعد من حديث عبادة بن الصامت مرفوعا انها صافية بلجة كان بها قرا ساطعا ساكنة  
صاحبة لاحر فيها ولا بارد ولا يحل لكوكب يرى به فيها ومن اماراتها ان الشمس في صبيحتها تخرج مستوية ليس لها  
شعاع مثل القمر ليلة البدر لا يحل للشيطان ان يخرج معها يومئذ ولا بن ابي شيبة من حديث ابن مسعود ايضا ان  
الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان الاصبحة ليلة القدر وله من حديث جابر بن سمرة مرفوعا ليلة القدر ليلة مطر  
وريح ولا بن خزيمه من حديث جابر مرفوعا في ليلة القدر وهي ليلة طلقة بلجة لاحارة لاو باردة تنضح كواكبها ولا يخرج  
شيطانها حتى يضيء فجرها ومن طريق قتادة عن ابي ميمونة عن ابي هريرة مرفوعا وان الملائكة تلك الليلة أكثر في الارض  
من عدد الحصى وروى ابن ابي حاتم من طريق مجاهد لا يرسل فيها شيطان ولا يحدث فيها داء ومن طريق الضحاك

فيه عبادة **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** اسمعيل بن جعفر **حدثنا** أبو سهيل عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال تحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر من رمضان **حدثنا** إبراهيم بن حنزة قال **حدثني** بن أبي حازم والد أوزي عن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سدة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه كان رسول الله ﷺ يجاور في رمضان العشر التي في وسط الشهر فإذا كان حين يمسي من عشرين ليلة تمضي ويستقبل إحدى وعشرين رجع إلى مسكنه ورجع من كان يجاور معه وأنه أقام في شهر جاور فيه الليلة التي كان يرجع فيها فخطب الناس فأمرهم ماشاء الله ثم قال كنت أجاور هذه العشر ثم قد بد لي أن أجاور هذه العشر الأواخر فمن كان اعتكف معي فليثبت في معتكفه وقد أريت هذه الليلة ثم أنسيتها فأتفقوا في العشر الأواخر وأتفقوا في كل وتر وقد رأيتني أسجد في ماء وطين فاستهلت السماء في تلك الليلة فأمطرت فوق كف المسجد في مصلى النبي ﷺ ليلة إحدى وعشرين فبصرت عيني رسول الله ﷺ ونظرت إليه أنصرف من الصبح ووجهه ممتلئ طينا وماء **حدثنا** محمد بن المنقر **حدثنا** يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال اتسوا

يقبل الله التوبة فيها من كل تائب وتفتح فيها أبواب السماء وهي من غروب الشمس إلى طلوعها وذكر الطبري عن قوم ان الاشجار في تلك الليلة تسقط إلى الأرض ثم تعود إلى منابتها وان كل شئ يسجد فيها وروي البيهقي في فضائل الاوقات من طريق الاوزاعي عن عبيدة بن ابي لابة انه سمعه يقول ان المياه المالحة تعذب تلك الليلة وروى ابن عبد البر من طريق زهرة بن معبد نحوه (قوله فيه عبادة) أي يدخل في هذا الباب حديث عبادة بن الصامت وأشار إلى ما أخرجه في الباب الذي يليه بلفظ التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة احاديث \* الاول حديث عائشة أورده من وجهين وفصل بينهما بحديث أبي سعيد فالوجه الاول (قوله أبو سهيل عن أبيه) هو نافع بن مالك بن ابى عامر الاصبحي وليس لايه في الصحيح عن عائشة غير هذا الحديث (والوجه الثاني) قوله **حدثنا** يحيى هو القبطان عن هشام هو ابن عروة ووقع في رواية يوسف القاضي في كتاب الصيام **حدثنا** محمد بن ابى بكر المقدمي **حدثنا** يحيى ابن سعيد **حدثنا** هشام أخرجه ابو نعيم من طريقه ومن طريق مسند احمد عن يحيى ايضا وأخرجه الاسماعيلي من طريق ابن زنجويه عن احمد فأدخل بين يحيى وهشام شعبة وهو غريب وقد أخرجه الاسماعيلي من وجهين عن يحيى عن هشام بغير واسطة مصرحاً فيه بالتحديث بينهما (قوله ثاب بجاور) أي يعتكف وقوله العشر التي في وسط الشهر حذف الطرف في رواية الكشميهني وقوله يمتصين في رواية الكشميهني تمضي بالثلاث وحذف النون (قوله فليثبت) كذا الأكثر من النبات وفي رواية فليثبت من البيت ومعناها متقارب (قوله فاتفقوا) بالعين المعجمة وتقديم الموحدة \* الحديث الثالث حديث ابن عباس أورده من أوجه (قوله فبصرت) بفتح الواو وحذف الهمزة وذكر العيين بعد البصر تأكيد لقوله أخذت بيدي وإنما يقال ذلك في أمر مستغرب أظهره للتعجب من حصوله (قوله التمسوا) كذا اقتصر على هذه اللفظة من الخبر وكان حال يقيته على الطريق التي بعدها وهي طريق عبيدة عن هشام ولقظه تحروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان وهو مشعر بانهما متفقان إلا في هذه اللفظة فقال يحيى التمسوا وقال عبيدة تحروا وعلى ذلك اعتمد الزى وغيره من أصحاب الاطراف فترجموا لرواية يحيى كذلك ولكن لفظ يحيى عند أحدنا من ذكرت قبل كان رسول الله ﷺ يعتكف في العشر الأواخر ويقول التمسوها في العشر الأواخر يعني ليلة القدر وبين

**حدثني محمد** أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يجاور في التشر الأواخر من رمضان ويقول تحروا ليلة القدر في التشر الأواخر من رمضان **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهيب **حدثنا** أبو ب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال التمسوها في التشر الأواخر من رمضان ليلة القدر في تاسعة تبقى في سابعة تبقى في خامسة تبقى **حدثنا** عبد الله بن أبي الأسود **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** عاصم عن أبي مجاز وعكرمة ، قال ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ هي في التشر هي في تسع مئتين أو في سبع مئتين بقى ليلة القدر \*

اللفظين من التشر ما لا يخفى **(قوله)** حدثني محمد أخبرنا عبدة (قوله) هشام بن سلام كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ويحتمل أن يكون هو عبد بن المثنى فيكون الحديث عنده عن يحيى وعبدة معاً فاسقاه البخاري عنه على لفظ أحدهما ولم يقع شيء من طرق هشام في هذا الحديث التقيد بالوتر وكان البخاري أشار بإدخاله في الترجمة إلى أن مطلقه يحمل على المقيد في رواية أبي سهل \* الحديث الثاني حديث أبي سعيد وقد سبق الكلام عليه في الباب الذي قبله **(قوله)** التمسوها كذا فيه باضمار المفعول والمراد به ليلة القدر وهو مفسر بما بعده وسيأتي أنه تقدم قبل ذلك كلام يحسن معه عود الضمير وإنما وقع في هذه الرواية اختصار **(قوله)** ليلة القدر بالنصب على البدل من الضمير في قوله التمسوها وبحوز الرفع **(قوله)** في الطريق الثانية عبد الواحد (هو ابن زياد وعاصم هو الآخر) **(قوله)** عن أبي مجاز وعكرمة قال قال ابن عباس قال رسول الله ﷺ فذكره وهذا يظهر عود الضمير إليهم في رواية الباب وقد توقف الأسماعيلي في اتصال هذا الحديث لأن عكرمة وأبا مجاز ما دركا عبر فاحضرا القصة المذكورة والجواب أن الغرض منه أنهما أخذوا ذلك عن ابن عباس فقد رواه معمر عن عاصم عن عكرمة عن ابن عباس وسياقه أسطمن هذا كما سند كرهه وإن كان موصولاً عن ابن عباس فهو المقصود بالإشارة فلا يضرب الأرسال في قصة عمر فاتها مذكورة على طريق التبع أن لو سلمنا أنها مرسلة **(قوله)** في تسع مئتين أو في سبعة مئتين كذا لاكثر بتقديم السين في الثاني وتأخيرها في الأول ولفظ الماضي في الأول والبقاء في الثاني وللكشميني بلفظ الماضي فيهما وفي رواية الأسماعيلي بتقديم السين في الموضعين وقد اعترض على تخريج هذا الحديث من وجه آخر فإن المرفوع منه قد رواه عبد الرزاق موقوفاً فروى عن معمر عن قتادة وعاصم أنهما سمعا عكرمة يقول قال ابن عباس دعا عمر أصحاب رسول الله ﷺ فسأهم عن ليلة القدر فاجمعوا على أنها في التشر الأواخر قال ابن عباس قلت لعمري لا أعلم أو اظن أي ليلة هي قال عمر أي ليلة هي قلت سابعة مئتي أو سابعة تبقى من التشر الأواخر فقال من ابن علمت ذلك قلت خلق الله سبع سموات وسبع أرضين وسبعة أيام والدهر يدور في سبع والانس خلق من سبع ويأكل من سبع ويسجد على سبع والطواف والجار وأشباه ذكرها فقال عمر فقد فطنت لأمراً فظنناه فعل هذا فقد اختلف في رفع هذه الجملة ووقفها فرجع عند البخاري المرفوع فأخرجه واعرض عن الموقوف والموقوف عن عمر طريق أخرى أخرجه اسحق بن راهويه في مسنده والمازني عن طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس وأوله أن عمر كان إذا دعا الاشياخ من الصحابة قال لا ين عباس لا تتكلم حتى يتكلموا فقال ذات يوم أن رسول الله ﷺ قال التمسوا ليلة القدر في التشر الأواخر أو أي الوتر هي فقال رجل رأيته تاسعة سابعة خامسة ثالثة فقال لي مالك لا تتكلم يا ابن عباس قلت أنكم براء قال عن رأيك أسألك قلت فذكر نحوه وفي آخره فقال عمر عجزتم أن تكونوا مثل هذا الغلام الذي ما ستوت شؤون راسه ورواه عبد بن نصر في قيام الليل من هذا الوجه وزاد فيه وإن الله جعل النسب في سبع والصهر في سبع ثم تلا حرمت

تَابَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ يُوْبَ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ التَّمِسُّوْفِي أَرْبَعٌ وَعِشْرِينَ

عَلَيْكُمْ أَمَهَاكُمْ فِي رَوَايَةِ الْحَاكِمِ كَمَا لَرَى الْقَوْلَ كَقُلْتُ (قَوْلُهُ تَابَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ يُوْبَ) هَكَذَا وَقَعَتْ هَذِهِ الْمَتَابَعَةُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنْ رَوَايَةِ الْفَرِّ بِرِي هُنَا وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ عَقِبَ طَرِيقِ وَهْبٍ عَنْ يُوْبَ وَهُوَ الصَّوَابُ وَأَصْلُهَا ابْنُ عَسَاكَرٍ فِي نَسَخَتِهِ كَذَلِكَ وَقَدْ وَصَلَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي عَمْرٍ فِي مُسْتَدْرِكِهِمَا عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ التَّقْنِي عَنْ يُوْبَ حَاجِبًا لَوْهَبٍ فِي اسْتِادِهِ وَلَقِظَهُ وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ بَنٍ نَصْرَ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ عَنْ اسْحَقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ مِثْلَهُ وَزَادَ فِي آخِرِهِ أَوْ آخِرَ لَيْلَةٍ (قَوْلُهُ وَعَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ التَّمِسُّوْفِي أَرْبَعٌ وَعِشْرِينَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَنْ خَالِدٍ أَيْضًا لَكِنْ جَزَمَ الْمَزْيُ بِأَنَّ طَرِيقَ خَالِدٍ هَذِهِ مَعْلُوقَةٌ وَالَّذِي أَظُنُّ أَنَّهُ مَوْصُولَةٌ بِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ وَأَمَّا حَذْفُهَا مِنْ أَصْحَابِ الْمُسْتَدْرَكِ لِكُونِهَا مَوْقُوفَةٌ وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ سَمَّاكَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ آمَنْتُ وَأَنَا نَائِمٌ فَقِيلَ لِي اللَّيْلَةُ لَيْلَةُ الْقَدْرِ قَعَمْتُ وَأَنَا نَاعِسٌ فَتَعَلَّقْتُ بِبَعْضِ أَطْنَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَادَّاهُو بِصَلَى قَالَ فَظَنَنْتُ أَنَّ ذَلِكَ اللَّيْلَةُ فَادَّاهُو لَيْلَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَقَدْ اسْتَشْكَلْتُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ فِي الطَّرِيقِ الْآخَرِ أَنَّهَا فِي تَرْوَابِيبِ أَنَّ الْجَمْعَ مُمْكِنٌ بَيْنَ الرَّوَاتِبِينَ أَنْ يَحْمَلَ مَا وَرَدَ مَا ظَاهِرُهُ الشَّعْخُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْإِبْدَاءِ بِالْعَدَدِ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ فَتَكُونُ لَيْلَةُ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ هِيَ السَّابِعَةُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرَّ ابْنِ عَبَّاسٍ بِقَوْلِهِ فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ أَيْ أَوَّلَ مَا يَرِجِي مِنَ السَّبْعِ الْبَوَاقِي فَيُؤَافِقُ مَا تَقْدِمُ مِنَ التَّمَاثُلِ السَّبْعِ الْبَوَاقِي وَزَعَمَ بَعْضُ الشَّرَاحِ أَنَّ قَوْلَهُ تَاسِعَةٌ تَبْقَى يُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ تَكُونَ لَيْلَةُ اثْنَيْ وَعِشْرِينَ أَنْ كَانَ الشَّهْرُ ثَلَاثِينَ وَلَا تَكُونَ لَيْلَةُ أَحَدَى وَعِشْرِينَ إِلَّا أَنْ كَانَ ذَلِكَ الشَّهْرُ سَعَا وَعِشْرِينَ وَمَادَّاهُ مِنَ الْحَصْرِ مُرَدُّدٌ لِأَنَّهُ يُبْنَى عَلَى الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ تَبْقَى هَلْ هُوَ تَبْقَى بِاللَّيْلَةِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ خَارِجًا مِنْهَا عَلَى الْأَوَّلِ وَيَجُوزُ بَنَؤُهُ عَلَى الثَّانِي فَيَكُونُ عَلَى عَكْسِ مَا ذَكَرَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ فِي التَّعْبِيرِ بِذَلِكَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْإِحْتِمَالَيْنِ فَإِنْ كَانَ الشَّهْرُ مِثْلًا ثَلَاثِينَ فَالتَّسْعُ مِنْهَا غَيْرُ اللَّيْلَةِ وَإِنْ كَانَ سَعَا وَعِشْرِينَ فَالتَّسْعُ بَانْتِظَامِهِمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا وَتَحَصَّلَ لَنَا مِنْ مَذَاهِبِهِمْ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِينَ قَوْلًا كَمَا وَقَعَ لَنَا نَظِيرُ ذَلِكَ فِي سَاعَةِ الْجُمُعَةِ وَقَدْ اشْتَرَكْنَا فِي إِخْفَاءِ كُلِّ مِنْهَا لِيَقَعَ الْجَدُّ فِي طَلِبِهَا \* الْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَنَّهُ رَفَعَتْ أَصْلًا وَرَأْسًا حِكَاةَ التَّوَلَّى فِي التَّسْمَةِ عَنْ الرِّوَاظِ وَالْفَاكِهَانِ فِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ عَنْ الْحَنْفِيَّةِ وَكَأَنَّهُ خَطَأُ مَنْ وَالَّذِي حَكَاةَ السَّرُوجِي بِأَنَّهُ قَوْلُ الشَّيْخَةِ وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى قُلْتُ لِأَبِي هُرَيْرَةَ زَعَمُوا أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ رَفَعَتْ قَالَ كَذَبَ مِنْ قَالَ ذَلِكَ وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَرِيكَ قَالَ ذَكَرَ الْحَاجُّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَكَأَنَّهُ أَنْكَرَهَا فَأَرَادَ زُرَّابُ بْنُ حَبِيشٍ أَنْ يَحْصِيَهُ لِمَنْعِهِ قَوْمَهُ \* الثَّانِي أَنَّهَا خَاصَّةٌ بِسَنَةِ وَاحِدَةٍ وَقَعَتْ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِكَاةَ الْفَاكِهَانِ أَيْضًا \* الثَّلَاثُ أَنَّهَا خَاصَّةٌ بِهَذِهِ الْأَمَةِ وَلَمْ تَكُنْ فِي الْأَمَمِ قَبْلَهُمْ جَزَمَهُ ابْنُ حَبِيبٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَنَقَلَهُ عَنِ الْجُمْهُورِ وَحَكَاةَ صَاحِبِ الْعُدَّةِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَرَجَحَهُ وَهُوَ مُعْتَرِضٌ بِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ عِنْدَ النَّسَائِيِّ حَيْثُ قَالَ فِيهِ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَكُونُ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ فَادَّاهُوا نَارُ رَفَعَتْ قَالَ لَا بَلْ هِيَ بَاقِيَةٌ وَعَمْدَتُهُمْ قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْمَوْطَأِ بَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَقْصُرُ أَعْمَارُهُ عَنْ أَعْمَارِ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ فَأَعْطَاهُ اللَّهُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ وَهَذَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ فَلَا يَدْفَعُ التَّصَرُّعَ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ \* الرَّابِعُ أَنَّهَا مُمْكِنَةٌ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ وَهُوَ قَوْلُ مُشْهُورٍ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ حِكَاةَ قَاضِي خَانَ وَأَبُو بَكْرٍ الرَّازِي مِنْهُمْ وَرَوَى مِثْلَهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعِكْرَمَةَ وَغَيْرِهِمْ وَزَيْفُ الْمُهَلَّبِ هَذَا الْقَوْلُ وَقَالَ لَعَلَّ صَاحِبَهُ بَنَاهُ عَلَى دَوْرَانِ الزَّمَانِ لِنَقْصَانِ الْإِهْلَةِ وَهَوَافِسُ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُمْتَرَعُ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ فَلَا يَحْتَرُ فِي غَيْرِهِ حَتَّى تَنْقَلِ لَيْلَةُ الْقَدْرِ عَنْ رَمَضَانَ هَاهُ وَمَا خَذَ ابْنُ مَسْعُودٍ كَمَا ثَبِتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ كَعْبٍ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ لَا يَحْكُلَ النَّاسُ \* الْخَامِسُ أَنَّهَا مَخْتَصَةٌ بِرَمَضَانَ مُمْكِنَةٌ فِي جَمِيعِ لَيَالِيهِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍ وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْهُ وَرَوَى مَرْفُوعَاتُهُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَفِي شَرْحِ الْمُهْدِيَةِ الْجَزْمُ بِهِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ بِهِ ابْنُ الْمُنْذَرِ وَالْحَاكِمِيُّ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ وَرَجَحَهُ السَّبْكِ فِي شَرْحِ الْمَتَاهِجِ وَحَكَاةَ ابْنِ الْحَاجِبِ وَبَابُ الْوَقَالِ السَّرُوجِي فِي شَرْحِ الْمُهْدِيَةِ قَالَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا تَنْقَلُ فِي جَمِيعِ رَمَضَانَ وَقَالَ صَاحِبَاهُ أَنَّهَا فِي لَيْلَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْهُ \* سَبْعَةٌ وَكَذَا قَالَ النَّسَائِيُّ فِي الْمَنْظُومَةِ



### وليلة القدر بكل الشهر دائرة وعيناها قدر اه

وهذا القول حكاه ابن العربي عن قوم وهو السادس \* السابع انها أول ليلة من رمضان حكى عن أبي رزين القيلي الصبحاني وروى ابن أبي عاصم من حديث أنس قال ليلة القدر أول ليلة من رمضان قال ابن عاصم لا أعلم احد قال ذلك غيره \* الثامن انها ليلة النصف من رمضان حكاه شيخنا سراج الدين ابن الملقن في شرح العمدة والذي رأيته في المقهم للقرطبي حكاية قول انها ليلة النصف من شعبان وكذا نقله السروجي عن صاحب الطراز فان كانا محضين فهو القول التاسع ثم رأيته في شرح السروجي عن المحيط انها في النصف الاخير \* العاشر انها ليلة سبع عشرة من رمضان روى ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زبد بن أرقم قال ما شك ولا امتري انها ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة أنزل القرآن وأخرجه أبو داود عن ابن مسعود أيضا \* القول الحادي عشر انها مبهمة في العشر الاوسط حكاه النووي وعزاه الطبري لعثمان بن أبي العاصم والحسن البصري وقال به الشافعية القول الثاني عشر انها ليلة ثمان عشرة قرأته بخط القطب الحلبي في شرحه وذكره ابن الجوزي في مشكله القول الثالث عشر انها ليلة تسع عشرة رواه عبد الرزاق عن علي وعزاه الطبري لزبد بن ثابت وابن مسعود ووصله الطحاوي عن ابن مسعود \* القول الرابع عشر انها أول ليلة من العشر الاخير واليه مال الشافعي وجزم به جماعة من الشافعية ولكن قال السبكي انه ليس مجزوما به عندهم لا تفاههم على عدم حث من علق يوم العشرين عتق عبده في ليلة القدر انه لا يحنق تلك الليلة بل انقضاء الشهر على الصحيح بناء على انها في العشر الاخير وقيل باقضاء السنة بناء على انها لا تختص بالعشر الاخير بل هي في رمضان \* القول الخامس عشر مثل الذي قبله الا انه ان كان الشهر تاما فهي ليلة العشرين وان كان ناقصا فهي ليلة احدى وعشرين وهكذا في جميع الشهر وهو قول ابن حزم وزعم انه يجمع بين الاخبار بذلك وبدل له ما رواه أحمد والطحاوي من حديث عبد الله بن أنس قال سمعت رسول الله ﷺ يقول التمسوها الليلة قال وكانت تلك الليلة ليلة ثلاث وعشرين فقال رجل هذه أولى بئان يقين قال أولى بسبع يقين فان هذا الشهر لا يتم \* القول السادس عشر انها ليلة اثنين وعشرين وسأني حكايته بعد وروى أحمد من حديث عبد الله بن أنس انه سأل رسول الله ﷺ عن ليلة القدر وذلك صبيحة احدى وعشرين فقال كم الليلة قلت ليلة اثنين وعشرين فقال هي الليلة أو قال ليلة \* القول السابع عشر انها ليلة ثلاث وعشرين رواه مسلم عن عبد الله بن أنس مرفوعا أريت ليلة القدر ثم نسبته فذكر مثل حديث أبي سعيد لكنه قال فيه ليلة ثلاث وعشرين بدل احدى وعشرين وعنه قال قلت يا رسول الله انى بادية أكون فيها فمرني بليلة القدر قال انزل ليلة ثلاث وعشرين وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن معاوية قال ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين ورواه اسحق في مسنده من طريق أبي حازم عن رجل من بني ياضة له محبة مرفوعا وروى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعا من كان متحررا فليحررها ليلة سابعة قال وكان أيوب يقتل ليلة ثلاث وعشرين وبمس الطيب وعن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس انه كان يوقظ أهله ليلة ثلاث وعشرين وروى عبد الرزاق من طريق يوسف سمع سعيد بن المسيب يقول استقام قول القوم على انها ليلة ثلاث وعشرين ومن طريق ابراهيم عن الاسود عن عائشة ومن طريق مكحول انه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين \* القول الثامن عشر انها ليلة أربع وعشرين كما تقدم من حديث ابن عباس في هذا الباب وروى الطيالسي من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعا ليلة القدر ليلة أربع وعشرين وروى ذلك عن ابن مسعود والشعبي والحسن وقتادة وحجتهم حديث واثة ان القرآن نزل لأربع وعشرين من رمضان وروى أحمد من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير الصنابحي عن بلال مرفوعا التمسوا ليلة القدر ليلة أربع وعشرين وقد أخطأ ابن لهيعة في رفعه فقد رواه عمرو بن الحارث عن يزيد بهذا الاسناد موقوفا بغير لفظه كما سيأتي في أواخر المغازي بلفظ ليلة القدر أول السبع من العشر الاواخر \*

القول الخامس عشر انها ليلة خمس وعشرين حكاه ابن العربي في العارضة وعزاه ابن الجوزي في المشكل لابي  
بكرة \* القول العشرون انها ليلة ست وعشرين وهو قول لم أره صريحا الا ان عياضا قال ما من ليلة من ليالي العشر  
الاخير الا وقد قيل انها فيه \* القول الحادي والعشرون انها ليلة سبع وعشرين وهو الجادة من مذهب أحمد ورواية  
عن أبي حنيفة وبه جزم أبي ابن كعب وحلف عليه كما أخرجه مسلم وروي مسلم أيضا من طريق أبي حازم  
عن أبي هريرة قال نذكرنا ليلة القدر فقال عليه السلام أيكم يذكر حين طلع القمر كما نه شق جفنة قال أبو الحسن  
الهمامي أي ليلة سبع وعشرين فان القمر يطلع فيها بلك الصفة وروى الطبراني من حديث ابن مسعود سئل  
رسول الله ﷺ عن ليلة القدر فقال أيكم يذكر ليلة الصهاوات قلت أنا وذلك ليلة سبع وعشرين ورواه  
ابن أبي شيبة عن عمر وحذيفة وناس من الصحابة وفي الباب عن ابن عمر عند مسلم رأى رجل ليلة  
القدر ليلة سبع وعشرين ولاحمد من حديثه مرفوعا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين ولابن المنذر من كان  
مصرها فليحرمها ليلة سبع وعشرين وعن جابر بن سمرة نحوه أخرجه الطبراني في الأوسط وعن معاوية نحوه  
أخرجه أبو داود وحكاه صاحب الحلية من الشافعية عن أكثر العلماء وقد تقدم استنباط ابن عباس عند عمر فيه  
وموافقه وزعم ابن قدامة ان ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة وقد وافق قوله فيها في سبع كلمة  
بعد العشرين وهذا يقوله ابن حزم عن بعض المالكية وبالغ في انكاره نقله ابن عطية في تفسيره وقال انه من ملح  
التفسير وليس من متين العلم واستنبط بعضهم ذلك في جهة أخرى فقال ليلة القدر تسعة أحرف وقد أعيدت في  
السورة ثلاث مرات فذلك سبع وعشرون وقال صاحب الكافي عن الحنفية وكذا المحيط من قال لزوجته أنت طالق  
ليلة القدر طلقت ليلة سبع وعشرين لان العامة تعتقد أنها ليلة القدر \* القول الثاني والعشرون انها ليلة ثمان وعشرين  
وقد تقدم توجيهه قبل بقول \* القول الثالث والعشرون انها ليلة تسع وعشرين حكاه ابن العربي \* القول الرابع  
والعشرون انها ليلة ثلاثين حكاه عياض والسروجي في شرح الهداية ورواه مجيد نصر والطبري عن معاوية وأحمد  
من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة \* القول الخامس والعشرون انها في أواخر العشر الاخير وعليه يدل حديث عائشة  
وغيرها في هذا الباب وهو أرجح الأقوال وصار اليه أبو ثور المزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب \* القول  
السادس والعشرون مثله بزيادة الليلة الاخرة رواه الترمذي من حديث أبي بكرة وأحمد من حديث عباد بن الصامت  
\* القول السابع والعشرون تنتقل في العشر الاخير كله قاله أبو قلابة ونص عليه مالك والثوري وأحمد واسحق  
وزعم الماوردي أنه متفق عليه وكأنه أخذ من حديث ابن عباس ان الصحابة اتفقوا على أنها في العشر الاخير ثم  
اختلفوا في تعيينها كما تقدم ويؤكد كونها في العشر الاخير حديث أبي سعيد الصحيح أن جبريل قال للنبي ﷺ  
لما اعتكف العشر الاوسط ان الذي تطلب أمامك وقد تقدم ذكره قريبا وقد تقدم ذكر اعتكافه ﷺ العشر الاخير  
في طلب ليلة القدر واعتكاف أزواجه بعده والاجتهاد فيه كما في الباب الذي بعده واختلف القائلون به منهم من قال  
هي فيه محتملة على حدسوا نقله الرافعي عن مالك وضعفه ابن الحاجب ومنهم من قال بعض لياليه أرجح من بعض  
فقال الشافعي أرجح ليلة احدى وعشرين وهو القول الثامن والعشرون وقيل أرجح ليلة ثلاث وعشرين وهو القول  
التاسع والعشرون وقيل أرجح ليلة سبع وعشرين وهو القول الثلاثون \* القول الحادي والثلاثون أنها تنتقل في  
السبع الاواخر وقد تقدم بيان المراد منه في حديث ابن عمر المراد ليالي السبع من آخر الشهر وآخر سبعة تعد من الشهر  
ونخرج من ذلك القول الثاني والثلاثون \* القول الثالث والثلاثون أنها تنتقل في النصف الاخير ذكره صاحب المحيط عن أبي  
يوسف ومجدو حكاه امام الحرم عن صاحب التقریب \* القول الرابع والثلاثون انها ليلة ست عشرة أو سبع عشرة رواه الحرث  
ابن أبي اسامة من حديث عبد الله بن الزبير \* القول الخامس والثلاثون انها ليلة سبع عشرة أو تسع عشرة وأحمد  
وعشرين رواه سعيد بن منصور من حديث أنس بإسناد ضعيف \* القول السادس والثلاثون أنها في أول ليلة من

رمضان أو آخر ليلة رواه ابن أبي عاصم من حديث أنس بإسناد ضعيف \* القول السابع والثلاثون أنها أول ليلة أو تسع ليلة أو سبع عشرة واحد وعشرين أو آخر ليلة رواه ابن مردويه في تفسيره عن أنس بإسناد ضعيف \* القول الثامن والثلاثون أنها ليلة تسع عشرة أو إحدى عشرة أو ثلاث وعشرين رواه أبو داود من حديث ابن مسعود بإسناد فيه مقال وعبد الرزاق من حديث علي بإسناد منقطع وسعيد بن منصور من حديث عائشة بإسناد منقطع أيضا \* القول التاسع والثلاثون ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين وهو مأخوذ من حديث ابن عباس في الباب حيث قال سبع ييقن أو سبع يمضين ولا حمد من حديث النعمان ابن بشير سابعة تمضي أو سابعة تبقى قال النعمان فحين نقول ليلة سبع وعشرين وأنتم تقولون ليلة ثلاث وعشرين \* القول الأربعون ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين كما سيأتي في الباب الذي بعده من حديث عباد بن الصامت ولا يداود من حديثه بلفظ تسعة تبقى سابعة تبقى خامسة تبقى قال مالك في المدونة قوله تسعة تبقى ليلة إحدى وعشرين إلى آخره \* القول الحادية والأربعون أنها منحصرة في السبع الأواخر من رمضان لحديث ابن عمر في الباب الذي قبله \* القول الثاني والأربعون أنها ليلة اثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين لحديث عبد الله بن أنس عند أحمد \* القول الثالث والأربعون أنها في اشفاق العشر الوسط والعشر الأخير قرأته بخط مغلطاي \* القول الرابع والأربعون أنها ليلة الثالثة من العشر الأخير والخامسة منه رواه أحمد من حديث معاذ بن جبل والفرق بينهما بين ما تقدم أن الثالثة تحتل ليلة ثلاث وعشرين وتحتل ليلة سبع وعشرين فتدخل إلى أنها ليلة ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين أو سبع وعشرين وبهذا يختار هذا القول مما مضى \* القول الخامس والأربعون أنها في سبع أو ثمان من أول النصف الثاني روى الطحاوي من طريق عطية بن عبد الله بن أنس عن أبيه أنه سأل النبي ﷺ عن ليلة القدر فقال تخمها في النصف الأخير ثم ما دفسأ له فقال لي ثلاث وعشرين قال وكان عبد الله يحكي ليلة ست عشرة إلى ليلة ثلاث وعشرين ثم يقصر \* القول السادس والأربعون أنها في أول ليلة وآخر ليلة أو الورى من الليل أخرجه أبو داود في كتاب المراسيل عن مسلم بن إبراهيم عن أبي خلد عن أبي العالين عن إعرابيا أن النبي ﷺ وهو يصلي فقال له متى ليلة القدر فقال اطلبوها في أول ليلة وآخر ليلة والورى من الليل وهذا مرسل رجاله ثقات وجميع هذه الأقوال التي حكيتها بعد الثالث فهم جرا متفقة على إمكان حصولها والحث على التماسها وقال ابن العربي الصحيح أنها لا تعلم وهذا يصلح أن يكون قولاً آخر وانكر هذا القول النووي وقال قد نظرت الأحاديث بإمكان العلم بها وأخبر به جماعة من الصالحين فلا معنى لانكار ذلك ونقل الطحاوي عن أبي يوسف قولاً جوز فيه أنه يرى أنها ليلة أربع وعشرين أو سبع وعشرين فإن ثبت ذلك عنه فهو قول آخر وهذا آخر ما وقت عليه من الأقوال وبعضها يمكن رده إلى بعض وإن كان ظاهراً الثفاير وأرجحها كلها أنها في وتر من العشر الأخير وأنها تنتقل كما يفهم من أحاديث هذا الباب وأرجحها أوتار العشر وأرجحها عند الشافعية ليلة إحدى وعشرين على ما في حديث أبي سعيد وعبد الله بن أنس وأرجحها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين وقد تقدمت أدلة ذلك قال العلماء الحكمة في إخفاء ليلة القدر ليحصل الاجتهاد في التماسها بخلاف ما لو عينت لها ليلة لا تقصر عليها كما تقدم نحوه في ساعة الجمعة وهذه الحكمة مطردة عند من يقول أنها في جميع السنة وفي جميع رمضان وفي جميع العشر الأخير وفي أوتار خاصة الآن الأول ثم الثاني اليق به واختلقوا لها علامة تظهر لمن وقت له أم لا تقبل يرى كل شيء ساجداً وقيل الأنوار في كل مكان ساطعة حتى في الموضع المظلم وقيل يسمع سلاماً وخطاباً من الملائكة وقيل علامتها استجابة دعاء من وقت له واختار الطبري أن جميع ذلك غير لازم لأنه لا يشترط حصولها رؤية شيء ولا سماعه واختلقوا أيضاً هل يحصل الثواب المرتب عليها من أنفق له أنه قامها وإن لم يظهر له شيء أو جوقف ذلك على كشفها له في الأول ذهب الطبري والمهلب وابن العربي وجماعة إلى الثاني ذهب الأكثر ويدل له ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ من يقيم ليلة القدر فيوافقها وفي حديث عباد بن أحمد من قامها إيماناً واحتساباً ثم وقت له قال النووي معنى بواقعها أي يعلم أنها ليلة القدر فيوافقها ويحتمل أن يكون المراد بواقعها في نفس الأمر وإن لم يعلم هو

**باب سَمَرِ قَدِيرَةِ الْقَدَرِ لِتَلَاخِي النَّاسِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا حَمِيدٌ حَدَّثَنَا أَنَسُ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِيُنْخَبِرَ نَائِلِيَةَ الْقَدَرِ فَتَلَاخَى**

ذلك وفي حديث زرين حبشي عن ابن مسعود قال من يقم الحول يصب ليلة القدر وهو محتمل للقولين ايضا وقال النوى ايضا في حديث من قام رمضان وفي حديث من قام ليلة القدر معناه من قامه ولو لم يوافق ليلة القدر حصل له ذلك ومن قام ليلة القدر فوافقه حصل له وهو جارى لما اختاره من تفسير الموافقة بالعلم بها وهو الذي يرجح في نظري ولا انكر حصول الثواب الجزيل لمن قام ليلة القدر وان لم يعلم بها ولو لم توفقه ولو اتما الكلام على حصول الثواب المعين به وفرغوا على القول باشتراط العلم بها انه مختص بها شخص دون شخص فيكشف لواحد ولا يكشف لآخر ولو كانا معا في بيت واحد وقال الطبري في اخفاء ليلة القدر دليل على كذب من زعم انه يظهر في تلك الليلة للعبون مالا يظهر في سائر السنة اذ لو كان ذلك حقا لم يخف على كل من قام ليالي السنة فضلا عن ليالي رمضان وتعقبه ابن المنير في الحاشية بان لا ينبغي اطلاق القول بالكذب لذلك بل يجوز أن يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من عباده فيختص بها قوم دون قوم والتي ﷺ لم يحصر العلامة ولم ينف الكرامة وقد كانت العلامة في السنة التي حكاها أبو سعيد نزول المطر ونحن نرى كثيرا من السنين ينقض رمضان دون مطر مع اعتقادنا انه لا يخلو رمضان من ليلة القدر قال ومع ذلك فلا نعتقد أن ليلة القدر لا ياتها الا من رأى الخوارق بل فضل الله واسع ورب قائم تلك الليلة لم يحصل منها الا على العبادة من غير رؤية خارق وآخر رأى الخارق من غير عبادة والذي حصل على العبادة أفضل والعبرة انماهي بالاستقامة فانها تستحيل أن تكون الا كرامة بخلاف الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة والله أعلم وفي هذه الاحاديث رد لقول أبي الحسن المحولي المغربي انه اعتبر ليلة القدر فلم يفته طول عمره وانها تكون دائما ليلة الاحد فان كان أول الشهر ليلة الاحد كانت ليلة تسع وعشرين وهلم جرا ولزم من ذلك أن تكون ليلتين من العشر الوسط لضرورة ان أواخر العشر خمسة وعارضه بعض من تأخر عنه فقال انها تكون دائما ليلة الجمعة وذ كبح قول أبي الحسن وكلاما لا أصل له بل هو مخالف لاجماع الصحابة في عهد عمر كما تقدم وهذا كاف في الرد والله التوفيق (تنبيه) وقعت هنا في نسخة الصغاني زيادة سأذكرها في آخر الباب الذي يلي هذا بعد باب آخر ان شاء الله تعالى \* (قوله باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاخي الناس) أي بسبب تلاخي الناس وقيد الرفع بمعرفة إشارة الى انها لم ترفع أصلا ورأسا قال الزين بن المنير يستاد هذا التقييد من قوله التمسوها بعد اخبارهم بانها رفعت ومن كون ان وقوع التلاخي في تلك الليلة لا يستلزم وقوعه فيها بعد ذلك ومن قوله فعمي أن يكون خيرا فان وجه الخير من جهة ان خفاءها يستدعي قيام كل الشهر أو العشر بخلاف ما لو بقيت معرفة تعيينها (قوله عن أنس عن عبادة بن الصامت) كذا رواه أكثر أصحاب حميد عن أنس ورواه مالك فقال عن حميد عن أنس قال خرج علينا ولم يقل عن عبادة قال ابن عبد البر والصواب اثبات عبادة وان الحديث من مسنده (قوله فتلاخي) بالهمزة أي وقعت بينهما ملاحة وهي الخاصة والمنازعة والمشاورة والاسم اللصاح بالكر واللد وفي رواية أبي نضرة عن أبي سعيد عند مسلم فجاء رجلان ينحصران معهما الشيطان ونحوه في حديث القتلان عند ابن أسحق وزاد أنه لقيهما عند سدة المسجد فحجز بينهما فانفتحت هذه الاحاديث على سبب النسيان وروى مسلم أيضا من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال رأيت ليلة القدر ثم أيقظني بعض أهلي فنسيتها وهذا سبب آخر فاما أن يحمل على التعدد بان يكون الرؤيا في حديث أبي هريرة مناما فيكون سبب النسيان الإيقاظ وأن تكون الرؤية في حديث غيره في اليقظة فيكون سبب النسيان ما ذكر من الخاصة أو يحمل على اتحاد القصة ويكون النسيان وقع مرتين عن سببين ويحتمل أن يكون المعنى أيقظني بعض أهلي فسمعت تلاخي الرجلين فسمت لاحجز بينهما فنسيتها للاشتغال بهما وقد روي عبد الرزاق من مرسل سعيد بن المسيب انه ﷺ قال الا أخبركم بليلة القدر قالوا بلى فسكت ساعة ثم قال لقد قلت لكم وانما علمها ثم انسيها فلم يذكر سبب النسيان وهو مما يقوى

رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ خَرَجْتُ لِأَخْبِرَ كُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدَرِ فَلَاخِي فَلَاكَ وَلَوْلَا قُرْفَتِي وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ فَاتَّبَعُوهَا فِي النَّاسِ وَالسَّاعَةِ وَالْخَامِسَةِ بَابُ الْعَمَلِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ عَنْ أَبِي يَعْفُورَ عَنْ أَبِي الضَّمْنِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ شَدِيدَ زُرِّهِ وَأَحْيَا لَيْلَهُ

الحمل على التعدد (قوله رجلان) قيل هما عبدالله بن أبي حدرود وكعب بن مالك ذكره ابن دحية ولم يذكره مستندا (قوله لا أخبركم ليلة القدر) أي بعين ليلة القدر (قوله قرفت) أي من قلبي فنسيت تعيينها للاشتغال بالخاصة من وقيل معني قرفت بركتها في تلك السنة وقيل التاء في قرفت للملائكة لاليلة وقال الطبري قال بعضهم رفعت أي معرفتها والحامل له على ذلك أن رفعتها مسبوقة بوقوعها فاذا وقعت لم يكن رفعها معني قال ويمكن أن يقال المراد رفعها أنها شرعت أن تقع فلما تخاصمها رفعت بعد فزل الشرع منزلة الوقوع وإذا اقرر أن ارتفع علم تعيينها تلك السنة فهل أعلم النبي ﷺ بعد ذلك بتعيينها فيه احتمال وقد تقدم قول ابن عينة في أول الكلام على ليلة القدر أنه أعلم وروي مجد بن نصر من طريق واهب المغافري أنه سأل زينب بنت أم سلمة هل كان رسول الله ﷺ يعلم ليلة القدر فقالت لا لو علمها لأقام الناس غيرها اه وهذا قاله احتمالا وليس بلام لاحتمال أن يكون التعبد وقع بذلك أيضا فيحصل الاجتهاد في جميع العشر كما تقدم واستنبط السبكي الكبير في الحليات من هذه القصة استحباب كتمان ليلة القدر لمن رآها قال ووجه الدلالة أن الله قدر لنبه أنه لم يخبر بها والخبر كله فيما قدر له فيسحب اتباعه في ذلك وذكر في شرح المنهاج ذلك عن الحارثي قال والحكمة فيه أنها كرامة والكرامة ينبنى كتمانها بلا خلاف بين أهل الطريق من جهة رؤية النفس فلا يأمن السلب ومن جهة أن لا يأمن الرياء ومن جهة الأدب فلا يتشاغل عن الشكر لله بالنظر إليها وذكرها للناس ومن جهة أنه لا يأمن الحسد فيوقع غيره في المحذور ويستأنس له بقول يعقوب عليه السلام يا بني لا تقصص رؤياك على أخوتك الآية (قوله فالتسوها في التاسعة والسابعة والخامسة) يحتمل أن يريد بالتاسعة ناسع ليلة من العشر الاخير فتكون ليلة تسع وعشرين ويحتمل أن يريد بها ناسع ليلة تبقى من الشهر فتكون ليلة احدى وأربعين بحسب تمام الشهر وتقصانه ويرجع الاول قوله في رواية اسمعيل بن جعفر عن حميد الماضية في كتاب الايمان بلفظ التسوها في التسع والسبع والخمس أي في تسع وعشرين وسبع وعشرين وخمس وعشرين وفي رواية لاحد في تاسعة تبقى والله أعلم \* (قوله باب العمل في العشر الاواخر من رمضان) وفي رواية المستمل في رمضان (قوله عن أبي يعفور) بفتح الضحائية وسكون المهمله وضم الفاء ولاحد عن سفيان عن أبي عبيد بن نسطاس وهو أبو يعفور المذكور واسمه عبدالرحمن وهو كوفي تابعي صغير ولهم أبو يعفور آخر تابعي كبير اسمه وقدان (قوله اذا دخل العشر) أي الاخير وصرح به في حديث علي عن أبي شيبه والبيهقي من طريق حاصم بن ضمره عنه (قوله شدمثوره) أي اعزل النساء وبذلك جزم عبدالرزاق عن الثوري واستشهد بقول الشاعر قوم اذا حاربوا شدوا ما زرم \* عن النساء ولوبات باطهار

وذكر ابن أبي شيبه عن أبي بكر بن عياش نحوه وقال الخطابي يحتمل أن يريد به الجدي في العبادة كما يقال شددت لهذا الامر مئزرى أي تشمرت له ويحتمل أن يراد التشمير والاعتزال معا ويحتمل أن يراد الحقيقة والحجاز كن يقول طويل التجاد طويل القامة وهو طويل التجاد حقيقة فيكون المراد شدمثوره حقيقة فلم يحمله واعتزل النساء وشمر للعبادة (قلت) وقد وقع في رواية حاصم بن ضمره المذكورة شدمثوره واعتزل النساء فمطعه بالواو فينقوى الاحتمال الاول (قوله واحي ليله) أي سهره فاحياه بالطاعة واحي نفسه بسهره فيه لان النوم أخو الموت وأضافه الى الليل اتساعا لان القام اذا حي باليقظة أحي ليله بحياته وهو نحو قوله لا تمعلوا ليونكم قبورا أي لاتناموا

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

أَبْوَابُ الْإِعْتِكَافِ

وَأَيُّظْ أَهْلُهُ

بَابُ الْإِعْتِكَافِ فِي الْقِسْرِ الْأَوَّخِرِ وَالْإِعْتِكَافِ فِي الْمَسَاجِدِ كُلِّهَا،

فَكُونُوا كَالْمَوَاتِ فَكُونُوا يَوْمَكُمْ كَالْقُبُورِ (قوله وأيقظ أهله) أي للصلاة وروى الترمذى ومحمد بن نصر من حديث زينب بنت أم سلمة لم يكن النبي ﷺ إذا بقي من رمضان عشرة أيام يدع أحدا من أهله يطيق القيام إلا أقامه قال القرطبي ذهب بعضهم إلى أن اعتزاله النساء كان بالاعتكاف وفيه نظر لقوله فيه وأيقظ أهله فإنه يشعر بأنه كان معهم في البيت فلو كان مستكففا لكان في المسجد ولم يكن معه أحد وفيه نظر فقد تقدم حديث اعتكفت مع النبي ﷺ امرأة من أزواجه وعلى تقدير أنه لم يعتكف أحد من أهله فيحتمل أن يوقظهن من موضعه وإن يوقظهن عند ما يدخل البيت لحاجته (تنبيه) وقع في نسخة الصغاني قبل هذا الباب في آخر باب تحري ليلة القدر مانصبه قال أبو عبد الله قال أبو نعيم كان هيرة مع المختار يجهز على القتلى قال أبو عبد الله فلم أخرج حديث هيرة عن علي لهذا ولم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لأن عامة حديثه مضطرب انتهى وأراد بحديث هيرة ما أخرجه أحمد والترمذى من طريق أبي إسحق السبيعي عن هيرة بن يريم وهو بفتح الياء المثناة من تحت بوزن عظيم عن علي بن أبي حمزة كان يوقظ أهله في العشر الاخير من رمضان وأخرجه أحمد وابن أبي شيبة وأبو حنيفة من طريق متعددة عن أبي إسحق وقال الترمذى حسن صحيح وأراد بحديث الحسن بن عبيد الله ما أخرجه مسلم والترمذى أيضا والنسائي وابن ماجه من رواية عبد الواحد بن زياد عنه عن ابراهيم التيمي عن الاسود بن يزيد عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يجتهد في العشر الاواخر ما يجتهد في غيرها قال الترمذى بعد تحريمه حسن غريب وأما قول أبو نعيم في هيرة فعنه أنه كان ممن أمان المختار وهو ابن أبي عبيد الثقفي لما غلب على الكوفة في خلافة عبد الله بن الزبير ودعا إلى الطلب بدم الحسين بن علي فطاعه أهل الكوفة ممن كان يوالى أهل البيت فقتل المختار في الحرب وغيرها ممن اتهم بقتل الحسين خلافت كثيرة وكان من وثق هيرة لم يؤثر ذلك فيه عنده قد حالته كان متاولا ولذلك صحح الترمذى حديثه وعن وثق هيرة (١) ومعنى قوله يجهز وهو بضم أوله وجيم وزاى يكمل القتل وأما الحسن بن عبيد الله فهو كوفي نحى قدم يحيى القطان عليه الحسن بن عمرو وقال ابن معين ثقة صالح ووثقه ابو حاتم والنسائي وغيرها وقال الدارقطني ليس بقوى ولا يقاس بالاعمش انتهى وقد تقدم بهذا الحديث عن ابراهيم وتقدم به عبد الواحد بن زياد عن الحسن ولذلك استغربه الترمذى وامام مسلم فصحح حديثه لشواهد على عاده وتجنب حديث علي للنسائي الذي ذكره البخارى وأولغيره واستغني البخارى عن الحديثين بما أخرجه في هذا الباب من طريق مسروق عن عائشة وعلى هذا فحل الكلام المذكور أن يكون عقب حديث مسروق في هذا الباب لاتباله وكان ذلك من بعض النساخ والله أعلم وفي الحديث الحرص على مداومة القيام في العشر الاخير إشارة إلى الحث على تجويد الخاتمة ختم الله لنا بخير آمين \* (قوله أبواب الاعتكاف) كذا للمستعلمي وسقط لغيره إلا النسفي فإنه قال كتاب وثبت له البسملة مقدمة والمستعلمي مؤخره والاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه وشما المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة وليس بواجب اجماعا إلا على من نذره وكذا من شرع فيه قطعاه عامداً عند قوم واختلف في اشتراط الصوم له كما سيأتى في باب مفرد وانفرد سويد بن غفلة باشتراط الطهارة له \* (قوله باب الاعتكاف في العشر الاواخر والاعتكاف في المساجد كلها) أي

(١) يباح في غالب النسخ إلى بأيدينا اه مصححه

لِقَوْلِهِ تَعَالَى : وَلَا تَبْشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يبينُ الله آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ أَنْ نَافِعًا أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَكَبَّفُ الْعُشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْيَشْتَبِيُّ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَكَبَّفُ الْعُشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ ثُمَّ اعْتَكَفَ أَرْوَاهُ مِنْ بَعْدِهِ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ

مشروطة المسجد له من غير تخصيص بمسجد دون مسجد (قوله لقوله تعالى ولا تبشروهم وأنتم عاكفون في المساجد الآية) ووجه الدلالة من الآية أنه لو صبح في غير المسجد لم يخص تحريم المباشرة به لأن الجماع مناف للاعتكاف بالاجماع فلم من ذكر المساجد أن المراد ان الاعتكاف لا يكون إلا فيها ونقل ابن المنذر الإجماع على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع وروى الطبري وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية كانوا إذا اعتكفوا خرج رجل لحاجة فقلبي امرأته جامعها إن شاء فزلت واتفق العلماء على مشروطة المسجد للاعتكاف إلا عبد بن لبابة المالكي فجازاه في كل مكان وأجاز الخفية للمرأة أن تعتكف في مسجد بينها وهو المكان الممد للصلاة فيه وفيه قول للشافعي قديم وفي وجهه لأصحابه ولما لكية يجوز للرجال والنساء لأن التطوع في البيوت أفضل وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات وخصه أبو يوسف بالواجب منه وأما النفل ففي كل مسجد وقال الجوهري يعمومه من كل مسجد إلا لمن تزمه الجمعة فاستحب له الشافعي في الجامع وشرطه مالك لأن الاعتكاف عندنا ينقطع بالجمعة ويجب بالشروع عند مالك وخصه طائفة من السلف كالزهرى بالجامع مطلقا وأومأ إليه الشافعي في القديم وخصه حذيفة بن الحارث بالمساجد الثلاثة وعطاء بمسجد مكة والمدينة وابن المسيب بمسجد المدينة واتفقوا على أنه لا أحدا ذكره واختلفوا في أقله فمن شرط فيه الصيام قال أقله يوم ومنهم من قال يصح مع شرط الصيام في دون اليوم حكاه ابن قدامة وعن مالك يشترط عشرة أيام وعنه يوم أو يومان ومن لم يشترط الصوم قالوا أقله ما يطلق عليه اسم لبث ولا يشترط القعود وقيل يكفي المرور مع النية كوقوف عرفة وروى عبد الرزاق عن يعلى بن أمية الصحابي أنه لامك في المسجد الساعة وما أمك إلا لاعتكف واتفقوا على فساده بالجماع حتى قال الحسن والزهرى من جامع فيه لزمته الكفارة ومن مجاهد يصدق بدنيارين واختلفوا في غير الجماع ففي المباشرة أقوال ثالثا إن أنزل بطل والافلا ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث \* أحدها حديث ابن عمر كان رسول الله ﷺ يَتَكَبَّفُ الْعُشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه وزاد قال نافع وقد اراني عبدالله بن عمر المكان الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَتَكَبَّفُ فِيهِ مِنَ الْمَسْجِدِ وزاد ابن ماجه ومن وجه آخر عن نافع أن ابن عمر كان إذا اعتكف طرح له فراشه وراء أسطوانة التوبة \* حديث عائشة مثل حديث ابن عمر وزاد حتى توفاه الله ثم اعتكف أرواه من بعده فيؤخذ من الأول اشتراط المسجد له من الثاني أنه لم ينسخ وليس من الخصائص وأما قول ابن نافع عن مالك فكرت في الاعتكاف وترك الصحابة لهمع شدة اتباعهم للأثر فوقع في نفسي أنه كالأوصال وأرام تركوه لشدة تولى بلغي عن أحد من السلف أنه اعتكف إلا عن ابن بكر بن عبد الرحمن اه وكأنه أراد صفة خصوصية والاقتد حكيته عن غير واحد من الصحابة ومن كلام مالك أخذ بعض أصحابه أن الاعتكاف جائز وإنك ذلك عليهم ابن العربي وقال أنه سنة مؤكدة وكذا قال ابن بطال في مواظبة النبي ﷺ ما يدل على تأكيده وقال أبو داود عن أحمد لا أعلم عن أحد من العلماء خلافا أنه مسنون (قوله عن ابن شهاب) زاد معمر فيه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قاله

التَّبَسُّمُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَدَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ  
 يَتَكَبَّفُ فِي الشَّرِّ الْأَوْسَطِ مِنْ رَمَضَانَ فَاعْتَكَفَ عَامًا حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي  
 يُخْرَجُ مِنْ صَدِيقَتِهَا مِنْ أَعْيُنِهَا قَالَتْ مَنْ كَانَ أَغْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيَمْتَكِنِ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ وَقَدْ أُبْرِتْ هَلْهِ  
 الْبَلَّةُ ثُمَّ أَنْسَبَتْهَا ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ مِنْ صَدِيقَتِهَا فَالْتَمِسُوهُمَا فِي الشَّرِّ الْأَوَّلِ وَالتَّبَسُّمُ هَا فِي  
 كُلِّ وَفَرٍ فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى عَرِيشٍ قَوْكَ الْمَسْجِدُ فَبَصُرَتْ عَيْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ  
 ﷺ عَلَى جَبِينِهِ أَقْرَ الْمَاءِ وَالطِّينِ مِنْ صُبْحِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ بِأَبِ الْحَائِضِ تُرْجُلُ الْمُتَكَبِّفِ  
**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ**  
**النَّبِيُّ ﷺ يُصْنِي إِلَى رَأْسِهِ وَهُوَ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجُلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ بِأَبِ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِلْحَاجَةِ**  
**حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ بَنَتَيْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ**  
**اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَدْخُلَ عَلَى رَأْسِهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجُلُهُ**  
 وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِلْحَاجَةِ إِذَا كَانَ مُتَكَبِّفًا

الليث عن الزهري فقال عن عروة عن عائشة موصولا ولا عن سعيد مرسلا \* تألها حديث ابى سعيد وقد تقدمت  
 مباحته في الباب الذي قبله \* (قوله باب الحائض ترجل راس المتكفف) أي تشطه وتدهنه (قوله يصنى الى) بضم  
 اوله اى ميل (قوله وهو مجاور) في رواية ي أحد والنسائي كان يأبني وهو معتكف في المسجد فيتكى على باب حجر  
 قاعسل رأسه وسائر في المسجد وقد تقدمت فوائده في كتاب الحيض ويؤخذ منه أن المجاورة والاعتكاف واحد وفرق  
 بينهما مالك وفي الحديث جواز التنظف والتطيب والفسل والحق والتزين إلخا بالترجل والجمهور على أنه لا يكره في  
 المسجد وعن مالك تكره فيه الصناعات والحرف حتى طلب العلم وفي الحديث استخدام الرجل أمر أنه برضاها وفي  
 إخراجها راسه دلالة على اشتراط المسجد للاعتكاف وعلى أن من أخرج بعض بدنه من مكان حلفان لا يخرج  
 منه لم بحث حتى يخرج رجليه ويتمد عليهما \* (قوله باب لا يدخل) أي المعتكف (البيت الحاجة) كأنه أطلق على  
 وفق الحديث (قوله عن عروة) أي ابن الزبير (وعمرة) كذا في رواية الليث جمع بينها ورواه بنوس عن الأوزاعي عن  
 الزهري عن عروة وحده ورواه مالك عنه عن عروة عن عمره قال إبداد وغيره لم يتاج عليه وذكر البخاري أن عبيد الله  
 ابن عمر تابع مالكا وذكر الدارقطني أن إباويس رواه كذلك عن الزهري واتفقا على أن الصواب قول الليث وأن  
 الباقيين اختصروا عنه ذكر عمره وأن ذكر عمره في رواية مالك من المزبدي متصل الأسانيد وقد رواه بعضهم عن مالك فوافق  
 الليث أخرجه النسائي أيضا وله أصل من حديث عروة عن عائشة كما سياتي من طريق هشام عن أبيه وهو عند النسائي  
 من طريق تميم بن سلمة عن عروة (قوله وكان لا يدخل البيت الحاجة) زاد مسلم الحاجة الإنسان وفسرها الزهري  
 بالبول والغائط وقد اتفقوا على استنائهما واختلفوا في غيرهما من الحاجات كالاكل والشرب ولو خرج لهما قوضا  
 خارج المسجد لم يطل ويحقق بهما التيمم والقصد لمن احتاج اليه ووقع عند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن اسحق  
 عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت السنة على المتكفف أن لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمسه امرأة ولا  
 يأشرها ولا يخرج الحاجة إلا لادمنه قال إبداد وغيره لا يقول فيه البتة وجزم الدارقطني بأن القدر الذي من  
 حديث عائشة قولها لا يخرج الحاجة وما عداه ممن دونها وروينا عن علي والتخني والحسن البصري أن شهد المتكفف



**بابُ غَسْلِ الْمُتَكَبِّفِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْرُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ وَكَانَ يُفْرِجُ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَهُوَ مُتَكَبِّفٌ فَأَغْبِيهِ وَأَنَا حَائِضٌ **بابُ الْأَعْتِكَافِ لَيْلًا حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتِكَافَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَالَ فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ **بابُ أَعْتِكَافِ النِّسَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ******

جنازة أو عادمي أيضا وأخرج للجمعة بطل اعتكافه به قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة وقال الثوري والشافعي وأسحق إن شرط شي من ذلك في إجماده اعتكافه لم يطل اعتكافه بفعله وهو رواية عن أحمد \* (قوله باب غسل المتكفف) ذكر فيه حديث عائشة أيضا وقد تقدمت مباحته في كتاب الحيض (قوله فيه فأغيبه) زاد النسائي من رواية حماد عن إبراهيم فأغسله بخطمي (قوله باب الاعتكاف ليلا) أي بغير نهار (قوله حدثنا مسدد حدثني يحيى بن سعيد) وهو القطن كذا رواه مسدد من مسند ابن عمر ووافقه المقدمي وغيره عند مسلم وغيره وخالفهم يعقوب بن إبراهيم عن يحيى فقال عن ابن عمر عن عمر أخرجه النسائي وكذا أخرجه أبو داود عن أحمد لكنه في المسند كما قال مسدد فانه أعلم فأختلف فيه على عبيد الله بن عمر عن نافع وعلى أيوب عن نافع وسيأتي لذلك مزيد بيان في فرض الخس وفي غزوة حنين (قوله أن عمر سأله) لم يذكر مكان السؤال وسيأتي في التذمر من وجه آخر أن ذلك كان بالجعرانة لما رجعوا من حنين ويستادمه الرد على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبل المنع من الصيام في الليل لأن غزوة حنين متأخرة عن ذلك (قوله كنت نذرت في الجاهلية) زاد حفص بن غياث عن عبيد الله عند مسلم فلما أسلمت سألت وفيه رد على من زعم أن المراد بالجاهلية ما قبل فتح مكة وأنه إنما نذر في الإسلام وأصرح من ذلك ما أخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن بشر عن عبيد الله بلفظ نذر عمر أن يعتكف في الشرك (قوله أن اعتكف ليلة) استدله على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن الليل ليس ظروفا للصوم فلو كان شرطا لأمره النبي ﷺ به وتعقب بأن في رواية شعبة عن عبيد الله عند مسلم يوما بدل ليلة فجمع ابن حبان وغيره بين الروایتين بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة فمن أطلق ليلة أراد يومها ومن أطلق يوما أراد بليلته وقد ورد الأمر بالصوم في رواية عمر وبن دينار عن ابن عمر صريحا لكن أساندها ضعيف وقد زاد فيها أن النبي ﷺ قال له اعتكف وصم أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن بديل وهو ضعيف وذكر ابن عدي والدارقطني أنه نفرد بذلك عن عمر وبن دينار ورواية من روى يوما شاذة وقد وقع في رواية سليمان بن بلال الآية بعد أبواب فاعتكف ليلة فدل على أنه لم يزد على نذره شيئا وإن الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له حدمعين (قوله في المسجد الحرام) زاد عمرو وبن دينار في روايته عند الكعبة وقد ترجم البخاري لهذا الحديث بعد أبواب من لم ير عليه إذا اعتكف صوما وترجمة هذا الباب مستتزمة للثانية لأن الاعتكاف إذا ساء ليلا بغير نهار استلزم صحته بغير صيام من غير عكس وبشرط الصيام قال ابن عمر وابن عباس أخرجه عبد الرزاق عنهما بإسناد صحيح وعن عائشة نحوه وبه قال مالك والاوزاعي والحنفية واختلف عن أحمد وأسحق واحتج عياض بأنه ﷺ لم يعتكف الا بصوم وفيه نظر لما في الباب الذي بعده أنه اعتكف في شوال كما سنده واحتج بعض المالكية بأن الله تعالى ذكر الاعتكاف أثر للصوم فقال ثم اتوا الصيام إلى الليل ولا تبشرونهن وأنتم عاكفون وتعقب بأنه ليس فيها ما يدل على تلازمهما والالكان لا صوم إلا باعتكاف ولا قائل به وسنذكر بقية فوائد حديث عمر في كتاب التذوق إن شاء الله تعالى وفي الحديث أيضا رد على من قال أقل الاعتكاف عشرة أيام أو أكثر من يوم وقد تقدم نقله في أول الاعتكاف وتظهر فائدة الخلاف فيمن نذر اعتكافا مهما والله أعلم \* (قوله باب اعتكاف النساء) أي ما حكه

حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ مِنْ عَمْرِو بْنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَكَبَّرُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ فَكَفَّتُ أُضْرِبُ لَهُ خِيَابَهُ فَيُصَلِّي الصُّبْحَ ثُمَّ يَدْخُلُهُ فَيَسْتَأْذِنُ حَفْصَةَ عَائِشَةَ أَنْ تُضْرِبَ خِيَابَهُ فَأَذِنَتْ لَهَا فَضَرَبَتْ خِيَابَهُ فَلَمَّا رَأَتْهُ زَيْنَبُ ابْنَةُ جَحْشٍ ضَرَبَتْ خِيَابَهُ آخَرَ فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ رَأَى الْأَخِيَّةَ فَتَالَ مَا هَذَا فَأُخْبِرَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَلَيْسَ تَرَوْنَ بَيْنَ

وقد أطلق الشافعي كراهتهن في المسجد الذي تصلي فيه الجماعة وأصح بحدِيث الباب فانه دال على كراهة الاعتكاف للمرأة الا في مسجد بيتها لانها تعرض لسكرته من رايها وقال ابن عبد البر لولان ابن عيينة زاد في الحديث أي حديث الباب انهم استأذن النبي ﷺ في الاعتكاف لقطعت بان اعتكاف المرأة في مسجد الجماعة غير جائز انتهى وشرط الحنفية لصحة اعتكاف المرأة أن تكون في مسجد بيتها وفي رواية لهم ان لها الاعتكاف في المسجد مع زوجها وبه قال احمد ( قوله حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد الانصاري ونسبه خلف بن هشام في روايته عن حماد بن زيد عند الاسماعيلي ( قوله عن عمرة ) في رواية الاوزاعي الآتية في اواخر الاعتكاف عن يحيى بن سعيد حدثني عمرة بنت عبد الرحمن ( قوله عن عائشة ) في رواية أبي عوانة من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن عمرة حدثني عائشة ( قوله كان النبي ﷺ يتكف في العشر الاواخر من رمضان فكنت اضربه خيابه ) أي بكسر المعجمة ثم موحدة وقوله يصلي الصبح ثم يدخله وفي رواية ابن فضيل عن يحيى بن سعيد الآتية في باب الاعتكاف في شوال كان يتكف في كل رمضان فاذا صلى العشاء دخل واستدل بهذا على أن مبداء الاعتكاف من أول النهار وسيأتي نقل الخلاف فيه ( قوله فاستأذنت حنفصة عائشة ان تضرب خيابه ) في رواية الاوزاعي المذكورة فاستأذنته عائشة فاذا نزلها وسات حنفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت وفي رواية ابن فضيل المذكورة فاستأذنت عائشة أن تتكف فاذا نزلها فضربت قبة فسمعت بها حنفصة فضربت قبة زاد في رواية عمرو بن الحارث لتعتكف معه وهذا يشعر بانها فعلت ذلك بغير اذن لكن رواية ابن عيينة عند النسائي ثم استأذنته حنفصة فاذا نزلها وقد ظهر من رواية حماد والاوزاعي ان ذلك كان على لسان عائشة ( قوله فلما رأته زينب بنت جحش ضربت خيابه آخر ) وفي رواية ابن فضيل وسمعت بها زينب فضربت قبة أخرى وفي رواية عمرو بن الحارث فلما رأته زينب ضربت معهن وكانت امرأة غيرة ولم أقف في شيء من الطرق ان زينب استأذنت وكان هذا هو احد ما بحث على الانكار الا في ( قوله فلما أصبح النبي ﷺ رأي الاخية ) في رواية مالك التي بعده هذا فلما انصرف الى المكان الذي أراد ان يتكف فيه اذا اخية وفي رواية ابن فضيل فلما انصرف من العشاء اجبر أربع قباب يعني قبة له وثلاثا للثلاثة وفي رواية الاوزاعي وكان رسول الله ﷺ اذا صلى انصرف الى بيئته الذي بين له ليتكف فيه ووقع في رواية أبي معاوية عند مسلم وأبي داود فامرت زينب بنحائبها فضرب وأمر غيرها من أزواج النبي ﷺ بنحائبها فضررب وهذا يقتضي تعميم الأزواج بذلك وليس كذلك وقد فسرت الأزواج في الروايات الاخرى بعائشة وحفصة وزينب فقط وبين ذلك قوله في هذه الرواية أربع قباب وفي رواية ابن عيينة عند النسائي فلما صلى الصبح اذا هو باربعة ابنة قال لمن هذه قالوا لعائشة وحفصة وزينب ( قوله آ لبر ) بهزة استفهام ممدودة وبغير مد ولا لبر بالنصب وقوله ترون بين بضم أوله أي تظنون وفي رواية مالك آ لبر تقولون أي تظن وفي رواية الاوزاعي آ لبر اذن بهذا وفي رواية ابن عيينة آ لبر تقولون يذن بهذا والمخاطب للحاضر ين من الرجال وغيرهم وفي رواية ابن فضيل ما حملن على هذا آ لبر انزعوها فلاأراها فترعت وما استفهامية وآ لبر في هذه الرواية مرفوع وقوله فلاأراها زعم ابن التين ان الصواب حذف الالف من أراها قال لانه مجزوم بالنهي وليس كما

فترك الاعتكاف ذلك الشهر ثم اعتكف عشراً من شوال **باب الأخيبة في المسجد حديثنا**  
عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله  
عنها أن النبي ﷺ أراد أن يعتكف فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف إذا أخيبة خياه  
عائشة وخبا حصة وخياه زينب فقال آلير تقولون بين ثم انصرف فلم يعتكف حتى اعتكف عشراً من شوال

قال ( قوله فترك الاعتكاف ) في رواية أن معاوية قام بخيائه ففوض وهو بضم الفاف وتشديد الواو المكسورة  
بعدها ضاد معجمة أي تقض وكان ﷺ خشي أن يكون الحامل لمن على ذلك المباهاة والتنافس الناشئ من الغيرة  
حرصاً على القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف عن موضعه أولاً وأذن لعائشة وحصة أولاً كان ذلك خفيفاً بالنسبة  
إلى ما يفيض إليه الأمر من توارد بقية النسوة على ذلك فيضيق المسجد على المصلين أو بالنسبة إلى أن اجتماع النسوة  
عنده يصير كالجالس في بيته وربما شغلته من التخلي لما قصد من العبادة فينوت مقصود الاعتكاف ( قوله فترك  
الاعتكاف ذلك الشهر ثم اعتكف عشراً من شوال ) في رواية الأوزاعي فرجع فلما ان اعتكف وفي رواية ابن  
فضيل فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شوال وفي رواية أبي معاوية فلم يعتكف في رمضان  
حتى اعتكف في العشر الأول من شوال ويجمع بينه وبين رواية ابن فضيل بأن المراد بقوله آخر العشر من  
شوال انتهاء اعتكافه قال الاسماعيلي فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن أول شوال هو يوم الفطر  
وصومه حرام وقال غيره في اعتكافه في شوال دليل على أن النوافل المعتادة إذا فاتت قضى استحباباً واستدل به  
المالكية على وجوب قضاء العمل لمن شرع فيه ثم أبطله ولا دلالة فيه لما سياتى وقال ابن المنذر وغيره في  
الحديث أن المرأة لا تعتكف حتى تستأذن زوجها وأنها إذا اعتكفت بغير إذنه كان له أن يخرجها وإن كان باذنه  
فله أن يرجع فيمنعها وعن أهل الرأي إذا أذن لها الزوج ثم منعها ثم بذلك وامتنعت وعن مالك ليس له ذلك  
وهذا الحديث حجة عليهم وفيه جواز ضرب الأخيبة في المسجد وإن لا يفضل للنساء أن لا يعتكفن في المسجد وفيه  
جواز الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه وأنه لا يلزم بالنية ولا بالشروع فيه ويستنبط منه سائر التطوعات خلافاً  
لمن قال بال لزوم وفيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول الأوزاعي والليث والثوري  
وقال الأئمة الأربعة وطائفة يدخل قبيل غروب الشمس وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ولكن إنما تخلى  
بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح وهذا الجواب يشكل على من منع الخروج من العبادة بعد الدخول  
فيها وأجاب عن هذا الحديث بأنه ﷺ لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وإنما هم به ثم عرض له المانع المذكور  
فترك فعلي هذا فاللزام أحد الأمرين إما أن يكون شرع في الاعتكاف فيدخل على جواز الخروج منه وإما أن لا يكون  
شرع فيدخل على أن الأول وقتة بعد صلاة الصبح وفيه أن المسجد شرط للاعتكاف لأن النساء شرعن له الاحتجاب  
في البيوت فلا يمكن المسجد شرطاً ما وقع ما ذكر من الأذن والمنع ولا كفي لمن بالاعتكاف في مساجد يوتون وقال إبراهيم  
ابن علية في قوله آلير تردن دلالة على أنه ليس لمن الاعتكاف في المسجد إذ مفهومه أنه ليس بمرهن وماله ليس بواضح وفيه  
شوم الغيرة أنها ناشئة عن الحسد مفضي إلى ترك الأفضل لأجله وفيه ترك الأفضل إذا كان فيه مصلحة وإن من خشي  
على عمله الرياء جاز له تركه وقطعه وفيه أن الاعتكاف لا يجب بالنية وأما قضاءه ﷺ له فعل طريق الاستحباب لأنه  
كان إذا عمل عملائته ولهذا لم ينقل أن نساء لم اعتكفن معه في شوال وفيه أن المرأة إذا اعتكفت في المسجد استحب  
لها أن تجعل لها ما يستزهاو بشرط أن تكون أقامتها في موضع لا يضيق على المصلين وفي الحديث بيان مرتبة عائشة في  
كون حفصة تستأذن الأبوا سطها ويحتمل أن يكون سبب ذلك كونه كان تلك الليلة في بيت عائشة ( قوله باب الأخيبة  
في المسجد ) ذكر فيه الحديث الماضي في الباب قبله مختصراً من طريق مالك عن يحيى بن سعيد فوق في أكثر الروايات عن

**باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد حدثنا أبو اليمان** أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني علي بن الحسين رضي الله عنهم أن صفيّة زوج النبي ﷺ أخبرته أنها جاءت رسول الله ﷺ بزوره في اعتكافه في المسجد في الشهر الآخر من رمضان فتحدثت عنده ساعة ثم قالت تنقلب فقام النبي ﷺ معها يقلبها حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة مر رجلان من الأنصار

عمرة عن عائشة وسقط قوله عن عائشة في رواية النسفي والكشميني وكذا هو الموطأ كلها وأخرجه ابونعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه مرسلان أيضا وجزم ابن البخاري أخرجه عن عبد الله بن يوسف موصولا قال الترمذي رواه مالك وغير واحد عن يحيى مرسلًا وقال الدارقطني تابع ما لكأعلى أرسله عبد الوهاب الثقفي ورواه الباس عن يحيى موصولا وقال الاسماعيلي تابع ما لكأنا عن يحيى مرسلًا عن حماد بن زيد على اختلاف عنه انتهى وأخرجه ابونعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن نافع عن مالك موصولا فحصلنا على جماعة وصلوه وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله \* (قوله باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد) أورد هذه الترجمة على الاستفهام لاحتمال القضية ما ترجم له لكن تقيده ذلك بباب المسجد مما لا يأتينا فيه الخلاف حتى يتوقف عن بت الحكم فيه وإنما الخلاف في الاشتغال في المسجد بغير العبادة (قوله أن صفيّة زوج النبي ﷺ أخبرته) عند ابن حبان في رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن علي بن الحسين حدثني صفيّة وهي صفيّة بنت حيي بهملة وتحتانية مصغرا بن الخطيب كان أبوها رئيس خبير وكانت تكني أم يحيى وسيأتي شرح تزويجها في المغازي أن شاء الله تعالى وفي تصريح علي بن الحسين بأنها حدثته رد على من زعم أنها ماتت سنة ثمان وثلاثين أو قبل ذلك لأن عليا إنما ولد بعد ذلك سنة أربعين أو نحوها والصحيح أنها ماتت سنة خمسين وقيل بعدها وكان علي بن الحسين حين سمع منها صغيرا وقد اختلفت الرواة عن الزهري في وصل هذا الحديث وسيأتي تفصيل ذلك في كتاب الأحكام أن شاء الله تعالى واعتمد المصنف الطريق الموصولة وحمل الطريق المرسلة على أنها عند علي عن صفيّة فلم يجعلها علة للوصول كما صنع في طريق مالك في الباب قبله (قوله أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تزوره في اعتكافه) وفي رواية معمر الآتية في صفة بليس فاتيت زوره ليلا وفي رواية هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري كان النبي ﷺ في المسجد وعنده أزواجه فرحن وقال لصفيّة لتعجلي حتى انصرف معك والذي يظهر أن اختصاص صفيّة بذلك لكون عيشتا تأخر عن رفقتها فأمرها بتأخير التوجه ليحصل لها التساوي في مدة جلوسهن عنده أو أن يوت رفقتها كانت أقرب من منزلها غشى النبي ﷺ عليها أو كان مشغولا فأمرها بالتأخير ليرغ من شغله ويشيعها وروي عبد الرزاق عن طريق مروان بن سعيد بن المعلى أن النبي ﷺ كان معتكفا في المسجد فاجتمع إليه نسأوه ثم فرق فقال لصفيّة اقلبك إلى بيتك فذهب معها حتى ادخلها بيتها وفي رواية هشام المذكورة وكان بيتها في دار أسامة زاذ في رواية عبد الرزاق عن معمر وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد الدار التي صارت بعد ذلك لأسامة بن زيد لأن أسامة اذذاك لم يكن له دار مستقلة بحيث تسكن فيها صفيّة وكانت بيوت أزواج النبي ﷺ حوالى أبواب المسجد وهذا بين في صحة ترجمة المصنف (قوله فتحدثت عنده ساعة) زاد ابن أبي عتيق عن الزهري كاسياني في الأدب ساعة من العشاء (قوله ثم قامت تنقلب) أي ترد إلى بيتها فقام معها يقلبها بفتح أوله وسكون القاف أي يردّها إلى منزلها (قوله حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة) في رواية ابن أبي عتيق الذي عند مسكن أم سلمة والمراد بهذا بيان المكان الذي لقيه الرجلان فيه لا بيان مكان بيت صفيّة (قوله مر رجلان من الأنصار) لم أقف على تسميتهما في شيء من كتب الحديث إلا أن ابن المطار في شرح العمدة زعم أنهما أسيد بن حضير وعباد بن بشر ولم يذكر لذلك مستند أو وقع في رواية سفيان الآتية بعد ثلاثة أبواب فأبصره رجل من الأنصار بالافراد وقال ابن التين أنهم من قال يحمل تعدد القصة (قلت) والأصل عدمه بل هو محمول على أن أحدهما كان تبعا للآخر وخص أحدهما بخطاب

فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَمَّا نَبِيُّ ﷺ عَلَى رَسُولِكُمَا، إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حِشَى، فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ  
يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَبُرَ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْلُغُ مِنَ الْإِنْسَانِ مَبْلَغَ الدَّمِ وَإِنِّي خَشِيتُ  
أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئًا

المشافة دون الآخرو يحتمل أن يكون الزهري كان يشك فيه فيقول نارة رجل ونارة رجلان فقد رواه سعيد بن منصور عن  
هشيم بن الزهري لقيه رجل اورجلان بالشك وليس لقوله رجل مفهوم نعم واه مسلم من وجه آخر من حديث انس بالافراد  
ووجه ما قدمته من ان احدهما كان تبعاً للآخر حيث افرد ذكر الاصل وحيث نفي ذكر الصورة (قوله فسلما على رسول الله  
ﷺ) في رواية معمر فنظر الى النبي ﷺ ثم اجاز اى مضيا يقال جازوا جازوا الموضع اذا سار فيه واجازه اذا قطعه وخلفه وفي  
رواية ابن ابي عتيق ثم هذا وهذا وهو باهوا والمجعة اى خلفه وفي رواية معمر فلما راى النبي ﷺ اسرعا اى فى المشى  
وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عند ابن حبان فلما راياه استحييا فرجعا فاذا سبب رجوعهما وكانهما لو استمرا  
ذاهبين الى مقصدهما ماردا هبل لما رأى انهما تركا مقصدهما ورجعا ردها (قوله على رسلكما) بكسر الراء وبجوز فتحها  
اى على هيتكما فى المشى فليس هنا شئ تكرهانه وفيه شئ محذوف تقديره امشيا على هيتكما وفي رواية معمر فقال لهما  
النبي ﷺ تعاليا وهو بفتح اللام قال الداودي اى قفوا وانكره ابن التين وقد اخرج عنه معناه بغير الدليل وفي رواية  
سفيان فلما ابصره دعاه فقال تعال (قوله انما هي صافية بنت حبي) في رواية سفيان هذه صافية (قوله فقال سبحان الله  
يا رسول الله وكبر عليهما) زاد النسائي من طريق بشر بن شبيب عن ابيه ذلك ومثله في رواية ابن مسافر الآتية فى الخمس  
وكذا للاسماعيلي من وجه آخر عن ابي ايمان شيخ البخارى فيه وفي رواية ابن ابي عتيق عند المصنف فى الادب وكبر عليهما  
ما قال وله من طريق عبد الاعلى عن معمر فكبر ذلك عليهما وفي رواية هشيم فقال يا رسول الله هل نظن بك الاخر (قوله)  
ان الشيطان يبلغ من ابن آدم مبلغ القدم) كذا فى رواية ابن مسافر وابن ابي عتيق وفي رواية معمر يجرى  
من الانسان مجرى الدم وكذا لابن ماجه من طريق عثمان بن عمر التيمي عن الزهري زاد عبد الاعلى  
فقال انى خفت ان تظنا ان الشيطان يجرى الى آخره وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق ما اقول لك  
هذا ان تكونا تظنان شرا ولكن قد علمت ان الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم (قوله ابن آدم)  
المراد جنس اولاد آدم فيدخل فيه الرجال والنساء كقوله يابى آدم وقوله يابى اسرائيل بلفظ الذكر الا ان  
العرف عممه فادخل فيه النساء (قوله وانى خشيت ان يقذف فى قلوبكما شيئا) فى رواية ابن مسافر  
وفي رواية معمر سوءا وقال شيئا وعند مسلم وابى داود واحمد من حديث معمر شرا بمجعة وراء بدل سوا وفي  
رواية هشيم انى خفت ان يدخل عليك شيئا والحاصل من هذه الروايات ان النبي ﷺ لم ينسبهما الى انهما يظنان به  
سوءا لما تقرر عنده من صدق ايمانهما ولكن خشى عليهما ان يوسوس لهما الشيطان ذلك لانهما غير معصومين  
فقد يفضي بهما ذلك الى الهلاك فيادر الى اعلامهما حسما للمادة وتعلما لمن بهما اذا وقع له مثل ذلك كما قاله الشافعى  
رحمه الله تعالى فقد روى الحاكم ان الشافعى كان فى مجلس ابن عيينة فسأله عن هذا الحديث فقال الشافعى انما قال  
لهما ذلك لانه خاف عليهما الكفر ان ظنابه التهمة فيادر الى اعلامهما نصيحة لهما بما قبل ان يقذف الشيطان فى نفوسهما  
شيئا يهلكان به (قلت) وهو بين من الطرق التى أسلفتها وغفل البزار فطن فى حديث صفة هذا واستبعد وقوعه ولم يأت  
بطائل والله الموفق وقوله يبلغ أو يجرى قبل هو على ظاهره وأن الله تعالى أقدره على ذلك وقيل هو على سبيل الاستعارة  
من كثرة اغوائه وكأنه لا يفارق كالدلم فاشتركا فى شدة الاتصال وعدم المقارقة وفى الحديث من القوائد جواز اشتغال  
المتكفف بالامور الباححة من تشيع زائره والقيام معه والحديث مع غيره وإباحة خلوه للمتكفف بالزوجة وزيارة  
المرأة للمتكفف ويان شفقتة ﷺ على امته وارشادهم الى ما يدفع عنهم الهم وفيه التحرز من الصرض لسوء الظن

**بابُ الْإِعْتِكَافِ وَخُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ سَمِعَ هَرُونَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قُلْتُ هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ لَيْلَةَ الْقَدَرِ ، قَالَ نَعَمْ أَعْتَكَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ قَالَ فَخَرَجْنَا صَبِيحَةَ عِشْرِينَ قَالَ فَخَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ فَقَالَ إِنِّي أُرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدَرِ وَإِنِّي نَسِيتُهَا فَأَتَنَسَّوْهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ فِي وَتَرَةٍ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَنِّي أُسَجَّدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ ، وَمَنْ كَانَ أَعْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَرْجِعْ فَرَجَعَ النَّاسُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَا تَرَى فِي السَّمَاءِ قَرَعَةً قَالَ فَجَاءَتْ سَحَابَةٌ فَطَمَرَتْ وَأَقَامَتِ الصَّلَاةَ فَسَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الطِّينِ وَالْمَاءِ ، حَتَّى رَأَيْتُ الطِّينَ فِي أُرْدُنَيْهِ وَجِبْتِهِ **بابُ اعْتِكَافِ الْمُسْتَحَاضَةِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا بَرِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ أَعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مُسْتَحَاضَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ فَكَانَتْ تَرَى الْحُمْرَةَ وَالصُّفْرَةَ فَرُبَّمَا وَضَعْنَا الطُّسْتَ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي****

والاحضاظ من كيد الشيطان والأعتذار قال ابن دقيق العيد وهذا متأكد في حق العلماء ومن يقتدي به فلا يجوز لهم أن يفعلوا فعلا يوجب سوء الظن بهم وإن كان لهم فيه مخلص لأن ذلك سبب إلى إبطال الانتفاع بعقلمهم ومن ثم قال بعض العلماء ينبغي للحاكم أن يبين للمحكوم عليه وجه الحكم إذا كان خافيا نفيًا للتممة ومن هنا يظهر خطأ من يتظاهر بمظاهر السوء ويعتذر بأنه تجرب بذلك على نفسه وقد عظم البلاء بهذا الصنف والله أعلم وفيه إضافة بيوت أزواج النبي ﷺ اليهن وفيه جواز خروج المرأة ليلا وفيه قول سيحان الله عند التعجب وقد وقعت في الحديث لتعظيم الامر وتهويله وللحياء من ذكره كما في حديث أم سلمة واستدل به لابي يوسف ومجدي في جواز تهادي المعتكف اذا خرج من مكان اعتكافه لحاجته وأقام زمنا يسيرا زائدا عن الحاجة ما لم يستغرق أكثر اليوم ولا دلالة فيه لانه لم يثبت أن منزل صفيه كان بينه وبين المسجد فاصل زائد وقد حدد بعضهم اليسير بنصف يوم وليس في الخبر ما يدل عليه \* (قوله باب الاعتكاف وخروج النبي ﷺ صبيحة عشرين) أو ردفه حديث أبي سعيد وقد تقدم الكلام عليه قريبا وكأنه أراد بالترجمة تأويل ما وقع في حديث مالك من قوله فلما كانت ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من اعتكافه صبيحتها وقد تقدم توجيه ذلك وأن المراد بقوله صبيحتها الصبيحة التي قبلها قال ابن بطال هو مثل قوله تعالى لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها فاضاف الضحي الى العشية وهو قبلها وكل شيء متصل بشيء فهو مضاف اليه سواء كان قبله أو بعده (قوله أريت) يضم أوله وكسر الراء وفي رواية الكشميهني رأيت بتقديم الراء وفتحها (قوله نسيتها) يفتح النون وللكشميهني ضمها وتنقل السين (قوله رأيت أنني أسجد) في رواية الكشميهني رأيت أن أسجد قال القفال معناه أنه رأى في النوم ليلة القدر ليلة كذا وكذا وعلاقتها كذا وكذا وليس معناه أنه رأى ليلة القدر نفسها ثم نسبها لأن مثل ذلك لا ينسي (قلت) وقد تقدم للمصنف أن جبريل هو المخبر بذلك \* (قوله باب اعتكاف المستحاضة) أورد فيه حديث عائشة (اعتكف مع رسول الله ﷺ امرأة مستحاضة من أزواجه) وقد هدم الكلام عليه في كتاب الحيض وفي هذا اللفظ رد لقول من قال يحمل على أن قوله امرأة من نسائه أي من النساء اللواتي هن به تعلق لانه لم ينقل أن امرأة من أزواجه استحاضت وتقدم ذكر المستحاضة في عهده والخلاف فيهن ويستدرك هنا أن تسمية هذه الزوجة وقع في رواية سعيد بن منصور عن اسمعيل وهو ابن عتبة

**باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه** **حدثنا** سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن علي بن الحسين رضي الله عنهما أن صفية زوج النبي ﷺ أخبرته حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن علي بن الحسين كان النبي ﷺ في المسجد وعنده أزواجه فرحن فقال لصفية بنت حبي لا تنجلي حتى أفصرف منك وكان يبيتها في دار أسامة فخرج النبي ﷺ معها فلقية رجلان من الأنصار فنظر إلى النبي ﷺ ثم أجازا وقال لهما النبي ﷺ تعاليا إني صفة بنت حبي قالوا سبحان الله يا رسول الله قال إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم وإني خشيت أن يلقني في أنفسكما **شئنا** **باب** هل يذرا المعتكف عن نفسه **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال أخبرني أخي عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن الزهري عن علي بن حسين رضي الله عنهما أن صفية أخبرته حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال سمعت الزهري يخبر عن علي بن الحسين أن صفية رضي الله عنها أتت النبي ﷺ وهو معتكف فلما رجعت مشى معها فأبصره رجلا من الأنصار فلما أبصره دعاه فقال تعال هي صفية وربما قال سليمان هذه صفية فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم قلت لسفيان أتته لئلا قال وهل هو إلا ليلا **باب** من خرج من اعتكافه عند الصبح

حدثنا خالد وهو الحذاء الذي أخرجه المصنف من طريقه فذكر الحديث وزاد فيه قال وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة أن أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة فافاد بذلك معرفة عنها وأزاد بذلك عدد المستحاضات والله أعلم \* (قوله باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه) ذكر فيه حديث صفية من وجهين عن الزهري أحدهما من طريق عبد الرحمن بن خالد بن مسافر وهي موصولة والآخرى طريق هشام بن يوسف عن معمر وهي مرسلة وساقه هنا على لفظ معمر وأعاده بالاسناد المذكور هنا من طريق ابن مسافر في فرض الجنس على لفظه وقد بينت ما فيه من القوائد قريبا (قوله في أنفسكما) هو مثل قوله في الرواية الأخرى في قلوبكما وإضافة لفظ الجمع إلى الشئ كثير مسموع كقوله تعالى فقد صفت قلوبكما \* (قوله باب هل يذرا) يفتح أوله وسكون الدال بعدها راء ثم همزة مضمومة أي يدفع وقوله عن نفسه أي بالقول والفعل وقد دل الحديث على الدفع بالقول فيلحق به الفعل وليس المعتكف بأشد في ذلك من المصلي ثم أورد المصنف فيه حديث صفية أيضا من وجهين عن الزهري أحدهما طريق ابن أبي عتيق وهي موصولة وإسماعيل بن عبد الله شيخه هو ابن أبي أويس وأخوه أبو بكر وسليمان هو ابن بلال والاسناد كله مدنيون والآخرى طريق سفيان وهي مرسلة وساقه على لفظ سفيان وأعاده بالاسناد المذكور هنا من طريق ابن أبي عتيق في الأدب على لفظه وقد بينت ما فيه أيضا (قوله قلت لسفيان) وهو ابن عيينة القائل هو علي بن عبد الله بن المديني شيخ البخاري وقوله وهل هو إلا ليلا أي وهل وقع الاثنان في الليل وليس المراد نفى إمكانه بل نفى وقوعه وقد وقع عند النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن سفيان بن عيينة في نفس الحديث أن صفية أتت النبي ﷺ ذات ليلة \* (قوله باب من أخرج من اعتكافه عند الصبح) ذكر فيه حديث أبي سعيد أيضا وقد تقدم الكلام عليه مستوفي وهو محمول على أنه أراد اعتكاف الليالي دون الأيام وسبيل من أراد ذلك أن يدخل قبيل غروب الشمس ويخرج بعد طلوع الفجر فإن أراد اعتكاف الأيام خاصة فيدخل مع طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس فإن أراد اعتكاف الأيام والليالي معا فيدخل قبل غروب الشمس ويخرج بعد غروب الشمس أيضا وقد وقع في حديث الباب فلما كان صبيحة عشرين نقلنا متاعنا وهو مشعر بانهم اعتكفوا الليالي دون الأيام وحملنا الملب على

**حدثنا** عبد الرحمن بن بشر حدثنا سفيان عن ابن جريج عن سليمان الأحول خال ابن أبي نجيح عن أبي سلمة عن أبي سعيد قال سفيان حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد قال وأظن أن ابن أبي نجيح حدثنا عن أبي سلمة عن أبي سعيد رضي الله عنه قال أعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الأوسط فلما كان صبيحة عشرين قلنا متاعنا فأتانا رسول الله ﷺ فقال من كان أعتكف فليرجع إلى منتهك فإني رأيت هذه الآية ورأيتني أسجد في ماء وطين فلما رجع إلى منتهك وهاجت السماء فطيرنا فوالذي بعثه بالحق لقد هاجت السماء من آخر ذلك اليوم وكان المسجد هريشا فلقد رأيت على أنفه وأرنبته أثر الماء والطين **باب الاعتكاف في شوال** **حدثنا** محمد بن حاتم حدثنا محمد بن فضيل بن غزوان عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يعتكف في كل رمضان فإذا صلى الغداة دخل مكانه الذي أعتكف فيه قال فاستأذنته عائشة أن تعتكف فأذن لها فضربت فيه قبة فسميت بها حفصة فضربت قبة وسمعت زينب بها فضربت قبة أخرى فلما أنصرف رسول الله ﷺ من الغداة أقصر أربع قباب فقال ما هذا فخير خبرهن فقال ما حملكن على هذا البر أنزموها فلا أراها فزعت فلم يعتكف في رمضان حتى أعتكف في آخر العشر من شوال **باب** من لم ير عليه إذا أعتكف صوما **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله عن أخيه عن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال يارسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال له النبي ﷺ أوف نذرك فاعتكف ليلة **باب** إذا نذرت في الجاهلية أن تعتكف ثم أسلم **حدثنا** عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنه نذر في الجاهلية أن يعتكف في المسجد الحرام

هل أقامهم وما يحتاجون إليه من آلة الأكل والشرب والنوم إذا حاجه لهم بها في ذلك اليوم فإذا كان المساء خرجوا خفافا قال ولذلك قلنا متاعنا ولم يهل خرجنا وقد تقدم في باب تحري ليلة القدر من وجه آخر فإذا كان حين يمس من عشرين ليلة ويستقبل احدي وعشرين رجوع وبذلك يجمع بين الطريقتين فان القصة واحدة والحديث واحد وهو حديث أبي سعيد (قوله حدثنا عبد الرحمن بن بشر) كذا للاكثر وليس في رواية الاصيلي وكرمة قوله ابن بشر وذكره النسائي وحده تلقيا فقال وعبد الرحمن حدثنا سفيان وهو ابن عيينة (قوله عن ابن جريج) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان حدثنا ابن جريج (قوله عن سليمان) زاد الحميدي ابن أبي مسلم (قوله وحدثنا محمد بن عمرو) القائل هو سفيان وهو ابن عيينة وهو القائل أيضا وأظن ابن أبي ليلى حدثنا والحاصل ان سفيان فيه ثلاثة أشياخ حدثوه به عن أبي سلمة وقد أخرجه أحمد عن سفيان قال حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة وابن أبي ليلى عن أبي سلمة سمعت أبا سعيد ولم يهل وأظن ومحمد بن عمرو وهو ابن علقمة الليثي ولم يخرج له البخاري الأمروني (قوله باب الاعتكاف في شوال) ذكر فيه حديث عمرة عن عائشة وقد تقدم الكلام عليه مستوفي في باب اعتكاف النساء (قوله حدثنا أحمد) في رواية كريمة هو ابن سلام (قوله فإذا صلى الغداة دخل مكانه) في رواية السكيتي حل بمهمة وتشديد (قوله باب من لم يره إذا اعتكف صوما) ذكر فيه قصة عمر في نذره اعتكاف ليلة وقد تقدمت مباحثه في باب الاعتكاف إيلا (قوله باب إذا نذرت في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم) أي هل يلزمه الوفاء بذلك أم لا ذكر فيه



قَالَ أَرَأَيْتَ لَيْلَةَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْفِي يَتَذَكَّرُ بِأَبِ الْإِعْتِكَافِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي مَرْبُورَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَعَتَّقُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ أَغْتَسَكَ عَشْرِينَ يَوْمًا بِأَبِ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَتَّقَ ثُمَّ بَدَأَ أَنْ يُخْرِجَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ أَنْ يَتَعَتَّقَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ فَاسْتَأْذَنَتْهُ عَائِشَةُ فَأَذِنَ لَهَا وَسَأَلَتْ حَقِصَةَ عَائِشَةَ أَنْ تَسْتَأْذِنَ لَهَا فَعَمَلَتْ ، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ زَيْنَبُ ابْنَةُ جَحْشٍ أَمَرَتْ بِنَاءَ قُبَّتِي لَهَا قَالَتْ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى أَنْصَرَفَ إِلَى بَنَاتِهِ فَبَصُرَ بِالْأَنْبِيَةِ فَقَالَ مَا هَذَا قَالُوا بِنَاءَ عَائِشَةَ وَحَقِصَةَ وَزَيْنَبَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيْرَأُ أَنْ أَرَدَنَّا هَذَا مَا أَنَا بِمُتَعَتِّقٍ فَرَجَعْتُ فَلَمَّا أَفْطَرَ أَغْتَسَكَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ

قصة عمر أيضا وترجم له في أبواب النذر اذا نذر أو حلف لا يكلم انسانا في الجاهلية ثم أسلم وكان له الحق الجمين بالنذر لا شرا كما في التعليق وفيه اشارة الى ان النذر والعين يقع في الكفر حتى يجب الوفاء بهما على من اسلم وستاق مباحته في كتاب النذر ان شاء الله تعالى (قوله قال اراه ليلة) بضم أوله أي اظنه والقائل ذلك هو عبيد شيوخ البخاري والبخاري نفسه فقدر واه الاسماعيلي وغيره من طريق أخرى عن أبي أسامة بغير شك (قوله باب الاعتكاف في العشر الاوسطن من رمضان) كانه أشار بذلك الى ان الاعتكاف لا يختص بالعشر الاخير وان كان الاعتكاف فيه أفضل (قوله حدثنا أبو بكر) هو ابن عباس وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن حاصم والاسناد الى أبي صالح كوفيون (قوله يعتكف في كل رمضان عشرة أيام) قدر رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش عند النسائي يعتكف العشرة الاواخر من رمضان قال ابن هلال مواظبه ﷺ على الاعتكاف نذر على انه من السنن المؤكدة وقدر وى ابن المنذر عن ابن شهاب انه كان يقول عجا للساكنين تركوا الاعتكاف والنبي ﷺ لم يتركه منذ دخل المدينة حتى قبضه الله اه وقد تقدم قول مالك انه لم يعلم ان احدا من السلف اعتكف الا ابا بكر بن عبد الرحمن وان تركهم لذلك لما فيه من الشدة (قوله فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين) قيل السبب في ذلك انه ﷺ علم باقضاء اجله فاراد ان يستكثر من اعمال الخير ليعين لامته الاجساد في العمل اذا بلغوا اقصى العمر ليقولوا الله على خير احوالهم وقيل السبب فيه ان جبريل كان يصارضه بالقرآن في كل رمضان مرة فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه به مرتين فلذلك اعتكف قدرا ما كان يعتكف مرتين ويؤيده ان عند ابن ماجه عن هناد عن أبي بكر بن عياش في آخر حديث الباب متصل به وكان عرض عليه القرآن في كل عام مرة فلما كان العام الذي قبض فيه عرضه عليه مرتين وقال ابن العربي يحتمل ان يكون سبب ذلك انه لما ترك الاعتكاف في العشر الاخير بسبب ما وقع من أزواجه واعتكف بدله عشرين من شوال اعتكف في العام الذي يليه عشرين ليحقق قضاء العشر في رمضان اه واقرى من ذلك انه انما اعتكف في ذلك العام عشرين لانه كان العام الذي قبله مسافرا وبدل لذلك ما أخرجه النسائي واللفظ له وأبو داود وصححه ابن حبان وغيره من حديث أبي ابن كعب ان النبي ﷺ كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان مسافرا عاما فلم يعتكف فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين ويحتمل تعدد هذه القصة بتعدد السبب فيكون مرة بسبب ترك الاعتكاف لمذخر السفر ومرة بسبب عرض القرآن مرتين وامامنا بقية الحديث للترجمة فان الحد الظاهر باطلاق العشرين انها متواليه فيعتين لذلك العشر الاوسط وانه حمل المطلق في هذه الزاوية على المقيّد في الروايات الاخرى (قوله باب من أراد أن يعتكف ثم بدله أن يخرج) (أورد فيه حديث عمرة عن عائشة وقد تقدمت مباحته وفيه اشارة الى الجزم بانه

**بابُ الْمُتَعَكِّفِ بِدُخُلِ رَأْسِهِ الْبَيْتَ لِاسْتِئْذَنِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تُرْجِلُ النَّبِيَّ ﷺ وَمِنْ حَاضِرٍ وَهُوَ مُتَّكِفٌ فِي السَّجْدِ وَمِنْ فِي حُجْرَتِهَا يُنَاقِلُهَا رَأْسَهُ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**كتابُ البيوعِ**

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ : وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا وَقَوْلُهُ : إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُهَا بَيْنَكُمْ **بابُ** مُجَابَةِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ وَقَوْلُهُ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ

لَمْ يَدْخُلْ فِي الِاعْتِكَافِ نَحْوَ خَرَجَ مِنْهُ بَلْ تَرَكَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهِ وَهُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ خِلَافَ مَنْ خَالَفَ فِيهِ (قَوْلُهُ بَابُ الْمُتَعَكِّفِ بِدُخُلِ رَأْسِهِ الْبَيْتَ لِلْفَسْلِ) أَوْ رَدِّهِ حَدِيثَ عَائِشَةَ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْهَا وَقَدْ قَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ الِاعْتِكَافِ (تَنْبِيهِ) الرُّأْسَ مَذْكَرًا تَعَاوَاهُ وَمِنْ أَتَمِّهِ مِنَ الْفَقَاهِ وَغَيْرِهِمْ (خَاتَمُهُ) اشْتَمَلَتْ أَحَادِيثُ التَّرَاوُجِ وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ وَالِاعْتِكَافُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ عَلَى تِسْعَةِ وَثَلَاثِينَ حَدِيثًا مُطْلَقًا مِنْهَا حَدِيثَانِ الْمَكْرُ مِنْهَا فِيهِ وَمِنْهَا مَضَى ثَلَاثُونَ حَدِيثًا وَالْخَالِصُ مِنْهَا تِسْعَةُ أَحَادِيثٍ وَافَقَهُ مُسْلِمٌ عَلَى تَحْرِيمِهَا سِوَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي اعْتِكَافِ عَشْرِينَ لَيْلَةً فِيهِ مِنَ الْأَثَرِ عَنِ الصَّحَابَةِ فَمِنْ بَعْدِهِمْ أَتَرَعَمَرُ فِي جَمْعِ النَّاسِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي التَّرَاوُجِ وَهُوَ مَوْصُولٌ وَأَثَرُ الزُّهْرِيِّ فِي ذَلِكَ وَأَثَرَانِ عَيْنَتِي فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَأَثَرَانِ عَبَّاسٍ فِي التَّمَّاسِ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةً أَرْبَعَ وَعَشْرِينَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كِتَابُ الْبَيْعِ)

(قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا وَقَوْلُهُ الْآنَ تَكُونُ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُهَا بَيْنَكُمْ) كَذَا الْكَثَرُ وَلَمْ يَذْكُرِ النَّسْفِيُّ وَلَا أَبُو ذَرٍّ الْآجِينَ وَالْبَيْعُ جَمْعُ بَيْعٍ وَجَمْعٌ لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ وَالْبَيْعُ قَوْلُ مَالِكٍ إِلَى الْغَيْرِ شِمْنٌ وَالشَّرَاءُ قَبُولُهُ وَيُطْلَقُ كُلُّ مِمَّا عَلَى الْآخِرِ وَاجِمٌ الْمَسَامُونُ عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ وَالْحِكْمَةُ تَقْتَضِيهِ لِأَنَّ حَاجَةَ الْإِنْسَانِ تَعْلُقُ بِمَا يَدُ صَاحِبِهِ غَالِبًا وَصَاحِبُهُ قَلِيلًا يَنْفِلُهُ فَتُشْرِعُ الْبَيْعُ وَسِيلَةً إِلَى بُلُوغِ الْغَرَضِ مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ وَالْآيَةُ الْأُولَى أَصْلٌ فِي جَوَازِ الْبَيْعِ وَلِلْعُلَمَاءِ فِيهَا أَقْوَالٌ أَحَبُّهَا لَهَا عَامٌ مَخْصُوصٌ فَإِنَّ اللَّفْظَ لِقَطْعِ عُمُومٍ يَتَنَاوَلُ كُلَّ بَيْعٍ يَفْقِطُضِي بِإِحَاةِ الْجَمْعِ لَكِنْ قَدْ مَنَعَ الشَّارِعَ بَيْعًا آخَرَ وَحَرَّمَاهُ فَيُوعَامُ فِي الْإِبَاحَةِ مَخْصُوصٌ بِمَا لَا يَدُلُّ الدَّلِيلُ عَلَى مَنَعِهِ وَقِيلَ عَامٌ أَرِيدَ بِهِ الْخَصُوصُ وَقِيلَ يَجْمَلُ بَيْنَتَهُ السَّنَةُ وَكُلُّ هَذِهِ الْأَقْوَالُ تَقْتَضِي أَنَّ الْمَقْرَدَ الْمُخْلِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ يَمُ وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَنَّ اللَّامَ فِي الْبَيْعِ لِلْعَمْدِ وَانْتَهَزَتْ بَعْدَ ذَلِكَ الْإِبَاحَ الشَّرْعَ بَيْعًا وَحَرَّمَ بَيْعًا فَإِنْ يَدْقُقُ قَوْلُهُ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ أَيُّ الَّذِي أَحَلَّهُ الشَّرْعُ مِنْ قَبْلِ وَمُبَاحَثِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَيْعَ الْفَاسِدَ تَسْمَى بَيْعًا وَإِنْ كَانَتْ لَا يَقَعُ الْخَنَثُ لِبَنَاءِ الْإِيمَانِ عَلَى الْعَرَفِ وَالْآيَةُ الْآخَرَى تَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ التَّجَارَةِ فِي الْبَيْعِ الْحَالِهِ وَأَوْلَاهَا فِي الْبَيْعِ الْمُؤَجَّلِ (قَوْلُهُ بَابُ مُجَابَةِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ) كَذَا لَانِ ذَرُّوهُ لِلنَّسْفِيِّ الْآيَتَيْنِ إِلَى آخِرِ الْآجِينَ وَسَاقٍ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةِ الْآجِينَ بِمَامِهَا (قَوْلُهُ وَقَوْلُهُ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) وَالْآيَةُ الْأُولَى يُؤْخَذُ مِنْهَا مَشْرُوعِيَّةُ الْبَيْعِ مِنْ طَرِيقِ عُمُومِ اجْتِهَادِ الْفَضْلِ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ التَّجَارَةَ وَأَنْوَاعَ

أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا قُلْنَا لَكُمْ تَقُولُونَ إِنَّا بَاهِرَةٌ يُكْتَرُ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُونَ مَا بَالُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لَا يُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَمْنُلُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَإِنْ أَخُونِي مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ وَكُنْتُ أَزُومُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِلِّ بَطْنِي فَأُشْهِدُ إِذَا غَاوُوا وَأَحْظُ إِذَا تَسَوَّاهُ وَكَانَ يَشْغُلُ أَخُونِي مِنَ الْأَنْصَارِ عَمَلُ أُمُومِهِمْ وَكُنْتُ أَمْرًا مُسْكِنًا مِنْ مَسَاكِينِ الصُّعْمَةِ أَعْيَى حِينَ يَنْسَوْنَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ يُحَدِّثُهُ إِنَّهُ لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ ثَوْبَهُ حَتَّى أَفْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ ثُمَّ يَجْمَعُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ إِلَّا وَعَى مَا أَقُولُ فَتَبَسَّطَتْ هِرَّةٌ عَلَى حَقِّي إِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتَهُ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي فَأَنْسَيْتُ مِنْ مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِلْكَ مِنْ شَيْءٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ

التكسب واختلف في الامر المذكور فلا كثر على انه للاباحة ونكتها خلفها أهل الكتاب في منع ذلك يوم السبت فلم يخطر ذلك على المسلمين وقال الداودي الشارح هو على الاباحة لمن له كسافه ولمن لا يطبق التكسب وعلى الوجوب للقادر الذي لا شيء عنده لئلا يحتاج إلى السؤال وهو محرم عليه مع القدرة على التكسب وسيأتي بقية تفسير الآيتين في تفسير الجمعة وأغرب بعض الشراح فقال ان الآيات المذكورة ظاهرة في اباحة التجارة الا الاخيرة فهي الى النهي عنها أقرب يعني قوله واذا رأوا تجارة أو لموا الي آخره ثم أجاب بان التجارة المذكورة مقيدة بالصفة المذكورة فمن ثم اشير الى ذمها فلو خلت عن المعارض لم تزد والذي يظهر ان مراد البخاري بهذه الترجمة قوله وابتغوا من فضل الله وما ذكر التجارة فيها فقد أفرد بترجمة تأتي بعد ثمانية أبواب والآية الثانية فيها تقييد التجارة للباحة بالتراضي وقوله أموالكم أي مال كل انسان لا يصرفه في محرم أو للمعنى لا يأخذ بضعكم مال بعض وقوله الا أن تكون الاستثناء منقطع انفاقا والتقدير لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل لكن ان حصلت بينكم تجارة وتراضيت بها فليس يبطل وروي أبو داود من حديث أبي سعيد مر فوجا انما البيع عن تراض وهو طرف من حديث طويل وروي الطبري من مرسل أبي قلابة أن النبي ﷺ قال لا يفرق بين العنبر والاعنبر رضا ورجاله ثقات ومن طريق أبي زرعة بن عمر وأنه كان اذا باع رجلا يقول له خيري ثم يقول قال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ لا تغرق اثنتان يعني في البيع الاعنبر رضا وأخرجه أبو داود أيضا وسيأتي الكلام في الخيار قريبا ان شاء الله تعالى ومن طريق سعيد بن قتادة أنه تلا هذه الآية فقال التجارة رزق من رزق الله لمن طلبها بصدقها ثم ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث \* الاول حديث أبي هريرة (قوله اخبرني سعيد بن المسيب وابوسلمة) كذا في رواية شعب وقد تقدم في أواخر كتاب العلم من طريق مالك عن الزهري فقال عن الاعرج وهو صحيح عن الزهري عن كل منهم وطريقه عن الاعرج مختصرة وسيأتي في الاعتصام من طريق سفيان عن الزهري أم منه وقد تقدمت مباحث الحديث هناك والمقصود منه قول أبي هريرة ان اخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق والصفق بفتح الهملة ووقع في رواية القاسي بالسین وسكون الفاء بعدها قاف والمراد به التابع وسميت البيعة صفقة لانهم اعتادوا اعتدازوم البيع ضرب كف أحدهما بكف الآخر إشارة الى أن الاملاك تضاف الى الابدی فكان يد كل واحد استقرت على ماعارله ووجه الدلالة منه وقوع ذلك في زمن النبي ﷺ واطلاعه عليه وتقريره له (قوله على مل بطنی) أي مقتنعا بالقوت أي فلم تكن له غيبة عنه (قوله نرة) بفتح النون وكسر الميم أي كساء ملونا قال ثعلب في ثوب من يخطط وقال القزاز ذراعة ثلثين فيها سواد وبياض وقد تقدمت بقية مباحثه في أواخر كتاب العلم لانه ساق هذا الكلام الاخير هناك من وجه آخر عن أبي هريرة وياتي شيء من ذلك في كتاب الاعتصام \* الحديث الثاني حديث عبد الرحمن بن عوف (قوله عن جده)

قال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لما قدمنا المدينة أخى رسول الله ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع فقال سعد بن الربيع لمي أكثر الأنصار مالاً فأقيم لك نصف مالي وأنظر أي زوجتي هويت نزلت لك عنها فإذا حلت تزوجتها قال فقال عبد الرحمن لأحاجة لي في ذلك هل من سوق فيه يجارة قال سوق قينقاع قال ففدنا إليه عبد الرحمن فأتى بأقبط وسمن قال ثم تابع الغدو فما لبث أن جاء عبد الرحمن عليه أثر صفرة فقال رسول الله ﷺ تزوجت قال نعم قال ومن قال امرأة من الأنصار قال كم سفت قال زنة نواة من ذهب أو نواة من ذهب فقال له النبي ﷺ أولم ولو بشاة **حدثنا** أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا حميد عن أنس رضي الله عنه قال قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة فآخى النبي ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري وكان سعد ذا غني فقال لعبد الرحمن أقاسمك مالي نصفين وأزوجك قال بآرك الله لك في أهلك ومالك دولتي على السوق فما رجع حتى استفضل أقطا وسمناً فأتى به أهل منزله فمكثنا يسيراً أو ماشاء الله فجاء وعليه ضر من صفرة فقال له النبي ﷺ منهم قال يا رسول الله تزوجت امرأة من الأنصار قال ما سفت إليها قال نواة من ذهب أو وزن نواة من ذهب قال أولم ولو بشاة **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن عمرو عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كانت عكاظ وحنجة وذو الحجاز أسواقاً في الجاهلية فلما كان الإسلام فكأنهم تأموا فيه فزلت ليس عليكم جناح أن تبتئسوا فضلاً من ربكم في مواليم الحج قرأها ابن عباس

هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (قوله قال قال عبد الرحمن بن عوف) في رواية أبي نعيم في المستخرج من طريق يحيى الحماني عن إبراهيم بن سعد بسنده عن عبد الرحمن بن عوف فهو من مسند عبد الرحمن وقد أخرجه المصنف في فضائل الأنصار عن اسماعيل بن عبد الله وهو ابن أبي أويس عن إبراهيم بن سعد فقال عن أبيه عن جده قال لما قدموا المدينة آخى إلخ فهو من هذه الطريق مرسل وقد تبين لي بالطريق التي في هذا الباب أنه موصول (قوله أخى) تقدم في الصيام بيان وقت المؤاخاة في قصة سليمان وإبي الدرداء (قوله سعد بن الربيع) ساذكر ترجمته في فضائل الأنصار (قوله نزلت لك عنها) أي طلقها لاجلك وحلت أي انقضت عدتها وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في الوليمة من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى قال ابن التين كان هذا القول من سعد قبل أن يسأل النبي ﷺ الأنصار أن يكفوا المهاجرين العمل ويطعمهم نصف الثمرة (قوله قينقاع) بفتح القاف وسكون التحتانية وضم النون بعدها قاف قبيلة من اليهود نسب السوق إليهم وذكر ابن التين أنه ضبط قينقاع بكسر النون في أكثر نسخ القباصي وهو صواب أيضاً وقد حكى فتحها أيضاً وبجوز صرف قينقاع على إرادة الحى وتركه على إرادة القبيلة (قوله تابع الغدو) أي داوم الذهاب إلى السوق للتجارة \* الحديث الثالث حديث أنس في قصة عبد الرحمن بن عوف المذكورة وقد أوردته المصنف من طرق عن حميد وعن ثابت وعن عبد العزيز بن صهيب كلهم عن أنس وليس في شيء منها أن أنس أحله عن عبد الرحمن الاما وقع في رواية لمسلم وللنساء من طريق عبد العزيز عن أنس فقال عن عبد الرحمن بن عوف قال رأيت رسول الله ﷺ وعلى فذكر الحديث ووقع عند الدارقطني من طريق مالك عن حميد عن أنس عن عبد الرحمن بن عوف أيضاً وذكر أنس وروح بن عباد تهرد به عن مالك والمحفوظ عنه كما رواه الجماعة وسيأتي الكلام على حديث أنس وبيان فوائد طرقة واختلافها في الوليمة إن شاء الله تعالى والغرض من إيراد هذين الحديثين اشتغال بعض الصحابة بالتجارة في زمن النبي ﷺ وتقريره على ذلك وفيه أن الكسب من التجارة ونحوها أولى من الكسب من الهبة ونحوها \* الحديث الرابع

**باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات حدثنا** محمد بن المنثري **حدثنا** ابن أبي عدي عن ابن عوف عن الشعبي سمعت الثعلبان بن بشير رضى الله عنه سمع النبي ﷺ **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** ابن عيينة عن أبي فروة عن الشعبي قال سمعت الثعلبان عن النبي ﷺ **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** ابن عيينة عن أبي فروة سمعت الشعبي سمعت الثعلبان بن بشير رضى الله عنه **حدثنا** عن النبي ﷺ **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أبي فروة عن الشعبي عن الثعلبان بن بشير رضى الله عنه قال قال النبي ﷺ الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهة فمن ترك ما شبه عليه من الإثم كان كما استبان أترك ومن أجاز على ما يشك فيه من الإثم أو شك أن يواقع ما استبان والمعاصي حى الله من يرتع حول الحمى يوشك أن يؤاقمه

حديث ابن عباس في ذكر أسواق الجاهلية وقررها في الاسلام وقد تقدم الكلام عليه في اثناء كتاب الحج وقوله فيه وكان الاسلام اى وجاء الاسلام فكان هنا تامة وثأمو اى طرحوا الاثم والمعنى تركوا التجارة في الحج حذرا من الاثم وقراءة ابن عباس في مواسم الحج معدودة من الشاذ الذى صح اسناده وهو حجة وليس بقرآن \* (قوله باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات) ذكر فيه حديث الثعلبان بن بشير بلفظ الترجمة وزيادة فأورده من طريقين عن الشعبي فأورده أولا من طريق عبد الله بن عوف عن الشعبي ثم من طريق ابن عينة عن أبي فروة عن الشعبي عنه والثانية من طريقين عن أبي فروة عن الشعبي صرح بأثره بالتحدث لابن عينة عن أبي فروة وثانيا ما نصريح بسامع أبي فروة من الشعبي وقد أخرجه الحميدى في مسنده عن ابن عينة فصرح فيه بتحديث أبي فروة له و بسامع أبي فروة من الشعبي و بسامع الشعبي من الثعلبان على المنبر و بسامع الثعلبان من رسول الله ﷺ ثم ساقه المصنف من طريق سفيان وهو الثوري عن أبي فروة وساقه على لفظه كما صرح بذلك ابونعيم في المستخرج وأما لفظ ابن عينة فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والاسماعيلي من طريقه ولفظه حلال بين وحرام بين ومشبهات بين ذلك فذكره وفي آخره ولكل ملك حمى وحى الله في الارض معاصيه وأما لفظ ابن عوف فأخرجه أبوداود والنسائي وغيرهما بلفظ أن الحلال بين وان الحرام بين وبينهما أمور مشبهات وأحيانا يقول مشبهة وسأضرب لكم في ذلك مثلا أن الله حمى حمى وان حمى الله محرم وانه من رجع حول الحمى يوشك أن يخالطه وانه من يخالط الزبية يوشك أن يجسر وأبو فروة المذكور هو الأكبر واسمه عروة بن الحرث الهمداني الكوفي ولهم أبو فروة الاصفهاني الكوفي واسمه مسلم بن سالم ماله في البخاري سوى حديث واحد في أحاديث الانبياء (قوله قال النبي ﷺ) في الرواية الاولى سمعت النبي ﷺ وقد قدمت في الايمان الرد على من نفى سماعه من النبي ﷺ (قوله الحلال بين والحرام بين الخ) فيه تقسيم الاحكام الى ثلاثة اشياء وهو صحيح لان الشيء اما أن ينص على طلبه مع الوعيد على تركه أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله أولا ينص على واحد منهما فالاول الحلال البين والثاني الحرام البين ففني قوله الحلال بين أي لا يحتاج الي بيانه ويشترك في معرفته كل أحد والثالث مشبهة لخفاه فلا يدري هل هو حلال أو حرام وما كان هذا سبيله ينبغي اجتنابه لانه ان كان في نفس الامر حراما فقد برى من تبعه وان كان حلالا فقد اجر على تركها بهذا القصد لان الاصل في الاشياء يختلف فيه حظرا وإباحة والا لولان قدر دان جميعا فان علم التأخر منهما والا فهو من حيز القسم الثالث وسأذكر ما فسرته الشبهة بعد هذا الباب والمراد أنها مشبهة على بعض الناس بدليل قوله عليه السلام لا يعلمها كثير من الناس وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى هذا الحديث مستوفي في باب فضل من استبرأ لدينه وعرضه من كتاب الايمان وقد تواردا كثيرا لا نخرجين له على إرادته في كتاب البيوع لان الشبهة في المعاملات تقع

## باب تفسير المشبهات وقال حسان بن أبي سنان: ما رأيت شيئاً أهون من الورع دَعَ ما يربُّك إلى ما لا يربُّك

فيها كنهه وله تعلق أيضاً بالكاح وبالصيد والذباح والطعمة والاشربة وغير ذلك مما لا يخفى والله المستعان وفيه دليل على جواز المرح والصيد على الغنم في شرح السنة واستنبط منه بعضهم منع إطلاق الحلال والحرام على ما لا نص فيه لأنه من جملة ما لم يستنبط لكن قوله عليه السلام لا يعلمها كثير من الناس يشعر بأن منهم من يعلمها وقوله في هذه الطريق استبان أي ظهر تحريره وقوله أو شك أي قرب لأن متعاطي الشبهات قد يصادف الحرام وإن لم يتعمده أو يقع فيه لاحتياجه الساهل \* (قوله باب تفسير المشبهات) يشهد بالوحدة والنسب بضميتين مخففاً بغيرهم ولأن عساكر بضم للم وزيادة تاء لما تقدم في حديث الثعلبي بن بشران الشبهات لا يعلمها كثير من الناس واقتضى ذلك أن بعض الناس يعلمها أراد المصنف أن عرف الطريق إلى معرفتها لتجنب فذكر أولاً ما يضبطها ثم أورد أحاديث يؤخذ منها مراتب ما يجب اجتنابه منها ثم في باب فيه بيان ما يستحب منها ثم ثلث باب فيه بيان ما يكره وشرح ذلك أن الشيء إما أن يكون أصله الحر أو الإباحة أو يشك فيه فالأول كالصيد فإنه يحرم أكله قبل ذكاته فإذا شك فيه لم يزل عن التحريم لا يبين واليه الإشارة بحديث عدي بن حاتم والثاني كالطهارة إذا حصلت لا ترفع الإيقين الحدث واليه الإشارة بحديث عبدالله بن زياد في الباب الثالث ومن أمثلته من له زوجة وعبد وشك هل طلق أو اعتق فلا عبرة بذلك وما على ملكه والثالث مما لا يصح أصله ويتردد بين الحظر والإباحة فالأولي تركه واليه الإشارة بحديث النقرة الساقطة في الباب الثاني (قوله) وقال حسان بن أبي سنان (هو البصري أحد العباد في زمن التابعين وليس له في البخاري سوى هذا اللوض وقد وصله أحمد في الزهد وأبو نعيم في الحلية عنه بلفظ إذا شككت في شيء فتركه ولا أبي نعيم من وجه آخر أجمع يونس بن عبيد وحسان بن أبي سنان فقال يونس ما عالجت شيئاً أشد علي من الورع فقال حسان ما عالجت شيئاً أهون علي منه قال كيف قال حسان تركت ما يربِّي إلى ما لا يربِّي فاسترحت قال بعض العلماء تكلم حسان على قدر مقامه والترك الذي أشار إليه أشد على كثير من الناس من تحمل كثير من المشاق الفعلية وقد ورد قوله دَعَ ما يربُّك إلى ما لا يربُّك مرفوعاً أخرجه الترمذي والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي وفي الباب عن أنس عند أحمد من حديث ابن عمر عند الطبراني في الصغير ومن حديث أبي هريرة وأما ابن الأسقع ومن قول ابن عمر أيضاً وابن مسعود وغيرهما (قوله يربُّك) يفتح أوله ويجوز الضم يقال ربه يربه بالفتح وأراه يربه بالضم ربه وهي الشك والتردد والمعنى إذا شككت في شيء فدعه وترك ما يشك فيه أصل عظيم في الورع وقد روى الترمذي من حديث عطية السعدي مرفوعاً لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً مما به البأس وقد تقدمت الإشارة إليه في كتاب الإيمان قال الخطابي كل ما شككت فيه فالورع اجتنابه ثم هو على ثلاثة أقسام واجب ومستحب ومكروه فالواجب اجتناب ما يستلزم ارتكاب المحرم والمنسوب اجتناب معاملة من أكثره له حرام والمكروه اجتناب الرخص المشروعة على سبيل التنطع \* الحديث الأول حديث عقبة بن الحارث في الرضاع ووجه الدلالة منه قوله كيف وقد قيل فإنه يشعر بأن أمره بفراق امرأته إنما كان لاجل قول المرأة إنها أرضعتها فاحتمل أن يكون صحيحاً في ترك الحرام فأمره بفراقها احتياطاً على قول الأكثر وقيل بل قبل شهادة المرأة وحدها على ذلك وستأتي مباحثه في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى \* الحديث الثاني حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وستأتي مباحثه في كتاب القرائض ووجه الدلالة منه قوله عليه السلام احتجبي منه بإسودة مع حكمه بأنه أخوها لا ينهاه لكن لما راي الشبه البين فيه من غير زمعة أمر أسودة بالاحتجاب منه احتياطاً في قول الأكثر واعتراض الداودي فقال ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء وأجاب ابن النجاشي وجهه أن المشبهات ما أشبهت الحلال من وجه والحرام من وجه وبيانه من هذه القصة أن الحاقه بزمعة يقتضي أن لا تحتجب منه أسودة والشبه بحبة يقتضي أن تحتجب وقال ابن القصار إنما حجب أسودة منه لأن الزوج أن يمنع زوجه من أخها وغيره من أقاربها وقال غيره بل وجب ذلك لفظاً أمر الحجاب في حق أزواج النبي عليه السلام ولو

**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مَالِيَةَ**  
**عَنْ عُمَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ جَاءَتْ فَرَعَتْ أَنْهَارَ ضَمْتِهَا فَذَكَرَ لِي النَّبِيُّ ﷺ فَأَعْرَضَ عَنْهُ**  
**وَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ كَيْفَ قَدْ قِيلَ وَقَدْ كَانَتْ كَحَمَّةِ ابْنَةِ أَبِي إِبَاهَابٍ النَّبِيِّ حَدَّثَنَا بِحْيٍ بْنُ قُرَّةٍ حَدَّثَنَا مَالِكٌ**  
**عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ عُمَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَبْدًا إِلَى أَخِيهِ**  
**سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ زَمَمَهُ فَنِي فَأَقْبَضَهُ قَالَتْ فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ**  
**وَقَالَ ابْنُ أَخِي قَدْ عَيْدَ إِلَى فِيهِ فَعَامَ عَبْدُ بْنُ زَمَمَةَ فَقَالَ أَخِي وَأَبْنُ وَلِيدَةَ ابْنِي وَلَدَ عَلَى فِرَاشِهِ فَتَسَاوَا إِلَى**  
**النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ سَعْدُ يَارَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي كَانَ قَدْ عَيْدَ إِلَى فِيهِ فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمَمَةَ أَخِي وَأَبْنُ وَلِيدَةَ**  
**أَبْنِي وَلَدَ عَلَى فِرَاشِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمَمَةَ ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَوَلَدَ الْفِرَاشِ**  
**وَالْعَاهِرِ الْحَجَرُ ، ثُمَّ قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَحْتَجِي مِنْهُ بِسَوْدَةَ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ شَبهِهُ بَعْنَةً ، فَمَا**  
**رَأَاهَا حَتَّى أَقْبَى اللَّهُ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّرِّ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ**  
**عَدِيِّ بْنِ حَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْغُرَاضِ ، فَقَالَ إِذَا أَصَابَ يَحْتَدِيهِ فَكُلْ وَإِذَا**  
**أَصَابَ يَعْزِيهِ فَقُتِلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ ، فَلَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرَسِلْ كَلْبِي وَأَتَمِّجْ فَأَجِدُ مَعَهُ عَلَى الصَّيْدِ كَلْبًا**  
**آخَرَ لَمْ أَسْمَعْ عَلَيْهِ وَلَا أَدْرَى أَتَمِّجُ أَتَمِّجُ قَالَ لَا تَأْكُلْ إِنَّمَا سَبَّحْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تَسْمَعْ عَلَى الْآخَرِ**  
**بَابُ مَا يَنْتَزَعُ مِنَ الشُّبُهَاتِ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ**  
**اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ مَسْقُوطَةٍ ، فَقَالَ لَوْلَا أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً لَأَكَلْتُهَا \* وَقَالَ عُمَامٌ عَنْ أَبِي**  
**هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَجِدُ تَمْرَةً سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي**

اتفق. مثل ذلك لغيره لم يجب الاحتجاب بما وقع في حق الاعرابي الذي قاله لعله نزعه عرق \* الحديث الثالث حديث  
 عدي بن حاتم في الصيد ووجه الدلالة منه قوله انما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر فينبه له وجه المنع وهو ترك  
 التسمية وابتعد من استدلاله على سد الذرائع \* (قوله باب ما ينتزه) بضم أوله أي ينجب (من الشبهات) وللشك في  
 يكره بدل ينتزه (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري ومنصور هو ابن المعتز وطلحة هو ابن مطرف والاسناد كله  
 كوفيون الا الصحابي فانه سكن البصرة وقد دخل الكوفة مرارا وصرح يحيى القطان بالحديث بين منصور وسفيان  
 كما سيأتي في اللقطة (قوله مسقوطة) كذا للاكثر وفي رواية كريمة مسقطة بضم أوله وفتح القاف قال ابن التيمي  
 قوله مسقوطة كلمة غريبة لان المشهور ان سقط لازم والعرب قد تذكر الفعل بلفظ المتعول واستشهد له الخطابي  
 بقوله تعالى كان وعده مايتا أي آتيا وقال ابن التيم مسقوطة بمعنى ساقطة كقوله حجابا مستورا أي ساترا وقال ابن  
 مالك في الشواهد قوله مسقوطة بمعنى مسقطة ولا فعل له ونظيره مرقوق بمعنى مرق أي مسترق عن ابن جني قال وكما  
 جاء مفعول ولا فعل له جاء فعل ولا مفعول له كقراءة التخي عموا وصموا بضم أولهما ولم يجي مصموم اكتفاء بضم  
 (قلت) وقد أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن قبصة شيخ البخاري فيه فقال مطروحة وأخرجه ابو نعيم من  
 وجهين آخرين عن قبصة شيخ البخاري فيه فقال بتمرة ولم يقل مسقوطة ولا مسقطة (قوله وقال هام الخ) وصله  
 في اللقطة بتمامه ولفظه اني لا قلب الى أهل فاجدا التمرة ساقطة على فراشي فارفعها لا كلها ثم أخشي أن تكون صدقة  
 فالتقيها (قلت) ولم يستحضر الكرمان في لفظ رواية هام فقال تمام الحديث غير مذكور وهو لولا ان تكون صدقة لا كلها

**باب مَنْ لَمْ يَرَ الْوَسْوَاسَ وَنَحْوَهَا مِنَ الشُّبُهَاتِ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ تَمِيمٍ قَالَ سَمِعْتُ الشَّيْخَ الرَّجُلَ يُحَدِّثُ الصَّلَاةَ شِدْقًا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ قَالَ لَا حَقَّ يَسْمَعُ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ لَا وَضُوءَ إِلَّا فِيهَا وَجَدْتُ الرِّيحَ أَوْ سَمِعْتُ الصَّوْتَ حَدَّثَنِي أَحَدُ بَنِي الْمُقَدِّمِ النُّجَلِيِّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّافَاوِيُّ حَدَّثَنَا حِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قَوْمًا قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذْكَرُوا أَمْ لَمْ يَكُنْ اللَّهُ عَلَيْهِ ، أَمْ لَا : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَمُوا اللَّهَ عَلَيْهِ وَكُلُوهُ**

(قلت) والنكته في ذكره هنا ما فيه من تعيين المحل الذي رأى فيه التمرة وهو فراشه ﷺ ومع ذلك لم يأكلها وذلك أبلغ في الورع قال المهلب عليه ﷺ كان يقسم الصدقة ثم يرجع إلى أهله فيلحق بشوبه من ثمر الصدقة شيء فيقع في فراشه والا فلا الفرق بين هذا وبين أكله من اللحم الذي تصدق به على بريرة (قلت) ولم ينحصر وجود شيء من ثمر الصدقة في غير بيته حتى يحتاج إلى هذا التأويل بل يحتمل أن يكون ذلك التمر حمل إلى بعض من يستحق الصدقة ممن هو في بيته وتأخر تسليم ذلك له أو حمل إلى بيته فقسمه بقيت منه بقية وقد روى أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: تضور النبي ﷺ ذات ليلة فقيل له: مأسرك قال: إني وجدة تمر ساقطة فأكلتها ثم ذكرت تمرًا كان عندنا من ثمر الصدقة فما أدري أمن ذلك كانت التمرة أو من تمر أهلي فذلك أسهرني وهو محمول على التعدد وأنه لما اثنى له أكل التمرة كما في هذا الحديث واقلقه ذلك صار بعد ذلك إذا وجد مثلها بما يدخل التردد تركه احتياطًا ويحتمل أن يكون في حالة أكله إياها كان في مقام التشريع وفي حال تركه كان في خاصة نفسه وقال المهلب إنما تركها ﷺ تورعًا وليس بواجب لأن الأصل أن كل شيء في بيت الإنسان على الإباحة حتى يقوم دليل على التحريم وفيه تحريم قليل الصدقة على النبي ﷺ ويؤخذ منه تحريم كثيرها من باب أولى (قوله باب من لم ير الوسواس ونحوها من الشبهات) في رواية الكشميهني من المشبهات بجم وتفصيل وفي نسخة بمثناة بدل الثقيل والكل بمعنى مشكلات وهذه الترجمة معقودة لبيان ما يكره من التنطع في الورع قال الغزالي الورع أقسام ورع الصديقين وهو ترك مالا يتناول بغیرنية القوة على العبادة وورع المتقين وهو ترك مالا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجزالي الحرام وورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع فإن لم يكن فهو ورع الموسوسين قال ووراء ذلك ورع الشهود وهو ترك ما يسقط الشهادة أي أعم من أي يكون ذلك المتروك حرامًا أم لا انتهى وغرض المصنف هنا بيان ورع الموسوسين كمن تمتنع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كان لسان ثم أفلت منه وكن يترك شره ما يحتاج إليه من محمول لا يدري أماله حلال أم حرام وليست هناك علامة تدل على الثاني وكن يترك تناول الشيء لخبر ورد فيه متفق على ضعفه وعدم الاحتياج به ويكون دليل إباحته قويًا وتأويله تمتنع أو مستبعد ثم ذكر فيه حديثين الأول (قوله عن الزهري) في رواية الحميدي عن سفيان حدثنا الزهري (قوله) عن عباد بن تميم عن عمه (هو عبد الله بن زيد بن حاصم المازني وفي رواية الحميدي المذكورة أخبرني سعيد هو ابن المسيب وعباد بن تميم عن عبد الله بن زيد وقد تقدم في الطهارة عن أبي نعيم عن سفيان وسياقه يشعر بأن طريق سعيد مرسله وطريق عباد موصولة ولم يحضر المزي تمييز ذلك في الأطراف (قوله وقال ابن أبي حفصة) هو محمد وكنيته أبوسلمة واسم والد أبي حفصة مبصرة وهو بصري نزل الجزيرة ووطن الكرماني أن عمًا هذا وسالمًا بن أبي حفصة ومخارة بن أبي حفصة أخوة غفرم بذلك هنا فوهم فيه وهما فاحشافان والد سالم لا يعرف اسمه وهو كوفي ووالد عمارة اسمه نابت بالثون ثم موحدة ثم مثناة وهو بصري أيضًا لكن مبصرة مولى نابت عن أبي وسالم بن أبي حفصة من طبقة أعلى من طبقة الاثنين (قوله لا وضوء الخ) وصل أحمد أن ابن أبي حفصة المذكور من طرق ووقع لنا بعلو في مسند أبي



**بابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا . حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ غَنَامٍ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ سَالِمٍ قَالَ حَدَّثَنِي جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَيْنَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَتْ مِنَ الشَّامِ عِيرٌ تَحْمِلُ طَعَامًا فَالْتَمَتُوا إِلَيْهَا حَتَّى مَا بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، فَتَرَكْتُ : وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا **بابُ** مَنْ لَمْ يُبَالِغْ مِنْ حَيْثُ كَسَبَ الْمَالَ حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْقَيْسِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ زَمَانٌ لَا يُبَالِي الْمَرْءُ مَا أَخَذَ مِنْهُ أَمِنْ الْحَلَالِ أَوْ مِنَ الْحَرَامِ**

العباس السراج ولفظه عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه سرفوعا باللفظ المعلق ومشى بعض الشراح على ظاهر قول البخاري عن الزهري لا وضوء الخ فحرم بان هذا المتن من كلام الزهري وليس كما ظن لما ذكرته عن مسند أحمد والسراج وقد جرت عادة البخاري بهذا الاختصار كثيرا والتقدير عن الزهري هذا السند الذي قاله ﷺ قال لا وضوء الحديث وأقرب أمثلة ذلك ماضي في الصوم في باب إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس فإنه أورد حديث الباب من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة عن فاطمة عن أسماء قالت أفطرتا على عهد النبي ﷺ ثم طلعت الشمس قيل لهشام أمروا بالقضاء قال وبدمن قضاء قال البخاري وقال معمر سمعت هشاما لا أدري أقضوا أم لا فهذا أيضا فيه حذف بتدريسه (١) سمعت هشاما عن معمر عن هشام بالسند والمان وقال في آخره فقال انسان لهشام أقضوا أم لا قال لا أدري وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر كذلك وأوردته من مسند عبد بن حميد طابا عن عبد الرزاق عن معمر سمعت هشاما عن فاطمة عن أسماء فذكرت الحديث قال فقال انسان لهشام أقضوا أم لا قال لا أدري ( تنبيه ) اختصر ابن أبي حفصة هذا المتن اختصارا مجحفا فان لفظه يعم ما إذا وقع الشك داخل الصلاة وخارجها ورواية غيره من أثبات أصحاب الزهري تقتضي تخصيص ذلك بمن كان داخل الصلاة ووجهه ان خروج الرمح من المصل هو الذي يقع له غالبا بخلاف غيره من النواقض فإنه لا يهجم عليه الا نادرا وليس المراد حصر قضى الوضوء بوجود الرمح ، الثاني حديث عائشة في التسمية على الذبيحة وقد استدله على ان التسمية ليست شرطا لصحة الذبح وقد استدله به على ان التسمية ليست شرطا في جواز الاكل من الذبيحة وسيأتي تقريره والجواب عما أورد عليه وسائر مباحثه في كتاب الذبائح مستوفى ان شاء الله تعالى وهو اصل في تحسين الظن بالمسلم وأن أموره محمولة على السكال ولا سيما أهل ذلك العصر \* ( قوله باب قول الله عز وجل وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها ) كأنه أشار بذلك الترجمة الى أن التجارة وان كانت ممدوحة باعتبار كونها من انكساب الحلال فإنها قد تدم إذا قدمت على ما يجب تقديمه عليها وقد أورد في الباب حديث جابر في قصة انفضاض الناس عن النبي ﷺ وهو بخطب ومضى الكلام عليه مسوطا في كتاب الجمعة ويأتي بمضه في تفسير سورة الجمعة أن شاء الله تعالى \* ( قوله باب من لم يبالي من حيث كسب المال ) في هذه الترجمة إشارة الى ذم ترك التحري في المكاسب ( قوله يأتي على الناس زمان ) في رواية أحمد عن يزيد بن ابن أبي ذئب بسنده لا يأتين على الناس زمان والنسائي من وجه آخر يأتي على الناس زمان ما يبالي الرجل من أين أصاب المال من حل أو حرام وهذا أورد النسائي من طريق محمد بن عبد الرحمن عن الشعبي عن أبي هريرة ووهب المزني في الاطراف فظن ان محمد بن عبد الرحمن هو ابن أبي ذئب فترجم به للنسائي مع طريق البخاري هذه عن ابن أبي ذئب وليس كما ظن فاني لم أقف عليه في جميع النسخ التي وقفت عليها من النسائي الا عن الشعبي لآعن سعيد ومحمد بن عبد الرحمن المذكور عنه اظنه ابن أبي ليلى لا ابن أبي ذئب لاني

**باب التجارة في البر وغيره وقوله عز وجل رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وقال قتادة كان القوم يتبايعون ويتجرون ولكنهم إذا تبايعهم حتى من حقوق الله لم تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله حتى يؤدوه إلى الله حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال كنت أتحير في الصرف ، فسألت زيدا بن أرقم رضي الله عنه فقال ، قال النبي ﷺ وحدني الفضل بن يعقوب حدثنا الحجاج بن محمد قال ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار وعامر بن مصعب أنها سئما أبا المنهال يقول سألت البراء بن عازب وزيدا بن أرقم عن الصرف فقالا كُنَّا تاجرَيْنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّرْفِ ، فَقَالَ إِنْ كَانَ يَدًا يَدًا فَلَا بَأْسَ وَإِنْ كَانَ نَسِيًّا فَلَا يَصْلَحُ **باب الخروج في التجارة** ، وقوله الله عز وجل : فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضلي الله **حدثنا محمد بن سلام** أخبرنا محمد بن يزيد أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء عن عبيد ابن عمير**

لأعرف لابن أبي ذئب رواية عن الشعبي وقال ابن التين أخبر النبي ﷺ بهذا تحذيرا من فتنه المال وهو من بعض دلائل نبوته لأخباره بالأمور التي لم تكن في زمنه ووجه الذم من جهة التسوية بين الأحرار والافاخذ المال من الحلال ليس مذموما من حديث هو والله أعلم \* ( قوله باب التجارة في البر وغيره ) لم يقع في رواية الاكثر قوله وغيره وثبت عند الاسماعيلي وكريمة واختلف في ضبط البر فلاكثر علي انه بالزاي وليس في الحديث ما يدل عليه بخصوصه بل بطريق عموم المكاسب المباحة وصوب ابن عساكر انه بالراء وهو اليق بمؤاخاة الترجمة التي بعدهه بباب وهو التجارة في البحر وكذا ضبطها الديلماني وقرأت بخط القطب الحلبي ما يدل على انها مضبوطة عند ابن بطلال وغيره بضم الموحدة وبالراء قال وليس في الباب ما يقضي تعيينه من بين أنواع التجارات اه وقد اخطأ من زعم انه بالراء تصحيف اذ ليس في الآية ولا الحديث ولا الاثر اللاتي أوردها في الباب ما يرجح احد اللفظين ( قوله وقوله عز وجل رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ) أى وتفسير ذلك وقد روى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ان الملائكة تلهيهم عن الصلاة المكتوبة وتمسك به قوم في مدح ترك التجارة وليس بواضح ( قوله وقال قتادة كان القوم يتبايعون الخ ) لم أقف عليه موصولا عنه وقد وقع في كلام ابن عمر أخرجه عبد الرزاق عنه انه كان في السوق فاقامت الصلاة فاغلقوا حوائطهم ودخلوا المسجد فقال ابن عمر فهم نزلت فذكر الآية وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود نحوه وفي الخلية عن سفيان الثوري كانوا يتبايعون ولا يدعون الصلوات المكتوبات في الجماعة ثم اورد المصنف حديث زيدا بن أرقم والبراء بن عازب في الصرف وسأقي الكلام عليه في باب بيع الورق بالذهب نسيئة بعد نيف وستين بابا وموضع الترجمة منه قوله فيه وكانا تاجرَيْنِ على عهد رسول الله ﷺ وقد خفي ذلك علي القطب فقرأت بخطه لم يذكر احد من الشراح مناسبة الترجمة لهذا الحديث فيتنظر تنبيه أبو المنهال المذكور في هذا الاستناد غير أبي المنهال صاحب أبي برزة الاسلمي في حديث الواقيت وأسم هذا عبد الرحمن بن مطعم واسم صاحب أبي برزة سيار بن سلامة وأخرج البخاري الطريق الثانية بيزول رجل لاجل زيادة طامر بن مصعب مع عمرو بن دينار في رواية ابن جريج عنهما عن أبي المنهال المذكور وطامر بن مصعب ليس له في البخاري سوى هذا الموضع الواحد ( قوله نسي ) بكسر الهمزة وسكون التحتانية بعدها همزة ولكشمين نساء بفتح النون والهملة مدة \* ( قوله باب الخروج في التجارة وقوله الله عز وجل فانتشروا في الأرض واجتنبوا من فضل الله ) قال ابن بطلال هو اباحة بعد حظر

أَن أَبَا مُوسَى اسْتَأْذَنَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ وَكَانَتْهُ كَانَ  
مَسْقُولًا فَرَجَعَ أَبُو مُوسَى فَفَرَّغَ عُمَرُ فَقَالَ أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ أَتَدْنُو لَهُ لِي قِيلَ قَدْ  
رَجَعَ فَدَعَاهُ فَقَالَ كُنَّا نُوَمِّرُ بِذَلِكَ قَالِ تَأْتِينِي عَلَى ذَلِكَ بِالْبَيْتَةِ فَأَنْطَلِقُ إِلَى مَجْلِسِ الْأَنْصَارِ فَسَأَلَهُمْ  
فَقَالُوا لَا يَشْهَدُ لَكَ عَلَى هَذَا إِلَّا أَصْغَرُنَا أَبُو سَمِيدٍ الْخُدْرِيُّ فَذَهَبَ بِأَبِي سَمِيدٍ الْخُدْرِيُّ فَقَالَ عُمَرُ: آخِئْ عَلَى  
هَذَا مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلْهَانِي الصَّفَقُ بِالْأَسْوَاقِ يَعْنِي الْخُرُوجَ إِلَى التَّجَارَةِ بِأَبِ التَّجَارَةِ فِي الْبَحْرِ  
وَقَالَ مَطَرٌ لَا بَأْسَ بِهِ ، وَمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا بِحَقِّ نَمٍّ فَلَا : وَرَأَى الْفَلَكَ مَوَازِيرَ فِيهِ وَاسْتَبَقُوا مِنْ  
فَضْلِهِ الْفَلَكَ السُّنَّ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ سَوَاءٌ وَقَالَ مُجَاهِدٌ تَمَخَّرَ السُّنُّ الرِّيحَ وَلَا تَمَخَّرَ الرِّيحُ شَيْئًا مِنَ السُّنِّ إِلَّا الْفَلَكَ الْعَظَامُ

كقوله تعالى وإذا حللتم فاصطادوا وقال ابن المنير في الحاشية غرض البخاري اجازة الحركات في التجارة ولو كانت  
بعيدة خلافا لمن ينقطع ولا يحضر السوق كما يأتي في مكانه ان شاء الله تعالى ( قوله ان ابا موسى استاذن على عمر فلم  
يؤذن له ) زاد بشر بن سعيد عن أبي سعيد كاسياني في الاستئذان انه استأذن ثلثا ( قوله فقال كنا نؤمر بذلك ) في  
الرواية المذكورة انه قال قال رسول الله ﷺ اذا استأذن احدكم ثلثا فلم يؤذن له فليجع ( قوله فذهب بابي سعيد )  
في الرواية المذكورة فاخبرت عمر عن النبي ﷺ بذلك وفيه الدلالة على ان قول الصحابي كنا نؤمر بكذا محمول  
على الرفع ويقوي ذلك اذا ساقه مساق الاستدلال وفيه ان الصحابي الكبير القدر الشديد الذموم لرسول الله ﷺ  
قد يخفي عليه بعض أمره ويسمعه من هو دونه وادعى بعضهم انه يستفاد منه ان عمر كان لا يقبل الخمر من شخص  
واحد وليس كذلك لان في بعض طرقه ان عمر قال اني احببت ان اتثبت وستاق فوائده مستوفاة في كتاب الاستئذان ان  
شاء الله تعالى وقد قبل عمر خبير الضحاك بن سفيان وحده في الدبة وغير ذلك ( قوله فقال عمر اخفي على هذا  
من أمر رسول الله ﷺ الهاني الصَّفَقُ بِالْأَسْوَاقِ يَعْنِي الْخُرُوجَ إِلَى التَّجَارَةِ ) كذا في الاصل واطلق عمر على  
الاشتغال بالتجارة هو الا انها اشتهت عن طول ملازمته النبي ﷺ حتى سمع غيره منه ما لم يسمعه ولم يقصد عمر ترك  
أصل الملازمة وهي أمر نسي وكان احتياج عمر الى الخروج للسوق من أجل الكسب لعياله والتخفيف عن الناس وأما  
أبو هريرة فكان وحده فلذلك أكثر ملازمته وملازمة عمر للنبي ﷺ لا تخفى كاسياني في ترجمته في المناقب واللبو  
مطلقا ما يلبي سواء كان حراما أو حلالا وفي الشرع ما يحرم فقط ( قوله باب التجارة في البحر ) أي اباحة ركوب  
البحر للتجارة وفي بعض النسخ وغيره فان ثبت قوى قول من قرأ البر فيما سبق بباب بضم أوله أو بالزاي ( قوله  
وقال مطراخ ) هو مطر الوراق البصري مشهور في التابعين ووقع في رواية الخوي وحده وقال مطرف وهو تصحيف  
وبانه الوراق وصفه المنزي والتقطب وآخرون وقال الكرماني الظاهر انه ابن الفضل المروزي شيخ البخاري وكان  
ظهور ذلك له من حيث ان الذين افردوا رجال البخاري كالكلابيذي لم يذكروا فيهم الوراق المذكور لانهم لم يستوعبوا  
من علق لهم وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن شاذب عن مطر الوراق انه كان لا يري بركوب البحر بأسا  
ويقول ما ذكره الله تعالى في القرآن الابحى ووجه حل مطر ذلك على الاباحة انها سبقت في مقام الامتنان وتضمن  
ذلك الرد على من منع ركوب البحر وسيأتي بسط ذلك في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى ( قوله الفلك السفن الواحد والجمع  
سواء ) هو قول أكثر أهل اللغة ويدل عليه قوله تعالى في الفلك المشحون وقوله حتى اذا كنتم في الفلك وجرين  
بهم فذكره في الانفراد والجمع بلفظ واحد وقيل ان الفلك بالضم والاسكان جمع فلك فتصحين مثل أسد وأسد وقال  
صاحب الحكم السفينة فميلة بمعنى فاعلة سميت سفينة لانها تسفن وجه الماء أي تسره والجمع سفن وسفائن وسفين  
( قوله وقال مجاهد الخ ) وصله الثوري في تفسيره وكذلك عبد بن حميد من وجه آخر قال عياض ضبطه الاكثر نصب

وَقَالَ الْبَيْتُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ خَرَجَا فِي الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُمَا وَسَاقَ الْحَدِيثَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا الْبَيْتُ بِهَذَا **بَاب** وَإِذَا رَأَوْا بُحَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَقَوْلُهُ لَا تَلْبِثُ فِيهَا تِجَارَةً وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ \* وَقَالَ قَتَادَةُ كَانَ الْقَوْمُ يَتَجَرَّوْنَ وَلِكُنْهِمْ كَانُوا إِذَا نَابَهُمْ حَقٌّ مِنْ حَقِّهِمْ لَمْ يَتْلَوْهُمْ تِجَارَةً وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ حَتَّى يُوَدُّهُ إِلَى اللَّهِ **حَدَّثَنِي** مُحَمَّدٌ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَقْبَلْتُ عِبرَ وَنَحْنُ نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ فَأَنْفَضَ النَّاسُ إِلَّا أَنْتَنِي عَشْرَ رُجُلًا فَذَكَرْتُ هَذِهِ الْآيَةَ وَإِذَا رَأَوْا بُحَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوا قَائِمًا **بَاب** قَوْلُهُ أَنْفَضُوا مِنْ طِبْيَاتٍ مَا كُتِبَتْمْ **حَدَّثَنَا** عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَسْوُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَنْفَضَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامٍ بَيْتَهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَضَتْ وَلَوْ جَاهًا بِمَا كَسَبَتْ وَلِلْخَارِجِ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا **حَدَّثَنِي** يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا أَنْفَضَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا عَنْ غَيْرِ أَمْرِ فَلَهَا نِصْفُ أَجْرِ

السفن وعكسه الاصيلي والصواب الاول عند بعضهم بناء على ان الريح الفاعل وهي التي تصرف السفينة في الاقبال والادبار وضبط الاصيلي صواب وهو ظاهر القرآن اذ جعل الفعل للسفينة فقال ما اخرج فيه وقوله تخرج ففتح المعجمة أي تنشق يقال غرت السفينة اذا شقت الماء بصوت وقيل اخرج الصوت نفسه وكان مجاهدا أراد ان شق السفينة للبحر بصوت انما هو بواسطة الريح ومعني قوله ولا تخرأ ان الصوت لا يحصل الا من كبار السفن ولا يحصل من الصغار غالبا (قوله وقال البيت الخ) هو طرف من حديث ساقه بنهامة في كتاب الكفالة كما سيأتي وسند ذكر الكلام عليه ثم وجه تعلقه بالترجمة ظاهر من جهة ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا لم يرد في شرعنا ما ينسخه ولا سيما اذا ذكره ﷺ مقرر له اوفى سياق البناء على فاعله او ما شبه ذلك ويحتمل ان يكون مراد المصنف بيراد هذا ان ركوب البحر لم يزل متعارفا لما لو من قديم الزمان فيحمل على أصل الاباحة حتى يرد دليل على المنع (قوله في آخره حدثنني عبد الله بن صالح حدثننا البيت) فيه التصريح بوصف الملحق المذكور ولم يقع ذلك في أكثر الروايات في الصحيح ولا ذكره أبو ذر الا في هذا الموضع وكذا وقع في رواية أبي الوقت (قوله باب واذا راوا بحارة اولهوا انفضوا اليها وقوله لا تلبث في تجارة ولا يبيع عن ذكر الله وقال قتادة كان القوم يصحرون الى آخره) وكذا وقع جميع ذلك معادا في رواية المستمل وسقط لغيره الا النسفي فانه ذكرها هنا وحذفها مما مضى وكذا وقع مكررا في نسخة الصغاني وهذا يؤيد ما تقدم من النقل عن أبي ذر الهروي ان أصل البخاري كان عند الفربري وكانت فيه الحقايق في الهوامش وغيرها وكان من ينسخ الكتاب يضع الملحق في الموضع الذي يظنه لا ثقابه فمن ثم وقع الاختلاف في التقديم والتأخير ويزاد هنا ان بعضهم احاط فكتب الملحق في الموضعين فنشأ عنه التكرار وقد تكلف بعض الشراح في توجيهه بان قال ذكر الآية هنا لمنطوقها وهو الذم وذكرها هناك لمفهومها وهو تخصيص وقتها بمحاجة غير المتلبسين بالصلاة وسماع الخطبة وقد تدمر الكلام على ذلك مستوفي (قوله باب قوله انفضوا من طيبات ما كسبتن) أي تفسيره وحكي ابن بطال انه وقع في الاصل كلوا بدل انفضوا وقال انه غلط به وكذا راى في رواية النسفي وقد ساق الآية في كتاب الزكاة على

**بابُ مَنْ أَحَبَّ الْبَسْطَ فِي الرِّزْقِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ الْكِرْمَانِيُّ حَدَّثَنَا حَسَنُ حَدَّثَنَا يُونُسُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَبْسُطَ لَهُ رِزْقُهُ أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَاقْبَلْ رَحْمَةَ بَابُ شِرَاءِ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ**

الصواب وقد تقدم النقل عن مجاهد أنه قال في تفسيرها أن المراد بها التجارة ثم ذكر البخاري حديث عائشة صرّحوا إذا انفتحت المرأة من طعام بينها الحديث وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الزكاة ثم أورد حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ إذا انفتحت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فلها نصف أجره وفيه رد على من عيه ما أذن لها في ذلك والاولى ان يحمل على ما إذا انفتحت من الذي يخصها به إذا تصدقت به بغير استئذانه فإنه يصدق كونه من كسبه فيؤجر عليه وكونه بغير امره ويحتمل ان يكون اذن لها بطريق الاجمال لكن المنفى ما كان بطريق التفصيل ولا بد من الحل على أحد هذين المعنيين والاغيت كان من ماله بغير اذنه لا اجمالا ولا تفصيلا فهي مأزورة بذلك لا مأجورة وقد ورد فيه حديث عن ابن عمر عند الطيالسي وغيره وأما قوله في حديث أبي هريرة فلها نصف أجره فهو محمول على ما إذا لم يكن هناك من يمينها على تنفيذ الصدقة بخلاف حديث عائشة فقيهان للخادم مثل ذلك أو المعنى بالنصف في حديث أبي هريرة ان أجره وأجرها إذا جمعا كان لها النصف من ذلك فلكل منهما أجر كامل وهما اثنان فكأنهما نصفان \* (قوله بابين أحب البسط) أي التوسع (في الرزق) وجواب من يحذف تقديره ما في الحديث وهو فليصل رحمه ويستغاد منه جواز هذه المحبة خلافا لمن كرهها مطلقا (قوله حدثنا محمد بن أبي يعقوب) اسم أبيه اسحق بن منصور وقيل ان منصور اسم أبيه وقيل ان أبا يعقوب جده الكرماني بكسر الكاف وذكر الكرماني الشارح ان الزنوي ضبطها بفتح الكاف وحقه وسلف الزنوي في ذلك أبو سعيد بن السمعاني وهو أعلم الناس بذلك ففعل الصواب فيها في الاصل الفتح ثم كثرت استعمالها بالكسر تغييرا من العامة وقد نزل محمد المذكور البصرة ووقفه ابن معين وغيره ولم يعرف أبو حاتم الرازي حاله وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في تفسير المائدة وآخر في أوائل الاحكام والثلاثة اسنادها واحد الى الزهري وشيخه حسان هو ابن ابراهيم الكرماني ويونس هو ابن يزيد (قوله قال محمد) هو الزهري كذا في الاصل وفي رواية أبي نعيم من وجه آخر عن حسان عن يونس بن يزيد عن الزهري (قوله عن أنس) يأتي في الادب من وجه آخر عن الزهري أخبرني أنس (قوله وينسأ) يضم أوله وسكون النون بعدها همزة ثم همزة أي يؤخر له والآخر هنا بقية العمر قال زهير والمرء ما عاش ممدود له أمل \* لا ينتهي الطرف حتي ينتهي الأثر

وساقى الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى قال العلماء معنى البسط في الرزق البركة فيه وفي العمر حصول القوة في الجسد لان صلة اقراره بصدقة والصدقة تربي المال وتر يدفيه فيمنوها ويتركون لان رزق الانسان يكتب وهو في بطن أمه فلذلك احتجج الى هذا التأويل والمعنى انه يكتب مقيدا بشرط كأن يقال ان وصل رحمه فكذلك اولا فكذا أو المعنى بهاء ذكره الجليل بعد الموت واغرب الحكم الترمذي فقال المراد بذلك قلة البقاء في البرزخ وقال ابن قتيبة يحتمل ان يكتب اجل العبد مائة سنة وتر كيته عشر بن قان وصل رحمه زاد التركية وقال غيره المكتوب عند الملك الموكل به غير المعلوم عند الله عز وجل فلا ول يدخل فيه التغيير وتوجيهه ان المعاملات على الظواهر والمعلوم الباطن خفي لا يعلق عليه الحكم فذلك الظاهر الذي اطلع عليه الملك هو الذي يدخله الزيادة والنقص والمحو والانيات والحكمة فيها بلاغ ذلك الى المكلف ليعلم فضل البر وشؤم القطيعة وساقى ذكر هذه المسئلة مبسوط في كتاب القدر ويأتي الكلام على اثار الغنى على الفقر في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى \* (قوله باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة) بكسر الميم والمداي بالأجل قال ابن بطال الشراء بالنسيئة جائز بالاجماع (قلت) لعل المصنف تخيل ان احدا يصحله انه ﷺ

فِي طَرِيقِ عَائِشَةَ قَالَتْ ذَكَرْتُ مَا عَنِتُّ بِإِبْرَاهِيمَ أَرْهَنَ فِي السَّلَمِ قَالَتْ حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى خَدَمًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ **حَدَّثَنَا** مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ حَدَّثَنَا اسْبَاطُ أَبُو الْيَسْمَرِ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامُ الْأَسَدِيُّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ مَتَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخَبَرٍ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سَنِيخَةٍ ، وَلَقَدْ رَهَنَ النَّبِيُّ ﷺ دِرْعًا لَهُ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ يَهُودِيٍّ وَأَخَذَ مِنْهُ شَعِيرًا لِأَهْلِهِ ، وَلَقَدْ تَجَمَّعَتْهُ يَقُولُ : مَا أَمْسَى عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ صَاعٌ بَرٌّ وَلَا صَاعٌ حَبْرٌ وَإِنْ عِنْدَهُ لَتَسْعُ نِسْوَةٌ **بِاسْمِ** كَسْبِ الرَّجُلِ وَعَمَلِهِ بِيَدِهِ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَمَّا اسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ قَالَ : لَقَدْ عَلِمَ قَوْمِي أَنَّ

لَا يَشْتَرِي بِالنَّسِيفَةِ لَانِهَادِينَ فَأَرَادَ دَفْعَ ذَلِكَ الصَّخِيلَ وَلَوْ رَدَّ الْمُنْصَفَ فِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ وَأَنَسٍ فِي أَنَّهُ اشْتَرَى شَعِيرًا إِلَى أَجَلٍ وَرَهْنَهُ عَلَيْهِ دِرْعًا وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا مُسْتَوْفِي فِي أَوَّلِ الرَّهْنِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ( قَوْلُهُ فِي طَرِيقِ عَائِشَةَ قَالَتْ ذَكَرْتُ نَعْنِدَ إِبْرَاهِيمَ ) هُوَ النَّخَعِيُّ وَقَوْلُهُ الرَّهْنُ فِي السَّلَمِ أَيْ السَّلَفِ وَلَمْ يَرُدِّهِ السَّلَمُ الْعَرَفِيُّ وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْلُهُ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ اسْبَاطُ هُوَ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْمِهْمَلَةِ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ وَقَوْلُهُ أَبُو الْيَسْمَرِ بَفَتْحِ الصَّحَايَةِ وَلِلْمِهْمَلَةِ هُوَ بَصْرِيٌّ وَكَذَا بَقِيَةُ رِجَالِ الْأَسْنَادِ وَلَيْسَ لَاسْبَاطُ فِي الْبَخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْمَوْضِعِ وَقَدْ قِيلَ أَنَّ اسْمَ أَبِيهِ عَبْدِ الرَّاحِدِ وَقَدْ سَأَلْتُ الْمُنْصَفَ هُنَا عَلَى لَفْظِ أَبِي الْيَسْمَرِ وَسَأَلْتُ فِي الرَّهْنِ عَلَى لَفْظِ مُسْلِمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَالنَّكْتَةِ فِي جَمْعِهِمَا هُنَا مَعَ أَنَّ طَرِيقَ مُسْلِمٍ أَعْلَى مَرَاةً لِلْقَالِبِ مِنْ مَادَّةِ أَنْ لَا يَذْكُرُ الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ فِي مَوْضِعٍ بِأَسْنَادٍ وَاحِدٍ وَلَا أَنَّ بِالْيَسْمَرِ الْمَذْكُورُ فِيهِ مَقَالٌ فَاتِحُاجَ أَنْ يَرْتَفِعَ مِنْ بَعْضِهِ وَقَوْلُهُ فِيهِ وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ هُوَ كَلَامُ أَنَسٍ وَالضَّمِيرُ فِي سَمِعْتُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَيْ قَالَ ذَلِكَ لِمَنْ رَهَنَ الدَّرْعَ عِنْدَ الْيَهُودِيِّ مَظْهَرُ السَّبَبِ فِي شِرَائِهِ إِلَى أَجَلٍ وَذَهَلْ مِنْ زَعْمِ أَنَّهُ كَلَامٌ قَتَادَةَ جَعَلَ الضَّمِيرُ فِي سَمِعْتُهُ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ السِّيَاقَ عَنْ ظَاهِرِهِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ \* ( قَوْلُهُ بِاسْمِ كَسْبِ الرَّجُلِ وَعَمَلِهِ بِيَدِهِ ) عَطْفُ الْعَمَلِ بِالْيَدِ عَلَى الْكَسْبِ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ لِأَنَّ الْكَسْبَ أَعْمَ أَنْ يَكُونَ عَمَلًا بِالْيَدِ أَوْ بغيرِهَا وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَفْضَلِ الْمَكَّاسِبِ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ أَصُولُ الْمَكَّاسِبِ الزَّرَاعَةُ وَالتِّجَارَةُ وَالصَّنْعَةُ وَالْأَشْبَهُ بِغَنَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ أَطْيَبَهَا التِّجَارَةُ قَالَ وَالْأَرْجَحُ عِنْدِي أَنَّ أَطْيَبَهَا الزَّرَاعَةُ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى التَّوَكُّلِ وَتَقْبِيهِ النَّوْوَیُّ بِحَدِيثِ الْمَقْدَامِ الَّذِي فِي هَذَا الْبَابِ وَأَنَّ أَطْيَبَ الْكَسْبِ مَا كَانَ يَعْمَلُ الْيَدُ قَالَ فَإِنْ كَانَ زَرَعَ قَبْلَهُ أَطْيَبَ لِلْمَكَّاسِبِ لِمَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِمْ مِنْ كَوْنِهِ عَمَلًا يَدَوِيًّا مِنْ التَّوَكُّلِ وَلِمَا فِيهِ مِنَ النِّفْعِ الْعَامِّ لِلْأَدَمِيِّ وَلِلدَّوَابِّ وَلِأَنَّهُ لَا يَدَّ فِيهِ فِي الْعَادَةِ أَنْ يُوَكَّلَ مِنْهُ بغيرِ عَوْضٍ ( قُلْتُ ) وَفَوْقَ ذَلِكَ مِنْ عَمَلِ الْيَدِ مَا يَكْتَسِبُ مِنْ أَمْوَالِ الْكُفَّارِ بِالْجِهَادِ وَهُوَ مَكَّاسِبُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ وَهُوَ أَشْرَفُ الْمَكَّاسِبِ لِمَا فِيهِ مِنْ أَعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَخِذْلَانِ كَلِمَةِ عِدَائِهِ وَالنِّفْعِ الْآخِرِيِّ قَالَ وَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ يَدَهُ فَاذْهَبْ إِلَى زَرْعِهِ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ لِمَا ذَكَرْنَا ( قُلْتُ ) وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا بَيَّنْتُ فِيهِ مِنَ النِّفْعِ الْمُتَعَدِّيِّ وَلَمْ يَنْتَهِصِرْ النِّفْعُ الْمُتَعَدِّيُّ فِي الزَّرَاعَةِ بَلْ كُلُّ مَا يَعْمَلُ بِالْيَدِ فَتَنْفَعُهُ مَتَعَدِّيًا فِيهِ مِنْ تَهْيِئَةِ أَسْبَابِ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ وَالْحَاقُّ أَنَّ ذَلِكَ مَخْتَلَفُ الْمَرَاتِبِ وَقَدْ يَخْتَلِفُ بِالْخِلَافِ الْأَحْوَالِ وَالْأَشْخَاصِ وَالْعِلْمِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ ابْنُ الْمُنْزَرِ إِنَّمَا يَفْضَلُ عَمَلُ بِالْيَدِ سَائِرَ الْمَكَّاسِبِ إِذَا نَصَحَ الْعَامِلُ بِمَا جَاءَ مَصْرُحًا بِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ( قُلْتُ ) وَمِنْ شَرْطِهِ أَنْ لَا يَحْتَقِدَ أَنَّ الرِّزْقَ مِنَ الْكَسْبِ بِلِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِهَذِهِ الْوَاسِطَةِ وَمِنْ فَضْلِ الْعَمَلِ بِالْيَدِ الشُّغْلُ بِالْأَمْرِ الْمُبَاحِ عَنِ الْبَطَالَةِ وَاللَّهْوِ وَكَسْرِ النَّفْسِ بِذَلِكَ وَالتَّخَفُّفُ عَنْ ذَلَّةِ السُّؤَالِ وَالْحَاجَةُ إِلَى الْغِنَى ثُمَّ أوردَ الْمُنْصَفُ فِي الْبَابِ أَحَادِيثَ وَلَهَا فِي التِّجَارَةِ وَالتَّانِيَةِ فِي الزَّرَاعَةِ وَلِثَلَاثٍ وَمَا جَعَلَهُ فِي الصَّنْعَةِ \* الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ ( قَوْلُهُ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ) هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ( قَوْلُهُ لَقَدْ عَلِمَ قَوْمِي )

حرفتي لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي وشغلنا بأمر المسلمين قسياً لكل آل أبي بكر من هذا المال ويحترف  
للمسلمين فيه

أى قریش والسلمون (قوله حرفتي) بكسر المهملة وسكون الراء بعدها فاء أي جهة اكتساب والحرفة  
جهة الاكتساب والتصرف في المعاش وأشار بذلك إلى أنه كان كسواً لمؤنته ومؤنة عياله بالتجارة من غير عجز تمهيداً على  
سبيل الاعتذار عما يأخذه من مال المسلمين إذا احتاج إليه (قوله وشغلنا) جملة حالية أي إن القيام بأموال الخلافة  
شغله عن الاحتراف وقد روى ابن سعد وابن المنذر بإسناد صحيح عن مسروق عن عائشة قالت لما عرض أبو بكر  
مرضه الذي مات فيه قال انظروا ماذا في مالي منذ دخلت الإمارة فاجابوا به إلى الخليفة بحدى قالت فلما سمات نظروا  
فأعبد نوى كان يحتمل صباه وناضح كان يسقى بستاناً له فبعثناهما إلى عمر فقال رحمة الله على أبي بكر لقد اتعب  
من بعده وأخرج ابن سعد من طريق القاسم بن عبد عن عائشة نحوه وزاد الخادم كان صيقلاً يعمل سيوف المسلمين  
ويخدم آل أبي بكر ومن طريق ثابت عن أنس نحوه وفيه قد كنت حريصاً على أن أوفر مال المسلمين وقد كنت أصبت  
من اللحم واللين وفيه وما كان عنده دينار ولا درهم ما كان الخادم ولقحة وعطب (قوله آل أبي بكر) أي هو نفسه  
ومن تلزمه نفقته وقيل أراد نفسه بديل قوله احترف حكاه الطيبي قال وبدل عليه نسق الكلام لأنه أسند الاحتراف  
إلى ضمير المتكلم عاطفاله على فسيأكل فلو كان المراد الأهل لتنافرا انتهى وجزم البيضاوي بأن قوله آل أبي بكر عدول  
عن التكلم إلى الغيبة عن طريق الالتفات قال وقيل أراد نفسه والأول مقحم لقوله واحترف وليس بشيء بل المعنى أني  
كنت اكتسب لهم ما يكونون والآل اكتسب للمسلمين قال الطيبي فائدة الالتفات أنه جرد من نفسه شخصاً كسواً  
لمؤنة الأهل بالتجارة فامتنع لشغله بأمر المسلمين عن الاكتساب وفيه إشعار بالعتذار من انصف بالشغل المذكور  
حقيق أن يأكل هو وعياله من بيت المال وخص الأكل من بين الاحتياجات لكونه أهمها ومعظمها قال ابن القيم وفيه  
دليل على أن للعامل أن يأخذ من عرض المال الذي يعمل فيه قدر حاجته إذا لم يكن فوقه إمام يقطع له أجره معلومة  
وسبقه إلى ذلك الخطابي (قلت) لكن في قصة أبي بكر أن القدر الذي كان يتناوله فرض له باتفاق من الصحابة فروى  
ابن سعد بإسناد مرسل رجاله ثقات قال لما استخلف أبو بكر أصبح غادياً إلى السوق على رأسه أثواب يجرب بها فلقبه  
عمر بن الخطاب وأبو عبيدة ابن الجراح فقال كيف تصنع هذا وقد وليت أمر المسلمين قال فن أن أطمع عيالي قالوا  
نفرض لك قرضوا له كل يوم شاة (قوله واحترف) في رواية الكشميهني ويحترف قال ابن الأثير أراد باحترافه  
للمسلمين نظره في أمورهم وتميز مكاسبهم وأرزاقهم وكذا قال البيضاوي المعنى اكتسب للمسلمين في أموالمهم بالسعي  
في مصالحهم ونظم أحوالهم وقال غيره يقال احترف الرجل إذا جازى على خير أو شر وقال المهبلي قوله احترف لهم أي  
أنجز لهم في ما لهم حتى يعود عليهم من ربحه بقدر ما أكل أو أكثر وليس بواجب على الإمام أن يتجرب في مال المسلمين  
بقدر مؤنته إلا أن يطوع بذلك كما تنطوع أبو بكر (قلت) والتوجيه الذي ذكره ابن الأثير أوجه لأن أبا بكر بين  
السبب في ترك الاحتراف وهو الاشتغال بالإمارة فتبفرغ للاحتراف لغيره إذ لو كان يمكنه الاحتراف لاحترف  
لنفسه كما كان الآن يحمل على أنه كان يعطي المال لمن يتجرب به ويجعل ربحه للمسلمين وقد روى الاسماعيلي  
في حديث الباب من طريق معمر عن الزهري فلما استخلف عمر أكل هو وأهله من المال أي مال المسلمين  
واحترف في مال نفسه <sup>في تنبيه</sup> حديث أبي بكر هذا وإن كان ظاهره الوقف لكنه بما اقتضاه من أنه قبل  
أن يستخلف كان يحترف لتحقيق مؤنة أهله يصير مرفوعاً لأنه يصير كقول الصحابي كنا نفعل كذا على عهد  
النبي <sup>عليه السلام</sup> وقد روى ابن ماجه وغيره من حديث أم سلمة أن أبا بكر خرج تاجراً إلى بصرى في عهد  
النبي <sup>عليه السلام</sup> وتقدم في حديث أبي هريرة في أول البيوع أن أخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصنف بالسواق

**حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَمَالٌ أَنْفُسِهِمْ وَكَانَ يَكُونُ لَهُمْ أَرْوَاحٌ قَبِيلٌ لَهُمْ لَوْ أَغْفَسْتُمْ رَوَاهُ هَمَامٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَيْسَى عَنْ قُتَيْبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنِ الْمُعْتَمَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ وَإِنِّي نَبِيُّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مَنْ عَمَلٍ يَدِهِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامٍ بْنِ مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَمَلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**

وَيَأْتِي حَدِيثُ عَائِشَةَ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا عَمَالٌ أَنْفُسِهِمْ وَهَذَا هُوَ السَّرُّ فِي إِرَادِ الْبُخَارِيِّ لَهُ عَقِبُ حَدِيثِهَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ \* الْحَدِيثُ الثَّانِي (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ) كَذَا ثَبَتَ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ الْأَرْوَاحِ أَبِي عَلَى ابْنِ شَيْبَةَ عَنِ الْقُرَيْبِيِّ عَنِ الْبُخَارِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ فَحَمْدُ عَلِيٍّ هَذَا هُوَ الْمُنْصَفُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ هُوَ الْمُقْبَرِيُّ وَقَدْ أَكْثَرَتْهُ الْبُخَارِيُّ وَرَبَّمَا رَوَى عَنْهُ بِوَسْطَةِ وَسَعِيدِ هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ وَأَبُو الْأَسْوَدِ هُوَ الْوُفَلِيُّ الْمَعْرُوفُ بَيْنَهُمْ عُرْوَةُ وَجَزَمَ الْحَاكِمُ بِإِنْجَادِهَا هَذَا هُوَ الدَّهْلِيُّ (قَوْلُهُ رَوَاهُ هَمَامٌ) يَعْنِي ابْنَ يَحْيَى (عَنْ هِشَامٍ) يَعْنِي ابْنَ عُرْوَةَ وَهَذَا التَّمْلِيقُ وَصَلَهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ مِنْ طَرِيقِ هَدْبَةَ عَنْهُ بَلَقَطَ كَانَ الْقَوْمُ خِدَامَ أَنْفُسِهِمْ وَكَانُوا يَرْوَحُونَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَامْرَأَةٌ أَنْ تَقْسَلُوا وَهَذَا اللَّفْظُ رَوَاهُ قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَزِيمَةَ وَالْبَزَارِيُّ وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ وَجْهٍ عَنْ عُرْوَةَ وَمِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْ عُمَرَ وَتَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى وَالْغَرَضُ مِنْهُ هَذَا قَوْلُهُ كَانُوا عَمَالٌ أَنْفُسِهِمْ وَقَوْلُهُ يَكُونُ لَهُمْ أَرْوَاحٌ جَمْعُ رِيحٍ لِأَنَّ أَصْلَ رِيحٍ (١) رُوحٌ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْوَاوِ وَيُقَالُ فِي جَمْعِهِ أَيْضًا أَرْوَاحٌ بِقَلْبَةٍ \* الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ (قَوْلُهُ عَنْ قُتَيْبٍ) هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الشَّامِيُّ لَا ابْنَ زَيْدِ الْمَدَنِيِّ (قَوْلُهُ عَنْ الْمُقَدَّامِ) هُوَ ابْنُ مَعْدِيكَرِبَ السَّكَنْدِيُّ مِنْ صُفَرَاءِ الصَّحَابَةِ مَاتَ سَنَةً بَضْعَ وَثَمَانِينَ بِحَمَصٍ وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ وَآخِرُ فِي الْأَطْمَعَةِ (قَوْلُهُ مَا أَكَلَ أَحَدٌ) زَادَ الْأَسْمَاعِيلِيُّ مِنْ بَنِي آدَمَ (قَوْلُهُ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ) فِي رِوَايَةِ الْأَسْمَاعِيلِيِّ خَيْرٌ بِالرَّفْعِ وَهُوَ جَائِزٌ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ مِنْ كَيْدِيْدِهِ وَالْمُرَادُ بِالْخَيْرِ مَا يَسْتَلْزِمُ الْعَمَلَ بِالْيَدِ مِنَ الْفَنَاءِ عَنِ النَّاسِ وَلَا يَنْبَغِي مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْهُ مَا كَسَبَ الرَّجُلُ أَطِيبَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ وَلَا يَنْبَغِي الْمُنْذَرُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ طَعَامًا قَطُّ أَحْلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ وَفِي فَوَائِدِ هِشَامِ بْنِ عَمَارٍ عَنْ بَقِيَّةٍ حَدَّثَنِي عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ هَذَا الْإِسْنَادُ مِثْلَ حَدِيثِ الْبَابِ وَزَادَ مِنْ بَاتَ كَلَامًا مِنْ عَمَلِهِ بَاتَ مَقْفُورًا لَهُ وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ أَطِيبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَفِي الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَمِّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ كَمْ مِنْ حَدِيثٍ رَافِعٍ بِنِ خَدِجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ وَبَنِ شَيْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ دَاوُدَ (قَوْلُهُ وَإِنْ دَاوُدَ أَخْلَ) فِي رِوَايَةِ الْأَسْمَاعِيلِيِّ بِحَذْفِ الْوَاوِ وَفِي رِوَايَةِ مَنْ كَسَبَ يَدَهُ (قَوْلُهُ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ) وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْحَصْرِ بِخِلَافِ الَّذِي قَبْلَهُ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا مِنْ طَرَفٍ مِنْ حَدِيثِ سَيِّئَاتٍ فِي تَرْجُمَةِ دَاوُدَ مِنْ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ وَوَقَعَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِسَنَدِهِ وَكَانَ دَاوُدُ زَرَادَا وَكَانَ آدَمُ حَرَاتًا وَكَانَ نُوحٌ نَجَارًا وَكَانَ آدَمُ دَرِيسَ خِيَاطًا وَكَانَ مُوسَى رَاعِيًا وَفِي الْحَدِيثِ فَضْلُ الْعَمَلِ بِالْيَدِ وَتَقْدِيمُ

(١) قَوْلُهُ بَفَتْحِ الرَّاءِ هَكَذَا بِالنَّسْخِ الَّتِي بَايَدُنَا وَصَوَابُهُ بِكُسْرِ الرَّاءِ أَهْ مَصْحُوحَةٌ



لأنَّ يَحْتَطِبَ أَحَدُكُمْ حُرْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسَالَ أَحَدًا فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْنَحَهُ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أَحْبَلَهُ **بَابُ السُّؤَالِ وَالْمَسْأَلَةِ فِي الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ** وَمَنْ طَلَبَ حَقًّا فَلْيَطْلُبْهُ فِي عَفَافٍ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ مُحَمَّدُ بْنُ مَطْرَفٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ وَإِذَا اشْتَرَى وَإِذَا اقْتَضَى **بَابُ مَنْ أَنْظَرَ مُوسِرًا حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا

ما يباشره الشخص بنفسه على ما يباشره بغيره والحكمة في تخصيص داود بالذكر ان اقتصراره في اكله على ما عمله يده لم يكن من الحاجة لانه كان خليفة في الارض كما قال الله تعالى وانما اتنى الاكل من طريق الافضل ولهذا اورد النبي ﷺ قصته في مقام الاحتجاج بها على ما قدمه من ان خير الكسب عمل اليد وهذا بعد تقرير ان شرع من قبلنا شرع لنا ولا سيما اذا ورد في شرعنا مدحه وتحسينه مع عموم قوله تعالى فيهما اقام اقتده وفي الحديث ان التكسب لا يقدح في التوكل وان ذكر الشيء بدليله اوقع في نفس سامعه \* الحديث الخامس والسادس ( قوله لأن يحتطب أحدكم ) تقدم الكلام عليه في باب الاستعفاف عن المسئلة وأخرجه هناك من طريق الاعرج عن أبي هريرة وبعد أبواب من طريق أبي صالح عنه وهناك من طريق أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف وهو مولى ابن أهرز وقد تقدم الكلام على ترجمته في أواخر الصيام وحديث الزبير بن العوام في ذلك أو ردها مختصرا وساقه في باب الاستعفاف من الزكاة بتمامه وتقدم الكلام عليه هناك وقوله أحبله بفتح أوله وضم الموحدة جمع جبل مثل فلس وألس \* ( قوله باب السهولة والمساهة في الشراء والبيع ) يحتمل أن يكون من باب اللف والنشر مرتبا أو غير مرتب ويحتمل كل منهما لكل منهما اذ السهولة والمساهة متقاربان في المعنى فقطف أحدهما على الآخر من التأكيد اللفظي وهو ظاهر حديث الباب والمراد بالمساهة ترك المضاجرة ونحوها لا المكاساة في ذلك ( قوله ومن طلب حقا فليطلبه في عفاف ) أى عما لا يحل أشار بهذا القدر الى ما أخرجه الترمذى وابن ماجه وابن حبان من حديث نافع عن ابن عمر وعائشة مرفوعا من طلب حقا فليطلبه في عفاف وأف وأغير وأف ( قوله حدثنا علي بن عياش ) بالفتحانية والمعجمة ( قوله رحم الله رجلا ) يحتمل الدعاء ويحتمل الخبر بالاول جزم ابن حبيب المالكي وابن بطلان ورجحه الداودى ويؤيد الثانى ما رواه الترمذى من طريق زيد بن عطاء بن السائب عن ابن المنكدر في هذا الحديث بلفظ غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلا اذا باع الحديث وهذا يشعر بأنه قصد رجلا يبيع في حديث الباب قال الكرمانى ظاهره الاخبار لكن قرينة الاستقبال المستفاد من اذا تجعله دعاء وتقديره رحم الله رجلا يكون كذلك وقد يستفاد الصوم من تقيده بالشرط ( قوله سمحا ) يسكون الميم والمهملتين أى سهلا وهى صفة مشبهة تدل على الثبوت فلذلك كرر أحوال البيع والشراء والتفاسي والسمع الجواد يقال سمح بكذا اذا جاد والمراد هنا المساهلة ( قوله وإذا اقتضى ) أى طلب قضاء حقه بسهولة وعدم الحاف في رواية حكاها ابن التين وإذا قضى أى أعطى الذى عليه بسهولة بغير مطل وللتزمذى والحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعا ان الله يحب سمح البيع سمح الشراء سمح القضاء وللسائى من حديث عثمان رفعه أدخل الله الجنة رجلا كان سهلا مشترى و بائعا وقاضيا ومقتضيا ولاحد من حديث عبدالله بن عمر ونحوه وفيه الحظ على المساهة في المعاملة واستعمال معالى الاخلاق وترك المشاحة والحض على ترك الضيق على الناس في المطالبة واخذ الغفوم منهم \* ( قوله باب من انظر موسرا ) أى فضل من فعل ذلك وحكمه وقد اختلف العلماء في حد الموسر فقيل من عنده مؤنة ومؤنة من تزمه نفقته وقال النووى وابن المبارك وأحمد وأسحق من عنده خمسون درهما

مَنْصُورٌ أَنَّ رِبْعِيَّ بْنَ حِرَاشٍ حَدَّثَهُ أَنَّ حَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِنْ كَانٍ قَبْلَكُمْ قَالُوا أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا قَالَ كُنْتُ أَمُرُّ فِتْيَانِي أَنْ يَنْظُرُوا أَوْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُوسِرِ قَالَ قَالَ فَتَجَاوَزُوا عَنْهُ وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ عَنْ رِبْعِيٍّ كُنْتُ أَسْتُرُ عَلَى الْمُوسِرِ وَأَنْظُرُ الْمُعْسِرَ وَتَابِعُهُ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رِبْعِيٍّ وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رِبْعِيٍّ أَنْظِرُ الْمُوسِرَ وَأَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ وَقَالَ نَعِيمُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ رِبْعِيٍّ فَأَقْبَلَ مِنَ الْمُوسِرِ وَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ بِأَسْبَابٍ مِنْ أَنْظَرُ مُعْسِرًا حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَمَزَةَ

أَوْقَعْتَهَا مِنَ الذَّهَبِ فَهُوَ مُوسِرٌ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ قَدِيكُونَ الشَّخْصَ بِالْدَّرْهِمِ غَنِيًّا مَعَ كَسْبِهِ وَقَدْ يَكُونُ بِالْأَلْفِ فَقِيرًا حَضَمَهُ فِي شَهْرٍ وَكَثْرَةُ عِيَالِهِ وَقِيلَ لِلْمُوسِرِ وَالْمُعْسِرِ رَجْعَانُ إِلَى الْعَرَفِ لَمَنْ كَانَ حَالُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مِثْلِهِ يَعْدِي سَارًا فَهُوَ مُوسِرٌ وَعَكْسُهُ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَمَاقِيلُهُ أَنَّمَا هُوَ فِي حَدٍّ مِنْ تَجَاوُزِهِ الْمَسْئَلَةَ وَالْإِخْذَ مِنَ الصَّدَقَةِ (قَوْلُهُ مَنْصُورٌ) هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمَرِ (قَوْلُهُ إِنْ حَذِيفَةَ حَدَّثَهُ) زَادَ مُسْلِمٌ فِي رَوَايَتِهِ مِنْ طَرِيقِ نَعِيمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ رِبْعِيٍّ اجْتَمَعَ حَذِيفَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ فَقَالَ حَذِيفَةُ رَجُلٌ لِي رِبِي فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِي آخِرِهِ فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمِثْلَهُ رَايَةُ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رِبْعِيٍّ كَاسِيَانِي فِي هَذَا الْبَابِ (قَوْلُهُ تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ) أَيْ اسْتَقْبَلَتْ وَحَدَّثَهُ الْمَوْتُ وَفِي رَايَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرِو بْنِ رَبِيعٍ فِي ذِكْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنْ رَجُلًا كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّمَا الْمَلِكُ لِيَقْبُضَ رُوحَهُ (قَوْلُهُ أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا) وَفِي رَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ هَمَزَةَ الِاسْتِفْهَامُ وَهِيَ مَقْدَرَةٌ زَادَ فِي رَايَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمَذْكُورَةَ فَقَالَ مَا أَعْلَمُ قِيلَ أَنْظِرْ قَالَ مَا أَعْلَمُ شَيْئًا غَيْرَ أَنِّي فَذَكَرَهُ وَلَسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ شَقِيقٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَفَعَهُ حَوْسِبَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَلَمْ يَوْجِدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا لِأَنَّهُ كَانَ يَخْلُطُ النَّاسَ وَكَانَ مُوسِرًا وَفِي رَايَةِ أَبِي مَالِكٍ الْعَلْفَةُ هُنَا وَوَصَلَهَا عِنْدَ مُسْلِمٍ إِلَى اللَّهِ بِعِدٍ مِنْ عِبَادِهِ أَنَّمَا اللَّهُ مَا لَمْ يَقَالَ لَهُ مَعْمَلَةٌ فِي الدُّنْيَا قَالَ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا قَالَ يَارَبَّ آتِنِي مَالًا فَكُنْتُ أَبِيعُ النَّاسَ وَكَانَ خَلْقِي الْجَوَازَ الْحَدِيثَ وَفِي رَايَةِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ يَارَبَّ مَعْمَلْتُ لَكَ شَيْئًا أَرْجُوهُ كَثِيرًا لِأَنَّا لَمْ كُنْتُ أَعْطَيْتَنِي فَضْلًا مِنْ مَالٍ فَذَكَرَهُ (قَوْلُهُ فِتْيَانِي) بِكسر أوله جمع فتي جمع فتي وهو الخادم حرا كان أو مملوكا (قَوْلُهُ إِنْ يَنْظُرُوا أَوْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُوسِرِ) كَذَا وَقَعَ فِي رَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالنَّسْفِيِّ وَهُوَ لَا يَخَافُ التَّرْجُمَةَ وَلِلْبَاقِينَ إِنْ يَنْظُرُوا الْمُعْسِرَ وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُوسِرِ وَكَذَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ وَظَاهِرُهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلتَّرْجُمَةِ وَلَهُلْ هَذَا هَوَالِ فِي إِبْرَادِ التَّحْلِيلِ الْآتِيَةِ لِأَنَّهُمَا يَطَابِقُ التَّرْجُمَةَ (قَوْلُهُ وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ عَنْ رِبْعِيٍّ كُنْتُ أَسِيرُ عَلَى الْمُوسِرِ وَأَنْظُرُ لِلْمُعْسِرِ) وَهَذِهِ الطَّرِيقُ عَنْ حَذِيفَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَوَصَلَهَا مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِيِّ عَنْ أَبِي مَالِكٍ كَأَهْدَمٍ أَوَّلًا وَقَالَ فِي آخِرِهِ فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجَمْهِيُّ هَكَذَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (قَوْلُهُ وَتَابِعُهُ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ) يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ رَبِيعٍ (عَنْ رِبْعِيٍّ) أَيْ عَنْ حَذِيفَةَ يَعْنِي فِي قَوْلِهِ وَأَنْظُرُ لِلْمُعْسِرِ وَقَدْ وَصَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَامِرٍ مِنْ شُعْبَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ وَوَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْإِسْتِقْرَاضِ عَنْ مُسْلِمٍ مِنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ شُعْبَةَ بِلَفْظٍ فَاتَجَاوَزَ عَنِ الْمُوسِرِ وَخَفَّفَ عَنِ الْمُعْسِرِ وَفِي آخِرِهِ قَوْلُ أَبِي مَسْعُودٍ هَكَذَا سَمِعْتُ (قَوْلُهُ وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ) وَوَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي ذِكْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ مَطُولًا وَهُوَ كَمَا قَالَ أَنْظِرُ الْمُوسِرَ وَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ وَفِي آخِرِهِ قَوْلُ أَبِي مَسْعُودٍ هَكَذَا سَمِعْتُ (قَوْلُهُ وَقَالَ نَعِيمُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ) وَوَصَلَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ مَغِيرَةَ بْنِ مَقْسَمٍ عَنْهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ لَفْظُهُ فِيهِ قَوْلُ أَبِي مَسْعُودٍ أَيْ مَسْعُودٍ أَيْضًا قَالَ ابْنُ التَّيْنِ رَايَةُ مِنْ رَوَى وَأَنْظِرُ الْمُوسِرَ أَوَّلِي مِنْ رَايَةِ مَنْ رَوَى وَأَنْظِرُ الْمَعْسِرَ لَأَنَّ أَنْظَرَ الْمُعْسِرَ وَاجِبٌ (قُلْتُ) وَلَا يَلِزَمُ مِنْ كَوْنِهِ وَاجِبًا أَنْ لَا يُؤْجَرُ صَاحِبُهُ عَلَيْهِ أَوْ يَكْفَرُ عَنْهُ بِذَلِكَ مِنْ سِيَائِهِ وَسَأَذْكَرُ الْإِخْتِلَافَ فِي الْوُجُوبِ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ « (قَوْلُهُ بَابُ مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا) رَوَى مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْيَسْرِ يَفْتَحُ التَّجَنُّاتِيَّةَ وَالْمُهْمَلَةَ ثُمَّ

حَدَّثَنَا الزُّبَيْرِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ رِزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ  
كَانَ تَاجِرُ يَدَايْنِ النَّاسِ مَا ذَارَأَى مُعْمِرًا قَالَ لَيْتَنِيَانِهِ تَجَاوَزَا عَنْهُ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا فَتَجَاوَرَ اللَّهُ عَنْهُ  
**بَابُ إِذَا بَيَّنَّ الْبَيْعَانِ .** وَلَمْ يَسْكُتَا وَنَصَحَا . وَيُذَكَّرُ عَنِ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ ، قَالَ كَتَبَ لِي النَّبِيُّ ﷺ هَذَا  
مَا أَشْتَرَى مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ بَيْعَ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمِ لَأَدَاءٍ وَلَا خِيَنَةٍ

الراء رفعه من انظر معمرا او وضع له اظله الله في ظل عرشه وله من حديث ابي قتادة مرفوعا من سره ان ينجي الله من  
كرب يوم القيامة فلينفس عن معمرا او يضع عنه ولا حمد عن ابن عباس نحو موقال وقاه الله من فيح جهنم واختلف السلف  
في تفسير قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فروى الطبري وغيره من طريق ابراهيم النخعي ومجاهد وغيرها  
ان الآية نزلت في دين الربا خاصة وعن عطاء انها عامة في دين الربا وغيره واختر الطبري انها نزلت تصافي دين الربا  
و يلحق به سائر الديون للحصول المعنى الجامع بينهما فاذا عسر المديون وجب نظاره ولا سبيل الي ضربه ولا الى حبسه  
( قوله حدثنا الزبيدي ) بالضم ( قوله عن عبيد الله بن عبد الله ) اي ابن عتبة بن مسعود في رواية بونس عند مسلم عن  
الزهري ان عبيد الله بن عبد الله حدثه ( قوله كان تاجر يداين الناس ) في رواية ابي صالح عن ابي هريرة عند النسائي ان  
رجلا لم يعمل خيرا قط وكان يداين الناس ( قوله تجاوزوا عنه ) زاد النسائي فيقول لرسوله خنيسا وارتكبا عسر  
وتجاوز ويدخل في لفظ التجاوز الاظهار والوضعية وحسن التقاضي وفي حديث الباب والذي قبله ان اليسر من  
الحسنات اذا كان خالصا لله كفر كثيرا من السيئات وفيه ان الاجر يحصل لمن يأمر به وان لم يتول ذلك بنفسه وهذا  
كله بعد تقرير ان شرع من قبلنا اذ جاء في سياق المدح كان حسنا عندنا \* ( قوله باب اذا بين البيعان ) يفتح  
الموحدة وتشديد التحانية اي البائع والمشتري ( قوله ولم يكتم ) اي ما فيه من عيب وقوله ونصحا من العام بعد الخاص  
وحذف جواب الشرط للعلم به وتقديره بوركها في بيعهما كما في حديث الباب وقال ابن بطال اصل هذا الباب ان نصيحة  
المسلم واجبة ( قوله ويذكر عن العداء ) بالتحليل وآخره همزة بوزن القفال ابن خالد بن هودة بن ربيعة بن عمرو بن  
عاص بن صمصمة صحابي قليل الحديث أسلم بعد حنين ( قوله هذا ما اشتري محمد رسول الله ﷺ من العداء بن خالد )  
هكذا وقع هذا التعليق وقد وصل الحديث الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن الجارود وابن منده كلهم من طريق عبد  
المجيد بن ابي يزيد عن العداء بن خالد فاتفقوا على أن البائع النبي ﷺ والمشتري العداء عكس ما هنا فقيل أن الذي وقع  
هنا مقلوب وقيل هو صواب وهو من الرواية بالمعنى لأن اشتري وباع بمعنى واحد ولزم من ذلك تقديم اسم رسول الله  
ﷺ على اسم العداء وشرحه ابن العربي على ما وقع في الترمذي فقال فيه البداية باسم المفضول في الشر وط اذا كان هو  
المشتري قال وكتب رسول الله ﷺ لذلك وهو ممن لا يجوز عليه نقض عهده لتعلم الخلق قال ثمان ذلك على سبيل  
الاستحباب لانه قد يتماطي صفات كثيرة بغير عهده وفيه كتابة الاسم واسم الاب والجدة في العهدة الا اذا كان مشهورا  
بصفة تخصه ولذلك قال محمد رسول الله استغنى بصفته عن نسبه ونسب العداء بن خالد قال وفي قوله هذا ما اشتري ثم قال  
بيع المسلم المسلم اشارة الى أن لا فرق بين الشراء والبيع ( قوله يبيع المسلم المسلم ) فيه أنه ليس من شأن المسلم الخديعة وان تصدّر  
الوثنان يقول الكاتب هذا ما اشتري أو أصدق لا بأس به ولا عبرة بوسوسة من منع من ذلك وزعم أنها تنبتس بما النافية ( قوله  
لاداء ) أي لا عيب والمراذبه الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا كوجه الكبد والسمال قاله المطري وقال ابن المنير في الحاشية  
قوله لاداء أي يكتمه البائع والافلوكان بالعبادة وبينه البائع لكان من بيع المسلم المسلم وعصمه أنه لم يرد بقوله لاداء  
نفي الداء مطلقا بل نفي داء مخصوص وهو ما لم يطلع عليه ( قوله ولا خيئة ) بكسر المعجمة وبضمها وسكون الموحدة بعدها  
مثلثة أي مسيما من قوم لهم عهد قاله المطري وقيل المراد الا خلاق الخيئة كالاباق وقال صاحب العين الرية وقيل  
المراد الحرام كما عبر عن الحلال بالطيب وقال ابن العربي الداء ما كان في الخلق بالهش والخبيث ما كان في الخلق بالضم والمائلة

وَلَا غَائِلَةَ . وَقَالَ قَتَادَةُ النَّائِلَةُ الرُّنَا وَالسَّرَقَةُ وَالْإِيَابُ \* وَقِيلَ لِإِبْرَاهِيمَ إِنَّ بَعْضَ النَّخَاسِينَ يُسَمَّى آرَى  
خُرَّاسَانَ وَسَجِسْتَانَ فَيَقُولُ جَاءَ أُنْسِي مِنْ خُرَّاسَانَ جَاءَ الْيَوْمَ مِنْ سَجِسْتَانَ فَكَرِهَهُ كَرَاهِيَةً شَدِيدَةً . وَقَالَ  
عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ لَا يَحِلُّ لِأَمْرِي بِبَيْعِ سَلْعَةٍ يَعْلَمُ أَنَّ فِيهَا دَاءً . إِلَّا أَخْبَرَهُ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ  
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ رَفَعَهُ إِلَى حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ قَالَ حَتَّى يَتَفَرَّقَا فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُورِكَ  
لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَتُهُ بَيْنَهُمَا

سَكَتَ الْبَائِعُ عَلَى مَا لَمْ يَنْصَحْ فِيهِ الْمُبْتَاعُ وَمَكَرَ فِي الْمُبْتَاعِ (قَوْلُهُ وَلَا غَائِلَةَ) بِالْمَعْجَمَةِ أَيْ وَلَا خُفْرٍ وَقِيلَ الْمُرَادُ الْإِيَابُ وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ هُوَ مَنْ  
قَوَّلَهُ اغْتَابِي فَلَانِ إِذَا احْتَالَ بِحِيلَةٍ تَلْغِيهَا مَالِي (قَوْلُهُ قَالَ قَتَادَةُ) أَخْبَرَهُ وَصَلَهُ ابْنُ مَهْدٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْمَعِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ  
أَبِي عَرُوبَةَ عَنْهُ قَالَ ابْنُ قُرْقُولِ الظَّاهِرُ أَنَّ تَفْسِيرَ قَتَادَةَ يَرْجِعُ إِلَى الْخَبَثَةِ وَالْعَائِلَةِ مَعَ (قَوْلِهِ وَقِيلَ لِإِبْرَاهِيمَ) أَيْ النَّخَعِي  
(أَنَّ بَعْضَ النَّخَاسِينَ) بِالْثَوْنِ وَالْهَاءِ الْمَعْجَمَةُ أَيْ الدَّلَالِينَ (قَوْلُهُ يُسَمَّى آرَى) يَفْتَحُ الْهَمْزَ الْمُدَوَّدَةَ وَكَسَرَ الرَّاءَ  
وَتَشْدِيدَ التَّحَاتِيَةِ هُوَ مَرِيطُ الدَّابَّةِ وَقِيلَ مَعْلَقُهَا وَرَدَّ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَقِيلَ هُوَ حِلٌّ بِدَفْنٍ فِي الْأَرْضِ وَبِإِزْطَرِّفِهِ تَشْدِيدُ  
بِهِ الدَّابَّةِ أَصْلُهُ مِنَ الْحَبْسِ وَالْإِقَامَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَأْرَى الرَّجُلَ بِالْمَكَانِ أَيْ أَقَامَ بِهِ وَالْمَعْنَى أَنَّ النَّخَاسِينَ كَانُوا يُسَمُّونَ مَرَابِطَ  
دَوَابِهِمْ بِأَسْمَاءِ الْبِلَادِ لِيُدْلسُوا عَلَى الْمُشْتَرِي بِقَوْلِهِمْ ذَلِكَ لِيَوْمِهِمَا أَنَّهُ مُجْلُوبٌ مِنْ خُرَّاسَانَ وَسَجِسْتَانَ فَيَحْرُسُ عَلَيْهَا  
الْمُشْتَرِي وَيُظَنُّ أَنَّهَا قَرِيبَةٌ الْعَهْدِ بِالْجَلْبِ قَالَ عِيَاضُ وَأُظُنُّ أَنَّهُ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ لَفْظَةُ دَوَابِهِمْ قُلْتُ أَوْ سَقَطَتِ الْآلِفُ  
وَالْلَامُ الَّتِي لِلْجَنْسِ كَأَنَّهُ كَانَ فِيهِ يُسَمَّى الْآرَى أَيْ الْأَصْطِلَ أَوْ سَقَطَ الضَّمِيرُ كَأَنَّهُ كَانَ فِيهِ يُسَمَّى آرِيَهُ وَقَدْ تَصَفَّحْتُ هَذِهِ  
السَّكْمَةَ فِي رِوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ الْمَرْوُزِيِّ فَذَكَرَهَا أَرَى بِفَتْحَتَيْنِ بَغِيرِمْ وَقَصَرَ آخِرَهُ وَزَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ الْمَرْوُزِيِّ  
مِثْلَهُ لَكِنْ بَضْمُ الْهَمْزَةِ أَيْ أَظُنُّ وَاضْطُرَبَ فِيهَا غَيْرُهَا فَحَكَى ابْنُ التِّينِ أَنَّهُارُ وَيَتَفْتَحُ الْهَمْزَ وَسَكُونُ الرَّاءِ قَالَ فِي رِوَايَةِ  
ابْنِ نَظْفِيفٍ قَرِيهِ بَضْمُ الْقَافِ وَفَتْحُ الرَّاءِ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَعْتَمَدُ قَالَ الرَّاعِي

فَقَدْ خُفِرُوا وَاجْتَلَبُوا عَلَيْنَا \* لَنَا آرِيَهُنَّ عَلَى مَعْدَمٍ

وَقَدْ بَيَّنَّ الصَّوَابَ فِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ مَغْفِرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ قِيلَ لَهُ إِنَّ نَاسًا مِنَ النَّخَاسِينَ وَأَهْجَابَ  
الدَّوَابِّ يُسَمَّى أَحَدُهُمْ أَصْطِلُ دَوَابِهِ خُرَّاسَانَ وَسَجِسْتَانَ ثُمَّ يَأْتِي السُّوقَ فَيَقُولُ جَاءَتْ مِنْ خُرَّاسَانَ وَسَجِسْتَانَ قَالَ  
فَكَرِهَ ذَلِكَ إِبْرَاهِيمَ وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ هُشَيْمٍ وَلَفْظُهُ أَنَّ بَعْضَ النَّخَاسِينَ يُسَمَّى آرِيَهُ خُرَّاسَانَ أَخْبَرَهُ وَالسَّبَبُ  
فِي كَرَاهِيَةِ إِبْرَاهِيمَ ذَلِكَ مَا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الْغَشِّ وَالْخُدَاعِ وَالتَّدْلِيسِ (قَوْلُهُ وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ لَا يَحِلُّ لِأَمْرِي بِبَيْعِ سَلْعَةٍ  
يَعْلَمُ أَنَّ فِيهَا دَاءً الْأَخْبَرَهُ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ أَخْبَرَهُ بِهِ وَهَذَا الْحَدِيثُ وَصَلَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةٍ وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ  
الرَّحْمَنِ بْنِ شِهَابَةَ بِكَسْرِ الْمَعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ وَبَعْدَ الْآلِفِ مَهْمَلَةٌ عَنْ عُقْبَةَ مَرْفُوعًا بِأَفْظِ الْمُسْلِمِ أَخُو الْمُسْلِمِ وَلَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ  
بَاعَ مِنْ أَخِيهِ يِعَافِيهِ غَشٌّ أَلَيْتُهُ لَهُ وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ يَعْلَمُ فِيهِ عِيَاذُ أَسْنَادِهِ حَسَنٌ (قَوْلُهُ عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ) فِي الرِّوَايَةِ  
الَّتِي بَعْدَ بَابَيْنِ سَمِعْتُ أَبَا الْخَلِيلِ (قَوْلُهُ رَفَعَهُ إِلَى حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ) فِي الرِّوَايَةِ الْمَذْكُورَةِ عَنْ حَكِيمٍ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى  
فِي بَابِ كَمْ يَجُوزُ الْخِيَارُ بَعْدَ عَشْرِينَ حَدِيثًا وَالْفَرَضُ مِنْهُ قَوْلُهُ فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا أَخْبَرَهُ وَقَوْلُهُ صَدَقَا أَيِ مَنْ  
جَانِبَ الْبَائِعِ فِي السُّومِ وَمِنْ جَانِبِ الْمُشْتَرِي فِي الْوَفَاءِ وَقَوْلُهُ بَيْنَا أَيِ الْمَالِ فِي الْغِنَى وَالْمُثْمَنِ مِنْ عَيْبِ فَهُوَ مِنْ جَانِبَيْهَا وَكَذَا نَقَصَهُ  
وَفِي الْحَدِيثِ حَصُولُ الْبَرَكَةِ لَهُمَا أَنْ حَصَلَ مِنْهُمَا الشَّرْطُ وَهُوَ الصَّدَقُ وَالتَّيْبِينُ وَمَحَقُّهَا أَنْ وَجَدَ ضِدَّهَا وَهُوَ الْكَذِبُ  
وَالْكَتْمُ وَهَلْ تَحْصُلُ الْبَرَكَةُ لِأَحَدِهِمَا إِذَا وَجَدَ مِنْهُ الشَّرْطَ دُونَ الْآخَرِ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَقْتَضِيهِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَبْعُدَ شَوْمُ  
أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بَانَ تَزَعُّ الْبَرَكَةِ مِنَ الْمُبْتَاعِ إِذَا وَجَدَ الْكَذِبَ أَوِ الْكَتْمَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَكَانَ الْآخَرُ تَابِتًا لِلصَّادِقِ

**بابُ بَيْعِ الْخِلْطِ مِنَ التَّمْرِ حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ** حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نُرْزَقُ تَمْرَ الْجَمْعِ وَهُوَ الْخِلْطُ مِنَ التَّمْرِ . وَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ وَلَا دِرْهَمَيْنِ بِدِرْهَمٍ **بابُ مَا قِيلَ فِي الْحَمَامِ وَالْجَزَارِ حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي شَيْقِقٌ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ . قَالَ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِيِّ يَكْنَى ابْنُ شَيْبَةَ قَالَ لِفُلَانٍ لَهُ قَصَابٌ أَجْعَلْ لِي طَعَامًا يَكْفِي خَمْسَةَ فَاِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةِ فَاِنِّي قَدْ عَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْجُوعَ . فَدَعَاهُمْ فَجَاءَ مَعَهُمْ رَجُلٌ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ هَذَا قَدْ تَعَيَّنَا فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْذَنَ لَهُ فَآذِنْ لَهُ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ يَرْجِعَ رَجِعْ . فَقَالَ لَا بَلْ أَذِنْتُ لَهُ **بابُ مَا يَمَحِقُ الْكُذْبَ وَالْكِفَانُ فِي الْبَيْعِ حَدَّثَنَا** بَدَلُ بْنُ الْحُبَيْرِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ . قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْخَلِيلِ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْبَيْمَانُ بِالْخِيَارِ مَا مَ يَتَفَرَّقُ أَوْ قَالَ حَتَّى يَتَفَرَّقَا فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بَوْرَكَ لَهْمَا يَبْعُهُمَا وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِثَتْ بَرَكَةُ يَبْعُهُمَا **بابُ** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْفَافًا مُضَاعَفَةً **الْآيَةُ حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَرْبٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْقَبْرِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَيْتَ تَيْنَ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبَالِي الْمَرْءُ بِمَا أَخَذَ الْمَالَ أَمِنْ حَلَالٍ أَمْ مِنْ حَرَامٍ

البين والوزر حاصل للكذب والكتم وفي الحديث ان الدنيا لا يتم حصولها الا بالعمل الصالح وان شؤم المعاصي يذهب بخير الدنيا والآخرة \* (قوله باب بيع الخلط من التمر) الخلط بكسر المعجمة التمر المجمع من أنواع متفرقة وقوله في الحديث كنا نرزق بضم النون اولى أى نطواه وكان هذا العطاء مما كان ﷺ يقسمه فيهم مما أفاء الله عليهم من خير وما يجمع بفتح الجيم وسكون الميم فسر بالخلط وقيل هو كل لون من النخيل لا يعرف اسمه والقالب في مثل ذلك أن يكون رديته أكثر من جيده وقائدة هذه الترجمة رفع توم من يوم ان مثل هذا لا يجوز بيعه لا اختلاط جيده برديته لان هذا الخلط لا يقدر في البيع لانه متميز ظاهر فلا يعد ذلك عيبا بخلاف ما لو خلط في أوعية موجهة يرى جيدها ويخفى رديتها وفي الحديث النهى عن بيع التمر بالتمر متفاضلا وكذا الدرهم وسياقي الكلام على ذلك مستوفى في باب اذا أراد بيع تمر بتمر خير منه في أواخر البيوع ان شاء الله تعالى (١) قوله باب الحمام والجزار (كذا وقعت هذه الترجمة هنا وفي رواية ابن السكن بعد خمسة أبواب وهو الائق لتوالي تراجم الصناعات (قوله فقال لفلان له قصاب) بفتح القاف وتشديد المهملة وآخره موحدة وهو الجزار وسياقي في المظالم من وجه آخر عن الاعمش بلفظ كان له غلام لحام وانتفتح الطرق على انه من مسند أبي مسعود الا ما رواه أحمد عن ابن عمر عن الاعمش بسنده فقال فيه عن رجل من الانصار يكنى ابشعيب قال اتيت رسول الله ﷺ فصرفت في وجهه الجوع فأتيت غلاما لي فذكر الحديث وكذا رواه في الجزء التاسع من امالي الحامل من طريق ابن عمر زاد مسلم في بعض طرقه وعن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر وسياقي الكلام على فوائد هذا الحديث مستوفى في كتاب الأطعمة ان شاء الله تعالى (قوله باب ما يمحى الكذب والكتمان) أى من البركة (في البيع) ذكر فيه حديث حكيم بن حزام المذكور قبل باين وهو واضح فيما ترجمه (قوله باب قول الله عز وجل يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة الآية) هكذا النسقي ليس في الباب سوى الآية وساق غيره فيه حديث (١) (قوله باب الحمام والجزار) كذا بالنسخ التي بأيدنا والذي في نسخ المتن باب ما قيل في الحمام والجزار اه مصححه

**باب أكل الربا وشاهديه وكاتبه** ، وقوله تعالى : **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا سَكَماً يَوْمَ إِلَى آخِرِ**  
**الآيَةِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ**  
**سُرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَمَّا نَزَلَتْ آخِرُ الْبَقَرَةِ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ وَ الْمَسْجِدِ**  
**ثُمَّ حَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ الْمُعْمَلِ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاهُ**  
**عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ رَأَيْتُ الْآيَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيْنِي فَأَخْرَجَانِي**  
**إِلَى أَرْضٍ مَقْسَمَةً فَأَطْلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ مِنْ دَمٍ فِيهِ رَجُلٌ قَاتِمٌ وَعَلَى وَسْطِ النَّهْرِ رَجُلٌ بَيْنَ**  
**يَدَيْهِ حِمَارَةٌ فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ النَّبِيَّ فِي النَّهْرِ فَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِيهِ فَرْدَةٌ**  
**حَيْثُ كَانَ فَصَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِيهِ بِحَجَرٍ فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ فَقُلْتُ مَا هَذَا فَقَالَ الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي**  
**النَّهْرِ أَكَلَ الرِّبَا**

أبي هريرة المأضي في باب من لم يبال من حيث كسب المال باسناده ومتمنه وهو بعيد من عادة البخاري ولا سيما مع قرب  
العهد ولعله أشار بالترجمة إلى ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً يأتي على الناس زمان يأكلون الربا  
فمن لم يأكله أصابه من غباره وروى مالك عن زيد بن أسلم في تفسير الآية قال كان الربا في الجاهلية ان يكون للرجل على  
الرجل حق إلى أجل فإذا حل قال اقضى أم تربي فإن قضاه أخذوا الزداه في حقه وزاده الآخر في الأجل وروي  
الطبري من طريق عطاء ومن طريق مجاهد نحوه ومن طريق قتادة ان ربا أهل الجاهلية يبيع الرجل البيع إلى أجل  
مسي فإذا حل الأجل ولم يكن عند صاحبه قضاه زاد وأخرعته والربا مقصور وحكي مده وهو شاذ وهو من ربا  
برو فيكتب بالالف ولكن قد وقع في خط المصحف بالواو وأصل الربا الزيادة أضاف نفس الشيء كقوله تعالى  
اعترت وربت وأما في مقابلة كدريم بدرهمين فقليل هو حقيقة فهما وقيل حقيقة في الأول مجاز في الثاني زاد ابن  
سريع أنه في الثاني حقيقة شرعية ويطلق الربا على كل بيع محرم (قوله باب آكل الربا وشاهديه وكاتبه) أي  
بيان حكمهم والتقدير باب أثم أو ذم في رواية الاسماعيلي وشاهديه بالثنية (قوله وقول الله تعالى الذين يأكلون  
الربا لا يقومون الا كما يقوم الى آخر الآية) وهو قوله هم فيها خالدون روى الطبري من طريق سعيد بن جبير عن  
ابن عباس في قوله لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس قال ذلك حين يبعث من قبره ومن  
طريق سعيد عن قتادة قال تلك علامة أهل الربا يوم القيامة يعثون وبهم خبل وأخرجه الطبري من حديث  
أنس نحوه مرفوعاً وقيل معناه ان الناس يخرجون من الاجداث سراعا لكن آكل الربا يربو الربا بطنه فيزيد  
الاسراع فيسقط فصيحه بمزلة المتخبط من الجنون وذو كمال الطبري في قوله تعالى ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا انهم  
لمسا قبل لهم هذار بالاجل قالوا لافرق ان زدنا لئن في أول البيع أو عند عمله فاذ بهم الله تعالى قال الطبري انما خص  
الاكل بالذكور لان الذين نزلت فيهم الايات المذكورة كانت طعمتهم من الربا والافاقو عيّد حاصل لكل من عمل به  
سواء اكل منه أم لا ثم ساق البخاري في الباب حديثين \* أحدهما حديث عائشة لما نزلت آخر البقرة قرأه النبي ﷺ  
ثم حرم التجارة في الخمر وقد تقدم الكلام عليه في أبواب المساجد من كتاب الصلاة وبأنه الكلام على تحريم التجارة  
في الخمر في أواخر البيوع \* ثانياً حديث سمرة في المنام الطويل وقد تقدم بطوله في كتاب الجنائز واقتصر منه  
هنا على قصة آكل الربا وقال ابن القيم ليس في حديثي الباب ذكر لكتاب الربا وشاهديه واجيب بأنه ذكرها على

**باب** مَوَكِّلِ الرَّبِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ إِلَى قَوْلِهِ وَهُمْ لَا يَظْلُمُونَ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هَذِهِ آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جَحِيمة . قَالَ : رَأَيْتُ أَبِي اشْتَرَى عَبْدًا حَبْأَمًا فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ نَعَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَمَنِ الْكَلْبِ وَتَمَنِ الدَّمِ وَنَهَى عَنِ الْوَأْشِيَةِ وَالْمَوْشُومَةِ وَأَكْلِ الرِّبَا وَمَوَكِّلِهِ وَلَمَنِ الْمُصَوِّرِ

سبيل الإلحاق لا ما بينهما لال كل على ذلك وهذا إنما يقع على من وأطأ صاحب الر با عليه فإما من كتبه أو شهد القصة ليشهد بها على ما هي عليه ليعمل فيها بالحق فهذا جمل القصد لا يدخل في الوعيد المذكور وإنما يدخل فيه من أعان صاحب الر با بكتابه وشهادته فيزل منزلة من قال إنما البيع مثل الر با وأيضاً فقد تضمن حديث عائشة نزول آخر البقرة ومن جملة ما فيه قوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الر با وفيه إذ تذايتم بدن إلى أجل مسمى فأكثبه وفيه وأشهدوا إذا تباعتم قاهر بالكتابة والأشهاد في البيع الذي أحله قافهم النهي عن الكتابة والأشهاد في الر بالذي حرمه ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في الكتاب والشاهد صريحاً فعند مسلم وغيره من حديث جابر لعن رسول الله ﷺ آكل الر با وموكله وكتابه وشاهده وقال في الأثم سواء ولا أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه لعن رسول الله ﷺ آكل الر با وموكله وشاهده وكتابه وفي رواية الترمذي بالثنية وفي رواية النسائي من وجه آخر عن ابن مسعود آكل الر با وموكله وشاهده وكتابه ملعونون على لسان عبد ﷺ (قوله باب موكل الر با) أي مطعمه والتقدير فيه كالتدب قبله (قوله لقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الر با) إن كنتم مؤمنين إلى قوله وهم لا يظلمون) هكذا في جميع الروايات ووقع عند الداودي إلى قوله لا يظلمون ولا يظلمون وفسره أي لا يظلمون بأخذ الزيادة ولا يظلمون بأن تحبس عنكم رؤس أموالكم ثم اعترض بما سياتي (قوله وقال ابن عباس هذه آخر آية نزلت) وصله المصنف في التفسير من طريق الشعبي عنه واعتضه الداودي فقال هذا إما أن يكون وهما وإما أن يكون اختلافاً عن ابن عباس لأن الذي أخرجه المصنف في التفسير عنه فيه التنصيص على أن آخر آية نزلت قوله تعالى واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله الآية قال فلعن الناقل وهم قهرها منها انتهى وتعقبه ابن التين بأنه هو الواهم لأن من جملة الآيات التي أشار إليها البخاري في الترجمة قوله تعالى واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله الآية وهي آخر آية ذكرها لقوله إلى قوله وهم لا يظلمون وإليها أشار بقوله هذه آخر آية أنزلت انتهى وكان البخاري أراد بذلك هذا الأمر عن ابن عباس تفسير قول عائشة لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة (قوله عن عون بن أبي جحيفة) في رواية آدم عن شعبة حدثنا عون وسأني في وأخرا أبواب الطلاق (قوله رأيت أبي اشترى حجاباً فاسأله) كذا وقع هنا وظاهره أن السؤال وقع عن سبب مشتراه وذلك لا يناسب جوابه بحديث النبي ولكن وقع في هذا السياق اختصار بينه ما أخرجه المصنف بعده في آخر البيوع من وجه آخر عن شعبة بلفظ اشترى حجاباً فاسأله ففكرت فسأله عن ذلك فقيه البيان بأن السؤال إنما وقع عن كسر الحاجم وهو المناسب للجواب وفي كسر أبي جحيفة الحاجم ما يشعر بأنه فهم أن النبي عن ذلك على سبب التحريم فأراد حسم المادة وكان فهم منه أنه لا يطع النبي ولا يترك التمسك بذلك فلذلك كسر محاجه وسأني الكلام على كسر الحاجم بعد أبواب ونذكر هنا بقية فوائد أن شاء الله تعالى (قوله ونهى عن الواشمة والموشومة) أي نهى عن فعلهما لأن الواشم والموشوم لا ينهى عنهما وإنما ينهى عن فعلهما (قوله وآكل الر با وموكله) هكذا وقع في هذه الرواية

**بابُ يَحْيَى اللَّهِ الرَّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يَجِبُ كُلُّ كَفَّارٍ أَتَيْهِمْ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ**  
**حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ**  
**اللَّهِ ﷺ يَقُولُ الْحَلْفُ مُنْفَعٌ لِلسَّلَامَةِ مُنْجَةٌ لِلْبَرَكَةِ **بابُ** مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ حَدَّثَنَا**  
**عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ**  
**اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَقَامَ سَلَمَةً وَهُوَ فِي السُّوقِ فَحَلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ أَعْطَى بِهَا مَا لَمْ يُعْطِ لِيُوفِ فِيهَا رَجُلًا مِنَ**  
**الْمُحْلِينَ فَتَرَكْتُ إِنْ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِمَهْدِ اللَّهِ وَإِيمَانِهِمْ تَمَنَّا قَلِيلًا **بابُ** مَا قِيلَ فِي الصَّوَاغِ وَقَالَ طَاوُسُ**  
**عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَحْتَلِي خَلَاهَا . وَقَالَ الْمُبَاسُ إِلَّا الْأَذْخِرَ فَإِنَّهُ لَمَيْمٌ**

معطوقاً على النبي عن الواشمة والجواب عنه كان الذي قبله ثم ظهر أن وقوع في هذه الرواية تغيير فأبدل اللعن بالنهي  
فسيأتي في أواخر البيوع وفي أواخر الطلاق بلفظ ولعن الواشمة والمستوشمة وأكل الربا وموكله والله أعلم \* (قوله  
باب يحيى الله الربا ويرى الصدقات والله لا يجب كل كفار أنهم) روي ابن أبي حاتم من طريق الحسن قال ذلك يوم  
القيامة يحيى الله الربا يومئذ وأهله وقال غيرة المعنى أن أمره يؤل إلى قلة وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن  
حيان قال ما كان من رباوان زادني يغبط صاحبه فإن الله يحقه وأصله من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه وأحمد  
بإسناد حسن مرفوعان الرباوان كثرة ما قبله في قول روى عبد الرزاق عن معمر قال سمعنا أنه لا يأتي على صاحب  
الربا ربحون سنة حتى يموت (قوله عن يونس) هو ابن يزيد (قوله الحلف) بفتح المهملة وكسر اللام أى اليمين  
الكاذبة (قوله منقعة) بفتح الميم والتاء بينهما نون ساكنة مفعلة من التفاق بفتح النون وهو الراجح ضد الكساد  
والسلفة بكسر السين المتاع وقوله محقة بالمهملة والقاف وزن الاول وحكي عياض ضم أوله وكسر الحاء والمحق النقص  
والإبطال وقال القرطبي المحدثون يشددونها والاول أصوب والهاء للبالغة ولذلك صح خبرنا عن الحلف وفي مسلم  
النهي ولا أحد اليمين الكاذبة وهي أوضح ومافي الاصل مصدران ميزدان محدودان بمعنى التفاق والمحق (قوله للبركة)  
تابعه عتبة بن خالد عن يونس عند أبي داود وفي رواية ابن وهب وأبي صفوان عند مسلم للربح وتابعهما أنس بن  
عياض عند الاسماعيلي ورواه الليث عند الاسماعيلي بلفظ محقة للكسب وتابعه ابن وهب عند النسائي ومال الاسماعيلي  
الى ترجيح هذه الرواية وان من رواه بلفظ للبركة أورده بالمعنى لأن الكسب اذا حق محقت البركة وقد اختلف في  
هذه اللفظة على الليث كما اختلف على يونس ووقع للمزي في الاطراف في نسبة هذه اللفظة لمن خرجها وهم يعرفون بما  
حررتة قال ابن المنير مناسبة حديث الباب للترجمة انه كالتفسير للآية لان الربا الزيادة والمحق النقص فقال كيف  
تجتمع الزيادة والنقص فوضح الحديث ان الحلف الكاذب وان زاد في المال فانه يحقق البركة فكذلك قوله تعالى  
يحقق الله الربا أي يحقق البركة من البيع الذي فيه الربا وان كان العدد زائداً لكن بحق البركة يفضي الى اضمحلال العدد  
في الدنيا كما مر في حديث ابن مسعود الى اضمحلال الاجر في الآخرة على التأويل الثاني \* (قوله باب ما يكره من  
الحلف في البيع) أي مطلقاً فان كان كذباً فهي كراهة تحريم وان كان صدقاً فتزیه وفي السنن من حديث قيس بن  
أن غرزة بفتح المعجمة والراء والزاي مرفوعاً يامعشر التجار ان البيع محضه اللغو والحلف فشوبه بالصدقة (قوله  
عن عبدالله بن أبي أوفى) في رواية يزيد عن العوام سمعت عبدالله بن أوفى وسيأتي في التفسير مع بقية الكلام عليه وقد  
تعقب بأن السبب المذكور في الحديث خاص والترجمة عامة لكن العموم مستفاد من قوله في الآية وإيمانهم وسيأتي  
في الشهادات في سبب نزولها من حديث ابن مسعود ما يقوى حمله على العموم \* (قوله باب ما قيل في الصواغ)  
ينتج أوله على الافراد وبضمه على الجمع يقال صائغ صواغ وصياغ وصياغة قال ابن المنير فائدة



ويؤمهم . فقال إلا الإذخر **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني علي بن حسين أن حسين بن علي رضي الله عنهما أخبره أن علياً عليه السلام قال كانت لي شارب من نصيب من الغنم وكان النبي ﷺ أعطاني شارباً من الخمس فلما أردت أن أبتني هاطمة عليها السلام بنت رسول الله ﷺ وأعدت رجلاً صرعاً من بني قينقاع أن يرتحل معي فتأتي بإذخر أردت أن أبيعهُ من الصواعين وأسئلين به في وليمة عرس **حدثنا** إسحق حدثنا خالد بن عبد الله عن خالد بن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال إن الله حرم مكة ولم يحل لأحد قبلي ولا لأحد بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار لا يغتلب خلالها ولا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها ولا يلتقط لقطتها إلا لحرف وقال عباس بن عبد المطلب إلا الإذخر لصاغتنا ولصقف بيوتنا فقال إلا الإذخر فقال عكرمة هل تدري ما ينفر صيدها هو أن تنجبه من الظل وتزول مكانه قال عبد الوهاب عن خالد لصاغتنا وقبورنا **باب** ذكر القين والحداد **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سلمان عن أبي الضحى عن مسروق عن خباب قال كنت قيناً في الجاهلية وكان لي على العاص ابن وائل دين فأتيتُه أقتاضه قال لا أعطيك حتى تكفر **حدثنا** محمد بن قيس لا أكره حتى يميتك الله ثم بُعث قال دعني حتى أموت وأبعت فسأوني مالا وولداً فأفصيت فتركت . أفرأيت الذي كفر يا إيتنا وقال لأوتين مالا وولداً أطلع الغيب أم أتحذ عند الرحمن **باب** ذكر الخطاط **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه

الترجمة لهذه الصباغة وما بعدها التذية على أن ذلك كان في زمنه ﷺ وافرعه مع العلم به فيكون كالنص على جوازه وما عداه يؤخذ بالقياس (قوله أخبرنا عبدالله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد ورواية ابن شهاب بالاسناد المذكور مما قيل فيه أنه أصح الاسانيد (قوله كانت لي شارب) بمعجمة وآخره فاه وزن فاعل الناقصة المسنة (قوله ابني هاطمة) أي أدخل بها وسيأتي الكلام على هذا الحديث في فرض الخمس والغرض منه قوله وأعدت رجلاً صواعاً من بني قينقاع وقد قدمنا أنهم رهط من اليهود فيؤخذ منه جواز معاملة الصائغ ولو كان غير مسلم ويؤخذ منه أنه لا يلزم من دخول التمساد في صنعة أن تترك معاملة صاحبها ولو عا طاهرا ذل الناس مثلاً لعل المصنف أشار إلى حديث الكذب الناس الصباغون والصواعون وهو حديث مضطرب الاسناد أخرجه أحمد وغيره (قوله حدثنا إسحق) هو ابن شاهين وخالد هو الطحان وشيخه خالد هو الأخداء وقوله في أول الباب وقال طائوس وقوله في آخره وقال عبد الوهاب الخ تقدم وصل هذين التعليقين في كتاب الحج وكذلك شرح الحديث المذكور وغرض الترجمة منه ذكر الصباغة وتقرير النبي ﷺ على ذلك \* (قوله باب ذكر القين) يفتح القاف (والحداد) قال ابن دريد أصل القين الحداد ثم صار كل صانع عند العرب قيناً وقال الزجاج القين الذي يصلح الاسنة والقين أيضاً الحداد وكان البيخاري اعتمد القول الصائر إلى التفار بينهما وليس في الحديث الذي أورده في الباب إلا ذكر القين وكأنه الحق الحداد به في الترجمة لا اشتراكهما في الحكم وسيأتي الكلام على الحديث في تفسير سورة مريم إن شاء الله تعالى وأما قول أم أيمن أن أنابت عاتشة فعمناه زينبها قال الخليل التزين ومنه سميت المغنية قينة لأن من شأنها الزينة (قوله باب الخطاط) بالمعجمة والتحتانية قال الخطاطي في أحاديث هذه الأبواب دلالة على جواز الاجارة وفي الخطاطة معني

يُحْيِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ إِنَّ خَيْطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَعَامٍ صَنَعَهُ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ  
فَدَعَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ قَرَّبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُبْزًا وَمَرَقًا فِيهِ دُهَانٌ وَقَدِيدٌ  
فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْتَبِعُ الدُّهَانَ مِنْ حَوَالِي الْقَصْعَةِ . قَالَ فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ الدُّهَانَ مِنْ يَوْمَئِذٍ بِسَبَبِ ذِكْرِ  
النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ . قَالَ تِمِثْتُ سَهْلَ بْنَ  
سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَتْ امْرَأَةٌ بِرَدَّةٍ قَالَتْ أَتَدْرُونَ مَا لِبَرْدَةٍ قَدِيلٌ لَهُ نَعْمَ رَحَى الشَّمْلَةِ مَسْجُوجٌ فِي  
حَاشِيَتِهَا قَالَتْ يَارَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنِّي نَسَجْتُ هَذِهِ بِيَدَيَّ أَكْسُو كَهَا . فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُخْتَابًا إِلَيْهَا فَخَرَجَ  
إِلَيْهَا وَإِنَّمَا لَزَارُهُ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ يَارَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكْسَيْتُهَا فَقَالَ نَعَمْ فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَجْلِسِ  
ثُمَّ رَجَعَ فَطَوَّاهَا ، ثُمَّ أَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ ، فَقَالَ لَهُ الْقَوْمُ مَا أَحْسَنْتَ سَأَلْتَهَا بِهَا لَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ سَائِلًا  
هَكَالَ الرَّجُلِ وَاللَّهِ مَسَأَلْتُهُ إِلَّا لِتَكُونَ كَفَنِي يَوْمَ أَمُوتُ ، قَالَ سَهْلٌ فَكَانَتْ كَفَنَهُ **بَابُ** النَّجَّارِ  
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَزِينِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ . قَالَ أَتَى رَجُلًا إِلَى سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ يَسْأَلُونَهُ  
عَنِ الْمُنْبَرِ ، فَقَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى فَلَانَةٍ امْرَأَةٌ قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ أَنْ مَرَى غُلَامَكَ النَّجَّارَ يَعْمَلُ لِي  
أَعْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهَا إِذَا كَلِمَتِ النَّاسَ فَأَمَرْتُهُ يَعْمَلُهَا مِنْ طَرَفِ الْغَابَةِ ثُمَّ جَاءَ بِهَا فَأَرَسَتْ إِلَى رَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ بِهَا فَأَمَرَ بِهَا فَوُضِعَتْ فَجَلَسَ عَلَيْهِ **حَدَّثَنَا** خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ عَنْ  
أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَارَسُولَ اللَّهِ  
أَلَا أَجْلُ لَكَ شَيْئًا تَقْعُدُ عَلَيْهِ فَإِنِّي غُلَامًا تَجَارًا قَالَ إِن شِئْتُ قَالَ فَصَلِّتْ لَهُ الْمُنْبَرَ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ  
قَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمُنْبَرِ الَّذِي صُنِعَ فَصَاحَتِ النَّخْلَةُ الَّتِي كَانَ يَخْطُبُ عَنْهَا حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَنْشَقَّ فَزَلَّ  
النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَخَذَهَا فَضَمَّهَا إِلَيْهِ فَجَعَلَتْ تَبْنُ أَيْنَ الصَّيِّ الَّذِي يَسْكُتُ حَتَّى اسْتَقَرَّتْ قَالَ بَكَتْ عَلَى  
مَا كَانَتْ تَسْمَعُ مِنَ الذُّكْرِ

زائد لان الغالب أن يكون الخيط من عند الخياط فيجتمع فيها الى الصنعة الآلة وكان القياس أنه لا ينصح اذا تميز  
احداها عن الاخرى غالبا لكن الشارع اقره لما فيه من الارفاق واستقر عمل الناس عليه وسيأتي الكلام على  
حديث الباب في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى وفيه دلالة على أن الخياطة لا تنافي المرأة \* (قوله باب النجاج)  
بالتون والمهمة وآخره جيم أورد فيه حديث سهل في البردة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من استعد  
الكفن في كتاب الجنائز وقوله فاخذها النبي ﷺ محتاج اليها أى وهو محتاج اليها فخذف المبتدا وللکشميى  
محتاجا اليها بالنصب على الحال \* (قوله باب النجاج) بالتون والجيم وللکشميى بكسر التون وتخفيف الجيم وزيادة  
هاه في آخره وبه ترجم أبو نعيم في المستخرج والاول أشبه بسياق بقية التراجم وأورد فيه حديث سهل أيضا في  
قصة المنبر وحديث جابر في ذكر المنبر وحينئذ الجزع وقد تقدم الكلام على فوائد هاهي في كتاب الجمعة وقوله في آخر الحديث  
الذى يسكت بضم أوله وتشديد الكاف وقوله قال بكى على ما كانت تسمع من الذكر يحتمل أن يكون فاعل  
قال راوى الحديث لكن صرح وكيع في روايته عن عبد الواحد بن أيمن بأنه النبي ﷺ أخرجه أحمد وابن

**بابُ شِراءِ الأَمامِ الحَوَاجِجِ بِنَفْسِهِ** ، وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَشْتَرَى النَّبِيَّ ﷺ جَمَلًا مِنْ عُمَرَ  
وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَاءَ مُشْرِكٌ بِنَمْرٍ فَأَشْتَرَى النَّبِيَّ ﷺ مِنْهُ شَاةً  
وَأَشْتَرَى مِنْ جَابِرٍ بَعِيرًا **حَدَّثَنَا** يُونُسُ بْنُ عَيْسَى حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ  
إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ أَشْتَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا يَسْتَبْنِي  
وَرَهْنَةً يَرْعَاهُ **بابُ شِراءِ الدُّوَابِّ وَالْحَمِيرِ** . وَإِذَا أَشْتَرَى دَابَّةً أَوْ جَمَلًا وَهُوَ عَلَيْهِ . هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ  
قَبْضًا قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ . وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِمُرَّةٍ بَيْنَهُ بَعْنَى جَمَلًا صَعْبًا  
**حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ  
عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ فَأُتِيَ بِي جَمَلٌ وَأَعْيَا فَاتَى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ  
فَقَالَ جَابِرٌ ، قُلْتُ نَعَمْ . قَالَ مَا شَأْنُكَ ، قُلْتُ أَبْطَأُ عَلَى جَمَلٍ وَأَعْيَا تَخَلَّفْتُ ، فَزَلَّ بِحُجْنِهِ بِحُجْنِهِ ، ثُمَّ قَالَ  
أَرَكُ قَبْرَ كَيْتٍ فَلَمْ تَدْرَأْنِيهِ أَكْفُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ نَزَوَجْتُ . قُلْتُ نَعَمْ . قَالَ يَكْرَأُ أَمْ تَبْكِي ، قُلْتُ ،  
بَلْ تَبْكِي . قَالَ أَفَلَا جَارِيَةٌ تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ . قُلْتُ إِنْ لِيَ أَخَوَاتٌ فَأُحِبُّ أَنْ أَنْزُوجَ أَمْرَأَةً تَحْمِيْنُ وَتَمْشِيْنَ  
وَتَقُومُ عَلَيْهِنَ . قَالَ أَمَّا أَنْتُكَ قَالِمٌ ، فَإِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ ، ثُمَّ قَالَ أَتَبِيعُ جَمَلَكَ قُلْتُ نَعَمْ  
فَأَشْتَرَاهُ مِنِّي بِأَوْقِيَّةٍ ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلِي وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ فَحِينَا إِلَى الْمَسْجِدِ فَقَدِمْتُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ  
قَالَ الْآنَ قَدِمْتَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ فَدَعَّ جَمَلَكَ فَادْخُلْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ  
يَرِنَ لَهُ أَوْقِيَّةً فَوَزَنَ لِي بِلَالٌ فَأَرْجَحَ فِي الْمِيزَانِ فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى وَلَّيْتُ فَقَالَ ادْعُ لِي جَابِرًا أَفَلَا أَتَيْتُ الْآنَ بِرَدْعٍ عَلَى

أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُ \* (قوله باب شراء الامام الحواجج بنفسه) كذا لا بد من غير الكشميني وسقطت الترجمة للباقيين  
ولبعضهم شراء الحواجج بنفسه أى الرجل وفائدة الترجمة رفع توهم من يظن أن طاعني ذلك يقدر في المرواة (قوله وقال  
ابن عمر اشترى النبي ﷺ جملان من عمر) هو طرف من حديث سيأتي موصولاً في كتاب الهبة (قوله واشترى ابن  
عمر بنفسه) هذا التعليق ثبت في رواية الكشميني وحده وسيأتي موصولاً بعد باب (قوله وقال عبد الرحمن بن  
أبي بكر) أى الصديق (جاء مشرك بنعم) الحديث هو طرف من حديث يأتي موصولاً في آخر البيوع في باب الشراء  
والبيع مع المشركين (قوله واشترى) أى النبي ﷺ (من جابر بعيراً) هو طرف من حديث موصول في الباب الذى  
يليه وفي هذه الاحاديث مباشرة الكبر والشريف شراء الحواجج وان كان له من يكفيه اذا فعل ذلك على سبيل  
التواضع والافتداء بالنبي ﷺ فلا يشك احد انه كان له من يكفيه ما يريد من ذلك ولكنه كان يفعله تطلياً وتشرعاً  
ثم اورد حديث عائشة في شراء الطعام من اليهودى وسيأتى شرحه في أول الرهن أن شاء الله تعالى \* (قوله باب  
شراء الدواب والحمير) في رواية ابنى ذكر الحمير بضمين وليس في حديثي الباب ذكر للحمير وكأنه أشار الى الحاقها  
في الحكم بالابل لان حديثي الباب انما فيها ذكر بعير وجمال واختصاص في الحكم المذكور بدابة دون دابة فهذا  
وجه الترجمة (قوله واذا اشترى دابة أو جملاً وهو) أى البائع (عليه هل يكون ذلك قبضاً) يعنى أو يشترط في القبض  
قدر زائد على مجرد التخليه وهى مسألة خلافية سيأتى شرحها قريباً في باب اذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته (قوله  
قال النبي ﷺ لعمر بعنيه يعنى جملاً صعباً) هذا طرف من حديث سيأتى في الباب المذكور ثم اورد حديث جابر  
في قصة بيع جملة وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرط وأن شاء الله تعالى ويقال ان الغزوة التى كان فيها

الجلد ولم يكن شيء أبغض إلي منه قال خذ جملتك ولك بمنه **باب** الأسواق التي كانت في الجاهلية  
 فتبايع بها الناس في الإسلام **حدثنا** علي بن عبيد الله حدثنا سفيان عن عمرو بن عباس رضي  
 الله عنهما قال كانت عكاظ وبجعة وذو الحجاز أسواقا في الجاهلية ، فلما كان الإسلام تأثروا من التجارة  
 فيه فأمر أنزل الله ليس عليكم جناح في مواسم الحج قرأ ابن عباس كذا **باب** شراء الإبل الهيم  
 أو الأجراب الهائم المخالف للقصد في كل شيء **حدثنا** علي حدثنا سفيان قال قال عمرو كان هاهنا  
 رجل اسمه نواس وكانت عنده إبل هيم فذهب ابن عمر رضي الله عنهما فاشتري تلك الإبل من  
 شريك له فجاء إليه شريكه فقال يئنا تلك الإبل فقال ممن بعثها قال من شيخ كذا وكذا فقال ويحك  
 ذاك والله ابن عمر فجاءه فقال إن شريكك باعك إبلا هيم ولم يعرفك قال فاستقمها قال فلما ذهب يستأقها  
 فقال دعها رضيعنا بقضاء رسول الله ﷺ

غزوة ذات الرقاع وقوله فيه يحججه بفتح أوله وسكون المهملة وضم الجيم أي يطعنه وقوله ابكرا أم ثيبا بالنصب فيها  
 بتقدير تزوجت وبجوز الرفع بتقدير هي \* (قوله باب الأسواق التي كانت في الجاهلية فتبايع بها الناس في الإسلام)  
 قال ابن بطال فقه هذه الترجمة أن مواضع المعاصي وأفعال الجاهلية لا تمنع من فعل الطاعة فيها ثم أورد المصنف فيه  
 حديث ابن عباس وقد تقدم التنبيه عليه في أول البيوع وأن شرحه مضى في كتاب الحج \* (قوله باب شراء الإبل  
 الهيم) بكسر الهاء جمع أهيم للمذكر ويقال للاتي هيمي (قوله أو الأجراب) في رواية النسفي والأجراب وهو  
 من عطف المفرد على الجمع في الصفة لأن الموصوف هناهو الإبل وهو اسم جنس صالح للجمع والمفرد فكانه قال  
 شراء الإبل الهيم وشراء الإبل الأجراب (قوله الهائم المخالف للقصد في كل شيء) قال ابن التين ليس الهائم واحد الهيم  
 وما أدري لمن ذكر البخاري الهائم هنا وقد أثبت غيره ما نقاه قال الطبري في تفسيره الهيم جمع أهيم ومن العرب من يقول  
 هائم ثم يجمعونه على هيم كما قالوا غائط وغيظ قال والابل الهيم التي أصابها الهيام بضم الهاء وبكسر هاء تصير  
 منه عطشى تشرب فلا تزوي وقيل الإبل الهيم العطشى بالقطران من الجرب فتصير عطشى من حرارة الجرب وقيل  
 هو داء ينشأ عنه الجرب ثم اسند من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس من قوله فشاربون شرب الهيم قال الإبل العطاش  
 ومن طريق عكرمة هي الإبل يأخذها العطش فتشرب حتى تهلك (قوله قال عمرو) هو ابن دينار وقول البخاري في  
 آخر الحديث سمع سفيان عمرا هو مقول شيخه علي بن عبد الله وقد رواه الحميدي في مسنده عن سفيان قال حدثنا  
 عمرو به (قوله كان هنا) أي بمكة وفي رواية ابن أبي عمير عن سفيان عن عذرا السامعي عن أهل مكة (قوله اسمه نواس)  
 جنتح النون والتشديد للأكثر وللقابسي بالكسر والتخفيف وللكشميني كالاول لكن بزيادة ياء النسب (قوله  
 من شريك له) لم أقف على اسمه (قوله إبلا هيم) في رواية ابن أبي عمير هياما بكسر أوله (قوله ولم يعرفك) بسكون  
 العين من المعرفة للاكثر وللمستعمل بضم أوله وفتح العين والتشديد من التعريف (قوله فاستقمها) بالهمزة فعل امر من  
 الاستيق والتأمل ابن عمر والمقول له نواس وفي رواية ابن أبي عمير قال فاستقمها إذا أي أن كان الامر كما تقول فارتجعها  
 (قوله فقال دعها) القائل هو ابن عمر وكان نواسا أراد أن يرجعها فاستدرك ابن عمر فقال دعها (قوله رضيعنا بقضاء  
 رسول الله ﷺ) أي رضيت بمكة حيث حكم الأعدوي ولا طيرة وعلى التأويل الذي اختاره ابن التين بصير الحديث  
 موقوفا من كلام ابن عمر وعلى الذي اخترته جرى الحميدي في جمعه فأورد هذه الطريق عقب حديث الزهري عن  
 سالم وحجرة بن عبد الله بن عمر عن أبيهما مرفوعا لأعدوي ولا طيرة كأنه اعتمد على أنه حديث واحد وفي الحديث

لَا عَدُوَّ سَمِعَ سُفْيَانُ عَمْرًا بِابِ بَيْعِ السِّلَاحِ فِي الْفِتْنَةِ وَغَيْرَهَا وَكَرَّ عَمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ بَيْعَهُ فِي  
 الْفِتْنَةِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنْذَلَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ  
 مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُتَيْنٍ فَبَيْعْتُ  
 الدَّرْعَ فَأَبْتَعْتُ بِهِ

جواز بيع الشيء المغيب إذا بينه البائع ورضى به المشتري سواء بينه البائع قبل العقد أو بعده لكن إذا اختلفت أرائه  
 عن العقد ثبت الخيار للمشتري وفيه اشتراء الكبير حاجته بنفسه وتوفي ظلم الرجل الصالح وذكر الحميدي في آخر  
 الحديث قصة قال وكان نواس بجالس ابن عمر وكان يضعك فقال يوما وددت أن أباقيس ذهباً فقال له ابن عمر  
 ما تصنع به قال أموت عليه (قوله لا عدوي) قال الخطابي لا أعرف للعدوي هنا معني إلا أن يكون الهيام داه من شأنه  
 أن من وقع به إذا رعى مع الأبل حصل له ما مثل وقال غيره لهامعني ظاهراً أي رضى بهذا البيع على ما فيه من العيب  
 ولا أعدى على البائع حاكماً وأخترنا هذا التأويل ابن التين ومن تبعه وقال الداودي معنى قوله لا عدوي انتهى عن الاعتداء  
 والظلم وقال أبو على المجرى في النوادر الهيام داه من ادواء الأبل يحدث عن شرب الماء العجول إذا كثرت طبعه ومن  
 علامة حدوثه أقبال البعير على الشمس حيث دارت وأستمراره على أكله وشربه وبدنه ينقص كالذئاب فإذا أراد  
 صاحبه استبانته أمره استبان له فان وجد ربحه مثل ربح الخيرة فهو أهم فمن شم من بوله أو جره أو صابه الهيام أه وهذا  
 يتضح المعنى الذي خفي على الخطاطين وأبداه احتمالاً وبه يتضح صحة عطف البخاري الأجر على الهيم لا اشتراكاً  
 في دعوى العدوي وما يقويه أن الحديث على هذا التأويل يصير في حكم المرفوع ويكون قول ابن عمر لا عدوي  
 تفسيراً للقضاء الذي تضمنته \* (قوله باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها) أي هل يمنع أم لا (قوله وكروا عمار بن  
 حصين يبيع في الفتنة) أي في أيام الفتنة وهذا وصله ابن عدي في الكامل من طريق أبي الأشعث عن أبي رجاء  
 عن عمران ورواه الطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي رجاء عن عمران مرفوعاً وأسنده ضعيف وكان المراد  
 بالفتنة ما يقع من الحروب بين المسلمين لأن في بيعه إذ ذلك أمانة لمن اشتراه وهذا عمله إذا أشبهه الحال فاما إذا  
 تحقق الباغي فالبيع للطائفة التي في جانبها الحق لا بأس به قال ابن بطال إنما كره بيع السلاح في الفتنة لأنه من  
 باب التعاون على الإنمى ومن ثم كره مالك والشافعي وأحمد وأسحق بيع العنب ممن يتخذ به محراً وذهب مالك إلى  
 فسح البيع كان المصنف أشار إلى خلاف الثوري في ذلك حيث قال بع حلاك ممن شئت (قوله عن يحيى بن سعيد)  
 هو الأنصاري وعمر بن كثير هو ابن أفلح وقع في رواية يحيى بن يحيى إلا أنه لا يدل على عمر وفتح العين وهو تصحيف  
 والاسناد كله مدينون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق أو لهم يحيى (قوله خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين  
 فبعت الدرع) كذا وقع مختصراً فقال الخطابي سقط شيء من الحديث لا يتم الكلام إلا به وهو أنه قتل رجلاً من  
 الكفار فاعطاه النبي ﷺ سلبه وكان الدرع من سلبه وتعبه ابن التين بأنه نصف في الرد على البخاري لأنه إنما  
 أراد جواز بيع الدرع قد كرم موضعه من الحديث وحذف سائر ذكره وكذا يفعل كثيراً (قلت) وهو كما قال وليس ما قاله الخطابي  
 بمدفوع وسيأتي الحديث مستوفى مع الكلام عليه في غزوة حنين من كتاب المغازي وقد استشكل مطايعه للترجمة  
 قال الاسماعيلي ليس في هذا الحديث من ترجمة الباب شيء وأوجب بأن الترجمة مشتملة على بيع السلاح في الفتنة وغيرها  
 فحديث أبي قتادة منزل على الشق الثاني وهو يبيع في غير الفتنة وقرأت بخط القطب في شرحه يحتمل أن يكون الرجل  
 لما قال فارضه منه فارد أن يأخذ الدرع ويوعضه عنه النبي ﷺ وكان له منزلة البيع وكان ذلك وقت الفتنة انتهى ولا  
 يخفى تعسف هذا التأويل والحق أن الاستدلال بالبيع إنما هو في بيع أبي قتادة الدرع بعد ذلك لأنه باع الدرع  
 فاشتري بجمته البستان وكان ذلك في غير زمن الفتنة ويحتمل أن المراد بإيراد هذا الحديث جواز بيع السلاح في الفتنة

خَرَقَافِي بَنِي سَلَمَةَ فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَا لَمْ تَأْتَلْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ **بَابُ** فِي الْعَطَارِ وَبَيْعِ الْمِسْكِ حَدَّثَنِي  
 مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَعَتُ أَبَا بَرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى  
 عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السَّوِّءِ كَمَثَلِ صَاحِبِ  
 الْمِسْكِ وَكَبِيرِ الْحَدَادِ لَا يَسْتَمُكُّ مِنْ صَاحِبِ الْمِسْكِ إِمَّا تَشْتَرِيهِ أَوْ تَبْخِرُهُ وَكَبِيرِ الْحَدَادِ يُخْرِقُ بَيْتَكَ أَوْ  
 قُبُوكَ أَوْ تَبْخِرُهُ مِنْهُ رِيحًا خَبِيثَةً **بَابُ** ذِكْرِ الْحَبَامِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ  
 عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ  
 تَمْرٍ وَأَمَرَهُ أَنْ يَحْتَمُوا مِنْ خَرَجِهِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ  
 عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَحْتَجِمُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَعْطَى الَّذِي حَجَمَهُ وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ

لَنْ لَا يَخْشَى مِنْهُ الضَّرَرُ لَنْ أَبَا قَتَادَةَ بَاعَ دَرْعَهُ فِي الْوَقْتُ الَّذِي كَانَ الْقِتَالُ فِيهِ قَائِمًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمَشْرِكِينَ وَأَقْرَبَهُ  
 النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَالظَّنُّ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَبِعْهُ مِنْ بَيْنِ عَلَى قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ فَيَسْتَعْدُّ مِنْهُ جَوَازَ بَيْعِهِ فِي زَمَنِ الْقِتَالِ لَنْ لَا يَخْشَى  
 مِنْهُ (قَوْلُهُ خَرَقًا) بِالْحَجْمَةِ السَّاكِنَةِ وَالْقَامَةِ مَفْتُوحِ الْأَوَّلِ هُوَ الْبِسْتَانُ وَبِكْسَرِ الْيَمِ الْوَهَاءُ الَّذِي يَجْمَعُ فِيهِ الْخَمَارُ (قَوْلُهُ بَنِي  
 سَلَمَةَ) بِكْسَرِ اللَّامِ (قَوْلُهُ تَأْتَلْتُهُ) بِالتَّلْتَةِ قَبْلَ اللَّامِ أَيَّ جَمَعْتَهُ قَالَهُ ابْنُ فَارِسٍ وَقَالَ الْفَرَاذِيُّ جَعَلْتَهُ أَصْلَ مَالِي وَائْتَلَهُ كُلُّ  
 شَيْءٍ أَصْلُهُ \* (قَوْلُهُ بَابُ فِي الْعَطَارِ وَبَيْعِ الْمِسْكِ) لَيْسَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ سَوِيٌّ ذِكْرُ الْمِسْكِ وَكَأَنَّهُ الْحَقُّ الْعَطَارُ بِهِ  
 لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الرَّائِحَةِ الطَّيِّبَةِ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هُوَ ابْنُ زَيْدٍ وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ زَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي  
 بَرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى (قَوْلُهُ كَتَلَ صَاحِبَ الْمِسْكِ) فِي رِوَايَةٍ أَبِي أَسَامَةَ عَنْ رِيْدِكَا سَيَّانٍ فِي الذَّبَائِحِ كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَهُوَ  
 أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَاحِبَهُ أَوْ لَا (قَوْلُهُ وَكَبِيرِ الْحَدَادِ) بِكْسَرِ الْكَافِ بَعْدَهَا تَحْتَايَةِ سَاكِنَةِ مَعْرُوفٍ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي  
 أَسَامَةَ كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكَبِيرِ وَحَقِيقَتُهُ الْبِنَاءُ الَّذِي رَكِبَ عَلَيْهِ الزَّقِيقُ وَهُوَ الَّذِي يَنْفُخُ فِيهِ فَاطْلُقَ عَلَى الزَّقِيقِ اسْمُ  
 الْكَبِيرِ عَازًا لِمَجَازِئِهِ وَلَقِيلَ الْكَبِيرُ هُوَ الزَّقِيقُ نَفْسُهُ وَأَمَّا الْبِنَاءُ فَاسْمُهُ السُّكُورُ (قَوْلُهُ لَا يَعِدُكُمْ) يَفْتَحُ وَهُوَ كَذَلِكَ الدَّالُّ مِنْ  
 الْعَدَمِ أَيْ لَا يَعِدُكُمْ أَحَدُ الْخَصْمَتَيْنِ أَيْ لَا يَعِدُوكَ تَقُولُ لَيْسَ بَعْدَ مَنَى هَذَا الْأَمْرُ أَيْ لَيْسَ يَعِدُونِي وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ  
 بَعْضُ أَوَّلِهِ وَكَسَرَ الدَّالَّ مِنَ الْإِعْدَامِ أَيْ لَا يَعِدُكُمْ صَاحِبُ الْمِسْكِ أَحَدُ الْخَصْمَتَيْنِ (قَوْلُهُ إِمَّا تَشْتَرِيهِ أَوْ تَبْخِرُهُ) فِي  
 رِوَايَةِ أَبِي أَسَامَةَ إِمَّا أَنْ يَحْذِيكَ وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ وَرِوَايَةُ عَبْدِ الْوَاحِدِ أَرَجَحُ لِأَنَّ الْأَحْذَاءَ وَهُوَ الْإِعْطَاءُ لَا يَصِحُّ بِخِلَافِ  
 الرَّائِحَةِ قَائِمًا لِأَنَّهُ لَا يَزِمُهُ سَوَاءٌ وَجَدَ الْبَيْعَ أَوْ لَمْ يَجِدْ (قَوْلُهُ وَكَبِيرِ الْحَدَادِ يَحْرِقُ بَيْتَكَ أَوْ تَبْخِرُهُ) فِي رِوَايَةِ أَبِي أَسَامَةَ وَنَافِخِ  
 الْكَبِيرِ أَمَّا أَنْ يَحْرِقُ بَيْتَكَ وَلَمْ يَحْضُرْ لَذِكْرِ الْبَيْتِ وَهُوَ وَاضِحٌ وَفِي الْحَدِيثِ الْتَهْمِي عَنْ مَجَالَسَةٍ مِنْ يَتَذَكَّرُ بِمَجَالَسَتِهِ  
 فِي الدِّينِ وَالْدُنْيَا وَالتَّزْيِيبِ فِي مَجَالَسَةٍ مِنْ يَنْتَفِعُ بِمَجَالَسَتِهِ فِيهِمَا وَفِيهِ جَوَازُ بَيْعِ الْمِسْكِ وَالْحَكْمُ بِطَهَارَتِهِ لِأَنَّهُ ﷺ  
 مَدَحَهُ وَرَغِبَ فِيهِ فَهِيَ الرَّدُّ عَلَى مَنْ كَرِهَهُ وَهُوَ مَقُولٌ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَعَطَاءٍ وَغَيْرِهِمَا ثُمَّ انْقَرَضَ هَذَا الْخِلَافُ  
 وَاسْتَقَرَّ الْأَجْمَاعُ عَلَى طَهَارَةِ الْمِسْكِ وَجَوَازِ بَيْعِهِ وَسَيَّاقِهِ لِذَلِكَ مَزِيدِيَّانِ فِي كِتَابِ الذَّبَائِحِ وَلَمْ يَرْجِعْ الْمَصْنِفُ لِلْحَدَادِ  
 لِأَنَّهُ قَدَّمَ ذِكْرَهُ وَفِيهِ ضَرْبٌ مِثْلُ الْعَمَلِ وَالْحَكْمِ بِالشَّيْءِ وَالنَّظَارَةِ \* (قَوْلُهُ بَابُ ذِكْرِ الْحَبَامِ) قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ لَيْسَتْ  
 هَذِهِ التَّرْجُمَةُ تَصَوُّبًا لِصُنْعَةِ الْحَبَامَةِ فَانْ قَدْ وَرَدَ فِيهَا حَدِيثٌ يَخْصُهَا وَإِنْ كَانَ الْحَبَامُ لَا يَنْظُمُ أَجْرَهُ فَالْهَيْئَةُ عَلَى الصَّانِعِ  
 لَا عَلَى الْمُسْتَعْمَلِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ضَرْبُ رَدٍّ مَحْتَجِمٌ إِلَى الْحَبَامَةِ وَعَدَمُ ضَرُورَةِ الْحَبَامِ لِكَثْرَةِ الصَّنَائِعِ سِوَاهَا (قُلْتُ) إِنْ أَرَادَ  
 بِالْتَصَوُّبِ التَّحْسِينَ وَالتَّنْبِيْهَ عَلَيْهَا فَهِيَ كَالْفَوْكِ قَالَ وَإِنْ أَرَادَ التَّجْوِيزَ فَلَا قَانَهُ يَسُوْغُ لِلْمُسْتَعْمَلِ تَعَاطِيَهَا لِلضَّرُورَةِ وَمَنْ لَازِمُ  
 تَعَاطِيهَا لِلْمُسْتَعْمَلِ تَعَاطَى الصَّانِعِ لَهَا فَلَا فَرْقَ الْإِبْمَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ أَنْ لَا يَزِمُ مَنْ كَوْنَهَا مِنَ الْمَكَاسِبِ الدِّينِيَّةِ أَنْ لَا تَشْرَحَ

**باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء** **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** أبو بكر بن حفص عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال أرسل النبي ﷺ إلى عمر رضي الله عنه بمحلة حرير أو جبراء فركها عليه فقال إني لم أرسل بها إليك لتلبسها إنما يلبسها من لا خلق له إنما بعثت إليك لتستمتع بها يعني تبيعها **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها أخبرته أنها اشترت تمرقة فيها تصاوير فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخله فمررت في وجهه الكراهية فقلت يا رسول الله أئوب إلى الله وإلى رسوله ﷺ ماذا أذنبت فقال رسول الله ﷺ ما بال هذه التمرقة قلت اشتريتها لك لتقمدها عليها وتوسدها فقال رسول الله ﷺ إن أصحاب هذه الصور يوم القيامة يعدون فيقال لهم أحيوا ما خلقتم وقال إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة **باب** صاحب السلعة أحق بالسوم **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ يا بني النجار تأمنوني بما طعتم وفيه خرب وتخل

فالسكاح أسوأ حالا من الحجام ولوطوا الناس على تركه لاضر ذلك بهم وسيأتي الكلام على كسب الحجام في كتاب الاجارة وياق الكلام هناك عن حديثي الباب عن أنس وابن عباس ان شاء الله تعالى \* (قوله باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء) أي اذا كان مما يتنع به غير من كره له لبسه أماما لا منفعة فيه شرعية فلا يجوز بيعه أصلا على الراجح من أقوال العلماء وذكره حديثين \* أحدهما حديث ابن عمر في قصة عمر في حلة عطار دوفيه قوله ﷺ إنما بعثت بها إليك لتستمتع بها يعني تبيعها وسيأتي في اللباس من وجه آخر بلفظ إنما بعثت بها إليك لتبيعها أو لتكسوها وهو واضح فبارجهم له هنا من جواز بيع ما يكره لبسه للرجال والتجارة وإن كانت أحص من البيع لكنها جزؤه المستزمنة له وأما ما يكره لبسه للنساء فبالقياس عليه والمراد بالسكراهة في الترجمة ما هو أعظم من الصبريم والتزبه فيدخل فيه الرجال والنساء فعرف بهذا جواب ما اعترض به الاسماعيلي من أن حديث ابن عمر لا يطابق الترجمة حيث ذكر فيها النساء \* الثاني حديث عائشة في قصة التمرقة المصورة وسياتي الكلام عليه وعلى الذي قبله مستوفى في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى ووجه الدلالة منه أنه ﷺ لم يفسخ البيع في التمرقة وسياتي أن في بعض طرق الحديث المذكور أنه ﷺ توكأ عليها بعد ذلك والتوب الذي فيه الصورة يشترك في المنع منه الرجال والنساء فهو مطابق للترجمة من هذه الحثيثة بخلاف ما اعترض به الاسماعيلي وقال ابن المنبر في الترجمة اشعار بحمل قوله إنما يلبس هذه من لا خلق له على العموم حتى يشترك في ذلك الرجال والنساء لكن الحق أن ذلك خاص بالرجال وإنما الذي يشترك فيه الرجال والنساء المنع من التمرقة وحاصله أن حديث ابن عمر يدل على بعض الترجمة وحديث عائشة يدل على جميعها \* (قوله باب صاحب السلعة أحق بالسوم) بفتح المهملة وسكون الواو أي ذكر قدر معين للثمن وقال ابن بطال لا خلاف بين العلماء في هذه المسئلة وأن متولي السلعة من مالك أو وكيل أولى بالسوم من طالب شرائها (قلت) لكن ذلك ليس بواجب فسياتي في قصة جابر أنه ﷺ بدأه بقوله بعينه باوقية الحديث (قوله حدثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد والاسناد كله بصر يون (قوله تأمنوني) بمثابة على وزن فاعلوني وهو أمر لهم بذكر الثمن معينا باختيارهم على سبيل السوم ليدكرهولهم ثمتا معينا يختاره ثم يقع التراضي بذلك وبهذا يطابق الترجمة وقال المازري معنى قوله تأمنوني أي يا معني بالنثن أي ولا أخذه هبة قال فليس فيه إلا أن المشتري يبدأ بذكر الثمن وتعقبه عياض بان

**باب كَمْ يَجُوزُ الْخِيَارُ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ قَالَ سَمِعْتُ يَحْيَى قَالَ سَمِعْتُ نَافِعًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِنَّ الْمُبْتَاعِينَ بِالْخِيَارِ فِي بَيْنَهِمَا مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يَكُونَ الْبَيْعُ خِيَارًا قَالَ نَافِعٌ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا يُعْجِبُهُ فَارَقَ صَاحِبَهُ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ**

الترجمة انما هي لذكر الثمن معينا وأما مطلق ذكر الثمن فلا فرق فيه في الاولوية بين البائع والمشتري (قلت) وقد سبق هذا الحديث في ابواب المساجد وياق الكلام عليه مستوفى في أول الهجرة ان شاء الله تعالى \* (قوله باب) بالتوبين (كم يجوز الخيار) والخيار بكسر الخاء اسم من الاختيار أو التخيير وهو طلب خير الامرين من امضاء البيع أو فسخه وهو خياران خيار المجلس وخيار الشرط وزاد بعضهم خيار النقيصة وهو مندرج في الشرط فلا يزداد والكلام هنا على خيار الشرط والترجمة معقودة لبيان مقدارها وليس في حديثي الباب بيان لذلك قال ابن المنير لعله أخذ من عدم تحديده في الحديث انه لا يتقيد بل يفوض الامر فيه الى الحاجة لتفاوت السلع في ذلك (قلت) وقد روى البيهقي من طريق أبي علقمة الغروي عن نافع عن ابن عمر مر فوالخيار ثلاثة أيام وهذا كما نه خصم من الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق محمد بن اسحق عن نافع في قصة حبان بن منقذ وسأذكره بعد محبة ابواب وبه احتج للحنفية والشافعية في أن أمد الخيار ثلاثة أيام وأنكر مالك التوقيت في خيار الشرط ثلاثة أيام بغير زيادة وإن كانت في الغالب يمكن الاختيار فيها لكن لكل شيء أمد بحسبه يتخيره فللدابة مثلاً والتوب يوم أو يومان وللجارية جمعة وللدار شهر وقال الاوزاعي يمد الخيار شهرا وأكثر بحسب الحاجة اليه وقال الثوري يختص الخيار بالمشتري ويمد له الى عشرة أيام وأكثر ويقال أنه انفرد بذلك وقد صرح القول بامتداد الخيار عن عمر وغيره وسيأتي شيء منه في ابواب الملازمة ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله كم يجوز الخيار أي كم يمد أحد المتبايعين الآخر مرة وأشار الى ما في الطريق الآتية بعد ثلاثة ابواب من زيادة همام ويختار ثلاث مرار لكن لما لم تكن الزيادة ثابتة أبقى الترجمة على الاستنباط كما دلت (قوله حدنا صدقة) هو ابن الفضل المرزوي وعبد الوهاب هو الثقفى ويحيى بن سعيد هو الانصاري (قوله ان المتبايعين بالخيار) كذلك لاكثر وحكي ابن التين في رواية القاسم ان المتبايعان قال وهي لغة وفي رواية أيوب عن نافع في الباب الذي يليه البيعان بتشديد التحتانية والبيع بمعنى البائع كضيق وضائق وصين وصائن وليس كين وبائن فانهما متغايران كقيم وقائم واستعمال البيع في المشتري اعلى سبيل التغليب أو لان كلا منهما بائع (قوله ما لم يتفرقا) في رواية النسائي يفترقا بتقديم الفاء ونقل ثعلب عن الفضل بن سلمة افتراقا بالكلام وتفرقا بالابدان ورده ابن العربي بقوله وما تفرق الذين أو توأ الكتاب فانه ظاهر في التفرق بالكلام لأنه بالاعتقاد وأوجب بانه من لازمه في الغالب لان من خالف آخر في عقيدته كأنه مستدعي للمناقشة اياه بيده ولا يخفى ضعف هذا الجواب والحق حمل كلام المفضل على الاستعمال بالحقيقة وانما استعمال أحدهما في موضع الآخر اتساعا (قوله أو يكون البيع خيارا) سيأتي شرحه بعد باب (قوله قال نافع وكان ابن عمر الى آخره) هو موصول بالاسناد المذكور وقد ذكره مسلم أيضا من طريق ابن جريج عن نافع وهو ظاهر في أن ابن عمر كان يذهب الى أن التفرق المذكور بالابدان كما سيأتي وفي الحديث نبوت الخيار لكل من المتبايعين مادام في المجلس وسيأتي بعد باب (قوله عن ابى الخليل) في رواية شعبة الآتية بعد باب عن قتادة عن صالح أبى الخليل وفي رواية أحمد عن غندر عن شعبة عن قتادة سمعت ابا الخليل (قوله عن عبد الله بن الحرث) هو ابن نوفل بن الحرث بن عبد المطلب ولم ينسب في شيء من طرق حديثه في الصحيحين لكن وقع لاحد من طريق سعيد عن قتادة عبد الله بن الحرث الهاشمي ورواه ابن خزيمة والاسماعيلي عنه من وجه آخر عن شعبة فقال عن قتادة سمعت ابا الخليل يحدث عن عبد الله بن الحرث بن نوفل وعبد الله هذا مذكور في الصحابة



قال البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا \* وزاد أحمد حدثنا بهز قال قال همام قد كُتِبَ ذَلِكَ لِأَبِي النَّيَّاحِ قَالَ  
 كُنْتُ مَعَ أَبِي الْخَلِيلِ كَمَا حَدَّثَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بِهَذَا الْحَدِيثِ **باب** إذا لم يوقت في الخيار هل  
 يجوز البيع **حدثنا** أبو النعمان حدثنا حماد بن زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر وربما قال أو  
 يكون بيع خيار **باب** البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا وبه قال ابن عمر وشريح والشعبي

لأنه ولد في عهد النبي ﷺ فأنى به غنكه وهو معدود من حيث الرواية في كبار التابعين وقادة وشيخه تابعان أيضا  
 وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر عن العباس في قصة أبي طالب (قوله) وزاد أحمد حدثنا بهز  
 أي ابن أسد وهذه الطريق وصلها أبو عوانة في صحيحه عن أبي جعفر الدارمي واسمه أحمد بن سعيد عن بهز به ولم ارها  
 في مسند أحمد بن حنبل وذهب بعضهم أنه أحمد المذكور وستأتي هذه الزيادة من وجه آخر عن همام بعد ثلاثة أبواب  
 بوضح من سياقه وفي صنيع همام قائمة طلب علو الاسناد لان بينه وبين أبي الخليل في اسناده الاول رجلين وفي الثاني  
 رجل واحد \* (قوله باب إذا لم يوقت الخيار) أي إذا لم يبين البائع والمشتري وقت الخيار وإطلاقه (هل يجوز البيع)  
 وكأنه أشار بذلك إلى الخلاف الماضي في حد خيار الشرط والذي ذهب إليه الشافعي والحنفية أنه لا يزاد فيه على ثلاثة  
 أيام وذهب ابن أبي ليلى وابو يوسف ومجد وأحمد وإسحق وأبو ثور وآخرون إلى أنه لا امثلة خيار الشرط بل البيع  
 جائز والشرط لازم إلى الوقت الذي يشترطانه وهو اختيار ابن المنذر فان شرطاً أو أحدهما مطلقاً فقال الاو زاعى  
 وابن أبي ليلى هو شرط باطل والبيع جائز وقال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي يبطل البيع أيضاً وقال أحمد وإسحق  
 للذي شرط الخيار أبداً (تنبيه) قوله أو يقول أحدهما كذا هو في جميع الطرق بابات الواو فيقول وفي أنباتها نظر  
 لأنه يجوز وعطف على قوله ما لم يتفرقا فعمل الضمة اشبهت كما اشبهت الياء في قراءة من قرأ انه من يتي ويصبر ويحصل  
 أن تكون بمعنى الآن فيقرأ حينئذ ينصب اللام وبه جزم النووي وغيره ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر من  
 وجه آخر عن نافع وفيه أو يكون بيع خيار والمعنى أن المتبايعين إذا قال أحدهما لصاحبه اخترامضاه البيع أو فسخه  
 فاختارامضاه البيع مثلاً ان البيع يم وإن لم يتفرقا وبهذا قال الثوري والاوزاعي والشافعي وإسحق وآخرون وقال  
 أحمد لا يتم البيع حتى يتفرقا وقيل أنه ترد بذلك وقيل المعنى بقوله أو يكون بيع خيار أي أن يشترط الخيار مطلقاً فلا  
 يبطل بالتفرق وسيأتي البحث فيه بعد ما بين مستوفي أن شاء الله تعالى \* (قوله باب البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا وبه قال  
 ابن عمر) أي بخيار المجلس وهو بين من صيحه الذي مضى قبل باب وأنه كان إذا اشترى شيئاً فيعجه فارق صاحبه  
 ولترمذى من طريق ابن فضيل عن يحيى بن سعيد وكان ابن عمر إذا اطلع يباع وهو قاعد قام ليجب له ولابن أبي شبة  
 من طريق مجد بن إسحق عن نافع كان ابن عمر إذا باع انصرف ليجب له البيع ولمسلم من طريق ابن جريج قال امل  
 على نافع فذكر الحديث وفيه قال نافع وكان إذا باع رجلاً فإراد أن لا يقبله قام فشيئاً منهية ترجع إليه وسيأتي صنيع ابن  
 عمر ذلك من وجه آخر بعد ما بين وروى سعيد بن منصور عن خالد بن عبد الله عن عبد العزيز بن حكيم رأيت ابن عمر  
 اشترى من رجل بعيراً فاخرج منه فوضعه بين يديه فخره بين بعيره وبين الثمن (قوله وشريح والشعبي) أي قالا بخيار  
 المجلس وهذا وصلة سعيد بن منصور عن هشيم عن مجد بن علي سمعت أبا الضحى يحدث أنه شهد شريحاً واختصم إليه  
 رجلان اشترى أحدهما من الآخر داراً بأربعة آلاف فوجهها له ثم بدله في بيعها قبل أن يفارق صاحبه فقال لي لأحاجة  
 لي فيها فقال البائع قد تبعتك فوجب لك فاختصما إلى شريح فقال هو بالخيار ما لم يتفرقا قال مجد وشهدت الشعبي قضى  
 بذلك وروى ابن أبي شبة عن وكيع عن شعبة عن الحكم عن شرح قال البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا وعن جرير عن مغيرة

وطاوس وعطاء وابن أبي مليكة **حدثني** إسحق أخبرنا حبان بن هلال قال حدثنا شعبة قال قتادة أخبرني عن صالح أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث قال سمعت حكيم ابن حزام رضى الله عنه عن النبي **ﷺ** قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما **حدثنا** عبد الله ابن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله **ﷺ** قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار

عن وكيع عن الشعبي أنه أتى في رجل اشترى من رجل برذونا فاراد أن يرده قبل أن يتفرقا ففضى الشعبي أنه قد وجب البيع فشهد عنه أبو الصفيح أن شريحا أتى في مثل ذلك فردّه على البائع فرفع الشعبي إلى قول شرح (قوله وطاوس) قال الشافعي في الأم أخبرنا ابن عينة عن عبد الله بن طاس عن أبيه قال خير رسول الله **ﷺ** رجلا بعد البيع قال وكان ابن يحنف بالخيار إلا بعد البيع (قوله وعطاء وابن أبي مليكة) وصلها ابن أبي شعبة عن جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة وعطاء قال البيعان بالخيار حتى يتفرقا عن رضا ونقل ابن المنذر القول به أيضا عن سعيد بن المسيب والزهرى وابن أبي ذئب من أهل المدينة وعن الحسن البصرى والاوزاعى وابن جريج وغيرهم وبالغ ابن حزم فقال لا نعلم لهم مخالفا من التابعين إلا النخعي وحده ورواية مكذوبة عن شرح والصحيح عنه القول به وأشار إلى ما رواه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن حجاج عن الحكم عن شرح قال إذا اتكلم الرجل بالبيع فقد وجب البيع واستاند ضعيف لاجل حجاج وهو ابن ارقطاة (قوله حدثنا إسحق) قال أبو عبيد الجاني لم أره منسوبا في شيء من الروايات ولعله إسحق بن منصور فإن مسلما روى عن إسحق بن منصور عن حبان بن هلال (قلت) قدر أيته منسوبا في رواية أبي علي بن شبيب عن الفربري في هذا الحديث إسحق بن منصور ولم أره في مسند إسحق بن راهويه من روايته عن حبان فتوى ما قال أبو علي رحمه الله ثم رأيت أبا نعيم استخرجه من طريق إسحق بن راهويه عن حبان وقال أخرجه البخاري عن إسحق قاله أعلم (قوله حبان بن هلال) هو يفتح الحاء بعدها موحدة ثقيلة (قوله حدثنا شعبة) سيأتي بحداب من هذا الوجه عن همام بدل شعبة وهو محمول على أنه كان عند حبان عن شيخين حدثاه به عن شيخ واحد (قوله لم يتفرقا) في رواية همام الماضية قبل باب ما لم يتفرقا وفي رواية سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر وعطاء عن ابن عباس مرفوعا ما لم يفارقه صاحبه فإن فارقته فلا خيار له وقد اختلف القائلون بأن المراد أن يتفرقا بالبدان هل للفرق المذكور حد ينتهي إليه والمشهور الرجوع من مذهب العلماء في ذلك أنه موكل إلى العرف فكل ما عدا في العرف تفرقا حكم به وملا فلا والله أعلم (قوله فإن صدقا وبينا) أي صدق البائع في اخبار المشتري مثلا وبين العيب أن كان في السلعة وصدق المشتري في قدر الثمن مثلا وبين العيب أن كان في الثمن ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد وذكر أحدهما تأكيد للآخر (قوله محقت بركة بيعهما) يحتمل أن يكون على ظاهره وإن شؤم التدليس والكذب وقع في ذلك العقد فحق بركته وإن كان الصادق مأجورا والكاذب مأذورا ويحتمل أن يكون ذلك مختصا بمن وقع منه التدليس والعيب دون الآخر ورجحه ابن أبي حمزة وفي الحديث فضل الصدق والحث عليه ونم الكذب والحث على منعه وأنه سبب لذهاب البركة وإن عمل الآخرة بمحصل خيرى الدنيا والآخرة (قوله لا يبيع الخيار) أي فلا يحتاج إلى التفرق كإسباني شرحه في الباب الذي يليه وفي رواية أيوب عن نافع في الباب الذي قبله ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر وهو ظاهر في حضر لزوم البيع بهذين الأمرين وفيه دليل على إثبات خيار المجلس وقمضى قبل يباب أن ابن عمر حمل على التفرق بالبدان وكذلك أبو برزة الأسلمي ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة وخالف في ذلك إبراهيم النخعي فروى ابن أبي شعبة بأسناد صحيح عنه قال البيع جائز وإن لم يتفرقا ورواه سعيد ابن منصور عنه لفظ إذا وجبت الصفقة فلا خيار وبذلك قال المالكية إلا ابن حبيب والحنفية كلهم قال ابن حزم

لا تعلم لهم سلفا الا ابراهيم وحده وقد ذهبوا في الجواب عن حديثي الباب فوافقتهم من رده لكونه معارضا ما هو اقوى منه ومنهم من صححه ولكن اوله على غير ظاهره فقالت طائفة منهم هو منسوخ بمحدث المسلمين على شروطهم والخيار بعد ازوم القديس الشرط وبحديث التحالف عند اختلاف المتبايعين لانه يقتضي الحاجة الى التبيين وذلك يستلزم ازوم العقد ولوثبت الخيار لكان كافيا في رفع العقد بقوله تعالى واشهدوا اذا نبايعهم والشهاد ان وقع بعد التفرق لم يطابق الامر وان وقع قبل التفرق لم يصادف محلا ولا حاجة في شيء من ذلك لان النسخ لا يثبت بالاحتيال والجمع بين الدليلين مهما أمكن لا يصارحه الى الترجيح والجمع هنا ممكن بين الدلالة المذكورة بشير نصف ولا تكلف وقال بعضهم هو من رواية مالك وقد عمل بخلافه فدل على انه عارضه ما هو اقوى منه والراوى اذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن المروى عنده وتعقب بأن مالك لم يتفرد به فقد رواه غيره وعمل به وهم أكثر عددا ورواية وعملوا وقد خص كثير من محققي اهل الاصول الخلاف المشهور فيما اذا عمل الراوى بخلاف ما روى بالصحابة دون من جاء بعدهم ومن قاعدتهم ان الراوى اعلم بما روى وابن عمر هو راوى الخبر وكان يفارق اذا باع يده فتابعه اولي من غيره وقالت طائفة هو معارض بعمل اهل المدينة ونقل ابن التين عن اشهب بأنه مخالف لعمل اهل مكة أيضا وتعقب بأنه قال به ابن عمر ثم سعيد بن المسيب ثم الزهري ثم ابن أبي ذئب كما مضى وهؤلاء من اكابر علماء اهل المدينة في أعصارهم ولا يحفظ عن أحد من علماء المدينة القول بخلافه سوى عن ربيعة وأما اهل مكة فلا يعرف أحد منهم القول بخلافه فقد سبق عن عطاء وطاوس وغيرهما من اهل مكة وقد اشتد انكار ابن عبد البر وابن العربي على من زعم من المالكية ان مالك الكاترك العمل به لكونه عمل اهل المدينة على خلافه قال ابن العربي انما لم يأخذ به مالك لان وقت التفرق غير معلوم فاشبه بيوع الغرر كالملاسة وتعقب بأنه يقول بخيار الشرط ولا يحدده بوقت معين وما ادعاه من الغرر موجود فيه وبأن الغرر في خيار المجلس معدوم لان كلامهما متمكن من امضاء البيع أو فسخه بالقول أو بالفعل فلا غرر وقالت طائفة هو خير واحد فلا يعمل به الا فيما تم به البلوي ورد بأنه مشهور فيعمل به كما ادعوا نظير ذلك في خير الفقهية في الصلاة واجاب الورق وقال آخرون هو مخالف للقياس المحلى في الحاق ما قبل التفرق بما بعده وتعقب بان القياس مع النص فاسد الاعتبار وقال آخرون التفرق بالابدان محمول على الاستحباب تحسنا للمعاملة مع المسلم لا على الوجوب وقال آخرون هو محمول على احتياط للخروج من الخلاف وكلاهما على خلاف الظاهر وقالت طائفة المراد بالتفرق في الحديث التفرق بالكلام كما في عقد النكاح والاجارة والعق وتعقب بأنه قياس مع ظهور الفارق لان البيع ينقل فيه ملك رتبة المبيع ومنفعته بخلاف ما ذكر وقال ابن حزم سواء قلنا التفرق بالكلام أو بالابدان فان خيار المجلس بهذا الحديث ثابت أما حيث قلنا التفرق بالابدان فواضح وحيث قلنا بالكلام فواضح أيضا لان قول أحد المتبايعين مثلا بمتك بشرة وقول الآخر بل بعشرين مثلا افتراق في الكلام بلاشك بخلاف ما لو قال اشترته بشرة فانها حينئذ متوافقة فيتعين ثبوت الخيار لهما حين يتفان لا حين يتفرقان وهو لدعي وقيل المراد للمتبايعين المساومان ورد بأنه مجاز والحل على الحقيقة أو ما يقرب منها أولى واحتج الطحاوى بآيات واحاديث استعمل فيها المجاز وقال من انكر استعمال لفظ البائع في السائم فقد غفل عن اتساع اللغة وتعقب بأنه لا يلزم من استعمال المجاز في موضع طرده في كل موضع فالاصل من اطلاق الحقيقة حتى يقوم الدليل على خلافه وقالوا أيضا وقت التفرق في الحديث هو ما بين قول البائع بمتك هذا وبكذا وبين قول المشتري اشتريت قالوا فالمشتري بالخيار في قوله اشتريت أو تركه والبائع بالخيار الى أن يوجب المشتري وهكذا حكاه الطحاوي عن عيسى بن ابيان منهم وحكاها ابن خوزيمنداد عن مالك قال عيسى بن ابيان وفائدة تظهر فيها لو تفرقا قبل القبول فان القبول يعمد وتعقب بان تسميتهما متبايعين قبل تمام العقد مجازا أيضا وأجيب بأن تسميتهما متبايعين بعد تمام العقد مجازا أيضا لان اسم الفاعل في الحال حقيقة وفيما عده مجاز فلو كان الخيار بعد انعقاد البيع لكان لتغير البيوع والحديث رده تعين حمل التفرق على الكلام وأجيب بأنه اذا تمدر الحل على الحقيقة

عين الجواز اذا تراض الجازان فالقرب الي الحقيقة أولى وايضا فالتبايان لا يكونان مبايعين حقيقة الا في حين تعاقدهما  
 يمكن عقدهما لا يتم الا باحد من اما بامر العقد أو التفرق على ظاهر الخبر فصيح انهما مصاقدان ماداما في مجلس العقد فلي  
 هذا تسميتهما مبايعين حقيقة بخلاف حل المبايعين على التساويم فانه مجاز باخفاق وقالت طائفة التفرق يقع بالاقرار  
 كقوله تعالى وان يفرقا يعني الله كلا من سعة وأجيب بانه سمي بذلك لكونه يفضي الي التفرق بالابدان قال  
 البضاوي ومن في خيار المجلس ارتكب مجازين بحمله التفرق على الاقوال وحمله المبايعين على التساويم وايضا  
 فكلام الشارع يسان عن الحل عليه لانه يصير تقديره ان التساويم ان شاء اعقد البيع وان شاء لم يعقده وهو تحصيل  
 الحاصل لان كل أحد يعرف ذلك ويقال لمن زعم ان التفرق بالكلام ما هو الكلام الذي يقع به التفرق أهو الكلام  
 الذي وقع به العقد أم غيره فان كان غيره فاهو فليس بين المتعاقدين كلام غيره وان كان هو ذلك الكلام بعينه لزم أن  
 يكون الكلام الذي اتفقا عليه وتم بيعهما به هو الكلام الذي اقرقا به واشتخ بيعهما به وهذا في غاية التساود وقال  
 آخرون العمل بظاهر الحديث متعذر فيعين تأويله ويان تعذر ان المبايعين ان اتفقا في الفسخ أو الامضاء لم يثبت  
 لواحد منهما على الآخر خيار وان اختلفا فالجمع بين الفسخ والامضاء جمع بين النقيضين وهو مستحيل وأجيب بان  
 للراد أن لكل منهما الخيار في الفسخ واما الامضاء فلا احتياج الى اختياره فانه مقتضى العقد والحال يفضي اليه  
 مع السكوت بخلاف الفسخ وقال آخرون حديث ابن عمر هذا وحكيم بن حزام معارض بحديث عبد الله بن عمرو ذلك  
 فيما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا البيعان بالخيار ما لم يفرقا الا أن تكون  
 صفقة خيار ولا يحل له أن يفرقا صاحبه خشية أن يستقبله قال ابن العربي ظاهر هذه الزيادة مخالف لأول الحديث  
 في الظاهر فان تألوا الاستقالة فيه على الفسخ وتأولوا الخيار فيه على الاستقالة واذا تراض التأويلان فزع الى الترجيح  
 والقياس في جانبنا فيرجح وتعقب بأن حل الاستقالة على الفسخ أوضح من حل الخيار على الاستقالة لانه لو كان المراد  
 حقيقة الاستقالة لم ينمعه من المفارقة لانها لا تختص بمجلس العقد وقد أثبت في اول الحديث الخيار ومده الى غاية التفرق  
 ومن المعلوم ان من له الخيار لا يحتاج الى الاستقالة فعين حملها على الفسخ وعلي ذلك حملة الترمذي وغيره من العلماء فقالوا  
 مناه لا يحل له أن يفرقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ البيع لان العرب تقول استقلت ما فات عني اذا استدركه  
 فالراد بالاستقالة فسخ النادم منها للبيع وحملوا في الحل على الكراهة لانه لا يليق بالمرأة وحسن معاشرته المسلم  
 لان اختيار الفسخ حرام قال ابن حزم احتجاجهم بحديث عمرو بن شعيب علي التفرق بالكلام لقوله فيه خشية أن  
 يستقبله لكون الاستقالة لا تكون الا بعد تمام البيع وصحة انتقال الملك تستلزم أن يكون الخبر المذكور لا فائدة له  
 لانه يلزم من حمل التفرق على القول باحة المفارقة خشى أن يستقبله او لم يخش وقال بعضهم التفرق بالابدان في  
 الصرف قبل القبض يطل العقد فكيف يثبت العقد ما يطله وتعقب باختلاف الجهة و بالمعارضة بنظيره  
 وذلك ان التقيد وترك الاجل شرط لصحة الصرف وهو يفسد السلم عندهم واحتج بعضهم بحديث ابن  
 عمر الآتي بعبارة في قصة البكر الصعب وسأني توجيهه وجوابه واحتج الطحاوي بقول ابن عمر ما دركت الصنفقة  
 مجرعا فهو من مال المبتاع وتعقب بأنهم يخالفونه اما الخنفية فقالوا هو من مال البائع ما لم يره المبتاع او ينقله والمالكية قالوا  
 ان كان غايها غية بعيدة فهو من البائع وانه لاحاجة فيه لان الصنفقة فيه محمولة على البيع الذي انبم لا على ما لم ينم جمعا  
 بين كلاميه وقال بعضهم معني قوله حتى يفرقا أي حتى يتوافقا يقال للقوم على ماذا تفرقتم أي على ماذا اتفقتم  
 وتعقب بما ورد في بقية حديث ابن عمر في جميع طرقه ولا سيما في طريق الليث الآتية في الباب الذي بعدهما وقال  
 بعضهم حديث البيعان بالخيار جاء بألفاظ مختلفة فهو مضطرب لا يحتج به وتعقب بأن الجمع بين ما اختلف من الفاظه  
 ممكن بغير تكلف ولا تعسف فلا يضره الاختلاف وشرط المضطرب ان يعذر الجمع بين مختلف الفاظه وليس هذا  
 الحديث من ذلك وقال بعضهم لا يجمع حل الخيار في هذا الحديث على الفسخ فلعله اراد به خيار الشراء وخيار الزيادة

**باب** إِذَا خَيْرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ بَعْدَ الْبَيْعِ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ إِذَا بَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ قَبَايِمًا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ يَتَبَايَا وَلَمْ يَتْرَكَ وَاحِدُهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ

في الثمن أو الثمن واجب بأن المهود في كلامه ﷺ حيث يطلق الخيار ارادة خيار الفسخ كما في حديث المصراة وكما في حديث الذي يندفع في البيوع وايضا فاذا ثبت ان المراد بالتبايعين المتعاقدان فيعد صدور العقد لا خيار في الشراء ولا في الثمن وقال ابن عبد البر قد اكثرا لما لكية والخفية من الاحتجاج لردها هذا الحديث بما يطول ذكره واكثر ما يحصل منه شيء وحكيه ابن السمعاني في الاصطلاح عن بعض الحنفية قال البيوع عقد مشروع بوصف وحكم فوصفه الزوم وحكمه الملك وقد تم البيع بالمقد فوجب ان يتم بوصفه وحكمه فاما تأخير ذلك الي أن يفرقا فليس عليه دليل لان السب اذا تم فيسحقه ولا يفتني الابعاض ومن ادعاه فعليه البيان واجاب ان البيع سبب للايقاع في التمس والتمس بموجب الى النظر فالتب الشارع خيار المجلس نظرا للمتعاقدين ليسا من التمس ودليه خيار الرؤية عندهم وخيار الشرط عندنا قال ولولم العقد بوصفه وحكمه لما شرعت الاقالة لكنها شرعت نظرا للمتعاقدين الا انها شرعت لاستدراك التمس بفرد به احدهما فلم تجب وخيار المجلس شرع لاستدراك التمس بشتراك فيه فوجب \* (قوله باب اذا خيرا احدهما صاحبه بعد البيع) أي وقبل التفريق (فقد وجب البيع) أي وان لم يفرقا اورد فيه حديث ابن عمر عن طريق الليث عن نافع بلفظ اذا تابيع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يفرقا أي فينقطع الخيار وقوله وكانا جميعا تاكيد لذلك وقوله او يخير احدهما الآخر أي فينقطع الخيار وقوله قبايما على ذلك فقد وجب البيع أي وبطل الخيار وقوله وان تفرقا بعد ان تابعا ولم يترك احدهما البيع أي لم يفسخه فقد وجب البيع أي بعد التفريق وهذا ظاهر جدا في اتساع البيع فسخ احدهما قال الخطابي هذا أوضح شيء في ثبوت خيار المجلس وهو مبطل لكل تاويل يخالف لظاهر الحديث وكذلك قوله في آخره وأن تفرقا بعد ان تابعا فيه البيان الواضح ان التفريق باليدن هو المقاطع للخيار ولو كان معناه التفريق بالقول لخلا الحديث عن قائمة انتهى وقد اقدم الداودي على رد هذا الحديث المتفق على صحته بما لا يقبل منه فقال قول الليث في هذا الحديث وكانا جميعا الخ ليس بمحفوظ لان مقام الليث في نافع ليس ك مقام مالك ونظرائه انتهى وهو دللنا اتفاق الاثمة على ثبوته بشي مسند وأي لوم على من روى الحديث مفسرا لاحد احتملاته حافظا من ذلك ما لم يحفظه غيره مع وقوع تعدد المجلس فهو محمول على ان شيخهم حدثهم به تارة مفسرا وتارة مختصرا وقد اختلف العلماء في المراد بقوله في حديث مالك الا بيع الخيار فقال الجمهور وبه جزم الشافعي هو استثناء من امتداد الخيار الي التفريق والمراد أنهم أن اختارا امضاء البيع قبل التفريق لزم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفريق فالتقدير الا بيع الذي جرى فيه الضار قال النووي اتفق اصحابنا على ترجيح هذا التأويل وأبطل كثير منهم ماسواه وغلطوا قائله انتهى ورواية الليث ظاهرة جداف ترجيحه وقيل هو استثناء من اقطاع الخيار بالتفرق وقيل المراد بقوله أو يفرق أحدهما الآخر أي فيشترط الخيار مدة معينة فلا ينقضي الخيار بالتفرق بل يبي حتى تمضي المدة حكاه ابن عبد البر عن أبي ثور ورجح الاول بأنه أقل في الاضرار وعينه رواية النسائي من طريق اسمعيل قبل هو ابن أمية وقيل غيره عن نافع بلفظ الآن يكون البيع كان عن خيار فان كان البيع عن خيار وجب البيع وقيل هو استثناء من اثبات خيار المجلس والمعنى أو يخير أحدهما الآخر فيختار في خيار المجلس فينتفي الخيار وهذا أضعف هذه الاحتمالات وقيل قوله الآن يكون بيع خيار أي ما بالخيار ما لم يفرقا الآن يتخير او لو قبل التفريق والآن يكون البيع بشرط الخيار ولو بعد التفريق وهو قول يجمع التأويلين الأولين ويؤيده رواية عبد الرزاق عن سفيان في حديث الباب الذي يليه حيث قال فيه الا بيع الخيار أو يقول لصاحبه اخترا حلتنا أو على التقسيم لاعلى الشك

**باب** إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال كل يمين لا يمين بينهما حتى يتفرقا إلا بيع انكر **حدثني** اسحق أخبرنا حبان حدثنا همهم حدثنا قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال البيمان بالخيار ما لم يتفرقا قال همهم وجدت في كتابي بختار ثلاث مراكب فإن صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكنا قسسى أن يرتجعا ربنا ويمحوا بركة بينهما **قال** وحدثنا همهم حدثنا أبو التياح أنه سَمِعَ عبد الله بن الحارث يحدث بهذا الحديث عن حكيم بن حزام عن النبي ﷺ **باب** إذا اشترى شيئا فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ولم يشكر البائع على المشتري

(قوله أو غير أحدهما الآخر باسكان الراء من غير عطفنا على قوله ما لم يتفرقا ويحتمل نصب الراء على أن أو بمعنى إلا أن كاقدم قريبا مثله في قوله أو يقول أحدهما لصاحبه اختر \* (قوله باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع) كأنه أراد على من حصر الخيار في المشتري دون البائع فإن الحديث قد سوى بينهما في ذلك (قوله كل يمين) بتشديد الصانية (قوله لا يمين) أي لا يمين (قوله حتى يتفرقا) أي فيلزم البيع حينئذ بالتفرق (قوله لا يمين) أي فيلزم بالشرطه كاقدم البحث فيه وظاهره حصر لزوم البيع في التفرق أو في شرط الخيار والمعنى أن البيع عقد جائز فإذا وجد أحد هذين الأمرين كان لازما (قوله حدثني اسحق) هو ابن منصور وحبان وهما بن هلال (قوله حتى يتفرقا) في رواية للكشميني ما لم يتفرقا (قوله قال همهم) وجدت في كتابي بختار ثلاثة مرار (أشار أبو داود إلى أن هاهنا تردد بذلك عن أصحاب قتادة ووقع عند أحمد بن عوفان عن همهم قال وجدت في كتابي الخيار ثلاثة مرار ولم يصرح همهم من حديثهم بهذه الزيادة فإن ثبتت فهي على سبيل الاختيار وقد أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن حبان بن هلال فذكر هذه الزيادة في آخر الحديث (قوله وحدثنا همهم) القائل هو حبان بن هلال المذكور وقد تقدم قبل بابين من وجه آخر عن همهم قال الكرمانى القائل هو حبان فان قيل لم قال حدثنا وقال قبل ذلك قال همهم فالجواب أنه حيث قال قال كان سمع ذلك في المذاكرة حيث قال حدثنا سمع منه في مقام التحديث اه وفي جزئه بذلك نظر والذي يظهر أنه حيث ساق قبل الاسناد بقوله حدثنا وحيث ذكر كلام همهم عبر عنه بقوله قال \* (قوله باب إذا اشترى شيئا فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ولم يشكر البائع على المشتري) أي هل ينقطع خياره بذلك قال ابن النثير أراد البخاري اثبات خيار المجلس بحديث ابن عمر ثاني حديثي الباب وفيه قصصهم عنان وهو بين في ذلك ثم خشي أن يعترض عليه بحديث ابن عمر في قصة البعير الصعب لأن النبي ﷺ تصرف في البكر بنفس تمام المقداسلف الجواب عن ذلك في الترجمة بقوله ولم ينكر البائع على أن الهبة لله كورة إنما تمت بمضاه البائع وسكوته المنزل منزلة قوله وقال ابن التين هذا تصف من البخاري ولا يظن بالنبي ﷺ أنه هوب ما فيه لاحد خيار ولا انكار لانه إنما بيعت مينا اه وجوابه أنه ﷺ قد بين ذلك بالأحاديث السابقة المصروفة بخيار المجلس والجمع بين الحديثين ممكن بأن يكون بعد العقد فارق عمر بن قدامة أو تأخر عنه ثلاثم وهب وليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا ما يضيئه فلامعني للاحتجاج بهذه الواقعة العينية في إبطال ما دل عليه الأحاديث الصريحة من اثبات خيار المجلس فإنها ان كانت متقدمة على حديث البيعان بالخيار لحديث البيعان قاض عليهما وأن كانت متأخرة عنه حمل على أنه ﷺ اكفى باليان السابق واستفيد منه أن المشتري إذا تصرف في المبيع ولم ينكر البائع كان ذلك قاطعا لخيار البائع كما فهمه البخاري والله أعلم وقال ابن بطال أجمعوا على أن البائع إذا لم يشكر على المشتري ما أحدث من الهبة والعقوى أنه يبيع جائز واخلفوا فيما إذا انكر ولم يرض فالذين يرون أن البيع يتم

أَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ وَقَالَ طَاوُسٌ فِيمَنْ يَشْتَرِي السَّلْمَةَ عَلَى الرِّضَا ثُمَّ بَاعَهَا وَجَبَتْ لَهُ وَالرَّيْجُ لَهُ ،  
 وَقَالَ الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ  
 فَكُنْتُ عَلَى بَكْرِ صَبٍّ لِمَعْرَ فَكَانَ يَتْلُوَنِي فَيَقْدُمُ إِيَّاهُ الْقَوْمُ فَيَزَجِرُوهُ عَمْرُو وَبَرْدُهُ ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَزَجِرُوهُ  
 عَمْرُو وَبَرْدُهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِمَعْرَ بِعْنِيهِ قَالَ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ يَتْبَعْنِي فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
 فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو تَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتَ \* قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

بالكلام دون اشتراط التفريق بالابدان يجوزون ذلك ومن يرى التفريق بالابدان لا يجوزونه والحديث حجة  
 عليهم اه وليس الامر على ما ذكره من الاطلاق بل فرقوا بين المبيعات فاتفقوا على منع بيع الطعام قبل  
 قبضه كما سيأتي واختلفوا فيما عدا الطعام على مذاهب أحدها لا يجوز بيع شيء قبل قبضه مطلقا وهو قول  
 الشافعي ومحمد بن الحسن ثانيا يجوز مطلقا الا الدور والارض وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ثالثا يجوز مطلقا  
 الا المنكيل والموزون وهو قول الاوزاعي وأحمد واسحق رابعا يجوز مطلقا الا الماء كالماء والماء وهو قول مالك  
 وأبي ثور واختيار ابن المنذر واختلفوا في الاعناق فالجمهور على أنه يصح الاحتاق وبصر قبضا سواء كان البائع حق  
 الحبس بان كان الثمن حالوا لم يدفع املا والاصح في الوقف أيضا صحته وفي الهبة والرهن خلاف والاصح عند الشافعية  
 فيها أنها لا يصحان وحديث ابن عمر في قصة البعير الصعب حجة لقابله ويمكن الجواب عنه بأنه يحتمل أن يكون  
 ابن عمر كان وكلا في القبض قبل الهبة وهو اختيار البغوي قال اذا اذن المشتري للموهوب له في قبض المبيع كفي وتم  
 البيع وحصلت الهبة بعده لكن لا يلزم من هذا اتحاد القبض والمقبض لان ابن عمر كان راكب البعير حينئذ وقد احمى  
 به للمالكية والحنفية في ان القبض في جميع الاشياء بالتخلية واليه مال البخاري كما تقدم له في باب شراء الدواب  
 والحر اذا اشترى دابة وهو عليها هل يكون ذلك قبضا وعند الشافعية والحنابلة تكن التخلية في الدور والاراضي  
 وما أشبهها دون المنقولات ولذلك لم يجزم البخاري بالحكم بل أورد الترجمة مورد الاستفهام وقال ابن قدامة ليس في  
 الحديث تصريح بالبيع فيحتمل ان يكون قول عمر هو لك أي هبة وهو الظاهر فانه لم يذكر ثمننا (قلت) وفيه غفلة عن  
 قوله في حديث الباب فباعه من رسول الله ﷺ وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث عند البخاري فاشتره وسيأتي  
 في الهبة فعلى هذا فهو بيع وكون الثمن لم يذكر لا يلزم ان يكون هبة مع التصريح بالشراء وكما لم يذكر الثمن يحتمل أن  
 يكون القبض المشروط وقع وان لم ينقل قال الحب الطبري يحتمل أن يكون النبي ﷺ ساقه بعد العقد كما ساقه أولا  
 وسوقه قبض له لان قبض كل شيء بحسبه (قوله أو اشترى عبدا فاعتقه) جعل المصنف مسألة الهبة أصلا لحق بها  
 مسألة العتق لوجود النص في مسألة الهبة دون العتق والشافعية نظروا الى المعنى في ان للعتق قوة وسراية ليست لغيره  
 ومن الحق به منهم الهبة قال ان العتق اتلاف للمالية والاتلاف قبض فكذلك الهبة والله أعلم (قوله وقال طاووس  
 فيمن يشتري السلمة على الرضا ثم باعها وجبته له والريخ له) وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق من طريق ابن  
 طاووس عن أبيه نحوه وزاد عبد الرزاق وعن معمر بن أبي عيسى عن ابن سيرين اذا بعث شيئا على الرضا فان الخياراتها  
 حتى يفرقا عن رضا (قوله وقال الحميدي) في رواية ابن عساکر باسناد البخاري قال لنا الحميدي وحزم الاسماعيل  
 وأبو نعيم بأنه علقه وقدر وبناه أيضا موصولا في مسند الحميدي وفي مستخرج الاسماعيل وسيأتي من وجه  
 آخر عن سفیان في الهبة موصولا (قوله في سفر) لم أقف على تعيينه (قوله على بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف  
 ولد الناقة أول ما يركب (قوله صعب) أي ثور (قوله فباعه) زاد في الهبة فاشتره النبي ﷺ ثم قال هو لك  
 يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت وفي هذا الحديث ما كان الصحابة عليه من توقيرهم للنبي ﷺ وان لا يتقدموه  
 في المشي وفيه جواز زجر الدواب وانه لا يشترط في البيع عرض صاحب السلعة بسلعة بل يجوز ان يسئل في بيعها

وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ بَعَثَ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَالًا إِلَى أَدَى بَيْتِهِ فَلَمَّا تَبَايَعَا يَنَارَ جُمْتُ عَلَى عَقْبِي حَتَّى خَرَجْتُ مِنْ بَيْتِهِ خَشِيَةً أَنْ يَرَادَنِي الْبَيْعُ وَكَانَتِ السَّنَةُ أَنْ أُلْتَبَايَعَ بَيْنَ بَالِيخَارَ حَتَّى يَتَرَكَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَلَا وَجِبَ يَتَى وَيَتَعُ رَأَيْتُ أَنِّي قَدْ غَبِثْتُ بَأْتِي سَقْتُهُ إِلَى أَرْضِ مُوَدٍ ثَلَاثَ لَيَالٍ إِلَى الْمَدِينَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ

**بَابُ مَا يَكُونُ مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ جَلَادَ بْنَ كَلْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ يَخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ فَقَالَ إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ

وَجَوَّازُ الصَّرْفِ فِي الْبَيْعِ قَبْلَ بَدْلِ الثَّمَنِ وَمَرَامَةُ النَّبِيِّ ﷺ أَحْوَالُ الصَّحَابَةِ وَحَرَصَهُ عَلَى مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمُ السَّرُورُ (قوله وقال الليث) وصله الاسماعيلي من طريق ابن زنجويه والرمادي وغيرها وأبو نعيم من طريق يعقوب بن سفيان كلهم عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث به وذكر البيهقي أن يحيى بن بكير رواه عن الليث عن يونس عن الزهري نحوه وليس ذلك جلة فقد ذكر الاسماعيلي أيضا أن أبا صالح رواه عن الليث كذلك فوضح أن الليث فيه شيخين وقد أخرجهم الاسماعيلي أيضا من طريق أيوب عن سويد عن يونس عن الزهري (قوله بعث من أمير المؤمنين عثمان ابن عفان مالا) أي أرضا أو عقارا (قوله بالوادي) يعني وادي القرى (قوله فلما تباعنا رجعت على عقبى) في رواية أيوب بن سويد فطفقت أنقص على عقبى القهقري (قوله برادني) بتشديد الدال أصله برادني أي يطلب مني استرداده (قوله وكانت السنة أن التبايعين بالخيار حتى يضرقا) يعني أن هذا هو السبب في خروجه من بيت عثمان وأنه فعل ذلك ليجب له البيع ولا يبقى لثمان خيار في فسخه واستدل ابن بطلال بقوله وكانت السنة على أن ذلك كان في أول الأمر فامضى الزمن الذي فعل ابن عمر ذلك فكان التفرق بالابدان متروكا فلذلك فعله ابن عمر لأنه كان شديد الاتباع هكذا قال وليس في قوله وكانت السنة ما ينفي استمرارها وقد وقع في رواية أيوب بن سويد كذا إذا تباعنا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يفرق المتبايعان فتبايع أنا وثمان فذكر القصة وفيها أشعار باستمرار ذلك وأعرب ابن رشد في المقدمات له فزعم أن عثمان قال لابن عمر ليست السنة بافتراق الابدان قد انتسخ ذلك وهذه الزيادة لم أرها أسنادا ولو صححت لم تخرج المسئلة على الخلاف لأن أكثر الصحابة قد نقل عنهم القول بأن الافتراق بالابدان (قوله سقته إلى أرض مود ثلاث ليال) أي زدت المسافة التي بينه وبين أرضه التي صارت إليه على المسافة التي كانت بينه وبين أرضه التي باعها ثلاث ليال (قوله وساقني إلى المدينة ثلاث ليال) يعني أنه نقص المسافة التي بيني وبين أرضي التي أخذها عن المسافة التي كانت بيني وبين أرضي التي بعثها ثلاث ليال وإنما قال إلى المدينة لأنهما جميعا كانا بها فرأى ابن عمر الغططة في القرب من المدينة فلذلك قال رأيت أني قد غبثته وفي هذه القصة جواز بيع العين الغائبة على الصفة وسيأتي نقل الخلاف فيها في باب بيع الملامسة وجواز التحيل في إبطال الخيار وتهديم المرء مصلحة نفسه على مصلحة غيره وفيه جواز بيع الأرض بالأرض وفيه أن الغبن لا يرد به البيع (قوله باب ما يكره من الخداع في البيع) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن الخداع في البيع مكروه ولكنه لا يفسخ البيع لأن شرط المشتري الخيار على ما يشعر به القصة المذكورة في الحديث (قوله أن رجلا) في رواية أحمد من طريق عبد بن أسحق حدثني نافع عن ابن عمر كأن رجلا من الأنصار زاد ابن الجارود في المتن من طريق سفيان عن نافع أنه حبان بن منقذ وهو بفتح الهملة والموحدة الثقيلة ورواه الدارقطني من طريق عبد الأعلى والبيهقي من طريق يونس بن بكير كلاهما عن ابن أسحق به وزاد فيه قال ابن أسحق حدثني عبد بن يحيى بن حبان قال هو جدى متقذن عمرو وكذلك رواه ابن منده من وجه آخر عن ابن أسحق (قوله ذكر النبي ﷺ) في رواية ابن أسحق فشكى إلى النبي ﷺ ما يلقي من الغبن (قوله أنه يخدع في البيوع)



## لَاخِلَاةٌ بِهَا بَ مَادُ كَرِي فِي الْأَسْوَاتِ ،

بين ابن اسحق في روايته المذكورة سبب شكواه وهو ما يأتي من القين وقد أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث أنس لفظ أن رجلاً كان يبيع (١) عقده ضعف (قوله لا خلالة) بكسر المعجمة وتخفيف اللام أي لا خديعة ولا لنفي الجنس أي لا خديعة في الدين لأن الدين النصيحة زاد ابن اسحق في رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه ثم أنت بالخيار في كل سلمة اجتمعنا ثلاث ليلال فإن رضيت فامسك وإن سخطت فاردد فبقي حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة ففكر الناس في زمن عثمان وكان إذا اشترى شيئاً فقيل له انك غبت فيه رجوع به فيشهد له الرجل من الصلابة بأن النبي ﷺ قد جعله بالخيار ثلاثاً فردد له دراهمه قال العلماء لقته النبي ﷺ هذا القول ليحفظ به عند البيع فيطلع به صاحبه على أنه ليس من ذوي البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة فيرى له كما يري لنفسه لما تقرر من حرص النبي ﷺ على أداء النصيحة كما تقدم في قوله ﷺ في حديث حكيم بن حزام قال صدقوا بيننا وبورك لهما في بيعهما الحديث واستدل بهذا الحديث لأمجد وأحد قول مالك أنه يرد بالقيين القاحش لمن يعرف قيمة السلعة وتعقب بأنه ﷺ إنما جعل له الخيار لضعف عقله ولو كان القين يملك به الفسخ لما احتاج إلى شرط الخيار وقال ابن العربي يحتمل أن الخديعة في قصة هذا الرجل كانت في العيب أو في الكذب أو في الثمن أو في القين فلا يصحح بها في مسألة القين بخصوصها وليست قصة عامة وإنما هي خاصة في واقعة عين فيتجسس بها في حق من كان بصفة الرجل قال وأما ما روى عن عمر أنه كلف في البيع فقال ما أبجد لكم شيئاً أوسع مما جعل رسول الله ﷺ لحبان ابن منقذ ثلاثة أيام فداره على ابن لهيعة وهو ضعيف انتهى وهو كما قال أخرجه الطبراني والدارقطني وغيرها من طريقه لكن الاحتمالات التي ذكرها قد تعينت بالرواية التي صرح بها بأنه كان يبيع في البيع واستدل به على أن أمد الخيار المشتروط ثلاثة أيام من غير زيادة لانه حكم ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على أقصي ما ورد فيه ويؤيده جعل الخيار في المصرة ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غير موضع وأغرب بعض المالكية فقال إنما قصره على ثلاث لأن معظم يبعه كان في الرقيق وهذا يحتاج إلى دليل ولا يكفي فيه مجرد الاحتمال واستدل به على أن من قال عند العقد لا خلالة أنه يصير في تلك الصفقة بالخيار سواء وجد فيه عيباً أو غيباً أم لا وبالغ ابن حزم في جوده فقال لو قال لا خديعة أو لا غش أو ما أشبه ذلك لم يكن له الخيار حتى يقول لا خلالة ومن أسهل ما يرد به عليه أنه ثبت في صحيح مسلم أنه كان يقول لا خلالة بالصحنانية بدل اللام وبالدال المعجمة بدل اللام أيضاً وكأنه كان لا يفصح باللام للثقة لسأته ومع ذلك لم يتغير الحكم في حقه عند أحد من الصحابة الذين كانوا يشهدون له بأن النبي ﷺ جعله بالخيار فدل على أنهم اكتفوا بذلك المعنى واستدل به على أن الكبير لا يحجر عليه ولوتين سفيه لما في بعض طرق حديث أنس أن أهله أتوا النبي ﷺ فقالوا يا رسول الله أجحرج عليه فدماه ففاه عن البيع فقال لا أصبر عنه فقال إذا بايعت فقل لا خلالة وتعقب بأنه لو كان الحجر على الكبير لا يصح لانكرا عليهم وأما كونه لم يحجر عليه فلا يدل على منع الحجر على السفيه واستدل به على جواز البيع بشرط الخيار وعلى جواز شرط الخيار للمشتري وحده وفيه ما كان أهل ذلك العصر عليه من الرجوع إلى الحق وقبول خير الواحد في الحقوق وغيرها \* (قوله باب ما ذكر في الاسواق) قال ابن بطلان أراد بذكر الاسواق اباحة للتاجر ودخول الاسواق للأشراف والفضلاء وكأنه أشار إلى ما لم يثبت على شرطه من أنها شر البقاع وهو حديث أخرجه أحمد والبخاري وصححه الحاكم من حديث جبير ابن مطعم أن النبي ﷺ قال أحب البقاع إلى الله المساجد وأبغض البقاع إلى الله الاسواق واستاده حسن وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضاً من حديث ابن عمر نحوه قال ابن بطلان وهذا خرج على الغالب والأقرب سوق يذكر فيها الله

وقال عبد الرحمن بن عوف قديماً قديماً المدينة ، قلت هل من سوق فيه بجارة ، قال سوق فينتفاع ، وقال أنس قال عبد الرحمن دثوني على السوق ، وقال عمر ألهاني الصنف بالسواق **حدثني** محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكرياء عن محمد بن سوقة

أكثر من كثير من المساجد (قوله وقال عبد الرحمن بن عوف الخ) تقدم موصولا في أوائل البيوع والفرس منه هنا ذكر السوق فقط وكونه كان موجودا في عهد النبي ﷺ وكان يتعاده الفضلاء من الصحابة لتحصيل المعاش للكفاف والصنف عن الناس (قوله وقال أنس قال عبد الرحمن بن عوف) تقدم أيضا موصولا هناك (قوله وقال عمر ألهاني الصنف بالسواق) تقدم موصولا أيضا هناك في أثناء حديث أبي موسى الأشعري ثم أورد المصنف في الباب خمسة أحاديث • الأول حديث عائشة (قوله عن محمد بن سوقة) بضم المهملة وسكون الواو بعدها قاف كوفي ثقة طاب يكنى أبا بكر من صفار التميميين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في العبدن (قوله عن نافع بن جبير) أي ابن مطعم التوفلي وليس له في البخاري عن عائشة سوى هذا الحديث ووقع في رواية محمد بن بكارة عن إسماعيل بن زكرياء عن محمد بن سوقة سمعت نافع بن جبير أخرجه إسماعيلي (قوله حدثني عائشة) هكذا قال إسماعيل بن زكرياء عن محمد بن سوقة وخالفه سفيان بن عيينة فقال عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن أم سلمة أخرجه الترمذي ويحتمل أن يكون نافع بن جبير سمعه منهما فان رواجه عن عائشة أم من رواجه عن أم سلمة وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة وروى من حديث حفصة شيئا منه وروى الترمذي من حديث صفية نحوه (قوله يغزو جيش الكعبة) في رواية مسلم عث النبي ﷺ في منامه فقلنا له صنعت شيئا لم تكن تفعله قال العجب ان ناسا من أمي يؤمنون هذا البيت لرجل من قريش وزاد في رواية أخرى ان أم سلمة قالت ذلك زمن ابن الزبير وفي أخرى ان عبد الله بن صفوان أحد رواة الحديث عن أم سلمة قال والله ما هو هذا الجيش (قوله ببدا من الارض) في رواية مسلم بالبيداء وفي حديث صفية على الشك وفي رواية لمسلم عن أبي جعفر الباقر قال هي بيداء المدينة انتهى والبيداء مكان معروف بين مكة والمدينة تقدم شرحه في كتاب الحج (قوله يخسف باولهم وآخرهم) زاد الترمذي في حديث صفية ولم ينج أو سطهم وزاد مسلم في حديث حفصة فلا يبق الا الشر يد الذي يخبر عنهم واستغنى بهذا عن تكلف الجواب عن حكم الاوسط وأن العرف يقضى بدخوله فيمن هلك أو لكونه آخرها بالنسبة للاول وأولا بالنسبة للآخر فدخل (قوله وفيهم أسواقهم) كذا عند البخاري بالمهملة والقاف جمع سوق وعليه ترجم والمعنى أهل أسواقهم أو السوق منهم وقوله ومن ليس منهم أي من رافقهم ولم يقصد موافقتهم ولا بني نعيم من طريق سعيد بن سليمان عن إسماعيل بن زكرياء وفيهم أشرافهم بالمعجمة والراء والفاء وفي رواية محمد بن بكارة عن إسماعيلي وفيهم سوامم وقال وقع في رواية البخاري أسواقهم فأظنه تصحيفا فان الكلام في الخسف بالناس لا بالسواق (قلت) بل لفظ سوامم تصحيف فانه بمعنى قوله ومن ليس منهم فيلزم منه التكرار بخلاف رواية البخاري نعم أقرب الروايات الى الصواب رواية أبي نعيم وليس في لفظ أسواقهم ما يمنع أن يكون الخسف بالناس فالمراد بالسواق أهلها أي يخسف بالمقاتلة منهم ومن ليس من أهل القتال كالباعة وفي رواية مسلم فقلنا ان الطريق يجمع الناس قال نعم فهم المستبصر أي المستبين لذلك القاصد للمقاتلة والمجبور بالجزم والموحدة أي المكروه وابن السبيل أي سالك الطريق معهم وليس منهم والغرض كله انها استشكلت وقوع العذاب على من لا ارادة له في القتال الذي هو سبب العقوبة فوقع الجواب بان العذاب يقع على الحضور آجالهم ويعتقون بعد ذلك على نياتهم وفي رواية مسلم يهلكون مهلكا واحدا ويصدرون مصادرتي وفي حديث أم سلمة عند مسلم قتلت يا رسول الله فكيف بمن كان كارهًا قال يخسف به ولكن يبعث يوم القيامة على نيته أي يخسف بالجميع لشؤم الأشرار ثم يعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده قال الملب في هذا الحديث ان من كثر سواد قوم في المعصية اختار ان العقوبة تلزمه معهم قال واستنبط منه مالك عقوبة من

عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْزُوجُنِي السَّكْبَةُ ، فَاذَا كَانُوا بَيْنَهُ مِنَ الْأَرْضِ يَخْشَفُ بَأْوَلِهِمْ وَأَخْرِهِمْ ، قَالَتْ فَلَمْ يَأْرُسْ اللَّهُ كَيْفَ يَخْشَفُ بَأْوَلِهِمْ وَأَخْرِهِمْ وَفِيهِمْ أَسْوَأُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ فِيهِمْ : قَالَ يَخْشَفُ بَأْوَلِهِمْ وَأَخْرِهِمْ ، ثُمَّ يَنْعَثُونَ عَلَى نِيَابَتِهِمْ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ وَبَيْتِهِ بِضْعًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ، وَذَلِكَ بَأَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ أَقْبَى الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ لَا يَنْهَرُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رُفِعَ بِهَا دَرَجَةٌ أَوْ حُطَّتْ عَنْهَا بِهَا خَطِيئَةٌ وَالْمَلَائِكَةُ تَعْلَى عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي صَلَاةٍ الَّذِي يَصَلِّي فِيهِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ اللَّهُمَّ أَرْحَمْهُ مَا لَمْ يَخْبِتْ فِيهِ مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ . وَقَالَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتِ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ **حَدَّثَنَا** آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ الطَّلَوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي السُّوقِ فَقَالَ رَجُلٌ يَا أَبَا الْقَاسِمِ فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لِمَ تَعَادَعُونَ هَذَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ كُنْهُمْ لَا تَكُونُوا يَكْنِيئِي **حَدَّثَنَا** مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَا رَجُلٌ بِالْقَيْسِ يَا أَبَا الْقَاسِمِ فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَمْ أَغْنِكَ قَالَ سَمَوْتُ بِأَسْمَى وَلَا تَكْنِيئُوا يَكْنِيئِي **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الدُّوْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةِ النَّهَارِ

بِجَالِسِ شَرِبَةِ الْخَرِوَانِ شَرِبَ وَتَعَقِبَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ بِأَنَّ الْعُقُوبَةَ الَّتِي فِي الْحَدِيثِ هِيَ الْمُهْجَةُ الْمَهْلُوءَةُ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا الْعُقُوبَاتُ الشَّرْعِيَّةُ وَيُؤْذِي بَدَأَ أَخْرَاجَ الْحَدِيثِ حَيْثُ قَالَ وَيَعْنُونَ عَلَى نِيَابَتِهِمْ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْأَعْمَالَ تُعْتَبَرُ بِنِيَّةِ الْعَامِلِ وَالصَّحِيرِ مِنْ مَصَاحِبِ أَهْلِ الظُّلْمِ وَجَالِسَتِهِمْ وَكَثِيرُ سَوَادِهِمُ الْإِلَهُنَ اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ وَتَرَدَّدَ النَّظَرُ فِي مَصَابِيحِ التَّاجِرِ لِأَهْلِ الْفَتْنَةِ هَلْ هِيَ آيَةُ لَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَهِيَ مِنْ ضَرُورَةِ الْبُشْرَةِ ثُمَّ يَحْتَبِرُ عَمَلُ كُلِّ أَحَدٍ بِنِيَّةٍ وَعَلَى الثَّانِي بَدَلُ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَقَالَ ابْنُ التِّينِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْجَيْشُ الَّذِي يَخْشَفُ بِهِمْ هُمُ الَّذِينَ يَهْدُمُونَ السَّكْبَةَ فَيَنْتَقِمُ مِنْهُمْ فَيَخْشَفُ بِهِمْ وَتَعَقِبُ بَأَنَّهُ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَنَّ نَاسًا مِنْ أُمَّتِي وَالَّذِينَ يَهْدُمُونَهَا مِنْ كُفَّارِ الْخَبْثَةِ وَأَيْضًا فَقُتِلَتْ كَلَامُهُ أَنَّهُمْ يَخْشَفُ بِهِمْ بَعْدَ أَنْ يَهْدُمُوهَا وَيَرْجِعُوا وَظَاهَرِ الْخَبَرِ أَنَّهُ يَخْشَفُ بِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَصِلُوا إِلَيْهَا هَذَا الْحَدِيثُ الثَّانِي حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَدْ تَقَدَّمَ مُسْتَوْفَى فِي أَبْوَابِ الْجَمَاعَةِ وَالْفَرْضِ مِنْهُ ذِكْرُ السُّوقِ وَجَوَازُ الصَّلَاةِ فِيهِ وَقَوْلُهُ لَا يَنْهَرُهُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ النُّونِ وَكُسْرِ الْهَاءِ بَعْدَهَا زَايٌ يَنْهَضُ وَزَنَا وَمَعْنَى الْمُرَادِ لَا يَزْعِمُهُ وَالْجَمْلَةُ بَيَانٌ لِلْجَمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا وَهِيَ لَا يَرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ وَقَوْلُهُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ يَصَلِّي عَلَيْهِ أَيْ يَقُولُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ مَا لَمْ يُؤْذِ أَيْ هُوَ يَحْصُلُ مِنْهُ أَذَى لِلْمَلَائِكَةِ أَوْ لِمُسْلِمٍ بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْقَوْلِ \* الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ حَدِيثُ أَنَسٍ فِي سَبَبِ قَوْلِهِ ﷺ تَسْمُوهُ بِأَسْمَى وَلَا تَكْنِيئُوا يَكْنِيئِي أُرِيدُهُ مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ وَسْيَانَ فِي كِتَابِ الْاسْتِزْدَانِ وَالْفَرْضِ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ فِي أَوَّلِ الطَّرِيقِ الْأَوَّلَى كَانَ النَّاسُ ﷺ فِي السُّوقِ وَقَائِدَةُ إِبْرَادِ الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ قَوْلُهُ فِيهَا أَنَّهُ كَانَ بِالْبَقْعِ فَاشَارَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالسُّوقِ فِي الرِّوَايَةِ الْأَوَّلَى السُّوقُ الَّذِي كَانَ بِالْبَقْعِ وَقَدْ قَالَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَمَا رَسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَكُونُونَ الطَّعَامُ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ \* الْحَدِيثُ الرَّابِعُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ (قَوْلُهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بِالتَّصْغِيرِ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ وَلَسْكَتُهُ أَوْرَدَهُ مُتَخَصِّرًا جَدًّا (قَوْلُهُ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ) هُوَ الَّذِي كُورَ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ وَلَيْسَ لَهُ أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ (قَوْلُهُ)

لَا يُكَلِّفُنِي وَلَا أَكَلَمُهُ حَتَّى أَتَى سُوقَ بَنِي قَيْتَقَاعَ فَجَلَسَ بَيْنَهُمَا فَاطِمَةُ فَقَالَ أَيْمُ لَكُمْ أَيْمُ لَكُمْ  
فَحَبَسَتْهُ شَيْئًا فَظَنَنْتُ أَنَّهُمَا تَلْبَسُهُ سَخَابًا أَوْ تَفْسَلُهُ فَجَاءَ يَشْتَدُّ حَتَّى عَانَقَهُ وَقَبَّلَهُ وَقَالَ اللَّهُمَّ أَحِبَّهُ وَأَحِبَّ  
مَنْ أَحَبَّهُ \* قَالَ سَفِيَانُ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَوْ تَرَى رَكْمَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو  
ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى عَنْ نَافِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مِنَ الرُّكَّابِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ  
فَيَبِيعُهُ عَلَيْهِمْ مَنْ يَمْنَعُهُمْ أَنْ يَدِيرَهُ حَيْثُ اشْتَرَوْهُ حَتَّى يَنْقُلُوهُ حَيْثُ يُبَاعُ الطَّعَامُ \* قَالَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ  
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُبَاعَ الطَّعَامُ إِذَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ

في طائفة من النهار) أى في قطعة منه وحكى الكرماني أن في بعض الروايات صائفة بالصاد المهملة بدل طائفة  
أى في حر النهار يقال يوم صائف أى حار (قوله لا يكلفنى ولا كلمه) أمان جانب النبي ﷺ فله كان مشغول  
الفكر بوجوه أو غيره وأمان جانب أبى هريرة فالتوقيع وكان ذلك من شأن الصحابة إذا لم يروا منه نشاطا (قوله حتى  
أتى سوق بني قيتقاع فجلس فناء بيت فاطمة فقال) هكذا في نسخ البخارى قال الداودى سقط بعض الحديث عن  
الناقل أو أدخل حديثا في حديث لان بيت فاطمة ليس في سوق بني قيتقاع انتهى وما ذكره أولا احتمالا هو الواقع  
ولم يدخل الراوى حديث في حديث وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان قانت ماسقط منه ولفظه حتى  
جاء سوق بني قيتقاع ثم انصرف حتى أتى فناء فاطمة وكذلك أخرجه الاسماعيلى من طرق عن سفيان وأخرجه  
الحمدى في مسنده عن سفيان فقال فيه حتى أتى فناء عائشة فجلس فيه والاول أرجح والفاء بكسر الفاء بعدها نون ممدودة  
أى الموضع المتسع أمام البيت (قوله أئمة لكم) بهزة الاستفهام بعدها مثناة مفتوحة ولكم بضم اللام وفتح الكاف  
قال الخطابى اللكم على معنيين أحدهما الصغير والآخر اللثم والمراد هنا الاول والمراد بالثاني ما ورد في حديث أبى  
هريرة أيضا يكون أسعد الناس بالدين لكم بن لكم وقال ابن التين زاد ابن فارس أن العبد أيضا يقاله لكم انتهى  
ولعل من أطلقه على العبد أراد أحد الامرين المذكورين وقال بلال بن جبر التميمى اللكم في لغتنا الصغير وأصله  
في المهر ونحوه وعن الاصمعى اللكم الذى لا يهتدى لمنطق وغيره مأخوذ من الملا كيع وهى التى تخرج من السلا  
قال الازهرى وهذا القول أرجح الاقوال هنا لانه أراد ان الحسن صغير لا يهتدى لمنطق ولم يرد انه لثم ولا عبد  
(قوله فحبسته شيا) أى منعه من المبادرة الى الخروج اليه قليلا والفاعل فاطمة (قوله فظننت انها تلبسه سخابا)  
بكسر المهملة بعدها معجمة خفيفة وموحدة قال الخطابى هى قلادة تتخذ من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة وقال  
الداودى من قرغل وقال الهروي هو خيط من خرز يلبسه الصبيان والجواري وروي الاسماعيلى عن ابن أبى  
عمر أحذروا هذا الحديث قال السخاى شئ يعمل من الحنظل كالقميص والوشاح (قوله أو تفسله) في رواية  
الحمدى وتفسله بالواو (قوله فجاء يشتد) أى يسرع فى المشى في رواية عمر بن موسى عند الاسماعيلى فجاء الحسن وفى  
رواية ابن أبى عمر عند الاسماعيلى فجاء الحسن أو الحسين وقد أخرجه مسلم عن ابن أبى عمر فقال في روايته أئمة لكم  
يعنى حسنا وكذا قال الحمدى في مسنده وسأى فى اللباس من طريق ورقاء عن عبيد الله بن أبى يزيد بلفظ فقال  
ابن لكم ادع الحسن بن على فقام الحسن بن على مشى (قوله فجاء يشتد حتى عانقه وقبله) في رواية ورقاء فقال النبي  
ﷺ بيده هكذا أى مدها فقال الحسن بيده هكذا قال ترمذى (قوله فقال اللهم أحبه) بفتح أوله بلفظ الدوام وفي رواية  
الكشميينى أحبه بفك الادغام زاد مسلم عن ابن أبى عمر فقال اللهم أنى أحبه فأحبه وفى الحديث بيان ما كان الصحابة عليه  
من توقير النبي ﷺ والمشي معه وما كان عليه من التواضع من الدخول فى السوق والجلوس بفناء الدار ورحمة الصغير والمزاح  
معه وما هتفه وقبيله ومتقبلة للحسن بن على وسأى الكلام عليها فى مناقبه ان شاء الله تعالى (قوله قال سفيان) هو ابن  
عينة وهو موصول بالاسناد المذكور (قوله عبيد الله أخبرني) فيه تقديم اسم الراوى على الصيغة وهو جائز وعبيد الله

**باب كراهية السخب في السوق حديث محمد بن سنان** حدثنا فليح حدثنا هلال عن عطاء بن يسار قال قال النبي ﷺ  
عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهم اقلت اخبرني عن صفة رسول الله ﷺ في التوراة . قال اجل :  
والله انه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن : يا ايها النبي انا ارسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وحزراً  
للأمة أنت عبيدي ورسولي سميتك المتوكل . ليس بظفر ولا غليظ ولا سخاب في الأسواق ولا ينفع  
بالسبينة السبينة . ولكن يعمو ويقفر ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة الوجهة بأن يقولوا : لا إله إلا الله  
ويفتح بها أعينا عمياً وآذاناً صماً وقلوباً غلفاً \* تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال وقال سعيد بن  
هلال عن عطاء عن ابن سلام

هو شيخ سفيان في الحديث المذكور وأراد البخاري بإيراد هذه الزيادة بيان لقبي عبيده لنافع بن جبير فلانظر العنقة  
في الطريق الموصولة لأن من ليس بمدلس اذا ثبت لقائه لم يحدث عنه حملت عننته على السماع اذ افاق وانما الخلاف في  
المدلس أوفمين لم يثبت لقبه لم يروى عنه وأبعد الكرماني فقال انما ذكر الورثنا لانه لا روي الحديث الموصول عن  
نافع بن جبير انتهى الفرصة لبيان ما ثبت في الورث مما اختلف في جوازه والله أعلم \* الحديث الخامس حديث ابن عمر في  
نقل الطعام من المكان الذي يشتري منه الى حيث يباع الطعام وفيه حديثه في النهي عن بيع الطعام حتى يستوفيه وسيأتي  
الكلام عليهما بعد أربعة أبواب وقد استشكل ادخال هذا الحديث في باب الاسواق وأجيب بأن السوق اسم لكل  
مكان وقع فيه التبايع بين من يعاطي البيع فلا يختص الحكم المذكور بالمكان المعروف بالسوق بل يعم كل مكان يقع  
فيه التبايع فالعموم في قوله في الحديث حيث يباع الطعام \* ( قوله باب كراهية السخب في الاسواق ) بفتح المهملة والحاء  
المججمة بعدها موحدة ويقال فيه السخب بالصاد المهملة بدل السين وهو رفع الصوت بالخصام وقد تقدم ذكره في  
الكلام على حديث أبي سفيان في قصة هرقل في أول الكتاب وأخذت الكراهية من نفي الصفة المذكورة عن النبي ﷺ  
كما ثبتت عنه صفة الفظاظة والغلظة وأورد المصنف فيه حديث عبدالله بن عمرو بن العاص في صفة النبي ﷺ والفرض منه  
قوله فيه ولا سخاب في الأسواق وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في تفسير سورة الفتح ويستاد منه ان دخول الامام  
الاعظم السوق لا يحط مرتبته لأن النبي انما ورد في ذم السخب فيها لانه اصل الدخول وهلال المذكور في اسناده  
هو ابن علي ويقال له هلال بن أبي هلال وليس لشيخه عطاء بن يسار عن عبدالله بن عمرو في الصحيح غيره هذا الحديث  
وقوله فيه وحزرا بكسر المهملة أي حافظا وأصل الحز الموضع الحصين وهو استعارة وقوله حتى يقم به الملة العجاء أي  
ملة العرب ووصفها بالعوج ما دخل فيها من عبادة الاصنام والمراد باقامتها ان يخرج أهلها من الكفر الى الايمان وقوله  
وقلوب غلف وقع في رواية النسفي والمستعطي قال أبو عبدالله يعني المصنف اللطف كل شيء في غلاف يقال سيف غلف  
وقوس غلفاء ورجل غلف اذا لم يكن غشناً انتهى وهو كلام أبي عبيدة في كتاب الجاز ( قوله تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة  
عن هلال ) ستأتي هذه المتابعة موصولة في تفسير سورة الفتح ( قوله وقال سعيد بن هلال عن عطاء عن ابن سلام )  
سعيد هو ابن أبي هلال وقد اختلف عبد العزيز وفليح في تعيين الصحابي وطريقه هذه وصلها الدارسي في مسنده ويقبض  
ابن سفيان في تاريخه والطبراني جميعا باسناد واحد عنه ولا مانع أن يكون عطاء بن يسار حمله عن كل منهما فقد أخرجه  
ابن سعد من طريق زيد بن اسلم قال بلغنا ان عبدالله بن سلام كان يقول فذكره واظن المبلغ از يد هو عطاء بن يسار  
فانه معروف بالرواية عنه فيكون هذا شاهداً لرواية سعيد بن أبي هلال والله أعلم وسأذكر لرواية عبدالله بن سلام  
متابعات في تفسير سورة الفتح ومما جاء عنه في ذلك مجالما أخرجه الترمذي من طريق محمد بن يوسف بن عبدالله بن



وقال فراس عن الشعبي حدثني جابر عن النبي ﷺ فما زال يكيل لهم حتى أداه . وقال هشام عن  
وهب عن جابر قال النبي ﷺ جَذَلَهُ فَأَوْفَلَهُ **بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكَيْلِ حَدِيثُنَا إِبْرَاهِيمُ**  
**ابْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ الْمُقَدَّمِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ**  
**النَّبِيِّ ﷺ قَالَ كَيْلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارَكْ لَكُمْ**

حقيقة لا خصوص طلب عدم الزيادة والنقصان وله شاهد مرسل أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الحكم قال قدم  
لعمان طعام فذكر نحوه بمعناه ثم أورد المصنف حديث ابن عمرين بأعطاما فلا يمه حتى يستوفيه وسيأتي الكلام  
عليه بعد أبواب وحديث جابر في قصة دين أبيه وسيأتي الكلام عليه وعلى ما اختلف من الفاظه وطرقه في علامات  
النبوأ شاء الله تعالى والغرض منه قوله فيه ثم قال كل للقوم فانه مطابق لقوله في الترجمة الكيل على المعطى وقوله فيه  
صنف تمرك اصنافا أى اعزل كل صنف منه وحده وقوله فيه وعزق ابن زيد العذق بفتح العين النخلة وبكرها  
الرجون والذال فهما معجمة وابن زيد شخص نسب اليه النوع المذكور من التمر وأصناف تمر المدينة كثيرة جدا  
فقد ذكر الشيخ أبو جود الجويني في الفروق أنه كان بالمدينة فبلغه أنهم عدوا عند أميرها صنوف التمر الاسود خاصة  
فزادت على الستين قال والتمر الاحمر اكثر من الاسود عندهم (قوله وقال فراس عن الشعبي الخ) هو طرف من الحديث  
المذكور وصله المؤلف في آخر أبواب الوصايا بتمامه وفيه اللفظ المذكور (قوله وقال هشام عن وهب عن جابر قال  
النبي ﷺ جَذَلَهُ فَأَوْفَلَهُ) وهذا أيضا طرف من حديثه المذكور وقد وصله المؤلف في الاستقراض بتمامه وهشام  
المذكور هو ابن عروة وهب هو ابن كيسان وقوله جَذَلَهُ بلفظ الامر من الجَذَلُ بالجيم والذال المعجمة وهو قطع العراجين  
وبين في هذه الطريق قدر الدين وقدر الدين فضل بعد وفائه وقد تضمن قوله فأوفى له معنى قوله لكل للقوم \* (قوله  
باب ما يستحب من الكيل) أى في البايعات (قوله الوليد) هو ابن مسلم (قوله عن ثور) هو ابن يزيد الدمشقي  
في رواية الاسماعيل من طريق دحيم عن الوليد حدثنا ثور (قوله عن خالد بن معدان عن المقدم بن معد يكرب)  
هكذا رواه الوليد وتابعه يحيى بن حزمة عن ثور وهكذا رواه عبد الرحمن بن مهدى عن ابن المبارك عن ثور أخرجه  
أحمد عنه وتابعه يحيى بن سعد عن خالد بن معدان وخالفهم أبو الربيع الزهراني عن ابن المبارك فأدخل بين خالد والمقدم  
جبير بن نفير أخرجه الاسماعيل أيضا ورواه من المزيد في متصل الاساييد ووقع في رواية اسمعيل بن عياش عند  
الطبراني وقيه عنده وعند ابن ماجه كلاهما عن يحيى بن سعيد عن خالد بن معدان عن المقدم عن أنى أبوب الانصارى  
زاد فيه أبابوب وأشار الدارقطني الى رجحان هذه الزيادة (قوله يارك لكم) كذا في جميع روايات البخارى ورواه  
أكثر من تقدم ذكره فزادوا في آخره فيه قال ابن بطل الكيل مندوب اليه فيأبشقه المرء على عياله ومعنى الحديث  
أخرجوا بكل معلوم يملك الى المدة التي قدرتم مع ما وضع الله من البركة في مد أهل المدينة بدعوى النبي ﷺ وقال ابن  
الجوزي يشبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل وقال المهب ليس بين هذا الحديث وحديث عائشة كان  
عندي شطر شعير أكل منه حتى طال على فكتته ففى معنى الحديث الآتى ذكره في الرقاق معارضة لان معنى حديث  
عائشة انها كانت تخرج قوتها وهو شىء يسير بفيركيل فيورك لها فيه مع بركة النبي ﷺ فليس كالتة علت المدة  
التي يبلغ الباعند اقضاءها اه وهو صرف لما يتبادر الى الذهن من معنى البركة وقد وقع في حديث عائشة المذكور عند  
ابن حبان فسالنا نأكل منه حتى كالتة الجارية فلم نلبث أن فنى ولوم تكلة لرجوت أن يتي أكثر وقال الحب الطبري  
لما سرت عائشة بكليل الطعام ناظرة الى مقتضى العادة غافلة عن طلب البركة في تلك الحالة ردت الى مقتضى العادة اه  
والذى يظهر لى ان حديث المقدم محمول على الطعام الذى يشترى فالبركة تحصل فيه بالكيل لامتثال أمر الشارع وإذا  
لم يمتثل الامر فيه بالاكتيال نزعته منه لشؤم العصيان وحديث عائشة محمول على أنها كالتة للاختبار فلذلك دخله النقص

**باب** بركة صاع النبي ﷺ ومده فيه عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ **حدثنا** موسى حدثنا وهيب حدثنا عمرو بن يحيى عن عباد بن محمد الأنصاري عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ أن إبراهيم حرم مكة ودعا لها وحرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة ودعوت لها في مدها وصاعها مثل ما دعا إبراهيم عليه السلام لمكة **حدثني** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال اللهم بارك لهم في وكيالهم وبارك لهم في صاعهم ومدهم يعني أهل المدينة **باب** ما يذكر في بيع الطعام والحكمة **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم أخبرنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه قال رأيت الذين يشترون الطعام مجازفة يضربون على عهد رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى يؤوه إلى رحالهم **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهى أن يبيع الرجل طعاماً حتى يستوفيه . قلت لابن عباس كيف ذلك . قال ذلك دراهم يداهم والطعام مرجاً قال أبو عبد الله مر جؤن مؤخرون **حدثني** أبو الوليد حدثنا شعبة حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول قال النبي ﷺ من ابتاع طعاماً فلا يبيعهُ حتى يقبضهُ **حدثنا** علي حدثنا سفيان كان عمرو بن دينار يحدثه عن الزهري عن مالك بن أوس أنه قال من عنده صرف فإله طلحه أنا حتى يجيء خازننا من الغابة

وهوشيه بقول أبي رافع لما قاله النبي ﷺ في الثالثة ناولي الذراع قال وهل للشاة الا ذراعان فقال لولم تقل هذا لنا ولي ما دمتم أطلب منكم فخرج من شؤم المعارضة انزع البركة ويشهد ما قلته حديث لا تحصى فيحصى الله عليكم الآتي والحاصل ان الكيل بمجرده لا يحصل به البركة ما لم ينضم اليه أمر آخر وهو امتثال الأمر فيما يشرع فيه الكيل ولا تنزع البركة من الكيل بمجرد الكيل ما لم ينضم اليه أمر آخر كالمعارضة والاختيار والله أعلم ويحتمل أن يكون معنى قوله كيلو طعامكم أي إذا ادخرتموه طالين من الله البركة واتقن بالاجابة فكان من كاله بعد ذلك إنما يكيله ليتعرف مقداره فيكون ذلك شكا في الاجابة فيعاقب بسرعة فإله قاله الحب الطبري ويحتمل أن تكون البركة التي تحصل بالكيل بسبب السلامة من سوء الظن بالخادم لأنه إذا أخرج بغير حساب قد يفرغ ما يخرجوه وهو لا يشعر فيتم من يولي أمره بالاخذ منه وقد يكون برأ وإذا كاله آمن من ذلك والله أعلم وقد قيل ان في مسند الزاران المراد بكيل الطعام تصغير الارغفة ولم يحقق ذلك ولا خلافه \* (قوله باب بركة صاع النبي ﷺ ومده) في رواية السنن ومدهم بصيغة الجمع وكذا لا يذرع غير الكشميني وبه جزم الاساعيلي وأبونعم والضهير يعود للحذوف في صاع النبي أي صاع أهل مدينة النبي ﷺ ومدهم ويحتمل ان يكون الجمع لارادة التعظيم وشرح ابن بطال على الاول (قوله فيه عائشة عن النبي ﷺ) يشير الى ما أخرجه موصولا من حديثها في آخر الحج عنها قالت وعك أبو بكر وبلال الحديث وفيه اللهم بارك لنا في صاعنا ومدهنا (قوله حدثنا موسى) هو ابن اسمعيل وقد تقدم الكلام على ما تضمنته حديث عبدالله بن زيد وهو ابن عاصم المذكور هنا في اواخر الحج وكذا حديث انس وسيعاد في كتاب الاعتصام **هـ** تنبيه **هـ** اراد المصنف هذه الترجمة عقب التي قبلها يشعر بان البركة المذكورة في حديث المقدم مفيدة بما اذا وقع الكيل بعد النبي ﷺ وصاعه ويحتمل ان يعدى ذلك الى ما كان موافقاً لها لا الي ما خالفها والله أعلم \* (قوله باب ما يذكر في بيع الطعام والحكمة) أي بضم المهملة وسكون الكاف حبس السلع عن البيع هذا



قَالَ سُفْيَانُ هُوَ الَّذِي حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ فَقَالَ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَذْهَبُ بِالزُّورِيِّ رِبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ وَالتَّنَزُّرُ بِالْتَّنَزْرِ رِبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ وَالتَّعْمِيرُ بِالتَّعْمِيرِ رِبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ بِأَبٍ يُبْعِ الطَّعَامُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ وَيُبْعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

مقتضى اللغة وليس في احاديث الباب للحكمة ذكر كما قال الاسماعيلي وكان المصنف استنبط ذلك من الامر بتقل الطعام الى الرجال ومنع بيع الطعام قبل استيفائه فلو كان الاحكام حراما لم يأمر بما يؤل اليه وكان لم يجت عنه حديث معمر بن عبد الله مرفوعا لا يحتكر الا غاطي أخرجه مسلم لكن مجرد ابواء الطعام الى الرجال لا يستلزم الاحكام الشرعي لان الاحتكار الشرعي اسماء الطعام عن البيع وانتظار الغلاء مع الاستغناء عنه وحاجة الناس اليه وبهذا فسر مالك عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب وقال مالك فيمن رفع طعاما من ضيعته الى بيته ليست هذه بحكمة وعن أحمد انما يحرم احتكار الطعام للمقتات دون غيره من الاشياء ويحتمل أن يكون البخاري اراد بالترجمة ان تعريف الحكمة التي نهى عنها في غير هذا الحديث وان المراد بها قدر زائد على ما يفسره اهل اللغة فساق الاحاديث التي فيها تمكن الناس من شراء الطعام وقوله ولو كان الاحتكار ممنوعا لمتنا من قله او لبين لم عند قله الامد الذي ينتهون اليه او لاخذ على ايديهم من شراء الشيء الكثير الذي هو مظنة الاحتكار وكل ذلك مشعر بان الاحتكار انما يمنع في حالة خصوصية بشرط خصوصية وقد ورد في ذم الاحتكار احاديث منها حديث معمر المذكور اولا وحديث عمر مرفوعا من احتكر على المسلمين طعامهم ضرب الله بالجذام والافلاس ورواه ابن ماجه واسناده حسن وعنه مرفوعا قال الجالب مرزوق والمحكي ملعون أخرجه ابن ماجه والحاكم واسناده ضعيف وعن ابن عمر مرفوعا من احتكر طعاما اربعين ليلة فقد بريء من الله ويري منه أخرجه أحمد والحاكم وفي اسناده مقال وعن أبي هريرة مرفوعا من احتكر حكرة يريد أن يغالي بها على المسلمين فهو غاطي أخرجه الحاكم ثم ذكر المصنف في الباب احاديث الاول حديث ابن عمر في تأديب من يبيع الطعام قبل أن يؤويه الى رحله وسيأتي الكلام عليه بعد باب الثاني والثالث حديث ابن عباس وابن عمر في النهي عن بيع الطعام قبل أن يستوفي وسيأتي الكلام عليهما في الباب الذي يليه الرابع حديث عمر الذهبي بالورق ربا ومطابقته للترجمة لافيها من اشتراط قبض الشيء وغيره من الرويات في المجلس فانه داخل في قبض الطعام بغير شرط آخر وقد استمر ابن بطال ميايته للترجمة فادخله في ترجمة باب يبيع ما ليس عندك وهو مغاير للنسخ المروية عن البخاري وقوله في حديث عمر حدثنا علي هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وقوله كان عمرو بن دينار يحدث عن الزهري عن مالك بن اوس انه قال من عنده صرف فقال طلحة أي ابن عبيد الله انا حتى يجيء خازننا من الغابة تأتي قبضته في رواية مالك عن الزهري بعد نصف وعشرين بابا (قوله قال سفيان) هو ابن عيينة بالاستناد المذكور وقوله هذا الذي حفظناه من الزهري ليس فيه زيادة اشار الى القصة المذكورة وانما حفظ من الزهري المتن بغير زيادة وقد حفظها مالك وغيره عن الزهري وابعاد الكرماني فقال غرض سفيان تصديق عمرو وانما حفظ نظير ما روي (قوله الذهبي بالورق) هكذا رواه أكثر أصحاب ابن عيينة عنه وهي رواية أكثر أصحاب الزهري وقال بعضهم فيه الذهبي بالذهب كما سيأتي شرحه في المكان المذکور ان شاء الله تعالى (قوله في آخر حديث ابن عباس قال أبو عبد الله) أي المصنف (مرجؤن) أي مؤخرون وهذا في رواية المستملي وحده وهو موافق لتفسير أبي هبيرة حيث قال في قوله وآخرون مرجؤن لأمراء الله أي مؤخرون لأمراء الله يقال أرجأتك أي أخرتكم واراد به البخاري شرح قول ابن عباس والطعام مرجأ أي مؤخروا بجوزهمز مرجأ ترك همزة وقع في كتاب الخطابي بتشديد الجيم بغير همزة وهو للبالغة (قوله باب يبيع الطعام قبل أن يقبض ويبيع ما ليس عندك) لم يذكر في حديث الباب يبيع ما ليس عندك وكأنه لم يثبت على شرطه فاستنبطه من النهي عن البيع قبل القبض ووجه الاستدلال منه بطريق الاولى

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ الَّذِي حَفِظْنَاهُ مِنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ أَمَا الَّذِي نَعَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يُبَاعَ حَتَّى يُقْبَضَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَلَا أَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَنْ أَتْبَعَ طَعَامًا فَلَا بَيْعَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ زَادَ إِسْمَاعِيلُ فَلَا بَيْعَهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ

وحديث النبي عن بيع ما ليس عندك أخرجه أصحاب السنن من حديث حكيم بن حزام بلفظ قلت يا رسول الله يا تيني الرجل فيسألني البيع ليس عندي أبيع منه ثم إباحه من السوق فقال لا يبيع ما ليس عندك وأخرجه الترمذي مختصرا ولفظه ثماني يا رسول الله ﷺ عن بيع ما ليس عندي قال ابن المنذر وبيع ما ليس عندك يحتمل معنيين أحدهما أن يقول أبيعك عبدا أو دارا معينة وهي غائبة فيشبه بيع الفرر لأحتمل أن تخلف أو لا يرضاهما ثانيهما أن يقول هذه الدار بكذا على أن اشتريها لك من صاحبها أو على أن يسلمها لك صاحبها أو قصة حكيم موافقة لاحتمال الثاني (قوله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة وقوله الذي حفظناه من عمرو كان سفيان يشير إلى أن في رواية غير عمرو بن دينار عن طاوس زيادة على ما حدثهم به عمرو بن دينار عنه كسؤال طاوس من ابن عباس عن سبب النبي وجوابه وغير ذلك (قوله عن ابن عباس أاما الذي نهى عنه الخ) أي واما الذي لم احفظ نهيه فاسوي ذلك (قوله فهو الطعام ان يباع حتى يقبض) في رواية مسعر عن عبد الملك بن مسرة عن طاوس عن ابن عباس من إباح طعاما فلا يبيع حتى يقبضه قال مسعر واظنه قال أو علقا وهو ففتح المهمة واللام والفاء (قوله قال ابن عباس لأحسب كل شيء إلا مثله) ولمسلم من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه وأحسب كل شيء بمثلة الطعام وهذا من تفقه ابن عباس ومال ابن المنذر إلى اختصار ذلك بالطعام واحتج بما تقدم على أن من اشتري عبدا فاشتقه قبل قبضه ان عقده جائز قال نافع كذلك وتعقب بلفارق وهو تشوف الشارع إلى العتق وقول طاوس في الباب قبله قلت لابن عباس كيف ذلك قال ذلك درهم بدرام والطعام مرجا معناه أنه استتمهم عن سبب هذا النبي فاجابه ابن عباس بأنه اذا باعه المشتري قبل القبض لم تأخر البيع في بدل البائع فكانه باعه درهم بدرام وبين ذلك ما وقع في رواية سفيان عن ابن طاوس عند مسلم قال طاوس قلت لابن عباس لم قال الاتراهم يتبايعون بالنسيئة والطعام مرجا أي فاذا اشتري طعاما بمائة دينار مثلا ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ثم باع الطعام لآخر بمائة وعشرين دينارا وقبضها والطعام في بدل البائع فكانه باع مائة دينار بمائة وعشرين دينارا وعلى هذا التفسير لا يختص النبي بالطعام ولذلك قال ابن عباس لأحسب كل شيء إلا مثله ويؤيده نبى رسول الله ﷺ أن تباع السلع حيث يتبايع حتى يجوزها التجار إلى رحلهم أخرجه ابوداود وصححه ابن حبان قال القرطبي هذه الأحاديث حجة على عثمان اللبثي حيث أجاز بيع كل شيء قبل قبضه وقد أخذ يظهرها مالك فحمل الطعام على عمومها والحق بالشراء جميع المعاوضات والحق الشافعي وابن حبيب وسحنون بالطعام كل ما فيه حق توفية وزاد أبو حنيفة والشافعي فعدياه إلى كل مشتري إلا أن أباح حنيفة استئتي القمار وما لا ينقل واحتج الشافعي بحديث عبد الله بن عمر وقال نبى النبي ﷺ عن رجب ما لم يضمن أخرجه الترمذي (قلت) وفي معناه حديث حكيم بن حزام المذكور في صدرنا ترجمة وفيه صفة القبض عن الشافعي تفصيل لما يتناول باليد كالدرهم والدنانير والثوب فقبضه بالتناول وما لا ينقل كالقمار والتمر على الشجر فقبضه بالتخلية وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحيوان فقبضه بالنقل إلى مكان لا اختصاص للبائع به وفيه قول أنه يكفي فيه التخلية (قوله عقب حديث ابن عمر زاد اسمعيل فلا يبيع حتى يقبضه) يعني أن اسمعيل بن أبي أويس روى الحديث المذكور عن مالك بسنده بلفظ حتى يقبضه بدل قوله حتى يستوفيه وقد وصله البيهقي من طريق اسمعيل كذلك وقال الاسماعيلي وافق اسمعيل على هذا اللفظ ابن وهب وابن مهدي والشافعي وقتيبة (قلت) وقول البخاري زاد اسمعيل يريد

**باب** مَنْ رَأَى إِذَا اشْتَرَى طَعَامًا جَزَافًا أَنْ لَا يَبِيعُهُ حَتَّى يُؤْذِيَهُ إِلَى رَحْلِهِ وَالْأَدَبِ فِي ذَلِكَ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَبْتَاعُونَ جَزَافًا يَفْنَى الطَّعَامَ يُضْرَبُونَ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَائِهِمْ حَتَّى يُؤْذِيَهُ إِلَى رِحَالِهِمْ **باب** إِذَا اشْتَرَى مَتَاعًا أَوْ دَابَّةً فَوَضَعَهُ عِنْدَ الْبَائِعِ أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ

الزيادة في المعنى لأن في قوله حتى يقبضه زيادة في المعنى على قوله حتى يستوفيه لأنه قد يستوفيه بالكيل بأن يكيله البائع ولا يقبضه المشتري بل يحبس عند لينقده الثمن مثلاً وعرف بهذا جواب من اعترضه من الشراح فقال ليس في هذه الرواية زيادة وجواب من حل الزيادة على مجرد اللفظ فقال معناه زاد لفظاً آخر وهو يقبضه وإن كان هو بمعنى يستوفيه ويعرف من ذلك أن اختيار البخاري أن استيفاء المبيع المنقول من البائع وتبقيته في منزل البائع لا يكون قبضاً شرعياً حتى ينقله المشتري إلى مكان لا اختصاص للبايع به كما تقدم نقله عن الشافعي وهذا هو النكتة في تعقيب المصنف له بالترجمة الآية \* (قوله باب من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً أن لا يبيعه حتى يؤذيه إلى رحله والادب في ذلك) أي تحزير من يبيعه قبل أن يؤذيه إلى رحله ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك وهو ظاهر فيما ترجم له وهو قال الجمهور لكنهم يخصونه بالجزاف ولا يقيده بالابواء إلى الرجال أما الأول فلما ثبت من النهي عن بيع الطعام قبل قبضه فدخل فيه المكيل وورد التنصيص على المكيل من وجه آخر عن ابن عمر مرفوعاً أخرجه أبو داود وأما الثاني فلأن الإبواء إلى الرجال يخرج المكيل من قبضه وفي بعض طرق مسلم عن ابن عمر كنا نبتاع الطعام فيبعث إلينا رسول الله ﷺ من يأسرنا بائعاً من المكان الذي اجتمع فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه وقرر مالك في المشهور عنه بين الجزاف والمكيل فأجاز بيع الجزاف قبل قبضه وبه قال الأوزاعي وأصحق واحتج لم بأن الجزاف مرئى فكفى فيه التخلية والاستيفاء إنما يكون في مكيل أو موزون وقد روى أحمد من حديث ابن عمر مرفوعاً من اشترى طعاماً بكيل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه ورواه أبو داود والنسائي بلفظ نهى أن يبيع أحد طعاماً اشتراه بكيل حتى يستوفيه والدارقطني من حديث جابر بن رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ونحوه للبراء من حديث أبي هريرة باسناد حسن وفي ذلك دلالة على اشتراط القبض في المكيل بالكيل وفي الموزون بالوزن فمن اشترى شيئاً مكيلاً أو موازنة قبضه جزافاً فقبضه فاسد وكذا لو اشترى مكيلاً فقبضه موازنة وبالعكس ومن اشترى مكيلاً وقبضه ثم باعه لغيره لم يجز تسليمه بالكيل الأول حتى يكيله على من اشتراه ثانياً وبذلك كله قال الجمهور وقال عطاء يجوز بيعه بالكيل الأول مطلقاً وقيل إن باعه بنقد جاز بالكيل الأول وأن باعه بنسيئة لم يجز بالاول والاحاديث المذكورة ترد عليه وفي الحديث مشروعية تأديب من يتعاطى العقود التاسدة واقامة الامام على الناس من راعى أحوالهم في ذلك والله أعلم وقوله جزافاً مثله الجهم والكسر افصح وفي هذا الحديث جواز بيع الصبرة جزافاً سواء علم البائع قدرها أم لم يعلم وعن مالك التفرقة فلو علم لم يصح وقال ابن قدامة يجوز بيع الصبرة جزافاً لانعلم فيه خلافاً إذا جهل البائع المشتري قدرها فإن اشتراها جزافاً فبيعه قبل قبضها روايتان عن أحمد ونقلها قبضها \* (قوله باب إذا اشترى متاعاً أو دابة فوضعا عند البائع أو مات قبل أن يقبض) أورد فيه حديث عائشة في قصة الهجرة وفيه قوله ﷺ لا يبي بكر عن الناقة أخذتها بالثمن قال المهلب وجه الاستدلال به أن قوله أخذتها يمكن أخذها باليد وبلا مجازة شخصها وإنما كان التزامه لا ببيعها بالثمن وأخرجها عن ملك أبي بكر اه وليس مقال له بواضح لأن القصة ماسقت لبيان ذلك فلذلك اختصر فيها قدر الثمن وصفة العقد فيحمل كل ذلك على أن الراوى اختصره لأنه ليس من غرضه في سياقه وكذلك اختصر صفة القبض فلا يكون فيه حجة في عدم اشتراط القبض وقال ابن المنير مطابقة الحديث

وَقَالَ ابْنُ عَرَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا أَدْرَكْتَ الصِّفَةَ حَيًّا بِمَجْمُوعَةٍ مِنْ الْمُبْتَاعِ حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ أَبِي  
الْمُرَّاءِ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ سُهَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَقِلَّ يَوْمٌ كَانَ يَأْتِي عَلَى  
النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا يَأْتِي فِيهِ بَيْتُ أَبِي بَكْرٍ أَحَدَ طَرَفَيْ النَّهَارِ فَلَمَّا أَذِنَ لَهُ فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْمَدِينَةِ لَمْ يَرْعْنَا  
إِلَّا وَقَدْ أَنَاثَا ظُهُرًا فَجَبَّرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ قَتَالَ مَا جَاءَنَا النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ إِلَّا لَأَمْرٍ حَدَّثَ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ  
قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ أَخْرِجْ مِنْ عِنْدِكَ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَا هُمَا أَبْتَنَيْتَايَ بِعْنِي عَائِشَةُ وَأَسْمَاءُ قَالَ أَشْعَرْتُ  
أَنَّهُ قَدْ أَذِنَ لِي فِي الْخُرُوجِ قَالَ الصَّحْبَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ الصَّحْبَةُ ، قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ عِنْدِي  
نَاقَتَيْنِ أَعَدْتُهُمَا لِلْخُرُوجِ فَخُذْ إِحْدَاهُمَا ، قَالَ قَدْ أَخَذْتُهَا بِالثَّمَنِ

لترجمة من جهة أن البخاري أراد أن يحقق انتقال الضمان في الدابة ونحوها إلى المشتري بنفس العقد فاستدل لذلك  
بقوله ﷺ قَدْ أَخَذْتُهَا بِالثَّمَنِ وَكَدَعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهَا بَلْ أَبْقَاهَا عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ كَانَ لِبَقِيَّتِهِ فِي ضَمَانِ أَبِي  
بَكْرٍ مَا يَحْتَضِرُهُ مَكَارِمُ اخْتِلَافِهِ حَتَّى يَكُونَ الْمَلِكُ لَهُ وَالضَّمَانُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ ثَمَّنَ وَلَا سِيَا فِي الْقِصَّةِ مَا بَدَلَ  
عَلَى إِيثارِ نِعْمَةِ أَبِي بَكْرٍ حَيْثُ ابْنُ أَبِي يَأْخُذُهَا إِلَّا بِالثَّمَنِ ( قُلْتُ ) وَلَقَدْ تَسَفَّفُ فِي هَذَا كَمَا تَسَفَّفُ مِنْ قَبْلِهِ وَلَيْسَ فِي  
الترجمة ما يلجئ إلى ذلك قَالِ دَلَالَةُ الْحَدِيثِ عَلَى قَوْلِهِ فَوَضَعَهُ عِنْدَ الْبَائِعِ ظَاهِرَةٌ جَدًّا وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ صَحَّةَ الْمَبِيعِ  
بِغَيْرِ قَبْضٍ وَأَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى قَوْلِهِ وَأَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ فَهُوَ وَارِدٌ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِفْهَامِ وَلَمْ يَحْزَمْ بِالْحَكْمِ فِي ذَلِكَ بَلْ هُوَ عَلَى  
الاحْتِمَالِ فَلَاحِجَةٌ لِصَحِيلِهِ مَا لَمْ يَحْمَلْ نَمَّ ذَكَرَهُ لَا تَرَابِ عَمْرٍ فِي صَدْرِ التَّرْجُمَةِ مَشْعُرٌ بِاخْتِيَارِ مَا دَلَ عَلَيْهِ فَلِذَلِكَ احْتِجِجَ  
إِلَى إِبْدَاءِ الْمُنَاسِبَةِ وَاللَّهُ الْوَفِيُّ ( قَوْلُهُ ) وَقَالَ ابْنُ عَرَبٍ مَا أَدْرَكْتَ الصِّفَةَ ( أَيِ الْعَقْدِ ) حَيًّا ( أَيِ بِمَهْمَلَةٍ وَتَحْتِائِيَةِ مُثْقَلَةٍ  
( مَجْمُوعًا ) أَيِ بِمَضْمُونٍ عَنْ حَالَتِهِ ( فَهُوَ مِنَ الْمُبْتَاعِ ) أَيِ مِنَ الْمَشْتَرَى وَهَذَا التَّعْلِيلُ وَصَلَهُ الطُّحَاوِيُّ وَالدَّارِقُطِيُّ مِنْ طَرِيقِ  
الْأَوَزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حِزْمَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِيهِ وَقَالَ فِي رَوَايَةٍ فَهُوَ مِنْ مَالِ الْمُبْتَاعِ وَرَوَاهُ الطُّحَاوِيُّ أَيْضًا  
مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ مِثْلَهُ لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ مَجْمُوعًا وَاسْتَدَانَ الْإِدْرَاكُ إِلَى الْعَقْدِ بِحَاجِزٍ أَيِ مَا كَانَ عِنْدَ  
العقد موجودًا وَغَيْرُ مُتَفَصِّلٍ قَالَ الطُّحَاوِيُّ ذَهَبَ ابْنُ عَمْرٍاءُ أَنَّ الصِّفَةَ إِذَا أَدْرَكْتَ شَيْئًا فَهَكَذَا بِعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ الْبَائِعِ  
فَهُوَ مِنْ ضَمَانِ الْمَشْتَرَى قَدْ عَلِيَ أَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الْبَيْعَ يَتِمُّ بِالْأَقْوَالِ قَبْلَ الْفِرْقَةِ بِالْإِبْدَانِ وَهَذَا قَوْلُهُ لَيْسَ بِالْإِذْمِ وَكَيْفَ يَحْتَمِجُ  
بِأَمْرِ مُحْتَمَلٍ فِي مَعَارِضَةِ أَمْرِ مُصْرَحٍ بِهِ فَإِنْ عَمِرْ قَدْ تَقَدَّمَ عَنْهُ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ كَانَ يَرَى الْفِرْقَةَ بِالْإِبْدَانِ وَالْمُنْقُولِ عَنْهُ هُنَا  
يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ التَّفَرُّقِ بِالْإِبْدَانِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ فَحَمَلَهُ عَلَى مَا بَعْدَهُ أَوَّلِي جَمَاعَةٍ مِنْ حَدِيثِهِ وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ  
اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَأَحْبَسَهُ بِالثَّمَنِ فَهَكَذَا فِي يَدِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَشْتَرَى بِالثَّمَنِ فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّبِ وَرَبِيعَةُ  
هُوَ عَلَى الْبَائِعِ وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ بَسَّارٍ هُوَ عَلَى الْمَشْتَرَى وَرَجَعَ إِلَيْهِ مَالُكَ بَعْدَ أَنْ كَانَ أَخَذَ بِالْأُولَى وَتَابَعَهُ أَحْمَدُ وَاسْتَحَقَّ  
أَبُو ثَوْرٍ وَقَالَ بِالْأُولَى الْحَنْفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ اشْتِرَاطُ الْقَبْضِ فِي صَحَّةِ الْبَيْعِ فَمَنْ اشْتَرَطَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ  
جَعَلَهُ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ وَمَنْ لَمْ يَشْتَرَطْ جَعَلَهُ مِنْ ضَمَانِ الْمَشْتَرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ طَاوُسٍ  
فِي ذَلِكَ تَصْلِيلًا قَالَ أَنْ قَالَ الْبَائِعُ لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَقْدِنِي الثَّمَنَ فَهَكَذَا فَهُوَ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ وَالْأَنفُسُ مِنْ ضَمَانِ الْمَشْتَرَى وَقَدْ  
فَسَّرَ بَعْضُ الشُّرَاحِ الْبَيْعَ فِي أَثَرِ ابْنِ عَرَبٍ بِالْعَيْنِ الْمُبِيعَةِ وَهُوَ جَدِيدٌ وَقَدْ سَلَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ أَثَرِي طَعَامًا فَطْلَبَ مِنْ  
يَحْمَلُهُ فَرَجَعَ فَوَجَدَهُ قَدْ احْتَرَقَ فَقَالَ هُوَ مِنْ ضَمَانِ الْمَشْتَرَى وَأَوْرَدَ أَثَرُ ابْنِ عَمْرٍاءُ كَوْرَ بَلَقُ فَهُوَ مِنْ مَالِ الْمَشْتَرَى  
وَفَرَعَ عَنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْمَبِيعَ إِذَا كَانَ مَعِينًا دَخَلَ فِي ضَمَانِ الْمَشْتَرَى بِمَجْدَرِ الْعَقْدِ وَلَوْ بِقَبْضٍ بِخِلَافِ مَا يَكُونُ فِي  
النِّعْمَةِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْ ضَمَانِ الْمَشْتَرَى إِلَّا بَعْدَ الْقَبْضِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى قَفْزًا مِنْ صَبْرَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَسَيَأْتِي السَّكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ  
عَائِشَةَ فِي أَوَّلِ الْمَجَرَّةِ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَوْرَدَهُ هُنَاكَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عُرْوَةَ أُمِّهِ مِنَ السِّيَاقِ الَّذِي هُنَا بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ

**باب لَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ أَوْ يَتَرَكَ**  
**حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ  
 اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا  
 الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ  
 لِبَادٍ وَلَا تَتَجَاشَوْا وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ وَلَا تَسَالُ الْمَرْأَةُ طَلَقَ أُخْتَهَا  
 لِيَتَكَفَّ مَا فِي إِيَّاهَا

\* (قوله باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك) أورد فيه حديث ابن عمر وابن  
 هريرة في ذلك وأشار بالتقيد إلى ما ورد في بعض طرقه وهو ما أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن عمر عن نافع  
 في هذا الحديث بلفظ لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له وقوله إلا أن يأذن له  
 يحتمل أن يكون استثناء من الحكمين كما هو قاعدة الشافعي ويحتمل أن يختص بالآخر ويؤيد الثاني رواية المصنف  
 في النكاح من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب الرجل على خطبة  
 أخيه حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له الخطاطب ومن ثم نشأ خلاف للشافعية هل يختص ذلك بالنكاح أو يلتحق  
 به البيع في ذلك والصحيح عدم الفرق وقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن عبد الله بن عمر بلفظ لا يبيع الرجل  
 على بيع أخيه حتى يتراجع أو يذر وترجم البخاري أيضا بالسوم ولم يقع له ذكر في حديثي الباب وكأنه أشار بذلك  
 إلى ما وقع في بعض طرقه أيضا وهو ما أخرجه في الشروط من حديث أبي هريرة بلفظ وأن يستام الرجل على سوم  
 أخيه وأخرجه مسلم في حديث نافع عن ابن عمر أيضا وذكر المسلم لكونه أقرب إلى أمثال الأمر من غيره وفي  
 ذكره إبدان بأنه لا يليق به أن يستأثر على مسلم مثله (قوله لا يبيع) كذا لاكثر بابات الإيهام في بيعه على أن لا تأفية  
 ويحتمل أن تكون ناهية وأشيعت الكسرة كقراءة من قرأ أنه من بقى ويصبر ويؤيده رواية الكشميهني بلفظ  
 لا يبيع بصيغة النهي (قوله بعضكم على بيع أخيه) كذا أخرجه عن اسمعيل عن مالك وسيأتي في باب النهي عن تلقى  
 الركبان عن عبد الله بن يوسف عن مالك بلفظ على بيع بعض وظاهر التقيد بأخيه أن يختص ذلك بالمسلم وبه قال  
 الأوزاعي وأبو عبيد بن جبر وبه من الشافعية وأصرح من ذلك رواية مسلم من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة  
 بلفظ لا يسوم المسلم على سوم المسلم وقال الجمهور لا فرق في ذلك بين المسلم والذي ذكره الأخخرج للغالب فلا مفهوم  
 له (قوله في حديث أبي هريرة نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد ولا تتجاشوا) اعطف صيغة النهي على  
 معناها فتقدير قوله نهى أن يبيع حاضر لباد أي قال لا يبيع حاضر لباد فعطف عليه ولا تتجاشوا وسيأتي الكلام على  
 بيع الحاضر للبادى بعد في باب مفرد وكذا على التجش في الباب الذي يليه وقوله هنا ولا تتجاشوا ذكره بصيغة التفاعل  
 لأن التاجر إذا فعل لصاحبه ذلك كان بصدد أن يفعل له مثلهو يأتي الكلام على الخطبة في كتاب النكاح إن شاء  
 الله تعالى قال العلماء البيع على البيع حرام وكذلك الشراء على الشراء وهو أن يقول لمن اشتري سلعة في زمن الخيار افسخ  
 لا يبيعك يا نقص أو يقول للبائع افسخ لا اشتري منك بأزيد وهو مجمع عليه وأما السوم فصورته أن يأخذ شيئا ليشرته  
 فيقول له رده لا يبيع خيرا منه بثمنه أو مثله بأرخص أو يقول للمالك استرده لا اشتريه منك بأكثر وعمله بعد استقرار  
 الثمن وركون أحدهما إلى الآخر فإن كان ذلك صريحا فلا خلاف في التحريم وإن كان ظاهرا فقيه وجهان للشافعية ونقل ابن  
 حزم اشتراط الركون عن مالك وقال إن لفظ الحديث لا يدل عليه وتعقب بأنه لا بد من أمرين لمواضع التحريم في السوم  
 لأن السوم في السلامة التي تبايع فيها يزيد لا يحرم اتفاقا كما نقله ابن عبد البر فتبين أن السوم المحرم ما وقع فيه قدر زاد على ذلك  
 وقد استغنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الآخر ما إذا لم يكن المشتري مغبوا غنا فاحتشا وبه قال ابن حزم

**بابُ يَسَعُ الزَّائِدَةُ** وَقَالَ عَطَاءٌ أَذَرَ كُتُّ النَّاسِ لَا يَرَوْنَ بَأْسًا يَبْنِيهِ الْمَغَانِمُ فِيمَنْ  
يَزِيدُ حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ الْمُكْتَبِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَاسٍ عَنْ  
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ . فَاسْتَحَاجَّ فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ  
مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي . فَأَشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِكَذَا وَكَذَا فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ **بابُ النَجَشِ** وَمَنْ قَالَ لَا  
يَجُوزُ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ .

وَأَصَحُّ بِحَدِيثِ الدِّينِ النَّصِيحَةِ لَكِنْ تَنْتَحِرُ النَّصِيحَةُ فِي الْبَيْعِ وَالسُّوْمِ فَلَهُ أَنْ يَحْفَظَ أَنْ يَمْنَحَهَا كَذَا وَأَنْتَ أَنْ يَمْنَحَهَا بِكَذَا  
مَعْنَى مَنْ غَيْرُ أَنْ يَزِيدَ فِيهَا فَيَجْمَعُ ذَلِكَ بَيْنَ الْمَصْلُحَتَيْنِ وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ الْمَذْكُورِ مَعَ تَأْتِيهِ قَاعِلُهُ وَعِنْدَ  
الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ فِي فَسَادِهِ رَوَاهُ ابْنُ وَهَّابٍ وَبِهِ جُزْمُ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ \* (قَوْلُهُ بَابُ بَيْعِ الزَّائِدَةِ) لِمَا نَاقَدْنَا فِي  
الْبَابِ قَبْلَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ السُّوْمِ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ مَوْضِعَ التَّحْرِيمِ مِنْهُ وَقَدْ أَوْضَحْتُهُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ وَرَوَدَ فِي الْبَيْعِ فِيمَنْ  
يَزِيدُ حَدِيثُ أَنَسٍ أَنَّهُ ﷺ بَاعَ حُلْسًا وَقَدْ حَاوَلَ مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الْحُلْسَ وَالْقَدَحَ فَقَالَ رَجُلٌ أَخَذْتُهُمَا بِدَرَمٍ فَقَالَ  
مَنْ يَزِيدُ عَلَى دَرَمٍ فَأَعطَاهُ رَجُلٌ دَرَاهِمَ فَبَاعَهُمَا مِنْهُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَحْمَدُ السَّنَنَ مَطُولًا وَمَخْصَرًا وَاللُّغْزَ لِلتِّرْمِذِيِّ  
وَقَالَ حَسَنٌ وَكَانَ الْمُنْصَنِّفُ أَشَارَ بِالترجمة إِلَى تَضْعِيفِ مَا أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ مِنْ حَدِيثِ سَفْيَانَ بْنِ وَهْبٍ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ  
يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الزَّائِدَةِ فَإِنْ فِي إِسْنَادِهِ ابْنُ لُحَيْمَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ (قَوْلُهُ وَقَالَ عَطَاءٌ أَذَرَ كُتُّ النَّاسِ لَا يَرَوْنَ بَأْسًا بِبَيْعِ الْمَغَانِمِ  
فِيمَنْ يَزِيدُ) وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَنَحْوُهُ عَنْ عَطَاءٍ وَبِحَاجِدٍ وَرَوَى هُوَ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي  
نَجِيحٍ عَنْ بِحَاجِدٍ قَالَ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ مَنْ يَزِيدُ وَكَذَلِكَ كَانَتْ تَبَاعُ الْإِنْمَاسُ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ عَقِبَ حَدِيثِ أَنَسٍ الْمَذْكُورِ  
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَمْ يَرَوْا بِأَسَاسًا بِبَيْعِ مَنْ يَزِيدُ فِي الْقَنَاقَةِ وَالْمَوَارِيثِ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ لَامَعْنَى لِاخْتِصَاصِ  
الْجَوَازِ بِالْغَنِيمَةِ وَالْمِيرَاثِ فَإِنَّ الْبَابَ وَاحِدٌ وَالْمَعْنَى مُشْتَرَكٌ أَهْوَ وَكَانَ التِّرْمِذِيُّ يَقِيدُ بِمَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ  
أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَالدَّارِقُطِيُّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ بَيْعَ  
أَحَدِكُمْ عَلَى بَيْعِ أَحَدٍ حَتَّى يَذَرَ الْقَنَاقَةَ وَالْمَوَارِيثَ أَهْوَ وَكَانَ خَرَجَ عَلَى الْغَالِبِ فَبِمَا يَعْتَادُ فِيهِ الْبَيْعُ مَزِيدَةً وَهِيَ الْقَنَاقَةُ  
وَالْمَوَارِيثُ . وَيُلْحِقُ بِهَا غَيْرُهَا لِلإِشْتِرَاقِ فِي الْحُكْمِ وَقَدْ أَخَذَ بِظَاهِرِ الْأَوَازِغِ وَأَسْقَى خُفْصًا الْجَوَازَ بِبَيْعِ  
لِلْقَنَاقَةِ وَالْمَوَارِيثِ وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ كَرِهَ بَيْعَ مَنْ يَزِيدُ ثُمَّ أَوْرَدَ الْمُنْصَنِّفُ حَدِيثَ جَابِرِ بْنِ بَيْعِ الْمَدْبَرِ فِيهِ قَوْلُهُ  
ﷺ مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي فَأَشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِكَذَا وَكَذَا فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ مُسْتَوْفٍ فِي بَابِ بَيْعِ الْمَدْبَرِ فِي  
آخِرِ الْبَيْعِ وَقَوْلُهُ بِكَذَا وَكَذَا يَأْتِي أَنَّهُ ثَمَانِمِائَةُ دَرَاهِمٍ وَيَأْتِي أَيْضًا تَسْمِيَةُ الرَّجُلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَدْ اعْتَرَضَهُ  
الْإِسْمَاعِيلِيُّ فَقَالَ لَيْسَ فِي قِصَّةِ الْمَدْبَرِ بَيْعُ الزَّائِدَةِ فَإِنَّ بَيْعَ الزَّائِدَةِ أَنْ يَعْطَى بِوَاحِدٍ ثَمَانِمِائَةً يَعْطَى بِغَيْرِهِ زِيَادَةٌ  
عَلَيْهَا هَآءِ وَأَجَابَ ابْنُ بَطَّالٍ بِإِنْ شَاهِدَ التَّرْجُمَةَ مِنْهُ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي قَالَ فَعَرَضَهُ لِلزِّيَادَةِ لَيْسَتْ تَقْضِي فِيهِ  
لِلْمُقْلَسِ الَّذِي بَاعَهُ عَلَيْهِ وَسَيَأْتِي بَيَانُ كَوْنِهِ كَانَ مُقْلَسًا فِي آخِرِ كِتَابِ الْإِسْتِقْرَاضِ (قَوْلُهُ بَابُ النَّجَشِ) يَفْتَحُ النَّوْنُ  
وَسُكُونُ الْجِيمِ بَعْدَهَا مَعْجَمَةٌ وَهِيَ فِي اللُّغَةِ تَغْيِيرُ الصَّيْدِ وَاسْتِثَارَتِهِ مِنْ مَكَانِهِ لِصَادِقٍ يَقَالُ نَجَشْتُ الصَّيْدَ أَتَجَشَّهُ بِالضَّمِّ نَجَشًا  
وَفِي الشَّرْعِ الزِّيَادَةُ فِي ثَمَنِ السَّلْعَةِ مَنْ لَا يَرِيدُ شَرَاءَهَا لِيَقَعَ فِيهَا سُمٌّ بِذَلِكَ لِأَنَّ النَّاجِشَ يُشِيرُ الرِّغْبَةَ فِي السَّلْعَةِ  
وَيَقَعُ ذَلِكَ بِمَوَاطَأَةِ الْبَائِعِ فَيَشْتَرِكُ فِي الْأَمْرِ وَيَقَعُ ذَلِكَ بِغَيْرِ عِلْمِ الْبَائِعِ فَيَخْتَصُّ بِذَلِكَ النَّاجِشُ وَقَدْ يَخْتَصُّ بِهِ الْبَائِعُ  
كَنَجَشِ بَأْتِهِ اشْتَرَى سَلْعَةً بِأَكْثَرِ ثَمَنِ اشْتَرَاهَا بِغَيْرِ غَيْرِهِ بِذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي مِنْ كَلَامِ الصَّحَابِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ وَقَالَ ابْنُ  
قُتَيْبَةَ النَّجَشُ الْخَلْطُ وَالْخُدَيْعَةُ وَمَنْ قِيلَ لِلصَّائِدِ نَجَشَ لِأَنَّهُ يَخْتَلُ الصَّيْدَ وَيَحْتَالُ لَهُ (قَوْلُهُ وَمَنْ قَالَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ  
الْبَيْعُ) كَانَ يَشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ مَالِئَةَ بَاعَ سَبِيحًا فَقَالَ لَهُ لَوْلَا أَنِّي كُنْتُ

وقال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا خائن . وهو خداع باطل لا يحل قال النبي ﷺ الخديعة في النار ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى النبي ﷺ

أزيد فافقه لكان كاسدا فقال له عمر هذا نجش لا يحل فبعت متاديا ينادي أن البيع مردود وأن البيع لا يحل قال ابن بطال أجمع العلماء على أن الناجش حاص بفعله واختلقوا في البيع اذا وقع على ذلك وهمل ابن المنذر عن طاعة من أهل الحديث فساد ذلك البيع وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك وهو المشهور عند الحنابلة اذا كان ذلك بمواطأة البائع أو صنعه والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار وهو وجه الشافعية قياسا على المصراة والأصح عندهم صحة البيع مع الائم وهو قول الحنفية وقال الرافعي أطلق الشافعي في المختصر تعصية الناجش وشروط في تعصية من باع على بيع أخيه أن يكون عالما بالنهي وأجاب الشارحون بأن النجش خدعة ونجس الخديعة واضح لكل واحد وان لم يعلم هذا الحديث بخصوصه بخلاف البيع على بيع أخيه فقللا يشترك فيه كل واحد واستشكل الرافعي الفرق بأن البيع على بيع أخيه اضرار والاضرار يشترك في علم نجس به كل أحد قال فالوجه تخصيص المعصية في الموضعين بمن علم التحريم اه وقد حكى البيهقي في المعرفة والسنن عن الشافعي تخصيص المعصية في النجش أيضا بمن علم النهي فظهر أن مقاله الرافعي بحثا منصوب ولفظ الشافعي النجش أن يحضر الرجل السلعة تباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد شراءها ليقضى به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لولم يسمعوها سمعوا منه نجش فهو حاص بالنجش ان كان عالما بالنهي والبيع جائز لا يفسده معصية رجل نجش عليه (قوله وقال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا خائن) هذا طرف من حديث أورده المصنف في الشهادات في باب قول الله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ثم ساق فيه من طريق السكسكي عن عبد الله بن أبي أوفى قال أقام رجل سلعة خلف بالله فقد أعطى فيها ما لم يعط فزلت قال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا خائن أو رده من طريق يزيد بن هرون عن السكسكي وقد أخرجه ابن أبي شبة وسعيد بن منصور عن يزيد مقتصرين على الموقوف وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن ابن أبي أوفى صرفوا لكن قال ملعون بدل خائن اه وأطلق ابن أبي أوفى على من أخبر بأكثر مما اشترى به انه ناجش لمشاركته لمن يزيد في السلعة وهو لا يريد أن يشتري بها في غرور الغير فاشتركا في الحكم لذلك وكونه آكل ربا بهذا التفسير وكذلك يصح على التفسير الاول ان اطاعه البائع على ذلك وجعل له عليه جملا فيشتركان جميعا في الحياة وقد اتفق أكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم وقيد ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم التحريم بأن تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل قال ابن العربي فلما وجدنا رأي سلعة رجل تباع بدون قيمتها فزاد فيها لتنتهي الى قيمتها لم يكن ناجشا حاصلا بل يؤجر على ذلك ببيئته وقد وافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وفيه نظر اذ لم تعين النصيحة في أن يوم أنه يريد الشراء وليس من غرضه بل غرضه أن يزيد على من يريد الشراء أكثر مما يريد أن يشتري به فلذلك يريد النصيحة مندوحة عن ذلك أن يعلم البائع بأن قيمة سلعته أكثر من ذلك ثم هو باختياره بعد ذلك ويحتمل أن لا يصح عليه اعلامه بذلك حتى يسأله للحديث الاتي دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض فاذا استنصح أحدكم أخاه فليصحه والله أعلم (قوله وهو خداع باطل لا يحل) هو من تفقه المصنف وليس من تمتة كلام ابن أبي أوفى وقد ذكرنا توجيه ما قاله المصنف قبل (قوله قال النبي ﷺ الخديعة في النار ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) أما الحديث الثاني فسأني موصولا من حديث عائشة في كتاب الصلح وأما حديث الخديعة في النار فروياه في الكامل لابن عدى من حديث قيس بن سعد بن عباد قال لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول المكر والخديعة في النار لكنت من أمكر الناس واستأده لابس به وأخرجه الطبراني في الصغير من حديث ابن مسعود والحاكم في المستدرک من حديث أنس واسحق بن راهويه

عَنِ النَّجَشِ **بَابُ بَيْعِ الْفَرَرِ وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ وَكَانَ يَمُوعًا يَبَايِعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ الرَّجُلُ يَبْتَاعُ

في مستنده من حديث أبي هريرة وفي اسناد كل منهما مقال لكن مجموعهما يدل على أن الله بن أصله وقد رواه ابن المبارك في البر والصلة عن عوف عن الحسن قال بلغني أن رسول الله ﷺ قال فذكره ( قوله عن النجاشي ) تقدم أن المشهور أنه بفتح الجيم وحكى المطري في السكون \* ( قوله باب بيع الفرر ) بفتح المعجمة وبراء بن ( و ) بيع ( حبل الحبلية ) بفتح المهملة والموحدة وقيل في الاول بسكون الموحدة وغاطه عياض وهو مصدر حبلت تحبل حبلا والحبلية جمع حابل مثل ظلمة وظالم وكتبه وكاتب والهاء فيه للمبالغة وقيل للاشعار بالانوة وقد ندر فيه امرأته حبلية قالها فيه للتأنيث وقيل حبلية مصدر يسعى به المحبول قال أبو عبيد لا يقال لشيء من الحيوان حبلات الا آدميات الاماورد في هذا الحديث وأثبت صاحب المحكم قولنا فقال اختلف أهي للانات عامة أم للآدميات خاصة وأنشد في التعميم قول الشاعر \* أودمخه حبل يمح مقرب \* وفي ذلك تعقب على نقل النووي اتفاق أهل اللغة على تخصيص ثم أن عطف بيع حبل الحبلية على بيع الفرر من عطف الخاص على العام ولم يذكر في الباب بيع الفرر صريحا وكأنه أشار الي ما أخرجه أحمد بن طريق ابن اسحق حديثي نافع وابن حبان من طريق سلمان التيمي عن نافع عن ابن عمر قال نهى النبي ﷺ عن بيع الفرر وقد أخرج مسلم النبی عن بيع الفرر من حديث أبي هريرة وابن ماجه من حديث ابن عباس والطبراني من حديث سهل بن سعد ولاحمد من حديث ابن مسعود رفعه لا تشتروا السمك في الماء فانه غرر وشراء السمك في الماء نوع من أنواع الفرر ويلتحق به الطير في الهواء والمعدوم والمجهول والآخر ونحو ذلك قال النووي النهي عن بيع الفرر أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جدا ويستثنى من بيع الفرر أمران أحدهما يدخل في البيع تبعا فلو أفرد لم يصح بيعه والثاني ما يتساع بمثله اما لحقارته أو للشقة في تميزه وتعيته فمن الاول بيع أساس الدار والدابة التي في ضرعها اللبن والحامل ومن الثاني الجبة المحشوة والشرب من السقاء قال وما اختلف العلماء فيه مبنى على اختلافهم في كونه حقيرا أو يشق تميزه أو تعينه فيكون الفرر فيه كالمعدوم فيصح البيع وبالعكس وقال ومن يبيع الفرر باعتاده الناس من الاستجرار من الاسواق بالاوراق مثلا فاته لا يصح لان الثمن ليس حاضرا فيكون من المعاطاة ولم توجد صيغة يصح بها العقد وروي الطبري عن ابن سيرين بإسناد صحيح قال لا أعلم بيع الفرر بأسا قال ابن بطال لعلمه لم يبلغه النهي والافكل ما يمكن أن يوجد وأن لا يوجد لم يصح وكذلك اذا كان لا يصح غالبا فان كان يصح غالبا كالثمرة في أول بدو صلاحها أو كان مستترابعا كالخمر مع الحامل جاز لقلة الفرر ولعل هذا هو الذي أراد ابن سيرين لكن منع من ذلك ما رواه ابن المنذر عنه أنه قال لا بأس ببيع العبد الآبق اذا كان علمها فيه واحدا فهذا يدل على انه يري بيع الفرر ان سلم في المآكل والله اعلم ( قوله وكان ) أي بيع حبل الحبلية ( يباع يبايعه أهل الجاهلية الخ ) كذا وقع هذا التفسير في الموطأ متصلا بالحديث قال الاسماعيلي وهو مدرج يعني ان التفسير من كلام نافع وكذا ذكر الخطيب في المدرج وسأيت في آخر السليم عن موسى بن اسمعيل التبوذكي عن جويرية التصريح بأن نافع هو الذي فسره لكن لا يلزم من كون نافع فسره لجويرية أن لا يكون ذلك التفسير مما حمله عن مولاه ابن عمر فسأيت في أيام الجاهلية من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال كان أهل الجاهلية يبايعون لحم الجوز و إلى حبل الحبلية وحبل الحبلية ان تنتج الناقمة ما في بطنها ثم تحمل التي تنتج فهاهم رسول الله ﷺ عن ذلك فظاهر هذا السياق ان هذا التفسير من كلام ابن عمر ولهذا جزم ابن عبد البر بأنه من تفسير ابن عمر وقد أخرجه مسلم من رواية الليث والترمذي والنسائي من رواية أيوب كلاهما عن نافع بدون التفسير وأخرجه أحمد والنسائي وابن



الجزور إلى أن تُنتج الناقة ثم تُنتج التي بطنها باب بيع الملامسة . قال أنس بن النخعي رضي الله عنه  
**حدثنا** سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عامر بن سعد  
 أن أبا سعيد رضى الله عنه أخبره أن رسول الله ﷺ نعى عن المناذبة ونهى طرْح الرجل ثوبه بالبيع  
 إلى الرجل قبل أن يقلبه أو ينظر إليه ونهى عن الملامسة واللامسة لس الثوب لا ينظر إليه **حدثنا**

ماجه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر بدون التفسير أيضا ( قوله الجزور ) بفتح الجيم وضم الزاي هو البعير ذكر  
 كان أو أنثى الآن لفظة مؤنث تقول هذه الجزور وان أردت ذكرها فيجمل أن يكون ذكره في الحديث قيدا  
 فيها كان أهل الجاهلية يفعلونه فلابتياحون هذا البيع إلا في الجزور والجم ويحتمل أن يكون ذكره على سبيل  
 المثال وأما في الحكم فلا فرق بين الجزور وغيره في ذلك ( قوله إلى أن تنتج ) بضم أوله وفتح ثالثة أى تلد ولدا أو الناقة  
 قاعل وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل المسند إلى المفعول وهو حرف نادر وقوله ثم تنتج التي بطنها أي  
 ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد وهذا القدر زائد على رواية عبيد الله بن عمر فانه اقتصر على قوله ثم تعمل التي في  
 بطنها ورواية جويرية أخصر منها ولفظه ان تنتج الناقة ماقى بطنها وبظاهر هذه الرواية قال سعيد بن المسيب فيها  
 رواه عنه مالك وقال به مالك والشافعي وجماعة وهو أن يبيع شمن إلى أن يلد ولد الناقة وقال بعضهم ان يبيع شمن  
 إلى أن تحمل الدابة وتلد ويحمل ولدها وبه جزم أبو اسحق في التنبيه فلم يشترط وضع حمل الولد كراهية مالك ولم أر  
 من صرح بما اقتضته رواية جويرية وهو الوضع فقط وفي الحكم مثل الذي قبله والمنع في الصور الثلاث للجهالة  
 في الاجل ومن حقه على هذا التفسير أن يذكر في السلم وقال أبو عبيدة وأبو عبيد وأحمد واسحق وابن حبيب المالكي  
 وأكثر أهل اللغة وبه جزم الترمذي هو يبيع ولد تاج الدابة والمنع في هذا من جهة أنه يبيع معدوم ومجهول وغير  
 مقدور على تسليمه فيدخل في يبيع الفرر ولذلك صدر البخاري بذكر الفرر في الترجمة لكنه أشار إلى التفسير  
 الاول باراداة الحديث في كتاب السلم أيضا ورجع الاول لكونه موافقا للحديث وإن كان كلام أهل اللغة موافقا  
 للثاني لكن قد روى الإمام أحمد من طريق ابن اسحق عن نافع عن ابن عمر ما يوافق الثاني ولفظه نهي رسول الله ﷺ  
 عن بيع الفرر قال إن أهل الجاهلية كانوا يبيعون ذلك البيع يتاح الرجل بالشارف حبل الحبله فنهوا عن ذلك وقال ابن التين  
 محصل الخلاف هل المراد البيع إلى اجل أو يبيع الجنين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام أو ولادة ولدها وعلى  
 الثاني هل المراد يبيع الجنين الاول أو يبيع جنين الجنين فصارت اربعة أقوال انتهى وحكي صاحب الحكم قول آخر  
 انه يبيع ما في بطن الانعام وهو ايضا من يبيع الفرر لكن هذا انما يفسر به سعيد بن المسيب كراهية مالك في الموطن  
 يبيع المضامين وفسر به غيره بيع الملاقح واتفقت هذه الاقوال على اختلافها على أن المراد بالحبله جمع حابل او حابلة  
 من الحيوان الاماحكاه صاحب الحكم وغيره عن ابن كيسان أن المراد بالحبله الكرمه وأن النهي عن بيع حبلها أي  
 حملها قبل أن تبلغ كانهي عن بيع ثمر النخلة قبل أن ترعى على هذا فالحبله باسكان الموحدة وهو خلاف ما ثبتت به الروايات  
 لكن حكى في الكرمه فتح الباء وادعى السهيلي نفرد ابن كيسان به وليس كذلك فقد حكاه ابن السكيت في كتاب  
 الا لفاظ ونقله القرطبي في الفهم عن ابن عباس المبرد والماء على هذا للباء لغة وجها واحدا \* ( قوله باب يبيع الملامسة  
 قال أنس بن النخعي رضي الله عنه ) ثم قال باب يبيع المناذبة وعلق عن أنس مثله وأورد في الباين حديث أبي سعيد  
 من وجهين وحديث أبي هريرة من وجهين فاما حديث أنس فسيأتي موصولا بعد ثلاثين بابا في باب يبيع المحاضرة  
 قوله في حديث أبي سعيد نهى عن المناذبة وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى رجل قبل أن يقلبه أو ينظر اليه ونهى  
 عن الملامسة واللامسة لس الثوب لا ينظر اليه وسيأتي في اللباس من طريق يونس عن الزهري بلفظ الملامسة لس  
 الرجل ثوب الآخر يده بالليل أو بانهار ولا يقلبه الا بذلك والمناذبة أن يلبس الرجل إلى الرجل ثوبه وبئذ الآخر

قَدِيمُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى عَنْ لِبَسَتَيْنِ  
 أَنْ يَحْتَمِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ثُمَّ يَرَفُهُ عَلَى مَنْكَبِهِ . وَعَنْ يَمِينِ بْنِ النَّبَّازِ **بَابُ** يُسَمَّى  
 الْمُنَابَذَةِ وَقَالَ أَنَسُ بْنُ نَعْمَانَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ  
 عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ  
 وَالْمُنَابَذَةِ **حَدَّثَنَا** عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَرْهُرَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ  
 عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لِبَسَتَيْنِ وَعَنْ يَمِينِ بْنِ النَّبَّازِ وَالْمُنَابَذَةِ

بوجهه ويكون وجههما عن غير نظر ولا تراش ولا عوانة من طريق أخرى عن يونس وذلك ان يتبايع القوم السلع  
 لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها او يتناذب القوم السلع كذلك فهذا من أبواب القمار وفي رواية ابن ماجه من طريق  
 سفيان عن الزهري والمناذة أن يقول القى الى مامعك والى اليك مامعى وللنساء من حديث أنى هرة الملامسة ان  
 يقول الرجل للرجل ابيعك ثوبى ثوبك ولا ينظر واحد منهما الى ثوب الآخر ولكن يمسح لسا والمناذة ان يقول  
 أبيع مامعى وتبني مامعك يشتري كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو ذلك ولم يذكر  
 التفسير في طريق أنى سعيد الثانية هنا ولا في طريق أنى هرة وقد وقع التفسير أيضا عند أحمد من طريق معمر هذه  
 أخرجه عن عبد الرزاق عنه وفي آخره والمناذة أن يقول اذا نبذت هذا الثوب فقد وجب البيع والملامسة ان يمسك يده  
 ولا ينشره ولا يخلبه اذا مسه وجب البيع ولمسك من طريق عطاء بن ميناء عن أنى هرة اما الملامسة فان يمسك كل واحد منهما  
 ثوب صاحبه ضيقا ولمسك والمناذة ان يبدل كل واحد منهما ثوبه الى الآخر لم ينظر واحد منهما الى ثوب صاحبه وقد تقدم في الصيام  
 من هذا الوجه وليس فيه التفسير وهذا التغير الذى في حديث أنى هرة اقعده بلفظ الملامسة والمناذة لانها معاملة تستدعى  
 وجود الفعل من الجانبين واختلف العلماء في تفسير الملامسة على ثلاث صور وهى اوجهه للشافعية أحسبها أن فى ثوب مطوى  
 أو فى ظلمة فيامسه المستام فيقول له صاحب الثوب بعته بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك اذا رآه وهذا  
 موافق للتفسير بن الذين فى الحديث الثانى ان يجعل نفس اللبس يباعا بغير صيغة زائدة الثالث ان يجعل اللبس شرطاً فى  
 قطع خيار المجلس وغيره والبيع على التأويلات كلها باطل ومأخذ الاول عدم شرط ثوبه المبيع واشتراط نفي الخيار ومأخذ  
 الثانى اشتراط نفي الصيغة فى عقد المبيع فيؤخذ منه بطلان بيع المعاوضة مطلقا لكن من أجاز المعاوضة قيدها بالمحقرات أو بما  
 جرت فيه العادة بالمعاوضة أو اما الملامسة والمناذة عند من يستعملهما فلا يخصهما بذلك فعلى هذا يجتمع بيع المعاوضة مع الملامسة  
 والمناذة فى بعض صور المعاوضة فلمن يجزى بيع المعاوضة ان يخص النهى فى بعض صور الملامسة والمناذة مما جرت العادة فيه  
 بالمعاوضة وعلى هذا محتمل قول الرافعى ان الأئمة اجروا فى بيع الملامسة والمناذة الخلاف الذى فى المعاوضة والله أعلم ومأخذ  
 الثالث شرط نفي خيار المجلس وهذه الأقوال هى التى اقتصر عليها الفقهاء ونخرج مما ذكرناه من طرق الحديث زيادة على  
 ذلك واما المناذة فاختطوا فيها أيضا على ثلاثة أقوال وهى اوجهه للشافعية أحسبها أن يجعل نفس التنبذ يباعا كقد تقدم فى  
 الملامسة وهو الموافق للتفسير فى الحديث المذكور والثانى ان يجعل التنبذ يباعا بغير صيغة والثالث أن يجعل التنبذ قاطعا  
 للخيار واختلفوا فى تفسيره التنبذ قليل هو طرح الثوب كما وقع تفسيره فى الحديث المذكور وقيل هو نبذ الحصاة  
 والصحيح أنه غيره وقد روى مسلم التنبذ عن بيع الحصاة من حديث أنى هرة واختلف فى تفسير بيع الحصاة قليل  
 هو ان يقول جئتكم من هذه الانواب ما وقعت عليه هذه الحصاة ويرى حصاة أو من هذه الارض ما انتهت اليه فى الرمي  
 وقيل هو ان يشترط الخيار الى أن يرى الحصاة والثالث ان يجعل نفس الرمي يباعا وقوله فى الحديث لمس الثوب لا ينظر اليه  
 استدلال على بطلان بيع الثوب وهو قول الشافعى فى الجديد وعن أبي حنيفة يصح مطلقا وينت الخيار اذا رآه

**باب النهي للبايع أن لا يحمل الأبل والبقر والغنم وكل محفلة والمصرأة التي صرى لبنها وحقن فيه وجميع فلم  
يحملها ياما وأصل التصرية حبس الماء يقال منه صريت الماء إذا حبسته **حدثنا** ابن بكير حدثنا الليث عن**

وحي عن مالك والشافعي أيضا وعن مالك يصح ان وصفه والا فلا وهو قول الشافعي في القدم واحد واسحق وإبي  
نور وأهل الظاهر واختاره البغوي والروايان من الشافعية وان اختلفوا في تفاصيله ويؤيده قوله في رواية أبي عوانة  
التي قدمتها لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها وفي الاستدلال لذلك وقفا وخلافا طول واستدل به على بطلان بيع  
الاعمى مطلقا وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب لكون الاعمي لا يراه بعد ذلك فيكون كبيع  
الغائب مع اشتراط نفي الخيار وقيل يصح اذا وصفه له غيره وبه قال مالك وأحمد وعن أبي حنيفة يصح مطلقا على  
تفاصيل عندهم أيضا **تنبهات** الاول وقع عند ابن ماجه أن التفسير من قول سفيان بن عينة وهو خطأ من قائله  
بل الظاهر أنه قول الصحابي كإسائه بينه بعد \* الثاني حديث أبي سعيد اختلف فيه على الزهري فرواه معمر وسفيان  
وابن أبي حفصة وعبد الله بن بديل وغيرهم عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد ورواه عقيل ويونس وصالح بن كيسان  
وابن جريج عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبي سعيد وروى ابن جريج بعضه عن الزهري عن عبيد الله بن  
عبد الله عن أبي سعيد وهو محمول عند البخاري على انها كلها عند الزهري واقتصر مسلم على طريق عامر بن سعد  
وحده وأعرض عما سواه وقد خالفهم كلهم الزبيدي فرواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة وخالفهم أيضا  
جعفر بن برقان فرواه عن الزهري عن سالم عن أبيه وزاد في آخره وهي يوع كانوا يبايعون بها في الجاهلية أخرجهما  
النسائي وخطأ رواية جعفر الثالث حديث أبي هريرة أخرجه البخاري عنه من طرق ثلثها طريق خصص بن عامر  
عنه وهو في مواقيت الصلاة ولم يذكر في شيء من طرقه عنه تفسير المأبذة والملاسة وقد وقع تفسيرها في رواية مسلم  
والنسائي كما تقدم وظاهر الطرق كلها ان التفسير من الحديث المرفوع لكن وقع في رواية النسائي ما يشعر بأنه من  
كلام من دون النبي عليه السلام ولفظه وزعم أن الملاسة أن يقول الخ لا تقرب ان يكون ذلك من كلام الصحابي بعد أن  
يعبر الصحابي عن النبي عليه السلام بلفظ زعم ولو وقع التفسير في حديث أبي سعيد الخدري من قوله أيضا كما تقدم الرابع وقع  
في حديث أبي هريرة في الطريق الأولى هنا نهي عن لبستين واقتصر على لبسة واحدة ولم يذكر في موضوع آخر  
وقد وقع بيان الثانية عند أحمد من طريق هشام عن محمد بن سيرين ولفظه ان يمتحي الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه  
منه شيء وان يرتدى في ثوب يرفع طرفه على ما فيه \* **قوله** باب النهي للبايع أن لا يحمل الأبل والبقر والغنم ( كذا  
في معظم الروايات ولا زائدة وقد ذكره أبو نعيم بدون لا ويحتمل ان تكون ان مفسرة ولا يحمل بيان للنهي وفي رواية  
النسائي نهي البايع ان يحمل الأبل بالغنم وقيد النهي بالبايع اشارة الى ان المالك لو حمل فجيع اللبن المولد أو لباله أو  
لضيفه لم يحرم وهذا هو الزاجح كإسائه في الترجمة وان لم يذكر في الحديث اشارة الى انها في معنى الأبل  
والغنم في الحكم خلافا لدأود وانما اقتصر عليهما لغلبتهما عندهم والتحفيل بالمهمله والقاء التجميع قال أبو عبيد سميت  
بذلك لان اللبن يكثر في ضرعها وكل شيء كثرته فقد حفلته تقول ضرع حافل أى عظيم واحتفل القوم اذا كثر  
جمعهم ومنه سمي الحفل **قوله** وكل ) بالنصب عطفًا على المفعول وهو من عطف العام على الخاص اشارة الى أن  
الحاق غير النعم من ما كوك اللحم بالنعم للجامع بينهما وهو تقرير المشتري وقال الحنابلة وبعض الشافعية يختص  
ذلك بالنعم واختلفوا في غير الماء كالأنان والجارية فالاصح لا يرد اللبن عوضا وبه قال الحنابلة في الانان دون  
الجارية **قوله** والمصرأة ) بفتح المهمله وتشديد الراء ( التي صرى لبنها وحقن فيه ) أى في الثدي ( وجمع فم  
يحمل ) وعطف الحقن على التصرية عطف تفسيري لانه بمعنى **قوله** وأصل التصرية حبس الماء يقال منه  
صريت الماء اذا حبسته ) وهذا التفسير قول أبي عبيد وأكثر أهل اللغة وقال الشافعي هو ربط اخلاف الناقة أو

جَعَزَ بْنِ رَيْمَةَ عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا تُعْصَرُوا الْإِبِلَ وَالنَّعَمَ  
فَمَنْ أَتَاهَا بَعْدَ مَا تَهُ بِخَيْرِ النَّظَرِ بَيْنَ يَمِينٍ أَنْ يَحْتَلِبَهَا إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعَ تَمْرٍ

الشاة وترك حلبها حتى يجمع لبنها فيكثر فيظن المشتري ان ذلك عادتيا فيزدق منها لما يري من كثرة لبنها ( قوله لا تبصر ) بضم أوله وفتح ثانيه ووزن تركوا يقال صرى بصرى تصرية كركي يركي تركية والابل بالنصب على القولية وقيدته بعضهم بفتح أوله وضم ثانيه والاول أصبح لانه من صريت اللبن في الضرع اذا جمعت وليس من ضررته الشيء اذار بطلته اذ لو كان منه قليل مصرورة ولم يقل مصراة على أنه قد سمع الامر ان في كلام العرب قال الاغلب رأيت غلاما قد صرى في فقرته \* ماء الشباب عفتوان سيرته

وقال مالك بن نويرة

فقلت لقوى هذه صدقاتكم \* مصرورة أخلافا لم تحور

وضبطه بعضهم بضم أوله وفتح ثانيه لكن يغيروا على البناء للمجول والمشهور الاول ( قوله الابل والغنم ) لم يذكر البروقد تقدم بيانه في الترجمة وظاهر تحريم التصرية سواء قصد التدليس أم لا وسيأتي في الشروط من طريق أبي حازم عن أبي هريرة نهي عن التصرية وهذا جزم بعض الشافعية وعلمه بما فيه من ابداء الحيوان لكن أخرج النسائي حديث الباب من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج يلفظ لا تبصر الابل والغنم للبيع وله من طريق أبي كثير السجسي عن أبي هريرة اذا باع أحدكم الشاة أو اللقحة فلا يحفلها وهذا هو الراجح وعليه يدل تعليل الأكثر بالتدليس ويجاب عن التعليل بالابداء بأنه ضرر لا يستمر فيغتفر لتحصيل المنفعة ( قوله فمن ابتاعها بعد ) أي من اشتراها بعد التحصيل زاد عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد فهو بالخيار ثلاثة أيام أخرجه الطحاوي وسيأتي ذكر من وافقه على ذلك واجدها هنالكة من وقت بيان التصرية وهو قول الحنابلة وعند الشافعية أنها من حين العقد وقيل من الضيق ويلزم عليه أن يكون الفرر أوسع من الثلاث في بعض الصور وهو ما اذا تأخر ظهور التصرية الى آخر الثلاث ويلزم عليه أيضا ان تحسب المدة قبل التمكن من التسخ وهو ذلك بفوت مقصود التوسع بالمدة ( قوله بخير النظرين ) أي الرأيين ( قوله ان يحتلبها ) كذا في الاصل وهو بكسر الهمزة على أنها شرطية وجزم يحتلبها ولا ين خزيمة والاسماعيلي من طريق أسيد بن موسى عن الليث بعد أن يحتلبها بفتح الهمزة ونصب يحتلبها وظاهر الحديث ان الخيار لا يثبت الا بعد الحلب والجمهور على أنه اذا علم بالتصرية ثبت له الخيار ولو لم يحلب لكن لما كانت التصرية لا تعرف غالبا الا بعد الحلب ذكر قيدا في ثبوت الخيار فلو ظهرت التصرية بغير الحلب فالخيار ثابت ( قوله ان شاء امسك ) في رواية مالك عن أبي الزناد في آخر الباب ان رضى بها أمسكها أي أبقاها على ملكه وهو يقتضي صحة بيع المصرة واثبات الخيار للمشتري فلو اطلع على عيب بعد الرضا بالتصرية فردها هل يلزم الصالح فيه خلاف والاصح عند الشافعية وجوب الرد وتفاوتن الشافعي على أنه لا يرد وعند المالكية قولان ( قوله وان شاء ردها ) في رواية مالك وان سخطها ردها وظاهره اشتراط الفور وقياسا على سائر العيوب لكن الرواية التي فيها ان له الخيار ثلاثة أيام مقنعة على هذا الاطلاق وقيل أبو حامد والرواية فيه نص الشافعي وهو قول الأكثر وأجاب من صحح الاول بأن هذه الرواية عمولة على ما اذا لم يعلم أنها مصرة الا في الثلاث لكون الغالب أنها لا تعلم فيما دون ذلك قال ابن دقيق العيد الثاني أرجح لان حكم التصرية قد خالف القياس في أصل الحكم لاجل النص فيطرده ذلك ويتبع في جميع موارد ( قلت ) ويؤيده أن في بعض روايات أحمد والطحاوي من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة فهو بأحد النظرين بالخيار الى أن يجوزها أو يردّها وسيأتي ( قوله وصاع تمر ) في رواية مالك وصاعا من تمر والواو عاطفة للصاع على الضمير في ردها ويجوز أن تكون الواو بمعنى مع ويستفاد منه

وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَجَاهِدٍ وَالْوَلِيدِ بْنِ رِبَاحٍ وَمُوسَى بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعٌ تَمْرٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ وَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ وَيَذْكُرُ ثَلَاثًا

فورية الصاع مع الرد ويجوز أن يكون مفعولا معه ويكرر عليه قول جمهور النجاة أن شرط المفعول معه أن يكون قاعلا فان قيل التعبير بالرد في المصرة واضح لما معنى التعبير بالرد في الصاع فالجواب أنه مثل قول الشاعر  
 \* علقها بتنا وماء باردا \* أى علقها بتنا وسقيتها ماء باردا أو يجعل علقها مجازا عن فصل شامل للامرين أى ناولتها فيحمل الرد في الحديث على نحو هذا التأويل واستدل به على وجوب رد الصاع مع الشاة اذا اختار فسح البيع فلو كان اللبن باقيا ولم يتغير فاراد رده هل يلزم البائع قبوله فيه وجهان أحدهما لانهما طراوته ولا خلطه بما تجدد عند المتابع والتنصيص على التمر يقتضى تعيينه كما سيأتي (قوله) ويذكر عن أبي صالح وجاهد والوليد بن رباح وموسى بن يسار (الخ) يعني أن أباصالح ومن بعده وقع فروايتهم تعيين التمر فأما رواية أبي صالح فوصلها أحمد ومسلم من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه بلقظ من ابتاع شاة مصرة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام فان شاء امسكها وان شاء ردها ورد معها صاعا من تمر وأما رواية جاهد فوصلها البزار قال مغلطاي (أما) إذا عنده (قلت) قد وصلها ايضا الطبراني في الاوسط من طريق محمد بن مسلم الطائي عن ابن أبي نعيم والدارقطني من طريق ليث بن ابن سلم كلاهما عن جاهد واول رواية ليث لا تتبع المصرة من الابل والغنم الحديث وليث ضعيف وفي محمد بن مسلم ايضا لين وأما رواية الوليد بن رباح وهو يفتح الزاء وبالموحدة فوصلها احمد بن منيع في مسنده بلقظ من اشترى مصرة فليرد معها صاعا من تمر وأما رواية موسى بن يسار وهو بالصحتانية والمهمة فوصلها مسلم بلقظ من اشترى شاة مصرة فليقلب بها فليحملها فان رضى بها امسكها والاردها ومعها صاع من تمر وسياقه يقتضى القورية (قوله) وقال بعضهم عن ابن سيرين صاعا من طعام وهو بالخيار ثلثا وقال بعضهم عن ابن سيرين صاعا من تمر ولم يذكر ثلثا) أما رواية من رواه بلقظ الطعام والثلاث فوصلها مسلم والترمذي من طريق قرة بن خالد عنه بلقظ من اشترى مصرة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها ردها معها صاعا من طعام لاسمراء وأخرجه ابو داود من طريق حماد بن سلمة عن هشام وحبيب وابوب عن ابن سيرين بنحوه وأما رواية من رواه بلقظ التمر دون ذكر الثلاث فوصلها أحمد من طريق معمر عن ابوب عن ابن سيرين بلقظ من اشترى شاة مصرة فانه يحملها فان رضىها أخذها والا ردها ورد معها صاعا من تمر وقد رواه سفيان عن ابوب فذكر الثلاث أخرجه مسلم من طريقه بلقظ من اشترى شاة مصرة فهو بخير النظرين ثلاثة أيام ان شاء امسكها وان شاء ردها وصاعا من تمر لاسمراء ورواه بعضهم عن ابن سيرين بذكر الطعام ولم يقل ثلثا أخرجه أحمد والطحاوي من طريق عون عن ابن سيرين وخلاس بن عمرو كلاهما عن ابي هريرة بلقظ من اشترى لقحة مصرة أو شاة مصرة فغلبها فهو بأحد النظرين بالخيار الى أن يجوزها أو يزدها وانما من طعام فحصلنا عن ابن سيرين على اربع روايات ذكر التمر والثلاث ذكر التمر بدون الثلاث والطعام بذل التمر كذلك والذي يظهر في الجمع بينها أن من زاد الثلاث معه زيادة علم وهو حافظ ويحمل الامر فيمن لم يذكرها على أنه لم يحفظها أو اختصرها وتحمل الرواية التي فيها الطعام على التمر وقد روى الطحاوي من طريق ابوب عن ابن سيرين أن المراد بالسمراء الحنطة الشامية وروى ابن أبي شيبة وابوعوانة من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين لاسمراء يعني الحنطة وروى ابن المنذر من طريق ابن عون عن ابن سيرين انه سمع اباه هريرة يقول لاسمراء تمر ليس ببر فيه الروايات تبين ان المراد بالطعام التمر ولما كان المتبادر الى الذهن ان المراد بالطعام القمح نقاه بقوله لاسمراء لكن يصكر على هذا الجمع ما رواه البزار من طريق اشعث بن عبد الملك عن ابن سيرين بلقظ ان ردها ردها معها صاع من تمر لاسمراء وهذا يقتضى ان المنفي في قوله لا سمراء حنطة مخصوصة وهى الحنطة الشامية فيكون ان ثبت بقوله من طعام أى من

قصص ويحتمل أن يكون رواه بالعمى الذى ظننه مساويا وذلك أن المتبادر من الطعام البر فظن الراوى أنه البر  
ضربه وإنما أطلق فقط الطعام على التمر لانه كان غالب قوت أهل المدينة فهذا طريق الجمع بين مختلف الروايات عن  
ابن سيرين في ذلك لكن يمكن على هذا ما رواه أحد باسناد صحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من السجاسة نحو  
حديث الباب وفيه قان ردها ردهما صامان طعام أوصاما من ترقان ظاهره يقتضى التخير بين التمر والطعام وأن  
الطعام غير التمر ويحتمل أن تكون أوشكامم الراوى لا تخيير وإذا وقع الاحتال في هذه الروايات لم يصح الاستدلال  
بشيء منها فيرجع إلى الروايات التى لم يختلف فيها وحى التمر فهي الراجحة كما اشار إليه البخاري وأما ما أخرجه ابوداود  
من حديث ابن عمر بلفظ أن ردها ردهما مثل أو مثلي لبنها قحفا ففى اسناده ضعف وقد قال ابن قدامة أنه متروك  
الظاهر بالاختلاف (قوله التمر أكثر) أى أن الروايات الناصية على التمر أكثر عددا من الروايات التى لم تنص عليه أو أبدلت به ذكر  
الطعام فقد رواه بذكر التمر غير من تقدم ذكره ثابت بن عياض كما يأتي في الباب الذى يليه وهما من منبه عند مسلم  
وعكرمة وابو اسحق عند الطحاوى وعبد بن زياد عند الترمذي والشعبي عند أحمد وابن خزيمة كلهم عن أبي هريرة وأما  
رواية من رواه بذكر الأناة فيفسرها رواية من رواه بذكر الصاع وقد تقدم ضبطه في الزكاة وقد أخذ بظاهر هذا  
الحديث جمهور أهل العلم وأتى به ابن مسعود وابو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من  
لا يحصى عدده ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن الذي احتلب قليلا أو كثيرا ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا  
وخالف في أصل المسئلة أكثر الحنفية وفي فروعها آخرون لما الحنفية فقالوا لا يرد ببيع التصرية ولا يجبر رد صاع  
من التمر وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور إلا أنه قال يتخير بين صاع تمر أو نصف صاع بروكذ قال ابن أبي ليلى وابو  
يوسف في رواية إلا أنهما قال لا يمين صاع التمر بل قيمته وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك لكن قالوا يمين قوت  
البلد قياسا على زكاة الفطر وحكي الغوى أن لا خلاف في المذهب أنهما لو تراضيا بغير التمر من قوت أو غيره كفى واثبت  
ابن كعب الخلاف في ذلك وحكي ماوردى وجهين فيما اذا عجز عن التمر هل تزمه قيمته ببلده أو بأقرب البلاد التى فيها  
التمر إليه وبأثنى قال الحنابلة واعتذر الحنفية عن الأخذ بحديث المصرة بأعذار شتى فمنهم من طعن في الحديث لكونه  
من رواية أبي هريرة ولم يكن كائن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بما رواه غافلا للقياس الجلي وهو كلام  
أذى قاله به نفسه وفي حكايته غنى عن تكلف الرد عليه وقد ترك ابو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة وامثاله كما  
في الوضوء بنبذ التمر ومن القهقهة في الصلاة وغير ذلك وانظر لهذه النكتة رد البخاري حديث ابن مسعود عقب  
حديث أبي هريرة إشارة منه إلى أن ابن مسعود قد اتفق بوفق حديث أبي هريرة فلو أن خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما  
خالف ابن مسعود القياس الجلي في ذلك وقال ابن السمعاني في الاضطلام التعرض الى جانب الصحابة علامة على  
خذلان قاعله بل هو بدعة وضلالة وقد أخصص أبو هريرة بمزيد الحفظ لدهاء رسول الله ﷺ له يعنى للتقدم في  
كتاب العلم وفي أول البيوع أيضا وفيه قوله أن اخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصنف بالاسواق وكنت الزهر رسول  
الله ﷺ فاشهد اذا غابوا وأحفظ اذا انسوا الحديث ثم مع ذلك لم يتفرد ابو هريرة برواية هذا الاصل فقد أخرجه  
ابوداود من حديث ابن عمر وأخرجه الطبراني من وجه آخر عنه وأبو يعلى من حديث انس وأخرجه البيهقي في  
الخلافيات من حديث عمرو بن عوف المزني وأخرجه أحمد من رواية رجل من الصحابة لم يسم وقال ابن عبد البر  
هذا الحديث يجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذ به بأشياء لاحقيقة لها ومنهم من قال هو حديث  
مضطرب لذكر التمر فيه تارة والقمح أخرى واللبن أخرى واعتباره بالصاع تارة وبالمثل أو المثلين تارة وبالأناة أخرى  
والجواب أن الطرق الصحيحة لا تختلف فيها كما تقدم والضعيف لا يجل به الصحيح ومنهم من قال هو معارض لمعوم  
التمر أن كثره تعالى وانما فيه فاقوا بمثل ما عوقب به واجيب بأنه من ضمان المتلفات لا العقوبات والمتلفات تضمن بالمثل

وجير المثل ومنهم قال هو منسوخ وتعقب بان النسخ لا يثبت بالاحتمال ولا دلالة على النسخ مع مدعيه لانهم اختلفوا  
 في النسخ قليل حديث النبي عن يسع الدين بالدين وهو حديث أخرجه ابن ماجه وغيره من حديث ابن عمر  
 ووجه الدلالة منه أن لبن المصراة بصيردينا في ذمة المشتري فاذا أزم بصاع من تمر نسيئة صار ديننا بدين وهذا  
 جواب الطحاوي وتعقب بان الحديث ضعيف باتفاق المحدثين وعلى التزل فالتزم انما شرع في مقابل الحلب  
 سواء كان اللبن موجودا أو غير موجود فزعمين في كونه من الدين بالدين وقيل ناسخه حديث الخراج بالضمان وهو  
 حديث أخرجه أصحاب السنن عن عائشة ووجه الدلالة منه أن اللبن فضلة من فضلات الشاة ولو هلكت لكان  
 من ضمان المشتري فكذلك فضلاتها تكون له فكيف يفرم بدلها للبائع حكاه الطحاوي أيضا وتعقب بان حديث  
 المصراة أصبح منه باتفاق فكيف يقدم الرجوع على الرجوع ودعوى كونه بعده لا دليل عليها وعلى التزل فالمشتري لم  
 يؤمر بغرامة ما حدث في ملكه بل بغرامة اللبن الذي ورد عليه العقد فليس بين المحدثين على هذا تعارض وقيل ناسخه  
 الاحاديث الواردة في رفع العقوبة بالمال وقد كانت مشروعة قبل ذلك كما في حديث جبر بن حكيم عن أبيه عن جده  
 في مانع الزكاة فانا آخنها وشطر ماله وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في الذي يسرق من الجربين يرم منليه  
 وكلاهما في السنن وهذا جواب عيسى بن أبيان عن حديث المصراة من هذا القليل وهي كلها منسوخة وتعقب الطحاوي بأن  
 التصريفة لما وجدت من البائع فلو كان من ذلك الباب للزمه التحريم والقرض أن حديث المصراة يقتضي تحريم  
 المشتري فافترقا ومنهم من قال ناسخه حديث البيعان بالخيار ما لم يفرقا وهذا جواب عبد بن شجاع ووجه الدلالة منه أن  
 الفرقه تقطع الخيار فثبت أن لا خيار بعدها إلا أن استثناء الشارع بقوله الأبيع الخيار وتعقب الطحاوي بأن الخيار  
 الذي في المصراة من خيار الرد بالعيب وخيار الرد بالعيب لا تقطعه الفرقه ومن الغريب أنهم لا يقولون بخيار المجلس  
 ثم يمتصونه فيقال رد فيهم ومنهم من قال هو خبر واحد لا يفيد الظن وهو مخالف لقياس الأصول المقطوع به فلا يلزم  
 العمل به وتعقب بان التوقف في خبر الواحد انما هو في مخالفة الأصول لاق مخالفة قياس الأصول وهذا الخبر  
 انما خالف قياس الأصول بدليل أن الأصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس والكتاب والسنة في الحقيقة  
 الأصل والآخرا مردودان اليهما فالسنة أصل والقياس فرع فكيف رد الأصل بالقرع بل الحديث الصحيح  
 أصل بنفسه فكيف يقال أن الأصل مخالف نفسه وعلى تقدير التسليم يكون قياس الأصول يفيد القطع وخبر  
 الواحد لا يفيد الظن فتناول الأصل لا يخالف هذا الخبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثناء محله عن ذلك الأصل  
 قال ابن دقيق العيد وهذا أقوى متمسك به في الرد على هذا المقام وقال ابن السمعاني متى ثبت الخبر صار أصلا من  
 الأصول ولا يحتاج الي عرضة على أصل آخر لانه وافقه فذاك وإن خالفه فلا يجوز رد أحدهما لأنه رد للخبر بالقياس  
 وهو مردود باتفاق فلان السنة مقدمة على القياس بلا خلاف الي أن قال والاولي عندي في هذه المسئلة تسليم الإقيسة  
 لكنها ليست لازمة لأن السنة الناجية مقدمة عليها والله تعالى أعلم وعلى تقدير التزل فلا نسلم أنه مخالف لقياس الأصول  
 لأن الذي أدعوه عليه من المخالفة ينوبها بأوجه أحدها أن المعلوم من الأصول أن ضمان المتطلبات بالمثل والمتطلبات  
 بالقيمة وهما أن كان اللبن مثليا فليضمن بالبن وإن كان متقوما بالمثل فليضمن بأحد التقدين وقد وقع هنا مضمونا  
 بالتمر بخالف الأصل والجواب منع الحصر فإن الحر يضمن في دينه بالابل وليست مثلا ولا قيمة وأيضاً ضمان المثل بالمثل  
 ليس مطردا فقد يضمن المثل بالقيمة اذا تعذرت المائلة كن أظف شاة لبونا كان عليه قيمتها ولا يجعل بازاء لبننا لبنا  
 آخر لتضر المائلة ثانيا أن القواعد تقتضي أن يكون المضمون مقدراً الضمان بقدر التالف وذلك مخلف وقد قدرها  
 بمقدار واحد وهو الصلة فنخرج عن القياس والجواب منع التصميم في المضمونات كالوضحة فأرسلها مقدمم اختلافها  
 بالسكبر والصغر والفرقة مقدرة في الجنين مع اختلافه والحكمة في ذلك أن كل ما يقع فيه التنازع فليقدر بشئ معين لقطع  
 التشاجر وتهدم هذه المصلحة على تلك القاعدة فان اللبن الحادث بهذا العقد اختلط باللبن الموجود وقت العقد فلم يفر

مقدره حتى يوجب نظيره على المشتري ولو عرف مقداره فوكل الي تقديرها أو تقدير أحدهما لافضى الى النزاع والخصام  
 قطع الشارع النزاع والخصام وقدره بمقدار يصديانه فصلا للخصومة وكان تقديره بالقر أقرب الاشياء الى اللب فانه  
 كان قوتهم لإذ ذلك كاللب وهو مكمل كاللب ومقتات فاشتركا في كون كل واحد منهما مقطوعا بمقتاتا مكبلا واشتركا  
 أيضا في أن كلا منهما يقتات به بغير صفة ولا علاج ثالثا أن اللب التالف ان كان موجودا عند العقد فقد ذهب جزء من  
 المقود عليه من أصل الخلقة وذلك مانع من الرد فقد حدث على ملك المشتري فلا يضمه وان كان مختلطا لما كان منه  
 موجودا عند العقد وما كانا حادثا لم يجب ضمانه والجواب أن يقال انما يمنع الرد بالنقص اذا لم يكن لاستعمال العيب  
 والافلا يمنع وهنا كذلك راجعا أنه خالف الاصول في جعل الخيار فيه ثلاثا مع أن خيار العيب لا يقدر بالثلاث  
 وكذا خيار المجلس عند من يقول به وخيار الرؤية عند من يشتهه والجواب بأن حكم المصراة انفراديا بصله عن مماثلة فلا  
 يستغرب أن يفرد بوصف زائد على غيره والحكمة ان فيه هذه المدة هي التي يتبين بها لب الخلقة من اللب المجتمع بالتدليس  
 غالبا فشرعت لاستعمال العيب بخلاف خيار الرؤية والعيب فلا يتوقف على مدة وأما خيار المجلس فليس لاستعمال  
 العيب فظهر الفرق بين الخيارين المصراة وغيرها خامسا أنه يلزم من الاخذ به الجمع بين العوض والم عوض فيها اذا  
 كانت قيمة الشاة صاغا من تمر فانها ترجع اليه من الصاع الذي هو مقدار ثمنها والجواب أن التمر عوض عن اللب  
 لاعت الشاة فلا يلزم ذكره سادسا أنه خالف لقاعدة الر بافيا اذا اشترى شاة بصاع فاذا استرد معها صاعا فقد استرجع  
 الصاع الذي هو الثمن فيكون قد باع شاة وصاعا بصاع والجواب أن الر با انما يعتبر في العقود لا القسوخ بدليل أنهما  
 لوتها بها ذهبا بفضة لم يجز أن يفترقا قبل القبض فلو تقابلا في هذا العقد بعينه جاز التفرق قبل القبض سابعما أنه يلزم منه ضمان  
 الايعان مع بقائها فيما اذا كان اللب موجودا والاياعان لا تضمن بالبدل الا مع فواتها كالمنصوب والجواب أن  
 اللب وان كان موجودا السكنه تعذررده لاختلاطه باللب الحادث بعد العقد وتعذر تمييزه فاشبهه الآبق بعد الغصب  
 فانه يضمن قيمته مع بقاء عينه لتعذر الرد ثامنا أنه يلزم منه إثبات الرد بغير عيب ولا شرط أما الشرط فلم يوجد وأما العيب  
 فنقصان اللب لو كان عيبا ثبت به الرد من غير تصرف والجواب أن الخيار يثبت بالتدليس كمن باع عرجي دائرة بما جمعه  
 لها بغير علم المشتري فاذا اطلع عليه المشتري كان له الرد وأيضا فالمشتري لما رأى ضرا لمولأ لنا ظن أنه عادة لها فكان  
 البائع شرطه ذلك فبين الأمر بخلافه فثبت له الرد لقد شرط المعنوي لان البائع يظهر بصفة المبيع تارة بقوله وتارة  
 بصله فاذا أظهر المشتري على صفة فإن الأمر بخلافها كان قد دلس عليه فشرع له الخيار وهذا هو محض القياس ومقتضى  
 العدل فان المشتري انما بذل ماله بناء على الصفة التي أظهرها له البائع وقد أثبت الشارع الخيار للركبان اذا تلقوا واشتري  
 منهم قبل أن يهبطوا الى السوق ويعلموا السعر وليس هناك عيب ولا خلف في شرط ولكن لما فيه من الغش والتدليس  
 ومنهم من قال الحديث صحيح لا اضطراب فيه ولا علة ولا نسخ وانما هو محمول على صورة مخصوصة وهو ما اذا اشترى  
 شاة بشرط أنها تحلب مثلا خمسة أرطال وشرط فيها الخيار فالشرط فاسد فان اتفاقا على اسقاطه في مدة الخيار صرح العقد وان لم  
 يتفقا بطل العقد ووجب رد الصاع من التمر لانه كان قيمة اللب يؤمئذ وتعقب بأن الحديث ظاهر في تعليق الحكم بالتصرية  
 وما ذكره هذا القائل يقتضي تعليق فساد الشرط سواء وجدت التصرية أم لا فهو تأويل متعسف وأيضا فانفظ  
 الحديث لفظ عموم وما ادعوه على تقدير تسليمه فرد من أفراد ذلك العموم فيحتاج من ادعى قصر العموم عليه الدليل  
 على ذلك ولا وجود له قال ابن عبد البر هذا الحديث أصل في النهي عن الغش وأصل في ثبوت الخيار لمن دلس عليه  
 بيب وأصل في أنه لا يفسد أصل البيع وأصل في أن مدة الخيار ثلاثة أيام وأصل في تحريم التصرية وثبوت الخيار بها  
 وقد روى أحمد وابن ماجه عن ابن مسعود مرفوعا يبيع المحفلات خلاية ولا تحل الخلاية لمسلم وفي اسناده ضعف وقد  
 رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق موقوفا باسناد صحيح وروى ابن أبي شيبة عن طريق قيس بن أبي حازم قال كان  
 يهال التصرية خلاية واسناده صحيح وأختلف القائلون به في أشياء منها لو كان طالما بالتصرية هل يثبت له الخيار فيه



**حدثنا مسدد** حدثنا **مؤتمّر** قال سمعت **أبي** يقول حدثنا **أبو عثمان** عن **عبد الله** ابن **مسعود** رضى الله عنه قال من اشترى شاة مخفلة فردّها فابرد ممّا صاعاً ونهى النبي ﷺ أن تأتى البيوع **حدثنا** **عبد الله** ابن **يوسف** أخبرنا **مالك** عن **أبي الزناد** عن **الأعرج** عن **أبي هريرة** رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لا تلقوا الركبان ، ولا تبسّم بعضكم على بيع بعض ولا تاجشوا ولا يبيع حاضر لباد . ولا تصروا القتم . ومن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحفلها إن رضىها أمسكها . وإن سخطها ردّها وصاعاً من تمر **باب** إن شاء ردّ المصراة وفي حلبتها صاع من تمر **حدثنا** **محمد بن عمرو** و**حدثنا** **المكي** أخبرنا **ابن جريج** قال

وجه للشافعية ويرجح أنه لا يثبت رواية عكرمة عن أبي هريرة في هذا الحديث عند الطحاوى فان لفظه من اشترى مصراة ولم يعلم أنها مصراة الحديث ولوصار لبن المصراة عادة واستمر على كثرتة هل له الرد فيه وجه لهم أيضا خلافا للحنابلة في المستثنين ومنها لو غفلت بنفسها أو صرّها المالك لنفسه ثم بداله فباعها يثبت ذلك الحكم فيه خلاف فمن نظر الى المعنى أثبتته لأن العيب مثبت للخيار ولا يشترط فيه تدليس للبايع ومن نظرا الى أن حكم التصرية خارج عن القياس خصه بمورده وهو حالة العمد فان النهى إنما تناولها فقط ومنها لو كان الضرع ملوا لحما وظنه المشتري لبنا فاشتراها على ذلك ثم ظهر له أنه لحم هل يثبت له الخيار فيه وجهان حكاهما بعض المالكية ومنها لو اشترى غنم مصراة ثم أطلع على عيب بها بعد حلبها فقد نص الشافعي على جواز الرد بحالنا لأنه قليل غير معني بجمعه وقيل يرد بدل اللبن كالمصراة وقال **البغوي** يرد صاعا من تمر ( قوله حدثنا مسدد حدثنا مؤتمّر ) سيأتى في باب النهى عن تلقى الركبان بعد سبعة أبواب عن مسدد عن **يزيد بن زريع** وكان الحديث عند مسدد عن **شيخه** فذكره المصنف عنه في موضعين وسأفهمه عن **مؤتمّر** أم ( قوله سمعت أبي ) هو **سليمان التيمي** وأبو **عثمان** هو **الهندي** ورجال الاسناد بصريون سوى **الصحابي** ( قوله قال من اشترى شاة مخفلة فردّها فليرد معها صاعا من تمر ونهى النبي ﷺ أن تلقى البيوع ) هكذا رواه الأكثر عن **مؤتمّر بن سليمان** موقوفا وأخرجه **الاسماعيلي** من طريق **عبيد الله بن معاذ** عن **مؤتمّر مرفوعا** وذكر أن رضه غلط ورواه أكثر أصحاب **سليمان** عنه كما هنا حديث المخفلة موقوف من كلام **ابن مسعود** وحديث النهى عن التلقى مرفوع وخالفهم **أبو خالد الأحمر** عن **سليمان التيمي** فرواه هذا الاسناد مرفوعا أخرجه **الاسماعيلي** وأشار الى وهمه أيضا ( قوله فردّها ) أى أراد ردّها بقرينة قوله فليرد معها عملا بحقيقة المعية أو تحمل المعية على البعديّة فلا يحتاج الرد الى تأويل وقد وردت مع معنى البعديّة كقوله تعالى وأسلمت مع **سليمان** الآية ( قوله في رواية مالك لا تلقوا الركبان ) يأتي الكلام عليه بعد أبواب وعلى بيع الحاضر لباد قريبا ومضى الكلام على البيع وعلى التجش ومضى الكلام على التصرية بما يعني عن عادته \* ( قوله باب ان شاء رد المصراة وفي حلبتها ) يسكون اللام على انه اسم الفعل ويجوز الفتح على ارادة المحلوب وظاهره أن التمر مقابل للحلبة وزعم **ابن حزم** أن التمر في مقابلة الحلب لا في مقابلة اللبن لأن الحلبة حقيقة في الحلب مجاز في اللبن والجل على الحقيقة أولى فلذلك قال يجب رد التمر واللبن معا وشذّب ذلك عن الجمهور ( قوله حدثنا محمد بن عمرو ) كذا لا أكثر غير منسوب ووقع في رواية **عبد الرحمن** الهمداني عن **المستلمي** **محمد بن عمرو** بن **جبله** وكذا قال أبو **أحمد** الجرجاني في رواجه عن **الفربرى** وفي رواية **أبي** عن **علي بن شبيب** عن **الفربرى** حدثنا **محمد بن عمرو** يعني **ابن جبله** وأمله **الباقون** و**حزم** **الدارقطني** بأنه **محمد بن عمرو** أو **غسان الرازي** المعروف **زنيج** و**حزم** **الحاكم** و**الكلاباذي** بأنه **محمد بن عمرو** والسواق **البلخي** والاول أولى والله أعلم ( قوله حدثنا المكي ) هو **ابن ابراهيم** وهو من مشايخ البخارى

أخبرني زياد أن ثابتاً مولى عبد الرحمن بن زيد أخبره أنه سمع أباه بريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله ﷺ  
 من اشترى عتقاً مصراً فاحتكها . فإن رضيها أمسكها . وإن سخطها ففي حلبتها صاع من تمر **باب** بيع العبد الزاني  
 وقيل شريح إن شاء رد من الزنا **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الألبان قال حدثني سعيد القنبري عن  
 أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمعه يقول قال النبي ﷺ إذا زنت الأمة ففتيت زناها فليجلدها  
 ولا يرب ثم إن زنت فليجلدها ولا يرب ثم إن زنت الثالثة فليبيعها ولو يبيع من شعر **حدثنا**  
 إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي  
 الله عنهما أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تمحص قال إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت  
 فاجلدوها ثم إن زنت فبيعوها ولو بضعير قال ابن شهاب لأدري أبعد الثالثة أو الرابعة **باب** الشراء  
 وأنشراح النساء **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال عروة بن الزبير قالت عائشة  
 رضي الله عنها دخل على رسول الله ﷺ فذكرت له فقال رسول الله ﷺ اشترى وأعتق فإنما الولاء  
 لمن أعتق ثم قام النبي ﷺ من العشي . فأنق على الله بما هو أهله . ثم قال : ما بال أناس يشترطون  
 شرطاً ليس في كتاب الله من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل وإن اشترط مائة شرط شرط الله  
 أحق وأوثق **حدثنا** الحسن بن أبي عباد حدثنا همام قال سمعت نافعاً يحدث عن عبد الله بن عمر  
 رضي الله عنهما أن عائشة رضي الله عنها سأومت بريرة فخرج إلى الصلاة . فلما جاء قالت لهم أبو أن

وستاني رواحه عنه بلا واسطة في باب لا يشترى حاضر لباد (قوله أخبرني زياد) هو ابن سعد الخراساني (قوله أن ثابتاً)  
 هو ابن عياض وعبد الرحمن بن زيد مولاة من فوق أي ابن الخطاب (قوله من اشترى غنماً مصراً فاحتكها) ظاهره أن  
 صاع التمر متوقف على الحلب فاقدم (قوله ففي حلبتها صاع من تمر) بظاهره أن صاع التمر مقابل المصرة سواء  
 كانت واحدة أو أكثر قوله من اشترى غنماً ثم قال ففي حلبتها صاع من تمر ونقله ابن عبد البر عن استعمال الحديث وابن  
 بطال عن أكثر العلماء وابن قدامة عن الشافعية والحنابلة وعن أكثر المالكية يرد عن كل واحدة صاعاً حتى قال  
 المازري من المستبشع أن يغرم متلف لبن شاة كما يغرم متلف لبن شاة واحدة وأجيب بأن ذلك مقتضى بالنسبة إلى  
 ما تقدم من أن الحكمة في اعتبار الصاع قطع النزاع فجعل حداً يرجع إليه عند الخصام فاستوي القليل والكثير ومن  
 المعلوم أن لبن الشاة الواحدة أو الناقة الواحدة يختلف اختلافاً متبائناً ومع ذلك فالمتجر الصاع سواء قل اللبن أم  
 كثر فكذلك هو معتبر سواء قلت المصرة أو كثرت والله تعالى أعلم \* (قوله باب بيع العبد الزاني) أي جوازه مع  
 بيان عيه (قوله وقال شريح أن شاء رد من الزنا) وصله سعيد بن منصور عن طريق ابن سيرين أن رجلاً اشترى  
 من رجل جارية كانت غررت ولم يعلم بذلك المشتري فخاصمه إلى شريح فقال إن شاء رد من الزنا وسأناه صحیح ثم  
 أورد المصنف في الباب حديث إذا زنت الأمة فليجلدها الحديث أورد من وجهين وشاهد الترجمة منه قوله في آخره  
 فليبيعها ولو يبيع من شعر فانه يدل على جواز بيع الزاني ويشعر بأن الزنا عيب في المبيع لقوله ولو يبيع من شعر  
 وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى قال ابن بطال فائدة الأمر ببيع الأمة الزانية المبالغة  
 في تهيج فعلها والاعلام بأن الأمة الزانية لا يجزأها إلا البيع أبداً وأنها لا تبقى عند سيد زوجها لها عن معاودة الزنا  
 ولعل ذلك يكون سبباً لا عفاهاً أماناً بزوجها المشتري أو يعفها بنفسه أو يصونها بهيته \* (قوله باب الشراء والبيع  
 مع النساء) أورد فيه حديث عائشة وابن عمر في قصة شراء بريرة وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الشروط أن

يَبِيعُهَا إِلَّا أَنْ يَشْرِيَهَا الْوَلَاءُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ قُلْتُ لِنَافِعٍ حَرًّا كَانَ زَوْجَهَا أَوْ عَبْدًا فَقَالَ مَا يَذَرِي بَابَ هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بَغِيرَ أَجْرِ وَهَلْ يَبِيعُهُ أَوْ يَنْصَحُهُ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْ لَهُ وَرَخَّصْ فِيهِ عَطَاءً . **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ قَالَ سَمِعْتُ جَرِيرًا يَقُولُ بَأَيْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقْلَمُ الصَّلَاةِ . وَإِتْيَاءُ الزَّكَاةِ . وَالسَّعْيُ وَالطَّاعَةُ . وَالنَّصِيحُ لِكُلِّ سَلْبٍ **حَدَّثَنَا** الْإِسْلَمِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَمَرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، قَالَ قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَوْلُهُ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ . قَالَ لَا يَكُونُ لَهُ مَسَارًا

شَاءَ اللَّهُ . تعالى وشاهد الترجمة منه قوله ما بال رجال يشترون شر وطا ليست في كتاب الله لا شعاره بان قصة المبيعة كانت مع رجال وكان الكلام في هذا مع عائشة زوج النبي ﷺ وقوله في آخر حديث ابن عمر قلت لتافع هو قول هام الراوي عنه وسأني ذكر الاختلاف في زوج بريرة هل كان حرا أو عبداً في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى وحسان أول السند وقع عند المستمل ابن أبي عباد وعند غيره حسان بن حسان وهما واحد \* ( قوله باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر وهل يعينه أو ينصحه ) قال ابن المنير وغيره هل المصنف النهي عن بيع الحاضر للبادي على معنى خاص وهو البيع بالاجر أخذاً من تفسير ابن عباس وقوى ذلك بعموم أحاديث الدين النصيحة لان الذي يبيع بالاجرة لا يكون غرضه نصح البائع غالباً وإنما غرضه تحصيل الاجرة فاقضى ذلك اجازة بيع الحاضر للبادي بغير اجرة من باب النصيحة ( قلت ) يؤيده ماسأني في بعض طرق الحديث المعلق أول أحاديث الباب وكذلك ما أخرجه أبو داود من طريق سالم المكي أن أعرايا حدثه أنه قدم بحلوة له على طلحة بن عبيد الله فقال له اني النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضر لباد واسكن اذهب الى السوق فانظر من يياك فشاوري حتى أشرك وأنهاك ( قوله وقال النبي ﷺ اذا استنصحت أحداً من أخاه فليصح له ) ( هو طرف من حديث وصله احمد من حديث عطاء بن السائب عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه حدثني أبي قال قال رسول الله ﷺ دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض فاذا استنصحت الرجل فليصح له ورواه البيهقي من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي الزبير عن جابر مر فوعا مثله وقد أخرجه مسلم من طريق أبي خيثمة عن أبي الزبير بلفظ لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض ( قوله ورخص فيه عطاء ) أى في بيع الحاضر للبادي وصله عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الله بن عثمان أبي ابن خثيم عن عطاء بن أبي رباح قال سألت عن أعرابي أبيع له فخص لي وأما رواه سعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد قال إنما نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد لأنه أراد أن يصيب المسلمون غرتهم فأما اليوم فلا بأس فقال عطاء لا يصلح اليوم فقال مجاهد ما رأي أباعد الا لو انما ظنر له من أهل البادية الاسبيح له فالتجع بين الروايتين عن عطاء أن يحمل قوله هذا على كراهة التزبه ولهذا نسب اليه مجاهد ما نسب وأخذ بقول مجاهد في ذلك أبو حنيفة وتسكوا بعموم قوله ﷺ الدين النصيحة وزعموا أنه ناسخ لحديث النهي وحمل الجمهور حديث الدين النصيحة على عمومها الا في بيع الحاضر للبادي فهو خاص فيقضي على العام والنسخ لا يثبت بالاحتمال وجمع البخاري بينهما بتخصيص النبي بمن يبيع له بالاجرة كالسمسار وأما من ينصحه فيعلمه بأن السعر كذا مثلاً فلا يدخل في النهي عنده والله أعلم ثم أورد المصنف في الباب حديثين \* أحدهما حديث جرير في النصح لكل مسلم وقد تقدم الكلام عليه في آخر كتاب الايمان \* والثاني حديث ابن عباس ( قوله حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد ( قوله لا تلتقوا الركبان ) زاد الكشميني في روايته للبيع وسأني الكلام عليه قريبا ( قوله لا يكون له مسارا )

**باب** مَنْ كَرِهَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَجَرٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبَّاحٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنَفِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ **باب** لَا يَشْتَرِ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِالسَّمْسَرَةِ وَكَرِهَ ابْنُ سِيرِينَ وَإِبْرَاهِيمُ الْبَائِغَ وَالْمُشْتَرَى

بهملين هوفي الاصل القيم بالامر والحافظ لهم استعمل في متولى البيع والشراء لغيره وفي هذا التفسير تعقيب على من فسر الحاضر بالبادى بأن المراد نهي الحاضر ان يبيع للبادى في زمن الغلاء شيئا يحتاج اليه أهل البلد فهذا مذكور في كتب الحنفية وقال غيرهم صورته أن يبيع البلدي غريب بسلعته يريد بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه بلدي فيقول له ضعه عندي لايملك على التدريج باغلي من هذا السعر ففعلوا الحكم منوطا بالبادى ومن شاركه في معناه قال وانما ذكر البادى في الحديث لكونه الغالب خالق به من يشاركه في عدم معرفة السعر الحاضر واضرار أهل البلد بالاشارة عليه بان لا يادربايع وهذا تحسير الشافعية والخنايلة وجعل المالكية البداوة قيدا وعن مالك لا يلتحق بالبدوى في ذلك الا من كان يشبهه قال فاما أهل القرى الذين يعرفون ثمن السلع والاسواق فليسوا دواخلين في ذلك قال ابن المنذر اختلفوا في هذا التيه فالجمهور أنه على التحريم بشرط العلم بالنهي وان يكون المتاع المطلوب محتاج اليه وان عرض الحضري ذلك على البدوى فلو عرضه البدوى على الحضري لم يمنع وزاد بعض الشافعية عموم الحاجة وان يظهر بيع ذلك المتاع السعة في تلك البلد قال ابن دقيق العيد أكثر هذه الشروط تدور بين اتباع المعنى واللفظ والذي ينبغي أن ينظر في المعنى الى الظهور والغماء فثبت يظهر يخص النص أو يعمم وحيث ينبغي فاتباع اللفظ أولى فاما اشتراط ان يتمسك بالبدى ذلك فلا يقوي لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فان الضرر الذى على به النهي لا يفتقر الى الحال فيه بين سؤال البدوى وعدمه وأما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعوا الحاجة اليه فتوسط بين الظهور وعدمه وأما اشتراط ظهور السعة فكذلك أيضا لاحتمال ان يكون المقصود مجرد تقويت الرزق على أهل البلد وأما اشتراط العلم بالنهي فلا إشكال فيه وقال السبكي شرط حاجة الناس اليه معتبر ولم يذكر جماعة عمومها وانما ذكره الرافعي تبعا للنفوي ويحتاج الى دليل واخلقوا أيضا فاما اذا وقع البيع مع وجود الشروط المذكورة هل يصح مع التحريم أولا يصح على القاعدة المشهورة \* (قوله باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر) وبه قال ابن عباس أى حيث فسر ذلك بالسمسار كما في الحديث الذى قبله (قوله نهي رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد) كذا أورده من حديث ابن عمر ليس فيه التقييد بالاجر كما في الترجمة قال ابن بطال اراد المصنف ان يبيع الحاضر للبادى لا يجوز باجر ويجوز بغير اجر واستدل على ذلك بقول ابن عباس وكأنه قيد بمطلق حديث ابن عمر قال وقد أجاز الازراعى ان يشير الحاضر على البادى وقال ليست الاشارة يعاود عن الليث وابى حنيفة لا يشير عليه لانه اذا أشار عليه فقد باعه وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجح منهما الجواز لانه انما نهي عن البيع له وليست الاشارة بيعا وقد ورد الاصل بنصحه فدل على جواز الاشارة فيه حديث ابن عمر فروغ ريب لم اره الا من رواية أبي علي الحنفى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وقد ضاق مخرجه على الاسماعلى وعلى أبي نعم فلم يخرجاه الا من طريق البخارى وله اصل من حديث ابن عمر اخرجه الشافعى عن مالك عن نافع عن ابن عمر وليس هوفي الموطا قال البيهقي عدوه في افراد الشافعى وقد تابعه القعنبي عن مالك ثم ساقه باسنادين الى القعنبي (قوله باب لا يشتري حاضر لباد بالسمسرة) أى قياسا على البيع له واستعمالا للفظ البيع في البيع والشراء قال ابن حبيب المالكي الشراء للبادى مثل البيع لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبيع بعضكم على بعض فان معناه الشراء وعن مالك في ذلك روايتان (قوله وكره ما سيرين وابراهيم للبايع والمشتري) أما قول ابن سيرين فوصله أبو عوانة في صحيحه من طريق سلمة بن علفمة عن ابن سيرين قال لقيت انس بن مالك فقالت لا يبيع حاضر لباد أنهيتم ان تبعوا او يتبعوا هم قال نعم

قال إبراهيم إن العرب تقول بع لي ثوباً وهى تعني الشراء **حدثنا** المكي بن إبراهيم قال أخبرني ابن جرير عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله ﷺ لا يبتع المرء على بيع أخيه ولا تلتاحشوا ولا يبيع حاضر لباد **حدثنا** محمد بن المنذر حدثنا معاذ حدثنا ابن عوف عن محمد قال أنس بن مالك رضي الله عنه نهينا أن يبيع حاضر لباد **باب** النهي عن تلتا الركبان وأن يبعه مردود لأن صاحبه عاصي أم إذا كان به عيلاً وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز **حدثنا** محمد بن بشار

قال محمد وصدق أنها كلمة جامعة وقد أخرجها أبو داود من طريق أبي بلال عن ابن سيرين عن أنس بلفظ كان يقال لا يبيع حاضر لباد وهى كلمة جامعة لا يبيع له شيئاً ولا يبتاع له شيئاً وأما إبراهيم فهو التخييم فلم أقف عنه كذلك صريحاً (قوله) قال إبراهيم إن العرب تقول بع لي ثوباً وهى تعني الشراء (هذا قاله إبراهيم استدلالاً لما ذهب إليه من التسوية بين البيع والشراء في الكراهة ثم ذكر المصنف في الباب حديثين \* أحدهما حديث أبي هريرة (قوله عن ابن شهاب) في رواية الاسماعيلي من طريق أبي عاصم عن أبي جرير أخبرني ابن شهاب (قوله لا يبيع المرء) كذا لاكثر ولكن شمس بن يونس لا يبيع وهو خبر معنى النهي وقد تقدم البحث فيه قبل بابوا وكذا على قوله لا تلتاحشوا \* ثانيهما حديث أنس (قوله عن محمد) هو ابن سيرين (قوله نهينا أن يبيع حاضر لباد) زاد مسلم والنسائي من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أنس وإن كان أخاه أو أباه ورواه أبو داود والنسائي من وجه آخر عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس أن النبي ﷺ فذكره وعرف بهذه الرواية أن التامى المبهم في الرواية الأولى هو التي ﷺ وهو يقوى المذهب الصحيح أن نقول الصحابي نهينا عن كذا حكم الرفع وأنه في قوة قوله قال النبي ﷺ (قوله باب النهي عن تلتا الركبان وأن يبعه مردود لأن صاحبه عاصي أم إذا كان به عيلاً وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز) جزم المصنف بأن البيع مردود بناء على أن النهي يقتضي الفساد لكن محل ذلك عند المحققين فإرجع إلى ذات النهي عنه لا ما إذا كان يرجع إلى أمر خارج عنه فصيح البيع ويثبت الخيار بشرطه الآتي ذكره وأما كون صاحبه عاصياً أم لا والاستدلال عليه بكونه خداعاً فصحيح ولكن يلزم من ذلك أن يكون البيع مردوداً لأن النهي لا يرجع إلى نفس العقد ولا يخل بشيء من أركانه وشروطه وإنما لدفع الأضرار بالركبان والقول بطلان البيع صار إليه بعض المالكية وبعض الحنابلة ويمكن أن يحمل قول البخاري أن البيع مردود على ما إذا اختار البائع رده فلا يخالف الراجح وقد تعقبه الاسماعيلي والزمه التناقض ببيع المصراة فإن فيه خداعاً ومع ذلك لم يطل البيع ويكونه فصل في بيع الحاضر للبادى بين أن يبيع له بأجر أو بغير أجر واستدل عليه أيضاً بحديث حكيم بن حزام الماضي في بيع الخيار فقهه فان كذباً وكما عرفت بركة يبيعها قال فلم يطل يبيعها بالكذب والكمائن المريب وقد ورد باستناد صحيح أن صاحب السلعة إذا باعها لمن تلقاه يصير بالخيار إذا دخل السوق ثم سافه من حديث أبي هريرة قال ابن المنذر أجاز أبو حنيفة التلقي وكرهه الجمهور (قلت) الذي في كتب الحنفية يكره التلقي في حالتين أن يضر بأهل البدن أو يلبس السر على الواردين ثم اختلفوا فقال الشافعي من تلقاه فقد أساء وصاحب السلعة بالخيار وحجته حديث أبوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى عن تلقي الجلب فان تلقاه فاشتره فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق (قلت) وهو حديث أخرجه أبو داود والزمذني وصححه ابن خزيمة من طريق أبوب وأخرجه مسلم من طريق هشام عن ابن سيرين بلفظ لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار وقوله فهو بالخيار أى إذا قدم السوق وعلم السعر وهل يثبت له مطلقاً أو بشرط أن يقع له في البيع غبن وجسمان أحدهما الأول وبه قال الحنابلة وظاهره أيضاً أن النهي لأجل منفعة البائع وإزالة الضرر عنه وصاحبه ممن يخدعه قال ابن المنذر وحمله

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ التَّلَقِّيِ وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ **حَدَّثَنِي** عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَعْنَى قَوْلِهِ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ فَقَالَ لَا يَكُنْ لَهُ مَسَافَرًا حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ حَدَّثَنِي التَّمِيمِيُّ عَنْ أَبِي عُمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَنْ اشْتَرَى مَخْمَلَةً فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعًا قَالَ وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَلَقِّيِ الْبَيْعِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَلَا تَلْقَوُا السَّلَامَ حَتَّى يَهْبِطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ **بَابُ** مِنْهُ التَّلَقِّيُّ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوزَيْرٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ فَتَشْتَرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ فَنَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ

مَالِكٌ عَلَى شَعْرِ أَهْلِ السُّوقِ لِأَنَّ نَفَعَ أَهْلَ السُّلْعَةِ وَالْإِذَا زَاعَى قَالَ وَالْمَدِينَةُ حِجَّةٌ لِلشَّامِيِّ لِأَنَّهُ أَثَبَتَ الْخِيَارَ لِلْبَائِعِ لِأَهْلِ السُّوقِ أَتَاهِي وَاحْتِجَّ مَالِكٌ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمَذْكُورِ فِي آخِرِ الْبَابِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ وَقَدْ كَرَّمْتُ فِي الْبَابِ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ \* وَأُهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الثَّقَفِيُّ (قَوْلُهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ) هُوَ الْقَمَرِيُّ (قَوْلُهُ عَنْ التَّمِيمِيِّ) ظَاهِرُهُ مَنَعَ التَّلَقِّيَ مُطْلَقًا سِوَاهُ كَانَ قَرِيبًا أَمْ بَعِيدًا سِوَاهُ كَانَ لِأَجْلِ الشِّرَاءِ مِنْهُمْ أَمْ لَا وَسَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهِ \* نَأْتِي بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى (قَوْلُهُ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ) كَذَارُ وَاهٍ خَصَصْنَا وَلَيْسَ فِيهِ لِلتَّلَقِّيِ ذِكْرٌ وَكَأَنَّهُ أَشَارَ عَلَى عَادَتِهِ إِلَى أَصْلِ الْحَدِيثِ فَقَدْ سَبَقَ قَبْلَ بَابَيْنِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ مَعْمَرٍ وَفِي أَوَّلِهِ لَا تَلْقَوُا الرُّكْبَانَ وَكَذَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ مَعْمَرٍ وَالْقَوْلُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَالْقَوْلِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَوْلُهُ لَا تَلْقَوُا الرُّكْبَانَ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ فِي أَنْ مَنْ يَجْلِبُ الطَّعَامَ يَكُونُونَ عِدَدًا رُكْبَانًا وَلَا مَفْهُومَ لَهُ بَلْ لَوْ كَانَ الْجَابُ عِدَدًا مِثْلًا أَوْ وَاحِدًا رَاكِبًا أَوْ مِثْلًا يَخْتَلِفُ الْحَكْمُ وَقَوْلُهُ لِلْبَيْعِ بِشَمْلِ الْبَيْعِ لَمْ يَبِيعْ مِنْهُمْ وَفِيهِمْ مِنْهُ اشْتَرَا قَصْدُ ذَلِكَ يَلْتَقِي فُلُوقُ الرُّكْبَانِ أَحَدًا لِلسَّلَامِ وَالْفَرْجَةُ أَوْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ لَهُ فَوَجَدَ مَا يَبِيعُ هَلْ يَتَنَاوَلُهُ أَلَيْسَ فِيهِ أَحْتِمَالٌ فَمِنْ نَظَرٍ إِلَى الْمَعْنَى لَمْ يَفْتَرِقْ عِنْدَهُ الْحَكْمُ بِذَلِكَ وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَشَرَطُ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ فِي النَّهْيِ أَنْ يَبْتَدِيَ الْمُتَلَقِّيُ فَيَطْلُبُ مِنَ الْجَابِ الْبَيْعَ فَلَوْ ابْتَدَأَ الْجَابُ بِطَلْبِ الْبَيْعِ فَاشْتَرَى مِنْهُ الْمُتَلَقِّيُ لَمْ يَدْخُلْ فِي النَّهْيِ وَذَكَرَ مَامُ الْحَرَمِينَ فِي صُورَةِ التَّلَقِّيِ الْحَرَمِ أَنْ يَكْذِبَ فِي سَعْرِ الْبِلَادِ وَيَشْتَرِيَ مِنْهُمْ بِأَقْلٍ مِنْ ثَمَنِ الْمَثَلِ وَذَكَرَ الْمُتَوَلَّى فِيهَا أَنْ يَخْرِجَهُمْ بِكَثْرَةِ الْمُؤَنَةِ عَلَيْهِمْ فِي الدَّخُولِ وَذَكَرَ أَبُو اسْحَقَ الشَّيْرَازِيُّ أَنْ يَخْرِجَهُمْ بِكَسَادٍ مَا مَعَهُمْ لِيَفْنَهُمْ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ التَّحِيدَاتِ اثْبَاتُ الْخِيَارِ لِمَنْ وَقَعَتْهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَلَقَّى لَكِنْ صَرَحَ الشَّافِعِيَّةُ أَنْ كُونَ إِخْبَارُهُ كَذِبًا لَيْسَ شَرْطًا لثَبُوتِ الْخِيَارِ وَأَمَّا ثَبُوتُ لَهُ الْخِيَارِ إِذَا ظَهَرَ الْغَيْنُ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ وَجُودًا وَعَدَمًا \* نَأْتِي بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْمَصْرَةِ وَالْفَرْضِ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ وَنَهَى عَنْ تَلَقِّيِ الْبَيْعِ فَانْهَى عَنْ تَلَقِّيِ الْبَيْعِ فَانْهَى عَنْ تَلَقِّيِ الْبَيْعِ بِمَا إِذَا كَانَ لِأَجْلِ الْمَابِغَةِ \* رَأَيْتُ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ فَمَنْ لَمْ يَطْلُبْ الطَّرِيقَةَ الثَّلَاثَةَ وَهِيَ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ أَوَّلَ السُّوقِ لَا يَلْقَى حَتَّى يَدْخُلَ السُّوقَ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَحْمَدُ وَاسْحَقُ وَغَيْرُهُمْ وَصَرَحَ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ بِأَنْ يَنْتَهِيَ النَّهْيُ عَنِ التَّلَقِّيِ لَا يَدْخُلُ الْبِلَدُ سِوَاهُ وَصَلَ إِلَى السُّوقِ أَمْ لَا وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ وَحَدَّثَ التَّمِيمِيُّ (قَوْلُهُ وَلَا تَلْقَوُا السَّلَامَ) يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَاللَّامُ وَتَشْدِيدُ الْفَافِ الْمَفْتُوحَةِ وَضَمُّ الْوَاوِ أَوْ يَتَلَقَّوْا فَحَذَفَتْ أَحَدُ النَّاهِيْنَ ثَمَّ مَنْ مَطْلَقُ النَّهْيِ عَنِ التَّلَقِّيِ يَتَنَاوَلُ طُولَ الْمَسَافَةِ وَقَصَرَهَا وَهُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ الشَّافِعِيَّةِ وَقَدْ الْمَالِكِيَّةُ عَلَى النَّهْيِ بِمَحْذُورٍ ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيهِ فَقِيلَ مِيلٌ وَقِيلَ فَرَسَخَانٌ وَقِيلَ يَوْمَانٌ وَقِيلَ مَسَافَةُ الْقَصْرِ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَمَّا إِجْدَاؤُهَا فَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهِ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ \* (قَوْلُهُ بَابُ مِنْهُ التَّلَقِّيُّ) أَيْ وَابْتَدَأَهُ وَقَدْ

نَبِيَّهِ حَتَّى يُبْلَغَ بِهِ سُوقُ الطَّعَامِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هَذَا فِي أَعْلَى السُّوقِ يُبَيِّنُهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ  
**حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانُوا  
يَتَشَاوَرُونَ الطَّعَامَ فِي أَعْلَى السُّوقِ فَيَبِيعُونَهُ فِي مَكَانِهِمْ فَتَهَابَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى  
يَنْقُلُوهُ **بَابُ** إِذَا اشْتَرَطَ شَرْوَةً فِي الْبَيْعِ لَا تَحِلُّ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ  
هَيْثَمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ جَاءَنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ كَانَتْ أَهْلِي عَلَى نَيْعٍ  
أَوْاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ وَقَبِيَّةٌ فَأَعْيَنَنِي ، فَقَالَتْ : إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعْدَهَا لَكُمْ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي فَقُلْتُ  
فَدَهَبَتْ بِرَبْرَةٍ إِلَى أَهْلِهَا . فَقَالَتْ لَمْ فَأَبُوا عَلَيَّهَا فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ . فَقَالَتْ  
لِي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَمْ فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةَ النَّبِيَّ  
ﷺ فَقَالَ خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَمْ الْوَلَاءُ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِي أَعْتَقَ فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ . ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رَجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْوَةً لَيْسَتْ فِي  
كِتَابِ اللَّهِ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَمَوْ بَاطِلٌ وَإِنْ كُنَّ مِائَةً شَرْطَ قَضَاهُ اللَّهُ أَحَقُّ وَشَرْطُ  
اللَّهِ أَوْثَقُ وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِي أَعْتَقَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً فَتَمْتِنَهَا فَقَالَ أَهْلُهَا تَبِيعُكَ عَلَى  
أَنْ وَلَا هَالِكًا فَذَكَرَتْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَا يَمْتَنُكَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِي أَعْتَقَ

ذَكَرْنَا أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا حُدُودَ لَهَا مِنْ جِهَةِ الْجَانِبِ وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ التَّلَاقِ فَقَدْ أَرَادَ الْمُصَنِّفُ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى أَنَّ إِجْدَاءَهُ  
الْخُرُوجَ مِنَ السُّوقِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَبَايَعُونَ بِالطَّعَامِ فِي أَعْلَى السُّوقِ فَيَبِيعُونَهُ فِي مَكَانِهِ فَتَهَابَهُمُ النَّبِيُّ  
ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يَنْقُلُوهُ وَلَمْ يَنْهَاهُمْ عَنِ التَّبَايُعِ فِي أَعْلَى السُّوقِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّلَاقَ إِلَى أَعْلَى السُّوقِ جَائِزٌ فَإِنْ  
خَرَجَ عَنِ السُّوقِ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْبَلَدِ فَقَدْ صَرَحَ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ وَحْدَ إِجْدَاءِ النَّهْيِ عِنْدَهُمُ الْخُرُوجُ مِنَ  
الْبَلَدِ وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُمْ إِذَا قَدِمُوا الْبَلَدَ أَمَكَنَهُمْ مَعْرِفَةُ السَّعْرِ وَطَلَبُ الْحِظِّ لَا تَنْهَاهُمْ عَنْهُ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فَهُوَ مِنْ قَصَصِهِمْ وَأَمَّا  
أَمْكَانُ مَعْرِفَتِهِمْ ذَلِكَ قَبْلَ دُخُولِ الْبَلَدِ فَانْدَارَ وَالْمَعْرِفَةُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ إِعْتَابُ السُّوقِ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ وَهُوَ  
قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْتَحَقَّ وَعَنِ اللَّيْثِ كَرَاهَةُ التَّلَاقِ وَلَوْ فِي الطَّرِيقِ وَلَوْ عَلَى بَابِ الْبَيْتِ حَتَّى يَدْخُلَ السَّلْمَةُ السُّوقَ (قَوْلُهُ قَالَ أَبُو  
عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْمُصَنِّفُ (قَوْلُهُ هَذَا فِي أَعْلَى السُّوقِ) أَيْ حَدِيثُ جَوْرِيَّةٍ عَنْ نَافِعٍ بَلْفُظٍ كَمَا تَلَقَّى الرِّكَانَ فَتَشْتَرِي مِنْهُمْ  
الطَّعَامَ الْحَدِيثَ قَالَ الْبُخَارِيُّ وَبَيْنَهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ يَنْهَى عَنْ نَافِعٍ أَيْ حَيْثُ قَالَ كَانُوا يَتَبَايَعُونَ الطَّعَامَ فِي أَعْلَى  
السُّوقِ الْحَدِيثَ مِثْلَهُ وَارَادَ الْبُخَارِيُّ بِذَلِكَ الرَّدْعَ مِنْ اسْتِدْنٍ بِهِ عَلَى جَوَازِ تَلَقِّي الرِّكَانَ لَا طَلَاقَ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ كَمَا تَلَقَّى  
الرِّكَانَ وَلَا دَلَالَةَ فِيهِ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَلَقَّوْنَهُمْ فِي أَعْلَى السُّوقِ كَمَا فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ وَقَدْ صَرَحَ مَالِكٌ  
فِي رِوَايَتِهِ عَنْ نَافِعٍ بِقَوْلِهِ وَلَا تَلَقَّوْا السَّلْعَ حَتَّى يَهْطِلَ بِهَا السُّوقُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّلَاقَ الَّذِي يَنْهَى عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ مَا بَلَغَ السُّوقُ  
وَالْحَدِيثُ يَنْسَرُ بَعْضُهُ بَعْضًا وَادْعَى الطَّحَوَارِيُّ التَّعَارُضَ فِي هَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَقْوَعُ الضَّرَرِ لِأَصْحَابِ السَّلْعِ  
وَعَدَمُهُ قَالَ فَيَحْتَمِلُ حَدِيثُ النَّبِيِّ عَلَى مَا إِذَا حَصَلَ الضَّرَرُ وَحَدِيثُ الْإِبَاحَةِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَحْصَلِ وَلَا يَخْفَى وَجْهَانِ الْجَمْعِ  
الَّذِي جَمَعَ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (تَنْبِيْهُ) وَقَعَ قَوْلُ الْبُخَارِيِّ هَذَا فِي أَعْلَى السُّوقِ عَقِبَ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي رِوَايَةِ  
أَبِي ذَرٍّ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ عَقِبَ حَدِيثِ جَوْرِيَّةٍ وَهُوَ الصَّوَابُ \* (قَوْلُهُ بَابُ إِذَا اشْتَرَطَ فِي الْبَيْعِ شَرْوَةً لَا تَحِلُّ)

**بابُ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ حَدَّثَنَا أَبُو نُؤَيْدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ يَمِيعُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ** **بابُ بَيْعِ الزَّرْبِيبِ بِالزَّرْبِيبِ وَالطَّعَامِ بِالطَّعَامِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَائِنَةِ وَالْمُرَائِنَةُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا وَبَيْعُ الزَّرْبِيبِ بِالزَّرْبِيبِ كَيْلًا** **حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَائِنَةِ ، قَالَ وَالْمُرَائِنَةُ أَنْ يَبِيعَ التَّمْرَ بِكَفْلِ إِنْ زَادَ قَلِي وَإِنْ قَصَّ قَلِي \* وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا** **بابُ بَيْعِ الشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ التَّمْرُ صَرَفًا بِمِائَةِ دِينَارٍ فَدَعَانِي بَطْلَحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ قَتَرَاوَضَنَا حَتَّى أَصْطَرَفَ مِنِّي فَأَخَذَ الذَّهَبَ يَغْلِبُنِي فِي يَدِهِ ثُمَّ قَالَ حَتَّى يَأْتِيَ خَازِنِي مِنَ الْعَابَةِ وَعُمَرُ يَسْمَعُ ذَلِكَ . فَقَالَ وَاللَّهِ لَا تَقَارِفُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا**

أى هل يفسد البيع بذلك أم لا أورد فيه حديثي عائشة وابن عمر في قصة بريدة وكان غرضه بذلك ان النبي يقتضى الفساد فيصح ما ذهب اليه من أن النبي عن تلقى الركبان يرد به البيع وسيأتى الكلام عليه في كتاب الشروط ان شاء الله تعالى \* (قوله باب بيع التمر بالتمر) أورد فيه حديث عمر مختصرا وسيأتى الكلام عليه بعد باب \* (قوله باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام) ذكر فيه حديث ابن عمر في النبي عن المزاينة من طريقين وسيأتى الكلام عليه بعد خمسة أبواب وفي الطريق الثانية حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت في العرايا وسيأتى الكلام عليه بعد ستة أبواب وذكر في الترجمة الطعام بالطعام وليس في الحديث الذى ذكره للطعام ذكر وكذلك ذكر فيها الزبيب بالزبيب والذى في الحديث الزبيب بالحكم قال الاسماعيل لعله أخذ ذلك من جهة المعنى قال ولورجم للحديث ببيع التمر في رؤس الشجر بمثلهم من جنسه يابس لكان أولى انتهى . لم يخل البخارى بذلك كاسيأتى بعد ستة أبواب وأما هنا فكانه أشار الى ما وقع في بعض طرقه من ذكر الطعام وهو في رواية الليث عن نافع كاسيأتى ان شاء الله تعالى وروي مسلم من حديث معمر بن عبد الله مرفوعا الطعام بالطعام مثلاً مثل \* (قوله باب بيع الشعير بالشعير) أى ما حكاه (قوله انه التمس صرفا) بفتح الصاد المهملة أى من الدراهم ذهب كان معه وبين ذلك الليث في روايته عن ابن شهاب ولفظه عن مالك بن اوس ابن الحذان قال اقبلت أقول من يصطوف لدراهم (قوله قتراوضا) بضاد معجمة أى تجارنا الكلام في قدر العوض بالزيادة والنقص كأن كلا منهما كان يروض صاحبه ويسهل خلقه وقيل المزاينة هنا الموصفة بالسوء وهو أن يصف كل منهما سلته لرفيقه (قوله فأخذ الذهب بقلها) أى الذهبية والذهب يذكر ويؤث فيقال ذهب وذهبة أو يحمل على أنه ضمن الذهب معنى العدد المذكور وهو المائة فاته لذلك وفي رواية الليث فقال طلحة اذا جاء خادما نعطيك ورقك ولم أقف على تسمية الخازن الذى أشار اليه طلحة (قوله من الغابة) بالغين المعجمة وبعد الالف موحدة يأتى شرح امرها في أواخر الجهاد في قصة تركه الزبير بن العوام وكان طلحة كان له مال من نخل وغيره وأشار الى ذلك ابن عبد البر (قوله حتى تأخذ منه) أى عوض الذهب في رواية الليث والله تعطينه ورقه أو لندن اليه ذهبه فان رسول الله ﷺ قال فذكره (قوله الذهب بالورق رباً) قال ابن عبد البر يختلف على مالك فيه



إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ . وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ بِسَبِّ يَنْعَرِ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا مُعْمِلُ بْنُ عُثَيْمَةَ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي اسْحَقَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ قَالَ أَبُو بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَدْبِعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ وَيَمُوتُ الذَّهَبُ بِالْفِضَّةِ وَالْفِضَّةُ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْتُمْ

وحمله منه الحفاظ حتى رواه يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن مالك ونابيه معمر واليث وغيرهما وكذلك رواه الحفاظ عن ابن عيينة وشذأ أبو نعيم عنه فقال الذهب بالذهب وكذلك رواه ابن اسحق عن الزهري ويجوز في قوله الذهب بالورق الرفع أي بيع الذهب بالورق فحذف المضاف للعلم به أو المعنى الذهب يباع بالذهب ويجوز أن نصب أي يبعو الذهب والذهب يطلق على جميع أنواعه المضروبة وغيرها والورق الفضة وهو فصح الواو وكسر الراء وباسكانها على المشهور ويجوز فتحها وقيل بكسر الواو المضروبة وبفتحها المال والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير مضروبة (قوله إلا هاء وهاء) بالذهب ما فتح الحمزة وقيل بالكسر وقيل بالسكون وحكي القصر بغير حمزة وخطأها الخطابي ورد عليه النووي وقال هي صحيحة لكن قليلة والمعنى خذوها وحكي هاءك بزيادة كاف مكسورة ويقال هاء بكسر الحمزة بمعنى هات وفتحها بمعنى خذ بغير تنوين وقال ابن الأثير هاء وهاء هو أن يقول كل واحد من البيعين هاء فيعطيه ما في يده كالحديث الآخر لا يدايد يد يعني مقابضة في المجلس وقيل معناه خذ واعط قال وغير الخطابي يميز فيها السكون على حذف العوض ويترك منزلة ما التي للتبعية وقال ابن مالك هاء اسم فعل بمعنى خذ وان وقت بعد لا يجب قد ير قول قبله يكون به محكيًا فكأنه قيل ولا الذهب بالذهب الامقولا عنده من المتبايعين هاء وهاء وقال الخليل كلمة تستعمل عند المتأولة والمقصود من قوله هاء وهاء أن يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاء فيتقاضى في المجلس قال ابن مالك حقها أن لا تقع بعد إلا كالألقا يقع بعدها خذ قال فالتقدير لا يتبعوا الذهب بالورق الامقولا بين المتعاقدين هاء وهاء واستدل به على اشتراط التقاض في الصرف في المجلس وهو قول أبي حنيفة والشافعي وعن مالك لا يجوز الصرف الا عند الإيجاب بالكلام ولو انتقل من ذلك الموضع إلى آخر لم يصبح تقابضهما ومذهبه أنه لا يجوز عنده تراخي القبض في الصرف سواء كان في المجلس أو تفراقا وحمل قول عمر لا يفارقه على الفور حتى لو أخر الصير في القبض حتى يقوم إلى قعود كأنه ثم يفتح صندوقه لما جاز (قوله البر بالبر) بضم الموحدة ثم راء من أسماء الحنطة والشعير فصح أوله معروف وحكي جواز كسره واستدل به على أن البر والشعير صفان وهو قول الجمهور وخالف في ذلك مالك واليث والأوزاعي فقالوا هما صنف واحد قال ابن عبد البر في هذا الحديث أن الكبير يلى البيع والشراء لنفسه وإن كان له وكلاء وأعوان يكنونه وفيه المما كسة في البيع والمراوضة وتقلب السلمة وفائدته الامن من الثمن وأن من العلم ما يخفي على الرجل الكبير القدر حتى يذكره غيره وإن الامام اذا سمع أو رأى شيئا لا يجوز ينهي عنه ويرشد إلى الحق وإن امتنع بحكم حسن ان يذكر دليله وإن يتفقد أحوال رعيته وبهم مصالحهم وفيه التمين لنا كيد الخير وفيه الحجة بخبر الواحد وإن الحجية على من خالف في حكم من الأحكام التي في كتاب الله أو حديث رسوله وفيه أن النسبة لا تجوز في بيع الذهب بالورق وإذا لم يجز فيها مع تقاضيلها بالنسبة فأحرى أن لا يجوز في الذهب بالذهب وهو جنس واحد وكذا الورق بالورق يعني إذا لم تكن رواية ابن اسحق ومن تابعه مخفوفة فيؤخذ الحكم من دليل الخطاب وقد نقل ابن عبد البر وغيره الإجماع على هذا الحكم أي التسوية في المنع بين الذهب بالذهب وبين الذهب بالورق فيستغنى حينئذ بذلك عن القياس \* (قوله ياب بيع الذهب بالذهب) تقدم حكمه في الباب الذي قبله وكذا المصنف فيه حديث أبي بكر ثم أو رده بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن يحيى بن أبي اسحق ورجال الاسنادين بصر يون كلهم واخذ حكم بيع الذهب بالورق من قوله وبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب

**بابُ بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَهُ مِثْلَ ذَلِكَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، فَقَالَ يَا أَبَا سَعِيدٍ مَا هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ فِي الصَّرْفِ تَحْتِ رِسْوَلِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ وَالْوَرَقُ مِثْلًا بِمِثْلٍ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تَشْتَفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تَشْتَفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا يَنْجِزُ .

كيف شتم وفي الرواية الاخرى وامرنا ان نتاح الذهب بالفضة كيف شتمنا الحديث وسأق الكلام عليه \* (قوله باب بيع الفضة بالفضة) تقدم حكمه أيضا (قوله حدثني عبيد الله بن سعد) زاد مسلم في رواية المستملي وهو ابن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وابن أخى الزهرى هو عبد الله بن مسلم (قوله عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان اباسعيد الخدري حدثه مثل ذلك حديثا عن رسول الله ﷺ فلقية عبد الله بن عمر فقال يا اباسعيد ما هذا الذى تحدث عن رسول الله ﷺ فقال أبو سعيد في الصرف سمعت رسول الله ﷺ يقول) فذكر الحديث هكذا ساقه وفيه اختصار وتقديم وتأخير وقد أخرجه الاسماعيلي من وجهين عن يعقوب بن ابراهيم شيخ الشيخ البخارى فيه بلفظ ان اباسعيد حدثه حديثا مثل حديث عمر عن رسول الله ﷺ في الصرف فقال أبو سعيد فذكره فظهر بهذه الرواية معنى قوله مثل ذلك أى مثل حديث عمر أى حديث عمر لما مضى قريبا في قصة طلحة بن عبيد الله وتكلف الكرماني هنا فقال قوله مثل ذلك أى مثل حديث أبى بكره في وجوب المساواة ولو وقف على رواية الاسماعيلي لما عدل عنها وقوله فلقية عبد الله أى بعد ان كان سمع منهم الحديث فأراد ان يستبته فيه وقد وقع لابي سعيد مع ابن عمر في هذا الحديث قصة وهى هذه وقعت له فيه مع ابن عباس قصة أخرى كافي الباب الذى بعده فاما قصته مع ابن عمر فافرد بها البخارى من طريق سالم واخرجها مسلم من طريق الليث عن نافع ولفظه ان ابن عمر قال له رجل من بني ليث ان اباسعيد الخدري يأمر هذا عن رسول الله ﷺ قال نافع فذهب عبد الله وانا معه واليـث حتى دخل على أبى سعيد الخدري فقال ان هذا اخبرني انك تخبر ان رسول الله ﷺ نهى عن بيع الورق بالورق الا مثلا بمثل الحديث فأشار أبو سعيد بأصبعه الى عينيه واذنيه فقال ابصرت عيناى وسمعت أذناى رسول الله ﷺ يقول لا تبيعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل الحديث ولمسلم من طريق أبى نضرة فى هذه القصة لابن عمر مع أبى سعيد ان ابن عمر نهى عن ذلك بعد أن كان أفتى بها حدثه أبو سعيد بنى النبي ﷺ وأما قصة أبى سعيد مع ابن عباس فساد ذكرها في الباب الذى يليه (قوله في الرواية الاولى الذهب بالذهب) يجوز في الذهب الرفع والنصب وقد تقدم توجيهه ويدخل في الذهب جميع أصنافه من مضروب ومنقوش وجيد وردىء وصحيح ومكسر وحلى وتبر وخالص ومنقوش وتقل النوى تبعاً لغيره في ذلك الاجماع (قوله مثل بمثل) كذا في رواية أبى ذر بالرفع ولغيره في ذلك بمثل وهو مصدر في موضع الحال أى الذهب يباع بالذهب موزونا بموزون وأومصدر مؤكداً يوزن وزناً بوزن وزاد مسلم في رواية سهل بن أبى صالح عن أبيه الاوزنا بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء (قوله ولا تشفوا) بضم أوله وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء أى تفضلوا وهور باعى من اشف والشف بكسر الزايدة وتطلق على النقص (قوله ولا تبيعوا منها غائباً ينجز) بنون وجيم وزاى مؤجلاً بحال أى والمراد بالغائب أعم من المؤجل كالغائب عن المجلس مطلقاً مؤجلاً كان أو حالاً والناجز الحاضر قال ابن بطال فيه حجة للشافى في قوله من كان له على رجل دراهم ولا أخر عليه دنائير

**بابُ بَيْعِ الدِّينَارِ بِالْدينَارِ نَسًا حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ أَبَا صَالِحٍ الزَّيَّاتِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ الدِّينَارُ بِالْدينَارِ وَالْدرهمُ بِالدرهمِ فَقُلْتُ لَهُ فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يَقُولُهُ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ سَأَلْتُهُ فَقُلْتُ سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي النَّبِيِّ عليه السلام أَوْ جَدَّتِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَالَ كُلُّ ذَلِكَ لَا أَقُولُ وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم بَنِي وَلَيْكُنِّي أَخْبَرَنِي أَنَّ سَامَةَ بْنَ أَبِي النَّبِيِّ عليه السلام قَالَ لَا رِبَا فِي النَّسِيئَةِ**

لم يجز ان يقاص احدهما الاخر بما له لانه يدخل في معنى بيع الذهب بالورق دينارا اذا لم يجز غائب بانجز فاحرى أن لا يجوز غائب بغائب واما الحديث الذي أخرجه أصحاب عن ابن عمر قال كنت أبيع الأبل بالبيع أبيع بالدينار وأخذ الدرهم وأبيع بالدرهم وأخذ الدينار فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال لا بأس به اذا كان بسعر يومه ولم تغترقا وبينكما شيء فلا يدخل في بيع الذهب بالورق دينارا لان التهي بقبض الدرهم عن الدينار لم يقصد الى التأخير في الصرف قاله ابن بطال واستدل بقوله مثلا بمثل على بطلان البيع بقاعدة مدعوجة وهو ان بيع مدعوجة ودينارا بدينارين مثلا وأصرح من ذلك في الاستدلال على المنع حديث فضالة بن عبيد الله عند مسلم في رد البيع في القلادة التي فيها خرز وذهب حتى تحصل أخرجه مسلم وفي رواية أبي داود قلت انما اردت الحجارة فقال لا حتى تميز بينهما \* (قوله باب بيع الدينار بالدينار نساء) بفتح النون وبالمهمل والمد والتون منصوبا أي مؤجلا يقال انساء نساء ونسيئة (قوله الضحاك بن محمد) هو أبو عاصم شيخ البخاري وقد حدث في مواضع عنه بواسطة كهذا الموضع (قوله سمع ابا سعيد الخدري يقول الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم) كذا وقع في هذه الطريق وقد أخرجه مسلم من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار فزاد فيه مثلا بمثل من زاد أو ازداد فقد أربى (قوله ان ابن عباس لا يقوله) وفي رواية مسلم يقول غير هذا (قوله فقال أبو سعيد سألته) في رواية مسلم لقد قلت ابن عباس فقلت له (قوله فقال كل ذلك لا أقول) ينصب كل على أنه مفعول مقدم وهو في المعنى نظير قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ذي الدين كل ذلك لا يمكن فأنفي هو المجموع وفي رواية مسلم فقال لم أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا وجدته في كتاب الله عز وجل ولمسلم من طريق عطاء أن أبا سعيد لقي ابن عباس فذكر نحوه وفيه فقال كل ذلك لا أقول أمارس رسول الله فأنتم أعلم به وأما كتاب الله فلا أعلمه أي لا أعلم هذا الحكم فيه وإنما قال لا بأس سعيد أنتم أعلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مني لكون أبي سعيد وأظفاره كانوا أسن منه وأكثر ملازمة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي السياق دليل على أن أبا سعيد وابن عباس متفقان على أن الأحكام الشرعية لا تطاب الامن الكتاب والسنة (قوله لا ربا الا في النسيئة) في رواية مسلم الربا في النسيئة وله من طريق عبيد الله بن أبي يزيد وعطاء جميعا عن ابن عباس انما الربا في النسيئة زاد في رواية عطاء ألا انما الربا وزاد في رواية طاوس عن ابن عباس لا ربا فيما كان يدايد وروي مسلم من طريق أبي نضرة قال سألت ابن عباس عن الصرف فقال أبدا يد قلت نعم قال فلا بأس فأخبرت أبا سعيد فقال أوقال ذلك أنا سنكتب اليه فلا يفتكوه وله من وجه آخر عن أبي نضرة سألت ابن عمرو ابن عباس عن الصرف فلم يرباه بإساقني لقاعد عند أبي سعيد فسأله عن الصرف فقال مزا فهورا فأنكرت ذلك لقولها فذكر الحديث قال حدثني أبو الصهباء انه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه والصرف بفتح المهملة دفع ذهب وأخذ فضة وعكسه وله شرطان منع النسيئة مع اتفاق النوع واختلافه وهو الجمع عليه ومنع التضاضل في النوع الواحد منهما وهو قول الجمهور وخالف فيه ابن عمر ثم رجع وابن عباس واختلف في رجوعه وقد روي الحاكم من طريق جابر الجعفي وهو بالمهملة والتجانية سألت ابا جابر عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يري به بأسا زمانا من عمره ما كان منه عينا بعين يدايد وكان يقول انما الربا في النسيئة فلقبه أبو سعيد فذكر القصة والحديث وفيه التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والنهب بالذهب

**بابُ يَبْعُ الْوَرَقَ بِالذَّهَبِ نَسِئَةً حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْمُنْهَالِ قَالَ سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الصَّرْفِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ هَذَا خَيْرٌ مِنِّي فَكَلَّاهُمَا يَقُولُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ يَبْعِ الذَّهَبَ بِالْوَرَقِ دِينَارًا **بابُ يَبْعُ الذَّهَبَ بِالْوَرَقِ يَدَا يَبْدُ حَدَّثَنَا** عِزْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عِبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي اسْحَقٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ وَأَمَرَنَا أَنْ نَبْتَاعَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا

والفضة بالفضة يدا يد مثلا بمثل فمن زاد فهو ربا فقال ابن عباس استغفروا لله وأتوب اليه فكان ينهى عنه أشد النهي واتفق العلماء على صحة حديث اسامة وأخطفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فقبل منسوخ لكن النسخ لا يثبت بالاحتال وقيل المعنى في قوله لا ربا الربا إلا غلط الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد كما يقول العرب لا ملام في البلد إلا زيد مع أن فيها علماء غيره وإنما القصد بنى الاكمل لانفي الاصل وأيضا فني تحريم ربا الفضل من حديث اسامة إنما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبي سعيد لان دلالة بالنطوق ويحمل حديث اسامة على الربا الاكبر كما تقدم والله أعلم وقال الطبري معنى حديث اسامة لا ربا الا في النسبة اذا اختلفت أنواع البيع والفضل فيه يدا يدا ربا جمعا بينه وبين حديث أبي سعيد **تبيينه** وقع في نسخة الصنعاني هنا ( قال ابو عبدالله ) يعني البخاري سمعت سليمان بن حرب يقول لا ربا الا في النسبة هذا عندنا في الذهب الورق والحنطة بالشعير متفاضلا ولا بأس به يدا يدا ولا خيرة فيه نسبية (قلت) وهذا موافق وفي قصة أبي سعيد مع ابن عمر ومع ابن عباس أن العالم يناظر العالم وبقوته على معني قوله ويرده من الاختلاف الى الاجتماع ويصح عليه بالادلة وفيه اقرار الصغير للكبير بفضل التقدم \* ( قوله باب يبيع الورق بالذهب نسبية ) البيع كله اما بالنقد او بالعرض حالا ومؤجلا فهي أربعة أقسام فيبيع النقد اما بمثله وهو المراطلة أو بنقد غيره وهو الصرف وبيع العرض بنقد يسمى النقد ثمنا والعرض عوضا وبيع العرض بالعرض يسمى مقايضة والحلول في جميع ذلك جائز وأما التأجيل فان كان النقد بالنقد مؤخرا فلا يجوز وأن كان العرض جاز وأن كان العرض مؤخرا فهو السلم وأن كان مؤخرا فهو بيع الدين بالدين وليس بجائزا الا في الحوالة عند من يقول انها يبيع والله أعلم ( قوله عن الصرف ) أي يبيع الدرهم بالذهب أو عكسه وسمى به لصرفه عن مقتضي البياعات من جواز التفاضل فيه وقيل من الصرف وهو تصويبهما في الميزان وسيأتي في أوائل الهجرة من طريق سفيان عن عمر وبن دينار عن أبي المنهال قال باع شريك لي دراهم أي ذهب في السوق نسبية فقلت سبحان الله ايصلح هذا فقال لقد بعثنا في السوق فباعه عليه أحد فسالت البراء بن عازب فذكره ( قوله هذا خير مني ) في رواية سفيان المذكورة قال قال زيد بن أرقم فاسأله فانه كان أعظمنا تجارة فسأله فذكره وفي رواية الحميدى في مسنده من هذا الوجه عن سفيان فقال صدق البراء وقد تقدم في باب التجارة بالبر من وجه آخر عن أبي المنهال بلقط ان كان يدا يدا فلا بأس وأن كان نسيئا فلا يصلح وفي الحديث ما كان عليه الصحابة من التواضع وأنصاف بعضهم بعضا ومعرفة أحدهم حق الآخر واستظهار العالم في الفتيا بنظيره في العلم وسيأتي بعد الكلام على هذا الحديث في الشركة ان شاء الله تعالى \* ( قوله باب يبيع الذهب بالورق يدا يدا ) ذكر فيه حديث أبي بكره الماضي قبل ثلاث أبواب وليس فيه التقييد بالحلول وكأنه أشار بذلك الى ما وقع في بعض طرقه فقد أخرجه مسلم عن أبي الربيع عن عباد الذي أخرجه البخاري من طريقه وفيه فسأله رجل فقال يدا يدا فقال هكذا سمعت وأخرجه مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن يحيى بن أبي اسحق فلم يسق لفظه فساه

وَالْفِضَّةُ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا بَابُ تَبَيُّنِ الْمِزَانَةِ وَهِيَ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالْعَرِّ وَبَيْعُ الزَّيْبِ بِالكَرْمِ وَبَيْعُ الْعَرِّ بِأَنَّ أُنْسَ نَهَى النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمِزَانَةِ وَالْحَاقِلَةِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلِ بْنِ أَبِي شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهُ وَلَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ \* قَالَ سَالِمٌ وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ

أَبُو عَوَانَةَ فِي مَسْتَخْرَجِهِ فَقَالَ فِي آخِرِهِ وَالْفِضَّةُ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا بِدَا يَدٍ وَأَشْرَاطُ الْقَبْضِ فِي الصَّرْفِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَأَمَّا وَقَعُ الْاِخْتِلَافِ فِي التَّفَاضُلِ بَيْنَ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ وَأُسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى بَيْعِ الرُّبَا بِبَعْضِهَا بَعْضًا إِذَا كَانَ يَدَا يَدٍ وَأَصْرَحَ مِنْهُ حَدِيثُ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عِنْدَ مُسْلِمٍ بَلْفُظٍ فَإِذَا اخْتَلَفَ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْنَا \* (قوله بَابُ بَيْعِ الْمِزَانَةِ) بِالزَّايِ وَالْمُوَحَّدَةِ وَالتَّوْنِ مِفَاعِلَةٌ مِنَ الزَّيْنِ بِفَتْحِ الزَّايِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ وَهُوَ الدَّفْعُ الشَّدِيدُ وَمِنْهُ سَمِيَتْ الْحَرْبُ الزَّيْبُ لِشِدَّةِ الدَّفْعِ فِيهَا وَقِيلَ لِلْبَيْعِ الْخُصُوصِ الْمِزَانَةِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ يَدْفَعُ صَاحِبَهُ عَنْ حَقِّهِ أَوْ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا إِذَا وَقَفَ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الثَّمَنِ أَرَادَ دَفْعَ الْبَيْعِ يَضَعُهُ وَأَرَادَ الْآخَرُ دَفْعَهُ عَنْ هَذِهِ لِأَرَادَةِ بَعْضِهَا بَعْضًا (قوله وَهِيَ بَيْعُ الثَّمَرِ) بِالتَّنَائُفِ وَالسُّكُونِ (بِالثَّمَرِ) بِالتَّمْلِيقِ وَفَتْحِ الْمِيمِ وَالْمَرَادُ بِهِ الرُّبَا خَاصَّةً وَقَوْلُهُ يَبِيعُ الزَّيْبُ بِالكَرْمِ أَيْ بِالْعَنْبِ وَهَذَا أَصْلُ الْمِزَانَةِ وَأَلْحَقَ الشَّافِعِيُّ بِذَلِكَ كُلَّ بَيْعٍ مَجْهُولٌ أَوْ مَجْهُولٌ أَوْ مَعْلُومٌ مِنْ جِنْسٍ يَجْرِي الرُّبَا فِي قَدَمِهِ قَالَ وَأَمَّا مَنْ قَالَ أَضْمَنَ لَكَ صَبْرَكَ هَذِهِ عَشْرِينَ صَاعًا ثَلَاثًا زَادَ فِيهِ وَمَا نَقَصَ فَفُلِي فَوَيْهِ مِنَ الْقَهَارِ وَلَيْسَ مِنَ الْمِزَانَةِ (قُلْتُ) لَكِنْ تَقْدِمُ فِي بَابِ بَيْعِ الزَّيْبِ بِالزَّيْبِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي يُونُسَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَالْمِزَانَةُ أَنْ يَبِيعَ الثَّمَرُ بِكُلِّ أَنْ زَادَ فِيهِ وَأَنْ نَقَصَ فَفُلِي قَبِلْتُ أَنَّ مِنْ صُورِ الْمِزَانَةِ أَيْضًا هَذِهِ الصُّورَةُ مِنَ الْقَهَارِ وَلَا يَزِلُّ مِنْ كَوْنِهَا قَرَارًا أَنْ تَلْسَمِي مِزَانَةً وَمِنْ صُورِ الْمِزَانَةِ أَيْضًا يَبِيعُ الزَّرْعَ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا وَقَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ بَلْفُظٍ وَالْمِزَانَةُ بَيْعُ ثَمَرِ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا وَبَيْعُ الْعَنْبِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا وَبَيْعُ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا وَسَائِرُ هَذِهِ الزَّيْبُ لِلصَّنْفِ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ بَعْدَ أَبَوَابٍ وَقَالَ مَالِكُ الْمِزَانَةُ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْجَزَافِ لَا يَعْلَمُ كَيْلَهُ وَلَا وَزَنَهُ وَلَا عَدَّهُ إِذَا بَيْعَ بِشَيْءٍ مَسْمُومٍ مِنَ السَّكِيلِ وَغَيْرِهِ سِوَاهُ كَانَ مِنْ جِنْسٍ يَجْرِي الرُّبَا فِي قَدَمِهِ أَمْ لَا وَسَبَبُ التَّهْمِ عَنْهُ مَا يَدْخُلُهُ مِنَ الْقَهَارِ وَالْعَرِّ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَالِكُ إِلَى مَعْنَى الْمِزَانَةِ لَفْظُهُ وَهِيَ الْمَدَافَعَةُ وَيَدْخُلُ فِيهَا الْقَهَارُ وَالْخَطَرَةُ وَفُسِّرَ بَعْضُهُمُ الْمِزَانَةَ بِأَنَّهَا بَيْعُ الثَّمَرِ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهِ وَهُوَ خَطَأٌ فَلْيُفَارِقْ بَيْنَهُمَا ظَاهِرَةً مِنْ أَوَّلِ حَدِيثٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَقِيلَ هِيَ الْمِزَانَةُ عَلَى الْجُزْءِ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ وَالَّذِي نَدَلَ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ فِي تَفْسِيرِهَا أَوَّلِي (قَوْلُهُ قَالَ أُنْسُ) (أَخ) يَأْتِي مُوَصُولًا فِي بَابِ بَيْعِ الْمَخَاضَةِ وَفِيهِ تَفْسِيرُ الْحَاقِلَةِ ثُمَّ أورد المصنف حديث ابن عمر من رواية ابنه سالم ومن رواية نافع كلاهما عن ثم حديث أبي سعيد في ذلك وفي طريق نافع تفسير للميزانة وظاهره أنها من المرفوع ومثله في حديث أبي سعيد في الباب وأخرجهم مسلم من حديث جابر كذلك ويؤيد كونه مرفوعاً رواية سالم وأن لم يتعرض فيها لذكر الميزانة وعلى تقدير أن يكون التفسير من هؤلاء الصحابة فهم أعرف بتفسيره من غيرهم وقال ابن عبد البر لا يخالف لهم في أن مثل هذا من الميزانة وإنما اختلفوا هل يتعلق بذلك كل ما لا يجوز إلا مثلاً مثل فليجوز فيه كيل بجزاف ولا جزاف بجزاف فالجوز على الإطلاق وقيل يختص ذلك بالنخل والكرم والله أعلم (قوله قال سالم) هو موصول بالاسناد المذكور وقد أورد حديثين يدلان على ثبوت في آخر الباب من طريق نافع عن ابن عمر أنه قد تقدم قيل أبواب من وجه آخر عن نافع مضموماً في سياق واحد وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن عدي بن إسحق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت ولم يفصل حديث ابن عمر من حديث زيد بن ثابت وأشار الترمذي إلى أنه وهم فيه والصواب التفصيل ولفظ الترمذي عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ نهي عن الحاقلة والميزانة إلا أنه قد اذعن لاهل العراق أن يبيعوها بمثل خرصها ومما راد الترمذي أن التصريح بالنهي عن الميزانة لم يرد في حديث زيد بن ثابت وإنما رواه ابن عمر وغيره واسطة وروى ابن عمر استثناء العراق بواسطة زيد بن ثابت فإن كانت

قَاتِبَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِالرُّطْبِ أَوْ بِالْتَّمْرِ وَلَمْ يَرْخُصْ فِي غَيْرِهِ  
**حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ  
 اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ وَالْمُرَابَنَةِ بَيْنَ التَّمْرِ بِالْتَّمْرِ كَيْلًا وَبَيْنَ الْكُرْمِ بِالزَّرْبِ كَيْلًا **حَدَّثَنَا**  
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصَنِ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ أَبِي

رواية ابن اسحق محفوظة احتمال أن يكون ابن عمر حمل الحديث كله عن زيد بن ثابت وكان عنده بغير واسطة  
 واستدل بأحاديث الباب على تحريم بيع الرطب باليابس منه ولو تساوى في الكيل والوزن لأن الاعتبار بالتساوى إنما يصح  
 حالة السكال والرطب قد ينقص إذا جف عن اليابس قصصا لا يتقدر وهو قول الجمهور وعن أبي حنيفة الاكتفاء بالمساواة  
 حالة الرطوبة وخالفه صاحباه في ذلك لصحة الأحاديث الواردة في النهي عن ذلك وأصرح من ذلك حديث سعد  
 ابن أبي وقاص أن النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أيتقص الرطب إذا جف قالوا نعم قال فلا إذا أخرجه  
 مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم (قوله رخص بعد ذلك) أي بعد ما نهى عن  
 بيع التمر بالتمر (في بيع العرايا) وهذا من أصرح ما ورد في الرد على من حمل من الحنفية النهي عن التمر بالتمر على عموميه  
 ومنع أن يكون بيع العرايا مستثني منه وزعم أنهما حكمان مختلفان وردا في سياق واحد وكذلك من زعم منهم كما  
 حكاه ابن المنذر عنهم أن بيع العرايا منسوخ بالنهي عن بيع التمر بالتمر لأن المنسوخ لا يكون بعد الناسخ (قوله  
 بالرطب أو بالتمر) كذا عند البخاري ومسلم من رواية عقيل عن الزهري بلفظ أو وهي محتملة أن تكون للتخيير وأن  
 تكون للشك وأخرجه النسائي والطبراني من طريق صالح بن كيسان والبيهقي من طريق الأوزاعي كلاهما عن  
 الزهري لفظ بالرطب وبالتمر ولم يرخص في غير ذلك هكذا ذكره بالواو وهذا يؤيد كون أو بمعنى التخيير لا الشك  
 بخلاف ما جزم به النووي وكذلك أخرجه أبو داود من طريق الزهري أيضا عن خارجة بن زيد بن ثابت عن  
 أبيه وإسناده صحيح وليس هو اختلافا على الزهري فإن ابن وهب رواه عن بوسن عن الزهري بالأسنادين أخرجهما  
 النسائي وفرقهما وأثبت هذه الرواية كانت فيها حاجة للوجه الصائر إلى جواز بيع الرطب المخروص على رؤوس  
 النخل بالرطب المخروص أيضا على الأبرص وهو رأى ابن خيران من الشافعية وقيل لا يجوز وهو رأى الاصطخري  
 وصححه جماعة وقيل إن كانا نوعا واحدا لم يجز إذ لا حاجة إليه وإن كانا نوعين جاز وهو رأى أبي اسحق وصححه ابن  
 أبي عسرون وهذا كله فيما إذا كان أحدهما على النخل والآخر على الأرض وقيل ومثله ما إذا كانا معا على النخل  
 وقيل إن محله فيما إذا كانا نوعين وفي ذلك فروع آخر يطول ذكرها وصرح المساورى بالحاق البسرفي ذلك بالرطب  
 (قوله بيع التمر) بالثلثة ونحوه الميم وفي رواية مسلم تمر النخل وهو المراد هنا وليس المراد التمر من غير النخل فإنه  
 يجوز بيعه بالتمر بالثناة والسكون وإنما وقع النهي عن الرطب بالتمر لكونه متفاضلا من جنسه (قوله كَيْلًا) يأتي الكلام  
 عليه في الحديث الذي بعده (قوله بيع الكرم بالزرب كَيْلًا) في رواية مسلم وبيع العنب بالزرب كَيْلًا والكرم بفتح الكاف  
 وسكون الراء هو شجر العنب والمراد منه هنا نفس العنب كما أوضحته رواية مسلم وفيه جواز تسمية العنب كرمًا وقد ورد  
 النهي عنه كما يأتي الكلام عليه في الأدب وجمع بينهما بحمل النهي على التخيير ويكون ذكره هنا لبيان الجواز وهذا  
 كله بناء على أن تفسير المرابنة من كلام النبي ﷺ وعلى تقدير كونه موقوفا فلا حاجة على الجواز فيحمل النهي  
 على حقيقته واختلف السلف هل يلحق العنب أو غيره بالرطب في العرايا قليل لا وهو قول أهل الظاهر واختاره  
 بعض الشافعية منهم الحب الطبري وقيل يلحق العنب خاصة وهو مشهور مذهب الشافعي وقيل يلحق كل ما يدخر  
 وهو قول المالكية وقيل يلحق كل ثمرة وهو منقول عن الشافعي أيضا (قوله عن داود بن الحصين) هو

سَمِعَ الْخُذْرَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى عَنِ الْمَرْابَةِ وَالْحَاقِلَةِ وَالْمَرْابَةِ أَشْرَاهُ الشَّرِّ بِالشَّرِّ عَلَى رُؤْسِ النَّخْلِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَعَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحَاقِلَةِ وَالْمَرْابَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسَدَّدٍ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَةِ أَنْ يَبِيحَهَا بِخُرُصِهَا **بَابُ** يَبِيْعُ الشَّرِّ عَلَى رُؤْسِ النَّخْلِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سَلْمَانَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَعَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ يَبِيْعِ الشَّرِّ حَتَّى يَطْبِقَ

للمدني وكلهم مديون الا شيخ البخاري وليس لداود ولا لشيوخه في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الباب الذي يليه وشيخه هو أبو سفيان مولى بن أبي أحمد وقع في رواية مسلم ان اباسفيان اخبره أنه سمع اباسعيد وابو سفيان مشهور بكنيته حتى قال النووي تبعا لغيره لا يعرف اسمه وسبقهم الي ذلك ابو احمد الحاكم في الكشي لكن حكى أبو داود في السنن في روايته لهذا الحديث عن القعني شيخه فيه ان اسمه قزمان وابن أبي احمدهو عبد الله ابن أبي احمد بن جحش الاسدي ابن أخي زينب بنت جحش ام المؤمنين وحكي الواقدي ان اباسفيان كان مولى لبني عبد الاشهل وكان يجالس عبدالله بن ابي احمد فنسب اليه ( قوله والمزابنة اشتراء القم بالقم على رؤس النخل ) زاد ابن مهدي عن مالك عند الاسماعيلي كيلا وهو موافق لحديث ابن عمر الذي قبله وذكر الكيل ليس بقيد في هذه الصورة بل لانه صورة البايعة التي وقعت اذ ذلك فلا مفهوم له لخروجه على سبب اوله مفهوم لكنه مفهوم للموافقة لان المسكوت عنه أولى بالنفع من المنطوق ويستفاد منه ان معيار القم والزيب الكيل وزاد مسلم في آخر حديث أبي سعيد والمحاقلة كراه الارض وكذا هو في الموطن ( قوله عن الشيباني ) هو أبو اسحق وقع في رواية الاسماعيلي من وجه آخر عن أبي معاوية حدثنا الشيباني وسيأتي الكلام عن المحاقلة في باب بيع المخاضرة ووقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد عقب هذا الحديث مثله والمذابنة في النخل والمحاقلة في الزرع ( قوله ارخص لصاحب العرية ) بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد التحتانية اجمع عرايا وقد ذكرنا تفسيرها لفة ( قوله ان يبيعها بخرصها ) زاد الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن القعني شيخ البخاري فيه كيلا ومثله للمصنف من رواية موسى بن عقبة عن نافع وسيأتي بعد باب ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك فقال بخرصها من القم ونحوه للمصنف من رواية يحيى بن سعيد عن نافع في كتاب الشرب ولمسلم من رواية سلمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بلفظ رخص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرا يأكلونها رطباً ومن طريق الليث عن يحيى بن سعيد بلفظ رخص في بيع العرية بخرصها تمرا قال يحيى العرية ان يشتري الرجل تمر النخلات بطعام أهله رطباً بخرصها تمرا وهذه الرواية تبين ان في رواية سلمان ادراجاً وأخرجه الطبراني من طريق حماد بن سلمة عن ابوب وعبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ رخص في الرمايا النخلة والنخلتان يو هان للرجل فيبيعهما بخرصها تمرا زاد فيه يو هان للرجل وليس بقيد عند الجمهور كما سيأتي شرحه بعد باب \* ( قوله باب بيع القم ) بفتح المثناة والميم ( على رؤس النخل ) أي بعد ان يطيب وقوله بالذهب وألفضة أتبع فيه ظاهر الحديث وسيأتي البحث فيه ( قوله عن عطاء ) هو ابن ابي رباح وابو الزبير هو محمد بن مسلم كذا جمع بينهما ابن وهب واتجاه أبو حاتم عند مسلم ويحيى بن ابوب عند الطحاوي وكلاهما عن ابن جريج ورواه ابن عيينة عند مسلم عن ابن جريج عن عطاء وحده ووقع في روايته عن ابن جريج اخبرني عطاء ( قوله عن جابر ) في رواية أبي حاتم المذكورة انهما سمعا جابر بن عبد الله ( قوله عن بيع القم ) بفتح المثناة أي الربط ( قوله حتى يطبق )

وَلَا يَبَاعُ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَّا بِالْدينَارِ وَالدرهمِ إِلَّا العَرَايَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّهْمَنِ قَالَ سَمِعْتُ مَالِكًا وَسَأَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّيِّعِ أَحَدُكَ دَاوُدُ عَنْ أَبِي سُمَيَّانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ العَرَايَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ

في رواية ابن عينة حتى يبدوا صلاحه وسيأتي تفسيره بعد باب (قوله ولا يباع شيء منه إلا بالدينار والدرهم) قال ابن ظال النما اقتصر على الذهب والفضة لهما ما يعامل به الناس والأفلاخلاف بين الأمة في جواز بيعه بالعروض يعني بشرطه (قوله ألا العرايا) زاد يحيى بن أيوب في روايته فان رسول الله ﷺ رخص فيها أي فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يخرص ويعرف قدره بقدر ذلك من الثمر كإساق البحث فيه قال ابن المنذر ادعى الكوفيون أن بيع العرايا منسوخ بنهيه ﷺ عن بيع الثمر بالتمر وهذا مردود لأن الذي روي النهي عن بيع الثمر بالتمر هو الذي روى الرخصة في العرايا فثبت النهي والرخصة معاً (قلت) ورواية سالم الماضي في الباب الذي قبله تدل على أن الرخصة في بيع العرايا وقعه بعد النهي عن بيع الثمر بالتمر ولفظه عن ابن عمر مرفوعاً ولا يتبعوا الثمر بالتمر قال وعن زيد بن ثابت أنه ﷺ رخص بعد ذلك في بيع العربية وهذا هو الذي يقتضيه لفظ الرخصة فإنها تكون بعد منع وكذلك بقية الأحاديث التي وقع فيها استثناء العرايا بعد ذكر بيع الثمر بالتمر وقد قدمت إيضاح ذلك (قوله) حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) هو الحجي بفتح الميملة والجيم ثم موحدة بصرى مشهور (قوله) سمعت مالكا (الخ) فيه إطلاق السماع على ما قرئ على الشيخ فأقر به وقد استقر الاصطلاح على أن السماع مخصوص بما حدث به الشيخ لفظاً (قوله) وسأله عبيد الله) هو بالتحصير والرياء أبوه هو حاجب المنصور وهو والد الفضل وزير الرشيد (قوله) رخص (كذا) لاكثر بالتشديد وللكتشيمهني أرخص (قوله) في بيع العرايا (أي) في بيع ثمر العرايا لأن العربية هي النخلة والعرايا جمع عربية كما تقدم فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه (قوله) في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق) شك من الراوي بين مسلم في روايته أن الشك فيه من داود بن الحصين والمصنف في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك منه وذكر ابن التين تبعاً لغيره أن داود قد رد بهذا الإسناد قال ومارواه عنه الأماك بن أنس والوسق ستون صاعاً وقد تقدم بيانه في كتاب الزكاة وقد اعتبر من قال بجواز بيع العرايا بفهم هذا العدد ومنعوا ما زاد عليه واختلفوا في جواز الخمسة لأجل الشك المذكور والخلاف عند المالكية والشافعية والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة فادونها وعند الشافعية الجواز فيها دون الخمسة ولا يجوز في الخمسة وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر فما أخذ المنع أن الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ منه بما يتحقق منه الجواز ويأبى ما وقع فيه الشك وسبب الخلاف أن النهي عن بيع المزانية هل ورد متقدماً وقعت الرخصة في العرايا أو النهي عن بيع المزانية وقعه قروناً بالرخصة في بيع العرايا فعلى الأول لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم ويرجح الأول رواية سالم المذكورة في الباب قبله واحتج بعض المالكية بأن لفظة دون صالحة لجميع ما تحت الخمسة فلو علمنا بها لزم رفع هذه الرخصة وتجب أن العمل بها ممكن بأن يحمل على أقل ما تصدق عليه وهو المقتب به في مذهب الشافعي وقد روى الترمذي حديث الباب من طريق زيد بن الحباب عن مالك بلفظ أرخص في بيع العرايا فيها دون خمسة أوسق ولم يرد في ذلك وزعم المازري أن ابن المنذر ذهب إلى تحديد ذلك بأربعة أوسق لوروده في حديث جابر من غير شك فيه فتعين طرح الرواية التي وقع فيها الشك والاخذ بالرواية المتينة قال والزم المنزني الشافعي القول به اه وفيما نقله نظر المازني المنذر فليس في شيء من كتبه ما نقله عنه وإنما فيه ترجيح القول بالصواب أن الخمسة لا يجوز وإنما يجوز ما دونها وهو الذي ألزم المنزني أن يقول به الشافعي كما هو بين من كلامه وقد حكى ابن عبد البر هذا القول عن قوم قالوا أحجوا بحديث جابر ثم قال ولا خلاف بين الشافعي ومالك ومن اتبعهما في جواز العرايا في أكثر من أربعة أوسق ما لم يبلغ خمسة أوسق ولم يثبت عندهم حديث جابر (قلت) حديث جابر الذي أشار إليه أخرجه الشافعي وأحمد وصححه



قال نعم حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال قال يحيى بن سعيد سمعت بشيراً قال سمعت سهل بن أبي حنمة أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر بالتمر ورخص في العريّة أن يتبع بخرصها يأكلها أهلها رطباً وقال سفيان مرة أخرى إلا أنه رخص في العريّة بيعها أهلها بخرصها يأكلونها رطباً قال هو سواء قال سفيان قلت ليحيى وأنا غلام إن أهل مكة يقولون إن النبي ﷺ رخص لهم في بيع الأرباب . فقال وما يدرى أهل مكة قلت لهم يروونه عن جابر فسكت . قال سفيان إنما أردت أن جابراً من أهل المدينة

ابن خزيمة وابن حبان والحاكم كلهم من طريق ابن اسحق حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن جابر سمعت رسول الله ﷺ يقول حين اذن لاصحاب العرايا أن يبعوها بخرصها يقول الوسق والوسق والثلاثة والاربع لفظ أحمد وترجم عليه ابن حبان الاحتياط لا يزيد على أربعة أوسق وهذا الذي قاله يتعين المصير اليه وأما جعله حداً لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح واحتج بعضهم لما قاله سهل بن أبي حنمة أن العريّة تكون ثلاثة أوسق أو أربعة أو خمسة وسيأتي ذكره في الباب الذي يليه ولا حاجة فيه لأنه موقوف ومن فروغ هذه المسئلة ما لو زاد في صفقة على خمسة أوسق فإن البيع يطل في الجميع وخرج بعض الشافعية من جواز تريق الصفقة أنه يجوز وهو بعيد لوضوح الفرق ولواجب ما دون خمسة أوسق في صفقة ثم باع مثلاً البائع حينه للمشتري بعينه في صفقة أخرى جازعند الشافعية على الاصح ومنعه أحمد وأهل الظاهر والله أعلم (قوله قال نعم) القائل هو مالك وكذلك أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى قال قلت لمالك أحدك داود فذكره وقال في آخره نعم وهذا التحمل يسمى عرض السماع وكان مالك يختاره على التحديث من لفظه واختلف أهل الحديث هل يشترط أن يقول الشيخ نعم أم لا والصحيح أن سكوتَه ينزل منزلة إقراره إذا كان عارفاً ولم يمنعه مانع وإذا قال نعم فهو أولى بلا تراخ (قوله سفيان) هو ابن عينة (قوله قال يحيى بن سعيد) هو الانصاري وسيأتي في آخر الباب ما يدل على أن سفيان صرح بصحة يحيى بن سعيد به وهو السر في إيراد الحكاية المذكورة (قوله سمعت بشيراً) بالموحدة والمعجمة مصغراً وهو ابن يسار بالتحانية ثم المهمة مخففاً الانصاري (قوله سمعت سهل بن أبي حنمة) زاد الوليد بن كثير عند مسلم عن بشير بن يسار أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنمة حدثاه ومسلم من طريق سلمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن بعض اصحاب رسول الله ﷺ منهم سهل بن أبي حنمة (قوله أن يتبع بخرصها) هو بفتح الخاء المعجمة وأشار ابن التين الى جواز كسرها وجزم ابن العربي بالكسر وانكر الفتح وجوزها النووي وقال الفتح أشهر قال ومعناه قد مر ما فيها إذا صار تمراً فمن فتح قال هو ساق الفحل ومن كسر قال هو ساق الشئ الخروص اه والخروص هو التخمين والحديث وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه في تفسير العرايا (قوله وقال سفيان مرة أخرى الخ) هو كلام علي بن عبد الله والغرض أن ابن عينة حدثهم به مرتين على لفظين والمعنى واحد واليه الإشارة بقوله هو سواء أي المعنى واحد (قوله قال سفيان) أي بالاستناد المذكور (قلت ليحيى) أي ابن سعيد لما حدثه به (قوله وأنا غلام) جملة حالية والغرض الإشارة الى قدم طلبه وتقديم فطلته وأنه كان في سن الصبا يناظر شيوخه ويباحثهم (قوله رخص لهم في بيع العرايا) محل الخلاف بين رواية يحيى ابن سعيد ورواية أهل مكة أن يحيى بن سعيد قيد الرخصة في بيع العرايا بالخرص وإن يأكلها أهلها رطباً وأما ابن عينة في روايته عن أهل مكة فأطلق الرخصة في بيع العرايا ولم يقيد بها بشئ مما ذكر (قوله قلت أنهم يروونه عن جابر) في رواية أحمد في مسنده عن سفيان قلت أخبرهم عطاء أنه سمع من جابر (قلت) ورواية ابن عينة كذلك عن ابن جريج عن عطاء عن جابر تقدمت الإشارة إليها وإنها تأتي في كتاب الشرب وهي على الإطلاق بكافٍ وإيه التي في أول الباب (قوله قال سفيان) أي بالاستناد المذكور (إنما أردت) أي الحامل لي على قول ليحيى بن سعيد أنهم يروونه عن جابر (ان جابراً من أهل المدينة) فيرجع الحديث الى أهل المدينة وكان ليحيى بن سعيد أن يقول له وأهل المدينة رويوا أيضاً فيه التقيد

قِيلَ لِسَفْيَانَ الْكَيْسِ فِيهِ نَعْيٌ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ . قَالَ لَا بَابُ تَفْسِيرِ الْعَرَايَا وَقَالَ مَالِكُ  
الْعَرَبِيُّ أَنَّ يُعْرَى الرَّجُلُ الرَّجُلُ النَّخْلَةَ ثُمَّ يَتَأَذَى بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ فَرُخْصَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْهُ بِتَمْرٍ . وَقَالَ  
ابْنُ أَدْرِيسَ الْعَرَبِيُّ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْكَيْلِ مِنَ التَّمْرِ يَدَايِدُوهُ لَا تَكُونُ بِالْجِزَافِ . وَمِمَّا يَقُولُهُ قَوْلُ سَهْلِ بْنِ أَبِي  
حَتْمَةَ بِالْأَوْسِيِّ الْمُوسِقَةِ

فَيَحْمِلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ حَقِّي يَقُومُ الدَّلِيلُ عَلَى الْعَمَلِ بِالْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ بِالْخُرُصِ زِيَادَةُ حَافِظِ فَتَمَعِينَ الْمَصِيرِ لَهَا وَأَمَّا  
التَّقْيِيدُ بِالْأَكْلِ فَلَاذَى يَظْهَرُ أَنَّهُ لِيَانِ الْوَاقِعِ لَا أَنَّهُ قَيَّدَ وَسَيَأْتِي عَنْ أَبِي عِيْدٍ أَنَّهُ شَرَطَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ قِيلَ لِسَفْيَانَ) لَمْ  
أَفِ عَلَى تَسْمِيَةِ الْقَائِلِ (قَوْلُهُ الْكَيْسُ فِيهِ) أَيُ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ (نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَدُوَ صَلَاحُهُ قَالَ) أَيُ لَيْسَ  
هُوَ فِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ وَإِنْ كَانَ هُوَ صَحِيحًا مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِهِ وَسَيَأْتِي بِعِدَابٍ وَقَدْ حَدَّثَ بِهِ عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ  
عَنْ سَفْيَانَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ بِهَذَا اللَّفْظِ الَّذِي قَاهُ سَفْيَانُ وَحَكِي الْأَسْمَاعِيلِيُّ عَنْ ابْنِ صَاعِدٍ أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ وَمِمَّا فِيهِ  
(قَالَ) قَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَفْيَانَ كَذَلِكَ فَظَهَرَ أَنَّ عَبْدَ الْجَبَّارِ لَمْ يَفْرِدْ  
بِذَلِكَ \* (قَوْلُهُ بَابُ تَفْسِيرِ الْعَرَايَا) هِيَ جَمْعُ عَرَبِيَّةٍ وَهِيَ عَطِيَّةُ ثَمَرِ النَّخْلِ دُونَ الرِّقْبَةِ كَانَ الْعَرَبُ فِي الْجَدْبِ يَطْوَعُ أَهْلَ  
النَّخْلِ بِذَلِكَ عَلَى أَنْ لَا تَمُرَ لَهُ كَمَا يَطْوَعُ صَاحِبُ الشَّاةِ أَوِ الْإِبِلَ بِالْمَنِيحَةِ وَهِيَ عَطِيَّةُ اللَّبَنِ دُونَ الرِّقْبَةِ قَالَ حَسَنُ بْنُ ثَابِتٍ فِيمَا  
ذَكَرَ ابْنُ التِّينِ وَقَالَ غَيْرُهُ هِيَ لِسُوَيْدِ بْنِ الصَّلْتِ

لَيْسَتْ بِسَنَاءٍ وَلَا رَحِيصَةٍ \* وَلَكِنْ عَرَايَا فِي السَّنِينِ الْجَوَائِحِ

وَمَعْنَى سَنَاءٍ أَنْ تَحْمَلَ سَنَةً دُونَ سَنَةٍ وَالرَّحِيصَةُ الَّتِي تَدْعُمُ حِينَ تَمِيلُ مِنَ الضَّعْفِ وَالْعَرَبِيَّةُ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى  
مَفْعُولَةٌ أَوْ فَاعِلَةٌ يُقَالُ عَرَى النَّخْلَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَالرَّاءِ بِالْتَّعْدِيَةِ يَعْرِوْهَا إِذَا افْرَدَهَا عَنْ غَيْرِهَا بَأَنْ أَعْطَاهَا لِأَخْرَ  
عَلَى سَبِيلِ الْمُنْحَةِ لِيَأْكُلَ ثَمَرُهَا وَتَبْقَى رَقَبَتُهَا لِمُعْطِيهَا وَيُقَالُ عَرَيْتِ النَّخْلَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الرَّاءِ تَعْرِى  
عَلَى أَنَّهُ قَاصِرٌ فَكَأَنَّهَا عَرَيْتَ عَنْ حَكْمِ أَخَوَاتِهَا وَاسْتَثْبَتَتْ بِالْعَطِيَّةِ وَاخْتَلَفَ فِي الْمُرَادِ بِهَا شَرَطًا (قَوْلُهُ وَقَالَ  
مَالِكُ الْعَرَبِيُّ أَنَّ يُعْرَى الرَّجُلُ الرَّجُلُ النَّخْلَةَ) أَيُ يَهْبِلُ لَهُ أَوْ يَهْبِلُهُ ثَمَرُهَا (ثُمَّ يَتَأَذَى بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ فَرُخْصَ لَهُ) أَيُ  
لِلْوَاهِبِ (أَنْ يَشْتَرِيَهَا) أَيُ يَشْتَرِي رَطْبَهَا (مِنْهُ) أَيُ مِنَ الْمَوْهُوبَةِ لَهُ (بِتَمْرِ) أَيُ يَأْسُ وَهَذَا التَّلْطِيقُ وَصَلَهُ ابْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ  
مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ نَافِعٍ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ النَّخْلَةَ لِلرَّجُلِ فِي حَائِطٍ غَيْرِهِ  
وَلَا تَبْدَأُ الْعَادَةُ أَنَّهُمْ يَخْرُجُونَ بِأَهْلِيهِمْ فِي وَقْتِ الثَّمَارِ إِلَى الْبَسَاتِينِ فَيَكْرِهُ صَاحِبُ النَّخْلِ الْكَثِيرِ دُخُولَ الْآخَرِ عَلَيْهِ فَيَقُولُ  
لَهُ أُنَا عَطِيَّةُ بِمُخْرَصٍ نَخْلَتِكَ ثَمَرًا فَرُخْصَ لَكَ فِي ذَلِكَ وَمِنْ شَرَطِ الْعَرَبِيَّةِ عِنْدَ مَالِكٍ أَنَّهَا لَا تَكُونُ بِهَذِهِ الْمَعَامَلَةِ إِلَّا مَعَ الْمَعْرِى  
خَاصَّةً لَا يَدْخُلُ عَلَى الْمَالِكِ مِنَ الضَّرَرِ بِدُخُولِ حَافِظِهِ أَوْ لِيَدْفَعَ الضَّرَرَ عَنِ الْآخَرِ قِيَامُ صَاحِبِ النَّخْلِ بِالسُّقَى وَالْكَفْلِ  
وَمِنْ شَرَطِهَا أَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ بَعْدَ دُخُولِ الصَّلَاحِ وَأَنْ يَكُونَ بِتَمْرِ مُوجِلٍ وَخَالَفَهُ الشَّافِعِيُّ فِي الشَّرْطِ الْآخِرِ فَقَالَ يَشْتَرِطُ  
التَّقَابُضَ (قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ أَدْرِيسَ الْعَرَبِيُّ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْكَيْلِ مِنَ التَّمْرِ يَدَايِدُوهُ لَا تَكُونُ بِالْجِزَافِ) ابْنُ أَدْرِيسَ هَذَا  
رَجَعَ ابْنُ التِّينِ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ الْأَوْدِيُّ الْكُوفِيُّ وَتَرَدَّدَ ابْنُ طَالٍ تَمَّ السُّبُكِيِّ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ وَجَزَمَ الْمَزْيِي فِي التَّهْذِيبِ بِأَنَّهُ  
الشَّافِعِيُّ وَالَّذِي فِي الْأَمِّ لِلشَّافِعِيِّ وَذَكَرَهُ عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ مِنْ طَرِيقِ الرِّبِيعِ عَنْهُ قَالَ الْعَرَايَا أَنْ يَشْتَرِيَ بِخُرْصَةٍ ثَمَرِ  
النَّخْلَةِ فَكَثْرَ بَخْرُصَةٍ مِنَ التَّمْرِ أَنْ يَخْرُصَ الرُّطْبَ ثُمَّ يَقْدِرُ كَمْ يَنْقُصُ إِذَا بَيْسَ ثُمَّ يَشْتَرِي بِخُرْصَةٍ ثَمَرًا فَإِنْ تَفَرَّقَ قَبْلَ أَنْ  
يَضَافَ فُسِدَ الْبَيْعُ أَتَتْهُ وَهَذَا وَإِنْ غَابَ مَالِقُهُ الْبَخَارِيُّ لَفْظًا فَهُوَ بِوَاقِفِهِ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّهُ حَصَلُهَا أَنْ لَا يَكُونَ جِزَافًا وَلَا  
نِسْبَةً وَقَدْ جَاءَ عَنِ الشَّافِعِيِّ بِلَفْظٍ آخَرَ قَرَأْتُهُ بِحُطِّ أَبِي عَلِيٍّ الصَّدُوقِ بِهَا مَشَّ نَسَخْتُهُ قَالَ لَفْظُ الشَّافِعِيِّ وَلَا تَبْتَاعُ الْعَرَبِيَّةَ  
بِالتَّمْرِ لِأَنَّ تَخْرُصَ الْعَرَبِيَّةِ كَمَا يَخْرُصُ الْمُعْشَرُ فَيَقَالُ فِيهَا الْآنَ كَذَا وَكَذَا مِنَ الرُّطْبِ فَذَا بَيْسَ كَانَ كَذَا وَكَذَا فَيَدْفَعُ مِنَ التَّمْرِ  
بِكَيْلِهِ خُرْصًا وَيَهْبِضُ النَّخْلَةَ بِشَمَرِهَا قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا فَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ قَبْضِهَا فَسَدَ (قَوْلُهُ وَمِمَّا يَقُولُهُ) أَيُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَقَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَتْ الْعَرَايَا أَنْ يَغْرَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ  
فِي مَالِهِ النَّخْلَةَ وَالنَّخْلَتَيْنِ

بأن لا يكون جزافا قول سهل ابن أبي حنيفة بالأسوق الموسقة وقول سهل هذا أخرجه الطبري من طريق اللث  
عن جعفر بن ربيعة عن الاعرج عن سهل موقوفا ولفظه لا يباع التمري في رأس النخل بالأسواق الموسقة إلا بأسواق ثلاثة  
أواربعة أو خمسة يأكلها الناس وما ذكره المصنف عن الشافعي هو شرط العرية عند أصحابه وضابط العرية عندهم أنها  
تبيع رطب في نخل يكون خرصه إذا صار تمرا أقل من خمسة أسوق بنظيره في السكيل من التمري مع التقاض في المجلس  
وقال ابن التين احتجاج البخاري لابن ادريس بقول سهل بالأسوق الموسقة لا دليل فيه لانه لا تكون مؤجلة وإنما  
يشهد له قول سفيان بن حسين يعني الآتي (قلت) لعله أراد أن مجموع ما أورده بهدقول ابن ادريس بقوي قول ابن  
ادريس ثم أن صور العرية كثيرة منها أن يقول الرجل لصاحب حائطه يترى نخلات بأعينها بخرصها من التمري  
فيخرصها ويبيعها ويقبض منه التمري ويسدله النخلات بالنخلة فينتفع رطبها ومنها أن يبيع صاحب الحائط لرجل  
نخلات أو تمر نخلات معلومة من حائطه ثم يتضرر بدخوله عليه فيخرصها أو يشتري منه رطبها بقدر خرصه تمر يحمله  
له ومنها أن يبيعها إما فائتضرر بالوهوب له بانتظار صيرورة الرطب تمرا ولا يجب أكلها رطباً إلا حاجته إلى التمري فيبيع ذلك  
الرطب بخرصه من الوهاب أو من غيره تمر يأخذه معجلاً ومنها أن يبيع الرجل تمر حائطه بعد بدو صلاحه ويستثنى  
منه نخلات معلومة يبيعها لنفسه أو لغيره وهي التي عني له عن خرصها في الصدقة وسميت عرايها لأنها أعرست من التمري  
في الصدقة فرخص لاهل الحاجة الذين لا تقدرهم وعندهم فضول من تمر قوتهم أن يبتاعوا بذلك التمري من رطب تلك  
النخلات بخرصها وبما يطلق عليه اسم عرية أن يمرى رجلا تمر نخلات يبيع له أهلها والتصرف فيها وهذه عخصة  
ومنها أن يمرى عامل الصدقة لصاحب الحائط من حائطه نخلات معلومة لا بخرصها في الصدقة وهاتان الصورتان من  
العراي لا يبيع فيها جميع هذه الصور محجة عند الشافعي والجمهور وقصر مالك العرية في البيع على الصورة الثانية وقصرها  
أبو عبيد على الصورة الأخيرة من صور البيع وزاد أنه رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشترطه لتجارته ولا ذخاره  
ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العرية على الهبة وهو أن يمرى الرجل تمر نخلة من نخله ولا يسلم ذلك لأنه  
يبدوله في ارتجاع تلك الهبة فرخص له أن يحتبس ذلك ويعطيه بقدر ما هو به له من الرطب بخرصه تمرا وحمله على  
ذلك أخذه بعموم النهي عن بيع التمري بالتمر وتقرب بالتصريح باستثناء العراي في حديث ابن عمر كما تقدم وفي حديث غيره  
وحكي الطحاوي عن عيسى بن أبان من أصحابهم أن معنى الرخصة أن الذي وهب له العرية لم يملكها لأن الهبة لا تملك  
إلا بالقبض فلما جاز له أن يعطى بدلها تمرا وهو لم يملك المبدل منه حتى يستحق المبدل كان ذلك مستثنى وكان رخصة  
وقال الطحاوي بل معنى الرخصة فيه أن المرأة ما مور بأمر ما وعد به ويعطى بدله ولو لم يكن واجبا عليه فلما اذن له أن  
يحبس ما وعد به يعطى بدله لا يكون في حكم من أخلف وعده ظهر بذلك معنى الرخصة واحتج مذهبه بأشياء تدل  
على أن العرية العطية ولا حجة في شيء منها لأنه لا يلزم من كون أصل العرية العطية أن لا تطلق العرية شرعا على صور  
أخرى قال ابن المنذر الذي رخص في العرية هو الذي نهى عن بيع التمري بالتمر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة  
قال ونظير ذلك الاذن في السلم مع قوله وَبِيعَ اللَّهُ لا تتبع ما ليس عندك قال فمن أجاز السلم مع كونه مستثنى من بيع ما ليس  
عندك ومنع العرية مع كونها مستثناة من بيع التمري بالتمر فقد تناقض وأما حملهم الرخصة على الهبة فيبعد مع تصريح  
الحديث بالبيع واستثناء العراي منه فلو كان المراد الهبة لما استثنيت العرية من البيع ولانه غير الرخصة والرخصة  
لا تكون ألا بعد ممنوع والمتع إنما كان في البيع لا الهبة وبأن الرخصة قيدت بخمسة أسوق أو مادونها والهبة  
لا تنقيد لانهم لم يفرقوا في الرجوع في الهبة بين ذي رحم وغيره وبأنه لو كان الرجوع جائزا فليس اعطاؤه بالتمر بدل  
الرطب بل هو بذهبة أخرى فان الرجوع لا يجوز فلا يصح تأويلهم قوله وقال ابن اسحق في حديثه عن نافع  
عن ابن عمر كانت العراي أن يمرى الرجل الرجل في ماله النخلة والنخلتين (أما حديث ابن اسحق عن نافع فوصله الترمذي

وَقَالَ يَزِيدُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ الْعَرَايَا تَحُلُّ كَانَتْ تُوهَبُ لِلْسَاكِينِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَنْتَظِرُوا بِهَا  
فَرُخْصَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوهَا بِمَا شَاءُوا مِنَ التَّمْرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَوْسَى بْنُ عَقِبَةَ عَنْ  
نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ  
بِخَرْصِهَا كَيْلًا . قَالَ مَوْسَى بْنُ عَقِبَةَ وَالْعَرَايَا تَحُلُّ مَعْلُومَاتٌ تَأْتِيهَا فَتُسْتَرَبَا

دون تفسير ابن اسحق وأما تفسيره فوصله أبو داود عنه بلفظ التخلات وزاد فيه فيشقى عليه فيبيعها بمثل خرصها وهذا  
قريب من الصورة التي قصر مالك العربية عليها (قوله وقال يزيد) يعني ابن هرون (عن سفیان بن حسين العرايا تخل  
كانت توهب للساكنين فلا يستطيعون أن ينتظروا وبها فرخص لهم أن يبيعوها بما شاءوا من التمر) وهذا وصلة الامام  
أحمد في حديث سفیان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت مرفوعا في العرايا قال سفیان بن حسين  
فذكره وهذه إحدى الصور المتقدمة واحتج مالك في قصر العربية على ما ذكره بحديث سهل بن أبي حنيفة المذكور  
في الباب الذي قبله بلفظ يأكلها أهلها رطباً تمسك بقوله أهلها والظاهر أنه الذي أعراها ويحتمل أن يراد بالأهل  
من تصير اليه بالشرء والاحسن في الجواب أن حديث سهل دل على صورة من صور العربية وليس فيه التعرض لكون  
غيرها ليس عربية وحكى عن الشافعي تقييدها بالساكنين على ما في حديث سفیان بن حسين وهو اختيار المزني وأنكر  
الشيخ أبو حامد نقله عن الشافعي ولعل مستند من أثبت ما ذكره الشافعي في اختلاف الحديث عن محمود بن لبيد قال قلت  
لزيد بن ثابت ما عراياكم هذه قال فلان وأصحابه شكوا الى رسول الله ﷺ أن الرطب يحضر وليس عندهم ذهب  
ولافضة يشترون بهامته وعندهم فضل تمر من قوت سنتهم فرخص لهم أن يشتروا العرايا بخرصها من التمر يأكلونها  
رطباً قال الشافعي وحديث سفیان يدل لهذا فان قوله يأكلها أهلها رطباً يشعر بأن مشترى العربية يشتريها ليأكلها وأنه  
ليس له رطب يأكله غيرها ولو كان الرخص له في ذلك صاحب الحائط يعني كما قال مالك لكان لصاحب الحائط في  
حائطه من الرطب ما يملكه غيرها ولم يقتصر الى بيع العربية وقال ابن المنذر هذا الكلام لأعرف أحداً ذكره غير الشافعي  
وقال السبكي هذا الحديث لم يذكر الشافعي أسناده وكل من ذكره إنما حكاكه عن الشافعي ولم يجد البيهقي في المعرفة  
له أسناداً قال ولعل الشافعي أخذ من السير يعني سير الواقدي قال وعلى تقدير صحته فليس فيه حجة للتقييد  
بالتقيد لأنه لم يقع في كلام الشارع وإنما ذكره في القصة فيحتمل أن تكون الرخصة وقعت لأجل  
الحاجة المذكورة ويحتمل أن يكون للسؤال فلا يتم الاستدلال مع إطلاق الأحاديث المنصوصة من الشارع  
وقد اعتبر هذا القيد الحناية مضموماً الى ما اعتبره مالك فعندهم لا تجوز العربية إلا لحاجة صاحب الحائط الى البيع أو  
لحاجة المشتري الى الرطب والله أعلم (قوله حدثنا محمد) كذلك لاكثر غير منسوب ووقع في رواية أبي ذر هو ابن مقاتل  
وعبد الله هو ابن المبارك (قوله قال موسى بن عقبة) أي بالأسناد المذكور اليه (قوله والعرايا تخلات معلومات تأتيا  
فستربا) أي تشتري تمرها بجر معلوم وكأنه اختصره للعلم به ولم أجده في شيء من الطرق عنه إلا هكذا ولعله أراد أن  
يبين أنها مشتقة من عروت إذا أتيت وترددت اليه لامن العري بمعنى التجرد قاله الكرماني وقد تقدم قول يحيى بن  
سعيد العربية أن يشتري الرجل تمر التخلات لطعام أهله رطباً بخرصها تمرًا وفي لفظ عنه أن العربية التخله تجعل للقوم  
فيبيعونها بخرصها تمرًا وقال القرطبي كان الشافعي اعتمد في تفسير العربية على قول يحيى بن سعيد وليس يحيى صحابياً  
حتى يعتمد عليه مع معارضة رأي غيره له ثم قال وتفسير يحيى مرجوح بأنه عين المزاينة انتهى عنها في قصة لا ترقع اليها  
حاجة أكيدة ولا تندفع بها مفسدة فان المشتري لها بالتمر متمكن من بيع تمره بعين وشرائه بالعين ما يريد من الرطب فان  
قال جملته هذا قيل له فاجز بيع الرطب بالتمر ولو لم يكن الرطب على التخل وهو لا يقول بذلك انتهى والشافعي أقدم  
باتباع أحاديث هذا الباب من غيره فانها ناطقة باستثناء العرايا من بيع المزاينة وأما الزامه الآخر فليس بلازم لانها رخصة

**باب** يبيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها وقال الليث عن أبي الزناد كان عروة بن الزبير يحدث عن سهل بن أبي حنيفة الأنصاري عن بني حارثة أنه حدثه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتبايعون الثمار فإذا جدد الناس وحضر نقضهم قال المنيع إنه أصاب الثمر الدمان أصابه مرض أصابه قشام عاهات يمتحنون بها . قال رسول الله ﷺ كما

وقمت مقيدة بقيد فتبع القيد وهو كون الرطب على رأس النخل مع أن كثيرا من الشافعية ذهبوا إلى الحاق الرطب بعد القطع بالرطب على رأس النخل بالمعنى كما تقدم والله أعلم وكل ما ورد من تفسير العرايا في الأحاديث لا يخالفه الشافعي فقندروي أبو داود من طريق حمرو بن الحرث عن عبد ربه بن سعيد وهو أخو يحيى بن سعيد قال العربية الرجل يعري الرجل النخلة أو الرجل يستخي من حاله النخلة يأكلها رطبا فيبيعها ثمرا وقال أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه حدثنا وكيع قال سمعنا في تفسير العربية أنها النخلة برثها الرجل أو يشتريها في بستان الرجل وإنما يتجه الاعتراض على من تمسك بصورة من الصور الواردة في تفسير العربية ومنع غيرها وأما من عمل بها كلها ونظمها في ضابط مجملها فلا اعتراض عليه والله أعلم \* (قوله باب يبيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها) يبدو بغير همز أي يظهر والثمار بالثنية جمع ثمرة بالتحريك وهي أعم من الرطب وغيره ولم يجز بحكم المسئلة لقوة الخلاف فيها وقد اختلف في ذلك على أقوال قيل يطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى والثوري وومهم نقل الاجماع على البطان وقيل يجوز مطلقا ولو شرط البقية وهو قول زيد بن أبي حبيب وومهم نقل الاجماع فيه أيضا وقيل إن شرط القطع لم يطل والباطل وهو قول الشافعي وأحد الجمهور ورأية عن مالك وقيل يصح أن لم يشترط البقية والنهي فيه محمول على بيع الثمار قبل أن توجد أصلا وهو قول أكثر الحنفية وقيل هو على ظاهره لكن النهي فيه للترية وحديث زيد بن ثابت المصدر به الباب بدل للآخر وقد يحمل على الثاني وذكر المنصف في الباب أربعة أحاديث \* الأول حديث زيد بن ثابت (قوله وقال الليث عن أبي الزناد الخ) لم أراه موصولا من طريق الليث وقد رواه سعيد بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه نحو حديث الليث ولكن الاستناد الثاني دون الأول وأخرجه أبو داود والطحاوي من طريق يونس بن زيد عن أبي الزناد بالاستناد الأول دون الثاني وأخرجه البيهقي من طريق يونس بالاستنادين معا (قوله من بني حارثة) بالمهمله والثالثة وفي هذا الاستناد رابة تابعي عن مثله عن صحابي عن مثله والأربعة مدنيون (قوله فإذا جدد الناس) بالجيم والذال المعجمة الثقيلة أي قطعوا ثم النخل أي استحق الثمر القطع وفي رابة أبي ذر عن المستمل والسرخسي اجتذ زيادة الف ومثله للنسفي قال ابن التين معناه دخلوا في زمن الجذاذ كاطلم إذا دخل في الظلام والجذاذ صرام النخل وهو قطع ثمرتها وأخذها من الشجر (قوله وحضر نقضهم) بالنضاد المعجمة (قوله قال المنيع) أي المشتري (قوله الدمان) بفتح المهمله وتخفيف الميم ضبطه أبو عبيد وضبطه الخطابي بضم أوله قال عياضها صححان والضم رواية القاسبي والفتح رواية السرخسي قال دور وأها بعضهم بالكسر وذكره أبو عبيد عن أبي الزناد بلفظ الادمان زادي أوله الألف وفتحها وفتح الدال وفهره أبو عبيد بأنه فساد الطلع وتغيته وسواده وقال الأصمعي الدمان باللام العفن وقال انقرز الدمان فساد النخل قبل أن يراكه وإنما يقع ذلك في الطلع يخرج قلب النخلة أسود مغفونا وقع في رواية يونس الدمار بالراء بدل النون وهو تصحيف كما قاله عياض ووجهه غيره بأنه أراد الملاك كما نقرأه بفتح أوله (قوله أصابه مرض) في رواية الكشميبي والنسفي مراض بكسر أوله للأكثر وقال الخطابي بضمه وهو اسم لجميع الأمراض بوزن الصداق والسعال وهو داء يقع في الثمرة فهلك يقال امراض إذا وقع في ماله عاهة وزاد الطحاوي في رواية أصابه عفن وهو بالمهمله والقاه المفتوحين (قوله قشام) بضم القاف بعدها معجمة خفيفة زاد الطحاوي في روايته والقشام شيء يصيبه حتى لا يرطب وقال الأصمعي هو أن يتقص ثمرا النخل قبل أن يصير بلحا وقيل هو كال يقع في الثمر (قوله عاهات) جمع عاهة وهو بدل من المذكورات أولا والعاهة

كَثُرَتْ عِنْدَهُ النُّصُومَةُ فِي ذَلِكَ يَأْمُرُ لَا فَلَا تَتَّبِعُوا حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُ الشَّرِّ كَالشُّوَرَةِ يُشِيرُ بِهَا لِكثَرَةِ خُصُومِهِمْ  
وَأَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ بِنِ ثَابِتٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ لَمْ يَكُنْ يَتَّبِعُ نِجَارَ أَرْضِهِ حَتَّى تَطْلُعَ الْأَرْيَاءُ فَيَكْبِتِينَ  
الْأَصْفَرُ مِنَ الْأَخْضَرِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ بَجْرٍ حَدَّثَنَا حَكَّامٌ حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ عَنْ زَكَرِيَّا عَنْ أَبِي الزِّنَادِ  
عَنْ عُرْوَةَ عَنْ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ  
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا نَهَى الْبَائِعُ وَالْمُبْتَاعُ

الليصو الآفة والمراد به هنا ما يصيب الفخر ما ذكر (قوله فاما لا) أصلها ان الشرطية وما زائدة فادغمت قال ابن الانباري  
حي مثل قوله فاما ترين من البشر أحدا فاكتفى بلفظه عن الفعل وهو نظير قولهم من أكرمته ومن لاأى ومن لم  
يكرمني لم أكرمه والمعنى ان لا تقبل كذا قبل كذا وقد نطقت العرب بامالة لا امالة خفيفة والعامة تشيع امانتها وهو  
خطا (قوله كالشورة) بضم المعجمة وسكون الواو وسكون المعجمة وفتح الواو لثنتان فعلى الاول فهي فعولة وعلى  
الثاني مفعلة وزعم الحريري ان الاسكان من لحن العامة وليس كذلك فقد أثبتنا الجامع والصحاح والمحكم وغيرهم (قوله  
وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت) القائل هو أبو الزناد (قوله حتى تطلع الأرياء) أى مع الفجر وقد روى أبو داود من  
طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعا قال اذا طلع النجم صباحا رفعت العاهة عن كل بدوي رواية أبي حنيفة عن عطاء  
رفعت العاهة عن الثمار والنجم هو الثريا وطلوعها صباحا يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر في بلاد  
الحجاز واجداه نضج الثمار فالمعتبر في الحقيقة النضج وظلوع النجم علامة له وقد بينه في الحديث بقوله وبتين  
الاصفر من الاحمر وروى احمد بن حنبل عن طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه سألت ابن عمر عن بيع الثمار فقال نهى رسول  
الله ﷺ عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة قلت ومتى ذلك قال حتى تطلع الثريا وقع في رواية ابن أبي الزناد عن أبيه عن  
خارجة عن أبيه قمر رسول الله ﷺ المدينة ونحن نتابع الثمار قبل أن يبدو صلاحها فسمع خصومة فقال ما هذا ذكر  
الحديث فاذا مع ذكر السبب وقت صدور النهي المذكور (قوله ورواه علي بن بجر) هو القطان الرازي أحد شيوخ  
البخاري وحكام هو ابن سلم يفتح المهلة وسكون اللام راوي أيضا وعنبسة بسكون النون وفتح الموحدة بعدها مهلة  
هو ابن سعيد بن الضريس بالصاد المعجمة مصغر ضرس كوفي ولي قضاء الري فرف بالرازي وقد روى أبو داود  
حديث الباب عن طريق عنبسة بن خالد عن يونس بن يزيد وهو غير هذا وقد خفي هذا على أبي علي الصدقي فرأيت بخطه  
في هامش نسخته ما نصه حديث عنبسة الذي أخرجه البخاري عن حكام أخرجه البخاري من طريق أبي داود عن احمد  
ابن صالح عن عنبسة انتهى فظن أنها واحد وليس كذلك بل هما اثنان وشيخها مختلف وليس لعنبسة بن سعيد هذا  
في البخاري سوى هذا في الموضع الموقوف بخلاف عنبسة بن خالد وكذا ذكر ياشيخه وهو ابن خالد الرازي ولا أعرف  
عنه راوي غير عنبسة بن سعيد المذكور وقوله عن سهل أي ابن أبي حنيفة المتقدم ذكره وزيد هو ابن ثابت والغرض ان  
الطريق الاول عن أبي الزناد ليست غريبة فردة الحديث الثاني حديث نافع عن ابن عمر بلفظ نهى عن  
بيع الثمار حتى يبدو صلاحها لها البائع والمشتري اما البائع فلتلا يأكل مال اخيه بالباطل واما المشتري  
فلتلا يضيع ماله ويساعد البائع على الباطل وفيه ايضا قطع النزاع والتخاصم ومقتضاه جواز بيعها بعد بدو  
الصلاح مطلقا سواء اشترط الاتقاء أم لم يشترط لان ما بعد الغاية مخالف لما قبلها وقد جعل النهي ممتدا الى  
غاية بدو الصلاح والمعنى فيه ان تؤمن فيها العاهة وتقلب السلامة فيثق المشتري بحصولها بخلاف ما قبل  
بدو الصلاح فانه بصدد الفرار وقد أخرج مسلم الحديث من طريق ايوب عن نافع فزاد في الحديث حتى يأمن  
العاهة وفي رواية يحيى بن سعيد عن نافع بلفظ وتذهب عنه الآفة يبدو صلاحا حمرته وصفرة وهذا التفسير من قول ابن  
عمر بينه مسلم في روايته من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر فقيل لابن عمر ماصلاحه قال تذهب عاهته

**حَدَّثَنَا** ابْنُ مِقَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تَبَاعَ ثَمَرَةُ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهَوْ \* قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي حَتَّى تَحْمَرَّ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ حَبَّانٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَبَاعَ الثَّمَرَةُ حَتَّى تُشْمَخَ . فَقِيلَ مَا تُشْمَخُ قَالَ تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ وَبُوَ كُلُّ مِثْلٍ

والى الفرق بين ما قبل ظهور الصلاح وبعده ذهب الجمهور وعن أبي حنيفة إنما يصح بيعها في هذه الحالة حيث لا يشترط الإبقاء فان شرطه لم يصح البيع وحكي النووي في شرح مسلم عنه أنه أوجب شرط القطع في هذه الصورة وتعقب بان الذى صرح به أصحاب أبي حنيفة أنه صحح البيع حالة الإطلاق قبل بدو الصلاح وبعده وابطل به شرط الإبقاء قبله وبعده وأهل مذهبه أعرف به من غيرهم واختلف السلف في قوله حتى يبدو صلاحها هل المراد به جنس التمر حتى لو بدا الصلاح في بستان من البلد مثلا جاز بيع ثمرة جميع البساتين وإن لم يبدأ الصلاح فيها أولا بد من بدو الصلاح في كل بستان على حدة أولا بد من بدو الصلاح وكل جنس على حدة أو في كل شجرة على حدة على أقوال والاول قول الليث وهو عند المالكية بشرط أن يكون الصلاح متلاحقا والثاني قول أحمد وعنه رواية كالرابع والثالث قول الشافعية ويمكن أن يؤخذ ذلك من التعبير بدو الصلاح لأنه دال على اكتماله بمسمى الإزهاء من غير اشتراط تكامله فيؤخذ عنه الا كنفاء بزهو بعض الثمرة وزهو بعض الشجرة مع حصول المعنى وهو الا من العامة ولولا حصول المعنى لكان تسميتها مزهية بإزها بعضها قد لا يكتفي به لكونه على خلاف الحقيقة وايضا فلو قيل بإزهاه الجميع لادى الى فساد الحافظ أو أكثره وقد من الله تعالى يكون الثمار لا تطيب دفعة واحدة ليطول زمن التفكه بها الحديث الثالث حديث أنس (قوله) أخبرنا عبد الله (هو ابن المبارك (قوله عن أنس) سيأتي في الباب الذى يليه من وجه آخر عن حميد قال حدثنا أنس (قوله) نهى أن تباع ثمرة النخل (كذا وقع التقيد بالنخل في هذه الطريق واطلق في غيرها ولا فرق في الحكم بين النخل وغيره وإنما ذكر النخل لكونه كان الغالب عندهم) (قوله) قال أبو عبد الله يعني حتى تحمر (كذا وقع هنا أبو عبد الله هو المصنف ورواية الاسماعيلي تشعر بأن قائل ذلك هو عبد الله بن المبارك فلعل أداة الكنية في روايته مزيدة وسيأتي هذا التفسير في الباب الذى يليه في نفس الحديث ونذكر فيه من حكي أنه مدرج \* الحديث الرابع حديث جابر (قوله) حتى تشقق (بضم أوله من الرباعي يقال أشقق ثمر النخل اشقاقا اذا احمر أو اصفر والاسم الشقق بضم المعجمة وسكون القاف بعدها مهملة وذكره مسلم من وجه آخر عن جابر بلفظ حتى تشقه قابله من الحاء هاء تقرأ بها منها (قوله) قليل وما تشقق (هذا التفسير من قول سعيد بن ميناء راوى الحديث بين ذلك أحمد في روايته لهذا الحديث عن هز بن أسد عن سلم بن حيان أنه هو الذى سأل سعيد بن ميناء عن ذلك فاجابه بذلك وكذلك أخرجه مسلم من طريق هز وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سلم بن حيان فقال في روايته قلت لجابر ما تشقق الخ فظهر أن السائل عن ذلك هو سعيد والذى فسره هو جابر وقد أخرج مسلم الحديث من طريق زيد بن أبي أنيسة عن أبي الوليد عن جابر موطأ لوفيه وأن يشترى النخل حتى يشقه والاشقاء ان يحمر أو يصفر أو يؤكل منه شيء وفي آخره فقال زيد فقلت لعطاء اسمعت جابر يذكر هذا عن النبي ﷺ قال نعم وهو يحتمل أن يكون مراده بقوله هذا جميع الحديث فيدخل فيه التفسير ويحتمل أن يكون مراده أصل الحديث لا التفسير فيكون التفسير من كلام الراوي وقد ظهر من رواية ابن مهدي أنه جابر والله أعلم ومما يقوى كونه مرفوعا وقوع ذلك في حديث أنس أيضا وفيه دليل على أن المراد بيد الصلاح قدر زائد على ظهور الثمرة وسبب التهي عن ذلك خوف الفرر لسكونه الجوارح فيها وقد بين ذلك في حديث أنس الآتي في الباب بعده فاذا احترت وأكل منها أمنت العاهة عليها أي غالبا (قوله) تحمار وتصفار (قال الخطابي لم يرد بذلك اللون الخالص من الصفرة والحمرة وإنما أراد حمرة وصفرة بكودة فذلك قال تحمار وتصفار قال ولوأراد

**بابُ بَيْعِ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُعَلَّى حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا . وَعَنِ النَّخْلِ حَتَّى يَرْهَوْ . قِيلَ وَمَا يَرْهَوْ : قَالَ يَحْمَرُّ أَوْ يَصْفَرُّ **بابُ** إِذَا بَاعَ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ فَهُوَ مِنَ الْبَائِعِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَرْهَى . قِيلَ لَهُ وَمَا تَرْهَى : قَالَ حَتَّى تَحْمَرَّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ يَمَّ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ \***

اللون الخالص لقال تحمر وتصفر وقال ابن التين التشقيح تغيير لونها الى الصفرة والحمرة فاراد بقوله تحمر وتصفر ظهور اواثر الحمرة والصفرة قبل أن تشيع قال وانما يقال تفعل في اللون الغير المتضمن اذا كان يتلون وأنكر هذا بعض أهل اللغة وقال لا فرق بين تحمر وتصفر وتحمار وتصفار أو يحتمل أن يكون المراد المبالغة في احمرارها واصفرارها كما يقرر أن الزيادة تدل على الكثير والمبالغة في تكثيره قال الداودي الشارح قول زيد بن ثابت كالمشورة بشيء بها عليهم تأويل من بعض فقهاء الحديث وعلى تقدير أن يكون من قول زيد بن ثابت فلعن ذلك كان في أول الامر ثم ورد الجزم بالنهي كما بينه حديث ابن عمر وغيره (قلت) وكان البخاري استشعر ذلك فرتب أحداث الباب بحسب ذلك فاقاد حديث زيد بن ثابت سبب النهي وحديث ابن عمر التصريح بالنهي وحديث أنس وجابر بيان الغاية التي ينتهي اليها النهي \* (قوله باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها) هذه الترجمة معقودة لبيان حكم بيع الاصول والتي قبلها لحكم بيع الثمار (قوله معلى بن منصور) هو من كبار شيوخ البخاري وناماروي عنه في الجامع بواسطة ووقع في نسخة الصغاني في آخر الباب قال أبو عبد الله كتبت أنا معلى بن منصور الأني لم اكتب عنه هذا الحديث (قوله حتى يرهو) يقال زها النخل يرهو اذا ظهرت ثمرته وسيأتي في الباب الذي بعده بلفظ حتى ترهى وهو من ازهى اذا احمر أو اصفر (قوله قيل وما يرهو) لم يسم السائل عن ذلك في هذه الرواية ولا المسؤل وقدرناه اسمعيل بن جعفر كإسنيان بعد خمسة أبواب عن حميدوفيه قلنا لا نس مازوها قال تحمر وفي رواية مسلم من هذا الوجه فقلت لا نس وكذلك رواه أحمد عن يحيى القطان عن حميد لكن قال قيل لأنس مازهو \* (قوله باب اذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهومن البائع) جنح البخاري في هذه الترجمة الى صحة البيع وان لم يبد صلاحها لكنه جعله قبل الصلاح من ضمان البائع ومقتضاه انه اذا لم يفسد فالبيع صحيح وهو في ذلك متابع للزهري كما أورده عنه في آخر الباب (قوله حتى ترهى) قال الخطابي هذا الرواية هي الصواب فلا يقال في النخل ترهوا انما يقال ترهى لا غير وأثبت غيره ما نقاه فقال زها اذا طال واكتمل وازهى اذا احمر واصفر (قوله قيل وما ترهى) لم يسم السائل في هذا الرواية ولا المسؤل أيضا وقدرناه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بلفظ قيل يا رسول الله وما ترهى قال تحمر وهكذا أخرجه الطحاوي من طريق يحيى بن أوب وأبو عانة من طريق سليمان بن بلال كلاهما عن حميد وظاهره الرفع ورواه اسمعيل بن جعفر وغيره عن حميد موقوفاً على أنس كما تقدم في الباب الذي قبله (قوله فقال رسول الله ﷺ أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ الحديث) هكذا صرح مالك برفع هذه الجملة وتابعه محمد بن عباد عن الدراوردي عن حميد مقتصر على هذه الجملة الاخيرة وجزم الدراقطني وغير واحد من الحفاظ بأنه أخطأ فيه وبذلك جزم ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه وابي زرعة والخطاطي رواية عبد العزيز بن محمد بن عباد وقدرناه ابراهيم بن حمزة عن الدراوردي كرواية اسمعيل بن جعفر الآتي ذكرها ورواه معتمر بن سليمان وشر بن الفضل عن حميد فقال فيه قال أنس قال الخ قال فلا أدري أنس قال بهم يستحل أو حدث به عن النبي ﷺ أخرجه الخطيب في المدرج ورواه اسمعيل بن جعفر عن حميد فخطفه على كلام أنس في تفسير قوله ترهى



وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا بَنَعَ تَمْرًا قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلاَحَهُ . ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاصِفَةٌ كَانَ مَا أَصَابَهُ عَلَى رَبِّهِ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تَنْتَابِعُوا الشَّعِيرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهُ وَلَا تَدْبِعُوا الشَّعِيرَ بِالشَّعْرِ **بَابُ** شِرَاءِ الطَّعَامِ إِلَى أَجْلِ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ ابْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ . قَالَ ذَكَرْنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ الرَّهْنِيِّ فِي السَّلَفِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجْلِ فَرَمَتْهُ ذِرْعُهُ **بَابُ** إِذَا أَرَادَ بَيْعَ تَمْرٍ يَتَمَرُّ خَيْرٌ مِنْهُ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْرٍ فَجَاءَهُ

وظاهره الوقف وأخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هرون والخطيب من طريق أبي خالد الأحمر كلاهما عن حميد بلفظ قال انس أريت أن منع الله الفجرة الحديث ورواه ابن المبارك وهشيم كما تقدم آغا عن حميد فلم يذكر هذا القدر المختلف فيه وتابعا جماعة من أصحاب حميد عنه على ذلك (قلت) وليس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعا لأن مع الذي رفعه زيادة على عند الذي وقفه وليس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه وقدر ويؤمن من طريق أبي الزبير عن جابر مابقوى رواية الرفع في حديث انس وأفظه قال رسول الله ﷺ لو بعث من أخيك تمرا فأصابه عاصفة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ثم تأخذ مال أخيك بغير حق واستدل بهذا على وضع الجوائح في التمر يشترى بعد بدو صلاحه ثم تصيبه جائحة فقال مالك يضع عنه الثلث وقال أحمد وأبو عبيد يضع الجميع وقال الشافعي والليث والكوفيون لا يرجع على البائع بشيء وقالوا إنما ورد وضع الجائحة فيما إذا بيعت الفجرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيحمل مطلق الحديث في رواية جابر على ما قبله في حديث انس والله أعلم واستدل الطحاوي بحديث أبي سعيد أصيب رجل في ثمار ابتاعها فكثرت به فقال النبي ﷺ تصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال فلما لم يطل دين الغرماء بذهاب الثمار وفهم باعتبارها لم يؤخذوا منهم دل على أن الأمر بوضع الجوائح ليس على عمومهم والله أعلم وقوله بما يستحل أحدكم مال أخيه أي لو تلف الثمر لا تنفي في مقابلته العوض فكيف يأكله بغير عوض وفيه إجراء الحكم على الغالب لأن تطرق التلف إلى مبادىء صلاحه يمكن وعدم التطرق إلى ما لم يبد صلاحه ممكن فأنبط الحكم بالغالب في الحالتين (قوله وقال الليث حدثني يونس الخ) هذا التعليق وصله الذهبي في الزهريات وقد تقدم الحديث عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل بهذا وأتم منه والغرض منه هنا ذكر استنباط الزهري للحكم المترجم به من الحديث (قوله باب شراء الطعام إلى أجل) ذكر فيه حديث عائشة في شرائه ﷺ طعاما إلى أجل وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الرهن إن شاء الله تعالى \* (قوله باب إذا أراد بيع تمر يثمر خير منه) أي ما يصنع ليسلم من الربا (قوله عن عبد الحميد) بهم مفتوحة بعدها جهم ومن قاله بالمهمة ثم الميم فقد صحف وسيأتى ذكر ذلك في الوكالة (قوله عن عبد الحميد بن سهل بن عبد الرحمن) زاد في الوكالة من هذا الوجه بن عوف (قوله عن سعيد بن المسيب) في رواية سليمان بن بلال عن عبد الحميد أنه سمع سعيد بن المسيب أخرجه المصنف في الاعتصام (قوله عن أبي سعيد وعن أبي هريرة) في رواية سليمان بن أبي سعيد وأبي هريرة حدثنا قال ابن عبد البر ذكر أبي هريرة لا يوجد في هذا الحديث إلا لعبد الحميد وقدره وقادة عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد وحده وكذلك رواه جماعة من أصحاب أبي سعيد عنه (قلت) رواية قتادة أخرجه النسائي وابن حبان من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه ولكن سياقه مغاير لسياق قصة عبد الحميد وسياق قتادة يشبه سياق عقبة بن عبد الغافر عن أبي سعيد كاستأنا، الإشارة إليه في الوكالة (قوله أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا على خير) في رواية سليمان المذكور بعث أخا بني عدى من الأنصار إلى خير فامرّه

يَسْتَمِرَّ جَنِيبٌ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكُلْتُ ثَمَرَ خَيْرٍ هَكَذَا قَالَ لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَنَأْخُذُ  
الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَقْعُلْ بَيْعَ الْجَمْعِ بِالْأَدْرَامِ ثُمَّ أَتْبَعَ

عليها وأخرجه أبو عوانة والدارقطني من طريق الدراوردي عن عبد المجيد فسماه سواد ابن غزوة وهو بفتح السين  
للهمزة وتخفيف الواو وفي آخره دال مهملة وغزوة بغيرين معجمة وزاى ونحتانية ثقيلة بوزن عطية وسيأتي ذكر ذلك  
في المغازى في غزوة خير (قوله بجمع جنيب) بجمع ونون ونحتانية وموحدة وزن عظيم قال مالك هو الكيس وقال  
الطحاوى هو الطبيب وقيل الصلب وقيل الذى أخرجه منه حشفه وردبته وقال غيرهم هو الذى لا يخلط بغيره بخلاف  
الجمع (قوله بالصاعين) زاد في رواية سليمان من الجمع وهو بفتح الجيم وسكون الهمزة المختلط (قوله بالثلاث) كذا  
لا أكثر ولقاسى بالثلاثة وكلاهما جائز لأن الصاع بذكر ويؤنث (قوله لا تقعل) زاد سليمان ولكن مثلاً بمثل أى  
بيع المثل بالمثل وزاد في آخره وكذلك الميزان وكذا وقع ذكر الميزان في الطريق التي في الوكالة أى في بيع ما يوزن من  
المتنات بمثله قال ابن عبد البر كل من روى عن عبد المجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك (قلت) وفي هذا  
الحصر نظر لما في الوكالة وهو أمر يجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه كل يقول على أصله أن كل ما دخله الراب من جهة  
التفاضل فالكيل والوزن فيه واحد ولكن ما كان أصله الكيل لا يباع الا كيلا وكذا الوزن فما كان أصله الوزن  
لا يصح أن يباع بالكيل بخلاف ما كان أصله الكيل فإن بعضهم يجزئ فيه الوزن ويقول إن المائلة تدرك بالوزن في كل  
شيء قالوا وأجمعوا على أن الثمر بالتمر لا يجوز بيع بعضه ببعض الا بمثل بمثل وسواء فيه الطبيب والدون وأنه كله على اختلاف  
أنواعه جنس واحد قال وأما سكوت من سكت من الرواة عن فسح البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع اما ذهولا  
واما كثفاً بان ذلك معلوم وقد ورد القسح من طريق أخرى كأنه يشير الى ما أخرجه مسلم من طريق أبي نضرة عن  
أبي سعيد نحوه هذه القصة وفيه فقال هذا الزاد فرددوه قال ويحتمل تعدد القصة وإن القصة التي لم يقع فيها الرد كانت قبل  
تحريمها بالفضل والله أعلم \* وفي الحديث قيام عذر من لا يعلم التحريم حتى يعلمه وفيه جواز الرفق بالنفس وترك  
الحمل على النفس لاختيار أكل الطبيب على الردي \* خلافاً لمن منع ذلك من المتهربين واستدل به على جواز بيع العينة وهو  
أن يبيع السلعة من رجل بقدّم يشترى بها منه بأقل من الثمن لأنه لم يخص بقوله ثم اشترى بالدرهم جنباً غير الذي يباع له الجمع  
وتمتع بأنه مطلق والمطلق لا يشمل ولكن يشبع فإذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به فإعادها ولا يصح الاستدلال  
به على جواز الشراء من باع تلك السلعة بعينها وقيل إن وجه الاستدلال به لذلك من جهة ترك الاستفصال ولا يخفى  
ما فيه وقال القرطبي استدلل بهذا الحديث من لم يقل بسد الذرائع لأن بعض صور هذا البيع يؤدي الى بيع الثمر بالتمر  
متفاضلاً ويكون الثمن لنوا قال ولا حاجة في هذا الحديث لأنه لم ينص على جواز شراء الثمر الثاني ممن باع الثمر الأول  
ولا يتناول ظاهر السياق جمومه بل باطلاقه والمطلق يحتمل التقييد اجمالاً فوجب الاستفسار وإذا كان كذلك فتقييده  
بإدني دليل كاف وقد دل الدليل على سد الذرائع فلتكن هذه الصورة ممنوعة واستدل بعضهم على الجواز بما أخرجه  
سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين أن عمر بن الخطاب قال إن الدرهم بالدرهم سواء بسواء يدايد فقال له ابن عوف  
فنعطى الجنب وتأخذ غيره قال لا ولكن اجع بهذا عرضاً فإذا قبضته وكان له فيه نية فاهضم ما شئت وخذ أى نقد  
شئت واستدل أيضاً بالاهتاق على أن من باع السلعة التي اشتراها من اشتراها منه بعد مدة فاليوم صحيح فلا فرق بين  
التحصيل في ذلك والتأجيل فدل على أن المعتبر في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه فإن تشارطاً على ذلك في نفس  
العقد فهو باطل وأقبله ثم وقع العقد بغير شرط فهو صحيح ولا يخفى الورع وقال بعضهم ولا يضر إرادة الشراء إذا كان بغير  
شرط وهو يكن أراد أن يري بامرأة ثم عدل عن ذلك فخطبها وتر وجهاً فانه عدل عن الحرام الى الحلال بكلمة الله التي  
أباحها وكذلك البيع والله أعلم وفي الحديث جواز اختيار طبيب الطعام وجواز الوكالة في البيع وغيره وفيه أن البيوع  
الفاصلة ترد وفيه حجة على من قال أن بيع الرابح بصله من حيث أنه بيع ممنوع بوصفه من حيث أنه رابح فاعلى هذا

بالدراهم جنيهاً **باب** مَنْ بَاعَ تَخْلًا قَدْ أَبْرَتْ أَوْ أَرْضًا مَزْرُوعَةً أَوْ إِجَارَةً  
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ أَخْبَرَنَا هِشَامُ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مَلِيكَةَ يُخْبِرُ  
 عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ أَنَّهَا تَخْلُ بَيْعَتِ قَدْ أَبْرَتْ لَمْ يَذْكُرِ الثَّمَرُ . فَالْتَمَسْتُ لَدَى إِبْرَاهِيمَ . وَكَذَلِكَ  
 الثَّبَدُ وَالْحَرْثُ سَمِعْتُ لَهُ نَافِعٌ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثُ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ  
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ بَاعَ تَخْلًا قَدْ أَبْرَتْ فَدَرَهَا لِإِبْرَاهِيمَ

يسقط الربا ويصح البيع قاله القرطبي قال ووجه الرد أنه لو كان كذلك لارد النبي ﷺ هذه الصفقة ولا أمره برد  
 الزيادة على الصاع \* (قوله باب من باع تخلًا قد أبرت أو أرضًا مزروعة أو بأجرة) أي خذ شيئًا مآذرك بأجرة والتخل  
 اسم جنس يذكر ويؤنث والجمع تخيل وقوله أبرت بضم الهمزة وكسر الواو حذفت على المشهور ومشددت الواو مفتوحة  
 يقال أبرت التخل أبره أبروا بوزن أكلت الشيء أكلكم كلا ويقال أبرته بالشديد أو بره تأخير بوزن علمته أعلمه تعلما  
 والتأخير التشقيق والتلفيح ومعناه شق طلع التخله إلا نقي ليدرك فيه شيء من طلع التخله الذكر والحكم مستمر بمجرد  
 التشقيق ولولم يوضع فيه شياء وروى مسلم من حديث طلحة قال مررت مع رسول الله ﷺ يقوم على رؤس التخل  
 فقال ما يصنع هؤلاء قالوا يلقحونه يجعلون الذكر في الأنثى فيلقح الحديث (قوله وقال لي إبراهيم) يعني ابن موسى  
 الرازي وهشام شيخه هو ابن يوسف الصنعاني (قوله بما تخلص) هكذا رواه ابن جريج عن نافع موقوفا قال البيهقي ونافع  
 بروي حديث التخل عن ابن عمر عن النبي ﷺ وحديث العبد عن ابن عمر عن عمر موقوفا (قلت) وقد استند  
 المؤلف حديث العبد مرفوعا كما سياتي في التنبيه عليه في كتاب الشرب ونذكر هناك أن شاء الله تعالى ما وقع لصاحب المصنف  
 وشارحه من الوهم فيه وحديث الحرث لم يروه غير ابن جريج والرواية الموصولة ذكرها مالك والليث كما تراه  
 في هذا الباب وفي الباب الذي يلي الباب الذي بعده ووصل مالك والليث وغيرها عن نافع عن ابن عمر قصة  
 التخل دون غيرها واختلف على نافع وسالم في رفع ماعدا التخل فرواه الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعا في قصة  
 التخل والعبد هما هكذا أخرجه الحفاظ عن الزهري وخالقهم سفيان بن حسين فزاد فيه ابن عمر عن عمر مرفوعا  
 لجميع الأحاديث أخرجه النسائي وروى مالك والليث وأيوب وعبيد الله بن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر  
 قصة التخل وعن ابن عمر عن عمر قصة العبد موقوفة كذلك أخرجه أبو داود من طريق مالك بالاسنادين معا وسيأتي  
 في الشرب من طريق مالك في قصة العبد موقوفة وجزم مسلم والنسائي والدارقطني بترجيح رواية نافع المقتضبة على رواية  
 سالم ومال على بن المديني والبخاري وابن عبد البر إلى ترجيح رواية سالم وروى عن نافع رفع القصتين أخرجه النسائي  
 من طريق عبد الله بن سعيد عنه وهو وهم وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال ما هو إلا عن عمر شان  
 العبد وهذا لا يدفع قول من صحح الطريقين وجوز أن يكون الحديث عند نافع عن ابن عمر على الوجهين (قوله وكذا  
 العبد والحرث) يشير بالعبد إلى حديث من باع عبدا وله مال فماله للبائع الآن بشرط المتاع وصورة تشبيهه بالتخل من  
 جهة الزوائد في منهما وأما الحرث فقال القرطبي أبار كل شيء بحسب ما جرت العادة أنه إذا فعل فيه نبت ثمرة ونعتدت  
 فيه ثم قديعه به عن ظهور الثمرة وعن انتقادها وأن لم يفعل فيها شيء (قوله من باع تخلًا قد أبرت) في رواية نافع الآية بعد  
 يسير إجماعا بل استمر على ملك البائع وبمفهومه على أنها إذا كانت غير مؤثرة أنها تدخل في البيع وتكون للمشتري وبذلك قال  
 جمهور العلماء وخالقهم الأوزاعي وأبو حنيفة فقالا تكون للبائع قبل التأخير وبعده وعكس ابن أبي ليلى فقال تكون  
 للمشتري معالفا وهذا كله عند إطلاق بيع التخل من غير تعرض للثمرة فإن شرطها المشتري بأن قال اشتريت التخل  
 بشرطها كانت للمشتري وأن شرطها البائع لنفسه قبل التأخير كانت له وخالف مالك فقال لا يجوز شرطها للبائع

إِلَّا أَنْ يَشْتَرَطَ الْمُبْتَاعُ بَابُ يَسَعُ الزَّرْعُ بِالطَّعَامِ كَيْلًا حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ  
عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الزَّائِنَةِ أَنَّ يَبِيعَ مَرَّةً حَاطِطُهُ إِنْ كَانَ خَلًّا  
يَسَعُ كَيْلًا. وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ وَنَهَى عَنْ  
ذَلِكَ كَلِمَةً بَابُ يَبِيعُ النَّخْلُ بِأَصْلِهِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ  
ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ أَيْمًا أَمْرِيءُ أَيْمٌ خَلًّا مَبَاعٌ أَصْلُهُ فَلَيْدِي أَيْمٌ مَرَّةً النَّخْلُ

فالخاص أن يستفاد من منطوقه حكان ومن مفهومه حكان أحدهما بفهوم الشرط والآخر بمفهوم الاستثناء قال  
القرطبي القول بدليل الخطاب يعني بالمفهوم في هذا ظاهر لانه لو كان حكم غير المؤبرة حكم المؤبرة لكان تقيده بالشرط  
لنوال قاعدة فيه (تنبيه) لا يشترط في التأبير أن يؤبره أحد بل لو تأبر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع القائلين به (قوله  
الأن يشترط المبتاع) المراد بالمبتاع المشتري بقرينة الإشارة إلى البائع بقوله من باع وقد استدل بهذا الإطلاق على  
أنه يصح اشتراط بعض الثمرة كما يصح اشتراط جميعها وكانه قال الآن يشترط المبتاع شيئاً من ذلك وهذه هي النكتة في  
حذف المصنوع وانقد ابن القاسم فقال لا يجوز له شرط بعضها وأستدل به على أن المؤبر يخالف في الحكم غير المؤبر  
وقال الشافعي لو باع نخلة ببعضها مؤبر وبعضها غير مؤبر فالجميع للبائع وأن باع نخلتين فكذلك يشترط اتحاد الصفة  
فإن أقر فلكل حكمه ويشترط كونهما في بستان واحد فإن تعدد فلكل حكمه ونص أحمد على أن الذي يؤبر  
للبيع والذي لا يؤبر للمشتري وجعل المالكية الحكم للأغلب وفي الحديث جواز التأبير وأن الحكم المذكور يخص  
بأنات النخل دون ذكره وأما ذكره فلبائع نظراً إلى المعنى ومن الشافعية من أخذ بظاهر التأبير فلم يفرق بين  
أنه وذكر واختلقوا فيما لو باع نخلة وبقيت ثمرته له ثم خرج طلع آخر من تلك النخلة فقال ابن أبي هريرة هو للمشتري  
لانه ليس للبائع إلا ما وجد دون ما لم يوجد وقال الجمهور هو للبائع لكونه من ثمرة المؤبرة دون غيرها ويستفاد من  
الحديث أن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد لا يفسد البيع فلا يدخل في النهي عن بيع وشرط واستدل الطحاوي  
بحديث الباب على جواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها واحتج بملذه الذي حكيناه في ذلك وقد تعقبه البيهقي وغيره  
بأنه يستدل بالشيء في غير ماورد فيه حتى إذا جاء ماورد فيه استدل بغيره عليه كذلك فيستدل لجواز بيع الثمرة  
قبل بدو صلاحها بحديث التأبير ولا يحمل بحديث التأبير بل لافرق عنده كما تقدم في البيع قبل التأبير وبعده فإن  
الثمره في ذلك للمشتري سواء شرطها البائع لنفسه أو لم يشترطها والجمع بين حديث التأبير وحديث النهي عن بيع  
الثمره قبل بدو صلاحها سهل بأن الثمرة في بيع النخل تابعة للنخل وفي حديث النهي مستقلة وهذا واضح جداً والله أعلم  
بالصواب \* (قوله باب بيع الزرع بالطعام كيلاً) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن المزانة وفيه وأن كان زرعاً أن  
يبيعه بكيل طعام قال ابن بطال أجمع العلماء على أنه لا يجوز بيع الزرع قبل أن يقطع بالطعام لانه يبيع مجهول بمعلوم  
وأما بيع رطب ذلك يابسه بعد القطع وامكان المماثلة فالجمهور لا يجوزون بيع شيء من ذلك بمجنسه لا متفاضلاً  
ولا مماثلاً انتهى وقد تقدم البحث في ذلك قبل أبواب واحتج الطحاوي لابي حنيفة في جواز بيع الزرع الرطب بالحب  
اليابس بأنهم أجمعوا على جواز بيع الرطب بالرطب مثلاً بمثل مع أن رطوبة أحدهما ليست كطوبية الآخر بل تختلف  
اختلاف متبايناً وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد وبأن الرطب بالرطب وأن تفاوتت لكنه نقصان يسير  
فعني عنه لقلته بخلاف الرطب بالتمر فإن تفاوتته تفاوت كثير والله أعلم \* (قوله باب بيع النخل بأصله) ذكر فيه  
حديث ابن عمر في التأبير وقد تقدم البحث فيه قبل باب وأورده هنا من رواية الليث عن نافع بلفظ أيماً أيمى أمرى أمرى  
ثم باع أصلها قال ابن بطال ذهب الجمهور إلى منع من اشتري النخل وحده أن يشتري ثمرة قبل بدو صلاحها في صفقة  
آخر بخلاف ما لو اشتراه تبعاً للنخل فيجوز وروى ابن القاسم عن مالك الجواز مطلقاً قال والاول أولى لعموم النهي

إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ الْمُشْتَاعُ **بَابُ بَيْعِ الْمُخَاصَرَةِ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَافِلَةِ وَالْمُخَاصَرَةِ وَالْمَلَامَةِ وَالْمُنَابَذَةِ وَالزَّرْ أُنْتَبِهَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ التَّمْرِ حَتَّى يَرْهُو ، قُلْنَا لِأَنَسٍ مَا زُهِوْهَا ، قَالَ تَحْمَرُ وَتَصْفُرُ أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَ يَمُ تَسْتَحِلُّ مَالُ أَخِيكَ **بَابُ بَيْعِ الْجَمَارِ وَأَكْلِهِ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي يَسْرِ عَنْ جَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَأْكُلُ جَمَارًا فَقَالَ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةٌ كَالرُّجْلِ الْمُؤْمِنِ فَارْدَتْ أَنْ أَقُولَ هِيَ النَّخْلَةُ فَإِذَا أَنَا أَحَدُهُمْ قَالَ هِيَ النَّخْلَةُ **بَابُ مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الْأَمْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ فِي الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالْمِكْنَى وَالْوَزْنِ وَسُنَنِهِمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمُ الْمَشْهُورَةِ ،******

عن ذلك \* (قوله باب بيع المخاصرة) بالخاء والضاد المعجمتين وهي مفاعلة من الخصرة والمراد بيع الثمار والحبوب قبل أن يبدو صلاحها (قوله حدثنا ابن يونس) هو يونس بن القاسم النخعي من بني حنيفة وشيخه في البخاري غير هذا الموضع (قوله حدثنا عمر بن يونس) هو يونس بن القاسم النخعي من بني حنيفة وشيخه يحيى بن معين وغيره وهو قليل الحديث (قوله من الحافلة) قال أبو عبيد هو بيع الطعام في سبيله بالبرأ مأخوذ من الحفل وقال الليث الحفل الزرع إذا تشعب من قبل أن يغلظ سوقه والمنهى عنه بيع الزرع قبل ادراكه وقيل بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وقيل بيع ما في رؤس النخل بالتمر وعن مالك هو كراء الأرض بالخطة أو بكل طعام أو أدام والمشهور أن الحافلة كراء الأرض ببعض ما تنبت وسيأتي البحث فيه في كتاب المزارعة إن شاء الله تعالى وقد تقدم الكلام على الملامسة والمنابذة في بابها وكذلك المنابذة زاد إسماعيل في روايته قال يونس بن القاسم والمخاصرة بيع الثمار قبل أن تطعم وبيع الزرع قبل أن يشتد ويفر منه وللطحاوي قال عمر بن يونس فسر لي أبي في المخاصرة قال لا يشتري من تمر النخل حتى يوع بجمر أو يصفر وبيع الزرع الأخضر مما يحصد بطناً بعد بطن مما بهم بمعرفة الحكم فيه وقد أجازته الحنفية مطلقاً وبثت الخيار إذا اختلف وعند مالك يجوز إذا بدا صلاحه وللمشترى ما يتجدد منه بعد ذلك حتى ينقطع ويفتقر الفرر في ذلك للحاجة وشبهه بجواز كراء خدمة العبد مع أنها تتجدد وتختلف وبكراه المراجعة مع أن لبنها يتجدد ولا بدري كم يشرب منه الطفل وعند الشافعية يصح بعد بدو الصلاح مطلقاً وقيله يصح بشرط القطع ولا يصح بيع الحب في سبيله كالجوز واللوز ثم ذكر في الباب حديث أنس في التمر عن بيع تمر النخل حتى يزهو وقد تقدم البحث فيه قريباً \* (قوله باب بيع الجماروا كلة) بضم الجيم وتشديد الميم هو قلب النخلة وهو معروف ذكر فيه حديث ابن عمر عن الشجر شجرة كالرجل المؤمن وقد تقدمت مباحثه في كتاب العلم وليس فيه ذكر البيع لكن الاكل منه يقتضي جواز بيعه قال ابن المنير ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه لم يجد حديثاً على شرطه بمطابقته على بيع الجمار وقال ابن بطال بيع الجماروا كلة من المباحات بخلاف وكل ما انتفع به للاكل فيبيع جاز (قلت) فائدة الترجمة رفع توهم المنع من ذلك لأنه قد يظن افساداً واضاعة وليس كذلك وفي الحديث كل النبي ﷺ بحضرة القوم فريد بذلك على من كره أظهار الاكل واستحب اخفائه قياساً على اخفاء عجزه \* (قوله باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والاجارة والسكيل والوزن وسننهم على نياتهم ومذاهبهم المشهورة) قال ابن المنير وغيره مقصوده بهذه الترجمة إثبات الاعتماد على العرف وأنه يقضي به على ظواهر الالفاظ ولأن رجلاً وكل رجلاً في بيع سلمة فباعها بغير

وقال شريح **قَالَ** لِمَنْ سَمِعْتُمْ بَيْنَكُمْ . وقال عبد الوهاب عن أيوب عن محمد بن أبي أسامة عن العشرة بأحد عشر  
 ويأخذ بقية ربحا وقال النبي **صَلَّى** عليه وسلم **قَالَ** لِمَنْ خَذِيَ مَا يَكْفِيهِ سَكَنِي وَلَدَكَ بِالْمَرْوُوفِ . وقال تعالى : وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ  
 بِالْمَرْوُوفِ وَأَكْتَرَى الْحَسَنَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مِرْدَاسٍ جَارَ أَقْبَالَ يَكُمُ قَالَ يَدَا تَقِينُ فَرَكِبَهُ ثُمَّ جَاءَ مَرَّةً أُخْرَى فَقَالَ  
 الْحِمَارُ الْحِمَارُ كَيْفَ وَلَمْ يَسْأَلْهُ فَبَعَثَ إِلَيْهِ بِنَصْفِ دِرْهَمٍ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ  
 مُحَمَّدِ بْنِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَجَّمْ رَسُولُ اللَّهِ **صَلَّى** عليه وسلم أَبُو طَيْبَةَ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ  
**صَلَّى** عليه وسلم بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يَحْفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَجِهِ **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ  
 هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ هُنْتُ أُمُّ مُعَاوِيَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ **صَلَّى** عليه وسلم إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ  
 شَجِيحٌ فَوَلَّى عَلَى جُنَاحٍ أَنْ آخِذٌ مِنْ مَالِهِ سِرًّا قَالَ خَذِيَ أَنْتَ وَبَنُو كِي مَا يَكْفِيكَ بِالْمَرْوُوفِ **حَدَّثَنَا**  
 إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا بْنُ نُمَيْرٍ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ تَخَيَّعْتُ عُثْمَانَ بْنِ فَرْقَدٍ قَالَ سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ  
 يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ : وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفِّ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ

القدر الذي عرف الناس لم يجزوكذا لوباع موزونا أو مكيلا بغير الكيل أو الوزن المعتاد وذكر القاضي الحسين  
 من الشافعية أن الرجوع إلى العرف أحد القواعد الخمس التي يبنى عليها الفقه فيها الرجوع إلى العرف  
 في معرفة أسباب الأحكام من الصفات الإضافية كمبرضية القضة وكبرها وغالب الكثافة في اللحية ونادرها وقرب  
 مترله وبه وكثرة فعل أو كلام وقلته في الصلاة (١) ومقابلا بعوض في البيع وعينا وثمن مثل ومهر مثل وكف نكاح  
 ومؤنة وهقة وكسوة وسكنى وما يلبق بحال الشخص من ذلك ومنها الرجوع إليه في المقادير كالحيض والطهر واكثر  
 مدة الحمل وسن اليأس ومنها الرجوع إليه في فعل غير منضبط يترتب عليه الأحكام كإحياء الموات والاذن في الضيافة  
 ودخول بيت قريب وتبسط مع صديق وما يحد قبضا وإيداعا وهدية وغصبا وحفظ وديعة وانقضاء بعارية ومنها  
 الرجوع إليه في أمر يخص كإفاد الأمان وفي الوقف والوصية والتفويض ومقادير المكيل والموازين والنقود  
 وغير ذلك (قوله وقال شريح للغزاليين) بالجملة وتشديد الزاي (قوله سنتكم بينكم) أي جائزة وهذا على أن يقرأ  
 سنتكم بالرفع ويحتمل أن يقرأ بالنصب على حذف فعل أي الزموا وهذا وصله سعيد بن منصور عن طريق ابن سيرين  
 أن ناسا من الغزاليين اختصموا إلى شريح في شيء كان بينهم فقالوا ان سنننا بيننا كذا وكذا فقال سنتكم بينكم  
 (تنبيه) وقع في بعض نسخ الصحيح سنتكم بينكم ربحا وقوله ربحا لفظة زائدة لا معنى لها هنا وانما هي في آخر الآثار  
 الذي بعده (قوله وقال عبد الوهاب) هو ابن عبد الحميد (عن أيوب عن محمد) هو ابن سيرين وهذا وصله أبو بكر بن  
 أبي شيبة عن عبد الوهاب هذا (قوله لا بأس بالعشرة بأحد عشر) أي لا بأس أن يبيع ما اشتراه بمائة دينار مثلا كل عشرة  
 منه بأحد عشر فيكون رأس المال عشرة والربح دينار قال ابن بطال أصل هذا الباب بيع الصبرة كل قبض بدرهم من غير أن  
 يعلم مقدار الصبرة فجازاه قوم ومنه آخرون (قلت) وفي كون هذا الفرع هو المراد من أثر ابن سيرين نظرا لا يخفى وأما قوله  
 وبأخذ للنفقة ربحا فاختصافه فقال مالك لا يأخذ إلا قهلا تاتيه في السلعة كالصبيغ والحياطة وأما أجره السمسار والطب  
 والشد فلا قال فإن ربحه المشتري على ما لا تاتيه له جاز إذا رضى بذلك وقال الجمهور للبايع أن يحسب في المراجعة جميع ما صرفه  
 ويقول قام على كذا ووجه دخول هذا الآثار في الترجمة الإشارة إلى أنه إذا كان في عرف البلد أن المشتري بعشرة دراهم  
 يباع بأحد عشر فباعه المشتري على ذلك العرف لم يكن به باس (قوله وقال النبي **صَلَّى** عليه وسلم) أي بنت عتبة زوج أبي سفيان  
 وقد ذكر قصتها موصولة في الباب (قوله واكثرى الحسن) أي البصري (من عبد الله بن مرداس حمارا الخ) وصله

(١) قوله ومقابلا بعوض الخ كذا بالنسخ التي بأيدينا ولعل قبل ذلك سقطا من النسخ حرر اه مصححه

بالمعروف . أنزلت في وال آل نعيم الذي يُعَمُّ عليه ويُصَلِّحُ في ماله إن كان قبيحاً أكل منه بالمعروف  
**باب بيع الشريك من شريكه حديثي** محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري  
 عن أبي سلمة عن جابر رضي الله عنه جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل مال لم يقسم فإذا وقعت  
 الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة **باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعاً غير مقسوم**  
**حدثنا محمد بن محبوب** حدثنا عبد الواحد حدثنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن  
 عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل مال لم يقسم . فإذا وقعت  
 الحدود . وصرفت الطرق فلا شفعة **حدثنا** محمد حدثنا عبد الواحد بهذا . وكل في كل ما لم  
 يقسم \* تابعه هشام عن معمر قال عبد الرزاق في كل مال رواه عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري

سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس فذكر مثله وقوله الحمار الحمار بالنصب فيهما بفعل مضمر أي أحضر أو أطلب  
 ويجوز الرفع أي المطلوب والداق بالمهمل ونون خفيفة مكسورة بعد ما قاف وزن سدس درهم ووجه دخوله في الترجمة ظاهر  
 من جهة أنه لم يشارطه اعتياداً على الاجرة المتقدمة وزاده بعد ذلك على الاجرة المذكورة على طريق الفضل ثم ذكر  
 المصنف في الباب ثلاثة أحاديث \* أحدها حديث انس في قصة ابى طيبة وقد تقدم ذكره في أوائل البيوع وساقه  
 فيه بهذا الاستناد ووجه دخوله في الترجمة كونه ﷺ لم يشارطه على أجرته اعتياداً على العرف في مثله \* ثانيها حديث  
 عائشة في قصة هند وسياتي الكلام عليه في كتاب النفقات والمراد منها قوله خذى من ماله ما يكفيك بالمعروف  
 فأحاطها على العرف فيما ليس فيه تحديد شرعي \* ثالثها حديث عائشة في قوله تعالى ومن كان غنيا فليستغف وسياتي  
 الكلام عليه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى فإنه ساقه عن إسحق هذا بهذا الاستناد فظهر من سياقه أنه هنا بلفظ  
 عثمان بن فرقد وهناك بلفظ عبد الله بن نعيم وقد ذكره هنا بلفظ والي النيم الذي يقيم عليه وقال ابن التين الصواب يقوم  
 لانه من القيام لأمن الإقامة (قلت) وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن هشام ولم يقع في رواية ابن نعيم شيء من ذلك  
 ولا في رواية ابى اسامة في الوصايا ورواية يقيم موجبة أي يلازمه أو يقيم نفسه عليه واسحق شيخ البخاري فيه هو ابن  
 منصور كما جزم به خلف وغيره في الاطراف وقد استخرجه أبو نعيم من مسند إسحق بن راهويه عن ابن نعيم وقال أخرجه  
 البخاري عن إسحق وقال في التفسير أخرجه البخاري عن إسحق بن منصور وهشام هو ابن عروة وعثمان بن فرقد بقاء  
 وقاف وزن جعفر هذا هو المطار البصري فيه مقال لكن لم يخرج له البخاري موصولاً سوى هذا الحديث وقد قرنه  
 بابن نعيم وذكره آخر تعليقا في المغازي والمراد منه في الترجمة حوالة والي التيم في كل ما من ماله على العرف \* (قوله باب  
 بيع الشريك من شريكه) قال ابن بطال هو جائز في كل شيء مشاع وهو كيعة من الاجنبي فان باعه من الاجنبي فاشترى  
 الشفعة وان باعه من الشريك ارتفعت الشفعة وذكره فيه حديث جابر في الشفعة وسياتي الكلام عليه في باب حاصل كلام  
 ابن بطال مناسبة الحديث للترجمة وقال غيره معنى الترجمة حكم بيع الشريك من شريكه والمراد منه حض الشريك أن  
 لا يبيع ما فيه الشفعة الا من شريكه لانه ان باعه لغيره كان للشريك أخذه بالشفعة قهراً وقيل وبوجه المناسب ان الدار  
 كانت بين ثلاثة فباع أحدهم للآخر كان للثالث ان يأخذ بالشفعة ولو كان المشتري شريكاً وقيل يبنى على الخلاف  
 هل الاخذ بالشفعة أخذ من المشتري أو من البائع فان كان من المشتري فيكون شريكاً وإن كان من البائع فهو شريك  
 شريكه وقيل مراده أن الشفيع ان كان له الاخذ قهراً فللبائع اذا كان شريكاً أن يبيع له ذلك بطريق الاختيار بل أولى  
 والله أعلم \* (قوله باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعاً غير مقسوم) ذكر فيه حديث جابر في الشفعة أيضاً وسياتي  
 في مكانه وذكره هنا اختلاف الرواة في قوله كل ما لم يقسم أو كل ما لم يقسم فقال عبد الواحد بن زياد وهشام بن يوسف

**باب** إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لغيره بغير إذنه فَرَضِيَ حَدَثًا يَقْبُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ خَرَجَ ثَلَاثَةٌ يَمْشُونَ فَأَصَابَهُمُ الْمَطَرُ فَدَخَلُوا فِي غَارٍ فِي جَبَلٍ فَأَنْحَطَتْ عَلَيْهِمْ صَخْرَةٌ قَالَ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ادْعُوا اللَّهَ فَأَفْضَلَ عَمَّا عَمِلْتُمُوهُ فَقَالَ أَحَدُهُمُ اللَّهُمَّ إِنِّي كَانُ لِي أَبُوَانِ شَيْخَانِ ۝ يَبْرَانِ . فَكُنْتُ أَخْرُجُ فَارْعَى . ثُمَّ أَجِئُ فَأَحْلُبُ فَأُجِئُ بِالْجَلَابِ . فَأَتِي بِهِ أَبَوَيَّ فَيَشْرِيَانِ . ثُمَّ أَسْفِي الصَّبِيَّةَ وَأَهْلِي وَأَهْرَأِي فَأَحْتَبْتُ لَيْلَةً فَجِئْتُ إِذَا هُمَا نَائِمَانِ . قَالَ فَكَرِهْتُ أَنْ أُوْقِظَهُمَا . وَالصَّبِيَّةُ يَتَضَاعَوْنَ عِنْدَ رَجُلٍ . فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دَائِي وَدَائِيهَا . حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ أَتَيْفًا وَجْهِي . فَأَفْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً تَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ . قَالَ فَفَرَجَ عَنْهُمْ وَقَالَ الْآخَرُ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ أَحِبُّ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِ عَمِّي كَأَشَدِّ مَا يُحِبُّ الرَّجُلُ النِّسَاءَ . فَقَالَتْ لَا تَتَأَلَّ ذَلِكَ مِنْهَا حَتَّى تُعْطِيَهَا مِائَةَ دِينَارٍ فَسَعَيْتُ فِيهَا حَتَّى جَمَعْتُهَا فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ قَالَتْ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَفْضُ خِلَاطِي إِلَّا بِحَقِّهِ قَعَدْتُ وَتَرَكْتُهَا فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ أَتَيْفًا وَجْهِي فَأَفْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً قَالَ فَفَرَجَ عَنْهُمْ الثَّلَاثِينَ وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا يَفْرُقُ مِنْ ذُرَّةٍ فَأَعْطَيْتُهُ وَأَبَى ذَلِكَ أَنْ يَأْخُذَ قَعَدْتُ إِلَى ذَلِكَ الْفَرْقِ فَوَرَعْتُهُ حَتَّى اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقْرًا وَرَاعِيَهَا . ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ أَعْطَيْتَ حَقِّي . فَقُلْتُ : أَنْطَلِقُ إِلَى تِلْكَ الْبَقْرِ وَرَاعِيَهَا فَأَتِيهَا لَكَ . فَقَالَ أَتَسْتَهْزِئُ بِي . قَالَ فَقُلْتُ مَا اسْتَهْزَيْتُ بِكَ وَلَكِنَّهَا لَكَ . اللَّهُمَّ إِنْ

عن معمر كل ما لم يقسم وقال عبد الرزاق عن معمر كل مال وكذا قال عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري وطريق هشام وصلها المؤلف في ترك الحيل وطريق عبد الرزاق وصلها في الباب الذي قبله وطريق عبد الرحمن بن اسحق وصلها مسند في مسنده عن بشر بن المفضل عنه ووقع عند السرخسي في رواية عبد الرزاق وفي رواية عبد الواحد في الموضعين كل مال وللباقين كل ما في رواية عبد الواحد وكل مال في رواية عبد الرزاق وقد رواه اسحق عن عبد الرزاق بلفظ قضى بالشفعة في الأموال ما لم يقسم وهو يرجح رواية غير السرخسي والله أعلم قال الكرماني الفرق بين هذه الثلاث يعني قوله تابعه وقال ورواه أن المتابعة أن يروي الراوي الآخر الحديث بعينه والرواية أنما تتعمل عند المذكرة والقول أعم وما دامه من الانحاد في المتابعة مردود فانها أعم من أن تكون باللفظ أو بالمعنى ونحصره الرواية في المذكرة مردود أيضا فان في هذا الكتاب ما عر عنه بقوله رواه فلان ثم أسنده هو في موضع آخر بصيغة حدثنا وأما الذي هنا بخصوصه فعبد الرحمن بن اسحق ليس على شرطه ولذلك حذفه مع كونه أخرجه الحديث عن مسدد الذي وصله عن عبد الرحمن \* (قوله باب إذا اشترى شيئا لغيره بغير إذنه فرضي) هذه الترجمة معقودة لبيع الفضولي وقد مال البخاري فيها إلى الجواز وأورد فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انحطت عليهم الصخرة في الغار وسيأتي شرحه في أواخر أحاديث الانبياء وموضع الترجمة منه قول أحدهم اني استأجرت أجيرا بفرق من ذرة فأعطيته فأني قعدت الى الفرق فزرعته حتى اشتريت منه بقرا وراعيها فان فيه تصرف الرجل في مال الاجير بغير إذنه ولكنه لما ثمره له ونعماء وأعطاه أخذه ورضي وطريق الاستدلال به يبنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا والجمهور على خلافه والخلاف فيه شير لكن يقرر بان النبي ﷺ ساقه مساق المدح والتناء على فاعله وأقره على ذلك ولو كان لا يجوز لبينه فبهذا الطريق يصح الاستدلال به لا بمجرد كونه شرع من قبلنا وفي اقتصار البخاري على الاستنباط لهذا الحكم بهذه



كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي قُلْتُ ذَلِكَ أَبْنَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرَجَ عَنَّا . فَكُتِبَ عَنْهُمْ **بَابُ الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْحَرْبِ حَدَّثَنَا أَبُو الثَّمَنَانِ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سَابِئَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عُثَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ طَوِيلٌ بَقَمٌ يَسُوقُهَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَيْتِمًا أَمْ عَطِيَّةٌ أَوْ قُلْ أَمْ هِبَةٌ قَالَ لَا بَلْ يَتَيْعُ فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةٌ **بَابُ شِرَاءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْحَرْبِيِّ وَهَيْبَتِهِ وَعَتَمَتِهِ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِمَنْ كَانَ يَبِ . وَكَانَ حَرًّا فَظَلَمُوهُ وَبَاعُوهُ****

الطريق دلالة على أن الذي أخرجه في فضل الخيل من حديث عروة البارقي في قصة بيعه الشاة لم يقصده الاستدلال لهذا الحكم وقد أجيب عن حديث الباب بأنه محتمل أنه استأجره بقرق في الذمة ولما عرض عليه القرق فلم يقبضه استمر في ذمة المستأجر لأن الذي في الذمة لا يضمن إلا بالقبض فلما تصرف فيه المالك صح تصرفه سواء اعتقه لنفسه أو لأجره ثم إنه تبرع بما اجتمع منه على الأجير برضائه والله أعلم قال ابن بطلان وفيه دليل على صحة قول ابن القاسم إذا أودع رجل رجلا طعاما فباعه المودع بشئ فرضى المودع فله الخيار إن شاء أخذ الثمن الذي باعه به وإن شاء أخذ مثل طعامه ومنع أشبه قال لأنه طعام بطعام فيه خيار واستدل به لابي ثور في قوله إن من يغصب قمحا فزرعه إن كل ما أخرجت الأرض من القمح فهو لصاحب الحنطة وسيأتي بقية الكلام على هذا القرق وما يتعلق به مع الكلام على بقية فوائد حديث أهل الفار في أواخر أحاديث الأنبياء وقوله في هذه الطريق أخبرنا ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة عن نافع فيه إدخال الواسطة بين ابن جريج ونافع وابن جريج قد سمع الكثير من نافع فيه دلالة على قلة تدليس ابن جريج وروايته عن موسى من نوع رواية الأقران وفي الأسناد ثلاثة من التابعين في نسق وقوله في المتن الحلاب بكسر المهملة وتخفيف اللام آخره موحدة إلا أنه الذي يحلب فيه أو المراد اللبن وقوله يتضاعفون بمعنيين أي يتباكون من الضغاء وهو البكاء بصوت وقوله رحمة بضم الفاء وبجوز التفتح والفرق تقدم في الزكاة والذرة بضم المعجمة وتخفيف الزاء معروف ( قوله باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب ) قال ابن بطلان معاملة الكفار جائزة الإبيع ما يستعين به أهل الحرب على المسلمين واختلف العلماء في مبايعة من غالب ماله الحرام وحجة من رخص فيه قوله ﷺ للمشرك إيعام هبة وفيه جواز بيع الكافر وأثبت ملكه على ما في يده وجواز قبول الهدية منه وسيأتي حكم هبة المشركين في كتاب الهدية ( قلت ) وأورد المصنف فيه حديث الباب بأسناده هذا أم سياقاً منه ويأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى وقوله فيه مشعان بضم الميم وسكون المعجمة بعدها مهملة وآخره نون ثقيلة أي طويل شعث الشعر وسيأتي تفسيره للمصنف في الهبة وقوله إيعام عطية منصوب بفعل مضمر أي أنجمه ونحو ذلك ويجوز الرفع أي هذا وقد تقدم قريباً في باب بيع السلاح في الفتنة ما يتعلق بمبايعة أهل الشرك ( قوله باب شراء المملوك من الحربى وهيبته وعتمته ) قال ابن بطلان غرض البخاري بهذه الترجمة إثبات ملك الحربى وجواز تصرفه في ملكه بالبيع والهبة والعق وغيرهما إذا قرأ النبي ﷺ سلمان عند مالك من الكفار وأمره أن يكاتب وقيل الخليل هبة الجبار وغير ذلك مما تضمنته حديث الباب ( قوله وقال النبي ﷺ لسلان ) أي الفارسي ( كاتب ) وكان حراً فظلموه وباعوه ) هذا طرف من حديث وصله أحمد والطبراني من طريق ابن إسحق عن عاصم بن عمر عن محمود ابن لبيد عن سلمان قال كنت رجلاً فارساً فاذكر الحديث بطوله وفيه ثم مررت بقرم كلب تجار فخلعوني معهم حتى إذا قاموا بي وأدى القرى ظلموني فباعوني من رجل يهودى الحديث وفيه فقال رسول الله ﷺ كاتب يا سلمان قال فكانت صاحبي على ثلاثة ودية وأخرجني ابن جبار والحاكم في صحيحيهما من وجه آخر عن زيد بن صوحان عن سلمان نحوه وأخرجناه أبو أحمد وأبو يعلى والحاكم من حديث بريدة بمعناه تنبيهه قوله كان حراً فظلموه وباعوه من كلام البخاري لخصه من قصته

وَسَيِّ عَمَّارٌ وَصَيْبٌ وَبِلَالٌ . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ . فَمَا الَّذِينَ فَضَّلُوا بِرَأْدِي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَدَّكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ . أَفَتَنْفَعُهُمُ اللَّهُ بِمُحَدِّثُونَ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِسَآةٍ فَدَخَلَ بِهَا قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ مِنَ الْمُلُوكِ أَوْ جَبَّارٌ مِنَ الْجَبَّارَةِ . فَقَبِيلَ دَخَلَ إِبْرَاهِيمُ بِأَمْرٍ أَوْ هِيَ مِنْ أَحْسَنِ النِّسَاءِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ يَأْتِ بِإِبْرَاهِيمَ مِنْ هَذِهِ الَّتِي مَعَكَ قُلْ أَخِي ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا فَقَالَ لَا تُكَذِّبِي حَدِيثِي فَإِنِّي أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّكَ أَخِي وَاللَّهُ إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ غَيْرِي وَغَيْرِكَ فَأَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ صَاحِبٌ إِلَيْهَا فَصَامَتْ تَوْضًا وَتَصَلَّى فَقَالَتْ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ أَمْنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ وَأَحْصَنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى فَلَا تُسَلِّطْ عَلَى الْكَافِرِ فَطُحْتُ حَتَّى رَكَضَ بِرَجُلِهِ قَالَ الْأَعْرَجُ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَتْ اللَّهُمَّ إِنْ بُمْتُ يُقَالُ هِيَ قَتَلْتُهُ فَأَرْسِلْ ثُمَّ قُلْتُ إِلَيْهَا فَصَامَتْ تَوْضًا وَتَصَلَّى وَقَوْلُ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ أَمْنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ وَأَحْصَنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى رَوْحِي . فَلَا تُسَلِّطْ عَلَى هَذَا الْكَافِرِ . فَطُحْتُ حَتَّى رَكَضَ بِرَجُلِهِ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَقَالَتْ اللَّهُمَّ إِنْ بُمْتُ فَيُقَالُ هِيَ قَتَلْتُهُ فَأَرْسِلْ فِي الثَّانِيَةِ . أَوْ فِي الثَّالِثَةِ ، فَقَالَ وَاللَّهِ مَا أَرْسَلْتُمْ إِلَيَّ إِلَّا الشَّيْطَانَا أَرْجِعُوهَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَعْطُوها أَعْرَجَ

في الحديث الذي علّقه وظن الكرماني أنه من كلام النبي ﷺ بعد قوله لسلطان كاتب بإسلام فقال قوله وكان حراً حال من قال النبي لا من قوله كاتب ثم قال كيف أمره بالكتابة وهو حر وأجيب بأنه أراد بالكتابة صورته لا حقيقته وكأنه أراد أنفسك وتخلص من الظلم كذا قال وعلى تسليم أن قوله وكان حراً من كلام النبي ﷺ لا يجمع منه حمل الكتابة على المجاز لاحتمال أن يكون أراد بقوله وكان حراً أي قبل أن يخرج من يده فيقع في أسر الذين ظلموه وابعوه ويستفاد من هذا كله تقرير أحكام المشركين على ما كانوا عليه قبل الإسلام وقد قال الطبري إنما اقرأ بودي على تصرفه في سلمان بالبيع ونحوه لأنه لم يملكه لم يكن سلمان على هذه الشريعة وإنما كان قد تنصر وحكم هذه الشريعة أن من غلب من الكفار على نفس غيره أو ماله ولم يكن المغلوب فيمن دخل في الإسلام أنه يدخل في ملك الغالب ( قوله وسبي عمار وصهيب وبلال ) أما قصة سبي عمار فمأظهر في المراد منها لأن عماراً كان عربياً عسكياً بالنون والمهمل ما وقع عليه سبي وإنما سكن أبوه بلسان مكة وحالف بني غزوم فزوجوه سمية وهي من مواليهم فولدت له عماراً فيحتمل أن يكون المشركون حاملوا عماراً معاملة السبي لكون أمه من مواليهم داخل في رقيمهم وأما صهيب فذكر ابن سعد أن أباه من النمر بن قاسط وكان حاملاً لكسرى فسبى الروم صهيياً لما غزت أهل فارس فأبغاه منهم عبد الله بن جدمان وقيل بل هرب من الروم إلى مكة فحالف ابن جدمان وستاني الإشارة إلى قصته في الكلام على الحديث الثالث وأما بلال فقال مسدد في مسنده حدثنا معتمر عن أبيه عن نعيم بن أبي هند قال كان بلال لا يتم أبي جهل فعذبه فبعث أبو بكر رجلاً فقال اشتر لي بلالاً فاشتقته وروى عبد الرزاق من طريق سعيد بن المسيب قال قال أبو بكر للعباس اشتر لي بلالاً فاشتراه فاشتقته أبو بكر وفي المازري لابن اسحق حديثي هشام بن عروة عن أبيه قال مر أبو بكر بامية بن خلف وهو يئس بلالاً فقال لا اتقي الله في هذا المسكين قال انقذه أنت مما ترى فأعطاه أبو بكر غلاماً أجلمه وأخذ بلالاً فاشتقته وجمع بين القصةين بأن كلا من أمية وأبي جهل كان يعذب بلالاً ولهما شوب فيه ( قوله وقال الله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق الآية ) موضع الترجمة منه قوله تعالى على ما ملكت أيمانهم فأثبت لهم ملك البين

فَرَجَعْتُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ . فَهَاتَتْ أَشْرَفَتْ أَنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْكَافِرَ وَأَخَذَ وَلِيدَهُ حَدَّثَنَا  
 قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ أَخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي  
 وَقَاصُ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ فَقَالَ سَعْدٌ هَذَا يَارَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي عُنَيْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَمِيهِ إِلَى أَنَّهُ  
 ابْنُهُ أَنْظِرْهُ إِلَى شَبِيهِ : وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ هَذَا أَخِي يَارَسُولَ اللَّهِ وَلَيْ عَلَى فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ فَظَنَرَ  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبِيهِ فَرَأَى شَبِيهَا بَيْنَنَا بَعْتِيَةَ فَقَالَ هُوَ لَكَ بِعَبْدِ الْوَلَدِ فَبَرَأَتْهُ وَقَامَ الْحَجَرُ  
 وَأَخْتَجِبِي مِنْهُ يَسُودَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ فَلَمْ تَرَهُ سَوْدَةَ قَطُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ  
 عَنْ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِيُصِيبَ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَدْعُ إِلَى غَيْرِ أَيْكَ  
 فَقَالَ صُيِّبٌ مَا يَسُرُّنِي أَنْ لِي كَذَا وَكَذَا وَأَنْتِ قُلْتِ ذَلِكَ وَلَكِنِّي سُرِفْتُ وَأَنَا مَعِي حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ  
 أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ الْهَرَمِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حَزَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ يَارَسُولَ  
 اللَّهِ أَرَأَيْتَ أَمْوَرًا كُنْتُ أَمْتَحَنُ أَوْ أَمْتَحَنُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَلَوةٍ وَعِتَاقَةٍ وَصَدَقَةٍ هَلْ لِي فِيهَا أَجْرٌ . قَالَ

مع كون ملككم غالباً كان على غير الأوضاع الشرعية وقال ابن المنير مقصوده صحة ملك الحربى وملك المسلم عنه والمخاطب  
 في الآية المشركون والى بيح الذى وقع لهم بالنسبة الى ما عملوا به اصنامهم من العظم ولم يعاملوا بهم بذلك وليس  
 هذا من غرض هذا الباب ثم ذكر المصنف في الباب أربعة احاديث احداها حديث ابن هريرة في قصة ابراهيم عليه  
 السلام وسارة مع الجبار وفيه انه اعطاها هاجر ووقع هنا اجر بهمة بدل هاء وقوله كتبت بفتح الكاف والموحدة بعدها  
 مثناة أي اجزاء وقيل ردها خائياً وقيل احزنه وقيل صرعوه وقيل اذله حكاهما كلها ابن التين وقال انها متقاربة  
 وقيل اصل كتبت كبد أي بلغ الهم كبد فابلت الدال مثناة وقوله اخدم أي مكن من الخدمة وسأى في الكلام عليه مستوفى في  
 احاديث الانبياء وموضع الترجمة منه قوله الكافر اعطوها هاجر وقبول سارة منه وامضاء ابراهيم عليه السلام ذلك فيه صحة  
 هبة الكافر : فانها حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وقد تقدم قريبا وبأني الكلام عليه في الباب المحال عليه ثم  
 وموضع الترجمة منه قري بالنبي ﷺ ملك زمعة للوليدة واجراء احكام الرق عليها \* ثالثها حديث صهيب (قوله عن سعد)  
 أي ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (قوله قال عبد الرحمن بن عوف لصهيب اتق الله ولا تدع الى غيرك ) كان صهيب  
 يقول انه ابن ستان بن مالك بن عبد عمرو بن عقيل ويسوق نسبته الى الخزرج بن قاسط وان امه من بني تميم وكان لسانه  
 أعجمياً لانه ربي بين الروم فقلب عليه لسانهم وقد روى الحاكم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن  
 ابن جابط عن أبيه قال قال عمر لصهيب ما وجدت عليك في الاسلام الا ثلاثة أشياء ا كنتيت أبابحي وأنت لا تمسك  
 شيئاً وتدعي الى الخزرج بن قاسط فقال أما لكنية فان رسول الله ﷺ كنانى وأما النفقة فان الله يقول وما أفقهم من شيء  
 فهو يخلفه وأما النسب فلو كنت من روثه لانسبت اليها ولكن كان العرب تسمي بعضهم بعضاً فبأنى ناس بعد أن عرفت  
 مولدى وأهلي فباعوني فاخذت بلسانهم يعنى لسان الروم ورواه الحاكم أيضاً وأحمد وأبو يعلى وابن سعد والطبراني  
 من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن حمزة بن صهيب عن أبيه انه كان يكنى أبا يحيى ويقول انه من العرب ويطعم  
 الكثير فقال له عمر فقال ان رسول الله ﷺ كنانى واني رجل من الخزرج بن قاسط من أهل الموصل ولكن سبني  
 الروم غلاماً صغيراً بعد أن علفت قومي وعرفت نسبي وأما الطعام فان رسول الله ﷺ قال خياركم من أطعم الطعام  
 ورواه الطبراني من طريق يزيد بن أسلم عن أبيه قال خرجت مع عمر حتى دخلنا على صهيب فلما رآه صهيب قال يا ناس  
 يا ناس فقال عمر مال يدعوا الناس فقيل انما يدعوا غلامه بحسن فقال يا صهيب ما فاك شيء أعياه الا ثلاث خصال فذكر

حَكِيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسَلْتُ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ : **بَابُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ**  
 قَبْلَ أَنْ تُبَيَّحَ **حَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنِي  
 ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ  
 اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ قَالَ هَلَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا قَالُوا إِنَّمَا مَيْتَةٌ قَالَ إِنَّمَا حَرُمُ أَكْلِهَا **بَابُ قَتْلِ**  
 الْخَنَزِيرِ وَقَالَ جَابِرُ حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعَ الْخَنَزِيرِ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْإِثْ عَنْ ابْنِ  
 شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ رُبْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالَّذِي نَفْسِي  
 بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْبَمَ حَكَمًا مَقْطُوعًا فَيَكْبِرُ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلُ الْخَنَزِيرَ وَيَبْغِ الْجُرْيَةَ  
 وَيَبْغِ لِلنَّاسِ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ . **بَابُ لَا يَذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ وَلَا يَبَاعُ وَكَهْ رَوَاهُ جَابِرُ رَضِيَ**  
**اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَنَا** الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ . قَالَ أَخْبَرَنِي  
 طَلُوسٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ بَلَغَ عُمَرُ بْنُ الْفَلَّاحِ بَاعَ خَرًّا . فَقَالَ قَاتِلَ اللَّهُ فَلَانًا

نحوه وقال فيه وأما اتساق إلى العرب فإن الروم سبقتي وأنا صغير وإنى لأؤذ كر أهل بيتي ولو أنى انشقت عن روثه  
 لا تسبت إليها فهذه طرق أقوى بعضها ببعض فعلمنا انشقت له هذه المراجعة بينه وبين عمرمرة وبينه وبين عبد الرحمن  
 ابن عوف أخرى ويدل عليه اختلاف السياق راجعاً حديث حَكِيم بن حَزَانَةَ أَنَّهُ قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ  
 أَتَحْتَجُّ بِهَا الْحَدِيثَ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الزَّكَاةِ وَمَوْضِعِ التَّرْجَمَةِ مِنْهُ مَا تَضَمَّنَهُ الْحَدِيثُ مِنْ وَقُوعِ الصَّدَقَةِ وَالْعَاتَاةِ  
 مِنَ الْمُشْرِكِ فَانْهَضْتُ حُجَّةَ مَلِكِ الْمُشْرِكِ إِذْ حُجِّجْتُ بِمُتَوَقِّفَةٍ عَلَى حُجَّةِ الْمَلِكِ وَسَيَّأَتِي الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ أَتَحْتَجُّ بِهِ هُوَ بِالْمَثَلَةِ  
 أَوِ الْإِثْنَةِ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ وَذَكَرَ الْكِرْمَانِيُّ أَنَّهُ رَوَى هُنَا أَتَعَجَّبُ بِمُوحِدَتَيْنِ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَسْبِيهَا لِقَائِهَا \* (قَوْلُهُ)  
**بَابُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ أَنْ تُبَيَّحَ** أي هل يصح بيعها أم لا أورد فيه حديث ابن عباس في شاة ميمونة وكان قد أخذ جواز  
 البيع من جواز الاستمتاع لأن كل ما ينفع به يصح بيعه وما لا فلا وبهذا يجاب عن اعتراض الاسماعيلي بأنه ليس في  
 الخبر الذي أوردته تعرض للبيع والاتفاق بجلود الميته سلقاً قبل الدباغ وبعده مشهور من مذهب الزهري وكأنه اختيار  
 البخاري وحججه مفهوم قوله ﷺ إنما حرم أكلها فانه يدل على أن كل ما عدا أكلها مباح وسَيَّأَتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفٍ  
 فِي كِتَابِ الذَّبَائِحِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى \* (قَوْلُهُ بِابِ قَتْلِ الْخَنَزِيرِ) أي هل يشرع كإشراح تحريم أكله ووجه دخوله في أبواب  
 البيع الإشارة إلى أن ما أمر بقتله لا يجوز بيعه قال ابن التين شذ بعض الشافعية فقال لا يقتل الخنزير إذا لم يكن فيه ضراوة  
 قال والمجهول على جواز قتله مطلقاً والخنزير بوزن غريب ونونه أصلية وقيل زائدة وهو مختار الجوهري (قَوْلُهُ وَقَالَ جَابِرُ  
 حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعَ الْخَنَزِيرِ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف كإساقياً بعد تسعة أبواب ثم ذكر المصنف في الباب  
 حديث أبي هريرة في ترويل عيسى بن مريم فيكبر الصليب ويقتل الخنزير وسَيَّأَتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفٍ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ  
 وَمَوْضِعِ التَّرْجَمَةِ مِنْهُ قَوْلُهُ وَيَقْتُلُ الْخَنَزِيرَ أي يأمر باعدامه مبالغة في تحريم أكله وفيه توبيخ عظيم للتصاري الذين  
 يدعون أنهم على طريقة عيسى ثم يستحلون أكل الخنزير ويبيعون في محبته \* (قَوْلُهُ بِابِ لَا يَذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ وَلَا يَبَاعُ  
 وَكَهْ رَوَاهُ جَابِرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أي روي معناه وسَيَّأَتِي شَرَحَ ذَلِكَ فِي بَابِ بَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالْإِصْنَامِ (قَوْلُهُ بَلَغَ  
 عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّ فَلَانًا بَاعَ خَرًّا) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَابْنِ مَاجَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ ابْنِ شَيْبَةَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ  
 هَذَا الْأَسَادُ بْنُ سَمُرَةَ بَاعَ خَرًّا فَقَالَ قَاتِلَ اللَّهُ سَمُرَةَ زَادَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ الزَّعْفَرَانِيِّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ  
 قَالَ ابْنُ الْحَوْزِيِّ وَالْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُهُمَا اخْتَلَفَ فِي كَيْفَةِ بَيْعِ نَمْرَةٍ لِلْخَمْرِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا أَنَّهُ أَخَذَهَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ

أَلَمْ يَكُنْ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ حَرَّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَبَاعُوهَا فَبَايَعُوا حَذَرْنَا  
عَبْدَانِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ . حَرَّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَبَايَعُوا وَكَلَّوْا أَعْمَانَهَا قَالَ أَبُو عَبْدِ

عن قيمة الجزية فبايعا منهم معتقدا جواز ذلك وهذا حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر ورجحه وقال كان ينبغي له  
أن يوليهم بيعها فلا يدخل في محظور وأن أخذ أثمانها منهم بعد ذلك لانه لم يعطوا محرما وكون شيئا بقصة بريرة حيث قال  
هو عليها صدقة ولنا هدية والثاني قال الخطابي يجوز أن يكون باع العصير ممن يخذله محررا والعصير يسمى محررا كما قد يسمى  
العنب به لانه يؤل إليه قاله الخطابي قال ولا يظن بسمرة أنه باع عين الخمر بعد أن شاع تحريمها وأما باع العصير والثالث أن  
يكون خلل الخمر وباعها وكان عمر يعتقد أن ذلك لا يخلطها كما هو قول أكثر العلماء واعتقد سمره الجواز كما تاوله غيره انه  
يحل التصحيل ولا يخصص الحل في تحليلها بنفسها قال القرطبي تعالى ابن الجوزي والاشبه الاول (قلت) ولا يمتنع على  
الوجه الاول أخذها عن الجزية بل يحتمل أن تكون حصلت له عن غنمية وغيرها وقد أبدى الاسماعيلي في المدخل  
فيه احتمالا آخر وهو أن سمره علم تحريم الخمر ولم يعلم تحريم بيعها ولذلك اقتصر عمر على ذمه دون عقوبته وهذا هو الظن  
به ولم أر شيئا من الاخبار أن سمره كان واليا لعمر على شيء من أعماله إلا أن ابن الجوزي أطلق انه كان واليا على البصرة  
لعمر بن الخطاب وهو يوم فاما والي سمره على البصرة لزياد وابنه عبيد الله بن زياد بعد عمر بدهر ولولا البصرة لعمر قد  
ضبطوا وليس منهم سمره ويحتمل أن يكون بعض أمرائها استعمل سمره على قبض الجزية (قوله) حرمت عليهم  
الشحوم) أي أكلها والأفلاحرم عليهم بيعها لم يكن لهم حيلة فبايعوه من أذا بها (قوله) فبيلوها (بفتح الجيم والميم  
أي أذاوها يقال جملة إذا ذابها والجميل الشحم المذاب ووجه تشبيه عمر بيع المسلمين الخمر ببيع اليهود المذاب من الشحم  
الاشتراك في النهي عن تناول كل منهما لكن ليس كل ما حرم تناوله حرم بيعه كالحرام الهلالي وسباع الطير فالظاهر أن  
اشترأ كهما في كون كل منهما صار بالنيهي عن تناوله نجسا هكذا حكاه ابن بطال عن الطبري وأقره وليس واضح بل كل  
ما حرم تناوله حرم بيعه وتناول الخمر والسباع وغيرهما مما حرم أكلها إنما يتأتى بعد ذلك وهو بالذبح بصير ميته لانه لا ذكاة  
له وإذا صار ميتة صار نجسا ولم يجوز بيعه فالإيراد في الأصل غير وارد هذا قول الجمهور وإن خالف في بعضه بعض  
الناس وأما قول بعضهم إلا أن إذا ورث جارية أبيه حرم عليه وطؤها وجاز له بيعها وأكل ثمنها فاجاب بإعاض عنه  
بأنه موهبة لانه لم يحرم عليه الانتفاع بها مطلقا وأما حرم عليه الانتفاع بها لمرحى والانتفاع بها لغیره في الاستمتاع  
وغيره حلال إذا لم يكن بخلاف الشحوم فان المقصود منها هو الأكل كان محرما على اليهود في كل حال وعلى كل شخص  
فاقترا وفي الحديث لمن العاصي الممين ولكن يحتمل أن يقال أن قول عمر قاتل الله سمره لم يرد به ظاهره بل هي كلمة  
تقولها العرب عند ارادة الزجر فقلها في حقه تليظا عليه وفيه اقالة ذوى الهيات نزلا لانه لم يرد به ظاهره بل هي كلمة  
من بدعتوه ونحوها وفيه إبطال الحيل والوسائل إلى المحرم وفيه تحريم بيع الخمر وقد نقل ابن المنذر وغيره في ذلك الإجماع  
وشذ من قال يجوز بيعها ويجوز بيع العقود المستحيل باطنه محررا واختلف في علة ذلك فقيل لنجاستها وقيل لانه ليس  
فيها منفعة مباحة مقصودة وقيل للباينة في التنفير عنها وفيه أن الشيء إذا حرم عنه حرم ثمنه وفيه دليل على أن بيع المسلم  
الخمر من الذمي لا يجوز وكذا توكل المسلم الذمي في بيع الخمر وأما تحريم بيعها على أهل الذمة فثبت على الخلاف في خطاب  
الكافر بالفرع وفيه استعمال القياس في الاشياء والنظر واستدله على تحريم بيع جثة الكافر إذا قتلناه وأراد الكافر  
شرائه وعلى منع بيع كل محرم نجس ولو كان فيه منفعة كالسرقة وأجاز ذلك السكوفيون وذهب بعض المالكية إلى جواز  
ذلك للمستري دون البائع لاحتياج المشتري دونه وسيأتي في باب بيع الميتة وأن حرم بيعها وما يستثنى من تحريم بيع الميتة أن شاء  
النبي ﷺ هذه المقالة وفيه البحث عن الانتفاع بشحم الميتة وأن حرم بيعها وما يستثنى من تحريم بيع الميتة أن شاء  
الله تعالى (قوله) أخبرنا عبد الله (هو ابن المبارك ويونس هو ابن زيد (قوله) قاتل الله يهودا (كذا بالتثنية

فَقَاتَلَهُمُ اللَّهُ فَهَنَّهُمْ قَبْلَ أَنْ يَرَوْا صَوْنَ بَابِ بَيْعِ التَّصَاوِيرِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رُوحٌ وَمَا يَكُرُّهُ مِنْ ذَلِكَ حَدَّثَنَا  
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّهْمَنِ حَدَّثَنَا بِرْدُ بْنُ زَرْعٍ أَخْبَرَنَا عَوْفٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا تَأَمَّرَ جُلُوسًا قَالَ يَا عَبَّاسُ إِنِّي إِنْسَانٌ إِنَّمَا مَعِيَ شَيْءٌ مِنْ صَنَعَةِ يَدِي وَلَمْ يَأْتِ أَصْنَعُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ فَقَالَ ابْنُ  
عَبَّاسٍ لَا أَحَدُكُمْ إِلَّا مَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فَإِنَّ اللَّهَ مَدْبَهُ حَتَّى  
يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ يَنْفُخُ فِيهَا أَبَدًا قَرِيبًا الرَّجُلُ رُبُوعَةً شَدِيدَةً وَإِصْفَرُ وَجْهَهُ . فَقَالَ وَيْحَكَ إِنْ أَبَيْتَ  
إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ مِثْلَ هَذَا الشَّجَرِ كُلِّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ \* قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ أَبِي عَرُوبَةَ  
مِنَ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ هَذَا الْوَاحِدَ بَابِ تَحْرِيمِ التَّجَارَةِ فِي الْحَرِّ وَقَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَرَّمَ النَّبِيُّ  
ﷺ بَيْعَ الْحَرِّ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الصُّحَّيْ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ

عَلَى ارْتِدَائِهَا بَلَطْنُ وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى ارْتِدَائِهَا الْقَيْسِلَةَ وَقَدْ ذَكَرَ الْمَصْنُفُ فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي فِي آخِرِ الْبَابِ  
أَنْ مَعْنَاهُ لَنَهُمْ وَاسْتَشْهَدَ بِأَنْ قَوْلَهُ تَمَالَى قَتَلَ الْخَرَاصُونَ مَعْنَاهُ لَعَنَ وَهُوَ تَقْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَتَلَ وَقَوْلُهُ  
الْخَرَاصُونَ الْكَذَّابُونَ هُوَ تَقْسِيرُ عَجَّادٍ وَهَامِ الطَّبْرِيِّ فِي تَقْسِيرِهِ عَنْهُمْ وَقَالَ الْهَرَوِيُّ مَعْنَى قَاتَلَهُمْ قَتَلَهُمْ قَالَ وَفَاعِلُ  
أَصْلُهُ أَنْ يَفْعَ الْفَعْلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَرَبْعًا جَاءَ مِنْ وَاحِدٍ كَمَا فَرَّقَتْ وَطَارَقَتْ النُّعْلُ وَقَالَ غَيْرُهُ مَعْنَى قَاتَلَهُمْ عَادَاهُمْ وَقَالَ الدَّهَوْدِيُّ مِنْ  
صَارِعُوا اللَّهُ وَجَبَّ قَتْلُهُ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ قَاتَلَ أَيْ عَادَى أَوْ قَتَلَ وَأَخْرَجَ فِي صُورَةِ مَا لَعَنَ أَوْ عَرَّعَنَهُ مَا هُوَ مُسَبِّبٌ عَنْهُمْ فَانْتَهَمَ  
بِمَا اخْتَرَعُوا مِنَ الْحِيلَةِ اتَّصَبُوا لِحَارِبَةِ اللَّهِ وَمَنْ حَارِبَهُ حَرْبٌ وَمَنْ قَاتَلَهُ قَتْلٌ \* (قَوْلُهُ بَابُ بَيْعِ التَّصَاوِيرِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا  
رُوحٌ وَمَا يَكُرُّهُ مِنْ ذَلِكَ) أَيْ مِنَ الْإِتِّخَاذِ أَوْ الْبَيْعِ أَوْ الصَّنْعَةِ أَوْ مَا هُوَ أَهَمُّ مِنْ ذَلِكَ وَالْمُرَادُ بِالْتَّصَاوِيرِ بِرَأْسِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَصَوَّرُ  
تَمَّ ذِكْرُ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ حَدَّثَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا مِنْ صُورِ صُورَةٍ فَإِنَّ اللَّهَ مَدْبَهُ الْحَدِيثُ وَجِهَ الْاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى  
كَرَاهِيَةِ الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ وَاضْهِحْ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ هُوَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَهُوَ أَهْلُ مَنْهُ وَمَاتَ قَبْلَهُ وَلَيْسَ  
لَهُ فِي الْبَخَارِيِّ مَوْصُولًا سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ وَسَيَأْتِي السَّكَّامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الْبِلَاسِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ قَرِيبًا  
الرَّجُلُ) بِالرَّاءِ وَالْمَوْحِدَةُ أَيْ انْتَفَخَ قَالَ الْخَلِيلُ رَبُّ الرَّجُلِ أَصَابَهُ نَفْسٌ فِي جَوْفِهِ وَهُوَ الرُّبُوعُ وَالرُّبُوعُ وَقِيلَ مَعْنَاهُ ذَعْرُ  
وَاِئْتِلَا خَوْفًا وَقَوْلُهُ رُبُوعَةً بَضْمُ الرَّاءِ وَبُخْتِهَا (قَوْلُهُ فَعَلَيْكَ هَذَا الشَّجَرُ كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ) كَذَا فِي الْأَصْلِ  
يُخْفَضُ كُلُّ شَيْءٍ عَلَى أَنْ يَبْدَلَ كُلِّ مَنْ بَعْضُ وَاقْدُودَ جَوْزِهِ بَعْضُ النَّجَاةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ عَلَيْكَ بِمِثْلِ  
الشَّجَرِ أَوْ عَلَى حَذْفِ وَائِ وَالْعُطْفُ أَيْ وَكُلُّ شَيْءٍ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ فِي التَّحِيَّاتِ الصَّلَوَاتِ إِذْ لَعَنِي وَالصَّلَوَاتُ وَهَذَا الْآخِرُ جَزْمُ  
الْحَمِيدِيِّ فِي جَمْعِهِ وَكَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ بِلَفْظِ قَاتَلَهُمُ الشَّجَرُ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ وَلَا بَيِّنَةَ نَعِيمٍ مِنْ طَرِيقِ هُوَذَةَ  
عَنْ عَوْفٍ فَعَلَيْكَ هَذَا الشَّجَرُ وَكُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ بِإِثْبَاتِ وَائِ وَالْعُطْفُ وَقَالَ الطَّبْرِيُّ قَوْلُهُ كُلُّ شَيْءٍ هُوَ بَيَانُ  
لِلشَّجَرِ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ التَّصَوُّورِ وَأَرْشَدَهُ إِلَى الشَّجَرِ كَأَنْ غَيْرَ وَافٍ بِمَقْصُودِهِ وَلَا نَهَى قَصْدَ كُلِّ مَا لَا رُوحَ فِيهِ وَلَمْ يَقْصِدْ  
خُصُوصَ الشَّجَرِ وَقَوْلُهُ كُلُّ الْخَفِضِ وَبِجُوزِ النَّصَبِ (قَوْلُهُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْمَصْنُفُ (قَوْلُهُ سَمِعَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ  
مِنَ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ هَذَا الْوَاحِدَ) أَيْ الْحَدِيثَ سَقَطَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنْ رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ هُنَا وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ  
فِي الْبِلَاسِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمَعْنَاهُ وَسَأَذْكُرُ مَا بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ مِنَ التَّضَاهِيرِ هُنَا  
أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ وَجَدْتُ فِي نَسْخَةِ الصَّفْحَانِ قَبْلَ قَوْلِهِ سَمِعَ سَعِيدٌ مَا نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ  
أَبِي عَرُوبَةَ سَمِعْتُ النَّضَرَ بْنَ أَنَسٍ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا الْحَدِيثَ وَبَعْدَهُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سَمِعَ سَعِيدًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ  
الْأَشْكَالَ هُنَا وَلَمْ أَجِدْ هَذَا فِي شَيْءٍ مِنْ نَسْخِ الْبَخَارِيِّ إِلَّا فِي نَسْخَةِ الصَّفْحَانِ وَحَدَّثَ الْمَذْكُورُ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ  
وَعَبْدَةُ وَابْنُ سُلَيْمَانَ \* (قَوْلُهُ بَابُ تَحْرِيمِ التَّجَارَةِ فِي الْحَرِّ) تَهْدِمُ نَظِيرَ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ فِي أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ لَكِنْ بِقِيدِ الْمَسْجِدِ  
وَهَذِهِ أَهَمُّ مِنْ ذَلِكَ (قَوْلُهُ وَقَالَ جَابِرٌ حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعَ الْحَرِّ) سَيَأْتِي مَوْصُولًا بِهَدَسَةِ أَبْوَابٍ وَنَذْكُرُ تَحْرِيمَ الْمَسْأَلَةِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمَّا نَزَلَتْ آيَاتُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ عَنْ آخِرِهَا خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ حُرِّمَتِ التَّجَارَةُ فِي الْحَرِّ  
**بَابُ** إِنْهُمْ مِنْ بَاعِ حَرًّا حَدَّثَنِي يَشْرُ ابْنُ مَرْحُومٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إسماعيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ  
 سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ قَالَ اللَّهُ ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصَمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
 رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يَعْطِهِ أَجْرَهُ  
**بَابُ** أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ الْيَهُودَ يَبِيعَ أَرْضَهُمْ

هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ أورد حديثاً ثامناً بلفظ حرمت التجارة في الحر وقد تقدم في باب أكل الربا من هذا الوجه  
 أنهم سيقا ولا حمد والطبراني من حديث نعيم الداري مرفوعاً أن الحر حرام شراؤها وتمتاعها (قوله باب أنهم من باع حراً)  
 أي مالم يعمداً والحر الظاهر أن المراد به من بني آدم ويحتمل أن يكون أعم من ذلك فيدخل فيه الموقوف (قوله حدَّثنا  
 بشر بن مَرْحُومٍ) هو بشر بن عيسى بمهمل ثم موحدة مصغراً ابن مَرْحُومٍ بن عبد العزيز بن مهران الطارقي نسب إلى جده  
 وهو شيخ بصري ما أخرج عنه من الستة البخاري وقد أخرج حديثه هذا في الإجارة عن شيخ آخر وافق بشراً  
 في روايته له عن شيخهما (قوله حدَّثنا يحيى بن سليم) بالتصغير هو الطائفي زبيل مكة مختلف في توثيقه  
 وليس له في البخاري موصلاً سوى هذا الحديث وذكره في الإجارة من وجه آخر عنه والتحقيق أن  
 الكلام فيه إنما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة وهذا الحديث من غير روايته وانفق الرواة  
 عن يحيى بن سليم على أن الحديث من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة وخالفهم أبو جعفر النعماني  
 فقال عن سعيد بن أبيه عن أبي هريرة قاله البيهقي والمحفوظ قول الجماعة (قوله ثلاثة أنا خصمهم) زاد  
 ابن خزيمة وابن حبان والاسماعيلي في هذا الحديث ومن كنت خصمه خصمته قال ابن التين هو سبحانه وتعالى  
 خصم لجميع الظالمين إلا أنه أراد التشديد على هؤلاء بالتصریح والخم يطلق على الواحد وعلى الاثنين وعلى أكثر من  
 ذلك وقال المروزي الواحد بكسر أوله وقال الفراء الأول قول التصحاة ويجوز في الاثنين خصمان والثلاثة خصوم  
 (قوله أعطى بي ثم غدر) كذا للجميع على حذف المفعول والتقدير أعطى بيته بي أي عاهد عهداً وحلف عليه بالله  
 ثم نقضه (قوله باع حراً فأكل ثمنه) خصم الكل بالذکر لانه أعظم مقصود ووقع عند أبي داود من حديث عبد الله  
 بن عمر مرفوعاً ثلاثة لا تقبل منهم صلاة فذكر فيهم ورجل اعتد محراً وهذا أعم من الأول في الفعل وأخص  
 منه في المفعول به قال الخطابي اعتبار الحر بغير ما أمرين أن يعتقه ثم يكتن ذلك أو يجحد والثاني أن يستخدمه كرها  
 بعد العتق والأول أشدها (قلت) وحديث الباب أشد لأن فيه مع كتم العتق أو بيعه العمل بمقتضى ذلك من  
 البيع وأكل الثمن فمن ثم كان الوعيد عليه أشد قال المذهب وإنما كان أشد شديداً لأن المسلمين أكفأ في الحرية فمن باع  
 حراً فقد منه التصرف فيها أباح الله له والزمه الذل الذي أنقذه الله منه وقال ابن الجوزي الحر عبد الله فمن جنى عليه  
 لخصمه سيده وقال ابن المنذر لم يختلفوا في أن من باع حراً أنه لا قطع عليه يعني إذا لم يسرقه من حرز مثله إلا ما روى  
 عن علي بن القطيع يد من باع حراً قال وكان في جواز بيع الحر خلاف قدّم ثم ارتفع فروي عن علي قال من أقر على  
 نفسه بأنه عبد فهو عبد (قلت) يحتمل أن يكون محله يمين لم تعلم حرته لئلا يروى ابن أبي شيبة من طريق قتادة أن  
 رجل باع نفسه ففرض عمر بأنه عبد وجعل ثمنه في سبيل الله ومن طريق زرارة بن أوفى أحد التابعين أنه باع حراً  
 في دين وقتل ابن حزم أن الحر كان يباع في الدين حتى زلت وأن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ونقل عن الشافعي مثل  
 رواية زرارة ولا يثبت ذلك أكثر الأصحاب واستقر الإجماع على المنع (قوله ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم  
 يعطه أجره) هو في معنى من باع حراً أو كل ثمنه لانه استوفى منفعتة بغير عوض وكأنه أكلها ولاه استخدمه بغير أجره وكأنه  
 استعبده (قوله باب أمر النبي ﷺ الْيَهُودَ يَبِيعَ أَرْضَهُمْ) كذا في روايته أبي ذر يفتح الراء وكسر الضاد المعجمة جمع أرض

حين اجلّام \* فيه القهري عن أبي هريرة **باب** بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة ، واشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبرص مضمونة عليه ، يوفيهما صاحبها بالربعة ، وقال ابن عباس قد يكون البعير خيرا من البعيرين . واشترى رافع بن خديج بعيرا ببعيرين فاعطاه أحدهما ، وقال آتيك بالآخر غدا رهوا إن شاء الله . وقال ابن المسيب لأربيا في الحيوان البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل . وقال ابن سيرين لأبأس ببعيرين نسيئة **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن

وهو جمع شاذ لا يجمع جمع السلامة ولم يبق مفردة سالان الراء في التمرد ساكنة وفي الجمع محركة (قوله حين اجلّام) أي من المدينة (قوله فيه القهري عن أبي هريرة) يشير إلى ما أخرجه في الجهاد في باب إخراج اليهود من جزيرة العرب من طريق سعيد القهري عن أبي هريرة قال يئنا نحن في المسجد إذ خرج علينا النبي ﷺ فقال انطلقوا إلى اليهود وفيه فقال اني أريد أن أطيكم فمن وجد منكم ماله شيئا فليبعه وهذه القصة وقعت لي في النصير كإسائي بيان ذلك في موضعه وكان المصنف أخذ بيع الأرض من عموم بيع المال وقد تقدم في أبواب الخيل في قصة عثمان وابن عمر إطلاق المال على الأرض وغفل الكرمان عن الإشارة إلى هذا الحديث قال أنما ذكر البخاري هذا الحديث بهذه الصيغة مقتضبا لكونه لم يثبت الحديث للذكر على شرطه والصواب أنه أكتفى بالإشارة إليه لانحداء مخرجه عنده فقرر من تكرار الحديث على صورته بغير فائدة زائدة كما هو الثالب من مادته \* (قوله باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة) التقدير بيع العبد بالحيوان والحيوان بالحيوان نسيئة وهو من عطف العام على الخاص وكأنه أراد بالعبد جنس من يستعبد فيدخل فيه الذكر والأنثى ولذلك ذكر قصة صفية أو أشار إلى الحاق حكم الذكر بحكم الأنثى في ذلك لعدم الفرق قال ابن بطال اختلفوا في ذلك فذهب الجمهور إلى الجواز لكن شرط مالك أن يختلف الجنس ومنع الكوفيون واحدا مطلقا لحديث سمرة الخرج في السن ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في سماع الحسن من سمرة وفي الباب عن ابن عباس عند الزاوي والطحاوي ورجاله ثقات أيضا إلا أنه اختلف في وصله وأرساله فرجع البخاري وغيره وأرساله وعن جابر عند الترمذي وغيره وأسناده لين وعن جابر بن سمرة عند عبد الله في زيادات المسند وعن ابن عمر عند الطحاوي والطبراني واحتج للجمهور بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه ان يجهز جيشا وفيه فاتح البعير بالبعيرين بأمر رسول الله ﷺ أخرجه الدارقطني وغيره وأسناده قوى واحتج البخاري هنا بقصة صفية واستشهد بأثار الصحابة (قوله واشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبرص مضمونة عليه) وفيه ما لا يشبهه من طريق أبي بشر عن نافع أن ابن عمر اشترى ناقه بأربعة أبرص بالربعة فقال لصاحب الناقة اذهب فانظر فإن ضيت فقد وجب البيع وقوله راحلة أي مأمن ركوبه من الابل ذكرا أو أنثى وقوله مضمونة صفة راحلة أي تكون في ضمان البائع حتى يوفيهما أي يسلمها للشترى والربعة بفتح الراء والموحدة والمعجمة مكان معروف بين مكة والمدينة (قوله وقال ابن عباس قد يكون البعير خيرا من البعيرين) وصله الشافعي من طريق طاروس أن ابن عباس سئل عن بيع بعيرين فقال (قوله واشترى رافع بن خديج بعيرا ببعيرين فاعطاه أحدهما وقال آتيك بالآخر غدا رهوا إن شاء الله) وصله عبد الرزاق من طريق مطرف بن عبد الله عنه وقوله رهوا بفتح الراء وسكون الهاء أي سهلا والرهو السير السهل والمراد به هنا أن يأتيه به سريعا من غير مطل (قوله وقال ابن المسيب لأربيا في الحيوان البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل) أما قول سعيد فوصله مالك عن ابن شهاب عنه لأربيا في الحيوان ووصله ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن الزهري عنه لأبأس بالبعيرين نسيئة (قوله وقال ابن سيرين لأبأس ببعيرين ودرهم بدرم بدرم نسيئة) لذا في معظم الروايات ووقع بعضها بدرم بدرم نسيئة وهو خطأ والصواب درهم بدرم بدرم وقد وصله عبد الرزاق من طريق أيوب عنه بلفظ لأبأس ببعيرين ودرهم بدرم نسيئة فإن كان أحد البعيرين نسيئة فهو مكروه



أَسْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ فِي السَّيْرِ صَفِيَّةٌ ، فَصَارَتْ إِلَى دَخِيَّةَ الْكَلْبِيِّ . ثُمَّ صَارَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ  
**بابُ بَيْعِ الرَّقِيقِ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَحْبُزٍ أَنَّ**  
**أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَصِيبُ**  
**سَنِيًّا . فَتُحِبُّ الْإِثْمَانَ . فَكَيْفَ تَرَى فِي أَنْزَلِ : قَالَ : أَوْ إِنَّا نَكْفُلُونَ ذَلِكَ لَا عَلَيْنَا أَنْ لَا نَفْعَلُوا**  
**ذَلِكَ : فَإِنَّمَا لَيْسَتْ نَسَمَةٌ كَتَبَ اللَّهُ أَنْ تَخْرُجَ . إِلَّا هِيَ خَارِجَةٌ **بابُ بَيْعِ الْمَدْبَرِ حَدَّثَنَا****  
**ابْنُ مَحْبُزٍ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ كُهَيْلٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَاعَ**  
**النَّبِيُّ ﷺ الْمَدْبَرُ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**

وروى سعيد بن منصور من طريق يونس عنه أنه كان لا يرى بأسا بالحيوان بالحيوان بدابدا والدرهم نسيئة ويكره  
 أن تكون بالدرهم نقدا والحيوان نسيئة ( قوله كان في السبي صفيه نصارت الى دحية ثم صارت الى النبي ﷺ ) كذا  
 أورد مختصرا وأشار بذلك الى الموضع في بعض طرقه مما يناسب ترجمته انه ﷺ عوض دحية عنها بسبعة أرؤس  
 وهو عند مسلم من طريق حماد بن ثابت والمصنف من وجه آخر كما سيأتي فقال لدحية خذ جارية من السبي غيرها  
 قال ابن بطال ينزل تبدلها بجارية غير معينة يختارها منزلة بيع جارية بحارية نسيئة وسياق الكلام على قصة صفيه  
 هذه مستوفى في غزوة خيبر ان شاء الله تعالى \* ( قوله باب بيع الرقيق ) أورد فيه حديث أبي سعيد انه قال يارسول  
 الله انا نصيب سبا فانفتح الاثمان الحديث ودلالته على الترجمة واضحة وسياق الكلام عليه في كتاب النكاح ان  
 شاء الله تعالى وقوله في هذا السياق انه بينا هو جالس عند النبي ﷺ فقال يارسول الله انا نصيب سبا يوم انه السائل  
 وليس كذلك بل وقع في السياق حذف ظهر بيانه مما ساقه النسائي عن عمرو بن منصور عن أبي اليمان شيخ البخاري  
 فيه بلفظ بينهما هو جالس عند النبي ﷺ جاه رجل من الانصار فقال فذكره وسياق البحث في ذلك \* ( قوله باب بيع  
 المدبر ) أي الذي علق مالكه عققه بموت مالكه سمي بذلك لان الموت در الحياة ولان قاعله درأمر دنياه وآخرته  
 أماد نياه فباستمراره على الاتفاص بخدمة عبده وأما آخرته فبتحصيل ثواب العتق وهو راجع الى الاول لان تدبير  
 الامر مأخوذ من النظر في العاقبة فيرجع الى دبر الامر وهو آخره وقد أعاد المصنف هذه الترجمة في كتاب العتق وضرب  
 عليها في نسخة الصفاني وصارت أحاديثها داخلية في بيع الرقيق وتوجيهها واضح وكذا هو في رواية النسق وأورد المصنف  
 فيه حديثين كل منهما من طريقين الاول حديث جابر في بيع المدبر ( قوله حدثنا اسمعيل ) هو ابن أبي خالد وعطاء  
 هو ابن أبي رباح وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق اسمعيل وسلمة وعطاء فاسمعيل وسلمة قرينان من صفار  
 التابعين وعطاء من أوساطهم ( قوله باع النبي ﷺ المدبر ) هكذا أورد مختصرا وأخرجه ابن ماجه من طريق  
 وكيع كذلك وأخرجه أحمد عن وكيع كذلك لكن زاد عن سفیان واسمعيل جميعا عن سلمة وأخرجه الاسماعيلي  
 من طريق أبي بكر بن خلاد عن وكيع ولفظه في رجل أعتق غلامه عن دبر وعليه دين فباعه رسول الله ﷺ  
 بثمانمائة درهم وقد أخرجه المصنف في الاحكام عن ابن عمر شيخه فيه هنا لكن قال عن محمد بن بشر بدل وكيع عن  
 اسمعيل بن أبي خالد ولفظه بلغ النبي ﷺ أن رجلا من أصحابه أعتق غلامه عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه بثمانمائة  
 درهم ثم أرسل شتمه اليه وترجم عليه بيع الامام على الناس أموالهم وقال في الترجمة وقدايع النبي ﷺ مدبرا من نعيم  
 ابن النحام وأشار بذلك الى ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر أن رجلا  
 من الانصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاما له يقال له يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره فدعا به رسول الله ﷺ فقال  
 من يشتريه فاشتره بنعم بن عبد الله النحام بثمانمائة درهم فدفعها اليه الحديث وقد تقدم في باب بيع الزائدة من وجه

عَنْ عَمْرِو سَمِيعَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقُولُ بَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا  
يَعْقُوبُ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ وَأَبَاهُ بَرِزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا بَاعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِسُؤْلِ عَنْ الْأَمَةِ تَزْنِي وَلَمْ تُحْصَن. قَالَ أَجْلِدُوهَا. ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا. ثُمَّ يَبْعُوهَا  
بَعْدَ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ إِذَا زَنْتَ أُمَّةً أَحَدُكُمْ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ  
وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ زَنْتَ الثَّلَاثَةَ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَبْعُوهَا وَلَوْ

آخِرُ عَطَاءٍ يُلْقِظُ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دَبْرٍ فَاجْتَنَابَ فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ مَنِ اشْتَرَاهُ مِنِّي فَاشْتَرَاهُ نَعِمَ بِنِ  
عَبْدِ اللَّهِ فَأَتَدَّى فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ سَبَبٌ يَبْعُهُ وَهُوَ الْاجْتِنَابُ إِلَى مَنَّةٍ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ خُلَادٍ زِيَادَةٌ فِي تَفْسِيرِ الْحَاجَةِ وَهُوَ الْدِينَ  
قَدْ تَرَجَّمَ لَهُ فِي الْأَسْتِقْرَاضِ مِنْ بَاعِ مَالِ الْفُلَسِّ فَقَسَمَهُ بَيْنَ الْفَرَمَاءِ أَوْ أَعْطَاهُ حَتَّى يَنْفَقَ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَهُ أَشَارَ بِالْأَوَّلِ  
إِلَى مَا يَهْتَدَمُ مِنْ رِوَايَةٍ وَكَيْفَ عِنْدَ الْأَمَاعِي فِي قَوْلِهِ وَعَلَيْهِ دِينَ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ سَلَمَةَ  
بْنِ كَيْلٍ يُلْقِظُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دَبْرٍ وَكَانَ حَاجًا وَكَانَ عَلَيْهِ دِينَ فَبَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَمَانِ مِائَةِ  
دِرْهَمٍ فَأَعْطَاهُ وَقَالَ اقْضِ دِينَكَ وَبِالْثَّانِي إِلَى مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ  
قَالَ أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَذْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ دَبْرٍ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ الْكَفَالُ غَيْرُهُ فَقَالَ لَا الْحَدِيثُ فِيهِ فَدَفَعَهَا  
إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَبَدًا بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا الْحَدِيثُ وَفِي رِوَايَةِ أَيُّوبَ الْمَذْكُورَةِ نَحْوَهُ وَلَفْظُهُ إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فَقِيرًا فَلْيَبْدَأْ  
بِنَفْسِهِ فَإِنْ كَانَ فَضَّلَ فَعَلَى عِيَالِهِ الْحَدِيثُ فَاتَّفَقَتْ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ عَلَى أَنْ يَبْعَ الْمُدَبِّرُ كَانَ فِي حَيَاتِهِ الَّذِي دَرَهُ الْأَمْرُ وَاهُ  
شَرِيكَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَيْلٍ هَذَا الْأَسَدُ أَنَّ رَجُلًا مَاتَ وَتَرَكَ مُدَبِّرًا وَدَيْنًا فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَبَاعَهُ فِي دَيْنِهِ بِثَمَانِ مِائَةِ دِرْهَمٍ  
أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَتَقَلَّ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي بَكْرِ النَّيْسَابُورِيِّ أَنَّ شَرِيكًَا أَخْطَأَ فِيهِ وَالصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ الْأَعْمَشُ وَغَيْرُهُ عَنْ سَلَمَةَ  
وَفِيهِ وَدَفَعَتْهُ إِلَيْهِ وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ الْأَسْمَعِيِّ بِنِ أَبِي خَالِدٍ وَدَفَعَتْهُ إِلَيْهِ مَوْلَاهُ (قُلْتُ) وَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ  
عَنْ أَسْوَدَ بْنِ طَامِرٍ عَنْ شَرِيكَ يُلْقِظُ أَنَّ رَجُلًا دَبَّرَ عَبْدًا لَهُ وَعَلَيْهِ دِينَ فَبَاعَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي دَيْنِ مَوْلَاهُ وَهَذَا شَبِيهُ رِوَايَةِ  
الْأَعْمَشِ وَلَيْسَ فِيهِ لَوْتُ ذَكَرَ وَشَرِيكَ كَانَ تَغْيِيرَ حِفْظِهِ لِمَا أَوَّلَى الْقَضَاءُ وَسَمِعَ مِنْ جَمَلِهِ عَنْ قَبْلِ ذَلِكَ أَصَحُّ وَمِنْهُمْ  
أَسْوَدُ الْمَذْكُورُ فِي تَنْبِيْهِاتٍ الْأَوَّلِ اتَّفَقَتْ الطَّرِيقُ عَلَى أَنَّ ثَمَنَ ثَمَانِ مِائَةِ دِرْهَمٍ الْأَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ  
هَشِيمٍ عَنْ أَسْمَعِيلَ قَالَ سَبْعُمِائَةٍ أَوْ تِسْعُمِائَةٍ (الثَّانِي) وَجَدْتُ لَوَكَيْعٍ فِي حَدِيثِ الْبَابِ اسْتِنَادًا آخَرَ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ  
مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَدْمِيِّ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَبْنِ الْعَلَاءِ عَنْ عَطَاءٍ مِثْلَ لَفْظِ حَدِيثِ الْبَابِ مَخْتَصَرًا (الثَّالِثُ) وَقَعَ  
فِي رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ زِيَادَةٌ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ وَهُوَ أَنَّ أَحَقَّ بِشَمْنِهِ وَاللَّهُ أَغْنَى عَنْهُ فِي الطَّرِيقِ  
الثَّانِي (قَوْلُهُ عَنْ عَمْرٍو) هُوَ ابْنُ دِينَارٍ وَفِي رِوَايَةِ الْحِمْدِيِّ فِي مُسْنَدِهِ حَدَّثَنَا عَمْرٍو وَبْنُ دِينَارٍ (قَوْلُهُ بَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)  
هَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ خُلَادٍ مَخْتَصَرًا وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ يَبْعُهُ الدَّامِغُ عَلَيْهِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ عَنْ سَفْيَانَ  
فَزَادَ فِي آخِرِهِ يَعْنِي الْمُدَبِّرَ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ جَمِيعًا عَنْ سَفْيَانَ يُلْقِظُ دَبْرَ رَجُلٍ مِنَ  
الْأَنْصَارِ غُلَامًا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَبَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاشْتَرَاهُ ابْنُ النَّحَّاسِ عَبْدًا قَبِيلِيَّاتٍ مَامُ أَوَّلُ فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ  
وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ سَفْيَانَ بِتَابِعِهِ نَحْوَهُ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ فِي كَفَارَاتِ الْإِيمَانِ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو وَنَحْوِهِ  
وَلَمْ يَخْلُ فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَلَا عَيْنَ الثَّمَنِ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُهُ اتَّفَقُوا عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ التَّدْبِيرِ وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ مِنَ الثَّلَاثِ  
غَيْرِ اللَّيْثِ وَزَفَرٌ قَالَهُمَا قَالَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَاخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ عَقْدٌ جَائِزٌ أَوْ لَا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ إِلَّا بِالْعَقْدِ  
وَمَنْ قَالَ جَائِزًا أَوَّلًا وَبِالْأَوَّلِ قَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالْكَوْفِيُّونَ وَبِالْثَّانِي قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ وَحُجَّتُهُمْ حَدِيثُ

**بَابُ هَلْ يَسَافِرُ بِالْجَارِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرَأَ بِهَا** وَلَمْ يَرَ الْحَسَنَ بِأَسَا أَنْ يَقْبَلَهَا وَيُبَايِعَهَا  
 وَقَالَ ابْنُ عَرَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِذَا وَهَبَتْ الْوَلِيدَةُ الَّتِي تُوطَأُ، أَوْ يَبَيْتُ، أَوْ عَتَقَتْ فَلَيْسَتْ بِرَأْسِهَا  
 بِحَيْضَةٍ وَلَا تُسْتَبْرَأُ الْعَنْتَرَاءُ. وَقَالَ عَطَاءٌ: لَا بِأَسَا أَنْ يُصِيبَ مِنْ جَارِيَتِهِ الْحَامِلَةَ مَا دُونَ الْفَرْجِ. وَقَالَ  
 اللَّهُ تَعَالَى: لِأَنَّ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ  
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ خَبَرَ قَدَّمَ  
 اللَّهُ عَلَيْهِ الْخِصْنَ ذَكَرَ لَهُ بِجَالِ صَفِيَّةَ بِنْتُ حُجَيٍّ ابْنِ أَقْطَبٍ قَدْ قُتِلَ زَوْجُهَا وَكَانَتْ عَرُومًا فَاصْطَفَاهَا رَسُولُ  
 اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ فَخَرَجَ بِهَا حَتَّى بَلَغْنَا سُدَّ الرَّوْحَاءِ حَلَّتْ فَبَنَى بِهَا، ثُمَّ صَنَعَ حَيْضًا فِي نِطْعٍ صَغِيرٍ.  
 ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آذِنَ مِنْ حَوْلِكَ فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى صَفِيَّةَ. ثُمَّ خَرَجْنَا  
 إِلَى الْمَدِينَةِ قَالَ قَرَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُحَوِّى لَهَا وَرَأَاهُ بِمَاءِةٍ. ثُمَّ يَجْلِسُ عِنْدَ بَعِيرِهِ فَيَضَعُ

الباب ولانه تعليق للعتق بصفة افراد السيد بها فيتمكن من بيعه كمن علق عتقه بدخول الداو وملاولان من اوصى  
 بعق شخص جازله ببيعها اتفاق فيلحق به جواز بيع المذبر لانه في معني الوصية وقيد الليث الجواز بالحاجة والافكره  
 وأجاب الاول بأنها قضية عين لا عموم لها فيحمل على بعض الصور وهو اختصاص الجواز بما اذا كان عليه دين وهو  
 مشهور مذهب أحدوا والخلاف في مذهب مالك أيضا وأجاب بعض المالكية عن الحديث بأنه ﷺ رد تصرف هذا  
 الرجل لكونه لم يكن له مال غيره فيستدل به على رد تصرف من تصدق بجميع ماله وادعى بعضهم أنه ﷺ إنما  
 باع خدمة المذبر لا رقبته واحجج بما رواه ابن فضيل عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر أنه ﷺ قال  
 لا بأس ببيع خدمة المذبر أخرجه الدارقطني ورجال استاده فقاتلوا أنه اختلف في وصله وارساله ولو صح لم يكن  
 فيه حجة اذ لا دليل فيه على ان البيع الذي وقع في قصة المذبر الذي اشتراه نعيم بن النحام كان في منفعته دون رقبته \*  
 الحديث الثاني حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في بيع الامة اذ اذنت وقد تقدمت الاشارة اليه في باب بيع العبد  
 الزاني وأورده هنانم وجه آخر عن أبي هريرة ووجه دخوله في هذا الباب عموم الامر ببيع الامة اذ اذنت فيشمل ما اذا  
 كانت مدبرة أو غير مدبرة فيؤخذ منه جواز بيع المذبر في الجملة وأما ما وقع في رواية التسي وفي نسخة الصنعاني فلا  
 يحتاج الى اعتذار \* (قوله باب هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرأ) هكذا قيد بالسفر وكان ذلك لكونه مظنة  
 الملامسة والمباشرة غالبا (قوله ولم يبرأ الحسن بأسا أن يقبلها أو يباشرها) وصله ابن أبي شيبة من طريق يونس بن  
 عبيد عنه قال وكان ابن سيرين يكره ذلك وروي عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن قال يصيب مادون الفرج قال  
 الداودي قول الحسن ان كان في المسبية صواب وتقيه ابن التين بأنه لا محرق في الاستبراء بين المسبية وغيرها (قوله  
 وقال ابن عمر اذا وهبت الوليدة التي توطأ أو يبيت أو عتقت فليست برأسمها بحیضة ولا تستبرأ العنتراء) أقوله  
 الاول فوصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الله عن نافع عنه وأما قوله ولا تستبرأ العنتراء فوصله عبد الرزاق من طريق  
 أبوب عن نافع عنه وكانه يرى أن البكارة تمنع الحمل أو تدل على عدمه أو عدم الوطء وفيه نظر وعلى تقديره ففي  
 الاستبراء شائبة تعبد ولهذا تستبرأ التي أيسر من الحيض (قوله وقال عطاء لا بأس أن يصيب من جاريته الحامل  
 مادون الفرج قال الله تعالى الا على أزواجهم ما ملكت أيمانهم) قال ابن التين ان أراد عطاء بالحامل من حملت من  
 سيدها فهو فاسد لانه لا يرتاب في حله وان أراد من غيره ففيه خلاف (قلت) والثاني أشبه بمراوده ولذلك قيده بما دون  
 الفرج ووجه استدلاله بالآية أنها دلت على جواز الاستمتاع بجميع وجهه فخرج الوطء بدليل فبقي الباقي على  
 الاصل ثم ذكر المصنف في الباب حديث أنس في قصة صفيّة وسيأتي مبسوطا في المغازي والفرض منه هنا قوله

رُكِبَتْ فَتَصْعُ صَعِيَّةً رَجُلًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ حَتَّى زَكَبَ بِأَبِ يَمِّ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ بِمَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ : قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شَحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهَا يَطْلَى بِهَا السُّنَنُ وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ . وَتُسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ فَقَالَ لَا هُوَ حَرَامٌ .

حتى يفتسد الروحاء حلت فبني بها فان المراد بقوله حلت أى طهرت من حيضها وقد روى البيهقي بإسناد لين انه ﷺ استبرأ صفة بمحضة وأما مارواه مسلم من طريق ثابت عن أنس أنه ﷺ ترك صفة عند أم سليم حتى أقمضت عدتها فقد شك حماد راويه عن ثابت في رفعه وفي ظاهره نظر لانه ﷺ دخل بها منصرفه من خير بعد قتل زوجها يسير فلم يمضي زمن يسع انقضاء العدة ولا نقلا انها كانت حاملا فتحمل العدة على ظهرها من الحيض وهو المطلوب والصريح من هذا الباب حديث أبي سعيد مرفوعا لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة قاله في سبأ أو طاس أخرجه أبو داود وغيره وليس على شرط الصحيح \* (قوله باب بيع الميته والأصنام) أى تحريم ذلك والميته يفتح الميم ما زالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية والميته بالكسر الهيئة وليست مرادها ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على تحريم بيع الميته ويستثنى من ذلك السمك والجراد والأصنام جمع ضم قال الجوهري هو الوثن وقال غيره الوثن ماله جنة والضم ما كان مصورا فينبهما عموم وخصوص وجهى فان كان مصورا فهو وثن وضم (قوله عن عطاء) بين في الرواية المعلقة تلوهذه الرواية المتصلة أن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من عطاء وإنما كتب به اليه وليزيد بن عطاء آخر ذكره أبو حاتم في العلل من طريق حاتم بن اسمعيل عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد بن عبدة عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال ابن حاتم سألت أبي عنه فقال قد رواه محمد بن اسحق عن يزيد بن عطاء ويزيد لم يسمع من عطاء ولا أعلم أحدا من المصريين رواه عن يزيد متابعا لعبد الحميد بن جعفر فان كان حفظه فهو صحيح لان عمله الصدق قلت قد اختلف فيه على عبد الحميد ورواية أبي حاتم عنه الموافقة لرواية غيره من يزيد أدرج فتكون رواية حاتم بن اسمعيل شاذة (قوله عن جابر) في رواية أحمد عن حجاج بن محمد عن الليث بسنده سمعت جابرا بن عبد الله بمكة (قوله وهو بمكة عام الفتح) فيه بيان تاريخ ذلك وكان ذلك في رمضان سنة ثمان من الهجرة ويحتمل أن يكون التحريم وقع قبل ذلك ثم أعاده ﷺ ليسمعه من لم يكن سمعه (قوله ان الله ورسوله حرم) هكذا وقع في الصحيحين بإسناد الفعل الى ضمير الواحد وكان الاصل حرما فقال القرطبي أنه ﷺ تأدب فلم يجمع بينه وبين اسم الله في ضمير الاثنين لانه من نوع مارد به على الخطيب الذي قال ومن بعدهما كذا قال ولم يطق الرواية في هذا الحديث على ذلك فان في بعض طرقه في الصحيح ان الله حرم ليس فيه ورسوله وفي رواية لابن مردويه من وجه آخر عن الليث ان الله ورسوله حرما وقد صح حديث أنس في النهي عن أكل الحرام الاهلية ان الله ورسوله ينهاناكم ووقع في رواية النسائي في هذا الحديث ينهاناكم والتحقيق جواز الافراد في مثل هذا ووجه الاشارة الى أن أمر النبي ناشئ عن أمر الله وهو نحو قوله الله ورسوله أحق أن يرضوه والمختار في هذا ان الجملة الاولى حذفت للدلالة الثانية عليها والتقدير عند سيوبه والله أحق ان يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه وهو كقول الشاعر  
نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي يختلف  
وقيل أحق أن يرضوه خیر عن الامم لان الرسول تابع لامر الله (قوله فقيل يا رسول الله) لم أقف على تسمية القائل وفي رواية عبد الحميد الآتية فقال رجل (قوله أرايت شحوم الميته فانه يطلّى بها السفن ويدهن بها الجلود يستصبح بها الناس) أى فهل محل بيعها لماذا كرم من المنافع فانها مقتضية لصحة البيع (قوله فقال لا هو حرام) أى البيع هكذا

ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك قال الله اليهود إن الله لما حرم شحومها جعلوه ثم باعوه فأكلوا منه قال أبو عاصم حدثنا عبد الحميد حدثنا يزيد كتب إلى عطية سمعت جابر أوصى الله عنه عن النبي ﷺ باب من الكلب حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن حدثنا حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني عون بن أبي جحيفة قال رأيت أبي أشترى حكاماً فقال له عن ذلك قال إن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الدم وثمر الكلب وكسب الأمة ولكن الواشمة والمستوشة وآكل الربا وموكله ولعن المصور

فسره بعض العلماء كالشافعي ومن اتبعه ومنهم من حمل قوله وهو حرام على الانتفاع فقال يحرم الانتفاع بها وهو قول أكثر العلماء فلا يفتع من الميتة أصلاً عندهم إلا ما خص بالدليل وهو الجلد المدبوغ وأخلفوا فيما ينتجس من الأشياء الطاهرة فالجمهور على الجواز وقال أحمد وابن الماجشون لا يفتع بشيء من ذلك واستدل الخطابي على جواز الانتفاع باجماعهم على أن من مات له دابة ساع له اطعامها لكلاب الصيد فكذلك يسوغ دهن السفينة شحم الميتة ولا فرق (قوله ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك قال الله اليهود إن الله لما حرم شحومها جعلوه ثم باعوه) المراد بقوله هو حرام البيع لا الانتفاع وروى أحمد والطبراني من حديث ابن عمر فروا الويل لبي إسرائيل أنه لما حرم عليهم الشحوم باعوها فأكلوا منها وكذلك ممن أخرج عليكم حرام وقد مضى في باب تحريم تجارة الخمر حديث تميم الداري في ذلك (قوله وقال أبو عاصم حدثنا عبد الحميد) هو ابن جعفر وهذه الطريق وصلها أحمد عن أبي عاصم وأخرجها مسلم عن أبي موسى عن أبي عاصم ولا يسق لفظه بل قال مثل حديث الليث وأظاهر أنه أراد أصل الحديث والافق سياقه بعض مخالفة قال أحمد حدثنا أبو عاصم الضحاك ابن مخلد عن عبد الحميد بن جعفر أخيراً يزيد بن أبي حبيب ولفظه يقول عام الفتح إن الله حرم بيع الخنازير وبيع الميتة وبيع الخمر وبيع الاصنام قال وجعل يارسول الله فاترى في بيع شحوم الميتة فأنها تدهن بها السفن والجلود ويستصبح بها فقال قال الله يهود الحديث فظهر بهذه الرواية أن السؤال وقع عن بيع الشحوم وهو يؤيد ما قرئناه يؤيده أيضاً ما أخرجه أبو داود ومن وجه آخر عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال وهو عند الركن قال الله اليهود إن الله حرم عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمنا وأن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه قال جمهور العلماء العلة في منع بيع الميتة والخمر والخنزير التجاسة فيتعدى ذلك إلى كل نجاسة ولكن المشهور عند مالك طهارة الخنزير والعلة في منع بيع الاصنام عدم النجاسة المباحة فعلي هذا إن كانت بحيث إذا كسرت يفتع برضاها جاز بيعها عنده بعض العلماء من الشافعية وغيرهم ولا أكثر على المنع حلالا لله على ظاهره والظاهر أن النبي عن بيعها للبالة في التغير عنها ويلحق بها في الحكم الصلابة التي تعظمها النصارى ويحرم تحت جميع ذلك بوصفته وأجمعوا على تحريم بيع الميتة والخمر والخنزير إلا ما تقدمت الإشارة إليه في باب تحريم الخمر ولذلك رخص بعض العلماء في القليل من شعر الخنزير للخز حكاية ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية فعل هذا فيجوز بيعه ويستثنى من الميتة عن بعض العلماء ما لا تحله الحياة كالشعر والصوف والوبر فإنه طاهر فيجوز بيعه وهو قول أكثر المالكية والحنفية وزاد بعضهم العظم والسن والقرن والظلف وقال بن نجاسة الشعور الحسن والليث والأوزاعي واسكنها تطهر عندهم بالنسل وكانها متنجسة عندهم بما يتعلق بها من رطوبات الميتة لا نجاسة العين ونحوه قول ابن القاسم في عظم القليل أنه يطهر إذا سلق بالماء وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في باب لا يذاب شحم الميتة (قوله باب من الكلب) أورده فيه حديثين أحدهما عن أبي مسعود أنه نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن

فانيهما حديث أبي جحيفة نهي عن تبن الدم وتبن الكلب وكسب الامة الحديث وقد تقدم في باب موكل الرابى  
أوائل البيع واشتمل هذان الحديثان على أربعة أحكام أو خمسة ان غايرنا بين كسب الامة ومهر البغي \* الاول  
تبن الكلب وظاهر النهي تحريم بيعه وهوام في كل كلب معلما كان أو غيره مما يجوز اقتناؤه أولا يجوز زوم لازم ذلك  
أن لا قيمة على متقله وبذلك قال الجمهور وقال مالك لا يجوز بيعه وتجب القيمة على متقله وعنه كالجمهور وعنه كقول  
أبي حنيفة يجوز وتجب القيمة وقال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره وروي أبو داود من حديث ابن  
عباس مرفوعا نهي رسول الله ﷺ عن تبن الكلب وقال ان جاء يطلب تبن الكلب فاملا كفه ترابا واستاده مهيح  
وروي أيضا باسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعا لا يحل تبن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البغي والعلة في تحريم  
بيعه عند الشافعي نجاسته بطلانها في قائمة في العلم وغيره وعلة المنع عند من لا يرى نجاسته النهي عن اتخاذه والامر بقتله  
ولذلك خص منه ما أذن في اتخاذه ويدل عليه حديث جابر قال نهي رسول الله ﷺ عن تبن الكلب الا كلب صيد  
أخرجه النسائي باسناد رجاله ثقات الا أنه طعن في صحته وقد وقع في حديث ابن عمر عند ابن أبي حاتم بلفظ نهي عن  
تبن الكلب وان كان ضاريا يعني مما يصيد وسنده ضعيف قال أبو حاتم هو منكر وفي رواية لأحمد نهي عن تبن الكلب  
وقال طعمة جاهلية ونحوه للطبراني من حديث ميمونة بنت سعد وقال القرطبي مشهور مذهب مالك جواز اتخاذه الكلب  
وكراهية بيعه ولا يفسخ ان وقع وكأنه لا لم يكن عنده نجاسة وأذن في اتخاذه لما نفعه الجائزة كان حكمه حكم جميع المبيعات  
لكن الشرع نهي عن بيعه تنزيها لانه ليس من مكارم الاخلاق قال وأما تسويته في النهي بينه وبين مهر البغي  
وحلوان الكاهن فمحمول على الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه وعلى تقدير العموم في كل كلب فالتنهي في هذه الثلاثة  
في القدر المشترك من الكراهة أعم من التنزيه والتحريم اذ كل واحد منهما منهي عنه ثم تؤخذ خصوصية كل واحد  
منهما من دليل آخر فانا عرفنا تحريم مهر البغي وحلوان الكاهن من الاجماع لا من مجرد التنهي ولا يلزم من الاشتراك  
في العطف الاشتراك في جميع الوجوه اذ قد يعطف الامر على التنهي والاجاباب على التنهي \* الحكم الثاني مهر البغي وهو  
ماتأخذه الزانية على الزنا ما مهر اجازا والبني يفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد التحتانية وهو فعيل بمعنى فاعلة  
وجمع البغي باياء الباء بكسر اوله الزنا والفجور وأصل البغاء الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في الفساد واستدله على أن  
الامة اذا أكرهت على الزنا فلا مهر لها وفي وجهه للشافعية يجب للسيد \* الحكم الثالث كسب الامة وسيأتي في الاجارة  
باب كسب البغي والاماء وفيه حديث أبي هريرة نهي رسول الله ﷺ عن كسب الاماء زاد أبو داود من حديث  
رافع بن خديج نهي عن كسب الامة حتى يعلم من أين هو فعرف بذلك النهي والمراد به كسبها بالزنا لا بالعمل المباح  
وقد روي أبو داود أيضا من حديث رفاعة بن رافع مرفوعا نهي عن سكب الامة الاما عملت يدها وقال هكذا يده  
نحو الفزل والنقش وهو باقيا أي تنف الصوف وقيل المراد بكسب الامة جميع كسبها وهو من باب سد الذرائع لانها  
لا تؤمن اذا ألزمت بالكسب أن تكسب بفرجها فالمنع أن لا يجعل عليها خراج معلوم تؤديه كل يوم \* الحكم الرابع  
حلوان الكاهن وهو حرام بالاجماع لانه من أخذ العوض على أمر باطل وفي معناه التنجيم والضرب بالحصى وغير  
ذلك مما يباحه العرافون من استطلاع الغيب والحلوان مصدر حلوته حلوانا اذا أعطيته وأصله من الحلالة شبه بالنشء  
الحلو من حيث أنه يأخذ سهلا بلا كلفة ولا مشقة يقال حلوته اذا أطعمته الحلو والحلوان أيضا الرشوة والحلوان أيضا  
أخذ الرجل مهر ابنته لنفسه وسيأتي الكلام على الكهانة وأصلها وحكمها في أواخر كتاب الطب من هذا الكتاب  
ان شاء الله تعالى \* الحكم الخامس تبن الدم واختلف في المراد به فقيل أجرة الحجامة وقيل هو على ظاهره والمراد تحريم  
بيع الدم كحرم بيع الميتة والخنزير وهو حرام إجماعا أعني بيع الدم وأخذ ثمنه وسيأتي الكلام على حكم أجرة  
الحجام في الاجارة ان شاء الله تعالى \* خاتمة \* اشتمل كتاب البيوع من المرفوع ( ١ ) على مائتي حديث وسبعة

( ١ ) قوله في المرفوع في نسخة من المرفوعات اه مصححه

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

## كتاب السلم

**بابُ السِّلْمِ فِي كَيْلِ مَعْلُومٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَدِمَ رَسُولُ**

وَأَرَبَيْنِ حَدِيثًا معلق منها ستة وأربعون وماعداها موصول المكرر منه فيه وفيه مائة وتسعة وثلاثون حديثًا والخالص مائة وثمانية وأحد عشر وألفه مسلم على تخريجها سوى تسعة وعشرين حديثًا وهي حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة تزويجه وحديث أبي هريرة في الفجرة الساقطة وحديث عائشة في التسمية على الذبيحة وحديث أبي هريرة يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال وحديث أبي بكر قد علم قومي أن حرفتي وحديث المقدم أطيّب ما أكل من كسبه وحديث أبي هريرة أن داود كان يأكل من كسبه وحديث جابر رحم الله عبدا سمعا وحديث العلاء في الهبة وحديث أبي جحيفة في الحجامة وحديث ابن عباس آخر آية أنزلت وحديث ابن أبي أوفى أن رجلا أقام سلعة وحديث ابن عمر كان على جمل صعب وحديثه في الابل المهم وحديث اكنالوا حتى تستوفوا وحديث إذا بنت فكل وحديث جابر في دين أبيه وحديث المقدم كيلوا طعامكم وحديث عائشة في شأن الهجرة وحديث المبكر والخديجة في النار وحديث أنس في اللامسة والمنابذة وحديث إذا استنصحت أحدكم أخاه فلينصحه وحديث ابن عمر لا يبيع حاضر لباد وحديث ابن عباس في المزانية وحديث زيد بن ثابت في بيع الثمار وحديث سلمان في مكاتبته وحديث عبد الرحمن بن عوف مع صهيب وحديث أبي هريرة ثلاثاً تأخضهم وحديثه في إجلاء اليهود وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين أثنان وخمسون أمراً والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

﴿ كتاب السلم ﴾ باب السلم في كيل معلوم

كذا في رواية المستعلى والبسملة متقدمة عنده ومتوسطة في رواية السكشمي بين كتاب و باب وحذف النسفي كتاب السلم وأثبت الباب وأخر البسملة عنه والسلم بفصحين السلف وزنا ومعنى وذكر الماوردي أن السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز وقيل السلف تقدم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس فالسلف أعم والسلم شرعا يبيع موصوف في الذمة ومن قيده بلفظ السلم زاده في الحد ومن زاد فيه يدل على ما جال فيه نظر لانه ليس داخلا في حقيقته وانفق العلماء على مشروعيته الا ما حكى عن ابن المسيب واختلفوا في بعض شروطه وانفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس واختلفوا هل هو عقد غرر يجوز للحاجة ام لا وقول المصنف باب السلم في كيل معلوم أي في البيع كالواشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المسكيل متفق عليه من أجل اختلاف المسكاييل الا أن لا يكون في البلد سوى كيل واحد فانه ينصرف إليه عند الإطلاق ثم أورد حديث ابن عباس مرفوعا من أسلف في شيء الحديث من طريق ابن عليه وفي الباب الذي بعده من طريق ابن عينة كلاهما عن ابن أبي نجيح وذكره بعد من طرق أخرى عنه ومداره على عبد الله بن كثير وقد اختلف فيه فخر القاسمي وعبد الغني والنزدي بأنه المكي القاري المشهور وجزم الكللاباذي وابن طاهر والديلماطي بأنه ابن كثير بن الطلب بن أبي وداعة السهمي وكلاهما مائة والاول أرجح فانه مقتضى صنيع المصنف في تاريخه وأبو المنهال

الله **المدينة** والناس يسلمون في التمر العام والعامين أو قال عامين أو ثلاثة شك إسماعيل قال من سلف في تمر فليسلف في كيلي معلوم ووزن معلوم **حدثنا** محمد أخبرنا إسماعيل عن ابن أبي نجيح به أنه كيلي معلوم باب السلم في وزن معلوم **حدثنا** صدقة أخبرنا ابن عيينة أخبرنا ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قديم النبي **المدينة** وهم يسلمون بالتمر الستين والثلاث. قال من أسلف في شيء في كيلي معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم **حدثنا** علي حدثنا سفيان قال حدثني ابن أبي نجيح وقال فليسلف في كيلي معلوم إلى أجل معلوم **حدثنا** قتيبة حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال قال سئف ابن عباس رضي الله عنهما يقول قديم النبي **المدينة** وقال في كيلي معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبه عن ابن أبي الجالد وحدثنا يحيى حدثنا وكيع عن شعبه عن محمد بن أبي الجالد حدثنا حص بن عمر حدثنا شعبه قال أخبرني محمد أو عبد الله بن أبي الجالد قال أختلف عبد الله بن شداد بن الهاد وأبو بردة في السلف فنبؤني إلى ابن أبي أوفى رضي الله عنه فسألته فقال إنا كنا نسلف على عهد رسول الله **المدينة** وأبي بكر وعمر في الحنطة والشعير والزبيب والتمر

شيخه هو عبد الرحمن بن مطعم الذي تقدمت روايته قر ياعن البراء وزيد بن أرقم (قوله عامين أو ثلاثة شك إسماعيل) يعني ابن علي ولم يشك سفيان فقال وهم يسلمون في التمر الستين والثلاث وقوله عامين وقوله الستين منصوب ماعلى نزاع الخافض أو على المصدر (قوله من سلف في تمر) كذا لابن علي بالتحديد وفي رواية ابن عيينة من أسلف في شيء وهي أشمل وقوله وزن معلوم الواو بمعنى أو والمراد اعتبار الكيل فيما يكال وللوزن فيما يوزن (قوله حدثنا محمد أخبرنا إسماعيل) هو ابن علي واختلف محمد فقال الجاني لم أره منسوباً وعندى أنه ابن سلام وبه جزم الكلاباذي زاد السفيان إلى أجل معلوم وسيأتي البحث فيه في باب \* (قوله باب السلم في وزن معلوم) أي فيما يوزن وكانه يذهب إلى أن ما يوزن لا يسلم فيه مكيلاً وبالعكس وهو أحد الوجهين والأصح عند الشافعية الجواز وحمله امام الحرم على ما بعد الكيل في مثله ضابطاً وانفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل كصاع الحجاز وقفيز العراق وأردب مصر بل مكاييل هذه البلاد مختلفة فاذا أطلق صرف إلى الأغلب وأورد فيه حديثين \* أحدهما حديث ابن عباس الماضي في الباب قبله ذكره عن ثلاثة من مشايخه حدثوه بعن ابن عيينة قال في الأولى من أسلف في شيء في كيل معلوم الحديث وقال في الثانية من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم ولم يذكر الوزن وذكره في الثالثة وصرح في الطريق الأولى بالأخبار بين ابن عيينة وابن أبي نجيح وقوله في شيء أخذ منه جواز السلم في الحيوان الحاقاً للعد بالكيل والمخالف فيه الخفية وسيأتي القول بصحته عن الحسن بعد ثلاثة أبواب \* ثانيهما حديث ابن أبي أوفى (قوله عن ابن أبي الجالد) كذا أجمعه أبو الوليد عن شعبه وسماه غيره عنه محمد بن أبي الجالد ومنهم من أوردته على الشك محمد وأبو عبد الله وذكر البخاري الروايات الثلاث وأوردته للنسائي من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبه عن عبد الله وقال سره محمد وقد أخرجه البخاري في الباب الذي يليه من رواية عبد الواحد بن زياد وجماعة عن أبي إسحق الشيباني فقال عن محمد بن أبي الجالد ولم يشك في اسمه وكذلك ذكره البخاري في تاريخه في المحدثين وجزم أبو داود بأن اسمه عبد الله وكذلك قال ابن حبان ووصفه بأنه كان صهر مجاهد وبأنه كوفي فقه وكان مولى عبد الله بن أبي أوفى ووثقه أيضاً يحيى بن معين وغيره وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد (قوله اختلف عبد الله بن شداد) أي ابن الهاد اللبني وهو من صغار الصحابة وأبو بردة أي ابن أبي موسى الأشعري (قوله في السلف) أي هل يجوز السلم إلى من ليس عنده ما سلم فيه في تلك الحالة أم لا وقد ترجمه كذلك



وَسَأَلْتُ ابْنَ أَبِي زَيْدٍ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ **بَابُ السَّلَامِ إِلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلٌ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْمُهَالَّبِ قَالَ بَعَثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ وَأَبُو بُرْدَةَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَا سَلِّهُ هَلْ كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يُسَلِّمُونَ فِي الْخِنْطَةِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : كُنَّا نَسَلِّفُ نَيْبُطَ أَهْلِ الشَّامِ فِي الْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرَ وَالزَّيْتَ فِي كُلِّ مَقْلُومٍ إِلَى أَجْلِ مَقْلُومٍ قُلْتُ إِلَى مَنْ كَانَ أَصْلُهُ عِنْدَهُ قَالَ مَا كُنَّا نَسَلِّمُهُمْ عَنْ ذَلِكَ . ثُمَّ بَعَثَانِي إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ . فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يُسَلِّفُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ نَسَلِّمُ لَهُمْ حَرْثٌ أَمْ لَا **حَدَّثَنَا** إِسْحَقُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مُجَالِيدٍ بِهِذَا . وَقَالَ فَتَسَلِّمُهُمْ فِي الْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ \* وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ سَفْيَانَ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ وَقَالَ وَالزَّيْتَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ وَقَالَ فِي الْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ **حَدَّثَنَا****

في الباب الذي يليه (قوله وسألت ابن أبي زيد) هو عبد الرحمن الخزاعي أحد صغار الصحابة بولايه أبى حجة على الراجح وهو بالوحدة والزاي وزن أعلى ووجه إيراد هذا الحديث في باب السلم في وزن معلوم الإشارة إلى ما في بعض طرقه وهو في الباب الذي يليه بلفظ فسلمهم في الخنطة والشعير والزيت لأن الزيت من جنس ما وزن قال ابن بطال أجمعوا على أنه إن كان في السلم ما يكال أو يوزن فلا بد فيه من ذكر الكيل والمعلوم والوزن المعلوم فإن كان فيما لا يكال ولا يوزن فلا بد فيه من عدد معلوم (قلت) وأودع معلوم والعدد والذرع ملحق بالكيل والوزن الجامع بينهما وهو عدم الجهالة بالمقدار ويجري في الذرع ما تقدم شرطه في الكيل والوزن من تعيين الذراع لأجل اختلافه في الأماكن وأجمعوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره وكأنه لم يذكر في الحديث أنهم كانوا يعملون به وإنما تعرض له ذكر ما كانوا يعملونه \* (قوله باب السلم إلى من ليس عنده أصل) أي بما أسلم فيه وقيل المراد بالأصل أصل الشيء الذي يسلم فاصل الحب مثلا الزرع وأصل الثمر مثلا الشجر والغرض من الترجمة أن ذلك لا يشترط وأورد المصنف حديث ابن أبي أوفى من طريق الشيباني فأورده أولا من طريق عبد الواحد وهو ابن زياد عنه فذكر الخنطة والشعير والزيت ومن طريق خالد عن الشيباني ولم يذكر الزيت ومن طريق جرير عن الشيباني فقال الزيت بدل الزيت ومن طريق سفيان عن الشيباني فقال وذكره بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن سفيان كذلك (قوله نيبط أهل الشام) في رواية سفيان أنبأ من أنبأ الشام وهم قوم من العرب دخلوا في العجم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت الستم وكان الذين اختلطوا بالعجم منهم يزلون البطائح بين العراقيين والذين اختلطوا بالروم يزلون في بوادي الشام ويقال لهم البطي بفتحين والنيبط بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية والانباط قيل سمو بذلك لمعرفتهم بانباط الماء أي استخراجهم لكثرة معالجتهم القلاحة (قوله قلت إلى من كان أصله عنده) أي لمسلم فيه وسألت من طريق سفيان بلفظ قلت أكان لم ذرع أولم يكن لهم (قوله ما كنا نسلمهم عن ذلك) كأنه استفاد الحكم من عدم الاستفصال وتقرير النبي ﷺ على ذلك (قوله) وقال عبد الله بن الوليد (هو العدني وسفيان هو الثوري وطريقه موصولة في جامع سفيان من طريق علي بن الحسن الهلالي عن عبد الله بن الوليد المذكور واستدل بهذا الحديث على صحة السلم إذا لم يذكر مكان القبض وهو قول أحمد وإسحاق وأبي ثور وبه قال مالك وزاد ويقضيه في مكان السلم فإن اختلفا فالقول قول البائع وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي لا يجوز السلم فيما له حمل ومؤنة إلا أن يشترط في تسليمه مكانا معلوما واستدل به على جواز السلم فيما ليس موجودا في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول السلم وهو قول الجمهور ولا يضر انقطاعه قبل الحل وبعده عندهم وقال أبو حنيفة لا يصح فيما يقطع قبله ولو أسلم فيما يم فاقطع في محله لم ينسخ البيع عند الجمهور وفي وجهه لاشافعية

أَدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا عَمْرُو قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْبَخْتَرِيِّ الْعَلَّافِي قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ . قَالَ نَعَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ وَحَتَّى يُوزَنَ فَقَالَ الرَّجُلُ : وَأَيُّ شَيْءٍ يُوزَنُ قَالَ رَجُلٌ إِلَى جَانِبِهِ : حَتَّى يُحْرَزَ . وَقَالَ مُعَاذُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو قَالَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَعَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْهُ **بَابُ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ . فَقَالَ نَعَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَصْلَحَ ، وَعَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ نِسَاءً بِنَاجِزٍ ، وَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ فَقَالَ نَعَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ . أَوْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَحَتَّى يُوزَنَ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ** حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ ، فَقَالَ نَعَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَصْلَحَ . وَنَعَى عَنِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ نِسَاءً بِنَاجِزٍ : وَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ : نَعَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكُلَ . أَوْ يُؤْكَلَ ، وَحَتَّى يُوزَنَ . قُلْتُ

ينسخ واستدل به على جواز التفرق في السلم قبل القبض لكونه لم يذكر في الحديث وهو قول مالك ان كان بغير شرط وقال الشافعي والكوفيون يفسد بالافراق قبل القبض لانه يصير من باب بيع الدين بالدين وفي حديث ابن أبي أوفى جواز مبايعه أهل الذمة والسلم اليهم ورجوع المختلفين عند التنازع الى السنة والاحتجاج بقدر الراي **وَاللَّهُ** وان السنة اذا وردت بقدر رحم كان أصلا برأسه لا يضره مخالفة أصل آخر ثم أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس الآتي في الباب الذي يليه وزعم ابن بطال انه غلط من الناسخ وأنه لا مدخل له في هذا الباب اذ لا ذكر للسلم فيه وغفل عما وقع في السياق من قول الراوي انه سأل ابن عباس عن السلم في النخل واجاب ابن المنير ان الحكم مأخوذ بطريق المفهوم وذلك أن ابن عباس لم يسأل عن السلم مع من له نخل في ذلك النخل رأى ان ذلك من قبيل بيع الثمار قبل بدو الصلاح فاذا كان السلم في النخل المعين لا يجوز تعين جوازه في غير المعين للأمن فيهم من غائلة الاعتماد على ذلك النخل بعينه لئلا يدخل في باب بيع الثمار قبل بدو الصلاح ويحتمل أن يريد بالسلم معناه اللغو أي السلف لما كانت الثمرة قبل بدو صلاحها فكانها موصوفة في الذمة (قوله أخبرنا عمرو) في رواية مسلم عمرو بن مرة وكذلك أخرجه الاسماعيلي من طرق عن شعبة (قوله فقال رجل ما يوزن) لم أقف على اسمه وزعم الكرماني انه أبو البختري نفسه قوله في بعض طرقه فقال له الرجل بالتريف (قوله فقال له رجل الى جانبه) لم أقف على اسمه وقوله حتى يجوز بتقديم الراي على الراي أي يحفظ ويصان وفي رواية الكشميهني بتقديم الراي على الراي أي يوزن أو يحرص وفائدة ذلك معرفة كمية حقوق الفقراء قبل أن يتصرف فيه المالك وصوب عباس الاول ولكن الثاني أليق بذكر الوزن ورأجه في رواية النسبي حتى يجرى براء من الاولى ثقيلة ولكنه رواه بالشك (قوله وقال معاذ حدثنا شعبة) وصله الاسماعيلي عن يحيى بن محمد عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه \* (قوله باب السلم في النخل) أي في ثمر النخل (قوله فقال) أي ابن عمر (نهي عن بيع النخل حتى يصلح) أي نهى عن بيع ثمر النخل وانفتحت الرايات في هذا الموضع على انه نهى على البناء للجهول واختلف في الرواية الثانية وهي رواية غندر فعند أبي ذر وأبي الوقت فقال نهى عمر عن بيع الثمر الحديث وفي رواية غيرها نهى النبي ﷺ واقصر مسلم على حديث ابن عباس (قوله وعن بيع الورق) أي بالذهب كما في الرواية الثانية (قوله نساء) بفتح النون والمهمله والمدأى تأخيرا تقول نساء الدين أي أخرته نساء أي تأخيرا وسيأتي البحث في اشتراط الاجل في السلم في الباب الذي يليه وحديث ابن عمران صحيح فمحمول على السلم الحال

وما يؤذن. قال رجل عنده حق بجزء باب الكفيل في السلم **حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا بَلِي حَدَّثَنَا**  
**الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا مِنْ**  
**يَهُودِيٍّ بِسَبْتَيْنِ وَرَهْنَهُ دِرْعَالَهُ مِنْ حَبِيدٍ بَابُ الرِّهْنِ فِي السَّلَمِ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ**  
**عَبْدِ الْأَحَدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ نَذَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرِّهْنِ فِي السَّلَمِ، قَالَ حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ**  
**عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَأَرْزَهُنَّ مِنْهُ دِرْعًا مِنْ**  
**حَبِيدٍ بَابُ السَّلَمِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو سَعِيدٍ وَالْأَسْوَدُ وَالْحَسَنُ،**

عند من يقول به أو ما قرب أجله واستدل به على جواز السلم في النخل المعين من البستان المعين لكن بعد بدو صلاحه وهو قول المالكية وقدروي أبو داود وابن ماجه من طريق التجاني عن ابن عمر قال لا سلم في نخل قبل أن يطلع فإن رجلا أسلم في حديقة نخل قبل أن يطلع فلم يطلع ذلك العام شيئا فقال المشتري هولي حتى تطلع وقال البائع إنما بعتك هذه السنة فأخصها إلى رسول الله ﷺ فقال أردد عليه ما أخذت منه ولا تسلموا في نخل حتى يدو صلاحه وهذا الحديث فيه ضعف ونقل ابن المنذر اتفاق الأكثر على منع السلم في بستان معين لأنه غرر وقد حمل الأكثر الحديث المذكور على السلم الحلال وقدروي ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عبد الله بن سلام في قصة إسلام زيد بن سعة بفتح السين المهمة وسكون العين المهمة بعدها نون أنه قال لرسول الله ﷺ هل لك أن تبيعني ثمر أطمعوا إلى أجل معلوم من حائط بني فلان قال لا أبيعك من حائط مسمى بل أبيعك أوسقا مائة إلى أجل مسمى \* (قوله باب الكفيل في السلم) (أورد فيه حديث عائشة التي اشترى النبي ﷺ طعاما من يهودي بسبتين ورهنه درعا من حديد ثم ترجم له باب الرهن في السلم وهو ظاهريه وأما الكفيل فقال الاسماعيلي ليس في هذا الحديث ما ترجمه ولعله أراد الحاق الكفيل بالرهن لأنه حق ثبت الرهن به فيجوز أخذ الكفيل فيه (قلت) هذا الاستنباط يعينه سبق إليه إبراهيم النخعي راوى الحديث وإلى ذلك أشار البخاري في الترجمة فسيأتي في الرهن عن مسدد عن عبد الواحد عن الأعشى قال نذرنا عند إبراهيم الرهن والكفيل في السلف فذكر إبراهيم هذا الحديث فوضح أنه هو المستنبط لذلك وأن البخاري أشار بالترجمة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث على عادته وفي الحديث الرد على من قال أن الرهن في السلم لا يجوز وقد أخرج الاسماعيلي من طريق ابن نمير عن الأعشى أن رجلا قال لإبراهيم النخعي أن سعيد بن جبير يقول أن الرهن في السلم هو الربا المضمون فرد عليه إبراهيم بهذا الحديث وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الرهن إن شاء الله تعالى قال المؤلف رويت كراهة ذلك عن ابن عمر والحسن والأوزاعي وأحمد والروائين عن أحمد وخص فيه الباقر والحجة فيه قوله تعالى إذا نذيتهم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه إلى أن قال فوهن مقبوضة واللفظ عام فدخل السلم في عمومه لأنه أحد نوعي البيع واستدل لأحمد بما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره وجه الدلالة منه أنه لا يأمن هلاك الرهن في يده بعد وأن قصير مستوفيا لحقهم غير المسلم فيوروى الدارقطني من حديث ابن عمر رضى من أسلف في شيء فلا يشترط على صاحبه غير قضائه واستاده ضعيف ولو صح فهو محمول على شرط يناق مضى العقد والله أعلم \* (قوله باب السلم إلى أجل معلوم) (يشير إلى الرد على من أجاز السلم الحلال وهو قول الشافعية وذهب الأكثر إلى المنع وحمل من أجاز الأمر في قوله إلى أجل معلوم على العلم بالأجل فقط فالتقدير عندهم من أسلم إلى أجل فيسلم إلى أجل معلوم لا يجوز وأما السلم لا إلى أجل فيجوز به بطريق الأولى لأنه إذا جاز مع الأجل وفيه الفرق رفع الحال أولى لكونه أبعد من الفرر وتمقب بالكتابة وأوجب بالفرق لأن الأجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العبد غالبا (قوله وبه قال ابن عباس) أي باختصاص السلم بالأجل وقوله

وَقَالَ ابْنُ عَرَبٍ لَا بَأْسَ فِي الطَّعَامِ الْمَوْصُوفِ بِسَمٍّ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ مَا لَمْ يَكُ ذَلِكَ فَرْعًا لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ  
**حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ** حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يَسْلِفُونَ فِي النَّارِ السَّتِينَ وَالثَّلَاثَ ، قَالَ أَسْلِفُوا فِي النَّارِ فِي كَيْلٍ  
 مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ • وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ ، وَقَالَ فِي كَيْلٍ  
 مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ** أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ  
 عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي جَحْلٍ قَالَ أَرَسَلَنِي أَبُو بَرْدَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى وَعَبْدُ اللَّهِ  
 ابْنِ أَبِي أَوْفَى فَأَتَيْتُهُمَا عَنِ السَّلَفِ ، فَقَالَا : كُنَّا نَصِيبُ الْمَغَامِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطُ  
 مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ فَنَسْلِفُهُمْ فِي الْخَيْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّبِيبِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ، قَالَ قُلْتُ : أَمْ كَانَ لَهُمْ زَرْعٌ أَوْ لَمْ  
 يَكُنْ لَهُمْ زَرْعٌ ، قَالَا : مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ **بَابُ السَّلْمِ** إِلَى أَنْ تُنْتَجِجَ النَّاقَةُ **حَدَّثَنَا مُوسَى**

وَأَبُو سَعِيدٍ هُوَ الْحَدَرِيُّ وَالْحَسَنُ أَيْ الْبَصَرِيُّ وَالْأَسْوَدُ أَيْ ابْنُ زَيْدٍ النَّخَعِيُّ فَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَوَصَلَهُ الشَّافِعِيُّ مِنْ  
 طَرِيقِ أَبِي حَسَّانٍ الْأَعْرَجِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَشْهَدُ أَنَّ السَّلَفَ الْمَظْمُونِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قَدْ أَحْلَاهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ  
 وَأَذْنَاهُ فِيهِ ثُمَّ قَرَأَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا دَنَيْتُمْ بِدِينِكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاصْبِرُوا وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَصَحَّحَهُ  
 وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ لَا يَسْلِفُ إِلَى الْعَطَاءِ وَلَا إِلَى الْحَصَادِ وَاضْرِبْ أَجْلاً  
 وَمِنْ طَرِيقِ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظٍ آخَرَ سَأَلَنِي وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي سَعِيدٍ فَوَصَلَهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ مِنْ طَرِيقِ  
 نَجِيحِ بْنِ وَاحِدَةٍ وَمَهْمَلَةٍ مَصْفُورٍ وَهُوَ الصَّرِيحُ بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَالتَّوْنُ ثُمَّ الزَّائِي الْكَوْفِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْحَدَرِيِّ قَالَ  
 السَّلْمُ بِمَا يَقُومُ بِهِ السَّعْرُ بِالْوَاسِكِ أَسْلَفَ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَأَمَّا قَوْلُ الْحَسَنِ فَوَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ  
 مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ عِيدِئَةَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِأَسَا بِالسَّلَفِ فِي الْحَيَوَانِ إِذَا كَانَ شَيْءٌ مَعْلُومًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَأَمَّا قَوْلُ  
 الْأَسْوَدِ فَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ مِنْ أَبِي اسْحَقَ عَنْهُ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ السَّلْمِ فِي الطَّعَامِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ كَيْلٍ  
 مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَمِنْ طَرِيقِ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ إِذَا سَمِيتَ فِي السَّلْمِ قَتِيْرًا وَأَجْلاً فَلَا بَأْسَ وَعَنْ  
 شَرِيكِ عَنْ أَبِي اسْحَقَ عَنِ الْأَسْوَدِ مِثْلَهُ وَاسْتَدَلَ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَاضِي لِأَسْلَفَ إِلَى الْعَطَاءِ لِأَشْرَاطِ تَعْيِينِ وَقَدْ  
 الْأَجَلُ بِشَيْءٍ لَا يَخْتَلِفُ فَانْزِمِ الْحَصَادَ يَخْتَلِفُ وَلَوْ يَوْمٌ وَكَذَلِكَ خُرُوجُ الْعَطَاءِ وَمِثْلُهُ قَدُومُ الْحَاجِّ وَأَجَازَ ذَلِكَ  
 مَالِكٌ وَوَاقَهُ أَبُو ثَوْرٍ وَاخْتَارَ ابْنُ خَزِيمَةَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ تَأْقِيْتَهُ إِلَى الْمِبْرَةِ وَاحْتِجَّ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَثَّ  
 إِلَى يَهُودَى ابْنَ ثَوْبِينَ إِلَى الْمِبْرَةِ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَطَعَنَ ابْنُ الْمُنْذَرِيِّ صَحَّتَهُ بِمَا وَجَّهَ فِيهِ وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا دَلَالَاتٍ فِيهِ عَلَى  
 الْمَطْلُوبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا جَرْدُ الِاسْتِدْعَاءِ فَلَا يَجْتَنِعُ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ قَدْ بَشَّرَ وَهُوَ وَلِذَلِكَ لَمْ يَصِفِ الثَّوْبِينَ ( قَوْلُهُ )  
 وَقَالَ ابْنُ عَرَبٍ لَا بَأْسَ فِي الطَّعَامِ الْمَوْصُوفِ بِسَمٍّ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَرْعًا لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ ) وَصَلَهُ مَالِكٌ  
 فِي الْمَوْطَأِ عَنْ نَافِعٍ عَنْهُ قَالَ لَا بَأْسَ أَنَّ يَسْلِفُ الرَّجُلُ فِي الطَّعَامِ الْمَوْصُوفِ فَذَكَرَ مِثْلَهُ وَزَادَ أَبُو نَعْمٍ لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهَا  
 وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ عَنْهُ وَقَدْ مَضَى حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ فِي ذَلِكَ مَرْفُوعًا فِي الْبَابِ  
 الَّذِي قَبْلَهُ ثُمَّ أورد المصنف حديث ابن عباس المذكور في أول أبواب السلم ( قَوْلُهُ ) وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ  
 حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ هُوَ مَوْصُولٌ فِي جَامِعِ سُفْيَانَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ الْعَدَنِيُّ عَنْهُ وَإِذَا ارَادَ الْمَصْنُفُ  
 هَذَا التَّحْلِيلَ بَيَانِ التَّحْدِيثِ لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهُ مَذْكُورٌ بِالْعِنْعَةِ ثُمَّ أورد حديث ابن أبي أَوْفَى وَابْنُ أَبِيزَى وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ  
 عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى عَنْ قَرِيبٍ • ( قَوْلُهُ ) بَابُ السَّلْمِ إِلَى أَنْ تُنْتَجِجَ النَّاقَةُ ( أورد فيه حديث ابن عمر في النهي عن بيع حبل  
 الجملة وقد هُدمت مباحثه في كتاب البيوع ويؤخذ منه ترك جواز السلم إلى أجل غير معلوم ولو أسند إلى شيء يعرف

ابن إسماعيل أخبرنا جويرية عن نافع عن عبد الله رضى الله عنه قال كانوا يتبايعون الجذور إلى حبلى الحبلى ، فنهى النبي ﷺ عنه ، فسره نافع إلى أن نذبح الناقة ما في بطنها .

بسم الله الرحمن الرحيم

**باب الشفعة ما لم يقسم** \* فإذا وقعت الحدود فلا شفعة **حدثنا** مسدد حدثنا عبد الواحد حدثنا ممر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر ابن عبد الله رضى الله عنهما قال قضي رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق ، فلا شفعة

بالعادة خلافا لمالك ورواية عن أحمد \* خاتمة \* اشتمل كتاب السلم على أحد وتلاثين حديثا الملق منها أربعة والبقية موصولة الخالص منها خمسة أحاديث والبقية مكررة وافقه مسلم على تخرجه حديث ابن عباس خاصة وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة آثار

### قوله كتاب الشفعة

بسم الله الرحمن الرحيم \* السلم في الشفعة ( كذا للستلى وسقط ماسوي البسمة للباقيين وثبت للجميع باب الشفعة فيما لم يقسم والشفعة بضم المعجمة وسكون الفاء وغلط من حركها وهي مأخوذة لغة من الشفع وهو الزوج وقيل من الزيادة وقيل من الإغاة وفي الشرع انتقال حصص شريك إلى شريك كانت انتقلت إلى أحبي مثل الموض المسى ولم يختلف العلماء في مشروعيتها إلا ما نقل عن أبي بكر الاصم من إنكارها ( قوله حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد وقد تقدمت الإشارة إلى روايته في باب بيع الأرض من كتاب البيوع والاختلاف في قوله كل ما لم يقسم وكل ما لم يقسم واللفظ الأول يشعر باختصاص الشفعة بما يكون قابلا للقسمه بخلاف الثاني ( قوله فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ) أى يثبت مصارف الطرق وشوارعها كأنه من التصرف أو من التصريف وقال ابن مالك معناه خلصت وبانت وهو مشتق من الصرف بكسر المهملة الخالص من كل شيء . وهذا الحديث أصل في ثبوت الشفعة وقد أخرجه مسلم من طريق ابن الزبير عن جابر بلفظ قضي رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شرك لم يقسم ربة أو حائط لأجل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن شاء أخذ وإن شاء ترك فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به وقد تضمن هذا الحديث ثبوت الشفعة في المشاع وصدره يشعر بثبوتها في المنقولات وسياقه يشعر باختصاصها بالمقار وبما فيه المقار وقد أخذ بمجموعها في كل شيء مالك في رواية وهو قول عطاء وعن أحمد ثبت في الحيوانات دون غيرها من المنقولات وروي البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا الشفعة في كل شيء . ورواه ثقات إلا أنه أعل بالاسال أخرج الطحاوي له شاهدا من حديث جابر بإسناد لا بأس برواياته قال عياض لو اقتصر في الحديث على القطعة الأولى لكانت فيه دلالة على سقوط شفعة الجوار ولكن أضاف إليها صرف الطرق والمترتب على أمرين لا يلزم منه ترتيبه على أحدهما واستدل به على عدم دخول الشفعة فيما لا يقبل القسمه وعلى ثبوتها لكل شريك وعن أحمد لاشفعة لذمي وعن الشعبي لاشفعة لمن يسكن المصر ( تنبيه ) الأول اختلف على الزهري في هذا الإسناد فقال مالك عنه عن أبي سلمة وابن المسيب مرسل كذا رواه الشافعي وغيره ورواه أبو حاتم والماجشون عنه فوصله بذلك أني هريرة أخرجه البيهقي ورواه ابن جريج عن الزهري كذلك لكن قال عنهما أو عن أحدهما أخرجه أبو داود والحافظ وإياه عن أبي سلمة عن جابر موصولا وعن ابن المسيب عن النبي ﷺ مرسل ماسوي ذلك شذوذ ممن رواه ويقوى طريقه عن أبي سلمة عن جابر متابع يحيى بن أبي كثير لعن أبي سلمة عن جابر ثم ساقه كذلك ( الثاني ) حكى ابن أبي حاتم عن أبيه أن قوله فإذا وقعت الحدود الخ مدرج من كلام جابر وفيه نظر لأن الأصل أن كل باذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل وقد نقل صالح بن

**باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع**، وقال الحكم: إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له وقال الشعبي: من بيعت شفعته وهو شاهد لا يعتبر ما فلا شفعة له **حدثنا** المسكن بن إبراهيم أخبرنا ابن جبرئيل أخبرني إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد قال وقعت على سعد بن أبي وقاص فباع المسور بن خرمة فوضع يده على إحدى منكبي إذ جاء أبو رافع مولى النبي ﷺ فقال يا سعد أنتع مني بيتي في دارك فقال سعد والله ما أتباعهما، فقال المسور: والله لتبتا عنهما، فقال سعد: والله لا أزيدك على أربعة آلاف منجمة أو مقطعة، قال أبو رافع: لقد أعطيت خسيائتي دينار، ولولا أنني سمعت النبي ﷺ يقول الجار أحق بسقيته ما أعطيتكما بأربعة آلاف وأنا أعطيتكما خسيائتي دينار فأعطاهما إياه.

أحمد عن أبيه أنه رجح رفضها = (قوله باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع) أي هل تبطل بذلك شفعته أم لا وسأني في كتاب ترك الحيل مزيد بيان لذلك (قوله وقال الحكم إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له وقال الشعبي من بيعت شفعته وهو شاهد لا يعتبر ما فلا شفعة له) أما قول الحكم فوصله ابن أبي شيبة بلفظ إذا أذن المشتري في الشراء فلا شفعة له وأما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة أيضا بنحوه (قوله عن عمرو بن الشريد) في رواية سفيان الآتية في ترك الحيل عن إبراهيم بن ميسرة سمعت عمرو بن الشريد والشريد يفتح المجعة وزن طوبل صحابي شهير وولده من أوساط التابعين وروهم من ذكره في الصحابة وماله في البخاري سوى هذا الحديث وقد أخرج الترمذي معلقا والنسائي وابن ماجه هذا الحديث من وجه آخر عنه عن أبيه ولم يذكر القصة فيحتمل أن يكون سمعه من أبيه ومن أبي رافع قال الترمذي سمعت مجدي البخاري يقول كلا الحديثين عندي صحيح (قوله وقعت على سعد بن أبي وقاص فباع المسور بن خرمة فوضع يده على إحدى منكبي) في رواية سفيان المذكورة مخالفة لهذا يأتي بيانها إن شاء الله تعالى (قوله أنتع مني بيتي في دارك) أي السكنتين في دارك (قوله فقال المسور والله لتبتا عنهما) بين سفيان في روايته أن أبا رافع سأل المسور أن يساعده على ذلك (قوله أربعة آلاف) في رواية سفيان أربعة آلاف في رواية الثوري في ترك الحيل أربعة آلاف متقال وهو يدل على أن المتقال إذا كان بعشرة دراهم (قوله منجمة أو مقطعة) شك من الراوي والمراد مؤجلة على إسقاط معلومة (قوله الجار أحق بسقيته) بفتح المهملة والقاف بعدها موحدة والسقب بالسين المهملة وبالصاد أيضا ويجوز فتح القاف واسكانها القرب والملاصقة ووقع في حديث جابر عند الترمذي الجار أحق بسقيته ينتظر به إذا كان غائبا إذا كان طريقهما واحدا قال ابن طلال استدلل به أبو حنيفة وأصحابه على اثبات الشفعة للجار وأوله غيرهم على أن المراد به الشريك بناء على أن أبا رافع كان شريك سعد في البيتين ولذلك دعاه إلى الشراء منه قال وأما قولهم أنه ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشريك جارا فمرود فان كل شيء قارب شيئا قيل له جار وقد قالوا لامرأة الرجل جارة لما بينهما من الخلطة انتهى ونعقبه ابن المنير بأن ظاهر الحديث أن أبا رافع كان يملك بيتين من جملة دار سعدا لشقها شائعا من منزل سعد وذكر عمر بن شبة أن سعد كان اتخذ دارين بالبلط متقابلتين بينهما عشرة أزرع وكانت التي عن يمين المسجد منهما لابي رافع فاشتراها سطعته ثم ساق حديث الباب فاقضى كلامه أن سعدا كان جارا لابي رافع قبل أن يشتري منه داره لا شريكا وقال بعض الحنفية يلزم الشافعية القائلين بحمل اللفظ على حقيقته وبجازه أن يقولوا بشفعة الجار لأن الجار حقيقة في الجوار مجاز في الشريك وأجيب بأن محل ذلك عند التجرد وقد قامت القرينة هنا على الجوار فاعتبر للجمع بين حديثي جابر وأبي رافع غديت جابر صريح في اختصاص الشفعة بالشريك وحديث أبي رافع مصروف الظاهر اتفاقا لانه يقتضي أن يكون الجار أحق من كل أحد حتى من الشريك والذين قالوا بشفعة الجار قدموا الشريك مطلقا ثم المشارك في الطريق ثم الجار على من ليس بمجاور فعلى هذا فيعين تأويل قوله أحق بالحل على الفضل أو التعمد ونحو ذلك وأصح من لم يقل

**باب أي الجوار أقرب حدثنا حجاج** حدثنا شعبه وحديثي علي حدثنا شعبة حدثنا أبو عمران قال سمعت طلحة ابن عبد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله إن لي جارين فإلى أيهما أهدي قال إلى أقربهما منك باباً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب الاجارة

أَسْتَجَارُ الرَّجُلَ الصَّالِحَ . وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى . إِنْ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوَى الْأُمِينُ ،

بشفعة الجوار أيضاً بأن الشفعة ثبتت على خلاف الأصل لمعني معدوم في الجار وهو أن الشر يكسر بما دخل عليه شريكه فتأذي به فدعت الحاجة إلى مقاسمته فيدخل عليه الضرر بنقص قيمة ملكه وهذا لا يوجد في المقسوم والله أعلم (قوله باب أي الجوار أقرب) كانه أشار بهذه الترجمة إلى أن لفظ الجار في الحديث الذي قبله ليس على مرتبة واحدة (قوله حدثنا حجاج) هو ابن منهل وقدر وي البخاري لحجاج بن عبد بواسطة واشتركا في الرواية عن شعبة لكنه سمع من ابن منهل دون ابن عمه (قوله وحدثنا علي) كذا لاكثر غير منسوب وفي رواية ابن السكن وكرمة علي بن عبد الله ولابن شويه علي بن المديني ورجح أبو علي الجاني أنه على بن سامة اللبني ففتح اللام والموحدة بعدها قاف وبه جزم الكلأ ذى وابن طاهر وهو الذي ثبت في رواية المستملي وهذا يشعر بأن البخاري لم ينسبه وإنما نسبهم من الرواة بنسب ما ظهر له فإن كان كذلك فالراجح أنه ابن المديني لأن العادة أن الاطلاق إنما ينصرف لمن يكون أشهر ابن المديني أشهر من اللبني ومن عادة البخاري إذا أطلق الرواية عن علي إنما يقصده علي ابن المديني (تنبيه) ساق المتق هنا على لفظ علي المذكور وقد أخرجه المصنف في كتاب الادب عن حجاج بن منهل وحده وساقه هناك على لفظه (قوله حدثنا أبو عمران) هو الجرجاني (قوله سمعت طلحة بن عبد الله) جزم المزني بأنه ابن عثمان بن معمر التيمي وقال بعضهم هو طلحة ابن عبد الله الخزاعي لأن عبد الرحمن بن مهدي روى عن الثوري عن سعد بن ابراهيم عن طلحة بن عبد الله عن عائشة حديثاً غير هذا و يرجح ما قال المزني بأن المصنف أخرجه حديث الباب في الهبة من طريق غندر عن شعبة فقال طلحة بن عبد الله رجل من بني تميم بن مرة وليس لطلحة بن عبد الله في البخاري سوى هذا الحديث ونيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الادب ان شاء الله تعالى والجوار بضم الجيم وبكسرهما وقوله قال إلى أقربهما يروى قال أقربهما بحذف حرف الجر وهو بالرفع ويجوز الجر على إبقاء عمل حرف الجر بعد حذفه أي أقرب الجارين قال ابن بطال لاحاجة في هذا الحديث لمن أوجب الشفعة بالجوار لأن عائشة إنما سألت عن تبدأ به من جيرانها بالمهدية فأخبرها بأن الأقرب أولى وأجيب بأن وجه دخوله في الشفعة أن حديث أبي رافع ثبتت شفعة الجوار فاستنبط من حديث عائشة تقديم الأقرب على الأبعد للعلّة في مشروعية الشفعة لا يحصل من الضرر بمشاركة الغير الاجنبي بخلاف الشريك في نفس الدار والصديق للدار (خاتمة) جميع ما في الشفعة ثلاثة أحاديث موصولة الاول منها مكرر والآخرا ان اغرد بهما المصنف عن مسلم وفيه من الآثار اثنتان غير قصة المسور وأبي رافع مع سعد وهي موصولة والله أعلم

﴿قوله كتاب الاجارة﴾

(بسم الله الرحمن الرحيم) في الاجارات كذا في رواية المستملي وسقط للنسفي قوله في الاجارات وسقط للباقين

وَالْخَازِنَ الْأَمِينَ وَمَنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْ مَنْ أَرَادَهُ حَدِيثًا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي جَدِّي أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ الْخَازِنُ الْأَمِينُ الَّذِي يُؤَدِّي مَا أَمَرَ بِهِ طَلِبِيَّةٌ فَهُوَ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ هِلَالٍ حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ فَقُلْتُ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ فَقَالَ كُنْ أَوْ لَا تَسْتَعْمِلْ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ

كتاب الاجارة والاجارة بكسر أوله على المشهور وحكي ضمها وهي لغة الانابة يقال أجرة به بالمد وغير المد اذا أنبته واصطلاحاً عليك مضعة رقية بعوض ( قوله باب استئجار الرجل الصالح وقول الله تعالى أن خير من استأجرت القوى الامين ) فدر واية أبي ذر وقال الله وأشار بذلك الى قصة موسى عليه السلام مع ابنة شعيب وقد روى ابن جرير من طريق شعيب الجبلي بفتح الجيم والموحدة بعدها همزة مقصورة أنه قال اسم المرأة التي تزوجها موسى صفورة واسم أختها ليا وكذا روى من طريق ابن اسحق الأمانة قال اسم أختها شرقا وقيل ليا وقال غيره ان اسمها صفورا وعبر وأنها كانتا توأما و ذكر ابن جرير اختلافاً في أن أباهما هو شعيب النبي أو ابن أخيه أو أخرا سمه بثرن أو يثري أقوال لم يرجح منها شيئا و روى من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله أن خير من استأجرت القوى الامين قال قوى فيأولي أمين فيها استودع و روى من طريق ابن عباس ومجاهد في آخر ين أن أباهما لها عمارات من قوته وأمانته فذكرت قوته في حال السبي وأمانته في غض طرفه عنها وقوله لها أمشي خلقي ودليني على الطريق وهذا أخرجه البيهقي باسناد صحيح عن عمر بن الخطاب وزاد فيه فوجه وأقام موسى ومعه يكفيه (١) يعمل له في رعاية غنمه (قوله) والخازن الامين ومن لم يستعمل من اراده) ثم اورد في الباب من طريق أبي موسى الاشعري حديث الخازن الامين أحد المتصدقين وحديثه الآخر في قصة الرجلين اللذين جاءا يطلبان من النبي ﷺ أن يستعملهما والاول قدمضي الكلام عليه في الزكاة والثاني سيأتي شرحه مستوفى في كتاب الاحكام قال الاسماعيلي ليس في الحديثين جميعا معنى الاجارة وقال الداودي ليس حديث الخازن الامين من هذا الباب لانه لا ذكر للاجارة فيه وقال ابن التين واما أراد البخاري ان الخازن لاشيء له في المال واما هو اجير وقال ابن بطلان اما ادخله في هذا الباب لان من استؤجر على شيء فهو أمين فيه وليس عليه في شيء منه ضمان ان فسد او تلف الا ان كان ذلك بضميعة اه وقال الكرماني دخول هذا الحديث في باب الاجارة للإشارة الى أن خازن مال الغير كالاجير لصاحب المال وأما دخول الحديث الثاني في الاجارة فظاهر من وجهة أن الذي يطلب العمل انما يطلبه غالبا لتحصيل الاجرة التي شرعت للعامل والعمل المطلوب يشمل العمل على الصدقة في جمعها وتفرقتها في وجهها وله سهم منها كما قال الله تعالى والعاملين عليها فدخلوه في الترجمة من جهة طلب الرجلين أن يستعملهما النبي ﷺ على الصدقة أو غيرها ويكون لها على ذلك أجرة معلومة ( قوله في الحديث الثاني ومعى رجلان من الاشعريين قال فقلت ما علمت أنهما يطلبان العمل ) كذا وقع مختصر اوسيا في استاتبة المرتدين بهذا الاسناد بعينه تاما وفيه ومعى رجلان من الاشعريين وكلاهما سأل أي للعمل فقلت والذي بشك ما أطلعت على ما في أنفسهما ولا علمت أنهما يطلبان العمل الحديث ( قوله قال لن أولا نستعمل على عملنا من اراده ) هكذا ثبت في جميع الروايات التي وقفت عليها وهو شك من الراوي هل قال لن أو قال لا وحكي ابن التين أنه ضبط في بعض النسخ اولى بنضم الهمزة وفتح الواو وتشديد اللام مع كسرهما فصل مستقبل من الولاية قال القطب الحلبي فعلى هذه الرواية يكون لفظ نستعمل زائدا ويكون تقدير الكلام لن اولى على عملنا وقد وقع هذا الحديث في الاحكام من طريق يزيد بن عبد الله عن أبي بردة بلفظ انالانولي على عملنا وهو بعض هذا التقرير والله أعلم قال المهب لما كان طلب العمالة دليلا على الحرص اجتنب أن يحتصر من الحرص

(١) قوله يكفيه في نسخة بكره



**باب رَحَى النِّمَّ عَلَى قَرَارِيطَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّي حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ بَحْجٍ عَنْ جَدِّهِ عَنِ ابْنِ مَرْبُورَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَا بَثَّ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَحَى النِّمَّ . فَقَالَ أَصْحَابُهُ وَأَنْتَ فَقَالَ نَعَمْ . كُنْتُ أَرَاهَا عَلَى قَرَارِيطَ لِأَهْلِ مَكَّةَ **باب** اسْتِجَارُ الْمُشْرِكِينَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ أَوْ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَعَامِلَ النَّبِيِّ ﷺ يَهُودٌ خَيْرٌ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اسْتَأْجَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِيِّ ثُمَّ مِنْ بَنِي**

فَلَذَلِكَ قَالَ ﷺ لَأَسْتَعْمَلَ عَلَى عَمَلِنَا مِنْ أَرَادَهُ وَظَاهَرَ الْحَدِيثَ مَنَعَ تَوَلِيَهُ مِنْ يَحْرُسُ عَلَى الْوَلَايَةِ أَمَا عَلَى سَبِيلِ الْحَرَمِ أَوِ الْكَرَاهَةِ وَالْيَاسِرِ جَنَحَ الْقُرْطَبِيِّ لَكِنْ يَسْتَفْتِي مِنْ ذَلِكَ مَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ \* (قوله باب رعى النعم على قراريط) على معنى البقاء وعلى السببية أو المأوى وقيل إنها هنا للظرفية كاسنين (قوله عمرو بن يحيى عن جده) وهو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي (قوله الارعى النعم) فخر وأية الكشميين (قوله على قراريط لاهل مكة) فخر وأية ابن ماجه عن سويد بن سعيد عن عمرو بن يحيى كنت ارعاها لاهل مكة بالقراريط وكذا رواه الاسماعيلي عن المنبي عن محمد بن حسان عن عمرو بن يحيى قال سويد أحد رواة يحيى كل شاة بقراط يعنى القيراط الذي هو جزء من الدينار أو الدرهم قال ابراهيم الحربي قراريط اسم موضع بمكة ولم ير القراريط من الفضة وصوبه ابن الجوزي تبعه ابن ناصر وخطا سويد في تفسيره لكن رجح الاول لأن اهل مكة لا يعرفونها مكانا يقال له قراريط وأما رواه النسائي من حديث نصر بن خزن يفتح المهمة وسكون الزاى بعدها نون قال اقتصر أهل الابل وأهل النعم فقال رسول الله ﷺ بعت موسى وهو راعى غنم وبعث داود وهو راعى غنم وبعث وأنا أرى غنم أهلى بمجاد فزعم بعضهم أن فيه رد التاويل سويد بن سعيد لأنه ما كان رعى بالاجرة لاهله فبعتين أنه أراد المكان فبعتارة بمجاد ونارة بقراريط وليس الرذمجد إذا لما منع من الجمع بين أن رعى لاهله بفراجرة ولغيره بآجرة أو المراد بقوله أهل أهل مكة فيفتح الخبران ويكون في أحد الحديثين بين الاجرة وفي الآخر بين المكان فلا ينافى ذلك والله أعلم وقال بعضهم لم تكن العرب تعرف القيراط الذى هو من النقد ولذلك جاء في الصحيح يستفتحون أرضا بذكرفها القيراط وليس الاستدلال لما ذكر من نفي المعرفة بواضح قال العلامة الحسكة في الهام الانبياء من رعى النعم قبل النبوة أن يحصل لهم الثمرن برعها على ما يكفونه من القيام بأمرهم ولأن في غلاتها ما يحصل لهم الحبل والشفقة لانهم اذا صبروا على رعيها وجعها بعد تفرقها في المرى ونقلها من مسرح الى مسرح ودفع عدوها من سبع وغيره كالسارق وعلوها اختلاف طابعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها الى المعاهدة ألقوا من ذلك الصبر على الامعة وعرفوا اختلاف طابعها وتقوات عقولها وخيرها وكسرها ورفقوا بضعيفها وأحسنوا التماهد لها فيكون تحملهم لمشقة ذلك أسهل مما لو كانوا القيام بذلك من أول وهلة لما يحصل لهم من التدرج على ذلك برعى النعم وخصت النعم بذلك لكونها أضعف من غيرها ولأن تفرقا أكثر من تفرق الابل والبقرا لما كان ضبط الابل والبقرا بطودونها في العادة المألوفة ومع أكثرية تفرقها فهي أسرع اقيادا من غيرها وفي ذكر النبي ﷺ لذلك بعد أن علم كونه أكرم الخلق على الله ما كان عليه من عظيم التواضع لربه والتصرع بجمته عليه وعلى اخوانه من الانبياء صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر الانبياء \* (قوله باب استيجار المشركين عند الضرورة أو إذا لم يوجد أهل الاسلام وعامل النبي ﷺ يهود خير) هذه الترجمة مشربة بان المصنف يرى بامتناع استيجار المشرك حرييا كان أو ذميا الاعتدال الاحتياج الى ذلك كاعتذر وجود مسلم يكفى في ذلك وقدره وعبد الرزاق عن ابن جرير عن ابن شهاب قال لم يكن للنبي ﷺ عمال يعملون بها نخل خير وزرعها فدعا النبي ﷺ يهود خيبر فدفعها اليهم الحديث وفي استشهاده بقصة معاملة النبي ﷺ يهود خيبر على أن يزرعوها وباستيجاره الدليل المشرك لما هاجر على ذلك نظر لأنه ليس فيها تصريح بالمقصود من منع استيجارهم

عَبْدُ بِنِ عَدِي هَادِيًا خَرَيْتَا الْمَاهِرُ بِالْهَدَايَةِ قَدْ عَمَسَ بَيْنَ حَلْفِي فِي آلِ الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارٍ قَرَيْشِي فَأَمِنَاهُ قَدْ هَمَّا إِلَيْهِ رَاحِلَتَيْنِمَا : وَوَعَدَهُ غَارُ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ : فَأَتَاهُمَا بِرَاحِلَتَيْنِمَا صَيِّحَةً لَيَالٍ ثَلَاثٍ فَارْتَحَلَا وَانْطَلَقَ مَعَهُمَا عَامِرُ ابْنُ فُهَيْرَةَ وَالِدَيْلُ الدَّبْلِيُّ فَاخْتَدَّ بَيْنَهُمَا وَهُوَ طَرِيقُ السَّحْلِ **بَابُ** إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَعْمَلَ لَهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ جَازَ وَهَمَّا عَلَى شَرَطِيهِمَا الَّذِي اشْتَرَطَاهُ إِذَا جَاءَ الْأَجَلَ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ : قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ وَاسْتَأْجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّبْلِيِّ هَادِيًا خَرَيْتَا وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارٍ قَرَيْشِي فَدَقَمَا إِلَيْهِ رَاحِلَتَيْنِمَا وَوَعَدَهُ غَارُ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ بِرَاحِلَتَيْنِمَا صَبَحَ ثَلَاثَ : **بَابُ** الْأَجِيرِ فِي الْغَزْوِ **حَدَّثَنَا**

وَكَانَ أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ مَضْمُونًا إِلَى قَوْلِهِ ﷺ أَنَا لَأَسْتَعِينَ بِمَشْرُكٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ السَّنَنِ قَارَدَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَخْبَارِ بِمَا تَرْجِمُهُ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ يَجِزُونَ اسْتِئْجَارَهُمْ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَغَيْرِهَا مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَنَّةِ لَهُمْ وَأَمَّا الْمُنْتَعَنُ أَنْ يُؤْجَرَ الْمُسْلِمُ نَفْسَهُ مِنَ الْمُشْرِكِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِذْلَالِ الْمُسْلِمِ أَوْ وَحْدِثِ مَعَامَلَةِ أَهْلِ خَيْرٍ يَأْتِي فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْإِجَارَةِ مَوْصُولًا وَأَشَارَ فِي التَّرْجُمَةِ بِقَوْلِهِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ أَهْلَ الْإِسْلَامِ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سُلَيْمَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو أَحْسَبُهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاتَلَ أَهْلَ خَيْرٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَقَالَ فِيهِ وَأَرَادَ أَنْ يَجْلِبَهُمْ فَقَالُوا يَأْجِدُ دَعَا نَعْمَلُ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ وَلَنَا الشُّطْرُ وَلَكُمْ الشُّطْرُ الْحَدِيثُ وَأَمَّا أَجَابُهُمْ إِلَى ذَلِكَ لِمَقَرَّتِهِمْ بِمَا يَصْلُحُ أَرْضَهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ فَتَزَلَّ الْمُنْصَنِفُ مِنْ لَا يَعْرِفُ مَنَزَلَهُ مِنْ لَمْ يَوْجَدْ وَحْدِثِ الدَّلِيلُ يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ مُسْتَوْفَى أَوَّلَ الْهَجْرَةِ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَوْلُهُ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ اسْتَأْجَرَ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَصْبَلِيِّ وَأَبَى الْوَقْتُ وَاسْتَأْجَرَ بَزِيَادَةَ وَأَوْوَى نَائِبَةً فِي الْأَصْلِ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ لِأَنَّ الْقِصَّةَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قِصَّةٍ قَبْلَهَا وَقَدْ سَأَلَهُ الْمُنْصَنِفُ فِي التَّرْجُمَةِ بَعْدَهَا بِسَنَدِهِ الْآتِي مَطْوُلًا وَقَعَ هُنَا فَاسْتَأْجَرَ بِالْقَاءِ وَهُوَ مِنْ زَعْمِ أَنَّ الْمُنْصَنِفَ زَادَ الْوَاوَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ اقْطَعَ هَذَا الْقُدْرَ مِنَ الْحَدِيثِ (قَوْلُهُ هَادِيًا) زَادَ الْكُشْمِينِيُّ فِي رِوَايَتِهِ خَرَيْتَا وَهُوَ بِكسرِ الْمُجَمَّةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ بَعْدَهَا تَحْتَانِيَّةٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ شَتَاةٌ وَقَوْلُهُ بِالْمَاهِرِ بِالْهَدَايَةِ كَذَا وَقَعَ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ وَهُوَ مَدْرَجٌ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ كَأَسْبَابِهِ هُنَاكَ وَنَحْوِي الْخِلَافُ فِي تَسْمِيَةِ الْهَادِي الْمَذْكُورِ وَفِي الْحَدِيثِ اسْتِئْجَارُ الْمُسْلِمِ الْكَافِرَ عَلَى هِدَايَةِ الطَّرِيقِ إِذَا مَنَ إِلَيْهِ وَاسْتِئْجَارُ الْإِنْتَيْنِ وَاحِدًا عَلَى عَمَلٍ وَاحِدٍ \* (قَوْلُهُ بَابُ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَعْمَلَ لَهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ جَازَ وَهَمَّا عَلَى شَرَطِيهِمَا الَّذِي اشْتَرَطَاهُ إِذَا جَاءَ الْأَجَلَ) أوردَ فِيهِ طَرَفَانِ حَدِيثٍ مَائِشَةٍ الْمَذْكُورِ وَفِيهِ أَنَّ هُمَا وَاعِدَا الدَّلِيلِ بِرَاحِلَتَيْنِمَا بَعْدَ ثَلَاثِ وَتَعَقِبَهُ الْأَسْمَاعِيلِيُّ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَأْجَرَا عَلَى أَنْ لَا يَعْمَلَ الْآبَعْدَ ثَلَاثِ بَلِ الَّذِي فِي الْخَبَرِ أَنَّ هُمَا اسْتَأْجَرَا وَاجْتَدَى الْعَمَلُ مِنْ وَقْتِهِ بِتَسْلِيمِهِ رَاحِلَتَيْنِمَا مِنْهُمَا بِرِعَايَاهُمَا وَبِحِفْظِهِمَا إِلَى أَنْ يَتِيَاهُمَا الْخُرُوجُ قُلْتُ لَيْسَ فِي تَرْجُمَةِ الْبُخَارِيِّ مَا أَلْزَمَهُ بِهِ وَالَّذِي تَرْجِمُهُ بِهِ هُوَ ظَاهِرُ الْقِصَّةِ وَمَنْ قَالَ يَبْطُلَانِ الْإِجَارَةَ إِذَا لَمْ يَشْرَعْ فِي الْعَمَلِ مِنْ حِينِ الْإِجَارَةِ هُوَ الْحَتَّاجُ إِلَى دَلِيلٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ مُتَعَقِبًا عَلَى مَنْ اعْتَرَضَ عَلَى الْبُخَارِيِّ بِذَلِكَ أَنَّ الْخِدْمَةَ الْمَقْصُودَةَ بِالْإِجَارَةِ الْمَذْكُورَةِ كَانَتْ عَلَى الدَّلَالَةِ عَلَى الطَّرِيقِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَى ذَلِكَ وَلَا شَكَّ أَنَّهَا تَأَخَّرَتْ قُلْتُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الَّذِي كَانَ يَرَى رَاحِلَتَيْنِمَا عَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ لَا الدَّلِيلَ وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ لَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَصَرُّحٌ بِهَذَا الْحُكْمِ لَا بَيِّنَاتٍ وَلَا نَهْيًا وَقَدْ يَحْتَمِلُ فِي الْمُدَّةِ الْقَصِيرَةِ لِنُدُورِ الْفَرَرِ فِيهَا مَا لَا يَحْتَمِلُ فِي الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ حَيْثُ حُدَّ الْجَوَازُ فِي الْبَيْعِ بِمَا لَا تَنْتَفِرُ السَّلْمَةُ فِي مِثْلِهِ وَاسْتَنْبَطَ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ جَوَازَ إِجَارَةِ الدَّارِ مَدَّةً مَعْلُومَةً قَبْلَ تَحْيِيهِ أَوَّلَ الْمُدَّةِ وَهُوَ مَبْنِي عَلَى حُجَّةِ الْأَصْلِ فَلْيَحْتَكَ بِهِ الْفَرَعُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ \* (قَوْلُهُ بَابُ الْأَجِيرِ فِي الْغَزْوِ) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ اسْتِئْجَارُ

يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ اللَّهِ عَنْهُ قَالَ غَزَوْتُ نَجْعَ النَّبِيِّ ﷺ جَيْشَ الْفُسْرَةِ فَكَانَ مِنْ أَوْثَقِ أَعْمَالِي فِي نَجْعِي : فَكَانَ لِي أَحِبُّهُ فَقَاتَلَ إِنْسَانًا : فَخَضَّ أَحَدَهُمَا بِسَيْفٍ مَاجِيهِ : فَانْتَرَعَ لِمَنْهُ فَأَنْتَرَتْ نَيْبَتُهُ فَتَقَطَّتْ : فَانْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَهْدَرَ نَيْبَتَهُ . وَقَالَ أَقْبَدْتُ لِمَنْهُ فِي فَيْكِ تَقَضُّهُ قَالَ أَحْسِبُهُ قَالَ كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ \* قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مَالِكٍ عَنْ جَدِّهِ يَحْيَى هَذِهِ الصَّفَّةُ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَأَنْتَرَتْ نَيْبَتَهُ فَأَهْدَرَهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَابٌ مِنْ أَسْتَأْجَرَ أَحِبًّا قَبِيلٌ لَهُ الْأَجَلُ وَلَمْ يُبَيِّنِ الْعَمَلَ . يَقُولُهُ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَكْطِئَكَ إِحْدَى

الاجر للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الغزو وفي غيره سواء اه و يحتمل أن يكون أشار إلى أن الجهاد وان كان القصد به تحصيل الاجر فلا يتنافى ذلك الاستعانة بمن يخدم المجاهد ويكفيه كثيرا من الامور التي لا يطاهاها بنفسه (قوله عن صفوان بن يحيى) في رواية هام الماضي في الملح حدثني صفوان بن يحيى (قوله الفسرة) يضم العين وسكون السين المهملتين هي غزوة تبوك وسيأتي الكلام على الحديث في الديات ورواية هام المذكورة مختصرة (قوله فاندت) أى اسقط (قوله فاهدر) أى لم يجعل له دية ولا قصاصا (قوله تقضمها) ففتح الضاد المعجمة وماضيه بكسر هاء والاسم التقضم بفتح القاف وسكون الضاد المعجمة وهو الاكل باطراف الاسنان والفحل الذكر من الابل ونحوه (قوله قال ابن جريج الخ) هو بالاسناد المذكور اليه وهذه الزيادة التي عن ابى بكر الصديق وقعت هنا فقط (قوله عن جده) كذا للجميع وكذلك أخرجه أبو داود من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج وقال أبو عاصم عن ابن جريج عن أبيه عن جده عن أبي بكر زاده عن أبيه أخرجه الحاكم أبو أحمد في الكنى وابن شاهين في الصحابة وعبد الله بن أبي مليكة منسوب إلى جده وقيل إلى جد أبيه فإنه عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة واسمه زهير بن عبد الله بن جديعان التيمي وله حجة ومنهم من زاد في نسبه عبد الله بن عبد الله بن زهير وقال ان الذي يكنى أبا مليكة هو عبد الله بن زهير فعل الاول فالحديث من رواية زهير بن عبد الله عن ابى بكر وعلى الثاني هو رواية عبد الله بن زهير و يتردد عود الضمير في قوله عن جده على من يعود على الخلاف المذكور وزعم مغلطاي أن الطريق التي أخرجه البخاري منقطعة في موضعين وليس كما زعم والله أعلم \* (قوله باب اذا استأجر اجيرا) في رواية غير ابى زر عن استأجر (قوله قبيل له الاجل) في رواية الاصيلي الاجر بسكون الجيم وبالراء والاولى أوجه (قوله ولم يبين العمل) أى هل يصح ذلك أم لا وقدمال البخاري الى الجواز لانه أحجج لذلك فقال لقوله تعالى أنى أريد أن أنكحك احدى ابنتي هاتين الآية ولم يفصح مع ذلك بالجواز لاجل الاحتمال ووجه الدلالة منه انه لم يقع في سياق القصة المذكورة بيان العمل وانما فيه أن موسى أجر نفسه من والده المرأتين ثم انما تم الدلالة بذلك اذا قلنا ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا ورد شرعا بتقريره وقد أحجج الشافعي بهذه الآية على مشروعية الاجارة فقال ذكر الله سبحانه وتعالى أن نيامن انبيائه اجر نفسه حججا مما هو ملك بها. يضع امرأه وقيل استأجره على ان يرعى له قال الملب ليس في الآية دليل على جهالة العمل في الاجارة لان ذلك كان معلوما بينهم وانما حذف ذكره للعلم به وتعقبه ابن المنير بأن البخاري لم يرد جواز أن يكون العمل مجهولا وانما أراد أن التنصيص على العمل باللفظ ليس مشروطا وأن المتبع المقاصد لا الالفاظ ويحتمل أن يكون للمصنف اشار الى حديث عتبة بن النضر بضم النون وتشديد المهملة قال كنا عند رسول الله ﷺ فقال ان موسى أجر نفسه ثمان سنين أو عشرة على عفة فرجه وطعام بطنه أخرجه ابن ماجه وفي اسناده ضعف فانه ليس فيه بيان العمل من قبل موسى وقدا بعد من جوز أن يكون المهر شيأ آخر غير الرعى وانما أراد شعيب ان يكون يرعى غنمه هذه المدة ويروجه

أَبْنَىٰ هَاتَيْنِ . إِلَىٰ قَوْلِهِ : عَلَىٰ مَا قَوْلُ وَكِيلٍ ، يَأْجُرُ فَلَا نَأْطِيهِ أَجْرًا وَمِنْهُ فِي التَّعْزِيزَةِ أَجْرَكَ اللَّهُ بِأَبْنَىٰ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَىٰ أَنْ يَقِيمَ حَاطًا بِرِيدٍ أَنْ يَنْقُضَ جَارَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَىٰ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي يَحْيَىٰ بْنُ مُسْلِمٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ بِرِيدٍ أَحَدُهُمَا عَلَىٰ صَاحِبِهِ وَغَيْرُهُمَا قَالَ قَدَسِمَتُهُ يُحَدِّثُهُ عَنْ سَعِيدٍ قَالَ قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَبٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاطْلُقَا فَوْجَدًا جِدَارًا بِرِيدٍ أَنْ يَنْقُضَ . قَالَ سَعِيدٌ يَدِيهِ هَكَذَا وَرَفَعَ يَدَيْهِ فَاسْتَقَامَ . قَالَ يَحْيَىٰ حَبِيبُ أَنْ سَعِيدًا قَالَ فَمَسَحَهُ يَدَيْهِ فَاسْتَقَامَ لَوْ شِئْتَ لَا تَخَذُتَ عَلَيْهِ أَجْرًا . قَالَ سَعِيدٌ أَجْرًا نَأْكُلُهُ **بَابُ** الْإِجَارَةِ إِلَىٰ نِصْفِ النَّهَارِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءَ . فَقَالَ مَنْ يَمْعَلُ لِي مِنْ غُدْوَةٍ إِلَىٰ نِصْفِ النَّهَارِ عَلَىٰ قِرَاطٍ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ ثُمَّ قَالَ مَنْ يَمْعَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَىٰ صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَىٰ قِرَاطٍ فَعَمِلَتِ النَّصَارَىٰ . ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَمْعَلُ لِي

ابنته فذكر له الأمرين وعلق الترويج على الرعية على وجه المعاهدة لا على المعاقدة فاستأجره لرعي غنمه بشيء معلوم بينهما ثم أنكحه ابنته، مبرر معلوم بينهما (قوله يا جر) بضم الجيم (فلانا) أي (يعطيه اجرا) هذا ذكره المصنف تحسيرا لقوله تعالى على أن تأجرني وبذلك جزم أبو عبيدة في المجاز وتعقبه الاسماعيلي بأن معنى الآية في قوله على أن تأجرني أي تكون لي أجرا والتقدير على أن تأجرني نفسك (قوله ومنه في التعزية أجرك الله) هو من قول ابن عبيدة أيضا وزاد يا جرك أي يثبلك وكأنه نظر إلى أصل المادة وإن كان المعنى في الاجر والاجرة مختلفا \* (قوله باب إذا استأجر أجيرا على أن يقيم حاطا يريد أن ينقض جارا) أو ردفه طرفا من حديث أبي بن كعب في قصة موسى والخضر وقد أورده مستوفى في التفسير بهذا الأسناد وأي الكلام عليه مبينا هناك إن شاء الله تعالى وإنما يتم الاستدلال بهذه القصة إذا قلنا أن شرع من قبلنا شرع لنا لقول موسى لوشيت لا تخذت عليه أجرا أي لو تشارطت على عمله باجرة معينة لنفعتنا ذلك قال ابن المنير قصد البخاري أن الاجارة تضبط تعين العمل كما تضبط تعين الاجل \* (قوله باب الاجارة إلى نصف النهار) أي من أول النهار وترجم في الذي بعده الاجارة إلى صلاة العصر والتقدير أيضا أن الاجداء من أول النهار ثم ترجم بعد ذلك باب الاجارة من العصر إلى الليل أي إلى أول دخول الليل أراد البخاري إثبات صحة الاجارة باجر معلوم إلى أجل معلوم من جهة أن الشارع ضرب المثل بذلك ولولا الجواز ما أقره وبحتم أن يكون الغرض من كل ذلك إثبات جواز الاستئجار لقطعة من النهار إذا كانت معينة دفعا لتوهم من يتوهم أن أقل المعلوم أن يكون يوما كاملا (قوله مثلكم ومثل أهل الكتابين) كذا في رواية أيوب والمراد بأهل الكتاب بين اليهود والنصارى (قوله كمثل رجل) في السياق حذف تقديره مثلكم مع نبيكم ومثل أهل الكتابين مع أنبيائهم كمثل رجل استأجر فامثل مضروب للامع مع نبيهم والممثل به الاجراء مع من استأجرهم (قوله على قيراط) زاد في رواية عبد الله بن دينار على قيراط قيراط وهو المراد (قوله فعملت اليهود) زاد ابن دينار على قيراط قيراط وزاد الزهري عن سالم عن أبيه كما تقدم في الصلاة حتى إذا انصف النهار عجزوا فاعطوا قيراطا قيراطا وكذا وقع في بقية الامم والمراد بالقيراط النصب وهو في الأصل نصف دائق والدائق سدس درهم (قوله إلى صلاة العصر) يحتمل أن يريد به أول وقت دخولها ويحتمل أن يريد أول حين الشروع فيها والثاني برفع الاشكال السابق في المواقيت على تقدير تسليم أن الوقتين متساويان أي ما بين الظهر والعصر وما بين العصر والمغرب فكيف يصح قول النصارى أنهم أكثر عملا من هذه الامة وقد قدمت هناك عدة أجوبة عن

من القصر إلى أن تتيب الشمس على قيراطين فأنتم هم فضيت اليهود والنصارى فقالوا مالنا أكثر  
 محلاً وأقل عطاة. قال هل نقصكم من حقكم قالوا لا قل قد فصل أوتيه من أشاء باب الإجارة  
 إلى صلاة القصر **حدثنا** إسماعيل بن أبي أوفى قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار مولى عبد الله  
 ابن عمر عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال إنما مثلكم واليهود  
 والنصارى كرجل استعمل محلاً ، فقال من يمسك لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط فعملت اليهود  
 على قيراط قيراط ثم عملت النصارى على قيراط قيراط ثم أنتم الذين تصلون من صلاة القصر إلى مغارب  
 الشمس على قيراطين قيراطين فضيت اليهود والنصارى وقالوا نحن أكثر عملاً وأقل عطاة هل هل  
 قلتمكم من حقكم شيئاً . قالوا لا : فقال قد فصل أوتيه من أشاء باب إنهم من منع أجر  
 الأجير **حدثنا** يوسف بن محمد قال حدثني يحيى بن سلمة عن إسماعيل ابن أمية عن سعيد بن أبي  
 سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال . قال الله تعالى : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة

ذلك فلراجع من ثم ومن الاجوبة التي تقدم ان قائل مالنا أكثر عملاً اليهود خاصة ويؤيده ما وقع في التوحيد بلفظ  
 فقال أهل التوراة ويحتمل أن يكون كل من الفريقين قال ذلك أما اليهود فلأنهم أطول زماناً يستلزم أن يكونوا أكثر عملاً  
 وأما النصارى فلأنهم وازنوا كثرة أتباعهم بكثرة زمن اليهود لأن النصارى آمنوا بموسى وعيسى جميعاً أشار إلى ذلك  
 الاسماعيلي ويحتمل أن تكون أكثرية النصارى باعتبار أنهم عملوا إلى آخر صلاة العصر وذلك بعد دخول وقتها  
 أشار إلى ذلك ابن القصار وابن العربي وقد قدما أنه لا يحتاج إليه لأن المدقة التي بين الظهر والعصر أكثر من المدة التي بين  
 العصر والمغرب ويحتمل أن تكون نسبة ذلك إليهم على سبيل التوزيع فاقائل نحن أكثر عملاً اليهود واقائل نحن  
 أقل أجر النصارى وفيه بعد وحكي ابن التين أن معناه أن عمل الفريقين جميعاً أكثر وزمانهم أطول وهو خلاف ظاهر  
 السياق (قوله فضيت اليهود والنصارى) أى الكفار منهم (قوله مالنا أكثر عملاً وأقل عطاة) بنصب أكثر وأقل  
 على الحال كقوله تعالى فالهم عن الذك مرة معرضين وقد تقدمت مباحث هذه الجملة في كتاب المواقيت (قوله من حقكم)  
 اطلق لفظ الحق لقصد الممانعة والا فالكل من فضل الله تعالى (قوله فلنك فضل أوتيه من أشاء) فيه حجة لاهل  
 السنة على ان الثوب من الله على سبيل الاحسان منه جل جلاله هـ (قوله باب الإجارة إلى صلاة العصر) ذكر فيه حديث  
 ابن عمر من طريق مالك عن عبد الله بن دينار وليس في سياقه التصريح بالعمل إلى صلاة العصر وإنما يؤخذ ذلك من  
 قوله ثم أنتم الذين تعملون من صلاة العصر فان ابتداء عمل الطائفة عند انتهاء عمل الطائفة التي قبلها ثم في رواية ايوب  
 في الباب قبله التصريح بذلك حيث قال من يعمل من نصف النهار إلى صلاة العصر (قوله في رواية عبد الله بن دينار  
 إنما مثلكم واليهود والنصارى) هو بغض اليهود عطفاً على الضمير المحرور بغير إعادة الجار قاله ابن التين وإنما يأتى  
 على رأي السكوفيين وقال ابن مالك يجوز الرفع على تقدير ومثل اليهود والنصارى على حذف المضاف وإعطاء المضاف  
 إليه اعرابه (قلت) ووجدته مضبوطاً في أصل ابن ذر بالنصب وهو موجه على إرادة المعية ويرجع توجيه ابن مالك  
 ما سأتى في احاديث الانبياء من طريق الليث عن نافع بلفظ وإنما مثلكم ومثل اليهود والنصارى (قوله إلى مغارب  
 الشمس) كذا ثبت في رواية مالك بلفظ الجمع وكأنه باعتبار الأمانة المتعددة باعتبار الطوائف ووقع في رواية سفيان  
 الآتية في فضائل القرآن إلى مغرب الشمس على الأفراد وهو الوجه ومثله في رواية الليث عن نافع الآتية في احاديث  
 الانبياء ونحوه في رواية ايوب في الباب الذى بعده بلفظ إلى ان تتيب الشمس (قوله هل ظلمكم) أي قصصكم  
 بما في رواية نافع في الباب الذى قبله وسأذكر بقية فوائده بعد ما بين هـ (قوله باب انهم من منع أجر الأجير) أورده

رَجُلٌ أَصْلَى بِي ثُمَّ عَدَرَ وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ  
**باب الإجارة من العصر إلى الليل حديثنا** مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ عَنْ بَرْزَيْدٍ عَنْ أَبِي  
 بَرْزَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ  
 اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَمْلِكُونَ لَهُ عَمَلًا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ عَلَى أَجْرٍ مَعْلُومٍ فَعَمِلُوا لَهُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ . فَقَالُوا الْآحَاجَةُ لَنَا  
 إِلَى أَجْرِكَ الَّذِي شَرَطْتَ لَنَا وَمَا عَمِلْنَا بِاطِلٍ . فَقَالَ لَهُمْ لَا تَفْعَلُوا أَكَلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ . وَخَذُوا أَجْرَكُمْ  
 كَيْلًا طَائِبًا وَتَرَكُوا . وَاسْتَأْجَرَ أَجِيرِينَ بَدَلَهُمْ . فَقَالَ لَهُمْ أَكَلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ هَذَا : وَلَكُمُ الَّذِي  
 شَرَطْتُ لَكُمْ مِنَ الْأَجْرِ : فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالُوا لَكَ مَا عَمِلْنَا بِاطِلٍ وَلَكَ الْأَجْرُ  
 الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا فِيهِ فَقَالَ لَهُمْ أَكَلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ شَيْءٌ يَسِيرٌ فَأَيًّا وَاسْتَأْجَرَ  
 قَوْمًا أَنْ يَمْلِكُوا لَهُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا ،

حديث أبي هريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب أنهم من باع حرا في اواخر البيوع (تنبيه) آخر ابن بطال  
 هذا الباب عن الذي بعده وكأنه صنع ذلك للمناسبة (قوله باب الإجارة من العصر إلى الليل) أي من أول وقت  
 العصر إلى أول دخول الليل أورد فيه حديث أبي موسى وقد مضى سنده ومنتته في المواقيت وشيخه أبو كريب  
 للذكور هناك هو محمد بن العلاء للذكور هناك وبريد بالوحدة والتصغير هو ابن عبد الله بن أبي بردة  
 (قوله كثر رجل استأجر قوما) هو من باب القلب والتقدير كثر قوم استأجرهم رجل أو هو من باب التشبيه بالركب (قوله  
 يعملون له عملا يوما إلى الليل) هذا مغاير لحديث ابن عمر لأن فيه أنه استأجرهم على أن يعملوا إلى نصف النهار وقد تقدم  
 ذكر التوفيق بينهما في المواقيت وإنما حديثان سيقا في قصتين ثم وقع في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه الماضية  
 في المواقيت الآتية في التوحيد ما يوافق رواية أبي موسى فربما الخطأ على رواية نافع وعبد الله بن دينار لكن  
 يحتمل أن تكون القصةان جميعا كانتا عند ابن عمر فحدث بهما في وقتين وجمع بينهما ابن التين باحتمال أن يكون غضبوا أولا  
 فقالوا ما قالوا إشارة إلى طلب الزيادة فلما لم يعطوا قدر الزائد تركوا فقالوا لك ما عملنا باطل انتهى وفيه مع بعده مخالفة لصريح  
 ما وقع في رواية الزهري في المواقيت وفي التوحيد فقها قالوا ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطينا قيراطا  
 قيراطا ونحن كنا أكثر عملا ففهم التصريح بأنهم أعطوا ذلك إلا أن يحمل قولهم أعطيتنا أي أمرت لنا أو وعدتنا  
 ولا يستلزم ذلك أنهم أخذوه ولا يخفى أن الجمع بكونهما قصتين أوضح وظاهر المثل الذي في حديث أبي موسى أن  
 الله تعالى قال لليهود آمنوا وبإبراهيم إلى يوم القيامة فآمنوا بموسى إلى أن بعث عيسى فكفروا به وذلك في قدر  
 نصف المدة التي من بعث موسى إلى قيام الساعة فقوله لا حاجة لنا إلى أجره إشارة إلى أنهم كفروا وتولوا واستغنى  
 الله عنهم وهذا من إطلاق القول وإرادة أن لا يلزمه ترك العمل المعبر به عن ترك الإيمان وقولهم وما عملنا باطل  
 إشارة إلى إحباط عملهم بكفرهم بعيسى إذ لا ينفعهم الإيمان بموسى وحده بعد بعثه عيسى وكذلك القول في النصاري إلا  
 أن فيه إشارة إلى أن عدتهم كانت قدر نصف المدة فاقصروا على نحو الرابع من جميع النهار وقوله ولكم الذي شرطت  
 زادا في رواية الاسماعيلي الذي شرطت لهؤلاء من الاجري يعني الذين قبلهم وقوله فانما بقي من النهار شيء يسير أي  
 بالنسبة لما مضى منه والمراد ما بقي من الدنيا وقوله واستكملوا أجر الفريقين أي بإيمانهم بالانبياء الثلاثة وتضمن  
 الحديث الإشارة إلى قصر المدة التي بقيت من الدنيا وسأني الكلام عليه في قوله بعثت أنا والساعة كهاتين (قوله  
 حتى إذا كان حين صلاة العصر) هو بنصب حين ويجوز فيه الرفع (قوله واستكملوا أجر الفريقين كليهما) كذا

فَذَلِكَ مَثَلُهُمْ وَمِثْلُ مَا قِيلُوا مِنْ هَذَا النُّورِ **بَابُ** مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَتَرَكَ أَجْرَهُ . فَقَالَ فِيهِ الْمُسْتَأْجِرُ فَرَادَ أَوْ مِنْ عَمَلٍ فِي مَالٍ غَيْرِهِ فَاسْتَفْضَلَ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ أَنْطَلِقُ ثَلَاثَةَ رَهْطٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَتَّى أَوْوَا الْمَدِينَةَ إِلَى غَارٍ فَدَخَلُوهُ فَأَتَتْكُمْ صَخْرَةٌ مِنَ الْجَبَلِ فَسَدَّتْ عَلَيْهِمُ الْغَارَ . فَقَالُوا إِنَّهُ لَا يَنْجِيكُمْ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ إِلَّا أَنْ تَدْعُوا اللَّهَ بِصَالِحِ أَعْمَالِكُمْ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ : اللَّهُمَّ كَانَ لِي أَبُوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ وَكُنْتُ لَا أَغْنِي قُبُلَهُمَا أَهْلًا وَلَا مَالًا فَتَأَيَّيْتُ فِي طَلَبِ شَيْءٍ يَوْمًا فَلَمْ أَوْجِدْ عَلَيْهِمَا حَتَّى نَامَا فَحَلَبْتُ لَهُمَا غُرُفَتَيْنِ فَوَجَدْتُهُمَا نَائِمَيْنِ . وَكَرِهْتُ أَنْ أَغْنِي قُبُلَهُمَا أَهْلًا أَوْ مَالًا فَلَبَسْتُ وَالْقَدَحُ عَلَى يَدَيَّ أَنْتَظِرُ اسْتِغْنَاءَهُمَا حَتَّى بَرَقَ الْفَجْرُ فَاسْتَيْقَظَا فَشَرِبَا غُرُفَتَهُمَا . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ أَبْنَاءَ وَجْهِكَ فَفَرَّجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ فَأَفْرَجْتَ شَيْئًا لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ الْآخَرُ اللَّهُمَّ كَانَتْ لِي بِنْتُ مَهْمٍ كَانَتْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ فَأَرَدْتُهَا عَنْ نَفْسِهَا فَأَمْنَمْتُ وَنِيَّ حَتَّى أَلَمْتُ بِهَا سَنَةً مِنَ السَّنِينَ فَجَاءَتْني فَأَعْطَيْتُهَا عِشْرِينَ وَمِائَةً دِينَارٍ عَلَى أَنْ تُخَلِّيَ بَيْنِي وَبَيْنَ نَفْسِهَا فَفَعَلَتْ حَتَّى إِذَا قَدَرْتُ عَلَيْهَا قَالَتْ لَا أَهْلُكَ أَنْ تَقْضِيَ الْخُلَاطِمَ إِلَّا بِحَقِّهِ فَخَرَجْتُ مِنَ الْوُفُوعِ عَلَيْهَا فَأَنْصَرَفْتُ عَنْهَا وَهِيَ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ وَتَرَكْتُ الَّذِي أَعْطَيْتُهَا . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ أَبْنَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرَجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ فَأَفْرَجْتَ الصَّخْرَةَ غَيْرَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ مِنْهَا . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ الثَّالِثُ : اللَّهُمَّ إِنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجْرَاءَ فَأَعْطَيْتُهُمْ أَجْرَهُمْ غَيْرَ رَجُلٍ وَاحِدٍ تَرَكَ الَّذِي لَهُ وَذَهَبَ فَفَرَّغْتُ أَجْرَهُ حَتَّى كَثُرَتْ مِنْهُ الْأُمُوالُ فَجَاءَ فِي بَعْدِ حِينَ . فَقَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ أَدَّى إِلَيَّ أَجْرِي فَقُلْتُ لَهُ كُلُّ مَا تَرَى مِنْ أَجْلِكَ مِنَ الْأَيْلِ وَالْبَغِيرِ وَالْقَتَمِ وَالرَّقَةِ . فَقَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَسْتَهْزِئْ بِي فَقُلْتُ إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ فَأَخَذَهُ كُلَّهُ فَاسْتَأْفَقَ

لَا بِي ذَرُوعِهِ وَحِكْمِ ابْنِ التَّيْنِ أَنْ يَرَوِيهِ كَلَامًا بِالرُّفْعِ وَخَطَأً وَلَيْسَ كَأَعْمَلٍ لَهُ وَجْهٌ (قوله فذلك مثلهم أي المسلمين ومثل ما قبلوا من هذا النور) رواية الاسماعيلي فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدي الله وما جاء به رسوله ومثل اليهود والنصارى تركوا ما أمرهم الله واستدل به على أن بقاء هذه الامة يزيد على الالف لانه يقتضي ان مدة اليهود نظير مدتي النصارى والمسلمين وقد اتفق أهل النقل على أن مدة اليهود الي بعثة النبي ﷺ كانت أكثر من التي سنة ومدة النصارى من ذلك ستمائة وقيل أقل فتكون مدة المسلمين أكثر من الف قطعاً وتضمن الحديث ان أجر النصارى كان أكثر من أجر اليهود لان اليهود عملوا نصف النهار بقيراط والنصارى نحو ربع النهار بقيراط ولعل ذلك باعتبار ما حصل لمن آمن من النصارى بموسى وعيسى لحصل لهم تضييف الاجر مرتين بخلاف اليهود فانهم لما بعث عيسى كفروا به وفي الحديث تفضيل هذه الامة وتوفير أجرها مع قلة عملها وفيه جواز استدامة صلاة العصر الى أن تغيب الشمس وفي قوله فاما بقي من النهار شيء يسير إشارة الى قصر مدة المسلمين بالنسبة الى مدة غيرهم وفيه إشارة الى ان العمل من الطوائف كان مساوياً في المقدار وقد تقدم البحث في ذلك في المواقيت مشروحاً (قوله باب من استأجر أجيراً فترك أجره) في رواية الكشمهني فترك الاجيراً أجره (قوله فعمل فيه المستأجر) أي انجز فيه أو وزع (فراد) أي ربح (قوله) ومن عمل في مال غيره فاستفضل (هو من عطف العام على الخاص لان العامل في مال غيره أعم من أن يكون مستأجراً أو غير

قَمْ يَرْكُ مِنْهُ شَيْئًا. اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتُ فَمَكَ ذَلِكَ أَبَيْتُكَ وَجْهَكَ فَأَفْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ فَأَنْفَرَجَتْ  
الصَّخْرَةُ فَفَرَجُوا يَمْشُونَ **بَابُ** مَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ لِيَحْمِلَ عَلَى ظَهْرِهِ ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ وَأَجْرُهُ الْكَمَالُ  
**حَدَّثَنَا** سَيْدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ بِالصَّدَقَةِ أَنْتَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ فَيُعَامِلُ فَيَصِيبُ  
الْمُدَّ وَإِنْ لَيْضَهُمْ مِائَةً أَلْفٍ قَالَ مَا تَرَاهُ إِلَّا نَفْسُ **بَابُ** أَجْرِ السَّمْسَرَةِ وَلَمْ يَرَأْنِ سِيرِينَ وَعَطَاءُ  
وَأَبِرَاهِيمُ وَالْحَسَنُ بِأَجْرِ السَّمْسَرِ بَأْسًا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ بَعِ هَذَا الثَّوبَ فَمَا زَادَ  
عَلَى كَذَا وَكَذَا فَهُوَ كَ \*

مسأجر ولم يذكر المصنف الجواب إشارة إلى الاحتمال كعادته ثم ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انطلق  
عليهم النار وقد تقدم في وجه آخر قريباً وقد تعقب المذهب ترجمة البخاري بأنه ليس في القصة دليل لما ترجمه وإنما ترجم  
الرجل في أجر أجريه ثم أعطاه على سبيل التبرع وإنما الذي كان يلزمه قدر العمل خاصة وقد تقدم ذلك في أثناء كتاب  
اليوم وسبأني شرحه (١) مستوفى في أواخر أحاديث الأنبياء أن شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية لأعقب هومن  
الغبوق بالعين المعجمة والموحدة وآخره قاف شرب العشي وضبطوه بفتح الهمة أعقب من الثلاثي الااصيلي فبضمها  
وخطوه وقوله اعلوا ولا لاتفراد بالاهل ماله من زوج وولد بالمال ماله من رقيق وخدم وزعم الداودي أن المراد بالمال  
الدواب وتعقبوه وله وجه وقوله فأنى بفتح النون والهمزة قصورا بوزن سعى أي بعد وفي رواية كريمة والاصيلي فناء  
بعد بالنون بوزن جاء وهو بمعنى الاول وقوله فلم أر ح بضم الهمة وكسر الراء وقوله برق الفجر بفتح الراء أى أضواء  
وقوله فافرج بالوصل وضم الراء وبهمزة قطع وكسر الراء من الفرج أو من الافراج وقوله وكل ما ترى من أجلك كذا  
للكشميني ولا يز يد المروزي والباقي من أجرك ولكل وجهه \* (قوله باب من أجر نفسه ليحمل على ظهره ثم  
تصدق به) في رواية الكشميني ثم تصدق منه وقوله واجرا لجال أى وباب أجرا لجال (قوله حدنا أبي) هو الاموي  
صاحب المغازي وقوله عن شقيق هو أبو وائل وقوله فيحامل أى يطلب أن يحمل بالاجرة وقوله بالمداي يحمل المتاع  
بالاجرة وهي مدن طعام والمعاملة مفاعلة وهي تكون بين اثنين والمراد هنا أن الحمل من أحدهما والاجرة من الآخر  
كما ساقه للزراعة ووقع للنسائي من طريق منصور عن أبي وائل ينطلق أحدنا إلى السوق فيحمل على ظهره (قوله وان  
لبعضهم لما تفت) هذه اللام للتأكيدي وهي ابتدائية لدخولها على اسم ان وتقدم الخبر وهي كقوله تعالى ان في ذلك لعبرة  
ومراده ان ذلك في الوقت الذي حدث به وقد تقدم في الزكاة بلفظ وان لبعضهم اليوم مائة ألف زاد النسائي وما كان له  
يومئذ درهم أى في الوقت الذي كان يحمل فيه (قوله قال ما تراه الا نفسه) بين ابن ماجه من طريق زائدة عن الاعمش  
ان قال ذلك هو أبو وائل الراوي للحديث عن أبي مسعود وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الزكاة \* (قوله باب  
اجر السمسرة) أى حكمه وهي بمهملتين (قوله ولم يرا ابن سيرين وعطاء وابراهيم والحسن باجر السمسار بأسا) أما قول  
ابن سيرين وابراهيم فوصله ابن أبي شيبة عنهما بلفظ لا بأس باجر السمسار اذا اشترى يدا بيد وأما قول عطاء فوصله  
ابن أبي شيبة أيضا بلفظ مثل عطاء عن السمسرة فقال لا بأس بها وكان المصنف اشار إلى الرد على من كرهاه وقد نقله ابن  
المنذر عن الكوفي (قوله وقال ابن عباس لا بأس ان يقول بع هذا الثوب فما زاد على كذا وكذا فهو لك) وصله ابن  
أبي شيبة من طريق عطاء نحوه وهذه اجر سمسرة ايضا لكنها محبولة ولذلك لم يجرها الجمهور وقالوا ان باعه على ذلك  
فله اجرا مثله وحمل بعضهم اجازة ابن عباس على انه أجراه مجرى المقارض وبذلك اجاب احمد واسحق ونقل

(١) قوله وسبأني شرحه في نسخة وسبأني في بقية مباحه



وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ إِذَا قَالَ بِنْتُ بَكْدَا قَسَا كَانَ مِنْ رِيحِ قَهْرِكَ أَوْ نَبِيٍّ وَبَيْنَكَ فَلَا  
بَأْسَ بِهِ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ حَدَّثَنَا مُدَدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاحِمِ حَدَّثَنَا  
مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَلَقَّى ابْنُ كُبَّانٍ  
وَلَا يَبِيعُ حَاضِرُ لِبَادٍ . قُلْتُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ مَا قَوْلُهُ لَا يَبِيعُ حَاضِرُ لِبَادٍ . قَالَ لَا يَكُونُ لَهُ مِثْلُ  
بَابٍ هَلْ يَأْجُرُ الرَّجُلُ نَفْسَهُ مِنْ مِثْرَلٍ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ خُصٍّ حَدَّثَنَا أَبِي  
حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ حَدَّثَنَا خُبَابٌ . قَالَ كُنْتُ رَجُلًا قَبْلًا فَصِلْتُ لِعِمَّاسِ بْنِ وَائِلٍ  
فَاجْتَمَعَ لِي عِنْدَهُ فَأَتَيْتُهُ أَتَافُصَاهُ فَقَالَ لَا وَاللَّهِ لَا أَفْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
تَمُوتُ ثُمَّ تَبْعَثُ فَلَا قَالَ وَإِنِّي لَمِيتٌ ثُمَّ مَبْعُوثٌ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ فَإِنَّهُ سَيَكُونُ لِي تَمَّ مَالٌ وَوَلَدٌ فَافْضِيكَ  
فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى . أَمَّا آيَةُ الَّتِي كَفَرْنَا بِهَا بَيْنَنَا وَقَالَ لَا وَبَيْنَ مَالٍ وَلَدٍ أَبَابُ مَا يُعْطَى فِي الرِّقَةِ عَلَى أَحْيَاءِ الْعَرَبِ

ابن التميمي ان بعضهم شرط في جوازه ان يعلم الناس ذلك الوقت ان من السلعة يساوي ا كتر عاصمي له وتعبه بأن  
الجهل بمقدار الاجرة باق ( قوله وقال ابن سيرين اذا قال به بكذا كان من ربح فلك او بينك فلا بأس به )  
وصله ابن ابي شيبة ايضا من طريق يونس عنه وهذا اشبه بصورة المقارض من السمسار ( قوله وقال النبي ﷺ  
المسلمون عند شروطهم ) هذا أحد الاحاديث التي لم يوصلها المصنف في مكان آخر وقد جاء من حديث عمرو بن عوف  
الزوني وأبي هريرة وغيرهما أما حديث عمرو بن عوف فاخرجه اسحق في مسنده من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن  
عوف عن أبيه عن جده مرفوعا بلفظه وزاد الاشرط ا حرم حلالا أو ا حرم حراما وكثير بن عبد الله ضعيف عندنا أكثر  
لكن البخاري ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقولون أمره وأما حديث أبي هريرة فوصله أحمد وأبو داود والحاكم من  
طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح وهو بموحدة عن أبي هريرة بلفظه أبيضادون زيادة كثير فزاد بدلها والصلح  
جائز بين المسلمين وهذه الزيادة أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة وابن أبي شيبة من طريق  
عطاء بلفظنا أن النبي ﷺ قال المؤمنون عند شروطهم والدارقطني والحاكم من حديث عائشة مثله وزاد ما وافق الحق  
( تنبيه ) عن ابن التميمي ان قوله وقال النبي ﷺ المسلمون على شروطهم بقية كلام ابن سيرين فشرح على ذلك قوم وقد  
تعبه القطب الحلبي ومن تبعه من علمائنا ثم أورد المصنف حديث ابن عباس الماضي في البيوع والمراد منه قوله في تفسير  
المنع لبيع الحاضر للبادي أن لا يكون له سمسار فان مفهومه انه يجوز أن يكون سمسارا في بيع الحاضر للحاضر ولكن  
شرط الجمهور أن تكون الاجرة معلومة وعن أبي حنيفة ان دفعه الفاعل ان يشتري بها بزا بأجرة عشرة فهو قاسد فان  
اشتري فله أجرة المثل ولا يجوز ماسي من الاجرة وعن أبي ثور اذا جعل لوفى كل ألف شيئا معلوم فان عمل فله أجر مثله  
وحجة من منع انها اجارة في أمر لا مدغم معلوم وحجة من اجازة انه اذا عين له الاجرة كفي ويكون من باب الجعالة  
والله أعلم \* ( قوله باب هل يأجر الرجل نفسه من مشرك في ارض الحرب ) اورد فيه حديث خباب وهو اذ ذلك مسلم  
في عمله للعاصم بن وائل وهو مشرك وكان ذلك بمكة وهي اذ ذلك دار حرب واطلع النبي ﷺ على ذلك وأمره ولم يحزم  
المصنف بالحكم لاحتمال ان يكون الجواز مقيد بالضرورة أو ان جواز ذلك كان قبل الاذن في قتال المشركين ومنابتهن  
وقبل الامر بعدم اذلال المؤمن نفسه وقال المهلب كره أهل العلم ذلك بالضرورة بشرطين أحدهما أن يكون عمله فيما  
يحل للسلم فله والآخرا ان لا يعينه على ما يعود ضرورة على المسلمين وقال ابن التميمي استقرت المذاهب على أن الصناع  
في حوائجهم يجوز لهم العمل لاهل الذمة ولا يعد ذلك من الذلة بخلاف أن يخدمه في منزله وبطريق التبعية له والله أعلم  
وقد تقدم حديث خباب في البيوع ويا قتيبة شرحه في تفسير سورة مريم \* ( قوله باب ما يعطى في الرقبة على أحياء العرب

جَانِبَهُ الْكِتَابَ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَقُّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ  
 اللَّهِ وَقَالَ الثَّعْلَبِيُّ لَا يَشْرَطُ الْمَلَمُّ إِلَّا أَنْ يُعْطَى شَيْئًا فَلْيَقْبَلْهُ . وَقَالَ الْحَكَمُ لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا كَرِهَ أَجْرَ  
 الْمَلَمِّ وَأَعْطَى أَحْسَنَ دَرَاهِمَ عَشْرَةَ وَلَمْ يَرَ ابْنَ سِيرِينَ بِأَجْرِ الْقِسَامِ بَأْسًا وَقَالَ يُقَالُ السَّحْتُ  
 الرِّشْوَةُ فِي الْحُكْمِ

بِأَمَةِ الْكِتَابِ) كذا ثبتت هذه الترجمة للجميع والاحياء بالفتح جمع سي والمراد به طائفة من العرب مخصوصة قال الهمداني  
 في الانساب الشعب والحلي بمعنى وسمى الشعب لان القبيلة تشعب منه وقد اعترض على المصنف بأن الحكم لا يختلف  
 باختلاف الامكنة ولا باختلاف الاجناس وتقيده في الترجمة بأحياء العرب يشعر بخصره فيه ويمكن الجواب بأنه ترجم  
 بالواقع ولم يصرص لنفي غيره وقد ترجم عليه في الطب الشروط في الرقية بقطيع من الغنم ولم يقيد بشيء وترجم فيه أيضا  
 الرقية بِأَمَةِ الْكِتَابِ والرقية كلام يستشفى به من كل مارض أشار الى ذلك ابن درستويه وسألي تحقيق ذلك في  
 كتاب الطب ان شاء الله تعالى (قوله وقال ابن عباس عن النبي ﷺ أَحَقُّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ) هذا طرف  
 من حديث وصله المؤلف رحمه الله في الطب واستدل به للجمهور في جواز اخذ الاجرة على تعليم القرآن وخالف الحنفية  
 فمنعه في التعليم وأجازوه في الرقي كالدواء قالوا لانت تعليم القرآن عبادة والاجر فيه على الله وهو القياس في  
 الرقي الا أنهم أجازوه فيها لهذا الخبر وحمل بعضهم الاجر في هذا الحديث على الثواب وسياق القصة التي في  
 الحديث بآي هذا التاويل وادعى بعضهم نسخه بالاحاديث الواردة في الوعيد على اخذ الاجرة على تعليم القرآن وقدروها  
 أبو داود وغيره وتعب بأنه أثبات للنسخ بالاحتمال وهو مردود وبأن الاحاديث ليس فيها تصريح بالنع على الاطلاق  
 بل هي وقائع احوال محتملة للتاويل لتوافق الاحاديث الصحيحة كحديثي الباب وبأن الاحاديث المذكورة ليس فيها  
 ما تقوم به الحجة فلا تعارض الاحاديث الصحيحة وسيكون لنا عودة الى البحث في ذلك في كتاب النكاح في باب  
 التزوج على تعليم القرآن (قوله وقال الشعبي لا يشترط المعلم الا أن يعطى شيئا فليقبله وقال الحكم لم اسمع أحدا كره  
 أجر المعلم واعطى الحسن دراهم عشرة) أما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة بلفظ وأن اعطى شيئا فليقبله وأما قول  
 الحكم فوصله البغوي في الجمليات حدثنا علي بن الجعد عن شعبة سألت معاوية قرة عن أجر المعلم فقال أرى له  
 أجرا وسألت الحكم فقال ما سمعت فقها يكرهه وأما قول الحسن فوصله ابن سعد في الطبقات من طريق يحيى بن  
 سعيد بن أبي الحسن قال لما حذقت قلت لعلى ياعمه ان المعلم يريد شيئا قال ما كانوا يأخذون شيئا ثم قال أعطه  
 خمسة دراهم فزأل حتى قال أعطه عشرة دراهم وروى ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن الحسن قال لا بأس أن يأخذ  
 على الكتابة أجرا وكره الشرط (قوله ولم يرا ابن سيرين باجر القسام باسا وقال كان يقال السحت الرشوة في الحكم)  
 أما قوله في أجر القسام فاختلفت الروايات عنه فروى عبد بن حميد في تفسيره من طريق يحيى بن عتيق عن حماد وهو ابن  
 سيرين انه كان يكره أجور القسام ويقول كان يقال السحت الرشوة على الحكم وأرى هذا حكما يؤخذ عليه الآجرة  
 وروى ابن أبي شيبة من طريق قتادة قال قلت لابن المسيب ما ترى في كسب القسام فكرهه وكان الحسن يكرهه كسبه  
 وقال ابن سيرين أن لم يكن حسنا فلا أدري ما هو وجاءت عن رواية يجمع بها بين هذا الاختلاف قال ابن سعد حدثنا  
 طرم حدثنا حماد عن يحيى بن عمار وهو ابن سيرين انه كان يكره أن يشارط القسام وكأنه يكره له اخذ الاجرة على سبيل  
 المشاركة ولا يكرها اذا كانت بغير اشتراط كما تقدم عن الشعبي وظهر بما أخرجه ابن أبي شيبة أن قول البخاري وكان  
 يقال السحت الرشوة بنية كلام ابن سيرين وأشار ابن سيرين بذلك الى ما جاء عن عمر وعلى وابن مسعود وزيد بن  
 ثابت من قولهم في تفسير السحت أنه الرشوة في الحكم أخرجه ابن جرير بإسناديه عنهم ورواه من وجه آخر مر فوا  
 ورجله تهات ولكنه من رسل ولفظه كل لحم انبته السحت فالنار أولى به قبل يارسول الله وما السحت قال الرشوة في

وكانوا يَطْلُون عَلَى الْخُرُصِ حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعَالِيقِ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ أَبِي التَّوَكُّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَنْطَلَقْتُ فَرَّ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرَةٍ سَأَفُوهَا حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَهْلِ الْأَرَبِ فَأَسْتَضَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمْ فَلَدَغَ سَيْدُ ذَلِكَ الْحَيِّ

الحكم (نتبه) القسم بفتح القاف فعالم من القسم بفتح القاف وهو القسم وشرحه الكرماني على أنه يضم القاف جمع قاسم والسحت بضم السين وسكون الحاء المهملتين وحكي ضم الحاء وهو شاذ وضبطه بعضهم بما يلزم من أكله العار فهو أعم من الحرام والرشوة بفتح الراء وقد تكسر وقضم وقيل بالفتح المصدر وبالكسر الاسم (قوله) وكانوا يَطْلُون عَلَى الْخُرُصِ هو بفتح المعجمة وسكون الراء ثم صاد مهملة هو الخُرُصُ وزنا ومعنى وقد تقدم غيره في السور أي كانوا يَطْلُون أَجْرَةَ الْخُرُصِ وفي ذلك دلالة على جواز أجرة القسم لا اشتراكها في أن كلامها بفصل التنازع بين المتخاصمين ولأن الخُرُصَ يقصد للقسمه ومناسبة ذكر القسم والخُرُصَ للترجمة الاشتراك في أن جنسهما وجنس تعليم القرآن والرقية واحد ومن ثم كره مالك أخذ الأجرة على عقد الوثاق لكونها من فروض الكفایات وكره أيضا أجرة القسم وقيل إنما كرهها لأنه كان يزرع من بيت المال فكره له أن يأخذ أجرة أخرى وأشار سحنون إلى الجواز عند فساد أمور بيت المال وقار عبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة أحدث الناس ثلاثة أشياء لم يكن يؤخذ عليهم أجر ضراب الفحل وقسمة الأموال والتعليم اه وهذا مرسل وهو يشعر بأنهم كانوا قبل ذلك يجوعون بها فلما فشا الشح طلبوا الأجرة فعُد ذلك من غير مكارم الأخلاق فتحمل كراهة من كرهها على التنزيه والله أعلم (قوله) عن أبي بشر هو جعفر ابن أبي وحشية مشهور بكنيته أكثر من اسمه كما يه اسمها ياس وهو مشهور بكنيته (قوله) عن أبي التَّوَكُّلِ هو الناجي وقد ذكر المصنف في آخر الباب تصريح أبي بشر بالسماع منه وتابع أبا عوانة على هذا الإسناد شعبة كما في آخر الباب وهشيم كما أخرجه مسلم والنسائي وخالفهم الأعمش فرواه عن جعفر بن أبي وحشية عن أبي نضرة عن أبي سعيد جعل بدل أبي التَّوَكُّلِ أَبَانُضْرَةَ أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريقه فاما الترمذي فقال طريق شعبة أصبح من طريق الأعمش يقول ابن ماجه انها الصواب ورجحها الدارقطني في اللعل ولم يرجح في السنن شيئا وكذا النسائي والذي يرجح في تقيدي ان الطريقين محفوظان لاشتغال طريق الأعمش على زيادات في المتن ليست في رواية شعبة ومن تابعه فكانه كان عند أبي بشر عن شيخين حدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ولم يصب ابن العربي في دعواه ان هذا الحديث مضطرب فقد رواه عن أبي سعيد أيضا سعيد بن سيرين كما سيأتي في فضائل القرآن وسليمان بن قتة وهو بفتح القاف وتشديد الشنة كما أخرجه أحمد والدارقطني وسأذكر ما في رواياتهم من القوائد (قوله) أنطلق فَرَّ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ في رواية سليمان بن قتة عند أحمد بعثنا رسول الله ﷺ بعثنا زاد الدارقطني فيه بعث سرية عليها أبو سعيد ولم أقف على تعيين هذه السرية في شيء من كتب المغازي بل لم يعرض لذكرها أحد منهم وهي واردة عليهم ولم أقف على تعيين الحي الذين نزول بهم من أي القبائل هم (قوله) فاستضافوهم أي طلبوا منهم الضيافة وفي رواية الأعمش عند غير الترمذي بعثنا رسول الله ﷺ ثلاثين رجلا فزلنا بقوم ليلا ففسأناهم القرى فأفادت عدد السرية ووقت النزول كما أفادت رواية الدارقطني تعيين أمير السرية والقرى بكسر القاف مقصور الضيافة (قوله) فأبوا أن يضيقوهم بالشدد لا كثرة وكسر الضاد المعجمة عتقا (قوله) فلدغ بضم اللام على البناء للمجهول واللدغ بالذال المهملة والغين المعجمة وهو اللسع وزنا ومعنى وأما اللدغ بالذال المعجمة والعين المهملة فهو الاحراق الخفيف واللدغ المذكور في الحديث هو ضرب ذات الحمة من حية أو عقرب أو غيره مما واكثر ما يستعمل في المقرب وقد أفادت رواية الأعمش تعيين المقرب وأما ما وقع في رواية هشيم

فَسَوَّاهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ فَهَلْ بَعْضُهُمْ لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ تَزَلُّوا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ فَأَتَوْهُمْ فَهَلْ هَلَّوْا بِهَا الرَّهْطُ أَنْ سَيِّدْنَا لَدَيْهِمْ وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ قَوْلٌ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهَلْ بَعْضُهُمْ نَسَمَ وَاللَّهُ إِنِّي لِأَدْرِي وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَمْنَاكُمْ فَلَمْ تَضِيْعُوا فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جَمَلًا فَصَالِحُكُمْ عَلَى قَلِيلٍ مِنَ النَّسَمِ فَأَنْطَلِقَ يَقْبَلُ عَلَيْهِ

عند النسائي انه مصاب في عقله أولديغ فشك من هشيم وقد رواه الباقر فلم يشكوا في انه لدغ ولا سيا تصرع الا عمش بالمقرب وكذلك ماسياقي في فضائل القرآن من طريق معبد بن سيرين عن ابي سعيد بلقظان سيد الحلي سليم وكذا في الطيبي حديث ابن عباس ان سيد الحلي سليم والسليم هو اللديغ نعم قلت للصحابه قصة اخرى في رجل مصاب بعقله قرأ عليه بعضهم فاتحة الكتاب فبأخرجه ابو داود والترمذي والنسائي من طريق خارجة بن الصلت عن عمه انه مر بهم وعندهم رجل مجنون موق في الحديد فقالوا انك جئت من عنده هذا الرجل بخير فارق لنا هذا الرجل الحديث قالني يظهر انهما قصتان لكن الواقع في قصة ابي سعيد انه لدغ (قوله فسعوا له بكل شيء) اي ما جرت به العادة ان جد اوي بمن لدغة المقرب كذا لاكثر من السعي اي طلبوا له ما يداويه وللكشميبي فشفوا بالمجعة والقاء وعليه شرح الخطابي فقال معناه طلبوا الشفاء بقول شني الله مريض اي ابراه وشني له الطيب اي ما يشفيه او وصف له ما فيه الشفاء لكن ادعي ابن التين انها تصحيف (قوله لواتيتم هؤلاء الرهط) قال ابن التين قال تارة نفرا وتارة رهطا والنفر ما بين العشرة والثلاثة والرهط ما دون العشرة وقيل يصل الى الاربعين (قلت) وهذا الحديث يدل له (قوله فاتوم) في رواية معبد بن سيرين ان الذي جاء في هذه الرسالة جارية منهم فيحمل على انه كان معها غير هازاد البزار في حديث جابر فقالوا لهم قد بلغنا ان صاحبكم جاء بانور والشفاء قالوا نعم (قوله وسعينا) في رواية الكشميبي وشفيينا بالمجعة والقاء وقد تقدم ما فيها (قوله فهل عند احد منكم من شيء) زاد ابو داود في روايته من هذا الوجه ينفع صاحبنا (قوله فقال بعضهم) في رواية ابي داود فقال رجل من القوم نعم والله اني لراقي بكسر القاف وبين الاعمش ان الذي قال ذلك هو ابو سعيد راوي الخبر ولقظه قلت نعم انا ولكن لا ارقيه حتى تطونا غما فاذا كان جنس العمل وهو ضم الجيم وسكون المهملة ما يطى على عمل وقد استشكل كون الراقي هو ابو سعيد راوي الخبر مع ما وقع في رواية معبد بن سيرين فقام معها رجل ما كنا نظنه بحسن رقية وأخرجه مسلم وسياتي للمصنف في فضائل القرآن بلفظ آخر وفيه فلما رجع قلنا له اكنتم تحسن رقية ففي ذلك اشعار انه غيره والجواب انه لا مانع من أن يكني الرجل عن نفسه ففعل ابا سعيد صرح تارة وكفى أخرى ولم ينفرد الاعمش بتعيينه وقد وقع أيضا في رواية سليمان بن قتة بلفظ فاتيتهم فرقيته بفاتحة الكتاب وفي حديث جابر عند البزار فقال رجل من الانصار انا ارقيه وهو ما يقوى رواية الاعمش فان ابا سعيد الانصاري وأما حمل بعض الشارحين ذلك على تعدد القصة وان ابا سعيد راوي قصتين كان في احدها راقيا وفي الاخرى كان الراقي غيره فيعبد جدا ولا سيما مع اتحاد المخرج والسياق والسبب ويكنى في رد ذلك ان الاصل عدم التعدد ولا حامل عليه فان الجمع بين الروايتين ممكن بدونه وهذا بخلاف ما قدمته من حديث خارجة بن الصلت عن عمه فان السياقين مختلفان وكذا السبب فكان الحمل على التعدد في رواية (قوله فصالحوهم) أي واقفوم (قوله قطع من الغنم) قال ابن التين القطيع هو الطائفة من الغنم وتعقب بان القطيع هو الشيء المقتطع من غنم كان أو غيره وقد صرح بذلك ابن قرقول وغيره وزاد بعضهم ان الغالب استعماله فيمن بين العشرة والاربعين ووقع في رواية الاعمش فقالوا انا نعطيك ثلاثين شاة وكذا ثبت ذكر عدد الشياه في رواية معبد بن سيرين وهو مناسب لعدد السرية كما هدم في أول الحديث وكانهم اعتبروا عدد ما فعلوا لجمع الجمل بازا (قوله فانطلق يقبل) بضم القاء وبكسرهما وهو مخمصة قليل بزاق وقد تهدم البحث فيه في أوائل كتاب الصلاة قال ابن أبي حمزة عمل التفل في الرقية يكون بعد

وَيَقْرَأُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَكَأَنَّمَا نُشِيطَ مِنْ عِقَالٍ فَأَنْطَلَقَ بِمَنْشِيِّ وَمَا بِهِ قَلْبَهُ قَالَ فَأَوْفَوْهُمْ جَمَاهُمْ  
 الْإِنِّي صَالِحُهُمْ عَلَيْهِ قَالَ بَعْضُهُمْ أَقْسَمُوا فَقَالَ الَّذِي رَفَعِي لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرُ  
 لَهُ الَّذِي كَانَ فَتَنْظَرُوا مَا مَرُّنَا قَدِيمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ فَقَالَ وَمَا يَدْرِيكُمُ أَنَّهُا رَقِيَّةٌ  
 ثُمَّ قَالَ قَدْ أَصْبَحْتُمْ أَقْسَمُوا وَأَضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ  
 سَمِعْتُ أَبَا الْمُتَوَكِّلِ يَهْدِي

القراءة لتحصيل بركة القراءة في الجوارح التي يمر عليها الريق تحصّل البركة في الريق الذي يشغله (قوله) وقرأ الحمد لله رب العالمين في رواية شعبة فجعل يقرأ عليها بفاتحة الكتاب وكذا في حديث جابر وفي رواية الأعمش فقرأت عليه الحمد لله ويستفاد منه تسمية الفاتحة الحمد والحمد لله رب العالمين ولم يذكر في هذه الطريق عدم مقرأ الفاتحة لكنه بينه في رواية الأعمش وأنه سبع مرات وتوقع في حديث جابر ثلاث مرات والحكم للزائد (قوله) فكأنما نشط) كذا للجميع بضم النون وكسر المجهمة من الثلاثي قال الخطابي وهولفة والمشهور نشط إذا عقد وأنشط إذا حل وأصله الانشطة بضم الهمزة والحاءمة بينهما تون ساكنة وهي الحبل وقال ابن التين حكى بعضهم أن معنى أنشط حل ومعنى نشط أقيم بسرعة ومنه قولهم رجل نشيط ويحتمل أن يكون معنى نشط نزع ولو قرئ بالتشديد لكان له وجه أي حل شيئاً قشياً (قوله) من عقال) بكسر الميم بعدها قاف هو الحبل الذي يشده ذراع البهيمة (قوله) ومابه قلبه) بحركت أي علة وقيل لليلة قلبه لأن الذي تصيبه يقب من جنب إلى جنب ليعلم موضع الداء قاله ابن الأعرابي ومنه قول الشاعر  
 \* وقد برئت مما في الصدر من قلبه \* وفي نسخة الديلماني بخطه قال ابن الأعرابي القلب داء مأخوذ من القلب يأخذ البعير فيأثم قلبه فيموت من يومه (قوله) فقال بعضهم أقسموا) لم أقف على اسمه (قوله) فقال الذي رقي) ففتح القاف وفي رواية الأعمش فلما قضينا الغم عرض في أنفسنا مناشئ وفي رواية معبد بن سيرين فأمرنا ثلاثين شاة وسقانا لبناً وفي رواية سليمان بن قتة فيثالبنا بالمشاء والزول فاكلنا الطعام وأبوا أن يأكلوا الغنم حتى أتينا المدينة وبين في هذه الرواية أن الذي منعهم من تناولها هو الرقي وأما في باقي الروايات فابهمه (قوله) فتتنظر ما يمرنا) أي فتنبه ولم يدوا أنهم يخبرون في ذلك (قوله) وما يدريك أنها رقية) قال الداودي معناه وما أدراك وقد روي كذلك ولعله هو المحفوظ لأن ابن عينة قال إذا قال وما يدريك فلم يعلم وإذا قال وما أدراك فقد أعلم وتعقبه ابن التين بأن ابن عينة إنما قال ذلك فيما وقع في القرآن كما تقدم في أواخر الصيام والأفلا فرق بينهما في اللغة أي في نفي الداراة وقد وقع هشيم وما أدراك ونحوه في رواية الأعمش وفي رواية معبد بن سيرين وما كان يدريه وهي كلمة يقال عند التعجب من الشيء وتستعمل في تعظيم الشيء أيضاً وهو لا تقي هنا زاد شعبة في روايته ولم يذكر منه نهي أي من النبي ﷺ عن ذلك وزاد سليمان بن قتة في روايته بعد قوله وما يدريك أنها رقية قلت ألتقي في روعي وللدارقطني من هذا الوجه قلت بإسناد الله شيء ألتقي في روعي وهو ظاهر في أنه لم يكن عنده علم متقدم بمشروعية الرقي بالفاتحة ولهذا قاله أصحابه لما رجع ما كنت تحسن رقية كما وقع في رواية معبد بن سيرين (قوله) ثم قال قد أصبتم) يحتمل أن يكون صوب فطهم في الرقية ويحتمل أن ذلك في توقفهم عن التصرف في الجمل حتى استاذنوه ويحتمل أعم من ذلك (قوله) وأضربوا لي معكم سهماً) أي اجعلوا لي منه نصيباً وكأنه أراد المبالغة في تأنيسه كما وقع له في قصة الحمار الوحشي وغير ذلك (قوله) وقال شعبة حدثنا أبو بشر سمعت أبا المتوكل) هذه الطريق بهذه الصيغة وصلها الترمذي وقد أخرجه المصنف في الطب من طريق شعبة لكن بالنعنة وهذا هو السرفي عزوه إلى الترمذي مع كونه في البخاري وغفل بعض الشراح عن ذلك فغاب على من نسب إلى الترمذي وفي الحديث جواز الرقية بكتاب الله وبلطيق به ما كان بالذكر والدعاء المأثور وكذا غير

**بابُ ضَرِيَةِ الْعَبْدِ وَتَعَاهُدِ ضَرَائِبِ الْإِمَاءِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ  
 عُثَيْمٍ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَجَّمَ أَبُو طَيْبَةَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ  
 سَاعَتَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَكَلَّمَ مَوْلَاهُ فَخَفَّفَ عَنْ غَلَّتِهِ أَوْ ضَرَبَتْهُ بِأَبِ خُرَاجِ الْحَجَامِ حَدَّثَنَا  
 مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ اخْتَجَّمَ  
 النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْطَى الْحَجَامَ أَجْرَهُ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ  
 عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ اخْتَجَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْطَى الْحَجَامَ أَجْرَهُ وَلَوْ عَلِمَ كَرَاهِيَةً لَمْ يُعْطِهِ  
**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا مِسْرَرٌ****

لِلْمَأْمُورِ بِمَا لَا يَخَافُ مَا فِي الْمَأْمُورِ وَأَمَّا الرِّقَى بِمَا سَوَى ذَلِكَ فَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَنْبَغِيهِ وَلَا مَا يَنْبَغِي حُكْمَ ذَلِكَ مَبْسُوطًا  
 فِي كِتَابِ الطَّبِّ وَفِيهِ مَشْرُوعِيَةُ الضِّيَافَةِ عَلَى أَهْلِ الْبُوَادِي وَالزُّرُورِ عَلَى مِيَاهِ الْعَرَبِ وَطَلَبُ مَا عِنْدَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْفَرَى أَوْ  
 الشَّرَاءِ وَفِيهِ مَقَابِلَةٌ مِنْ امْتِنَاعٍ مِنَ الْمُسْكُومَةِ بِظَنِّ صَنِيعِهِ لِمَا صَنَعَهُ الصَّحَابِيُّ مِنَ الْامْتِنَاعِ مِنَ الرِّقَةِ فِي مَقَابِلَةِ امْتِنَاعِ  
 أَوْلَئِكَ مِنْ ضِيَاقِهِمْ وَهَذِهِ طَرِيقُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى لَوْ شِئْتُ لَأَخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا وَلَمْ يَتَذَكَّرْ الْخَضِرُ عَنْ  
 ذَلِكَ إِلَّا بِأَمْرٍ خَارِجٍ وَفِيهِ امْتِنَاعٌ مَا يَلْتَزِمُ الْمَرْءَ عَلَى نَفْسِهِ لَأَنْ يُسْعِدَ الزَّمَّ أَنْ يَرِقِيَ وَإِنْ يَكُونُ الْجَمْلُ لَهُ وَلَا صَحَابَهُ وَأَمْرُهُ  
 النَّبِيُّ ﷺ بِالْوَقْدِ بِذَلِكَ وَفِيهِ الْإِشْرَاقُ فِي الْمَوْجُودِ إِذَا كَانَ أَصْلُهُ مَعْلُومًا وَجَوَازُ طَلَبِ الْهَدْيَةِ مِنْ يَحْمِلُ رَغْبَتَهُ فِي ذَلِكَ  
 وَأَجَابَتِ عَلَيْهِ وَفِيهِ جَوَازُ قَبْضِ الشَّيْءِ الَّذِي ظَاهَرَهُ الْحُلُّ وَتَرَكَ التَّصَرُّفَ فِيهِ إِذَا عَرَضَتْ فِيهِ شَبْهَةٌ وَفِيهِ الْاجْتِهَادُ عِنْدَ فَقْدِ  
 النَّصِّ وَعَظَمَةُ الْقُرْآنِ فِي صُدُورِ الصَّحَابَةِ خُصُوصًا الْفَاتِحَةِ وَفِيهِ انْزِقُ الرِّزْقِ الْمَقْسُومِ لَا يَسْتَطِيعُ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ مَنَعُهُ مِنْ  
 قِسْمِهِ لَهُ لِأَنَّ أَوْلَئِكَ مَنَعُوا الضِّيَافَةَ وَكَانَ اللَّهُ قَسِمًا لِلصَّحَابَةِ فِي مَا لَهُمْ نَصِيبًا فَتَعَوَّمُ فَسَبَّ لَهُمْ لَدَغُ الْعَقْرِبِ حَتَّى سَبَقَ لَهُمْ  
 مَا قَسَمَ لَهُمْ وَفِيهِ الْحِكْمَةُ الْبَالِغَةُ حَيْثُ اخْتَصَّ بِالْعُقَابِ مَنْ كَانَ رَأْسًا فِي الْمَنَعِ لِأَنَّ مِنْ مَادَّةِ النَّاسِ الْإِتْيَارَ بِأَمْرٍ كَبِيرٍ فَلَمَّا كَانَ  
 رَأْسُهُمْ فِي الْمَنَعِ اخْتَصَّ بِالْعُقُوبَةِ ذَوْنُهُمْ جَزَاءً وَفَاقًا وَكَانَ الْحِكْمَةُ فِيهِ أَيْضًا ارَادَةُ الْإِجَابَةِ الَّتِي مَا يَلْتَمِسُهُ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ  
 لِلشَّفَاقِ وَلَوْ كُنَّا لَنَا الْمَلْدُوعُ لَوْ كَانَ مِنْ أَحَادِ النَّاسِ لَعَلَّاهُمْ لَمْ يَكُنْ يَقْدَرُ عَلَى الْقَدْرِ الْمَطْلُوبِ مِنْهُمْ \* (قَوْلُهُ بِأَبِ ضَرِيَةِ الْعَبْدِ وَتَعَاهُدِ  
 ضَرَائِبِ الْإِمَاءِ) الضَّرِيَّةُ بِفَتْحِ الْمَجْمَعِ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ مَا يَقْدَرُهُ السَّيِّدُ عَلَى عَبْدِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَضَرَائِبُ جَمْعُهَا وَيُقَالُ  
 لَهَا خُرَاجٌ وَغَلَّةٌ بِالْعَيْنِ الْمَجْمُوعَةُ وَأَجْرٌ وَقَدْ وَقَعَ جَمِيعُ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ ثُمَّ أورد المصنف فيه حديث أنس أن أبا طيبة  
 حجج النبي ﷺ وكلم ماله خففوا عنه من ضريبةته ودلالته على الترجمة ظاهرة فإن المراد بها بيان حكم ذلك وفي تقرير  
 النبي ﷺ له دلالة على الجواز وسأذكر كم كان قدر الضريبة بعد باب وأما ضرائب الأماة فيؤخذ عنه بطريق الالتحاق  
 واختصاصها بالتعاهد لكونها مظنة تطرق الفساد في الأغلب والافكا يخشى من اكتساب الأماة بفرجها يخشى من  
 اكتساب العبد بالسرقة مثلا ولعله أشار بالترجمة إلى ما أخرجه هو في تاريخه من طريق أبو داود الأحمري قال  
 خطبنا حديثه حين قدم المدائن فقال تعاهدوا ضرائب أمانكم وهو عند أبي نعم في الحلية بلفظ ضرائب غلمانكم واسم  
 الأحمري هذا مالك وأورده سعيد بن منصور في السنن مطولا من طريق شداد بن الفرات قال حدثنا أبو داود  
 شيخ من أهل المدائن قال كنت تحت منبر حذيفة وهو يخطب ولاني داود من حديث رافع بن خديج مرفوعا عن  
 كسب الأماة حتى يعلم من أين هو وقد تقدم ذكر ذلك في أواخر البيوع وقال ابن المنير في الحاشية كأنه أراد بالتعاهد  
 التفقد لقدار ضريبة الأماة لاحتمال أن تكون ثقيلة تحتاج إلى التكسب بالفعول ودلالته من الحديث أمره عليه  
 الصلاة والسلام بتخفيف ضريبة الحجام فلزوم ذلك في حق الأماة أقدم وأولى لاجل الغائلة الخاصة بها (قَوْلُهُ بِأَبِ  
 خُرَاجِ الْحَجَامِ) أورد فيه حديث ابن عباس احتجهم النبي ﷺ وأعطى الحجام أجره وزاد من وجه آخر ولوعلم

عَنْ عَمْرِو بْنِ حَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْتَجِمُ وَلَمْ يَكُنْ يَظْلِمُ أَحَدًا أَجْرَهُ **بَابٌ مِنْ كَلِمَةِ مَوَالِي الْعَبْدِ أَنْ يَحْتَقُوا عَنْهُ مِنْ خَرَجِهِ حَدَّثَنَا** أَدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ دَعَا النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا حَبَشًا فَحَجَّمَهُ وَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ أَوْ مِثْرَةٍ أَوْ مِثْرَيْنِ

كرامة لم يسطه وهو ظاهر في الجواز وتقدم في البيوع بلفظ ولو كان حراما لم يحطه وعرف به ان المراد بالكرامة هنا كرامة التحريم وكان ابن عباس أشار بذلك الى الرد على من قال ان كسب الحجامة حرام واختلف العلماء بهذا في هذه المسئلة فذهب الجمهور الى أنه حلال واحتجوا بهذا الحديث قالوا هو كسب فيه ذنابة وليس بحرم فحلقوا الزجر عنه على التزويه ومنهم من ادعى النسخ وأنه كان حراما ثم أيسح وجنح الى ذلك الطحاوي والنسخ لا يثبت بالاحتمال وذهب أحمد وجهاعة الى الفرق بين الحر والعبد فكروا للحر الاحتراف بالحجامة ويحرم عليه الانفاق على نفسه منها ويجوز له الاتفاق على الرقيق والدواب منها وأباحوها للعبد مطلقا وعمدتهم حديث محبصة أنه سأل النبي ﷺ عن كسب الحجامة فيها فذكر له الحاجة فقال أعلنه نواضحك أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن ورجالهم فثبات وذكر ابن الجوزي ان أجر الحجامة إنما كرهه لان من الاشياء التي يجب للمسلم على المسلم اعانة له عند الاحتياج له فسا كان ينبغي له أن يأخذ على ذلك أجرا وجمع ابن العربي بين قوله ﷺ كسب الحجامة خيث وبين اعطائه الحجامة أجرته بأن عمل الجواز ما اذا كانت الاجرة على عمل معلوم ويحمل الزجر على ما اذا كان على عمل مجهول وفي الحديث اباحة الحجامة ويلحق به ما يتداوى من اخراج الدم وغيره وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الطب وفيه الاجرة على المعالجة بالطلب والشفاة الى أصحاب الحقوق أن يخففوا منها وجواز بخارجة السيد لعبد كأن يقول له أدنك لك أن تكسب علي أن تعطيني كل يوم كذا وما زاد فهو لك وفيه استعمال العبد بغير اذن سيده الخاص اذا كان قد تضمن تمكينه من العمل اذنه العام (قوله عن عمرو بن حامر) هو الانصاري وليست له رواية في البخاري الا عن أنس وقد تقدم له حديث في الطهارة وآخر في الصلاة وهذا هو جميع ماله عنده (قوله كان النبي ﷺ يَحْتَجِمُ) فيه اشعار بالمواظبة بخلاف الاول وقوله ولم يكن يظلم أحدا أجره فيه اثبات اعطائه أجره الحجامة بطريق الاستنباط بخلاف الرواية التي قبلها ففيها الجزم بذلك على طريق التخصيص \* (قوله باب من كلم موالى العبد أن يخففوا عنه من خراجها) أي على سبيل التفضل منهم لاعلي سبيل الالتزام لهم ويحتمل أن يكون على الالتزام اذا كان لا يطبق ذلك (قوله عن حميد الطويل عن أنس) في رواية الاسماعيلي من هذا الوجه عن حميد سمعت أنسا (قوله دعاني النبي ﷺ غلاما) هو أبوطيبة كما تقدم قبل باب واسم أبي طيبة نافع على الصحيح فقد روي أحمد وابن السكن والطبراني من حديث محبصة بن مسعود أنه كان له غلام حجام يقال له نافع أبوطيبة فانطلق الى النبي ﷺ يسأله عن اخراجه الحديث وحكي ابن عبد البر في اسم أبي طيبة أنه دينار وهووه في ذلك لان ديناراً الحجامة تأتي روى عن أبي طيبة لأنه اسم أبي طيبة أخرجه حديثه ابن منده من طريق بسام الحجامة عن دينار الحجامة عن أبي طيبة الحجامة قال حجت النبي ﷺ الحديث وبذلك جزم أبو أحمد الحاكم في السكنى أن ديناراً الحجامة يروى عن أبي طيبة لأنه أبوطيبة نفسه وذكر كراي الغوى في الصحابة بأستاد ضعيف أن اسم أبي طيبة ميسرة وأما المسكرى فقال الصحيح أنه لا يعرف اسمه وذكر ابن الخدّاء في رجال الموطاء أنه عاش مائة وثلاثاً وأربعين سنة (قوله بصاع أو صاعين أو مِثْرَةٍ أو مِثْرَيْنِ) شك من شعبة وقد تقدم في رواية سفيان صاعاً أو صاعين على الشك أيضاً ولم يتعرض لذلك ولم يذكره وقد تقدم في البيوع من رواية مالك عن حميد فاصله بصاع من تمر ولم يشك وأما تعيين ماقى الصاع وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث علي قال أمرني النبي ﷺ فاعطيت الحجامة أجره فأفاد تعيين من باشر العطية ولابن أبي شيبة من

وَكَلَّمَ فِيهِ فَخُفَّ مِنْ جَرِّ بَيْتِهِ **بَابُ كَسْبِ الْبَغِيِّ وَالْإِمَاءِ** . وَكَرِهَ إِبْرَاهِيمُ أَجْرَ النَّائِلَةِ وَالْمَغْنِيَةِ .  
 وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِيَبْتَلِيَوهُنَّ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا  
 وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ عَفُورٌ رَحِيمٌ . قَالَ مُجَاهِدٌ فَتَيَاتِكُمْ إِمَاءُكُمْ **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ**  
 ابْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي سَعُودٍ  
 الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ تَمَنُّ الْكَلْبِ . وَمَهْرُ الْبَغِيِّ . وَحُلُولُ الْكَاهِنِ  
**حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ**  
**اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْإِمَاءِ**

هذا الوجه أنه ﷺ قال للحجاج كم خراجك قال صاعان قال فوضع عنه صاعا وكان هذا هو السبب في الشك الماضي  
 وهذه الرواية تجمع الخلاف وفي حديث ابن عمر عند ابن أبي شيبة أن خراجها كان ثلاثة أصع وكذا لأبي يعلى عن  
 جابر قال صح جمع بينهما بأنه كان صاعين وزيادة فمن قال صاعين الغي الكسر ومن قال ثلاثة جبره ( قوله وكلم فيه )  
 لم يذكر المفعول وقد ذكره قبل باب من وجه آخر عن حيدق قال كلم مواليه ومواليه هم بنو حارثة على الصحيح ومولاه  
 منهم محبة بن مسعود كما تراه هنا وانما جمع الموالى مجازا كما يقال بنو افلان قتلوا بـ لا يكون القاتل منهم واحدا واما  
 ما وقع في حديث جابر أنه مولى بني ياضة فهو وهم فان مولى بني ياضة آخر يقال له أبو هند ( قوله باب كسب البغي  
 والاماء ) بين البغي والاماء خصوص وعموم وجهي فقد تكون البغي أمة وقد تكون حرة والبغي بفتح الموحدة وكسر  
 المعجمة وتشديد اليا بوزن فصيل بمعنى فاعلة أو مفعولة وهي الزانية ولم يشرح المصنف بالحكم كأنه به علي أن الممنوع  
 كسب الاماء بالقصور لا بالصنائع المجازة ( قوله وكره ابراهيم ) أي النخعي ( أجر النائلة والمغنية ) وصله ابن أبي  
 شيبة عن طريق أبي هاشم عنه وزاد والكاهن وكان البخاري أشار بهذا الاثر إلى أن النهي في حديث أبي هريرة  
 محمول على ما كانت الحرفة فيه ممنوعة أو تجر الى أمر ممنوع شرطا لجامع ما بينهما من ارتكاب المعصية ( قوله وقول  
 الله عز وجل ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ) قال مجاهد فتياتكم على البغاء قال لا تكرهوا  
 روى ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء قال لا تكرهوا  
 اماءكم على الزنا وأخرجه هو وعبد بن حميد والطبري عن طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد قال في قوله ولا تكرهوا فتياتكم  
 قال اماءكم على الزنا وزاد أن عبد الله بن أبي أمر أمة بالزنا فزنت فجاءت ببرد فقال ارجعي فإني على آخر فقلت والله  
 ما أنا بأرجعة فزلت وهذا أخرجه مسلم عن طريق أبي سفيان عن جابر مرفوعا وسماها الزهري عن عمر بن ثابت معاذا  
 وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مرسل في قصة طويلة وكذا أخرجه ابن أبي حاتم عن طريق عكرمة  
 مرسلوا واخفقوا على تسميتها معاذة وروى أبو داود والنسائي عن طريق أبي الزبير أنه سمع جابرا قال جاءت مسيكة  
 أمة لبعض الانصار فقالت ان سيدي يكرهني على البغاء فزلت قال لظاهر أنها زلت فيها وزعم مقاتل انها ما كانتا  
 أمتين لعبد الله بن أبي وزاد معمر بن غفره وقوله تعالى ان أردن تحصنا لا مفعول به بل خرج عرج الغالب ويحتمل أن يقال  
 لا يتصور الا كراهة اذا لم يردن التعفف لانهن حينئذ في مقام الاختيار وقوله وقال مجاهد فتياتكم اماءكم وقع هذا في رواية  
 المستمل وذكره النسائي لكن لم ينسبه لمجاهد ولعله قال فتياتكم الاماء وهو في تفسير الترياب عن ورقاء عن ابن نجيع  
 عن مجاهد في قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم يقول اماءكم على البغاء على الزنا ثم أورد المصنف حديث أبي مسعود في  
 النهي عن مهر البغي وغيره وحديث أبي هريرة في النهي عن كسب الاماء وقد تقدم في أواخر البيوع وفي الباب الذي



**بابُ عَسْبِ الْفَحْلِ حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ وَالْإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَعَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ **يَاب** إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا قَمَاتَ أَحَدُهُمَا وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ لَيْسَ لِأَهْلِيهَا أَنْ يَخْرِجُوهُ إِلَى تَمَامِ الْأَجَلِ وَقَالَ الْحَكَمُ وَالْحَسَنُ وَابْنُ مَعَاوِيَةَ نُمَضِّي الْإِجَارَةَ إِلَى أَجْلِهَا وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ أَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ خَيْرَ بِالْطَّرِيقِ . فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى عَبْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبَى بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ وَكَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ حَدَّثَا الْإِجَارَةَ بِمَدَى مَا قُضِيَ النَّبِيُّ ﷺ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْعُمُوهَا وَلَكِنْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ الْمَزَارِعَ كَانَتْ تُكْرَى عَلَى ثَمَى سَمَاءَ نَافِعٍ لَا أَحْفَظُهُ وَأَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ حَدَّثَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى عَنْ زَكَاةِ الْمَزَارِعِ . وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ

قبله من شرحهما ما فيه مزيد كفاية \* (قوله باب عسب الفحل) أورد فيه حديث ابن عمر في النبي عنه والسب بفتح العين واسكان السين المهملتين وفي آخره موحدة ويقال السب أيضا والفحل الذك من كل حيوان فرسا كان أو جملا أو تيسا أو غيره ذلك وقد روي النسائي من حديث أبي هريرة نهي عن عسب التيس واختلف فيه فقيل هو ثمن ماء الفحل وقيل اجرة الجماع وعلى الأخير جري المصنف ويؤيد الأول حديث جابر عند مسلم نهي عن بيع ضرب الرجل وليس بصريح في عدم الحمل على الاجارة لان الاجارة بيع منفعة ويؤيد الحمل على الاجارة لان الثمن ما تقدم عن قتادة قبل أربعة أشهر كانوا يكرهون أجر ضرب الرجل وقال صاحب الافعال أعسب الرجل عسبا أكثرى منه فلا يزيه وعلى كل تقدير فيبعه واجارته حرام لانه غير مقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وفي وجهه للشافعية والخنا بانه يجوز الاجارة مدة معلومة وهو قول الحسن وابن سيرين ورواية عن مالك قواها الاجري وغيره وحمل النبي على ما اذا وقع لا مدحجول وما اذا استأجره مدة معلومة فلا بأس كما يجوز الاستئجار للتقبيح النخل وتعقب بالقرع لان المقصود هنا ماء الفحل وصاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف التقبيح ثم النبي عن الشراء والكراه انما صدر لما فيه من الضرر وأما عارية ذلك فلا خلاف في جوازها فان أهدي للمعهدي من المستعير بغير شرط جاز وللزمذي من حديث أنس ان رجلا من كلاب سأل النبي ﷺ عن عسب الفحل فنهاه فقال يا رسول الله انا نطرق الفحل فنكرم فرخص له في الكرامة ولا بن حبان في صحيحه من حديث أبي كريمة مرفوعا من أطرق فرسا فاعقب كان له كاجر سبعين فرسا (قوله عن علي بن الحكم) هو البثاني بضم الموحدة بعدها ثون خفيفة بصرية فقة عند الجميع ولينه أبو الفتح الازدي بلا مستند وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد أخرج الحاكم في المستدرک هذا الحديث عن مسدد شيخ البخاري فيه وقال علي بن الحكم فقة من اعز البصريين حديثنا انتهى وقد وهم في استدراكه وهو في البخاري مجازي وكانه لالم يره في كتاب البيوع نوم ان البخاري لم يخرج به \* (قوله باب اذا استأجر ارضا فمات احدها) اي هل تنسخ الاجارة ام لا والجمهور على عدم النسخ وذهب السكوفيون والليث الي النسخ واحتجوا بان الوارث ملك الرقبة والمنفعة تبع لها فارتفعت بدلا المستأجر عنها بموت الذي أجره وتعقب بان المنفعة قد تنفك عن الرقبة كما يجوز بيع مملوك المنفعة فينتقل ملك المنفعة باق للمستأجر بمقتضى العقد وقد اتفقوا على ان الاجارة لا تنسخ بموت ناظر الوقف فكذلك هنا (قوله وقال ابن سيرين ليس لاهله) اي اهل الميت (ان يخرجوه) اي يخرجوا المستأجر (الى تمام الاجل وقال الحسن والحكم وياس بن معاوية نمضي الاجارة الى اجلها) وصله ابن ابى شعبة من طريق حميد عن الحسن وياس بن معاوية ومن

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

بَابُ الْحَوَالَةِ وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْحَوَالَةِ وَقَدْ لَحَسُنُ وَقَتَادَةُ إِذَا كَانَ يَوْمُ أَحَالٍ عَلَيْهِ مِلًّا جَارَ

طريق أيوب عن ابن سيرين نحوه ثم أورد المصنف حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ خير اليهود على أن يعملوها وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الزراعة وكذلك الطريق المعلقة آخر الباب وهي قوله وقال عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر حتى أجلاهم عمر يريد أن عبيد الله حدث بهذا الحديث عن نافع كما حدث به جويرية عن نافع وزاد في آخره حتى أجلاهم عمر قال الكرماني القائل وقال عبيد الله هو موسى ابن سميع الراوي عن جويرية وهو من تمة حديثه وبه تحصل الترجمة فأما قوله أنه موسى فغلط واضح لأن موسى لا رواية له عن عبيد الله بن عمر أصلا والظاهر أن عبيد الله هو البخاري وهو تعليق سيأتي بيانه وقد وصله مسلم من طرق عن نافع وقال في آخرها حتى أجلاهم إلى يثماء وأريحاء وأما قوله وهو من تمة حديثه أن كان أراد به أنه حدث به فقد بينت أنه غلط وأن أراد من تمة لكن من رواية غيره فصحيح وكذا قوله به تحصل الترجمة والغرض منه هنا الاستدلال على عدم فسخ الاجارة بموت واحد المتأجرين وهو ظاهر في ذلك وقد اشار إليه بقوله ولم يذكر أن أبابكر جدد الاجارة بعد النبي ﷺ وذكر فيه حديث ابن عمر في كراه المزارع وحديث رافع بن خديج في النهي عنه وسيأتي شرحهما في المزارعة أيضا أن شاء الله تعالى (خاتمة) اشتمل كتاب الاجارة من الاحاديث المرفوعة على ثلاثين حديثا المعلق منها خمسة والبقية موصولة المكر منها فيه وفيما مضى ستة عشر حديثا والبقية خالصة وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في رعي الغنم وحديث المسلمون عند شروطهم وحديث ابن عباس أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله وحديث ابن عمر في النهي عن عسب الفحل وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ثمانية عشر أمرا والله سبحانه وتعالى أعلم \* (قوله بسم الله الرحمن الرحيم باب الحوالة) كذا للاكثر وزاد النسفي والمستمل بعد البسملة كتاب الحوالة \* والحوالة فتح الحاء وقدرت كسر مشتقة من التحويل أو من الحول تقول حال عن العهد إذا انتقل عنه حولا وهي عند الفقهاء نقل دين من ذمة إلى ذمة واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين وهي عند استيفاء وقيل هي عقد اراقق مستقل ويشترط في صحتها رضا المحيل وبالاخلاف والمحال عند الأكثر والمحال عليه عند بعض شذ ويشترط أيضا تماثل الحقيقتين في الصفات وأن يكون في شيء معلوم ومنهم من خصها بالنقدين ومنعها في الطعام لأنه يبيع طعام قبل أن يستوفى (قوله وهل يرجع في الحوالة) هذا اشارة الى خلاف فيها هل هي عقد لازم أو جائز (قوله وقال الحسن وقتادة إذا كان) أي المحال عليه (يوم أحال عليه مليا جاز) أي بلا رجوع ومفهومه أنه إذا كان مفلسا فله أن يرجع وهذا الأمر أخرجه ابن أبي شيبة والأثرم واللفظ له من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن أنهما سئلا عن رجل أحال على رجل فافلس قالوا إن كان مليا يوم أحال عليه فليس له أن يرجع وقيده أحمد بما إذا لم يعلم المحال بالفلس والمحال عليه وعن الحكم لا يرجع إلا إذا مات المحال عليه وعن الثوري يرجع بالموت وأما بالفلس فلا يرجع إلا بمحض المحيل والمحال عليه وقال أبو حنيفة يرجع بالفلس مطلقا سواء عاش أو مات ولا يرجع بخير الفلاس وقال مالك لا يرجع إلا إن غره كان علم فليس المحال عليه ولم يعمله بذلك وقال الحسن وشريح وزفر الحوالة كالسكفالة فيرجع على أيهما شاء وبه يشعر ادخال البخاري أبواب الكفالة في كتاب الحوالة وذهب الجمهور إلى عدم الرجوع مطلقا واحتج الشافعي أن معنى قول الرجل أحلته وأبرأني حولت حقه عني وأثبتته على غيري وذكر أن محمد بن الحسن احتج لقوله بمحدث عثان أنه قال في الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها لا توى أي لا هلاك على مسلم قال فسأله عن اسناده فذكره من رجل مجهول عن آخر معروف ولكنه منقطع بينه وبين عثان فبطل الاحتجاج به من أوجه قال البيهقي أشار الشافعي بذلك إلى ما رواه شعبة عن خليف بن جعفر عن معاوية بن قرة عن عثان قال مجهول خليف والاقطاع

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَتَخَارَجُ الشَّرِيكَانِ وَأَهْلُ الْمِيرَاثِ فَيَأْخُذُ هَذَا هَيْئًا وَهَذَا دَيْتًا فَإِنْ تَوَيَّ لَأَحْدِيهَا  
لَمْ يَرْجِعْ عَلَى صَاحِبِهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَطْلُ الْفَنِيِّ ظُلْمٌ فَإِذَا أَنْتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَنْتَبِعْ

بَيْنَ عَمَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ وَعُمَانَ وَلَيْسَ الْحَدِيثُ مَعْ ذَاكَ مَرْفُوعًا وَقَدْ شَكَرَ رَوَاهُ هَلْ هُوَ الْحَوَالَةُ أَوِ الْكَفَالَةُ (قوله وقال  
ابن عباس يتخارج الشريكان الخ) وصله ابن أبي شيبة بمعناه وقال ابن التين عمله ماذا وقع ذلك بالتراضي مع استواء  
الدين وقوله توي بفتح المثناة وكسر الواو أي هلك والمراد أن بفلس من عليه الدين أو يموت أو يمجحد فيحلف حيث  
لا بينة ففي كل ذلك لأرجوح لمن رضي بالدين قال ابن المنير ووجهه أن من رضي بذلك فلهك فهو في ضمانه كما لو اشترى  
عينا ففعلت في يده وألحق البخاري الحوالة بذلك وقال أبو عبيد إذا كان بين ورثة أو شركاء مال وهو في يد بعضهم  
دون بعض فلا بأس أن يقايضوه بينهم (قوله عن الأعرج عن أبي هريرة) قد روه هام عن أبي هريرة ورواه ابن  
عمر وجابر مع أبي هريرة (قوله مطل الفني ظلم) في رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عند النسائي وابن ماجه  
المطل ظلم الفني والمعنى أنه من الظلم وأطلق ذلك للبالغة في التنفير عن المطل وقد روى المجوزي من طريق هام عن  
أبي هريرة بلفظ أن من الظلم مطل الفني وهو يفسر الذي قبله وأصل المطل المد قال ابن فارس مطلت الحديد أطلها  
مطلًا إذا مددتها لتطول وقال الأزهري المطل المدافعة والمراد هنا تأخير ما استحق أداءه بغير عنر والفني يختلف في هريمه  
ولكن المراد به هنا من قدر على الأداء فأخره ولو كان فقيرًا كما سيأتي البحث فيه وهل يتصف بالمطل من ليس القدر الذي  
استحق عليه حاضرًا عنده لكنه قادر على تحصيله بالكسب مثلاً أطلق أكثر الشافعية علم الوجوب وصرح بعضهم  
بالوجوب مطلقاً وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب بعض فيجب والا فلا وقوله مطل الفني هو من  
إضافة المصدر للفاعل عند الجمهور والمعنى أنه يحرم على الفني القادر أن يطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف المجاز وقيل هو  
من إضافة المصدر للمفعول والمعنى أنه يجب وفاة الدين ولو كان مستحقه غنياً ولا يكون غنا سبباً لتأخير حقه عنه وإذا  
كان كذلك في حق الفني فهو في حق الفقير أولى ولا يخفى بهذا التأويل (قوله فإذا أنتبع أحدكم على ملي فليتبّع)  
المشهور في الرواية واللغة كما قال النووي أسكان المثناة في أنتبع وفي فليتبّع وهو على البناء للمجهول مثل إذا علم فليعلم  
تقول تبع الرجل يعني أتبعه تباعاً بالفتح إذا طلبته وقال القرطبي أما تبع فبضم الهمة وسكون التاء مبني لا لم يسم  
فاعله عند الجميع وأما فليتبّع فلا كسر على التخفيف وقيد بعضهم بالتشديد والاول أجود انتهى وما دام من الاتفاق  
على أنتبع رده قول الخطابي أن أكثر المحدثين يقولونه بتشديد التاء والصواب التخفيف ومعنى قوله أنتبع فليتبّع  
أي احبيل فليحتل وقد روه بهذا اللفظ أحد عن وكيع عن سفيان الثوري عن أبي الزناد وأخرج البيهقي مثله من  
طريق يعلى بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه وأشار إلى ثرد يعلى بذلك ولم يفرده به كآراء ورواه ابن ماجه من  
حديث ابن عمر بلفظ فإذا احلت على ملي فاتبه وهذا بتشديد التاء بلا خلاف والملي بالهمزة مأخوذ من الملاء يقال  
ملأ الرجل بضم اللام أي صار ملياً وقال السكرماني الملى كان فني لفظاً ومعنى فاقضي أنه بغير همزة وليس كذلك فقد  
قال الخطابي انه في الأصل بالهمزة ومن رواه بتركها فقد سهله والامر في قوله فليتبّع للاستحباب عند الجمهور ووم  
من نقل فيه الاجماع وقيل هو أمر بالاحبة وإرشاد وهو شاذ وحمله أكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير وأهل الظاهر  
على ظاهره وبعبارة الخريجي ومن أحيل بمقه على ملي فوجب عليه أن يحتال (تنبيه) ادعى الرافعي أن الأشعر في  
الروايات وإذا تبع وانهما جملتان لا تعلق لأحدهما بالآخرى وزعم بعض المتأخرين أنه لم يرد إلا بالواو وغفل عما في صحيح  
البخاري هنا فإنه بالغاه في جميع الروايات وهو كالتلوطة والعلة لقبول الحوالة أي إذا كان المطل ظالماً فليقبل من يحتال  
بدنه عليه فإن المؤمن من شأنه أن يحتز عن الظلم فلا يطمع أن يرواه مسلم بالواو وكذا البخاري في الباب الذي بعده لكن

**باب** إِنْ أَحَالَ دِينَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ جَازَ وَإِذَا أَحَالَ عَلَى مَلِيٍّ فَلَيْسَ لَهُ رَدُّ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ** حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **قَالَ** مَطْلُ النَّفِيِّ ظُلْمٌ وَمَنْ أَتَيْسَعَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ **باب** إِذَا أَحَالَ دِينَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ جَازَ **حَدَّثَنَا** الْمُسَكِّيُّ بْنُ يُزَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنَا بَرِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قَالَ** كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ

قال ومن اتبع ومناسبة الجملة التي قبلها أنه لما دل على أن مطلق النفي ظلم عقبيه بأنه يبنى قبول الحوالة على الملية لما في قبولها من دفع الظلم الحاصل بالمطل فانه قد تكون مطالبة المحال عليه سهلة على المحتال دون المحيل في قبول الحوالة امانة على كفه عن الظلم وفي الحديث الزجر عن المطل واختلف هل يعد فعله عمدا كبيرة أم لا فالجمهور على أن فاعله يفسق لكن هل ثبت فسقه بمطله مرة واحدة أم لا قال النووي مقتضى مذهبنا اشتراط التكرار ورده السبكي في شرح المنهاج بأن مقتضى مذهبنا عدمه واستدل بأن منع الحق بعد طلبه وابتغاء العذر عن ادائه كالفصم والغصب كبيرة وتسميته ظلما يشعر بكونه كبيرة والكبيرة لا يشترط فيها التكرار نعم لا يحكم عليه بذلك إلا بعد أن يظهر عدم عذره انتهى واختلقوا هل يفسق بالآخر مع القدرة قبل الطلب أم لا قال الذي يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لأن المطل يشعر به ويدخل في المطل كل من لزمه حق كالزوجه والسيد لعيده والحاكم لرعيته وبالعكس واستدل به على أن العاجز عن الاداء لا يدخل في الظلم وهو طريق المفهوم لأن تعليق الحكم بصفة من صفات الذات يدل على نفي الحكم عن الذات عند انتفاء تلك الصفة ومن لم يزل بالمفهوم أجاب بأن العاجز لا يسمى ماطلا وعلى أن النفي الذي ماله غائب عنه لا يدخل في الظلم وهل هو مخصوص من عموم النفي أو ليس هو في الحكم بغير الظاهر الثاني لأنه في تلك الحالة يجوز اعطاؤه من سهم الفقراء من الزكاة فلو كان في الحكم غيا لم يجز ذلك واستنبط منه أن المعسر لا يحبس ولا يطالب حتى يوسر قال الشافعي لو جازت مؤاخذه لكان ظلما والقرض انه ليس بظالم لعجزه وقال بعض العلماء له ان يحبس وقال آخرون له ان يلازمه واستدل به على أن الحوالة اذا صححت ثم تعذر القبض بحدوث حادث كموث أو فليس لم يكن للمحتال الرجوع على المحيل لانه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط النفي فائدة فلما شرطت علم انه انتقل انتقالا للرجوع له كالموعوضه عن دينه بعض ثم تلف العوض في بد صاحب الدين فليس له رجوع وقال الحنفية يرجع عند التعذر وشبهوه بالضمان واستدل به على ملازمة الماطل وازامه بدفع الدين والتوصل اليه بكل طريق واخذه منه قهرا واستدل به على اعتبار رضي المحيل والمحتال دون المحال عليه لكونه لم يذكر في الحديث وبه قال الجمهور وعن الحنفية يشترط أيضا وبه قال الاصططخري من الشافعية وفيه الارشاد الى ترك الاسباب القاطعة لاجتماع القلوب لانه زجر عن الماطلة وهي تؤدي الى ذلك \* (قوله باب ان أحال دين الميت على رجل جاز وإذا أحال على ملى فليس له رد) كذا ثبت عند أبي ذر والترجمة الثانية مقدمة عن غيره على الباب في باب مفرد وفيه حديث أبي هريرة مطلق النفي ظلم عن محمد بن يوسف عن سفيان وهو الثوري عن أبي الزناد ومناسبة للترجمة واضحة وهو يشعر بأنه في ذلك موافق للجمهور على عدم الرجوع وقد تقدمت مباحث ذلك في الذي قبله وقد ذكر أبو مسعود أن هذه الطريق ثبتت في رواية النعماني عن الفربري وانها لم تقع عند الحموي قال وقد رواها حماد بن شاكر عن البخاري (قلت) وثبت أيضا عند أبي زيد المروزي عن الفربري ورواها أيضا إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري ويؤيد صنيع النسفي ومن تبعه أنه ترجم بعد أبواب الحديث سلمة باب من تكفل عن ميت دينا فليس له أن يرجع فلو كان ماصنه أبو ذر محسونا لكان قد ذكر الترجمة لحديث واحد (تنبيهان) الاول محمد بن يوسف لا قرابة بينه وبين عبد الله بن يوسف لمحمد هو ابن يوسف بن واقد بن عثمان القرابي صاحب سفيان الثوري وعبد الله هو ابن يوسف

إِذَا بِي بَحَارَةٌ فَقَالُوا صَلَّ عَلَيْهِ هَلْ عَلَيْهِ دِينَ قَالُوا لَا : قَالَ قَهْلَ تَرَكَ شَيْئًا قَالُوا الْأَصْلَى عَلَيْهِ ثُمَّ إِنِّي  
بِحَبَارَةٍ أُخْرَى فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّ عَلَيْهَا هَلْ عَلَيْهِ دِينَ قِيلَ نَعَمْ قَالَ قَهْلَ تَرَكَ شَيْئًا قَالُوا ثَلَاثَةٌ  
دَنَانِيرَ فَعَصَى عَلَيْهَا . ثُمَّ إِنِّي بِالثَّلَاثَةِ فَقَالُوا صَلَّ عَلَيْهِ قَالِ هَلْ تَرَكَ شَيْئًا قَالُوا لَا . قَالَ قَهْلَ عَلَيْهِ دِينَ  
قَالُوا ثَلَاثَةٌ دَنَانِيرَ . قَالَ صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ قَالَ أَبُو قَتَادَةَ صَلَّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى دِينِهِ فَعَصَى عَلَيْهِ .

ابن عبد الله التميمي صاحب مالك ولم يلق الفريابي مالكا ولا التميمي سفيان واهه أعلم ( الثاني ) قال ابن بطال انما ترجم  
بالحوالة فقال ان أحال دين الميت ثم أدخل حديث سامة وهو في الضمان لان الحوالة والضمان عند بعض العلماء متقاربان  
واليه ذهب أبو ثور لانهما يقتضيان في كون كل منهما نقل ذمة رجل الى ذمة رجل آخر والضمان في هذا الحديث هل مافي  
ذمة الميت الى ذمة الضامن فصار كالحوالة سواء ( قلت ) وقد ترجم له بعد ذلك بالكفالة على ظاهر الخبر ( قوله اذا بى بحارة )  
لم أقف على اسم صاحب هذه الجنابة ولا على الذي بعده وللحكاكم من حديث جابر مات رجل ففلسناه وكفناه وحنطناه  
ووضعناه حيث توضع الجنائز عند مقام جبريل ثم أذا رسول الله ﷺ ( قوله فقال هل عليه دين ) سألني بعد  
أربعة أبواب سبب هذا السؤال من حديث أبي هريرة ان رسول الله ﷺ كان يؤتي بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل  
هل ترك لدينه قضاء فان حدث أنه ترك لدينه وفاء صلى عليه والاقبال للمسلمين صلوا على صاحبكم الحديث وبين فيه أنه  
ترك ذلك بعد ان فتح الله عليه ( قوله ثم اتي بحارة اخرى ) ذكر في هذا الحديث أحوال ثلاثة وترك حال رابع الاول  
لم يترك مالا وليس عليه دين والثاني عليه دين وله وفاء والثالث عليه دين ولا وفاء والرابع من لا دين عليه وله مال وهذا  
حكمه ان يصلى عليه ايضا وكأنه لم يذكر لانه لم يقع بل لكونه كان كثيرا ( قوله ثلاثة دنانير ) في حديث جابر عند  
الحاكم ديناران واخرجه أبو داود من وجه آخر عن جابر نحوه وكذلك أخرجه الطبراني من حديث أمية بنت يزيد  
ويجمع بينهما بأنهما كانا دينارين وشرطهما قال ثلاثة تجبر الكسر ومن قال ديناران ألقاه أو كان أصلهما ثلاثة فوفي  
قبل موته ديناراً وبقي عليه ديناران فمن قال ثلاثة فباعتبار الاصل ومن قال ديناران فباعتبار ما بقي من الدين والاول  
أليق ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي قتادة ثمانية عشر درهما وهذا دون دينارين وفي مختصر المذني من حديث أبي  
سعيد الخدري درهمين ويجمع ان ثبت بالعدد ( قوله فقال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه )  
وفي رواية ابن ماجه من حديث أبي قتادة نفسه فقال أبو قتادة وأنا أنكفله زاد الحاكم في حديث جابر فقال ما عليك  
وفي مالك والميت منهما برى قال نعم فصلى عليه فجعل رسول الله ﷺ اذا لقي أبا قتادة يقول ما صنعت الديناران حتي  
كان آخر ذلك ان قال قد قضيتما يا رسول الله قال الآن حين بردت عليه جلده وقد وقعت هذه القصة مرة اخري فروى  
الدارقطني من حديث علي كان رسول الله ﷺ اذا لقي ببحارة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ويسأل عن دينه فان  
قيل عليه دين كف وان قيل ليس عليه دين صلى فاتي ببحارة فلما قام ليكبّر سأل هل عليه دين فقالوا ديناران فعزل عنه  
فقال على ما على يا رسول الله وهو بري، منهما فصلى عليه ثم قال لعلى جزاك الله خيرا فلك الله هاتيك الحديث قال ابن  
بطال ذهب الجمهور الى صحة هذه الكفالة ولا رجوع له في مال الميت وعن مالك له أن يرجع ان قال انما ضمنت لأرجع  
فاذا لم يكن للميت مال وعلم الضامن بذلك فلا رجوع له وعن أبي حنيفة ان ترك الميت وفاء جاز الضمان بقدر ما تركه وان  
لم يترك وقام لم يصح ذلك وهذا الحديث حجة للجمهور وفي هذا الحديث اشعار بصعوبة امر الدين وأنه لا ينبغي تحمله  
الامن ضرورة وسياق الكلام على الحكمة في تركه ﷺ الصلاة على من عليه دين في أول الامر عند الكلام على  
حديث أبي هريرة بعد أربعة أبواب ان شاء الله تعالى وفي الحديث وجوب الصلاة على الجنابة وقد تقدم البحث في ذلك

**باب الكفالة في القرض والديون بالآبدان وغيرها** وقال أبو الزناد عن محمد بن عمرو الأسدي عن أبيه أن عمر رضي الله عنه بعثه مصدقا فوقع رجل على جارية امرأته فأخذ حزة من الرجل كفيلة حتى قديم على عمر وكان عمر قد جلد مائة جلدة فصدمهم وعذره بالجهالة \* وقال جرير والاشعث لعبد الله بن مسعود في المرتدين استتبهم وكفلمهم. فتأبوا وكفلمهم عشائرمهم، وقال حماد إذا تكفل بنفس فأت فلاشئ عليه. وقال الحسن بن علي. قال أبو عبد الله. وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ

في موضعه \* (قوله باب الكفالة في القرض والديون بالآبدان وغيرها) ذكر الديون بعد القرض من عطف العالم على الخاص والمراد بغير الآبدان الاموال (قوله وقال أبو الزناد الخ) هو مختصر من قصة أخرجها الطحاوي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد حدثني أبي حدثني محمد بن حمزة بن عمرو الأسدي عن أبيه أن عمر بن الخطاب بعثه للمصدة فاذار رجل يقول لامرأة صدق مال مولاك واذ المرأة تقول بل أنت صدق مال ابنك فسأل حمزة عن أمرها فأخبر أن ذلك الرجل زوج تلك المرأة وأنه وقع على جارية لها فولدت ولدا فأعتقته امرأته ثم ورث من امه مالا لاقال حمزة للرجل لارحمتك فقال له أهل الماء ان أسره رفع الى عمر فجلده مائة ولم ير عليه رجما قال فأخذ حمزة بالرجل كفيل حتى قدم على عمر فسأله فصدمهم عمر بذلك مع قولهم وانما درأ عمر عنه الرجم لانه عذره بالجهالة واستفيد من هذه القصة مشروعية الكفالة بالآبدان فان حمزة بن عمرو والأسدي صحابي وقد فعله ولم ينكر عليه عمر مع كثرة الصحابة حينئذ وما جلد عمر للرجل فاعظاه انه عزه بذلك قاله ابن التين قال وفيه شاهد لمذهب مالك في تجاوز الامام في التعزير قدر الحد وتعقب بأنه فعل صحابي عارضه مرفوع صحيح فلاحجة فيه وايضا فليس فيه التصريح بأنه جلد ذلك تعزير فاعمل مذهب عمران الزاني المحسن ان كان طارحهم وان كان جاهلا جلد (قوله وقال جرير) أي ابن عبد الله البجلي (والاشعث) أي ابن قيس الكندي (لعبد الله بن مسعود في المرتدين استتبهم وكفلمهم فتأبوا وكفلمهم عشائرمهم) وهذا أيضا مختصر من قصة أخرجها البيهقي بطولها من طريق أبي اسحق عن حارثة بن مضرب قال صليت الغداة مع عبد الله بن مسعود فلما سلم قام رجل فاخبره أنه انتهى الى مسجد بني حنيفة فسمع مؤذن عبد الله بن النواحة يشهد ان مسيلة رسول الله فقال عبد الله على باب النواحة وأصحابه فحى بهم فأمر قرظلة بن كعب فضرب عنق ابن النواحة ثم استشار الناس في أولئك نفر فأشار عليه عدى بن حاتم بقتلهم فقام جرير والاشعث فتأبوا بل استتبهم وكفلمهم عشائرمهم فتأبوا وكفلمهم عشائرمهم وروي ابن ابي شيبة من طريق قيس بن أبي حازم ان عدة المذكورين كانت مائة وسبعين رجلا قال ابن المنير اخذ البخاري الكفالة بالآبدان في الديون من الكفالة بالآبدان في الحدود بطريق الاولى والكفالة بالنفس قال بها الجمهور ولم يختلف من قال بها ان المكفول بحد أو قصاص اذا غاب أومات ان لاحد على الكفيل بخلاف الدين والفرق بينهما أن الكفيل اذا أدى المال وجب له على صاحب المال مثله \* (نفيه) \* وقع في أكثر الروايات في هذا الأمر فتأبوا من التوبة ووقع في رواية الاصيلي والقابسي وعبدوس فابوا بغير مشاة قبل الالف قال عياض وهو مفسد للمعنى (قلت) والذي يظهر لي أنه قأبوا بهمة ممدودة وهي بمعنى فرجعوا فلا يفسد المعنى (قوله وقال حماد) أي ابن أبي سليمان (اذا تكفل بنفس فأت فلاشئ عليه وقال الحكم يضمن) وصله الاثر من طريق شعبة عن حماد والحكم وبذلك قال الجمهور وعن ابن القاسم صاحب مالك يفصل بين الدين الحال والمؤجل فيغرم في الحال ويفصل في المؤجل بين ما اذا كان لو قسم لادركه أم لا (قوله وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة الخ) وقع هنا في نسخة الصنفاني حدثنا

أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَامِعَهُ أَلْفَ دِينَارٍ فَقَالَ أَتَنْتَ بِالْشُّهَادَةِ أَشْهَدُهُمْ فَقَالَ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا قَالَ فَأَتَيْنِي بِالْكَفِيلِ قَالَ كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا . قَالَ صَدَقْتَ فَدَعَمَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَخَرَجَ إِلَى الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ التَّمَسَّ مَرَّكَ بَرَّ كَبَّاهُ يَدْمُ عَلَيْهِ لِأَجْلِ الَّذِي أَجَلَهُ فَلَمْ يَجِدْ مَرَّكَ فَأَخَذَ خَشَبَةً فَفَرَّقَهَا فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ وَصَحِيفَةً مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ ثُمَّ رَجَعَ مَوْضِعَهَا ثُمَّ أَتَى بِهَا إِلَى الْبَحْرِ فَقَالَ اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ تَسَلَّمْتُ فَلَنَا أَلْفَ دِينَارٍ فَسَأَلَنِي كَفِيلًا فَهَلَّتْ كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا فَرَضِي بِكَ وَسَأَلَنِي شَهِيدًا فَهَلَّتْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا فَرَضِي بِكَ

عبد الله بن صالح حدثني الليث وقد تقدم في باب التجارة في البحر أن أباه روى في آخره قال البخاري حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث به واصله أبودرهما من رواجه عن شيخه علي بن وصيف حدثنا محمد بن غسان حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني حدثنا عبد الله بن صالح به وكذلك واصله بهذا الاسناد في باب ما يستخرج من البحر من كتاب الزكاة ولم ينفرد عبد الله بن صالح فقد أخرجه الاسماعيلي عن طريق عاصم بن علي وأدم بن أبي إياس والنسائي عن طريق داود بن منصور كلهم عن الليث وأخرجه الامام احمد عن يونس بن جعد عن الليث أيضا وله من طريق أخرى عن أبي هريرة علقها المصنف في كتاب الاستئذان من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة واصله في الادب المفرد وابن حبان في صحيحه من هذا الوجه ( قوله أنه ذكر رجلا من بني اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل أن يسلمه ألف دينار ) في رواية أبي سلمة أن رجلا من بني اسرائيل كان يسلف الناس إذا أتاه الرجل بكفيل ولم اقف على اسم هذا الرجل لكن رايت في مستند الصحابة الذين نزلوا مصر لخدمته الربيع الجيزي باستدائه فيه مجهول عن عبد الله بن عمرو بن العاص يرفعه أن رجلا جاء إلى التجاشي فقال له اسلمني ألف دينار إلى أجل فقال من الحيل بك قال الله فأعطاه الألف فضرب بها الرجل أي سافر بها في تجارة فلما بلغ الأجل أراد الخروج إليه فبسته الرجع فصل تابوتا فذكر الحديث نحوه حديث أبي هريرة واستغذ نامنه أن الذي أقرض هو التجاشي فيجوز أن تكون نسبه إلى بني اسرائيل بطريق الاتباع لهم لانه من نسلم ( قوله قال قاتني بالكفيل قال كني بالله كفيلا قال صدقت ) في رواية أبي سلمة فقال سبحانه الله نعم ( قوله فدفعها إليه ) أي الألف دينار في رواية أبي سلمة فعده ستمائة دينار والاول أرجح لموافقة حديث عبد الله بن عمرو ويمكن الجمع بينهما باختلاف العدد والوزن فيكون الوزن مثلا ألفا والعدد ستمائة أو بالعكس ( قوله فخرج في البحر فقصى حاجته ) في رواية أبي سلمة فركب الرجل البحر بانال يجرفه فقدر الله أن حل الأجل وارتج البحر بينهما ( قوله فلم يجد مركبا ) زاد في رواية أبي سلمة وغدا ربا المال إلى الساحل يسأل عنه ويقول اللهم اخلني وانما اعطيتك ( قوله فأخذ خشبة ففرقها ) أي ففرها وفي رواية أبي سلمة فتجر خشبة وفي حديث عبد الله بن عمرو فعل تابوتا وجعل فيه الألف ( قوله وصحيفة منه إلى صاحبه ) في رواية أبي سلمة وكتب إليه صحيفة من فلان إلى فلان أني دفعته مالك إلى وكلي الذي توكل لي ( قوله ثم رجع موضعا ) كذلك للجميع بزاي وجميعين قال الخطابي أي سوى موضع النقر وأصلحه وهو من ترجيع الحواجب وهو حذف زوائد الشعر ويحتمل أن يكون مأخوذا من الزج وهو النصل كأن يكون النقر في طرف الخشبة شدد عليه زجا ليسكه ويحفظ ما فيه وقال عياض معناه سمرها بمسامير كالزج أو حشى شقوق لصاقها بشي وورقهه بالزج وقال ابن التين معناه أصلح موضع النقر ( قوله تسلفت فلانا ) كذلك وقع فيه والمعروف تعدجه بحرف الجر كما وقع في رواية الاسماعيلي استسلفت من فلان ( قوله فرضي بذلك ) كذا للكشيميني وغيره فرضيه وفي رواية الاسماعيلي

وَأَمَّا جَهَنَّتُ أَنْ أَجِدَ مَرْكَبًا بَعَثَ إِلَيْهِ الَّذِي لَهُ قَلَمٌ أَقْدَرُ . وَإِنِّي أَسْتَوْدِعُكُمْهَا قَرْمِي بِهَا فِي الْبَحْرِ حَتَّى وَجَلَّتْ فِيهِ . ثُمَّ انْصَرَفَ ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ يَلْتَمِسُ مَرْكَبًا يَخْرُجُ إِلَى بَلَدِهِ فَمَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْفَلَهُ يَنْظُرُ لَعَلَّ مَرْكَبًا قَدْ جَاءَهُ بِمَالِهِ . فَإِذَا بِالْخَشْبَةِ الَّتِي فِيهَا الْمَالُ فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ وَالصَّحِيفَةَ ثُمَّ قِيمَ الَّذِي كَانَ أَسْفَلَهُ فَأَتَى بِالْأَلْفِ دِينَارٍ . فَقَالَ وَاللَّهِ مَا زِلْتُ جَاهِدًا فِي طَلَبِ مَرْكَبٍ لَا تَبُكُ بِمَالِكَ . فَمَا وَجَدْتُ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي أَتَيْتُ فِيهِ . قَالَ هَلْ كُنْتَ بَعَثْتَ إِلَى شَيْءٍ قَالَ أَخْبِرْكَ أَنِّي لَمْ أَجِدْ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي جِئْتُ فِيهِ . قَالَ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَدَّى عَنْكَ الَّذِي بَعَثْتَ فِي الْخَشْبَةِ فَانْصَرَفَ بِالْأَلْفِ الدِّينَارِ رَاشِدًا . **بَابُ** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُم نَصِيْبُهُمْ **حَدَّثَنَا** الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ إِدْرِيسَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصْرَفٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ قُلُوبَ وَرَقَةً . وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ . قَالَ كَانَ الْمُهَاجِرُونَ لِمَقْدِمِ الْمَدِينَةِ يَرِثُ الْمُهَاجِرُ الْأَنْصَارِيَّ : دُونَ قَوْلِ رَجُلِهِ . لِلْأَخُوَّةِ الَّتِي أَخَى النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَمُ . فَلَمَّا زِلْتُ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِي . نَسَخْتُ ثُمَّ قَالَ : وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ . إِلَّا النُّصْرَ وَالرَّفَادَةَ وَالنَّصِيْحَةَ . وَقَدْ ذَهَبَ الْيَرِثُ . وَيَوْمَئِذٍ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَدِمَ عَلَيْنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ . فَأَخَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّيْعِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا

فرضي بك ( قوله وانى جهنت ) بفتح الجيم والهاء وزاد في حديث عبد الله بن عمرو فقال اللهم ادعها لك ( قوله حتى وجلت فيه ) بصحيفه اللام أى دخلت في البحر ( قوله فأخذها لاهله حطبا فلما نشرها ) أى قطعها بالمنشار ( وجد المال ) في رواية النسائي فلما كسرهما وفي رواية أبي سلمة وغدارب المال يسأل عن صاحبه كما كان يسأل فيجد الخشب فيحملها إلى أهله فقال أوقدوا هذه فكسروها فانتشرت الدنانير منها والصحيفة فقرأها وعرف ( قوله ثم قدم الذي كان أسفله ) فأتى بالالف دينار ) وفي رواية أبي سلمة ثم قدم بعد ذلك فاتاه رب المال فقال يا فلان مالي قد طالت النظرة فقال أما مالك فقد دفعته إلى وكيلي وأمانت فإد مالك وفي حديث عبد الله بن عمرو أنه قال له هذه أهلك فقال التجاشي لأقبلها منك حتى تخبرني ما صنعت فآخبره فقال لقد أدى الله عنك ( قوله وانصرف بالالف الدينار راشدا ) في حديث عبد الله بن عمرو وقد أدى الله عنك وقد بلغتنا الف في التابوت فأمسك عليك أهلك زاد أبو سلمة في آخره قال أبو هريرة ولقد رأيتنا عند رسول الله ﷺ يكثُرُ مَرَاثُنَا وَلَعَطْنَا أَيْمَانًا وفي الحديث جواز الاجل في القرض ووجوب الوقاه وقيل لا يجب بل هو من باب المعروف وفيه التحدث عما كان في بني اسرائيل وغيرهم من العجائب للاعطاء ولا تساء وفيه التجارة في البحر وجواز ركوبه وفيه بداء الكاتب بنفسه وفيه طلب الشهود في الدين وطلب الكفيل به وفيه فضل التوكل على الله وان من صرح توكله تكفل الله بنصره وعونه وسيأتي حكم أخذ ما لقطه البحر في كتاب اللقطه ان شاء الله تعالى ووجه الدلالة منه على الكفالة تحدث النبي ﷺ بذلك وتقريره وانما ذكر ذلك ليلتفتي به فيه والام يمكن لذكره فائدة \* ( قوله باب قول الله عز وجل والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم ) ( قوله ) في حديث ابن عباس الآتي في تفسير سورة النساء بسنده ومثله وسيأتي الكلام عليه هناك والمقصود منه هنا الإشارة



حَدَّثَنَا حَامِصٌ . قَالَ قُلْتُ لِأَنْسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبْلَغَكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ  
فَقَالَ قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَنِي قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارَ فِي دَارِي

إلى أن الكفالة التزام مال غير عوض تطوعا فيلزم كالزم استحقاق الميثام بالخلف الذي عقد على وجه التطوع  
ورى أبوداود في الناسخ من طريق يزيد النحوي عن عكرمة في هذه الآية كان الرجل يحلف بالرجل ليس بينهما نسب  
فبشر أحدهما الآخر ففسخ ذلك قوله تعالى وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ثم أورد المصنف  
حديث أنس أن النبي ﷺ أخى بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع وهو مختصر من حديث طويل تقدم  
في البيوع وغرضه إثبات الخلف في الإسلام ثم أورد حديث أنس أيضا في إثبات الخلف في الإسلام (قوله  
حدثنا حاصم) هو ابن سلمان المعروف بالاحول (قوله قتل لأنس بن مالك) أن النبي ﷺ قال لا حلف  
في الإسلام (الخلف بكسر الميملة وسكون اللام بعدها فاء العهد والمعنى أنهم لا يصادفون في الإسلام على  
الأشياء التي كانوا يصادفون عليها في الجاهلية كما ساذكره وكان عاصبا يشير بذلك إلى ما رواه سعد بن إبراهيم  
ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جبير بن مطعم مرفوعا لا حلف في الإسلام وأما حلف كان في الجاهلية لم يزد  
الإسلام الاشددة أخرجه مسلم ولهذا الحديث طرق منها عن أم سلمة مثله أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة عن أبيه وعن  
عمر بن شبيب عن جده قال خطب رسول الله ﷺ على درج الكعبة فقال أيها الناس فذكر نحوه أخرجه عمر  
ابن شبة وأصله في السنن وعن قيس بن عاصم أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخلف فقال لا حلف في الإسلام لكن  
تمسكوا بخلف الجاهلية أخرجه أحمد وعمر بن شبة واللفظ له ومنها عن ابن عباس رفعه ما كان من حلف في الجاهلية لم  
يزده الإسلام الاشددة واحدة أخرجه عمر بن شبة واللفظ له وأحمد ومحمد بن حبان ومن مرسل عدي بن ثابت  
قال أرادت الأوس أن تحالف سلمان فقال رسول الله ﷺ مثل حديث قيس بن عاصم أخرجه عمر بن شبة ومن  
مرسل الشعبي رفعه لا حلف في الإسلام وحلف الجاهلية مشدود وذكر عمر بن شبة أن أول حلف كان بمكة حلف  
الاحابيش أن امرأة من بني مخزوم شكت لرجل من بني الحارث بن عبدمناة بن كنانة تسلط بني بكر بن عبدمناة بن  
كنانة عليهم فأني قومه فقال لهم ذلت قريش لبني بكر فانصروا اخوانكم فركبوا إلى بني المصطلق من خزاعة  
فسمعت بهم بنو الهون بن خزاعة بن مدركة فاجتمعوا بذي بلبس بفتح الميملة وسكون الواو المتحدة بعدها ميممة وهو  
جبل أسفل مكة فصالحوا أناليد على غير ما رسي حبش مكانه وكان هذا مبدأ الاحابيش وعند عمر بن شبة من مرسل  
عروة بن الزبير مثله ثم دخلت فيهم القارة قال عبد العزيز بن عمر انما سموا الاحابيش لتعاقبهم عند حبش ثم أسند عن  
عائشة أنه على عشرة أميال من مكة ومن طريق حماد الراوية سموا لتحبشهم أي تجمعهم قال عمر بن شبة ثم كان حلف  
قريش وثقيف ودوس وذلك أن قريشا رغب في ووج وهو من الطائف لمساقيه من الشجر والزرع فغاثتهم ثقيف  
فغاثتهم وأدخلت معهم بني دوس وكانوا اخوانهم وجيرانهم ثم كان حلف المطيين وأزد وأسند من طريق  
أبي سلمة رفعه ما شهدت من حلف الاحلف المطيين وما أحب أن أنسكنه وإنني حمر النعم ومن مرسل طلحة بن عوف  
نحوه وزادوا دعيت به اليوم في الإسلام لاجبت ومن حديث عبد الرحمن بن عوف رفعه شهدت وأنا غلام حلفا  
مع عمرو بن المطيين فما أحب أنني حمر النعم وأني نسكتة قال زحلف الفضولى ومفضل وفضالة ومفضل تحالفوا فلما  
وقع حلف المطيين بين هاشم والمطلب وأسد وزهرة قالوا حلف كحلف الفضولى وكان حلفهم أن لا يعين ظلام مظلوما  
بمكة وذكروا في سبب ذلك أشياء مختلفة محصلها أن القادم من أهل البلاد كان يقدم مكة فربما ظلمه بعض أهلها  
فيشكوه إلى من بها من القبائل فلا يقدح فاجتمع بعض من كان يكره الظلم ويستقيبه إلى أن عقدوا الحلف وظهر الإسلام  
وهم على ذلك وسيأتي بيان ما وقع في الإسلام من ذلك في أوائل مناقب الأنصار وفي أوائل الهجرة (قوله قد حالف  
رسول الله ﷺ) قال الطبري ما استدل به أنس على إثبات الخلف لاني في حديث جبير بن مطعم في شيء فان الاخاء

**باب مَنْ تَكْفَلُ عَنْ مَيْتَةِ دِينَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ نَزِيدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِجَنَازَةٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَقَالَ هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ قَالُوا لَا فَصَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى فَقَالَ هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ قَالُوا نَعَمْ قَالَ صَلُّوا عَلَى مَا حِجَّكُمْ قَالَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى ذَنْبِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَصَلَّى عَلَيْهِ **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَحْمُودٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ قَدْ أُعْطِيَكَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا فَلَمْ يُجِبْ مَالُ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أَمَرَ أَبُو بَكْرٍ فَنَادَى مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عِدَّةٌ أَوْ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا فَأَتَيْنَهُ قُلْتُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِي كَذَا وَكَذَا فَحَدَّثَنِي لِي حَتِيَّةٌ فَعَدَدْتُهَا فَإِذَا هِيَ خَمْسُمِائَةٍ وَقَالَ خُذْ مِنْهَا**

لَمَّا كَوَّرَكَانَ فِي أَوَّلِ الْهَجْرَةِ وَكَانُوا يَوَارِثُونَ بِهِ ثُمَّ نَسَخَ مِنْ ذَلِكَ الْمِيرَاثِ وَبَقِيَ مَا لَمْ يَبْطُلْهُ الْقُرْآنُ وَهُوَ التَّعَاوُنُ عَلَى الْحَقِّ وَالتَّصَرُّفِ وَالْإِخْلَافُ عَلَى الْإِظْلَامِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْإِنْتَصَرُ وَالنَّصِيحَةُ وَالرَّفَادَةُ وَبُوصَى لَهُ وَقَدْ ذَهَبَ الْمِيرَاثُ (قُلْتُ) وَقَدْ عَرَفَ بِذَلِكَ وَجْهَ إِرَادَةِ حَدِيثِ أَنَسٍ مَعَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ خَالَفَ بَيْنَهُمْ أَيْ أَخَى بَيْنَهُمْ يَرِيدُ أَنْ مَعْنَى الْخَلْفِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَعْنَى الْإِخْوَةِ فِي الْإِسْلَامِ لِسُكُونِهِ فِي الْإِسْلَامِ جَارِعُ أَحْكَامِ الدِّينِ وَحُدُودِهِ وَخَلْفُ الْجَاهِلِيَّةِ جَرَى عَلَى مَا كَانُوا يَبْوَضِعُونَهُ بَيْنَهُمْ بِأَرْأَسِهِمْ فَيُطْلُ مِنْهُ مَا خَالَفَ حُكْمَ الْإِسْلَامِ وَبَقِيَ مَا عَادَا ذَلِكَ عَلَى حَالِهِ وَاخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فِي الْخِلَافِ بَيْنَ الْخَلْفِ الْوَاقِعِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَا كَانَ قَبْلَ نَزُولِ آيَةِ الْمَذْكُورَةِ جَاهِلِيٍّ وَمَا بَعْدَهَا إِسْلَامِيٍّ وَعَنْ عَلِيٍّ قَرِيشَ جَاهِلِيٍّ وَعَنْ عُثْمَانَ كُلِّ خَلْفٍ كَانَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ جَاهِلِيٍّ وَمَا بَعْدَهَا إِسْلَامِيٍّ وَعَنْ عُمَرَ كُلِّ خَلْفٍ كَانَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ جَاهِلِيَّةً فَهُوَ مُشْدُودٌ وَكُلِّ خَلْفٍ بَعْدَهَا مُنْقُوضٌ أَخْرَجَ كُلُّ ذَلِكَ عَمْرَ بْنَ شُبَةَ عَنْ أَبِي غَسَّانٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ نَجِيٍّ بِأَسَانِيدِهِ الْبِهِمْ وَأُظُنُّ قَوْلَ عُمَرَ أَقْوَاهَا وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ أَنَّ الْمَذْكُورَاتِ فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ مُمَايِلٌ عَلَى تَأْكِدِ خَلْفِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالَّذِي فِي حَدِيثِ عُمَرَ مُمَايِلٌ عَلَى نَسْخِ ذَلِكَ \* **باب مَنْ تَكْفَلُ عَنْ مَيْتَةِ دِينَا فَلَيْسَ يَرْجِعُ وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ** فِي يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ أَيْ عَنْ الْكِفَالَةِ بَلْ هِيَ لِأُزْمَةٍ لَهُ وَقَدْ اسْتَقَرَّ الْحَقُّ فِي ذِمَّتِهِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي التَّرَكَّةِ بِالْقَدْرِ الَّذِي تَكْفَلُ بِهِ وَالْأَوَّلُ أَلْيَقٌ بِمَقْصُودِهِ ثُمَّ أورد فيه حديث سلمة ابن الأكوع المتقدم قبله وبين وقد سبق القول فيه ووجه الإخذه منه أنه لو كان لا يوجب قتادة أن يرجع لما صلى النبي ﷺ على المديان حتى توفي أبو قتادة الدين لا احتمال أن يرجع فيكون قد صلى على مديان دينه باق عليه فدل على أنه ليس له أن يرجع \* **نتيجه** اقتصر في هذه الطرق على ذكر اثنين من الأموات الثلاثة وقد تقدم في تلك الطرق تأما وقد ساقه الإسماعيلي هنا تأما وساق في قصته المحذوف أنه عليه الصلاة والسلام قال ثلاث كيات وكانه ذكرك ذلك لكونه كان من أهل الصفقة فلم يعجبه أن يدخر شيئا واستدل به على جواز ضمان ما على الميت من دين ولم يترك وفاء وهو قول الجمهور خلافاً لحنيفة وقديلاً للطحاوي في نصرة قول الجمهور ثم أورد فيه حديث جابر (قوله حدثنا عمرو) هو ابن دينار (قوله سمع محمد بن علي) أي ابن الحسين بن علي وقد سمع عمرو بن دينار من جابر الكثير وربما أدخل بينه وبينه واسطة وسفيان في هذا الحديث إسناد آخر سياتي بيانه في فرض الخمس (قوله لو قد جاء مال البحرين) هو مال الجرية كإسقاط بيانه في المغازي وكان حامل النبي ﷺ على البحرين العلاء بن الحضرمي كما سياتي في باب إيجاز الوعد من كتاب الشهادات في حديث جابر هذا (قوله قد أعطيتك هكذا وهكذا) في الطريق التي في الشهادات هكذا وهكذا فبسط يديه ثلاث مرات وبهذا تظهر مناسبة قوله في آخر حديث الباب فعددتها فإذا هي خمسمائة فقال خذ

**باب جوار أبي بكر في عهد النبي ﷺ وعقده حديثا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل قال ابن شهاب فأخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت لم أعتل أبوي إلا وهما يدينان الدين ، وقال أبو صالح حدثني عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها قالت لم أعتل أبوي قط إلا وهما يدينان الدين ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله ﷺ طرقي النهار بكرة وعشية فلما أتى المسلمون خرج أبو بكر مهاجرا قبل الحبشة حتى إذا بلغ برك النعمان لقيه ابن الدغنة وهو سيد القارة قال أين تريد يا أبا بكر فقال أبو بكر أخرجني قومي فأنا أريد أن أسير في الأرض فأعبد ربّي قل ابن الدغنة إن ملك لأخرج ولا يخرج فإني كنت كسب المدوم وتصل الرحيم وتحمل الكل وتقرى الضيف وتعين على نوأب الحق . وأنا لك جار فأرجع فأعبد ربك ببلادك . فأرحل ابن الدغنة فرجع مع أبي بكر فطاف في أشراف كفار قريش فقال لهم إن أبا بكر لا يخرج مثله ولا يخرج . أخرجون رجلا يكسب المدوم . ويصل الرحيم وتحمل الكل . وتقرى الضيف ويعين على نوأب الحق . فأفندت قريش جوار ابن الدغنة وأمروا أبا بكر وقالوا لابن الدغنة مرأبا بكر فليعبد ربّه في داره فليصل ، وليرأ ماشاء . ولا يؤذينا بذلك . ولا يستعلن به . فأنقذ حشينا أن يقتل أبناءنا ونساءنا . قال ذلك ابن الدغنة لأبي بكر ، فطلق أبو بكر يعبد ربّه في داره ، ولا يستعلن بالصلاة ، ولا القراءة في غير داره ، ثم بدا لأبي بكر فابتنى مسجدا فبناه داره وبرز فكان يصلّي فيه ويقرأ القرآن فتتصف عليه نسله المشركين وأبنائهم يعجبون ويتظرون إليه : وكان أبو بكر رجلا بكاء ، لا يملك دمه حين يقرأ القرآن ، فأفرج ذلك أشراف قريش من المشركين فأرسلوا إلى ابن الدغنة فقدم عليهم فقالوا له إننا كنا أخرجنا أبا بكر**

مطلبها وعرف بقوله فيه فحني لي حية تفسير قوله خذ هكذا كأنه أشار يديه جميعا وساقى بسط شرحه في كتاب فرض الخمس إن شاء الله تعالى ووجه دخوله في الترجمة أن أبا بكر لما قام مقام النبي ﷺ تكفل بما كان عليه من واجب أو تطوع فلما ألزم ذلك ألزمه أن يوفي جميع ما عليه من دين أو عدا وكان ﷺ يحب الوفاء بالوعد فنفذ أبو بكر ذلك وقد عذب بعض الشافعية من خصائمه ﷺ وجوب الوفاء بالوعد أخذ من هذا الحديث ولادلالة في ساقه على الخصوصية ولا على الوجوب وفيه قبول خبر الواحد العدل من الصحابة ولو جرد ذلك نفعا لنفسه لأن أبا بكر لم ياتس من جابر شاهدا علي جمعة دعواه ويحتمل أن يكون أبو بكر علم بذلك ففضى له بعلمه فيستدل به على جوار مثل ذلك للحاكم \* (قوله باب جوار أبي بكر) الصديق تكسر الجيم وتضم والمراد به الذمام والامان (قوله في عهد رسول الله ﷺ وعقده) أورده في حديث عائشة في شأن الهجرة مطولا (قوله فأخبرني عروة) (فيه محذوف تقديره أخبرني فلان بكذا) وأخبرني عروة بكذا والغرض من هذا الحديث هنا رضا أبي بكر بجوار ابن الدغنة وتقرير النبي ﷺ له على ذلك ووجه دخوله في الكفالة أنه لما اتفق بكفالة لابن الدغنة الذي أجاره كأنه تكفل بنفس الجار أن لا يضام قاله ابن المنير \* (تنبية) ساق البخاري الحديث هنا (١) على لفظ يونس عن الزهري وساقه في الهجرة على لفظ عقيل وسأبين ما بينهما من الفوارق هناك وذكر فيه الاختلاف في اسم ابن الدغنة وضبطه وضمط برك الغادان شاء الله تعالى (قوله وقال أبو صالح حدثني عبد الله عن يونس) هذا التطبيق سقط من رواية أبي ذر وساق الحديث

(١) قوله الحديث هنا الخ هو الطريق الثاني لا الاول اه مصححه

عَلَى أَنْ يَبْعِدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ وَإِنَّ خَاوَرَ ذَلِكَ فَأَبْنَى مَسْجِدًا بَيْنَهُ دَارِهِ وَأَعْلَنَ الصَّلَاةَ وَالْقِرَاءَةَ وَفَدَّخَشِينَا  
 أَنْ يَمِينَ أَبْنَاءَنَا وَيَسَاءَتَا فَأَمَّا إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَنْ يَبْعِدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ فَقُلْ وَإِنْ أَبِي إِلَّا أَنْ يَمِينَ  
 ذَلِكَ فَهُوَ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْكَ ذِمَّتَكَ فَأَمَّا كَرِهْنَا أَنْ نُخْفِرَكَ وَلَسْنَا مَقْرَبِينَ لِأَبِي بِكَبْرِ الْإِسْتِعْلَانِ . قَالَتْ عَائِشَةُ  
 فَأَمَّا ابْنُ الدُّغَيْثَةِ أَمَا بِكَبْرِ فَقَالَ قَدْ عَلِمْتُ الَّذِي عَمَدْتُ لَكَ عَلَيْهِ فَأَمَّا أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى ذَلِكَ وَإِمَّا أَنْ تَرُدَّ إِلَى  
 ذِمَّتِي فَأَمَّا لَا أَحِبُّ أَنْ تَسْعَ الْعَرَبُ أَيْ أَخْفِرْتُ فِي رَجُلٍ عَمَدْتُ لَهُ قَالَ أَبُو بَكْرٍ لِي أَرُدُّ إِلَيْكَ جَوَارِكَ وَأَرْضِي  
 جِوَارَكَ اللَّهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَرَيْتُ دَارَ هَجْرَتِكُمْ رَأَيْتُمْ  
 سَبْعَةَ ذَلَّتْ تَحْتَ بَيْنَ لَا بَيْنَ وَهَذَا الْخَرْتَانِ فَهَاجَرَ مِنْ هَاجَرَ قَبْلَ الْمَدِينَةِ حِينَ ذَكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
 وَرَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ بَعْضُ مَنْ كَانَ هَاجَرَ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ وَتَجَزَّأَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا فَقَالَ لَهُ رَسُولُ  
 اللَّهِ ﷺ عَلَى رِسْلِكَ فَأَمَّا أَرْضُ أَنْ يُودُنَ لِي قَالَ أَبُو بَكْرٍ هَلْ تَرْجُو ذَلِكَ يَا أُمِّي أَنْتَ قَالَتْ نَعَمْ فَجَبَسَ  
 أَبُو بَكْرٍ فَهَضَمَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَصْحَبَهُ وَعَلَفَ رَاحِلَتَيْنِ كُنْتَا عِنْدَهُ وَرَقَ السَّمُرِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ  
**بَابُ الدِّينِ حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بَكْبَرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ  
 أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمُتَوَقِّفِ عَلَيْهِ الدِّينُ فَيَسْأَلُ هَلْ تَرَكَ  
 لِدِينِهِ فَضْلًا فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لِدِينِهِ وَفَاءً صَلَّى وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ  
 عَلَيْهِ الْفَتْوحَ قَالَ أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَمَنْ تَوَقَّفَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دِينًا فَقُلَى قَضَاؤُهُ  
 وَمَنْ تَرَكَ مَالًا

عن عقيل وحده وأبو صالح هذا اتفق أبو نعيم والاصيلي والجاني وغيرهم انه سليمان بن صالح المروزي ولقبه سلمويه  
 وشيخه عبد الله هو ابن المبارك وبذلك جزم الاصيلي وجزم الاسماعيلي بانه أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث وشيخه  
 عبد الله على هذا هو ابن وهب وزعم الدماطي انه أبو صالح محبوب بن موسى القراء الانطاكي ولم يذكر ذلك مستندا ولم  
 يسبقه أحد الى عبد محبوب بن موسى في شيوخ البخاري والمعتمد هو الاول فقد وقع في رواية ابن السكن عن الفربري  
 عن البخاري قال قال أبو صالح سلمويه حدثنا عبد الله بن المبارك \* (قوله باب الدين) كذا للاصيلي وكرهية وسقط  
 الباب وترجمته من رواية أبي ذرؤاني الوقت وسقط الحديث أيضا من رواية المستعلى ووقع للنسفي وابن شهبه باب بغير  
 ترجمه بجزم الاسماعيلي وأما ابن بطال فذكر هذا الحديث في أخبار من تكفل عن ميت بدين وصنيعه أليق  
 لأن الحديث لا يتعلق له بترجمة جوار أبي بكر حتى يكون منها أو ثبتت باب بلا ترجمة فيكون كالفصل منها وأما من ترجم  
 له باب الدين فيبعد اذا لالتقي بذلك ان يكون في كتاب القرض (قوله عن أبي سلمة عن أبي هريرة) هكذا رواه  
 عقيل وتابعه يونس وابن أخي ابن شهاب وابن أبي ذئب كما أخرجه مسلم وخالفهم معمر فرواه عن الزهري عن أبي  
 سلمة عن جابر أخرجه أبو داود والترمذي (قوله هل ترك لدينه فضلا) أي قدرا زائد على مؤنة تجهيزه وفي رواية  
 الكشيحي قضاء بدل فضلا وكذا هو عند مسلم وأصحاب السنن وهو أولي بدليل قوله فان حدث أنه ترك لدينه وفاء  
 (قوله فترك دينا) في رواية هام عن أبي هريرة عند مسلم فترك دينا أو ضيعة وسيأتي في تفسير سورة الاحزاب  
 من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ ما من مؤمن الا وأنا أولى الناس به في الدنيا والآخرة فأما  
 مؤمن مات فذكره وفيه ومن ترك دينا أو ضياعا فليأتني وسياتي الكلام على هذه الزيادة التي في أوله هناك ان شاء الله تعالى

## كتاب الوكالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَكَاةُ الشَّرِيكَ الشَّرِيكَ فِي الْقِسْمَةِ وَغَيْرَهَا وَقَدْ أَشْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا فِي هَدْيِهِ ثُمَّ أَمَرَهُ بِقِسْمَتِهَا حَدَّثَنَا قَيْصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ

تعالى والضيايع بفتح المعجمة بعدها تخاتية قال الخطابي هو وصف لمن خلقه الميت بلفظ المصدر أى ترك ذوي ضيايع أى لاشئ لهم وقوله كلا (١) بفتح أوله أصله الثقل والمراد به هنا العيال (قوله فلورنتيه) في رواية مسلم فهو لورنتيه وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة فليتره عصبته ولمسلم من طريق الأعرج عن أبي هريرة قال في العصبه من كان وسيأتي البحث فيه في كتاب الفرائض ان شاء الله تعالى قال العلماء كأن الذي فعله ﷺ من ترك الصلاة على من عليه دين ليعرض الناس على قضاء الديون في حياتهم والتوصل الى البراءة منها لئلا تكون صلواته التي ﷺ وهل كانت صلواته على من عليه دين محرمة عليه أو جائزة وجهان قال النووي الصواب الجزم بجوازه مع وجود الضامن كما في حديث مسلم وحكي القرطبي انه ربما كان يتمتع من الصلاة على من استدان ديناً غير جائز وأما من استدان لأمير هو جائز فما كان يتمتع وفيه نظر لأن في حديث الباب ما يدل على التعميم حيث قال من توفي وعليه دين ولو كان الحال مختلفاً لبينة نعم جاء من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاء جبريل فقال انما الظالم في الديون التي حملت في البني والاسراف فأما المتنفذ ذو العيال فأناضاً من له أودي عنه فمضى عليه النبي ﷺ وقال بعد ذلك من ترك ضيايع الحديث وهو ضعيف وقال الحازمي بعد ان أخرجه لأبأسه في المتابعات وليس فيه أن التفصيل المذكور كان مستمراً وانما فيه انه طرأ بعد ذلك وأنه السبب في قوله ﷺ من ترك ديناً فعلي وفي صلواته ﷺ على من عليه دين بعد أن فتح الله عليه الفتوح اشعار بأنه كان يقضيه من مال المصالح وقيل بل كان يقضيه من خالص نفسه وهل كان القضاء واجبا عليه أم لا وجهان وقال ابن بطال قوله من ترك ديناً فعلي ناسخ لترك الصلاة على من مات وعليه دين وقوله فعلي قضاءؤه أى ما بيني والله عليه من الفناء والصدقات قال وهكذا يلزم المتولى لأمير المسلمين أن يفعله بمن مات وعليه دين فان لم يفعل فالآثم عليه ان كان حق الميت في بيت المال يفي بقدر ما عليه من الدين والا فيقسطه (خاتمة) اشتمل كتاب الحوالة وماعه من الكفالة على اثني عشر حديثاً الملقق منها طريقان والبقية موصولة المكرر منه وفيها ماضي ستة أحاديث والستة الأخرى خالصة واقفه مسلم على تخرجهما سوى حديث سامة بن الأكوع في الصلاة على من عليه دين وحديث ابن عباس في الميراث وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ثمانية آثار والله المستعان

(قوله كتاب الوكالة)

\* بسم الله الرحمن الرحيم \* وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها (كذا في زر و قدّم غيره البسملة وزادوا او والنسفي كتاب الوكالة وكالة الشريك ولغيره باب بدل الواو والوكالة بفتح الواو وقد تكسر التوضي والحفظ تقول وكلت فلاناً اذا استخفظته وكلت الامر اليها لتخفيف اذا فوضته اليه وهي في الشرع اقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً ومقيداً (قوله) وقد أشرك النبي ﷺ علياً في هديته ثم أمره بقسمتها هذا الكلام ملق من حديثين عند

(١) قوله كلاً لا يلح ليست هذه الكلمة في رواية المتن الذي يابدينوا ولعلها رواية للشارح وحرر نظمها اه مصححه

حَمَلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَ نِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ الْبَيْدَنِ الَّتِي نَحَرْتُ وَبُجْلُوْدَهَا  
**حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ عَنْ أَبِي الْخَلْبَرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ حَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَفْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ فَبَقِيَ عَتُودٌ فَقَدَّرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ ضَحُّ أَنْتَ  
**بَاب** إِذَا وَكَلَ الْمُسْلِمُ حَرَبِيًّا فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ جاز **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ  
 عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ الْمُنَاجِشُونَ عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَزَبٍ عَنْ أَبِيهِ  
 عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَاتَبْتُ أُمِّيَّةَ بْنَ خَلْفٍ كِتَابًا بِأَنْ يَحْفَظَنِي فِي صَاحِبَتِي  
 بِمَكَّةَ وَأَحْفَظَنِي فِي صَاحِبَتِي بِالْمَدِينَةِ فَلَمَّا ذَكَرْتُ الرَّحْمَنَ قَالَ لَا أَعْرِفُ الرَّحْمَنَ كَاتِبَنِي يَا مَعْشَرَ الَّذِينَ  
 كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَكَاتَبْتُهُ عَبْدُ عَمْرٍو. فَلَمَّا كَانَ فِي يَوْمٍ يَذُرُ خَرَجْتُ إِلَى جَبَلٍ لَا جِرْزَهُ حِينَ نَامَ  
 النَّاسُ فَأَبْصَرَهُ بِلَالٌ فَخَرَجَ حَتَّى وَقَفَ عَلَى مَجْلِسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ أُمِّيَّةُ بْنُ خَلْفٍ: لَا تَحْوَتْ لِي  
 نَجَا أُمِّيَّةُ، فَخَرَجَ مَعَهُ فَوَيْقٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي آثَارِنَا، فَلَمَّا خَشِيتُ أَنْ يَلْحَقُونَا خَلَفْتُ لَهُمْ ابْنَهُ

المصنف \* أحدهما حديث جابر بن النبي ﷺ أمر عليا أن يقيم على إحرامه وأشركه في الهدى وسيأتي موصولا في  
 الشركة ووم من زعم من الشراح أنه مضي في الحج \* ثانيهما حديث على أن النبي ﷺ أمره أن يقوم على بدنه وأن  
 يقسم بدنه كلها وقد تقدم موصولا في الحج من طريق مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه وقد ذكر هنا طرقا من الحديث  
 موصولا في الأمر بالتصدق بجلال البدن وقد تقدم في الحج بهذا السند واثنتان مع الكلام عليه ومقصوده منه هنا  
 ظاهريا ترجمه في القسمة وأما قوله في الترجمة وغيرها أى وفي غير القسمة فيؤخذ بطريق اللاحق والجلال  
 بكسر الجيم وقد تقدم شرحها ثم أورد المصنف حديث عقبة بن حامر أن النبي ﷺ أعطاه غنما يقسمها  
 الحديث وسيأتي شرحه في كتاب الاضاحى وشاهد الترجمة منه قوله ضح به أنت فانه علم به انه كان من جملة  
 من كان له حظ في تلك القسمة فكانه كان شريكا لهم وهو الذي تولى القسمة بينهم وأبدى ابن المنير احتمالا  
 أن يكون ﷺ وهب لكل واحد من المقسوم فيهم ما صار إليه فلا تنجيه الشركة واجاب بانه ساق الحديث في الاضاحى  
 من طريق أخرى بلفظ أنه قسم بينهم ضحايا قال فدل على أنه عين تلك الغنم للضحايا فوهب لهم جعلها ثم أمر عقبة  
 بقسمتها فيصح الاستئلال بما ترجم له قال ابن بطال وكالة الشريك جائزة كأن تجوز شركة الوكيل لا اعلم فيه خلافا  
 واستدل الداودى بحديث على على جواز تقويض الامر الى رأى الشريك وتعبه ابن التين باحتمال ان يكون عين له من  
 يعطيه فاعين له ما يعطيه فلا يكون فيه تقويض (قوله عتود) بفتح المهملة وضم المثناة وسكون الواو والصغير من المزاذا  
 قوي وقيل اذا أتى عليه حول وقيل اذا قدر على السفاد \* (قوله باب اذا وكل المسلم حربي في دار الحرب او في دار الاسلام  
 جاز) أى اذا كان الحربى في دار الاسلام بامان (قوله عن صالح بن ابراهيم) باقى نصريحه منه بالسماح آخر الباب (قوله  
 كاتبت امية بن خلف) أى كتبت بيني وبينه كتابا وفي رواية الاسماعيلي ما عهدت امية بن خلف وكاتبت (قوله ان يحفظني  
 في صاحبتى) الصاغية بصاد مهملة وغين معجمة خاصة الرجل مأخوذ من صنياه الى اذامال قال الاصمعى صاغية  
 الرجل كل من يميل اليه ويطلق على الاهل والمال وقال ابن التين رواه الداودى ظاعنتى بالطاء المشالة المعجمة والعين  
 للمهملة بعد ما تون ثم فسر به انه الشئ الذي يسفر اليه قال ولم أر هذا لغيره (قوله لا أعرف الرحمن) أى لا أعترف بوحيدة  
 وزاد ابن اسحق في حديثه أن امية بن خلف كان يسميه عبد الاله (قوله حين نام الناس) أى رقدوا وأراد بذلك اغتنام  
 غفلتهم ليصون دمه (قوله فقال امية بن خلف) بالنصب على الاغراء أى عليكم امية وفي رواية أبي ذر بالرفع على أنه خير  
 مبتداء مضمرة أى هذا امية (قوله خلفت لهم ابنته) هو على بن امية سباه ابن اسحق في روايته في هذه القصة من وجه

لَا تُشْكِلُهُمْ قَتْلُهُ ثُمَّ أَبَوْا حَتَّى يَنْبَعُونَا وَكَانَ رَجُلًا قَتِيلًا ، فَلَمَّا أَدْرَكُونَا قُلْتُ لَهُ أَتُرْكُ قَتْلَكَ فَاقْبَلْتُ عَلَيْهِ نَفْسِي لَا مَنَعَهُ فَتَحَلَّلُوهُ بِالسُّيُوفِ مِنْ تَحْتِي حَتَّى قَتَلُوهُ أَصَابَ أَحَدُهُمْ رِجْلِي بِسَيْفِهِ وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ يَرِي بِنَادِيكَ الْأَثَرُ فِي ظَهْرِ قَدَمِهِ سَمِعَ يُوسُفَ صَالِحًا وَإِبْرَاهِيمَ أَبَاهُ ۝ **بَابُ الْوَكَالَةِ فِي الصَّرْفِ وَالْمِيزَانِ** ، وَقَدْ وَكَّلَ عُمَرُ وَأَبْنُ عُمَرَ فِي الصَّرْفِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ فَجَاءَهُمْ بِشَعْرِ جَنْبٍ فَقَالَ أَكُلْ ثُمَّ خَيْرٌ هَكَذَا فَقَالَ إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ فَقَالَ لَا تَفْعَلْ بَعِ الْجَمْعَ بِالْأَدْرَاهِمِ ثُمَّ ابْتِغِ بِالْأَدْرَاهِمِ جَنْبًا وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ **بَابُ** إِذَا أَبْصَرَ الرَّاعِي أَوْ الْوَكِيلَ شَاةً تَمُوتُ أَوْ شَيْئًا يَفْسُدُ دَبْحٌ وَأَصْلَحَ مَا يَخَافُ عَلَيْهِ الْفَسَادَ **حَدَّثَنَا** إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ سَمِعَ الْمُتَمِرَ أَبَانًا عَبْدَ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ

آخر وسيأتي من يدرى بسط لهذه القصة في شرح غزوة بدر ونذ كرتسمية من يدرى من يدرى قتل ابنه على بن أمية ومن أصاب رجل عبد الرحمن بالسيف إن شاء الله تعالى ووجه أخذ الترجمة من هذا الحديث أن عبد الرحمن بن عوف وهو مسلم في دار الاسلام فوض الى أمية بن خلف وهو كافر في دار الحرب ما يتعلق بأموره والظاهر اطلاع النبي ﷺ عليه ولم ينكره قال ابن المنذر توكل المسلم حر يباستأمننا وتوكل الحربي المستأمن مسلما لا خلاف في جوازه (قوله وكان رجلا قتيلا) أي ضخم الجثة (قوله فتحلوه بالسيف) بالجم أي غشوه كذا للاصيلي ولأن ذر ولغيرهما بالخاء المعجمة أي ادخلوا أسياهم حلاله حتى وصلوا اليه وطعنوه بهما من تحت من قوهم اختله بالرخ واختلته اذا طعته به وهذا أشبه بسياق الخبر ووقع في رواية المستعلى فتحلوه بلام واحدة ثقيلة (قوله سمع يوسف صالحا وإبراهيم أباه) كذا ثبت لابي ذر عن المستعلى وقد وقع في آخر القصة ما يدل على سماع إبراهيم من أبيه حيث قال في آخر الحديث فكان عبد الرحمن بن عوف يري ناديا ذلك الأثر في ظهر قدمه ۝ (قوله باب الوكالة في الصرف والميزان) قال ابن المنذر أجمعوا على أن الوكالة في الصرف جائزة حتى لو وكل رجلا يصرف له دراهم ووكل آخر يصرف له دنانير فتلقاوا وتصارفا صرفا معتبرا بشرطه جاز ذلك (قوله) وقد وكل عمر وابن عمر في الصرف (أما أثر عمر فوصله سعيد بن منصور من طريق موسى بن أنس عن أبيه أن عمر أعطاه آتية موهبة بالذهب فقال له اذهب فبعها فباعها من يهودي بضعف وزنه فقال له عمر ارده فقال له اليهودي أزيدك فقال له عمر لا ابوزنه وأما أثر ابن عمر فوصله سعيد بن منصور بضم من طريق الحسن بن سعد قال كانت لي عند ابن عمر دراهم فأصبحت عنده دنانير فأرسل معي رسولا الى السوق فقال اذا قامت على سعر فأعرضها عليه فان أخذها والا فاشتره لحقه ثم اقضه أبيه واستاد كل منهما صحيح (قوله عن عبد المجيد بن سهيل) كذا لاكثر بتقديم الميم على الجيم وهو الصواب وحكي ابن عبد البر أنه وقع في رواية عبد الله بن يوسف عبد الحميد بن عمار مهمة قبل الميم ولم أورد ذلك في شيء من نسخ البخاري عن عبد الله بن يوسف فلم يوقع كذلك في رواية غير البخاري قال وكذلك وقع ليحيى بن يحيى الليثي عن مالك وهو خطأ (قوله استعمل رجلا على خيبر) تقدم في السبع أنه أنصاري وأن اسمه سواد بن غزية وتقدم الكلام عليه هناك وقوله في آخره وقال في الميزان مثل ذلك أي الموزن مثل ذلك لا يباع رطل برطلين وقال الداودي أي لا يجوز التمر بالتمر الا كيلا بكيل أو وزنا بوزن وتقديره ابن التين بأن التمر لا يوزن وهو عيب لعله التمر بالثلاثة وفتح الميم ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة لتفويضه ﷺ أمر ما يكال ووزن الى غيره فهو في معنى الوكيل عنه ويصلح به الصرف قال ابن بطال يبيع الطعام بما يدرى من الصرف سواء اى في اشتراط ذلك قال ووجه أخذ الوكالة منه قوله ﷺ لعامل خيبر يجمع بالدرهم بعد أن كان يباع على غير السنته فنهاه عن بيع الرابواذله في البيع بطريق السنة (قوله باب اذا بصر الراعي أو الوكيل شاة تموت أو شيئا يفسد دبح أو أصلح ما يخاف عليه الفساد) كذا لابي ذر والنسفي

أَنَّ سَمِعَ ابْنَ كَثِيرٍ مَالِكُ بْنُ مَالِكٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ غَنَمٌ تَرَعَى يَسْلَمَ . فَأَبْصَرَتْ جَارِيَةً لَنَا إِشَاءَةً  
 مِنْ غَنَمِنَا مَوْتًا فَكَسَّرَتْ حَجَرًا فَقَذَتْ بِحَتْمَتِهَا بِهِ . فَقَالَ لَهُمْ لَأَنَّا كَلَّمَا حَتَّى أَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ أُرْسِلَ إِلَى  
 النَّبِيِّ ﷺ مِنْ يَسْأَلُهُ . وَأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ أَوْ أُرْسِلَ فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا \* قَالَ عُيَيْدُ اللَّهِ قَيْمَعْبُي  
 أَنَّهُ أَمَةٌ وَأَمَّا ذُبْحَتْ \* تَابَعَهُ عَبْدُهُ عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ يَابُ \* وَكَالَهُ الشَّاهِدُ وَالْغَائِبُ جَائِزَةٌ ، وَكَتَبَ  
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو إِلَى قَهْرْمَانِهِ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ أَنْ يُرَكِّيَ عَنْ أَهْلِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ حَدَّثَنَا أَبُو  
 حُسَيْنٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ  
 سِنَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ فَجَاءَهُ يَتَقاضَاهُ فَقَالَ أَعْطُوهُ فَطَلَبُوا سِنَّةً فَلَمْ يَجِدُوا لَهُ إِلَّا سِنَّةً فَوْقَهَا فَقَالَ أَعْطُوهُ فَقَالَ  
 أَوْفَيْتَنِي أَوْفَى اللَّهُ بِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنْ خِيارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءُ بَابُ الْوَكَالَةِ فِي قَضَاءِ الَّذِينَ

وعليه جرى الاسماعيلي ولابن شويه فأصلح بدل أو أصلح وجواب الشرط محذوف أي جازو نحو ذلك وفي شرح ابن  
 اثنين محذوف أو فصار الجواب أصلح ما يخاف عليه الفساد أما الأصل في فَعْدَهُ : وشياً يفسد ذبح وأصلح وقد أورد في  
 حديث ابن كعب بن مالك عن أبيه أنه كانت له غنم ترعى يسلم الحديث قال ابن المنير ليس غرض البخاري حديث  
 الباب الكلام في تحليل الذبيحة أو تحررها وإنما غرضه إسقاط الضمان عن الراعي وكذا الوكيل وقد اعترض ابن  
 التين بأن التي ذبحت كانت ملكاً لصاحب الشاة وليس في الخبر أنه أراد تضمينها والذي يظهر أنه أراد دفع الحرج  
 عن فعل ذلك وهو أعم من التضمين (قوله أنه سمع ابن كعب بن مالك) جزم المزي في الأطراف بأنه عبدالله لكن  
 روى ابن وهب عن أسامة بن زاهد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه طرقاً من هذا الحديث  
 فالظاهر أنه عبد الرحمن (قوله قال عبيد الله) هو ابن عمر العمري روى الحديث وهو موصول بالسناد المذكور إليه  
 (قوله تابعه عدة) أي ابن سليمان (عن عبيد الله) هو العمري المذكور بالسناد المذكور وسيأتي موصولاً في كتاب الذبايح  
 وبأبي الكلام عليه هناك وذكر الاختلاف فيه على نافع وعلى غيره واستدل به على تصديق المؤتمن على ما أوثق  
 عليه ما لم يظهر دليل الغيبة وعلى أن الوكيل إذا أترى على أناس المشايعة خلافاً لغيره أذن المالك حيث يحتاج إلى ذلك  
 فهلكت أنه لا ضمان عليه \* (قوله باب بالتقنين) وكالة الشاهد أي الحاضر (والغائب جائزة) قال ابن بطال أخذ  
 الجمهور بجواز توكيل الحاضر بالبلد بغير عذر ومنعه أبو حنيفة إلا بعذر مرض أو سفر أو مرضاً الخصم واستثنى مالك  
 من بينه وبين الخصم عداوة وقد بالغ الطحاوي في نصرة قول الجمهور وأُعيد في الجواز حديث الباب قال وقد اتفق  
 الصحابة على جواز توكيل الحاضر بغير شرط قال وكالة الغائب مفقورة إلى قبول الوكيل الوكالة باتفاق وإذا كانت  
 مفقورة إلى قبول فحكم الغائب والحاضر سواء (قوله وكعب عبدالله بن عمرو) أي ابن العاص (إلى قهرمانه) أي خازنه  
 القيم بأمره وهو الوكيل واللفظه فارسية (قوله أن زكى عن أهله) أي زكاة الفطر ولم أفق على اسم هذا القهرمان وقد  
 أورد فيه حديث أبي هريرة كان لرجل على النبي ﷺ حمل سن من الإبل فجاءه يتقاضاه فقال أعطوه الحديث وسيأتي  
 شرحه في كتاب القرض وموضع الترجمة منه وكالة الحاضر واضح وأما الغائب فيستفاد منه بطريق الأولي لأن الحاضر  
 إذا جازله التوكيل مع اقتداره على المباشرة بنفسه فجوازه للغائب عنه أولى لاحتياجه إليه وقال الكرمانى لفظ أعطوه  
 يتناول وكلاً رسول الله ﷺ حضوراً وغياباً \* (قوله باب الوكالة في قضاء الدين) أورد فيه حديث أبي هريرة المذكور  
 في الباب قبله من وجه آخر وهو ظاهر فبإرجاعه به وقوله قال أعطوه سنا مثل سنة قالوا يا رسول الله ألا أمل من سنة كذا  
 لجميع الرواة وفيه حذف يظهر من سياق الذي قبله أو التقدير فقالوا لم نجد إلا أمل الخ قال ابن المنير فقه هذه  
 الترجمة أنه ربما فهم متوهم أن قضاء الدين لما كان واجباً على الفور امتنع الوكالة فيه لأنها تأخير من المؤكل إلى الوكيل



**حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا آتَى النَّبِيَّ ﷺ يَتَمَضَّاهُ فَأَغَاطَ فَمَهُ بِأُصْحَابِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَعُوهُ فَإِنْ لَصَحِبَ الْحَقُّ مَقَالًا ثُمَّ قَالَ أَعْطُوهُ سِتْرًا مِثْلَ سِتْرِهِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أَمْتَلُ مِنْ سِتْرِهِ قَالَ أَعْطُوهُ فَإِنْ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً **بَابُ** إِذَا وَهَبَ شَيْئًا لَوْ كَيْلٍ أَوْ شَفِيعٍ قَوْمٍ جَازَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَوْ فِدَى هُوَ أَرَزَنَ حِينَ سَأَلُوهُ الْمَغَانِمَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ نَصَبِي **حَدَّثَنَا** سَيْدُ بْنُ عُقَيْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ وَزَعَمَ عُرْوَةُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَالْمُسَوَّرَ بْنَ حُزَمَةَ أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ حِينَ جَاءَهُ وَفَدَ هَوَازَنَ مُسْلِمِينَ فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَى أَصْدَقَةٍ فَأَخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ . إِمَّا السَّبْيَ وَإِمَّا الْمَالَ . وَقَدْ كُنْتُ أَسْأَلُكُمْ بِهِمْ وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْتَظِرُ لَهُمْ يَضَعُ عَشْرَةَ لَيْلَةٍ حِينَ قَعَلَ مِنَ الطَّائِفِ . فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيْرُ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ قَالُوا فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبْيَتَنَا فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمُسْلِمِينَ فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : أَمَّا بَعْدُ فَإِنْ أَخَوْنَا نَكُمْ هَؤُلَاءِ قَدْ جَاؤُنَا تَائِبِينَ وَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيبَ بِذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ وَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظٍّ حَتَّى نَعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا نَفَى اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ . فَقَالَ النَّاسُ : قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ يَمْنُ لَمْ يَأْذَنْ فَأَرْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعُوا إِلَيْنَا عِرْقَاكُمْ أَمْرَكُمْ فَرَجَعَ النَّاسُ فَكَلَّمَهُمْ

فبين أن ذلك جائز ولا بعد ذلك مطالا \* ( قوله باب اذا وهب شيئا لو كليل أو شفيع قوم جاز ) يجوز في وكيل التزوين ويجوز تركه على حد قوله بين ذراعي وجهه الاسد ووقع عند الاسماعيلي لو كليل قوم أو شفيع قوم ( قوله لقول النبي ﷺ لو فدهوا زن حين سألوه المغانم فقال النبي ﷺ نصبي لكم ) وهو طرف من حديث أخرجه ابن اسحق في المغازي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وسيأتي بيانه في كتاب الخس ان شاء الله تعالى وقد أورد المصنف هنا حديث المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم في قصة وفد هوازن أيضا وسيأتي شرحه في غزوة حنين من كتاب المغازي وشاهد الترجمة منه قوله فيه واني قد رأيت ان أرد إليهم سببهم الحديث قال ابن بطال كان الوفد رسلا من هوازن وكانوا وكلاء وشفعاء في رد سببهم فشفعهم النبي ﷺ فبهم فاذا طلب الوكيل او الشفيع لنفسه ولغيره فاعطي ذلك تخفجه حكمهم وقال الخطابي فيه ان اقرار الوكيل على موكله مقبول لان العرفاء بمنزلة الوكلاء فباقيهموا لمن أمرهم وهذا قال أبو يوسف وقيدته أبو حنيفة وعجده بالحاكم وقال مالك والشافعي وابن أبي ليلى لا يصح اقرار الوكيل على الموكل وليس في الحديث حجة للجواز لان العرفاء وليسوا وكلاء انما هم كالامراء عليهم يقول قولهم في حقهم بمنزلة قبول قول الحاكم في حق من هووا حكم عليه والله اعلم واستدل به على القرض الى أجل مجهول بقوله حتى نعطيه ايامن اول ما يفيء الله علينا وسيأتي البحث فيه في باب وقال ابن المنير قوله ﷺ للوفد وهم الذين جاؤا شفعا في قومهم نصبي لكم قديوم أن الموهبة وقت الوسائط وليس كذلك بل المقصودهم وجميع من تكلموا بسببه فيستفاد منه أن الامور تنزل على المقاصد لا على الصور وأن من شفع لغيره في هبة فقال المشفوع عنده للشفيع قد وهبتك ذلك فليس للشفيع ان يتعلق بظاهر اللفظ ويخص بذلك نفسه بل الهبة للمشفوع له وبل يتحقق به من وكل على شراء شيء بعينه فاشتره الوكيل ثم ادعى أنه انما نوى نفسه فانه لا يقبل منه و يكون المبيع للموكل انتهى وهذا قاله على مقتضى مذهبه

هَرَفُوا هُمْ ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذْنُوا **بَاب** إِذَا وَكَلَّ رَجُلٌ أَنْ يَعْطَى شَيْئًا وَلَمْ يَبَيِّنْ كَيْفَ يَعْطَى عَلَى مَا يَتَمَارَفُهُ النَّاسُ **حَدَّثَنَا** الْمُسْكِينُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَغَيْرِهِ بِزَيْدٍ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَمْ يَبْلُغْهُ كُلُّهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا قَالَ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَكُنْتُ عَلَى جَمَلٍ سَفَّالٍ أُنْمَاهُو فِي آخِرِ النَّوْمِ فَمَرَّ بِي النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ مَنْ هَذَا قُلْتُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَا لَكَ هَلُمْتُ إِيَّاهُ عَلَى جَمَلٍ فَقَالَ أَمَّا لَكَ فَضَيْبٌ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ أَعْطَيْتَهُ فَأَعْطَيْتُهُ فَضَرَبَهُ فَبَزَجَرَهُ فَكَانَ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ مِنْ أَوَّلِ النَّوْمِ قَالَ بَعْنِيهِ فَقُلْتُ بَلْ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ بَعْنِيهِ قَدْ أَخَذْتُهُ بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرٍ وَلَاكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَمَّا دُونَا مِنَ الْمَدِينَةِ أَخَذْتُ أُرْجُلَهُ . قَالَ أَيْنَ تُرِيدُ . قُلْتُ تَزَوَّجْتُ أَمْرَأَةً قَدْ خَلَا مِنْهَا قَلَّ فَلَمَّا جَارِيَتُهُ تَلَاعِبَهَا وَتَلَاعَيْكَ قُلْتُ إِنَّ أَبِي تَوَفَّى وَتَرَكَ بَنَاتٍ فَأَرَدْتُ أَنْ أُنْكِحَ أَمْرَأَةً قَدْ جَرَّبَتْ خَلَا مِنْهَا قَلَّ فَتَدُلُّكَ فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ يَا لِبَالٍ أَقْضِيهِ وَزِدْهُ فَأَعْطَاهُ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرٍ وَزَادَهُ قِيرَاطًا قَالَ جَابِرُ

وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ \* (قوله باب إذا وكل رجل رجل أن يعطى شيئا ولم يبين كيف يعطى فاعطى على ما يتعارفه الناس) أي فهو وجائز فيه حديث جابر في قصة بيعه الجمل وسيأتي شرحه في كتاب الشروط وشاهد الترجمة منه قوله فيه يابلل أقضيه وزده فاعطاه أربع دنانير وزاده قيراطا فانه لم يذكر قدر ما يعطيه عند أمره باعطاء الزيادة فاعتمد بابلل على المرفوع في ذلك فزاده قيراطا (قوله عن عطاء بن أبي رباح وغيره يزيد بعضهم على بعض ولم يبلغه كله رجل منهم) كذا لا أكثر وكذا وقع عند الاسماعيلي أي ليس جميع الحديث عند واحد منهم بعينه وانما عند بعضهم منه ما ليس عند الآخر ووقع لبعضهم لم يبلغه كلهم رجل واحد منهم وعليه شرح ابن التين وزعم أن معناه أن بين بعضهم وبين جابريه واسطة وعند أبي نعيم في المستخرج لم يبلغه كله الا رجل واحد عن جابر ومثله للحميدي في جمعه وبخط الدعياطي في نسخته من البخاري لم يبلغه بالتشديد وقال الكرماني قوله يزيد بعضهم الضمير فيه يرجع الى الغير وفي لم يبلغه الى الحديث أو الرسول ورجل بدل من كل (قلت) الضمير للحديث جزم لا للرسول لان السند متصل ثم قال الكرماني وفي أكثر الروايات لفظه وغيره بالجرح وأما رفعه فعلى الابتداء ويزيد خبره ويحتمل أن يكون رجل فاعل فعل مقدر ليبلغه وعلى التقادير لا يخفى ما في هذا التركيب من التعجرف (قلت) انما جاء التعجرف من عدم فهم المراد والافغني الكلام ان ابن جريج روى هذا الحديث عن عطاء وعن غيره عطاء كلهم عن جابر لكنه عنده عنهم بالتوزيع روى عن كل واحد قطعة من الحديث وقوله لم يبلغه كله رجل أي لم يسبقه بتمامه فهو بيان منه لصورة تحمله وهو كقول الزهري في حديث الافك وكل حديثي طائفة من حديثها ولكنه زاد عليه نفى أن يكون كل واحد منهم ساقه بتمامه فأى تعجرف في هذا والعجب من شارح ترك الرواية المشهورة التي لا قلق في تركيبها وتشاغل بتجويز شيء لم يثبت في الرواية ثم يطلق على الجميع التعجرف فهذا شارح اوجارح ووقت من تسمية من روى ابن جريج عنه هذا الحديث عن جابر على أبي الزبير وقد تقدم في الملح شيء من ذلك (قوله على جمل فقال) بفتح المثناة بعدها هاء خفيفة هو البعير البطيء يقال يقال ثقيل وأما الثقال بكسر اوله فهو ما يوضع تحت الرحى لينزل عليه الدقيق وقال ابن التين من ضبط الثقال الذي هو البعير بكسر اوله فقد أخطأ وقوله أربعة دنانير كذا للجميع وذكره الداودي الشارح بلنظ أربع الدنانير وقال سقطت الهاء لما دخلت الالف واللام وذلك جائز فيما دون العشرة وتعبه ابن التين بأنه قول محتج علم يقوله أحد غيره وقوله فلم يكن القيراط يفارق قراب جابر كذا لابن ذر والنسفي بحاف قال الداودي الشارح يعني خريطته وتعبه ابن التين بان المراد قراب سيفه وأن الخريطة لا يقال لها قراب انتهى وقد وقع في رواية الاكثر جراب فهو الذي حمل الداودي على تأويله المذكور وقد زاد مسلم في آخر هذا الحديث من وجه آخر فأخذه

لَا تَقَارِفُنِي زِيَادَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَكُنِ الْقِيَرَاطُ يُقَارِقُ جِرَابَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بَابُ وَكَالَةِ الْأَمْرَةِ  
 الْإِمَامُ فِي النِّكَاحِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالُكٌ عَنْ أَبِي حَارِمْ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ  
 جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ لَكَ مِنْ نَفْسِي قَالِ رَجُلٌ رَوَّجْنِيهَا قَالَ  
 قَدْ رَوَّجْتُنَا بِمَا مَلَكَ مِنَ الْقُرْآنِ بَابُ إِذَا وَكَلَ رَجُلًا فَتَرَكَ الْوَكِيلَ شَيْئًا فَاجَازَهُ الْمُوَكَّلُ قَالَهُ جَابِرٌ  
 وَإِنْ أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى جَازَ وَقَالَ عُمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ أَبُو عَمْرٍو حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ  
 أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ وَكَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ فَأَتَانِي آتٌ فَجَعَلَ يَحْتَوِي مِنَ الطَّعَامِ

أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ فِيهِ الْإِعْتِدَالُ عَلَى الْعَرَفِ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَحِينَ قَدْرًا زِيَادَةً فِي قَوْلِهِ وَزَدَهُ فَاعْتَمَدَ  
 بِإِلَالٍ عَلَى الْعَرَفِ فَاقْتَصَرَ عَلَى قِيَرَاطٍ فَلَوْ زَادَهُ مِثْلًا دِينَارًا لَتَنَاوَلَهُ مِطَاقُ الزِّيَادَةِ لَكِنَّ الْعَرَفَ بِأَبَاهُ كَذَا قَالَ وَقَدْ يَنَازِعُ  
 فِي ذَلِكَ بِحَاجَلٍ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَدْرُ كَالَّذِي زِيدَ عَلَيْهِ كَذَا قَالَ وَكَالَةُ الْأَمْرَةِ أَنْ  
 يَزِيدَ مِنْ بَأْسِ الزِّيَادَةِ عَلَى كُلِّ دِينَارٍ رِيعٌ قِيَرَاطٌ يَكُونُ عَمَلُهُ ذَلِكَ بِالنَّصِّ لِأَنَّ الْعَرَفَ \* (قَوْلُهُ بَابُ وَكَالَةِ الْأَمْرَةِ الْإِمَامُ  
 فِي النِّكَاحِ) أَيْ تَوَكَّلِ الْمَرْأَةَ وَالْإِمَامُ بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَعْوَلَةِ وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي قِصَّةِ الْوَاهِبَةِ تَسْهًا  
 وَسِيَانِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ مُسْتَوْفٍ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ وَقَدْ تَعَقَّبَهُ الدَّوْدِيُّ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ ﷺ اسْتَأْذَنَهَا وَلَا أَنَّهَا وَكَلَتْهُ وَأَنَّهَا  
 زَوْجَهَا الرَّجُلُ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى النَّبِيُّ أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ أَتَيْتُهَا وَكَانَ الْمَصْنُفُ أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهَا قَدْ وَهَبْتُ لَكَ  
 نَفْسِي فَتَوَضَّعَتْ أَمْرًا هَالِكًا وَقَالَ الَّذِي خُطِبَ بِهَا وَجْنِيهَا فَلَمْ تَنْكُرْ ذَلِكَ بَلْ اسْتَمَرَّتْ عَلَى الرِّضَا فَكَانَتْ قَاضِيَةً أَمْرَهَا  
 إِلَيْهِ لِيُزَوِّجَهَا أَوْ يَزَوِّجَهَا لِمَنْ رَأَى وَوَقَعَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنِّي وَهَبْتُ لَكَ مِنْ نَفْسِي وَخَلَّتْ أَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ عَنْ لَفْظٍ مِنْ  
 فَقَالَ النَّوَوِيُّ قَوْلَ الْقَبِيحِ وَهَبْتُ مِنْ فُلَانٍ كَذَا مَا يَنْكَرُ عَلَيْهِمْ وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ الْإِنْكَارَ مُرَدُّهُ لِحَاجَلٍ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً  
 عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ بَرِي زِيَادَتِهَا فِي الْإِبْتِهَانِ مِنَ النَّحْوِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ ابْتِدَائِيَّةً وَهِيَ كَذَلِكَ حَذَفَ تَقْدِيرَهُ طَبِيعَةً مِثْلًا \* (قَوْلُهُ  
 بَابُ إِذَا وَكَلَ رَجُلًا فَتَرَكَ الْوَكِيلَ شَيْئًا فَاجَازَهُ الْمُوَكَّلُ قَالَهُ جَابِرٌ وَأَنْ أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى جَازَ) أَوْ رَدِّهِ حَدِيثُ أَبِي  
 هُرَيْرَةَ فِي حِفْظِهِ زَكَاةِ رَمَضَانَ قَالَ الْمَلِيبُ مَفْهُومُ التَّرْجُمَةِ أَنَّ الْمُوَكَّلَ إِذَا مَجِزَ مَافَعْلَهُ الْوَكِيلَ مَا لَمْ يَذَنْ لَهُ فِيهِ فَوَغِيْرَ جَائِزٍ قَالَ  
 وَأَمَّا قَوْلُهُ وَإِنْ أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى جَازَ أَيْ أَنْ أَجَازَهُ الْمُوَكَّلُ أَيْضًا قَالَ وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا لِلْمُؤْمِنِ إِذَا أَقْرَضَ شَيْئًا مِنْ مَالِ  
 الْوَدِيعَةِ وَغَيْرِهَا لَمْ يَجْزَلِ ذَلِكَ وَكَانَ رَبُّ الْمَالِ بِالْخِيَارِ قَالَ وَأَخَذَ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ بِطَرِيقِ إِنْ الطَّعَامَ كَانَ مَجْمُوعًا  
 لِلصَّدَقَةِ وَكَانُوا يَجْمَعُونَهُ قَبْلَ اخْرَاجِهِ وَاخْرَاجَهُ كَانَ لَيْلَةَ الْقَطْرِ فَلَمَّا شَكِيَ السَّارِقُ لَأَبِي هُرَيْرَةَ الْحَاجَةَ زَكَاةَ فَكَانَ  
 أَسْلَفُهُ إِلَى أَجَلٍ وَهُوَ وَقْتُ الْإِخْرَاجِ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ تَوَخَّذَ الْمُنَاسِبَةَ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ أَمَلَهُ إِلَى أَنْ رَفَعَهُ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ  
 كَذَا قَالَ (قَوْلُهُ وَقَالَ عُمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ) هَكَذَا أُوْرِدَ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ هُنَا وَلَمْ يَصِرْ فِيهِ بِالتَّحْدِيثِ وَزَعَمَ ابْنُ  
 الْعَرَبِيِّ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ وَأَعَادَهُ كَذَلِكَ فِي صِفَةِ ابْلِيسَ وَفِي فُضَائِلِ الْقُرْآنِ لَكِنَّ بَاخْتِصَارًا وَقَدْ وَصَلَهُ النَّسَائِيُّ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ  
 وَأَبُو نَعِيمٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُثْمَانَ الْمَذْكُورِ وَكَرِهَ فِي تَعْلِيلِ التَّعْلِيلِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَنِبٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ سَلَامٍ  
 وَابْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجَوْزَجَانِي وَهَلَالُ بْنُ بَشْرِ الصَّوَّافِ وَمُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ الَّذِي يُقَالُ لَهُ تَتَمُّمٌ وَأَقْرَبُهُمْ لِأَنَّهُ يَكُونُ  
 الْبُخَارِيُّ أَخَذَهُ عَنْهُ أَنْ كَانَ مَسْمُوعًا مِنْ ابْنِ الْهَيْثَمِ هَلَالُ بْنُ بَشْرِ فَانَّهُ مِنْ شَيْخِهِ أَخْرَجَ عَنْهُ فِي جِزَةِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ  
 الْإِمَامِ وَلَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى عِنْدَ النَّسَائِيِّ أَخْرَجَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاسِجِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ لِمَا ذَكَرَ  
 جَبَلُ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ الرَّوْيَانِيُّ (قَوْلُهُ وَكَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ فَأَتَانِي آتٌ فَجَعَلَ يَحْتَوِي)  
 بِاسْتِثْنَاءِ الْحَالِ الْمَهْمَةِ بَعْدَهَا مِثْلُهُ يُقَالُ حَتَّى يَحْتَوِي وَحَتَّى يَحْتَوِي وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ عَلَى تِمَارِ الصَّدَقَةِ

فَأَخَذَتْهُ وَقُلْتُ وَاللَّهِ لَا رُفْعَتَكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنِّي مُحْتَاجٌ وَعَلَى عِيَالٍ وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ قَالَ  
تَخَلَّيْتُ عَنْهُ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا أَبَاهُ رُبْرَةٌ مَا قَلَّ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَرًا حَاجَةٌ  
شَدِيدَةٌ وَعِيَالًا فَرَحْنَتْهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ قَالَ أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَّبَكَ وَسَيَعُودُ فَبَرَقْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ  
ﷺ إِنَّهُ سَيَعُودُ فَرَصَدْتُهُ فَجَلَّ يَحْتَمُونَ مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ لَا رُفْعَتَكَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ دَعْنِي  
فَإِنِّي مُحْتَاجٌ وَعَلَى عِيَالٍ لَا أَعُودُ فَرَحْنَتْهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا أَبَاهُ رُبْرَةٌ  
مَا قَلَّ أَسِيرُكَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَرًا حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ وَعِيَالًا فَرَحْنَتْهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ قَالَ أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَّبَكَ  
وَسَيَعُودُ فَرَصَدْتُهُ الثَّلَاثَةَ فَجَلَّ يَحْتَمُونَ مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ لَا رُفْعَتَكَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهَذَا آخِرُ  
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَنْتَ تَزْعُمُ لَا تَعُودُ ثُمَّ تَعُودُ قَالَ دَعْنِي أَعْلَمْتُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا قُلْتُ مَا هُوَ قَالَ إِذَا  
أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ : اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ . حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ  
عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَفْرُبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ تَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
مَا قَلَّ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ . قَالَ  
مَا هِيَ : قُلْتُ قَالَ لِي : إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ . فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ مِنْ أَوَّلِهَا حَتَّى تَخْتِمَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ

فوجد أثر كفافه قد أخذ منه ولابن الضريس من هذا الوجه فاذا التمر قد أخذ منه ملء كف ( قوله فأخذته ) زاد  
في رواية أبي المتوكل أن أبا هريرة شكى ذلك إلى النبي ﷺ أولا فقال له إن أردت أن تأخذته فقل سبحان من سخرك  
لحمد قال فقلها فاذا أنابه قائم بين يدي فأخذته ( قوله لا رفعتك ) أي لا ذهبن بك أشكوك يقال رفعه إلى الحاكم إذا  
أحضره للشكوى ( قوله إنني محتاج وعلى عيال ) أي نفقة عيالي وأعلى بمعنى لي وفي رواية أبي المتوكل فقال إنما أخذته لاهل  
بيت قهرام من الجن وفي رواية الاسماعيلي ولا أعود ( قوله ولي حاجة ) في رواية الكشميهني ولي حاجة ( قوله فرصدته )  
أي رقبته ( قوله فجعل يحمون ) في رواية الكشميهني والمستعمل في الخفاء في الموضوعين ( قوله قال دعني اعلمك ) في رواية أبي المتوكل خل  
عني ( قوله ينفعك الله بها ) في رواية أبي المتوكل إذا قلتهن لم يضر بك ذكر ولا أنى من الجن وفي رواية ابن الضريس من  
هذا الوجه لا يضر بك من الجن ذكر ولا أنى صغير ولا كبير ( قوله قلت ما هن ) في رواية الكشميهني ما هو أي الكلام  
وفي رواية أبي المتوكل قلت وما هؤلاء الكلمات ( قوله إذا أويت إلى فراشك ) في رواية أبي المتوكل عند كل صباح ومساء  
( قوله آية الكرسي ) الله لا اله الا هو الحي القيوم حتى تختم الآية في رواية النسائي والاسماعيلي الله لا اله الا هو الحي القيوم  
من أولها حتى تختتمها وفي رواية ابن الضريس من طريق أبي المتوكل الله لا اله الا هو الحي القيوم وفي حديث معاذ بن  
جبل من الزيادة وخاتمة سورة البقرة آمن الرسول إلى آخرها وقال في أول الحديث ضم إلى رسول الله ﷺ ثم  
الصدقة فكنت أجد فيه كل يوم قصفا فافشكت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال لي هو عمل الشيطان فارصدته فرصدته  
فأقبل في صورة فيل فلما انتهى إلى الباب دخل من خلل الباب في غير صورته فدان من التمر فجعل يلقمه فشددت على نياي  
فخسسته وفي رواية الروياني فأخذته فالتفت بيدي على وسطه فقلت يا عدو الله وثبت إلى تمر الصدقة فأخذته وكانوا  
أحق به منك لا رفعتك إلى رسول الله ﷺ فيفضحك وفي رواية الروياني ما دخلك بيتي تأكل التمر قال أنا شيخ كبير  
فقهر ذو عيال وما يتك الأمن نصيبين ولو أصبحت شيادونه ما يتك ولقد كنا في مدينتكم هذه حتى بعث صاحبكم فلما  
نزلت عليه أيمان تهرقنا منها فان خليت سبيلي علمتكم ما قلت نعم قال آية الكرسي وآخر سورة البقرة من قوله آمن الرسول

القيوم وقال لي لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَزَالُ يَرْكَبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ وَكَانُوا أَحْرَصَ شَيْءٍ عَلَى الْخَيْرِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَّقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ تَعْلَمُ مِنْ تَحَابُلِ مِثْلِ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ لَا : قَالَ ذَلِكَ شَيْطَانٌ **بَابُ** إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ شَيْئًا غَالِيًا . فَيُسَمَّى مَرْدُودًا

الْمُخَارَاجَا (قوله لن يزال عليك من الله حافظ ولا يزال يركبك شيطان حتى تصبح وكانوا أحرص شيء على الخير) وفي رواية الكشميني لم يزل ووقع عكس ذلك في فضائل القرآن والاول هو الذي وقع في صفة الياس وهو رواية النسائي والاسماعيلي (قوله من الله حافظ) أي من عند الله أو من جهة أمر الله أو من بأمر الله ونعمته (قوله ولا يركبك) يفتح الراء وضم الموحدة (قوله وكانوا) أي الصحابة (أحرص شيء على الخير) فيه التفات اذ السياق يقتضي أن يقول وكنا أحرص شيء على الخير ويحتمل أن يكون هذا الكلام مدرجا من كلام بعض رواه وعلى كل حال فهو مسوق للاعتذار عن تخليه سبيله بعد المراتلثة حرصا على تعليم ما ينفع (قوله صدقك وهو كذوب) في حديث معاذ بن جبل صدق الحديث وهو كذوب وفي رواية أي المتوكل أو ما علمت أنه كذلك (قوله مئذ ثلاث) في رواية الكشميني مئذ ثلاث (قوله ذلك الشيطان) كذا الجميع أي شيطان من الشياطين ووقع في فضائل القرآن ذلك الشيطان واللام فيه للعهد الذهني وقد وقع أيضا لابن بكب عند النسائي وأبي أوب الإصاري عند الترمذي وأبي أسيد الإصاري عند الطبراني وزيد بن ثابت عند ابن أبي الدنيا قصص في ذلك إلا أنه ليس فيها ما يشبه قصة أبي هريرة الا قصة معاذ بن جبل التي ذكرتها وهو محمول على التعلد في حديث أبي بن كعب أنه كان له جرن فيه تمر وأنه كان يصاهده فوجدته ينقص فاذا هو بداية شبه الفلام المحتم فقلت له اجني أم انسي قال بل جني وفيه أنه قال له بلغنا أنك تحب الصدقة وأجبنا أن نصيب من طعامك قال لما الذي يجبرنا منك قال هذه الآية الكرسي فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال صدق الحديث وفي حديث أبي أوب أنه كانت له سهوة أي فتش الممثلة وسكون الهاء وهي الصفة فيها تمر وكانت القول تنجي فتأخذ منه فشكى ذلك إلى النبي ﷺ فقال إذا رأيتها قل بسم الله اجبي رسول الله فأخذها فقلت أن لا تعود فذكر ذلك ثلاثا فقلت أني ذاك لك شيئا آية الكرسي أقرأها في بيتك فلا يركبك شيطان ولا غيره الحديث وفي حديث أبي أسيد الساعدي أنه لما قطع تمر حائطه جعلها في غرفة وكانت القول تخالفه فسرق تمره ونهضه عليه فذكر نحو حديث أبي أوب سواء وقال في آخره وأدلك على آية تقرأها في بيتك فلا تخاف إلى أهلك وتقرأها على أهلك فلا يكشف غطاءه وهي آية الكرسي ثم حلت استفاضت الحديث وفي حديث زيد بن ثابت أنه خرج إلى حائطه فسمع جلبة فقال ما هذا قال رجل من الجن أصابنا السنة فأردت أن أصيب من تمرك قال له أيا الذي يبيدنا منك قال آية الكرسي (قوله وهو كذوب) من التميم البلخ الثانية في الحسن لانه أثبت له الصدق فأومئ له صفة اللوح ثم استدرك ذلك بصفة المبالغة في الذم بقوله وهو كذوب وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم ان الشيطان قد يعلم ما يتفقه المؤمن وأن الحكمة قد تطلقها الفاجر فلا يتفقه بها وتؤخذ عنه فيفتح بها وإن الشخص قد يعلم الشيء ولا يعمل به وإن الكافر قد يصدق ببعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون بذلك مؤمنا وإن الكذاب قد يصدق وإن الشيطان من شأنه أن يتكذب وأنه قد يتصور بعض الصور فتكن رؤيته وأن قوله تعالى أنه يراهم وقيبه من حيث لا ترونهم مخصوص بما إذا كان على صورته التي خلق عليها وإن من أقيم في حفظ شيء يسمى وكلاهما الجن يأكلون من طعام الانس وأنهم يظهرون للانسان لكن بشرط المذكور وأنهم يتكلمون بكلام الانس وأنهم يسرقون ويخدعون وفيه فضل آية الكرسي وفضل آخر سورة البقرة وأن الجن يصيبون من الطعام الذي لا يذكر اسم الله عليه وفيه أن السارق لا يقطع في الجاعة ويحتمل أن يكون القدر المسمى وقلم يبلغ النصاب ولذلك جاز للصحابي الصوفى عنه قبل نيله إلى الشارع وفيه قبول العذر والستر على من يظن به الصدق وفيه اطلاق النبي ﷺ على المنيات ووقع في حديث معاذ بن جبل أن جبريل عليه السلام جاء إلى النبي ﷺ فأعلمه بذلك وفيه جواز جمع كلمة الفطر قبل ليلة الفطر وتوكل البعض لحفظها وتفرقتها (قوله باب إذا باع الوكيل شيئا فاسداً فيعه مردود) أورد فيه حديث أبي سعيد جاء بلال إلى النبي ﷺ فبصره الحديث وليس فيه تصريح بالرد بل فيه اشعار به ولعله أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه فتد مسلم من

**حَدَّثَنَا إِسْحَقُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ عَنْ يَحْيَى قَالَ سَمِعْتُ عُقْبَةَ ابْنَ عَبْدِ النَّاتِرِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ يَلَالُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِتَمْرِ بَرْنِي . قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَيْنَ هَذَا قَالَ يَلَالُ كَانَ عِنْدَنَا تَمْرٌ رَدِيٌّ فَبَيْعْتُمُنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِنُطْعِمَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ أَوْهٌ أَوْهٌ عَيْنُ الرَّبَا عَيْنُ الرَّبَا لَا نَفْعَلُ . وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فَبِعِ التَّمْرَ بِبَيْعٍ آخَرَ ثُمَّ اشْتَرِهِ بِأَبٍ الْوَكَالَةِ فِي الْوَقْفِ وَفَتَقْتِهِ . وَأَنْ يُطْعِمَ صَدِيقًا وَبِأَكْلِ الْمَرْوَةِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو قَالَ فِي صَدَقَةٍ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْسَ عَلَى الْوَلِيِّ جُنَاحٌ أَنْ يَأْكُلَ وَيُؤْكَلَ صَدِيقًا**

طريق أبي نضرة عن أبي سعيد في نحو هذه القصة فقال هذا الربا فردته وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في باب من أراد شراء تمر بتمر جرمه من كتاب البيوع وفيه قول ابن عبد البر أن القصة وقعت مرتين مرة يقع فيها الأمر بالرد وكان ذلك قبل العلم بحريم الربا ومرة وقع فيها الأمر بالرد وذلك بعد تحريم الربا والعلم به وبدل على الصدق الذي تولى ذلك في إحدى القصتين سواد بن غزية عامل خير وفي الأخرى بلال وعند الطبري من طريق سعيد بن المسيب عن بلال قال كان عندي تمر دون فاجتعت منه تمرًا أجود منه الحديث وفيه فقال النبي ﷺ هذا الربا بعينه انطلق فردته على صاحبه وخذ تمرًا بوجه محظوظ أو شجرة ثم اشتر به من هذا التمر ثم جئت به (قوله حدنا إسحاق) هو ابن راهويه كاجزم به أبو نعيم وجزم أبو علي الجبائي بأنه ابن منصور واحتج بأن مسلماً أخرج هذا الحديث بعينه عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن صالح بهذا الاستناد ولكن ليس ذلك بلازم ويؤكد كونه ابن راهويه بتغير السياقين ومتناوئاً سنداً فقالت إسحاق أخبرنا يحيى بن صالح وعند مسلم حدثنا يحيى ومن عادة إسحاق بن راهويه التعبير عن مشايخه بالأخبار لا التحدث ووقع هنا عن يحيى وعند مسلم أنبأنا يحيى وهو ابن أبي كثير وكذلك وقعت المغاربة في سياق المتن في عدة أماكن ويحتمل أن يكون أحدهما ذكره عن إسحاق بن منصور بالمعنى (قوله جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر برني) بفتح الواو وسكون الراء بعدها نون ثم تحتانية مشددة ضرب من التمر معروف قيل له ذلك لأن كل ثمرة تشبه البرنية وقد وقع عند أحمد مرفوعاً خير تمر أتكم البرني يذهب الداء ولاداء فيه (قوله كان عندي) في رواية الكشميهني عنده (قوله ردي) بالهمزة وزن عظيم (قوله لنطعم النبي ﷺ) بالنون المضمومة ولغيره أي ذر بالتحناية المفتوحة والعين مفتوحة أيضاً وفي رواية مسلم لنطعم النبي ﷺ بالميم (قوله أوه أوه عين الربا عين الربا) كذا فيه بالتكرار مرتين ووقع في مسلم مرة واحدة ومراده عين الربا نفسه وقوله أوه كلمة تقال عند التوجع وهي مشددة الواو مفتوحة وقد تكسر والهاء ساكنة وربما حذفوها ويقال بسكون الواو وكسر الهاء وحكى بعضهم هذا الهمزة بدل التشديد قال ابن التين إنما تأوه ليكون أبلغ في الزجر وقاله أما للتألم من هذا الفعل وأما من سوء التهم (قوله فبع التمر ببيع آخر ثم اشترى به) في رواية مسلم ولكن إذا أردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر ثم اشتره وبينهما منازعة لأن التمر في رواية الباب والمراد به التمر الرديء والضمير في به يعود إلى التمر أي بالتمر الرديء والمفعول محذوف أي اشترى به تمرًا جيداً وأما رواية مسلم فالمراد بالتمر الجيد والضمير في قوله ثم اشتره للبيد وفي الحديث البحث عما يستر به به الشخص حتى ينكشف حاله وفيه النص على تحريم ربا الفضل واهتمام الإمام بأمر الدين وتعليمه أن لا يعلمه وأرشاده إلى التوصل إلى المباحات وغيرها واهتمام التابع بأمر متبوعه وانتقاء الجيد من أنواع المطعومات وغيرها وفيه انصاف الربا لا تصح وقد تقدم ذلك مبسوطاً في موضعه \* (قوله باب الوكالة في الوقف ونهقته وأن يطعم صديقاً أو يأكل بالمرء) ذكر فيه قصة عمر في وقفه مختصرة غير موصولة (قوله عن عمرو) هو ابن دينار المكي (قوله في صدقة عمر) أي في واجهها عن ابن عمر كاجزم بذلك المزني في الأطراف ووضحه

غَيْرُ مُتَأَمِّلٍ مَالًا . فَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو عَلَى صَدَقَةِ عُمَرَ يَهْدِي لِلنَّاسِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يُزِيلُ عَلَيْهِمْ  
**بَابُ** الْوَاكَالَةِ فِي الْحُدُودِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ أَخْبَرَنَا الْإِثْنَانُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ  
 زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قُلْ وَأَعَدُّ يَا نَبِيسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا أَقَابُ  
 اعْتَرَفْتُ فَأَرْجُهَا **حَدَّثَنَا** ابْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَبِي ثَوْبَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ  
 عَنْ عَقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ جِئْتُ بِالنِّعْمَانِ أَوْ ابْنَ النِّعْمَانِ شَارِبًا فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ  
 أَنْ يَضْرِبُوا قَالَ فَكُنْتُ أَنَا فِيمَنْ ضَرَبَهُ فَضْرَبْنَاهُ بِالنِّعَالِ وَالْجَرِيدِ **بَابُ** الْوَاكَالَةِ فِي الْبَدَنِ وَتَعَاهُهَا  
**حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ  
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَا قَتَلْتُ فَلَانِدَ هَذِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدِي ثُمَّ  
 خَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدِي ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي فَلَمْ يَحْرَمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَحْلَهُ اللَّهُ لَهُ

رواية الاسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر (قوله غير متأمل) بمثابة ثمثلة  
 أي غير جامع وإنما كان ابن عمر يهدي منه أخذًا بالشرط المذكور وهو أن يطعم صدقه ويحتمل أن يكون إنما يطعمهم  
 من نصيبه الذي جعل له أن يأكل منه بالمعروف فكان يوفره ليهدي لاصحابه منه (قوله فكان ابن عمر) هو موصول  
 بالاسناد المذكور كما هو بين في رواية الاسماعيلي قال الكوماني قوله في صدقة عمر صدقة بالتثنية وعمر فاعل قال هو  
 بصورة الارسل لانه يعني عمرو بن دينار ولم يذكر عمر قال وفي بعض الروايات بالاضافة أي قال عمرو بن دينار في  
 وقف عمر ذلك قال في بعض الروايات عمرو بالواو (قلت) هذه الاخيرة غلط وقوله صدقة بالتثنية غلط محض  
 وصدقة عمر بالاضافة هي التي عند جميع رواة هذا الحديث في البخاري ومعنى هذا الكلام ان سفيان بن عيينة روى  
 عن عمرو بن دينار أنه حكى عن صدقة عمر ما ذكره واستند في ذلك الى صنع ابن عمر فكانه حل ما ذكره مما فهمه  
 من فعل ابن عمر فيكون الخبر موصولًا بهذا التقرير وبهذا ترجم المزي في مسند ابن عمر وبن دينار عن ابن عمر  
 ثم ساق هذا الحديث بهذا السند (قوله للناس) بين الاسماعيلي انهم آل عبدالله بن خالد بن أسد بن أبي العاص قال  
 المهلب أخذ عمر شرط وقعه من كتاب الله حيث قال في ولي اليتيم ومن كان فقيرًا فليأكل بالمعروف والمعروف ما يحارفه  
 الناس بينهم \* (قوله باب الوكالة في الحدود) أورد فيه طرفًا من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة الصيف  
 مقتصرًا منها على قوله واغدياً أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارحها وهذا القدر هو المحتاج اليه في هذه الترجمة  
 وسيأتي هذا الحديث بتمامه والكلام عليه في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى (قوله جيء بالنعمان) بالتصغير (قوله  
 أو ابن النعمان) هو شك من الراوي ووقع عند الاسماعيلي في رواية جيء بنعمان أو نهمان فشك هل هو بالتكثير  
 أو بالتصغير ويأتي مثلهما للكشيمبي في كتاب الحدود وفي رواية الاسماعيلي جئت بالنعمان بغير شك ويستفاد منه  
 تسمية الذي أحضر النعمان وانه النعمان بغير شك وقد وقع عند الزبير بن بكار في النسب من طريق أبي بكر بن محمد  
 ابن عمرو بن حزم عن أبيه قال كان بالدينسة رجل يقال له النعمان يصيب الشراب فذكر الحديث نحوه وروى ابن  
 منده من حديث مروان بن قيس السلمي عن صحابة رسول الله ﷺ ان النبي ﷺ مر برجل سكران يقال له نهمان  
 فأمر به فضرب الحديث وهو النعمان بن عمرو بن رفاعة بن الحارث بن سواد بن مالك بن غنم بن مالك بن البخاري  
 الانصاري عن شهبدر وكان من احبا (قوله شاربا) سيأتي في الحدود من وجه آخر وهو سكران وزاد فيه فسق  
 عليه وسيأتي بقية الكلام عليه هناك وشاهد الترجمة منه قوله فيه فأمر رسول الله ﷺ من كان في البيت أن يضربوه  
 فان الامام لا يقول اقامة الحد بنفسه ولا غيره كان ذلك بمنزلة توكيله لهم في اقامته ويؤخذ عنه ان جدام الحمرلا سئاني  
 به الاقامة كجدام الحامل لتضع الحمل \* (قوله باب الوكالة في البدن وتعاهاها) أورد فيه حديث عائشة في قتلها لفلانة

حَتَّى نَحْرُ الْمَدْنَى **بَاب** إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَوْ كَيْلَهُ ضَمُّ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ وَقَالَ أَلَوْ كَيْسَلُ قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ  
**حَدَّثَنِي** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا . وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ يَبْرَحَاءُ وَكَانَتْ  
 مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٌ فَلَمَّا تَزَكَّتْ لَنْ تَتَأَلَّوْا الْبَرَّ حَتَّى  
 تَنْفَقُوا بِمَا يُحِبُّونَ قَالُوا أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ لَنْ  
 تَتَأَلَّوْا الْبَرَّ حَتَّى تَنْفَقُوا بِمَا يُحِبُّونَ وَإِنْ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَى يَبْرَحَاءَ وَإِنَّمَا صَدَقَهُ اللَّهُ أَرْجُو بِرَهَا وَذَخَرَهَا  
 عِنْدَ اللَّهِ فَصَمَّمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ شِئْتَ فَقَالَ بَحْ ذَلِكَ مَالٌ رَأَيْتُ ذَلِكَ مَالٌ رَأَيْتُ قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ  
 فِيهَا وَأَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ قَالَ أَفْضَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَصَمَّمَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ \* تَابَهُ  
 إِسْمَاعِيلُ عَنْ مَالِكٍ وَقَالَ رَوْحٌ عَنْ مَالِكٍ **بَاب** وَكَالَةِ الْأَمِينِ فِي الْخِزَانَةِ وَنَحْوَهَا **حَدَّثَنَا**  
 مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بَرِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْخَازِنُ الْأَمِينُ الَّذِي يَنْفِقُ وَرُبَّمَا قَالَ الَّذِي يُعْطِي مَا مِيرَ بِهِ كَامِلًا مَوْفُورًا طَيِّبٌ نَفْسُهُ  
 إِلَى الَّذِي أَمَرَ بِهِ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ :

وقوله النبي ﷺ لها يديه وجته إياها مع أبي بكر وهو ظاهر فيما ترجمه من الوكالة في البدن وأما تعاهدها فلعله يشير  
 به إلى ما تضمنته الحديث من مباشر فالتى ﷺ إياها بنفسه حتى قلدها يديه فمن شأن أبي بكر أن يعنى بما اعتنى به وقد سبق  
 الكلام عليه في الحج \* ( قوله باب إذا قال الرجل لو كيله ضمه حيث أراك الله وقال الوكيل قد سمعت ما قلت ) أى  
 فوضعه حيث أورد فيه حديث أنس في قصة صدقة أبي طلحة عند نزول قوله تعالى لن تألو البر حتى تنفقوا مما تحبون  
 وشاهد الترجمة منه قول أنى طلحة للتى ﷺ إنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها بإرسول الله حيث  
 شئت فإن التى ﷺ لم ينكر عليه ذلك وإن كان ما وضعها بنفسه بل أمره أن يضعها في الأقربين لكن الحجة فيه  
 تحريره ﷺ على ذلك ويؤخذ عنه أن الوكالة لا تتم إلا بالقول لأن أباطلحة قال ضمها حيث أراك الله فرد عليه ذلك  
 وقال أرى أن تجعلها في الأقربين ( قوله أفضل يا رسول الله ) مضبوط في الطرق كلها بهزمة قطع على أنه فعل مستقبل  
 وحكي الداودي فيه صيغة الأمر أى أفعل ذلك أنت يا رسول الله وتعيه ابن التين بأنه لم تثبت به الرواية وإن السياق يأباه  
 ( قوله تابه اسمعيل عن مالك ) يأتي موصولا في تفسير آل عمران ( قوله وقال روح عن مالك راجح ) يعنى أن روح  
 بن عباد وافق في الرواية عن مالك في الإسناد والمتن إلا في هذه اللفظة ورواها المذكورة أخرجه الإمام أحمد عنه  
 وقد هدم بيان الاختلاف في هذه اللفظة في باب الزكاة على الأقارب من كتاب الزكاة وتقدم هناك ضبط يبرحاء  
 ويأتى شرح الحديث في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى \* ( قوله باب وكالة الأمين في الخزانة ونحوها ) أورد  
 فيه حديث أبي موسى في الخازن الأمين وقد سبق مبسوطا في كتاب الزكاة وذكره طريقا أخرى في أول الإجابة  
 كما هدم \* ( خامسة ) \* لشمس كتاب الوكالة على ستة وعشرين حديثا المطلق منها ستة والبقية موصولة المكرر  
 منها فيعوفيا مضى اثنا عشر حديثا والبقية خالصة واقفه مسلم على نحر يحمي سوى حديث عبد الرحمن بن عوف في قتل  
 أمية بن خلف وحديث كعب بن مالك في الشاة المذكورة وحديث وفدهوا من طريقه وحديث أبي هريرة في حفظ  
 زكاة رمضان وحديث عتبة بن الحرث في قصة النعمان وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم ستة آثار والله أعلم



فهرست الجزء الرابع من فتح الباری

بشرح صحیح البخاری

صحيفة

- ٢ باب المحصر وجزاء الصيد  
٣ باب اذا احصر المعتصر  
٦ باب الاحصار في الحج  
٨ باب التحريق في المحصر  
٨ باب من قال ليس على المحصر بدل  
١٠ باب قول الله تعالى فمن كان منكم مريضا او به  
أذى من رأسه اخرج  
١٣ باب قول الله تعالى أو صدقة  
١٣ باب الاطعام في القدية نصف صاع  
١٤ باب النسك شاة  
١٦ باب قول الله تعالى فلا ترفث  
١٧ باب جزاء الصيد ونحوه وقول الله تعالى لا  
تقتلوا الصيد اخرج  
١٧ باب اذا صاد الحلال فاهدى للمحرم الصيد  
أكله  
٢١ باب اذا رأى المحرمون صيدا فضعوا كفطن  
الحلال  
٢١ باب لا يعين المحرم الحلال في قتل الصيد  
٢٣ باب لا يشير المحرم الى الصيد لكي يصطاده  
الحلال  
٢٥ باب اذا أهدى للمحرم حمارا وحشيا حيا لم  
يقبل  
٢٧ باب ما يقتل المحرم من الدواب  
٣٣ باب لا يعضد شجر الحرم  
٣٧ باب لا ينفر صيد الحرم  
٣٨ باب لا يحمل القتال بمكة  
٤٠ باب الحجامة للمحرم  
٤١ باب تزويج المحرم  
٤٢ باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة  
٤٤ باب الاغتسال للمحرم  
٤٦ باب لبس الخفين للمحرم اذا لم يجد النعلين

صحيفة

- ٤٦ باب اذا لم يجد الازار فليلبس سراويل  
٤٧ باب لبس السلاح للمحرم  
٤٧ باب دخول الحرم ومكة بغير احرام  
٥٠ باب اذا أحرم جاهلا وعليه قيض  
٥١ باب المحرم يموت بعرفة ولم يأمر النبي صلى  
الله عليه وسلم أن يؤدي عنه بقية الحج  
٥١ باب سنة المحرم اذا مات  
٥٢ باب الحج والتذور عن الميت والرجل يحج  
عن المرأة  
٥٣ باب الحج ممن لا يستطيع الثبوت علي  
الراحلة  
٥٤ باب حج المرأة عن الرجل  
٥٦ باب حج الصبيان  
٥٨ باب حج النساء  
٦٣ باب من نذر المشي الى الكعبة  
٦٥ باب حرم المدينة  
٦٩ باب فضل المدينة  
٧١ باب المدينة طابة  
٧١ باب لا يبق المدينة  
٧٢ باب من رغب عن المدينة  
٧٥ باب الإيمان يأرز الى المدينة  
٧٥ باب اتمن كاد أهل المدينة  
باب اطعام المدينة  
٧٦ باب لا يدخل الدجال المدينة  
٧٧ باب المدينة تنفي الخبيث  
باب  
٧٨ باب كراهية النبي ﷺ أن تعرى المدينة  
باب  
٧٩ باب  
٨١ كتاب الصوم  
٨١ باب وجوب صوم رمضان  
٨٣ باب فضل الصوم

- ٨٨ باب الصوم كفارة  
٨٨ باب الريان للصائمين  
٩٠ باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان ومن رأى كله واسما  
٩٢ باب من صام رمضان ايماناً واحساناً ونية  
٩٣ باب أجود ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكون في رمضان  
٩٣ باب من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم  
٩٤ باب هل يقول أنى صائم إذا شتم  
٩٥ باب الصوم لمن خاف على نفسه العزة  
٩٥ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم الهلال فصوموا  
٩٩ باب شهر اعيد لا ينقصان  
١٠١ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نكتب ولا نحسب  
١٠٢ باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين  
١٠٣ باب قول الله جل ذكره أحل لكم ليلة الصيام  
الرفث الى نسائكم الى قوله ما كتب الله لكم  
١٠٥ باب قول الله عز وجل وكلوا واشربوا حتى  
يتبين لكم الى آخر الآية  
١٠٩ باب لا يمنعنكم من سحورك أذان بلال  
١١٠ باب تعجيل السحور  
١١١ باب قدركم بين السحور وصلاة الفجر  
١١١ باب بركة السحور من غير إيجاب  
١١٢ باب إذا نوى بالنها صوما  
١١٥ باب الصائم يصبح جنباً  
١٢٠ باب المباشرة للصائم  
١٢٢ باب القبلة للصائم  
١٢٣ باب اغتسال الصائم  
١٢٥ باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً  
١٢٧ باب سواك الرطب واليابس للصائم  
١٢٨ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا توضأ  
فليستنشق بمنخره الماء

- ١٣١ باب إذا جامع في رمضان  
١٤٠ باب الجامع في رمضان هل يعلم أهله من الكفارة  
١٤٠ باب الحجامة والتي للصائم  
١٤٥ باب الصوم في السفر والافطار  
١٤٦ باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر  
١٤٧ باب  
١٤٨ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن نزل عليه واشتد الحر ليس من البر الصوم في السفر  
١٥١ باب لم يجب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم بعضاً في الصوم والافطار  
١٥١ باب من أفطر في السفر لراة الناس  
١٥٢ باب وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين  
١٥٣ باب متى يقضى قضاء رمضان  
١٥٥ باب الحائض ترك الصوم والصلاة  
١٥٦ باب من مات وعليه صوم  
١٥٩ باب متى يحل فطر الصائم  
١٦٠ باب يطر بما يتيسر من الماء أو غيره  
١٦١ باب تعجيل الافطار  
١٦٢ باب إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس  
١٦٢ باب صوم الصبيان  
١٦٣ باب الوصال لمن قال ليس في الليل صيام  
١٦٦ باب التكيل لمن أكل الوصال  
١٦٩ باب الوصال الى السحر  
١٦٩ باب من أقسم على أخيه ليفطر في الطلوع ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفقه  
١٧٣ باب صوم شعبان  
١٧٤ باب ما يدكر من صوم النبي صلى الله عليه وسلم وافطاره  
١٧٦ باب حق الضيف في الصوم  
١٧٦ باب حق الجسم في الصوم  
١٧٨ باب صوم الدهر

- ١٧٩ باب حق للاهل في الصوم  
١٨١ باب صوم يوم وانطار يوم  
١٨٢ باب صوم داود عليه السلام  
١٨٣ باب صيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمسة عشرة  
١٨٤ باب من زار قوما فلم يطرع عندهم  
١٨٦ باب الصوم من آخر الشهر  
١٨٨ باب صوم يوم الجمعة واذا أصبح صائما يوم الجمعة فليطهر  
١٩١ باب هل يخص شيئا من الايام  
١٩٢ باب صوم يوم عرفة  
١٩٣ باب صوم يوم الفطر  
١٩٤ باب الصوم يوم النحر  
١٩٦ باب صيام ايام التشريق  
١٩٧ باب صيام يوم عاشوراء  
٢٠٢ (كتاب صلاة التراويح)  
٢٠٢ باب فضل من قام رمضان  
٢٠٦ باب فضل ليلة القدر  
٢٠٧ باب التماس ليلة القدر في السج الا و آخر  
٢٠٩ باب تحرى ليلة القدر في الوتر من العشر الاواخر  
٢١٦ باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاصق الناس  
٢١٧ باب العمل في العشر الاواخر من رمضان  
٢١٨ (ابواب الاعتكاف)  
٢١٨ باب الاعتكاف في العشر الاواخر والاعتكاف في المساجد كلها  
٢٢٠ باب الحائض ترجل المعتكف  
٢٢٠ باب لا يدخل البيت الحاجة  
٢٢١ باب غسل المعتكف  
٢٢١ باب الاعتكاف ليلا  
٢٢١ باب اعتكاف النساء  
٢٢٣ باب الاخيرة في المسجد  
٢٢٤ باب هل يخرج المعتكف لحوائجه الى باب

المسجد

- ٢٢٦ باب الاعتكاف وخروج النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة عشرين  
٢٢٦ باب اعتكاف المستحاضة  
٢٢٧ باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه  
٢٢٧ باب هل يذرا المعتكف عن نفسه  
٢٢٧ باب من خرج من اعتكافه عند الصبح  
٢٢٨ باب الاعتكاف في شوال  
٢٢٨ باب من لم عليه اذا اعتكف صوما  
٢٢٨ باب اذا نذر في الجاهلية ان يعتكف ثم أسلم  
٢٢٩ باب الاعتكاف في العشر الاوسط من رمضان  
٢٢٩ باب من أراد أن يعتكف ثم بدأه أن يخرج  
٢٣٠ باب المعتكف يدخل رأسه البيت للفصل  
٢٣٠ (كتاب البيوع)  
٢٣٠ باب ما جاء في قول الله عز وجل فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض الى آخر السورة  
٢٣٣ باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات  
٢٣٤ باب تفسير المشبهات  
٢٣٥ باب ما ينزه من المشبهات  
٢٣٦ باب من لم ير الوساوس ونحوها من المشبهات  
٢٣٧ باب قول الله عز وجل واذا روي التجارة أو هوى انقضوا اليها  
٢٣٧ باب من لم يبال من حيث كسب المال  
٢٣٨ باب التجارة في البز وغيره  
٢٣٨ باب الخروج في التجارة وقول الله عز وجل فانتشروا في الارض وابغوا من فضل الله  
٢٣٩ باب التجارة في البحر  
٢٤٠ باب واذا روي التجارة أو هوى انقضوا اليها وقوله لا تلهمهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله  
٢٤٠ باب قوله انفقوا من طيبات ما كسبتم  
٢٤١ باب من أحب البسط في الرزق

- ٢٤١ باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة  
 ٢٤٢ باب كسب الرجل أو عمله يده  
 ٢٤٥ باب السهولة والمهاجة في الشراء والبيع  
 ٢٤٥ باب من أنذر موسرا  
 ٢٤٦ باب من أنذر معسرا  
 ٢٤٧ باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا  
 ٢٤٩ باب بيع الخلط من التمر  
 ٢٤٩ باب ما قيل في اللحام والجزار  
 ٢٤٩ باب ما يحق الكذب والكتمان في البيع  
 ٢٤٩ باب قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة الآية  
 ٢٥٠ باب أكل الربا وشاهده وكتبه  
 ٢٥١ باب موكل الربا  
 ٢٥٢ باب يحق الله الربا ويرى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم  
 ٢٥٢ باب ما يكره من الخلف في البيع  
 ٢٥٢ باب ما قيل في الصواغ  
 ٢٥٣ باب ذكر القين والحداد  
 ٢٥٣ باب ذكر الخياط  
 ٢٥٤ باب ذكر النسيج  
 ٢٥٤ باب التجار  
 ٢٥٥ باب شراء الامام حوائجه بنفسه  
 ٢٥٥ باب شراء الدواب والخيول  
 ٢٥٦ باب الاسواق التي كانت في الجاهلية  
 ٢٥٦ باب شراء الابل الهيم  
 ٢٥٧ باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها  
 ٢٥٨ باب في العطار وبيع المسك  
 ٢٥٨ باب ذكر الحجام  
 ٢٥٩ باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء  
 ٢٥٩ باب صاحب السلعة أحق بالسوم  
 ٢٦٠ باب كم يجوز الخيار  
 ٢٦١ باب إذا لم يؤقت في الخيار

- ٢٦١ باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا  
 ٢٦٥ باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع  
 ٢٦٦ باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع  
 ٢٦٦ باب إذا اشترى شيئا فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ولم ينكر البائع على المشتري  
 ٢٦٨ باب ما يكره من الخداع في البيع  
 ٢٦٩ باب ما ذكر في الاسواق  
 ٢٧٣ باب كراهية السخب في الاسواق  
 ٢٧٤ باب السكيل على البائع والمطى  
 ٢٧٥ باب ما يستحب من السكيل  
 ٢٧٦ باب بركة صاح النبي صلى الله عليه وسلم ومعه  
 ٢٧٦ باب ما ذكر في بيع الطعام والحسنة  
 ٢٧٧ باب بيع الطعام قبل أن يقبض وبيع ما ليس عندك  
 ٢٧٩ باب من رأى إذا اشترى طعاما جزا أن لا يبيعه حتى يؤويه الى رحله والادب في ذلك  
 ٢٧٩ باب إذا اشترى متاعا أو دابة فوضها عند البائع أو مات قبل أن يقبض  
 ٢٨١ باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك  
 ٢٨٢ باب بيع المزايدة  
 ٢٨٢ باب التجش  
 ٢٨٤ باب بيع الغرر وحبل الحيلة  
 ٢٨٥ باب بيع الملابس  
 ٢٨٦ باب بيع المتأبذة  
 ٢٨٧ باب النهي للبائع أن لا يخلع الابل والبقر والغنم  
 ٢٩٣ باب ان شارب المصراة وفي حلبتها صاع من تمر  
 ٢٩٤ باب بيع العبد الزاني  
 ٢٩٤ باب الشراء والبيع مع النساء  
 ٢٩٥ باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر وهل يعينه أو ينصحه

## صحيفة

- ٢٩٦ باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر  
 ٢٩٦ باب لا يشتري حاضر لباد بالسمنة  
 ٢٩٧ باب انتهى عن تلقى الركبان وإن يمه  
 مردود الخ  
 ٢٩٨ باب انتهى التلقي  
 ٢٩٩ باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا يحمل  
 ٣٠٠ باب يبيع القمح بالبحر  
 ٣٠٠ باب يبيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام  
 ٣٠٠ باب يبيع الشعير بالشعير  
 ٣٠١ باب يبيع الذهب بالذهب  
 ٣٠٢ باب يبيع الفضة بالفضة  
 ٣٠٣ باب يبيع الدينار بالدينار نساءً  
 ٣٠٤ باب يبيع الورق بالذهب نسيئة  
 ٣٠٤ باب يبيع الذهب بالورق بذا يد  
 ٣٠٥ باب يبيع المزبنة  
 ٣٠٧ باب يبيع التمر على رؤس النخل  
 ٣١٠ باب يبيع العرايا  
 ٣١٣ باب يبيع القمار قبل أن يبدو صلاحها  
 ٣١٦ باب يبيع النخل قبل أن يبدو صلاحها  
 ٣١٦ باب إذا باع القمار قبل أن يبدو صلاحها ثم  
 أصابها حادثة فهو من البائع  
 ٣١٧ باب شراء الطعام إلى أجل  
 ٣١٧ باب إذا أراد يبيع تمر جمر خير منه  
 ٣١٩ باب من باع نخلاً قد أبرت أو أراضاً من روعة  
 أو بجارة  
 ٣٢٠ باب يبيع الزرع بالطعام كيلاً  
 ٣٢٠ باب يبيع النخل باصلاً  
 ٣٢١ باب يبيع الخضر  
 ٣٢١ باب الخمار وأكله  
 ٣٢١ باب من أجرى أمر الامصار على حاجته ففوت  
 بينهم في البيع واللاجارة والكيل ولو وزن الخ  
 ٣٢٣ باب يبيع الشريك من شريكه

## صحيفة

- ٣٢٣ باب يبيع الأرض والدور والمروضة مشاعاً  
 غير مقسوم  
 ٣٢٤ باب إذا اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه فرضى  
 ٣٢٥ باب الشراء والبيع مع المشركون وأهل  
 الحرب  
 ٣٢٥ باب شراء المملوك من الحر بى وبهتة وعقته  
 ٣٢٨ باب جلود الميتة قبل أن تدبغ  
 ٣٢٨ باب قتل الخنزير  
 ٣٢٨ باب لا يذاب شحم الميتة  
 ٣٣٠ باب يبيع التصاوير التي ليس فيها روح  
 ٣٣٠ باب تحريم التجارة في الخمر  
 ٣٣١ باب أثم من باع حراً  
 ٣٣١ باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم اليهود ببيع  
 أرضهم حين أجلام  
 ٣٣٢ باب يبيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة  
 ٣٣٣ باب يبيع الرقيق  
 ٣٣٣ باب يبيع المدر  
 ٣٣٥ باب هل يسافر بالجارة قبلي أن يستبرئها  
 ٣٣٦ باب يبيع الميتة والاصنام  
 ٣٣٧ باب ثمن الكلب  
 ٣٣٩ ﴿ كتاب السلم ﴾  
 ٣٣٩ باب السلم في كيل معلوم  
 ٣٤٠ باب السلم في وزن معلوم  
 ٣٤١ باب السلم إلى من ليس عنده أصل  
 ٣٤٢ باب السلم في النخل  
 ٣٤٣ باب الكفيل في السلم  
 ٣٤٣ باب الرهن في السلم  
 ٣٤٣ باب السلم إلى أجل معلوم  
 ٣٤٤ باب السلم إلى أن تنتج الناقة  
 ٣٤٥ ﴿ كتاب الشفعة ﴾  
 ٣٤٥ باب الشفعة فيما لم يقسم  
 ٣٤٦ باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع

صحيفة

٣٤٧ باب أى الجوار أقرب

٣٤٧ كتاب الاجارة

٣٤٧ باب استئجار الرجل الصالح وقول الله تعالى

إن خير من استأجرت القوى الامين

٣٤٩ باب رعى الغنم على قراريط

٣٤٩ باب استئجار المشركين عند الضررة أو اذا

لم يوجد أهل الاسلام

٣٥٠ باب اذا استأجر أجيرا ليعمل له بعد ثلاثة أيام

أو بعد شهر أو بعد سنة

٣٥٠ باب الاجير في الغزو

٣٥١ باب من استأجر أجيرا فبين له الاجل وبين

له العمل

٣٥٢ باب اذا استأجر أجير على أن يقيم حائطا

يريد أن ينقض جاز

٣٥٢ باب الاجارة الى نصف النهار

٣٥٣ باب الاجارة الى صلاة العصر

٣٥٣ باب أم من منع أجر الاجير

٣٥٤ باب الاجارة من العصر الى الليل

٣٥٥ باب من استأجر أجيرا فترك أجره

٣٥٦ باب من أجر نفسه ليحمل على ظهره ثم

تصدق به وأجر الحال

٣٥٦ باب أجر السمرة

٣٥٧ باب هل يؤجر الرجل نفسه من مشرك في

أرض الحرب

٣٥٧ باب ما يعطى في الرقية على احياء العرب

بفاتحة الكتاب

٣٦٢ باب ضريبة العبد وتعاهد ضرائب الامام

٣٦٢ باب خراج الحجام

٣٦٣ باب من كلم موالي العبدان يخففوا عنه من خراج

٣٦٤ باب كسب البغي والاماء

٣٦٥ باب عسب الفحل

٣٦٥ باب اذا استأجر أرضا فمات أحدها

٣٦٦ باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة

صحيفة

٣٦٨ باب ان أحال دين الميت على رجل جاز واذا

أحال على مليء فليس له رد

٣٧٠ باب الكفالة في القرض والدينون بالابدان

وغيرها

٣٧٢ باب قول الله عز وجل والذين عقدت أيمانكم

فآتوهم نصيهم

٣٧٤ باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع

٣٧٥ باب جوار أبي بكر

٣٧٦ باب الدين

٣٧٧ كتاب الوكالة

٣٧٨ باب اذا وكل المسلم حريا في دار الحرب

أو في دار الاسلام جاز

٣٧٩ باب الوكالة في الصرف والميزان

٣٧٩ باب اذا أبصر الراعى أو الوكيل شاة تموت

أو شيئا يفسد ذبح وأصلح ما يخاف عليه

الفساد

٣٨٠ باب وكالة الشاهد والغائب جائزة

٣٨٠ باب الوكالة في قضاء الدين

٣٨١ باب اذا وهب شيئا الوكيل أو شفع قوم

جاز

٣٨٢ باب اذا وكل رجل أن يعطي شيئا ولم يبين كم

يعطى فأعطى على ما يتعارفه الناس

٣٨٣ باب وكالة المرأة الامام في النكاح

٣٨٣ باب اذا وكل رجلا فترك الوكيل شيئا فاجازه

الموكل فهو جائز

٣٨٥ باب اذا باع لوكيل شيئا فاسدا فبيعه مردود

٣٨٦ باب الوكالة في الوقف ونفقته الخ

٣٨٧ باب الوكالة في الحدود

٣٨٧ باب الوكالة في البدن وتعاهدا

٣٨٨ باب اذا قال الرجل لوكيله ضمه حيث أراك

الله وقال الوكيل قد سمعت ما قلت

٣٨٨ باب وكالة الامين في الخزانة ونحوها

تمت